

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

سنة عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تمت إشراف

الأستاذ الدكتور
الشيخ محمد بن عبد الله

الدكتور محمد بن عبد الله
مفت زعم من الملة

المجلد الثاني والثلاثون

الطبعة الأولى
١٩٨٧ - ١٩٨٨



الدار العربية للموسوعات

معرفه و آشنایی با مقام

ماہنامہ عالم ۱۹۵۹

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

على حد سواء العالم العربي

R9F77F. 10-1-68 12P

أ. سارح عدلى - القاهرة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمـة الإداريـة العليـا

وفتـاوى الجمعيـة العموميـة

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكرهاني
الحاكم العام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء الثاني والعشرون

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار : الدار العربية للموسوعات

القاهرة ٢٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٣١ - ت. ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا
فَنَسِيرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ
وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالفتاهرة
التي قدّمت خلال ائكث من ربع فترت
مضى العديّد من الموسوعات القانونية
والإعلاميّة على مسّوى الدول العربيّة .

يسعدّها أن تقدّم إلى السادة رجال القانون
في مصرّ وجميع الدول العربيّة هذا العمل الجديّد
الموسّوعة الإداريّة الحديثة

شاملة مبادئ المحكّمة الإداريّة العليا
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العموميّة منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عزّ وجلّ أن يحوّل القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خيرائمتنا العربيّة .

عبد الفكر الحافى

موضوعات الجزء الثانى والعشرون

- مجلس الدولة •
- مجلس بلدى وقروى •
- مجلس شعبى محلى •
- مجلس طبى •
- مجلس دائم لتنمية الانتاج القومى •
- مجلس قيادة الثورة •
- مجلس مديرية •
- مجمع اللغة العربية •
- محاماة •
- محكمة القيم •
- محل عمومى •
- مخبرات عامة •
- مدة خبرة •
- مدد الخدمة السابقة •
- مديونية •
- مراقبو ومديرو الحسابات ووكلاؤها •
- مرتب •
- مرفق عام •
- مرض •
- مركز قانونى •
- مركز قومى للبحوث •
- مزاد •
- مزايا عينية للموظفة •
- مزايا وحصانات دبلوماسية •

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت فى هذه الموسوعة المبادئ القانونية التى قررتها كل من المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراى مجتمعاً منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتبت هذه المبادئ مع ملخص للأحكام والفتاوى التى ارستها ترتيباً إيجدياً طبقاً للموضوعات . وفى داخل الموضوع الواحد رتبت المبادئ وملخصات الأحكام والفتاوى ترتيباً منطقياً بحسب طبيعة المادة الجمعية وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بديء - قدر الامكان - برصد المبادئ التى تضمنت قواعد عامة ثم اعقبها المبادئ التى تضمنت تطبيقات او تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنباً الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الأحكام او الفتاوى . وكان طبيعياً أيضاً من منطق الترتيب المنطقى للمبادئ فى اطار الموضوع الواحد ، ان توضع الأحكام والفتاوى جنباً الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل او تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الأحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التى يدرسها والوصول باقصر السبل الى الاسلام بما ادلى فى شأنها من حلول فى احكام المحكمة الادارية العليا او فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيراً ما تتلاقى الأحكام والفتاوى او تتقارب عند رأى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد ان يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الأحكام والفتاوى متعاقبة بدلاً من تشنيته بالبحث عما اقرته المحكمة من مبادئ فى ناحية وما قرره الجمعية العمومية فى ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوى على مبادئ عديدة ومتشعبة أرساها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى ولحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد خيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع اليها فى الأصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دأب المكتب الفنى بمجلس الدولة على إصدارها سنويا للأحكام والفتاوى ، وإن كان الكثير من هذه المجموعات قد أضى متعذرا التوصل اليها لتقدم العهد بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن فى مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العلمية للموسوعة الادارية الحديثة ويعين على التفانى فى الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام الكافة بما أرساه مجلس الدولة ممثلا فى محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم او فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الرأى مجتمعاً بشأنه ، وإن تندر الإشارة الى رقم الملف فى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الرأى وتاريخ هذا التصدير .

وفى كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى بين هذين البينين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة أخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٣/٤/١٩٥٧) .

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٣ من إبريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لقسمة
الفتوى والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٣٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمة الفتوى والتشريع
التي صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩
من يولية ١٩٧٨ .

كما سيد القارئ تعليقات تزيده الماما بالموضوع الذى يبحثه .
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى او حكم . وعندئذ سيد التعليق
عقب الحكم او الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته
او باكثر من فتوى او حكم بداخله وعندئذ سيد القارئ هذا التعليق
فى نهاية الموضوع . وعلى الدوام لن تحمل التعليقات ارقاما متسلسلة
كما هو متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتاوى والاحكام المنشورة .

وبذلك نرجو ان نكون قد اوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر ان
نتبعه فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه
الموسوعة . ولا يفوتنا فى هذا المقام ان نذكر القارئ بأنه سوف يجد
فى ختام الموسوعة بياناً تفصيلياً بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى
والاحكام باكثر من موضوع ، فاذا كانت قد وضعت فى اكثر الموضوعات
ملاءمة الا انه وجب ان نشر اليها بمناسبة الموضوعات الاخرى التى
تمسها الفتوى او الحكم من قريب او بعيد .

والله ولى التسوفيق

حسن الفكهانى ، نعيم عطيه

مجلس الدولة

الفصل الاول : اعضاء مجلس الدولة •

الفرع الاول : التعيين •

- اولا : السلطة فى التعيين •
- ثانيا : شرط اللياقة الصحية •
- ثالثا : عدم اشتراط الاعلان •
- رابعا : اشتراط مؤهلات خاصة فيمن يعين بوظيفة مندوب •
- خامسا : تاريخ التعيين •
- سادسا : اعادة التعيين •

الفرع الثانى : الترقية •

الفرع الثالث : الاقدمية •

الفرع الرابع : تعيين نواب رئيس المجلس ووكلائه •

الفرع الخامس : المندوب المساعد •

- اولا : الوضع الوظيفى للمندوب المساعد •
- ثانيا : اقدمية المندوب المساعد •
- ثالثا : مرتب المندوب المساعد •
- رابعا : استحقاق المندوب المساعد للعلاوة الدورية •
- الفرع السادس : المرتب •

الفرع السابع : العلاوة

- أولا : العلاوات المستحقة لأعضاء مجلس الدولة نوعان
- ثانيا : العلاوة الدورية
- ثالثا : علاوة الترقية

الفرع الثامن : اعانة غلاء المعيشة

- الفرع التاسع : البدلات
- أولا : بدل السفر
- ثانيا : بدل الوظيفة الأعلى
- ثالثا : بدل القضاء وبدل التمثيل
- رابعا : بدل عن رئاسة أو عضوية لجنة إدارية
- خامسا : بدل الإقامة

الفرع العاشر : الندب والاعارة

- أولا : أحكام مشتركة بين الندب والاعارة
- ثانيا : الندب
- ثالثا : الاعارة

الفرع الحادى عشر : الاجازات

- أولا : الاجازة الدرامية
- ثانيا : اجازة خاصة لمرافقة الزوجة

الفرع الثانى عشر : تقارير الكفاية

الفرع الثالث عشر : التأديب

- أولا : أعمال محظورة على عضو مجلس الدولة
- ثانيا : الوقف عن العمل
- ثالثا : مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة

الفرع الرابع عشر : نهاية الخدمة •

أولا : الاختصاص بفصل أعضاء مجلس الدولة الغير
قابليين للعزل •

ثانيا : اعتزال الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الأمة أو
مجلس الشعب •

ثالثا : استقالة ضمنية بالانقطاع عن العمل •

رابعا : بلوغ العضو سن الستين أثناء السنة القضائية •

خامسا : المعاش •

الفصل الثاني : القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة •

الفرع الأول : حق الفيتا يختص به مجلس الدولة دون غيره •

الفرع الثاني : ما يدخل فى اختصاص مجلس الدولة الافناء فيه •

الفرع الثالث : ماهية الفتوى ، واطواع عدم ابداء الراى •

أولا : ماهية الفتوى •

ثانيا : عدم ملائمة ابداء الراى •

ثالثا : عدم وجود وجه لاءاء الفتوى •

الفرع الرابع : الاختصاص بمراجعة مشروعات القوانين •

الفرع الخامس : الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع •

أولا : الجهات التى تملك ان تطلب من الجمعية العمومية
اءاء الراى •

ثانيا : اختصاص الجمعية العمومية بالفصل فى المنازعات بين
الجهات الادارية برأى ملزم •

ثالثا : ما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية التصدى له
برأى ملزم فى منازعة بين جهتين اداريتين •

رابعا : مناط وضوابط اختصاص الجمعية العمومية بالفصل
فى المنازعات بين جهات الادارة برأى ملزم •

خامسا : المادة ١١٠ من قانون المرافعات ومدى سريانها على المنازعات التي تفصل فيها الجمعية العمومية برأى ملزم.

الفصل الثالث : مسائل عامة ومتنوعة .

الفرع لأول : مجلس الدولة هيئة مستقلة .

الفرع الثانى : وظيفة نائب بمجلس الدولة .

الفرع الثالث : الأعمال النظرية لأعمال مجلس الدولة الفنية .

الفرع الرابع : تعيين شاغلى الوظائف الادارية بمجلس الدولة .

الفرع الخامس : الطعون فى القرارات المتعلقة باعضاء مجلس الدولة .

الفرع السادس : رسوم الدعاوى الادارية امام مجلس الدولة .

الفرع السابع : اقتراح تعديل التشريع الغامض او الناقص .

الفرع الثامن : نادى مجلس الدولة .

الفرع التاسع : منح أوسمة لأعضاء مجلس الدولة .

الفرع العاشر : التوقيع على مسودة الحكم والنطق به .

الفرع الحادى عشر : طلب اعادة النظر من الجمعية العمومية .

الفصل الاول

أعضاء مجلس الدولة

الفرع الاول : التعيين

اولا - السلطة فى التعيين :

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

التعيين فى وظائف مجلس الدولة يستند الى السلطة التقديرية للجهة الادارية ولزوم توافر الشروط القانونية فى المرشح - الرقابة القضائية على تصرفات الادارة فى هذا المجال التقديرى هو فى التحقق من أن القرار الصادر فى هذا الشأن يستند الى سبب موجود ماديا وصحيح قانونا وأنه صدر مستهدفا الصالح العام - اساس ذلك - تطبيق :

توافر الشروط القانونية فى مرشحة للتعين فى احدى وظائف مجلس الدولة - أعمال الجهة الادارية سلطتها التقديرية فى عدم ملائمة تعيينها فى منصب القضاء - الرقابة القضائية على العناصر التى بنت عليها الجهة الادارية تقديرها فى هذا الشأن - خلو قانون مجلس الدولة من نص صريح يحظر تعيين المرأة فى وظائفه الفنية أو نص بوجوب مساواتها بالرجل فى شغل هذه الوظائف - نص المادة ٢ من الدستور على أن مبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع - نص المادة ١١ من الدستور على مساواة المرأة بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال باحكام الشريعة الاسلامية - مذاهب الفقه الاسلامى فيما يتعلق بولاية القضاء منها مالا يجيز تقليد المرأة القضاء ومنها ما يجيزه ولكل من الرايين حججه واسانيده - يجوز للجهة الادارية وهى بصدد أعمال سلطتها التقديرية فى هذا النطاق أن تترخص بأى من الرايين المذكورين بما تراه أكثر ملائمة لمظروف الحال فى الزمن الذى أصدرت فيه قرارها - لا وجه للقول بجواز تعيينها فى

غير مناصب القضاء من وظائف مجلس الدولة الفنية مثل اقسام الفنى والتشريع أو هيئة مفوضى الدولة - نظم مجلس الدولة طبقا لقوانينه المتعاقبة تقضى بالمساواة بين وظائف اقسامه المختلفة بما لا يجوز معه قصر عمل بعض اعضائه على اقسام بذاتها دون سواها كما أن طبيعة العمل بالمجلس تقتضى تنقل اعضائه بين جميع اقسامه وفروعه بما سترتب عليه لزوما تقلد منصب القضاء فى محاكم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الرقابة القضائية على تصرفات الادارة ليست حقيقة على قدر واحد بالنسبة لجميع التصرفات الادارية بحسب المجال الذى تتصرف فيه ، ومدى ما تتمتع به من حرية التقدير فى التصرف ، فهذه الرقابة تضيق فى مجال السلطة التقديرية حيث لا يلزم القانون الادارة بنص يحد من سلطتها أو يقيد من حريتها فى وسيلة التصرف أو التقدير ، الا ان هذا لا يعنى أبدا انها سلطة مطلقة وان الرقابة القضائية عليها تكون فى هذه الحالة منعقدة ، بل ان هذه الرقابة موجودة دائما على جميع التصرفات الادارية لا تختلف فى طبيعتها وان تفاوتت فقط فى مداها ، وهى تتمثل فى هذا المجال التقديرى فى التحقق من ان القرار محل الطعن يستند الى سبب موجود ماديا وصحيح قانونا . وانه صدر مستهدفا الصالح العام .

ومن حيث انه يبين من اوراق المنازعة ووقائعها وملابساتها ان العناصر التى بنيت عليها الجهة الادارية تقديرها بعدم ملاءمة تعيين الطاعنة فى منصب القضاء ، اذا ما ردت الى اصولها الموجودة فى البيئة المصرية ، فانها تتجسد فى اصلين اساسيين ، أولهما العرف المتمثل فى نظرة المجتمع منذ القدم الى المرأة على انها ادى مستوى واقل شأنا من الرجل ، سواء بسبب طبيعة تكوينها الخلقي ام بسبب تخلفها عن الرجل فى مدارج العلم والثقافة - وثانيهما الفهم الشائع لأحكام الشريعة الاسلامية على انها لا تجيز تقليد المرأة الولايات العامة على اطلاق ومنها ولاية القضاء .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالعرف فان المحكمة اذ تؤكد ما حكم به القضاء الادارى منذ سنة ١٩٥٣ من رفض التسليم بوجود قاعدة عامة مطلقة

تقضى بعدم صلاحية المرأة المصرية فى كل زمان ومكان لتولى منصب القضاء ، فانها فى الوقت ذاته تستخلص من تواتر الدساتير والتشريعات الوضعية فى مصر منذ نيف وربع قرن على فتح الباب امام المرأة لتقلد أعلى المناصب والوظائف لذات الولايات العامة فى السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وشغل غيرها من الوظائف العامة ، ومنها الوظائف الفنية فى بعض الهيئات القضائية ومن اضطلاع المرأة بالفعل باعباء هذه المناصب وتلك الوظائف وتحمل مسؤولياتها بعد ان كانت مقصورة من قبل على الرجال ان قواعد العرف فى المجتمع المصرى قد تطورت فى مجال الاعتراف بحق المرأة فى تقلد المناصب والوظائف العامة بما لا يسوغ معه بعد ذلك الاستناد الى العرف والتقاليد وظروف البيئة والحوال الوظائف لحرمان المرأة من تقلد منصب القضاء ، وليس ادل على حصول هذا التطور فى نطاق المنازعة المعروضة من ان مجلس الدولة قد رشح الطاعنة للتعين فى وظيفة مندوب فى سنة ١٩٧٣ بعد ان كان قد رفض الترشيح قبل ذلك بعامين فقط فى سنة ١٩٧١ .

ومن حيث انه ولئن كانت المحكمة تقر لطاعنة على عدم ملاءمة الاستناد الى العرف وما يتصل به للأسباب السالف بيانها فصلا عن تلك التى ساقتها الطاعنة فى معرض دفاعها ، الا أنه لما كان الدستور يقضى فى المادة ٢ منه بأن مبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى كما يقضى فى المادة ١١ بأن تكفل الدولة مساواة المرأة بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال بأحكام الشريعة الاسلامية - وكان قانون مجلس الدولة وان لم يتضمن نصا صريحا بحظر تعيين المرأة فى وظائفه الفنية الا انه كذلك لم يورد نصا بوجوب مساواتها بالرجل فى شغل هذه الوظائف ، ولما كان ذلك وكان من مذاهب الفقه الاسلامى فيما يتعلق بولاية القضاء على التحديد ما لا يجيز تقليد المرأة القضاء ، ومنها ما يجيزه ولكن من الرايين حججه واسانيد ، فانه يجوز للجهة الادارية والحال كذلك وهى بصدد أعمال سلطتها التقديرية - فى هذا النطاق - ان ترخص فى الأخذ بأى من الرايين المذكورين بما تراه اكثر ملاءمة لظروف الحال فى الزمن الذى اصدرت فيه قرارها .

ومن حيث ان المستفاد من كل ما تقدم ان الجهة الادارية قد رفضت تعيين الطاعنة استنادا الى ترخصها فى اتباع الرأى الفقهى الذى لا يجيز

تقليد المرأة منصب القضاء ، فانه لا وجه لتعقيب على قرارها فى هذا الخصوص ولا سند للنعى عليه بمخالفة القانون أو بإساءة استعمال السلطة .

ومن حيث انه لا وجه كذلك لما ذهبت اليه الطاعنة من جسواز تعيينها فى غير مناصب القضاء من وظائف مجلس الدولة الفنية الأخرى مثل أقسام الفتوى والتشريع ، أو هيئة مفوضى أندولة ، ولا وجه لهذا القول لأن نظام مجلس الدولة طبقا لقوانينه المتعاقبة يقضى بالمساواة بين وظائف أقسامه المختلفة بما لا يجوز معه قصر عمل بعض أعضائه على أقسام بذاتها دون سواها ، ان أن طبيعة العمل فى المجلس تقتضى تنقل أعضائه بين جميع أقسامه وفروعه ، ومن ثم فانه سيقرب لزوما على تعيين الطاعنة أن تتقلد منصب القضاء فى محاكم مجلس الدولة ، لأن القول بغير ذلك ينطوى على مخالفة للقانون .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون القراران المطعون فيهما قد صدرا موافقين لحكم القانون مبرئين من إساءة استعمال السلطة ، بما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضهما موضوعا ، مع الرام الطاعنة مصروفات الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢٠ ق وحده ، والزام التنظيم النسائى . مصروفات تدخله .

(طعن ٦٣ ، ٣١٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

تحديد الوظيفة التى يتم التعيين فيها فى مجلس الدولة من الأمور التى تدخل فى نطاق السلطة التقديرية المخولة لجهة الادارة المختصة بالتعيين دون الزام عليها بأن يتم تعيين المرشح فى ذات الوظيفة التى توافرت له شروط التعيين فيها - ليس هناك ما يمنع قانونا من تعيين المرشح فى وظيفة أدنى من الوظيفة التى توافرت له شروط التعيين فيها حسبما تقدره السلطة المختصة بالتعيين - اعتبار المشرع توافر هذه الشروط الحد الأدنى اللازم للتعيين فى الوظيفة التى توافرت شروطها للمرشح .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة (٧٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على انه (مع مراعاة الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة يكون التعيين فى وظائف مجلس الدولة بطريق الترقية من الوظائف التى تسبقها مباشرة . على انه يجوز ان يعين رأسا من غير أعضاء المجلس فى الوظائف المنصوص عليها فى المواد التالية وبالشروط المقررة فيها .) ، ثم تضمنت المواد التالية بيان الشروط اللازمة للتعيين فى كل وظيفة من الوظائف المشار اليها وضوابط هذا التعيين ، وجعلت الامر فى ذلك جوازا للسلطة المختصة بالتعيين ، ثم نصت المادة (٨٥) على ان (تعيين الأقدمية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية واذا عين اثنان أو أكثر فى وقت واحد وفى الدرجة عينها أو رقاوا اليها حسبت أقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيةهم - وتعتبر أقدمية أعضاء المجلس الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ تعيينهم أول مرة - وتحدد أقدمية من يعينون من خارج المجلس فى قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية ويجوز ان تحدد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وادارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائى عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم فى هـ ذ : الدرجات وبشرط : لا يترتب على ذلك ان يسبقوا زملاءهم فى المجلس - وتحدد أقدمية المحامين عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها على الا يترتب على ذلك ان يسبقوا زملاءهم بالمجلس) ومفاد ذلك ان الشارع خول السلطة المختصة بالتعيين اختصاصا تقديريا فى تحديد الوظيفة التى يتم التعيين فيها متى توافرت شروط التعيين المقررة لذلك ، والى تعتبر الحد الأدنى اللازم للتعيين فى كل وظيفة من الوظائف التى حددتها المواد ٧٥ وما بعدها من القانون ، وجعل القانون الاصل فى الأقدمية انها تعين وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين ، ولجاز للسلطة المختصة بالتعيين ، ان تحدد فى بعض الوظائف ، وليس من بينها وظائف المندوبين المساعدين ، تاريخا آخر للأقدمية فى الدرجة التى عين فيها العضو ، وجعل استعمال هذه الرخصة متروكا لمشيئة هذه السلطة تجريها وفقا لاعتبارات المصلحة العامة ؛ دون ان يتضمن بالنسبة الى المندوبين المساعدين أية قاعدة تجيز ضم مدد العمل

النظير السابق الى اقدميتهم فى وظيفة مندوب مساعد بما يسمح بالرجوع بهذه الاقدمية الى تاريخ سابق على تاريخ صدور قرار التعيين . ومتى كان ذلك فان استناد المدعى الى نص المادة ٧٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى تجيز التعيين فى وظيفة مندوب مباشرة لمن امضوا مدة ثلاث سنوات فى عمل يعتبر نظيرا للعمل القضائى ، وكذلك نص المادة ٨١ التى تجيز تعيين اعضاء ادارة قضايا الحكومة فى وظائف اعضاء مجلس الدولة التى تلى مباشرة درجات وظائفهم فى جهاتهم الاصلية ، للقول باحقية فى ضم مدة عمله السابق الى اقدميته فى وظيفة مندوب مساعد استنادا فى غير محله ، مما يتعين معه الحكم برفض هذا الطلب الاصلى من طلبات المدعى .

ومن حيث انه وقد سلف القول بان تحديد الوظيفة التى يتم التعيين فيها فى مجلس الدولة من الامور التى تدخل فى نطاق السلطة التقديرية المخولة لجهة الادارة المختصة بالتعيين دون الزام عليها بان يتم تعيين المرشح فى ذات الوظيفة التى توفرت له شروط التعيين فيها اعتبارا بان الشارع اذ جعل الامر جوازا فى هذا الخصوص ، فانه يكون قد اعتبر توافر هذه الشروط الحد الادنى اللازم للتعيين فى الوظيفة التى توافرت شروطها للمرشح ، وانه من ثم ليس هناك ما يمنع قانونا من تعيين المرشح فى وظيفة ادى من الوظيفة التى توافرت له شروط التعيين فيها حسبما تقدره السلطة المختصة بالتعيين ، اخذا فى ذلك بما تمليه القواعد العامة التى تخول الجهة الادارية سلطة تقديرية فى هذا المجال تبعا لاحتياجات المرفق ومقتضيات المصالح العام . واذا بان ايضا مما سلفت الاشارة اليه ان تحديد الاقدمية فى الوظيفة التى يتم التعيين فيها ، الاصل فيه انه يكون وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين ، ما لم ترى السلطة المختصة بالتعيين الرجوع بالادمية الى تاريخ سابق فى الحالات التى لجاز فيها المشرع ذلك تاركا استعمال هذه الرخصة لمشيئة هذه الجهة وفقا لاعتبارات المصلحة العامة ، فلها ان تعتد باقدمية المعين الخارج فى الوظيفة المعادلة التى كان يشغلها او لا تعتد بها او تعتد بجزء منها فى حدود الضوابط التى نص عليها الشارع فى هذا الصدد . لما كان ذلك فان الطلب الاحتياطى الذى يهدف المدعى من ورائه الى الحكم بتعديل اقدميته فى وظيفة مندوب التى اعتبر مرقى اليها اعتبارا من الاول من يناير سنة ١٩٧٧ طبقا لنص للفقرة الاولى من المادة (٧٥) من قانون مجلس الدولة الى مايو سنة

١٩٧٢ تاريخ حصوله على الدبلوم الثانى من الدراسات العليا او الى الاول من يناير سنة ١٩٧٣ وهو اول يناير التالى لهذا التاريخ ، هذا الطلب لا يجد له سندا فى القانون ما دامت اقدمية المدعى فى وظيفة مندوب مساعد قد تحددت نهائيا اعتبارا من تاريخ صدور قرار تعيينه فى هذه الوظيفة بتاريخ ٩ من اكتوبر سنة ١٩٧٦ على ما سلف القول وأضحى هذا التاريخ هو مبدأ العلاقة الوظيفية بين المدعى وبين مجلس الدولة بحيث يتمتع ترتيب اى اثار قانونية فيما يتعلق باقدميته فى الدرجات الأعلى الى تاريخ سابق على التاريخ المذكور . وكذلك يكون الطلب المقدم من المدعى على سبيل الاحتياط الكلى والذى يهدف به المدعى الى ارجاع اقدميته فى وظيفة مندوب مساعد الى تاريخ حصوله على درجة مندوب بإدارة قضايا الحكومة فى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، ثم ارجاع اقدميته فى وظيفة مندوب بالمجلس تبعا لذلك على اول يناير سنة ١٩٧٦ وهو اول يناير التالى لتوافر شروط الصلاحية لديه فى الترقية الى وظيفة مندوب بالمجلس بعد تعيينه فى وظيفة مندوب بإدارة قضايا الحكومة المعادلة لوظيفة مندوب مساعد بالمجلس ، قائما بدوره على غير اساس من القانون ، مما يتعين معه الحكم برفض هذين الطلبين أيضا .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان طلبات المدعى جميعها لا تستند الى اساس قانونى سليم ، فمن يتعين الحكم برفض الطعن .

(طعن ٣٩٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٧)

ثانيا - شرط اللياقة الصحية :

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

وجوب توافر شرط اللياقة الصحية فيمن يعين عضوا بمجلس الدولة - يعنى من هذا الشرط من يعين من أعضاء المجلس فى احدى الوظائف التى تعادل وظائف الادارة العليا بالكادر العام - اساس ذلك انه وان كانت المادة ٧٣ من قانون تنظيم مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لم يرد بها شرط اللياقة الصحية فيمن يعين عضوا بمجلس الدولة

الا ان المادة السابعة من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تسترط فيمن يعين فى احدى الوظائف ان تثبت لياقته الصحية للوظيفة بمعرفة الهيئة الطبية المختصة فيما عدا العاملين المعينين بقرار من رئيس الجمهورية ومن ثم فانه من المتعين طبقا لهذه الاحكام مراعاة شرط اللياقة الصحية فيمن يعين عضوا بمجلس الدولة .

ملخص الفتوى :

انه وان كانت المادة ٧٣ من قانون تنظيم مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد عدت الشروط اللازم توافرها فيمن يعين عضوا بمجلس الدولة ولم يرد من بينها شرط اللياقة الصحية ، الا ان الاحكام التى تضمنها نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تسرى على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين خاصة فيما لم تنص عليه هذه القوانين ومن ثم تنطبق هذه الاحكام على اعضاء مجلس الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

ومن حيث ان المادة السابعة من هذا النظام تنص على انه « يشترط فيمن يعين فى احدى الوظائف ٦ - ان تثبت لياقته الصحية للوظيفة بمعرفة الهيئة الطبية المختصة وذلك فيما عدا العاملين المعينين بقرار من رئيس الجمهورية ويجوز الاعفاء منها بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد اخذ رأى الهيئة الطبية » كما تنص المادة ١٢ منه على أن « يكون التعيين فى وظائف الادارة العليا بقرار من رئيس الجمهورية ويكون التعيين فى الوظائف الاخرى بقرار من السلطة المختصة » ومن ثم فانه من المتعين طبقا لهذه الاحكام مراعاة شرط اللياقة الصحية فيمن يعين عضوا بمجلس الدولة ، ولا يغير من ذلك القول بأن احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تعفى من يعين بقرار من رئيس الجمهورية من شرط اللياقة الطبية وإن اعضاء مجلس الدولة اذ يعينون بقرار جمهورى ، فانهم يتمتعون بهذا الاعفاء ذلك ان اعفاء المعينين بقرار من رئيس الجمهورية فى احدى وظائف الكادر العام ، ينصرف الى طائفة معينة من هؤلاء العاملين ، وهى طائفة من يشغل احدى وظائف الادارة العليا . فما بالنسبة الى باقى الوظائف فان شرط اللياقة الطبية متطلب فيها ، بحكم الاصل العام بالنسبة لسائر الوظائف العامة ، ومن ثم فانه

لا يكون هناك ثمة وجه لاعفاء كافة اعضاء مجلس الدولة من شروط اللياقة الصحية اخذا بظاهر عبارة المادة السابعة من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وغاية الامر ان يكون الاعفاء مقصورا على التعيين فى وظائف مجلس الدولة الفنية المعادلة لوظائف الادارة العليا بالكادر العام .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى وجوب توافر شرط اللياقة الصحية فيمن يعين عضوا بمجلس الدولة ، ويعفى من هذا الشرط من يعين فى احدى الوظائف الفنية التى تعادل وظائف الادارة العليا بالكادر العام .

(ملف ٦٤ / ١ / ١٤ - جلسة ١٩٧٤/٥/٨)

ثالثا - عدم اشتراط الاعلان :

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شان مجلس الدولة نظم احكام التعيين فى الوظائف الفنية بمجلس الدولة - لم يقيد هو ولا اللائحة الداخلية للمجلس سلطة الادارة فى التعيين من خارج المجلس بوجوب الاعلان عن هذه الوظائف - مقتضى ذلك ان التعيين الذى يصدر متجاوزا لشروط الاعلان يكون شان التعيين غير المسبوق باعلان صحيح .

ملخص الحكم :

انه ن النعى بمخافة شروط الاعلان عن وظائف المندوبين فانه مردود ، ذلك ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى صدر فى ظله القرار المطعون فيه نظم احكام التعيين فى الوظائف الفنية بمجلس الدولة ولم يقيد هو ولا اللائحة الداخلية للمجلس سلطة الادارة فى التعيين من خارج المجلس بوجوب الاعلان عن هذه الوظائف ، ومن ثم فان التعيين الذى يصدر متجاوزا لشروط الاعلان يكون شان التعيين غير المسبوق باعلان صحيح ، (م - ٢ - ج ٢٢)

ولا مطعن عليه الا بدعوى الاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص فى التقدم للتعينين
فى الوظائف المعلن عليها وذلك بالنسبة لمن لم يتقدم بطلبه احتراماً لشروط
الاعلان ، وهو ما ليس متحققاً فى الطعن المائل حيث ان الطاعن من
اعضاء مجلس الدولة القدامى .

(طعن ٤٠٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦) .

رابعاً - اشتراط مؤهلات خاصة فيمن يعين بوظيفة مندوب :

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

نص الفقرة الخامسة من المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩
فى شأن تنظيم مجلس الدولة على اشتراط مؤهلات معينة للتعينين فى
وظيفة مندوب بالمجلس - قيام دبلوم العلوم الادارية مقام دبلوم القانون
العام فى حكم هذا النص بحيث يكفى أن يحصل المندوب المساعد على أى
دبلوم آخر بالاضافة اليه ولا يلزم أن يكون هو دبلوم القانون العام .

ملخص الفتوى :

قدم السيد الأستاذ (.....) المندوب المساعد بالمجلس طلباً ذكر
فيه أن الفقرة الخامسة من المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩
فى شأن تنظيم مجلس الدولة تشترط للتعينين فى وظيفة مندوب بالمجلس
الحصول على دبلوم معهد العلوم الادارية والمالية بكلية الحقوق او دبلومين
من دبلومات الدراسات العليا احدهما فى القانون العام . وقد الغى معهد
العلوم الادارية والمالية وكانت مدة الدراسة فيه سنتين وأنشئ بدلاً منه
دبلوم العلوم الادارية ومدة الدراسة فيه سنة واحدة اسوةً بسائر دبلومات
الدراسات العليا .

ولما كان سيادته قد حصل فى العام الماضى ١٩٦١/٦٠ على دبلوم
العلوم الادارية فقد استفسر فى طلبه عما اذا كان حكم المادة ٥٥ المشار
اليه يتحقق اذا حصل على دبلوم آخر من دبلومات الدراسات العليا غير
دبلوم القانون العام بالذات باعتبار أن دبلوم العلوم الادارية هو فى

مضمونه دبلوم فى القانون العام اذ ان المواد التى تدرس فى هذا الدبلوم
هى بطبيعتها من مواد القانون العام .

ان الفقرة الخامسة من المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩
فى شأن تنظيم مجلس الدولة تشترط ان يكون العضو حاصلًا على دبلوم
معهد العلوم الادارية والمالية بكلية الحقوق اودبلومين من دبلومات
الدراسات العليا احدهما فى القانون العام اذا كان التعيين فى وظيفة
مندوب .

ومن حيث ان الحكمة من هذا النص فى ضوء المذكرة الايضاحية
للنانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى
استحدث هذا النص هى البغية فى ان يجمع المندوب المساعد بين الخبرة
العملية والمران التطبيقى فى عمله بالمجلس فى الفترة التى يظل فيها فى
تلك الوظيفة وبين استزادة من الدراسة القانونية حتى اذا ما اجتاز هذه
الفترة بجدارة عين فى وظيفة المندوب .

ولما كانت الدراسة فى دبلوم العلوم الادارية تتناول موضوعات
الرقابة القضائية للاعمال الادارية والعقود الادارية والادارة العامة
والوظيفة العامة ومادة يختارها الطالب من المواد الآتية : الاجراءات
والضبط الادارى والقانون الادارى .

ومن حيث ان تلك الموضوعات تدخل فى فرع القانون العام وذات
صلة وثيقة باعمال مجلس الدولة الامر الذى تتحقق معه الحكمة من اشراط
الحصول على المؤهلات العلمية للتعين فى وظيفة المندوب بالمجلس .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبار دبلوم العلوم الادارية
دبلوما فى القانون العام فى مفهوم المادة ٥٥ من قانون تنظيم مجلس
الدولة ووجوب ان يحصل المندوب المساعد على دبلوم آخر لا يشترط ان
يكون فى القانون العام للتعين فى وظيفة مندوب .

خامسا - تاريخ التعيين :

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

اعضاء مجلس الدولة - تعيين - المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - اعتبار قرار رئيس الجمهورية هو أداة التعيين في جميع وظائف المجلس - اختلاف اثر هذا القرار في حالة التعيين بطريق الترقية عنه في حالة التعيين من غير اعضاء المجلس - انسحاب اثر القرار في الحالة الاولى الى تاريخ موافقة الجمعية العمومية او المجلس الخاص وفي الحالة الثانية الى تاريخ صدوره - اثر ذلك - استحقاق الموظف الاداري الذي يعين مندوبا بالمجلس لآخر مرتب تقاضاه في وظيفته الادارية قبل صدور قرار رئيس الجمهورية حتى ولو كان تحسن المرتب نتيجة ترقية او علاوة تالية لترشيح المجلس الخاص .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على أن « يكون تعيين اعضاء مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس المجلس . ويعين رئيس مجلس الدولة ونوابه والوكلاء بقرار من رئيس الجمهورية بعد اخذ رأى الجمعية العمومية لذلك المجلس . أما من عدا هؤلاء من اعضاء المجلس فيقترح المجلس الخاص للشئون الادارية تعيينهم على الوجه المبين في اللائحة الداخلية ، ويصدق رئيس الجمهورية على هذا التعيين متى خافت الشروط القانونية فيمن يطلب تعيينهم .

ويعتبر تاريخ الترقية من وقت موافقة الجمعية العمومية او المجلس الخاص .

ويكون تعيين المندوبين المساعدين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة وموافقة المجلس الخاص « . ويستفاد من هذا النص أن تعيين اعضاء مجلس الدولة يكون بقرار جمهوري بناء على عرض رئيس المجلس ويقتضى هذا التعيين اتخاذ اجراءات تحضيرية

سابقة ، وهذه الاجراءات تختلف بحسب درجات الوظائف التى يعين فيها أعضاء المجلس ، فرئيس المجلس ونوابه والوكلاء يعينون بقرار جمهورى بعد أخذ رأى الجمعية العمومية . أما ما عداهم فيعينون بذات الاداة بعد اتخاذ اجراء مختلف هو اقتراح المجلس الخاص للشئون الادارية تعيينهم على الوجه المبين فى اللائحة الداخلية .

ويبين مما تقدم أن الاجراءات السابقة على قرار التعيين هى اجراءات ترشيح تمهيدية وليست اجراءات تعيين ، ذلك لأنها ليست ملزمة للسلطة المختصة بالتعيين قلها الا تقر الترشيح ، وعندئذ لا يترتب عليها أى اثر قانونى ، وانما يترتب هذا الأثر متى صدر قرار رئيس الجمهورية بالتعيين فتبدأ به رابطة التوظيف ويتحدد بذلك المركز القانونى للمرشح . ومتى صدر هذا القرار ترتبت عليه آثاره من تاريخ صدوره فقط اما الأثر الرجعى الوارد بالمادة ٥٨ الخاص بأرجاع الترقية الى وقت موافقة الجمعية العمومية او المجلس الخاص فقد أريد به الاستثناء — فى حدود معينة — من الأصل المشار اليه . ومن ثم فيجب أن يقف عند الحدود التى رسمها القانون . فهذا الحكم الاستثنائى مقصور على حالات الترقية وحدها دون حالات التعيين المبتدا . يدل على ذلك مقارنة نص المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة الحالى بنص المادة ٥٥ من قانون مجلس الدولة السابق الصادر بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٤ ، فقد كانت هذه المادة الأخيرة تنص فى فقرتها الأخيرة على انه « ويعتبر تاريخ التعيين من وقت موافقة الجمعية العمومية او المجلس الخاص » . ثم عدم هذا النص فى المادة ٥٨ من القانون الجديد على هذا النحو « ويعتبر تاريخ الترقية من وقت موافقة الجمعية العمومية او المجلس الخاص » . وبذلك يكون قد استبدل الترقية بالتعيين ، فلا يرجع اثر التعيين الى تاريخ موافقة الجمعية العمومية او المجلس الخاص وانما ترجع الترقية فقط الى هذا التاريخ ويعتبر التعيين من تاريخ القرار الصادر به دون اثر رجعى . وحكمة هذا النص أن اعمال الأثر الرجعى فى حالة التعيين المبتدا فى الوظائف الفنية بالمجلس امر متعذر يتعارض وطبيعة الامور ، ذلك لأن المفروض فى هذه الحالة أن المرشح لا يؤدى عملا بالمجلس قبل تاريخ تعيينه ، وعلى نقيض ذلك حالة الترقية ، حيث يقوم المرشح فعلا بعمله الذى قد لا يختلف كثيرا عن عمله فى الوظيفة التى يرقى اليها .

ويخلص من كل ما تقدم أن من يعين في إحدى وظائف المجلس الفنية تعيينا مبتدا ، لا يعتبر تعيينه قد تم إلا من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية باعتباره أداة التعيين ولا يجوز الرجوع بتاريخ التعيين الى وقت سابق على صدور هذا القرار استنادا الى الاثر الرجعى الافتراضى الوارد بالمادة ٥٨ ، لأن هذا الاثر كما اسلفنا لا يسرى فى هذه الحالة لاقتصاره على حالات التعيين المتضمن ترقية .

ويتطبيق القاعدة السابقة على الموظف المعروضة حالته يبين انه كان يشغل وظيفة بالكادر الادارى بالمجلس من الدرجة الخامسة ثم رشح فى ١٩٦٢/٤/٣ من المجلس الخاص للتعيين فى وظيفة مندوب ، وفى ١٩٦٢/٧/١١ رقى الى الدرجة الرابعة بالكادر :لادارى - باعتباره شاغلا احدى وظائفه - براتب مقداره ٣٥ جنيها شهريا ، ثم صدر بعد ذلك القرار الجمهورى رقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٦٢ فى ١٩/٧/١٩٦٢ بتعيينه فى وظيفة مندوب ، وهو القرار الذى يعتبر أداة التعيين فى هذه الوظيفة ، لذلك لا يعتبر معينا فى وظيفته هذه الا من التاريخ الاخير ، ولا تنقطع صلته بالكادر الادارى الا من هذا التاريخ ايضا ، ومن ثم يكون ما تم من ترقيته فى الكادر الادارى فى تاريخ سابق على هذا التاريخ الى الدرجة الرابعة قد تم صحيحا ورتب له حقا مكتسبا فى مرتب هذه الدرجة وهو ٥- جنيها شهريا ويكون مستحقا لهذا الراتب عند تعيينه فى تاريخ تال فى وظيفة مندوب ، ما دام هذا المرتب لم يجاوز نهاية مربوط درجة مندوب .

لهذا انتهى الرأى الى أن هذا الموظف لا يعتبر شاغلا لوظيفة مندوب بمجلس الدولة الا من تاريخ صدور القرار الجمهورى بتعيينه فى هذه الوظيفة وهو ١٩٦٢/٧/١٩ ، وانه يستحق من هذا التاريخ مرتبا قدره ٣٥ جنيها شهريا باعتباره آخر مرتب استحقه فى الكادر الادارى قبل تعيينه فى وظيفة مندوب .

(فتوى ٣١ فى ١٩٦٣/١/٢٩)

سادسا - اعادة التعيين :

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة لم يتضمن نصا يحدد مرتبات من يعاد تعيينهم بمجلس الدولة استرشادا بنص المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وتاسيسا على ما نص عليه التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٩ فان المعاد تعيينه في احدى وظائف اعضاء مجلس الدولة يحتفظ بمرتبه الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية ربط الوظيفة المعين فيها بشرط ألا يجاوز نهاية الربط - مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر تعتبر احدى وحدات القطاع العام الذي يفيد العاملون فيها من القواعد المتقدمة - عدم احتفاظهم بالبدلات الثابتة وغير الثابتة تاسيسا على أن القواعد المتقدمة لم تقرر اضافة أي بدلات الى المرتبات التي يحتفظ بها من يعاد تعيينه - الاحتفاظ بالبدلات طبقا لحكم المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ - مقصور على حالة النقل فلا يتبع في حالة اعادة التعيين .

ملخص الفتوى :

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٩٧ لسنة ١٩٧٢ في أول أكتوبر سنة ١٩٧٢ متصنا تعيين السادة المذكورين وآخرين في وظائف مندوبين بمجلس الدولة وبمقتضاه انهيت خدمتهم في وظائفهم السابقة في هذا التاريخ .

ومن حيث ان تعيينهم في وظائف مندوبين بمجلس الدولة يرتد الى تاريخ سابق على أول أكتوبر سنة ١٩٧٢ ، وهو تاريخ موافقة المجلس الأعلى للبيئات القضائية على تعيينهم في هذه الوظائف ، فمن ثم فان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم مجلس الدولة المعمول به اعتبارا من ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ لا يحكم هذا التعيين وتبقى القواعد السابقة على صدوره هي الواجبة الاعمال بالنسبة اليهم ، ذلك ان المادة ٨ من هذا القانون تنص على أن « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره » ، وقد تم نشره في ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ .

ومن حيث ان المادة الاولى من التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ معدلة بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٩ - وهى من القواعد السابقة التى كان معمولاً بها قبل قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تنص على ان « العامل الذى يعاد تعيينه فى الكادر العالى او الكادر المتوسط او فى درجة اعلى يحتفظ بالمرتب الذى كان يتقاضاه فى الكادر او فى الدرجة الأدنى ومن كان يزيد على اول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها ، وبشرط الا يجاوز نهاية مربوطها » .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على العاملين الذين يتم تعيينهم فى احدى الوظائف التى تنظمها قوانين خاصة ، ما لم يكن هناك فاصل زمنى بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين فى الوظيفة الجديدة » . كما تنص المادة الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فى شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة على ان « يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام المرافقة بهذا القانون ... ولا تسمى هذه الاحكام على العاملين الذين ينظم شئون توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين » .

ومن حيث ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة الذى كان سارياً وقت تعيين السادة المذكورين - لم يتضمن نصاً يحدد مرتبات من يعاد تعيينهم بمجلس الدولة ، ومن ثم فانه يتعين الاسترشاد بنص المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه والتى تقضى بانه « مع عدم الاخلال بنص المادة (٩) يمنح العامل عند التعيين اول مربوط الفئة الوظيفية التى يعين عليها ويستحق هذا الاجر من تاريخ تسلمه العمل » واستثناء من حكم الفقرة السابقة اذا اعيد تعيين العامل فى وظيفة اخرى من نفس فئته او فى فئة اعلى احتفظ بأجره السابق الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة ، اذا كان يزيد على بداية ربط الفئة المعين عليها بشرط الا يجاوز نهاية ربطها ، وان تكون مدة خدمته متصلة ، ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والمعاملين بكادرات خاصة الذين يعاد تعيينهم فى وحدات الجهاز الادارى للدولة « وتأسياً على ما نص عليه قرار التفسير التشريعى سالف الذكر ، واسترشاداً بنص المادة ١٣ المشار اليها ، فان المعاد تعيينه فى احدى وظائف اعضاء مجلس الدولة يحتفظ بمرتبه الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية ربط الوظيفة المعين فيها بشرط الا يجاوز نهاية الربط » .

ومن حيث انه - على هدى ما تقدم - فان السادة المندوبين المعنيين بمقتضى قرار رئيسى الجمهورية رقم ١١٩٧ لسنة ١٩٧٢ والذين كانوا يشغلون وظيفة رائد بهيئة الشرطة ، أو محامى بهيئة قناة السويس ، فانهم يحتفظون بالمرتبات الأصلية التى كانوا يتقاضونها فى وظائفهم السابقة ، اما البدلات الثابتة وغير الثابتة فانهم لا يحتفظون بها تأسيسا على أن التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر ونص المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لم يقررا اضافة أى بدلات الى المرتبات التى يحتفظ بها من يعاد تعيينه ، وإذا كانت رغبة المشرع تتجه الى ضم هذه البدلات لنص عليها صراحة فى قرار التفسير التشريعى ونص المادة ١٣ المشار اليهما - ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ من أنه « دون الاخلال بحكم المادة ١٦ من هذا القانون ، لا يجوز نقل الضابط الى وظيفة خارج هيئة الشرط الا بعد موافقته كتابية ، وبعد اخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ، ويتم النقل على اساس المرتب الذى يتقاضاه فى هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته او درجته » ، ذلك أن الاحتفاظ هنا بالبدلات الثابتة مقصور على حالة النقل ، فلا يتبع فى حالة اعادة التعيين كما هو الحال فى الحالات المعروضة .

ومن حيث انه بالنسبة الى حالة السيد الأستاذ الذى كان يعمل قبل تعيينه مندوبا بمجلس الدولة فى وظيفة محام بمؤسسة دار التحرير للطبع والنشر ، فانه يحتفظ ايضا بالمرتب الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة ، على أساس أنه يفيد من احكام قرار التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ سالفى الذكر باعتبار أن مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر تعتبر احدى وحدات القطاع العام الذى يفيد العاملون فيها من الحكم القانونى المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احتفاظ السادة المندوبين بمجلس الدولة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٩٧ لسنة ١٩٧٢ والمستطلع الرأى فى شأنهم بمرتباتهم الأساسية التى كانوا يتقاضونها فى وظائفهم السابقة على هذا التعيين دون البدلات الثابتة او غير الثابتة ، بشرط الا تتجاوز نهاية ربط وظيفة مندوب .
(ملف ٥٧٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٣/١/١٠) .

الفرع الثاني الترقية

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

استناد التخطي في الترقية الى سبب لم تثبت حجه - بطلان قرار التخطي - الانضمام للتنظيم السري المسمى القيادة الجماعية لرجال القضاء لا يكفي وحده سببا للتخطي في الترقية مادام لم يقع من العضو ما يمكن اعتباره مخالفة مملكية .

ملخص الحكم :

أن السبب الذي استند اليه المجلس الأعلى لنتيئات القضائية لتخطي الطاعن في الترقية الى وظيفة المستشار بمجلس الدولة بالقرار الجمهوري رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٧٣ المطعون فيه - حسبما يتضح من محضر الجلسة المنعقدة في ١٧ من مايو سنة ١٩٧٣ هو ما نسب الى الطاعن من انضمامه الى التنظيم السري المسمى « القيادة الجماعية لرجال القضاء » ومشاركته في اجتماعات هذا التنظيم وفي اقتراح اجراء عملية تطهير بين رجال القضاء تقتصر على الافراد الذين اتخذوا لهم مظهرا ايجابيا على ان يكون التطهير لفترة مؤقتة وأن يصحبها ضمان دائم لخدمة العمل القضائي وعدم انحرافه باجراء تبادل بين افراد 'الهيئة القضائية' .

ومن حيث ان القرار الصادر من مجلس التأديب بمجلس الدولة المنعقد في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٧٣ في الدعوى رقم ١ لسنة ١٨ القضائية قد تناول بحث كافة المسائل التي نسبت الى اطاعن والتي استند اليها المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تخطيه في الترقية الى وظيفة المستشار وانتهى قرار مجلس التأديب الى انه لم يقع منه اي فعل او قول يتنافى مع كرامة الوظيفة فهو لم يقدم تقارير عن زملائه سواء في مجلس الدولة أو غيرها من الهيئات القضائية كما فعل بعض زملائه في الجماعة القيادية ولم يجرح احدا منهم خلال المناقشات ولم يتقدم بأي اقتراح من شأنه المساس بالهيئات القضائية و باعضائها ومن ثم فلم

يقع من المدعى عليه ما يمكن ان يعتبر بمثابة المخالفة التي تمسوغ المخالفة التأديبية وتكون الدعوى التي اقامها نائب رئيس مجلس الدولة لادارة التفتيش الفنى ضد المدعى عليه على غير اساس من القانون ويتعين لذلك التقرير بالا وجه للسير فى اجراءات المحاكمة عن التهمة التي وردت فى عريضة الدعوى التأديبية وهذا القرار الصادر من مجلس التأديب قد حسم كل نزاع حول المشاكل التي نسبت الى الطاعن وبرا ساحتها منها مسألتها فيها بحيث يكون تخطيه فى الترقية الى وظيفة المستشار بالقرار الجمهورى رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٧٣ غير مستند الى سبب يبرره ويكون النعى على هذا القرار بمخالفته للقانون على اساس شديد من الواقع والقانون .

(طعن ٧٠٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٦)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

اثارة الطاعن عن وجود خصومة قائمة بينه وبين رؤسائه - اختلاف الرأى بين عضو المجلس ورؤسائه ليس من شأنه ان يمنع احدا من هؤلاء من القيام على اختصاصه فى جانب الطاعن لا سيما ان تقدير درجة كفايته وترشيحه للترقية امران لا يستقل بهما احد منهم وانما يصدران من هيئة التفتيش واللجنة الخماسية .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه وان قضت المادة ١٠٠ من قانون مجلس الدولة المشار اليه ان يبت فى التظلم من تقرير كفاية اعضاء المجلس المرشحين للترقية قبل اجراء حركة الترقية الا ان الثابت من اوراق الطعن ان المجلس بعد ان لجرى التفتيش على الطاعن مع سائر المرشحين للترقية تبين ان تقرير التفتيش انتهى الى تقدير كفايته بدرجة متوسط و اشار الى ان فى مسلكه ما يمس الحيطة والاتزان ، فكان ان اقتضى الامر افساح الوقت لاعادة بحث مستوى كفاية الطاعن وتقصى ما لثر حول

ملكه على ضوء الشكاوى التى قدمت ضده سنة ١٩٧٣ ، ولا وجه لما تمسك به الطاعن من ان هذه الشكاوى انتهى المجلس الى حفظها ولا يجوز العودة اليها وان قدمت شكاوى ١٩٧٦ رددت ما جاء فيها ذلك ان الامر لا يتعلق بمجازاة الطاعن مرة أخرى عما نسب اليه من امور بعد ان تكرر حفظها وانما يتعلق الامر باستقصاء صلاحيته اوظيفة المسئار وما يلزم ان يتصف به المرشح لها من مقومات كبار رجال القضاء على هدى ما يثبت من تلك الامور واثرها فى توافر تلك المقومات ، ويبين من الاوراق ان المجلس كان وهو بصدد حركتى الترقيات المطعون فيهما ، قائما على تقصى حال الطاعن وموازنة كفايته ومسلكه لشغل وظيفة المسئار ولم يثبت ان هذا التقصى قد استغرق وقتا جاوز الحد المقبول كما لم يثبت انه لم يكن ما يقتضى هذا التثبت وان كانت الشكاوى مقدمة منذ سنة ١٩٧٣ ازاء ما يقتضيه الامر من بحث تماثل الشكاوى المقدمة سنة ١٩٧٦ مع سابقتها واثرها مجتمعة فى صلاحية الطاعن للوظيفة. وقد ذكر الطاعن نفسه ان الشكاوى الاخيرة حوت جديدا من اتهامه باخذ بعض اوراق المجلس الخاصة بعدم نديه مستقبلا وما كان المجلس ان يقف ترقية كثير من اعضائه الذين يستحقون وظائف المستشارين وتحتاجهم مناصب المجلس الشاغرة للقيام على واجباتها انتظارا للتحقيق فيما نسب الى الطاعن واثير عند اجراء هذه الترقية ولا وجه لما يثيره الطاعن من خصومة قائمة بينه وبين السيد رئيس التفتيش الفنى ، فضلا على ان - ما ساقه الطاعن تدليلا عليها لا يقوم على سند من الاوراق فان اختلاف الراى بين الطاعن ورؤسائه ليس من شأنه ان يمنع احدا من هؤلاء من القيام على اختصاصه فى جانب الطاعن لا سيما وتقديره درجة كفاية الطاعن وترشيحه للترقية امران لا يستقل بهما احد منهم وانما يصدران عن هيئة التفتيش واللجنة الخماسية ، واذا اسفر بحث حال الطاعن عن رفع درجة كفايته والانتفاة عن اثر الشكاوى ضده وترقيته فى دوره بالاقدمية بين اقرانه فلا يكون من اثر لما يدعيه من وجود اساءة لحقت به فى هذا الشأن ليستحق تعويضا عنها .

(طعن ١٩٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

افترض المشرع أن يكون للترقية أثر يترتب عليه إضافة لأجر العامل - هذا الأثر المالى لا يخل باستحقاق العلاوة الدورية - حرمان العامل من علاوة الترقية بأى حجة سيؤدى بحكم اللزوم الى إفراغ الترقية من مضمونها المالى ونتاجها المباشر الذى رتبته المشرع - قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - نسب الاضافة المترتبة على الترقية الى مرتب الوظيفة التى تتم الترقية اليها دون غيرها من الوظائف الأعلى - هذه النسبة يتغير مضمونها بحيث ترتبط الاضافة بالوظيفة الأعلى عند تطبيقها على أعضاء مجلس الدولة - هذا التغير لازم لكى تتسق علاوة الترقية مع الحد الأقصى للحق المالى لمن يرقى لاحدى الوظائف وكان قد بلغ نهاية الربط المقرر لها ذلك الحد الذى يتجاوز نهاية ربط الوظيفة ويقف عند نهاية ربط الوظيفة الأعلى - المرقى الذى بلغ نهاية ربط الوظيفة المرقى اليها يتحقق فى شأنه واقعتين هما شغل الوظيفة وبلوغ نهاية مربوطها - أثر ذلك - استحقاق المستشار الذى يرقى الى وظيفة وكيل وكان قد بلغ نهاية مربوطها لعلاوة ترقية من علاوات نائب الرئيس .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ والذى صدر قرار المجلس الأعلى فى ظله بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٥ تنص على أن « يصدر قرار الترقية من السلطة المختصة بالتعيين وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها ويستحق العامل بداية الأجر المقرر للوظيفة المرقى اليها او علاوة من علاواتها ايهما اكبر اعتبارا من هذا التاريخ ولا يخل ذلك باستحقاق العلاوة الدورية فى موعدها » .

وتنص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية على أن « يضاف الى قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٢ انفى الذكر » . فقرة أخيرة نصها الآتى :

يستحق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى ، وفى هذه الحالة يستحق البدلات بالفتات المقررة لهذه الوظيفة » .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة المعمول به من ١٩٧٨/٧/١ على أن « يستبدل بجداول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحقه بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الجداول لرقام ١/١ ، ١/ب » ولقد جاءت عقب الجدول رقم (ب) الخاص بمجلس الدولة حكما نصه « يستمر العمل بالقواعد الملحقه بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون ، على أن تستحق العلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مربوط الوظيفة وفقا لذلك الجدول) .

والمستفاد من هذه النصوص أن المشرع عندما نص على حكم علاوة الترقية جعل للعامل حقا فى مقدارين احدهما بداية الراتب المقرر للوظيفة وثانيهما علاوة من علاواتها ، وناط استحقاقه لاحدهما بايهما اكبر . فالمشرع اذن افترض أن يكون للترقية اثر مالى يترتب عليه اضافة لاجر العامل ، وعنى بالنص صراحة بأن هذا الاثر المالى لا يخل باستحقاق العلاوة الدورية ، ومن ثم فإن حرمان العامل من علاوة الترقية باى حجة كانت سيؤدى بحكم اللزوم الى افراغ الترقية من مضمونها المالى ونتائجها المباشر الذى رتبته المشرع .

واذا كان نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نسب الاضافة المترتبة على الترقية الى مرتب الوظيفة التى تتم الترقية اليها دون غيرها من الوظائف الأعلى الا أن هذه النسبة يتغير مضمونها بحيث ترتبط الاضافة بالوظيفة الأعلى عند تطبيقها على اعضاء مجلس الدولة الذين افسح لهم نص القانون مجال استحقاق العلاوات الدورية حتى نهاية ربط الوظيفة الأعلى ، وذلك التغير لازم لكى تتسق علاوة الترقية مع الحد الاقصى للحق المالى لمن يرقى لاحدى الوظائف وكان قد بلغ بالفعل

نهاية الربط المقرر لها ذلك الحد الذى يتجاوز نهاية ربط الوظيفة ويقف عند نهاية ربط الوظيفة الأعلى .

ولما كان المرقى الذى بلغ مرتبه نهاية ربط الوظيفة المرقى اليها تتحقق فى شأنه واقعتين فى وقت واحد هما شغل الوظيفة وبلوغ نهاية مربوطها وكان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ قد قررا لمن يبلغ نهاية ربط الوظيفة التى يشغلها حقا فى علاوات وبدلات الوظيفة الأعلى فان التفسير السليم لهذا الحكم يقتضى اعتبار نهاية ربط الوظيفة الأعلى حدا أقصى للحق المالى المقرر للوظيفة التى يشغلها العضو ومن ثم فانه اذا رقى لوظيفة تعلو وظيفته مباشرة وكان قد بلغ نهاية ربط الوظيفة التى رقى اليها فاستحق تبعا لذلك العلاوات الدورية الخاصة بالوظيفة الأعلى ودخل فى نطاق الربط المالى المقرر لها فان علاوة ترقيته تقدر بمقدار علاوة دورية من علاوات الوظيفة الأعلى .

ولما كان المستشارون المعروضة حالتهم قد بلغوا نهاية ربط وظيفة وكيل المرقين اليها فانهم يستحقون علاوة ترقية مساوية للعلاوة الدورية المستحقة لهم أى مساوية للعلاوة المقررة لوظيفة نائب رئيس كما يستحقون البدلات المقررة لوظيفة نائب رئيس والعلاوات الخاصة بها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق المستشار الذى يرقى الى وظيفة وكيل وكان قد بلغ نهاية مربوطها لعلاوة ترقية من علاوات نائب الرئيس .

(ملف ٨١٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

تاريخ بدء الترقية الى وظيفة مستشار هو من تاريخ الموافقة الفعلية للمجلس الأعلى للهيئات القضائية اعمالا لمصريح نص القانون - لا سند للمطالبة بإرجاع اقدمية الطاعن فى وظيفة مستشار بمجلس الدولة الى تاريخ سابق على الموافقة الفعلية للمجلس الأعلى للهيئات القضائية كما

لا يجدى التمسك بأنه كان على الجهات المختصة ان تشغل الدرجات المرفوعة وما اعتور المسلك الادارى سواء فى التأخير فى اتخاذ الاجراءات اللازمة للسير فى اجراءات الترقية او ما يتم الافصاح عنه من تبرير غير مستساغ للتقاعس عن اتخاذ الاجراءات او البت فى الامور المعروضة على المجلس الاعلى للهيئات القضائية وما استخلصه الطاعن من كل ذلك من قيام قرار سلبى بالامتناع عن ترقيته - ليس من شأنه ذلك أن ينهض سنداً فى تعديل تاريخ بدء ترقية الطاعن الى وظيفة مستشار والتي تبدأ من تاريخ الموافقة الفعلية للمجلس الاعلى للهيئات القضائية - أساس ذلك - ليس من شأنه ذلك أن ينهض سنداً فى تعديل تاريخ بدء ترقية الطاعن الى وظيفة مستشار والتي تبدأ من تاريخ الموافقة الفعلية للمجلس الاعلى للهيئات القضائية •

ملخص الحكم :

من حيث ان الثابت ان الطاعن قد رقى الى وظيفة مستشار بمجلس الدولة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٩ اعتباراً من تاريخ موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٩ وأنه يطلب الحكم بصفة اصلية بالغاء القرار الادارى السلبى بالامتناع عن ترقيته الى وظيفة مستشار بمجلس الدولة فى تاريخ ترقية زملائه الذين رقوا بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٧٨ مع ما يترتب على ذلك من اثار بجعل اقدميته فى هذه الوظيفة كاقدمية زملائه وبصفة احتياطية بالغاء هذا القرار فيما تضمنه من عدم ترقيته الى وظيفة مستشار بمجلس الدولة فى ١٩٧٨/١٢/٢١ تاريخ آخر جلسة للمجلس الاعلى للهيئات القضائية عام ١٩٧٨ مع ما يترتب على ذلك من اثار •

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ قد نص فى المادة ٢ على ان « .. ويشكل المجلس من رئيس ومن عدد كاف من نواب الرئيس والوكلاء والمستشارين ومن المستشارين المساعدين والنواب والمندوبين ... » •

ونصت المادة ٨٣ منه على ان « يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد اخذ رأى المجلس

للأعلى للهيئات القضائية ، ويعين نواب رئيس المجلس ووكلاؤه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ويعين باقى الأعضاء والمندوبين المساعدين بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ويعتبر تاريخ الترقية من وقت موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ومن حيث انه بتطبيق تلك الأحكام فى خصوصية الطعن المسائل فانه وقد ثبت ان المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد وافق على ترشيح الطاعن للتعيين فى وظيفة مستشار بمجلس الدولة فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٩ وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٩ بتعيينه فى وظيفة مستشار بمجلس الدولة اعتبارا من ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٩ اعمالا لاحكام القانون - لذلك فانه لا يكون ثمة أساس من القانون للمطالبة بإرجاع أقدميته فى وظيفة مستشار اعتبارا من تاريخ ترقية زملائه الذين رفقوا بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٧٨ أو اعتبارا من ٢١ من ديسمبر ١٩٧٨ تاريخ آخر جلسة للمجلس الأعلى للهيئات القضائية عام ١٩٧٨ - ذلك ان التعيين فى وظيفة مستشار بمجلس الدولة وتحديد بدء التعيين فيها رهين بان يتحقق شرطان - الأول - ان يتم أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية وهى الهيئة العليا التى نص دستور مصر الدائم فى المادة ١٧٣ على قيامها على شئون الهيئات القضائية ونصت القوانين المنظمة للسلطة القضائية ومن بينها قانون مجلس الدولة على ان تعتبر وقت موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية هو تاريخ بدء الترقية أو التعيين . ثانيا - ان يصدر قرار من رئيس الجمهورية بصفته رئيس الدولة بالتعيين أو الترقية .

وليس من ريب هنا فى ان تنظيم إجراءات تقلد المناصب القضائية على النحو المقدم ينطوى على تأكيد استقلال السلطة القضائية وفيه بيان لقدسية تلك المناصب وقيامها على أساس الاختيار والانتقاء للصفوة الذين يحتملون ولاية القضاء وتحقيق سيادة القانون وإقامة العدل بين الناس .

(م - ٣ - ج ٢٢)

وانه متى تقرر ما تقدم فانه لا يكون ثمة سند للمطالبة بارجاع
اقدمية الطاعن فى وظيفة مستشار بمجلس الدولة الى تاريخ سابق على
الموافقة الفعلية للمجلس الاعلى للمهيات القضائية والتي تمت فى ٢٢ من
فبراير سنة ١٩٧٩ سواء على النحو الذى ورد فى طلبات الطاعن الاصلية
او الاحتياطية بحسبان ان المشرع قد حدد التاريخ الفاصل لبدء التعيين
فى تلك المناصب على نحو منضبط قاطع وبما يتفق مع طبيعته تلك
المناصب ومكانتها ومن ثم فانه لا يجدى فى هذا المقام ما ذهب اليه
الطاعن من التمسك بانه كان على الجهات المختصة ان تشغل الدرجات
المرفوعة خلال عام ١٩٧٨ وما اعتور المسلك الادارى سواء فى التأخير
فى اتخاذ الاجراءات اللازمة للسير فى اجراءات الترقية او ما تم الافصاح
عنه من تبرير غير مستساغ للتقاعس عن اتخاذ الاجراءات او البت فى
الامور المعروضة على المجلس الاعلى للمهيات القضائية وما استخلصه
الطاعن من كل ذلك من قيام قرار ملبى بالامتناع عن ترقيته - اذ ان كل
ذلك ودون حاجة للخوض فى مناقشته ليس من شأنه ان ينهض سندا فى
تعديل تاريخ بدء ترقية الطاعن الى وظيفة مستشار والتي تبدا من تاريخ
الموافقة الفعلية للمجلس الاعلى للمهيات القضائية اصملا لصريح نص
القانون - وتكون طلبات الطاعن سواء الاصلية او الاحتياطية لا اساس
لها من القانون جديرة بالرفض .

(طعن ٩١٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨١/١١/٧)

الفرع الثالث

الأقدمية

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

المعيّنون من خارج المجلس يكون تحديد أقدميتهم على أساس إرادة الجهة التي تصدر قرار التعيين في الاعتداد بأقدمية المعين كلها أو بعضها في حدود الضوابط التي نص عليها المشرع - الجهة التي تصدر قرار التعيين يجب عليها إذا مارست الرخصة التي خولها إياها المشرع أن تلتزم بالضوابط المنصوص عليها في هذا الشأن ومنها أن لا ترجع بالأقدمية إلى تاريخ سابق على استيفاء العضو شروط التعيين في وظيفة مندوب - مقتضى ذلك أنه لا يجوز لها أن ترجع بأقدميته إلى تاريخ سابق على حصوله على الدبلوم الثاني أو تاريخ سابق لانقضاء سنة على ممارسة المحاماة أمام المحاكم الابتدائية بالنسبة لمن يعين من المحامين في الوظيفة المذكورة أو أن ترجع بأقدميته إلى تاريخ سابق على أقدميته في الوظيفة المعادلة للوظيفة التي يعين فيها .

ملخص الحكم :

أنه عن المنازعة في تحديد الأقدميات ، فإنه يبين من استقراء أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة أنه نظم شروط التعيين في الوظائف الفنية بالمجلس وطريقة التعيين وأقدمية المعيّنين ، ويتضح من مجموع هذه الأحكام :

أولاً - أن الحصول على دبلومين من معلومات الدراسات العليا ، وفقاً لحكم الفقرة الخامسة من المادة ٥٥ من القانون المذكور ، شرط لصحة التعيين في وظيفة مندوب بالمجلس شأنه في ذلك شأن شرط الحصول على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق الواجب توافره لتعيين أعضاء مجلس الدولة ، وأن شرط تعيين المحامي مندوباً بالمجلس وفقاً لحكم المادة ١٢٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية التي لحالت إليها المادة ٥٧ من قانون مجلس الدولة - مآلف

الذكر ، ان يكون من المشتغلين امام المحاكم الابتدائية مدة سنة على الأقل .
ثانيا - ان المشرع جعل اقدمية المعين من خارج المجلس وفقا لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ آف الذكر ، من تاريخ القرار الصادر بالتعيين ، ولجاز للسلطة التى تملك التعيين ان تحدد تاريخا آخر للأقدمية فى الدرجة التى عين فيها العضو ، وجعل استعمال هذه الرخصة متروكا لمشيئتها تجريبها وفقا لاعتبارات المصلحة العامة ، فلها ان تعتد باقدمية المعين من الخارج فى الوظيفة المعادلة التى كان يشغلها او لا تعتد بها او ان تعتد بجزء منها - وخول المشرع لسلطة التعيين بالنسبة للمحامى ان تحدد اقدميته بين اغلبيه زملائه داخل المجلس او ان لا ترتب له اقدمية .
ومن ثم فان المعينين من خارج المجلس يكون تحديد اقدميتهم على اساس ارادة الجهة التى تصدر قرار التعيين فى الاعتداد باقدمية المعين كلها او بعضها وذلك فى حدود الضوابط التى نص عليها المشرع واعتبارات المصلحة العامة .
ثالثا - ان الجهة التى تصدر قرار التعيين يجب عليها اذا مارست الرخصة التى خولها اياها المشرع ان تلتزم بالضوابط المنصوص عليها فى هذا الشأن ، ومنها ان لا ترجع بالافدمية الى تاريخ سابق على استيفاء العضو شروط التعيين فى وظيفة مندوب ، فلا يجوز لها ان ترجع باقدميته الى تاريخ سابق على حصوله على الدبلوم الثانى ، او تاريخ سابق لانقضاء سنة على ممارسة المحاماة امام المحاكم الابتدائية بالنسبة لمن يعين من المحامين فى الوظيفة المذكورة ، ولا يجوز كذلك للسلطة المختصة بالتعيين ان ترجع باقدميته الى تاريخ سابق على اقدميته فى الوظيفة المعادلة للوظيفة التى يعين فيها ، ولا ان تحدد لمن كان محاميا اقدمية تجاوز اقدمية اغلبيه زملائه داخل المجلس .

(طعن ٤٠٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

عضو مجلس الدولة الذى يعين فى وظيفة اعلى بالمجلس يستمد مركزه الذاتى فيما يتعلق بتحديد اقدميته من نص القانون مباشرة (م ٨٣ من قانون المجلس الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) ومن ثم تتحدد اقدميته بتاريخ موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على

تعيينه الى الوظيفة الأعلى ، اما من يعين في هذه الوظيفة من خارج المجلس فانه يستمد هذا المركز من قرار رئيس الجمهورية الصادر بتعيينه فاذا حده هذا القرار تاريخا معيناً تبدأ منه تقديمية المعين من الخارج فانه يكتسب حقا في التقديمية التي رتبها له القرار وهي تحدد وفقا لحكم المادة (٨٥) من قانون مجلس الدولة من تاريخ صدور القرار الا اذا كان يشغل احدى الوظائف المماثلة للوظيفة التي يعين فيها بالمجلس فانه يجوز تحديد اقدميته من تاريخ شغله لوظيفته السابقة - رد التقديمية الى هذا التاريخ امر جوازي ورخصة منحها المشرع لمصدر القرار يستعملها حسبما يراه ملائما ومحققا للمصلحة العامة - اثر ذلك عدم احقية المعين من خارج المجلس في التمسك برده اقدميته وجوبا الى تاريخ شغله لوظيفته السابقة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويعين نواب رئيس المجلس بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ويعين باقى الاعضاء والمندوبون المساعدون بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويعتبر تاريخ الترقية من وقت موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

وتنص المادة (٨٥) على أن « تعين التقديمية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية واذا عين اثنان أو أكثر فى وقت واحد وفى الدرجة عينها أو رقا إليها حسب اقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيةهم وتعتبر اقدمية اعضاء المجلس الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ تعيينهم اول مرة .

وتحدد اقدمية من يعينون من خارج المجلس فى قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويجوز أن تحدد اقدمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وادارة قضايا الحكومة

وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة الماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم فى هذه الدرجات وبشرط الا يترتب على ذلك ان يسبقوا زملائهم فى المجلس .

وتحدد اقدمية المحامين عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها ، على الا يترتب على ذلك ان يسبقوا زملائهم فى المجلس » .

ومن حيث انه طبقا لهاتين المادتين فان اعضاء مجلس الدولة يعينون ويرقون بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية وان اقدمية من يرقى من داخل المجلس تتحدد من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية فى حين تتحدد اقدمية من يعين من خارج المجلس فى قرار التعيين ويجوز ان تحدد اقدمية رجال الهيئات القضائية الأخرى عند تعيينهم بوظائف مجلس الدولة الماثلة لوظائفهم السابقة من تاريخ شغلهم لهذه الوظائف .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان من يعين من داخل المجلس فى وظيفة أعلى يستمد مركزه الذاتى فيما يتعلق بتحديد اقدميته من نص القانون مباشرة فيجب ان تحسب اقدميته من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على تعيينه ، اما من يعين من خارج المجلس فانه يستمد هذا المركز من قرار رئيس الجمهورية الصادر بتعيينه فاذا حدد هذا القرار تاريخا معينا تبدا منه اقدمية المعين من الخارج فانه يكتسب حقا فى الاقدمية التى رتبها له القرار واقدمية من يعين من الخارج تتحدد وفقا لنص القانون من تاريخ صدور القرار فان كان شاغلا لوظيفة مماثلة للوظيفة التى عين فيها بالمجلس جاز تحديد اقدميته من تاريخ شغله لوظيفته السابقة بيد ان رد الاقدمية الى هذا التاريخ انما هو امر جوازى ورخصة منحها المشرع لمصدر القرار يترخص فيه حسبما يراه ملائما ومن ثم فان القانون لم يخول للمعين من الخارج حقا وجوبيا لازما برد اقدميته الى تاريخ شغله لوظيفته السابقة .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٣ لسنة ١٩٧٥ قد صدر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ ونص فى مادته السابعة على ان

(يعين نائباً من الفئة (ب) بمجلس الدولة السيدين /
المحامي المقيد لدى محاكم الاستئناف ،
القاضي من الفئة (ب) بمحكمة الجيزة الابتدائية على ان تكون
اقدميتهما اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار) فان اقدمية
السيدين المذكورين تكون قد تحددت في هذا اقرار من هذا التاريخ
على وجه مطابق للقانون وبالتالي لا يحق للثاني ان يطالب برد اقدميته
وجوباً الى تاريخ شغله لوظيفته السابقة بعد ان صدر هذا القرار سليماً ،
اما اقدمية المعينين بهذا القرار من داخل المجلس فانها ترد وجوباً الى
تاريخ موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية نزولاً على القاعدة
القانونية المقيدة الواردة بالنص الصريح للمادة ٨٣ من قانون مجلس
الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ومن ثم فان قرار رئيس مجلس الدولة
رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٨ الصادر في ١٩٧٨/١/٢٥ - الذي قضى برد اقدمية
المعين من داخل المجلس بالقرار الجمهوري رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٥ الى
تاريخ موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على تعيينهم يكون قد
اعمل تلقائياً بحكم القاعدة القانونية الملزمة برد الاقدمية الى هذا التاريخ ،
وعليه فانه لا يقبل من السيدين المذكورين الطعن في هذا القرار بحجة
انه ادى الى سبق المعين من داخل المجلس لهما لان هذا القرار سليم
قانوناً ، اذ انه انشا مركزاً قانونياً برد الاقدمية ، تملى حتماً القاعدة
القانونية على الجهة الادارية اصدار القرار به ، كما وان هذا القرار
لم يمس اقدميتهما التي حددها القرار الجمهوري رقم ١١٨٣ لسنة ١٩٧٥
المشار اليه ..

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الى عدم قبول التظلمين المقدمين من السيدين /
و
(ملف ٤٨١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/١٠/٤)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

الاصل في تحديد الاقدمية انها تعين وفقاً لتاريخ القرار الصادر
بالتعيين - يجوز للسلطة المختصة بالتعيين ان تحدد في بعض الوظائف

وليس من بينها وظائف المندوبين الماعدين تاريخا آخر للأقدمية فى الدرجة التى عين فيها العضو - استعمال هذه الرخصة متروك لمشئنة هذه السلطة تجربها وفقا لاعتبارات المصلحة العامة دون أن يتضمن ذلك بالنسبة للمندوبين الماعدين أية قاعدة تجيز ضم مدد العمل النظرية السابقة الى أقدميتهم فى وظيفة مندوب مساعد بما يسمح بالرجوع بهذه الأقدمية الى تاريخ سابق على تاريخ صدور قرار التعيين .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٧٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه (مع مراعاة الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة يكون التعيين فى وظائف مجلس الدولة بطريق الترقية من الوظائف التى تسبقها مباشرة . على أنه يجوز أن يعين راسا من غير أعضاء المجلس فى الوظائف المنصوص عليها فى المواد التالية وبالشروط المقررة فيها ...) ثم تضمنت المواد التالية بيان الشروط اللازمة للتعين فى كل وظيفة من الوظائف المشار إليها وضوابط هذا التعيين ، وجعلت الأمر فى ذلك جوازا للسلطة المختصة بالتعيين ثم نصت المادة ٨٥ من القانون على أن (تعين الأقدمية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية وإذا عين اثنان أو أكثر فى وقت واحد وفى الدرجة عينها أو رقا إليها حسب أقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترفيتهم - وتعتبر أقدمية أعضاء المجلس الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ تعيينهم - أول مرة - وتحدد أقدمية من يعينون من خارج المجلس فى قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويجوز أن تحدد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الإدارية وإدارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائى عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة الماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم فى هذه الدرجات وبشرط ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم فى المجلس - وتحدد أقدمية المحامين عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم بالمجلس) ومفاد ذلك أن الشارع خول السلطة المختصة بالتعيين اختصاصا تقديريا فى تحديد الوظيفة التى يتم التعيين فيها متى توافرت شروط التعيين المقررة لذلك ، والتى يعتبر الحد الأدنى اللازم للتعين فى كل وظيفة من الوظائف التى حددتها المواد ٧٥ وما بعدها من القانون ، وجعل

القانون الاصل في الاقدمية انها تعين وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين ، واجاز للسلطة المختصة بالتعيين ان تحدد في بعض الوظائف وليس من بينها وظائف المنوبين الماعدين ، تاريخا آخر للاقدمية في الدرجة التي عين فيها العضو وجعل استعمال هذه الرخصة متروكا لمشئته هذه السلطة تجريها وفقا لاعتبارات المصلحة العامة ، دون ان يتضمن بالنسبة للمندوبين الماعدين اية قاعدة تجيز ضم مدد العمل للتظير السابق الى اقدميتهم في وظيفة مندوب مساعد بما يسمح بالرجوع بهذه الاقدمية الى تاريخ سابق على تاريخ صدور قرار التعيين ، ومتى كان ذلك فان استناد المدعى الى نص المادة ٧٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي تجيز التعيين في وظيفة مندوب مباشرة لمن امضوا مدة ثلاث سنوات في عمل يعتبر نظيرا للعمل القضائي ، وكذلك نص المادة ٨١ التي تجيز تعيين اعضاء ادارة قضايا الحكومة في وظائف اعضاء مجلس الدولة التي تلي مباشرة درجات ووظائفهم في جهاتهم الاصلية للقول باحقية في ضم مدة عمله السابق الى اقدميته في وظيفة مندوب مساعد استنادا في غير محله ، مما يتعين معه الحكم برفض هذا الطلب الاصلى من طلبات المدعى .

ومن حيث انه وقد ، لف القول بأن تحديد الوظيفة التي يتم التعيين فيها في مجلس اسئلة من الامور التي تدخل في نطاق السلطة التقديرية المخولة لجهة الادارة المختصة بالتعيين دون الزام عليها بأن يتم تعيين المرشح في ذاته الوظيفة التي توافرت له شروط التعيين فيها ، اعتبارا بأن الشارع اذ جعل الامر جوازا في هذا الخصوص ، فانه يكون قد اعتبر توافر هذه الشروط الحد الادنى ، اللازم للتعين في الوظيفة التي توافرت شروطها للمرشح وانه من ثم ليس هناك ما يمنع قانونا من تعيين المرشح في وظيفة ادى من الوظيفة التي توافرت له شروط التعيين فيها حسبما تقدره السلطة المختصة بالتعيين اخذا في ذلك بما تمليه القواعد العامة التي تخول الجهة الادارية سلطة تقديرية في هذا المجال تبعا لاحتياجات المرفق ومقتضيات الصالح العام ، واذا بأن ايضا مما سلفت الاشارة اليه ان تحديد الاقدمية في الوظيفة التي يتم التعيين فيها الاصل فيه انه يكون وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين ما لم تر السلطة المختصة بالتعيين الرجوع بالادمية الى تاريخ سابق في الحالات التي اجاز فيها المشرع ذلك تاركا استعمال هذه الرخصة لمشئته هذه السلطة المختصة وفقا لاعتبارات المصلحة العامة فلها ان تعتد باقدمية المعين من الخارج في الوظيفة المعادلة

التي كان يشغلها أو لا تعتد بها أو تعتد بجزء منها في حدود الضوابط التي نص عليها الشارع بالنسبة الى كل وظيفة من الوظائف المشار اليها ، لما كان ذلك فان الطلب الاحتياطي الذي يهدف المدعى من ورائه الى الحكم بتعديل اقدميته في وظيفة مندوب التي اعتبر مرقى اليها اعتبارا من الاول من يناير سنة ١٩٧٧ طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٧٥ من قانون مجلس الدولة ، الى اكتوبر سنة ١٩٧٣ تاريخ حصوله على الدبلوم الثاني من دبلوم الدراسات العليا ، او الى الاول من يناير سنة ١٩٧٤ اول يناير التالي لهذا التاريخ ، هذا الطلب لا يكون مستندا بدوره الى اساس صحيح من القانون ما دامت اقدمية المدعى في وظيفة مندوب مساعد قد تحدثت نهائيا اعتبارا من تاريخ صدور قرار تعيينه في هذه الوظيفة بتاريخ ٩ من اكتوبر سنة ١٩٧٦ على ما سلف القول واضى هذا النار .

هو مبدا العلاقة الوظيفية بين المدعى وبين مجلس الدولة بحيث بمنع ترتيب اي آثار قانونية في مجال تحديد اقدمية المدعى في الدرجات الاعلى الى تاريخ سابق على التاريخ المذكور . وكذلك يكون الطلب المقدم من المدعى على سبيل الاحتياط الكلي والذي يهدف به المدعى الى ارجاع اقدميته في وظيفة مندوب مساعد الى تاريخ حصوله على درجة مندوب بادارة قضايا الحكومة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، ثم ارجاع اقدميته في وظيفة مندوب تبعا لذلك الى اول يناير سنة ١٩٧٦ وهو اول يناير التالي لتوافر شروط الصلاحية لديه في الترقية الى وظيفة مندوب بالمجلس بعد تعيينه في وظيفة مندوب بادارة قضايا الحكومة المعادلة لوظيفة مندوب مساعد بالمجلس قائما بدوره ايضا على غير اساس من القانون مما يتعين معه الحكم برفض هذين الطلبين ايضا .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان طلبات المدعى جميعا لا تستند الى اساس قانوني سليم ، فمن ثم يتعين الحكم برفض الطعن .

(طعن ٣٩٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٧)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

سلطة التعيين مقيدة بالاصل العام في تحديد الاقدمية على اساس تاريخ قرار التعيين وبالاستثناءات التي اوردتها المادة ٨٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - في غير الحالات التي حددها القانون على سبيل الحصر لتحديد الاقدمية فان سلطة التعيين لا تترخص في ارجاع الاقدمية في التعيين الى تاريخ سابق على صدور قرار التعيين - اساس ذلك - تطبيق : لا تماثل بين درجتى عقيد بالقوات المسلحة ومستشار مساعد (ب) بمجلس الدولة - ينتفى حق الجهة الادارية في جواز ارجاز اقدمية المطعون عليه في وظيفة مستشار مساعد (ب) الى تاريخ ترقيته الى وظيفة عقيد - حساب اقدميته على اساس تاريخ القرار الصادر بتعيينه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالنسبة لموضوع الدعوى فقد طلب المدعون الغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٨٠ الغاء جزئيا فيما تضمنه من تحديد اقدمية السيد الاستاذ / المستشار المساعد من الفئة (ب) بالمجلس على الوجه المبين فيه تعديل اقدميته في شغل هذه الوظيفة ليكون تاليا لمن شغل هذه الوظيفة في تاريخ سابق على تعيينه وسابقا على من شغلها بعد ذلك التاريخ مع ما يترتب على ذلك من آثار وبصفة احتياطية الغاء قرار رئيس الجمهورية فيما تضمنه من تحديد اقدمية الزميل المذكور على النحو الوارد في القرار وتعديل اقدميته في وظيفة مستشار مساعد (ب) باجلوس بالنظر الى بلوغ مرتبه ١٠٥ جنهات في وقت التعيين بحيث يكون تاليا لمن يزيد مرتبه عن هذا القدر في ذلك التاريخ وسابقا على من يقل مرتبه عن هذا القدر وقت التعيين وما يترتب على ذلك من آثار والزام المدعى عليهم بصفاتهم المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة مع حفظ كافة الحقوق الأخرى للطالبين .

وقد شرح المدعون دعوام بأنه بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٨٠ متضمنا في السادة الرابعة منه تعيين السيد العقيد بالادارة العامة للقضاء العسكري مستشارا

مساعد من الفئة (ب) بمجلس الدولة على أن يكون تالياً في ترتيب
الاقدمية للسيد وسابقاً على السيد المستشارين المساعدين
في الفئة (ب) .

ولما كان في تحديد اقدمية السيد المذكور على هذا النحو مخالفة صريحة
لاحكام قانون مجلس الدولة فقد تقدموا في ١٩٨١/١/٢١ بتظلم الى السيد
المستشار رئيس المجلس واذا انتهى الميعاد المقرر ليت التظلم دون رد من
جهة الادارة فقد بادروا باقامة دعواهم .

واستند الطاعنين في دعواهم الى المادة (٧٨) من قانون مجلس
الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والى أن وظيفة عقيد بالقوات
المسلحة التي كان يشغلها المطعون فيه قبل تعيينه بمجلس الدولة طبقاً
لقتوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بتاريخ
١٩٧٨/٥/٣١ التي انتهت الى أن أساس التكامل بين وظائف الكادرات
الخاصة والعمامة هو الأخذ بمتوسط مربوط الدرجة وبالتالي فإن وظيفة
عقيد بالقوات المسلحة يعتبرون مربوطاً ١٣٠٨ جنيتها سنوياً لأن بدايتها
١٠٥٦ جنيتها سنوياً أو نهائياً ١٥٦٠ جنيتها سنوياً بينما متوسط مربوط
وظيفة مستشار مساعد ١٤٧٠ جنيتها سنوياً لا تماثل وظيفة مستشار مساعد
(ب) بمجلس الدولة ولا يجوز طبقاً لذلك إرجاع المدعين في وظيفة
مستشار مساعد (ب) الى تاريخ ترقيته لرتبة عقيد بالقوات المسلحة .

وقد انحصر دفاع الجبهة الادارية المطعون ضدها على ما ورد
بالمادة (٨٥) من قانون مجلس الدولة من أن اقدمية من يعين من خارج
المجلس تحدد في قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات
القضائية الامر الذي مؤداه أن تحديد اقدمية بالنسبة للمطعون عليه
وقد استوفى الشروط المقررة للتعين في وظيفة مستشار مساعد (ب) من
الملاءمات المتروكة للجهة الادارية .

ومن حيث أنه من الاطلاع على الاوراق واستعراض ما تقدم من
أوجه الطعن والدفاع تبين أن المادة ٧٨ من قانون مجلس الدولة تنس
على ما يأتي :

» يجوز أن يعين في وظيفة مستشار مساعد من الفئة (ب) :

المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى لهيبت القضائية نظيرا للعمل القضائي ممن أمضوا سبع عشر سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات ماثلة لدرجة مستشار مساعد من الفئة (ب) أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .

ومن حيث أن المطعون عليه حصل على بيسانس الحقوق في دور مايو سنة ١٩٦٢ بتقدير جيد وعين في ١٣/١١/١٩٦٢ ملازما أول بالقوات المسلحة بإدارة القضاء العسكري واستمر يشغل الوظائف القانونية والقضائية بالقضاء العسكري منذ تعيينه حتى عين مستشارا مساعد (١) بمجلس الدولة .

ومن حيث أن عمله بالقوات المسلحة من الأعمال النظيرة للعمل القضائي طبقا للمادة (٨٥) من قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ والتي تنص على أن يعتبر ضباط القضاء العسكري نظراء للقضاة المدنيين كما أنه أمضى أكثر من سبعة عشر عاما متوالية في هذا العمل القانوني النظير كما أن مرتبه يصل عند تعيينه بمجلس الدولة الى ١٠٥ جنبيات شهريا وهو مرتب يدخل في حدود درجة المستشار المساعد والتي تبدأ بمرتب ١٠٤ جنبيات شهريا فمن ثم فإن شروط تعيينه مستشارا مساعدا (ب) يكون قد توافرت .

ومن حيث أنه عن تحديد أقدميته في هذه الوظيفة فإن المادة (٨٥) من قانون مجلس الدولة قد نظمت هذا الامر ونصت على ما يأتي :

« تعتبر الاقدمية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية وإذا عين اثنان أو أكثر في وقت واحد وفي الدرجة عينها أو رقا إليها حسبت أقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيةهم .

وتعتبر أقدمية أعضاء المجلس الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ تعيينهم أول مرة .

وتحدد أقدمية من يعينون من خارج المجلس في قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للمهيات القضائية ويجوز أن تحدد أقدمية

رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وادارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعتبرون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم فى هذه الدرجات ويشترط الا يترتب على ذلك ان يسبقوا زملاءهم فى المجلس .

وتحدد اقدمية المحامين عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها على الا يترتب على ذلك ان يسبقوا زملاءهم بالمجلس .

ومن حيث انه يستفاد من هذا النص ان الاصل فى تحديد الاقدمية يكون على اساس الاعتداد بتاريخ القرار الصادر بالتعيين فى احدى وظائف المجلس ويستثنى من ذلك الاصل عدة استثناءات وهى بالنسبة لاعضاء المجلس السابقين الذين يعاد تعيينهم فان اقدميتهم تكون من تاريخ تعيينهم لأول مرة كما انه بالنسبة للمحامين فان اقدميتهم تكون من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف التى يعينون فيها بشرط الا يترتب على ذلك ان يسبقوا زملاءهم فى المجلس وان الاستثناء الثالث هو تحديد الاقدمية على اساس تاريخ قرار التعيين وهذا بالنسبة لمن يعينون من خارج المجلس فان اقدميتهم تتحدد فى قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية وقد اجاز القانون تحديد اقدمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وادارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلطة القضائية عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة على اساس اقدميتهم فى درجاتهم السابقة على تعيينهم بمجلس الدولة بشرط الا يسبقوا زملاءهم فى المجلس .

ومن حيث انه وان كان قد يبدو من ظاهر نص المادة (٨٥) المشار اليه ان تحديد اقدمية من يعينون من خارج المجلس يكون من اطلاقات السلطة المختصة بالتعيين التى لها ان تحدد هذه الاقدمية كما تشاء بشرط موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية الا ان هذا لا يمكن التسليم به على اطلاقه لأن سلطة التعيين مقيدة بالاصل العام فى تحديد الاقدمية على اساس تاريخ قرار التعيين وبالاستثناءات التى اوردها نص المادة (٥٨) سالف الإشارة اليه وتاميسا على ذلك فانه فى غير الحالات التى حددها القانون على سبيل الحصر لتحديد الاقدمية كما هو الحال بالنسبة لمن يعاد

تعيينهم من أعضاء مجلس الدولة السابقين وكذلك بالنسبة للمحامين فان سلطة التعيين لا تتركز في ارجاع الاقدمية في التعيين الى تاريخ سابق على صدور قرار التعيين بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وادارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائي فبالنسبة لهؤلاء فانه يجوز للجهة الادارية ارجاع اقدميتهم عند التعيين في مجلس الدولة الى تاريخ شغلهم لدرجاتهم المماثلة للوظيفة التي عينوا عليها .

وهذا الحق جوازى لسلطة التعيين وليس الراميا بمعنى ان الجهة الادارية لها الحق حتى في هذه الحالة في عدم ارجاع اقدميتهم عند التعيين في مجلس الدولة الى تاريخ شغلهم لدرجاتهم المماثلة وما دام ارجاع الاقدمية في هذه الحالة يشترط فيه التماثل بين الدرجة المعين فيها والمعين عليها صاحب الشأن فان مؤدى ذلك انه اذا لم يتوافر هذا التماثل التزمت الجهة الادارية بالاصل العام وهو ان تحدد الاقدمية على اساس تاريخ القرار الصادر بالتعيين .

ومن حيث أن التماثل في الدرجات لا يثور بالنسبة لأعضاء الهيئات القضائية لان درجاتهم تتماثل مع درجات مجلس الدولة الا انه بالنسبة لمن يعينون من خارج الهيئات القضائية فان التماثل يتحقق اذا تحدد كل من بداية ونهاية الدرجتين من الناحية المالية فاذا لم يكن الامر كذلك تعين الالتجاء الى معايير خاصة للوصول الى معرفة ما اذا كان يوجد تماثل بين الدرجتين .

ومن حيث انه طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣٣١ لسنة ١٩٧٨ بتحديد مراتب القوات المسلحة فان العقيد بالقوات المسلحة نحدد لها مرتب يتراوح بين ١٠٥٦ ، ١٥٦٠ جنيتها سنويا اى ٨٨ الى ١٣٠ جنيتها شهريا بينما مرتب وظيفة مستشار مساعد (ب) بمجلس الدولة كان مرتبها عند تعيين المطعون عليه طبقا للقوانين رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٠ ، ١٣٥ ، ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ من ١٠٤ الى ١٤٦ جنيتها شهريا .

ومن حيث ان مؤدى ذلك ان مرتب العقيد بالقوات المسلحة كان يقل بداية عن مرتب المستشار المساعد كما انه كان يقل في نهاية المربوط وبالتالى

فلا يوجد تماثل بين الدرجتين بل ان درجة مستشار مساعد (ب) اعلى من درجة العقيد بالقوات المسلحة .

من حيث انه متى كان ذلك كذلك فان لا محل للجوء لمعايير اخرى لمعرفة مدى التماثل بين الدرجتين متوسط الدرجة او المزايا المالية او العلوة الدورية لان هذه المعايير لا حاجة للجوء اليها الا عند تداخل الدرجتين وليس هذا هو الحال في الحالة المعروضة .

ومن حيث انه تاسيسا على ما تقدم وقد 'لعي التماثل بين درجتى عقيد بالقوات المسلحة ومستشار مساعد (ب) فان ينتفى حق الجهة الادارية فى جواز ارجاع اقدمية المطعون عليه فى وظيفة مستشار مساعد (ب) الى تاريخ ترقيته الى وظيفة عقيد وبالتالي يتعين الرجوع للاصل العام وهو احتساب اقدمية المطعون عليه على اساس تاريخ القرار الصادر بتعيينه ويكون قرار تعيينه وقد ارجع اقدميته الى تاريخ سابق قد خالف القانون فى هذه الخصوصية ويتعين الحكم بالغاء هذا القرار فيما تضمنه من تحديد اقدمية المطعون عليه على وجه مخالف لحكام القانون وما يترتب على ذلك من آثار والتي من بينها احقية المدعين فى ان يفتح لهم باب التظلم على قرار ترقية المطعون عليه مستشار مساعد (ا) .

ومن حيث انه عن طلب كل من المدعين والجهة الادارية المطعون ضدها الحكم بالزام الطرف الاخر بالمصروفات عانه طبقا لاحكام المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة فان هذا الطعن معفى من الرسوم .

(طعن ١٢٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥)

قاعدة رقم (١٦)

المبسطة :

تنص المادة ٨٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على انه « تتحدد الاقدمية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين او الترقية واذا عين اثنان او اكثر فى وقت واحد وفى الدرجة عينها او رقوا اليها حسب اقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم او ترقيتهم . وتعتبر اقدمية من يعينون من خارج المجلس فى قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس

الأعلى للهيئات القضائية ويجوز أن تحدد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الإدارية وإدارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف مجلس الدولة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات بشرط ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملائهم في المجلس « ٠ - ويقصد بالزميل في مفهوم هذه المادة كل من يشغل ذات الوظيفة القضائية بالمجلس في تاريخ تعيين المعين من الخارج بها - تنص المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه يكون لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضماً لأحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ٠ ويكون التدخل بالأجراءات المعتادة لرفع الدعوى ٠٠٠٠ عدم قبول طلبات التدخل التي قدمت إلى هيئة مفوضي الدولة لعدم إبدائها أمام المحكمة وفقاً للإجراءات القانونية المنصوص عليها في المادة ١٣٦ المشار إليها ٠

ملخص الحكم :

وحيث أن المادة ٨٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تتعين الأقدمية وفقاً لتاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية وإذا عين اثنان أو أكثر في وقت واحد وفي الدرجة عينها أو رقوا إليها حسبت أقدميتهم وفقاً لترتيب تعيينهم أو ترقيةهم ٠

وتعتبر أقدمية من يعينون من خارج المجلس في قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويجوز أن تحدد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الإدارية وإدارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف مجلس الدولة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات بشرط ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملائهم في المجلس « ٠

ومن حيث أن المقصود بالزميل في مفهوم المادة ٨٥ من القانون المشار إليه كل من يشغل ذات الوظيفة القضائية بالمجلس في تاريخ تعيين المعين من الخارج بها ٠

ومن حيث أن الثابت أن الطاعنين كانوا يشغلون وظيفة مستشار مساعد (ب) منذ ٢٢ من يونيو سنة ١٩٨٠ أي قبل تعيين المطعون ضدها في هذه الوظيفة بين المستشارين المساعدين بمجلس الدولة في ٢٩ من (م - ٤ - ج ٢٢)

أبريل سنة ١٩٨٢ ، ومتى كان ذلك فإنه وفقا لما نصت عليه المادة ٨٥ من قانون مجلس الدولة المشار إليها من أن تاريخ التعيين في وظائف مجلس الدولة هو الذي يعتد به في تحديد مفهوم الزميل وفقا لما سلف بيانه ، فإن المطعون في تعيينهما وقد عينا في هذه الوظيفة في تاريخ لاحق على تاريخ تعيين الطاعنين فيها فإن أقدميتهما في وظيفة مستشار مساعد (ب) ، بين أعضاء مجلس الدولة يجب أن تكون لاحقة على أقدمية الطاعنين ولو كانوا قد عينوا في الوظائف المماثلة بالجهات التي كانوا فيها قبل تعيينهم في مجلس الدولة ، قبل الطاعنين ، مادام أن الطاعنين كانوا يشغلون فعلا هذه الوظائف عند تعيين المطعون في ترقيتهم بالمجلس وذلك حتى يسبقوهم عملا بالمادة ٨٥ سالف الذكر .

ومن حيث أنه عن طلب التدخل في الطعن فإن المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أنه :

« يكون لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضما لأحد الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى .

ويكون التدخل بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو يطلب يقدم شامها في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها ولا يقبل التدخل بعد أقفال باب المرافعة » .

ومن حيث أن طالبي التدخل قدموا طلباتهم بالتدخل في محاضر الجلسات أمام هيئة مفوضي الدولة بجلستي ٣١ من مارس سنة ١٩٨٣ و ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٣ في حضور كل منهم وفي مواجهة الحاضر عن جهة الادارة ومن ثم لا تقبل طلبات التدخل لعدم ابدائها امام المحكمة وفقا للاجراءات القانونية المنصوص عليها في المادة ١٢٦ المشار إليها .

(طعن ١٧٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

أن مؤدى نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، أن تحديد أقدمية من يعينون من خارج المجلس من

المسائل الخاضعة لسلطة مجلس الدولة التقديرية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية بلا معقب عليه في هذا الخصوص مادام أن قراره الصادر في هذا الشأن خلا من عيب إساءة استعمال السلطة - ما لم ير المجلس أعمالا للسلطة الجوازية المخولة له تحديد أقدميتهم من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لوظائف مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

من حيث أن مؤدى هذا النص أن تحديد أقدمية من يعينون من خارج المجلس من المسائل الخاضعة لسلطة مجلس الدولة التقديرية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية بلا معقب عليه في هذا الخصوص مادام أن قراره الصادر في هذا الشأن خلا من عيب إساءة استعمال السلطة . ما لم ير المجلس أعمالا للسلطة الجوازية المخولة له تحديد أقدميتهم من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لوظائف مجلس الدولة . وهو ما قضى به الحكم الصادر لصالح المدعى في الطعن رقم ٦٧ لسنة ٢٧ القضائية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مجلس الدولة حدد أقدمية المدعى في وظيفة مندوب باعتباره آخر المندوبين المعينين في هذه الوظيفة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٨٠ وذلك أعمالا للسلطة التقديرية المخولة لها في المادة ٨٥ من القانون تنفيذا للحكم الصادر لصالحه في الطعن رقم ٦٧ لسنة ٢٧ القضائية وقد خلت الأوراق مما يفيد أن مجلس الدولة إساء استعمال سلطته عندما حدد أقدمية المدعى على هذا الحكم وتبعاً لذلك يكون طلب المدعى تعديل أقدميته في وظيفة مندوب ليكون سابقاً على زميله السيد / والغاء القرار الجمهوري رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٨٠ فيما تضمنه من تخفيضه في الترقية إلى وظيفة نائب بترتيب أقدمية سابقة على زميله المذكور وعلى غير سند من أحكام القانون ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعنين شكلاً ورفضهما موضوعاً .

(الطعنان ١١٣٤ و ١٥٥٨ لسنة ٢٨ ق - جملة ١٩٨٥/٢/١٧)

الفرع الرابع تعيين نواب رئيس مجلس الدولة ووكلائه

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

قانون مجلس الدولة - تنظيمه للقواعد التي تكفل حسن الاختيار لشغل وظائف نواب رئيس مجلس الدولة ووكلائه ابتغاء تحقيق المصلحة العامة - أناط القانون الجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة ترشيح من ترى انه أهل لشغل هذه الوظائف وعرض هذا الترشيح على المجلس الأعلى للهيئات القضائية لابداء الرأى فيه ثم رفع الامر بعد ذلك الى سلطة التعيين لتصدر قرارها - اضطلاع الجمعية العمومية لمجلس الدولة بترشيح من ترى ترشيحه وان كان اجراءا جوهريا شأنه فى ذلك شأن العرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية - هذا الترشيح ليس ملزما للمجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من استقراء حكم المادتين ٨٣ ، ٨٤ من قانون مجلس الدولة ، ان المادة ٨٣ حددت اجراءات شغل وظائف مجلس الدولة وأداة التعيين بالنسبة لكل وظيفة ، ونصت على ان تعيين نواب رئيس المجلس ووكلاؤه يكون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية . ومفاد ذلك ان قانون مجلس الدولة يتطلب ثمة اجراءات يجب توافرها قبل صدور قرار رئيس الجمهورية بتعيين نواب رئيس مجلس الدولة ووكلاؤه . وهذه الاجراءات تبدأ بعرض شغل أى من الوظائف المذكورتين على الجمعية العمومية لمجلس الدولة لترشيح من تراه لشغل الوظيفة . وبانتهاء هذه المرحلة تبدأ المرحلة الثانية وهى العرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية لابداء الرأى فيمن رشحته الجمعية العمومية ثم يعرض الامر على رئيس الجمهورية لاعمال سلطته فى التعيين ، اما المادة ٨٤ فقد حددت الاسس التى يقوم عليها الاختيار لشغل وظائف مجلس الدولة ، فتكون لرقية المندوب الى وظيفة

نائب من الفئة ب على أساس الأقدمية ومن واقع أعمالهم وتقارير التفقيش عنهم . وتكون ترقية النواب والمستشارين المساعدين على أساس الأقدمية مع الأهلية . وقد أجاز القانون ترقية ذوى الكفاية الممتازة منهم — وفق الضوابط المنصوص عليها — الى الوظيفة الأعلى . أما الترقية الى باقى وظائف المجلس — ومنها الترقية الى وظيفة وكيل مجلس الدولة — فانها تكون على أساس درجة الأهلية وعند التساوى فى هذه الدرجة تراعى الأقدمية . ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع تقديرا منه لأهمية وظائف نواب رئيس مجلس الدولة ووكلائه وأثر شغلها فى قيام المجلس بإبداء رسالته فقد وضع القواعد التى تكفل حسن الاختيار لشغل هذه الوظائف وتضمن فى ذات الوقت حقوق ذوى الشأن من أى عدوان ابتغاء تحقيق المصلحة العامة . فناطق بالجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة ترشيح من ترى أنه أهل لشغل هذه الوظائف وقضى بأن يعرض هذا الترشيح على المجلس الأعلى للهيئات القضائية لإبداء الراى فيه ، ثم يرفع الأمر بعد ذلك الى سلطة التعيين لتصدر قرارها ، وبهذه المثابة فان اصطلاح الجمعية العمومية لمجلس الدولة ترشيح من ترى ترشيحه وإن كان يعد اجراء جوهريا — شأنه فى ذلك شأن العرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية — الا أن هذا الترشيح ليس ملزما للمجلس الأعلى للهيئات القضائية بل انه يبدى راىه فى الترشيح بما يخالف ما انتهت اليه الجمعية العمومية لمجلس الدولة لما يقوم لديه من أسباب . ومن ثم فان ما ذهب اليه الطاعن من أن موافقة الجمعية العمومية لمجلس الدولة على ترشيحه لشغل وظيفة وكيل مجلس الدولة يكمن فيه الدليل القاطع على بطلان قرار تخطينه ومخالفته القسانون قول لا يتفق وصحيح القانون .

(طعن ١٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١٠)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

الأهلية فى شغل الوظيفة — الترقية لوظائف وكلاء مجلس الدولة طبقا لقانون مجلس الدولة تكون على أساس الأهلية — عدم ورود تعريف للأهلية — قيامها على عدة عناصر من بينها ما يتحلى به العضو من مزايا

وصفات حميدة وكفاية فى أداء عمله ، وحسن الدراية بمقتضيات عمله والقدرة على الاضطلاع بمسئوليته والنهوض باعبائه ومدى استعدادة وقدرته لتولى هذه الوظيفة وغير ذلك من العناصر التى تتصل بأهمية الوظائف الرئيسية - نتيجة ذلك : عدم اعتبار الأقدمية وحدها عنصرا حاسما فى الترقية الى وظيفة وكيل مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المشرع فى قانون مجلس الدولة قد نص على أن الترقية لوظائف وكلاء مجلس الدولة تكون على أساس الأهلية وأنه كن لم يورد تعريفا للأهلية الا أنها تقوم على عدة عناصر من بينها ما يتحلى به العضو من مزايا وصفات حميدة وكفاية فى أداء عمله وحسن الدراية بمقتضيات عمله والقدرة على الاضطلاع بمسئوليته والنهوض باعبائه ومدى استعدادة وقدراته لتولى هذه الوظيفة وغير ذلك من العناصر التى تتصل بأهمية الوظائف الرئيسية ومن ثم فإن الأقدمية وحدها ليست عنصرا حاسما فى الترقية الى وظيفة وكيل مجلس الدولة .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ما تقدم وكان مناط شغل وظيفة وكيل مجلس الدولة هو الأهلية وكان الطاعن فاقدها للأسباب السالف بيانها ولم يقدم أى أوراق تنفى تلك الأسباب أو تنال من جديتها أو أهميتها ، فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر سليما متفقا والقانون ، ويكون الطعن عليه على غير أساس سليم من القانون مما يتعين الحكم برفضه .

(طعن ١٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٠)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

تنص المادة ٨٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويعين نواب رئيس المجلس وكلاؤه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية - مقتضى ذلك أن تعيين وكلاء مجلس الدولة يصدر به

قرار من رئيس الجمهورية وبناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس بعد اخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية - المجلس الأعلى لا يملك اهدار ترشيح الجمعية العمومية أو حجبها عن العرض على رئيس الجمهورية - أساس ذلك - تطبيق : صدور قرار رئيس الجمهورية بمن ارتأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية الموافقة على ترشيحهم لوظيفة وكلاء مجلس الدولة دون الطاعن • متخطيا له في شغل هذه الوظيفة - عدم عرض قرار الجمعية العمومية بترشيحه على رئيس الجمهورية مشفوعا برأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية - صدور القرار الجمهوري واذا اغفل هذا الاجراء الجوهرى يكون مشوبا بالبطلان حريا بالالغاء •

ملخص الحكم :

من حيث ان مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة كفل الدستور استقلاله بصريح نص المادة ١٧٢ منه كضمانه لا غنى عنها للاضطلاع برسالاته وحمل امانات ما وسد له من اختصاصات عظيمة الجلل بينة الشأن وقد رددت المادة الاولى من قانون المجلس الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ النص على هذا الاستقلال التزاما للدستور لحكمه وموجبه • ومقتضى ذلك ولازمة أن يستقل مجلس الدولة باختصاصاته وان يستأثر وحده بشئون اعضائه فلا ينسلخ من هذه الشئون أو يسند الى جهة أخرى خارج المجلس الا استثناء - في حدود ما قد يقضى به القانون او تفرضه نصوصه ، وعلى ان يقدر هذا الاستثناء بقدره فلا يتوسع في تفسيره على أى وجه بما قد ينال من هذا الاستقلال أو يمس من اعتباراته •

ومن حيث ان المادة ٨٣ من قانون مجلس الدولة تنص على أن « يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد اخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويعين نواب رئيس المجلس وكلاؤه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس وبعد اخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية » ومقتضى ذلك ان تعيين وكلاء مجلس الدولة يضمر به قرار من رئيس الجمهورية وبناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس بعد اخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية • وانه لئن كان ترشيح الجمعية العمومية ليس ملزما للمجلس الأعلى الذى يسعه ابداء الرأى

فيه بما يخالفه ، الا ان المجلس الأعلى لا يملك اصدار ترشيح الجمعية العمومية او حجبها عن العرض على رئيس الجمهورية . فكما وان ترشيح الجمعية العمومية لا يعرض مباشرة على رئيس الجمهورية لاعمال سلطته فى التعيين قبل اخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، فان رأى المجلس الأعلى لا يعرض وحده على رئيس الجمهورية مجردا من ترشيح الجمعية العمومية ومغفلا له ، ذلك ان قرار التعيين فى وظيفة وكيل مجلس الدولة - قدرا لاهمية هذه الوظيفة وعلو قدرها - قرار ذو طبيعة مركبة لا غنى فيه عن اجتياز مراحل جميعها على ما تعينت قانونا ، والتي تستهل بترشيح الجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة والذي لا مندوحة بعده عن اخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ثم يعرض الامر جميعا - ترشيح الجمعية العمومية مقرونا برأى المجلس الأعلى ، على سلطة التعيين لاصدار قرارها فى هذا الشأن .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة وافقت بجلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ على ترشيح الطاعن وكليلا لمجلس الدولة بيد ان هذا الترشيح حجب عن العرض على رئيس الجمهورية استنادا الى قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية بارجاء البت فيه ، فكان ان صدر القرار الجمهورى رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٧ المطعون فيه بمن ارتأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية الموافقة على ترشيحهم من دون الطاعن متخطيا له فى شغل هذه الوظيفة ، حال انه كان متعينا استكمالاً لمراحل القرار وعناصر صحته ان يعرض على رئيس الجمهورية قرار الجمعية العمومية بترشيح الطاعن مشفوعاً برأى المجلس الأعلى بارجاء البت فى هذا الترشيح كى ما يستكمل القرار مراحلها وأجراءاته الجوهرية التى لا معدى عن التزامها جميعا ، ومن ثم فان هذا القرار اذ اغفل هذا الاجراء الجوهرى صدر مشوباً بالبطلان حربياً بالانقضاء فيما تضمنه من تخطى الطاعن فى التعيين وكليلا لمجلس الدولة ولا يصحح من هذا البطلان ان يقلل منه ما ارتأه المجلس الأعلى بعدد بجلسة ٢٥ من يوليو سنة ١٩٧٨ لدى نظر التظلم المقدم من الطاعن من ان تخطيه فى التعيين فى وظيفة وكيل كان له ما يسأده وانه يرى الاكتفاء بتركه للتعين فى هذه الوظيفة من قبل والموافقة على تظلمه شكلا وترقيته الى وظيفة الوكيل ، ذلك ان هذه الترقية والتي صدر بها قرار جمهورى لا ترتد الى تاريخ صدور القرار الطعن ولا تنطوى على

محب له أو تصحيح لآثاره قانونا بما لا مندوحة معه من القضاء بالغائه فيما تضمنه من تخطى الطاعن في التعيين في هذه الوظيفة وبما يترتب على ذلك من اثار .

ومن حيث أن الغاء القرار المطعون فيه والصادر بتخطى الطاعن في الترقية بما يترتب عليه من الآثار من شأنه تعويض الطاعن تعويضا عينيا كاملا عن هذا التخطى وجبر كافة الأضرار التي حاققت به من جرائه بما لا وجه معه لأن ينشد تعويضا آخر خاصة وأن العيب الذي شاب القرار الطعين ، في جوهره عيب شكلي مما لا يستقيم في ذاته دائما وفي جميع الأحوال مصدرا للمساءلة بالتعويض ، مضائنا إلى أن القرار المطعون فيه وأن شابه الخطأ في تطبيق القانون وإنزال حكمه ألا أنه يبرأ من نطاق الانحراف بالسلطة أو إساءة استعمالها إذ الثابت من الأوراق أن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ومن قبله اللجنة الخبسية ولجنة نواب الرئيس بمجلس الدولة - هذه الجهات جميعا - استقبلت عقيدتها فيما ارتأت من تخطى الطاعن في الترقية ، وإيا كان الرأي فيما ارتأته - من أسباب لها أصلها من عيون الأوراق ومن تقارير متعددة زخر بها ملف الطاعن وراث على صحيفته بما لا وجه معه لأن يؤصم مسئلكها بالانحراف أو ينشد التعويض عنه .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم جميعا أن الطاعن محق في دعواه الغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من تخطيه في التعيين في وظيفة وكيل مجلس الدولة بما يترتب على ذلك من اثار ، وهو ما يتعين القضاء له به ، دون ما عدا ذلك من طلبات لا تستقيم على صحيح حكم القانون وتعين القضاء برفضها .

(طعن ٣٣٨ ، ٦٩٣ لسنة ٧٣ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٣٠)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

تنص المادة ٨٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية

من بين نواب رئيس المجلس بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويعين نواب رئيس المجلس ووكلاؤه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويعتبر تاريخ الترقية من وقت موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية - المعنى المستفاد من هذا النص أن التعيين فى وظائف وكلاء مجلس الدولة لا تكتمل مقوماته وأركانه الا باتباع الاجراءات وبمراعاة الأوضاع المنصوص عليها فيه - اعتبار المرشح معينا فى وظيفة وكيل مجلس الدولة من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على تعيينه - رقابة المحكمة الادارية العليا على مشروعية هذا القرار وهو من طبيعة مركبة تتناول حتما رقابتها على كل مرحلة من مراحل الاجراءات التى سيستلزمها صدوره وسواء كان ذلك فى مجال طعون الالغاء أو طلبات التعويض أساس ذلك - تطبيق : لا أساس لارجاع تاريخ تعيين الطاعن فى وظيفة وكيل مجلس الدولة ما دام لم يثبت أن المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد أبدى رأيا فى الترشيح لهذه الوظيفة فى هذا التاريخ - التراخى مدة طويلة فى مرحلة عرض تعيين أحد المرشحين لوظيفة وكيل مجلس الدولة على المجلس الأعلى للهيئات القضائية لأخذ رأيه فى هذا التعيين طبقا لما ينص عليه القانون وحسب الأوراق عنه لدى إمانته دون مسوغ أو مبرر مقبول - خطأ - ضرر مادي وأدبي من تعليق أمر المرشح على هذا النحو تحقق أركان المسؤولية الموجبة لتعويض الطاعن عن الأضرار التى لحقت به جراء هذا المسلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن طلب الطاعن ارجاع تاريخ تعيينه فى وظيفة وكيل مجلس الدولة اعتبارا من ٢٨ من مارس ١٩٧٧ مع ما يترتب على ذلك من آثار فإن المادة ٨٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ معذلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ تنص على أن « يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويعين نواب رئيس المجلس ووكلاؤه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويعتبر تاريخ الترقية من وقت موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية » والمعنى المستفاد من هذا النص أن التعيين فى

وظائف وكلاء مجلس الدولة لا تكتمل مقوماته وأركانه الا باتباع الاجراءات ومراعاة الأوضاع المنصوص عليها فيه ، فلا يكون التعيين فى هذه الوظائف صحيحا الا بناء على ترشيح من الجمعية العمومية لمجلس الدولة يتبعه العرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية لأخذ رايه فى هذا الترشيح ثم يعرض الأمر جميعا متمثلا فى ترشيح الجمعية العمومية لمجلس الدولة مقرونا برأى المجلس الأعلى على رئيس الجمهورية بوصفه سلطة التعيين لإصدار قراره فى هذا الشأن والذى يكون من مقتضى صدوره ان يعتبر المرشح معنا فى وظيفة وكيل مجلس الدولة من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على تعيينه - وليس من شك فى ان رقابة المحكمة الادارية العليا على مشروعية هذا القرار - وهو من طبيعة مركبة - تتناول حتما رقابتها على كل مرحلة من مراحل الاجراءات التى يستلزمها صدوره وسواء كان ذلك فى مجال طعون اللغاء أو طلبات التعويض .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الجمعية العمومية لمجلس الدولة وافقت فى جلستها المنعقدة فى ١٤ من مارس ١٩٧٧ على ترشيح الطاعن لشغل وظيفة وكيل مجلس الدولة وان اللجنة الخامسة المشكلة بهذا المجلس قد اقرت هذا الترشيح فى ذات التاريخ وارسل مجلس الدولة الأوراق الخاصة بذلك الى أمانة المجلس الأعلى بالكتاب رقم ٦٤ (سرى) المؤرخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٧ للعرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية لأخذ رايه ، بيد ان الأمانة العامة للمجلس الأعلى لم تعرض هذا الموضوع ضمن الموضوعات المدرجة بجدول اعمال المجلس الأعلى للهيئات القضائية فى جلسته المنعقدة فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٧ على ما جاء فى مذكرة المكتب الفنى بأمانة المجلس الأعلى المؤرخة ١٣/٥/١٩٧٧ ، وظلت أوراق ترشيح الطاعن ساكنة بأمانة المجلس الأعلى حتى تاريخ الجلسة المنعقدة فى ٢٨ من يناير ١٩٧٨ حيث عرض فيها لأول مرة على ما جاء بهذه المذكرة ترشيح الطاعن والتظلمان المقدمان من السيدين و المستشارين بمجلس الدولة فى شأن عدم ترشيحهما لوظيفة وكيل مجلس الدولة كما عرض التظلم المقدم من السيد / للمستشار بالمجلس فى شأن عدم ترقيته الى وظيفة وكيل مجلس الدولة - وقد قرر المجلس الأعلى فى هذه الجلسة ارجاء النظر فى التظلمات الثلاثة المشار إليها الى جلسة

قائمة كما قرر ارجاء النظر فى ترشيح الطاعن وزميينه المستشارين و للتعيين فى وظائف وكلاء مجلس الدولة لحين البت فى التظلمات الثلاثة السالفة . كذلك فقد ثبت انه منذ ارسال اوراق ترشيح الطاعن الى امانة المجلس الاعلى فى ١٨ من مارس ١٩٧٧ وحتى تاريخ جلسة المجلس الاعلى للهيئات القضائية التى عرض فيها هذا الترشيح لأول مرة فى ٢٨ من يناير ١٩٧٨ - عقد المجلس الاعلى سبع عشرة جلسة من بينها جلسة ١٩٧٧/٨/١ التى كان معروضا فيها ترشيحات لبعض وكلاء مجلس الدولة من غير الطاعن وتقرر ارجاؤها وذلك على ما جاء بكتاب امانة المجلس الاعلى المؤرخ ١٩٨١/١/٨ ولم يصدر عن المجلس الاعلى للهيئات القضائية رأى فى شأن ترشيح الطاعن الا فى جلسته المنعقدة فى ٢٥ من يوليه ١٩٧٨ وفيها بت المجلس فى التظلمات المقدمة لرفض تظلمات السادة المستشارين و و وقبل التظلمين المقدمين من السيدين المستشارين و شكلا وترقيتهما الى وظيفة وكيل مجلس الدولة من تاريخ الجلسة كما وافق على تعيين السيدين المستشارين و فى وظيفة وكيل مجلس الدولة من ارجاء النظر فى امر ترشيح السيد المستشار لحين خلو درجة مالية وعلى الاثر صدر بتاريخ ٩ من أغسطس ١٩٧٨ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٧٨ بتعيين السادة المستشارين و و وكلاء لمجلس الدولة بترتيب اقدمياتهم فى وظيفة مستشار بالمجلس .

ومن حيث انه وقد ثبت ما تقدم فانه لا يكون ثمة اساس لارجاع تاريخ تعيين الطاعن فى وظيفة وكيل مجلس الدولة الى ٢٨ من مارس ١٩٧٧ ما دام لم يثبت ان المجلس الاعلى للهيئات القضائية قد ابدى رايها فى ترشيحه لهذه الوظيفة فى هذا التاريخ وان موافقة هذا المجلس على هذا الترشيح - كاجراء استوجبه القانون لاصدار قرار التعيين - قد تمت فى جلسته المنعقدة فى ٢٥ من يوليه ١٩٧٨ ولا يغير من هذه النتيجة استناد الطاعن الى ارسال اوراق ترشيحه الى امانة المجلس الاعلى فى ذات اليوم الذى عقد فيه المجلس الاعلى للهيئات القضائية جلسته فى ٢٨ من مارس ١٩٧٧ او امتناع المجلس الاعلى عن تقديم صور من محاضر جلساته نفاذا للقرار الذى اتخذه فى هذا الشأن انشاء سیر

الدعوى ذلك، انه في مجال تحديد تاريخ التعيين في الوظيفة التي رشح لها الطاعن لا يؤخذ بالظن أو الافتراض بل بالواقعة القانونية التي نص عليها القانون ورتب عليها هذا الأثر وطالما ان هذه الواقعة قد تيقنت بتحقيق موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على تعيين الطاعن في وظيفة وكيل مجلس الدولة في جلسته المنعقدة في ٢٥ من يولييه ١٩٧٨ وليس قبل ذلك - فانه يتعين الاعتداد بهذا التاريخ دون سواه في تحديد تاريخ تعيين الطاعن في هذه الوظيفة .

ومن حيث انه ترتب على ذلك فلا وجه لطلب الطاعن ارجاع تاريخ تعيينه في وظيفة وكيل مجلس الدولة الى ٢٨ من مارس ١٩٧٧ وبالتالي لا اساس لطلبه المترتب على ذلك بالغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من اسبقية المستشارين و في ترتيب الأقدمية في هذه الوظيفة مما يتعين معه رفض طلب الالغاء بشقيه المذكورين .

ومن حيث ان الطاعن يطلب الحكم بالزام المدعى عليهما متضامنين بان يؤديا اليه مبلغ عشرة آلاف جنيه كتعويض عما لحق به من اضرار مادية وأدبية نتيجة عدم عرض امر ترشيحه للتعين في وظيفة وكيل مجلس الدولة على المجلس الأعلى للهيئات القضائية لابداء رايه طوال عشرة اشهر كاملة منذ ٢٨ من مارس ١٩٧٧ حتى ٢٨ من يناير ١٩٧٨ .

ومن حيث ان مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ككل الدستور استقلاله بضريح نص المادة ١٧٦ منه كضمانه لا غنى عنها للاضططلاع برسالاته وحمل امانات ما ومن له من اختصاصات عظيمة الجدل بينه الشأن وقد رددت المسادة الاولى من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والنص على هذا الاستقلال التزاما للدستور وتأكيدا لحكمه وموجبه . ومقتضى ذلك ولازمه ان يستقل مجلس الدولة باختصاصاته وان يستأثر وحده بشئون أعضائه فلا ينسلخ من هذه الشئون او يسفد الى جهة أخرى خارج المجلس الا - استثناء - في حدود ما يقضى به القانون أو تفرضه نصوصه ، وعلى ان يكون هذا الاستثناء بقدره فلا يتوسع في تفسيره على أى وجه بما قد ينال من هذا الاستقلال أو يمس من اعتباراته ، أخذا في الحسبان انه بمقتضى النص الدستوري سالف الذكر وما ورد في المسادة ١٠ بققرة رابع عشر من القانون رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٢ المشار اليه اصبحت مجلس الدولة قاضى القانون العام فيختص بالفصل فى مآثر المنازعات الادارية استيفاء لاختصاصه الطبيعى فى هذا المجال .

ومن حيث ان الثابت من الوقائع السابق مردها ان احراءات تعيين الطاعن فى وظيفة وكيل مجلس الدولة تراخت مدة طويلة فى مرحلة العرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية لأخذ رايه فى هذا التعيين طبقا لما ينص القانون ، فمنذ ان 'رسل مجلس الدولة اوراق ترشيح الطاعن للتعين فى هذه الوظيفة بكتابة الى الامانة العامة للمجلس الأعلى بتاريخ ٢٨ من مارس ١٩٧٧ للعرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية لأخذ رايه فى أمر هذا الترشيح ، وحتى تاريخ جلسة المجلس الأعلى فى ٢٨ من يناير ١٩٧٨ ، لم يتخذ أى إجراء فى هذا الشأن وظلت اوراقه بمنأى عن العرض على المجلس محبوسة لدى امانته العامة دون مسوغ مشروع أو مبرر مقبول طوال عشرة أشهر هى الفترة الواقعة بين التاريخين المذكورين ، رغم ان المجلس الأعلى عقد خلال هذه الفترة سبع عشرة جلسة دون ان ينظر فى أى منها مسألة ترشيح الطاعن ، اذ لم يبدأ المجلس فى نظر هذا الترشيح لأول مرة الا بجلسته المنعقدة فى ٢٨ من يناير ١٩٧٨ ثم لم يصدر رايه بالموافقة على ترشيح الطاعن للوظيفة المرشح لها الا بجلسته المنعقدة فى ٢٥ من يوليو ١٩٧٨ أى بعد ما يقرب من ستة أشهر لاحقة لجلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٨ المشار اليها ومن ثم تكون مرحلة العرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية لأخذ رايه فى ترشيح الطاعن لوظيفة وكيل مجلس الدولة قد استغرقت مدة ستة عشر شهرا تقريبا منها العشرة أشهر الأولى التى ركزت فيها اوراق الترشيح لدى الامانة العامة للمجلس الأعلى دون مسوغ من الواقع أو القانون ، وقد انعكست آثار ذلك على حالة الطاعن الذى لا شك قد اضيق ماديا وادبيا من تعليق أمره على هذا النحو وبغير مقتضى ، مما تتحقق معه أركان المسؤولية الموجبة لتعويض الطاعن الأضرار التى لحقت به من جراء هذا المسلك وتقدر المحكمة التعويض الذى يستحق للطاعن جبرا لهذا الأضرار المادية والإدبية بمبلغ ألف جنيه ومن ثم يتعين القضاء بالزام الجهة الادارية بإداء هذا المبلغ للطاعن كتعويض له ورفض ما عدا ذلك من طلبات .

الفرع الخامس المندوب المساعد

اولا - الوضع الوظيفي للمنذوب المساعد :

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

مقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن مجلس الدولة ان المنذوب المساعد لا يعتبر من الاعضاء الذين يشكل منهم مجلس الدولة وان وظيفة المنذوب هي اولى وظائف التعيين لاجراء المجلس وبالتالي لا يسرى بالنسبة لها القيد الذي ورد في المادة ٥٦ من القانون المذكور والذي اوجب الا يجاوز عدد المعينين من غير اعضاء المجلس ربع عدد الوظائف الشاغرة - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أكد هذا المعنى عندما نص صراحة في المادة ٧٤ منه على انه لا يدخل في نسبة الربع المشار اليها وظائف المنذوبين .

ملخص الحكم :

انه عن النعى على القرار الجمهوري رقم ١١٩٧ لسنة ١٩٧٢ بانه صدر بالمخالفة للقانون فيما تضمنه من تعيين عدد من المنذوبين يجاوز ربع عدد وظائف المنذوبين الخالية ، فمردود بان المشرع نص في المادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة معذلة بالقانونين ١٣ لسنة ١٩٦٩ و ٨٦ لسنة ١٩٦٩ على ان يشكل مجلس الدولة من رئيس ومن عدد كاف من نواب الرئيس المستشارين والمستشارين المساعدين ومن النواب والمنذوبين ، وقضى في الفقرة الاخيرة من هذه المادة بان يخلق بالمجلس منذوبون مساعدون ، كما نص المشرع في المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ مالف الذكر على انه يشترط فيمن يعين عضوا بمجلس الدولة ان يكون حاضرا على دبلوماسيين من دبلوماسيات الدراسات العليا اذا كان التعيين في وظيفة منذوب ، واعتبر المنذوب المساعد الملحق بالمجلس معينا في وظيفة منذوب من اول يناير التالي لتاريخ توفيق هذا الشرط بالنسبة له . ومقتضى ذلك ان المنذوب المساعد لا يعتبر من الاعضاء الذين يشكل منهم مجلس الدولة وان وظيفة المنذوب

هى اولى وظائف التعيين لأعضاء المجلس ، وبالتالي لا يصرى بالنسبة لها القيد الذى ورد فى المادة ٥٦ من القانون المذكور والذى اوجب ألا يجاوز عدد المعينين من غير أعضاء المجلس ربع عدد الوظائف الشاغرة ، وقد اكد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة هذا المعنى عندما نص صراحة فى المادة ٧٤ منه على أن لا يدخل فى نسبة الربع المشار اليها وظائف المندوبين .

(طعن ٤٠٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦)

ثانيا - اقدمية المندوب المساعد :

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

البند ٦ من القواعد الملحقة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - احواله الى القانون السابق فيما يختص بأحكام التعيين والمرتب والترقية بالنسبة للمندوبين المساعدين المعينين قبل اول سبتمبر ١٩٦١ - نص المادة ٥٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على أن يعتبر تاريخ التعيين من وقت موافقة الجمعية العمومية او المجلس الخاص - تأخر أحد المرشحين للتعين فى وظيفة مندوب مساعد فى استيفاء شرط اللياقة الطبية وصدور قرار جمهورى خاص بتعيينه - لا يؤثر فى اقدميته بين زملائه باعتبار أن اقدميته ترجع الى تاريخ موافقة المجلس الخاص .

ملخص الفتوى :

ان البند (٦) من القواعد الملحقة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، يقضى بأن تظل أحكام التعيين والمرتب والترقية الى الوظيفة التالية المعمول بها قبل صدور هذا القانون سارية بالنسبة الى المندوبين المساعدين الحاليين والذين يعينون منهم فى الاقليم المصرى قبل اول سبتمبر سنة ١٩٦١ .

ومن حيث ان المادة ٥٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - وهو القانون الذى كان معمولا به قبل صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥

المشار اليه - قد تضمنت الشروط الواجب توافرها فيمن يعين عضوا بمجلس الدولة . كما قضت المادة ٥٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المذكور بأن يكون تعيين اعضاء مجلس الدولة بقرار من مجلس الوزراء (رئيس الجمهورية حاليا) ، وبأن يعتبر تاريخ التعيين من وقت موافقة الجمعية العمومية أو المجلس الخاص . ونصت المادة ٦٧ من القانون الاخير على أن يلحق بمجلس الدولة مندوبين مساعدين ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى البنود ١ ، ٢ ، ٣ من المادة ٥٢ ، ويكون تعيينهم بقرار من رئيس مجلس الوزراء (رئيس الجمهورية) بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة ، وموافقة المجلس الخاص ، وتسرى عليهم الاحكام الخاصة بالمندوبين .

وانه ولئن كانت نصوص القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر لم تشترط ان يحوز المرشح للتعيين فى وظيفة مندوب مساعد شرط اللياقة الطبية ، الا ان هذا الشرط يجب توافره ، باعتباره من الشروط العامة الواجب توافرها فى كل مرشح لاية وظيفة حكومية ، سواء كانت بالخادر العام أو باحد الكادرات الخاصة ، وذلك طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة ، اعمالا للاصل المسلم من انه القانون العام الواجب التطبيق فيما لم يرد به نص خاص فى القوانين المنظمة للتعيين فى الكادرات الخاصة .

ومن حيث ان المادة ١٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المذكور قد قضت بجواز اعفاء الموظف من كل شروط اللياقة الطبية أو بعضها بقرار من الوزير المختص بعد اخذ رأى القومسيون الطبى العام وموافقة ديوان الموظفين . ومن ثم فانه اذا لم يجز لحد المرشحين درجة اللياقة الطبية المطلوبة للوظيفة المرشح للتعيين فيها فانه يجوز اعفاؤه من شرط اللياقة الطبية باتباع الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ١٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . ويقوم الاعفاء من شرط اللياقة الطبية مقام ثبوت هذه اللياقة ، فاذا كان المرشح قد استوفى جميع مسوغات تعيينه فيما عدا شرط ثبوت لياقته طبيا ، فانه بمجرد صدور قرار الاعفاء من هذا الشرط تعتبر مسوغات التعيين قد اكتملت ، ويكون المرشح صالحا للتعيين .

ومن حيث انه طبقا لنص المادتين ٥٥ ، ٦٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ سالفى الذكر - يعتبر تاريخ تعيين المندوبين المساعدين من وقت موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية بمجلس الدولة على ترشيحهم للتعيين ، ومن ثم فان اقدمية السيد (٥٥٠) - فى وظيفة مندوب مساعد - انما تتحدد بتاريخ موافقة المجلس الخاص على ترشيحه للتعيين فى هذه الوظيفة .

ومن حيث ان المجلس الخاص قد وافق على ترشيح السيد المذكور للتعيين فى وظيفة مندوب مساعد بتاريخ ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ ، الا انه نظرا لانه لم يكن قد استوفى مسوغات تعيينه فيما يتعلق بشرط اللياقة الطبية ، فقد صدر قرار رئيس الجمهورية بتعيين زملائه دونه ، وقد قام المجلس بعد ذلك باتخاذ اجراءات اعفائه من شرط اللياقة الطبية ، وانتهت هذه الاجراءات بموافقة المجلس الخاص على ترشيحه للتعيين فى وظيفة مندوب مساعد مع اعفائه من الكشف الطبى وذلك بتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٠ ، وعلى اثر ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية بتعيينه .

ومن حيث انه يبين من تقصى المراحل التى مر بها تعيين السيد المذكور ، ومن الاجراءات التى اتخذت فى سبيل اعفائه من شرط ثبوت اللياقة ، ان موافقة المجلس الخاص على اعفائه من هذا الشرط بتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٠ وما سبق ذلك من اجراءات - انما كانت تستند الى قرار ترشيحه الصادر فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ ومن ثم فان هذه الموافقة لا تعتبر ترشيحا جديدا للسيد المذكور ، وانما تتعلق فحسب باعفائه من شرط اللياقة الطبية حتى يصبح صالحا لان يصدر قرار بتعيينه من رئيس الجمهورية ، وعلى ذلك فان العبرة فى تحديد اقدميته هى بتاريخ موافقة المجلس الخاص على ترشيحه فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ ، وليست بتاريخ موافقة هذا المجلس على اعفائه من شرط اللياقة الطبية فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٠ .

واذا كانت موافقة المجلس الخاص على اعفاء السيد المذكور من شرط اللياقة الطبية قد تضمنت الموافقة على ترشيحه للتعيين فى وظيفة مندوب مساعد ، فانما كان ذلك من قبيل التاكيد للترشيح السابق الذى

كان ما زال قائما وقت صدور قرار الاعفاء ، ولا يسوغ القول باعتبار هذه الموافقة ترشيحا جديدا يجب الترشيح الأول ويهدره .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اقدمية المندوب المساعد بالمجلس تتحدد بتاريخ موافقة المجلس الخاص على ترشيحه للتعين فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

(فتوى ٢٨٨ فى ١٩٦٢/٤/٢٣)

ثالثا - مرتب المندوب المساعد :

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

مندوب مساعد بمجلس الدولة - زيادة راتبه بعد سنة الى ثلاثمائة جنيه سنويا - رهين بأن يكون راتبه ٢٤٠ جنيه - اذا جاوز المرتب هذا القدر فانه يستحق بعد سنة ما يكمله الى ٣٠٠ جنيه او العلاوة بفئتها العادية ايهما اكبر - اذا جاوز راتبه ٣٠٠ جنيه سنويا استحق العلاوة بفئتها العادية .

ملخص الفتوى :

ان جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ قد حدد راتب المندوبين الساعدين على النحو الآتى :

جنيه ج

المندوبون المساعدون ٢٤٠ - ٦٠٠ تزداد الى ٣٠٠ ج بعد سنة ، ثم ١٨ جنيه بعد ذلك .

ومقتضى ذلك ان المشرع قد حدد راتب المندوب المساعد بعد سنة بثلاثمائة جنيه سنويا فلا يجوز منحه زيادة فى راتبه تجاوز هذا الحد ولو اعتبرت هذه الزيادة علاوة بفئة خاصة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

ان استحقاق المندوب المساعد لزيادة راتبه الى مبلغ ٣٠٠ ج بعد سنة رهين بان يكون راتبه ٢٤٠ ج فلو جاوز راتبه هذا القدر فانه يستحق بعد سنة ما يكمله الى مبلغ ٣٠٠ ج او العلاوة بفئتها العادية ايهما اكبر فاذا جاوز راتبه ٣٠٠ ج سنويا استحق العلاوة بفئتها العادية .

(فتوى ١٣٩٤ بتاريخ ١٢/٢٦ ١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ - تحديده راتب المندوب المساعد بعد سنة بثلاثمائة جنيه - مؤداه ان تبدأ هذه السنة من تاريخ التعيين وليس من تاريخ منح العلاوة السابقة - اثر ذلك انه لا يسوغ منح هذه الزيادة لمن لم يستكمل سنة فعلية من التعيين او رقى الى وظيفة مندوب قبل استكمالها - لا مجال للقياس على حالة المعيد بالجامعة لوجود نص صريح ينظمها - تطبيق احكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ على من لم يستكمل مدة السنة قبل العمل به واستحقاقه بالتالى وظيفة مساعد نيابة التي تعادل وظيفة مندوب مساعد .

ملخص الفتوى :

ان جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ فى شان تعديل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة قد حدد راتب المندوبين المساعدين على النحو الآتى :

المندوبون المساعدون ٢٤٠ جنيه - ٦٠٠ جنيه تزداد الى ٣٠٠ ج بعد سنة ثم ١٨ ج سنويا بعد ذلك .

ومقتضى ذلك أن المخرج وقد حدد راتب المندوب المساعد بعد سنة بثلاثمائة جنيه أن تبدأ السنة من تاريخ التعيين وليس من تاريخ منح العلاوة السابقة لأن هذه الزيادة إنما هي رفع لراتب المندوب المساعد بعد قضاء هذه الفترة في وظيفته وليست علاوة دورية فهي لا تمنح بصفة منتظمة أو دورية وإنما تمنح مرة واحدة بعد سنة من بدء التعيين تحقيقاً لحكمة خاصة هي رفع مستوى المندوب المساعد مالياً في بداية عهده بالخدمة فلا يسوغ منحه هذه الزيادة قبل استكمال سنة فعلية من وقت تعيينه في هذه الوظيفة ولا يجوز القياس على وظائف المعيينين بالجامعة إذ أن الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات قد وضع نصاً خاصاً في هذا الشأن في قواعد تطبيقه وذلك قبل استبداله بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ وكان هذا النص يقضى بأنه إذا كان للمعيد خدمة سابقة مدتها سنتان على الأقل في وظيفة فنية من درجة تعادل بدايتها بداية درجة المعيد فتسوى حالته على أساس منحه عشرين جنيهًا من تاريخ تعيينه في وظيفة معيد . وهذا النص ليس له مقابل في قانون تنظيم مجلس الدولة وقانون السلطة القضائية ولا يجوز القياس في المسائل المالية بغير نص خاص ويترتب على ما تقدم أن المندوب المساعد الذي لا يستكمل مدة السنة في ظل العمل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ وقبل العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية الذي عمل به اعتباراً من ٢٢ من يوليو سنة ١٩٦٥ وكذلك الشأن بالنسبة للمندوب المساعد الذي يرقى إلى وظيفة مندوب قبل مضي سنتين من تعيينه في وظيفة مندوب مساعد لا تمنح اليهما الزيادة المشار إليها .

ولما كان الأستاذة قد عينوا في وظائف مندوبين مساعدين في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ وعين الأستاذة في وظيفة مندوب مساعد في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ لم يكونوا جميعاً قد استكملوا مدة سنة في وظيفة مندوب مساعد في ظل العمل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ كما أن الأستاذين عينا في وظيفة مندوب مساعد اعتباراً من ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٤ وورقياً إلى وظيفة مندوب اعتباراً من ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ وبذلك لم يستكملوا سنة في وظائف مندوبين مساعدين قبـز ترقيتهما فلا وجه لاستحقاقهم جميعاً الزيادة التي نص عليها القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ وإنما يطبق في شأنهم القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في

شان السلطة القضائية وبالنسبة لمن لم يرق منهم وظيفة مندوب فإن وظيفة مندوب مساعد تعادل وظيفة مساعد نيابة إذ إن راتب مندوب مساعد كان يعادلها في ظل العمل بالقانونين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ورقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية وكذلك في ظل العمل بالقانونين رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بتعديل قانون السلطة القضائية و ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بعد ادماج القانون الاول وظيفتي معاون نيابة ومساعد نيابة في ريبط واحد ، ولما فصلت الوظيفتان في الربط المسالى بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ حدد الجدول المرافق له راتبا ثابتا لوظيفة معاون نيابة قدره ٢٦٤ وجعل راتب مساعد النيابة ٣٣٠ - ٦٠٠ أى انه رفع بداية الربط دون نهايته وهو ذات الراتب المقرر لوظيفة مندوب مساعد في القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ .

فاذا روعى ذلك وروعى انه لا يعين في وظيفة مندوب مساعد الا من يكون حاصل على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا فانه ولئن كان هذا الحكم قد ظل معطلا تطبيقه حتى اول اكتوبر سنة ١٩٦٥ فان ذلك لا يمس بتقييم درجة مندوب مساعد ومعادلتها بغيرها من الوظائف لأن تعطيل العمل بأحكام هذا الشرط هو أمر وقته وكان معطلا أيضا بالنسبة لوظيفة مساعد نيابة حتى الغى بصور قانون السلطة القضائية .

وعلى ذلك فإن وظيفة مندوب مساعد تعادل في ظل العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وظيفة مساعد نيابة ويمنح المندوبون المساعدون راتبها .

ولا يغير من هذا النظر ما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلسته ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ بالنسبة لوظيفة مساعد النيابة الادارية في أن المرتب الذى يمنح ابتداء لمن يعين في وظيفة مساعد نيابة ادارية هو ٢٦٤ جنيه وهو المرتب الثابت المقرر لوظيفة معاون نيابة عامة ويكون تعيين مساعد النيابة الادارية بهذا المرتب تحت الاختبار لمدة سنة على الاقل وستين على الاكثر حتى اذا انقضت فترة الاختبار بنجاح يزداد مرتبه الى ٣٣٠ ج سنويا وهو المرتب المقرر لوظيفة مساعد نيابة وذلك لاختلاف التأهيل اللازم لكل من وظيفة مساعد نيابة ادارية ومندوب مساعد .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

ان زيادة راتب المندوب المساعد الى ٢٥ ج فى ظل العمل
بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ تتم بعد مضى سنة من تاريخ تعيينه فى
هذه الوظيفة .

ولا تمنح هذه الزيادة للمندوب المساعد اذا لم يستكمل هذه المدة
فى وظيفة مندوب مساعد قبل العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وانما
يطبق عليه احكام هذا القانون .

وكذلك لا تمنح له هذه الزيادة اذا رقى الى وظيفة مندوب قبل
استكمال هذه المدة .

وعلى ذلك فان الاساتذة ... لا يستحقون الزيادة المشار اليها فى
القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ وانما يمنح من لم يرق منهم الى وظيفة
مندوب قبل العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الراتب المقرر لوظيفة
مساعد نيابة فى الجدول الملحق بالقانون الاخير وذلك من تاريخ
العمل به .

٢ - ان تطبيق فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة
فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٦ على الاستاذين ... بقتضى منحهما علاوتهما
الدورية فى اول يوليو سنة ١٩٦٤ .

(فتوى ٩٠٤ فى ١٩٦٧/٧/٢٠)

رابعا - استحقاق المندوب المساعد للعلاوة الدورية :

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

استحقاق العلاوة الدورية بعد سنتين من تاريخ التعيين بالنسبة للوظيفة ذات المربوط المتغير دون الوظيفة ذات المربوط الثابت - وظيفة مندوب مساعد «ب» كانت على مقتضى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ذات المربوط ثابت - جعلها ذات مربوط متغير أسوة بوظيفة معاون النيابة وفقا لقانون نظام موظفى الدولة - وظيفة « مندوب مساعد » فى ظل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ذات مربوط متغير .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة انه حدد راتب المندوب المساعد (ب) بمبلغ ١٤٤ جنيه فى السنة ، وقد رفع هذا المرتب الى ١٨٠ جنيها فى السنة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٠ ، وقد خلا كلا القانونين من اية اشارة الى منح المندوبين المساعدين علاوات ، مما يدل على انها وظيفة ذات مربوط ثابت ، ومن ثم فلا يبدأ موعد استحقاق العلاوة من تاريخ التعيين فيها ، وانما يبدأ من تاريخ التعيين فى وظيفة ذات مربوط متغير ، وهى فى هذه الحالة وظيفة مندوب مساعد (ا) . وقد كان هذا شأن وظيفة معاون النيابة فى ظل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ، اذ حدد مرتب هذه الوظيفة بـ ١٤٤ جنيا فى السنة زيد الى ١٨٠ جنيها بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ .

غير ان القانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة - الذى بدأ العمل به اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٢ - استحدث نصا فى المادة ١٣٥ / ٢ يقضى بأنه « استثناء من حكم الفقرة ٤ من المادة ١٣١ يعين معاون النيابة بمرتب ١٥ جنيه ويمنح علاوة الدرجة الى ان يعين وكيل النيابة من الدرجة الثالثة » ، وقد جاء بتقرير اللجنة المالية بمجلس

الشيوخ عن مشروع القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تعليقا عليه أن « هذا النص حوى تعديلا لجدول الدرجات الملحق بقانون استقلال القضاء بالنسبة لمعاون النيابة ومساعد النيابة ، وهذا التعديل الذى اشارت اليه اللجنة فى تقريرها يتضمن منح معاونى النيابة علاوات دورية ، ذلك ان مرتباتهم كانت قد زيدت فعلا الى ١٥ جنيها بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ الذى بدأ العمل به اعتبارا من ٣ يونيه سنة ١٩٥٠ ، فأصبحت منذ اول يولية سنة ١٩٥٢ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) وظيفة ذات مربوط متغير ، ومن ثم يبدأ موعد استحقاق علاواتها من تاريخ التعيين فيها .

ويبين من تقصى مراحل تطور مرتبات أعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفنيين ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ لم يحدد رواتب لأعضاء المجلس وموظفيه الفنيين ، بل كان يربط كل وظيفة بالمجلس بوظيفة ماثلة لها فى القضاء ، فلما صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ وضع لاعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفنيين جدول مرتبات مستقل عن جدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء ، وبذلك أصبح مستحتملا - بعد استقلال جدولى المرتبات احدهما عن الآخر - ان يتمتع رجال القضاء دون اعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفنيين بمزايا خاصة ، وقد حرص الشارع على علاج هذا الاحتمال بالنص فى جدول مرتبات أعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفنيين على أن « يسرى فيما يتعلق بنظام المرتبات جميع القواعد المقررة فى شأن رجال القضاء » ، وقد لازم هذا النص جميع تعديلات القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ مما يدل على ان ارادة المشرع قد اتجهت الى التسوية بين الفريقين فى كافة نظم المرتبات وقواعدها ، ومن هذه القواعد ما نصت عليه المادة ١٣٥ / ٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليها ، يؤيد هذا النظر ما جاء بالمذكرة التى قدمت بها الحكومة مشروع القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الى البرلمان من انه « رأى تعديل الحكم الخاص بالترقية من معاون نيابة الى مساعد نيابة وما يماثلها من وظائف مجلس الدولة وغيرها من الهيئات المرتبطة بكادر القضاء » . والتعديل الذى اشارت اليه هذه المذكرة خاص بمنح معاونى النيابة علاوات دورية فتصبح وظيفة ذات مربوط متغير بعد ان كانت ذات مربوط ثابت .

ويخلص مما تقدم أن الحكم الذي جاءت به المادة ١٣٥ / ٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يمس في شأن وظيفة « مندوب مساعد » (ب) أسوة بوظيفة « معاون نيابة » . ومن ثم تعتبر وظيفة « مندوب مساعد » (ب) ذات مربوط متغير منذ أول بولية سنة ١٩٥١ تاريخ نفاذ القانون المشار اليه ، وعلى هذا الأساس يبدأ موعد استحقاق علاواتها من تاريخ التعيين فيها .

ولما كان جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، قد نص على أن مرتب المندوبين المساعدين ١٨٠ جنيها في السنة تزداد الى ٢٤٠ جنيها في السنة بعد مضي سنتين ، ثم يمنحون علاوة قدرها (٣٠) جنيها كل سنتين الى أن يصل المرتب ٣٦٠ جنيها سنويا ، فإن هذه العبارة قد تثير شبهة في أن المشرع باستعماله كلمة « تزداد » بالنسبة الى الزيادة الاولى في راتب المندوب المساعد ، وعبارة « يمنحون علاوة » بالنسبة الى العلاوات التالية قد قصد الى المقارنة في الحكم بين الوضعين بما يجعل وظيفة المندوب المساعد ذات مربوطين احدهما ثابت والاخر متغير ، ومن ثم فلا يبدأ موعد استحقاق العلاوة الدورية الا بعد الدخول في نطاق المربوط المتغير .

الا ان هذه الشبهة مردودة بان الزيادة الاولى في راتب المندوب المساعد هي في الحقيقة علاوة من علاوات هذه الوظيفة ، وهي تستحق كباقي العلاوات الدورية التي تليها بعد مضي سنتين ، لما اختلف مقدارها عن مقدار هذه العلاوات فقد قصد منه الى تحقيق حكمة خاصة وهي رفع مستوى المندوب المساعد منذ بداية عهده بالخدمة . وغنى عن البيان أن هذا الاختلاف في فئة العلاوة لا يغير من طبيعتها ، والقول بغير ذلك يهدر الغاية التي توخاها التشريع الجديد المظم لمجلس الدولة من ادمج الدرجات الفرعية في نطاق الوظيفة الواحدة تحقيقا لاستقرار الموظفين في وظائفهم ومنعوا لاضطراب العمل وضمانا لتحسينه ، على ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، ويترتب على ذلك أن وظيفة « مندوب مساعد » في ظل هذا القانون تعتبر وظيفة ذات مربوط متغير تندرج فيها العلاوة وفقا لنظام خاص بينه الجدول الملحق بذلك القانون .

فإذا كان الثابت أن بعض المندوبين بالمجلس عينوا في وظيفة « مندوب مساعد ب » في ظل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، ثم صندر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة الذي بدأ العمل به اعتبارا من ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، وفي ظل القانون الأخير رقى السادة المندوبون المساعدون المشار اليهم الى وظيفة « مندوب » في ١٨ من يوليو سنة ١٩٥٥ ، فلما انقضت سنتان من تاريخ تعيينهم طلبوا منحهم العلاوة الاعتيادية - اذا كان الثابت هو ما تقدم ، فانه يتعين - استنادا الى ما من - اجابتهم الى ما طلبوا .

(فتوى ٢٨٠ في ١٩٥٧/٥/٩)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

عاملون مدنيون - مندوب مساعد بمجلس الدولة - علاوة دورية -
ميعاد استحقاقها بالنسبة الى المندوبين المساعدين الذين عينوا بمجلس الدولة في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ نقلا من الكادر العام - هو اول مايو سنة ١٩٦٥ - اساس ذلك من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ وقرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ - لا يخبر من ذلك عدم تقيد نظام منح العلاوات لأعضاء مجلس الدولة بمراعاة اول مايو - مناط عدم التقيد بأول مايو هو ان تكون مدة العلاوة قد قضيت بأكملها في الوظائف الفنية بمجلس الدولة .

ملخص الفتوى :

ان العلاوة الاعتيادية تستحق بعد مضي سنة من تاريخ التعيين او منح العلاوة الاعتيادية السابقة طبقا للقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بكعديل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة وتستحق في اول مايو التالي لمضي سنة من تاريخ التعيين في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن نظام العاملين المدنيين . وقد صدر قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ بالنسبة للعاملين بإحكام هذا القانون الاخير ويقضى بأن العاملين الذين حصلوا على علاواتهم الدورية في اول مايو سنة ١٩٦٥ يستحقون علاواتهم الدورية وفقا لحكم المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في اول مايو سنة ١٩٦٥ باعتباره اول ميعاد لاستحقاق

العلاوة يأتى فى ظل سريان قانون العاملين الجديد . ومؤدى ذلك ان المندوبين المساعدين المعيّنين فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ نقلا من الكادر العام يستحقون أول علاوة فى وظائفهم الفنية فى أول مايو سنة ١٩٦٥ ولا وجه للقول بأنهم عينوا فى وظائف لا يتقيد نظام منح العلاوات الاعتيادية فيها برعاية أول مايو لان ذلك محله ان تكون مدة العلاوة قد قضيت بأكملها فى الوظائف الفنية فى مجلس الدولة ، واحتساب المدة التى قضاها فى الكادر العام يؤدى الى الاعتداد بميعاد علاواتهم فى الكادر العام فى أول مايو . وانه ولئن كانت القاعدة التى طبقها مجلس الدولة بالنسبة لاعوائه تنفيذا لاحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ والتى تقضى بمنح العلاوة الدورية الاولى اعتبارا من تاريخ العمل به لكل من مضت عليه فى هذا التاريخ اكثر من سنة من تاريخ تعيينه او منحه علاوته الاعتيادية السابقة تنطبق على الأستاذ اذ انه عين فى وظيفته الفنية بمجلس الدولة فى ١٢ فبراير سنة ١٩٦٤ قبل العمل باحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ فى أول يوليو سنة ١٩٦٤ فيمنح علاوته الدورية فى هذا التاريخ الاخير لمضى اكثر من سنة على منحه علاوته الاعتيادية السابقة والتى منحت له فى أول مايو سنة ١٩٦٣ ، الا ان هذه القاعدة يقتصر تطبيقها على من كانوا خاضعين لاحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ وقت بدء العمل به فى أول يوليو سنة ١٩٦٤ الذين عدل موعد علاواتهم الدورية الى هذا التاريخ ، فلا تسرى على من عين بمجلس الدولة فى تاريخ لاحق لنفاذ هذا القانون .

اما الأستاذ الذى كان علاوته الدورية فى أول يوليو سنة ١٩٦٣ قد كان فى القوات المسلحة قبل تعيينه فى وظيفة مندوب مساعد فانه يستحق علاوته الدورية التالية بعد تعيينه فى وظيفته الفنية بمجلس الدولة فى أول يوليو سنة ١٩٦٤ تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان ميعاد علاوة المندوبين المساعدين المعيّنين فى ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ وهما الأستاذان هو أول يوليو سنة ١٩٦٤ تطبيقا لاحكام القانون ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ اما ميعاد علاوة المندوبين المساعدين المعيّنين فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ وهم الاساتذة . . . فهو أول مايو سنة ١٩٦٥ .

(فتوى ١٣٩٤ فى ١٩٦٦/١٢/٢٦)

الفرع السادس المرتب

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

ان اعتبار كل من الخمسين الاوائل من النواب والمستشارين المساعدين بمجلس الدولة نوابا ومستشارين مساعدين (ا) طبقا لما استحدثته قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من تقسيم كل من هاتين الوظيفتين هي تحديد بمقتضى القانون لمراكزهم الذاتية ازاء ما استحدثته من تقسيم لوظائفهم القائمة وقت العمل به - عدم اعتبار هذا التحديد تقدما فى مراتب التدرج الوظيفى حتى ولو كانت بعض الوظائف المستحدثة فى التقسيم تتمايز فى مربوطها وبديل القضاء المقرر لها عن الوظائف التى كانت قائمة قبل التقسيم وتفرعت عنها تلك الوظائف - مقتضى ذلك ان عضو المجلس الذى اعتبر نائبا من الفئة (ا) لا يستحق سوى اول مربوط وظيفه نائب (ا) تطبيقا للقاعدة (اولا) من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص المواد ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ان المشرع قسم كل من وظيفتى نائب ومستشار مساعد الى فئتين ا ، ب وتولى بحكم انتقالى تمديد مراكز النواب والمستشارين المساعدين الموجودين وقت العمل بالقانون ازاء هذا التقسيم المستحدث فنص فى المادة (٥) من مواد الاصدار على ان « للنواب والمستشارين المساعدين بمجلس الدولة المدرجة اسمائهم بالجدول (الكادر) عند العمل بهذا القانون يقسمون الى فئتين (ا) ، (ب) على ان يعتبر من الفئة (ا) الخمسون الاوائل من النواب والخمسون الاوائل من المستشارين المساعدين والباقيون من الفئة (ب) ، كما نصت المادة ١٢٢ من ذات القانون على ان تحدد مرتبات اعضاء مجلس الدولة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الاخرى ... جميع الاحكام التى

تقرر فى شأن الوظائف المماثلة فى قانون السلطة القضائية « وبصفت
القاعدة (أولا) من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس
الدولة على أن « يسرى هذا الجدول على أعضاء مجلس الدولة الموجودين
بالخدمة وقت العمل بهذا القانون دون حاجة الى اتخاذ أى إجراء آخر ،
وتنص القاعدة (ثامنا) من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون
السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ على أن كل من عين
فى وظيفة من الوظائف المرتبة فى درجات ذات بداية ونهاية يمنح أول
مربوط الدرجة من تاريخ التعيين على أن يمنح العلاوة المقررة بحسب
القانون ويعامل نفس المعاملة القضاة وأعضاء النيابة الذين يعينون فى
وظائف أرقى من وظائفهم ، أما إذا كان مرتب الرئيس بالحكمة الابتدائية
أو رئيس النيابة أو القاضى أو عضو النيابة يعادل أول مربوط الدرجة
الجديدة أو يزيد عليه فيمنح علاوة واحدة من علاوات الدرجة المعين فيها » .

ومفاد ما تقدم بأن اعتبار كل من الخمسين الأوائل من النسواب
المستشارين المساعدين بمجلس الدولة نواب ومستشارين مساعدين (١)
طبقا لما استحدثه المشرع من تقسيم كل من هاتين الوظيفتين هو تحديد
بمقتضى القانون لمراكزهم الذاتية أزاء ما استحدثه من تقسيم لوظائفهم
القائمة وقت العمل به مما ينتفى معه اعتبار هذا التحديد تقدما فى مراتب
التدرج الوظيفى حتى ولو كانت بعض الوظائف المستحدثه فى التقسيم
تتمايز هى مربوطها ويدل القضاء المقرر لها عن الوظائف التى كانت
قائمة قبل التقسيم وتفرغت عنها تلك الوظائف اذ الامر لا يعدو فى كل
ما تقدم ان يكون تنظيما للاوضاع الناشئة عن احلال كادر جديد محل
كادر قديم .

وبناء على ما تقدم فإن ما انطوت عيه فتوى الجمعية العمومية
بجلستها المنعقدة فى ١٩٥٧/٥/٨ من مبادئ منصبه على الآثار المالية
لترقيات أعضاء مجلس الدولة لا تسرى على من اعتبر نائبا أو مستشارا
مساعدا من الفئة (١) بقوة القانون تنفيذا للمادة (٥) من مواد اصدار
قانون مجلس الدولة المشار اليه ومن ثم فإن السيد الأستاذ
لا يستحق سوى أول مربوط وظيفة نائب (١) تطبيقا للقاعدة أولا من
قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ والتي تنص على أن « يسرى هذا الجدول على أعضاء مجلس

الدولة الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون دون حاجة الى اتخاذ
اى اجراء آخر » باعتبار ان مؤدى هذه القاعدة هو منح اول مربوط
الوظيفة لمن لم يبلغ مرتبه هذا القدر .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد
الاستاذ اول مربوط وظيفه النائب فئة (ا) التى اعتبر فيها
تنفيذا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

(ملف ٣٥٠/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٩) .

المبدأ :

نص المادة ٧٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ على اعتبار الخمسين الاوائل من النواب فى وظيفة نائب (ا) هو
من قبيل التعيين الذى يأخذ حكم الترقية ويجرى مجراها وتنسحب اليه
آثاره المالية - احقيتهم فى ان يمنحوا بداية ربط هذه الوظيفة او علاوة
من علاواتها ايهاا فكر .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن
مجلس الدولة تنص على ان « النواب والمستشارون المساعدون بمجلس
الدولة المدرجة اسماؤهم بالجدول (الكادر) عند العمل بهذا القانون
يقسمون الى فئتين (ا) و (ب) على ان يعتبر من الفئة (ا)
الخمسون الاوائل من النواب والخمسون الاوائل من المستشارين المساعدين
والباقيون من الفئة (ب) - بينما تقضى المادة ١٢٢ من قانون مجلس
الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه بان « تحدد مرتبات
اعضاء مجلس الدولة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون . .
وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الاخرى وكذلك
بالمعاشات وينظماها جميع الاحكام التى تقرر فى شأن الوظائف المتماثلة
بقانون السلطة القضائية » وقد تضمن جدول الوظائف والمرتبات
والبدلات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ضمن تدرجه

وظائف النواب فئة (١) بمرتب سنوى قدره ٩٦٠ - ١٤٤٠ ج ببدل قضاء ٢٨٨ ج وعلاوة دورية سنوية ٦٠ ج ، تليها وظائف النواب فئة (ب) بمرتب سنوى ٧٢٠ - ١٢٠٠ ج وبدل قضاء ٢١٦ ج وعلاوة دورية سنوية ٦٠ ج ونص البند « أولا » من قواعد تطبيق هذا الجدول على سريانه على جميع اعضاء مجلس الدولة الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون دون حاجة الى اتخاذ أى اجراء آخر ، فى حين ينص البند « ثانيا » من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - والذي يصرى فى شأن اعضاء مجلس الدولة عملا بالمادة ١٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أنفة البيان على أن « كل من عين فى وظيفة من الوظائف المرتبة فى درجات ذات مبدأ ونهاية يمنح اول مربوط الدرجة من تاريخ التعيين على أن يمنح العئالة المقررة بحسب القانون ويعامل نفس المعاملة القضاة واءضاء النيابة الذين يعينون فى وظائف لرقى من وظائفهم . لما اذا كان مرتب الرئيس بالمحكمة الابتدائية أو رئيس النيابة أو القاضى لو عضو النيابة يعادل اول مربوط الدرجة الجديدة أو يزيد عليه فيمنح علاوة واحدة من علاوات الدرجة المعين فيها » .

ومن حيث أن وظيفة نائب قبل قسمتها الى فئتين كان ربطها السنوى ٧٢٠ - ١٢٠٠ ج بعلاوة ٦٠ ج سنويا وذلك وفق ما يقضى به قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الى أن صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتلك القسمة مستهدفا أن يشذ من همة رجل القضاء ويشيع فى نفسه الامل المتجدد والتطلع الدائم الى ترقية قريبة تجزى من حسن أدائه لواجبه - وفى ذلك فإن الثابت أن وظيفة النائب قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تتفق تماما فى المرتب مع وظيفة النائب من الفئة (ب) وتتماثل معها كل التماثل ، على خلاف الحال بالنسبة الى وظيفة النائب من الفئة (١) التى تعلق من حيث المرتب فيبدأ ربطها السنوى من ٩٦٠ ج وينطلق الى ١٤٤٠ ج ، ومن هنا أجازت المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه أن يعين فى وظيفة نائب من الفئة (ب) أى من النواب السابقين فى حين لم تجز المادة ٧٧ من هذا القانون أن يعين من النواب السابقين فى وظيفة نائب من الفئة (١) الا من شغل منهم درجة نائب مدة خمس سنوات على الاقل كذلك فقد منح النواب الضمسون الاوائل الذين جرى تعيينهم

فى الفئة (ا) بقوة القانون من تاريخ العمل به والذين بلغ مرتبتهم أول ربطها المقرر او جاوز علاوة من علاواتها - أعمالا لنص البند « ثامنا » من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه - الامر الذى لا يستقيم مسنده الا أن يكون هذا التعيين الذى صدر القانون به مما يأخذ حكم الترقية ويجرى مجراها ، اذ الاصل فلا تمنح هذه العلاوة الا عند الترقية من الفئة (ب) الى الفئة (ا) .
والتي عادة ما تترتب بفرار قائم بذاته لاحق على العمل بالقانون الذى استحدثت الفئتين ، فاذا ما قضى هذا القانون ذاته بتعيين الخمسين الاوائل من النواب واعتبارهم من الفئة (ا) بقوة القانون ومن حين نفاذه فلا مناص من أن ينسحب حكم الترقية ويعمل مقتضاه فى شأن هؤلاء النواب الاسبق فى ترتيب الاقدمية ، اذ ما كان يتأتى أن يمتاز التالى فى الاقدمية عن نظيره الاسبق من حيث المعاملة المالية حال التعيين فى وظيفة نائب (ا) وما كان يسوغ المفارقة فى المعاملة بين من عين فى تلك الدرجة بقوة القانون ومن تقرر له هذا التعيين بقرار ترقية لاحق ، بدعوى أن ، الاسبق لم يصدر فى شأنه قرار ترقية منفصل والحال ان هذا القرار انما يغنى عنه ويقوم مقامه تعيين هؤلاء الخمسين الاوائل بنص القانون وصريح حكمه فى الفئة (ا) ومن ثم يأخذ هذا التعيين من حيث المعاملة المالية حكم الترقية ويرتبط بآثارها المقررة ، فلا يضار الاقدم من جراء اقدمية سبقت به بقوة القانون الى شغل وظيفة نائب (ا) بكل ما يستتبعه ذلك من اثار حتمية .

ومن حيث ان الثابت ان البند « ثامنا » من جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، والذى يرسى فى شأن اعضاء مجلس الدولة بمقتضى الاحالة الواردة بالمادة ١٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أنفة البيان - قد عالج حالة بلوغ الراتب ادنى مربوط الدرجة الجديدة او تجاوزه هذا المربوط . ففضى بأن تمنح علاوة من علاوات الدرجة الجديدة ، بيد انه لم يعرض لتبطين حالة من لم يبلغ راتبه أول مربوط الدرجة بأقل من علاوة من علاواتها ، وهو ما يقتضى الرجوع فى شأنه الى القواعد العامة المضمنة بالقوانين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة التزاما لنص مادته الاولى والتي تقضى بأن يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون . وتبىزى احكامه (م - ٦ - ج ٢٢)

على العاملين بالجهاز الإداري ، للدولة ٠٠٠٠ ولا يسرى هذه الأحكام على العاملين الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين . وإذا كانت المادة ١٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة تقضى بأن يمنح العامل بداية الفئة الوظيفية المرقى إليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر فإنه يقتضى أعمال هذه القاعدة فى شأن القضاة ورجال النيابة وأعضاء مجلس الدولة الذين لم تبلغ مرتباتهم أول مربوط الدرجة التى يرقون إليها .

ومن حيث أن البادئ فيما سبق أن ما يقضى به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة من اعتبار الخمسين الأوائل فى وظيفة نائب (١) هو من قبيل التعيين الذى يأخذ حكم الترقية ويجرى مجراها وتنسحب إليه آثارها المالية — وأذ كان من المقرر أن الترقية تقضى بصاحبها الى بداية الفئة الوظيفية المرقى عليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، فإن من مقتضى ذلك أن الطاعن يثبت له الحق قانونا وقد اعتبر من نواب الفئة (١) بموجب القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ، فى أن يمنح بداية الفئة الوظيفية (١) أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر وهو ما يقتضى الحكم له به .

(طعن ٦٠٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢١) .

قاعدة رقم (٣٠) .

المبدأ :

الزيادات التى تطرأ على أجر العامل تعتبر جزءا من هذا الأجر فتندمج فيه ويسرى عليها ما يسرى على الأجر من أحكام أيا كان سبب هذه الزيادة — العلاوة الإضافية التى منحها القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ لا تعدو أن تكون زيادة فى الأجر الأساسى للعامل تندمج فيه وتأخذ حكمه من كافة الوجوه — النص على أن منح هذه العلاوة لا يخل بموعد استحقاق العلاوة الدورية وليس من شأنه إهدار ضوابط استحقاق العلاوة الدورية المقبلة ومنها عدم تجاوز نهاية مربوط الدرجة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ بمنح علاوة اضافية للعاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العاملة والقطاع العام والكادرات الخاصة تنص على ان « تمنح اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٧ علاوة اضافية للعاملين بوحدة الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والعاملين المعاملين بكادرات خاصة وذلك بالفئة المقررة لهم كل حسب حالته او الفئة او الدرجة التى يشغلها ولو تجاوز بها نهاية ربط المستوى او الدرجة او الفئة المالية التى يشغلها ، ولا يغير منح هذه العلاوة من موعد منح العلاوة الدورية المقررة ، ولا تخضع هذه العلاوة للاضافية لموانع العلاوات الدورية الواردة بالقوانين المختلفة المعاملين بها .

ولا يخص من العلاوة الاضافية اى قدر من اعانة غلاء المعيشة المستحق للعامل فى اول يناير سنة ١٩٧٧ .

وتنص المادة (١١) من القانون رقم ١٧ سنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية على ان يضاف الى قواعد جدول المرتبات الملحق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة و فقرة لخيرة نصها الآتى :

يستحق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الاعلى مباشرة ولو لم يرق اليها بشرط الا يتجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الاعلى ، وفى هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة ..

ومن حيث ان مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ هو استحقاق العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام والكادرات الخاصة علاوة اضافية بالفئة المقررة لهم كل حسب حالته او الفئة او الدرجة التى يشغلها اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٧ .

واستثناء من القاعدة المقررة فى قوانين العاملين وهى عتد جواز تجاوز نهاية مربوط الدرجة او الفئة المالية التى يشغلها العامل ، نص

المشرع على استحقاق العاملين للعلوة الإضافية حتى ولو تجاوزوا بها نهاية ربط المستوى الوظيفي أو الدرجة أو الفئة المسالية التي يشغلها كل منهم ، ومنعا لأي لبس أوضح المشرع أن منح العلوة الإضافية لا يغير من موعد منح العلوة الدورية المقررة .

ومن حيث أن الزيادات التي تطرأ على أجر العامل تعتبر جزءا من هذا الأجر فتندمج فيه ويسرى عليها ما يسرى على الأجر من أحكام سواء كان سبب استحقاق هذه الزيادة هو رفع بداية مربوط الدرجة أو منح علاوات لم يتجاوز بداية المربوط أو إعادة تسوية حالة العامل عملا لحكم القانون أو ترقيته إلى درجة أعلى أو منحه علاوات دورية أو تشجيعية أو إضافية ، إذ تجب التفرقة بين مصدر الزيادة أو سندها القانوني من جهة وبين المسأل الذي تنتهي إليه من جهة أخرى ومما لا شك فيه أن الزيادات التي تطرأ على الأجر الأساسي المقررة للتوظيف لا يمكن سلبها أو فصلها عنه لمجرد أنها منحت تحت مسميات مختلفة ما دام أن مآلها في النهاية هو اعتبارها جزءا منه .

ومن حيث أن العلوة الإضافية التي منحها القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ لا تعدو أن تكون زيادة في الأجر الأساسي للعامل تندمج فيه وتأخذ حكمه من كافة الوجوه ومنها بطبيعة الحال مراعاة حظر تجاوز نهاية المربوط عند حلول موعد استحقاق العلوة الدورية ولا مجال للمحاجة في هذا الخصوص بأن المشرع نص صراحة في منح هذه العلوة حتى ولو أدى ذلك إلى تجاوز نهاية مربوط الدرجة التي يشغلها العامل وإلى أن منح هذه العلوة لا يغير من موعد منح العلوة الدورية المقررة لا مجال لذلك لأن تجاوز نهاية المربوط قاصر على العلوة الإضافية ولا يتعداه إلى العلاوات الدورية ، وقاصر كذلك على نهاية مربوط الدرجة التي يشغلها العامل ولا يمتد أثره إلى تجاوز نهاية مربوط الدرجة الأعلى ، كما أن النص على أن منح العلوة الإضافية لا يخل بموعد استحقاق العلوة الدورية ، ليس من شأنه إهدار ضوابط استحقاق العلاوات الدورية المقبلة ومنها عدم تجاوز نهاية مربوط الدرجة .

ومن حيث أن الثابت من الوقائع أن السادة الأساتذة مستشاري المجلس المطروحة حالتهم للبحث تجاوزوا نهاية مربوط وظيفة مستشار

قبل منحهم العلاوة الاضافية وكانوا يتقاضون العلاوة الدورية المقررة للموظفة الاعلى وهى وظيفة وكيل مجلس الدولة ، فمن ثم فان من بلغ مرتبه منهم بعد منحه العلاوة الاضافية نهاية مربوط وظيفة وكيل او تجاوزها لا يستحق العلاوة الدورية فى ١٩٧٨/١/١ ، اما من لم يكن قد جاوز مرتبه فى ١٩٧٧/١٢/٣١ نهاية مربوط وظيفة وكيل فانه يستحق علاوة او جزءا منها فى ١٩٧٨/١/١ بما لا يجاوز نهاية مربوط وظيفة وكيل ..

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السادة الاساتذة مستشارى المجلس الذين بلغت او جاوزت مرتباتهم فى ١٩٧٧/١٢/٣١ نتيجة منح العلاوة الاضافية فى ١٩٧٧/١/١ نهاية مربوط وظيفة وكيل مجلس الدولة للعلاوة الدورية فى ١٩٧٨/١/١ ، أما من لم يكن قد بلغ او جاوز مرتبه فى ١٩٧٧/١٢/٣١ نهاية مربوط وظيفة وكيل مجلس الدولة فانه يستحق علاوة دورية او جزء منها فى ١٩٧٨/١/١ بما لا يجاوز نهاية مربوط وظيفة الوكيل ..

(ملف ٤٧٧/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/١٠/١٨)

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

الاعمال التى يؤديها المستشار بصفته رئيسا لاجدى ادارات الفتوى او عضوا بمجلس ادارة الهيئة العامة - لا يجوز تقرير مكافاة عنها - عدم استحقاقه سوى مكافاة عضوية مجلس الادارة وحدها .

ملخص الفتوى :

انه بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة البريد ونصت المادة ٣٢ منه على انه يجوز لمدير الهيئة منح الموظفين مكافآت مالية مقابل ما يؤدونه من خدمات ممتازة فى حدود ٥٠ جنيها فى السنة وفيما زاد على ذلك ويحد اقصى قدره ٢٠٠ ج فى السنة يكون بموافقة وزير المواصلا .

ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بهيئات سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ففضى فى المادة الاولى منه بأن تعتبر كل من هيئات سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية هيئة عامة فى تطبيق احكام قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

ونصت المادة الثانية من هذا القرار على انه مع عدم الاخلال بسلطة مجلس ادارة كل هيئة فى وضع اللوائح والقرارات المتعلقة بشئون العاملين طبقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، تسرى احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ واحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها على العاملين بهذه الهيئات الخاضعين لقرارات رئيس الجمهورية ارقام ٢١٩٠ ، ٢١٩١ ، ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

وقضت المادة ١١ بالعمل بهذا القرار اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٦ وبالفاء كل ما يخالفه من احكام .

ومن حيث ان المادة ٣٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على انه يجوز للوزير المختص او من يمارس سلطاته منح العامل مكافأة تشجيعية مقابل خدمات ممتازة اداها وفقا للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية .

وقد صدر فى شأن تنظيم هذه المكافأة - فى ظل العمل بقانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ ففضى بأن يكون صرفها وفقا للقواعد الآتية (ا) ٠٠٠ (ب) ٠٠٠ (ج) يكون الحد الاقصى للمكافأة مائة جنيه للموظف فى السنة .

وهذا القرار يظل سارى التطبيق فى ظل العمل بقانون نظام العاملين المدنيين اعمالا لنص المادة الثانية من قانون اصداره التى قضت بانه « الى ان يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها فى شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع احكامه » .

ومن حيث أن المرحوم المستشار كان يعمل رئيسا لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة المواصلات وكان عضوا بمجلس إدارة هيئة البريد فمن ثم فإن الأعمال التي أداها سيادته بأحدى هاتين الصفتين لا يجوز تقرير مكافأة عنها لأنها أن دخلت في نطاق اختصاصه كرئيس لإدارة الفتوى والتشريع فإنها تؤدي في حقيقة الأمر لحساب مجلس الدولة وإن أقادت منها الهيئة بطريق أو بآخر . أما إذا أداها باعتباره عضوا بمجلس الإدارة فإنه لا يستحق عنها سوى مكافأة العضوية وحدها ولا يجوز منحه مكافأة أخرى والا كان في ذلك رفع لمكافأة عضوية مجلس الإدارة بغير الأداة القانونية ، وهي قرار من رئيس الجمهورية .

وغنى عن البيان أن هذا الرأي لا يؤدي إلى تعطيل صرف مكافآت للعاملين بالهيئة عن الخدمات الممتازة التي يؤدونها ، ولا ينطوي على تعطيل للأحكام المقررة في هذا الشأن . ذلك أن حكم المادة ٣٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ التي عمل بها حتى تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ ، وأحكام المادة ٣٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ والتي طبقت على العاملين بالهيئة منذ أول يوليو سنة ١٩٦٦ وفقا لما قضى به القرار الجمهوري رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ ، هذه الأحكام التي تتعرض لمنح المكافأة التشجيعية للعاملين مع بيان حدها الأقصى تظل جميعها واجبة التطبيق كل منها في مجاله الزمني ، فيجوز صرف مكافآت للعاملين بالهيئة عن الخدمات الممتازة التي يؤدونها أثناء مباشرتهم لأعمال وظائفهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى تأييد الفتوى الصادرة من إدارة الفتوى للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

(ملف ٧١/٢/٧٩ - جلسة ١٩٧٠/١/٧)

الفرع السابع العلاوة

أولا - العلاوات المستحقة لأعضاء مجلس الدولة نوعان :

قاعدة رقم (٣٢)

المبدأ :

مجلس الدولة - العلاوات المستحقة لأعضائه نوعان - علاوات دورية أو اعتيادية تمنح للعضو كل سنتين ، وعلاوات ترقية تمنح للعضو الذى يرسى الى درجة أعلى ويكون مرتبه معادلا لبداية مربوط هذه الدرجة أو يريد عليه بشرط ألا يجاوز مرتب العضو بها نهاية مربوط الدرجة - مواعيد العلاوات الدورية - لا تتأثر إطلاقا بمواعيد علاوات الترقية أخذا بالقاعدة المقررة فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لخلق نظام الموظفين الأساسى بالاقلية السورية من حكم يعالج هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

عين الأستاذ ٠٠٠ مندوبا بمجلس الدولة براتب شهرى مقدار ٥٧٢٥ ليرة سورية ثم رقى الى درجة نائب بالقرار الجمهورى رقم ١٩٢٠ لسنة ١٩٥٩ الصادر فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ ، ونظرا لأن راتبه عند ترقيته كان يزيد على بداية مربوط الدرجة المرقى اليها فقد أصدر السيد / نائب رئيس مجلس الدولة فى الاقليم الشمالى قرارا بمنحه علاوة الترقية اعتبارا من تاريخ ترقيته فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٩ وحدد تاريخ احتياقه للعلاوة الدورية المقبلة بعد انقضاء سنتين على منحه علاوة الترقية استنادا الى ان قانون التوظيف المعمول به فى الاقليم السورى لا يسمح بمنح الموظف علاوة دورية الا بعد انقضاء سنتين على منحه العلاوة السابقة باستثناء ما نص عليه صراحة فى صلب القانون بالاحتفاظ بالقدم فى المرتب السابق علاوة على ان القاعدة الواردة فى جدول الوظائف الملحق بقانون مجلس الدولة والتى تقضى بأنه اذا رقى احد أعضاء مجلس الدولة الى درجة أعلى وكان مرتبه معادلا لبداية مربوطها أو يزيد عليها منح علاوة الدرجة المرقى اليها - هذه القاعدة - لم ينص فيها على احتفاظ المرقى باقدميته فى مرتبه السابق . وقد تظلم

السيد / من هذا القرار مطالباً بمنحه العلاوة الدورية في حينها أي بعد مرور سنتين على منحه العلاوة الدورية السابقة ،

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٤ من يناير سنة ١٩٦١ فاستبان لها ان المسألة مثار النزاع في هذا الموضوع تنحصر في تحديد موعد استحقاق العلاوة الدورية بالنسبة لأعضاء مجلس الدولة المعينين بالأقلية الشمالي الذين يرقون الى درجة أعلى ويمنحون علاوة من علاوات الدرجة التي رقوا اليها لأن مرتباتهم تعادل أو تتجاوز بداية مربوط الدرجة التي رقوا اليها ، هل يبقى تاريخ استحقاقهم لعلاواتهم الدورية ثابتاً دون تغيير فيمنحون العلاوة الدورية بعد انقضاء سنتين من تاريخ منح العلاوة الدورية السابقة ، أم يحل موعد استحقاق هذه العلاوة بعد انقضاء عامين من تاريخ منح علاوة الترقية .

ويبين من الاطلاع على جدول الوظائف والمرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ان العلاوة الدورية تمنح لذوى الربط المتغير من أعضاء مجلس الدولة كل سنتين وفقاً للفتاوى المحددة بهذا الجدول ، وتقضى القاعدة العامة الواردة بهذا الجدول بأنه اذا رقى احد أعضاء مجلس الدولة الى درجة أعلى وكان مرتبه معادلاً لبداية مربوطها أو يزيد عليه منح علاوة من علاوات الدرجة المرقى اليها على الا يجاوز مرتبه في أية حال نهاية مربوط الدرجة ، ومعاد ما تقدم ان هناك نوعين من العلاوات لكل منهما قواعده وشروطه .

أولاً : علاوة دورية أو اعتيادية تمنح للعضو كل سنتين طبقاً للنظام المقرر بالجدول المشار اليه تبدأ من تاريخ التعيين أو من تاريخ منح العلاوة السابقة وبحيث لا يجاوز المرتب بها نهاية مربوط الدرجة .

ثانياً : علاوة ترقية ، وتمنح للعضو الذي يرقى الى درجة أعلى ويكون مرتبه معادلاً لبداية مربوط هذه الدرجة أو يزيد عليه ويشترط الا يجاوز العضو مرتبه بها في أية حال نهاية مربوط الدرجة .

ولما كانت القواعد السالفة الذكر لم تعرض لبيان اثر الترقية على موعد استحقاق العلاوة الدورية فإنه يتعين الرجوع في هذا الشأن الى

القواعد العامة الواردة في قانون الموظفين الأساسي المعمول به في الاقليم السوري وقانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كل في نطاقه الاقليمي وذلك باعتبارهما مكملين للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فيما لم يرد بشأنه نص خاص فيه .

كما يبين من الاطلاع على قانون الموظفين الأساسي المعمول به في الاقليم السوري انه لا يأخذ بنظام العلاوات الدورية وانما يأخذ بنظام آخر هو الترقية من درجة الى درجة في المرتبة الواحدة وعن الدرجة الاولى في المرتبة الادنى الى الدرجة الاخيرة في المرتبة الاعلى بشروط معينة منها وجود الموظف مدة لا تقل عن سنتين في مرتبته ودرجته اعتبارا من تاريخ تعيينه او ترقيته السابقة (م ١٧) ومن ثم فان الرجوع الى هذا القانون لمعرفة اثر الترقية على موعد العلاوة الدورية غير مجد في هذا الصدد . اما القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فقد عرض لتنظيم العلاوات الدورية وتحديد اثر الترقية على هذه العلاوات فنص في المادة ٤٣ منه على ان « لا تغير الترقية موعد العلاوة الاعتيادية » ومن ثم يظل نظام منح العلاوات الدورية مقررا دون تاثير من الترقية عليه ومقتضى ذلك ان تحسب الفقرة المقررة لاستحقاق العلاوة الدورية في الدرجة الجديدة من تاريخ منح العلاوة السابقة في الدرجة الادنى .

ولما كان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحدة قد اغفل تنظيم هذا الموضوع فلم يتضمن نصوصا تحدد اثر الترقية على العلاوات الدورية فانه يتعين الرجوع في هذا الصدد الى القاعدة العامة الواردة بالمادة ٤٣ من قانون نظام موظفي الدولة .

ولما كان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحدة يسرى على اعضاء المجلس كافة سواء من ان منهم في الاقليم الشمالي او في الاقليم الجنوبي كما ان الوحدة بين الاقليمين تقتضى معاملة اعضاء مجلس الدولة في كلا الاقليمين على قدم المساواة دون تفرقة بين من كان منهم في الاقليم الشمالي ومن كان في الاقليم الجنوبي - لهذا فان القاعدة الواردة في المادة ٤٣ من قانون نظام

موظفى الدولة المتقدم ذكرها تسرى فى شان أعضاء مجلس الدولة بالاقليم الشمالى كما تسرى على زملائهم فى الاقليم الجنوبى على السواء .

وعلى مقتضى ما تقدم تكون ترقية السيد الأستاذ ... منسوب مجلس الدولة غير ذات اثر على موعد استحقاق العلاوة الدورية بحيث يستحق هذه العلاوة بعد انقضاء عامين من تاريخ منح العلاوة السابقة فى وظيفة مندوب .

(فتوى ٣٥ فى ١٢/١/١٩٦١)

ثانيا - العلاوة الدورية :

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

القاعدة الأساسية التى تحكم استحقاق العلاوات الدورية لأعضاء مجلس الدولة هى سنوية العلاوة وتحديد موعد موحد لصرف هذه العلاوة لجميع هؤلاء الأعضاء وهو موعد يناير من كل عام - لا يحول دون اعمال هذه القاعدة ما نص عليه القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية من العمل باحكامه باثر رجعى اعتبارا من ١٩٧٥/١١/٢٦ - أساس ذلك - مقتضى ذلك استحقاق عضو مجلس الدولة الذى بلغ نهاية المربوط المالى المقرر لوظيفته قبل صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ لعلاوة الوظيفة الأعلى مباشرة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٦ .

ملخص الفتوى :

ان البحث يثير مسألتين :

- الاولى : وتتعلق بمدى استحقاق عضو مجلس الدولة الذى بلغ مرتبه قبل ١٩٧٥/١/١ نهاية ربط الوظيفة التى يشغلها فى ١٩٧٥/١١/٢٦ ، للعلاوات الدورية التى حال دون صرفها بلوغ المرتب نهاية المربوط .
- الثانية : وتتصل بوقت استحقاق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها للبدلات المقررة للوظيفة الأعلى طبقا لنص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

وبالنسبة الى المسألة الاولى ، فقد استظهرت الجمعية العمومية
نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة والقانون
رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية ،
فاستبان لها ان القاعدة (سادسا) من قواعد تطبيق جداول المرتبات
الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه تنص على ان « تستحق
العلوة الدورية السنوية فى اول يناير التالى لتاريخ مرور عام على التعيين
فى احدى الوظائف الواردة فى الجدول او من تاريخ مرور سنة على
استحقاق العلوة الدورية السابقة . » كما يتضمن جدول المرتبات
المشار اليه النص صراحة على سنوية العلوة الدورية المستحقة لجميع
اعضاء مجلس الدولة الشاغلين لوظائف ذات ربط مالى غير ثابت ،
وقد تضمن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ النص على المادة الثانية عشرة
منه على ان « يستمر العمل بقواعد تطبيق جداول المرتبات المشار اليها
فى المادة السابقة (وهى الجداول الملحقه بقوانين الهيئات القضائية)
فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون » .

وقد استخلضت الجمعية العمومية من هذه النصوص ان القاعدة
الاساسية التى تحكم استحقاق العلاوات الدورية لاعضاء مجلس الدولة
هى سنوية العلوة وتحديد موعد موحد لصرف هذه العلاوات لجميع
هؤلاء الاعضاء وهو موعد يناير من كل عام وذلك طبقا للقاعدة السادسة
من قواعد تطبيق الجدول الملحق بقانون مجلس الدولة ، وهى القاعدة
التي مازالت سارية بعد صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ اعمالا لصريح
نص المادة الثانية عشرة منه ، كذلك فقد استبان للجمعية العمومية ايضا
انه ولئن كان هذا القانون قد نص على العمل باحكامه باثر رجعى اعتبارا
من ١٩٧٥/١١/٢٦ ، الا ان هذا الحكم العام يصطدم بالقاعدة متقدمة
الذكر والخاصة باستحقاق العلاوات الدورية فى يناير من كل عام ،
الامر الذى يحتم التسليم بعدم وجود مجال لاعمال مؤدى الاثر الرجعى
المشار اليه بالنسبة الى تحديد موعد استحقاق العلاوات الدورية بالذات ،
نزولا على مقتضى احترام القاعدة الواردة فى نهاية جدول المرتبات
الملحق بقانون مجلس الدولة ، وتطبيق ذلك على الحالة الماثلة للبحث ،
فان العلوة الدورية المستحقة فى ١٩٧٥/١/١ - وحال دون صرفها بلوغ
المرتبة نهاية الربوط المقرر للوظيفة آنذاك - لا يتصور بالنسبة اليها ان
تخضع لحكم القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ، بحيث تمنح بالفئة المقررة

للوظيفة الأعلى مباشرة ، وذلك لأن هذا القانون لم يكن قائما وقتذاك ، وبالتالي فإن العمل به - بهذه الصورة - يؤدي الى تطبيقه بأثر رجعى يتجاوز الأثر الرجعى الذى قضى به ذلك القانون فى المادة الأخيرة منه ، وهو ما لا يجوز بغير نص صريح يسمح بانعطاف اثر أحكام القانون الى فترة زمنية سابقة على صدوره وفى حدود هذه الفترة وحدها ، ومن ناحية أخرى فإنه لا وجه للقول باستحقاق علاوة ١٧/١ - ١٩٧٥ - أو أى جزء منها - فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ - أى فى ١٩٧٥/١١/٢٦ - والا كان فى ذلك اخلال بقاعدة سوية العلاوة وتوحيد مواعيد صرفها فى يناير من كل عام بالنسبة لجميع أعضاء مجلس الدولة ، وهى القاعدة التى مازالت سارية رغم صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ وذلك استنادا الى صريح نص المادة الثانية عشرة منه ، وتأسيسا على ما تقدم فإنه يتعين القول باستحقاق عضو مجلس الدولة الذى بلغ نهاية المربوط المالى المقرر لوظيفته قبل صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ لعلاوة الوظيفة الأعلى مباشرة اعتبارا من أول يناير ١٩٧٦ ، باعتبار ذلك التاريخ هو أول موعد قانونى لصرف العلاوة الدورية يلى الحكم الجديد الذى استحدثه القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ والقاضى بإزالة المسامح الذى كان يحول دون صرف العلاوة لبلوغ المرتب نهاية المربوط ، وصرفها - فى هذه الحالة - بصفة الوظيفة الأعلى .

(فتوى ٦٧٤ فى ١٩٧٦/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

موعد استحقاق العلاوة الدورية لمن يعين فى وظيفة مندوب بمجلس الدولة : (أ) أن المعينين فى وظائف مندوبين بمجلس الدولة وكانوا يشغلون وظائف محامين بإدارة قضايا الحكومة يستصبحون موعد علاوتهم السابقة ويمنحون أول علاوة دورية فى وظيفة مندوب بعد مرور عام على تاريخ منحهم علاوتهم الدورية فى وظائفهم السابقة - (ب) أن المعينين فى وظائف مندوبين بمجلس الدولة وكانوا يشغلون وظيفة مندوب بإدارة قضايا الحكومة أو مساعد نيابة يستحقون أول علاوة دورية لهم فى وظيفة مندوب بمجلس الدولة بعد انقضاء سنة من التاريخ الذى كان محددًا لاستحقاقهم علاوتهم الدورية فى وظائفهم السابقة - (ج) أن المعينين فى

وظائف مندوبين بمجلس الدولة وكانوا يشغلون وظائف ادارية بمجلس الدولة أو محاميا بشركة قطاع عام لا يستصحبون موعد علاواتهم الدورية السابقة وإنما يبدأ بالنسبة اليهم موعد جديد فيمنحون أول علاوة دورية فى وظيفة مندوب بمجلس الدولة بعد انقضاء عامين من تاريخ تعيينهم فى هذه الوظيفة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية تنص على انه « استثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة ، تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعاملين بتلك النظم والكادرات أول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة ، أو بعد الحصول على أية ترقية ، و ذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذى كان محددًا لاستحقاقها طبقا لأحكام تلك النظم والكادرات » .

ومن حيث انه سبق للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان تصدت بجلستها المنعقدة فى ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧١ لتفسير عبارة (بعد الالتحاق بالخدمة) الواردة بنص المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليها فذهبت الى ان المقصود بهذه العبارة هو الالتحاق بخدمة الجهة ذات النظام أو الكادر الخاص ، سواء اكانت مسبوقه بخدمة أخرى بالكادر العام أو لم تكن كذلك ، وسواء ايضا ان يكون الالتحاق قد تم فى احدى الدرجات ام فى غيرها ، بمعنى ان كل التحاق بخدمة الجهة ذات النظام أو الكادر الخاص من شأنه فى خصوصية العلاوات الدورية ، تأجيل موعد استحقاق أول علاوة دورية تستحق بعده .

وقد طبقت الجمعية العمومية هذا التفسير على من يعين فى احدى وظائف هيئة التدريس بالجامعات ، فذهبت الى ان تعيين احدى العاملين بالكادر العام فى احدى وظائف هيئة التدريس يعد تعيينا جديدا منبت الصلة بوظيفته السابقة ، اساسه شروط وصلات خاصة ، ويتم الالتحاق بتلك الوظائف بناء على اعلان ، وينظر فيه الى التعادل بين درجة الوظيفة التى كان يشغلها العامل أو الدرجة المقابلة للوظيفة التى عين بها . وتاسيسا على ذلك فان الامر لا يكون فى التكييف القانونى السليم نقلا

من كادر الى اخر او اعادة تعيين طالما ان العامل قد نشأ له بهذا التعيين مركز قانوني جديد غير المركز الذى كان ينتظمه فى الجهة التى كان يعمل بها والذي انتهى بانتهاء خدمته بها ، ولا يتسنى اعتبار هذا المركز الجديد امتداد للمركز السابق خاصة مع اختلاف الشخص المعنوى الذى التحق به عن ذلك الذى كان تابعاً له من قبل . لذلك فان العامل لا يستصحب عند تعيينه فى احدى وظائف هيئة التدريس موعد علاواته السابقة بالكادر العام وانما يبدأ فى حقه موعد جديد للعلاوات . ولا يسوغ الاحتجاج فى هذا الصدد بما قضت به المادة الاولى من التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ معدلاً بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٩ من أن « العامل الذى يعاد تعيينه فى الكادر العالى او الكادر المتوسط أو فى درجة اعلا يحتفظ بالمرتب الذى كان يتقاضاه فى الكادر أو أدرجة الأدنى ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها وبشرط ألا يجاوز مربوطها ، ويسرى هذا الحكم على العاملين الذى يتم تعيينهم فى احدى الوظائف التى تنظمها قوانين خاصة ما لم يكن هناك فاصل زمنى بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين فى الوظيفة الجديدة ، لا يسوغ الاحتجاج بذلك فى هذا المقام ، لأن حكم هذه المادة لا ينصرف الا الى المرتب وحده ، ولا محل للقول ونحن بصدد نص من النصوص المالية لا يجوز القياس عليه او التوسع فى تفسيره - بأن هذا الحكم يمتد الى العلاوة الدورية بحيث يستصحب العامل علاوته الدورية بالكادر العام .

ومن حيث أنه يبين من الوقائع المشار اليها أننا ان السادة / ، ، كانوا يشغلون وظيفة محام بإدارة قضايا الحكومة ، فهى وظيفة فى كادر تماثل تماماً وظيفة مندوب بمجلس الدولة ، لذلك فانه لا خلاف فى أن الثلاثة المذكورين يستصحبون موعد علاوتهم الدورية دون أن يسرى فى شأنهم حكم المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

أما بالنسبة الى السيدين / و فالثابت أن الأول كان يشغل وظيفة مساعد نيابة ادارية والثانى كان يشغل وظيفة مندوب بإدارة قضايا الحكومة ، وهاتان الوظيفتان وإن كانتا من وظائف الكادر الخاص المماثل للكادر المعامل به أعضاء مجلس الدولة ، إلا أنهما لا تعادلان

وظيفة مندوب بمجلس الدولة وإنما كلتاهما تعادلان وظيفة مندوب مساعد بالمجلس طبقا لاحكام قانون تنظيم « ادارة قضايا الحكومة وقانون اعادة تنظيم النيابة الادارية » .

وترتبا على ذلك فان السידین المذكورین يعتبران ملتحقان بالخدمة فى مجلس الدولة فى مفهوم المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه وذلك بتعيين كل منهما فى وظيفة مندوب بمجلس الدولة التى يتعين لشغلها توافر شروط وصلاحيات خاصة طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة ، وهى شروط تغاير تماما الشروط المقررة لكل من الوظائف المشار اليهما فضلا عن اختلاف الریط المالى لكل منهما ، لذلك فان الحكم الذى تضمنته المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر یمرى على السیدین المذكورین بالتفسير الذى ذهب اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على ما سلف ايضاحها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية اولا - ان السادة المعینين فى وظائف مندوبين بمجلس الدولة وكانوا يشغلون وظائف محامين بادرارة قضايا الحكومة يستصحبون موعد علاوتهم السابقة ويمنحون اول علاوة دورية فى وظيفة مندوب بعد مرور عام على تاريخ منحهم علاوتهم السابقة .

ثانيا - ان السادة الذين كانوا يشغلون وظيفة مندوب بادرارة قضايا الحكومة او مساعد نيابة يستحقون اول علاوة دورية لهم فى وظيفة مندوب بمجلس الدولة بعد انقضاء سنة من التاريخ الذى كان محددًا لاستحقاقهم علاوتهم الدورية فى وظائفهم السابقة .

ثالثا - ان السادة الذين كانوا يشغلون وظائف ادارية بمجلس الدولة او محاميا بشركة الشرق للتأمين لا يستصحبون موعد علاوتهم الدورية السابقة وانما يبدأ بالنسبة اليهم موعد جديد فيمنحون اول علاوة دورية فى وظيفة مندوب بمجلس الدولة بعد انقضاء عامين من تاريخ تعيينهم فى هذه الوظيفة .

ثالثاً - علاوة الترقية :

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ - مريانه على أعضاء مجلس الدولة فيما يتعلق بنظام المرتبات - سكوتة عن تنظيم حالة من يرقى ولم يبلغ مرتبه أول مربوط الدرجة الجديدة بأقل من علاوة من علاواتها - وجوب الرجوع الى قانون نظام موظفى الدولة - حق المرقى فى علاوة من علاوات الدرجة الجديدة •

ملخص الفتوى :

ان جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شان تنظيم مجلس الدولة ينص على ان تسمى فيما يتعلق بنظام المرتبات جميع القواعد المقررة فى شان رجال القضاء •• كما نص الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شان استقلال القضاء على انه « اذا كانت ماهية القاضى او عضو النيابة تعادل ادنى مربوط الدرجة الجديدة او تزيد عليه يمنح علاوة واحدة من علاوات الدرجة المعين فيها » • ويؤخذ من ذلك ان الشارع فى هذا النص الاخير الذى لحال اليه قانون مجلس الدولة قد عالج بلوغ الراتب ادنى مربوط الدرجة الجديدة او تجاوزه هذا المربوط، فنص على ان يمنح فى هذه الحالة علاوة من علاوات الدرجة الجديدة ، ولكنه لم يعرض لتنظيم حالة من لم يبلغ راتبه أول مربوط الدرجة بأقل من علاوة من علاواتها ، ومن ثم يتعين الرجوع فى هذه الحالة الى القواعد العامة التى تضمنها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تطبيقاً للمادة ١٣١ من هذا القانون معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ والتى تنص على أن احكام هذا القانون لا تسمى على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين •

ولما كانت المادة ٣٧ من قانون نظام موظفى الدولة تنص على أن « كل ترقية تعطى الحق فى علاوة من علاوات الدرجة المرقى اليها الموظف (م - ٧ - ج ٢٢)

أو بدايتها أو مربوطها الثابت ايهما اكبر » - فانه يتعين اعمال هذا النص بالنسبة الى رجال القضاء والنيابة ومن في حكمهم كاعضاء مجلس الدولة الذين لم تبلغ رواتبهم اول مربوط الدرجة التى يرقون اليها .

(فتوى ٢٩٥ فى ١٩٥٧/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - باعتباره القانون العام للتوظيف الذى يجب الرجوع اليه فيما لم يرد بشأنه نص خاص بقانون مجلس الدولة يقضى باستحقاق العامل بداية الاجر المقرر للوظيفة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها ايهما اكبر - مفاد ذلك - انه اذا ما بلغ اجر العامل نهاية مربوط الوظيفة المرقى اليها الايضاف الى راتبه شئ - الاضافة المترتبة على الترقية انما تنسب الى مرتب الوظيفة التى تمت الترقية اليها وليس الى الوظيفة الاعلى منها - تطبيق - عدم احقية المستثمر المرقى لوظيفة وكيل مجلس الدولة وبلغ أجره نهاية مربوط هذه الوظيفة لعلاوة الترقية - نص القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة يقضى باستحقاق العضو للعلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها - نص استثنائى - لايحوز التوسع فى تفسيره اقتصارا على العلاوات الدورية والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى اثر ذلك - احقية المرقى لوظيفة وكيل مجلس الدولة الذى وصل مرتبه الى نهاية مربوط هذه الوظيفة للعلاوة الدورية والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى ، دون علاوة الترقية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ قد نص على أن يستمر العمل بالقواعد المللقة بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون ، على أن تستحق العلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مربوط الوظيفة وفقا لذلك الجدول واستبان لها كذلك انه بالاطلاع على جدول الوظائف والمرتبات والبدلات

الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ انه فيما عدا الوظائف ذات الربط انشائي يستحق اعضاء المجلس علاوات دورية سنوية حتى تبلغ مرتباتها نهاية المربوط المقرر لكل وظيفة ، كما استبان لها ان المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على استحقاق العامل بزيادة الاجر المقرر للوظيفة المرقى اليها او علاوة من علاواتها ايها لكبر وتنص المادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية على ان يضاف الى قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة ٠٠ فقرة اخيرة بصها الآتي :

« يستحق العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الاعلى مباشرة ولو لم يرقى اليها بشرط الا يجاوز مرتب نهاية مربوط الوظيفة الاعلى وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالبنات المقررة لهذه الوظيفة » .

ومن حيث ان مفاد نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ٠٠ باعتباره القانون العام للتوظيف الذي يجب الرجوع اليه فيما لم يرد بشأنه نص بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ انه يقضى باستحقاق العامل بداية الاجر المقرر للوظيفة المرقى اليها او علاوة من علاواتها ايها لكبر ، ومن ثم فانه اذا ما بلغ اجر العامل نهاية ربط الوظيفة المرقى اليها لا يضاف الى راتبه شيء من ذلك لان الاضافة المترتبة على الترقية انما تنصب الى مرتب الوظيفة التي تمت الترقية منها وليس الى الوظيفة الاعلى منها .

وحيث انه بالاضافة الى ما تقدم فان نص القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ على استحقاق العلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى مباشرة متى بلغ نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها العضو قاصر فقط على استحقاق العلاوة الدورية التي تستحق في اول يناير من كل عام وعليه فان العضو الذي يرقى ويصل راتبه الى نهاية مربوط الوظيفة المرقى اليها لا يستحق علاوة ترقية وليس له الحق الا في علاوة دورية في اول يناير تقدر بمقدار علاوة من علاوات الوظيفة الاعلى وذلك حتى لا يقف راتب العضو عند حد معين دون زيادة او اضافة لحين ترقيته الى وظيفة اعلى وهو الامر الذي

حاول المشرع ان يعالجه ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان قواعد التفسير الصحيح تقضى بعدم التوسع فى تفسير هذا النص باعتباره ورد استثناء من القاعدة العامة وهى عدم تجاوز العامل لنهاية مربوط وظيفته ، واذا كان الامر كذلك بالنسبة لعلاوة الترقية فانه لا جدال فى تحقيق المستشار الذى يرقى الى وظيفة وكيل مجلس الدولة وكان راتبه قد وصل الى نهاية مربوط هذه الوظيفة فى البدلات المقررة لوظيفة نائب رئيس المجلس وذلك طبقا لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السيد المستشار الذى يرقى الى وظيفة وكيل لمجلس لدولة وكان راتبه قد بلغ نهاية مربوط هذه الوظيفة لعلاوة ترقية واستحقاقه البدلات المقررة لوظيفة نائب رئيس .

(ملف ٤١٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)

الفرع الثامن اعانة غلاء المعيشة

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة - أعضاء مجلس الدولة - تثبيت الاعانة بالنسبة للمنقولين اليه من الكادر العام - يكون على أساس راتب وظيفة المندوب المساعد لمن عين في أدنى وظائف المجلس ، وعلى الراتب المستحق في ١٩٥٠/١١/٣٠ لمن عين في وظيفة أعلى منها .

ملخص الفتوى :

ان الاساس الذي تثبت عليه اعانة غلاء المعيشة لاعضاء مجلس الدولة المنقولين اليه من الكادر العام - على مقتضى ما تقدم - يختلف تبعا لما اذا كان هذا النقل قد تم الى أدنى الوظائف الفنية بالمجلس وهي وظيفة مندوب مساعد ، ام ان النقل كان الى وظيفة أعلى من هذه الوظيفة ، ففي الحالة الاولى تثبت اعانة غلاء المعيشة على أساس الراتب الجديد وهو الراتب المقرر لوظيفة المندوب المساعد ، وذلك استنادا الى ان تعيينه في أدنى الوظائف الفنية بمجلس الدولة يعتبر تعيينا مبتدئا اي بمثابة التعيين لأول مرة ، وفي الحالة الثانية حيث يتم النقل الى وظيفة أعلى من وظيفة المندوب المساعد ، فان هذا النقل وان اعتبر تعيينا جديدا الا انه لا يعتبر تعيينا مبتدئا فلا يقتضى تغيير الاساس الذي ربطت عليه اعانة غلاء المعيشة للموظف ، ومن ثم تظل هذه الاعانة محسوبة له على أساس راتبه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

(فتوى ٣٠٨ في ١٦/٤/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة - أعضاء مجلس الدولة - تثبيت الاعانة بالنسبة لمن يحصل من المندوبين المساعدين اوغيرهم من الموظفين العموميين على المؤملات اللازمة للتعين في وظيفة مندوب ويعين في هذه الدرجة وفقا

لقانون تنظيم مجلس الدولة - يكون على أساس المرتبات الجديدة - نطاق ذلك الحكم واساسه .

ملخص الفتوى :

انه لتحديد الاساس الذى تثبت عليه اعانة الغلاء لمن يحصل من المندوبين المساعدين او غيرهم من الموظفين العموميين على المؤهلات اللازمة للتعين فى وظيفة (مندوب) ويعين فى هذه الدرجة وفقا للمادتين ٥٢ ، ٧١ معدلة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة او المادتين ٥٥ ، ٧٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - بشأن تنظيم مجلس الدولة فى الجمهورية العربية المتحدة التى يشترط للتعين فى وظيفة (المندوب) الحصول على دبلوم معهد العلوم الادارية والمالية بكلية الحقوق او دبلوم من دبلومات الدراسة العليا احدهما فى القانون العام . فانه يلاحظ ان هؤلاء المندوبين المساعدين والموظفين العموميين قد حصلوا لثناء الخدمة على مؤهلات دراسية اعلى من المؤهلات التى التحقوا بالخدمة على اساسها وذلك بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وعينوا بالدرجات والرواتب المقررة لهذه المؤهلات (درجة مندوب التى يبدأ مربوطها بمبلغ ٣٠ جنيتها) وبذلك توافرت فى شأنهم شروط اعمال الاستثناء الوارد بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، وحكمته تشجيع الموظفين وترغيبهم فى الاستزادة من العلم والتحصيل فيرتفع بذلك مستوى انتاجهم ويعود بالنفع على اداة الحكم فى الدولة ، ومن ثم تثبت اعانة الغلاء المستحقة لهم على اساس مرتباتهم الجديدة فى وظيفة مندوب ومن تاريخ الحصول على هذه المرتبات . ونرى عن البيان ان هذا الاستثناء لا يبرى على من عين فى وظيفة مندوب قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة او خلال فترة الاربعة الشهور التالية لهذا التاريخ والمشار اليها بالفقرة الثانية من المادة ٧٧ من هذا القانون اعمالا للرخصة المقررة بالفقرة الثالثة من هذه المادة التى تجيز خلال الفترة المذكورة شغل الوظائف الخالية او المنشأة بمجلس الدولة دون التقيد بالشروط المنصوص عليها فى البند (٥) من المادة ٥٢ والمادتين ٥٣ و ٥٤ وانما يبرى فى شأنهم الاصل العام المقرر فى شان تثبت اعانة غلاء المعيشة . فيثبت بالنسبة اليهم على اساس مرتباتهم التى كانوا يحصلون عليها فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

(فتوى ٣٠٨ فى ١٦/٤/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية - الغاؤهما وضمهما الى
الى المرتب اعتبارا من اول يونية سنة ١٩٦٤ بالتطبيق للمادة ٩٤ من قانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة - الغاؤهما وضمهما الى رواتب العاملين
بالشرطة بمقتضى المادة ١٤٠ من قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة
١٩٦٤ - الغاؤهما بالنسبة الى وظائف القوات المسلحة بالنص على ذلك فى
القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ - الغاؤهما كذلك بالنسبة الى رجال السلكين
الدبلوماسى والقنصلى طبقا لنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٦
لسنة ١٩٦٤ - عدم ورود الاعتمادات الخاصة بهاتين الاعانتين فى ميزانية
الخدمات للسنة المالية ١٩٦٦/٦٥ بالنسبة الى العاملين كافة بما فيهم
المعاملون بكادرات خاصة - اثر ذلك : ضم اعانة غلاء المعيشة الى رواتب
اعضاء مجلس الدولة اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٥ بناء على التفسير
التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ .

ملخص الفتوى :

انه ولكن كانت الفقرة الاولى من المادة ٩٤ من قانون نظام
العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تقضى بأن يستمر
العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة
الاجتماعية وتضمن الى مرتباتهم الاصلية اعتبارا من اول يوليو سنة
١٩٦٤ وتلغى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهما
بالنسبة للخاضعين لاحكام هذا القانون ، وقد استثنى من الخضوع لاحكامه
بمقتضى المادة الاولى من قانون اصداره وظائف القوات المسلحة والشرطة
والوظائف التى تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

وقد ألغيت هاتان الاعانتان وضمنا الى رواتب العاملين فى الشرطة
بمقتضى المادة ١٤٠ من قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ وكذلك
الغيتا بالنسبة لوظائف القوات المسلحة بالنص على ذلك فى جدول فئات
الرواتب الملحق بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل احكام القانون

رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شان شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة كما الغيتا بالنسبة لرجال السلكين الدبلوماسى والقنصلى بما نص عليه فى المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ بتعديل جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٠ لسنة ١٩٦٥ بربط ميزانية الدولة للخدمات للسنة المالية ٦٥ / ١٩٦٦ ولم يورد الاعتمادات الخاصة بهاتين الاعانتين بالنسبة للعاملين كافة بما فيهم العاملون بكادرات خاصة ، وبذلك لم يعد تمت مصرف مالى لهاتين الاعانتين اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٥ وتضم اعانة غلاء المعيشة الى رواتب اعضاء مجلس الدولة من هذا التاريخ بناء على التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ .

(فتوى ١٣٩٤ فى ١٢/٢٦ / ١٩٦٦)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

عاملون مدنيون - اعانة غلاء المعيشة - مرتب - نقل من الكادر العام الى الكادر الخاص - مندوب مساعد بمجلس الدولة - مناط منح اعانة غلاء المعيشة - ألا تكون مرتبات العاملين شاملة لها - قيام منح هذه الاعانة على مبدئين اساسيين : هما عدم الازدواج والا يمتاز جديد على قديم - الرواتب التى تحددت وفق الفقرة الاولى من المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ، وكذلك الرواتب المقررة لكل درجة من درجات الجدول المرافق للقانون المشار اليه - هى رواتب شاملة لاعانة غلاء المعيشة - مؤدى ما تقدم : العاملون المعينون فى كادر خاص نقلا من الكادر العام برواتبهم الشاملة لاعانة غلاء المعيشة ، لا يستحقون اعانة غلاء معيشة جديد - تطبيق ذلك على المندوبين المساعدين الذين عينوا بمجلس الدولة نقلا من الكادر العام فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

استبان للجمعية العمومية من استقراء الأحكام المنظمة لقواعد اعانة غلاء المعيشة أن مناط منحها هو ألا تكون أجرة العاملين شاملة لهذه الاعانة كما تقوم على مبدلين أساسيين هما عدم ازدواج منحها والا يمتاز الموظف الجديد على الموظف القديم في استحقاقه لها .

ولما كانت رواتب العاملين بالمعالمين بالكادر العام التي تحدد على وفق الفقرة الأولى من المادة ٩٤ سالفه الذكر والمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واطراح نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية التي تقضى بان يمنح العامل مرتبا يعادل مجموع ما استحقه فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ من مرتب واعانة غلاء معيشة واعانة اجتماعية مضافا اليه علاوة من علاوات الدرجة المنقول اليها بحد أدنى قدره ١٢ جنيها سنويا ، ان هذه الرواتب التي تحددت وفقا لما تقدم كذلك الرواتب المقررة بكل درجة من درجات الجدول المرفق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هى رواتب شاملة لاعانة غلاء المعيشة .

وان العامل المعين فى كادر خاص نقلا من الكادر العام براتبه فى الكادر العام الشامل لاعانة غلاء المعيشة اذ اعيد منحه هذه الاعانة فى الكادر الخاص فان من شأن ذلك ازدواج المنح وامتيازه على اقرانه القدامى فى الكادر الخاص الذين لم يستحقوا الا اعانة غلاء معيشة واحدة ، فان مقتضى ذلك ان المندوبين المساعدين فى وظائفهم هذه فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، لا يستحقون اعانة غلاء معيشة جديدة بعد تعيينهم فى وظائفهم الجديدة ، طالما احتفظوا برواتبهم التي كانت لهم فى الكادر العام مضافا اليها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية ، على انه اذا قلت هذه الرواتب عن بداية درجة مندوب مساعد التي عينوا فيها مضافا اليها اعانة غلاء المعيشة فيمنحون البداية المذكورة والاعانة .

(فتوى ١٣٩٤ فى ١٢/٢٦ ١٩٦٦)

قاعدة رقم (٤٦)

المقدمة :

اعانة غلاء المعيشة - مناط منحها الا يكون لجر العامل شاملا لـ :
- عدم جواز ازدواج منحها او امتياز الموظف الجديد على الموظف القديم
في استحقاقه لها - تعيين احد العاملين في كادر خاص نقلا من الكادر العام
براتبه في الكادر الاخير الشامل لاعانة الغلاء - يمتنع معه استحقاق اعانة
الغلاء التي استمر بها في هذا الكادر الخاص حتى اول يولية ١٩٦٥ -
استحقاقه مع ذلك بداية ربط الوظيفة المنقول اليها في الكادر الخاص
مع اعانة الغلاء المقرر لها متى كان مجموعها يزيد عن مرتبه المنقول به .

ملخص الفتوى :

ان الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٤ من ديسمبر ١٩٦٦
انتهت الى ان مناط منح اعانة غلاء المعيشة هو الا تكون اجور العاملين
شاملة لاعانة غلاء المعيشة ، كما تقوم على مبددين اساسيين هما عدم
ازدواج منحها والا يمتاز الموظف الجديد على الموظف القديم في
استحقاقه لها .

ولما كانت رواتب العاملين العاملين بالكادر العام التي تحددت
على وفق الفقرة الاولى من المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ والمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤
لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات
المعادلة لدرجاتهم الحالية والرواتب المقررة لكل درجة من درجات الجدوا
المرفاق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هي رواتب شاملة لاعانة غلاء المعيشة
فان العامل المعين في كادر خاص نقلا من الكادر العام براتبه في الكادر
العام الشامل لاعانة غلاء المعيشة لا يستحق عانة غلاء المعيشة التي
استمر العمل بها بالنسبة لبعض الوظائف الخاصة حتى اول يوليو سنة
١٩٦٥ ، على انه اذا قل راتبه بالكادر العام عن بداية ربط درجة منسوب
مساعدة واعانة غلاء المعيشة المقرر له في هذه الوظيفة فيمنح البداية
المذكورة والاعانة .

ومن خيث ان ادارة شئون العاملين بالمجلس اوضحت ان مرتب كل من الاساتذة ٠٠٠٠ بالكادر العام مضافا اليه اعانة المعيشة يقل عن بداية ربط وظيفة مندوب مساعد واعانة غلاء المعيشة المقررة له في هذه الوظيفة حتى اول يوليو سنة ١٩٦٥ وعلى ذلك فانه طبقا للفتوى المشار اليها يستحق السادة المذكورون بداية ربط درجة مندوب مساعد واعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم في وظائف مندوبين مساعدين حتى اول يوليو سنة ١٩٦٥ .

اما الاسناد ٠٠٠ فان مرتبه بالكادر العام الذي احتفظ به عند تعيينه في وظيفة مندوب مساعد يزيد عن بداية ربط درجة مندوب مساعد واعانة غلاء المعيشة المقررة لمن هو في مثل حالته الاجتماعية فانه يحتفظ بالمرتب الأكبر وهو مرتبه في الكادر العام ولا يستحق اعانة غلاء معيشة اخرى في وظيفته الفنية بمجلس الدولة. اذ سبق ان ضم الى راتبه اعانة غلاء المعيشة وقت ان كان بالكادر العام في اول يوليو سنة ١٩٦٤ .

ولا يغير من هذا النظر ترقيته بعد ضم اعانة غلاء المعيشة الى راتبه الى الدرجة السادسة بالكادر العام وقبل تعيينه في وظيفة مندوب مساعد اذ ان الترقية المذكورة قد تمت بعد اول يوليو سنة ١٩٦٤ الى درجة روعى في تحديد راتبها الغاء اعانة غلاء المعيشة المقررة للعاملين بالكادر العام .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

ان مؤدى الفتوى المشار اليها هو منح الاساتذة ٠٠٠ بداية راتب وظيفة المندوب المساعد واعانة غلاء المعيشة حتى اول يوليو سنة ١٩٦٥ مادام ان مجموعهما يزيد على راتب كل منهم في الكادر العام المضمون اليه اعانة غلاء المعيشة .

وبالنسبة للاستاذ ٠٠٠ فانه يستحق راتبه الذي وصل اليه في الكادر العام بعد اول يوليو سنة ١٩٦٤ ولا يستحق اعانة غلاء معيشة جديدة بعد تعيينه في وظيفة مندوب مساعد .

(فتوى ٩٠٤ فى ١٩٦٧/٧/٢٠)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

تحديد تاريخ إلغاء اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى الكادرات الخاصة - نص المبدأ ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - مريان هذا الحكم على العاملين الشاغلين للوظائف التي تنظمها قوانين وكادرات خاصة - التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ مريانه من التاريخ الذي حدده القانون وهو اول يوليو سنة ١٩٦٤ .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على ملف خدمة المدعى انه عين بمجلس الدولة فى ٢٠ من ابريل سنة ١٩٦٤ فى وظيفة من الدرجة السادسة الادارية بمرتبة قدره خمسة عشر جنيها شهريا ومنح بعد ذلك علاوتان من علاوات هذه الدرجة ، ويصدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين سويت حالته بنقله الى الدرجة السابعة الادارية المعادلة لدرجته وتطبيقا لحكم المادة ٩٤ من القانون ضمت الى مرتبه اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وعلاوة دورية فبلغ مرتبه ٥ مليون و ٢٨ جنيها وأرجعت اقدميته فى هذه الدرجة الى تاريخ تعيينه . وفى ٢٩ من سبتمبر ١٩٦٤ رقى الى الدرجة السادسة الادارية بمرتبة شهري قدره ثلاثون جنيها ، وفى ٣٠ من ديسمبر ١٩٦٤ صدر القرار الجمهورى رقم ٣٨٦٦ بالحاقه بوظيفة مندوب مساعد مجلس الدولة واحتفظ له براتبه الذى كان يقاضاه بالكادر العام وقدره ثلاثون جنيها ومنح اعانة غلاء معيشة قدرها ٥٦٣٣ مليون و ٩٠ جنيها محسوبة على المرتب الجديد اعتبارا من اول يولية ١٩٦٥ ، الا ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية للقسيم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ١٢ من يولية ١٩٦٧ فترأت ان لا حق للمدعى فى اعانة الغلاء المشار اليها واشارت باعادة تسوية مرتبه على اساس استقطاعها من مرتبه اعتبارا من تاريخ تعيينه مندوبا مساعدا فى ٣٠ من ديسمبر ١٩٦٤ ، وتم بالفعل تنفيذ هذه الفتوى واقامت الجمعية رأيها على ان قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ استثنى من الخضوع لاحكامه - بمقتضى المادة الاولى من قانون اصداره - الوظائف التى تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه

القوانين ، ومن بين هذه الأحكام ما نصت عليه المادة ٩٤ من ضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى المرتب اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٤ والغاء جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهما من هذا التاريخ وقد تم الغاء هاتين الاعانتين بالنسبة الى هيئة الشرطة بالقانون ٦١ لسنة ١٩٦٤ وبالنسبة لوظائف القوات المسلحة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ وبالنسبة لرجال السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ . وفيما عدا هؤلاء فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٠ لسنة ١٩٦٥ بربط ميزانية الدولة للخدمات للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ ولم ترد بها الاعتمادات الخاصة بهاتين الاعانتين بالنسبة الى العاملين كافة بما فيهم العاملون بكادرات خاصة ، وبذلك لم يعد ثمه مصرف مالي لهاتين الاعانتين اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٥ . وبات متعيينا ضم اعانة غلاء المعيشة الى رواتب أعضاء مجلس الدولة من هذا التاريخ بناء على التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ ، واستطردت الجمعية العمومية الى القول بان الاستفادة من استقرار الاحكام المنظمة بقواعد اعانة غلاء المعيشة ان مناط منحها هو ان لا تكون لجرة العامل شاملة لهذه الاعانة ، وان العامل المعين في كادر خاص نقلا من الكادر العام براتبه في الكادر العام الشامل لاعانة غلاء المعيشة اذا أعيد منحه هذه الاعانة في الكادر الخاص فان من شأن ذلك ازدياد المنح وامتيازاه على اقاربه القدامى في الكادر الخاص الذين لم يستحقوا سوى اعانة غلاء واحدة .

ومن حيث ان الحكومة تتعنى على الحكم المطعون فيه مقالته للقانون اذ قضى باعادة حساب اعانة غلاء المعيشة للمحتضى تحت تعيينه في درجة مندوب مساعد على اساس راتب قدره عشرون جنيها في حين ان اعانة الغلاء كانت قد ضمت الى مرتبات العاملين جميعا بما فيهم شاغلي الوظائف التي تنظمها قوانين وكادرات خاصة اعتبارا من أول يولية ١٩٦٤ وليس اعتبارا من أول يولية ١٩٦٥ وذلك عملا بحكم المادة ١/٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . في حين يذهب المدعى في طعنه ودعواه الى ان احكام اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى أعضاء مجلس الدولة ظلت قائمة ومعمولا بها حتى أول يولية سنة ١٩٦٥ . وان هذا هو ما سلم به الحكم المطعون فيه وإشارات اليه الجمعية العمومية للقيام الاستشاري في فتاهاها الهالفة الذكر ، وفيما ذهب اليه المدعى بشأن

قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ أن القرار المذكور لم يحدد تاريخاً محدداً لنفاذه وإنما ورد هذا التحديد بكتاب الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الذي قضى بتنفيذه اعتباراً من أول يولية ١٩٦٥ .

ومن حيث أن الفقرة الأولى من المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - والذي عمل به اعتباراً من أول يولية ١٩٦٤ - تقضى بأن يستمر العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وتضم اعانة الغلاء والاعانة الاجتماعية الى مرتباتهم الأصلية اعتباراً من أول يولية ١٩٦٤ وتلغى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بواقع نصف العلاوة حتى يتم الاستهلاك أو يرقى العامل الى وظيفة أعلى .

ومن حيث أنه لئن تفرقت لوجه الرأى بشأن مدى سريان الحد الوارد بالفقرة الأولى من المادة ٩٤ المشار إليها على العاملين الشاغلين للوظائف التى تنظمها قوانين وكادرات خاصة ، وما اذا كان الحكم المذكور يسرى على هؤلاء اعتباراً من أول يولية ١٩٦٤ أم فى أول يولية ١٩٦٥ خصم هذا الخلاف فيما أورده فى المادة الخامسة منه التى تنص على أن « تسمى الأحكام المتعلقة بإلغاء اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وضمهما الى المرتب على العاملين بالوظائف التى تنظمها قوانين وكادرات خاصة متى كانت هذه القوانين خالية من النص على تنظيم خاص بشأن إلغاء هاتين الاعانتين وضمهما الى المرتب فتسرى على هؤلاء العاملين الأحكام العامة الآتية :

١ - المادة ٩٤ (فقرة أولى) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة .

٢ - المادة ١ بند (أولا) من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ الخاص بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أنه إزاء خلو قانون مجلس الدولة وتعديلاته من النص على تنظيم خاص بشأن اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وضمهما الى المرتب ، فإنه لا معدى من تطبيق الحكم الوارد بالمادة ١٧٩٤ من

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أعضاء مجلس الدولة والمتعلق بضم الاعانتين الى المرتب اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٤ والغاء العمل بجميع القواعد والقرارات المتعلقة بهاتين الاعانتين من هذا التاريخ وذلك عملا لنص المادة الخامسة من قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ ، واذ كان ثابتا أن المدعى عين مندوبا مساعدا بالمجلس في تاريخ لاحق ، فإنه لا يعود ثمة وجه لمعاودة النظر في استحقاق المدعى اعانة غلاء المعيشة من جديد بعد أن انتهى العمل بالقرارات والقواعد المتعلقة بها ، وبعد أن ضمت اعانة غلاء المعيشة الى مرتبه أثناء خضوعه للكادر العام وأن استهلكت هذه الاعانة فيما بعد نتيجة ترقية الى درجة أعلى .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بما أثاره المدعى حول تاريخ سريان قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ فإن من المسلم به أن قرارات التفسير التشريعي الملزم إنما تستمد قوتها الملزمة من القانون الذي تصدر بالاستناد عليه فتأخذ حكمه من حيث طبيعة القانون ومميزاته وحصاناته وتعد مكملة له وجزءا لا يتجزأ منه طالما التزمت هذه القرارات حدود التفسير ولم تخرج على أحكام القانون ومن هنا فإنه لا حاجة للنص في هذه القرارات على تحديد ميعاد معين لنفاذها ، اذ هي تسمى بحكم اللزوم اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون ولا يكون صحيحا أن يحدد لسريان أحكامها أي ميعاد آخر .

ومن حيث أن التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ إنما صدر استنادا على المادة ٩٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ القائل نصها بأن تشكل لجنة عليا برئاسة وزير العدل وعضوية كل من رئيس مجلس الدولة ورئيس ديوان الموظفين ووكيل وزارة الخزانة ويكون لها تفسير أحكام هذا القانون تفسيرا تشريعا ملزما ينشر في الجريدة الرسمية .

ومن حيث أن قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ لم يرد على أن حدد نطاق تطبيق أحكام الفقرة الأولى من المادة ٩٤ من نظام العاملين المدنيين بالنسبة الى العاملين ذوي الكادرات الخاصة ، وذلك في ضوء أحكام المادة الأولى من قانون الاصدار فيما نصت عليه من

العمل بالأحكام المرافقة للقانون في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة باستثناء الوظائف التي تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين ، واذ خلا قانون مجلس الدولة من نص مغاير لنص الفقرة الأولى من المادة ٩٤ فإن الحكم الوارد بهذه المادة يكون متعين التطبيق على أعضاء مجلس الدولة .

ومن حيث أنه لما تقدم ، فإن دعوى المدعى تكون متعينة الرفض لافتقارها الى أساس قانوني سليم ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون مخالفا للقانون حقيقيا بالالغاء مع الزام المدعى المصروفات .

(طعن ٧١٤ ، ٥١٥ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٣)

الفرع التاسع البدلات

أولا - بدل السفر :

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

عدم استحقاق مفوضي الدولة وأعضاء المحاكم الإدارية والتأديبية
بالمحافظات لبذل السفر ولرتب النقل .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة السفر
ومصروفات الانتقال ينص في مادته الأولى على أن « بدل السفر هو
الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب
تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآتية :

١ - القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة . . . » وينص
في المادة (١٩) على أن « مصروفات الانتقال هي ما يصرف للموظف
في نظير ما يتكلفه فعلا من نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور سفر
وانتقال ونقل أمتعة وحملها » وينص في المادة (٢٠) على أن « تستحق
مصروفات الانتقال في حالة تغيير محل الإقامة في الأحوال الآتية وذلك
فيما عدا الحالات التي نظمها قوانين خاصة .

١ - الندب لغير الجهة التي بها محل العمل الأصلي

٤ - النقل من وظيفة إلى أخرى . وينص في المادة (٣٦) على
أن « الموظفون الذين يستولون على بدل انتقال ثابت لا يسوغ لهم أن
يطالبوا باسترداد مصاريف الانتقال ما عدا ائمان تذاكر السفر في
القطارات والطائرات والبواخر وأجور حمل الأمتعة وذلك عند الانتقالات
في المنطقة أو في الدائرة المقررة لهم بدل انتقال عنها » وينص كذلك

(م - ٨ - ج ٢٢)

فى المادة (٦٦) على أن « يصرف مرتب النقل للموظف أو المستخدم الذى ينقل عائلته ومناحه فى الأحوال الآتية :

٣ - النقل من جهة الى أخرى .

والاستفاد من تلك النصوص أن المشرع أوجب على الإدارة تحمل الأعباء غير العادية التى تلقى على عاتق العامل بسبب تكليفه بمهام يقتضى القيام بها إنتقاله من مقر عمله الرسمى الى مكان آخر ، فحول مثل هذا العامل الحق فى أن يتقاضى ثلاثة أنواع من المصروفات تواجه كل منها واحدة من تلك الأعباء :

اولها - بدل السفر الذى يواجه النفقات التى ينفقها العامل على معيشته خلال الأيام التى يؤدى فيها المهمة الموكولة اليه ، وثانيهما : نفقات الانتقال داخل المدن بوسائل المواصلات التى يستخدمها أثناء أداء المهمة ، وثالثها : مرتب النقل الذى يستحق بسبب تغيير مقر العمل الرسمى وما يصاحبه من استصحاب العامل لأسرته ومناحه الى مقر عمله الجديد ، ومن ثم فإن كل من تلك الأنواع يرتبط بمناط استحقاق خاص به لا ينفك عنه ، فيتعين لاستحقاق بدل السفر أن يقيم العامل فى بلد ليس به محل اقامته المعتادة اذ فى هذه الحالة لن يتكبد نفقات اضافية غير عادية ، وبالمثل فإنه يجب لاستحقاق نفقات الانتقال داخل المدن الا يكون العامل مستحقا لبديل ثابت وذلك شرط نص عليه المشرع صراحة فى المادة (٣٦) سائلة البيان ، وكذلك الحال بالنسبة لمرتب النقل فلا يسوغ للموظف أن يطالب بمقابل لنقل مناهه الا اذا كانت المهمة المكلف بها تقتضى نقل هذا المتاع بحيث لا يمكنه مباشرة اعمال وظيفته الا اذا أقام إقامة دائمة بالمدينة المنقول اليها وبذلك يتحقق قصد المشرع من تقرير تلك المصروفات على اختلاف أنواعها فلا تكون مصدر لاثراء العامل على حساب الدولة .

ولما كان أعضاء مجلس الدولة المشار اليهم عند نقلهم أو نهبهم للعمل بالمحافظات لا يقيمون بتلك المحافظات إقامة دائمة معتادة ، وإنما يظل كل منهم محتفظا بمقر اقامته المعتاد بلا تغيير ، هانه اذا ما ندب للعمل بالمدينة التى بها هذا المقر لا يستحق بسبب هذا الندب بدل سفر ولا مصروفات انتقال داخلها لتقاضيه بدل انتقال ثابت ، ومن باب أولى لا يستحق مرتب نقل للمتاع أو الأثاث اذ أن ذلك لا يكون الا اذا تغير محل اقامته المعتاد .

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

استحقاق عضو مجلس الدولة للمقابل النقدي لاستثمارات السفر
عن أفراد أسرته أبان عمله كمفوض للدولة بأحدى المحافظات النائية .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع قصد تشجيع العاملين على العمل بالمناطق
النائية وذلك بالمساهمة فى نفقات سفرهم وأسرهم من وإلى مقر عملهم ،
وفى سبيل ذلك منحهم ميزة السفر باستثمارات سفر مرتين مجاناً والثالثة
بريع لجرة ، كما زاد فى رعايتهم بأن خيرهم بين استعمال تلك الاستثمارات
او الحصول على مقابل نقدي لها وفق الشروط والقواعد التى تضمنتها
المادة ٧٨ مكرر من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ولم يشترط لصرف استثمارات السفر
المقررة لأفراد أسرة العامل او البديل النقدي عنها اقامتهم معه فى مقر
عمله ، وانما اكتفى بأن يكونوا من أفراد أسرته ، وتلك الصفة تتحقق
بأعالة العامل لهم ايا كان محل اقامتهم سواء كانوا مقيمين معه فى مقر
عمله او غير مقيمين .

ولما كان السيد المعروضة حالته قد اختار صرف المقابل النقدي
لاستثمارات السفر فانه يستحق هذا المقابل عن نفسه وعن العدد المقرر
بالمادة ٧٨ مكرر المشار اليها لأفراد أسرته خلال فترة عمله كمفوض للدولة
بمحافظة أسوان حتى ولو لم يكن قد أصبحهم للإقامة معه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى استحقاق عضو مجلس الدولة
فى الحالة المعروضة - المقابل النقدي لاستثمارات السفر عن أفراد أسرته .
(ملف ٨١٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢)

تعليق :

سبق أن أفتت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسته
١٩٦٧/١٠/٤ بأن استحقاق استثمارات السفر لعائلة الموظف مشروط
بالاعالة سواء كانوا مقيمين معه فى مقر عمله أم غير مقيمين .

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

عدم حقيقة العامل الذي رقى او ارجعت اقدميته فى الفئات الاعلى فى تعديل بدل ودرجة السفر او فئة البدل النقدي الا من تاريخ شغلهم فعلا لهذه الفئة الاعلى .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، ان المشرع ربط بين مرتب العامل المستحق له وقت السفر المقرر عن ادائه مهام رسمية وربط من جهة اخرى بين الدرجة المالية التى يشغلها العامل ودرجة السفر او مقابلها النقدي برياط وثيق ، ومن ثم فان العبرة فى تحديد ايا من المستحقات سالفة الذكر انما يكون بحالة العامل الوظيفية وقت الايفاد او صرف المقابل النقدي اى بوضعه الفعلى وليس بوضعه القانونى الذى تكشف عنه التسويات التى تجرى له بعد صرف هذه المستحقات ويترتب عليها تعديل فى مركزه الوظيفى بترقيته الى فئة اعلى باثر رجعى ، فمثل هذه التسوية لا تؤثر فيما استحق فعلا من بدل او تذاكر او مقابل نقدي لها .

ومن حيث ان من شان التسوية ان تكشف عن حقيقة المركز القانونى للعامل ، فى وقت سابق على اجرائها ، وكان من مقتضى ذلك تحديد تاريخ معين لصرف الفروق المترتبة عليها وفقا للقواعد التنظيمية التى رتب الحق فى تلك التسوية ، غير ان ذلك لا يستلزم اعمال هذا التاريخ لتحديد مستحقات العامل المستمدة من قوانين اخرى لها نطاق ومناط اعمال خاص بها كما هو الشأن فى لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العاملين الذين رقوا او ارجعت اقدمياتهم فى الفئات الاعلى فى تعديل بدل ودرجة السفر او فئة البدل النقدي الا من تاريخ شغلهم فعلا لهذه الفئات الاولى .

ثانيا - بدلات الوظيفة الاعلى :

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

نص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية - مفهومه انه يترتب على بلوغ مرتب عضو مجلس الدولة نهاية المربوط المالى المقرر لوظيفته اثران غير متلازمين : اولهما - نشوء حقه فى ان يمنح علاوات الوظيفة الاعلى مباشرة بشرط عدم مجاوزة نهاية مربوطها المالى ، والثانى - استحقاقه البدلات المقررة لهذه الوظيفة الاعلى - مقتضى ذلك عدم الربط بين استحقاق البديل المقرر للوظيفة الاعلى وبين الحصول على علاوة من علاوات تلك الوظيفة الاعلى - مؤدى ذلك وجوب صرف البديل المقرر للوظيفة الاعلى بمجرد بلوغ المرتب نهاية المربوط المالى المقرر للوظيفة التى يشغلها العضو .

ملخص الفتوى :

اما بالنسبة الى المسألة الثانية المتصلة بتحديد وقت استحقاق العضو الذى بلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها للبديل المقرر للوظيفة الاعلى مباشرة ، فقد استعرضت الجمعية العمومية نص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فاستبان لها ان عبارة النص صريحة فى انه يترتب على بلوغ مرتب العضو نهاية المربوط المالى المقرر لوظيفته اثران غير متلازمين اولهما - نشوء حقه فى ان يمنح علاوات الوظيفة الاعلى مباشرة بشرط عدم مجاوزة نهاية مربوطها المالى ، والثانى - استحقاقه للبدلات المقررة لهذه الوظيفة الاعلى ، ومن ثم فانه يتعين عدم الربط بين استحقاق البديل المقرر للوظيفة الاعلى وبين الحصول على علاوة من علاوات الوظيفة الاعلى ، فمؤدى التطبيق السليم للقانون فى هذا الخصوص هو حق العضو الذى بلغ راتبه نهاية المربوط المقرر لوظيفته فى ان يدرج مرتبه بفتات العلاوة المقررة للوظيفة الاعلى كلما حل الميعاد الذى نص عليه القانون لمنح العلاوة الدورية ، فمثل هذا الحق مرهون بتوافر الشرط المقرر للعلاوة وهو حلول الموعد المقرر لاستحقاق العلاوة طبقا للبند (سادسا) من قواعد تطبيق جدول

المرتبات الواردة في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ، أما بالنسبة الى استحقاق البديل المقرر للوظيفة الأعلى فليس ثمة سند لارجاء تقاضى هذا البديل - بعكس الحال بالنسبة للعلاوة - وانما يعين صرف البديل المقرر للوظيفة الأعلى بمجرد بلوغ المرتب نهاية المربوط المسالى المقرر للوظيفة التى يشغلها العضو ، وبالتالي يتحسن القول باستحقاق هذا البديل بأثر فوري بالنسبة للأعضاء الذين بلغوا نهاية الربط المسالى المقرر لوظائفهم قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ، اعتبارا من هذا التاريخ أى فى ١٩٧٥/١١/٢٦ كآثر مباشر للعمل باحكام ذلك القانون اعتبارا من هذا التاريخ .

وقد لاحظت الجمعية العمومية أن هذا التفسير هو ما ينبغى الأخذ به على ضوء التطور الذى مر به نص المادة الحادية عشرة من ذلك القانون ، حيث ورد المشروع المقدم من الحكومة خلوا من الاشارة الى استحقاق بدلات الوظيفة الأعلى ، حيث كانت المادة التاسعة من المشروع تنص على أن « يستحق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق اليها بشرط الا يجاوز نهاية مربوط الوظيفة الأعلى » الا أن لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الشعب عدلت هذا النص فأصبح نص المادة الحادية عشرة من المشروع كالاتى « يستحق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق اليها بشرط الا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى وفى هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة » وقد جاء بتقرير لجنة الشؤون التشريعية تعليقا على هذا النص أن اللجنة قد رأت « ... أن يحصل أعضاء الهيئات القضائية الذين تبلغ مرتباتهم نهاية ربط الوظيفة التى يشغلونها على البدلات المقررة للوظيفة الأعلى حتى لا يتساوى قديمهم وحديثهم .. » والنص بصيغته التى اضافتها لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الشعب وبالترقيم والترتيب الذى ورد بمشروعها ، هو بعينه النص الذى وافق عليه مجلس الشعب وصدر به القانون . الأمر الذى يقطع أن ما ورد بتقرير اللجنة المشار اليها متصلا بهذا الموضوع ، هو التعبير الحقيقى عن مقصود المشرع .

وجدير بالذكر أن الأخذ بالرأى القائل بأن الحصول على علاوة من

علاوات الوظيفة الأعلى هو شرط لاستحقاق البدل المقرر لتلك الوظيفة ،
يؤدى الى نتائج عملية شاذة لا يتصور عقلا ان يكون المشرع قد قصد
اليها فضلا عن خلوها من اية حكمة منطقية ، وبيان ذلك ان هذا الراى
يؤدى الى عدم امكان انطباق النص على الحالات التى لا يتصور فيها
حصول العضو على علاوة من علاوات الوظيفة الأعلى ، على الرغم من
توافر شرط بلوغ نهاية المربوط المالى المقرر للوظيفة التى يشغلها العضو
فعلا ، ومن ابرز هذه النتائج حرمان النواب والمستشارين المساعدين
فئة (أ) ونواب الرئيس من استحقاق بدلات الوظيفة الأعلى وذلك لان
نهاية المربوط المقرر لوظيفة « نائب » هى بذاتها نهاية المربوط المقرر
لوظيفة مستشار مساعد (ب) وهى ١٤٤٠ جنيها وبالتالى يستحيل بالنسبة
لشاغلى وظيفة نائب الحصول على علاوة من علاوات الوظيفة الأعلى ،
وبالمثل فان نهاية الربط المالى المقرر لوظيفة مستشار مساعد فئة (أ) هى
بذاتها نهاية الربط المالى المقرر لوظيفة مستشار وهو ١٨٠٠ جنيه ،
وبالتالى يستحيل هنا ايضا الحصول على علاوة من علاوات الوظيفة
الأعلى ، ومن ناحية أخرى فانه اذا كانت الوظيفة الأعلى ذات مربوط
ثابت كوظيفة رئيس المجلس ، فان شاغلى الوظيفة السابقة عليها
مباشرة - وهى وظيفة نائب رئيس المجلس - يستحيل عليهم الحصول
على علاوة من علاوات الوظيفة الأعلى ٠٠٠ وفى جميع هذه الحالات.
يكون نص المادة الحادية عشرة معطلا ، وهو ما لا يمكن القول بان
المشرع يهدف اليه حال كونه قد استصدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦
مستهدفاً تصمين حال رجال الهيئات القضائية والنهوض بهم دون تفرقة
او تمييز بين وظيفة وأخرى فى الحكم الواحد رغم وحدة المركز القانونى
بالنسبة للجميع واذا كان فى هذا العناء لاستبعاد هذا الراى بما يستتبعه
من شذوذ تنزيها للمشرع عن نسبة أمر اليه هو عكس ما تغياه وقصد اليه ،
وحتى يسلم النص من كل شذوذ فى التطبيق ، وكل هذا من الملمات
فى مجال التفسير والتطبيق ، الا ان ما انتهت اليه الجمعية كان سنده
صريح النص الذى ورد مطلقا غير مشروط او مقيد ومعلوم انه لا تقييد
بغير مقيد من النص ، وعماده علته وروحه احتراماً لما كشف عنه المشرع
فى وضوح لا يشوبه أدنى غموض فى تقرير اللجنة التشريعية الذى صاحب
النص الذى اقترحته ووافق عليه المجلس ، كما قدمته اليه مما يتمتع بعده
اى اجتهاد فقد مبرره او دواعيه بعد اذ كشف المشرع عن ارادته وأوضح

مراميه ومقاصده اذا انه من المسلمات كذلك انه لا اجتهاد ولا تاويل فى مورد البيان والوضوح .

وتأسيسا على جميع ما تقدم فان التفسير السليم والفهم الصحيح للقانون يؤدى الى استحقاق اعضاء الهيئات القضائية - بمجرد بلوغهم نهاية المربوط المالى للوظيفة التى يشغلونها مباشرة لبدل التمثيل المقرر للوظيفة الاعلى ، دون توقف ذلك على استحقاقهم لعلاوة من علاوات تلك الوظيفة الاعلى ، او على أى شرط آخر .

من اجل ذلك انتهت الجمعية العمومية بقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق اعضاء الهيئات القضائية بمجرد بلوغهم نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلونها لبدل التمثيل المقرر للوظيفة الاعلى مباشرة ، دون توقف ذلك على استحقاقهم لعلاوة من علاوات الوظيفة الاعلى او على أى شرط آخر .

(ملف ٧٣١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

مدى جواز تطبيق حكم المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم كادرات خاصة - اثر ذلك على البدلات وفئة العلاوة المقررة للوظيفة الاعلى .

ملخص الفتوى :

ان المشرع قرر اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ زيادة مرتبات العاملين بالجههاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام المشار اليهم بالمادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وكذلك زيادة مرتبات جميع العاملين

الخاضعين لآى نظام من النظم الوظيفية الخاصة بغير. تفرقة بينها. بمقدار علاوتين من علاوات الفئة التى كانوا يشغلونها فى ١٩٧٨/٦/٣٠ - لو بمقدار ستة جنيهاً أيهما أكبر ولو أدى ذلك الى تجاوز نهاية مربوط الدرجات المالية التى يشغلونها بشرط الا. تزيد مرتباتهم عن الربط الثابت المقرر لاعلى درجة فى الكادرات المعاملين بها . ولتنظيم صرف تلك الزيادة وضع المشرع حكماً خاصاً بمقتضاه يتم الصرف على دفعتين متساويتين الاولى فى ١٩٨٠/٧/١ والثانية فى ١٩٨١/٧/١ ، ومن ثم فإن أصل الحق فى زيادة المرتب بالقيمة سالفة البيان سواء بالنسبة للخاضعين لنظامى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أو بالنسبة للخاضعين لكادرات خاصة ينشأ ابتداء من ١٩٨٠/٧/١ تاريخ العمل بالقانون وعليه يتعين اعتبار تلك الزيادة جزءاً من المرتب فى هذا التاريخ مع ما يترتب على ذلك من آثار ولا يؤثر فى هذا الحكم ارجاء صرف نصف الزيادة الى تاريخ لاحق اذ ان هذا الارجاء ليس من شأنه المساس بأصل الحق ، ومما يؤكد ذلك أن المشرع اوجب فى المادة الثامنة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ مراعاة تلك الزيادة كاملة عند تسوية معاشات ممن تنتهى خدمتهم اعتباراً من ١٩٨٠/٧/١ وقبل حلول موعد صرف الدفعة الثانية من الزيادة فى ١٩٨١/٧/١ .

وترتيباً على ما تقدم فإن أعضاء مجلس الدولة باعتبارهم من العاملين الذين تنظم شؤون توظيفهم كادرات خاصة يفيدون اعمالاً لعموم نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وإطلاقه من الحكم الذى تضمنته تلك المادة فيتعين زيادة مرتباتهم بمقدار علاوتين من علاوات الدرجة التى كانوا يشغلونها فى ١٩٧٨/٦/٣٠ وذلك اعتباراً من ١٩٨٠/٧/١ ولا وجه لقصر هذا الحكم على العاملين المعاملين بجدول مرتبات خاص مع خضوعهم فى ذات الوقت لنظامى العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام لأن فى ذلك تخصيص للحكم العام الزارد فى المادة الخامسة بغير نص صريح يوجبه .

ولما كانت القاعدة الاخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ - بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة المعدل بالقانون

رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ تقضى باستحقاق العلاوات والبدلات المقررة للتوظيفة الاعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مربوط الوظيفة ولو لم تتم الترقية اليها ، وكان التفسير السليم لهذا الحكم يقتضى اعتبار علاوات الوظيفة الاعلى هي العلاوات المقررة للتوظيفة التى يشغلها العضو عند بلوغ مرتبه نهاية مربوطها وكذلك اعتبار نهاية ربط الوظيفة الاعلى حدا اقصى للحق المسالى المقرر للتوظيفة التى يشغلها ، فان العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية ربط الوظيفة الاعلى نتيجة زيادته بقيمة العلاوتين المنصوص عليهما بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فى ١٩٨٠/٧/١ لا يستحق علاوة دورية فى ١٩٨١/١/١ ، كما وان العضو الذى يبلغ مرتبه بهاتين العلاوتين نهاية ربط الوظيفة التى يشغلها يستحق نتيجة لاعتبار تلك الزيادة جزءا من المرتب فى ١٩٨١/٧/١ العلاوات والبدلات المقررة للتوظيفة الاعلى وكذلك فان العضو الذى يتقاضى فى ١٩٧٨/٧/١ علاوات وبدلات الوظيفة الاعلى لبلوغ مرتبه نهاية ربط الوظيفة التى يشغلها يستحق العلاوتين المشار اليهما بالفئة المقررة للتوظيفة الاعلى باعتبارها الفئة المقررة لتوظيفته .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما بانى :
اولا - سريان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على المعاملين بالكادرات الخاصة ومن بينهم اعضاء مجلس الدولة والهيئات القضائية .
ثانيا - انه اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ يستحق العضو زيادة فى مرتبه بمقدار علاوتين على ان يؤجل صرف احدهما الى ١٩٨١/٧/١ .

ثالثا - عدم استحقاق العضو علاوة دورية فى ١٩٨١/١/١ - اذا بلغ مرتبه بالعلاوتين نهاية مربوط الوظيفة الاعلى .

رابعا - استحقاق العضو الذى يبلغ مرتبه بالعلاوتين نهاية ربط الوظيفة التى يشغلها للعلاوات والبدلات المقررة للتوظيفة الاعلى

خامسا - ان قيمة الزيادة تتحدد بمقدار العلاوة المستحقة فسى ١٩٧٨/٧/١ ولو كانت علاوة الوظيفة الاعلى .

ثالثا - بدل القضاء وبدل التمثيل :

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

يجوز لأعضاء مجلس الدولة الذين يعارون أن يندبون طول الوقت لشغل وظائف مقرر لها بدل تمثيل أن يجمعوا بينه وبين راتب طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٣ لسنة ١٩٦٢ وذلك كله بمراعاة القيود والضوابط المقررة قانونا - لا يحق لهم بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أن يجمعوا بين بدل القضاء المقرر بموجب هذا القانون وبين بدل التمثيل .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٧٢ صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٧٢ بتفويض السيد مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الأمن القومي سلطة منح مرتبات التمثيل بالفتاى التى يقررها للعاملين برئاسة الجمهورية (أصليين ومندوبين) وبناء على هذا التفويض أصدر السيد مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الأمن القومي قراره رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بمنح بعض أعضاء مجلس الدولة المنتخبين طول الوقت للعمل بامانة الشؤون التشريعية بالامانة العامة لمجلس الوزراء بدلات التمثيل الموضحة فى هذا القرار .

وحيث أنه عن مدى جواز الجمع بين هذا البدل وبين راتب طبيعة العمل الذى كان يمنح لرجال القضاء طبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ فإنه يبين من استقراء بصوص هذا القرار انه ينص فى مادته الاولى على أن « يمنح راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة النقض أو بالنيابة العامة وللأعضاء الفتيين بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة العامة ٠٠٠ » كما تنص المادة الثانية من القرار الجمهورى سالف الذكر على أنه « لا يجوز الجمع بين هذا. الراتب وراتب التمثيل المقرر لبعض الوظائف القضائية » ، ولقد صدر بعد ذلك قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤

ونص في المادة ٣٩ منه على أنه « يجوز صرف بدل تمثيل أو بدل طبيعة عمل للعاملين بالوزارات والمصالح والمحافظات طبقاً للشروط والأوضاع التي تحدد بقرارات رئيس الجمهورية » وأعمالاً لهذا النص صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت ، ونصت المادة السادسة منه على أنه « إذا كانت الوظيفة التي يشغلها العامل مقرر لها بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه أو أكثر فلا يجوز له أن يحصل على أي نوع من البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار ، فإذا كان البديل المقرر للوظيفة أقل من ٥٠٠ جنيه جاز للعامل أن يجمع بين هذا البديل وبين البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار بعد أقصى ٥٠٠ جنيه » وطبقاً لهذا النص فإنه يجوز الجمع بين بدل التمثيل وبين البدلات والأجور والمكافآت الأخرى بحد أقصى ٥٠٠ جنيه .

ولقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، وهو يسرى على أعضاء مجلس الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قانون تنظيم مجلس الدولة - وتنص المادة ٢١ من هذا القانون على أنه « يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية في الحدود وطبقاً للقواعد المبينة قرين كل منها .

١ - بدل تمثيل للوظائف الرئيسية وحسب مستوى كل منها على ألا يزيد عن ١٠٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية المقرر لها البديل .

٢ - بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة يتعرض معها القائمون عليها إلى مخاطر معينة أو تتطلب منهم بذل جهود متميزة عن تلك التي تتطلبها سائر الوظائف وعلى ألا تزيد قيمة البديل عن ٣٠٪ من بداية الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل .

٣ - بدلات إقامة للعاملين بمناطق تتطلب ظروف الحياة فيها منح هذا البديل أثناء إقامتهم بهذه المناطق .

٤ - بدلات مهنية للحاصلين على مؤهلات معينة أو بسبب أداء مهنة معينة .

ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يصرف للعامل طبقا لما تقدم عن ١٠٠٪ من الاجر الاساسي » .

كما نصت المادة الرابعة من مواد اصدار هذا القانون على ان « يلغى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون العاملين المدنيين في الدولة والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن المكافآت والاجور والمرتبات التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم البدلات والاجور والمكافآت كما يلغى كل حكم يتعارض مع احكام القانون » .

والواضح من النصوص المستحدثة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أن المشرع اقام نظاما للحد البدلات يختلف عما كان مقررا من قبل ، فاباح لرئيس الجمهورية منح بدلات معينة وقرر القواعد التي يعمل رئيس الجمهورية سلطته في نطاقها ، ويمكن ان تستظهر في هذا النظام المستحدث الاحكام الآتية:

اولا - ان لرئيس الجمهورية ان يمنح العاملين في الدولة البدلات سالفة الذكر ، ويكون منح البدل في حدود النسبة التي حددها المشرع بالقياس الى اجر العامل ، أو في حدود ما يقرره رئيس الجمهورية حيث لا يحدد المشرع نسبة معينة .

ثانيا - انه حيث يتقرر للعامل اكثر من بدل ، فإنه يستحق جميع البدلات المقررة طالما توافر في شأنه مناط استحقاق كل منها ، لا يحده في ذلك سوى القيد المنصوص عليه في الفقرة الاخيرة من المادة ٢١ سالفة الذكر ، وهو الا يزيد ما يصرف للعامل من البدلات على ١٠٠٪ من الاجر الاساسي .

فالمشرع في هذا النظام المستحدث يجعل الجمع بين البدلات المستحقة حكما واجبا ، أو حقا مستمدا من القانون وآية ما تقدم انه اذا يحظر على العامل تقاضى بدلات مختلفة تزيد على ١٠٠٪ من الاجر الاساسي ، فإن معنى ذلك انه فيما خلا هذا القيد يستحق العامل جميع البدلات التي تقرر له طالما قامت في شأنه شروط استحقاقها ، وتلك قاعدة من القواعد التي يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات على أساسها .

وأية أخرى لهذا الحكم أن المشرع قرر إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٥ الذي يتضمن القاعدة الخاصة بعدم جواز الجمع بين بدل التمثيل الذي يبلغ أو يجاوز خمسمائة جنيه وبين أى نوع من البدلات التى يسرى عليها هذا القرار .

ومن حيث أن الاستفادة مما تقدم أنه إذا كان منح البدلات المختلفة أمر جوازى لرئيس الجمهورية يترخص فيه حسبما يراه - غير أنه إذا تقرر منح بدل ما تعين اتباع القواعد التى أوجبها المشرع ، ومن بينها حق العامل فى أن يجمع بين ما يستحق له من بدلات فى حدود ١٠٠٪ من أجره .

ومن حيث أنه إذا كان القرار الجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح رجال القضاء راتب طبيعة عمل قد نص فى مادته الثانية على عدم جواز الجمع بين هذا الراتب وراتب التمثيل المقرر لبعض الوظائف القضائية ، فلا ريب حظر الجمع على هذا ، بوجه كان متروعا وبب تقريره حيث كان قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - وهو الذى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ فى ظل العمل به - يقضى فى المادة ٤٥ منه بأن « لرئيس الجمهورية سلطة تقرير رواتب اضافية للموظفين وتحديد شروط منحها » ، ولما صدر قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بقى هذا الحظر على مشروعاته طبقا لنص المادة ٣٩ من القانون المشار اليه ، حيث لم تكن ثمة قاعدة أمره تعطى للعامل حقا فى أن يجمع بين أكثر من بدل ، فكان مرد الحكم الى ما يحدده رئيس الجمهورية من شروط وأوضاع بالنسبة الى كل بدل يقرره .

غير أنه بعد صدور قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وما استحدث فيه من أحكام أصبح للعامل الحق فى الجمع بين كافة البدلات التى تقرر له على ألا يجاوز ما يصرف اليه منها مقدار أجره الأساسى ، ولم يعد هذا الحكم من قبيل سلطة التقدير المخولة لرئيس الجمهورية .

ومؤدى ما سبق أن يصبح نص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ مخالفا لاحكام نظام العاملين بالدولة ، ومن ثم

يسقط حكم هذا النص من التطبيق اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وهذه النتيجة يحتملها ما قضت به المادة الثالثة من مواد اصدار القانون المشار اليه من ان يصدر رئيس الجمهورية اللائحة التنفيذية لهذا القانون والى ان تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللوائح والقرارات المعمول بها فى شئون العاملين الخاضعين لاحكام هذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه ، ولقد ثبت ان حظر الجمع بين راتب طبيعة العمل وبديل التمثيل حظرا مطلقا أصبح يتعارض مع أحكام هذا القانون الذى يقرر الجمع بين البدلات المختلفة فى حدود ١٠٠٪ من الاجر الاساسى .

وفضلا عما تقدم وطالما ان المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على ان يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون ، فان مؤدى ذلك الغاء حكم المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر .

ولا ريب ان هذه النصوص الصريحة هى مجرد ترديد وتأكيد لقاعدة مستقرة وهى ان تدخل المشرع باعادة تنظيم موضوع معين يؤدى الى نسخ التنظيم السابق فيما يخالف الاحكام الجديدة ، ولقد اورد المشرع تلك النصوص فى وضوح يغنى عن اللجوء الى القواعد العامة او الاجتهاد فى التفسير .

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم جميعه انه يجوز سواء وفقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (الملغى) أو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الجمع بين راتب طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ وبديل التمثيل الذى يستحق لاعضاء مجلس الدولة الذين يعارون او يندبون طول الوقت لشغل وظائف مقرر لها هذا البديل ، وذلك كله بمراعاة القيود والضوابط المنصوص عليها فى هذين القانونين وفى القرارات المنفذة لهما لاياحة هذا الجمع وهى الا يجاوز مجموع البدلات ٥٠٠ جنيه طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ، والا يزيد هذا المجموع عن ١٠٠٪ من المرتب فى ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، كما انه أصبح من الجائز اعتبارا من تاريخ العمل بقانون نظام العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الجمع بين بديل التمثيل

المقرر لبعض الوظائف القضائية وبين راتب طبيعة العمل المستحق بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ طالما أن مجموعهما لا يبلغ الاجر الاساسي لمن تقرر له هذا البديل .

ولذلك فإن رجال الهيئات القضائية الذين يمنحون في ظل القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ بديل طبيعة عمل ويتقاضون بدل تمثيل وفقا لقرارات جمهورية قررت لهم هذا البديل كما هو الحال بالنسبة للمستطلع بشأنهم المراه أو لمن عداهم من رجال الهيئات القضائية كرئيس مجلس الدولة الذي صدر له قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦٦ لسنة ١٩٦٧ بمنحه بدل التمثيل المقرر للوزراء . فانهم يستحقون جميعا أن يجمعوا بين بدل طبيعة العمل وبديل التمثيل طالما أنه لا يجاوز ١٠٠٪ من الاجر الاساسي .

ومن حيث انه فيما يختص بالجمع بين بدل التمثيل وبين بدل القضاء المستحق بالتطبيق لقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، فإن البند ثالثا من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون المشار اليه تنص على أنه « تستحق البدلات المدة قرين كل وظيفة في جدول المرتبات لكل من يصدر قرار تعيينه في احدى الوظائف الواردة بالجدول ، ولا يجوز الجمع بين بدل التمثيل وبديل القضاء .

ومن حيث أن الاستفادة من هذا النص هو حظر الجمع بين بدل القضاء المقرر لاعضاء مجلس الدولة طبقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وبين أي بدل تمثيل يمكن أن يتقاضاه احد اعضاء المجلس ممن يعارون او يندبون لوظيفة مقرر لها مثل هذا البديل بحكم أن عضو مجلس الدولة يعتبر تبعا لندبه أو اعارته قائما بواجبات الوظيفة المنتخب أو المعار اليها ومتحملا مسؤولياتها ، ومن ثم يستحق بدل التمثيل المقرر لها حيث استقر المراه على صرف هذا البديل لشاغل الوظيفة وسواء كان شغله لها بطريق التعيين أو الاعارة أو الندب ، ولا وجه للقول بأن الحظر الوارد في البند ثالثا المشار اليه مقصور على بدل التمثيل المنصوص عليه في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وحده دون غيره من بدلات التمثيل ، ذلك انه طالما أن هذا الحظر ورد عاما ومطلقا وبالنسبة لبديل التمثيل فينبغي أخذه بعيموه ، اذ القاعدة أن المطلق يجرى على اطلاقه طالما لم يرد ما يقيدده أو يخصصه ، ولو اراد المشرع الا يكون هذا الحكم عاما وأن يقتصر حظر

الجمع على بدل التمثيل المنصوص عليه فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أو بدلات تمثيل معينة دون سواها نص على ذلك صراحة على نحو ما فعل عند تقرير راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وفقا لحكم القرار الجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ ، ويضاف الى ما تقدم انه يبين من الاطلاع على جدول الوظائف والمربيات والبدلات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ انه حدد وظائف اعضاء المجلس وهى تبدأ بوظيفة رئيس مجلس الدولة وتنتهى بوظيفة مندوب مساعد ، وبين المخصصات السنوية المقررة لكل وظيفة من مرتب وبدل قضاء وبدل تمثيل ، ولقد حدد هذا الجدول قرين وظائف مجلس الدولة كلها (فيما عدا وظيفة رئيس مجلس الدولة) بدل القضاء المقرر لكل وظيفة دون ان يقرر لاي منها بدل تمثيل ، نى حين انه حدد قرين وظيفة رئيس مجلس الدولة بدل تمثيل دون ان يقرر لهذه الوظيفة وحدها بدل قضاء ، ومؤدى ذلك ان الجمع بين بدل القضاء وبدل التمثيل المنصوص عليه فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ غير مقصور اصلا من مجرد الاطلاع على جدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بهذا القانون ، ولذلك فلا يقبل القول بان يكون حكم البنم ثالثا من قواعد تطبيق جدول المرتبات قد قصد مجرد حظر الجمع بين بدل القضاء وبدل التمثيل المنصوص عليه فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لأن ذلك وضع غير قائم اصلا ، ومن ثم فلا يبقى بعد ذلك الا ان يكون الحكم الوارد فى البند ثالثا المشار اليه متعلقا بقاعدة اخرى عامة ومطلقة هى حظر الجمع بين بدل القضاء وبين اى بدل تمثيل قد يستحقه احد اعضاء مجلس الدولة ممن يندوبون او يعارون لشغل وظائف خارج المجلس مقرر لها بهذا البند .

ومن حيث انه طبقا لما تقدم فلا يجوز لاعضاء مجلس الدولة المنتخبين طول الوقت للعمل بامانة الشئون التشريعية لمجلس الوزراء ان يجمعوا بين بدل القضاء المستحق طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وبين بدل التمثيل المقرر لهم فى الوظائف المنتخبين لها .

من اجل ذلك انتى رأى الجمعية العمومية الى انه يحق لاعضاء مجلس الدولة المنتخبين طول الوقت للعمل بامانة الشئون التشريعية بالامانة العامة لمجلس الوزراء ان يجمعوا بين راتب طبيعة العمل المستحق طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ وبين بدل التمثيل المقرر (م - ٩ - ج ٢٢)

لهم بموجب قرار السيد مستشار رئيس الجمهورية لشئون الامن القومى رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ غير انه لا يحق لهم بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أن يجمعوا بين بدل القضاء المقرر بموجب هذا القانون وبين بدل التمثيل المشار اليه .

(ملف ١١١/٢/٢١ - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧) .

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

رسم الدمغة المقرر بمقتضى المادة ١ من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة لا يعدو أن يكون فى التكيف القانونى الصحيح ضريبة غير مباشرة - اعفاء بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الدولة من الضرائب بمقتضى احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ واعفاء بدل القضاء المقرر لاعضاء مجلس الدولة بمقتضى احكام القانون الأخير يشمل الاعفاء من رسم الدمغة بوصفها نوعا من الضرائب .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة تنص على أن « يحصل رسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة او بطريق الانابة على النحو الآتى : واورد القانون بيانا بمقدار الرسم الذى يتدرج يتدرج مقدار المبلغ المصروف ، وتنص المادة (٢١) من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على انه : « ولا يخضع هذا البديل (بدل التمثيل) للضرائب . » - وينص البند الرابع من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على انه « لا يخضع بدل القضاء وبديل التمثيل فى جدول المرتبات للضرائب » .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص انه ولئن كانت القاعدة ان كل مبلغ تصرفه الحكومة يخضع لرسم الدمغة التدريجى على الصرفيات ، الا ان بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الدولة معفى من الضرائب بمقتضى حكم المادة (٢١) من قانون العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه ، ثم

اعيد النص على اعفائه فى قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه . كما أن بدل القضاء المقرر لسائر أعضاء مجلس الدولة بمقتضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه معفى أيضا من الضرائب ، ويثور التساؤل فى مدى شمول هذا الاعفاء لرسم الدمغة .

ومن حيث أنه من المسلم أن رسوم الدمغة المقررة بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وإن وصفها المشرع بأنها رسوم ، إلا أنها لا تعدو أن تكون فى التكييف القانونى الصحيح ضريبة مباشرة ، ذلك أنه وإن اتفق الرسم مع الضريبة فى أن كلا منهما فريضة مالية تجيبها الدولة ، إلا أن الرسم يتميز بأنه يؤدي مقابل خدمة يفيد منها دافع الرسم بطريق مباشر ، فى حين أن الضريبة لا تؤدي مقابل خدمة يفيد منها الممول بطريق مباشر ، وإنما تستعين بها الدولة على اداء الخدمات العامة الملقاة على عاتقها ومن ثم ولما كان الواضح من احكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه أن رسوم الدمغة المقررة به لا تؤدي مقابل خدمة خاصة يفيد منها الملزم بطريق مباشر فإنها تعد ضريبة لا رسما ، ولا يغير من هذا النظر أن المشرع وصف هذه الضريبة بأنها رسم ، ذلك أن المشرع لم يلتزم فى كل الاحوال الوصف المطابق للتكييف القانونى الصحيح للفريضة المالية ، فقد أطلق على بعض الفرائض المالية المقطوع بأنها ضرائب وصف الرسوم ، ومن ذلك رسم الايلولة على التراكات ، والرسوم الجمركية ورسوم الانتاج ولم تحل هذه التسمية دون الوقوف على التكييف القانونى الصحيح لهذه الفرائض المالية ومن ثم ينعقد اجماع الفقه والقضاء على أن ما أطلق عليه المشرع وصف الرسوم ، ومنها رسوم الدمغة ، لا تعدو فى الحقيقة أن تكون ضرائب غير مباشرة .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، وكان اعفاء بدل التمثيل وبدل القضاء المشار اليهما عاما شاملا لجميع الضرائب بغير تخصيص لنوع دون آخر ، فإنه يشمل الاعفاء من رسوم الدمغة بوصفها نوعا من الضرائب .

من أجل ذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن بدل التمثيل وبدل القضاء المشار اليهما لا يخضعان لرسوم الدمغة .

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

اعضاء مجلس الدولة المنتدبين كل الوقت يجوز لهم أن يختاروا بين بدل القضاء المقرر لهم بموجب القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وبين بدل التمثيل المقرر للوظائف المنتدبين لها - يحق لهم ان يجمعوا بين بدل القضاء وبين التعويض عن جهودهم غير العادية المقرر صرفه للعاملين بالجهة المنتدبين لها - مجلس القضاء الاعلى وحده هو الذى يتولى تحديد المكافاة التى يستحقها العضو المنتدب لو المعار .

ملخص الفتوى :

ان الحظر الذى تضمنته القواعد الملحقه بجدول مرتبات اعضاء مجلس الدولة انما يرد فقط على الجمع بين بدل القضاء وبدل التمثيل ، ومقتضى ذلك انه يجوز لاي من اعضاء مجلس الدولة اذا شغل بطريق النسب او الاعارة وظيفة مقرر لها بدل تمثيل - ان يتخلى عن بدل القضاء المستحق له طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حتى يمكنه تقاضى بدل التمثيل المقرر للوظيفة التى يشغلها ويقوم باعبائها . فعضو مجلس الدولة فى هذه الحالة - يستمد حقه فى كل من بدل القضاء وبدل التمثيل من احكام القانون ، وليس ثمة ما يحول دون ان يختار افضلهما له خاصة وانه يشغل الوظيفة المقرر لها بدل التمثيل وان هذا البديل انما تقرر بسبب ما تتطلبه الوظيفة من تكبد نفقات اضافية شرع البديل لمواجهةها ، والقول بغير ذلك (اى يحظر التخلي عن بدل القضاء) لا يتفق مع عبارة البند الثالث الملحق بجدول مرتبات اعضاء مجلس الدولة التى تحول دون الجمع بين بدل التمثيل وبدل القضاء دون ان تحظر التخلي عن بدل القضاء .

وحيث انه فيما يتعلق بالاستفسار الثانى الخاص بمدى احقية اعضاء مجلس الدولة المنتدبين للعمل بالأمانة العامة لمجلس الوزراء فى الجمع بين بدل القضاء وبين الأجر الاضافى المقرر لهم ، فليس فى قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٧ او قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذى يسرى على اعضاء المجلس فيما لم يزد بشأنه نص

خاص في القانون الصادر بتنظيم شؤونهم ، ما يحول دون الجمع بين بدل القضاء والأجر الإضافي وذلك لاختلاف حكمة صرف كل منهما ، فبدل القضاء مقرر بسبب ما يتميز به عمل أعضاء مجلس الدولة من طبيعة خاصة ، أما الأجر الإضافي فإنه يصرف لأعضاء المجلس في الجهات التي يندبون لها تعويضا لهم عن الجهد غير العادي الذي يبذلونه في سبيل انجاز ما يكلفون به في هذه الجهات من أعمال قانونية وقضائية .

ومن حيث ان الثابت ان جميع العاملين بالأمانة العامة لمجلس الوزراء (أصليين ومنتدبين) يمنحون تعويضا عن جهودهم غير العادية ، ولقد تقرر هذا التعويض بموجب قرار السيد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء رقم ١٩٤ لسنة ١٩٧٣ ، وتحددت قيمته بنسبة معينة من الأجر الأصلي لهؤلاء العاملين . فمن ثم يحق لأعضاء مجلس الدولة المنتدبين كل الوقت للعمل بالأمانة العامة لمجلس الوزراء ان يجمعوا بين بدل القضاء المستحق لهم بموجب القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وبين التعويض عن جهودهم غير العادية الذي تقرر منحه لهم اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٣ بموجب القرار الوزاري رقم ١٩٤ لسنة ١٩٧٣ ، على أنه يجدر التنبيه الى أنه ينبغي مراعاة ما تقضى به المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة من أنه يتولى مجلس القضاء الأعلى وحده تحديد المكافأة التي يستحقها العضو المنتدب أو المعار .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أنه يجوز لأعضاء مجلس الدولة المنتدبين كل الوقت للعمل بالأمانة العامة لمجلس الوزراء ان يختاروا بين بدل القضاء المقرر لهم بموجب القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وبين بدل التمثيل المقرر للوظائف المنتدبين لها ، كما يحق لهؤلاء الأعضاء ان يجمعوا بين بدل القضاء وبين التعويض عن جهودهم غير العادية المقرر صرفه للعاملين بالأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب القرار الوزاري رقم ١٩٤ لسنة ١٩٧٣ .

(ملف ١١١/٢/٢١ - جلسة ١٩٧٣/٣/٢١)

رابعاً - بدل عن رئاسة أو عضوية لجنة إدارية :

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

لعضو مجلس الدولة الذي يندب لرئاسة أو لعضوية لجنة بأحدى الجهات الادارية ان يتقاضى مقابلاً على ما أداه من أعمال فى تلك اللجنة - دون ان يؤثر ذلك على حياته واستقلاله الأصليين .

ملخص الفتوى :

ان الندب لعضوية اللجان أو الهيئات التى يوجب القانون ان يرأسها أو يشترك فى عضويتها احد أعضاء مجلس الدولة لا يعتبر جزءاً من العمل الأصلى لعضو مجلس الدولة ، وذلك لأن هذا العمل يخرج عن أعمال وظيفته الأصلى ، ويباشره تحت مسئولية الشخصية ، ولا يخضع فيه للتفتيش الفنى بمجلس الدولة ، فاذا ما قدرت الجهة الادارية مقابلاً مالياً لحضور لجنة من لجانها بمراعاة ما يبذله العضو فيها طبقاً للقواعد المالية المعمول بها لديها ، وجرى هذا التقدير على أسس من القواعد العامة التى تجرى على كل من توافرت شروطها فيه ، فانه لا محل والحالة هذه ، ان ينفرد عضو مجلس الدولة من الحرمان من المقابل المادى المذكور . ولا اعتداد فى هذا المقام بالقول بان استقلال العضو وحيدته يتاثر بتقاضى هذا المقابل ، فان استقلال العضو وحيدته لا ينال منها صرف مكافأة عن جهد معين أداه فى خدمة الجهة التى انعقدت اللجنة بخصوص نشاطها وأعمالها .

(ملف ١٩٨٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠)

خامسا - بدل الإقامة :

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

استحقاق بدل طبيعة العمل وبذل الإقامة المقررين للعاملين بمحافظة سيناء بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ وقرار مجلس الوزراء رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ منوط بأداء العمل بتلك المحافظة على وجه الاستقرار والاستمرار - متى كان القرار الصادر بندب عضو مجلس الدولة مفوضا للدولة لعدة محافظات قد حدد المحافظة التى تعد مقر عمله الاصلى فانها تكون المحافظة التى يباشر عمله فيها على وجه الاستقرار والاستمرار - قيامه بالعمل فى أى من المحافظات الأخرى بما فيها محافظة سيناء لا يعدو وإن يكون أداءه لمهام مصلحية مؤقتة يستحق عنها بدل سفر عن الأيام التى قضيت خارج مقر عمله - عدم استحقاق بدل طبيعة العمل وبذل الإقامة المقررين للعاملين بمحافظة سيناء فى هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

ونفيد بان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٨٢ واستعرضت المادة (٥٩) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى تنص على أنه « يجوز أن يندب برئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء وبالوزارات والمحافظات والهيئات العامة بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أو المحافظين أو رؤساء تلك الهيئات مستشارون مساعدون أو نواب للعمل كمفوضين لمجلس الدولة للاستعانة بهم فى دراسة الشؤون القانونية والتظلمات الادارية ومتابعة ما يهم رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمحافظات والهيئات العامة لدى المجلس أو ما للمجلس لديها من مسائل تدخل فى اختصاصه طبقا للقوانين واللوائح .

ويعتبر المفوض ملحقا بإدارة الفتوى المختصة بشئون الجهة التى يعمل بها . كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم (١١١) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه حيث تنص المادة الأولى منه على أن « يمنح العاملون

المدنيون بالحكومة والقطاع العام بالمناطق المحررة أو التي تحرر من سيناء بدل طبيعة عمل بنسبة ٧٥٪ من بدل ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل شهريا طوال مدة الطوارئ في محافظة سيناء على الا يزيد مجموع ما يصرف للعاملين المشار اليهم من هذا البدل وغيره من البدلات على ١٠٠٪ من الأجر الاساسى » . وايضا قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٦) لسنة ١٩٨٠ المشار اليه والصادر بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٠ حيث تنص المادة الأولى منه على أن « يمنح العاملون المدنيون بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الذين يعملون بمحافظات سيناء الشمالية وسيناء الجنوبية والبحر الأحمر واسوان وقنا وسوهاج والوادى الجديد ومطروح ومنطقتى الواحات البحرية ووادى النطرون بدل اقامة بنسبة ٣٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة وذلك للعاملين الذين لا يكون موطنهم الاصلى بالمحافظة أو المنطقة وبنسبة ٢٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة بالنسبة لمن يكون موطنهم الاصلى بالمحافظة أو المنطقة » . كما تنص المادة الثانية منه على أن « يراعى فى منح بدل الإقامة بالفئات السابقة القواعد الآتية :

(ا) أن يمنح بدل الإقامة للعامل الذى يندب لشغل وظيفة باحدى المحافظات أو المناطق المشار إليها فى المادة السابقة ، ولا يجوز منح بدل سفر فى هذه الحالة .

(ب) يتمتع منح بدل الإقامة للعامل الذى يكلف بمهمة رسمية خارج المحافظات والمناطق المقرر لها « .

ومن حيث أن المشرع قد قصد بتقرير بدل طبيعة العمل المقرر بالقانون رقم (١١١) لسنة ١٩٧١ المشار اليه - وطبقا لما جاء بالأعمال التحضيرية لهذا القانون تحقق غايتين اولاهما : تحقيق المساواة بين العاملين المدنيين فى المناطق المحررة من سيناء من ناحية وافراد القوات المسلحة والعاملين بها ممن يؤدون اعمالهم فى تلك المناطق من ناحية اخرى . اما العاية الثانية التى هدف اليها المشرع بالقانون سالف الذكر فهى تشجيع العاملين بالمناطق المنوه عنها على حسن الأداء ومضاعفة الجهد ومن أجل اعادة تحضير تلك المناطق واعادة الحياة اليها من جديد .

ومن حيث انه عن بدل الإقامة المقرر بقرار رئيس مجلس الوزراء

المشار اليه فان فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد استقر فى تفسيرها للأحكام المنظمة لبذل الإقامة الذى يمنح للعاملين بالمناطق والجهات النائية - ومن بينها القرار سالف الذكر على ان الحكمة من تقرير هذا البذل هى تشجيع العاملين على الاقبال على العمل بالجهات النائية والاستمرار فيه بروح عالية وذلك بتعويضهم عما يلاقونه من مشقة البعد وشظف العيش وقسوة الطبيعة فى هذه المناطق القاصية عن العمران المجردة من وسائل الراحة والمواصلات حيث يكافحون فى ظروف عسيرة لم يالفوها من قبل فى بلادهم الأصلية .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان مناط استحقاق كل من بدل طبيعة العمل وبذل الإقامة المقررين للعاملين بمحافظة سيناء ، هو اداء العمل بتلك المحافظة على وجه الاستقرار والاستمرار وبغض النظر عن اداة اسناد هذا العمل وما اذا كانت هى التعيين أو النقل أو الندب .

ومن حيث ان الثابت ان القرار الصادر بالندب سالف الاشار اليه قد حدد المحافظة التى تعد مقر العمل الأصلى وهى محافظة بور سعيد فانها تكون هى المحافظة التى يلتزم السيد الاسناد المفوض بمباشرة عمله فيها على وجه الاستقرار والاستمرار ، اما قيامه بالعمل فى اى من المحافظتين الأخرتين (دمياط وسيناء) فلا يعدو ان يكون اداء لمهام خارج مصلحة مؤقتة يستحق عنها بدل سفر عن الايام التى قضيت خارج بور سعيد وفقا للقواعد المقررة فى هذا الشأن .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق السيد الأستاذ بدل طبيعة العمل وبذل الإقامة المشار اليهما مع احقيقته فى صرف بدل سفر عن الايام التى قضيت خارج بور سعيد وفقا للقواعد المقررة فى هذا الشأن .

الفرع العاشر

النذب والاعارة

اولا - لحكام مشتركة بين النذب والاعارة :

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

اعارة ونذب لحد مستشارى مجلس الدولة للعمل باحد النوبك -
سريان احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات التى
يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم والقرار الجمهورى
رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شان تنظيم الاجور والمكافآت والبدلات عليه -
اساس ذلك - اعارة او نذب عضو السلطة القضائية للعمل فى احدى
الجهات الخاضعة لاحكام القرار المذكور من شانه تطبيق تلك الاحكام
على كافة المبالغ التى يتقاضاها منها .

ملخص الفتوى :

ان السيد المستشار / ٠٠٠ اعير ونذب للعمل ببنك بور سعيد
خلال المدة من ١٩٦٠/١/١ الى ١٩٦٧/١٢/٣١ فمن ثم تسرى عليه
احكام التشريعين المشار اليهما دون ان يحتج فى هذا الصدد بان احكام
القرار الجمهورى سالف الذكر لا تسرى على اعضاء الهيئات القضائية
لانه فضلا عن ان احكام هذا القرار طبقا لنص المادة السابعة منه ،
تسرى على جميع العاملين سواء الخاضعين لاحكام القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ او الخاضعين لقوانين ولوائح خاصة ، كما ان الاصل هو
تطبيق احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة واللوائح والقرارات
المكملة له على اعضاء الهيئات القضائية فيما لم يرد به نص فى القوانين
الخامة بهم ، فضلا عن ذلك فان اعارة او نذب عضو السلطة القضائية
للعمل فى احدى الجهات الخاضعة لاحكام القرار المذكور من شانه تطبيق
تلك الاحكام على كافة المبالغ التى يتقاضاها منها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولا - تايد فتواها بجلسة اول مايو سنة ١٩٦٨ التى خلصت فيها

الى انه لا تعارض بين القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ وان احكام كل منهما تكمل احكام الآخر .

ثانيا - مريان احكام هذين التشريعين على المبالغ التي تقاضاها السيد المستشار / ٠٠٠ علاوة على مرتبه الاصلى ابان نديه واعارته لبنك بور سعيد .

(ملف ٤٦٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٠/١١/٤)

قاعدة رقم (٥٤)

المادة :

الواضح من صياغة نص المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ان رئيس مجلس الدولة وحده هو المختص باصدار قرارات نذب اعضاء المجلس او اعارتهم - المشرع لم يلزمه باتباع شكليات معينة عند مباشرته لهذا الاختصاص الا فى حالة الموافقة على النذب او الاعارة حيث تطلب موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على النذب او الاعارة قبل افصاح رئيس المجلس عن موافقته - اشتراط موافقة المجلس الاعلى ورد على سبيل الاستثناء - الاستثناء لا يتوسع فيه ولا يقاس عليه - اثر ذلك - رئيس مجلس الدولة هو المختص وحده برفض الموافقة على النذب او الاعارة ابتداءا والغاء قرار النذب او الاعارة القائم بغير ان يلتزم فى اى من الحالتين بعرض الامر على المجلس الاعلى للهيئات القضائية .

ملخص الفتوى :

المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على انه « يجوز نذب اعضاء مجلس الدولة كل الوقت او فى غير اوقات العمل الرسمية او اعارتهم للقيام باعمال قضائية او قانونية لوزارات الحكومة ومصالحها او الهيئات العامة او المؤسسات العامة وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على ان يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافاة التى يستحقها العضو المنتدب او المعار عن هذه الاعمال ٠٠٠٠ »

ولا يجوز ان يترتب على النذب او الاعارة الاخلال بحسن سير العمل » .

ومن حيث أن الواضح من صياغة النص المتقدم أن الاختصاص بأصدار قرارات نذب أعضاء مجلس الدولة كل الوقت أو في غير أوقات العمل الرسمية أو اعارتهم للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارة الحكومة و منعقد لرئيس مجلس الدولة وحده .

وان المشرع لم يلزم رئيس المجلس باتباع شكيليات معينة عند مباشرته لهذا الاختصاص الا في حالة الموافقة على النذب أو الاعارة حيث تطلب القانون موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على النذب أو الاعارة قبل افصاح رئيس المجلس عن موافقته .
العمل فهي ثمرة عارضة .

ومن حيث أن الأصل أن مصدر القرار لا يفقيد بشكل معين عند اعلانه عن الارادة الا اذا ألزمته القاعدة القانونية صراحة باتباع شكيليات معينة .

واذا كان القانون قد تطلب موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية عند مباشرة رئيس مجلس الدولة لاختصاصه بالنذب فانه أورد هذا التقييد حتى لا يكون النذب أو الاعارة وسيلة لنزع عضو المجلس من عمله الأصلي وابعاده عنه .

ومن حيث أن النذب والاعارة مقرران على سبيل الاستثناء لاكنساب الأعضاء خبرة بالعمل الإداري تساعدهم على اداء الراى أو اصدار الحكم ولم يقرر لمصلحة العضو ، وأذ كان يحصل على ثمرة من هذا العمل فهي ثمرة عارضة .

وبالبناء على ما تقدم ومن منطلق أن رئيس مجلس الدولة هو المسئول عن حسن سير العمل بالمجلس ، فمن ثم فهو وحده المختص برفض الموافقة على النذب أو الاعارة ابتداء . كما يختص وحده بإلغاء قرار النذب أو الاعارة القائم اذا أدى ذلك الى الإخلال بحسن سير العمل بخير أن يلتزم في أى من الحالتين بعرض الأمر على المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، لأن موافقة المجلس الأعلى وردت استثناء في حالة النذب كشكل لأصدار القرار ، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى أن رئيس مجلس الدولة يختص منفردا بإنهاء النذب القائم لأحد أعضاء مجلس الدولة .

(ملف ٢٣٤/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/٤/١٨)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

لحقية عضو مجلس الدولة المنتدب أو المعار في المكافأة الإضافية عن الأعمال التي يؤديها بالجهة المنتدب أو المعار إليها .

ملخص الفتوى :

أن المادة (٨٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « يجوز نذب أعضاء مجلس الدولة كل الوقت أو في غير أوقات العمل الرسمية أو اعارتهم للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة التي يستحقها العضو المنتدب أو المعار عن هذه الأعمال » .

ومفاد هذا النص أن المشرع أجاز نذب أعضاء مجلس الدولة كل الوقت أو في غير أوقات العمل الرسمية أو اعارتهم للوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة لأداء أعمال قضائية أو قانونية على أن يتولى المجلس الأعلى للهيئات القضائية تحديد المكافأة التي يستحقها العضو عن هذه الأعمال ، وإذا اضطرد العمل على أن يترك المجلس الأعلى لكل جهة من الجهات التي ينتدب إليها الأعضاء تحديد المكافآت التي يستحقونها عن تلك الأعمال التي يندبونها أو يعاونون للقيام بها ، فإن تحديد جهة من تلك الجهات لما يستحق للأعضاء مقابل ما يؤديه من عمل لديها أمر لا يخالف قاعدة من القواعد التي جرى المجلس الأعلى للهيئات القضائية على تطبيقها في شأن نذب الأعضاء كل أو بعض الوقت أو اعاراتهم وتحديد مكافاتهم .

ولما كانت المكافأة الإضافية التي قررها المشرع للعاملين تستحق لأسباب تتعلق بما يؤديه من أعمال وما يبذلونه من جهد في إنجازها ، وكان العضو المنتدب أو المعار يؤدي عملاً بالجهة المنتدب أو المعار إليها فإن مناط استحقاق تلك المكافآت الإضافية يتوافر في حقها .

ومن ثم يستحق السيد / الأستاذ المستشار المنتدب
فى غير أوقات العمل الرسمية للعمل بوزارة النقل المكافأة التى قرر
وزير النقل بتاريخ ١٩٨١/١/٧ صرفها للعاملين بديوان عام الوزارة
بواقع مرتب شهر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
استحقاق السيد / المكافأة المشار اليها .

(ملف ٨٨٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨١/٥/٢٧)

ثانيا - الندب :

قاعدَة رقم (٥٦)

المبدأ :

أعضاء مجلس الدولة - ندهم للأعمال الإضافية - العمل الإضافى
قد يكون امتدادا للعمل الأصلى فى ذات الوظيفة ولو فى غير أوقات العمل
الرسمية وقد يكون بطريق الندب فى وظيفة أخرى غير الوظيفة الأصلية -
اختلاف الأحكام التى يخضع لها كل من العاملين - العمل الإضافى
المشار اليه فى المادة الأولى من القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والمادة الأولى
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ، لا يشترط أن يكون
أداؤه فى غير أوقات العمل الرسمية - انسحاب هذا الوصف على العمل
الإضافى الذى يسند الى المنتدب طوال الوقت الى جوار العمل الأصلى
المنتدب أساسا للقيام به - استحقاقه مكافأة عن هذا العمل ولو كان
القيام به فى غير أوقات العمل الرسمية - تحديد المصروف المالى لهذه
المكافأة لا يثير اشكالا قانونيا بالنسبة للجهة الأصلية التابع لها المنتدب
وانما هو أمر يتعلق باوضاع الميزانية فى الجهات التى تقوم بالصرف -
استمرار المستشار المساعد فى أداء عمله كمفوض الدولة بعد ترقيته الى
وظيفة مستشار لا ينطوى على مخالفة للقانون .

ملخص الفتوى :

يبين من الأوراق الخاصة بهذا الموضوع ان السيد المستشار / ...
كان منتدبا فى غير أوقات العمل الرسمية مستشارا قانونيا للسيد / ...

وقت ان كان سيادته وزيرا للدولة وحددت اختصاصاته على الوجه الاتى :

(ا) مراجعة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية .

(ب) اعداد مثل هذه المشروعات التى يقتضى صالح العمل إصدارها

(ج) ابداء الراى فيما يعرض على السيد الوزير من موضوعات ذات طبيعة قانونية .

(د) انجاز الأبحاث القانونية التى يرى لزومها فى مباشرة الاختصاصات الموكولة للسيد الوزير .

(هـ) عرض ما أجرته النيابة الادارية من تحقيقات فيما ينسب الى موظفى الوزارة من الدرجة الثانية فما فوقها من مخالفات مالية وادارية .

ثم ندب سيادته طول الوقت فى مكتب السيد وزير العمل واسندت اليه بعد ذلك الى جانب الأعمال السالف ذكرها أعمال التفويض الخاصة بالتظلمات التى تقدم من موظفى الوزارة .

ومن حيث أن الأعمال الإضافية التى يمكن أن يكلف بها الموظف ويجوز أن يمنح عنها مكافأة نوعان :

النوع الأول :

وهو العمل الإضافى الذى يعتبر امتدادا للعمل الأسمى أى ذلك الذى يؤديه الموظف فى ذات الوظيفة التى يشغلها وفى ذات الوزارة التى يتبعها وفى غير اوقات العمل الرسمية لما قد تتطلبه مصلحة العمل الأسمى من مزيد من الوقت والجهد لانجازه ، وهذا النوع من الأعمال الإضافية هو ما كانت تتناوله المادتان ٤٥ ، ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة والذى صدر بشأنه قرار مجلس الوزراء فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ فى شأن قواعد منح المكافآت عن الأعمال الإضافية والخدمات الممتازة والقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الأجور أيضا ثم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٧ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٩ .

أما النوع الثانى من الاعمال الاضافية فهو العمل الاضافى الذى يؤديه الموظف عن طريق الندب - طبقا لنص المادتين ٤٨ ، ٥٠ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - فى وظيفة أخرى غير الوظيفة الأصلية التى يشغلها فى ذات الوزارة أو فى وزارة أو مصلحة أخرى غير الوزارة أو المصلحة التى يتبعها . وهذا النوع من العمل الاضافى لا يسرى فى شأنه احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ أو القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاجور الاضافية المشار اليهما وانما تنظمه احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت .

وتقتضى المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه بأنه فيما عدا حالات الاعارة خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الاعمال التى يقوم بها فى الحكومة أو الشركات أو فى الهيئات العامة أو المجالس أو اللجان أو فى المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه فى السنة كما تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ على أنه « تسرى احكام هذا القرار على البدلات والاجور والمكافآت الآتية : ا - البدلات والاجور والمكافآت التى تمنح للعامل الحاصل على مؤهل معين ويقوم بمهنة معينة تتفق مع هذا المؤهل . ب - البدلات والاجور والمكافآت التى تمنح لمن يقوم بأعباء عمل معين ذى خطورة أو صعوبة معينة . ج - البدلات والاجور والمكافآت التى تمنح للعامل بسبب أدائه الوظيفية فى مكان جغرافى معين . د - المكافآت والاجور الاضافية . هـ - المكافآت التشجيعية والخاصة . و - مكافآت عضوية ویدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها . ز - المبالغ التى يتقاضاها العاملین المنتدبون أو المعارون فى الداخل علاوة على مرتباتهم الأصلية » . ونصت المادة الثانية على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت المنصوص عليها فى البندين ا . ب من المادة السابقة على مبلغ ٣٦٠ جنيه فى السنة » وقضت المادة الثالثة بأنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت التى يسرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ جنيه فى السنة .

ومن حيث أن العمل الإضافي الذي أشار اليه نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ والذي لا يجوز أن يزيد ما يتقاضاه العامل نظير قيامه به على ٢٠٪ من المرتب بحد أقصى ٥٠٠ جنيه في السنة - هذا العمل الإضافي لم يشترط المشرع أن يكون أدائه في غير أوقات العمل الرسمية ، وعلى خلاف النوع الأول الذي يتم في نطاق الوظيفة الأصلية للموظف ، وبذلك يمكن أن تنسحب هذه الصفة على العمل الذي يكلف به الموظف إلى جوار عمله الأصلي ولو أداه في أوقات العمل الرسمية فندب العامل إلى جهة غير المعين فيها أصلا وإضافة أعمال أخرى اليه في أوقات العمل الرسمية يجوز للوزير المختص حسب سلطته التقديرية منحة مكافأة عن العمل الإضافي في الحدود التي نص عليها القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وبشرط وجود الاعتماد المالي الذي يسمح بالصرف .

وتأسيسا على ما تقدم فانه إذا ما اسندت إلى السيد المستشار / ... إبان ندبه طول الوقت في مكتب وزير العمل أعمالا إضافية إلى جوار عمله الأصلي المنتدب أساسا للقيام به فانه يستحق عنه مكافأة طبقا لما يقدره الوزير المختص حتى ولو كان يقوم بهذا العمل الإضافي في غير أوقات العمل الرسمية .

أما بالنسبة إلى تحديد المصرف المالي لهذه المكافأة وهل ينبغي صرفها خصما من ميزانية وزارة العمل أو ميزانية إحدى الهيئات العامة التابعة لها كهيئة التأمينات الاجتماعية فإن هذا الأمر لا يثير أي شكال قانوني بالنسبة إلى مجلس الدولة وإنما يتعلق بأوضاع الميزانية في الجهات التي تقوم بالمصرف فلا يكون ثمة محل لبحثه .

أما بالنسبة إلى مدى صحة استمرار السيد المستشار / ... في العمل كمفوض للدولة لوزارة العمل وهيئة التأمينات الاجتماعية بعد ترقيته إلى وظيفة مستشار فإن المادة ٤١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة (معدلة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ بدلا من المادة ٤٢ من قانون المجلس) تنص على أن « يجوز أن يندب برياسة الجمهورية وبرايسة الوزراء والوزارات والمصالح والهيئات العامة بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو رؤساء تلك المصالح والهيئات مستشارون (م - ١٠ - ج ٢٢)

مساعدون او نواب كمفوضين لمجلس الدولة للاستعانة بهم فى دراسة
النشئون القانونية والتظلمات الادارية ومتابعة ما يهم رئاسة الجمهورية
ورئاسة الوزراء والوزارات والمصالح والهيئات لدى المجلس او ما للمجلس
لديها من مسائل تدخل فى اختصاصه طبقا للقوانين وللوائح .

ومن حيث ان السيد المستشار / . . . كان قد ندب للعمل مفوضا
للدولة لوزارة العمل وهيئة التأمينات الاجتماعية وقت ان كان سيادته
يشغل وظيفة مستشار مساعد بالمجلس ، واستمر مندوبا لهذا العمل
الى ما بعد ترقيته الى مستشار دون ان يقوم المجلس بالغاء هذا الندب
او ندب زميل آخر للقيام بهذا العمل فمن ثم فانه لم يخالف حكم القانون
باستمراره فى اداء عمله المشار اليه وذلك لسببين :

الاول :

ان المادة ٤١ المشار اليها (ومن قبلها نص المادة ٤٢) وان حددت
الوظيفة التى يجوز ندب مفوضى الدولة للوزارات والمصالح من بين
شاغليها بالمستشارين والمساعدين والنواب بمجلس الدولة ، الا ان هذا
لا يعنى عدم جواز ندب من يشغل وظيفة مستشار للقيام بها . ذلك ان هذا
التحديد لا يمنع من يشغل وظيفة اعلا من ندبه لها وانما يمنع من يشغل
وظيفة اقل ، فلا يجوز ندب المندوبين او المندوبين المساعدين لها . لان
الحكمة من هذا التحديد تتمثل فى رغبة المشرع فى ان يكون مفوض الدولة
للوزارة على قدر معين من الخبرة لا تقل عن خبرة النائب بالمجلس ، وهذه
الحكمة متحققة فى المستشار من باب أولى ، حقيقة ان النص لم يستعمل
عبارة « على الاقل » حتى يمكن القطع بصحة هذا التفسير - الا ان عدم
استعمال هذا التعبير لا يمنع من الالتجاء الى روح النص ما يقصده
المشرع من تقريره ، وبالاتجاه الى ذلك يتحقق سلامة هذا التفسير .

ثانيا :

ان السيد المستشار / . . . ما كان له ان يمتنع عن تادية عمله كمفوض
لوزارة العمل وهيئة التأمينات الاجتماعية عقب ترقيته الى وظيفة مستشار
طالما ان مجلس الدولة لم يبلغ ندبه صراحة او يندب زميل آخر للقيام
بهذا العمل ، ذلك ان امتناعه عن تادية هذا العمل كان سيشكل مخالفة
لاحكام القانون . باعتبار ان الندب يتم دون ما حاجة الى موافقة العامل

ولأنه مقرر في الأصل لصالح العمل فإذا رفض العامل تنفيذ قرار النذب
بأن امتنع عن القيام بالعمل المندوب من أجله كليا أو جزئيا كان عرضه
للمساءلة التأديبية .

وتأسيسا على ما تقدم ، فإنه لا حرج على السيد المستشار /
أن هو استمر في القيام بعمله كمفوض لوزارة العمل وهيئة التأمينات
الاجتماعية عقب ترقيته الى وظيفة مستشار في المجلس ، ولو أن المجلس
كان يرى في استمرار سيادته في تأديبه هذا العمل مخالفة لحكم القانون
فإنه كان يتعين عليه - بما له من اختصاص في هذا الشأن - أن ينسحب
زميلا آخر للقيام بهذا العمل عقب الترقية ، الامر الذي لم يتم ومن ثم
فإن استمرار سيادته في هذا العمل لا غبار عليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى الآتى :

اولا : تحقية السيد المستشار / لما يتقاضاه من مكافأة عن
الاعمال الاضافية التي استندت اليه بالاضافة الى عمله بمكتب وزير العمل .

ثانيا : ان كون هذه المكافآت تصرف من ميزانية الهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية بدلا من البند المخصص لذلك بميزانية وزارة العمل
لا تثير اى اشكال قانونى .

ثالثا : صحة استمرار السيد المستشار / في العمل كمفوض
للدولة لوزارة العمل وهيئة التأمينات الاجتماعية بعد ترقيته الى وظيفة
مستشار .

(ملف ٨٦ / ٤ / ٥٤٩ - جلسة ١٩٧٢/٥/٣١) .

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

المكافآت التي تمنح عن الاعمال الاضافية لا تدخل ضمن المبالغ
الثانية للوظيفة المقررة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات
والرواتب الاضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين
معدلا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ - أساس ذلك ما ورد بالملحظة الايضاحية .

القانون المذكور - المكافآت التي تمنح لعضو مجلس الدولة مقابل نديه في غير أوقات العمل الرسمية لا تخضع للخفض المقرر لانها تعد نوعا من الاجر الاضافي .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين كان يتنص في المادة الاولى على انه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض جميع البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لأي سبب كان علاوة على المرتب الاصلى للعاملين المدنيين والعسكريين بالحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها والتي تساهم فيها الدولة وفقا للنسب الآتية :

٥٠٪ بالنسبة لبدلات التمثيل والاستقبال وما في حكمها .

٢٥٪ بالنسبة لباقي البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما في حكمها .

ويعتد في حساب مقدار الخفض ومقدار ما يستحق من البدل بعد خفضه على النحو المشار اليه بالقيمة التي كانت مفررة للبدل في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٥ - أو في أي تاريخ لاحق يكون قد تقرر البدل فيه .

ويسرى الخفض على البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون « .

ولقد عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧١ واصبحت تنص على انه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لأي سبب كان علاوة على الاجر الاصلى للعاملين المدنيين والعسكريين بوحدات الجهاز الاداري للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥٪ على الاقل .

. ويعتد في حساب نسبة الخفض وما يستحق من البذل بعد خفضه بقيمته التي كانت مقررة في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٥ لو في تاريخ لاحق يكون قد تقرر فيه البذل ما لم يتخذ في قرار منح البذل على مراعاة نسبة الخفض المقررة » .

. ومن حيث ان المشرع لم يدخل المكافآت التي تمنح عن الاعمال الاضافية ضمن المبالغ المنصوص عليها في هذا القانون سواء قبل تعديله او بعده بل ان المذكرة الايضاحية للقانون قررت انه (وبطبيعة الحال يخرج عن دائرة الخفض المرتبات والاجور الاصلية وما في حكمها وما يصرف للعامل علاوة على مرتبه الاصلية بسبب جهد خاص يبذله شخصيا يميزه عن غيره من العاملين في نفس مركزه القانوني كالمكافآت التشجيعية والاجر الاضافي وما في حكمها كما يخرج عن اثره الخفض ايضا ما يصرف من مبالغ لغير العاملين ولو كان ذلك نظير خدمات تؤدي لذات الجهات المشار اليها في المشروع) لما كان الامر كذلك فان قصد المشرع واضحا في عدم اخضاع المكافآت التي تمنح عن العمل الاضافي للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث ان المكافآت التي كانت تمنح للسيد الاستاذ / مقابل ندبه في غير اوقات العمل الرسمية للعمل مستشارا قانونيا للهيئة تعد نوعا من الاجور الاضافي فانها لا تخضع للخفض المقرر بهذا القانون .

من اجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع المكافأة التي كانت تصرف للسيد الاستاذ المستشار المساعد/ لقاء ندبه مستشارا قانونيا للهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .
(ملف ٢٢٦/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/٣/٧)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

عدم جواز ندب عضو مجلس الدولة مستشارا قانونيا لاحد الاحزاب السياسية - نص المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على

قصر نديب أعضاء مجلس الدولة على وزارات الحكومة ومصالحها وهيئاتها ومؤسساتها - خروج الأحزاب السياسية من عداد الجهات التي أجازت المادة سالفة الذكر نديب أعضاء المجلس للعمل بها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية ينص في مادته الثانية على أن (يقصد بالحزب السياسي كل جماعة منظمة تؤسس طبقا لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق المشاركة في مسؤوليات الحكم) .

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن « وتعمل هذه الأحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية على تجميع المواطنين وتمثيلهم سياسيا » .

وتنص المادة السادسة من القانون المذكور على أن (يتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية) .

وينص القانون في مادته الحادية عشر على أن « تتكون موارد الحزب من اشتراكات وتبرعات أعضائه وحصيلة عائد استثمار أمواله في الأوجه غير التجارية التي يحددها نظامه الداخلي » .

ويبين من هذه النصوص أن المشرع حدد طبيعة الأحزاب السياسية وتكيفها القانوني بعبارات صريحة قاطعة فعرّفها بأنها منظمات تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتهدف إلى المشاركة في مسؤوليات الحكم وتمثل أعضائها تمثيلا سياسيا وتمول نشاطها من اشتراكات أعضائها وتبرعاتهم ومن عائد استثمارها لأموالها ؛ ومن ثم فهي تنشأ بإرادة جماعات المواطنين التي تنظمها وتختار أهدافها وتبعا لذلك فإنها لا تعد سلطة من سلطات الدولة أو فرعا أو هيئة أو مؤسسة من فروع الدولة وهيئاتها ومؤسساتها وإنما هي منظمات سياسية منفصلة عن أجهزة الدولة ومستقلة بشخصيتها المعنوية عنها ؛

ولما كانت المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « يجوز نذب أعضاء مجلس الدولة كل الوقت أو فى غير اوقات العمل الرسمية أو اعارتهم للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية » وكانت عبارات هذا النص صريحة فى قصر نذب أعضاء مجلس الدولة على وزارات الحكومة ومصالحها وهيئاتها ومؤسساتها فإنه لا يجوز نذب عضو مجلس الدولة للعمل مستشارا قانونيا لأحد الأحزاب السياسية لخروج تلك الأحزاب من عداد الجهات التى أجازت المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نذب أعضاء المجلس للعمل بها .

لذلم انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز نذب عضو مجلس الدولة للعمل مستشارا قانونيا لأحد الأحزاب السياسية .

(ملف ٢٤٥/٦/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

إذا نذب عضو مجلس الدولة بلجنة من لجان البت فى المناقصات أو المزايدات أو الممارسات فإنه يستحق المقابل المادى الذى تقرره جهة الادارة مقابل حضور جلسات اللجنة . ولا يكون فى ذلك أى تأثير على استقلال العضو وكرامته لأن ما يقوم به من عمل يكون منبث الصلة بعمله فى المجلس .

ملخص الفتوى :

أن حضور عضو مجلس الدولة لجنة من لجان المناقصات أو المزايدات أو الممارسات هو نذب بطبيعته يخرج به العضو من أعمال وظيفته الأصلية ويندمج مع مجموعة من الموظفين فى عمل مشترك آخر لحساب جهة أخرى غير مجلس الدولة . وهذه الأعمال لا تدخل فى العمل الأصلى للعضو الذى يعمل بإدارة الفتوى . وأساس ذلك أن عمله

بلجان البيت مستقل عن عمله الاصلى ، ولا يخضعه لمراجعة من رؤسائه أو التفتيش الفنى ويتم لحساب جهة أخرى مع مجموعة من الموظفين يأخذ حكمهم فى نطاق اللجنة . ويترتب على ذلك انه اذا قدرت الجهة الادارية مقابلا ماليا لحضور هذه اللجان أو ما يبذله العضو فيها طبقا للقواعد المالية المعمول بها ، وجرى هذا التقدير على أسس من القواعد العامة التى تجرى على كل من توافرت شروطها فيه من أعضاء اللجنة ، فانه لا محل لحرمان عضو مجلس الدولة من ميزة المقابل المادى ويكون قرار الجهة الادارية بمنح هذا البديل قرارا سليما يتفق وحكم القانون .

(ملف ٢/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/٢/١٥)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

يجوز أن يتقاضى العضو المنتدب بعض الوقت لدى إحدى الجهات الادارية مكافأة تشجيعية بالاضافة الى مكافأة الندب .

ملخص الفتوى :

حددت لائحة العاملين بالهيئة العامة للتنشيط السياحى الصادرة بقرار وزير السياحة رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨١ المقابل الذى يتقاضاه المنتدب للعمل بها بعض الوقت بما لا يجاوز ١٠٠٪ من راتبه الاصلى . ويعتبر هذا المقابل من قبيل الاجر المقابل للعمل ، ولا يتضمن حرمان المنتدب بعض الوقت من الحصول على اية ميزة أخرى تقررها الهيئة للعاملين بها . وينسحب تعبير العاملين الى المنتدبين بعض الوقت . ومن ثم فانه يترتب على ذلك جواز منح عضو مجلس الدولة المنتدب بتلك الهيئة بعض الوقت المكافأة التشجيعية التى قررتها للعاملين بها بالاضافة الى مكافآت الندب الاصلية .

(ملف ٩٨١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/٤/١٨)

ثالثاً - الاعارة :

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

اعارة عضو مجلس الدولة للعمل بالجمهورية العربية اليمنية مع احتفاظه بالمرتب الاصلى الذى يصرف اليه فى الداخل - المقصود بالمرتب الاصلى - هو المرتب الاساسى والعلاوات التى يصل اليها الموظف فى حدود الربط المالى المقرر للوظيفة دون البدلات .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٧٣ الصادر - بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٧ تنص على « اعارة السيد / المستشار المساعد بمجلس الدولة للعمل بالمكتب القانونى بالجمهورية العربية اليمنية لمدة سنة تبدأ من تاريخ مغادرته اراضى جمهورية مدر العربية على ان تتحمل الجهة المعار اليها بالالتزامات المالية المترتبة على هذه الاعارة » وتقضى المادة الثانية بأن يكون صرف المرتب الاصلى للسيد المعار طوال الاعارة من اعتمادات العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية »

ومن حيث ان عبارة المرتب الاصلى الواردة فى المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٧٣ مرادفة لعبارة « المرتب الاساسى » التى تعنى المرتب الاساسى والعلاوات التى يصل اليها الموظف فى حدود الربط المالى المقرر للوظيفة .

ومن حيث أن التفسير السابق لعبارة المرتب الاصلى يجد سنده فى ان البدلات التى يتقاضاها سيادته تعتبر ميزة خاصة بالوظيفة التى يشغلها قبل اعارته ، بحيث انه اذا مارس وظيفة اخرى يفقد هذه الميزة فاذا كان بدلا القضاء والتمثيل مرتبطين بممارسة وظيفته فى مجلس الدولة فانه باعارته لليمن وشغله لوظيفة اخرى ، يفقد هذين البدلين ، وبقتصر ما يتقاضاه على مرتبه الاصلى أو الاساسى

والمتمثل في المرتب والعلاوات التي يصل اليها في حدود الترتيب المنص
المقرر للوظيفة .

ومن حيث انه اذا كانت نية المشرع قد اتجهت الى عكس ما سبق
لصاغ القرار الجمهوري رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٧٣ على نحو ما صاغ به
القرار رقم ٧٦٩ لسنة ١٩٧٧ ، والذي قضى « باعارة السيد /
وكيل مجلس الدولة للعمل خبيرا قانونيا بالمكتب القانوني بمجلس
القيادة ومجلس الوزراء بالجمهورية العربية اليمنية لمدة سنة تبدأ من
تاريخ مغادرته اراضى جمهورية مصر العربية على ان يتحمل ديوان عام
وزارة العدل بمرتبه وبدلاته فى الداخلى » . تهذه المغايرة بين القرار
رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٧٣ والقرار رقم ٧٦٩ لسنة ١٩٧٧ تعنى أن المشرع
لم يقصد منح السيد المستشار / البدلات التي كان يتقاضاها
قبل اعارته ، والا لنص على ذلك صراحة كما فعل فى القرار رقم ٧٦٩
لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للسيد المستشار /

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد
الأستاذ المستشار / فيما يطالب به من بدل القضاء فى الفترة
من ١٩٧٥/٤/١٦ ، وبدل التمثيل فى الفترة من ١٩٧٦/١/١ حتى
١٩٧٥/١٢/٣١ .

(ملف ٨١٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

راتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاة - شرطا استحقاقه :
ان يكون الموظف شاغلا لوظيفة فنية من الوظائف المنصوص عليها فى
القرار الجمهوري رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ وان يكون قائما بعمل هذه
الوظيفة فعلا - اعارة احد اعضاء مجلس الدولة تمنع من استحقاق هذا
الراتب طوال فترة الاعارة .

ملخص الفتوى :

فيما يتعلق بمدى استحقاق أعضاء مجلس الدولة الفنين المعاريين فى الداخل لراتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ فإن مناط استحقاق هذا البديل يكون بتوافر شرطين : ان يكون الموظف شاغلا لوظيفة فنية من الوظائف المنصوص عليها فى هذا القرار وان يكون قائما بعمل هذه الوظيفة فعلا ، ولما كان الموظف المعار لا يقوم بأعباء وظيفته الأصلية أثناء إعارته فإنه لا يستحق راتب طبيعة العمل أثناء إعارته وهو الرأى الذى سبق ان انتهت الجمعية العمومية الى الأخذ به بجلستها المنعقدة فى ٢٦ من سبتمبر و ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ و ٢ من يوليو سنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى :

تأييد الفتاوى السابقة للجمعية العمومية فيما يتعلق بعدم استحقاق النائب بمجلس الدولة والمعار لمؤسسة لراتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء أثناء إعارته الى المؤسسة .

(فتوى ١٠٤٣ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

إعارة أعضاء مجلس الدولة للخارج - تكون بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية - لرئيس الجمهورية سلطة مد الإعارة التى تزيد على أربع سنوات اذا دعت ذلك مصلحة قومية - هذه السلطة لا تتصور الا بشأن تجديد إعارة قائمة فعلا - طلب عرض إعارة جديدة على رئيس الجمهورية مباشرة - عدم جواز ذلك قانونا - قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية برفض هذا الطلب صحيح .

ملخص الفتوى :

ان المشرع وضع اصلا عاما واجاز بمقتضاه اعارة اعضاء مجلس الدولة للخارج بقرار يصدر من رئيس الجمهورية بشرط موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية وحدد للاعارة مدة لا تتجاوز اربع سنوات متصلة ومنع اعارة العضو للخارج بعدها الا بعد انقضاء خمس سنوات على اعارته السابقة. واستثناء من هذا الاصل العام اجاز المشرع زيادة مدة الاعارة على اربع سنوات بشرط أن تقتضى ذلك مصلحة قومية وخول رئيس الجمهورية سلطة تقدير تلك المصلحة القومية ومن ثم فان اعمال هذا الاستثناء يكون منوطا بتوافر شرطين اولهما ان يكمل أحد الأعضاء فى اعارة قائمة مدة اربع سنوات متصلة والثانى ان تقتضى المصلحة القومية عرض الأمر على رئيس الجمهورية للنظر فى تقدير المصلحة وفى تجديد ذات الاعارة لمدة تزيد على هذا القدر ، وعليه لا يجد هذا الاستثناء مجالا لتطبيقه الا بالنسبة للاعارة القائمة بالفعل، والتي تستمر لذات الجهة المستعيرة وبعد العرض على المجلس الاعلى فليس لرئيس الجمهورية ان يتصدى لتقدير المصلحة القومية فى اعارة قائمة من تلقاء نفسه بل لابد ان يتم العرض عليه عن طريق المجلس الاعلى للهيئات القضائية والا ترتب على ذلك سلب اختصاص المجلس الاعلى بنظر اعارات اعضاء مجلس الدولة ولا يجوز مد نطاق هذا الاستثناء الى الاعارات الجديدة التى تطلبها جهة اخرى غير تلك التى كان العضو معارا اليها خلال مدة الاربع سنوات عن طريق القياس اذ ان الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فى تفسيره كما لا يجوز عرض الاعارة فى مثل تلك الحالة مباشرة على رئيس الجمهورية لتقدير المصلحة القومية فيها فليس من المقبول ان يختص المجلس الاعلى بنظر الاعارة التى تتم لأول مرة أو التى تتم بعد انقضاء خمس سنوات على اعارة سابقة والنظر فى تجديدها وتجاوز مدتها ثم يقال بعدم اختصاصه بذلك عند الخروج على القواعد التى سنها المشرع لاعارة اعضاء مجلس الدولة فضلا عن ذلك فان المشرع اشترط للاعارة الجديدة مرور خمس سنوات على الاعارة السابقة ولم يقصر تلك المدة بسبب المصلحة القومية او لى سبب آخر وعليه فانه يكون للمجلس الاعلى للهيئات القضائية ان يبت فى الاعارة الجديدة التى لم يفصل بينها وبين الاعارة المنقضية مدة خمس سنوات فينتعين عليه رفقها .

وبناء على ما تقدم فانه لا يجوز عرض طلب السيد الأستاذ المستشار إعارته للعمل مستشارا قانونيا لوزارة الصح بالمملكة العربية السعودية على رئيس الجمهورية لعدم مرور خمس سنوات على إعارته السابقة بهيئة الرقابة والتحقيق بالمملكة وتبعا لذلك فان قرار المجلس الاعلى برفض هذا الطلب يكون قد صادف صحيح حكم القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان السلطة الاستثنائية المخولة لرئيس الجمهورية فى تقدير المصلحة القومية لا تثار الا بشأن تجديد لاعارة قائمة جاوزت المدة المحددة فى القانون وذلك بعد ان يبدى المجلس الاعلى للهيئات القضائية راية .

(ملف ٢٦٢/٦/٨٦ - جلسة ١٩٨١/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

المستفاد من نصوص قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ان المشرع جعل التأمين الزاميا فى مواجهة المخاطبين باحكامه بغير تفرقة بين صاحب العمل والعامل - عدم ترك العامل حرا فى اختيار المدد المحسوبة فى المعاش - العامل لا يملك حق الخيار فى حساب ما يراه من مدد الا اذا خوله القانون ذلك بنص صريح - الزام العامل باداء اشتراك التأمين شاملا لحصته وحصة صاحب العمل عن مدة الاعارة الخارجية - المشرع لم يترك الامتناع عن اداء الاشتراك يرتب اثره الطبيعى فى عدم حساب المدد وانما قرر له جزاء مالى مقتضاة الزام العامل المتأخر فى الدفع باداء زيادة تقابل ما ضاع على الهيئة المختصة من ربح الاستثمار بسبب تأخره فى الدفع - امناس ذلك - تطبيق - التزام اعضاء مجلس الدولة باداء الاشتراكات المستحقة عن مدد اغارتهم للخارج -

ملخص الفتوى :

ان قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ينص فى المادة الرابعة على ان يكون التأمين وفقا لاحكام هذا القانون فى الهيئة المختصة الزاميا ولا يجوز تحميل المؤمن عليهم اى نصيب فى نفقات التأمين الا فيما يرد به نص خاص .

وتنص المادة ١٧ من هذا القانون على ان (يمول تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة مما يأتى :

١ - الحصة التى يلتزم بها صاحب العمل بواقع ١٥% من اجور المؤمن عليه لديه شهريا .

٢ - الحصة التى يلتزم بها المؤمن عليه بواقع ١٠% من اجره شهريا (..) .

وتنص المادة ١٢٦ من ذات القانون على ان (تستحق الاشتراكات عن المدد الآتية وذلك وفقا للقواعد والاحكام المبينة قرين كل منها :

١ - مدد الاعارات الخارجية بدون اجر ومدد الاجازات الخاصة للعمل بالخارج : يلتزم المؤمن عليه بحصته وحصة صاحب العمل فى الاشتراك وتؤدى باحدى العملات الاجنبية .

ويصدر وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الاقتصاد قرارا بتحديد نوع العملات الاجنبية وبسعر التحويل وكيفية ومواعيد اداء الاشتراكات والمبالغ الاضافية وبيع الاستثمار الذى يستحق فى حالة التأخير فى السداد وذلك بما لا يجاوز النسب المقررة فى المادتين ١٢٩ و ١٣٠) .

٢ - مدد الاجازات الخاصة بدون اجر :

يكون للمؤمن عليه اداء حصته وحصة صاحب العمل فى الاشتراكات خلال مدة الاجازة او دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ انتهاء مدة الاجازة ويجوز له اداؤها بالتقسيم وفقا للجدول رقم (٦) او وفقا للجدول رقم (٧) المرفقين .

وفى حالة عدم الاداء لا تحسب مدة الاجازة ضمن مدة الاشتراك
فى التأمين .

٣ - مدة الاجازة الدراسية بدون اجر فى الداخل :

يلتزم صاحب العمل بحصته فى الاشتراكات وتؤدى فى المواعيد
الدورية ويلتزم المؤمن عليه بحصته ويؤديها على النحو المشار اليه
فى البند (٢) .

٤ - مدة البعثات العلمية بدون اجر :

تلتزم الجهة الموفدة بحصة صاحب العمل وحصة المؤمن عليه فى
الاشتراكات وتؤدى فى المواعيد الدورية .

٥ - مدد الاعارة الخارجية :

تلتزم الجهة المار اليها بحصة صاحب العمل فى الاشتراكات ويلتزم
المؤمن عليه بحصته وتؤدى للجهة المار منها فى 'المواعيد المحددة لساداها
للهيئة المختصة فى المواعيد الدورية « .

المستفاد من تلك النصوص ان المشرع جعل التأمين وفقا لاحكام
قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الزاميا فى مواجهة المخاطبين
بأحكامه بغير تفرقة بين صاحب العمل المؤمن لديه والعامل المؤمن عليه .
وحظر تحميل العامل باى نصيب فى نفقات التأمين الا بنص خاص وقسم
اشترك التأمين الى حصتين الزم رب العمل بأداء احداها والزم العامل
بأداء الأخرى طالما بقيت العلاقة بينهما فى سيرها الطبيعى بأداء العامل
عمله وتخصيصه وقته وجهده لصاحب العمل فى مقابل الأجر الذى يتقاضاه
منه ، وبالنسبة للمدد التى تعترض السير الطبيعى للحياة الوظيفية للعامل
والتي تظل علاقته برب العمل قائمة خلالها ، وان لم يؤد لصالحه عملا
او يتقاضى منه اجرا فان المشرع وضع لكل منها حكما خاصا يتفق مع
الطبيعة التى تصطبغ بها فالزم العامل بأداء الحصتين حصته وحصة
صاحب العمل خلال مدة الاعارة الى الخارج ومدة الاجازة الخاصة
للعمل بالخارج باعتبار ان العامل يتقاضى من الجهة التى يعمل لديها
خلال تلك المدد اجرا ويعتبار ان رب العمل الاصلى لا يفيد منه شيئا .

فان تأخر العامل في اداء الاشتراك عن الميعاد الذي يحدده وزير التأمينات واجه جزاء يتمثل في دفع مبالغ اضافية وما يقابل ربيع الاستثمار الذي يضع على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات او هيئة التأمينات الاجتماعية حسب الاحوال بسبب تاخره ، وفيما يتعلق بمدد الاجازة الخاصة بدون اجر التي لا يتكسب فيها العامل ولا يؤدي عملا خير المشرع العامل بين اداء حصته وحصة صاحب العمل فتحسب مدتها ضمن مدة الاشتراك في التأمين او عدم اداؤها فلا تحسب ، وبينما لزم المشرع كل من العامل ورب العمل بحصته خلال مدة الاجازة الدراسية بدون اجر مراعى في ذلك القاعدة التي تعود عليهما باكتساب العامل خبرة خاصة ينعكس اثرها على عمله فانه انرم الجهة الموفدة وحدها باداء الحصتين خلال مدة البعثات بالنظر الى الالتزام الذي يلقيه قانون البعثات رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ على الموفد بخدمة الجهة الموفدة لعدد معين من السنين ، اما مدد الاعارات الداخلية فقد لزم المشرع الجهة المعار اليها العامل باداء حصة صاحب العمل والزم العامل باداء حصته لتقاضى العامل اجراء خلالها ولتخصيصه جهده لجهة داخلية تدخل في عداد المخاطبين باحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتخضع لاحكامه .

واذا كان التأمين الاجتماعي مقررا بالدرجة الاولى لمصلحة العامل مقابل اداء رب العمل او العامل اذا الزمه النص لاشتراك معين فان ذلك لا يقتضى ترك العامل حرا في اختيار المدد المحسوبة في المعاش لان احكام التأمين الاجتماعي تقوم على التكافل بين المؤمن عليهم لذلك فانها تتعلق بالنظام العام ومن ثم فهي تملئ قواعد امره ملزمة لا يجوز مخالفتها وبالتالي فان العامل لا يملك حق الخيار في حساب ما يراه من مدد الا اذا خوله القانون بنص صريح هذا الحق كما هو الحال في مدد الاجازات الخاصة بدون مرتب والا اثار نظام التأمين الاجتماعي من اساسه

وبناء على ما تقدم فانه يتعين اعمال الحكم الخاص بكل مدة من المدد التي تضمنتها المادة ١٢٦ سالف الذكر بما فيها مدة الاعارة الخارجية فيلتزم المؤمن عليه باداء حصته وحصة صاحب العمل بالعمل بالعملات الاجنبية او العملات المحلية المقابلة لها بحسب سعر التحويل وفي المواعيد التي يحددها وزير التأمينات طالما ان المشرع لم يخير العامل في حسابها ضمن مدة الاشتراك في التأمين سواء في قانون التأمين الاجتماعي

رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ او فى قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذى نص صراحة فى الفقرة الاخير من المادة ٥٨ على حساب مدة الاعارة ضمن مدة اشتراك العامل فى نظام التأمين الاجتماعى .

واذا كان المشرع قد ألزم العامل بإداء اشتراك التأمين شاملا لحصته وحصة صاحب العمل عن مدد الاعارة الخارجية فان ذلك لا يستتبع بذاته تقرير حق العامل فى اختيار حسابها ان ادى الاشتراك او عدم حسابها ان لم يؤده ذلك لأن المشرع لم يترك الامتناع عن اداء الاشتراك يرتب اثره الطبيعى فى عدم حساب المدة ، وانما قرر له جزاء من مقتضاه الزام العامل المتأخر فى الدفع بإداء زيادة تقابل ما ضاع على الهيئة المختصة من ربح الاستثمار بسبب تأخره فى الدفع وعليه فان الاشتراك عن مدة الاعارة يعد من المبالغ المستحقة على العامل لهيئة التأمين والمعاشات ومن ثم تسمى فى شأنه احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ فيجوز استثنائه بالخصم من مرتبه فى حدود الربح اذا لم يتم بالوفاء به طواعية من تلقاء نفسه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الاشتراك فى التأمين الاجتماعى عن مدد الاعارة الخارجية الزامى ومن ثم يلتزم أعضاء مجلس الدولة بإداء الاشتراكات المستحقة عن مدد اعارتهم للخارج وفقا لنص المادة ١٢٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(ملف ٨٦/٤/٨٦ - جلسة ١٢/١٢/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - سريانها على اعارة أعضاء مجلس الدولة لخلق قوانين تنظيم مجلس الدولة من نص ينظم هذا الموضوع - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ من يناير ١٩٥٦ بتفويض وزير التربية والتعليم (التعليم العالى حاليا) فى منح مكافأة خاصة لمن يعار مستقبلا لجامعة ليبيا - مؤداه ان المكافأة منوطة بالمسئلة التقديرية للوزير اصلا ومقدارا .

(م - ١١ - ج ٢٢)

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة - الذى وقعت الاعارة فى ظله - كانت تقضى بان يكون مرتب الموظف المعار بأكمله على جانب الحكومة أو الهيئة المستعيرة وليس على الحكومة المصرية إن تصرف للموظف المعار أى مرتب فى مدة الاعارة .

ويجوز منح الموظف المعار مرتبا من الحكومة المصرية بالشروط والأوضاع التى يقررها مجلس الوزراء .

وأن هذا النص كان يصرى على اعارة أعضاء مجلس الدولة طبقا لمفهوم المخالفة للمادة ١٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه التى كانت تقضى بعدم سريان أحكام هذا القانون على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين لخلو قوانين تنظيم مجلس الدولة المتعاقبة من نص ينظم هذا الموضوع .

وقد صدر تنفيذاً لنص المادة ٥١ سالفة الذكر قرار مجلس الوزراء فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ بشروط الاعارة وإجراءاتها ويتضمن هذا القرار المعاملة التالية للموظفين المعارين وقد حددها بالنسبة لحكومة المملكة الليبية المتحدة على الوجه الآتى : « تمنح الحكومة المصرية للموظف المعار من الدرجة الثالثة فما فوق ، مرتبه الأسمى فى مصر (دون إضافات أخرى) وللموظف المعار من الدرجة الرابعة فأقل ٤٠٪ من مرتبه الأسمى فى مصر بحد أدنى قدره خمسة جنيهاً وبحد أقصى قدره عشرة جنيهاً شهرياً .

وجاء به أن الحكومة الليبية تدفع مرتبات المدرسين حسب الفئات الآتية :

٤٠ جنيهاً شهرياً لمن كان فى الدرجة السادسة فأقل .

٥٥ جنيهاً شهرياً لمن كان فى الدرجة الخامسة .

٧٠ جنيهاً شهرياً لمن كان فى درجة أعلى من الدرجة الخامسة .

وذلك بإضافة الى تهئية المسكن المؤقت ونفقات السفر شهرياً وإيلياً .

ويعتبر مناسبة أعارة بعض اساتذة الجامعات المصرية للعمل بالجامعة الليبية رفع السيد وزير التربية والتعليم - الذى كانت تتبعه الجامعات وقتئذ - مذكرة الى مجلس الوزراء جاء بها « ولما كانت الجامعات المصرية ستتحمل مرتباتهم الأصلية فى مصر ولن تتحمل الحكومة الليبية سوى نفقات سفرهم وعائلاتهم ذهابا وإيابا. مع تهيئة السكن المناسب .

وحيث أن هذه المرتبات لا يمكن أن توفر لهم الحياة الكريمة اللائقة بهم لشدة وطأة الغلاء فى ليبيا ، مما قد يدعوهم وزملاءهم الى العزوف عن قبول هذه المهمة فى الوقت الذى تحرص فيه على الأخذ بيد هذه الجامعة الناشئة وتدعيم العلاقات الثقافية مع المملكة الليبية المتحدة .

ورغبة فى مساواتهم بنظرائهم من الأجانِب المعارين للمملكة الليبية المتحدة وعلى الخصوص فى جامعة ليبيا نفسها فإننا نرى صرف ضعف مرتباتهم بالإضافة الى مرتباتهم الأصلية على أن تطبق هذه القاعدة على من يعار مستقبلا وقد وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة بعد تعديل هذه الفقرة على النحو التالى :

« فأنى أرجو الموافقة على تفويض بمنحهم مكافأة خاصة على أن تطبق هذه القاعدة على من يعار مستقبلا لجامعة ليبيا » .

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ .

وكذلك القرار الصادر فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٦ إنما صدر تنفيذ لنص المادة ٥١ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فمجال أعمال القواعد التى تضمنها هذان القراران هو نفس مجال أعمال قواعد هذا القانون أى تتناول موظفى الدولة كافة أيا كانت جهة عملهم الأصلية .

ومن حيث أن القرار سالف الذكر إنما فوض وزير التربية والتعليم فى تقدير منح مكافآت خاصة لمن يعار الى جامعة ليبيا ، بما له من سلطة تقديرية فى منحها أصلا ومقدارا فى كل حالة على حدة وقد أصبحت هذه السلطة من اختصاص وزير التعليم العالى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى ان مؤدى قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٦ هو تفويض وزير التربية والتعليم (التعليم العالى الآن) فى منح مكافأة خاصة لمن يعار فى تاريخ لاحق لصدر قرار مجلس الوزراء المشار اليه الى جامعة ليبيا سواء أكان المعار من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أو من غيرهم وذلك فى حدود سلطته التقديرية فى منح هذه المكافأة أصلا ومقدارا .

(فتوى ١٠٨٩ بتاريخ ١٠/٩/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

اعارة أعضاء مجلس الدولة للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها -
شرط عدم جواز زيادة عدد المعارين من احدى الوظائف على خمس
عدها - سريانه على الاعارات داخل الدولة دون الاعارات خارجها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة على انه « يجوز اعارة أعضاء مجلس الدولة للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وذلك بقرارا يصدر من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس الخاص ، وذلك بالشروط الآتية : ولا يجوز ان يزيد عدد المعارين من احدى الوظائف على خمس عدها ، ويجوز شغل وظيفة المعار بدرجتها ، ويكون شأنه خلال مدة الاعارة شأن المعارين للحكومات الأجنبية ويتقاضى مرتبه من لجهة المعار اليها ، ويكون تعيين المعار بالاداة اللازمة للتعيين فى الوظيفة المعار اليها » .

وظاهر من هذا النص انه ينظم الاعارة « للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة » ويجعل « شأن المعار خلال مدة الاعارة شأن المعارين للحكومات الأجنبية » ، كما ان تعيين المعار يتم بالاداة اللازمة للتعيين فى الوظيفة المعار اليها .

ويستفاد من ذلك أن الشروط والقيود الوارد في تلك المادة لا تسرى إلا على الاعارات المنصوص عليها في الفقرة الأولى منها ، وهي الاعارات داخل الدولة دون الاعارات الخارجية التي تنطبق في شأنها القواعد العامة المنصوص عليها في قانون موظفي الدولة ، وقد خلت هذه القواعد من أى قيد عددي للاعارات ، ومن ثم يكون قيد النسبة الوارد في المادة ٥٩ سالفة الذكر قيذا استثنائيا لا يجوز القياس عليه أو التوسع في تفسيره .

(فتوى ٢٠١ في ١٩٥٨/٥/٦)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

اعضاء مجلس الدولة - اعارتهم الى الحكومات الاجنبية ومعاملتهم المالية خلال فترة الاعارة - خضوعها للقواعد العامة في نظام العاملين المدنيين بالدولة - منح المعار مرتبه في الداخل ليس حقا مستمدا من القواعد التنظيمية الصادرة في هذا الشأن وانما هو امر تقديرى لجهة الادارة تقررره بما يتفق والصالح العام - العبرة في الاحقية في المرتب الداخلى بوضوح نية جهة الادارة في صرف هذا المرتب ومن ظروف الحال .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ باعادة تنظيم مجلس الدولة لم يتضمن تنظيما لاعارة اعضاء مجلس الدولة الى الحكومات الاجنبية يوضح بصفة خاصة المعاملة المالية للمعارين ومن ثم وجب الرجوع في هذا الشأن الى احكام القواعد العامة في نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى صدر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - وهو القانون الذى يحكم الواقعة محل البحث - بمسبانه القانون الواجب التطبيق على اعضاء مجلس الدولة فيما لم يرد به نص خاص في قانون مجلس الدولة .

وقد نص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه في المادة (٤٥) على ان « يكون مرتب العامل المعار بأكمله على جانب الحكومة أو الهيئة المستعيرة . ويجوز منح العامل المعار مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالشروط والأوضاع التى يقررها رئيس الجمهورية .. » ولما كان قرار رئيس الجمهورية بتحديد شروط وأوضاع منح العامل المعار مرتبه

فى الداخل لم يصدر بعد فقد استمر العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بتنظيم المعاملة المسالية للمعارين الذى كان معمولاً به فى ظل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة الملغى وذلك عملاً بالمادة (٢) من مواد اصدار القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر والتى تقضى بانه « ٠٠ والى ان يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها فى شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع احكامه » .

وفى ضوء هذه الاحكام لم يكن منح المعار مرتبه فى الداخل حقاً مستمداً من القواعد التنظيمية الصادرة فى هذا الشأن وانما كان امراً تقديرياً لجهة الادارة ان تقرره او لا تقرره وفقاً لما تراه منحصراً للصالح العام . وعلى هذا الأساس متى كانت نية جهة الادارة واضحة فى صرف المرتبات فى الداخل الى المعارين من العاملين بها تعيين القول باحققتهم فيها أما اذا انتفت هذه النية واستبان من ظروف الحال ان ارادة الجهة الادارية قد اتجهت على العكس الى عدم صرف هذه المرتبات لهم فانه لا يكون ثمة وجه للقول باستحقاقهم اياها .

ومن حيث انه فى حالة السيد الأستاذ المستشار . . . تبين انه لم يكن مقصوداً عند تجديد اعارته بالقرار الجمهورى رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٨ منح مرتبه فى الداخل وهذا القصد ظاهر للوضوح من الظروف التى سم فيها التجديد فقد اخطر مجلس الدولة بكتاب وزارة الخارجية المؤرخ فى ١٦/٥/١٩٦٨ وتضمن هذا الكتاب ان لجنة الشئون الخارجية والامن القومى بمجلس الوزراء وافقت على قرار اللجنة التنفيذية للعلاقات الثقافية والتعاون الفنى بجلستها المنعقدة فى ١١/٨/١٩٦٧ والمتضمن الغاء صرف مرتبات المعارين الى ليبيا وقد التزم مجلس الدولة بما اخطر به محدداً بذلك موقفه من صرف المرتبات فى الداخل للمعارين من اعضائه فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤١ لسنة ١٩٦٨ فى ١٩/٦/١٩٦٨ بتجديد اعارة السيد الأستاذ المستشار . . . لمدة سنة وجاء هذا القرار خلواً من الاشارة الى المعاملة المالية وخلوا كذلك من الاشارة الى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ وتلا ذلك صدور القرار الجمهورى رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٨ فى ٢٥/٧/١٩٦٨ بتجديد اعارة السيد المستشار . . . ولم يتضمن هذا القرار منح سيادته مرتبه فى الداخل وبديهي ان مجلس

الدولة وقد اخطر بقرار لجنة الشؤون الخارجية والامن القومى بالغاء صرف مرتبات المعارين الى ليبيا والتزم بهذا القرار عند النظر فى الموافقة على اعادة السيد الأستاذ المستشار . . . لا يكون فى موقف يتصور معه ان يجيز منح السيد الأستاذ المستشار . . . مرتبه فى الداخل مع تقارب الزمن وتمائل الظروف فى الحاليتين . وبهذه المثابة لا يستفاد من مجرد صرف مرتب السيد الأستاذ المستشار المذكور خلال المدة من ١٩٦٩/١/٢٣ حتى ١٩٦٩/١٠/٣١ قرار ضمنى ينسب الى رئاسة المجلس بمنح سيادته مرتبه فى الداخل بعد أن وضع نفسك مجلس الدولة ازاء الاعارات التى تمت بعد ابلأغه بقرار لجنة الشؤون الخارجية والامن القومى بمجلس الوزراء سالف الذكر .

ومن حيث ان فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة فى ٣ من فبراير سنة ١٩٦٧ التى يستند اليها الأستاذ المستشار . . . لتأييد حقه فى مرتبه فى الداخل خلال المدة المشار اليها - انما كانت بصدد حالة مختلفة تماما عن حالته ومن ثم لا يسعف الاستدلال بها لتأييد مطالبته - ذلك ان الامر فى الفتوى سالف الذكر كان يتعلق بفئتين من قرارات الاعارة الصادرة لبعض السادة رجال القضاء والنيابة وكانت الفئة الاولى من هذه القرارات تتضمن نصا صريحا بمنح المعار مرتبه فى الداخل أما الفئة الثانية من قرارات الاعارة فقد صدرت خلوا من النص على هذا الحكم ومع ذلك فقد استمرت وزارة العدل فى صرف مرتبات المعارين بمقتضى هذه الفئة الاخيرة من القرارات وكان طبيعيا أن يستفاد من صرف مرتبات هؤلاء المعارين ان تمت قرارات ضمنية بمنحهم مرتباتهم اتساقا مع باقى قرارات الاعارة التى صرحت بمنح المعارين مرتباتهم فى الداخل واعمالا لقاعدة المساواة فى مجال تماثلت فيه الظروف وتطابقت وكل ذلك فى الوقت الذى لم تكن الوزارة فيه قد اخطرت بعد بقرار لجنة لشؤون الخارجية والامن القومى بالغاء صرف مرتبات المعارين فى الداخل ، ولا ريب ان الامر قد جرى على خلاف ذلك فى مجلس الدولة الذى اخطر بقرار لجنة الشؤون الخارجية والامن القومى بمجلس الوزراء سالف الذكر فى ١٩٦٨/٥/١٦ ومن ثم صدرت جميع قرارات الاعارة التالية لخطر المجلس على نسق واحد دون تمييز بين اعارة واخرى من ناحية المعاملة المالية وانما كانت جميعها تتجاوبا مع الاتجاه العام الذى اخذ به مجلس الدولة وهو عدم منح المعار مرتبه فى الداخل .

وعلى هذا الاساس لا يستفاد من مجرد صرف مرتب السيد الاستاذ المستشار المذكور خلال المدة من ١٩٦٩/١/٢٣ حتى ١٩٦٩/١٠/٣١ قرار ضمنى بمنح مرتبة فى الداخل فذلك يتعارض مع مسلك مجلس الدولة الصريح الذى التزمه بشأن قرارات الاعارة التالية لتاريخ اخطاره بقرار لجنة الشئون الخارجية والامن القومى ولا يعدو الامر فى هذه الحالة ان يكون خطأ فى الصرف الذى تم على غير اساس من القانون .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السيد الاستاذ المستشار ٠٠٠ لصرف مرتبه فى الداخل خلال مدة تجديد اعارته الواقعة بين تاريخى ١٩٦٩/١/٢٣ ، ١٩٧١/١/٢٢ .

(ملف ٢٨١/١/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/٦/١٤)

قاعدۃ رقم (٦٨)

المبدأ :

موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على اعارة احد اعضاء مجلس الدولة للعمل بجهة معينة - هذه الموافقة ينبغى ان تحد بحدودها فلا تنصرف الا للاعارة بمفهومها المادى وهى قيام العضو بالعمل لدى الجهة المعار اليها - عدم شمولها الترخيص أو الاذن للعضو فى القيام بالعمل لدى جهة أخرى غير تلك التى نص عليها وتضمنها قرار الاعارة - برغم اعارة أعضاء مجلس الدولة يظل نذبهم الى جهة أخرى خلال فترة الاعارة منعقدا للمجلس الاعلى للهيئات القضائية .

ملخص الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على اللجنة الاولى للفتوى فقررت بجلستها المنعقدة فى ٥٤ اكتوبر سنة ١٩٧١ احالته الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، امير السيد المستشار المساعد ٠٠٠ للهيئة العامة لميناء الاسكندرية واثناء فترة اعارته انتدب للعمل بالشركة المصرية لمصايد اعالى البحار بناء على طلب رئيس مجلس ادارة الشركة وبموافقة الهيئة العامة لميناء الاسكندرية فى ١٩٦٨/٨/٢٥ وظل نذبه يتجدد على هذا النحو حتى شهر يوليو سنة ١٩٧٠ حيث اعتذر عن عدم قبول النذب ، وقد اثر البحث حول مدى شرعية نذب سيادته للعمل بالشركة لمذكورة بمجرد قرار من

الجهة المعار إليها ومدى إحقاقه في تقاضى بدل الانتخاب بواقع ٣٠٪ من مرتبه .

ومن حيث أن المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أنه « يجوز إعاره أعضاء مجلس الدولة للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وذلك بقرار يصدر من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية وذلك بالشروط الآتية : ١ - أن يكون المرشح للإعارة قد أمضى في وظيفته بمجلس الدولة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ٢٠ - لا تقل وظيفته عند الإعارة عن وظيفة نائب ٣٠ - لا تقل الدرجة المالية للوظيفة المعار إليها عن درجة الوظيفة التي يشغلها ٤٠ - أن يكون نوع العمل في الوظيفة المعار إليها مما يكسب المعار خبرة في عمله بمجلس الدولة .

ولا يبروز أن يزيد عدد المعارين من إحدى وظائف عن ربع عددها ويجوز شغل وظيفة المعار بدرجةها ويكون شأنه خلال مدة الإعارة شأن المعارين للحكومات الأجنبية ويتقاضى مرتبه من الجهة المعار إليها ،

ويكون تعيين المعار بالأداة اللازمة للتعيين في الوظيفة المعار إليها ولدة محدودة ، فإذا عاد المعار إلى عمله بمجلس الدولة قبل نهاية هذه المدة يشغل الوظيفة الخالية من درجته أو يشغل درجته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تخلو من درجته .

ومن حيث أن قواعد النخب والإعارة قد وردت استثناء بالنسبة إلى موظفي الدولة على خلاف الأصل المقرر الذي يقضى بقيام الموظف بعمله الأصلي في جهته التي عين فيها دون غيره من الأعمال في أية جهة أخرى .

ومن حيث أنه تأسيساً على ذلك فإنه إذا ما وافق المجلس الأعلى للهيئات القضائية على إعاره أحد أعضاء مجلس الدولة للعمل بجهة معينة بعد تأكده من توفر الشروط المقررة للإعارة في قانون مجلس الدولة ، فإن هذه الموافقة ينبغي أن تحد بحدودها فلا تنصرف إلا للإعارة بمفهومها العادي وهي قيام العضو بالعمل لدى الجهة المعار إليها ، وبذلك فهي لا تشمل الترخيص أو الأذن للعضو في القيام بالعمل لدى جهة أخرى غير

تلك التى تنضّ عليها وتضمنها قرار الاعارة لما يترتب على ذلك من تجاوز لحدود الموافقة التى انصرفت الى الاعارة وحدها ، ومن اهدار للقواعد الاساسية التى تحكم النظام الوظيفى لاجزاء مجلس الدولة .

ولا يغير من هذا النظر القول بان الاعارة يترتب عليها خضوع الموظف المعار للنظام الوظيفى للجهة المعار اليها ، فهذا القول ليس معناه انقطاع صلة الموظف كلية بوظيفته الاصلية ، وانما تظل هذه الصلة قائمة رغم الاعارة . وبالنسبة الى اعضاء مجلس الدولة بالذات فانه يتعين القول باستمرار خضوعهم للاحكام الرئيسية التى تنص بالنظام الوظيفى الخاص بهم ، وعلى الاخص تلك الاحكام المتصلة باستقلالهم وضماناتهم وحصاناتهم فليس يستساغ القول بان اعارة اعضاء مجلس الدولة يترتب عليها خضوعهم للنظام التأديبى للجهة المعارين اليها والا كان معنى ذلك اهدار الحصانات التى خصهم المشرع بها لكفالة حيديتهم واستقلالهم . وكذلك الشأن فانه اذا ما نص قانون مجلس الدولة على ان يختص المجلس الاعلى للهيئات القضائية بالموافقة على تعيين اعضاء مجلس الدولة وتحديد اقدمياتهم والحاقهم بالاقسام المختلفة وندهبهم خارج المجلس واعارتهم فانه يتعين القول بان الاختصاص بكل هذه الامور منعقد للمجلس الاعلى للهيئات القضائية وحده ، فتلك ضمانة لاستقلال اعضاء مجلس الدولة بجعل ولاية النظر فى شئونهم الوظيفية منعقدة على تشكيل قضائى ولا ينبغى اهدار هذه الضمانة باعارة عضو مجلس الدولة والقول باختصاص الجهة المعار اليها بالموافقة على نديه او اعارته الى جهة ثالثة ، وانما يتعين القول بانه برغم اعارة اعضاء مجلس الدولة فان ندهبهم الى جهة اخرى خلال فترة الاعارة يظل منعقدا للمجلس الاعلى للهيئات القضائية ولا يجوز ان يترك للجهة الادارية المعار اليها العضو لما فى ذلك من مساس بالقواعد المقررة لضمان استقلال اعضاء المجلس وعدم خضوعهم او تبعيتهم لجهات الادارة .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم فان الهيئة العامة لميناء الاسكندرية تكون غير مختصة بالموافقة على نذب السيد المستشار المساعد للعمل بالشركة المصرية لمصايد اعالى البحار .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم اختصاص الهيئة العامة لميناء الاسكندرية بالموافقة على نذب السيد المستشار المساعد ...

للعمل بالشركة المصرية لمصايد أعالي البحار ، وأن ما تقاضاه سيادته من
غذاء الشركة بصفة بدل انتداب يعتبر اجر مقابل عمل فلا يلتزم برده .
(فتوى ٢٣٠ فى ١٦/٣/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

اعارة مجلس الدولة لأعضائه سلطة جوازية له .

ملخص الحكم :

اعارة أعضاء مجلس الدولة سلطة جوازية لرئيس الجمهورية بعد
موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية وللمجلس الدولة سلطته الأولى فى
الموافقة على هذه الاعارة ابتداء بوصف أنه المنوط به وحده تقدير أن
الاعارة لا تخل بحسن سير العمل به ، وتنظيم العمل بالمجلس واحتياجاته
هو من صميم اختصاص المجلس وحده دون منازع بمؤسساته المنصوص
عليها فى القانون .

(طعن ٣٢٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١/٨/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

الفقرة الثالثة من المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ - مفادها أن المشرع حدد مدة الاعارة بأربع سنوات وأجاز زيادتها إذا
كانت ثمة مصلحة قومية تستدعى ذلك - صدور القرار الجمهورى بالتجديد
بعد المدة الأصلية - ينتج التجديد اثره ما دام المشرع لم يضع حد أقصى لتلك
الزيادة - العضو المعار لا تنقطع صلته خلال مدة الاعارة بجهة عماله
الأصلية (المادة ٩٠ من قانون مجلس الدولة) وبناء على ذلك فإن
مدة الاعارة تحسب ضمن مدة الخدمة والمدة المحسوبة فى المعاش - الاعارة
لا تؤدي الى عدم ترشيح المعار للترقية اذا ما حل عليه الدور - كما لا يترتب
على الاعارة أن تهبط درجة الكفاية أو فقد الصلاحية أو الأهلية للترقية .

ملخص الحكم :

المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص فى
فقرتها الثالثة على أنه « كما تجوز اعارة أعضاء مجلس الدولة

للقيام بأعمال قضائية أو قانونية للحكومات الاجنبية أو الهيئات الدولية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .» كما تنص المادة ٨٩ على أنه « لا يجوز أن تزيد مدة اعادة عضو مجلس الدولة الى الخارج على اربع سنوات متصلة .» ومع ذلك يجوز أن تزيد المدة على هذا القدر اذا اقتضت مصلحة قومية يقدرها رئيس الجمهورية . ومفاد ذلك أن المشرع حدد مدة اعادة عضو مجلس الدولة الى الخارج وحصرها - كاصل عام - في مدة اربع سنوات ، غير انه لم يقف عند هذا الأصل بل اجاز في ذات الوقت زيادة تلك المدة عن اربع سنوات اذا اقتضت مصلحة قومية ذلك ويكون أمرها متروكا لتقدير رئيس الجمهورية (او من يفوضه) في ضوء الاعتبارات التي تعرضها الجهة المستعيرة ، فاذا ما صدر القرار بتجديد الاعارة بعد المدة الاصلية انتج التجديد سواء لمرة واحدة او لاكثر اثره واصبح امتدادا للمدة الاصلية يسرى في شأنه ما يسرى على المدة الاولى من آثار ما دام أن المشرع لم يضع حدا أقصى لتلك الزيادة . حيث ورد النص شأنها مطلقا دون تحديد وبالتالي يؤخذ على اطلاقه .

ومن ناحية أخرى فإنه من المقرر أن المعار لا تنقطع صلتها البتة خلال مدة اعارته بجهة عمله الاصلية اذ تبقى ظلال من الوظيفة عاكسة آثارها عليه ، فاذا عاد فإنه يشغل وظيفته ان كانت شاغرة بقوة القانون ودون حاجة الى اتخاذ أي اجراء ، فان لم تكن خالية فإنه يشغل درجته الاصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته على اول وظيفته تخلو من درجته (مادة ٩٠ من قانون مجلس الدولة) وينبى على ذلك أن مدة الاعارة تحسب ضمن مدة الخدمة غير منفصلة عنها كما تحسب ضمن المدة المحسوبة في المعاش وتدفع عنها أقساط المعاش عند عودة المعار من الاعارة ، فضلا عن حسابها في تدرج مرتبه بالاعلاوات عند حلول مواعيد استحقاقها ، فالاعارة إذن وقد أضفى عليها المشرع تلك السمات لا يجوز أن تؤدي - في حد ذاتها - الى غمط حق المعار في الترشيح للترقية اذا ما حل عليه الدور اذ في هذه الحالة يكون قد استعمل رخصة خولها اياه القانون ما دامت الاعارة قد تمت بالاداة القانونية الصحيحة من الجهة المختصة التي تملك سلطة اصدارها والتي لا معقب عليها في هذا السبيل .

الفرع الحادى عشر الاجازات

أولا - الاجازات الدراسية :

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

تشكيل لجنة الاجازات الدراسية - نص المادة ١٦ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح على ان تنشأ لجنة للاجازات بكل وزارة وجامعة تشكل بقرار من الوزير المختص او مدير الجامعة - عبارة كل وزارة وجامعة وردت لبيان الجهات التى يحق لها تشكيل لجان الاجازات الدراسية على سبيل المثال لا الحصر - اثر ذلك : الاختصاص لشئون البعثات والاجازات الدراسية ليس مقصورا على الوزارات والجامعات فقط وانما هو موكل الى كل جهة لها كيان مستقل وتميز عن غيرها - تطبيق : تشكيل لجنة للاجازات الدراسية بوزارة العدل وفقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لا تنصرف الى أعضاء مجلس الدولة - مجلس الدولة مستقل وحده بتشكيل لجنة للاجازات الدراسية خاصة بأعضائه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٧ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح تنص على انه « مع عدم الاخلال بما تبص عليه المادتان (٣٩) من هذا القانون و (٦٤) من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات لا يجوز لى وزارة او مصلحة او جامعة او هيئة او مؤسسة عامة ايفاد بعثاتها الا بموافقة اللجنة التنفيذية للبعثات » .

وتنص المادة ٨ من هذا القانون على انه « على الوزارات والمصالح والادارات العامة والجامعات والهيئات والمؤسسات العامة ان تتقدم الى ادارة البعثات » .

وتنص المادة ١٤ على انه « لا يجوز لى فرد او وزارة او مصلحة او هيئة او مؤسسة عامة قبول منح للدراسة او للتخصص الا بعد

موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات ، وتخطر ادارة البعثات لاتخاذ اجراءات البت فى قبول المنحة أو رفضها وعلى الوزارة او المصلحة او الهيئة او المؤسسة العامة أن تشفع اخطارها اقتراحاتها فى هذا الشأن » .

وتنص المادة ١٦ على أن « ينشأ فى كل وزارة وكذلك فى كل جامعة لجنة للاجازات تشكل بقرار من الوزير المختص أو من مدير الجامعة ويكون من اختصاصها النظر فى الطلبات التى يتقدم بها الموظفون للحصول على اجازات دراسية بمرتب ويدون مرتب وفقا للقواعد المقررة » .

ومن حيث أنه يتضح من جماع هذه النصوص أن الاختصاص بشئون البعثات والإجازات الدراسية ليس مقصورا على الوزارات والجامعات فقط وإنما هو موكل الى كل جهة لها كيان مستقل ومتميز عن غيرها وهو ما يظهر بجلاء من نصوص المواد ٧ ، ٨ ، ١٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم يجب التسليم للهيئات والمؤسسات العامة وما شابهها من الجهات المستقلة بالحق فى تشكيل لجنة خاصة بها للاجازات الدراسية والا كان اتصالها بالادارة العامة للبعثات بعد حصولها على منح اجراء لا جدوى منه الامر الذى يجعل من النص عليه لغوا غير جائز وصم التشريع به .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن الجمع بين نصوص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ يوجب القول بأن عبارة كل وزارة وكذلك كل جامعة « قد وردت لتبيان الجهات التى يحق لها تشكيل لجان الاجازات الدراسية على سبيل المثال لا الحصر ، وهو ما يؤكد أن عبارة النص لا يمكن حملها من الناحية اللغوية على الحصر القاطع اذ ان لفظ (كذلك) يحمل على الاستطراد غير المتوقف ولا يتضمن جمعا غير متكرر .

ومن حيث أنه بالإضافة الى ذلك فإن الدولة الحديثة تتألف من عدد كبير من الوزارات والهيئات العامة المستقلة التى لا تتبع وزارة بالمعنى العضوى فاذا قيل بأن لجنة الاجازات الدراسية لا تنشأ الا فى وزارة فإن ذلك يعنى أنه سيتعذر على هذه الهيئات تشكيل لجان للاجازات الدراسية تخص العاملين بها وهذا يخالف نصوص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ذاته كما يخالف الواقع القائم من قيام الجهات المستقلة بانشاء لجان خاصة بها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن احكام قرار وزير العدل رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٧٧ بتشكيل لجنة للاجازات اندراسية بوزارة العدل وفقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لا تنصرف الى اعضاء مجلس الدولة ، وأن مجلس الدولة يستقل وحده بتشكيل لجنة للاجازات الدراسية خاصة باعضائه .

(ملف ٢٢٢/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

من المقرر وفقا لقضاء المحكمة الادارية العليا أن جهة الادارة تترخص بسلطتها التقديرية في منح الموظف اجازة دراسية حسبما تراه محققا للمصلحة العامة - هذه السلطة التقديرية لا تقف عند حد الموافقة على الاجازة الدراسية من عدمه بل تشمل ايضا كون الاجازة بمرتب أو بغيره - لوجه القول بأنه اذا ما تمت الموافقة وتوافرت في الموظف الشروط التي اوردها القانون في طالب الاجازة بمرتب استحق مرتبه وجوبا خلال فترة الاجازة - أساس ذلك أن الشروط التي اوردها القانون لطلب الاجازة الدراسية بمرتب لا تعدو أن تكون قيودا على جهة الادارة لتلتزمها في منح الاجازة بمرتب ولا تعتبر سببا لاستحقاق الموظف مرتبه اذا توافرت فيه هذه الشروط .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ ، يقضى في مادته الاولى بريان احكامه على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة ، فيما لم تنص عليه هذه القوانين والقرارات ، وتنص المادة (٦٠) منه على أنه « يجوز ايفاد العاملين في بعثات أو منح أو اجازات دراسية بأجر وبدون أجر بالشروط والاوضاع المنصوص عليها في القانون رقم (١١٢) لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح والقوانين المعدلة والمكملة له » .

كما أن القانون رقم (١١٢) لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح ، وتعديلاته ، تنص المادة الاولى منه على :

أن « الغرض من البعثة سواء اكانت داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها هو القيام بدراسات علمية أو فنية أو عملية أو للحصول على مؤهل علمي أو كسب Moran عملي وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة » . وتقضى المادة ١٥ منه بأن « يكون منح الاجازات الدراسية لتحقيق الأغراض المبينة فى المادة الاولى » . وتنص المادة ١٦ على أن « ينشأ فى كل وزارة وكذلك فى كل جامعة لجنة للاجازات . . ويكون من اختصاصها النظر فى الطلبات التى يتقدم بها الموظفون للحصول على لجازات دراسية بمرتب أو بدون مرتب وفقا للقواعد المقررة » . وتقضى المادة (١٧) من القانون المشار اليه بأن تحدد مدة الاجازة الدراسية سواء بمرتب لم بغير مرتب ولا يجوز مدها الا بعد أخذ رأى مكتب البعثات المشرف على العضو ورأى الأستاذ المشرف والجهة المانحة للاجازة وموافقة اللجنة التنفيذية كما تنص المادة ١٨ من ذات بقانون على أن « يراعى فى الاجازات الدراسية التى تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الآتية :

(ا) أن يكون قد أمضى فى الخدمة سنتين على الأقل

(ب) الا يزيد سن الموظف عن ٤٠ سنة ميلادية وقت الايفاد . ويجوز للوزير المختص بعد أخذ رأى اللجنة التنفيذية التجاوز عن السن لاعتبارات تتصل بالمصلحة العامة .

(ج) أن يكون تقدير الموظف عند تخرجه بدرجة جيد على الأقل وأن يكون كفايته فى عمله فى العاملين الاخيرين بدرجة جيد على الأقل اذا كان طلب الاجازة بغير مرتب ، اما اذا كلن طلب الاجازة بمرتب فيجب الا يقل تقدير كفايته فى العاملين الاخيرين عن ممتاز . ويجوز للوزير المختص بعد أخذ رأى اللجنة التنفيذية للبعثات التجاوز عن شرط الحصول على تقدير جيد عند التخرج » .

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ جاء خلوا من تنظيم شئون الاجازات ادراسية لاعضاء مجلس الدولة ، ومن ثم فلا مناص من الرجوع الى احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، والذى لجاز ايفاد العاملين فى بعثات أو منح أو اجازات دراسية بأجر أو بدون أجر ، واحال فى بيان شروط واطضاع ذلك ، الى احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ مسالف الذكر .

ومن حيث انه من المقرر وفقا لقضاء المحكمة الادارية العليا ان الجهة
تادارية تترخص فى منح الموظف اجازة دراسية بسلطتها التقديرية .
حسبما تراه محققا للمصلحة العامة ، وهذه السلطة التقديرية المخولة
لجهة الادارة فى هذا الشأن لا تقف عند حد الموافقة على الاجازة الدراسية
بل تشمل ايضا ان تكون الاجازة بمرتب او بغيره وهى تستقل بذلك دون
معقب عليها ، اذا ما خلا تصرفها من الانحراف ولم تقترب باى وجه من
وجوه اساءة استعمال السلطة ، ولا وجه للقول بانها اذا ما تمت الموافقة
ونوافرت فى الموظف الشروط التى اوردها القانون فى طالب الاجازة
بمرتب . استحق مرتبه وجوبيا خلال فترة الاجازة ، ولا يكون لجهة
الادارة ان تمنعه عنه ، لا وجه لذلك لان الشروط التى اوردها القانون
لطلب الاجازة الدراسية بمرتب لا تعدو ان تكون قيودا على جهة الادارة
تلتزمها فى منح الاجازة بمرتب ، ولا تعتبر سببا لاستحقاق الموظف مرتبه
طالما توافرت فيه هذه الشروط .

ولما كان الثابت من الاوراق ، ان السيد المعروض حالته ، تقسم
بطلب لمنحه اجازة دراسية لمدة سنة لدراسة اللغة الفرنسية بالمعهد الدولى
للدراسات الفرنسية التابعة لجامعة العلوم الانسانية استراسبورج بفرنسا ،
توطئه لدراسة الدكتوراه ، واوضح انه يطلب منه هذه الاجازة بمرتب ،
ثم قدم تعهدا ، من شقيقه الباحث بمعهد علوم البيئة النباتية بجامعة
لويس باستير باستراسبورج بفرنسا . يفيد التزامه بالانفاق عليه طوال
مدة دراسته للدكتوراه بفرنسا ، وبناء على ذلك وافقت لجنة البعثات
والاجازات الدراسية بمجلس الدولة ، بمالها من سلطة تقديرية على منحه
اجازة دراسية بدون مرتب ، واعتمدت هذه الاجازة من اللجنة التنفيذية
للبعثات بوزارة التعليم ، ومن ثم فان قرار منحه الاجازة الدراسية بدون
مرتب قد وقع صحيحا مطابقا لاحكام القانون وفى اطار السلطة التقديرية
المخولة لجهة الادارة وبالتالي لا يكون لسيادته اصل حق فى المطالبة بمرتب
هن مدة الاجازة المذكورة .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
عدم اخقية السيد المعروض حالته ، فى مرتبه عن مدة الاجازة الدراسية
المشار اليه .

(ملف ٩٤٤/٤/٨٦ - جملة ١٩٨٣/٦/١)

(م - ١٢ - ج ٢٢)

ثانيا - اجازة خاصة لمرافقة الزوجة

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

المادة ٦٩ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي تقضى بالزام الجهة الادارية بمنح الزوج اجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة زوجته اذا ما رخصت لها الجهة التي تتبعها فى السفر الى الخارج - خلو قانون مجلس الدولة من نص ينظم الاحازاب الخاصة باعضائه لا يجيز اعمال نص المادة ٦٩ المشار اليها فى شابههم ومن ثم فانه لا يجوز منح عضو المجلس اجازة خاصة لمرافقة زوجته المصرح لها بالسفر الى الخارج .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على ان تكون حالات الترخيص باجازة بدون مرتب على الوجه الآتى :

١ - يمنح الزوج أو الزوجة اذا رخص لاحدهما بالسفر الى الخارج لمدة ستة اشهر على الاقل اجازة بدون مرتب ، ولا يجوز ان تجاوز هذه الاجازة مدة بقاء الزوج فى الخارج ، كما لا يجوز ان تتصل هذه الاجازة باعارة الى الخارج .

ويتعين على الجهة الادارية ان تستجيب لطلب الزوج او الزوجة فى جميع الاحوال » .

ومفاد هذا النص ان المشرع لزم الجهة الادارية بمنح العامل اجازة بدون مرتب لمرافقة زوجته اذا ما رخصت لها الجهة التي تتبعها بالسفر الى الخارج لمدة ستة اشهر على الاقل ومن ثم فان ارادة الجهة التي تتبعها الزوجة تقيد فى هذا الصدد ارادة الجهة التي يتبعها العامل اذ يتعين عليها ان تمنحه اجازة لمرافقة زوجته بمجرد ان ترخص لها جهتها بالسفر الى الخارج .

ولما كان الدستور الصادر فى ١٩٧١/٩/١١ قد كفل فى المادة ١٦ استقلال السلطة القضائية وضمن فى المادة ١٦ استقلال القضاء وحدد فى المادة ١٧٢ - طبيعة مجلس الدولة بأنه هيئة قضائية مستقلة ، وكان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد اعاد النص فى مادته الأولى على استقلال المجلس وأكد تمتع أعضائه بضمانات القضاء فى المادة ٩١ فان طبيعة العمل فى مجلس الدولة والنظام الذى يخضع له أعضائه ونصوص الدستور وقانون مجلس الدولة تنكر جميعها منح هؤلاء الأعضاء إجازات خاصة لمرافقة زوجاتهم المصرح لهم بالسفر الى الخارج اذ لا يسوغ إلزام مجلس الدولة بمنح أحد أعضائه إجازة ايا كان نوعها لمجرد صدور قرار من جهة أخرى يتضمن التصريح لزوجته بالسفر لأن ذلك من شأنه الإخلال باستقلال المجلس واستقلال أعضائه والمساس بحسن سير العمل بمرافقة القضاء بوجه عام ، وإذا كانت تلك الاعتبارات تؤدى بذاتها الى نزع الإلزام عن تلك الإجازة فانها تخلع عنها أيضا صفة الرخصة اذ لا يجوز النظر فى مدى ملائمة منحها لأنها تتعارض مع طبيعة وظيفة القضاء ومع كرامة القضاء .

ولا وجه للقول بوجوب تطبيق الحكم الوارد فى المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالزام الجهة التى يتبعها العامل بمنحه إجازة لمرافقة زوجته اذا ما صرح لها بالسفر الى الخارج - لمجرد ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد خلا من نص مماثل او من نصوص الاجازات الخاصة ذلك لأنه مع التسليم بان قانون العاملين يعد الشريعة العامة الواجبة التطبيق عند خلو النظم الخاصة من النص الا ان ذلك لا يدعو الى تطبيق النص الوارد فى قانون العاملين تلقائيا داخل نطاق النظم الخاصة بل لابد ان يكون التطبيق متفقا مع نصوص تلك النظم والوظائف التى تحكمها ، ومن ثم فان خلو قانون المجلس من نص ينظم الاجازات الخاصة ليس من شأنه ان يؤدى الى تطبيق نص المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أعضاء المجلس .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز منح عضو مجلس الدولة إجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة زوجته المصرح لها بالسفر الى الخارج .

الفرع الثاني عشر

تقارير الكفاية

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

اختصاص اللجنة الخماسية بمجلس الدولة المقرر لها قانونا بنظر التظلم من تقدير الكفاية معقود لن قدرت كفايتهم من أعضاء مجلس الدولة بدرجة أدنى من فوق المتوسط وهم وحدهم الذين أوجب مجلس الدولة في المادة ١٠٠ منه إخطارهم بتقدير الكفاية وإجاز لهم التظلم من التقدير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإخطار . نتيجة ذلك : أن من قدرت كفايته بتقدير فوق المتوسط لا يخطر بتقدير كفايته وبالتالي لا يكون له ثمة حق في التظلم منه أمام اللجنة الخماسية - لا سند في القول بأن اللجنة الخماسية تسلب اختصاصها حين حجت نفسها عن النظر في التظلم المقدم من عضو مجلس الدولة يطلب رفع تقدير كفايته من فوق المتوسط الى كفاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٨٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٤ لسنة ٧٢ التي صدر في ظلها القرار المطعون فيه رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٧٣ كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ على أن تكون الترقية الى وظيفة مستشار مساعد وما يعلوها بالاختيار على أساس درجة الكفاية وعند التساوي في درجة الكفاية يعدد بالأقدمية ، أما الترقية الى وظيفة نائب فتكون بالأقدمية متى حصل العضو على درجة لا تقل عن فوق المتوسط في تقرير التفتيش الفني .

وتقضى المادة ٩٩ من هذا القانون بأن تشكل بمجلس الدولة ادارة للتفتيش الفني على اعمال المستشارين المساعدين والنواب والمندوبين والمندوبين المساعدين برئاسة أحد نواب رئيس المجلس وعضوية عدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين . ويكون تقدير الكفاية

باحدى الدرجات الآتية : كء - فوق المتوسط - متوسط - اقل من المتوسط - وأوجب هذه المادة اجراء التفتيش مرة على الأقل كل سنتين - وايداع تقرير التفتيش خلال شهرين على الأقل من تاريخ انتهاء التفتيش وان يحاط اعضاء مجلس الدولة علما بكل ما يودع بملفات خدمتهم من تقارير أو ملاحظات أو أوراق ونصت على أن تنظم اللائحة الداخلية لمجلس الدولة طريقة العمل بإدارة التفتيش واجراءاته وتبين الضمانات الواجب توافرها لأعضاء المجلس الخاضعين للتفتيش . وأوجب الفقرة الأولى من المادة ١٠٠ من هذا القانون على رئيس مجلس الدولة أن يخطر من يقرر كفايته بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط من الأعضاء وذلك بمجرد انتهاء إدارة التفتيش الفني من تقدير كفايته واجازت لمن اخطر الحق فى التظلم فى التقدير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار .

ونصت المادة ١٠٢ من القانون المذكور على أن تفصل اللجنة الخماسية فى التظلم بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال المتظلم وتصدر قرارها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إحالة الأوراق إليها وقبل اجراء حركة الترقيات . ويأن تقوم اللجنة أيضا عند نظر مشروع حركة الترقيات بفحص تقارير كفاية المرشحين للترقية من درجة فوق المتوسط أو كء وبأنه لا يجوز للجنة النزول بهذا التقدير الى درجة ادنى الا بعد اخطار صاحب الشأن بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول لسماع أقواله وبعد أن تبدى إدارة التفتيش الفني رأيها مسببا فى اقتراح النزول بالتقدير ، ويكون قرار اللجنة فى شأن تقدير الكفاية والتظلم منه نهائيا .

ومن حيث انه يبين من استقراء النصوص السابقة ان الترقية الى وظيفة مستشار مساعد وما بعدها كانت تتم فى ظل العمل بأحكام المادة ٨٤ من قانون مجلس الدولة قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ بالاختيار على أساس درجة الكفاية وعند التساوى فى درجة الكفاية يعتد بالأقدمية ، ونظرا لما لتقدير الكفاية من اثر بالغ فى ترقيات أعضاء مجلس الدولة ومستقبلهم الوظيفى فقد وضع له المشرع من النظم والضوابط ما يكفل قيامه على أسس سليمة - وعادلة ، وناط أمر هذا التقدير بإدارة التفتيش الفني مشكلة تشكيلا عالى المستوى برئاسة أحد نواب رئيس المجلس وعضوية عند كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين ،

وضمنا لحسن التقدير أوجبت المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الدولة الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨ بأن يعرض رأى المفتش على كفاية العضو على هيئة التفتيش مجمعة لتضع التقرير عن درجة كفايته ، ولجاز القانون لمن قدرت كفايته بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط أن يتظلم خلال المواعيد المقررة الى اللجنة الخماسية بالمجلس بعريضة تقدم الى ادارة التفتيش الفنى للفصل فيه قبل اجراء حركة الترقيات ، وخول القانون هذه اللجنة - عند نظر مشروع حركة الترقيات - فحص تقارير كفاية المرشحين للترقية من درجة المتوسط أو كفاء ووجب عليها عدم النزول بهذا التقدير الى درجة ادنى الا بعد اخطار صاحب الشأن بخطاب موصى عليه بعلم الوصول لسماع أقواله وبعد أن تبدى ادارة التفتيش الفنى رأيها مسببا فى اقتراح النزول بالتقدير - ويكون قرار اللجنة فى شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه نهائيا ، وعلى ذلك فان اللجنة الخماسية تملك النزول بتقدير الكفاية الى درجة ادنى بالشروط السابقة ولكنها لا تملك رفع تقدير كفاية العضو الى درجة اعلى من تلك التى قررتها ادارة التفتيش الفنى .

ومن حيث أن الثابت فى الأوراق أن ادارة التفتيش الفنى قد اجرت تفتيشا على اعمال السيد / النائب (١) بادارة الفتوى لوزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى خلال شهرى ابريل ومايو سنة ١٩٧٢ وانتهى السيد المفتش الى ان الطاعن انجز هدرا كبيرا من موضوعات الفتاوى التى أحييت اليه خلال فترة التفتيش وان اعماله تنطق بما يبيد من جهده يستحق الشكر ورأى أن يقدر عمله بمرتبه « فوق المتوسط » وفى ١٢ من مارس سنة ١٩٧٣ 'اجتمعت هيئة التفتيش الفنى للنظر فى تقدير كفاية الطاعن وقررت بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة تقدير كفايته بدرجة « فوق المتوسط » ووقع على ذلك جميع اعضاء ادارة التفتيش ، وبذلك تكون كفاية الطاعن قد قدرت من الهيئة المختصة فى حدود سلطتها التقديرية وفقا لاحكام القانون دون ثمة انحراف يعيبه ، ولا يغير من ذلك ما ذهب اليه الطاعن من أن السيد المفتش كان قد انتهى فى تقديره الى تقدير كفايته بدرجة « كفاء » ثم غير هذا التقدير الى درجة « فوق المتوسط » بناء على توجيه من ادارة التفتيش الفنى ، ذلك لأنه فضلا عن أن هذه الواقعة لا دليل عليها فى

الأوراق فإنه يفرض صحة ما يدعيه الطاعن بشأنها فان تقدير المفتش لا يعتبر نهائيا وهو لا يعدو أن يكون اقتراحا يعرض على هيئة التفتيش مجتمعة باعتبارها صاحبة القول الفصل فى امر التقدير بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة ومن ثم فان التقدير النهائى لادارة التفتيش هو الذى يعتد به دون رأى المفتش - ولا حجة كذلك فى القول بأن ديباجة محضر اجتماع هيئة التفتيش الفنى كتبت قبل اجتماع الهيئة ، طالما ان الثابت ان هيئة التفتيش الفنى قد اجتمعت فى يوم ١٢ من مارس سنة ١٩٧٣ على ما جاء بمحضرها المحرر فى هذا التاريخ والموقع عليه من أعضاء هذه الهيئة وقدرت كفاية الطاعن بدرجة « فوق المتوسط » .

ومن حيث أن ما يثيره الطاعن من مفارقة بين عبارات التقرير التى وردت بتقرير التفتيش عنه وبين ما ورد فى تقارير زملائه المرقين فى القرار المطعون فيه فلا اثر له ، ذلك ان التقارير التى يعدها المفتشون الفنيون يختلف أسلوبها وتتفاوت عباراتها من مفتش لآخر ، ومع ذلك فقد تنتهى هذه التقارير الى نتيجة واحدة رغما عن تفاوت العبارات والأسلوب ، هذا وقد رأى المشرع ازاء التباين فى التقدير بين شخص وآخر ان يكون ميزان تقدير الكفاية بالنسبة لكافة الأعضاء فى يد واحدة توحيذا للمعاملة والتزاما بمبدأ تكافؤ الفرص ولهذا فقد عهد المشرع الى هيئة التفتيش مجتمعة امر تقدير كفاية الأعضاء بعد الاطلاع على اعمالهم والمداولة فى شأنها .

ومن حيث أن ما اثاره الطاعن من ان اللجنة الخماسية تسلمت من اختصاصها حين حجبت نفسها عن النظر فى التظلم المقدم منه بطلب رفع تقدير كفايته من فوق المتوسط الى كفاء فلا سند له ذلك لان الاختصاص المقرر قانونا لهذه اللجنة بنظر التظلم من تقدير الكفاية معقود لمن قدرت كفايتهم بدرجة ادنى من فوق المتوسط وهم وحدهم الذين اوجب قانون مجلس الدولة فى المادة ١٠٠ منه اخطارهم بتقدير الكفاية واجاز لهم التظلم من التقدير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار ، وبهذه المثابة فان من قدرت كفايته بتقدير فوق المتوسط - شأن الطاعن - لا يخطر بتقدير كفايته ، وبالتالي لا يكون له ثمة حق فى التظلم منه امام اللجنة الخماسية هذا واذ كان المشرع قد خول فى المادة ١٠٢ من قانون مجلس الدولة للجنة الخماسية عند نظر مشروع حركة الترقيات فحص تقارير

كفاية المرشحين للترقية من درجة فوق المتوسط وكفاء ، فان هذا الفحص يجد مدهاء فى التاكيد من استحقاق المرشح للتقدير الذى منح نه وليس لتقدير ادنى ، ويفصح عن ذلك ان البقرة الثالثة من هذه المادة رسدت طريق النزول بهذا التقدير الى درجة ادنى ، ولو اراد المشرع غير ما تقدم لما اغفل رسم طريق الصعود بهذا التقدير الى درجة اعلى ولنص عراحة على وجوب اخطار كل من قدرت ادارة التفتيش الفنى كفايته بهذا التقدير ، وناط باللجنة الخماسية ان تعقب على هذه التقديرات صعودا او هبوطا ، وهو ما لم يره المشرع على اطلاقه الا فى الحدود سالفة الذكر ، وهى البت فى تظلمات من قدرت ادارة التفتيش الفنى كفايته بدرجة متوسط او اقل من المتوسط - والبت عند النظر فى الترشيح للترقيات فى امر النزول بتقدير من قدر التفتيش كفايته بدرجة فوق المتوسط او كفاء الى درجة ادنى ، دون مساس بتقدير التفتيش فى غير هذه الحالات .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم وكانت كفاية الطاعن قد قدرت بدرجة فوق المتوسط وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة دون ثمة عيب او انحراف ، فان طلبه ترقيته بالاختيار على اساس انه كفاء يكون قائما على غير سند سليم من القانون وبالتالي تكون القرارات المطعون عليها صحيحة بما لا مطعن عليها ، ومن ثم يتعين الحكم برفض الطعنين .

(طعن ١١٢٠ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

المادة ١٠٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قضت باختصاص اللجنة الخماسية بالنظر فى تظلم عضو المجلس الذى قدرت كفايته بدرجة ادنى من فوق المتوسط ، كما عيبت المادة ١٠٢ من ذات القانون الى اللجنة المشار اليها عن نظر مشروع حركة الترقيات فحص تقارير كفاية المرشحين للترقية من درجتى فوق المتوسط وكفاء - ليس من سلطة هذه اللجنة رفع مرتبة الكفاية من فوق المتوسط الى كفاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطاعن يعنى على الحكم انه اعتبر تقارير التفتيش
المنفى غير خاضعة لتعقيب القضاء وهو مبدأ خطير يجافى كل المبادئ
التي استقر عليها القضاء الادارى ومحكمة النقض واستند الحكم الى
ان هذه التقارير تصدر عن هيئة مشكلة تشكيلا على المستوى برئاسة
احد نواب رئيس المجلس ولا وجه لان يكون تشكيل الهيئة مانعا من
الطعن فى تقريرها ومع ذلك فقد انحرف الحكم فى تطبيق ذلك المبدأ لان
هيئة التفتيش التى قدرت كفاية الطاعن لم تكن برئاسة احدى نواب
المجلس بل الثابت ان الذى رأسها هو السيد الأستاذ /
وكان حينئذ مستشارا لم يرق بعد الى نائب رئيس ولو ان مقاييس الهيئة
التي قدرت بها كفاية الاعضاء الذين رقاوا اتخذت أساسا للتقدير درجة
كفاية الطاعن لا يستحق مرتبة كفاء بلا جدال وتكفى مقارنة تقريره
بتقريرى الأستاذين و وقد تضمننا ملاحظات عن
ضعف الانتاج - والتأخر فيه وقدرت لها مرتبة فوق المتوسط ولم يرد
بتقرير الطاعن ما يؤخذ عليه بل أشاد بجهده ونلك حجة الطاعن تثبت
انحراف الهيئة فى تقديرها وتنفى ما أثبتته الحكم وان اختصاص الهيئة
وحدها بالتقرير بوجه المعاملة ويلتزم مبدأ تكافؤ الفرص وقد تبين من
الاطلاع على ملف الطعنين انه قد تائر باحالتهم الى السيد المستشار
..... وقد كان احدى أعضاء هيئة التفتيش التى قدرت كفاية الطاعن
واذ مكتوب على محضر الجلسة توجيه لأمين سرها باستبعاد اسم سيادته
من ديباجة الحكم عند نسخه وهذا الاستبعاد لا ينفى مشاركته فى
المداولة ولا يغير من الامر شيئا ان يكون الكاتب للحكم مستشارا آخر
ولا يوقع السيد المستشار مسودة الحكم ذلك ان العبرة هى
بالواقع الذى يخلص من القرائن كما ان فى مسودة الحكم محو لصفحات
ثم اضافة لصفحات ولهذا دلالاته الهامة فقد كان السيد المستشار
رئيس الدائرة الاولى التى تنظر الطعنين وهو قد ورد اسمه فى محضر
هيئة التفتيش وكذلك ظهر ان الذى اعد تقريرى هيئة المفوضين فى
الطعنين هو السيد الأستاذ وهو من المطعون فى ترقيتهم
وقد انتهى الى طلب رفض الطعنين كما ظهر من مراجعة محضر جلسة
١٩٧٨/١/١٤ التى تقرر فيها حجز الطعنين للحكم ان المفوض الذى اكمل
تشكيل المحكمة فى الجلسة وفى الحكم هو السيد الأستاذ

وهو من المطعون فى ترقيتهم وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان هيئة المفوضين تعتبر امانة على المنازعة الادارية وعاملا اساسيا فى تحضيرها وابداء الراى القانونى المحايد فيها واذا قام بالمفوض سبب من اسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية كان غير صالح وممنوعا من مباشرة مهمته فى الدعوى ويعتبر الطاعن الحكم لكل ذلك باطلا ويقتضى الامر الغاء واعادة النظر فى الطعين أمام دائرة اخرى غير التى اصدرت الحكم عملا بالمادتين ١٤٦ و ١٤٧ من قانون المرافعات ويكون لهذه الدائرة الثانية ان تقضى بالغاء قرارات الترقية المطعون فيها فيما تضمنته من تخطى الطاعن بعد اذ ثبت بطلان تقدير هيئة التفتيش لكفايته ووجوب العمل بتقدير السيد المفتش الصحيح وهو بدرجة كفاء ولا يكون ما يقتضى الاكتفاء بالالغاء المجرد وله نتائج خطيرة من الغاء جميع التعيينات التالية لتلك القرارات فى وظائف المستشارين المساعدين والمستشارين منذ سنة ١٩٧٣ .

(طعن ٥٩٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٧)

الفرع الثالث عشر التأديب

أولاً - أعمال محظورة على عضو مجلس الدولة :

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

طلب عضو مجلس الدولة الترخيص بسيارة نصف نقل يتضمن فى ذاته ترخيصاً بتسيير السيارة فى أعمال النقل وهى بطبيعتها من الأعمال التجارية التى تتنافى مع مقتضيات الوظيفة القضائية وكرامتها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من القانون التجارى على أن « يعتبر بحسب القانون عملاً تجارياً ما هو آت : كل شراء غلال أو غيره من أنواع الماكولات أو البضائع لأجل بيعها بعينها أو بعد تهيئتها بهيئة أخرى ، أو لأجل تأجيرها للاستعمال ، وكل مقالة أو عمل متعلق بالمصنوعات أو التجارة بالعمولة أو النقل براً أو بحراً . ونصت المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أو النقل براً أو بحراً . ونصت المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على أنه « لا يجوز لعضو مجلس الدولة القيام بأى عمل تجارى كما لا يجوز له القيام بأى عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته » .

ومن حيث أن الترخيص بسيارة نصف نقل يتضمن فى ذاته ترخيصاً بتسيير السيارة فى أعمال النقل وهى بطبيعتها من الأعمال التجارية التى يحظر على أى موظف القيام بها ، وإذا كان السيد المستشار المساعد يستهدف الخروج من هذا الحظر بدعوى أنه لم يشتر السيارة بقصد البيع بل بقصد نقل حاجياته وأنه لا يقصد الربح أذا قام بايجار السيارة لمشتري معين مقابل مبلغ شهري يخصم من ثمن البيع وتوكيل المستاجر فى ادارة السيارة واستغلالها لحين تمام البيع فان ذلك مردود بأن مجرد الترخيص يخضع للحظر الوارد بقانون مجلس الدولة من حيث تنافيه مع مقتضيات الوظيفة القضائية وكرامتها والتى يجب أن ينأى بها دائماً عن أية مظنة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
عدم جواز الموافقة على الترخيص للسيد الأستاذ المستشار
المساعد بمجلس الدولة بتسيير سيارة نصف نقل باسمه .

(ملف ١٢/٢/٤٣ - جلسة ١٩/١٠/١٩٨٣)

ثانيا - الوقف عن العمل :

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

مقتضى لحكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والقواعد
الملحقة بقانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ أن القاعدة بالنسبة
الى القضاة وأعضاء مجلس الدولة أنه لا يترتب على الوقف عن العمل
نتيجة الحبس أو الاعتقال حرمان القاضى أو عضو مجلس الدولة عن
مرتبه مدة وقفه عن العمل ولا يستثنى من هذه القاعدة الا الحالة التى
يقرر فيها مجلس التأديب حرمان العضو من المرتب كله أو بعضه .

ملخص الفتوى :

ان القاعدة رقم (١) من القواعد الملحقة بقانون مجلس الدولة
رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ كانت تنص على أن « تسرى فيما يتعلق بتحديد
الوظائف وتعيين المرتبات والمعاشات وكذلك بنظامها جميع الاحكام
والقواعد المقررة او التى تقرر فى شأن رجال القضاء » وان المادة (١٠٧)
من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ تنص على أنه « يترتب
حتما على حبس القاضى بناء على امر او حكم وقفه عن مباشرة اعمال
وظيفته مدة اعتقاله . ويجوز لمجلس التأديب أن يأمر بوقف القاضى عن
مباشرة اعمال وظيفته فى اثناء اجراءات التحقيق او المحاكمة عن جريمة
وقعت منه وذلك سواء من تلقاء نفسه او بناء على طلب وزير العدل
او النائب العام او رئيس المحكمة او بناء على قرار الجمعية العمومية .
ولا يترتب على الوقف حرمان القاضى من مرتبه مدة الوقف ما لم يقرر
مجلس التأديب حرمانه منه كله أو بعضه وللمجلس فى كل وقت ان يعيد
النظر فى امر الوقف والمرتب » .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان القاعدة بالنسبة الى القضاة واعضاء مجلس الدولة انه لا يترتب على الوقف عن العمل نتيجة الحبس أو الاعتقال حرمان القاضي أو عضو مجلس الدولة من مرتبه مدة وقفه عن العمل ، ولا يستثنى من هذه القاعدة 'لا الحالة التي يقرر فيها مجلس التأديب حرمان العضو من المرتب كله أو بعضه .

ومن حيث انه تطبيقاً لذلك على الحالة موضع النظر ، فانه ولئن كان اعتقال الأستاذ يترتب عليه حتماً وقفه عن العمل ، ألا انه لا يترتب على هذا الوقف حرمانه من المرتب كله أو بعضه مادام لم يصدر قرار من السلطة التأديبية المختصة يقرر هذا الحرمان ، ومن ثم فانه يستحق مرتبه كاملاً حتى تاريخ انتهاء خدمته ، ولا وجه للقول بتقادم الحق في المرتب ، اذ الثابت بالأوراق ان القيم على الأستاذ قد تقدم بطلب لصرف المرتب في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ أى قبل مضي خمس سنوات من تاريخ استحقاقه ، كما لم تمض هذه المدة من تاريخ تقديم هذا الطلب حتى الآن .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية الأستاذ في صرف ما لم يصرف له من مرتبه حتى تاريخ رفع اسمه لاستقالته .

(ملف ٥٩٠/٤/٨٦ - جملة ١٩٧٣/٦/٢٧)

ثالثاً - مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة :

قاعدّة رقم (٧٨)

المبدأ :

الفصل السابع من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اصباح الطبيعة القضائية على عمل مجلس التأديب واضفاء صفة الأحكام القضائية على ما يصدر منه - الأثر المترتب على ذلك : لا يعتبر ما يصدر عنه من القرارات الادارية مما عنته المادة ١٠٤ المتعلقة بالمنازعات الوظيفية لشئون أعضاء مجلس الدولة والتي تختص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعن فيها - أحكام مجلس تأديب أعضاء مجلس

الدولة نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن - أساس ذلك : المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة - قضاء المحكمة الدستورية العليا بدستورية نص المادة ١١٩ - أساس ذلك : مجلس نواب أعضاء مجلس الدولة يعتبر هيئة قضائية عهد إليه المشرع باختصاص قضائي محدد وما يصدر عنه فى هذا الشأن يعتبر احكاما قضائية ونيسف فرارات ادارية - النص على عدم جواز الطعن فى بعض الاحكام القضائية وقصر التقاضى بالنسبة لما فصلت فيه على درجذ واحده هو من الملامات التى يستقل المشرع بتقديرها - مبدأ المساواة لا يعنى المساواة بين جميع الأفراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية - المشرع يملك لقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة للمراكز القانونية التى يتساوى فيها الأفراد أمام القانون - توفير العمومية والتجريد فيما نصت عليه المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة من عدم جواز الطعن فى الاحكام الصادرة من مجلس التاديب بالنسبة لجميع رجال مجلس الدولة الذين تتماثل مراكزهم القانونية - الامر المترتب على ذلك : النص على المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة بانها خالفت المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور بان تضمنت حظرا للتقاضى وحصنت قرارا اداريا من رقابة القضاء واهدرت مبدأ المساواة بين المواطنين فى الحقوق غير صحيح - اختصاص المحكمة الادارية العليا بالمنازعات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء مجلس الدولة الوظيفية المنصوص عليها بالمادة ١٠٤ لا يتناول ما تعلق منها بالطعن فى احكام مجلس التاديب المختص بمحاكمة أعضائه وتوقيع عقوبة مما يجوز توقيعها على عضو منهم - أساس ذلك : لا تعتبر قرارات ادارية بل هى احكام تصدر من هيئة قضائية ولم يجز الشارع الطعن فيها بأى وجه من الوجوه - يجوز استثناء طلب الغاء احكام مجلس التاديب اذا ما قام بأحد الأعضاء الذين أصدرها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى قانون المرافعات الطعن فى هذه الحالة يكون أمام الهيئة التى أصدرت الحكم .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، معدلا وفق ما اقتضاه حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٨٢ فى القضية رقم ١٠ لسنة ١ ق دستورية القاضي بعدم دستورية ما تضمنه من استثناء قرارات النقل والندب من عداد القرارات المنصوص عليها فيها - تنص على ان » تختص إحدى دوائر المحكمة الادارية العليا دون غيرها بالفصل فى

الطلبات التى يقدمها رجال مجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم متى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل او مخالفة القوانين واللوائح او خطأ فى تطبيقها او تأويلها او اساءة استعمال السلطة » . وهذا النص على عمومته فيما يتعلق بموضوع القرارات الادارية التى جعل للمحكمة الادارية العليا الاختصاص بالفصل فى طلبات الغائها اذ يتعقد لها ذلك إيا كان الشأن الذى صدرت فيه من شئونهم الوظيفية ، الا انه لا يتناول طلب الغاء العقوبات التأديبية التى توقع على أعضاء مجلس الدولة ، من مجلس التأديب المختص بذلك ، اذ يكون بإحكام تصدر منه بالتشكيل الذى نصت عليه المادة ١١٢ ، فى الدعوى التأديبية التى تقام ضد العضو من نائب رئيس مجلس الدولة لادارة التفتيش الفنى بناء على تحقيق جنائى او ادارى يتولاه لحد نواب رئيس المجلس بالنسبة الى المستشارين او مستشار بالنسبة الى باقى الأعضاء ، يندب للتحقيق بقرار من رئيس المجلس ، وتشمل عريضتها على التهمة والأدلة المؤيدة ، تودع سكرتارية المجلس ليصدر قرار باعلان العضو بها وللحضور امامه ، وله أن يجرى ما يراه لازما من التحقيقات يقوم بها طبقا للمادة ١١٤ من يندبه لهذا الغرض فاذا رأى المجلس وجها للسير فى اجراءات المحاكمة كلف على ما تنص عليه المادة (١١٥) العضو بالحضور امامه بتكليف يشتمل على بيان موضوع الدعوى وأدلة الاتهام ويجوز لمجلس التأديب عند تقرير السير فى اجراءات المحاكمة ، وقف العضو عن مباشرة اعمال وظيفته أو منحه إجازة حتمية (م ١١٦) ، وتنقضى الدعوى التأديبية باستقالة العضو أو إحالته الى المعاش (م ١١٧) ، وتكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية ويحكم المجلس فى الدعوى اتباع ما أوجبه المادة ١١٨ ، ثم يصدر الحكم فى الدعوى الذى يجب على ما تنص عليه المادة مشتملا على الاسباب التى بنى عليها تتلى عند النطق به ، فى جلسة سرية (م ١١٩) اذ مفاد تلك الأحكام الواردة فى الفصل السابع من القانون الخاص بتأديب أعضاء مجلس الدولة ، اسباغ الطبيعة القائمة على عمل مجلس التأديب وهيئته على الوجه المبين بها واضفاء صفة الأحكام القضائية تبعا على ما يصدر منه فى هذا الشأن ، وهى صفة اضافها الشارع عليها على ما ورد فى غير موضع من النصوص سائلة البيان ، ومن ثم فهى لا تعتبر قرارات ادارية مما عنته المادة ١٠٤ ، اذ هى على عمومها من حيث موضوع

المنازعات الوظيفية المتعلقة بشئون أعضاء مجلس الدولة التى عقدت الاختصاص بالفصل فيها بخصوصه بصريح النص بتعلقها بقرار ادارى صادر فيها ، فلا تتعدى ذلك الى احكام مجلس التأديب مراعاة لوصف الشارع لها ، ولما نص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ١١٩ من أن يكون الحكم الصادر فى الدعوى التأديبية نهائيا غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن . وقد انتهت المحكمة الدستورية العليا فى حكمها بجلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٨٢ فى الدعوى رقم ١٠ لسنة ١ ق دستورية ، الى رفض الطعن بعدم دستورتها ، لما اورده فى اسبابه من أن مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يعتبر هيئة قضائية عهد اليها المشرع باختصاص قضائى محدد ، فيكون ما يصدر عنه فى هذا الشأن لحكاما قضائية وليست ادارية ، ومن المقرر أن النص على عدم جواز الطعن فى بعض الأحكام القضائية وقصر التقاضى بالنسبة لما فعلت فيه على درجة واحدة هو من الملامات التى يستفل بتقديرها المشرع الذى ارتأى فى تشكيل مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة من سبعة من أقدم أعضائه ما يدعو الى عدم اجازة الطعن فى احكامه واعتبار التقاضى امامه من درجة واحدة ، ومبدأ المساواة فى الحقوق بين المواطنين لا يعنى المساواة بين جميع الأفراد رغم اختلاف ظروفهم القانونية ، ذلك أن المشرع يملك لمقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة للمراكز القانونية التى يتساوى بها الأفراد أمام القانون واذا توفر شرطا العموم والتجريد فيما نصت عليه المادة ١١٢/١١٩ من قانون مجلس الدولة من عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة من مجلس التأديب بالنسبة لجميع رجال مجلس الدولة الذين تتماثل مراكزهم القانونية فإن النعى على المادة ١١٩ المشار اليها بانها خالفت المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور بمقولة انها تضمنت خطرا للتقاضى وحصنت قرارا اداريا من رقابة القضاء واهدرت مبدأ المساواة بين المواطنين فى الحقوق يكون من جميع وجوهه على غير اساس .

ومن حيث انه وان كان ما تقدم - فإن اختصاص المحكمة الادارية العليا بالفصل فى المنازعات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء مجلس الدولة الوظيفية المنصوص عليه فى المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة ، لا يتناول ما تعلق منها بالطعن فى احكام مجلس التأديب المختص

بمحاكمة أعضائه بتوقيع عقوبة تأديبية مما يجوز توقيعها على عضو منهم إذ لا تعتبر قرارات إدارية ، بل أحكاما تصدر من هيئة قضائية عهد لها الشارع بالاختصاص بمسائل تأديبهم ، وما يصدر منها بتوقيع العقوبة من أحكام ، لم يجر الشارع الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن ، إلا أن ذلك لا يجعل ما يصدر من مجلس التأديب من أحكام بمنأى من الالفاء إذا ما قام بأحد الأعضاء الذين أضدورها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى قانون المرافعات ، إذ يجيز ذلك استثناء طلب الغائه ، على أن يقدم الى المجلس المذكور ، وسبيل الطالب الى ذلك ان كان له وجه الالتجاء الى الهيئة التى أصدرت الحكم ..

ومن حيث أنه لما سبق ، يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

(طعن ٩٤٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٧)

الفرد الرابع عشر

نهاية الخدمة

أولا - الاختصاص بفصل أعضاء مجلس الدولة الغير قابلين للعزل :

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

الاختصاص بفصل أعضاء مجلس الدولة غير القابلين للعزل يتم بصدر قرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة لجنة التأديب والتظلمات وبعد سماع أقوال العضو - القانون لم يخول رئيس الوزراء أدنى اختصاص في شأن فصل أعضاء مجلس الدولة - القرار الصادر منه في هذا الشأن ينطوي على غصب للسلطة .

ملخص الحكم :

ان فصل أعضاء مجلس الدولة من الخدمة وفقا لأحكام قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي صدر في ظله القرار المطعون فيه ، لما ان يكون وفقا لحكم المادة ٦٤ من القانون المذكور بالاحالة الى المعاش اذا فقد العضو الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة ، والاختصاص بذلك منوط بالنسبة للأعضاء غير القابلين للعزل - ومنهم الطاعن - بصدر قرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة لجنة التأديب والتظلمات وبعد سماع أقوال العضو ، واما ان يكون بالعزل تأديبيا ، وتوقيع هذه العقوبة منوط بلجنة التأديب والتظلمات وفقا لحكم المادتين ٦٥ ، ٦٦ من القانون آنف الذكر بعد سماع أقوال العضو والاطلاع على ما يبيده من ملاحظات . واذ حدد القانون السلطات المختصة بعزل أعضاء مجلس الدولة تأديبيا وباحالة غير القابلين للعزل منهم الى المعاش ولم يخول السيد رئيس الوزراء أدنى اختصاص في هذا الشأن فان قراره وقد تمخض على ما سلف بيانه عن فصل عادي لم تراعى فيه الاجراءات والضمانات القانونية المقررة لأعضاء مجلس الدولة ، يكون قد انطوى على عدوان جسيم على اختصاص كل من لجنة التأديب والتظلمات ورئيس الجمهورية ينزل بالقرار المطعون

فيه الى حد غصب السلطة ، وينحدر به الى مجرد الفعل المبادىء المدوم
الدى لا يترتب عليه اى اثر قانونى ، ومن ثم فلا تلحق اية حصانة
ولا يتقيد الطعن فيه بميعاد .

(طعن ٤٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٩)

ثانيا - اعتزال الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الأمة او لمجلس الشعب :

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ قضى بان يصرف للمستشار
الذى يعتزل الخدمة لترشيح نفسه لعضوية مجلس الأمة الفرق بين المرتب
والمعاش بما فى ذلك اعانة الغلاء عن المدة الباقية لبلوغه سن التقاعد
اذا ما اخفق فى الانتخابات - انصراف نصوص القرار المشار اليه الى
اعانة الغلاء المستحقة على مرتب من يعتزل الخدمة خلال المدة التى
نص القرار على اداء المرتب خلالها ولا تنصرف فى شئ الى اعانة غلاء
تستحق على المعاش ومن ثم فانه لا يوجد ما يغدل من احكام اعانة الغلاء
بالنسبة لمن يفيدون من احكام هذا القرار ومنها عدم استحقاق هذه
الاعانة لمن يتجاوز معاشه التسعين جنيها شهريا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان نصوص قرارات مجلس الوزراء الصادرة بصرف اعانة
غلاء المعيشة بذاته بمنحها للموظف الذى له ولد ولا تزيد ماهيته على
ثلاثين جنيها ، ولرب المعاش الذى لا يزيد على عشرة جنيها فى الشهر
وفقا لما بينه القرار الصادر فى ٤١/١٢/٢١ ، وجاء قرار ١٩٤٢/١١/١٧
بصرف الاجانة للموظفين كافة وجعل الطبقة الاخيرة منهم ممن تكون
ماهية اربعين جنيها فما فوق ، وبسط الاعانة كذلك لارباب المعاشات
ولكنه ابقى الطبقة الاخيرة منهم مقيدة فى حدهما الاقصى فسلك فيها
من يكون معاشه ثلاثين جنيها ولا يزيد على ستين جنيها فى الشهر ،
وزاد القرار الصادر فى ١٩٤٤/١١/٢٣ فئات اعانة الغلاء وجعلها بنسبة
١٤٪ للطبقة الاخيرة من الموظفين وبنسبة ٧٪ للطبقة الاخيرة من ارباب

المعاشات ، وكبر هذه الطبقة بغير ان يفتح حداها الاقصى خلافا للموظفين فجعلها لمن يكون معاشه ثلاثين جنيها ولا يزيد عن تسعين جنيها .
وصدر قرار ١٩٥٠/٢/١٩ بزيادة أخرى لفئات الاعانة واطاف طبقتين جديديتين لموظفين اولاهما ممن تكون ماهيته اربعين جنيها الى مائة جنيها والثانية لمن تكون ماهيته اكثر من مائة جنيه ، بينما قصر الافادة من الزيادة الجديدة بين ارباب المعاشات على من لا يجاوز معاشه اربعين جنيها . ثم صدر قرار ١٩٥٣/٦/٣٠ ينقص اعانة الغلاء بعد اذ اقتضت الحالة المالية خفض اعتمادها ، وحددت نسبة الخفض متصاعدة على الطبقات ، فبدلت ١٠٪ من الاعانة التي يتقاضاها بالفعل من لا تزيد ماهيته او اجره او معاشه على عشرة جنيها وانتهت بنسبة ٥٠٪ من اعانة من يتقاضون ماهية او معاشات اكثر من سبعين جنيها . ويبين من كل تلك النصوص انها كانت تبسط اعانة الغلاء للموظفين كما لم تبسطه لارباب المعاشات سواء في مقدار الاعانة وفيمن تصرف اليه . وقد بدا صرف الاعانة لصغار الموظفين وارباب المعاشات ، ثم صار كل موظف مهما كبر مرتبه يصيب منها ، اما ارباب المعاشات فلم يدخل في نطاقها من كبارهم الا من لا يربو معاشه على تسعين جنيها في الشهر ، ولا تستحق اعانة الغلاء لمن يتقاضى من المعاش اكثر من ذلك .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ فيما تضمن من قواعد تسوية حالات اعضاء مجلس الدولة الذين يعتزلون الخدمة لترشيح انفسهم لعضوية مجلس الامة قد نص على ان : « اولا : المستشار . . ثم من علت درجته . . يصرف كذلك لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء الفرق بين المرتب والمعاش ، بما هي ذلك اعانة الغلاء عن المدة الباقية لبلوغه سن التقاعد اذا تخفق في الانتخابات . . ثانيا : ومن دون اولئك من . . اعضاء مجلس الدولة . . يصرف كذلك لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء المرتب الحالي مضافا اليه اعانة الغلاء . . المستحقة شهرا فشهرا . . لثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ قبول الاستقالة في حالة عدم نجاحه في الانتخابات » وهذه النصوص تصرف اعانة الغلاء المستحقة على مرتب من يعتزل الخدمة في المدة التي قضى ذلك القرار الجمهوري باءاداء المرتب خلالها ، ولا تنصرف النصوص في شيء الى اعانة غلاء تستحق على المعاش ، مما لا يتعلق بما تمنحه من الفرق الزائد في المرتب مضافة اليه الاعانة على مقدار المعاش المستحق قانونا بالتقاعد ، ولا يكون ثم ما يعدل

من أحكام اعانة الغلاء بالنسبة الى معاشات من يفيدون من أحكام القرار الجمهورى المشار اليه .

ومن حيث ان المدعى يزيد معاشه القانونى على تسعين جنيها فى الشهر فانه لا يدخل فى طبقات ارباب المعاشات التى تصرف اليها اعانة غلاء المعيشة ، ولا يستحق شيئا من تلك الاعانة باى وجه على ما يتقاضاه من المعاش الاستثنائى فوق معاشه القانونى الذى لا يستحق اعانة الغلاء ، وتكون الدعوى ولا سند لها من القانون حقيقة بالرفض .

(طعن ٤٣١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

اعضاء مجلس الدولة - معاشاتهم فى حالة الاستقالة للترشيح لانتخابات مجلس الشعب - قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ تضمن القواعد التى يجب اتباعها فى تسوية حالات رجال القضاء والنيابة واعضاء مجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة الذين يرغبون اعتزال الخدمة لترشيح انفسهم لعضوية مجلس الامة - هذه القواعد تنمم بالعموم والشمول بما يجعلها قابلة للتطبيق على كل شخص من هؤلاء يوجد فى الظروف المبينة بها - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية ليس له ثمة اثر على قيام القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المذكرة التى اعدتها وزارة العدل ١٩٥٧/٥/٢٣ للعرض على السيد رئيس الجمهورية قد نصت على انه « ترى الوزارة انه تيسرا على رجال القضاء والنيابة واعضاء مجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة الذين يرغبون فى اعتزال الخدمة لترشيح انفسهم لعضوية مجلس الامة ان تسوى حالة من يقرر السيد الوزير او الرئيس المخلص قبول استقالته على الوجه الاكى ؟

اولا - المستشار ومن فى درجته ثم من علت درجته تضم الى مدة خدمته المحسوبة فى المعاش المدة الباقية له على بلوغه سن الستين مضافا

اليها ما يقابلها من مدة المحاماة - اذا لم يكن قد استكمل حدها الاقصى بعد وقدره عشر سنوات التى يقضى بها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ وذلك بشرط الا تجاوز مجموع المدتين ثلاث سنوات وفى جميع الاحوال يسوى المعاش بحيث لا يقل طبقا لهذه القاعدة عن المعاش الذى يسوى على أساس المرتب الفعلى لاي ممن هم فى الوظيفة التالية لوظيفته على الوجه المبين فى البند ثانيا وذلك بشرط الا تقل مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش لأولهما عن مدة خدمة الثانى ويجرى هذا الحكم ولو لم يترك احد من القائلين له الخدمة بسبب التسريح .

ويصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء الفرق بين المرتب والمعاش بما فى ذلك اعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغه من التقاعد اذا أخفق فى الانتخابات ولا يصرف له هذا الفرق فى حالة فوزه فيها لعدم الجمع بين المرتب والمكافأة .

وثانياً - ومن دون اولئك من رجال القضاء والنيابة واعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة يسوى معاشه على أساس ثلاثة ارباع مرتبة الأخير قبل الاستقالة اذا كانت مدة خدمته المحسوبة فى المعاش بما فيها مدة اشتغاله بالمحاماة لا تقل عن اثنتى عشرة سنة كاملة فاذا كانت اقل من ذلك فتسوى مكافأته القانونية على أساس مدة خدمته حتى تاريخ الاستقالة وتصرف اليه .

ويصرف كذلك لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء المرتب الحالى مضافا اليه اعانة الغلاء المستحقة شهرا فشهر حتى تاريخ اعلان نتيجة الانتخابات ويستمر الصرف اليه لمدة مكملة لثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ قبول الاستقالة وذلك فى حالة عدم نجاحه فى الانتخابات .

وقد قرّر السيد رئيس الجمهورية فى ٢٣ مايو ١٩٥٧ الموافقة على ما جاء فى هذه المذكرة . وصدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية تنص على أن «يجوز منح معاشات استثنائية أو زيادات فى المعاشات أو منح مكافآت استثنائية للموظفين

والمستخدمين المدنيين والعسكريين المحليين الى المعاشن او الذين يتكرون
خفمة الحكومة او لعائلات من يتوفى من الموظفين او المستخدمين وهم فى
الخدمة او بعد احالتهم الى المعاشن كما يجوز ايضا منحها لغير الموظفين
ممن يؤدون خدمات جليلة للجمهورية .

وتنص المادة الثانية على أن « تؤلف لجنة بقرار من رئيس الجمهورية
للنظر فى المعاشات الاستثنائية بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد
ولا تكون قرارات اللجنة نافذة الا بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية .

كما تنص المادة الثالثة على أن « تسرى على المعاشات والمكافآت
الاستثنائية الممنوحة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين المعاشات
العاملة بها الموظفون والمستخدمون الذين منحت لهم وذلك مع عدم
الاخلال بما قد تقرره اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة - بصب
الأحوال - من أحكام خاصة إما المعاشات التى تمنح لغير الموظفين فتكون
شخصية وتنتهى بوفاتهم » .

ومن حيث أن المادة الخامسة من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى
شان منح معاشات ومكافآت استثنائية تنص على أن « يلغى القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه » .

ومن حيث أنه يبين من المذكرة المؤرخة ١٩٥٧/٥/٢٣ التى صدر بها
القرار الجمهورى ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ فى ذات التاريخ أنها قد تضمنت
القواعد التى يجب اتباعها فى تصوية حالات رجال القضاء والنيابة
واعضاء مجلس الدولة وأدارة قضايا الحكومة الذين يرغبون اعتزال الخدمة
لترشيح انفسهم لعضوية مجلس الأمة وذلك بقصد التيسير عليهم .

ويبين من صياغة تلك القواعد أن عبارتها تتسم بالعموم والشمول
بما يجعلها قابلة للتطبيق على كل شخص من هؤلاء يوجد فى الظروف
المبينة بها ليكون غير صحيح القول بأن هذا القرار قد صدر لمواجهة حالة
محددة بذاتها أو لصالح أشخاص معينين بلذات فزال أثره بزوالها .

وحيث أن الأصل أن النصوص التشريعية تسرى على جميع المسائل
التي تتناولها فى تفصيلها أو فى فحواها وأن التشريع لا يجوز الغاؤه
الا بتشريع لاحق ينص على اللغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا .

إذا كان ذلك وكانت الأحكام الواردة بالقرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ انما يقتصر تطبيقها على فئة معينة هم رجال القضاء ومن فى حكمهم الذين يستقيلون لترشيح أنفسهم لانتخابات مجلس الامة فان صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ الذى أعاد تنظيم منح المعاشات والمكافآت الاستثنائية او زيادات فى المعاشات للموظفين والمستخدمين والعمال المدنيين والعسكريين الذين انتهت خدمتهم فى الحكومة او الهيئات او المؤسسات العامة أو لأسر من يتوفى منهم وكذلك لأسر من يتوفى فى حادث يعتبر من قبيل الكوارث العامة والذي جعل الاختصاص بالنظر فى المعاشات والمكافآت الاستثنائية للجنة المنصوص عليها فيه الا يكون له ثمة اثر على قيام القرار الجمهورى سالف الذكر ذلك ان التشريع العام لا ينسخ التشريع الخاص هذا الا ان القرار الجمهورى المشار اليه قد صدر فى ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ الذى حل محله القانون ٧١ لسنة ١٩٦٤ وكان للأحكام الواردة بكل منها قوتها القانونية الملزمة فى المجال المحدد لها ومن ثم فان النص فى القانون الجديد على إلغاء القانون القديم دون القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ يعتبر دليلا على أن ذلك القرار كان واستمر ولا زال قائما نافذا بالنسبة لجميع الحالات التى تتمتع لها نصوصه وأحكامه لعدم الغائه صراحة او ضمنا ويكون الوجه فى الأخذ بهذا النظر أن المشرع قصد بإصدار هذا القرار التنظيمى حث رجال القضاء على الاستقالة من مناصبهم للتشريح لمجلس الامة والمشاركة فى الحياة السياسية للبلاد تقرر لهم التيسيرات الواردة به وجعلها حقا لهم يستمدونه من القانون مباشرة دون توقف على مشيئة أحد ذلك. حرصا على كرامتهم ومنعا للفرقة بينهم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى اقادة السيد / ... النائب السابق بمجلس الدولة من الأحكام الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

(ملف ٥٦٥/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/١٠/٤)

ثالثا - استقالة ضمنية بالانقطاع عن العمل :

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

انهاء خدمة عضو المجلس لانقطاعه عن العمل فى المدة المحددة قانونا - اختصاص رئيس المجلس به - أساس ذلك : قرار رئيس المجلس مجرد اجراء تنفيذى لحكم لقانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الفقرة الثالثة من المادة ٨٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تجرى كالآتى : « كما تجوز اعارة أعضاء مجلس الدولة للقيام بأعمال قضائية أو قانونية للحكومات الاجنبية أو للهيئات الدولية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية . وجاءت الفقرة الاخيرة من المادة المشار اليها وقضت بأنه لا يجوز أن يترتب على النذب أو الاعارة الاخلال بحسن سير العمل . »

وجاءت المادة ٩٧ من ذات القانون ونصت على أنه « لا يجوز لعضو مجلس الدولة أن ينقطع عن عمله دون أن يرخص له فى ذلك كتابة الا اذا كان انقطاعه لسبب مفاجئ ، فاذا زادت مدة « الانقطاع عن سبعة أيام فى السنة حسبت المدة الزائدة من اجازته السنوية » . ثم تلتها المادة ٩٨ من القانون بالنص على أن « يعتبر عضو مجلس الدولة مستقila اذا انقطع عن عمله مدة ثلاثين يوما متصلة بدون إذن ولو كان ذلك بعد انتهاء اجازته أو اعارته أو ندبه لغير عمله ، ومع ذلك بعد انتهاء اجازته أو اعارته أو ندبه لغير عمله ، ومع ذلك اذا عاد العضو وقدم اسبابا تبرر انقطاعه عرضها رئيس مجلس الدولة على المجلس الاعلى للهيئات القضائية فان تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل وفى هذه الحالة تحسب مدة الغياب اجازة من نوع الاجازة السابقة أو اجازة اعتيادية بحسب الاحوال .

ومفاد هذه النصوص جميعها ان اعارة أعضاء مجلس الدولة هى سلطة جوازية لرئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية لمجلس الدولة سلطته الاولى فى الموافقة على هذه الاعارة ابتداء بوصف انه المنوط به وحده تقدير ان الاعارة لا تخل بحسن سير العمل ، وتنظيم العمل بالمجلس واحتياجه هو من صميم اختصاص المجلس وحده دون

منارح بمؤسساته المنصوص عليها في القانون كما انه لا يجوز بـى حال انقطاع عضو المجلس عن عمله دون اذن كتابى اللهم الا ان يكون الانقطاع لسبب مفاجئ ولدة سبعة ايام فى السنة ، فاذا زادت المدة بحيث لا تتجاوز ثلاثين يوما احتسبت المدة الزائدة من الاجازة السنوية . اما اذا كان الانقطاع عن العمل لمدة ثلاثين يوما متصلة بدون اذن اعتبر عضو المجلس مستقila بحكم القانون . فاذا عاد العضو وقدم اسبابا مبررة لهذا الانقطاع عرضها رئيس المجلس على المجلس الاعلى للهيئات القضائية فان كانت جادة اعتبر غير مستقيل وتضمن مدة الغياب عندئذ من نوع الاجازة السابقة او اجازة اعتيادية بحسب الاحوال .

ومن حيث انه بتطبيق ذلك كله على الوقائع الواردة بالاوراق فان المدعى اعير الى المملكة العربية السعودية للعمل مستشارا بمصلحة الخدمات والكهرباء بوزارة الصناعة ، واستطلت مدة اعارته بالتجديد الى ثماني سنوات متصلة ، ويمناسبة عرض طلب تجديد الاعارة لسنة تاسعة قرر المجلس الاعلى للهيئات القضائية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٨ عدم ملائمة التجديد لسنة اخرى ، وابلغ المدعى بقرار نائب رئيس الوزراء المفوض فى اختصاص رئيس الجمهورية بالقرار الجمهورى رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٠ وكذلك بقرار مجلس الدولة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٨١/٤/٨ وببرقية بلغت له فى ١٩٨١/٥/١٤ بضرورة عودته لتسلم عمله بالمجلس حيث ان الجهات المختصة رأت عد متجديد الاعارة ، واذ لم يعد فى الموعد المقرر صدر قرار رئيس مجلس الدولة المؤرخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٨١ بانتهاء خدمته اعتبارا من ١٩٨١/٤/٧ اليوم التالى لانتهاء مدة اعارته ولعدم عودته وتسلمه العمل بالمجلس .

ومن حيث انه يبين من ذلك ان المدعى انقطع عن العمل عقب انتهاء مدة اعارته فى ١٩٨١/٤/٦ بدون اذن لمدة تزيد على ثلاثين يوما متصلة وتم اخطاره بعدم موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على هذا التجديد وكذلك عدم موافقة نائب رئيس الوزراء المفوض باختصاصات رئيس الجمهورية فى هذا الشأن ، ومن ثم يكون قرار انتهاء الخدمة قد تم وفقا للاوضاع القانونية السليمة مصادف بذلك صحيح حكم القانون .

ومن حيث انه لا حجة فى القول بان اختصاص رئيس المجلس ينحصر عن انتهاء خدمة عضو المجلس المنقطع عن العمل فى المدة المحددة قانونا ، ذلك ان انتهاء الخدمة تم فى هذه الحالة بقوة القانون بل ان قرار رئيس

المجلس مجرد اجراء تنفيذى لمقتضى أعمال النص الوجوبى الذى اشتملت عليه احكام المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة المشار اليه . والاجراءات التنفيذية هى من اختصاص رئيس مجلس الدولة بحكم وظيفته باعتباره المسئول عن حسن سير العمل وانتظامه بالهيئة القضائية القائم على شئونها .

ومن حيث انه لذلك يكون الاجراء الذى اتخذ نحو انتهاء خدمة السيد الاستاذ المستشار بعدم عودته واستلامه العمل بعد انتهاء مدة اعارته وعدم موافقة جهات الاختصاص على تجديدها وعلى الرغم من اخطاره بالعودة وفترات المدد المحددة بالقانون ، يكون الاجراء صحيحا متفقا وحكم القانون والباعث عليه مصلحة عامة يظل تقديرها دائما لمجلس الدولة باعتبار انه الجهة المنوط بها وحدها تقدير حسن سير العمل وانتظامه به تطبيقا لما امرت به المادة ٨٨ من قانون المجلس المشار اليها حين قضت بضرورة الا يترتب على النذب او الاعارة الاخلال بحسن سير العمل .

ومن حيث ان الدعوى على هذه الحالة تكون قد قامت على غير سبب صحيح ، حقيقة بالرفض .
(طعن ٣٢٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٨)

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

المادة ٩٨ من قانون تنظيم مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تقضى بانتهاء خدمة العضو لانقطاعه عن العمل مدة ثلاثين يوما بعد انتهاء اعارته - قرار صحيح لا يغير منه عدم العرض على المجلس الاعلى للهيئات القضائية لتقدير جدية الاسباب التى قام عليها - مناط ذلك تقديم الاسباب بعد العودة الى العمل .

ملخص الحكم :

من حيث ان الجهة المعار اليها طلبت تجديد اعارة السيد الاستاذ لمدة سنة اخرى وعرض الطلب على رئيس مجلس الوزراء ، فرفض الموافقة على التجديد ، وأخطر الطاعن بذلك بكتاب مجلس الدولة رقم ٩٩١ بتاريخ ١٣ من ابريل سنة ١٩٨١ .

ومن حيث ان الطاعن قدم طلبا بتاريخ ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٨١ (اى بعد تاريخ انتهاء اعارته) الى رئيس مجلس الدولة بملفه مهلة

لتصفية اوضاعه والعودة لاستلام عمله ، فامهله رئيس المجلس شهرا يبدأ من اول اكتوبر ١٩٨١ .

ومن حيث ان الطاعن لم يعد لاستلام عمله ، وانما قدم طلبا لمنحه اجازة لمدة ثلاثة اشهر تيدا من اول نوفمبر سنة ١٩٨١ ، فرفض هذا الطلب نظرا لانه لم يتسلم عمله ، وانتهت خدمته بالقرار المطعون فيه . ومن حيث ان اعارة الطاعن قد انتهت في ١٦/٨/١٩٨١ فكان عليه ان يتسلم عمله بمجلس الدولة خلال شهر من هذا التاريخ الا انه لم يقم بذلك وقدم طلبا في ٢٩/٩/١٩٨١ لمنحه مدة شهر لعودته واستلامه العمل بعد تصفية اوضاعه وفي ١/١١/١٩٨١ قدم طلبا لمنحه اجازة لمدة ثلاثة اشهر فرفض طلبه حيث لم يتسلم عمله وصدر القرار المطعون فيه في ٢/١١/١٩٨١ بانهاء خدمته لانقطاعه عن العمل مدة ثلاثين يوما بعد انتهاء اعارته ومن ثم يكون هذا القرار قد صدر صحيحا ومتفقا مع احكام القانون ولا وجه للقول بان الامر كان يقتضى عرض الموضوع على المجلس الاعلى للهيئات القضائية لتقرير جدية الاسباب التى ساقها مبرا لانقطاعه عن العمل حيث ان اعمال هذا الحكم منوط بتقديمه هذه الاسباب بعد العودة الى العمل فعلا وهو ما لم يتحقق بالنسبة للطاعن كما انه لا وجه للقول بان للمدعى الحق فى الاستمرار فى اعارته لمدة ستة اشهر بعد انتهائها وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦/٥/١٩٧٥ الذى يجيز للوزير المختص منح العامل المعاملة لمدة ستة اشهر بعد انتهائيا لانها متعلقاته هو وامرته - لا وجه لذلك حيث انه فضلا عن ان منح هذه المهلة هو امر جوازى للسلطة المختصة ، فان الثابت ان الطاعن قد اخطر فى ١٦/٤/١٩٨١ بعدم موافقة رئيس مجلس الوزراء على تجديد اعارته وكان امامه فسحة منذ هذا التاريخ حتى صدور قرار خدمته فى ٢/١١/١٩٨١ تزيد على ستة اشهر لانها متعلقاته وتسوية اوضاع امرته .

(طعن ٩٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠)

رابعا - بلوغ العضو سن الستين اثناء السنة القضائية :

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

مجلس الدولة - اعضاء المجلس - احوالهم الى المعاش بالتطبيق لحكم المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ معدلة بالقانون رقم ٨٦

لسنة ١٩٦٩ - المرتب المستحق لعضو المجلس من أول أكتوبر وحتى بلوغه سن الستين هو المرتب الذى يتقاضاه قبل هذا التاريخ مضافا اليه بدل طبيعة العمل دون بدل التمثيل - اذا كان المعاش المستحق للعضو اكبر من المرتب الذى يصرف اليه فى أول أكتوبر فان المرتب هو الذى يصرف فقط دون ما نظر الى قيمة المعاش - استحقاق العضو للعلاوة الدورية اذا حل موعدها فى الفترة من أول أكتوبر وحتى تاريخ بلوغه سن التقاعد ومخولها فى حساب المعاش - مريان الاستقطاعات الخاصة بالضرائب وحصة المعاش على المرتب الذى يتقاضاه العضو فى الفترة المذكورة - وقف خصم اقساط الادخار خلال تلك الفترة وصرف مبلغ الادخار المستحق للعضو فى أول أكتوبر .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة ٦٩ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ معدلا بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ قد نصت على ان « يحال لعضاء مجلس الدولة الى المعاش بحكم القانون عند بلوغهم ستين سنة شمسية ولا يجوز اطالة مدة خدمتهم بعد ذلك ، ومع ذلك اذا كان بلوغ العضو من التقاعد فى الفترة من أول يناير الى أول يوليو فانه يبقى فى الخدمة حتى هذا التاريخ دون ان تحسب هذه المدة فى المعاش او المكافاة . لما اذا كان بلوغ العضو من التقاعد فى الفترة من أول أكتوبر الى آخر ديسمبر فانه يحال الى المعاش فى أول أكتوبر على ان تحسب له باقى المدة فى المعاش او المكافاة ويتقاضى مرتبه عنها » .

ومن حيث انه بالنسبة الى بدل طبيعة العمل المقرر لأعضاء مجلس الدولة فانه يصرف للعضو المحال الى المعاش فى أول أكتوبر وحتى تاريخ بلوغه سن الستين ، ذلك ان هذا البديل مقرر للعضو وليس مقررًا للوظيفة ومن ثم فان الاحالة المبكرة الى المعاش قبل السن المقررة للتقاعد لا يجوز ان تكون سببا فى الاضرار بالعضو بحرمانه من هذا البديل ذلك ان المشرع حاول ان يدفع الاضرار التى تلحق العضو نتيجة الانتقال من حق طبيعى له هو حقه فى البقاء فى الخدمة حتى سن الستين ، فقرر اولًا حساب هذه المدة فى المعاش او المكافاة وقرر من ناحية اخرى ان يتقاضى العضو راتبه عن هذه الفترة ويكشف ذلك عن اتجاه المشرع الى النظر الى مدة خدمة العضو فى هذه الفترة على انها مدة خدمة مستمرة يتقاضى عنها مرتبه ويتحسب فى المعاش وان كان لا يمارس فيها اعباء الوظيفة .

أما بالنسبة الى بدل التمثيل ، فإن هذا البديل مقرر لمقتضيات الوظيفة ذاتها ولذلك فإنه لا يستحق الا لمن يقوم باعباء الوظيفة وقد نصت المادة ٢١ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على صرف هذا البديل لشاغل الوظيفة المقررة لها وفي حالة خلوها يستحق لمن يقوم باعمالها طبقا للأوضاع المقررة ، ومن ثم فإن عضو مجلس الدولة الذي يحال الى المعاش - فى أول أكتوبر - وقبل بلوغ سن الستين - لا يستحق بدل التمثيل المقرر للوظيفة .

ومن حيث انه بالنسبة الى الاستفسار الثانى فإن تاريخ تسوية المعاش هو تاريخ بلوغ العضو من الستين وهذا التاريخ وحده هو الذى يبدأ منه حساب المعاش فلا تجوز تسوية المعاش قبل هذا التاريخ لأن ذلك فى الواقع يعتبر تعجيلا يتعارض مع اعتداد المشرع بالمدة التالية على شهر أكتوبر حتى تاريخ بلوغ سن الستين وحسابها فى المعاش . وثبعا لذلك فإن استحقاق العضو للمعاش وصره اليه لا يكون الا بعد بلوغ سن الستين ، وان ما يصرف له بعد أول أكتوبر وحتى بلوغ سن التقاعد هو ما اشار اليه نص المادة ٦٩ صراحة وهو المرتب فقط .

ومن حيث انه بالنسبة الى الاستفسار الثالث الخاص بمدى جواز صرف المعاش بدلا من صافى المرتب اذا كان الأخير اقل وذلك عن الفترة التالية على شهر أكتوبر وحتى تاريخ بلوغ العضو من الستين فإنه يلاحظ - طبقا لما استقر عليه فى الاستفسار السابق - ان ما يستحقه العضو خلال هذه الفترة هو المرتب فقط دون المعاش ، باعتبار ان لا يسوى ولا يستحق الا بعد بلوغ العضو من الستين فلا يكون ثمة محل للمقارنة بينه وبين المرتب .

ومن حيث انه بالنسبة الى الاستفسار الرابع بمدى استحقاق العلاوة الدورية خلال المدة من أول أكتوبر وحتى بلوغ العضو من الستين ، فالواضح أن الحكم الذى لوردته المادة ٦٩ من قانون تنظيم مجلس الدولة انما هو استثناء من قاعدة عامة منصوص عليها فى قوانين التوظيف وقوانين المعاشات مؤداها انتهاء خدمة العامل عند بلوغه سن الستين ، وان ايراد هذا الحكم على النحو مالف الذكر انما اقتضته اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة رآها المشرع وتتعلق اسما بحسن تنظيم سير العمل بالمحاكم ، وانه فى ضوء هذه الاعتبارات فقد قرر المشرع صرف مرتب العضو عن المدة التالية لأكتوبر وحتى تاريخ بلوغ

سن الستين ، وطالما قرر المشرع صرف المرتب عن هذه الفترة فإنه يعامله فى الحقيقة وكأنه موجود بالخدمة اد لو اراد غير ذلك لنص صراحة على ان يصرف له الفرق بين مرتبه الذى كان يتقاضاه قبل انتهاء الخدمة يستتبع ذلك وجوب القول بالحقية عضو مجلس الدولة فى تقاضى راتبه وكل ما يرتبط بهذا المرتب ارتباط الفرع بالأصل وابرز ما يرتبط بالمرتب العلوة الدورية بحسبانها جزءا منه فتدخل فى المرتب وتستحق فى موعدها اذا حل فى الفترة ما بين أول اكتوبر وتاريخ بلوغ سن التقاعد ، وتحسب فى المعاش ايضا .

ومن حيث ان المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تنص على أن « تسرى ضريبة المرتبات وما فى حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات على :

١ - كل المرتبات وما فى حكمها وماهيات والمكافآت والأجور والمعاشات والايرادات المرتبة لدى الحياة التى تدفعها الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية الى أى شخص سواء اكان مقيما فى مصر ام فى الخارج مع مراعاة ما قضت به الاتفاقات من استثناء لهذا الحكم » . كما تقضى المادة ٦٢ بأن « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وايرادات مرتبة لدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا » .

ومن حيث ان ما يصرف لعضو مجلس الدولة فى الفترة من أول اكتوبر حتى تاريخ بلوغه سن التقاعد هو مرتبه الذى كان يتقاضاه قبل هذا التاريخ ، فان مؤدى ذلك أن تجرى عليه خصومات الضرائب المقررة قانونا ولا يغير من ذلك عدم مباشرة العمل لأن استحقاق الضريبة غير مرتبط بالمباشرة الفعلية للعمل كما ان خصم حصة المعاش مرتبط بحساب هذه المدة فى المعاش وقد نصت المادة ٦٩ المشار اليها على ذلك صراحة .

ومن حيث ان المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء نظام ادخار للعاملين تنص على أن « ينشأ نظام ادخار للعاملين الخاصين لقانون التأمينات الاجتماعية . . . وتتولى تطبيق هذا النظام الجهات والهيئات الملتزمة بمعاشات أو مكافآت المنتفعين به طبقا لأحكام قوانين المعاشات والتأمينات الاجتماعية المشار اليها وتعتبر أموال النظام من

أموالها وذلك كله فى حدود اختصاصها كما تقضى المادة الثالثة بان
« تقدر المبالغ المدخرة وفوائدها فى الحالتين الآتيتين :
(١) عند انتهاء خدمة المنتفع بصفة نهائية ٠٠ وتنص المادة الرابعة
من هذا القانون على أن « تقدر المبالغ المدخرة وفوائدها المستحقة
طبقا لحكم المادة (٣) وفقا للجدول رقم (١) المرافق وعلى الأسس
الآتية : ١ - المتوسط الشهري للمرتبات أو الأجور المستحقة خلال
السنتين الأخيرتين ويراعى فى حساب الأجر الأخير بالنسبة للخاضعين
لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه أحكام الفقرتين الثانية
والثالثة من المادة ٧٦ منه ٢٠ - مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش
اعتبارا من تاريخ بدء الاشتراك فى نظام الادخار المنصوص عليه فى
هذا القانون وذلك مع مراعاة الفقرة الثانية من المادة (٢) . ولا تدخل
ضمن هذه المدة مدد الخدمة الاعتبارية أو الاضافية أو الافتراضية أو
مدد الضمانم » .

ومن حيث ان المادة ٦٩ من قانون مجلس الدولة قد قضت باحالة
العضو الى المعاش فى أول أكتوبر فمن ثم فإنه يتعين وقف خصم اقساط
الادخار وصرف المبلغ المدخر فى هذا التاريخ وإذا كان الأمر بالنسبة الى
المعاش الا ان المادة الرابعة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ المنظم للادخار
تخرج من مدة الخدمة المحسوبة فى تقدير المبالغ المدخرة مدد الخدمة
الاعتبارية أو الاضافية أو الافتراضية أو مدد الضمانم ، والثابت ان
المدة التالية لأكتوبر لا تعتبر من مدد الخدمة الحقيقية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولا : ان المرتب المستحق لعضو مجلس الدولة فى أول أكتوبر وحتى
تاريخ بلوغه سن الستين هو المرتب الذى كان يتقاضاه قبل هذا التاريخ
مضافا اليه بدل طبيعة العمل دون بدل التمثيل .
ثانيا : ان ما يصرف للعضو فى أول أكتوبر هو المرتب المستحق له
دون المعاش .

ثالثا : فى حالة ما اذا كان المعاش المستحق للعضو اكبر من المرتب
الذى يصرف اليه فى أول أكتوبر ، فإن المرتب هو الذى يصرف فقط دون
ما نظر الى قيمة المعاش .

رابعا : يستحق العضو العلاوة الدورية اذا حل موعدها فى الفترة
من أول أكتوبر وحتى تاريخ بلوغه سن التقاعد وتدخل فى حساب المعاش .

خامسا : تسمى على المرتب الذى يتقاضاه العضو فى الفترة المذكورة الاستقطاعات الخاصة بالضرائب وحصته فى المعاش .

سادسا : وقف خصم انقضاء الادخار خلال الفترة من أول أكتوبر وحتى تاريخ بلوغ العضو من التقاعد ، وصرف مبلغ الادخار المستحق للعضو فى أول أكتوبر .

(ملف ١٢/١٦٤ - جلسة ١٩٧١/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٨٥)

المادة ٤٠ :

المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تجيز الجمع بين المرتب والمعاش بدون حد أقصى فى حالة إعادة تعيين العامل بعد بلوغه من التقاعد - هذا الحكم لا يجد مجالا للتطبيق بالنسبة لعضو مجلس الدولة عن الفترة التى يستبقى فيها بعد بلوغه من التقاعد وحتى انتهاء السنة القضائية - استحقاق العضو معاشه كاملا مضافا اليه مكافأة يساوى صافيها الفرق بين صافى ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات وبين المعاش المستحق له .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٢٣) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ تنص على انه : « استثناء من احكام قوانين المعاشات لا يجوز ان يبقى أو يعين عضوا بمجلس الدولة من جاوز عمره ستين سنة ميلادية ، ومع ذلك اذا كان بلوغ العضو من التقاعد فى الفترة من أول أكتوبر الى أول يونيو فانه يبقى فى الخدمة حتى هذا التاريخ دون ان تحسب هذه المدة فى تقدير المعاش أو المكافأة » وأن المادة (١٣) من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية تنص فى الفقرة الثانية منها على ان : « تطبق احكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة المشار اليهما على الباقيين فى الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٧٥ وتسوى معاشاتهم على اساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين » .

(م - ١٤ - ج ٢٢)

وبيين مما تقدم ان بلوغ سن الستين هو الحد الذي تنتهى عنده خدمة عضو مجلس الدولة ، وان احالة العضو الى التقاعد ببلوغ تلك السن هي طبقا لصريح عبارة نص المادة (١٢٣) سالفه الذكر قاعدة لا استثناء عليها ، فلم تتضمن الفقرة الثانية من هذه المادة استثناء او تعديلا لحكم الفقرة الاولى منها ، وانما تناولت بالتنظيم حالة بلوغ العضو سن الستين اثناء العام القضائي وقررت حلا لا يقال من تلك القاعدة مراعاة لحسن سير العمل وانتظامه ، فسمحت باستمرار العضو فى اداء عمله حتى نهاية العام القضائي دون ان يخل ذلك بكون مركزه التقاعدى قد تحدد ببلوغ تلك السن ، ومن ثم يتعين ان يقدر هذا الحكم بقدره فى ضوء الحكمة التى تغياها المشرع منه فلا يجوز ان يكون سببا فى ان يصبح العضو الذى يبلغ سن التقاعد خلال العام القضائي فى وضع مالى افضل من زميله الذى لم يبلغها ، وبالتالي فان هذه السن تكون هى الأساس فى حساب مستحقات العضو فى المعاش باعتباره محالا فيها الى التقاعد بالرغم من استمراره فى ممارسة اعمال وظيفته بقوة القانون حتى نهاية العام القضائي ، فذلك وضع لا يعتبر استمرارا لمدة الخدمة بعد سن الستين ، اذ يزائل العضو درجته المالية التى كان يشغلها فى هذا التاريخ فلا يرقى او يمنح علاوات وتصبح الدرجة شاغرة يجوز الترقية اليها .

واذا كانت الفقرة الثانية من المادة (١٢٣) المشار اليها قد نصت على ان مدة الخدمة بعد سن الستين لا تحسب فى تقدير المعاش أو المكافأة ، فان ذلك يعكس التكييف الصحيح لفترة التى يستمر فيها العضو فى العمل بعد بلوغه هذه السن ، فهو لا يعتبر خلالها شاغلا لوظيفة تنتج له مدة خدمة تقاعدية ، وانما هى فترة استبقاء فى العمل بحكم القانون بعد احواله الى المعاش لأسباب قدرها المشرع ، كذلك فان المعاملة المالية للعضو اثناء تلك الفترة اما تتحدد فى ضوء نية المشرع التى افصح عنها فى المادة (١٣) من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليها بمنح عضو مجلس الدولة الذى يبلغ سن التقاعد ويبقى فى العمل حتى نهاية العام القضائي ما يوازي مرتب وبدلات زميله الذى لم يبلغ هذه السن ، حيث تطبق عليه جدول المرتبات المرفق بقانون مجلس الدولة ، وبذلك يكون المشرع قد وضع فى هذه المادة حدا أقصى لما يمكن ان يقاضاه عضو المجلس الذى يبلغ سن التقاعد خلال العام

القضائي يتمثل في مرتب وبدلات الدرجة التي يشغلها عند بلوغه تلك السن مثله في ذلك مثل زميله الذي لم يبلغها ، وعليه فلا يجوز الخروج من هذا الحد بالقول بإجازة جمعه بين مرتبه وبدلاته والمعاش استنادا الى افتراض يخالف الواقع حاصله ان خدمته قد مدت في الوظيفة التي يشغلها بينما هو يعتبر محالا الى التقاعد بمجرد بلوغه سن الستين مع ما يترتب على ذلك من استحقاقه المعاش اعتبارا من هذا التاريخ ، اذ لا محل للقول بان الفترة التي يستبقى فيها في الخدمة بعده وحتى نهاية العام القضائي تعتبر استمرارا لشغل الوظيفة ، حيث يقتصر الأمر على ممارسته أعمالها التي اسندت اليه بقوة القانون ، ولما كان مناط استحقاق المرتب والبدلات هو شغل الوظيفة وليس مجرد مباشرة أعمالها فان المقابل الذي يستحقه عن هذا العمل يتحدد بمكافأة حددتها المادة (١٣) من القانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ على أساس معاملته معاملة مالية مماثلة لزميله الذي لم يبلغ تلك السن ، وطالما ان المشرع وضع حدا قصي لما يتقاضاه العضو المستبقى لا يمكن تجاوزه ، فمن ثم يتحدد قيمة هذه المكافأة بالفرق بين مرتب وبدلات الوظيفة التي كان يشغلها وبين المعاش المستحق له .

وإذا كانت المادة (٤٠) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تجيز الجمع بين المرتب والمعاش في حالة إعادة التعيين بعد بلوغ سن التقاعد بغير حد أقصى ، فان هذا الحكم العام لا يجد مجالا لتطبيقه في مواجهة الأحكام الخاصة التي يتعين أعمالها في الحالة الماثلة والتي تناولت بالتنظيم بصفة مباشرة مستحقات العضو خلال الفترة ما بين بلوغه سن الستين ونهاية العام القضائي ، وقد كان في وسع المشرع ان يسكت عن تطبيق الجدول الملحق بقانون مجلس الدولة على عضو المجلس خلال تلك الفترة فينطبق عليه الحكم الوارد في المادة (٤٠) أفقده الذكر ، بيد انه وقد اوجب تطبيق هذا الجدول عليه فانه يتعين النزول على هذا الحكم الصريح اذ لا يسوغ اهدار الحكم الخاص وأعمال الحكم العام اذا ما تناولوا بالتنظيم ذات المسألة .

ولما كان قصد المشرع قد انصرف الى الابقاء على المركز المالي لعضو المجلس خلال الفترة ما بين بلوغه سن الستين ونقطة نهاية العام

القضائي ، فان مكافآته التي تضاف الى المعاش يتعين أن يساوى صافيها الفرق بين معاشه المعفى من الضرائب طبقا لنص المادة (١٣٦) من قانون التامين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وبين صافى ما كان يتقاضاه من مرتب بعد استقطاع الضرائب ، مضافا اليه البدلات المعفاة من الضرائب طبقا للقاعدة الرابعة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بحيث لا يقل ما يتقاضاه عما كان يحصل عليه قبل بلوغه سن الستين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن عضو مجلس الدولة يستحق خلال الفترة التالية لبلوغه سن الستين وحتى نهاية العام القضائى معاشه كاملا مضافا اليه مكافأة يساوى صافيها الفرق بين صافى ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات وبين المعاش المستحق له .

(ملف ٨٤٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩/٣/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

عضو مجلس الدولة الذى بلغ سن الستين خلال السنة القضائية يحال الى المعاش من تاريخ بلوغه السن القانونية ولكنه يستبقى فى مباشرة عمله مع خلو درجته وعدم استحقاقه لآى ترقية أو علاوة - ويحدد ما يتقاضاه فى هذه الفترة بالفرق بين مرتب وبدلات الوظيفة التي كان يشغلها وبين المعاش المستحق له .

ملخص الحكم :

عن المرتب أو المعاش الذى يستحقه عضو مجلس الدولة الذى بلغ سن الاحالة الى المعاش خلال السنة القضائية فإنه يبين من المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٢ أنها تنص على أنه « استثناء من احكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى أو يعين عضوا بمجلس الدولة من جاوز عمره ستين

سنة ميلادية ومع ذلك اذا كان بلوغ العضو سن التقاعد فى الفترة من أول اكتوبر الى أول يوليو فانه يبقى فى الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحسب هذه المدة فى تقرير المعاش أو المكافأة كما تنص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية على أن تطبق احكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة المشار اليه على الباقين فى الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتبارا من أول اكتوبر سنة ١٩٧٥ وتسوى معاشاتهم على اساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين » .

ومفاد ما تقدم ان المشرع قرر أصلا ثانيا بالنسبة الى السن التي تنتهى عندها مدة خدمة عضو مجلس الدولة محدد ستون عاما تنتهى عندها مدة الخدمة ولم يقرن المشرع هذا الأصل بأى استثناء يرد عليه من شأنه أن يمد الخدمة أو يجيز إعادة التعيين فيها ولكنه فى ذات الوقت يتناول بالتنظيم حالة بلوغ العضو من الستين أثناء العام القضائى فوضع قاعدة راعى فيها حسن سير العمل فى مرفق القضاء وانتظامه لا تنال بأية حال من هذا الأصل أو تحد منه أو تفيد مقتضاه . وفصوى هذه القاعدة بقاء العضو مستمرا فى مباشرة عمله حتى نهاية العام القضائى الا انها مع ذلك لا تؤثر أو تخل بالمركز التقاعدى للعضو والذى تحدد بصفة نهائية ببلوغه تلك السن . وفى ضوء هذه النظرة القانونية يتعين أن تقدر تلك القاعدة بقدرها وفى حدودها دون ما يخرج عليها لاي سبب وتحت أية صورة تمشيا مع الحكمة التي تغياها المشرع منها على ما سلف وبالتالي تكون هذه السن هى الأساس فى حساب مستحقات العضو فى المعاش باعتباره محالا فيها الى التقاعد بالرغم من استمراره فى ممارسة اعمال وظيفته بقوة القانون حتى نهاية العام القضائى وليس من ريب فى أن هذا الاستمرار فى العمل لا يعد مدا لمدة الخدمة بعد من الستين أو من قبيل إعادة التعيين فى الوظيفة إذ فى هذا التاريخ يزایل العضو درجته المالية التي كان يشغلها فلا يرقى أو يمنح علاوة وتصبح الدرجة شاغرة تجوز الترقية اليها . ويؤيد هذا النظر ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٢٣ سالفة الذكر عندما قضت بأن مدة الخدمة بعد من الستين لا تحسب فى تقدير المعاش أو المكافأة فهذا الحكم يعكس التكليف القانونى الصحيح للفترة التي يستمر فيها العضو

مباشراً إعمال وظيفته بعد بلوغه من الستين فلا يعتبر خلال تلك الفترة شاغلاً لوظيفته تفتح له مدة خدمة تقاعدية بل هي فترة استيقاء في العمل بحكم القانون بعد الاحالة الى المعاش لأسباب ارتأها المشرع وقدر أهميتها ، وتأسيساً على ذلك فإن المعاملة المالية للعضو أثناء تلك الفترة انما تحدّد في ضوء نية المشرع التي أفصح عنها في المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وذلك بمنحه ما يوازي مرتب وبدلات زميله الذي لم يبلغ السن حيث طبق عليه جدول المرتبات المرفق بقانون مجلس الدولة وبذلك يكون قد وضع في تلك المادة حد أقصى لما يمكن أن يتقاضاه عضو المجلس الذي يبلغ سن التقاعد خلال العام القضائي ويستمر في الخدمة حتى نهاية هذا الحد يتمثل في مرتب وبدلات التذخيرة التي يشغلها عند بلوغه السن مثله من ذلك زميله الذي لم يبلغها وترتيباً على ذلك فلا يجوز الخروج على هذا الحد بالقول باجازه جمع العضو بين مرتبه وبدلاته والمعاش استناداً الى افتراض يخالف الواقع حاصله أن خدمته قد استمرت في الوظيفة التي يشغلها بينما هو محال الى التقاعد بمجرد بلوغه من الستين مع ما يترتب كل ذلك من استحقاق المعاش اعتباراً من هذا التاريخ .

ولما كان الأصل أن مناط استحقاق المرتب والبدلات هو شغل الوظيفة في الدرجة والصفة المالية المقررة لها وليس مجرد مباشرة أعمالها ومن ثم فإن المقابل الذي يستحق عن الأعمال التي يباشرها العضو خلال الفترة المذكورة يتمدد بمكافأة اوضحت معالمها وبيئت ضوابطها المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ وتتمثل في معاملة مالية متناظرة لزميلة الذي لم يبلغ تلك السن وطالما ان المشرع وضع حد أقصى لما يتقاضاه العضو المشتبكي من غير الجائز تجاوزه فمن ثم تحدد قيمة هذه المكافأة بالفرق بين مرتب وبدلات الوظيفة التي كان يشغلها وبين المعاش المستحق له .

(طعن ٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٣/٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (٨٧)

المادة :

مفاد نص المادة ١٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٢ أن المشرع قرر أصلاً عاماً بالنسبة إلى السن التي تنتهي عندها مدة خدمة عضو مجلس الدولة فحددها بستين عاماً ولم يقرن المشرع هذا الأصل بأي استثناء يرد عليه من شأنه أن يعد مدة الخدمة أو يجيز إعادة التعيين فيها - تناول المشرع بالتنظيم حالة بلوغ العضو من الستين أثناء العام القضائي بوضع قاعدة مقتضاها بقاء العضو مستمراً في مباشرة عمله حتى نهاية العام القضائي - هذه القاعدة لا تنال بأية حال من الأعمال سالف الذكر أو تحد منه أو تعيد مقتضاها - هذا الاستمرار في العمل لا يعد مداً لمدة الخدمة بعد سن الستين أو من قبيل إعادة التعيين في الوظيفة - نتيجة ذلك : لا يجوز إجازة جمع العضو بين مرتبه وبدلته والمعاش خلال الفترة ما بين بلوغه من التقاعد حتى نهاية العام القضائي :

ملخص الحكم :

ومن حيث إنه عن الطلب الأول الخاص بالجمع بين كامل المرتب والبدلات والمعاش فإنه يبين من المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ أنها تنص على أنه « استثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى أو يعين عضواً بمجلس الدولة من جاوز عمره ستين سنة ميلادية ومع ذلك إذا كان بلوغ العضو من التقاعد في الفترة من أول أكتوبر إلى أول يوليو فإنه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحسب هذه المدة في تقدير المعاش أو المكافأة كما تنص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية علي أنه تطبق أحكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة المشار إليها على الباقيين في الخدمة ممن بلغوا من التقاعد اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ - وتسوى معاشاتهم على أساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين » - ومفاد ما تقدم أن المشرع قرر أصلاً عاماً ثابتاً بالنسبة إلى السن التي تنتهي عندها مدة خدمة عضو مجلس الدولة فحدد ستين عاماً تنتهي عندها مدة الخدمة

ولم يقرن المشرع هذا الأصل بأى استثناء يرد عليه من شأنه أن يحدد مدة الخدمة أو يجيز إعادة التعيين فيها ولكنه فى ذات الوقت تناول بالتنظيم حالة بلوغ العضو سن الستين أثناء العام القضائى فوضع قاعدة راعى فيها حسن سير العمل فى مرفق القضاء وانتظامه لا تنال بآية حال من هذا الأصل أو تحد منه أو تقيد مقتضاه وفحوى هذه القاعدة بقاء العضو مستمرا فى مباشرة عمله حتى نهاية العام القضائى إلا أنها مع ذلك لا تؤثر أو تخل بالمركز التقاعدى للعضو والذى تحدد بصفة نهائية ببلوغه تلك السن . . وفى ضوء هذه النظرة القانونية يتعين أن تقدر تلك القاعدة بقدرها وفى حدودها دون ما خرج عليها لأى سبب وتحت أية صورة تمشيا مع الحكومة التى تغيها المشرع منها على ما سلف وبالتالى تكون هذه السن هى الأساس فى حساب مستحقات العضو فى المعاش باعتباره محالا فيها الى التقاعد بالرغم من استمراره فى ممارسة أعمال وظيفته بقوة القانون حتى نهاية العام القضائى وليس من ريب فى أن هذا الاستمرار فى العمل لا يعد مدا لمدة الخدمة بعد سن الستين أو من قبيل إعادة التعيين فى الوظيفة إذ فى هذا التاريخ يزایل العضو درجته المالية التى كان يشغلها فلا يرقى أو يمنح علاوات وتصبح الدرجة شاغرة تجوز الترقية إليها . . ويؤيد هذا النظر ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ سالفه الذكر عندما قضت بأن مدة الخدمة بعد سن الستين لا تحسب فى تقدير المعاش أو المكافأه فهذا الحكم بعكس التكييف القانونى الصحيح للفترة التى يستمر فيها العضو مباشرا أعمال وظيفته بعد بلوغه سن الستين فلا يعتبر خلال تلك الفترة شاغلا لوظيفة تنتج له مدة خدمة تقاعدية بل هى فترة استبقاء فى العمل بحكم القانون بعد الاحالة الى المعاش لأسباب ارتأها المشرع وفدر أهميتها . . وتأسيسا على ذلك فإن المعاملة المالية للعضو أثناء تلك الفترة انما تتحدد فى ضوء نية المشرع التى افصح عنها فى المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وذلك بمنحه ما يوازي مرتب وبدلات زميله الذى لم يبلغ هذه السن حيث طبق عليه جدول المرتبات المرفق بقانون مجلس الدولة وبذلك يكون المشرع قد وضع فى تلك المادة حدا أقصى لما يمكن أن يتقاضاه عضو المجلس الذى يبلغ سن التقاعد خلال العام القضائى ويستمر فى الخدمة حتى نهاية هذا الحد يتمثل فى مرتب وبدلات الدرجة التى يشغلها عند بلوغه تلك السن مظه فى ذلك مثل

زميله الذى لم يبلغها وترتبياً على ذلك فلا يجوز الخروج على هذا الحد بالقول بأجازة جمع العضو بين مرتبه وبيدلاته والمعاش استناداً الى افتراض يخالف الواقع حاصله ان خدمته قد استمرت فى الوظيفة التى يشغلها بينما هو محال الى التقاعد بمجرد بلوغه سن الستين مع ما يترتب على ذلك من استحقاقه المعاش اعتباراً من هذا التاريخ .

ومن حيث انه لما كان الاصل ان مناط استحقاق المرتب والبيدلات هو شغل الوظيفة اى الدرجة والفئة المسالية المقررة لها وليس مجرد مباشرة اعمالها ومن ثم فان المقابل الذى يستحق عن الاعمال التى يباشرها العضو خلال الفترة المذكورة يتحدد بمكافأة اوضحت معالمها وبينت ضوابطها المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ وتتمثل فى معاملة مالية مماثلة لزميله الذى لم يبلغ تلك السن وطالما ان المشرع وضع حد اقصى لما يتقاضاه العضو المستبقى من غير الجائز تجاوزه فمن ثم تحدد قيمة هذه المكافأة بالفرق بين مرتب وبيدلات الوظيفة التى كان يشغلها وبين المعاش المستحق له .

ومن حيث انه لا يقدح فى هذا النظر ما يقرره الطاعن من ان المشرع حدد صراحة المقابل المالى للعضو المستبقى خلال فترة استبقائه حيث نصت المادة ٢/١٣ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٦ على تطبيق احكام الجدول المرافق لقانون مجلس الدولة على الباقين فى الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتباراً من الاول من اكتوبر سنة ١٩٧٥ ذلك ان مقتضى اعمال احكام هذا الجدول هو خضوع ما عسى ان يتقاضاه العضو من مرتب وبدل لاحكام القوانين ومن بينها جريان حكم الاستقطاع نظير اقساط المعاش او المكافأة وفى هذا تناقض وتعارض بين وصريح مع حكم المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ التى تنص على انه ٠٠٠٠ دون ان تحسب هذه المدة (اى مدة الاستبقاء) فى تقدير المعاش او المكافأة يندو المقصود من عبارة تطبيق احكام الجدول المرفق بقانون مجلس الدولة هو ان يكون المرتب المدرج بهذا الجدول يمثل الحد الاقصى لما يتقاضاه عضو المجلس فى هذه المدة .

ومن حيث انه لا وجه كذلك فى الحجاج بالمادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥

لسنة ١٩٧٧ التي تجيز الجمع بين المرتب والمعاش في حالة اعادة التعيين بعد بلوغ سن التقاعد بغير حد اقصى ذلك ان هذا الحكم يمثل قاعدة عامة لا تجد مجالا لتطبيقها في مواجهة الحكم الخاص الذي اورده قانون مجلس الدولة حيث تناول بالتنظيم بصفة مباشرة المستحقات المالية للعضو خلال الفترة ما بين بلوغه سن التقاعد ونهاية العام القضائي وقد كان في مكنة المشرع ان يسكت عن النص على تطبيق الجدول المرفق بقانون مجلس الدولة خلال تلك الفترة وعندئذ يطبق عليه الحكم العام الوارد في المادة ٤٠ سالفة الذكر بيد انه وقد اوجب تطبيق هذا الجدول عليه فانه يتعين النزول على هذا الحكم الصريح اذ من الاصول القانونية المقررة انه لا يسوغ اهدار الحكم الخاص واعمال الحكم العام اذا ما تناول كل منها بالتنظيم ذات المسألة بل يجب في هذه الحالة تغليب الحكم الخاص وتطبيقه .

ومن حيث انه وقد بان ان قصد المشرع قد انصرف الى الابقاء على المركز المالي لعضو الدولة خلال الفترة ما بين بلوغه سن الستين وحتى نهاية العام القضائي فان مكافآته التي تضاف الى المعاش بتعين ان يساوي صافيها الفرق بين معاشه المعفى من الضرائب طبقا لنص المادة ١٣٦ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وبين صافى ما كان يتقاضاه من مرتب بعد استقطاع الضرائب مضافا اليه البدلات المعفاة من الضرائب طبقا للقاعدة الرابعة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بحيث لا يقل ما يتقاضاه عما كان يحصل عليه قبل بلوغه من الستين .

ومن حيث انه بالترتيب على ما تقدم يكون طلب الطاعن باحقيقته في الجمع بين كامل المرتب والبدلات والمعاش المستحق له خلال الفترة ما بين بلوغه سن التقاعد حتى نهاية العام القضائي غير قائم على سند صحيح من القانون خليفًا بالرفض .

خامسا - المعاش :

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

المنازعة في اخضاع قيمة قسط احتياطي المعاش مقابل مدة خدمة العضو السابقة للضريبة - هذه المنازعة ضريبة ناطا المشرع أمر الفصل فيها للمحاكم العادية - لا وجه للاحتجاج بان اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات لأعضاء مجلس الدولة أو لورثتهم اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعة ولجميع ما يتفرع عنها - اختصاص المحاكم العادية دون سواها بالفصل في أمر الخضوع للضريبة أو عدم الخضوع لها وهو ما لا تملكه محاكم مجلس الدولة - نتيجة ذلك : عدم اختصاص المحكمة بنظر هذه المنازعة وأحالتها للمحاكم العادية للاختصاص .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالطلب الثاني الخاص بخدم جواز اخضاع قيمة قسط احتياطي المعاش مقابل مدة خدمة سابقة له للضريبة فمن المبادئ القانونية المقررة أن التكيف القانوني للدعوى أمر تملكه المحكمة حتى تنزل على واقعة النزاع صحيح حكم القانون - وليس من ريب في أن المنازعة الماثلة هي منازعة ضريبة ناطا المشرع أمر الفصل فيها بالمحاكم العادية . ولا وجه للاحتجاج بان اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيها في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات لأعضاء مجلس الدولة أو لورثتهم اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعة ولجميع ما يتفرع عنها طبقا للمادة ١٠٤ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ذلك لأن مثار المنازعة - حسبما يتضح هو في أساسه وجوهره منازعة في أصل استحقاق الضريبة على قيمة قسط احتياطي المعاش عن مدة خدمة سابقة وبهذا الوصف لا تعتبر منازعة إدارية مما تختص بالفصل فيها محاكم مجلس الدولة ومن ثم فإنها تخرج عن اختصاص هذه المحاكم وينعقد الاختصاص بالفصل فيها التزاما بحكم القانون للمحاكم العادية التي تملك دون سواها بالفصل في أمر الخضوع للضريبة أو عدم الخضوع لها وهو ما لا ولاية لمحاكم مجلس الدولة في القضاء فيه بما يتعين معه الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا الطنب وأحالتها إلى محكمة الجيزة الابتدائية للاختصاص .

(طعن ٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٢)

الفصل الثانى

القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة

الفرع الاول

حق الفتيا يختص به مجلس الدولة دون غيره

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

اختصاص القسم الاستشارى للفتوى والتشريع دون غيره بأبداء
الرأى فى المسائل المتعلقة بشئون العاملين المدنيين بالجهاز الادارى
للدولة او بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

ملخص الفتوى :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٩٧ من قانون نظام العاملين
المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أن « يختص مجلس
الدولة دون غيره بأبداء الرأى مسببا فيما تطلبه الوزارات والمحافظات
فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا القانون وذلك عن طريق ادارة الفتوى
والتشريع التى تخصص لهذا الغرض » .

وقد رددت ذات الحكم الفقرة الثانية من المادة ٩١ من نظام
العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ .

ومفاد ذلك أن المشرع قد عهد الى مجلس الدولة بوصفه الجهاز
المتخصص فى الافتاء ابداء الرأى فى المسائل المتعلقة بشئون العاملين
المدنيين بالجهاز الادارى للدولة او بالمؤسسات العامة او الوحدات
الاقتصادية التابعة لها وقد حرص المشرع على أن يبرز ان اختصاص
مجلس الدولة فى هذا الشأن اختصاص مقصور عليه لا تشاركه فيه

جهة أخرى ، وهذا المعنى وإن كان مستفادا أصلا من نصوص قانون تنظيم مجلس الدولة وطبيعة اختصاصه في الافتاء ومن كونه الجهاز الوحيد من أجهزة الدولة المتخصص في شئون الافتاء في المسائل القانونية الا أن المشرع حرص على أن يؤكد هذا المعنى قطعاً لدابر كل شك يثار في هذا الشأن ومنعاً لكافة الأجهزة في الدولة من الافتئات على هذا الاختصاص .

(فتوى ٦١٤ في ١٦/٦/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشاري ولجانه واداراته ينظمه القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة واللائحة الداخلية للمجلس - طلب الجهاز المركزي للتنظيم والادارة موافاته بالمسائل المتعلقة بشئون العاملين المعروضة على الجمعية العمومية لابداء الرأى فيها قبل نظرها - هذا الطلب لا سند له من نصوص التنظيم المشار اليه - لا يغير من هذا النظر ما عهد به القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ (في شأن انشاء الجهاز المركزي للتنظيم والادارة) وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ (في شأن تنظيم وتحديد اختصاصات الادارات المركزية) الى الجهاز من اختصاصات في شئون العاملين .

ملخص الفتوى :

ان اختصاص القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة بابداء الرأى في المسائل التي تعرض عليه سواء كان الاختصاص منعقدا للجمعية العمومية للقسم أو لجانه أو اداراته انما ينظمه القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة واللائحة الداخلية للمجلس .

فان ما يطلبه الجهاز المركزي للتنظيم والادارة من موافاته بالمسائل المتعلقة بشئون العاملين المعروضة على الجمعية العمومية لابداء رأيه فيها قبل نظرها لا سند له من نصوص هذا التنظيم .

ولا يغير من هذا النظر ما عهد به القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن انشاء الجهاز وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤

فى شأن تنظيم وتحديد اختصاصات الادارات المركزية به الى الجهاز من اختصاصات فى شئون العاملين ، سواء باقتراح لقوانين واللوائح الخاصة بهم او تدريبهم او وضع برامج التفتيش والمتابعة ورسم سياسة الاصلاح الادارى لان ذلك كله لا يقرر اختصاصا له فى الفتيا فى شئون العاملين .

(فتوى ٦١٤ فى ١٦/٦/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

حق الفتيا يختص به مجلس الدولة دون غيره من الجهات الاخرى - قرار مجلس الوزراء بجلسة ١٩ من يوليو سنة ١٩٦٥ بعدم التزام الجهات الادارية باية فتوى تمس شئون العاملين الا بعد عرضها عليه وقرار اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بجلسة ٢٢ من ابريل سنة ١٩٦٧ باحالة الفتاوى التى ترد الى سكرتارية الحكومة الى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة لدراستها وتقدير ملاءمة تنفيذها - لا يخولان الجهاز المركزى للتنظيم والادارة حق الفتيا كما لا يخولان الجهة الادارية مخالفة حكم القانون - ما قرره اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بقرارها سالف الذكر لا يمس سلامة الفتوى باعتبارها التفسير السليم لحكم القانون - القول بعد ملاءمة تنفيذ احدى الفتاوى يعنى عدم ملاءمة تطبيق التشريع القائم الذى تناولته الفتوى بالتاويل والتفسير من الناحية الموضوعية وظهور الحاجة الى تعديله .

ملخص الفتوى :

ان ما قرره مجلس الوزراء بجلسة ١٩ من يوليو سنة ١٩٦٥ من عدم التزام الجهات الادارية باية فتوى تمس شئون العاملين الا بعد عرضها عليه ومن قيام الجهات بتلقى الفتاوى المحالة الى سكرتارية الحكومة لدراستها وتقدير اهمية الاثار المترتبة عليها وما قرره اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بجلسة ٢٢ من ابريل سنة ١٩٦٧ من احوالة الفتاوى التى ترد الى سكرتارية الحكومة الى الجهاز لدراستها وتقدير ملاءمة تنفيذها ، باعتبارها التفسير السليم لحكم القانون لا يخول الجهاز المركزى للتنظيم والادارة حق الفتيا الذى اختص به مجلس الدولة دون غيره من الجهات الاخرى كما لا يخول لجهة الادارة ان تخالف حكم القانون

الذى ينبغى أن يسود كل تصرفاتها حتى تتسم بالشرعية تحقيقا لمبدأ سيادة القانون والا ما كانت جهة الادارة فى حاجة لاستطلاع الراى القانونى فى المسألة ان كانت هى مصرّة على تنفيذ راي معين سواء وافق هذا الراى حكم القانون او خالفه وان جهة الادارة حين تستطلع الراى القانونى فى المسألة من الجهة التى ناط بها القانون دون غيرها ابداء الراى القانونى انما تريد أن تتعرف على حكم القانون لتنفذه لا لتخالفه ، وان كان لجهة الادارة راي آخر فى تفسير القانون غير ذلك الذى تبديه ادارة الفتوى المختصة فقد نظم القانون كيفية عرض المسألة على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بان يطلب الوزير المختص عرض الموضوع عليها للتعرف على حكم القانون الصحيح وفقا للتشريعات القائمة .

وعلى ذلك فان مؤدى قرار اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة سالف الذكر باحالة الفتاوى التى تمس شئون العاملين الى الجهاز المركزى لتقدير ملاءمة تنفيذها هو دراسة مدى ملاءمة التشريع القائم الذى تناولته الفتوى بالتفسير والتاويل ودراسة مدى حاجته الى التعديل بما يتفق مع وجهة النظر التى يرى أنها أوفى بتحقيق المصلحة العامة من التشريع القائم وبذلك تتسم تصرفات جهات الادارة بالشرعية ولا تظهر بمظهر المخالف لحكم القانون الأمر الذى تنتزه عنه الجهات الادارية اذ ان الدولة وهى القوامة على تنفيذ القانون يجب ان تكون اول من يحرص على تنفيذه لا على مخالفته .

(فتوى ٦١٤ فى ١٦/٦/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - فتواها هى الواجبة التطبيق بوصفها التفسير السليم لحكم القانون - لا يؤثر فى تنفيذ فتواها صدور كتاب دورى .

ملخص الفتوى :

ان موضوع مدى الالتزام بتنفيذ فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق ان اثبتت بمناسبة صدور قرار مجلس الوزراء فى

١٩ من يوليو سنة ١٩٦٥ بعدم التزام الجهات الادارية باية فتوى نمس
شئون العاملين الا بعد عرضها عليه - وقد تصدت الجمعية العمومية
بجلستها المنعقدة فى ١٢ من يونيو سنة ١٩٦٨ لهذا القرار فرات انه
« لا يخول لجهة الادارة ان تخالف حكم القانون الذى ينبغى ان يسود كل
تصرفاتها حتى تتسم بالشرعية تحقيقا لمبدأ سيادة القانون والا ما كانت
جهة الادارة فى حاجة لاستطلاع الرأى القانونى فى المسألة ان كانت مصره
على تنفيذ رأى معين سواء وافق هذا الرأى حكم القانون أو خالفه
وان جهة الادارة حين تستطلع الرأى القانونى فى المسألة من ، لجهة
التي ناط بها القانون دون غيرها ابداء الرأى القانونى انما تريد ان
تتعرف على حكم القانون لتنفيذه لا لتخالفه ، وان كان لجهة الادارة رأى
آخر فى تفسير القانون غير ذلك الذى تبديه ادارة الفتوى المختصة فق
نظم القانون كيفية عرض المسألة على الجمعية العمومية بأن يطلب الوزير
المختص عرض الموضوع عليها للتعرف على حكم القانون الصحيح وفقا
للتشريعات القائمة ... » .

وعلى اثر صدور هذه الفتوى استجابت الحكومة الى الاتجاه الذى
اتجهت اليه الجمعية العمومية فقد اصدرت اللجنة الوزارية للشئون
التشريعية والتنظيم والادارة بجلستها المنعقدة فى ٣٠ من ديسمبر
سنة ١٩٦٩ توصية فى شأن تنفيذ فتاوى مجلس الدولة جاء بها ما يلى :

« تعتبر فتوى الجمعية العمومية لسمى لفتوى والتشريع بمجلس
الدولة معبرة عن التفسير السليم للقانون ومن ثم فهى واجبة التطبيق
وترسل صورة منها الى الجهة طالبة الفتوى والى كل من وزارة الخزانة
والجهاز المركزى للتنظيم والادارة لاداعتها على الجهات المختلفة للعمل
بمقتضاها . واذا رؤى ملائمة اعادة النظر فى التشريع اتخذت الاجراءات
اللازمة لذلك » وقد اذيعت هذه التوصية بالكتاب الدورى رقم ١
لسنة ١٩٧٠ .

ومن حيث انه يبين مما تقدم انه وفقا لما انتهت اليه توصية اللجنة
الوزارية للشئون التشريعية وهى من الجهات الرئاسية بالنسبة للوزارات
والمصالح باعتبارها لجنة منبثقة من مجلس الوزراء تملك اصدار التعليمات
الملزمة لجهات الادارة ، تعتبر فتاوى الجمعية العمومية لسمى لفتوى

والتشريع واجبة التطبيق بوصفها التفسير السليم لحكم القانون ومن ثم فلا تملك جهة من الجهات وقف تنفيذها أو حث الوزارات على عدم الالتزام بمقتضاها والا كان معنى ذلك أن هذه الجهة تحت الوزارات على عدم التقيد بحكم القانون ، أما إذا كانت هذه الجهة ترمى الى تعديل التشريع فقد رسم القانون الطريق الى ذلك وأشارت اليه التوصية ذاتها ، وحتى يصدر هذا التعديل يتعين الالتزام بحكم التشريع القائم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن فتواها الصادرة بجلستها المنعقدة فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ فى خصوص مدى خضوع بدل الانتقال الثابت للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ هى الواجبة التطبيق بوصفها التفسير السليم لحكم القانون ، ولا يؤثر فى تنفيذها صدور الكتاب الدورى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

(ملف ٥٦٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

مجلس الدولة يختص بإبداء الرأى فى المسائل المتعلقة بتطبيق نظام العاملين بالقطاع العام التى تطلب الرأى فيها شركات القطاع العام - أساس ذلك أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أورد حكما خاصا بإبداء الرأى فى تطبيق أحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام فقصره على مجلس الدولة وحده - وجوب ألا يتعدى هذا الاستثناء حدوده فلا يحق لشركات القطاع العام أن تستلنى مجلس الدولة فى غير ذلك من المسائل القانونية .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٥٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة تنص على أن « يتكون قسم الفتوى من إدارات مختصة لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة وتختص الادارات المذكورة بإبداء الرأى فى المسائل التى يطلب الرأى فيها »

(م - ١٥ - ج ٢٢)

من الجهات المبينة في الفقرة الاولى ويفحص التظلمات الادارية ، ولا يجوز لاية وزارة او هيئة عامة او مصلحة من مصالح الدولة ان تبرم او تقبل او تجيز عقد او صلح او تحكيم او تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء الادارة المختصة » - كما تنص المادة (٨٣) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على ان « يختص مجلس الدولة دون غيره بابداء الراى مسببا فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا النظام عن طريق ادارة الفتوى المختصة » .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ، انه ولئن كانت القاعدة وفقا لحكم المادة (٥٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، ان اختصاص مجلس الدولة بالاستفتاء ، مقصور على ابداء الراى فى المسائل القانونية بناء على طلب الوزارات والهيئات العامة والمصالح العامة ، وليس من بينها بطبيعة الحال شركات القطاع العام ، الا انه وقد اورد المشرع حكما خاصا بابداء الراى فى تطبيق احكام قانون العاملين بالقطاع العام ، فقصره على مجلس الدولة وحده ، ضمنا لتوحيد المبادئ القانونية التى يجرى عليها تفسير هذا القانون ، فان هذا الحكم الخاص يقيد الحكم العام الوارد فى قانون مجلس الدولة ، فيكون من حق الجهات القائمة على تطبيق قانون العاملين بالقطاع العام ، ومنها شركات القطاع العام ، استفتاء مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون ، على الا يتعدى هذا الاستثناء حدوده ، فلا يحق لهذه الشركات ان تستفتى مجلس الدولة فى غير ذلك من المسائل القانونية

من اجل ذلك انتهى راى الجمعية العمومية الى ان مجلس الدولة يختص بابداء الراى فى المسائل المتعلقة بتطبيق قانون العاملين بالقطاع العام التى تطلب الراى فيها شركات القطاع العام .

قاعدة رقم (٩٤) :

المبدأ :

اختصاص ادارات الفتوى بمجلس الدولة بإبداء الرأى فى مسائل شئون العاملين ولو طلب فيها الرأى عن غير طريق الجهاز المركزى للتنظيم والادارة - أساس ذلك - ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وردا خلوا من أى حكم يجيب اختصاص ادارات الفتوى عن ابداء الرأى اذا طلب منها عن غير طريق الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

ملخص الفتوى :

ان المشرع ألزم قسم الفتوى بمجلس الدولة بإبداء الرأى فى المسائل التى يطلب الرأى فيها من أجهزة الدولة ، وتدرج المشرع فى توزيع الاختصاص بين جهات قسم الفتوى فوضع على عاتق ادارات الفتوى اداء الرأى فى المسائل التى تحال اليها من تلك الأجهزة ، وخص اللجان بالمسائل التى تحال اليها من ادارات الفتوى لأهميتها ، وخولها إختصاصا وجوبيا ببعض المسائل من بينها تلك التى يرى فيها احد المستشارين رأيا مخالفا لفتوى صادرة من احدى الادارات أو من احدى اللجان ووضع المشرع الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على قمة قسم الفتوى وخصها بإبداء الرأى فى المسائل التى تحال اليها لأهميتها من رئيس الدولة او من رئيس مجلس الدولة ، وكذلك فى عدد من المسائل من بينها تلك التى تتعارض فى شأنها فتاوى اللجان فيما بينها أو مع فتاوى الجمعية او التى ترى احدى اللجان احالتها اليها لأهميتها ، ومن ثم يكون المشرع قد عهد الى مجلس الدولة بوصفه جهازا متخصصا بالافتاء من خلال تنظيم متكامل يكفل توحيد تفسير القانون وتطبيقه .

وبناء على ذلك فانه اذا كانت المادة ٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على ان « يختص مجلس الدولة دون غيره بإبداء الرأى مسببا فيما تطلبه الوحدات الخاضعة لأحكام هذا القانون متعلقا بتطبيق أحكامه ولوائحه التنفيذية عن طريق

ادارة الفتوى المختصة وذلك خلال شهر من تاريخ طلب الفتوى عن طريق الجهاز المركزى للتنظيم والادارة » ، وكانت المادة ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام تتضمن حكما مماثلا ، فانهما تؤكدان بذلك اختصاص المجلس فى الافتاء واذا لم تتضمن أى منهما حكما يقضى بانشاء ادارة فتوى خاصة لشئون العاملين بالحكومة والقطاع العام ، فان الاختصاص بابداء الراى يكون موزعا بين ادارات الفتوى بحسب التقسيم الذى تضمنته المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة كما انه وقد خلت هاتان المادتان من حكم يحجب هذا الاختصاص اذا طلب الراى من غير طريق الجهاز ، فان ادارات الفتوى تلتزم بابداء الراى اذا طلب منها مباشرة ، ولا يكون لديها مكنة رفض ابداء الراى نزولا على احكام قانون مجلس الدولة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص ادارات الفتوى بمجلس الدولة بابداء الراى فى مسائل شئون العاملين ولو طلب الراى فيها عن غير طريق الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

(ملف ٥٦٣/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١١/١٨)

الفرع الثانى

ما يدخل فى اختصاص مجلس الدولة الافتاء فيه

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

ليس المعنى المقصود بكلمة الدولة والمصالح العامة الواردة فى المادة ٢/٣٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، هو الشخص الاعتبارى العام ، المستقل عن شخصية (المدن والقرى) ، بل ان المقصود بتلك الكلمة فى حكم هذه المادة هو الوزارات والمصالح الواردة بالمادتين ٣١ و ٣٢ من هذا القانون ، ومن المتفق عليه فى القانون الادارى ، ان عبارة مصلحة ، كما تطلق على المصالح التابعة للحكومة المركزية ، تطلق ايضا على المصالح العمومية ذات الشخصية الاعتبارية ، ومنها الوحدات الاقليمية (المدن والقرى) .

ملخص الفتوى :

اعاد قسم الراى مجتمعاً بجلسته المنعقدة فى ٣ من فبراير سنة ١٩٥٢ النظر فى فتواه السابق صدورها بتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ والتي انتهى فيها الى عدم اختصاصه بابداء الراى فى العقود الخاصة بالمجالس البلدية والقروية والتي تزيد قيمتها عن خمسين الف جنيه .

وقد تبين أن القسم استند فى فتواه السابقة الى أن المادة ٣٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ نصت على العقود التى ترتب حقوقا او التزامات الدولة او عليها والى أن الدولة شخص اعتبارى عام يختلف عن المدن والقرى المعتبرة أشخاصا اعتبارية عامة مستقلة عن شخصية الدولة .

وبالرجوع الى نصوص قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ للوقوف على المعنى الذى قصده الشارع فى هذا الشأن تبين أن المادة ٣١ منه تنص على أن :

» يتكون قسم الراى من ادارات يرأس كلا منها مستشار وتوزع

بينها المسائل التي يطلب الرأى فيها من رئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمصالح المختلفة » .

وتنص المادة ٣٢ على انه :

« لا يجوز لآية وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة ان تبرم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء .

ثم نصت المادة ٣٣ على اختصاص قسم الرأى مجتمعاً بإبداء الرأى فى :

« صفقات التوريد أو الأشغال العامة وعلى وجه العموم كل عقد يرتب حقوقاً أو التزامات للدولة أو عليها اذا زادت قيمته على خمسين ألف جنيه » .

ومن الواضح ان القانون يقصد بعبارة « لمصالح المختلفة » الواردة فى المادة ٣١ وعبارة « مصلحة من مصالح الدولة » الواردة فى المادة ٣٢ معنى واحداً .

ومن المتفق عليه فى القانون الإدارى ان عبارة مصلحة عمومية تطلق على المصالح التابعة للحكومة المركزية كما تطلق على المصالح العمومية ذات الشخصية الاعتبارية .

ومنها الوحدات الإقليمية (المدن والقرى) والمنشآت العامة .

والحكم الوارد فى المادتين ٣١ و ٣٢ السابق الاشارة اليهما لم يفرق بين المصالح العمومية من النوع الأول وبين المصالح العمومية من النوع الثانى اذ لم يشترط ان تكون المصالح التى يمرى عليها غير مشخصة .

اما الحكم الوارد فى المادة ٣٣ فانه ليس الا خطوة تالية للحكم الوارد فى المادة ٣٢ اذ ان المشرع انما قصد الزام الوزارات والمصالح العمومية - بالمعنى السابق بيانه - باستفتاء ادارة الرأى المختصة اذ زادت قيمة العقد على خمسة آلاف جنيه وباستفتاء قسم الرأى مجتمعاً اذ زادت قيمته على خمسين ألف . وليس هنالك ما يدل على ان كلمة « الدولة » الواردة

فى المادة ٣٣ يقصد بها معنى آخر غير الوزارات والمصالح الواردة
فى المادتين ٣١ و ٣٢

يضاف الى ذلك أن المادة ٣٢ مأخوذة من المادة ٢ من القانون
رقم ١ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتنظيم أعمال مضايا الحكومة التى كانت
تنص على أنه :

« لا يجوز لادارة أية مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل
أو تجيز أو تأذن بأى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى
أمر تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه مصرى بغير استفتاء ادارة قضايا
الحكومة عن حكم القانون فيه » .

وقد وضع هذا النص فى وقت كانت المجالس البلدية والقروية
معتبرة جزءاً من الدولة غير معترف لها بالاستقلال عنها ومن ثم كان
النص يشملها بلا جدال وليس هناك ما يدل على أن المشرع عند وضعه
قانون مجلس الدولة فى سنة ١٩٤٦ وعند تعديله فى سنة ١٩٤٩ قد قصد
المغايرة فى المعنى والفرقة بين المصالح العمومية ذات الشخصية الاعتبارية
وغيرها من المصالح خصوصاً وليست هناك أية حكمة لهذه التفرقة .

لذلك انتهى الرأى الى اختصاصه بإبداء الرأى فى العقود الخاصة
بالمجالس البلدية والقروية والمنشآت العامة اذا زادت قيمتها على
خمسین ألف جنيه .

(فتوى ٩٤ فى ١٣/٢/١٩٥٢)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بإبداء الرأى فى المسائل التى تطلب إبداء
الرأى فيها من رئاسة الجمهورية والوزارات والمصالح العامة طبقاً لحكم
المادة ٤٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - شمول هذا الاختصاص
للمصالح العامة التابعة للسلطات المركزية وللمؤسسات العامة باعتبارها
مصالح عامة منحت شخصية معنوية مستقلة - تطبق هذا الحكم كذلك
بالنسبة لاختصاص ادارة قضايا الحكومة وديوان المحاسبات - مثال :
مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على أن : « تختص الادارات بابداء الراى فى المسائل التى يطلب ابداء الراى فيها من رئاسة الجمهورية والوزارات والمصالح العامة وفحص التظلمات الادارية » .

ولا يجوز لاية وزارة او مصلحة من مصالح الدولة ان تبرم او تقبل او تجيز اى عقد او صلح او تحكيم او تنفيذ قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه الا بعد استفتاء الادارة المختصة « وان المادة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة تنص على أن : « تنوب هذه الادارة عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع منها او عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولدى الجهات الاخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا » . وان المادة الرابعة من قانون ديوان المحاسبات الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن : « يختص ديوان المحاسبات بمراقبة ايرادات الدولة ومصروفاتها وتشمل رقابة الديوان حسابات الوزارات والمصالح المختلفة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة او الملحقة وحسابات المجالس الممثلة للوحدات الادارية » وإن المادة الأولى من القانون رقم ٩٥٤ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه : « تعتبر مؤسسة التأمينات الاجتماعية مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة » .

وبما ان عبارة المصالح العامة الوارد ذكرها فى المادتين ٤٤ من قانون مجلس الدولة والثانية من قانون تنظيم ادارة قضايا الحكومة وكذلك عبارة مصلحة من مصالح الدولة الوارد ذكرها فى الفقرة الثانية من المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة وايضا عبارة « المصالح المختلفة » الوارد ذكرها فى المادة الرابعة من قانون ديوان المحاسبات كل هذه الاصطلاحات جاء التعبير بها عاما يؤدى محلولها عاما لیتسع فی شمل المصالح العامة التابعة للسلطات المركزية ، وكذلك المصالح العامة التى منحت الشخصية المعنوية وهى المؤسسات العامة التى استقلت نتيجة لهذه الشخصية المعنوية استقلالاً يكفل لها ، داخل نطاق رقابة الدولة ، حسن سير العمل ، ومن ثم فان مؤسسة التأمينات الاجتماعية وهى

مؤسسة عامة تعتبر من عداد المصالح العامة ومصلحة من مصالح الدولة فى تطبيق احكام المادتين ٤٤ من قانون مجلس الدولة و ٢ من قانون تنظيم ادارة قضايا الحكومة ، وينبغى على ذلك ان تختص ادارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة بابداء الراى فى المسائل التى تطلب هذه المؤسسة ابداء الراى فيها .

ولا يجوز لها ان تبرم او تقبل او تجيز اى عقد او صلح او تحكيم او تنفيذ قرار محكمين فيما تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه الا بعد استفتاء هذه الادارة كما تنوب ادارة قضايا الحكومة المؤسسة المذكورة فيما يرفع منها او عليها من قضايا .

وبما ان مؤسسة التأمينات الاجتماعية وهى مؤسسة عامة تعتبر من الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ومن ثم يختص ديوان المحاسبات برقابة حساباتها بصريح نص المادة الرابعة من قانون ديوان المحاسبات .

لذا انتهى راي الجمعية العمومية الى انه :

اولا : تعتبر مؤسسة التأمينات الاجتماعية مصلحة فى تطبيق المادتين ٤٤ من قانون مجلس الدولة و ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء ادارة قضايا الحكومة .

ثانيا : تعتبر المؤسسة المذكورة هيئة ذات ميزانية مستقلة فى تطبيق المادة الرابعة من قانون ديوان المحاسبات الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ .

(فتوى ٧٧ فى ٢٤/١٠/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

تجريم مشرع الاصلاح الزراعى لبعض الافعال - التاكيد من قيام شبهة الجريمة او انتفائها مسألة قانونية - ليس ثمة ما يمنع ادارة الفتوى من بحثها وابداء الراى فى شأنها بناء على طلب الهيئة - ليس فى ذلك ما يتعارض مع اختصاص النيابة العامة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى تنص على أن « يعاقب بالحبس كل من قام بعمل يكون من شأنه تعطيل لحكام المادة الأولى فضلا عن مصادرة ثمن الأرض الواجب الاستيلاء عليها . ويعاقب أيضا بالحبس كل من يتعمد من مالكي الأراضى التى يتناولها حكم القانون أن يحط من معدنها ؛ أو يضعف تربتها أو يفسد ملحقاتها بقصد تفويت تمام الانتفاع بها وقت الاستيلاء عليها وكذلك يعاقب بالحبس كل من يتصرف تصرفا يخالف أمادة الرابعة مع علمه بذلك . وكذلك يعاقب بالحبس كل من يخالف أحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الرابعة مكررا . وكذلك يعاقب بالحبس مالك الأرض المستولى عليها أو وكيله الرسمى إذا قدم الى لجنة الاستيلاء المختصة ببيانات غير صحيحة عن أسماء المستأجرين و؛ضعى اليد على الأرض المستولى عليها فى تاريخ الاستيلاء » .

وقد أصدرت اللجنة العليا للاصلاح الزراعى قرار التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٥٣ فنص فى المادة ٤ منه على أن « تترى أحكام المادة ١٧ فى حالة الامتناع عن تقديم الأقرار أو بعض البيانات اللازمة الى اللجنة العليا للاصلاح الزراعى فى الميعاد القانونى إذا كان ذلك يقصد تعطيل أحكام المادة الأولى من ذلك القانون » .

وبين من ذلك أن مشروع الاصلاح الزراعى جرم بعض الأفعال ووضع لها عقوبة الحبس فى بعض الأحوال أو الحبس مع مصادرة ثمن الأرض الواجب الاستيلاء عليها فى البعض الآخر .

ومن حيث أن المادة ٤٠ من قانون تنظيم مجلس الدولة تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ على أن « يتكون قسم الفتوى من إدارات مختصة لرياسة الجمهورية ورياسة الوزراء والوزارات والمصالح العامة .. وتختص الادارات - المذكورة بإبداء الرأى فى المسائل التى يطلب الرأى فيها من الجهات المبينة فى الفقرة الأولى .. » .

ومن حيث أن التاكيد من قيام شبهة الجريمة أو انتفاؤها مسألة قانونية وليس ثمة ما يمنع إدارة الفتوى من بحثها وإبداء الرأى فى شأنها

بناءً على طلب الهيئة . وليس في تصدى إدارة الفتوى لبحث هذه المسألة ما يتعارض مع اختصاص النيابة العامة باعتبارها الجهة القائمة على أمر الدعوى العمومية لأن الرأي الذي تبديه تلك الإدارة لا يخل بحق النيابة في تقدير ما تراه بالنسبة للحالات التي نعرض عليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه ليس ثمة ما يحول دون قيام إدارة الفتوى ، بناءً على طلب الهيئة ، ببحث مدى قيام او انتفاء شبهة مخالفة قانون الاصلاح الزراعى .

(ملف ١١/١٠٠ - جلسة ١٩٧١/٢/٣)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

قسم الفتوى بمجلس الدولة يختص بإبداء الرأى فى المسائل المتعلقة بشركات القطاع العام التى تطلب اليه المؤسسات العامة ابداء الرأى فيها - أساس ذلك أنه وإن كان مقتضى نصوص قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أن اختصاص مجلس الدولة بالافتاء لشركات القطاع العام إنما ينعقد بالنسبة لما يتعلق بتطبيق لحكام نظام العاملين الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ إلا أن ذلك لا يحول دون اختصاصه أيضا بالافتاء فى غير هذه المسائل متى تقدم طلب الرأى عنها من جانب المؤسسة بوصفها سلطة اشرافية وإن تعلق موضوعها بأحدى شركات القطاع العام .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن « يتكون قسم الفتوى من ادارات مختصة لرياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة ، ويرأس كل ادارة منها مستشار أو مستشار مساعد ويعين عدد الادارات وتحدد دوائر اختصاصها بقرار الجمعية العمومية للمجلس » وتختص الادارات المذكورة بإبداء الرأى فى المسائل التى يطلب فيها من الجهات المبينة فى الفقرة الاولى ويفحص القظلمات الادارية . . » وتنص المادة ٨٣ من نظام

العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على أن « يختص مجلس الدولة دون غيره بإبداء الرأى مسببا فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا النظام عن طريق ادارة الفتوى المختصة » ويبين من هذين النصين ان قسم الفتوى بمجلس الدولة يختص بإبداء الرأى فى المسائل القانونية بناء على طلب الوزارات والهيئات العامة والمصالح العامة ، كما يختص بإبداء الرأى بناء على طلب الشركات العامة فى المسائل المتعلقة بتطبيق أحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام .

وحيث أنه ولئن كان مقتضى ما تقدم ان اختصاص مجلس الدولة بالافتاء لشركات القطاع العام انما ينعقد بالنسبة لما يتعلق بتطبيق أحكام نظام العاملين الصادر به القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ الا ان ذلك لا يحول دون اختصاصه أيضا بالافتاء فى غير هذه المسائل متى تقدم طلب الرأى عنها من جانب المؤسسة بوصفها سلطة اشرافية وان تعلق موضوعها بأحدى شركات القطاع العام .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان قسم الفتوى بمجلس الدولة يختص بإبداء الرأى فى المسائل المتعلقة بشركات القطاع العام التى تطلب اليه المؤسسات العامة ابداء الرأى فيها بمقتضى اشرافها على هذه الشركات .

(ملف ٢٢/٦/٨٦ - جملة ١٩٧٥/٩/٢٤)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

اختصاص ادارات الفتوى فى مجلس الدولة بإبداء الرأى فى مسائل شئون العاملين ولو طلب الرأى فيها عن غير طريق الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

ملخص الفتوى :

الزم المشرع قسم الفتوى بمجلس الدولة بإبداء الرأى فى المسائل التى يطلب الرأى فيها من أجهزة الدولة ، وندرج المشرع فى توزيع

الاختصاص بين جهات قسم الفتوى فوضع على عاتق ادارات الفتوى مهمة ابداء الراى فى المسائل التى تحال اليها من تلك الأجهزة وخاصة اللجان بالمسائل التى تحال اليها من ادارات الفتوى لأهميتها وخلوها اختصاصا وجوبيا ببعض المسائل التى من بينها تلك التى يرى فيها احد المستشارين رأيا مخالفا لفتوى صادرة من احد الادارات او من احد اللجان ووضع المشرع الجمعية العمومية لقسمى 'الفتوى والتشريع على قمة قسم الفتوى وخصها بإبداء الراى فى المسائل التى تحال اليها لأهميتها من رئيس الدولة أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من مجلس الوزراء أو من الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة وكذلك فى عدد من المسائل من بينها تلك التى تتعارض فى شأنها فتاوى اللجان فيما بينها أو مع فتاوى الجمعية أو التى ترى احدى اللجان احوالها اليها لأهميتها ومن ثم يكون المشرع قد عهد الى مجلس الدولة بوصفه جهازا متخصصا بالافتاء من خلال تنظيم متكامل يكفل توحيد تفسير القانون وتطبيقه .

ولما كانت المادة ٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على ان « يختص مجلس الدولة دون غيره بإبداء الراى مسببا فيما تطلبه الوحدات الخاضعة لأحكام هذا القانون متعلقة بتطبيق احكام اللوائح التنفيذية عن طريق ادارة الفتوى المختصة وذلك خلال شهر من تاريخ طلب الفتوى عن طريق الجهاز المركزى للتنظيم والادارة » .

وكانت المادة ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تتضمن حكما مماثلا ، فانهما تؤكدان بذلك اختصاص مجلس الدولة فى الافتاء ، واذ لم تتضمن اى منهما حكما يقضى بانشاء ادارة فتوى خاصة بشئون العاملين بالحكومة والقطاع العام فان الاختصاص بإبداء الراى يكون موزعا بين ادارة الفتوى بحسب التقسيم الذى تضمنته المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة ، كما انه وقد خلت هاتان المادتان من حكم يحجب هذا الاختصاص اذا طلب الراى من غير طريق الجهاز فان ادارة الفتوى تلتزم بإبداء الراى اذا طلب منها مباشرة ولا يكون لديها مكنة رفض ابداء الراى نزولا على لحكام قانون مجلس الدولة .

(ملف ٥٦٣/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١١/١٨)

(ويذات المعنى ويذات الجلسة) (ملف ٣١٨/١/٨٦)

قاعدسة رقم (١٠٠)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بالافتاء فى المسائل المتعلقة بتطبيق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والقوانين المتفرعة عنه .

ملخص الفتوى :

ان المشرع قد اسند بمقتضى المادة السادسة من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الى مجلس الدولة الافتاء فى المسائل المتعلقة بتطبيق احكام هذا القانون ، واسناد هذا الاختصاص لمجلس الدولة جديد لم يكن مقررا من قبل ، وقد اسهدف المشرع به توحيد جهة الفتوى بشئون العاملين فى جهة قضائية عليا متخصصة . ونتيجة لذلك فان التشريعات المتفرعة عن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ كالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المهجرين وغيرها من التشريعات التى صدرت تنفيذا لأحكام هذا القانون انما هى تشريعات فرعية ، وبحكم ان الفرع يتبع الاصل تخضع فى الاختصاص لما يتبع له الاصل اى لاختصاص مجلس الدولة .

(ملف ٩٧٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/٥/٢)

الفرع الثالث

ماهية الفتوى ، وأوضاع عدم ابداء الراى

أولا - ماهية الفتوى :

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

التكييف القانونى للفتوى - هى كاشفة لحكم القانون ولا تنشئ
هذا الحكم - أثر ذلك فى تاريخ نفاذها - تعتبر الفتوى نافذة من تاريخ
نفاذ القانون نفسه .

ملخص الفتوى :

ان الفتوى تكشف عن حكم القانون ولا تنشئه وذلك بتفسير نصوصه
وتبيين قصد المشرع منها ومرد الأمر فى تحديد تاريخ نفاذها انما هو الى
القانون نفسه الذى تكشف عن حكمه ، فتمتى حدد تاريخا معيناً لنفاذه
تعين احترام هذا التاريخ دون تاريخ صدور الفتوى التى تقف عند حد
تفسير نصوصه النافذة من التاريخ المحدد لها فى التشريع ذاته فتسمى
من هذا التاريخ .

(فتوى ٥٠٤ فى ١٣/٧/١٩٦١)

ثانيا - عدم ملازمة ابداء الفتوى :

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

القسم الاستشارى للفتوى والتشريع - طلب الجهة الادارية ابداء
الراى فى موضوع مطروح على القضاء - عدم ملازمة ابداء الراى فى
هذا الموضوع .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه بالنسبة لطلب ابداء الرأى فى الأثر القانونى لقرار مجلس مدينة رأس البر من ترك الباب مفتوحا لمن يشاء من اصحاب اللشاش للنزهة أو النقل لتسيير وحداتهم بشرط استيفائها شروط الصلاحية وإن يكون مؤمنا عليها وعلى مسئولية أصحابها شخصا ومدى مخالفة هذا القرار للمادة ١٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٢ وما قد يترتب عليه من أضرار مالية لالغاء الخط وذلك بالنسبة للمستحقين قبل المرخص له السابق السيد / هذا مرتبط ارتباطا وثيقا بالدعوى رقم ١٢٥٦ لسنة ١٤ ق المرفوعة من المذكور امام محكمة القضاء الادارى بطلب انهاء التعاقد بالنسبة لخط دمياط رأس البر والتي طعن فى الحكم الصادر فيها امام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ٦٢ لسنة ١١ ق ولم يفصل فيه بعد ، وليس من الملائم ابداء الرأى فى موضوع مطروح على القضاء .

(فتوى ٦٧٧ فى ١٩٦٨/٦/٢٧)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

طلب الجهة الادارية ابداء الرأى فى موضوع مطروح على القضاء -
عدم ملازمة ابداء الرأى فى هذا الموضوع .

ملخص الفتوى :

انه فيما يختص بسيما أوبرا فقد صدر فى شأن هذا الموضوع حكم محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٩٦٦/٣/١ فى القضية رقم ١١٩٩ لسنة ١٨ ويقضى أولا : بالغاء القرار الصادر من السيد رئيس الوزراء رقم ١٤٠٠ لسنة ١٩٦٤ والقرار رقم ١٦٩٥ لسنة ١٩٦٥ فيما تضمنه من نزع ملكية المنقولات المبينة بعقد الرهن المشار اليه بأسباب هذا الحكم والمملوكة للخصم الثالث ويوقف تنفيذ هذا الشق من القرار . ثانيا : برفض الدعوى بالنسبة الى طلب الغاء القرار المذكور

فيما تضمنه من نزع ملكية ارض وبناء العقار المسمى بدار سينما لوبرا
الملوكة للمدعيتين السيدتين

ومن حيث ان الحكومة قد طعنت في الشق الاول من الحكم بالطعن
رقم ٨٢٢ لسنة ١٢ عليا وطعنت المدعيتان المشار اليهما في الشق الثاني
من الحكم بالطعن رقم ٨٥٢ لسنة ١٢ عليا فاصبح الحكم برمته مطعونا
فيه امام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث ان الطعنين كانا محجوزين للحكم بجلسة ١٤/٣/١٩٦٩
وقررت المحكمة فتح باب المرافعة فيهما لجلسة ٤/٤/١٩٧٠ .

ومن حيث انه بالنسبة الى سينما ديانا كان ثمة حكما صدر من
محكمة القضاء الاداري في شأن الدعوى المرفوعة من اصحابها وثمة طعن
امام المحكمة الادارية العليا في هذا الحكم قيد برقم ٨٣١ لسنة ١٢ عليا
ومؤجل لجلسة ٢ من مايو سنة ١٩٧٠ حتى يرد تقرير مكتب الخبراء
بوزارة العدل .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية نقسى الفتوى والتشريع
الى عدم ملامة نظر الموضوع لوجود نزاع بشأنه امام القضاء .

(ملف ١٩/١/٧ - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤)

ثالثا - عدم وجود وجه لابتداء الفتوى :

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

اقامة احد العاملين دعوى امام محكمة القضاء الاداري لالغاء قرار
صادر باجراء حركة ترقيات فيما تضمنه من تخطيه في الترقية الى
الدرجة الخامسة - صدور حكم من المحكمة بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها
بعد الميعاد - تقدم العامل المذكور بطلب لتعديل اقدميته في الدرجة
الخامسة التي رقى اليها بعد ذلك الى تاريخ صدور القرار الذي تخطاه
في الترقية - لا وجه لابتداء الرأى في الموضوع لصدور حكم محكمة القضاء
الاداري المشار اليه .

(م - ١٦ - ج ٢٢)

ملخص الفتوى :

من حيث أن الثابت أن الموظف المذكور أقام دعوى بطلب إلغاء القرار الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ فيما تضمنه من تخليه في الترقية إلى الدرجة الخامسة وقضى في هذه الدعوى بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد ومن ثم فقد أصبح هذا القرار حصينا ضد أي سحب أو إلغاء أو تعديل ، ويتعين تحديد المراكز القانونية لذوي الشأن على أساسه بصرف النظر عما إذا كان قد صدر سليما أم كان قد خالف القانون ، فهو على الحالين قد استقر نهائيا باستغلاق طرق الطعن فيه ، وأصبح هو المرد لتحديد مراكز ذوي الشأن ، ولا سبيل بعد ذلك إلى المساس بهذه المراكز القانونية على نحو يخالف مقتضى هذا القرار .

ومن حيث أن الموظف المذكور رقى إلى الدرجة الخامسة في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، ثم تقدم بطلب تعديل أقدميته في هذه الدرجة إلى تاريخ صدور القرار الذي تخطاه في الترقية في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ ، ولا شك أن هذا الطلب يعتبر طعنا على هذا القرار ومناقشة لمشروعيته ، إذ لا يتسنى تعديل الأقدمية على هذا النحو إلا إذا كان هذا القرار غير مشروع فيما تضمنه من تخلي الموظف في الترقية وذلك لا يجوز بعد أن تحصن القرار نهائيا وحكم بعدم قبول دعوى الفائه لرفعها بعد الميعاد . . . وعلى هذا فانه - بعد صدور الحكم - لا يكون ثمة وجه لنظر الموضوع وإبداء الرأي فيه .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه بعد صدور حكم محكمة القضاء الإداري المنار إليه فانه لا وجه لإبداء الرأي في هذا الموضوع .

(ملف ٤٥٢/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧١/٧/٧)

الفرع الرابع الاختصاص بمراجعة مشروعات القوانين

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

مجلس الدولة - اختصاص مجلس الدولة بصياغة مشروعات القوانين لا يمتد الى النظر في ملاءمة التقدير الموضوعي للتشريع المعروض - وقوفه عند حد الاشراف على حسن الصياغة ومراقبة عدم تعارضه مع الدستور أو القوانين الأخرى

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة نصت على ان « تتولى الادارات صياغة مشروعات القوانين التي تقترحها الحكومة عدا ما كان منها خاصا بميزانية الدولة أو بفتح اعتمادات اضافية أو غير عادية ، وكذلك صياغة مشروعات اللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين وقرارات مجلس الوزراء ذات الصلة التشريعية . وللوزارات والمصالح ان تعهد الى 'ادارات باعداد ما ترى حالته اليها من المشروعات السابقة .

ومعنى ذلك أن اختصاص مجلس الدولة بالنسبة الى مشروعات القوانين تقف عند حد صياغة هذه المشروعات ، على نحو يكفل للتشريع الدقة وحسن الصياغة ومراقبة عدم تعارضه مع 'حكام الدستور والقوانين القائمة ، وبذلك فلا يمتد اختصاص المجلس الى النظر في ملاءمة التقدير الموضوعي للتشريع المعروض .

(فتوى ٣٤٨ فى ١٩٥٧/٦/٣)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

المادة ٤٤ من قانون تنظيم مجلس الدولة المعدلة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ - لفظ « القرارات » الواردة في المادة المذكورة يقصد به القرارات التنفيذية وحدها - أثر ذلك - عدم اختصاص قسم التشريع بمراجعة صياغة مشروعات القرارات الفردية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٤ من قانون تنظيم مجلس الدولة تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ على أنه « على كل وزارة أو مصلحة قبل استصدار أى قانون أو قرار جمهورى ذو صفة تشريعية أو تشريع تفسرى أو لائحة أو قرار تنفيذى للقوانين واللوائح والقرارات أن تعرض المشروع المقترح على قسم التشريع لصياغته . ويجوز لها أن تعهد إليه بأعداد هذه التشريعات » .

وواضح من هذا النص أن الاختصاص معقود لقسم التشريع بأعداد وصياغة مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية ذات الصفة التشريعية والتشريعات التفسيرية واللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين واللوائح والقرارات .

ومن حيث أن المقصود بالقرارات التنفيذية أو القرارات المنفذة للتشريعات تلك القرارات التى يلزم صدورها لامكان تطبيق وإعمال ما تضمنته من أحكام ، فهذه القرارات يصدق عليها وصف التشريع باعتبارها تشتمل على قواعد تنظيمية عامة والقصد منها هو إيراد التفصيلات اللازمة لنفاذ التشريع . وبالتالي فإن القرارات الفردية تخرج عن هذا النطاق لأنها لا تعد منفذة للتشريع وإن صدرت بالتطبيق لأحكامه ..

وتأسيسا على ذلك فإن لفظ « القرارات » لوارد في المادة ٤٤ من قانون تنظيم مجلس الدولة يقصد به القرارات التنفيذية وحدها ويؤكد ذلك ما قضت به الفقرة الثانية من تلك المادة من جواز أن يعهد إلى

قسم التشريع » باعداد هذه التشريعات « أى أن القرارات التى يختص القسم بمراجعة صياغتها هى تلك التى تكتسب وصف التشريع ، وهى لا تكون كذلك الا بالنسبة للقرارات التنفيذية حسبما سبق البيان .

ومن حيث أنه لا محل للاحتجاج باختلاف صياغة المادة ٤٤ المشار اليها عن صياغة المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ . ذلك أن هذه المادة كانت تنص على أن « يتولى قسم التشريع صياغة مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة عدا ما كان منها خاصا بميزانية الدولة او بفتح اعتمادات اضافية او غير عادية ويتولى كذلك صياغة المراسيم عدا ما تعلق منها بحالات فردية وصياغة اللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسيم . » فعبارة « المراسيم عدا ما تعلق منها بحالات فردية » الواردة فى المادة ٢٥ تقابل عبارة « قرار جمهورى ذى صفة تشريعية » الواردة فى المادة ٤٤ ، غاية الأمر أن المادة الأولى أشارت الى القرارات الفردية بطريق الاستبعاد ، أى استبعادها من اختصاص قسم التشريع . بينما أشارت المادة الثانية الى عدم اختصاص القسم بنظر تلك القرارات عن طريق اضافة الصفة التشريعية على القرارات التى يختص القسم المذكور بنظرها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاص قسم التشريع بمراجعة صياغة مشروعات القرارات الفردية .

(ملف ٢٠/١/٥٨ - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٥)

الفرع الخامس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

أولاً - الجهات التي تملك أن تطلب من الجمعيه العمومية إبداء الراى :

قاعده رقم (١٠٧)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بإبداء الراى فى المسائل التى تحال اليها بسبب أهميتها ممن حددهم نص الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون تنظيم مجلس الدولة على سبيل الحصر وهم رئيس الجمهورية والهيئة التشريعية والوزراء ورئيس مجلس الدولة - حق حضور جلسات الجمعية العمومية أو ندب مستشارين غير عاديين من أهل الخبرة المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من قانون تنظيم مجلس الدولة منوط بمن له حق إحالة الموضوعات الى الجمعية العمومية طبقاً لما ورد فى صدر المادة المشار اليها - لم يخول النص غير هؤلاء ممن هم فى حكم الوزراء أو فى رجتهم إحالة الموضوعات الى الجمعية العمومية أو حق حضور جلساتها أو ندب مستشارين غير عاديين - رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ليس ممن نص عليهم فى الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون تنظيم مجلس الدولة - ليس له حق حضور جلسات الجمعية العمومية أو ندب مستشارين غير عاديين من أهل الخبرة طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة المشار اليها - للجمعية العمومية أن تطلب عند الاقتضاء من الجهات الادارية ذات الشأن ما يلزم من أوراق وبيانات وإيضاحات ولها أن تطلب حضور مندوبين من العاملين بهذه الجهات للدلاء بما تطلبه من إيضاحات .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٧ من قانون تنظيم مجلس الدولة تنص على ان
» تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بإبداء الراى مسبباً .
(١) فى المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل

القانونية التى تحال اليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من الهيئة التشريعية أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

ويجوز لمن طلب ابداء الراى فى المسائل المنصوص عليها فى الفقرة (١) أن يحضر بنفسه جلسات الجمعية عند النظر فيها كما يجوز له أن يتدب من أهل الخبراء كمستشارين غير عاديين عددا لا يجاوز أربعة ويكون لكل منهم صوت محدود فى المداولات » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع فى المسائل الدولية والدستورية والتشريعية والهام من المسائل القانونية لا ينعقد الا اذا احيلت المسألة على الجمعية ممن حددهم نص المادة ٤٧ سالف الذكر على سبيل الحصر وهم رئيس الجمهورية والهيئة التشريعية والوزراء ورئيس مجلس الدولة ، ولم يخول النص غير هؤلاء ممن هم فى حكم الوزراء أو فى درجتهم احوالاً، هذه المسائل .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة نصوص قانون انشاء الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه أن السيد رئيس الجهاز وأن كان يشغل الدرجة المالية المقررة للوزراء وتسرى عليه كافة الأحكام الخاصة بالوزراء طبقاً لنص المادة التاسعة من هذا القانون فإن ذلك لا يخول جميع الاختصاصات المخولة للوزراء فى القوانين واللوائح إذ أن ذلك محدد فى المادة الثانية من هذا القانون التى نصت على أن يكون له اختصاص الوزير المنصوص عليه فى القوانين واللوائح المالية للعاملين فى الجهاز ويكون مؤدى المادة التاسعة من هذا القانون هو تقرير للمعاملة المالية للسيد رئيس الجهاز فقط إذ لو كان نص المادة التاسعة يعطيه اختصاصات الوزراء لما عنى المشرع بأن يقرر له اختصاص الوزير بالنسبة للعاملين فى الجهاز . ولو كان لكل من له اختصاص الوزير أو درجته أن يحيل على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى لما كان ثبت محل للنص على اختصاص رئيس مجلس الدولة وكان يكفى أن له اختصاص الوزير ودرجته بذات قانون مجلس الدولة . وإذا كان السيد رئيس الجهاز ليس ممن نص عليهم فى الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون تنظيم مجلس الدولة فليس له أن يتدب مستشارين غير عاديين لحضور الجمعية

العمومية طبقاً للفقرة الأخيرة انما تقرر هذا الحق لمن طلب ابداء الرأى فى المسائل المشار اليها فى الفقرة الاولى على أن ذلك لا يمنع الجمعية العمومية للقسم الاستشارى من أن تطلب من الجهات الادارية ذات الشأن الأوراق والبيانات والايضاحات اللازمة لبدء الرأى فى المسائل المعروضة عليها او أن تطلب حضور مندوبين من موظفى هذه الجهات للدلاء بما يطلب اليهم من ايضاحات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان ما يطلبه الجهاز المركزى للتنظيم والادارة من موافاته بالمسائل المتعلقة بشئون العاملين المعروضة على الجمعية العمومية لبدء رأيه فيها قبل نظرها امام الجمعية لا سند له من القانون .

وان ما عهدت به اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة للجهاز من دراسة الفتاوى التى ترد الى سكرتيرية الحكومة لتقدير ملامة تنفيذها وعرض الفتاوى التى يرى عدم ملامة تنفيذها على اللجنة هو امر لا يمس سلامة الفتوى باعتبارها التفسير السليم لحكم القانون . وأن كل ما يترتب على القول بعدم ملامة تنفيذ احدى الفتاوى انما يعنى عدم ملامة تطبيق التشريع القائم الذى تناولته الفتوى بالتأويل والتفسير من الناحية الموضوعية وظهور الحاجة الى تعديله .

وان حق حضور جلسات الجمعية العمومية او ندب مستشارين غير عاديين من أهل الخبرة المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ منوط بمن له حق احالة الموضوعات عليها طبقاً لما ورد فى صدرها وليس من بينهم الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

وللجمعية العمومية ان تطلب عند الاقتضاء من ترى لزوم حضوره للدلاء بما تطلبه من ايضاحات .

(فتوى ٦١٤ فى ١٦/٦/١٩٦٨)

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ان اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع محدد بنظر المسائل الواردة به اذا احيلت اليها من الأشخاص الذين حددتهم هذا النص على سبيل الحصر ، دون غيرهم ممن هم فى حكم الوزراء او فى درجاتهم - لا يغير من هذا النظر ما تضمنه قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ من نصوص تخول المحافظ سلطة الوزير هذه النصوص قاصرة على ما ورد بها فقط ولا يتعدى نطاقها الى غير ذلك مما تتناوله تلك النصوص - أثر ذلك - عدم اختصاص المحافظ بطلب الرأى من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بأبداء الرأى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

(١) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال اليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية او من رئيس الهيئة التشريعية او من رئيس مجلس الوزراء او من احد الوزراء او من رئيس مجلس الدولة « . ومن ثم فان اختصاص الجمعية العمومية لا ينعقد بنظر المسائل المشار اليها الا اذا احيلت اليها من هؤلاء الأشخاص الذين حددتهم هذا النص على سبيل الحصر ، دون غيرهم ممن هم فى حكم الوزراء او فى درجاتهم .

ومن حيث انه لا يغير من هذا النظر ما تضمنه قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ من نصوص تخول المحافظ سلطة الوزير لأن هذه النصوص قاصرة على ما ورد بها فقط ولا يتعدى نطاقها الى غير ذلك مما لم تتناوله تلك النصوص وكذلك فانه لا يجوز الاستناد الى حكم المادة ١٣٨ من قانون الحكم المحلى سالف الذكر التى تقضى بأن تتم احالة الموضوعات القانونية التى يطلب الرأى فيها من مجلس الدولة

من رئيس المجلس المحلى للمحافظة أو من المحافظ حسب الأحوال للقول باختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر المسائل التى تحال إليها من السادة المحافظين ، ذلك أن هذه المادة لم تنص صراحة على اختصاص المحافظ بحالة الموضوعات الى الجمعية العمومية ، وإنما نصت على اختصاصه بحالة الموضوعات الى مجلس الدولة بصفة عامة . ولما كان اختصاص الجمعية العمومية محدد بنص خاص وهو المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة وكان الخاص يقيد العام وفقاً للقواعد الأصولية فى التفسير ، فإنه يتعين أن تكون احالة المحافظ الى مجلس الدولة بطريق غير الذى ورد به النص فلا يكون له حق الاحالة الى الجمعية العمومية مباشرة - وبالإضافة الى ذلك فإن الهدف من وضع حكم المادة ١٣٨ سالف الذكر ليس اعطاء المحافظ سلطة أوسع تمكنه من احالة الموضوعات الى الجمعية العمومية مباشرة بل قصد بها الحد من المسائل التى تحال الى ادارات الفتوى محلياً لنصفية ما يمكن تصفيته منها بحيث لا تحال الا المسائل التى تستحق العرض على مجلس الدولة ولم تشر المذكرة الايضاحية من قريب أو بعيد الى أن الاحالة المنصوص عليها فى المادة ١٣٨ المشار إليها تشمل الاحالة الى الجمعية العمومية الأمر الذى يستفاد منه أن نص المادة ١٣٨ لم يعدل نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ، التى تظل واجبة الأعمال فى مجال تحديد اختصاص الجمعية العمومية ومن يملك طلب الرأى منها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاص المحافظ بطلب الرأى من الجمعية .

(ملف ٤٦٣/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حددت اختصاص الجمعية العمومية وتعيين من يملك طلب الرأى منها - المحافظين ليسوا من الجهات التى يجوز لها طلب الرأى مباشرة من الجمعية العمومية - حكم المادة ١٣٨ من قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ على

تحويل رئيس المجلس المحلى والمحافظ احالة الموضوعات القانونية الى مجلس الدولة لابداء الراى فيها - لا يجوز الاستناد الى حكم هذه المادة للقول باختصاص الجمعية العمومية بنظر المسائل التى تحال اليها من المحافظين هذا النص جاء عاما ولا يؤثر فى اعمال النص الخاص الوارد بالمادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى مسبا فى المسائل والموضوعات الآتية : - (١) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال اليها بسبب اهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة » ومفاد ذلك ان اختصاص الجمعية بابداء الراى لا يتعقد الا اذا تمت الاحالة اليها من أحد الأشخاص الذين عددهم النص على سبل الحصر دون غيرهم ممن هم فى حكم الوزراء أو فى درجتهم ومن ثم لا يملك المحافظ طلب راى الجمعية العمومية مباشرة ولا يغير من ذلك ما تضمنه قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ من نصوص تحويل المحافظ سلطة الوزير لأن هذه النصوص مقصورة على ما ورد بها من اختصاصات تضمنها القانون المشار اليه .

وكذلك فانه لا يجوز الاستناد الى حكم المادة ١٣٨ من هذا القانون التى تحول رئيس المجلس المحلى والمحافظ احالة الموضوعات القانونية الى مجلس الدولة لابداء الراى فيها للقول باختصاص الجمعية العمومية بنظر المسائل التى تحول اليها من المحافظين لأن هذه المادة لم تحول المحافظ صراحة سلطة الاحالة الى الجمعية العمومية وانما جاء نصها عاما ، ومن ثم لا يؤثر فى اعمال النص الخاص الوارد بالمادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وتبعاً لذلك يكون للمحافظ ان يطلب من ادارات الفتوى المختصة بالمجلس وفقاً للحكم العام الوارد بالمادة ١٣٨ من قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الذى لم يعدل نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لذلك فانها تظل واجبة الاعمال فى مجال تحديد اختصاص الجمعية العمومية وتعيين من يملك طلب الراى منها .

ولا يؤثر فيما تقدم اصدار رئيس الجمهورية للقرار رقم ٥٩٦ لسنة ٧٨ والقرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ بتفويض المحافظين فى اختصاصات رئيس الجمهورية واصدار وزير الحكم المحلى القرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٧٨ بتفويض المحافظين ، ذلك لان هذه القرارات اقتضت على تفويضهم فى ممارسة اختصاصات رئيس الجمهورية واختصاصات وزير الحكم المحلى المنصوص عليها فى قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ولم تمد نطاق التفويض الى ابعد من ذلك فلم تفوضهم فى طلب رأى الجمعية العمومية وبالتالي لم يكن للمحافظين فى ظل العمل بهذه القرارات حق طلب رأى الجمعية فى المسائل القانونية مباشرة .

(فتوى ٦٤٠ فى ١٩٨٠/٦/٢)

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

الخلاف فى الراى بين الادارات واللجان لا يمثل سببا للعرض على الجمعية طالما ان الادارة تلتزم فى النهاية برأى اللجنة المختصة - اساس ذلك ان الجمعية تختص بنظر خلاف الراى بين اللجان .

رئيس مجلس الدولة - اختصاصه - لا يجوز :حالة مسألة على الجمعية من رئيس المجلس الا اذا اتصل علم الرئيس عن طريق الجهة صاحبة الشأن - اتصال علم الرئيس بالمسألة عن طريق غير هذا الطريق يجعل الاحالة غير ذات محل - اساس ذلك انه ليس من المعقول ان تفاجأ تلك الجهة بفتوى تتناول شئونها بغير ان تطلب ودون ان تكون فى حاجة اليها - تطابق .

ملخص الفتوى :

ان المشرع تدرج فى توزيع الاختصاص بين جهات قسم الفتوى ، فئاتا بادارات الفتوى ابداء الراى فى المسائل التى تحال اليها من أجهزة الدولة ، وخص اللجان بالمسائل التى تحال اليها من الادارات لأهميتها ، وجعل اختصاصها وجوبيا ببعض المسائل من بينها تلك التى يرى فيها لحد المستشارين رأيا مخالفا لفتوى صادرة من احدى الادارات أو اللجان . ووضع المشرع الجمعية العمومية على قمة قسم الفتوى وخصها بابداء

الرأى فى المسائل التى تحال اليها لأهميتها من رئيس الهيئة التشريعية او من رئيس مجلس الوزراء او من رئيس مجلس الدولة ، وكذلك فى عدد من المسائل من بينها تلك التى تتعارض بشأنها فتاوى اللجان فيما بينها او مع فتاوى الجمعية العمومية وكذلك المسائل التى ترى احدى اللجان احوالها لأهميتها ، ومن ثم فان الرأى الصادر من احدى اللجان يكون ملزما لادارة الفتوى ، فليس لها ان تبدى رأيا يخالفه وان رأت مخالفته تعين عليها احوالة الموضوع الى اللجنة المختصة فان ايدت اللجنة رأيا التزمت به الادارة ، ومن ناحية اخرى فانه اذا رأت احدى اللجان رأيا يخالف رأى صادر من لجنة اخرى وجب عرض الموضوع على الجمعية العمومية لحسم الخلاف وفى ذات الوقت فان اللجان تلتزم بفتاوى الجمعية فان رأت معارضتها تعين عليها الاحالة الى الجمعية .

وعليه فان الخلاف فى الرأى بين الادارات واللجان لا يمثل سببا للعرض على الجمعية طالما ان الادارة تلتزم الى النهاية برأى اللجنة المختصة ، وانما تختص الجمعية العمومية بنظر خلاف الرأى بين اللجان ، كما وان اختصاصها فى غير ذلك لا ينعقد بغير طلب من الجهة صاحبة الشأن سواء قدم اليها طلب الرأى مباشرة او عن طريق رئيس المجلس .

فان طرح المسألة على الجمعية لاحالتها من رئيس المجلس بسبب اهميتها لا يكون منتجا الا اذا اتصل علم الرئيس بها عن طريق الجهة صاحبة الشأن اذ يطلبها عرض الموضوع على الجمعية انما تكشف عن عدم قبولها للفتوى الصادرة من احدى الادارات او احدى اللجان وسعيها للوصول الى التفسير القانونى السليم والتطبيق الصحيح للقواعد التى دعته لطلب الرأى اصلا من ادارة الفتوى أما وقد اتصل علم الرئيس فى الحالة الماثلة بالموضوع عن طريق شكوتين أرسلهما المشتري الى وزارة العدل ومجلس الشعب وهما لا شأن لهما بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى ولا يدخل فى اختصاص أى منهما النظر فى شئون تلك الهيئة او البت فيها فان الاحالة للأهمية تكون هى الاخرى غير ذات محل .

ولا يجوز القول باختصاص رئيس مجلس الدولة بالاحالة الى الجمعية العمومية للأهمية ولو لم يطلب ذلك الجهة صاحبة الشأن مباشرة اذ ليس من المعقول ان تفاجأ تلك الجهة بفتوى تتناول شئونها بغير ان تطلبها ودون ان تكون فى حاجة اليها حتى ولو استند فى ذلك الى اطلاق

حكم الفقرة (١) من المادة ٦٦ من قانون المجلس باعتبار أن هذا الاطلاق مقيد بحسب طبيعة الامر ، بالنظر الى أن الفتوى ليست مجرد بحث نظري ، وانما تكون مستندة الى طلب من جهة قادرة على تنفيذها الامر الذي يقتضى أن تكون صاحبة اختصاص بشأنها .

ومن ثم فإن ما هو معروض على الجمعية في الحالة الماثلة لا يعدو أن يكون شكوى مقدمة من أحد الأفراد مما لا يدخل في اختصاصها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر الموضوع .

(ملف ٨١٤/٢/٣٥ - جلسة ١٩٨١/١٠/٢١)

قاعدة رقم (١١١) :

المبدأ :

ليس من اختصاص رئيس مجلس الدولة الامر باحالة الموضوع الى الجمعية العمومية للأهمية دون أن تطلب اليها الادارة صاحبة الشأن ذلك .

ملخص الفتوى :

استقر الرأي على أن عرض المسألة على الجمعية العمومية لاحتالتها من رئيس مجلس الدولة بسبب أهميتها لا يكون منتجاً الا اذا اتصل علم الرئيس بها عن طريق الجهة صاحبة الشأن اذ بطئها عرض الموضوع على الجمعية انما تكشف عن عدم قبولها للفتوى الصادرة من احدى الادارات او احدى اللجان وسعيها للوصول الى التفسير القانوني السليم والتطبيق الصحيح للقواعد التي دعتها لطلب الرأي أصلاً من ادارة الفتوى ، ولا يجوز القول باختصاص رئيس مجلس الدولة بالاحالة الى الجمعية العمومية للأهمية ولو لم تطلب ذلك الجهة صاحبة الشأن مباشرة اذ ليس من المعقول أن تغلج تلك الجهة بفتوى تتناول مسئوليتها بغير أن تطلبها ودون أن يكون في حاجة اليها وحتى لو استندت الى ذلك الى اطلاق حكم الفقرة (١) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة باعتبار أن هذا الاطلاق مقيد بحسب طبيعة الامر بالنظر الى أن الفتوى ليست مجرد بحث نظري وانما تكون مستندة الى طلب من جهة قادرة على تنفيذها الامر الذي يقتضى أن تكون صاحبة اختصاص بشأنها .

(ملف ٦٧/١/١٠٠ - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣١)

ثانيا - اختصاص الجمعية العمومية بالفصل فى المنازعات بين الجها-
الادارية برأى ملزم :

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة - نص
المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة
على اختصاصها بنظر المنازعات التى تنشأ بين جهات الادارة المختلفة
والهيئات العامة - اعتبار المؤسسات العامة من جهات الادارة رغم عدم
ذكرها صراحة فى المادة المذكورة - أساس ذلك - مثال : المنازعة بين
البنك البلجيكى والدولى ، وهو مؤسسة عامة ، ومصلحة الضرائب -
اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة بنظرها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم
مجلس الدولة ، على أن « تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى
بإبداء الرأى مسببا : (ج) فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات
أو بين المصالح العامة ، أو بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات الاقليمية
أو البلدية أو بين هذه الهيئات » .

ومقتضى النص المذكور هو أن الاختصاص معقود للجمعية العمومية
للقسم الاستشارى ، فيما يتعلق بالمنازعات التى تنشأ بين جهات الادارة
المختلفة والهيئات العامة . وإذا كان هذا النص لم يذكر صراحة
المؤسسات العامة بذاتها ، فى حين أنه ذكر الوزارات والمصالح العامة
والهيئات الاقليمية والبلدية ، إلا أن المؤسسات العامة هى فى اصلها
أحدى الجهات المشار اليها ، وإنما منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ،
ليمكنها من تسير ما تقوم عليه من مرفق عام ، بما يقتضيه من مرونة
ومرعة ، ولا تختلف المرافق العامة التى تقوم عليها المؤسسات العامة
فى طبيعتها عن المرافق التى تقوم عليها المصالح العامة والهيئات الاقليمية .

واذ أصبح البنك البلجيكي والدولى مؤسسة عامة ، بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٦٠ ، وانتقلت ملكيته الى الدولة ، وتحولت أسهمه الى سندات مستحقة على الدولة ، ومن ثم فان الجمعية العمومية للقسم الاستشارى تكون هى المختصة بنظر النزاع القائم بينه وبين مصلحة الضرائب ، طبقاً لنص الفقرة (ج) من المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

ولا يقدح فى هذا النظر ان النزاع سالف الذكر كان قد نشأ وقت ان كان البنك المذكور منشأة خاصة ، ذلك ان العبرة فى تحديد الجهة المختصة بنظر النزاع ، هى بوقت طرحه وليس بوقت نشوئه . ولما كان النزاع المتنازع اليه لم يطرح على لجنة الطعون ولم تحسمه هذه اللجنة الى ان أصبح البنك المذكور مؤسسة عامة ، ومن ثم فقد انعقد الاختصاص بنظر هذا النزاع للجمعية العمومية للقسم الاستشارى .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انها هى الجهة المختصة بنظر النزاع القائم بين مصلحة الضرائب والبنك البلجيكي .

(فتوى ١٣٠ فى ١٩/١٢/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع - اختصاصها بإبداء الرأى مسبباً فى المنازعات بين الجهات الادارية والهيئات الاقليمية أو بين بعضها البعض وفقاً لنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة - هو اختصاص مانع لا تشاركها فيه جهة قضائية أو ادارية أخرى - شموله منازعات وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على الأوقاف الخيرية مع الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة والهيئات العامة الأخرى - رأى الجمعية فى هذا الشأن استشارى يرجع فى الالتزام به الى المجلس التنفيذى فلا يعتبر حكماً قضائياً - لا يغير من ذلك اتصال النزاع بقانون نزع الملكية للمنفعة العامة - مثال : وجوب إنهاء الدعوى القضائية فى شأن مثل هذا النزاع المطروح أمام محكمة استئناف القاهرة لىتم إنهاؤه طبقاً لرأى الجمعية للعمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٧ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة على أن « تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بإبداء الراى مسببا : (١) ٠٠٠ (ب) ٠٠٠ (ج) فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات الاقليمية أو البلدية أو بين هذه الهيئات ٢

وقد سبق أن انتهى راى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى أول يناير سنة ١٩٦٤ فى شأن الاختصاص المشار اليه فى الفقرة (ج) الإنف. نصها الى ما يلى :

اولا - تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى طبقا للفقرة المذكورة بنظر منازعات وزارة الاوقاف بصفتها ناظرة على الاوقاف الخيرية » مع الوزارات الاخرى والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة :

ثانيا - يعتبر هذا الاختصاص للجمعية العمومية اختصاصا مانعا لا تشاركها فيه جهة قضائية أو ادارية اخرى ، ولا يعتبر راى الجمعية العمومية فيما تختص به على هذا الوجه حكما قضائيا وإنما هو راى استشارى يرجع فى الالتزام به الى المجلس التنفيذى .

ثالثا - لا يؤثر فى النتائج السابقة أن يكون النزاع متصلا بقانون نزع الملكية للمنفعة العامة . (ومرفق بهذا الكتاب صورة من راى الجمعية المشار اليه بأسبابه) .

ومن حيث ان الموضوع المعروض يتمثل فى نزاع بين وزارة الاوقاف بصفتها ناظرة على وقف الجلشنى الخيرى وبين هيئة السكة الحديد بشأن أرض لهذا الوقف تم نزع ملكيتها لصالح الهيئة ، ومن ثم - وعلى مقتضى راى الجمعية العمومية المشار اليه تختص وحدها بنظر هذا النزاع وإبداء الراى مسببا فيه . الأمر الذى يتعين معه على طرفى النزاع وهما الوزارة والهيئة أن ينهيا الدعوى القضائية المرفوعة فى شأنه والمطروحة الآن امام محكمة استئناف القاهرة - ليتم حسم النزاع طبقا للراى الذى تنتهى اليه الجمعية العمومية فيه ، ويرجع عند عدم قبول أحد الطرفين راى الجمعية الى المجلس التنفيذى .

(فتوى ٢١٧ فى ١٦/٣/١٩٦٤)

(م - ١٧ - ج ٢٢)

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بنظر المنازعات بين الجهات والأشخاص العامة - سلطات الجمعية عند ممارسة هذا الاختصاص - لها أن تستعين بأجهزة الخبرة المختلفة فى الدولة مع التصرف فيمن يتحمل مصروفات ذلك من أطراف النزاع - وجوب مراعاة الأفراد المواعيد والاجراءات المقررة قانونا - مثال فيما يتعلق بقانون نزع الملكية للمنفعة العامة .

ملخص الفتوى :

وفىما يتعلق بالمواعيد والاجراءات فانها وجوبية بحكم القانون وانما وجوبها لا يرتبط بجهة نظر النزاع التى يتعين عليها عند التعرض له ان تراعى التزام اطراف النزاع تلك المواعيد والاجراءات وترتب على تفويتها حكم القانون فى ذلك وهو ما يمكن ، ويجب على الجمعية العمومية مراعاته عند نظرها لنزاع من هذا القبيل . اما بالنسبة الى طابع الخبرة فى منازعات قانون نزع الملكية فانه لا يعنى شيئا لاستبعاد اختصاص الجمعية العمومية ، لان الاحتكام الى الخبرة كما تعتبره الجهات التى حددها القانون اذا قدرت لزوم ذلك ، يمكن ان ترعاه الجمعية التى تملك - اذا اثارت المسألة التى تنظرها لزوم معرفة رأى خبير - ان تسلك هذا السبيل ، فطلب سماع اهل الخبرة او تقاريرهم ، عونا لها فى فض النزاع - وملتجئة فى ذلك الى جهات الخبرة الرسمية فى وزارة العدل او غيرها مع التصرف فيمن يتحمل بتكاليف ذلك من اطراف النزاع طبقا لقانون المرافعات .

(فتوى ٣٠ فى ١٦/١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

طبيعة اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى فى نظر المنازعات بين الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة - هو اختصاص مانع

لا يشاركها فيه أية جهة قضائية أو إدارية أخرى - طبيعة الرأي الذي تصدره الجمعية في نظر المنازعة - لا تعتبر حكماً قضائياً - المرجع في تنفيذ هذا الرأي للإدارة وهي الآن المجلس التنفيذي .

ملخص الفتوى :

بالنسبة الى طبيعة اختصاص الجمعية العمومية بابداء الرأي في المنازعات المشار اليها في الفقرة (ج) من المادة ٤٧ الآنف نصها ، فإنه يبين من تقصى مراحل التطور التشريعي لهذا الاختصاص انه عندما صدر قانون انشاء مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ نص في مادته الثالثة على ان تفصل محكمة القضاء الادارى في المنازعات التى تنشأ بين الوزارات عدا وزارة الأوقاف أو بين المصالح المختلفة أو بين هذه الوزارات والمصالح وبين الهيئات الاقليمية أو البلدية - وجاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون تعليقا على المادة الثالثة المذكورة . لـ، جميع هذه المنازعات انما تقوم فى واقع الامر بين فروع السلطة التنفيذية وهيئاتها ولم يكن يعرض أمرها من قبل على المحاكم العادية بل كان البت فيها يتم بالطرق والوسائل الادارية .

وفى سنة ١٩٤٩ صدر القانون رقم ٩ والى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ، واستبعد القانون الجديد اختصاص محكمة القضاء الادارى الذى كان وارد بالمادة الثالثة من قانون سنة ١٩٤٦ ، ونص فى المادة ٣٣ على أن « يبدى قسم الرأى مجتمعاً رأيه فى المسائل الآتية : (أولا) ... (سادسا) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات وبين المصالح المختلفة أو بين هذه الوزارات والمصالح وبين الهيئات الاقليمية أو البلدية أو بين هذه الهيئات » - وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ « والقانون القائم والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ يجعل من اختصاص محكمة القضاء الادارى الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات عدا وزارة الأوقاف أو بين المصالح المختلفة وإذا كانت هذه المنازعات جميعها انما تقوم فى الواقع بين فروع السلطة التنفيذية وهيئاتها ، وكان لا يعرض أمرها من قبل على المحاكم بل كان يبت فيها بالطرق الادارية . فقد رُئى ان يوكل للنظر فى ذلك الى قسم الرأى مجتمعاً اذ كان ملحوظاً منذ البداية ان فصل محكمة

القضاء الإدارى فى شأن تلك المنازعات ليس قطعيا فان قراراتها لا تكون نافذة الا بعد اقرارها من مجلس الوزراء مما يطبع الفصل فى هذه المنازعات بطابع خاص هو الى الفتوى اقرب منه الى الحكم (م ٣٣) « .

وفى سنة ١٩٥٥ الغى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ وحل محله القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذى سار على درب قانون سنة ١٩٤٩ ونقل حكم الفقرة (سادسا) من المادة ٣٣ منه الى الفقرة (ج) عن المادة ٤٤ من القانون الجديد الذى سعى « قسم الراى مجتمعا » من قانون سنة ١٩٥٥ الى الفقرة (ج) من المادة ٤٧ من القانون

وفى سنة ١٩٥٩ الغى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وحل محله القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى نقل حكم الفقرة (ج) من المادة ٤٤ من قانون سنة ١٩٥٥ الى الفقرة (ج) من المادة ٤٧ من القانون الجديد .

ولخص من العرض السابق ما يلى :

١ - أن يظر النزاعات بين الوزارات والمصالح لم يكن اختصاصا لى جهة قضائية فيها قبل العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وانما كان البت فيها يتم اداريا .

٢ - أن تقرير نظر هذه النزاعات ، فى القانون المذكور لمحكمة القضاء الإدارى لم يصل الى حد ادخال الاختصاص فى ولاية المحكمة القضائية ، وانما كانت الاحكام الصادرة فى هذه النزاعات تمثل ضريبا من القضاء المحجوز يستلزم مصادقة الادارة عليه ليسلك سبيله الى التنفيذ . كما أن هذا الاختصاص كان لمحكمة القضاء الإدارى وحدها دون أن يدخل فى ولاية أية جهة قضائية اخرى .

٣ - عمد الشارع بعد الغاء قانون سنة ١٩٤٦ الى نقل هذا الاختصاص لقسم الراى مجتمعا ومن بعده لجمعية العمومية للقسم الاستشارى محتفظا له بنفس سيادته نحو قصره على قمة تشكيلات قسم الراى بمجلس الدولة دون أى جهة اخرى مع بقاءه اختصاصا فى نطاق الفتوى لا الاحكام القضائية .

ويخلص من ذلك ان اختصاص الجمعية العمومية المشار اليه هو اختصاص لا تشاركه فيه أى جهة قضائية أو ادارية أخرى ويكون المرجع فى تنفيذ رأى الجمعية العمومية فى النزاع للإدارة ، وهى الآن المجلس التنفيذى بحكم قيامه على تنفيذ وتوجيه أعمال الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة ورقابته على أعمالها واختصاصه بالقضاء وتعديل قراراتها غير الملزمة ، كل ذلك وفقا لأحكام المواد ١٣ ، ١٦ ، ١٨ من الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا .

ومما يؤكد قصر الاختصاص المذكور على الجمعية العمومية وحدها ان قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ (ومن قبله قانون نظام القضاء رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩) حين حدد ولاية المحاكم نص فى المادة ١٣ على أن « تختص المحاكم بالفصل فى كافة المنازعات وجميع الجرائم الا ما استثنى بنص خاص ونص فى المادة ٥ على أن للمحاكم دون أن تؤول الأمر الادارى او توقف تنفيذه أن تفصل (١) فى المنازعات المدنية والتجارية التى تقع بين الأفراد والحكومة بشأن عقار أو منقول عدا الحالات التى ينص فيها القانون على غير ذلك » (٢) فى كل المسائل الأخرى التى يخولها القانون حق النظر فيها » .

ومن هذين النصين يبدو ان المشرع أوضح ولاية المحاكم فى الفصل فى منازعات الحكومة وحددها بتلك التى تلور بينها وبين الأفراد ومن ثم تخرج عنها منازعات الوزارات والمصالح العامة فيما بينها . كما يبدو . انه وان كان للمحاكم أن تفصل فى مسائل أخرى ليست منازعات بالمعنى الفنى الا أن شرط ذلك هو وجود قانون يخولها نظرها ، فاذا كان نزاع وزارة أو مصلحة مع أخرى مما يدخل فى مدلول عبارة « مسائل أخرى » فإن المحاكم لا تختص بنظر مثل هذا النزاع لعدم وجود قانون يخولها ذلك . ويبقى النزاع من اختصاص الجمعية العمومية وحدها ولها النظر فيه برأى غير ملزم كما سبق .

ان اختصاص الجمعية العمومية بالتكليف السابق يتسع لنزاعات وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على الأوقاف الخيرية مع غيرها من الوزارات والمصالح العامة ، ويدخل فى عموم هذا الاختصاص النزاعات المتعلقة

بنزع ملكية مال موقوف للمنفعة العامة ولا يعطى اختصاص الجمعية بهذه النزاعات ما يصاحبها من مواعيد وأجراءات نص عليها قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ولا طابع الخبرة الذى يفرض الحل فى أهم مشاكل تلك المنازعات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلى :

اولا : تختص الجمعية العمومية طبقا للفقرة (ج) من المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة بنظر منازعات المؤسسات والهيئات العامة فيما بينها وفيما بينها وبين الوزارات والمصالح العامة الاخرى . بينما لا تختص بمقتضى هذه الفقرة بنظر منازعات الشركات المؤممة مع الجهات العامة المختلفة .

ثانيا : يعتبر اختصاص الجمعية العمومية طبقا للفقرة المشار اليها اختصاصا مانعا لا تشاركها فيه جهة قضائية أو إدارية أخرى ، ولا يعتبر رأى الجمعية فيما تختص به على هذا الوجه حكما قضائيا .

(فتوى ٣٠ فى ١٦/١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

مجلس الدولة - الجمعية العمومية للقسم الاستشارى - اختصاصها بنظر النزاع بين مؤسسة صاحبة المعادى ووزارة الحربية بخصوص تكاليف اصلاح احد اعمدة النور - استبعاد دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع كوسيلة للمطالبة بهذه التكاليف - لا وجه للدفع بالتقادم فى هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

يختص القسم الاستشارى طبقا للفقرة (ج) من المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - بنظر منازعات المؤسسات والهيئات العامة فيما بينها ، وفيما بينها وبين الوزارات والمصالح العامة الاخرى ، واختصاصها - فى هذا الشأن - يعتبر اختصاصا مانعا لا تشاركها فيه جهة قضائية أو إدارية أخرى ، ومن ثم فإن الجمعية

العمومية للقسم الاستشارى تكون هى المختصة بنظر النزاع القائم بين مؤسسة ضاحية المعادى باعتبارها مؤسسة عامة - وبين وزارة الحرية ، بخصوص تكاليف اصلاح عامود النور المشار اليه ، يكون اختصاصها بنظر هذا النزاع اختصاصا مانعا لا تشاركها فيه جهات القضاء ، ومن ثم تستبعد - فى هذه الحالة - دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع كوسيلة للمطالبة بتكاليف الاصلاح المشار اليها ، ولا يكون ثمت وجه للدفع بتقادم هذه الدعوى ، وبالتالي فانه ليس لوزارة الحرية ان تتمسك قبل مؤسسة ضاحية المعادى .

(فتوى ٥٩٧ فى ١٩٦٤/٧/١)

قاعددة رقم (١١٧)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بالفصل فى المنازعات المشار اليها فى المادة ٤٧/ج من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - هو اختصاص مانع لا تشاركها فيه جهة قضائية او ادارية اخرى - تعليق نتيجة الفصل فى النزاع على صدور حكم من المحكمة - فى غير محله - يكفى لاجراء تلك التسوية صدور فتوى الجمعية العمومية فى هذا الصدد .

ملخص الفتوى :

ان ما ابدته مصلحة الضرائب من تعذر تسوية ما تستحقه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من المبلغ المحصل من بيع المنقولات المشار اليها الا بناء على حكم من المحكمة هو رأى غير صحيح ذلك ان الفقرة (ج) من المادة ٤٧ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تقضى بان تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بابداء الرأى مسببا « فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات الاقليمية او البلدية او بين هذه الهيئات » ، ولما كانت الهيئات العامة لا تعدو ان تكون مصالح عامة ذات شخصية معنوية مستقلة ، تندرج بهذه الصفة فى عداد المصالح العامة المشار اليها فى الفقرة (ج) من المادة ٤٧ المذكورة ، فان الجمعية العمومية للقسم الاستشارى تختص بنظر النزاع القائم بين مصلحة الضرائب والهيئة

العامة للتأمينات الاجتماعية فى خصوص هذا الموضوع وأختصاصها بإبداء الراى فى هذه المنازعة هو اختصاص مانع لا تشاركها فيه جهة قضائية او ادارية أخرى - وذلك وفقا لما انتهى اليه راى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى اول يناير سنة ١٩٦٤ • ومن ثم فلا سند من القانون لتعليق تسوية ما تستحقه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من المبلغ المحصل من بيع موجودات منشأة السيد ، على صدور حكم من المحكمة ، وانما يكفى لاجراء تلك التسوية صدور فتوى الجمعية العمومية فى هذا الصدد •

لهذا انتهى الراى الى ان لكل من مصلحة الضرائب والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية امتيازاً من ذات المرتبة ، على المبلغ المحصل من بيع موجودات منشأة السيد / التجارية المحجوز عليها من كل منهما ومن ثم يقسم هذا المبلغ بينهما قسمة غرام ، ويتعين على مصلحة الضرائب ان تؤدى الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ما تستحقه منه ، دون تعليق ذلك على صدور حكم من القضاء •

(ملف ١٩/٢/٢٩ - جلسة ١٩٦٦/٤/١٣)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

المادة ٤٧ فقرة ج من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة - نصها على اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بإبداء الراى فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات الإقليمية او البلدية او بين هذه الهيئات - لا يدخل فى هذا الاختصاص ما ينشأ من نزاع بين مصلحة الضرائب وبين المؤسسات او الهيئات العامة التى تخضع لرباحها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية - أساس ذلك خضوع هذه الجهات لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بما يستلزمه من اجراءات يتعين اتباعها وبما يحدده من جهات يتعين التظلم والطعن امامها - لا يؤثر فى هذه النتيجة ان القائم بالنشاط الخاضع للضريبة هيئة محلية •

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على ان « تختص الجمعية العمومية للمقسم الاستشارى بابداء الراى مسببا ... »

(ج .) فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة ، او بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات الاقليمية او البلدية او بين هذه الهيئات » .

ويؤخذ من هذا النص ان الأصل ان تختص الجمعية العمومية للمقسم الاستشارى بمجلس الدولة بنظر المنازعات التى تنشأ بين بلدية القاهرة (محافظة القاهرة حاليا) وبين اية وزارة او مصلحة حكومية او هيئة عامة او بلدية أخرى ، ومن ثم تختص أصلا بنظر نزاع بين محافظة القاهرة وإدارة مرفق مياه القاهرة من جهة وبين اية مصلحة حكومية الا ان الجمعية العمومية سبق ان قررت جلستها المنعقدة فى ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٥ ان الهيئات والمؤسسات العامة التى تخضع لرباحها للضريبة على الارباح التجارية والصناعية طبقا لاحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تلزم بجميع احكام هذا القانون من تحديد وعاء الضريبة واجراءات ربطها وحق الممول فى الطعن فى الربط خلال شهر من تاريخ اعلانه به أمام لجنة الطعن التى تختص بالفصل فى جميع اوجه الخلاف بينه وبين مصلحة الضرائب وقد نص القانون المذكور على ان ترفع الدعوى بالطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية بهيئة تجارية ، ومن ثم يخرج ما ينشأ من نزاع بين مصلحة لـضرائب وبين المؤسسات العامة المشار إليها فى شأن ربط الضرائب من اختصاص الجمعية العمومية .

ومن حيث ان النشاط الخاضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية لا يختلف حكمه سواء قامت عليه مؤسسة عامة او هيئة محلية لاتحاد هذا النشاط وتمائل طبيعته ووصف القانون الضريبى الذى يحكمه .

واذ استبان ان النزاع القائم فى الخصوصية المعروضة هو نزاع ضريبى يتعين الرجوع فى شأنه الى قانون الضرائب الذى يتميز بذاتيته وأوضاعه الخاصة وكان هذا القانون قد رسم اجراءات معينة وحدد جهات بذاتها لنظر هذا الضرب من المنازعات ، فان تلك الاجراءات تكون هى

الواجبة الاتباع ، كما أن هذه الجهات تكون هى صاحبة الاختصاص بالفصل فى الخلاف الذى من هذا القبيل بجميع أوجهه بما فى ذلك
١ هو مطلوب استطلاع الراى فيه من تحديد الجهة الملزمة أصلا بسداد
فروق الضرائب المستحقة على شركة مياه القاهرة المصفاة .

لذلك انتهى الراى الى عدم اختصاصها بنظر المنازعة الضريبية
القائمة بين مجلس محافظة القاهرة وإدارة مرفق مياه القاهرة من جهة
وبين مصلحة الضرائب من جهة أخرى .

(ملف ١٥٣/١/٣٧ - جلسة ١٣/٤/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى
المنازعات برأى ملزم طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٦٦ من قانون مجلس
الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - 'قائمة دعوى تعويض من
أحدى الهيئات العامة ضد هيئة أخرى والحكم فيها بعدم اختصاص المحكمة
بنظرها وإحالتها الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
للاختصاص يعتبر بمثابة طلب عرض النزاع على الجمعية .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٨ اصطلمت السيارة رقم ٩٠٣ نقل جيزة التابعة
للهيئة العامة لبناء السد العالى قيادة السائق ببوابة مشروع
الكهرباء بطلخا التابع للهيئة العامة للسكك الحديدية مما أدى الى حدوث
تلفيات وقد تحرر عن الحادث المحضر رقم ١٧٨١٧ مخالفات مرور الجيزة
لسنة ١٩٦٩ .

وقد قامت الهيئة باصلاح التلفيات التى لحقت بالبوابة المذكورة
نتيجة الحادث وكبدت فى سبيل ذلك مبلغ ٧ جنيهات و ٩٩٨ مليماً أقامت
دعوى المطالبة بها امام محكمة عابدين ضد السيد وزير الكهرباء بصفته
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لبناء السد العالى وحكم فيها بعدم
اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها الى الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع للاختصاص .

ومن حيث ان الهيئة العامة للسكك الحديدية رأت احقيتها فى اقتضاء التعويض عن الخسارة التى لحقتها وطالبت بقيمته الهيئة العامة لبناء السد العالى التى لم تستجب للمطالبة الامر الذى شكل منازعة بين الجهتين .

ولما كان الاختصاص بنظر هذه المنازعة انما ينعقد للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة - باعتبارها منازعة بين هيئتين عامتين تختص بإبداء الراى فيها الجمعية العمومية ويكون رآيها فيها ملزماً للجانبين وفقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - فقد اعتبرت الجمعية العمومية أن اقامة الدعوى بمثابة طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية وتولت ابداء الراى فى شأنه .

وحيث انه قد صدر حكم قضائى من محكمة مرور الجيزة بإدانة سائق السيارة التابعة للهيئة العامة لبناء السد العالى استناداً لخطئه الذى تسبب فى وقوع الضرر المتمثل فيما لصاب مشروع الكهرباء بطلخاً من تلف والمقدر بقيمة ما تحملته الهيئة العامة للسكك الحديدية فى مقابل اصلاحه من تكاليف بلغ مقدارها ٧ جنيهاً و ٩٩٨ مليماً فإن الهيئة العامة الأولى تكون مسئولة بالتضامن مع السائق التابع لها عن تعويض الهيئة العامة الثانية عما لحقها من ضرر وفقاً لحكم المادة ١٦٣ من القانون المدنى .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية إلى إلزام الهيئة العامة لبناء السد العالى بالتعويض .

(ملف ٤٧٣/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٦/١٠/٧)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - تختص بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الهيئات العامة برأى ملزم لطرفى الخصومة - النزاع الذى يتعلق بتحديد القيمة الايجارية أو بالتأخر فى ادائها أو

الامتناع عنه - خروجه عن اختصاص الجمعية بعض النظر عن اطرافه -
اماس ذلك - ان هذا النزاع يتم وفقاً للاجراءات والمواعيد وامام الجهة
التي حددها القانون المنظم للعلاقة بين المؤجر والمستأجر رقم ٤٩/١٩٧٧
المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لأن لهذا القانون ذاتيته وأوضاعه
الخاصة .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كان الاصل ان الجمعية العمومية تختص بالفصل فى
المنازعات التى تنشأ بين الهيئات العامة برأى ملزم لطرفى الخصومة
الا انه اذا كان النزاع يتعلق بتحديد القيمة الايجارية ، او بالتأخر فى
ادائها ، او الامتناع عنه ، فان الفصل فيه يخرج عن اختصاص الجمعية
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بغض النظر عن اطرافه ، اذ يتعين
ان يتم وفقاً للاجراءات والمواعيد وامام الجهة التى حددها القانون المنظم
للعلاقة بين المؤجر والمستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦
لسنة ١٩٨١ ، ذلك ان لهذا القانون ذاتيته وأوضاعه الخاصة ومن ثم فان
ما نص عليه من اجراءات معينة وما حدده من جهة بذاتها لنظر المنازعات
التي تنشأ عن تطبيق احكامه يكون هو الواجب الاتباع ، وتكون الجهة
التي حددها هى المختصة دون غيرها بنظر تلك المنازعات ، وينحصر عن
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تبعا لذلك الاختصاص بنظرها
اعمالا بمبدأ تقيد العام بالخاص .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
اختصاصها بنظر المنازعة المعروضة .

(ملف ٨٤٦/٢/٣٢ - جلسة ١٠/٢١/١٩٨١)

ثالثا - ما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية التصدى له برأى ملزم
فى منازعة بين جهتين اداريتين :

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع
بنظر المنازعات بين وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على الأوقاف الخيرية
مع الوزارات الأخرى أو المصالح العامة - عدم اختصاصها بنظر تلك
المنازعات اذا ما نشبت بين هذه الوزارة بصفتها حارسة على ما انتهى
فيه الوقف .

ملخص الفتوى :

تنص المادة رقم ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن
تنظيم مجلس الدولة على أن : « تختص الجمعية العمومية للقسم
الاستشارى بإبداء الراى مسببا :

(أ) فى المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها .

(ب) فى المسائل التى ترى احدى اللجان رأيا فيها .

(ج) فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة
أو بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات الإقليمية أو البلدية أو بين هذه
الهيئات .

كما تختص بمراجعة » .

وتدخل وزارة الأوقاف فى عموم لفظ « الوزارات » الوارد بالفقرة
(ج) من المادة السابقة ، ومن ثم فإن الأصل أن تختص الجمعية العمومية
بنظر منازعات هذه الوزارة مع باقى الوزارات ومسائر المصالح العامة
والهيئات الإقليمية ، إلا أنه يتعين فى تحديد مدى هذا الاختصاص ونطاقه
التفرقة بين نشاط هذه الوزارة المتمثل فى نظرها على الأوقاف الخيرية ،
ونشاطها القائم على ادارة ما انتهى وقفه من الأوقاف الأهلية .

فبالنسبة الى النشاط الأول يقوم النزاع المتصل بين وزارة الأوقاف
وإى وزارة أو مصلحة أخرى مع هذه الوزارة 'صالة' يحكم نظرها قانونا
على الأوقاف الخيرية ، وهى تمارس هذا النظر بصفتها سلطة عامة ،

فألى ما قبل عام ١٩٥٣ كانت وزارة الأوقاف لا تدير إلا الأوقاف المشروط لها النظر عليها والأوقاف التي يحكم القضاء باقامتها ناظرة لها ، ويبقى عدد كبير من الأوقاف في نظر الأفراد بشرط كتاب الوقف أو بحكم القضاء ، الى ان صدر القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ اعاداً للوزارة ولاية النظر على جميع الأوقاف الخيرية - فيما عدا استثناءات ضيقة وصدرت عدة تشريعات تالية اخذت بنفس الحكم وقررت ، ولا شك في ان ولاية النظر العامة انما قررت لوزارة لتعتبر جزءاً من وظيفتها كسلطة عامة تشغل مكاناً في الحكومة المركزية اما قبل ذلك فلم يكن النظر وظيفة للوزارة قانوناً وانما كانت مهمة يعهد اليها بمقتضى شرط ارادى للوقف أو بموجب حكم قضائي ، والذي أكد صفة السلطة العامة للوزارة في ولاية نظرها على الأوقاف الخيرية فضلاً عن عموم الولاية ان عدداً من التشريعات صدر تقريرها معبراً بوضوح عن هذه الصفة ، من ذلك تخويل الوزارة اقتضاء حقوق الأوقاف بطريق لحجز الادارى عن طريق تعديل لقانونه رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٥ ، وتشريع آخر حظر تملك عقارات الأوقاف بالتقادم وهذه سمة العقارات التي تحت يد السلطة العامة .

ومن حيث انه مع اعتبار السلطة العامة في نظر وزارة الأوقاف على الأوقاف الخيرية فان أى نزاع في شأن وقف خيري مع وزارة أو مصلحة عامة يكون طرفه وزارة الأوقاف ناظرة الوقف بحكم القانون ، يكون نزاعاً مما تختص الجمعية العمومية بابداء الراى فيه طبقاً لنص الفقرة (ج) من المادة ٤٧ الآنف ذكرها .

ومن حيث انه بالنسبة الى نشاط وزارة الأوقاف في قيامها على شؤون الأموال التي انتهت وقفها الأهلى ، فان الوزارة تتولى في ذلك حراسة هذه الأموال لحين تسلمها الى اصحابها طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات وأى نزاع يتصل بتلك الأموال يكون أطرافه قانوناً المستحقون المالكون للمال القائم حول النزاع ، وبيان ذلك ان عمل الحراسة هو حفظ المال وإدارته لحين تسليمه لصاحبه ، وتنص المادة ٧٣٣ من القانون المدنى على ان يحدد الاتفاق أو الحكم القضائي بالحراسة ما على الحارس من التزامات وما له من الحقوق ولا فتطبق أحكام الوديعة وأحكام الوكالة ، ومقتضى ذلك ان ادارة الوزارة للمال والتعامل في شأنه انما تكون على سبيل

الوكالة عن صاحبه فلا تملك اكثر مما يملك ، فاذا كان نزاع صاحب المال
فى شأنه مع وزارة او مصلحة لا تختص الجمعية العمومية بنظره فان
قيام النزاع فى غل حراسة الوزارة لا يكسبه وصفا مغايرا لوصفه والمسال
فى حيازة صاحبه ليظل النزاع قصيا عن اختصاص الجمعية العمومية
طبقا للفقرة (ج) المذكورة على أساس أن النزاع هنا لا يقوم بين وزارتين
وانما فرد عادى تباثر عنه وزارة الأوقاف الادارة على سبيل الحراسة وبين
الوزارة الأخرى ، وهذه صورة تختلف عن قيام الوزارة على وقف خيرى
نظرا حيث يكون طرف النزاع المتصل بمال الوقف هو وزارة الأوقاف التى
تؤدى مهمة النظر بحسبانها سلطة عامة كما سبق اصالة عن نفسها كممثلة
للقوف لا وكالة عن غيرها .

ونرتيبا على ذلك لا تدخل المنازعات المتعلقة بمال انتهى فيه الوقف
وتحرسه وزارة الأوقاف فى اختصاص الجمعية العمومية طبقا للفقرة
(ج) المشار اليها ولو كان طرف النزاع الآخر وزارة او مصلحة عامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلى :

تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى طبقا للفقرة (ج)
من المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة بمنازعات وزارة الأوقاف
بصفتها ناظرة على الأوقاف الخيرية مع الوزارات الأخرى او المصالح
العامة ، بينما لا تختص بنظر منازعات هذه الوزارة بصفتها حارسة
على ما انتهى اليه الوقف .
(فتوى ٣٠ فى ١٦/١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بنظر منازعات
الهيئات العامة والمؤسسات العامة فيما بينها ، وفيما بينها وبين الوزارات
والهيئات الإقليمية والمصالح العامة الأخرى - عدم اختصاصها بنظر منازعات
الشركات المؤممة او التى تساهم فيها الدولة مع الجهات العامة المختلفة
الا اذا عرّض النزاع من جهة رئيس الجمهورية او أحد الوزراء أو رئيس
مجلس الدولة - أساس ذلك - أن هذه الشركات شركات تجارية من
أشخاص القانون الخاص ولا تعتبر مصالح عامة - لا يغير من عدم

اختصاص الجمعية العمومية في هذا الشأن قبول هذه الشركات عرض النزاع عليها أو رضاؤها بحلها له أو بحكمها فيه .

ملخص الفتوى :

لا تعدو المؤسسات والهيئات العامة ان تكون مصالح عامة ذات شخصية معنوية مستقلة ومن ثم فانها تندرج بهذا التصوير في اعداد المصالح العامة المنار اليها في الفقرة (ج) من المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، وتختص الجمعية العمومية بنظر منازعاتها فيما بينها وفيما بينها وبين الوزارات والهيئات الاقليمية ، وليس ذلك تجاوزا ولا توسعا في التفسير يقدر ما فيه من صرف لعبارة « المصالح العامة » الى مدلولها في مفاهيم القانون الاداري الذي يشكل من المصالح العامة مؤسسات وهيئات عامة اذا قررت لها الشخصية المعنوية المستقلة .

وفيما يتعلق بالشركات المؤممة او التي يساهم فيها الدولة فانها تظل مع تملك الدولة لها او تملكها لنصيب فيها ، شركات تجارية من اشخاص القانون الخاص ولا يمكن اعتبارها من المصالح العامة في تطبيق الفقرة (ج) المذكورة ولقد حرصت قوانين التأميم صراحة او ضمنا على تأكيد بقاء الشركات المؤممة محتفظة بشكلها القانوني واستمرارها في نشاطها في اطار هذا الشكل . وفي ضوء ذلك لا تختص الجمعية العمومية بنظر نزاعات هذه الشركات فيما بينها ولا نزاعاتها مع الوزارات او المصالح العامة او الهيئات الاقليمية طبقا للفقرة (ج) من المادة ٤٧ المشار اليها وان كان يمكن انعقاد اختصاص الجمعية بابداء الرأي في هذه المنازعات وانما طبقا للفقرة (ا) من تلك المادة اذا طلب الى الجمعية العمومية ابداء الرأي من رئيس الجمهورية او احد الوزراء او رئيس مجلس الدولة .

ولا يقيد من ذلك ان تقبل الشركة عرض النزاع على الجمعية العمومية او ترضى حلها له أو بحكمها منه ، وذلك لأن اختصاص الجمعية العمومية يحدده القانون وليس منه أن تباشر نحكما في أي نزاع. كما لا يدخل فيه ما تقبل الشركات ايا كان وضعها عرضة على الجمعية من نزاعاتها .

(فتوى ٣٠ في ١٦/١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع - اختصاصها
بنظر المنازعات بين الجهات الادارية - عدم امتداده الى النزاع بين وزارة
الداخلية وشركة النيل العامة للطرق « بكير » المؤممة - اقامة دعوى
التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ضد هذه الشركة اذا لم تقبل
اداء التعويض بالطريق الرضائي .

ملخص الفتوى :

اذا كان الامر انما يشكل نزاعا بين وزارة الداخلية وبين شركة النيل
العامة للطرق « بكير » مما لا تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشاري
للفتوى والتشريع بنظره ، وذلك طبقا لما انتهى اليه رأى الجمعية
بجلستها المنعقدة فى اول يناير سنة ١٩٦٤ من انها لا تختص بنظر
منازعات الشركات المؤممة مع الجهات العامة المختلفة ، لذلك فانه اذا
لم تقم الشركة المذكورة باداء قيمة تكاليف اصلاح التلفيات التى اصاب
سيارة الشرطة الى وزارة الداخلية - بالطريق الرضائي - فانه يتعين على
وزارة الداخلية (هيئة الشرطة) ان تلجأ الى القضاء ، باقامة دعوى
التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، ضد الشركة سالفة الذكر ،
لمطالبتها بالتعويض عما اصابها من ضرر من جراء ما ارتكبته الشركة
المذكورة من خطأ ، ويتمثل هذا التعويض فى قيمة تكاليف اصلاح
التلفيات التى اصابت سيارة الشرطة المشار اليها .

(فتوى ٥٩٦ فى ١٩٦٤/٦/١)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بابداء الرأى فى
المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بينها وبين
الهيئات الاقليمية او البلدية او بين هذه الهيئات - عدم شمول هذا
الاختصاص للمنازعات الضريبية التى تنشأ بين هذه الجهات ومصحة
(م - ١٨ - ج ٢٢)

الضرائب - اختصاص الجهة المحددة فى قانون الضريبة ، ووجوب اتباع الاجراءات التى رسمها - مثال بالنسبة لنزاع ضريبي خاص ببنك بورسعيد باعتبارها مؤسسة عامة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٧ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على انه : « تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بإبداء الراى مسبقا : ٠٠٠ (ج) فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة ، او بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات الاقليمية او البلدية او بين هذه الهيئات » .

ومن حيث انه وان كانت الجمعية العمومية قد استقر راياها على اختصاصها بنظر المنازعات التى تقوم بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات العامة والمؤسسات العامة ، وتبعاً لذلك فان الأصل ان تختص الجمعية العمومية بنظر المنازعات التى تنشأ بين بنك بورسعيد بوصفه مؤسسة عامة وبين لية وزارة او مصلحة حكومية او هيئة عامة او مؤسسة عامة أخرى ، الا انه فى خصوصية الحالة المعروضة يبين ان بنك بورسعيد (البنك البلجيكي والدولى سابقا) بوصفه مؤسسة عامة تجارية تخضع ارباحه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وهو بذلك ممول ضريبي ، يلتزم بجميع احكام ذلك القانون من تحديد وعاء وربط واجراءات وقد رسم هذا القانون مراحل تلك الاجراءات منذ ان تبدأ الى ان تنتهى بصدرور الورد وهو السند الضريبي لدين الضريبة ، وتنص المباد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من القانون المذكور على ان للممول الطعن فى الربط خلال شهر من تاريخ اعلانه به امام لجنة الطعن التى تختص بالفصل فى جميع اوجه الخلاف بين الممول ومصلحة الضرائب وترفع الدعوى بالطعن فى قرار اللجنة امام المحكمة الابتدائية بهيئة تجارية .

ومفاد ما تقدم اننا بصدد نزاع ضريبي ، فيتعين الرجوع فى شأنه الى قانون الضريبة ، وهو قانون له ذاتيته وأوضاعه الخاصة ، وإذا كان هذا القانون قد رسم اجراءات معينة وحدد جهات بذاتها لتنظر هذا النوع من النزاعات فان هذه الاجراءات تكون ولجنة الاستئناف ، كما ان هذه

الهيئات تكون هي المختصة بنظر النزاعات الضريبية ، وتخرج الأخيرة -
تبعاً لذلك - من اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشاري المنصوص
عليه في المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم
مجلس الدولة .

لذلك انتهى الرأي الى عدم اختصاص الجمعية بنظر المنازعة
الضريبية القائمة بين مصلحة الضرائب وبنك بور سعيد .
(ملف ١٠٥/٢/٣٧ - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاصها بإبداء
الرأي مسبباً في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات ... أو بين المؤسسات
... أو بين هذه الجهات وبعضها البعض - النزاع حول خضوع أو عدم
خضوع إحدى الشركات الأجنبية للضريبة المصرية على القيم المنقولة عما
حصلت عليه من تنفيذ العقد المبرم بينهما وبين إحدى المؤسسات العامة -
المؤسسة العامة لا صلة لها في هذا النزاع حتى في حالة التزامها بموجب
العقد بتحمل كافة ما يستحق على الشركة من ضرائب في مصر - هذا
الالتزام الاتفاقي لا يغير من صفة الشركة كعمول للضريبة - المؤسسة لا تعدو
أن تكون محالاً إليها بدين الضريبة ويجوز لها أن تؤدي هذا الدين بعد
ربطه إذا قبلت مصلحة الضرائب - خروج النزاع عن اختصاص الجمعية
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وفقاً للمادة ٤٧/د من قانون تنظيم
مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٧/د من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم
مجلس الدولة معدلة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ تنص على أن « تختص
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبباً في
المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات
العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات
وبعضها البعض ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
في هذه المنازعات ملزماً للجائنين » .

ومن حيث ان النزاع المعروض يدور حول خضوع او عدم خضوع شركة كويزر انترناشيونال للضريبة المصرية على نعيم المنقولة عما حصلت عليه من تنفيذ العقد المبرم بينها وبين المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية .

ومن حيث ان الشركة المذكورة هي صاحبة الشأن فى هذا النزاع لانها هي الممول الذى ربطت عليه الضريبة وهي التى يحق لها الطعن فى هذا الربط ، اما المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية فليس لها صفة فى النزاع المشار اليه ، ولا يغير من ذلك ما تضمنه العقد المبرم بينها وبين الشركة من تحمل المؤسسة كافة ما يستحق على الشركة من ضرائب فى مصر لأن هذا الحكم لا يغير من صفة الشركة كمول للضريبة ولا يعفيها من وجوب اداء الضريبة لمصلحة الضرائب ، وليس من شأنه ان يحل المؤسسة محل الشركة ممولا للضريبة او يجعل المؤسسة وكيفا عن الشركة بخصوص الضريبة ، فالمؤسسة لا تعدو ان تكون محالا اليه بدين الضريبة المستحق على الشركة ، ويجوز لها بهذه الصفة الاخيرة اذا قبلت مصلحة الضرائب ان تؤدي الضريبة عن الشركة بعد صدور الربط عليها نهائيا ، ولا يغير من ذلك ايضا ان لجنة الطعن قد ألزمت المؤسسة بأداة الضريبة لأن اساس هذا الالتزام هو العقد المبرم مع الشركة المذكورة وليس قانون الضريبة .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان النزاع قائم بين شركة اجنبية وبين مصلحة الضرائب مما لا تختص به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وفق للمادة ٤٧/د من قانون تنظيم مجلس الدولة سالفة الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاصها بالنظر فى النزاع المعروض .

(ملف ٢٢٦/٢/٣٢ - جلسة ٢١/١٠/١٩٧٠)

تعقيب :

اعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلسته ٣ من فبراير سنة ١٩٧١ وانتهت الجمعية الى تأييد هذه الفتوى (فتوى ١٤٥ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٧١) .

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة - تعاقد ادارة الثقافة والاعلام مع المكتب الهندسى السويدى VBB على بعض الاعمال الخاصة بمشروع انقاذ آثار النوبة - النزاع الذى يدور حول خضوع أو عدم خضوع المكتب للضريبة المصرية على الأرباح التجارية والصناعية عما حصل عليه من تنفيذ هذا العقد - خروجه عن اختصاص الجمعية العمومية - لا يغير من ذلك ما نص عليه فى العقد من تحمل الوزارة كافة ما يستحق على المكتب من ضرائب فى مصر .

ملخص الفتوى :

طالبت مصلحة الضرائب هيئة الاثار المصرية فى ١٩٦٧/٦/٧ بان تودى اليها الضرائب المستحقة على المكتب الهندسى السويدى VBB المتعاقد مع وزارة الثقافة والاعلام فى ١٩٦٥/٣/١٥ على بعض الاعمال الخاصة بمشروع انقاذ آثار النوبة ، ويتاريخ ١٩٧١/٧/٦ طعننت الهيئة المذكورة فى هذه المطالبة أمام اللجنة الداخلية بمصلحة الضرائب التى انتهت الى رفض الطعن واخطرت الهيئة بذلك فى ١٩٧١/١٢/٢٨ وترى الهيئة المشار اليها عدم احقية مصلحة الضرائب فيما تطالب به استنادا الى ما ورد فى الاتفاق المبرم بين الحكومة المصرية وحكومة السويد فى شأن تجنب الازدواج الضريبى حيث ورد فى المادة الثالثة من هذا الاتفاق انه يشترط لسريان الضرائب المصرية على الأرباح التجارية والصناعية لائ مشروع سويدى ان يزاول تجارة أو نشاطا فى مصر عن طريق منشأة دائمة كائنه فيها ، وانه ليس للمكتب المذكور مقر دائم فى مصر حتى يخضع للضريبة التى تطالبه بها مصلحة الضرائب ، وانه اذا فرض جدلا خضوع هذا المكتب للضرائب المصرية فان مصلحة الضرائب لا تملك مطالبة الهيئة بها خاصة وان الضرائب مستحقة عن اعمال قام بها المكتب المذكور لصالح الادارة العامة للخزانات التى لا تربطها اية علاقة بالهيئة ، كما ان هذه المطالبة تتعارض مع احكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦١ فى شأن الاعفاءات الضريبية الخاصة بمشروع انقاذ آثار النوبة ومع مفهوم البند الرابع من العقد المبرم بين الهيئة والمكتب المذكور .

ومن حيث انه بالرجوع الى احكام الاتفاق المبرم بين وزارة الثقافة والاعلام وبين المكتب الهندسى VBB فى ١٥ مارس سنة ١٩٦٥ ، تبين ان الوزارة تحملت عن المكتب المشار اليه كافة الضرائب المستحقة عليه فيما عدا رسوم الدفعة وذلك بصريح نص البند الخامس من هذا الاتفاق .

ومن حيث ان المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة معدلة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ تنص فى الفقرة د منها على ان « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسيبا فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجائين » .

ومن حيث ان النزاع المعروض يدور حول خضوع او عدم خضوع المكتب الهندسى السويدى VBB للضريبة المصرية على الارباح التجارية والصناعية عما حصل عليه من تنفيذ العقد المبرم بينه وبين وزارة الثقافة والاعلام .

ومن حيث ان المكتب المذكور هو صاحب الشأن فى النزاع لانه هو الممول الذى ربطت عليه الضريبة وهو الذى يحق له الطعن فى هذا الربط ، اما الوزارة فليس لها صفة فى النزاع المشار اليه ، ولا يغير من ذلك ما تضمنه العقد المبرم بينها وبين هذا المكتب من تحملها كافة ما يستحق عليه من ضرائب فى مصر ، لان هذا الحكم لا يغير من صفة هذا المكتب كممول للضريبة ولا يعفيه من وجوب اداء الضريبة لمصلحة الضرائب ، وليس من شأنه ان يحل الوزارة محل المكتب ممولا للضريبة او يجعل الوزارة وكلا عن المكتب المذكور بخصوص الضريبة فالوزارة لا تعدو ان تكون محالا اليه بدين الضريبة المستحق على المكتب ، ويجوز لها بهذه الصفة الاخيرة اذا قبلت مصلحة الضرائب ان تؤدى الضريبة عن المكتب بعد صيرورة الربط نهائيا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاصها بنظر هذا النزاع .

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة طبقاً لنص المادة ٦٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة بنظر المنازعات التى تقوم بين الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة - عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر نزاع قائم بين وزارة الأوقاف ومصلحة المساحة يتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين - أساس ذلك أن هذا النزاع ولو أنه قائم بين وزارة ومصلحة عامة مما تختص به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلا أنه فى هذه الخصوصية يتعلق بتطبيق قانون نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وهو قانون له ذاتيته وأوضاعه الخاصة وقد رسم إجراءات معينة وحدد جهات بذاتها لنظر هذا النوع من النزاعات - وجوب استيفاء هذه الاجراءات واختصاص هذه الجهات بنظر النزاعات المتعلقة بنزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين •

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦٥ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ فى شأن مجلس الدولة تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسبباً فى المسائل والموضوعات الآتية : (أ) ... (ب) ... (ج) ... (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزماً للجانبين •

ومن حيث أنه وأن كانت الجمعية العمومية تختص بنظر المنازعات التى تقوم بين الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وتبعاً لذلك فإنها تختص بنظر المنازعات القائمة بين وزارة الأوقاف وغيرها من الوزارات والمصالح العامة ، إلا أنه فى خصوصية الحالة المعروضة ، فإن النزاع القائم بين وزارة الأوقاف ومصلحة المساحة يتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين ، وتخضع الأرض المنزوع ملكيتها فى هذا الشأن لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ من تقديم الاعتراضات فى الملكية والتمن خلال الفترة المحددة لذلك وقد بينت المواد

٧ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من هذا القانون الطريقة التي يتم بها الاعتراض في الثمن وطريقة الفصل في هذا الاعتراض بمعرفة لجنة الفصل في المعارضات وكيفية الطعن في قرار هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية الذي يكون حكمها فيه نهائيا . فقد نصت المادة (٧) على انه « لذوى الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق ... الاعتراض على البيانات الواردة ... اذا كان الاعتراض منصبا على التعويض وجب أن يرفق به اذن برير يساوى ٢، بحيث لا يقل عن ٥٠ قرشا ولا يجاوز عشرة جنيهات ، ويعتبر الاعتراض كأن لم يكن اذا لم يرفق به هذا الرسم كاملا ... » وتنص المادة (١٢) على أن « ترسل المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية المعارضات المقدمة عن قيمة التعويض خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة السابعة الى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات ليحيلها بدوره في ظرف ثلاثة ايام الى القاضى الذى يندبه لرئاسة لجنة الفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات برئاسة قاضى يندبه رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات وعضوية اثنين من الموظفين الفنيين لحددهما من مصلحة المساحة والثانى من المصلحة طالبة نزع الملكية وتفصل اللجنة في المعارضات خلال شهر من تاريخ ورودها به » واخيرا تنص المادة (١٤) على انه « لكل من المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية ولأصحاب الشأن الحقوق الطعن في قرار لجنة المعارضات أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانهم بالقرار المذكور وتنظر المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها فيه نهائيا » .

ويتضح مما تقدم ، ان قانون نزع الملكية للمنفعة العامة او التحسين رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، هو قانون له ذاتيته وأوضاعه الخاصة ، واذا كان هذا القانون وقد رسم اجراءات معينة وحدد جهات بذاتها لنظر هذا النوع من النزاعات ، فان هذه الاجراءات تكون واجبة الاستيفاء ، كما ان هذه الجهات تكون هى المختصة بنظر النزاعات المتعلقة بنزع الملكية للمنفعة العامة والتحسين ، ومن ثم تخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاصها بنظر هذا النزاع .

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

بقاء الاختصاص بنظر منازعات الضرائب والرسوم لولاية المحاكم العادية وفقا للأحكام التى انتظمها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الى أن يصدر القانون الذى ينظم نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة - عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بنظر النزاع الضريبى القائم بين المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ومصلحة الضرائب - أساس ذلك أن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمقتضى البند (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة هو اختصاص عام بنظر المنازعات بين المصالح والمؤسسات والهيئات العامة المختلفة يقيد اختصاص الخاص المتميز بأحكامه وإجراءاته فى قانون الضرائب والذى حدد جهات بعينها لنظر كافة منازعات الضرائب والرسوم دون تفرقة بين الطعون التى تقام من الافراد والجهات الخاصة وتلك التى ترفع من الهيئات العامة .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية : « أولا سادسا : الطعن فى القرارات النهائية الصادرة من الجهات الادارية فى منازعات الضرائب والرسوم وفقا للقانون الذى ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة » .

ومن حيث انه ولئن كان قد تقرر بموجب هذا النص منح القضاء الادارى اختصاص نظر منازعات الضرائب والرسوم ، الا أن مباشرة هذا الاختصاص منوطه بصدر القانون الذى ينظم نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة ، واذا لم يصدر هذا القانون بعد فان مقتضى ذلك أن المشرع اتجه حاليا الى ابقاء هذا الاختصاص لولاية المحاكم العادية وفقا للأحكام التى انتظمها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن فرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل . هذا ولا وجه للقول بأن النزاع الضريبى المطروح والقائم بين مصلحة الضرائب والمؤسسة المصرية العامة للنقل

البحرى انما يمثل نزاعا بين مصلحة عامة ومؤسسة عامة مما تختص الجمعية العمومية بنظره وفقا لنص البند (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة والذي يقضى بان « تختص الجمعية العمومية بنظر المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض » لا وجه لما تقدم بالنظر الى أن اختصاص الجمعية العمومية المحدد بموجب هذا النص هو اختصاص عام بنظر المنازعات بين المصالح والمؤسسات والهيئات العامة المختلفة يقيد الاختصاص الخاص المتميز بأحكامه واجراءاته فى قانون الضرائب والذي حدد جهات بعينها لنظر كافة منازعات الضرائب والرسوم دون تفرقة بين التى تقام من الافراد والجهات الخاصة وتلك التى ترفع من الجهات العامة .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاصها بنظر النزاع الضريبى القائم بين المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ومصلحة الضرائب .

(ملف ٣٨٩/٩/٣٢ - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٢)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

اذا كان النزاع بين الجهات المنصوص عليها فى المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة يتعلق بتحديد القيمة الاجبارية لعقار فان الفصل فيه يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بغض النظر عن اطرافه - الفصل فى هذا النزاع يتعين أن يتم وفقا للاجراءات والمواعيد وامام الجهة التى حددها القانون الخاص بذلك (القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايجارات الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين) اساس ذلك أن هذا القانون هو قانون خاص له ذاتيته وأوضاعه الخاصة ومن ثم فان ما نص عليه أن اجراءات معينة وتحديده جهة بذاتها لنظر هذا النوع من المنازعات هو الواجب الاتباع طبقا لأصل المقرر أن الخاص يقيد العام .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين » .

وان المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شان ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين تنص على أنه « فيما عدا الاراضى الفضاء تسرى لحكام هذا الباب على الاماكن واجزاء الاماكن على اختلاف انواعها المعدة للسكن او غير ذلك من الأغراض سواء كانت مفروشة او غير مفروشة مؤجرة من المالك او غيره وذلك فى عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا بالتطبيق لحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الادارة المحلية والقوانين المعدلة له وتنص المادة ٨ منه على ان « تتولى تحديد اجرة الاماكن الخاضعة لحكام هذا القانون وتوزيعها على وحداته لجان يصدر بتشكيلها قرار من المحافظ المختص ... » كما تناولت المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ من هذا القانون الاجراءات والاسس التى تتبعها هذه اللجان عند تقدير القيمة الاجارية لهذه الاماكن ، ثم نصت المادة ١٣ منه على أن « تكون قرارات لجان تحديد الاجرة نافذة رغم الطعن عليها وتعتبر نهائية اذا لم يطعن عليها فى الميعاد ويكون الطعن فى هذه القرارات امام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها المكان المؤجر خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار بقرار اللجنة ، وعلى قلم كتاب المحكمة أن يخطر جميع المستأجرين لباقي وحدات المبنى بالطعن والجلسة المحددة لنظره ويتربط على قبول الطعن اعادة النظر فى تقدير جميع الوحدات التى شملها القرار المطعون فيه ويعتبر الحكم الصادر فى هذا الشأن ملزما لكل من المالك والمستأجرين ، ونصت المادة ٤٠ منه على أن « تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق هذا القانون وترفع الدعاوى الى المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار » .

ويستفاد من جماع النصوص المتقدمة انه وأن كان الأصل ان الجمعية العمومية تختص بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات بعضها البعض يكون رأى الجمعية العمومية فى هذه المنازعات ملزما للجانبين الا انه اذا كان النزاع يتعلق بتحديد القيمة الاجارية للعقار فان الفصل فيه يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بغض النظر عن اطرافه اذ يتعين أن يتم وفقا للاجراءات والمواعيد وأمام الجهة التى حددها القانون الخاص بذلك وهى المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها العقار المتنازع على تحديد قيمته الاجارية ، وذلك أن هذا القانون الأخير - قانون ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر - له ذاتيته وأوضاعه الخاصة ومن ثم فان ما نص عليه من اجراءات معينة وتحديد جهة بذاتها لنظر هذا النوع من المنازعات هو الواجب الاتباع وتكون الجهة التى حددها هذا القانون هى المختصة دون غيرها بنظر تلك المنازعات وينصر عن الجمعية العمومية تبعاً لذلك الاختصاص بنظرها ، اذ انه من الأصول المقررة ان الخاص يقيد العام ، ومن ثم فان تحديد الجهة المختصة بنظر الطعون فى قرارات تقدير القيمة الاجارية وفقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وهو قانون خاص كما سلف البيان لا يلغيه بالنسبة للجهات الحكومية النص العام الوارد فى الفقرة الرابعة من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ، وهذا هو ما جرى به افتاء هذه الجمعية من عدم اختصاصها بنظر منازعات الضرائب التى تنشأ بين مصلحة الضرائب وغيرها من الوزارات والمصالح استنادا الى ان قانون الضرائب وهو قانون خاص يتميز بذاتيته وأوضاعه الخاصة قد رسم اجراءات معينة لنظر المنازعات الضريبية وحدد جهات بذاتها تنظر هذا النوع من المنازعات مما يتعين معه النزول على احكام هذا القانون ايا كان لطراف النزاع .

ومن حيث انه لا يغير النظر المتقدم حالة النزاع المشار اليه الى هذه الجمعية بحكم محكمة الزكازيق الابتدائية للقول بالالتزام بنظره تطبيقا للمادة ١١٠ مرافعات التى تنص على انه « على المحكمة المحال اليها الدعوى اذا قضت بعدم الاختصاص أن تأمر بحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية .. وتلتزم

فى مفهوم هذا النص حسبما قضت المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ١٣ ق عليا بجلسة ١٩٦٩/١١/١٨ لا يكون الا بين محكمتين سواء كانتا تابعتين الى جهة قضائية واحدة او الى جهتين . والجمعية العمومية بالرغم مما ناطه بها المشرع من سلطة ابداء الراى الملزم فى المنازعات بين الأجهزة الادارية لا تعد محكمة بالمعنى الذى عناه المشرع فى المادة ١١٠ مرافعات .

(ملف ٣٩٢/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٤/١١/٦)

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاصها بنظر المنازعات بين الجهات الادارية - ما يخرج عنه - اخطاء المقاول المتعاقد مع الادارة التى تسبب ضررا لجهة ادارية اخرى - المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تخول الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ابداء الراى فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض - يتعين لاعتبار الجمعية العمومية مختصة بنظر النزاع ان يكون اطراف النزاع من الجهات المحددة بالمادة المذكورة - المقاولون الذين تربطهم بالجهة الادارية علاقة تعاقدية مصدرها عقد المقاولة لا تربطهم بهذه الجهة علاقة تبعية تستتبع مساعلتها عن اخطائهم - المطالبة بالتعويض عن الاضرار الناشئة عن هذه الاخطاء توجه لهؤلاء المقاولين .

ملخص الفتوى :

ان الضرر الذى اصاب مصلحة الميكانيكا والكهرباء قد وقع نتيجة لخطا عمال المقاول وان هذا المقاول لا تربطه بمديرية الاسكان والتعمير علاقة تبعية تستتبع مساعلة المديرية المذكورة عن الضرر الذى سببه عمال المقاول ، وانما تربطه بها علاقة عقدية مصدرها عقد 'مقاولة' الذى ابرمته مديرية الاسكان والتعمير مع المقاول المذكور وهو يقوم بتنفيذ هذا العقد بواسطة عماله الخاضعين لاشرافه والمرتبطين معه بعلاقة تبعية مباشرة ، ولا دخل لمديرية الاسكان فى تلك العلاقة .

ومن حيث ان الما قول غير خاضع او تابع للجهة التى يتعاقد معها
وانما يعمل مستقلا عنها ، ومن ثم فانه لا يجوز مساعلة مديرية الاسكان
والتعمير عن الأخطاء والأعمال غير المشروعة التى تقع من عمال الما قول ،
وبالتالى فان المطالبة بالتعويض يتعين توجيهها الى الما قول نفسه وليس
لمديرية الاسكان .

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ينص فى
المادة (٦٦) منه على أنه « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بإبداء الرأى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

(أ)

(ب)

(جـ)

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة
او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية
او بين هذه الجهات وبعضها البعض » .

ومن حيث أن النزاع المطروح ليس بين جهتين اداريتين من تلك
الجهات التى حددتها المادة (٦٦) فقرة (د) اذ أن أحد طرفيه ماقول وهو
ليس من الجهات التى ذكرها النص ، فمن ثم فانه يخرج عن اختصاص
الجمعية العمومية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الى عدم مسئولية مديرية الاسكان والتعمير بمحافضة أسوان عن التعويض
المطلوب ، واعتبار النزاع قائما بين مصلحة الميكانيكا والكهرباء وبين
الما قول مما يخرج الفصل فيه عن اختصاص الجمعية العمومية .

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - المنازعات
التي تكون احدى الشركات طرفا فيها تخرج عن اختصاص الجمعية -
اثر ذلك - مطالبة رئاسة الجمهورية لشركة اتوبيس القاهرة بمبالغ تمثل
قيمة تكاليف اصلاح سيارة - عدم اختصاص .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص
على ان (تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى
مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة
او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او الهيئات المحلية
او بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه
المنازعات ملزما للجانبين) .

ومفاد ذلك أن اختصاص الجمعية بالفصل فى المنازعات برأى ملزم
مقصود بحسب صريح النص على الجهات العامة التى عددها الفقرة (د)
من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على سبيل
الحصر ومن ثم يفرج عن اختصاص الجمعية المنازعات التى تكون احدى
الشركات طرفا فيها .

ولما كان النزاع المعروض قائما بين رئاسة الجمهورية وشركة
اتوبيس القاهرة الكبرى فان الجمعية العمومية لا تختص بنظره .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
اختصاصها بنظر الموضوع .

(ملف ٨٧٩/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

منازعات التنفيذ بين الجهات الادارية لا يختص بالفصل فيها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع برأى ملزم .

ملخص الفتوى :

ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد جعل فى المادة ٦٦ منه اختصاص بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الجهات المنصوص عليها فيها منوطا بالجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع . على انه قد قصر هذا الاختصاص على المنازعات الموضوعية التى ترد على اصل الحق . اما منازعات التنفيذ فقد نظم المشرع الفصل فيها تنظيما خاصا وجعل ذلك لقاضى التنفيذ دون سواء . ومن ثم فان هذه المنازعات تدخل فى اختصاص قاضى التنفيذ ، ولا تختص بها الجمعية العمومية ، ولو كانت المنازعة بين جهتين من الجهات المبينة بالمادة ٦٦ سالفة الذكر .

واساس ذلك ان هذه المنازعات تخضع لاجراءات ومواعيد لا يتسنى الأخذ بها امام الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن بين هذه المنازعات طلب رفع الحجز ، مما يختص به قاضى التنفيذ وحده طبقا لنص المادة ٣٣٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . وبناء على ذلك تدخل تلك المنازعات فى اختصاص قاضى التنفيذ ، ولو كانت بين جهتين من الجهات المبينة بالمادة ٦٦ المشار اليها حيث لا يتوقف الفصل فيها على الفصل فى موضوع اصل الحق .

(ملف ٩٦٧/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٣/٥/٤) ويدات المعنى (ملف ٨٣٧/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٣/١/٩)

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

عدم اختصاص الجمعية العمومية بقسمى الفتوى والتشريع بالمنازعات التى يحكمها قانون خاص له ذاتيته وأوضاعه الخاصة ولجراءاته المعينة ،

ومحكمة مختصة بها ولو انها قائمة بين الجهات الواردة بالمادة ٥/٦٦ سائلة الذكر ، لأن الخاص يقيد العام ولا يلغيه النص العام الوارد في الفقرة (د) من المادة «٦٦» المشار اليها - مثالا لذلك : منازعات الايجار التي يحكمها قوانين الايجار الخاصة .

ملخص الفتوى :

من حيث انه وان كان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات بعضها البعض ، الا ان المشرع - في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - خرج عن هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تنور حول اجرة الاماكن ، فحدد طريقا خاصا للفصل فيها ، اذ ناط ذلك بالمحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها العقار المتنازع على تقدير أجرته .

ولما كان الخاص يقيد العام فان اختصاص الفصل في تلك المنازعات ينحصر عن الجمعية العمومية وينعقد للمحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها العقار ، وذلك ايا كان اطراف النزاع .

(ملف ٦٣٦/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٩/١/١٠)

(ويهذا المعنى) ملف ٦٢٨/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٩/٥/١٦)

(ملف ٦٣٥/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠)

قاعدة رقم (١٣٤)

المبدأ :

بشان الخلاف بين جامعة المنوفية والوحدة المحلية لمدينة شبين الكوم حول تملك ثلاث عمارات سكنية مخصصة للاسكان الطلابي .
(م - ١٩ - ج ٢٢)

ملخص الفتوى :

تخلص وقائع الموضوع حسبما اتضح من الأوراق - فى أن الوحدة المحلية لمدينة شبين الكوم ، اقامت ثلاث عمارات سكنية على ارض مملوكة للجامعة بكلية الهندسة والتكنولوجيا بنشين الكوم تستخدم للسكان الطلابى ، ثم طالبت بقيمة الايجار المستحق على هذه العمارات فى مدة شغلها فأتى رأى الادارة القانونية بالجامعة الى تملك العمارات بدلا من شغلها بطريق الايجار . وقد وافقت الوحدة المحلية من حيث المبدأ على بيع تلك العمارات الى الجامعة بسعر الختامى سنة الانشاء وبشرط سداد جملة الايجار المتأخر على الجامعة ولكن الجامعة ارتأت عدم جواز سداد متأخر الايجار المستحق عليها باعتباره يدخل فى مقابل التملك طبقا للقواعد التى تضمنها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ والملاحق المرفقة له الا ان الوحدة المحلية رأت عدم سريان مبدأ التملك طبقا للمادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والقرار المشار اليه ويمكن شراء تلك العمارات طبقا للقواعد العامة عن طريق تثمينها .

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تبين أنها تنص على ان « تختص الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

(ا) المسائل الدولية والدمستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال اليها بسبب اهميتها من رئيس الجمهورية او من رئيس الهيئة التشريعية او من رئيس مجلس الوزراء او من احد الوزراء او من رئيس مجلس الدولة .

(ب)

(ج)

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين .

ومفاد الفقرة (!) الا يعقد اختصاص الجمعية العمومية بإبداء

الراى الا اذا تمت الاحالة اليها من احد الأشخاص الذى حددهم النص على سبيل الحصر دون غيرهم .

ومفاد الفقرة (د) الا ينعقد اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الا عند وجود نزاع على حق مالى بين جهتين من الجهات المشار اليها فيه باعتبار ان هذا الطريق الذى رسمه المشرع لفض المنازعات بين الجهات المذكورة والبدل عن استعمال 'الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات .

ولما كان الموضوع المطلوب عرضه لا يعدو ان يكون خلاف فى الراى نشا بين الجامعة والوحدة المحلية حول القانون الذى يطبق فى تحديد قيمة العمارات او حول تفسير نص قانونى واعمال احكامه على وجه معين ، ولم تكتمل له عناصر المنازعة ومن ثم فانه يخرج من اختصاص الجمعية العمومية طبقا للمادة (د) من النص المذكور وهو لا يعدو ان يكون طلب راى قدم الى الجمعية العمومية من غير الذين حددهم نص الفقرة (ا) المشار اليها ، ومن ثم يكون غير مقبول قانونا .

لذلك انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول الطلب .

(ملف ١١٥٠/٢/٣٢ جلسة ١٩٨٤/١٠/١٧)

قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ :

مطالبة وحدة محلية لهيئة عامة باخلاء وحدات تستاجرها هذه الاخيرة من الوحدة المحلية المذكورة لا تختص الجمعية العمومية بالفصل فى النزاع الناشء عنه برأى ملزم .

ملخص الفتوى :

باستعراض المادة ٦٦/د من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يبين انها تنص على انه : « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزماً للجانبين كما استعرضت المادة ٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر والتى تنص على أنه « تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون » .

ولما كان اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى الملزم فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة ٠٠ هو الأصل فى الاختصاص طبقاً للمادة ٦٦/د من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه .

الا أنه اذا عقد المشرع الاختصاص بنوع من المنازعات لجهة أخرى بنص خاص صريح تعين الاعتداد بالنص الخاص وحده ، ولما كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عقد الاختصاص فى كافة المنازعات الايجارية لجهات القضاء العادى بنص خاص صريح وزال الاختصاص عن الجمعية العمومية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع .

(ملف ١١٨٨/٢/١٢ - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣١)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

ان هيئة الاوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف اذا دخلت مع جهة ادارية أخرى بهذه الفئة فى نزاع ، لا يكون من اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التصدى بهذا النزاع يراى ملزم للجهتين المتنازعتين .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

(١) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

(ب)

(ج)

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض

ويكون رآى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين » .

وباستعراض نصوص قانون هيئة الاوقاف رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٠ يبين أن المادة الخامسة منه تنص على أن « تتولى الهيئة نيابة عن وزير الاوقاف بصفته ناظرا على الاوقاف الخيرية إدارة هذه الاوقاف على أسس اقتصادية بقصد تنمية أموال الاوقاف باعتبارها أموالا خاصة ... » وتنص المادة السادسة من ذات القانون على أن « وتتقاضى الهيئة نظير ادارة وصيانة الاوقاف الخيرية ١٥٪ من اجمالى الايرادات المحصلة » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع فصلا عاما من مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ولما كان نشاط وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف في قيامها على شئون الأموال الموقوفة إنما هو نشاط ناظر الوقف وإى نزاع يتصل بتلك الأموال إنما يباشره ناظر الوقف وهو من أشخاص القانون الخاص ولو كان الذى يباشر نشاطه من أشخاص القانون العام سواء وزير الأوقاف أو من ينوب عنه بنص القانون كهيئة الأوقاف .

ومن ثم يخرج النزاع من اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وفقا للفقرة (د) من المادة ٦٦ حتى ولو قام نزاع بين أشخاص القانون العام كوزارة أو مصلحة أو هيئة عامة أو وحدة محلية ففى جميع هذه الأحوال يكون النزاع قائما بين ناظر الوقف فلا يتحقق الوصف القانونى الذى تطلبه النص والمشار اليه فى جميع اطراف النزاع .

وبناء على ما تقدم فإن النزاع المعروض بين هيئة الأوقاف بصفتها نائبة عن الوزير ناظر الوقف بين الوحدة المحلية لمدينة ومركز بنها بشأن المطالبة بقيمة استهلاك المياه لبعض عمارات الهيئة يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وفقا للفقرة د من المادة ٦٦ مسالفة البيان .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع .

(ملف ١٢٤٥/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٤/١٠/١٧)

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

القانون لم يعط لجهات الادارة حق التعقيب على ما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من رأى ملزم فى المنازعات التى تنشأ بينها - عدم اختصاص الجمعية العمومية بنظر موضوع نزاع اذا كانت الجهة الادارية فيه تطلبه ك شخص من أشخاص القانون الخاص كناظر وقف مثلا .

ملخص الفتوى :

ان المشرع فى المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ناط بالجمعية العمومية الاختصاص بإبداء الراى مسببا فى المنازعات التى تنشأ بين جهات حددها على أن يكون رايها ملزما للجانبين حسما للأوجه النزاع وقطعا له ، ولم يعط لجهة ما حق التعقيب على ما تنتهى اليه الجمعية العمومية فى هذا الشأن . ومن ثم فإن الراى الصادر عن الجمعية فى مجال المنازعة وهو راى نهائى حاسم للنزاع تستنفذ ولايتها باصداره ، ولا يجوز إعادة النظر فيه حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية ولما كان موضوع النزاع المعروض سبق أن فصلت فيه الجمعية العمومية برأى ملزم بجلستها المعقودة بتاريخ ٧٨/٦/٢٨ ، فمن ثم تكون قد استنفذت ولايتها بنظر النزاع ولا يجوز لها أن تعيد النظر فيما سبق أن انتهت اليه فى هذا الشأن .

وعلى أية حال فإن الوزارة فى طلبها نظر الموضوع انما تطلبه كناظر وقف أى كشخص من اشخاص القانون الخاص تختص جهات القضاء العادى دون الجمعية العمومية بنظر المنازعات أى تكون فيها طرفا بهذه الصفة ، فيكون امام الوزارة ان تلجأ الى القضاء العادى لتعرض عليه منازعتها العادية باعتبارها ناظر وقف من الأوقاف .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز إعادة النظر فيما انتهت اليه بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٨ بشأن موضوع النزاع المشار اليه .

(ملف ٣٤/١/٧ - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠)

رابعا : مناهض وضوابط اختصاص الجمعية العمومية بالفصل فى المنازعات بين جهات الادارة برأى ملزم .

قاعدة رقم (١٣٨)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رايها فيها ملزما طبقا للفقرة (د) من المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة معدلا بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ اذا كان هناك حق أو مركز قانونى معين متنازع فيه وليس مجرد اختلاف فى وجهات النظر حول تفسير نص قانونى معين - الاختلاف فى التفسير محله طلب ابداء الرأى طبقا للطريق الذى رسمه المشرع فى المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان وزارة الداخلية اختلفت فى الرأى مع هيئة قناة السويس حول مدى انطباق احكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ فى شأن الحراس الخصوصيين على الحراس الذين تستخدمهم الهيئة المذكورة ، فبينما ترى الوزارة خضوع هؤلاء الحراس لاحكام القانون المشار اليه ، ترى الهيئة ان احكام هذا القانون لا تسمى عليهم ، وقد تمسكت كل من الوزارة والهيئة بوجهة نظرها فى هذا الشأن ، وازاء ذلك فقد طلبت هيئة قناة السويس من ادارة الفتوى لوزارتى الاسكان والمرافق والحكم المحلى عرض هذا النزاع على الجمعية العمومية .

ومن حيث ان الموضوع المعروض هو مجرد اختلاف فى الرأى بين كل من وزارة الداخلية وهيئة قناة السويس حول تفسير احكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر ولكل منهما وجهة نظر تختلف عن الأخرى ، فلا يعتبر بمثابة نزاع مما تختص بالفصل فيه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع طبقا للفقرة (د) من المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة معدلا بالقانون رقم ٨٦

لسنة ١٩٦٩ ، وإنما هو مجرد اختلاف فى وجهات النظر حول تفسير نص قانونى معين دون أن يكون هناك حق أو مركز قانونى معين متنازع فيه ، فيكون محله طلب ابداء الرأى طبقا للطريق الذى رسمه المشرع فى المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة المشار اليه حيث نصت على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسببا : (١) فى المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال اليها لسبب اهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من فى درجتهم أو من رئيس مجلس الدولة . (ب) فى المسائل التى ترى احدى لجان قسم الفتوى رأيا فيها يخالف فتوى صدرت من لجنة أخرى أو من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع . (ج) فى المسائل التى ترى احدى لجان قسم الفتوى احالتها اليها لأهميتها . (د) » .

ومن حيث ان هذا الموضوع قد عرض على الجمعية العمومية عن غير الطريق المحدد بالمادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة المشار اليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى احالة هذا الموضوع الى ادارة الفتوى المختصة للتصرف .

(ملف ٣٠٤/٢/٣٢ - جملة ١٩٧١/٩/١٥)

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - الفصل فى المنازعات برأى ملزم ينصرف الى المنازعة التى تقابل الخصومة القضائية هى التى تقوم بين طرفين متنازعين ويكون محلها حق أو مركز قانونى متنازع عليه بينهما - اختلاف الرأى حول تفسير بعض أحكام قوانين المعاشات بقصد تحديد النسبة الواجب خصمها من مرتبات بعض العاملين لا يعتبر منازعة بالمعنى المقصود بحكم المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٦٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى مسببا فى المسائل الآتية :

المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض ، ويكون رآى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين » .

ومن حيث ان المقصود بالمنازعة التى تختص الجمعية العمومية بالفصل فيها برأى ملزم ، المنازعة التى تقابل الخصومة القضائية ، اى التى تقوم بين طرفين متنازعين ويكون محلها حق او مركز قانونى متنازع عليه بينهما ، فتقسم الجمعية العمومية هذه المنازعة برأى ملزم للجانبين .

ومن حيث انه تاسيسا على ذلك ، واذ يبين من وقائع الحالة المعروضة انه ليس ثمة منازعة بين الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، والهيئة العامة للتأمين والمعاشات حول حق او مركز قانونى يتمسك به كل منهما قبل الآخر ، وانما لا يعدو الأمر ان يكون خلافا فى الراى حول تفسير بعض احكام قوانين المعاشات بقصد تحديد النسبة الواجب خصمها من مرتبات بعض العاملين ، وهو الموضوع الذى سبق ان ابدت فيه الجمعية العمومية رأياها بجلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، وقد قام الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء بتنفيذ هذا الراى ، أما الهيئة العامة للتأمين والمعاشات - فانها كما يبين من كتابها رقم (٢٢١) المؤرخ فى ١٩ من مارس سنة ١٩٧٣ - لا تزال تدرس مدى امكانية تنفيذ هذا الراى وثره على حقوق العاملين فى الافادة بالمزايى المقررة بقانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ولم تطلب اى من الجهتين اعادة النظر فيه .

من اجل ذلك انتهى رآى الجمعية العمومية الى ان الموضوع المعروض لا يشكل نزاعا مما تختص الجمعية العمومية بالفصل فيه برأى ملزم .

(ملف ٤٦٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٣/٣/٢١)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع طبقاً لنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بنظر المنازعات مقصور على المنازعات التى تنشأ بين الجهات التى عددها النص على سبيل الحصر وليس من بينها شركات القطاع العام - مقتضى ذلك أن الجمعية العمومية لا تختص بنظر المطالبة الخاصة بفوائد التأخير المستحقة لهيئة الموائىء والمناثر قبل الشركة العامة للصوامع والتخزين .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٦٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على ان « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى مسبباً فى المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض ، ويكون راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزماً للجانبين .. » .

ومن حيث انه يبين من هذا النص ان اختصاص الجمعية بنظر المنازعات مقصور على المنازعات التى تنشأ بين الجهات التى عددها النص على سبيل الحصر وليس من بينها شركات القطاع العام ، ومن ثم فان الجمعية العمومية لا تختص بنظر المطالبة الخاصة بفوائد التأخير المستحقة لهيئة الموائىء والمناثر قبل الشركة العامة للصوامع والتخزين .

(ملف ٣٧١/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٣/٥/٣٠)

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

مفاد نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ان اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى المنازعات برأى ملزم لا ينعقد الا فى المنازعات القائمة بين الجهات المحددة بالنص على سبيل الحصر وليس من بينها المنازعة القائمة بين شركات القطاع العام او بينها وبين احدى الجهات المحددة فيه - اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بالبنوك اصبح البنك الاهلى المصرى ولم يزل شركة من شركات القطاع العام - يترتب على ذلك ان المنازعة القائمة بين مجلس مدينة ميت غمر والبنك الاهلى المصرى على ثمن قطعة ارض مملوكة للمجلس لا تعدو ان تكون منازعة بين احدى هيئات الادارة المحلية واحدى شركات القطاع العام مما يخرج عن اختصاص انجعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « يختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض ، ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين « ومفاد ذلك ان اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى المنازعات برأى ملزم لا ينعقد الا فى المنازعات القائمة بين الجهات المحددة بالنص على سبيل الحصر وليس من بينها المنازعات القائمة بين شركات القطاع العام او بينها وبين احدى الجهات المحددة فيه .

ومن حيث انه يبين من تقصى التشريعات المنظمة للبنك الاهلى المصرى انه كان البنك المركزى للدولة طبقا للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء

بنك مركزى للدولة ، ثم صدر القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان ناصا فى مادته الاولى على ان « يكون البنك الاهلى المصرى البنك المركزى للدولة .. الخ » . وفى عام ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٤٠ فى شأن انتقال ملكية البنك المذكور الى الدولة والذي اعتبره بنص المادة الاولى منه مؤسسة عامة ، ونصت مادته السادسة على ان « يظل البنك الاهلى المصرى البنك المركزى للدولة .. الخ » ، وأعقبه صدور القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى المصرى الذى نص فى المادة الاولى منه بان « تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى (البنك المركزى) تقوم بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزى المنصوص عليها فى قانون البنوك والائتمان الصادر به القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه » . كما نص على ان يزاول البنك الاهلى المصرى دون قيد جميع العمليات المصرفية العادية وذلك بالشروط والحدود ذاتها التى تخضع لها البنوك التجارية ، وعلى ذلك فقد استمر البنك الاهلى محتفظا بشكله القانونى كمؤسسة عامة حتى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بالبنوك ناصا فى لولى مواده على ان « يحول كل من البنك الاهلى المصرى وبنك مصر وبنك بورسعيد الى شركة مساهمة عربية » فأصبح البنك ولم يزل منذ تاريخ العمل بهذا القرار شركة من شركات القطاع العام .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم فان المنازعة القائمة بين مجلس مدينة ميت غمر والبنك الاهلى المصرى على ثمن قطعة الأرض المملوكة للمجلس والمقام عليها مبنى البنك فى المدينة المذكورة لا تعدو أن تكون منازعة بين احدى هيئات الادارة المحلية واحدى شركات القطاع العام مما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية ..

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المشار اليه .

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

مؤسسة مصر للطيران أصبحت إحدى شركات القطاع العام - أساس ذلك قرار وزير الطيران المدني رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ والقرارين الجمهوريين رقمي ١١٦٧ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجلس العليا للقطاعات و ١٦٢ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم وزارة الطيران المدني - النزاع بين الشركة المذكورة وهيئة ميناء القاهرة الجوي يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام ينص في مادته الأولى على أنه « مع مراعاة حكم المادتين السابعة والثامنة من هذا القانون يلغى الكتاب الأول الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ » .

كما تنص المادة السابعة على أن « يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا بذاتها في تاريخ العمل بهذا القانون وتمتد هذه المؤسسات في مباشرة هذا النشاط وفي مباشرة اختصاصها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها وذلك لمدة لا تتجاوز ستة شهور يتم خلالها بقرار من الوزير المختص تحويلها إلى شركة عامة أو ادماج نشاطها في شركة قائمة ما لم يصدر بشأنها تشريع خاص أو قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من الوزير المختص بإنشاء هيئة عامة تحل محلها أو بإلولة اختصاصها إلى جهة أخرى » .

وتنص المادة الثامنة بأن « تلغى المؤسسات العامة التي لا تمارس نشاطا بذاتها وذلك تدريجيا خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » .

ومن حيث أن الاستفادة من النصوص المتقدمة إن المشرع بالغائه الكتاب الأول الخاص بالمؤسسات العامة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١

المشار اليه يكون قد الغى المؤسسات العامة بيد ان المشرع مراعاة منه لواقع هذه المؤسسات لم يشأ الغائها الغاء ناجزا وانما قرر تقسيمها الى نوعين الاول يضم المؤسسات التي يصدر قرار من رئيس الوزراء باعتبارها تمارس نشاطا بذاتها وتلك تستمر في مباشرة نشاطها وممارسة اختصاصاتها بالنسبة الى الوحدات الاقتصادية التابعة لها لمدة لا تتجاوز ستة اشهر يتم خلالها بقرار من الوزير المختص تحويلها الى شركة عامة او ادماج نشاطها في شركة أخرى قائمة وذلك ما لم يصدر بشأنها تشريع خاص او قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من الوزير المختص بإنشاء هيئة عامة تحل محلها او بأيلولة اختصاصاتها الى جهة أخرى ، اما النوع الثاني من المؤسسات فهي تلك التي لا تمارس نشاطا بذاتها ، وهذه تلغى تدريجيا خلال مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

ومن حيث أنه ولئن كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران ، وقد صدر معاصرا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، الا أنه لم يتناول وضع هذه المؤسسة بعد الغاء المؤسسات العامة ، وانما تناول فقط النص على أن مجلس إدارة مؤسسة مصر للطيران هو السلطة المهيمنة على شئونها وأنه يتولى وضع النظم واللوائح التي تتفق مع طبيعة نشاط النقل الجوي ، وقد صدر بعد ذلك قرار وزير الطيران المدني رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحويل مؤسسة مصر للطيران الى شركة مساهمة عامة باسم شركة مصر للطيران ، ونص في مادته الأولى « على أن تتحول مؤسسة مصر للطيران الى شركة مساهمة متمتعة بجنسية جمهورية مصر العربية وتسمى شركة مصر للطيران » . وكان قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجالس العليا للقطاعات ونص في مادته الثانية على أن تحدد الوحدات الداخلة في نطاق كل قطاع على النحو المبين بالكشف المرفق وطبقا لهذا الكشف تدخل شركة مصر للطيران في قطاع السياحة والنقل الجوي ، كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم وزارة الطيران المدني ونص في مادته الخامسة على أنه « يتبع وزير الطيران المدني الجهات الآتية :

ومن حيث أن الاستفادة من كل ما تقدم أن مؤسسة مصر للطيران أصبحت إحدى شركات القطاع العام .

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نص في المادة (٦٦) على أنه « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى ممببا فى المسائل الآتية :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض .

ويكون رآى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين

ومن حيث أن الاستفادة من هذا النص أن المنازعات التى يكون أحد اطرافها إحدى شركات القطاع العام تخرج عن نطاق اختصاص الجمعية العمومية ، حتى ولو كان الطرف الآخر من الجهات التى عددها الفقرة (د) من المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة المشار اليه .

ومن حيث أنه وقد تبين أن النزاع المطروح قائم بين هيئة ميناء القاهرة الجوى وشركة مصر للطيران وأن هذه الأخيرة هى إحدى شركات القطاع العام ، ولا تعتبر من الجهات التى عددها الفقرة (د) من المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة فمن ثم فإن النزاع المسائل يخرج عن نطاق اختصاص الجمعية العمومية .

من أجل ذلك انتهى رآى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر الموضوع .

(ملف ٥٧٣/٢/٣٢ - جلمة ١٩٧٨/٥/٣)

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ان اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى المنازعات برأى ملزم لا ينعقد الا هى المنازعات التى تنشأ من الجهات المحددة بالنص المشار اليه على سبيل الحصر ليس من بينها شركات القطاع العام .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على ان « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بأبداء الرأى مسيبا فى المسائل والموضوعات الآتية :

..... (أ)

..... (ب)

..... (ج)

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين « . ومن ثم فان هذا الاختصاص مقصور على المنازعات التى تنشأ بين الهيئات المشار اليها والواردة بالنص على سبيل الحصر وليس من بينها شركات القطاع العام .

ومن حيث ان المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ يلصق قانون المؤسسات العامة تنص على ان « تختص هيئات التحكيم المنصوص عليها فى هذا القانون دون غيرها بنظر المنازعات الآتية :

..... (هـ)

(م - ٢٠ - ج ٢٢)

٢ - كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية او محلية او هيئة عامة او مؤسسة عامة * .

ولما كانت شركة النصر للملاحات من شركات القطاع العام ، فان الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع لا تختص بنظر هذه المنازعات وانما تختص بذلك هيئات التحكيم المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه

من اجل ذلك انتهى رآى الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة الى عدم اختصاصها بنظر هذا النزاع .

(ملف ٦٤٠/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع يتعلق بالمنازعات التى تقوم بين طرفين ممن حددتهم نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - عند عدم وجود المنازعة فان طلب ابداء الرأى لا يكون الا طبقا للطريق الذى رسمه المشرع بالفقرة (١) من المادة ٦٦ سالفه الذكر - عدم مراعاة ذلك - اثره حفظ الموضوع .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بأبداء الرأى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

(١) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال اليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة ...

(٥) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة

او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية
او بين هذه الجهات وبعضها البعض ...

ومفاد ذلك أن طلب الرأى من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع انما يكون عن طريق الأشخاص الذين حددهم النص سالف الذكر
على سبيل الحصر وان المنازعة التى تختص الجمعية بالفصل فيها هى
تلك التى تقوم بين طرفين ممن عددهم النص ، ويكون محلها حق او مركز
قانونى متنازع عليه بينهما .

واذ يبين من الأوراق أنه ليس ثمة منازعة بين وزارة المالية وكل من
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والبنك العقارى ، وان الأمر لا يعدو
أن يكون خلافا فى الرأى حول تفسير قواعد استهلاك السندات الحكومية
التي كانت مملوكة لكل من الهيئة والبنك ، وبذلك يكون مجله بطلب إبداء
الرأى طبقا للطريق الذى رسمه المشرع بالفقرة (ا) من المادة ٦٦ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر ، واذا عرض الموضوع المسائل
من غير هذا الطريق .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التى
حفظ الموضوع .

(ملف ٧٨٩/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٢/١/٦)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى
يكون فى واقعة محددة بذاتها .

ملخص للفتوى :

لما كان الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة يبدى أن الرأى المطلوب
لا يتعلق بحالة معينة بالذات وإنما هو استفسار عام يقوم على حالة

مفترضة وكان المستقر عليه ان الفتوى يجب ان تصدر فى واقعة محددة بذاتها مشفوعة بأوراقها تثير مشكلة معينة بهم فيها. للراى القانونى وهو الأمر غير المتوفر فى الحالة المعروضة .

لذلك انتهى رآى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم ملامعة ابداء الراى فى الموضوع المعروض .

(ملف ٥٩٧/٢/٨٦ - جلسة ١٨/٥/١٩٨٣)

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى مسببا فى المنازعات التى تنشأ بين الجهات العامة المشار اليها فى النص ويكون لرايها صفة الالتزام - هو البديل للاختصاص القضائى المنوط بالإحكام على اختلاف أنواعها ودرجاتها - حكمة ذلك - اذا كانت المنازعة ليست محض منازعة بين جهات عامة وإنما كان من بين أطرافها أحد الأفراد فإن نص المادة ٦٦ المشار اليه لا يستبعد فى هذه الحالة الاختصاص القضائى المقرر قانونا للمحاكم .

ملخص الحكم :

ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة وبين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض. ويكون رآى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجائين .

وَمؤدى هذا النص أن يكون اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى شأن منازعات الجهات العامة المشار إليها فيما بينها هو: البديل للاختصاص القضائى المتوط بالحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها. حيث اقتضت اعتبارات التنظيم الإدارى للدولة والمصلحة العامة التى بهذه المنازعات عن اختصاص القضاء لتحسم بالرائى الذى تصدره الجمعية العمومية فيها ويكون له صفة الإلزام . فإذا كانت المنازعة ليست محض منازعة بين جهات عامة وإنما كان من بين أطرافها أحد الأفراد فإن نص المادة ٦٦ المشار إليه لا يستبعد فى هذه الحالة الاختصاص القضائى المقرر قانوناً للمحاكم بنظر تلك المنازعة .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم لما كانت الدعوى مثار الطعن مقامة من هيئة قناة السويس ضد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمواطن الذى صدر لصالحه القرار المطعون فيه فإن هذه المنازعة لا تعدو من قبيل المنازعات المقصودة بنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ويظل للقضاء المختص ولايته فى نظرها والفصل فيها .

ومن حيث أن القرار محل الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه صدر من اللجنة المشكلة بناء على قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تشكيل وإجراءات عمل لجان فحص المنازعات استناداً الى أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى الذى نص فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٨ على أن لكل من الهيئة المختصة وصاحب العمل الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره والا صار الحساب نهائياً كما نص فى المادة ١٥٧ على أن « تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون ويصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم قبل اللجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية ومع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٢٨ لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه . ويبين من استقراء نصوص القرار الوزارى رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه وتعديلاته أنه اختص الجهة الادارية تشكيل لجان فحص المنازعات

يجعلها ثلاثية التشكيل برئاسة مدير الشؤون القانونية وعضوية كل من مراقب عام الجهاز الفني المختص أو مدير البحوث ورئيس الجهاز المختص بالموضوع محل المنازعة فإذا كانت المنازعة ناشئة بسبب رفض طلب صرف تعويض البطالة أو وقف صرف هذا التعويض قبل انتهاء فترة الاستحقاق يضم لعضوية اللجنة مندوب عن كل من منطقة العمل المختصة والنقابة العامة التي ينتمى إليها المؤمن عليه صاحب موضوع النزاع (مادة ١) وطبقا للمادة (٧) من هذا القرار تعتمد قرارات هذه اللجان من مدير عام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو من يفوضه أو من مدير المنطقة المختص بحسب الأحوال. وقد أجازت المادة (٩) الطعن في قرارات اللجنة أمام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوما التالية لصدور القرار. والا أصبح الحساب نهائيا.

ومن حيث أنه وقد صدر القرار المطعون فيه بناء على أحكام هذه النصوص فإنه يندرج في عموم نص البند خامسا من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة التي ناطت بمحاكم مجلس الدولة دون غيرها الفصل في الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية. ولا يمنع هذه المحاكم من مباشرة اختصاصها بنظر الطعن المقام بإلغاء هذا القرار نص المادة ٦٦ من هذا القانون لما تقدم من أسباب.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد أخذ بما تقدم فإنه يكون قد جاد عن الصواب في تطبيق القانون وتأويله ويتعين من ثم القضاء بإلغائه وباختصاص محكمة القضاء الإداري (دائرة منازعات الأفراد والهيئات) بنظر الدعوى وبإعادتها إليها للفصل فيها وإبقاء الفصل في المصروفات.

(. طعن ٢٨١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٧)

خامسا : المادة ١١٠ من قانون المرافعات ومدى مريانها على المنازعات
التي تفصل فيها الجمعية العمومية برأى ملزم :

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

صدور حكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالة المنازعة
الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - تقرير الجمعية العمومية
عدم اختصاصها بنظر النزاع - قرار قضائي لا يجوز لها الرجوع فيه -
يترتب على ذلك قيام حالة تنازع سلبي حول الاختصاص بنظر النزاع
تختص المحكمة العليا بالفصل فيه .

ملخص الفتوى :

تجعل وقائع الموضوع في ان ثمة نزاعا ضريبيا قد ثار بين المؤسسة
المصرية العامة للنقل البحري ومصلحة الضرائب رفعت بشأنه الدعوى
رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى- الاسكندرية حيث قضت المحكمة بجلسة
١٩٧٢/١١/٢٨ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبإحالة النزاع
للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة لاختصاصها
بنظره ، وبجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٧٤ انتهى رأى الجمعية العمومية الى
عدم اختصاصها بنظر النزاع المذكور استنادا الى ما ورد بكتابها رقم ٢٨٢
بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٨ المتضمن تلك الفتوى .

وقد طلبت المؤسسة إعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية
على أساس ان اختصاصها بنظر المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة
والمؤسسات العامة هو اختصاص قضائي ومن ثم فان الجمعية العمومية
تلتزم بنظر النزاع اذا ما تحيل اليها من محكمة حكمت بعدم اختصاصها
ولائيا بنظره حتى ولو كانت غير مختصة ، أعمالا لنص المادة ١١٠ من
قانون المرافعات .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ
٢٩٧٦/٢٢/٧٨ حيث ذهبت الى ان ما انتهت اليه في شأن النزاع المشار

اليه من عدم اختصاصها بنظره هو قرار قضائي لا يجوز لها الرجوع فيه ،
فاذا ما ترتب عليه قيام حالة تنازع سلبي حول الاختصاص بنظر النزاع
بين المؤسسة ومصلحة الضرائب ، أمكن رفع الأمر الى المحكمة العليا التي
تختص بالفصل في شأنه على نحو ملزم للجهتين القضائيتين .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم جواز نظر النزاع
لمسابقة الفصل فيه .

(ملف ٣٨٩/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (١٤٨) :

المبدأ :

مناطق اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل
في المنازعات المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة ٦٦ من قانون
مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ان يكون أطراف
النزاع من بين الجهات المحددة على سبيل الحصر في النص المشار اليه -
واذا كان أحد أطراف النزاع من غير هذه الجهات انحصر اختصاص الجمعية
العمومية عن نظره - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لا تلتزم
في هذه الحالة بالاحالة الى الجهة المختصة بالفصل فيه طبقاً للمادة ١١٠
من قانون المرافعات - أما ذلك ان الجمعية العمومية ليست من الجهات
التي عنها هذا النص .

ملخص الفتوى :

ان الأرض موضوع النزاع نقلت ملكيتها الى شركة التعمير والسكن
الشعبية وانحصر النزاع في شأنها بين هذه الشركة ومحافظة الجيزة ..

ومن حيث ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان « تختص الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية :

(١) :

(٢) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة

او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية
او بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه
المنازعات ملزما للجانبين » .

ومفاد ذلك ان مناط اختصاص الجمعية العمومية بالفصل في
المنازعات المقدمة برأى ملزم ان يكون اطراف النزاع هم من بين الجهات
المحددة على سبيل الحصر فى النص المشار اليه ، ومن ثم فاذا كان احد
اطراف النزاع من غير هذه الجهات انحصر اختصاص الجمعية العمومية
عن نظره .

ومن حيث انه اذا ما انتهى رأى الجمعيه العمومية إلى عدم
اختصاصها بنظر نزاع ما فلا تلتزم بحالته الى الجهة المختصة بالفصل
فيه طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات لكونها ليست من الجهات التى
غناها هذا النص .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاصها
بنظر النزاع المعروض .

(ملف ٤٣٧/٢/٣٧ - جلسة ١٩٧٦/٣/٣)

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات يلزم المحكمة اذا قضت بعدم
اختصاصها بان تامر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة - التزام
المحكمة المحالة اليها الدعوى فى هذه الحالة بنظرها والفصل فيها دون
ان تعاود بحث مسألة الاختصاص - هذا الحكم لا ينطبق الا اذا كانت
الاحالة بين محكمتين - عدم سريان هذا الحكم على المنازعات التى
تفصل فيها الجمعية العمومية برأى ملزم طبقا لنص المادة ٦٦/٦
- فمماثل ذلك - انها ليست محكمة بالمعنى الذى عناه المشرع فى المادة ١١٠
المشار اليها - منازعات تحديد اجرة الاماكن - الاستفادة من نص المادة

٦/٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض - خروج المشرع عن هذا الأصل العام فيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ حول لجرة الأماكن - تحديده طريقا خاصا للفصل فيها - أثر ذلك - انحصار اختصاص الفصل في تلك المنازعات عن الجمعية العمومية وانعقاده للمحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها العقار - الاتحاد الاشتراكي العربي - طبيعته ليس سلطة من سلطات الدولة أو فرعاً منها هو سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة الثلاث - يترتب على ذلك - أن الاتحاد الاشتراكي العربي لا يعد في طبيعته من الجهات الإدارية التي تختص الجمعية العمومية بنظر المنازعات التي تنشأ بينه وبين الجهات الإدارية .

ملخص الفتوى :

أن المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تامر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية ... » .

كما تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية : (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين ... » .

وتنص المادة (١) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه « فيما عدا الأراضي الفضاء تسرى أحكام هذا الباب على الأماكن على اختلاف أنواعها المعدة للسكن أو لغير ذلك من الأغراض سواء كانت مقروشة أو غير مقروشة مؤجرة من المالك أو من غيره وذلك في عواصم المحافظات والبلدات المعتمدة مدنا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي والقوانين المعدلة له . »

وتنص المادة (٥) من هذا القانون على انه « تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق احكام هذا القانون .. » .

والمستفاد من الاحكام المتقدمة انه طبقا لنص المادة (١١٠) مرافعات المشار اليها لا تكون الاحالة الا بين محكمتين سواء كانتا تابعتين الى جهة قضائية واحدة او جهتين مختلفتين ، فاذا لم تكن الجهة المحال اليها الدعوى تعد محكمة ، فانه لا يجوز الاحالة اليها بل يتعين على المحكمة عندئذ ان تحكم فقط بعدم الاختصاص وان تطلب من اطراف النزاع عرض الموضوع على الجهة المختصة وقد اخذت بهذا الاتجاه المحكمة الادارية العليا بجملة ١٨/١١/١٩٦٩ - طعن رقم ١٤٤١ لسنة ١٣ ق ٠٠ .

ومن حيث انه ولئن كان الاصل ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تختص طبقا لحكم المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة المشار اليه بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية في هذه المنازعة ملزما للجانبين ، الا انه اذا كان النزاع يتعلق بمنازعة تأجيرية يحكمها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه كان الفصل فيه يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وذلك بغض النظر عن اطرافه اذ يتعين ان يتم وفقا للاجراءات والمواعيد وامام الجهة التي حددها القانون الخاص بذلك وهي : المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر محل النزاع . ذلك ان هذا القانون الاخير (القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧) له ذاتيته وموضوعه الخاصة ، ومن ثم فان ما نص عليه من اجراءات معينة وتحديده - لجهة بذاتها لتتظفر هذا النوع من المنازعات هو الواجب الاتباع وتكون لجهة التي تختص بها القانون هي المختصة دون غيرها بنظر تلك المنازعات ويختص عن الجمعية العمومية تبعا لذلك الاختصاص بنظرها اذ انه من المقرر ان الخاص يقيد العام ، ومن ثم فان تحديد الجهة المختصة بنظر المنازعات التأجيرية التي يحكمها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه وهو قانون خاص كما سلف البيان لا يلغيه بالنسبة للجهات الحكومية النص العام الوارد في الفقرة (٥) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة المشار اليه .

ومن حيث انه فضلا عما تقدم فان الاتحاد الاشتراكي العربي وفق
لنصوص الدستور لم يكن سلطة من سلطات الدولة أو فرعاً منها وإنما هو
سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة الثلاث ومن ثم فإن
الاتحاد الاشتراكي العربي لا يعتبر في طبيعته من الجهات الادارية التي
تختص الجمعية العمومية بنظر المنازعات التي تنشب بينه وبغیره من
الجهات الادارية . ولقد اخذت بذلك المحكمة الادارية العليا عند نظرها
للطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٢٠ ق بجلسته ١٩٧٦/٢/٢٨ (مجموعة ٢١
ص ٧٠) .

ومن حيث انه ترتبياً على ما تقدم ، فإن النزاع المشار اليه يخرج
عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، ولا يخرج من
ذلك احالة النزاع الى هذه الجمعية بقرار من محكمة القاهرة الابتدائية
للقول بالالتزام بنظره تطبيقاً لنص المادة ١١٠ مرافعات المشار اليها -
ذلك ان هذا النص وحسبما قضت المحكمة الادارية العليا على النحو
السالف ذكره لا يقيد الجمعية العمومية لأنها ليست محكمة بالمعنى الذي
عناه المشرع في المادة ١١٠ مرافعات . ولأنها اصلاً غير مختصة
ولائياً بنظره .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاصها
بنظر الموضوع .

(ملف ٢٢٦/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٩/١/١٠)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

عدم مريان حكم المادة (١١٠) من قانون المرافعات على
الجمعية العمومية .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة (١١٠) من قانون المرافعات تنص على انه
« على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر بأخالة الدعوى بحالتها

الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلق بالولاية ...
وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها .

ومن حيث ان الجمعية العمومية بالرغم مما ناطه المشرع من سلطة ابداء الراى الملزم طبقا لنص المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم (٤٧) لسنة ٧٢ الا انها لا تعد محكمة بالمعنى الذى عناه المشرع فى المادة (١١٠) مبالغة الذكر ، وذلك ان الاجالة لا تكون الا بين محكمتين تابعتين لجهة قضائية واحد او لجهتين قضائيتين مستقلتين ، والجمعية العمومية ليست محكمة وانما هى جهة فتوى حدد القانون اختصاصها .
كما حدد وسائل اتصالها بالمنازعات التى تعرض عليها وذلك ممن يمثل الوزارة او الهيئة العامة قانونا ، اى من الوزير او رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة ، ومن ثم فان طلب مخامى الحكومة امام المحكمة المرفوع اليها النزاع احالة الموضوع الى الجمعية العمومية لا يجعل الاختصاص مغفودا لها .

(ملف ١٢٢/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى ابداء الراى مسببا فى المسائل والموضوعات الواردة فى المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - ومع ذلك تختص الجمعية العمومية بالمنازعات التى تخرج عن اختصاصها طبقا للمادة (٦٦) المشار اليها وذلك اذا ما قضيت بالمحاكم بدورها بعدم اختصاصها بتلك المنازعات تجنبا لنشوء حالة تنازع سلبي على الاختصاص ، وبالتالي انكار العدالة .

ملخص الفتوى :

ومن ذلك ما قرره الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى الحادى والعشرين من اكتوبر سنة ١٩٨١ من اختصاصها بنظر النزاع بين وزارة الداخلية ومجلس مدينة اسوان حول تقدير القيمة الايجارية الشهرية للمبنى الذى تشغله مديرية أمن اسوان والذى اغلق باب

التقاضى امامه . وتتخلص ملاحظات هذا النزاع فى ان بتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٧٦ اقام وزير الداخلية الدعوى رقم ٣٨١ لسنة ١٩٧٦ كلى ايجارات اسوان ضد رئيس مجلس المدينة باسوان طالبا الغاء قرار لجنة تقدير الايجارات ، وقضى ابتدائيا بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، وعند استئناف الحكم قضت استئناف اسبوط بعدم اختصاص محكمة اول درجة ولائيا بنظر الدعوى واحالتها الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فقصدت الجمعية العمومية بنظر النزاع على نحو ما سبق ذكره رغم اختصاصها به اصلا .

(ملف ٦٧٩/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٩/٣/٧)

الفصل الثالث مسائل عامة ومتنوعة

الفرع الأول مجلس الدولة هيئة مستقلة

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

مجلس الدولة هيئة مستقلة ملحقة برئيس الجمهورية - عدم تمتعه بالشخصية الاعتبارية - القوانين الخاصة بإنشاء المجلس وتنظيمه تسند إلى رئيسه صفة النيابة عنه في صلاته بالمصالح والغير ومنهم موظفوه وبما يتفرع على هذه النيابة من صفة التقاضي فيما تعلق بهذه الصلات في حدود ما يختص به المجلس من شئون ..

ملخص الحكم :

لئن كان مجلس الدولة ليس شخصا من الأشخاص الاعتبارية العامة ، بل هو في تقسيمات الدولة هيئة مستقلة ملحقة برئيس الجمهورية ، مما كان يستتبع في الأصل أن ينوب هو عن الدولة في الشؤون المتعلقة بالمجلس ، إلا أن القوانين الخاصة بإنشاء هذا المجلس وتنظيمه اطردت على النص على أن ينوب رئيس المجلس عنه في صلاته بالمصالح أو بالغير . وبهذا النص أسند إليه القانون صفة النيابة عن المجلس في صلاته بالمصالح وكذلك بالغير ، ومنهم موظفوه ، وبما يتفرع عن هذه النيابة من صفة التقاضي فيما يتعلق بهذه الصلات ، وذلك في حدود ما يختص به المجلس قانونا من شئون .

:- (طعن ١٣١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٤)

الفرع الثانى وظيفة نائب بمجلس الدولة

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

وظيفة نائب بمجلس الدولة - معادلة للدرجة الثانية فى الكادر العام الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - انصب معيار للتعاادل بين الدرجتين هو متوسط الربط ، وليس الحد الأعلى لمربوط هذه الوظيفة - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان وظيفة نائب بفئتها الاولى والثانية كانت تعادل درجتها فى كادر سنة ١٩٢٩ الدرجة الثانية ، كما يتبين من الاطلاع على جدول الوظائف والمرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ معدلا بالمرسوم بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ ان وظيفة (نائب) كانت من فئتين أيضا ، نائب من الدرجة الثانية (٨٤٠/٧٨٠) بعلاوة مقدارها ٦٠ جنيها كل سنتين ونائب من الدرجة الاولى (٩٦٠/٨٤٠) بذات العلاوة ، اى انها كانت بفئتها تعادل فى الكادر العام الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الدرجة الثانية ومربوطها (٩٦٠/٧٨٠) بعلاوة ٦٠ جنيه كل سنتين واعتبارا من ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ استبدل بأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٩ آنف الذكر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة وقد ادمج هذا القانون فئتي الوظيفة المذكورة وجعلها فئة واحدة بدايتها ٧٨٠ جنيها اى ذات البداية السابقة ونهايتها ١٠٨٠ جنيها بعلاوة مقدارها ٧٢ جنيها كل سنتين اى انه احتفظ بهذه الوظيفة بعد اذ ادمج فئتها بذات البداية ورفع النهاية الى ١٠٨٠ جنيها بدلا من ٩٦٠ جنيها وفى ٢١ من فبراير ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، وبالإطلاع على جدول الوظائف والمرتبات الملحق به يتبين انه قد ادمج وظيفة الخندوب الاول والتي كانت تعادل فى بدايتها ونهايتها الدرجة الثالثة ٧٨٠/٥٤٠ فى قانون موظفى الدولة - فى وظيفة النائب وقرر لها الدرجة

١٠٨٠/٥٤٠ بعلاوة ٦٠ جنيها كل سنتين لفترتين ثم بعلاوة ٧٢ جنيها كل سنتين ، وبذلك أصبحت بداية هذه الدرجة هي بداية الدرجة الثالثة في الكادر العام وظلت نهايتها على حالها التي كانت عليها في القانون السابق .

ومن حيث أنه يتضح مما تقدم في بيان المراحل التي مرت بها الدرجة المالية لوظيفة النائب أن الدرجة المعادلة لدرجتها كانت في كادر سنة ١٩٢٩ وفي القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة هي الدرجة الثانية وعندما تغير وضع هذه الوظيفة بحيث أصبحت من فئة واحدة بدلا من فئتين ودمجت فيها وظيفة المندوب الأول اختلت هذه المعادلة ، إذ هبطت بدايتها الى ٥٤٠ جنيها وهي بداية مربوط الدرجة الثالثة بينما ظلت نهايتها مجاوزة لنهاية مربوط الدرجة الثانية وأن كانت لا تزال دون نهاية مربوط الدرجة الأولى ، ولما لم تعد درجة هذه الوظيفة تتطابق تماما مع درجات الكادر العام لا من حيث البداية ولا من حيث النهاية ، أصبح لا مناص - إذ اقتضى الحال معادلتها بالدرجة المقابلة لها في الكادر العام - من التعويل في ذلك على متوسط مربوط الدرجة إذ أنه باختلاف البداية والنهاية يكون هذا المعيار هو المعيار السليم لأجراء التعادل المالي إذ أنه فضلا عن أنه يلائم في التقدير بين حدى الدرجة المالية فإنه المعيار الذى تأخذ به التشريعات المالية والميزانيات في تقدير وتسويات مرتبات الموظفين ومعاشاتهم باعتباره المعيار المالى اليقيني لتقييم الدرجة وانضباطها وإذا كان متوسط مربوط الدرجة المقررة لوظيفة النائب وقت صدور القرار المطعون فيه هو ٨١٠ جنيها وكان متوسط مربوط الدرجات الثالثة والثانية والأولى المتداخلة فيها في الكادر العام هو على التوالي ٦٦٠ جنيها ، ٨٧٠ جنيها ، ١٠٥٠ جنيها ، فقد وضح أن المعادلة بين درجة نائب في الكادر الخاص وبين الدرجة الثانية في الكادر العام هي معادلة سليمة لا شائبة فيها .

(طعن ١١١٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٧)

الفرع الثالث

الاعمال النظرية لأعمال مجلس الدولة الفنية

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

المرسوم الصادر فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ فى شأن الأعمال النظرية لأعمال مجلس الدولة الفنية نص فى البند الخامس من المادة الأولى منه على اعتبار عمل الموظفين الفنيين بإدارات التحقيقات والتشريع والشئون القانونية فى الوزارات والمصالح نظير لأعمال مجلس الدولة الفنية - لما كان من مهام ضباط الشرطة الأساسية مباشرة التحقيقات فى كل ما يعرض عليهم من أمور جنائية ومدنية وإدارية ومالية والسهر على تنفيذ القوانين واللوائح بما من مقتضاه اضطلاعهم بدراسة القانون وتفسيره وتاويله وتطبيقه فانهم بهذه المثابة يندرجون ضمن الموظفين المنصوص عليهم فى البند الخامس سالف الذكر - أعمال الباحثين بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة التى تقوم على اقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين المدنيين بالدولة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بهم تعتبر من أعمال إدارات التشريع والشئون القانونية فى حكم الفقرة الخامسة من المادة الأولى سالف الذكر .

ملخص الحكم :

انه عن النعى بأن وظائف ضباط الشرطة والباحثين بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة والمفتشين بوزارة العمل ليست من الوظائف النظرية للوظائف الفنية بمجلس الدولة فقول داحض ، ذلك ان المرسوم الصادر فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ فى شأن الأعمال النظرية لأعمال مجلس الدولة الفنية والذى صدر فى ظله القرار المطعون فيه سالف الذكر يقضى فى البند الخامس من المادة الأولى منه بأن يعتبر عمل الموظفين الفنيين بإدارة التحقيقات والتشريع والشئون القانونية فى الوزارات والمصالح نظيرا لأعمال مجلس الدولة الفنية . ولما كان الأمر كذلك وكان من مهام

ضباط الشرطة الاساسية مباشرة التحقيقات فى كل ما يعرض عليهم من امور جنائية ومدنية وادارية ومالية والسهر فى حدود اختصاصهم على تنفيذ القوانين واللوائح ، بما من مقتضاه اضطلاعهم بدراسة القانون وتفسيره وتاويله وتطبيقه ، وهم بهذه المثابة يتدرجون ضمن الموظفين المنصوص عليهم فى البند الخامس سالف الذكر ، ولقد سلم بهذا الفهم قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية الصادر فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ ببيان الأعمال التى تعتبر نظيره للعمل الفنى بمجلس الدولة فنص فى البند الخامس من المادة الاولى منه على اعتبار اعمال التحقيق وجمع الاستدلالات التى يقوم بها ضباط الشرطة من الأعمال النظرية للعمل القضائى ، وبالنسبة لأعمال الجهاز المركزى للتنظيم والادارة وبصفة خاصة الباحثين به فانها تقوم على اقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين المدنيين بالدولة ، وابداء الراى الفنى فى مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بشئونهم والاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين بالدولة ، ومؤدى ذلك ان هذه الاعمال تعتبر من اعمال ادارات التشريع والشئون القانونية فى حكم الفقرة الخامسة من المادة الأولى من المرسوم الصادر فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ سالف الذكر ، كما ان اعمال الأستاذ المفتش بوزارة العمل بوصفه باحثا اول فانها بدورها تتعلق باقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالعمل والعمال والاشراف على تنفيذها وياخذها بهذه المثابة حكم الباحثين بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة ومن ثم تعتبر اعماله نظيرة لأعمال مجلس الدولة الفنية .

(طعن ٤٠٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦)

الفروع الرابع تعيين شاعلى الوظائف الادارية بمجلس الدولة

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

نص المادة ١٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة جعل التعيين فى وظيفة مندوب بمجلس الدولة من شاعلى الوظائف الادارية بهذا المجلس الذين يظهرون كفاية ممتازة ويحصلون على المؤهلات التى تلزم للتعين فى هذه الوظيفة امرا جوازيا - تترخص السلطة المختصة بالتعيين فى هذا الامر بمحض اختيارها فتستقل بوزن مناسبات قرارها ويتقدير ملاءمة او عدم ملاءمة اصداره وفقا لما تمليه اعتبارات الصالح العام - اذا كان الثابت ان السلطة المختصة قد شرطت فيمن يعين فى وظيفة مندوب بمجلس الدولة من شاعلى الوظائف الادارية بهذا المجلس ان يكون شاغلا لدرجة معادلة لوظيفة مندوب الى جانب توافر الشروط المنصوص عليها فى القانون فانه لا تتربى عليها فى تقرير هذا الشرط - أساس ذلك - انها قد تغيت به وجه المصلحة العامة كما ان هذا الشرط فى ذاته لا يجافى القانون ولا يتنافى فى الوقت ذاته مع النظام العام .

ملخص الحكم :

ان الطاعن ينعى على القرار الجمهورى رقم ١٨٣٠ لسنة ١٩٧٣ المطعون فيه انه خالف القانون فيما تضمنه من عدم تعيينه فى وظيفة مندوب بمجلس الدولة التى يستحقها وفقا لاحكام المادتين ٧٥ ، ١٢٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وذلك للأسباب التى سلف ببيانها .

ومن حيث انه من الاصول التى تتسامى عن الجدل ان التعيين فى الوظائف العامة من الملامات التى تستقل جهة الادارة فى وزنها ، وتترخص فى تقديرها بما لها من سلطة مطلقة حسبما تراه متفقا مع الصالح العام ومحققا لما تنفياه من كفالة حسن سير العمل فى المرفق الذى

تقوم عليه ، ولا معقب عليها فى هذا الصدد طالما كان قرارها قد برىء من عيب أساءة استعمال السلطة ونأى عن دائرة الانحراف ، وذلك ما لم يقيدها القانون بنص خاص ، ومن ثم فإن من المسلم به أن جهة الادارة وهى تباشر سلطتها فى التعيين أن تضع من الشروط ، وتمتن عن القواعد التنظيمية ما تراه لازما لشغل الوظائف الشاغرة بها ما دامت تتوخى بذلك تحقيق المصلحة العامة وكانت هذه الشروط وتلك القواعد التنظيمية لا تتعارض مع القانون أو النظام العام .

ومن حيث أن المادة ١٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة الذى صدر فى ظله القرار الجمهورى رقم ١٨٣٠ المطعون فيه على أنه « يجوز تعيين الحاصلين على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق باحدى الجامعات بجمهورية مصر العربية والحاصلين على هذه الدرجة من كليات أجنبية معترف بها مع شهادة المعادلة فى الوظائف الادارية ، ويلحق هؤلاء بالقسم القضائى أو قسم الفتوى والتشريع والمكتب الفنى ، ويجوز أن يعين من هؤلاء فى وظيفة مندوب بالمجلس من يظهر كفاية ممتازة فى عمله ويحصل على المؤهلات اللازمة للتعيين فى هذه الوظيفة » ويبين بجلاء من سياق هذا النص انه جاء اعمالا للاصل العلم فى التعيين آنف الذكر وتفسيراً له اذ جعل التعيين فى وظيفة مندوب بمجلس الدولة من شاغلى الوظائف الادارية بهذا المجلس الذين يظهرون كفاية ممتازة ويحصلون على المؤهلات التى تلزم للتعيين فى هذه الوظيفة امراً جوازياً ، ومن ثم تترخص فيه السلطة المختصة بمحض اختيارها فتستقل بوزن مناسبات قرارها ويتقدير ملامعة او عدم ملامعة اصداره وفقاً لما تمليه اعتبارات الصالح العام وتقتضيه دواعى المصلحة العامة .

ومن حيث ان الثابت فى الأوراق ان السلطة المختصة قد شرطت فيمن يعين فى وظيفة مندوب بمجلس الدولة من شاغلى الوظائف الادارية بهذا المجلس أن يكون شاغلاً لدرجة معادلة لوظيفة مندوب الى جانب توافر سائر الشروط المنصوص عليها فى القانون ، ولا تثريب عليها فى تقرير الشرط المشار اليه ما دامت قد تفتت به وجه المصلحة العامة ويدهى أن هذا الشرط فى ذاته لا يجاقى القانون ولا يتنافى فى الوقت ذاته مع النظام العام .

ومن حيث انه لا حجة فيما تحدى به الطاعن من انه قد توافرت له الشروط التي نصت عليها كل من المادتين ٧٥ ، ١٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، ومن ثم كان حقيقيا بالتعيين في وظيفة مندوب ، ذلك انه فضلا عن ان الشرائط التي رسمتها السلطة المختصة لتعيين الشاغلين لوظائف ادارية الذين يدخل في عدادهم الطاعن في تلك الوظيفة لم تتوفر له ، اذ لم يكن عند صدور القرار الجمهوري المطعون فيه شاغلا لوظيفة ادارية من الدرجة الخامسة المعادلة لوظيفة مندوب ، فضلا على ذلك فان مجرد استيفاء الطاعن للشرائط المقررة للتعيين في تلك الوظيفة لا يلزم جهة الادارة تعيينه فيها ، ولا يقيد حقها المطلق في مباشرة سلطتها التقديرية في التعيين بغير معقب عليها الا ان يشوب قرارها عيب اساءة استعمال السلطة او انحراف بها عن الجادة .

ومن حيث انه متى كان الامر ما تقدم وكان الطاعن لم يقدم دليلا مقبولا على ان القرار الجمهوري المطعون فيه حين قضي بتعيينه في وظيفة مندوب مساعد قد انطوى على عيب اساءة استعمال السلطة او الانحراف بها عن الجادة ، فمن ثم يكون هذا القرار قد طابق القانون بما لا مطعن عليه ولا وجه للنيل منه ، ويكون الطعن المائل والحال كذلك مفتقرا الى سند من صحيح القانون حريا بالرفض .

(طعن ١٨١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦)

الفرع الخامس المطعون في القرارات المتعلقة بأعضاء مجلس الدولة

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

لجنة التأديب والتظلمات المشكلة وفقا لحكم المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لا يشترط لاختصاصها بالفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء المجلس بأن يكون المتظلم وقت تقديمه تظلمه من أعضاء مجلس الدولة العاملين - اختصاصها يقوم متى كان القرار الادارى المطعون فيه متعلقا بشئون أحد أعضاء المجلس ماسا بمركزه القانونى بوصفه هذا حتى ولو زائلت العضو صفته المذكورة عند التقدم بتظلمه سواء كان زوال هذه الصفة بسبب القرار المطعون فيه أم كان بسبب آخر جد بعد صدور القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

انه عن السلطة المختصة بالفصل في تظلم الطاعن وما اذا كانت هى لجنة التأديب والتظلمات المشكلة وفقا لحكم المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والذي قد التظلم فى ظله على ما ذهب اليه الطاعن أم أن هذا الاختصاص منوط بالسيد رئيس مجلس الدولة فقد جرى نص المادة المشار اليها على أن « تشكل لجنة التأديب والتظلمات من أعضاء المجلس الخاص متضمنا اليهم ثمانية من وكلاء ومستشارى المجلس بحسب ترتيبهم فى الاقدمية وتختص هذه اللجنة بتأديب أعضاء المجلس والفصل فى طلبات الغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء المجلس .. وتفصل اللجنة فيما ذكر بعد سماع اقوال العضو والاطلاع على ما يبيده من ملاحظات وتصدر قراراتها بالاغلبية المطلقة الا فى حالة التأديب فتصدر قراراتها باغلبية ثلثى اعضائها ويكون قرار اللجنة فى جميع ما تقدم نهائيا. ولا يقبل الطعن بأى وجه من الوجوه أمام أية جهة » والفهم المتبادر من هذا النص على ما هو

مستفاد من سياقه وصريح عبارته انه لم يشترط ان يكون المتظلم وقت تقديم تظلمه من اعضاء مجلس الدولة العاملين ، وكل ما تطلبه في هذا الشأن هو ان يكون القرار الادارى المطعون فيه متعلقا بشئون احد اعضاء المجلس ماما بمركزه القانونى بوصفه هذا . وبهذه المثابة فان اختصاص اللجنة المشار اليها يتحقق ولو زائلت العضو صعته المذكورة عند التقدم بتظلمه سواء اكان زوال هذه الصفة بسبب القرار المطعون فيه ذاته عندما يكون محله انتهاء خدمة العضو بالعزل أو الاحالة الى المعاش ، أم كان ذلك بسبب آخر جد بعد صدور القرار المطعون فيه اذا كان محله على سبيل المثال تخطيا في تعيين أو ترقية إما ما ذهبت اليه بالاسباب التى بنى عليها قرار السيد رئيس مجلس الدولة برفض التظلم . من ان لجنة للتأديب والتظلمات لا اختصاص لها الا بشئون اعضاء مجلس الدولة دون من انتهت خدمتهم ، استنادا الى دلالة عبارة « بعد سماع اقوال العضو » التى لوردتها الفقرة الثالثة من المادة ٦٦ المشار اليها ، فانه ليس صحيحا فى القانون ذلك ان الدلالة المقول بها لا تتبادر من صيغة العبارة المشار اليها خاصة وانها وردت فى مجال بيان الاجراءات التى تلتزم بها اللجنة فى نظر التظلمات المعروضة عليها وليس فى مجال تحديد اختصاصاتها التى تولت الفقرة الثانية من المادة المذكورة بيانها فى صيغة واضحة المعنى ، ومع ذلك فانه يفرض التسليم بهذه الدلالة فان القواعد الاصولية اللغوية تقضى بانه اذا ما تعارض معنى مفهوم من عبارة النص رجح هذا المفهوم على المفهوم من حالاته .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك وكان الطاعن من اعضاء مجلس الدولة وانتهت خدمته بالقرار المطعون فيه الصادر بقبول الاستقالة المقدمة منه ، فان لجنة التأديب والتظلمات المشار اليها تكون وحدها هى صاحبة الاختصاص بالفصل فى طلب الغاء القرار المطعون فيه . وكان يتعين والامر كذلك عرض هذا التظلم على اللجنة المشار اليها المفصل غيه مراعاة ان الالتجاء الى هذه اللجنة وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة لا يتطلب التظلم الادارى المسبق كما هو الشأن بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة . واذا ثبت السيد رئيس مجلس الدولة فى هذا التظلم فانه قراره يكون قد انطوى على عدوان على اختصاص اللجنة المذكورة يتخذ منه الى الانعدام ولا ينتج ثمة اثرا قانونيا ، ومن ثم يعتبر التظلم قائما باعتبار

انه لم يفصل فيه وفى انتظار تحديد. جلسة لنظره امام اللجنة المشار اليها بالفصل فيه ، وهو ما تم فعلا حين اشر السيد رئيس مجلس الدولة فى ٢٣ من هراير سنة ١٩٧٢ يعرض التظلم على اللجنة المذكورة صاحبة الاختصاص بالفصل فيه . وقد سارت اللجنة فى نظره الى ان أصبحت المحكمة الادارية العليا هى صاحبة الولاية . بالفصل فى المنازعة . وفقا لحكم الفقرة ثانيا من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بـ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فأحيلت اليها . وعلى ذلك تكون لجنة التاديب والتظلمات ومن بعدها المحكمة الادارية العليا هما المنوط بهما الفصل فى المنازعة المثارة دون ثمة اختصاص فى هذا الشأن للسيد رئيس مجلس الدولة ، ومن ثم يكون قراره بالبت فى تظلم الطاعن لا اثر له قانونا .

(طعن ٤٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٩)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

اختصاص المحكمة الادارية العليا بتظلم الطلبات التى يقدمها رجال مجلس الدولة - لا ينطوى على شبهة مخالفة الدستور .

ملخص الحكم :

ان الدستور وان كان قد كفل فى المادة ٦٨ منه حق التقاضى ، الا انه لم يتطلب ان يكون التقاضى على اكثر من درجة ، وانما ترك تنظيم التقاضى ودرجاته للقانون . واذا نصت المادة ١٠٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة على ان تختص احدى دوائره المحكمة الادارية العليا دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال مجلس الدولة ، فانها تكون بذلك قد صدرت دون ثمة مخالفة لاحكام الدستور .

(طعن ٣٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٦)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

اختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطلبات التي كانت معروضة على لجنة التأديب والتظلمات عند صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - لا محل لبث مدى اختصاص المحكمة بنظر الطلبات مادام منصوصا على إحالتها اليها .

ملخص الحكم :

ان طلب الغاء القرار المطعون فيه قدم الى لجنة التأديب والتظلمات في ٥ من يونيه سنة ١٩٧١ قبل تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وكان الفصل في هذا الطلب مما يدخل في اختصاص اللجنة المذكورة وفقا لحكم المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة السابق الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، حيث كان الاختصاص منعقدا لها بالفصل في طلبات الغاء قرارات الترقية المتعلقة بشئون اعضاء مجلس الدولة بكافة مستوياتهم الوظيفية دون ما قيد ينطوى على ثمة تخصيص لحق طلب الغاء قرارات الترقية بطائفة من الاعضاء دون الاخرى . ولما كان الامر كذلك وكان قانون مجلس الدولة الجديد قد ناط بالمحكمة الادارية العليا باختصاص الفصل في الطلبات التى يقدمها اعضاء مجلس الدولة والغى لجنة التأديب والتظلمات المشار اليها ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد وضعت حكما وقتيا مؤداه احوالة الطلبات التى كانت منظورة امام لجنة التأديب والتظلمات الى المحكمة الادارية العليا بحالتها وبغير رسوم ما لم تكن هذه الطلبات قد تهيت للحكم فيها ، فان مقتضى ذلك ان المحكمة الادارية العليا أصبحت بحكم القانون هى صاحبة الاختصاص فيما كان معروضا على لجنة التأديب والتظلمات من طلبات كانت تدخل فى نطاق اختصاصها ذلك ان دلالة النص على استمرار لجنة التأديب والتظلمات فى نظر الطلبات التى تهيت امامها للحكم فيها ، بما فيها تلك التى اصبح الطعن فيها مقيدا بشروط معينة او غير جائز وفقا لما استحدثه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قبل تعديله بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ ، ان دلالة ذلك وبحكم اللزوم المنطقي ان تصبح المحكمة الادارية العليا هى المختصة بالفصل فى الطلبات

المحالة اليها وفقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
سابقة الذكر من لجنة التاديب والتظلمات والتي كان الاختصاص منعقدا
لها بالفصل فيها شأن القرار المطعون فيه .

(طعن ٣٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٦)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

الدفع بعدم دستورية المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة لأنها
تقصر التقاضي في طلبات الأعضاء على درجة واحدة - وأن فيها انتقاص
لضمانات أعضاء مجلس الدولة - عدم جدية الدفع - دستورية التقاضي
على درجة واحدة - التقاضي أمام المحكمة الإدارية العليا أكثر ضمانا من
التقاضي أمام لجنة التاديب والتظلمات .

ملخص الحكم :

انه عن الطلب الذي تقدم به الطاعن لاعادة الطعن الى المرافعة ليمكن
من الطعن أمام المحكمة العليا بعدم دستورية المادة ١٠٤ من قانون مجلس
الدولة سابقة الذكر ، فإنه لا جدية فيه ذلك إن الدستور وإن كان قد كفل
في المادة ٦٨ منه حق التقاضي لكل مواطن إلا انه لم يتطلب أن يكون
التقاضي على أكثر من درجة واحدة وإنما ترك للقانون على ما يبين من نص
المادتين ١٦٥ ، ١٦٧ منه أو تنظيم القضاء واختصاصاته ودرجاته .
لذا نصت المادة ١٦٥ على أن السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على
اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون وقضت المادة ١٦٧
على أن يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها
- وليس صحيحا ما ذهب اليه الطاعن من أن المادة ١٦٥ المذكورة أوجبت
أن يكون التقاضي على أكثر من درجة ذلك أن هذه المادة لم ترد في مقام
تحديد درجات التقاضي ووجوب أن يكون ذلك على درجات وإنما ورت
بصد الافصاح عن أن المحاكم بأنواعها ودرجاتها المختلفة هي وحدها التي
تتولى ممارسة السلطة القضائية أما تحديد أنواع المحاكم ودرجاتها فقد ترك
الدستور لتنظيمه وتحديدده للقانون على ما يستفاد من عجز هذه المادة عندما

نصت على أن تصدر المحاكم أحكامها وفق القانون وما قضت به المادة ١٢٧ من أن يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها بما يدل على أن القانون هو المنوط به تحديد اختصاص المحاكم وتحديد أنواعها وبيان عدد درجات كل نوع منها ولو شاء الدستور غير ذلك لتصدى الأمر وحدد للمشرع عدد درجات المحاكم بأنواعها المختلفة ولكنه لم يفعل وترك الحرية كاملة للقانون حسبما يراه متفقا والمصلحة العامة . هذا وليس التقاضى على درجة واحدة خروجاً على مبادئ الدستور ولا بدعة فى القانون ولكنه حقيقة واقعة فى التنظيم القضائى ليس لدل على مشروعيتها من أن أحكام المحكمة العليا على سبيل المثال تصدر وفقاً للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا من درجة واحدة وقد سلب الدستور مشروعيتها هذا التنظيم عندما نص فى المادة ١٩٢ منه على أن تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة فى القانون الصادر بإنشائها وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا الأمر الذى يقطع بدستورية التقاضى على درجة واحدة . واذ نصت المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة مألقة الذكر على اختصاص إحدى دوائر المحكمة الادارية العليا دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال مجلس الدولة فانها تكون قد صدرت دون ثمة مخالفة لأحكام الدستور بما لا يجوز معه النص بأن أحكامها لا تقبل الطعن واذ كان الأمر كذلك فإن الادعاء بأن قصر التقاضى بالنسبة لمخازعات رجال مجلس الدولة على درجة واحدة . يتنافى مع مبدأ المساواة الذى قرره الدستور فى المادة ٤٠ منه يصبح ولا أساس لعلان الدستور لم يضح ثمة الزاماً بأن يكون التقاضى بالنسبة للكافة على أكثر من درجة وإنما ترك أمر ذلك لتقدير المشرع حسبما يراه متفقا مع المصلحة العامة . واذ رأى المشرع أن يكون الفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال مجلس الدولة واختصاص المحكمة الادارية العليا دون غيرها فانه لا يكون قد خالف ثمة قاعدة دستورية . إما ما لثاره الطاعن من أن قانون مجلس الدولة القائم قد انتقص من الضمانات التى كانت مقررة لرجال مجلس الدولة فيما قضى به من أن تختص إحدى دوائر المحكمة الادارية العليا بالفصل فى طلباتهم بينما كان الاختصاص فى ذلك طبقاً للقانون السابق معقوداً للجنة مشكلة من خمسة عشر عضواً أن ما لثاره الطاعن فى هذا الشأن لا يستقيم مع المبادئ التى أرساها الدستور فى المادتين ٦٨ و ١٦٥ منه من أن يكون لكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى وأن تتولى

المحاكم دون سواها السلطة القضائية الأمر الذي اقتضى التدخل لتحويل المحاكم بضمائنها الاختصاص بالفصل في المنازعات ذات الطابع القضائي التي كانت تختص بها اللجان التي كانت لا تلتزم كاصل عام بضوابط التقاضي وضمائنها ودليل ذلك أن لجنة التظلمات التي كان متوطينا بها . الفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء مجلس الدولة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها كانت تشكل من خمسة عشر عضوا من بينهم سبعة هم أعضاء المجلس الخاص الذي كان يشارك في صنع القرارات الادارية مثار هذه المنازعة . وفي هذا ولا شك اهدار لاهم الضمانات المقررة للمتخاصمين أمام المحاكم والتي تقضى بأن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد من الخصوم إذ كان أبدى رأيا فيها

وترتيباً على ذلك فإن قانون مجلس الدولة القائم اذ نخل أحدى دوائر المحكمة العليا الاختصاص بالفصل في المنازعات المتعلقة بشئون رجال مجلس الدولة اسوة بما يجرى عليه العمل بالنسبة للمنازعات المتعلقة بشئون رجال القضاء والنيابة العامة من اختصاص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فيها فإنه يكون قد استهدف في الواقع من الامر زيادة الضمانات المقررة لذوى الشأن لا انتقاصها على ما يقول به الطاعن .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الطلب الذي تقدم به الطاعن لاعادة الطعن الى المرافعة ليتسنى له الدفع بعدم دستورية المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة أمام المحكمة العليا لا جدية فيه ومن ثم يتعين رفضه اعمالاً لما تقضى به المادة الاولى من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ .

(طعن ٣٩ لبنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٣)

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

نص الفقرة الثالثة من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ على أن تختص إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال مجلس الدولة أو لورثتهم - يخرج عن اختصاص المحكمة منازعة ضريبية ناطق المشرع أمر الفصل فيها للمحاكم العادية - تطبيق : عدم اختصاص مجلس الدولة بنظر المنازعة المتعلقة بمدى خضوع المرتبات التي دفعتها الحكومة المصرية لعضو مجلس الدولة إبان إعارته إلى إحدى البلاد العربية للضرائب في مصر - مثار المنازعة في أساسه وجوهره هو المنازعة في أصل استحقاق ضريبة كسب العمل المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل وتعديلاته وبهذه المثابة لا تعتبر منازعة إدارية مما يختص بالفصل فيها محاكم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن مثار المنازعة هو مدى خضوع المرتبات التي دفعتها الحكومة المصرية للمدعى إبان إعارته إلى جمهورية السودان ، للضرائب في مصر ، والمنازعة بهذه المثابة منازعة ضريبية ناطق المشرع أمر الفصل فيها بالمحاكم العادية وفقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل وتعديلاته ، ومن ثم فإنها تخرج عن ولاية محاكم مجلس الدولة . ولا يغير مما تقدم أن الفقرة الثالثة من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن تختص إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال مجلس الدولة أو لورثتهم ، ذلك لأن أصل استحقاق مرتب إعاره المدعى أو قدره ليس مثار خلاف بين طرفي الخصومة ، ولم يصدر بشأن هذا المرتب ثمة قرارات أو إجراءات إدارية ، وإنما مثار المنازعة في أساسه وجوهره هو المنازعة في أصل استحقاق ضريبة

كسب العمل المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه على المرتبات التي دفعتها الحكومة المصرية للمدعى خلال فترة اعارته الى السودان ، وبهذه المثابة فانها لا تعتبر منازعة ادارية مما يختص بالفصل فيها محاكم مجلس الدولة ، وتخرج بالتالى من اختصاص هذه المحكمة ، وينعقد الاختصاص بالفصل فيها - التزاما بحكم القانون - للمحاكم العادية التى تملك دون سواها الفصل فى امر الخضوع لهذه الضريبة او عدم الخضوع لها ، وهو ما لا ولاية لهذه المحكمة فى القضاء به ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحالتها اعمالا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الى المحكمة المختصة وهى وفقا لحكم المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ، المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية التى يقع فى دائرتها محل اقامة المدعى ، ومن ثم تكون المحكمة المختصة بنظر هذه المنازعة هى محكمة الجيزة الابتدائية .

(طعن ٢٩٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٨)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

نص المادة ١٠٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شان مجلس الدولة معدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ على انه يعقد اختصاص الفصل فى المنازعات التى يرفعها رجال مجلس الدولة بطلب الغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة باى شان من شئونهم عدا النقل والندب وكذلك طلبات التعويض عن تلك القرارات لاحدى دوائر المحكمة الادارية العليا - المقصود بذلك كل نزاع يتعلق باى شان من شئون رجال مجلس الدولة فيما عدا النقل والندب ويستوى فى ذلك ان يكون الطالب لحد رجال مجلس الدولة او من غيرهم طالبا يستهدف الغاء لحد هذه القرارات او التعويض عنها .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفع الذى لثارته هيئة مفوضى الدولة بعدم اختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعن تاسيسا على ان الطاعن يعمل بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة وليس عضوا من اعضاء مجلس

الدولة المذبح تختص بمنازعاتهم احدى دوائر المحكمة الادارية العليا ، فان المادة ١٠٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة معدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان « تختص احدى دوائر المحكمة الادارية العليا دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال مجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة باى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل او مخالفة القوانين واللوائح او خطأ فى تطبيقها او تأويلها او اساءة استعمال السلطة ، كما تختص الدائرة المذكورة دون غيرها بالفصل فى طلبات التعويض عن تلك القرارات » واذا يعقد هذا النص اختصاص الفصل فى المنازعات التى يرفعها رجال مجلس الدولة بطلب الغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة باى شأن من شئونهم عدا النقل والندب وكذلك طلبات التعويض عن تلك القرارات لاحدى دوائر المحكمة الادارية العليا ، فانما يقصد فى الواقع من الامر كل نزاع يتعلق باى شأن من شئون رجال مجلس الدولة فيما عدا النقل والندب ، ومن ثم يستوى فى ذلك ان يكون الطالب احد رجال مجلس الدولة او من غيرهم طالما يستهدف الغاء احد هذه القرارات او التعويض عنها ولما كان الامر كذلك وكان الطاعن يطالب بالغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم تعيينه بمجلس الدولة وكان من شأن هذا النعى المساس بالمركز القانونى لاجل رجال مجلس الدولة ، فان المحكمة الادارية العليا ينعقد لها الاختصاص بنظر الطعن المذكور ، ويكون الدفع بعدم اختصاصها لا يستند له من القانون .

ومن حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية . وذلك بمراجعة ان القرار المطعون فيه صدر فى الاول من اكتوبر سنة ١٩٧٢ وان الطاعن قد تظلم منه فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ ثم قدم فى الاول من مارس سنة ١٩٧٣ طلبا الى لجنة المساعدة القضائية بهذه المحكمة لاعفائه عن الرسوم القضائية قيد برقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٣ القضائية تقرر قبوله فى ١٧ من ابريل سنة ١٩٧٣ فاقام الطعن المسائل بايداع تقرير به قلم كتاب المحكمة فى ١٤ من يونية ١٩٧٣ .

ومن حيث ان الطاعن ينعى على القرار الجمهورى رقم ١١٩٧ لسنة ١٩٧٢ المطعون فيه انه يخالف القانون فيما تضمنه من عدم تعيينه

فى وظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة مع من شملهم ذلك القرار بالتعيين فى هذه الوظيفة وانتهى الى طلب الحكم بالغاء القرار المذكور فيما تضمنه من عدم تعيينه فى تلك الوظيفة وتعيينه فيها .

ومن حيث ان التعيين فى الوظائف العامة كاصل عام من الملاءمات التى تستقل جهة الادارة بوزنها وتترخص فى تقديرها بما لها من سلطة مطلقة حسب ما تراه متفقا مع الصالح العام ومحققا لما تنغياه من كفالة حسن سير العمل الذى تقوم عليه ، ولا معقب عليها فى هذا الصدد طالما كان قرارها قد برىء من عيب اساءة استعمال السلطة ونأى عن دائرة الانحراف وذلك ما لم يقيدھا القانون بنص خاص ، ومن ثم فان من المسلم به ان لجهة الادارة وهى تباشر سلطتها فى التعيين ان تضع من الشروط وتستن من القواعد ما تراه لازما لشغل الوظائف الشاغرة بها ما دامت تتوخى بذلك تحقيق المصلحة العامة وكانت هذه الشروط وتلك القواعد لا تتعارض مع القانون او النظام العام .

ومن حيث ان المادة الثانية من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى صدر القرار المطعون فيه فى ظل العمل بأحكامه يقضى بأن يشكل مجلس الدولة من رئيس ومن عدد كاف من نواب الرئيس والمستشارين والمستشارين الماعدين والنواب والمندوبين وان يلحق بالمجلس مندوبون مساعدون تسمى عليهم الاحكام الخاصة بالمندوبين عدا الشرط المنصوص عليه فى البند الخامس من المادة ٥٥ من هذا القانون وهو شرط الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا . وتنص المادة ٥٨ من القانون المشار اليه على أن يكون تعيين المندوبين الماعدين بقرار من رئيس الجمهورية وبناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة وموافقة المجلس الخاص وتقضى المادة ٥٧ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة بأن يعين المندوبون الماعدين من بين الحاصلين على درجة ممتاز فى ليسانس الحقوق ثم من بين الحاصلين على درجة جيد جدا أو من بين الحاصلين على درجة جيد ، ويجوز تعيينهم ولو لم يكونوا حاصلين على احدى الدرجات المذكورة عن طريق مسابقة عامة تعدد شروطها بقرار من رئيس المجلس .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم انه وان كان المندوب المساعد بمجلس الدولة لا يعتبر من الاعضاء الذين يشكل منهم المجلس إذ تعتبر وظيفة (م - ٢٢ - ج ٢٢)

المندوب أولى وظائف التعيين لأعضاء المجلس ، إلا أن القانون قد اشترط أن تتوافر فيمن يعين مندوبا مساعدا ذات الشروط التي يجب توافرها فيمن يعين مندوبا بالمجلس وذلك عدا شرط الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا أحدهما في العلوم الادارية او القانون العام الى جانب أن يكون المعين في وظيفة مندوب مساعد من الحاصلين على درجة ممتاز ، او جيد جدا او جيد في ليسانس الحقوق . ولم يشترط القانون او اللائحة الداخلية أن يكون شغل وظائف المندوبين المساعدين عن طريق الاعلان ، وان كان قد اُجاز أن يكون شغلها عن طريق مسابقة عامة تحدد شروطها بقرار من رئيس المجلس ولو لم يكن المتقدمون فيها من الحاصلين على إحدى الدرجات المشار اليها . فإذا ما توافرت في المرشح جميع تلك الشروط ترخصت السلطة المختصة بمحض اختيارها في تقدير ملاءمة او عدم ملاءمة اصدار قرارها بتعيينه أعمالا لسلطتها التقديرية في هذا الشأن على ما سلف بيانه .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فلا حجة فيما ذهب اليه الطاعن من انه قد توافرت له الشروط اللازمة لتعيينه في وظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة ، ذلك أن مجرد استيفاء الطاعن للشروط المقررة للتعيين في تلك الوظيفة لا يلزم جهة الادارة تعيينه فيها ، ولا يقيد حقها المطلق في مباشرة سلطتها التقديرية في التعيين بغير معقب عليها إلا أن يشوب قرارها عيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها .

ومن حيث انه متى كان الامر ما تقدم وكان الطاعن لم يقدم دليلا على أن القرار المطعون فيه اذ لم يتضمن تعيينه في وظيفة مندوب مساعد قد انطوى على عيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها عن الجادة فمن ثم يكون هذا القرار قد طابق القانون بما لا مطعن عليه ولا وجه للدليل منه - ولا حجة فيما تحدى به الطاعن من أن القرار المذكور تضمن تعيين السيد / في وظيفة مندوب مساعد مع انه كان أولى من السيد المذكور في التعيين في تلك الوظيفة ، لا حجة في ذلك لأن تقدير الصلاحية للتعيين من اطلاقات الادارة في الحدود السالفة البيان واذا كان أمر الطاعن معروضا على مجلس الدولة شأن السيد / للتعيين في وظيفة مندوب ، ورائت السلطة المختصة بالتعيين في نطاق سلطتها التقديرية بعد استظهار أوجه المفاضلة بينهما أن صالح العمل

بالمجلس وحسن سيره يقتضى تعيين الأخير دون الطاعن فى وظيفة مندوب مساعد ، دون ثمة نص مقبول من جانب الطاعن بالانحراف بالسلطة ، فان القرار المطعون فيه يكون والأمر كذلك صحيحا فى القانون بما لا وجه للنعى عليه بعدم المشروعية .

ومن حيث انه ترتب على ما تقدم يكون الطعن المسائل مفتقرا الى سند صحيح من القانون خليقا بالرفض وبالبناء على ذلك يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ويرفضه موضوعا ، والزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن ٧٨٥ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٧)

قاعدة رقم (١٦٢)

المسند :

نص المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة على اخراج قرارات النذب من اختصاص هذه المحكمة فيما تفصل فيه من طلبات الغاء القرارات الادارية والتعويض عنها اذا تعلقت باى شأن من شئون رجال هذا المجلس - عدم جواز نظر طلب التعويض عن قرارات النذب .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه لا يبقى بعد ذلك الا ما يطلبه الطاعن من تعويض عن الغاء نذبه الى الجهات الثلاث التى كان يعمل بها ، وازاء ما نصت عليه المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه من اخراج قرارات النذب من اختصاص هذه المحكمة فيما تفصل فيه من طلبات الغاء القرارات الادارية والتعويض عنها اذا تعلقت باى شأن من شئون رجال هذا المجلس فانه لا يجوز النظر فى طلب هذا التعويض .

(طعن ١٩٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧)

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

احكام مجلس التاديب المختص بمحاكمة اعضاء مجلس الدولة لا يجوز الطعن فيها امام لية جهة اخرى .

ملخص الحكم :

اختصاص المحكمة الادارية العليا بالمنازعات المتعلقة بشئون اعضاء مجلس الدولة الوظيفية المنصوص عليها بالمادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لا يتناول ما تعلق منها بالطعن فى احكام مجلس التاديب المختص بمحاكمة اعضاءه وتوقيع عقوبة مما يجوز توقيعها على عضو منهم واساس ذلك ان ما يصدر من مجلس التاديب فى هذا المقام لا يعتبر قرارات ادارية بل هى احكام تصدر من هيئة قضائية ، ولم يجز الشارح الطعن فيها باى وجه من الوجوه .

(طعن ٩٤٨ لسنة ٢٧ ق - جملة ١٩٨٤/٥/٢٧)

الفرع السادس

رسوم الدعاوى الادارية امام مجلس الدولة

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

رسوم الدعاوى الادارية امام مجلس الدولة - بيان الاحكام الخاصة بتحديداتها ، والاجراءات المتعلقة بها وتوجه الاعفاء منها وتحصيلها وفقا للتشريعات المطبقة في هذا الخصوص - النص على اعفاء الحكومة من اداء الرسوم - قاصر على الدعوى التي ترفع منها لا تلك التي ترفع عليها - اثر ذلك - حق سكرتيرية المحكمة في مطالبة الحكومة برسوم الدعوى التي ترفع عليها ويحكم فيها لصالح المدعى ولو كان قد اعفى من ادائها - عدم جواز الحاجة في هذا المجال بوحدة الميزانية وعموميتها :

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة قضى في المادة ٢ منه بمریان القواعد المتعلقة بتحديد الرسوم المعمول بها في مصر الى ان يصدر القانون الخاص بالرسوم كما قضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم امام مجلس الدولة في المادة ٢ منه بان يفرض رسم ثابت قدرة خمسة عشر جنيها على الدعاوى التي ترفع من دوى الشأن امام المحكمة الادارية العليا ، وفي المادة ٣ منه بان تطبيق الاحكام المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية في كل من اقليتي الجمهورية بالنسبة لما يرفع من دعاوى او يتخذ من اجراءات فيما لم يرد بشأنه نص خاص في لائحة الرسوم الصادر بها مرسوم في ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ او في ذلك القرار . ولما كانت الرسوم القضائية في المواد المدنية ينظمها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، فمن ثم يكون الرد في تعيين الرسوم الخاصة بالدعاوى الادارية والاجراءات المتعلقة بها وتوجه الاعفاء منها الى مرسوم ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩

المشار اليها ، وفيما عدا ذلك الى احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه .

وبالرجوع الى تلك التشريعات يتضح ان المشرع اخذ في طريقه حساب الرسوم على الدعاوى التي ترفع امام المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى بنظرية الرسم النسبى بالنسبة الى الدعاوى معلومة القيمة ، وينظرية الرسم الثابت بالقياس الى الدعاوى مجهولة القيمة والدعاوى التي ترفع امام المحكمة الادارية العليا ، وبهذا قضت المادة ١- من مرسوم ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ سالف الذكر بقولها (يفرض فى الدعاوى معلومة القيمة رسم نمبى قدره ستة قروش عن كل مائة قرش من المسائتى جنيته الاولى ، وثلاثة قروش عن كل مائة قرش من المسائتى جنيته الثانية وقرشان عن كل مائة قرش فيما زاد على اربعمائة جنيته - ويفرض فى الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره مئةائة قرش) ، والمادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر .

وفيما يتعلق بتحصيل الرسم ، فقد قضت المادة ٥ من المرسوم المشار اليه بالا تحصل الرسوم النسبية على اكثر من اربعمائة جنيته ، فاذا حكم فى الدعوى باكثر من ذلك سوى الرسم على اساس ما حكم به وقضت المادة ٦ منه بانه « مع مراعاة احكام المادة السابقة تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم الدعوى » ، كما قضت المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر « يلزم المدعى باداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقى منها عقب صدور الحكم ولو استؤنف - ومع ذلك اذا صار الحكم انتهائيا جاز لقلم الكتاب تحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليه ، ويستفاد من ذلك ان الاصل هو تحمل المدعى بالرسم المقرر على دعواه ، ويجب اداء هذا الرسم عند تقديم الدعوى بالكامل اذا كان رسما ثابتا ، وفيما لا يزيد على اكثر من اربعمائة جنيته اذا كان رسما نسبيا ، وفى هذه الحالة الاخيرة يتعين على المدعى اداء الباقى من الرسم عقب صدور الحكم ولو استؤنف ، ومع ذلك جاز المشرع استفادة هذا الباقى من المحكوم عليه اذا صار الحكم نهائيا ، أى انه جعل قلم الكتاب بالخيار بين تحصيل باقى الرسم من المدعى وبين تحصيله من المحكوم عليه .

هذه هي الاحكام العامة فى شأن اداء الرسوم وتحصيلها ، ومع ذلك فان ثمة حالات اوردها المشرع اُجاز فى بعضها اعفاء المدعى من الرسوم ، وقضى فى البعض الآخر بعدم استحقاق رسوم على الدعوى ، وبين ذلك أولا - أن مرسوم ١٤ أغسطس المشار اليه نص فى المادة ٩ منه بأن يعفى من الرسوم كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون الدعوى محتملة الكسب ، كما نص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر فى المادة ٢٨ منه على أنه اذا حكم على خصم المعفى وجبت مطالبته بها أولا فان تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع بها على المعفى اذا زالت حالة عجزه والحكمة من الاعفاء من الرسوم هي ان الانسان قد يكون ذا مال ولكنه لا يتوافر لديه ما يسمح له بالتقاضى او يكون مجبوسا عنده ، فلم يشأ المشرع أن تحول هذه الحالة بين صاحب الحق وبين المطالبة به لعجزه عن اداء ما يطلب اليه من رسوم التقاضى ما دامت دعواه محتملة الكسب ، وأرجأ تحصيل الرسوم - كلها او بعضها حسب الحال - الى حين صدور حكم فى الدعوى ، فاذا حكم لصالح المدعى المعفى وجبت مطالبة خصمه المحكوم ضده بالرسوم فان تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع على المعفى اذا زالت حالة عجزه - ثانيا - أن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر نص فى المادة ٥٠ منه على أنه « لا يستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة - فاذا حكم فى الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة - كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشف والصور والملخصات والشهادات والترجمة لمصالح الحكومة » ، ويستفاد من هذا النص ان الحكومة لا تلتزم اداء الرسوم عن الدعاوى التى ترفعها ، على انه اذا حكم لصالحها التزم خصمها بالرسوم الواجبة ، واذا خسرت دعواها فلا يكون ثمة وجه لسريان الرسوم .

والواقع من الامر أن عدم التزام الحكومة اداء الرسوم حالة واحدة مقصورة على الدعاوى التى ترفعها ، دون الدعاوى التى تقام عليها ، ذلك ان النص على عدم سريان الرسم يتضمن بطبيعة الحال تجديدا لنطاق فرض الرسم ، ومن ثم لا يجوز الحد من نطاق فرض الرسم فى غير الخدود التى رسمها المشرع ، وفضلا عن ذلك فان الاصل بالنسبة الى الدعوى التى ترفع على الحكومة أن يتحمل المدعى بالرسم المقر عن دعواه فاذا خسر دعواه امتنع عليه الرجوع بشيء مما أنفق من المصروفات القضائية على الجهة المدعى عليها ، أما اذا حكم لصالحه الاصل أن يتضمن الحكم

النص على الزام الجهة بالمصروفات القضائية نفاذا لحكم المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الذى يوجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذى تنتهى به الخصومة امامها ان تحكم من تلقاء نفسها فى مصروفات الدعوى ، وفى هذه الحالة يكون للمدعى المحكوم لصالحه الرجوع بالمصروفات القضائية على الجهة الحكومية عليها ، وهذه الاحكام من العمومية بحيث تنظم الدعاوى التى ترفع على الحكومة سواء اكان المدعى المحكوم لصالحه قد ادى الرسم المطلوب أو اعفى منه ، ذلك انه وان كانت ليست ثمة شبهة فى حق المدعى الذى ادى الرسم فى الرجوع على الجهة الحكومية المحكوم عليها بما انفقه من المصروفات القضائية ، فانه لا وجه للشكك فى حالة اعفاء المدعى من الرسم من حق سكرتارية المحكمة المختصة فى الرجوع على الجهة الحكومية المحكوم ضدها بالرسوم المطلوبة ، ذلك ان الرسم وان كان واجبا اصلا على المدعى فانه فى الوقت ذاته حق لسكرتارية المحكمة ولا يجوز الاعفاء منه الا بنص صريح ، وفى عدم الرجوع على الجهة الحكومية المدعى عليها على الرغم من التزامها بالمصروفات فى حالة الحكم لصالح المدعى ، تعطيل دون مسوغ قانونى لحكم نهائى واجب تنفيذه ، فضلا عن ذلك فانه لا يجوز الاحتجاج فى هذا المجال بمبدأ وحدة الميزانية لتبرير عدم استثناء الرسوم المحكوم بها على احدى المصالح الحكومية ، فالمقصود بمبدأ وحدة الميزانية هو وضع ميزانية واحدة تشمل جميع نفقات الدولة وايراداتها ، أى انه توضع ميزانية واحدة تدرج بها جميع نفقات المصالح الحكومية وجميع ايراداتها ، ويساند هذا المبدأ مبدأ عمومية الميزانية ، ومؤداه أن تكون الميزانية متضمنة جميع النفقات وجميع الايرادات دون اجراء مقاصة بينها ، وان تكون الايرادات الواردة بها غير مخصصة بنفقات معينة بالذات وانما تستخدم لتغطية النفقات الدولة بصفة عامة ، وعلى مقتضى هذه الاحكام فان الايرادات تدرج فى الميزانية العامة - ونعنى هنا ميزانية الخدمات فى جدول واحد مقسم الى اقسام موزعة على ابواب ، ومن بين هذه الايرادات خدمات العدالة والأمن التى يدخل فى ضمنها الرسوم القضائية اما النفقات فانها تقسم تقسيما اداريا بحسب الوزارات وهيئات الدولة المختلفة وتقسم الى ابواب فبنود ، وقد جرى العمل على ان يختص الباب الثانى فى كل وحدة منها بالمصروفات العامة ، ومن ضمن بنود هذا الباب باب خاص بالمصروفات ذات الطابع الخاص ومنها مصروفات

تنفيذ الاحكام القضائية وتكاليف خدمات المصالح ، و ترتيبا على ذلك فانه لا يسوغ القول بعدم مطالبة سكرتيرية المحكمة المختصة المصلحة الحكومية المحكوم عليها بالرسوم المستحقة والا كان فى ذلك خروج على مبدأ عمومية الميزانية يتمثل فى اجراء مقاصة بين مبلغ يدخل فى الايرادات العامة وبين نفقة يجب ان تتحمل بها ميزانية المصلحة المحكوم عليها بالمصروفات مما يناقى المبادئ المكونة للاطار الفنى لتحضير الميزانية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يتعين على سكرتيرية المحكمة المختصة بمجلس الدولة مطالبة المصالح الحكومية المحكوم عليها بالمصروفات القضائية ، بأداء الرسوم المقررة فى الحالات التى صدر فيها قرار باعفاء المدعى من أداء الرسوم ، وكذلك استثناء باقى الرسوم منها فى الحالات التى يصير فيه الحكم عليها انتهائيا .

(فتوى ١٨٠ فى ١٩٦٤/٣/٣)

الفرع السابع
اقتراح تعديل التشريع الغامض او الناقص

قاعسدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

ان اختصاص مجلس الدولة فى اقتراح تعديل التشريع الغامض
او الناقص المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩
يشمل النقص فى الصياغة والنقص الموضوعى .

ملخص الفتوى :

اذا تبين لمجلس الدولة او لقسم من اقسامه فى صدد بحث مسألة
عرضت عليه ان التشريع القائم غامض او ناقص رفع الى وزير العدل
تقريراً فى هذا الشأن .

والنص المقابل فى قانون مجلس الدولة الفرنسى هو نص المادة ٣١
من يوليو سنة ١٩٤٥ الذى يقضى بأنه يجوز لمجلس الدولة من تلقاء نفسه
ان يلفت نظر السلطات العامة الى التعديلات التشريعية واللائحية والادارية
التي يرى ان الصالح العام يقتضيها .

وواضح ان الحكم الموضوعى فى التشريعين واحد وهما لا يختلفان
من حيث ان ما خول لمجلس الدولة فى مصر فى هذا الشأن مشروط بان
يكون الغموض او النقص المقترح معالجته قد لوحظ اثناء بحث مسألة
عرضت عليه على خلاف الحال فى فرنسا اذ يجوز لمجلس الدولة لفت
نظر السلطات العامة الى التعديلات التشريعية من تلقاء نفسه .

وعبارة ناقص فى النص المصرى وردت عامة فتشمل النقص فى
الصياغة كما تشمل نقص التشريع موضوعيا بقصوره عن مواجهة الحالات
التي تعرض فى العمل سواء اكانت هذه الحالات موجودة عند صدور
التشريع او استجدت بعد ذلك .

يؤكد هذا النظر ورود عبارتي « غامض » و « ناقص » في النص
اذ النقص في الصياغة يؤدي الى غموض المعنى فيدخل في عموم معنى
الغموض فلا يكون المقصود بذكر النقص بعد ذلك سوى النقص الموضوعي .

لذلك انتهى رأي القسم الى أن اختصاص مجلس الدولة في اقتراح
تعديل التشريع الغامض أو الناقص المنصوص عليه في المادة ٣٨ من
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ يشمل النقص في الصياغة والنقص الموضوعي .
(فتوى ١٨٩ في ٣١/٥/١٩٥٠)

الفرع الثامن
نادى مجلس الدولة

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

طلب استرداد عضو مجلس الدولة قيمة اشتراكه فى نادى مجلس الدولة - الأصل طبقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له أنه لا يجوز فى غير الحالات التى حددها اجراء خصم من مرتب العامل دون موافقة كتابية منه - هذا الحكم لا يجرى على اطلاقه اذ يمكن ان تستشف تلك الموافقة من واقع الحال وظروفه حين يكون صاحب الشأن فى موقف أو حال لا يدع مجالا للشك فى علمه بالخصم الذى يجرى على مرتبه وعدم اعتراضه عليه وفى هذه الحالة تكون الموافقة الضمنية قد قامت مقام الموافقة الصريحة فتأخذ حكمها وتنتج اثرها .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالنسبة الى الطلب الثالث المتعلق باسترداد الطاعن قيمة اشتراكه فى نادى مجلس الدولة خلال المدة من الاول من مايو سنة ١٩٦٤ حتى ١٠ من مايو سنة ١٩٧٩ فانه ولئن كان الأصل طبقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له أنه لا يجوز فى غير الحالات التى حددها اجراء خصم على مرتب العامل دون موافقة كتابية منه الا ان هذا الحكم لا يجرى على اطلاقه اذ يمكن ان تستشف تلك الموافقة من واقع الحال وظروفه حين يكون صاحب الشأن فى موقف أو حال لا يدع مجالا للشك فى علمه بالخصم الذى يجرى على مرتبه وعدم اعتراضه عليه اذ فى هذه الحالة تكون الموافقة الضمنية قد قامت مقام الموافقة الصريحة فتأخذ حكمها وتنتج اثرها والثابت مما تقدم ان علم الطاعن بالخصم الذى يجرى على مرتبه نظير اشتراكه فى نادى مجلس الدولة قد قامت قرائنه وظهرت دلالاته من توقيعه على كشوف مفردات مرتبه الذى يقبضه كل شهر ومن كشوف مفردات المرتب التى

سلمت اليه طوال فترة نديه بالوزارات والهيئات العامة منذ اغسطس سنة ١٩٥٧ ومن كشوف مفردات مرتبه التي سلمت اليه سنويا بناء على طلبه لتقديمها لمصلحة الضرائب . هذا بالإضافة الى تمتعه بمزايا العضوية بالنادي حيث اشترك هو ونجله في رحلة نظمها النادي لأعضائه لمدينة بور سعيد عام ١٩٧٨ كما اشترك في انتخابات أعضاء مجلس ادارة النادي باعتباره عضوا عاملا والتي أجريت يوم ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٧ حيث وكل زميله الأستاذ عضو مجلس الدولة في حضور اجتماع الجمعية العمومية والادلاء بصوته في الانتخابات نيابة عنه في كل هذه الأمور تدل دلالة واضحة وتؤكد علمه اليقيني بالخصم الذي يجري شهريا على مرتبه نظير اشتراكه في النادي الذي ساهم في نشاطه واشترك في ادارته وتمتع بمزاياه الأمر الذي يسبغ ولا شك المتروعية على ما قدم من خصم من مرتبه في هذا الصدد في الفترة السابقة على اعلان رغبته في إيقاف ذلك

وعلى هذا يكون طلب الطاعن في تلك الخصوصية مفتقدا مسنده
ألقانوني الصحيح واجتب الرفض .

(طعن ٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/١٣)

الفرع التاسع
منح اوسمة لأعضاء مجلس الدولة

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

منح عضو مجلس الدولة وسام لغير صفته القضائية لا يعتبر مخالفاً للقانون أو ماساً بنزاهة وحيدة العضو .

ملخص الحكم :

إذا صدر قرار رئيس الجمهورية بمنح وسام من اوسمة الدولة (وسام الاستحقاق من الدرجة الاولى) لأحد أعضاء مجلس الدولة في مناسبة قومية عامة بصفته عضواً بمجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ولم يكن منح ذلك الوسام لصفته كعضو بمجلس الدولة ولا علاقة ذلك بوظيفته القضائية بمحاكم مجلس الدولة ، فان هذا القرار لا تربيته شبهة ، ولا تعتوره مخالفة قانونية . ويكون القرار المذكور صحيحاً في شريعة القانون ولا حاجة في الادعاء بعدم مشروعية منح الوسام بنص المادة ١٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . وذلك أن المعاملة الاستثنائية التي خطرت المسادة المذكورة ان يعامل بها أحد الأعضاء وردت في معرض تحديد المرتبات والمعاشات والبدلات وسائر المزايا المالية الأخرى .

(طعن ٦٩١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٦)

الفرع العاشر التوقيع على مسودة الحكم والنطق به

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

المادتان رقم ١٧٦ و ١٧٠ مرافعات - النظام القضائي المصري يحظر على غير القضاة الذين سمعوا المرافعة أن يشتركوا في المداولة - سماع المرافعة شرط للاشتراك في المداولة - أساس ذلك : القضاة الذين سمعوا المرافعة هم الذين تتوافر لهم بحكم اللزوم ولاية الفصل في المنازعة على أساس ما سمعوه أثناء المرافعة - المادة ١٧٠ مرافعات أجازت أن يشترك في الهيئة عند تلاوة الحكم أعضاء آخرون غير الذين سمعوا المرافعة إذا قام لدى هؤلاء مانع من حضور جلسة تلاوة الحكم - شرط ذلك : أن يوقع العضو المتغيب مسودة الحكم دليل اشتراكه في المداولة - الأثر المترتب على ذلك : توقيع الهيئة التي سمعت المرافعة واشتركت في المداولة مسودة الحكم يعصمه من البطلان - لا ينال من ذلك أن يشترك في الهيئة التي نطقت بالحكم أعضاء آخرون غير الذين حضروا المداولة ووقعوا على مسودة الحكم حتى ولو كان الذين حضروا جلسة تلاوة الحكم لا ولاية لهم في إصداره - أساس ذلك : تلاوة الحكم بعد التوقيع على مسودته من هيئة مختصة لا يعدو أن يكون عملا إجرائيا بحثا يقصد به إعلان الحكم لترتيب آثاره - لا ينال من صحة الحكم أن يكون قد اشترك في الهيئة التي قامت بتلاوة الحكم اثنان من المستشارين العاملين بمجلس الدولة بدلا من عضوين من الشخصيات العامة اللذين ثبت أنهما اشتركا في المداولة ووقعوا على مسودة الحكم .

ملخص الحكم :

إن المادة ١٦٧ من قانون المرافعات تنص على أنه « لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا » كما تنص المادة ١٧٠ من ذات القانون على أنه « يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم ، فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم » ويتضح مما تقدم إن النظام القضائي

المصرى يحظر على غير القضاة الذين سمعوا المرافعة ان يشتركوا فى
المدولة اى ان سماع المرافعة شرط للاشتراك فى المدولة ، ذلك ان
القضاة الذين سمعوا المرافعة بما لحاطوا به من حجج الخصوم وما سبق
امامهم من اوجه دفاع ودفع هم الذين تتوافر لهم بحكم اللزوم ولاية
الفصل فى المنازعة على اساس ما سمعوه اثناء المرافعة ، على انه وان كان
الأصل طبقا لحكم المادة ١٧٠ من قانون المرافعات ان الهيئة التى قامت
بالمداولة هى التى تقوم بتلاوة الحكم ، الا ان تلك المادة اجازت ان
يشترك فى تلك الهيئة ، عند تلاوة الحكم اعضاء آخرون غير الذين سمعوا
المرافعة اذا قام لدى هؤلاء الآخرين مانع من حضور جلسة تلاوة الحكم ،
وكل ما أوجبته تلك المادة ان يوقع العضو المتغيب مسودة الحكم دليلا
على اشتراكه فى المدولة ، ويخلص مما تقدم ان توقيع الهيئة التى سمعت
المرافعة واشتركت فى المدولة على مسودة الحكم يعصمه من البطلان ،
ولا يعيب الحكم بعد ذلك ان يشترك فى الهيئة التى نطقت به اعضاء
آخرون غير الذين حضروا المدولة ووقعوا على مسودة الحكم حتى ولو كان
الذين حضروا جلسة تلاوة الحكم لا ولاية لهم فى اصداره ذلك ان تلاوة
الحكم بعد التوقيع على مسودته من هيئة مختصة لا يعدو ان يكون عملا
اجرائيا محتا يقصد به اعلان الحكم لترتيب الآثار التى نص عليها القانون ،
ولا يتصور ان ينال هذا الاعلان فى الحالة السابقة . من جوهر الحكم
وتوفره على شروط صحته ، وترتبيا على ما تقدم فانه لما كان الثابت
من الأوراق ان الهيئة التى نظرت الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٥ القضائية
المطلوب القضاء ببطلان الحكم الصادر فيه هى هيئة مشكلة تشكيلا
صحيا وذات ولاية فى نظر الطعن ، وهى التى وقعت على مسودة الحكم ،
فان كل ذلك يجعل الحكم المذكور صحيحا ، ولا يؤثر فى صحته ان يكون
قد اشترك فى الهيئة التى قامت بتلاوته اثنان من المستشارين العاملين
بمجلس الدولة بدلا من عضوين من الشخصيات العامة اللذين ثبت انهما
اشتركا فى المدولة ووقعوا على مسودة الحكم ، لان تلاوة الحكم ، على
ما سلف القول ، لا تعدون تكون مجرد اعلان له ومتى بان ذلك فان
السبب الثانى من اسباب الطعن يضحى بدوره على غير اساس سليم من
القانون ، ويتعين من ثم رفضه .

الفرع الحادى عشر
طلب اعادة النظر من الجمعية العمومية

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

إذا طلب اعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع للنظر فى العدول عن فتوى سابقة ، كان للجمعية العمومية أن تأيد ما سبق أن انتهت اليه .

ملخص الفتوى :

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن بعض الجمعيات التعاونية الزراعية شاركت فى تأسيس بعض الشركات المساهمة وأبدى البعض الآخر رغبته فى ذلك . فعرض أمر مشروعية ذلك على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فأنتهت بجلستها المعقودة بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٨٢ - للأسباب الواردة فى فتاوها ملف رقم ٨٤/١/٤٧ - الى عدم جواز اشتراك الجمعيات التعاونية فى تأسيس الشركات المساهمة .

وتذكرون بكتابكم المشار اليه ان الجمعية التعاونية العامة للأصلاح الزراعى افادت بأنه لا يوجد نص صريح فى أحكام قانون التعاون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ يحظر اشتراك الجمعيات التعاونية فى تأسيس الشركات المساهمة ، كما ان الجمعيات التعاونية تبأشر أنشطة عديدة وفقاً لأغراضها تعد وفقاً لقانون التجارة إعمالاً تجارياً كإشراء مستلزمات الإنتاج وإعادة بيعها للأعضاء نظير عمولة ، كما تقوم بالاستيراد والتصدير ، ثم أن المادة ٥٧ من القانون المذكور تقضى باعفاء الجمعيات التعاونية الزراعية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، الأمر انذى يفيد خضوع هذه الجمعيات للضريبة المذكورة لما تبأشره من أعمال تجارية .

طلب اعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع . فاستعرضت فتاوها الصادرة بجلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠ ملف (م - ٢٣ - ج ٢٢)

١٤/١/٤٧ كما استعرضت ما يقضى به نص المادة ٥٣ من التقنين المدنى من تمتع الشخص الاعتبارى بأهلية فى الحدود التى يعينها سند انشائه او التى يقرها القانون ، وهو ما يعرف بتحديد أهلية وشخصية الشخص الاعتبارى بالغرض من انشائه طبقا للقانون .

ومن حيث انه باستعراض نصوص القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التعاون الزراعى يبين انه خول الجمعيات التعاونية الزراعية أهلية القيام بالأعمال الواردة فيه على الوجه التعاونى ولخدمة أغراضها ، ومن ثم فقد خلا من نص خاص صريح يجيز لها القيام بغير ما ورد فيه ، كما خلا من نص يجيز لها الاشتراك فى تأسيس شركات مساهمة او المساهمة فيها خروجاً على حكم المادة ٥٣ مدنى . ومن ثم يكون ما قامت به بعض الجمعيات فى هذا الصدد قد تجاوزت به أهليتها القانونية وبالتالي يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً . ولا عبرة بخلو قانون التعاون من نص صريح مانع لهذا النشاط اذ النص الصريح يطلب حيث يقرر ما يخالف الأصل المقرر قانوناً إما حيث يؤكد فلا يكون مطلباً ، وإذ كان الأصل المقرر فى المادة ٥٣ مدنى هو تحديد أهلية الشخص الاعتبارى بالغرض من انشائه أو بما يحدده القانون الذى أجاز انشائه ، فإن الأمر كان يقتضى نصاً خاصاً فى قانون التعاون يجيز للجمعيات التعاونية انشاء الشركات خلافاً للأصل المقرر المذكور ، أما حيث يمكنت القانون الخاص بالتعاون عن إيراد هذا الاستثناء الذى يخرج على الأصل فإنه يكون قد ترك الأمر المذكور والواجب الأعمال دون حاجة الى إيراد نص يردده .

ولما كان قيام الجمعيات التعاونية الزراعية بالاشتراك فى تأسيس الشركات - كاسلوب وشكل قانونى لممارسة النشاط بخرجها عن الحدود التى عينها نظامها القانونى الوارد فى قانون التعاون باعتبارها وحدات اقتصادية اجتماعية تهدف الى تطوير الزراعة فى محالاتها المختلفة بأسلوب وشكل تعاونى بهدف رفع مستوى أعضائها اقتصادياً واجتماعياً فى اطار الخطة العامة للدولة ، فإنه لا يجوز لها اللجوء الى هذا الشكل القانونى لممارسة النشاط . ولا يعنى ذلك حظر قيام الجمعيات المذكورة بمزاولة الأعمال التجارية فان الأعمال الداخلة فى غرضها هى بطبيعتها أعمال تجارية لها أن تقوم بها ، ولكن على الوجه الذى حدده المشرع وهو الوجه

التعاونى ، فقد أباح المشرع فى سبيل تحقيق عراضها تملك واستئجار واستصلاح الاراضى وانشاء البنوك والمشروعات الصناعية والزراعية والورش والمخازن والثلاجات وغير ذلك من الأنشطة التى تدخل فى مفهوم العمل التجارى الا ان هذه المشروعات لا تهدف اساسا الى تحقيق الربح بل تحقيق الغرض التعاونى من تكوين الجمعيات فى رفع مستوى اعضائها وهذه المشروعات قد ينتج عنها ربح او عائد وقد لا ينتج فتحقيق الربح امر عارض غير مقصود فى ذاته ، وقيام الجمعيات بهذه الأعمال المتبعة قانونا اعمالا تجارية ليس معناه اجازة قيامها بكل الأعمال التجارية ايا كان نوعها ، بل يحظر عليها ما لم يجزه القانون المذكور صراحة . كما لا حجة فى القول بأن المشرع أعفى الجمعيات التعاونية فى المادة ٧/٥٧ من الضريبة على الأرباح التجارية الأمر الذى يستفاد منه امكانية قيامها بمباشرة نشاطها عن طريق تأسيس شركات مساهمة وخضوعها بالتالى فى هذه الحالة للضريبة المذكور ، ذلك ان ممارسة الجمعيات لنشاط تجارى أمر لا خلاف عليه كما سلف البيان ، كل ما هناك ان هذا النشاط والذى أعفى المشرع عائده من الضريبة على الأرباح التجارية يجب ان يتم فى الشكل التعاونى وليس فى شكل آخر كتأسيس شركات او غير ذلك من وسائل ممارسة العمل التجارى ، واذا كانت بعض الجمعيات التعاونية الزراعية قد خالفت هذا الفهم الصحيح لنصوص القانون وقامت بالاشتراك فى تأسيس شركات مساهمة ، فلا محيص من تقرير عدم مشروعية هذا الاشتراك ويتعين والحال هذه تصحيح أوضاعها بما يتفق مع صحيح حكم القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد ما انتهت اليه فتواها السابقة الصادرة بجلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ .

(ملف ٨٤/١/٤٧ - جلسة ١٩٨٥/٦/١٢)

مجلس بلدى وقروى

- الفصل الأول : مجلس بلدى الاسكندرية
- الفصل الثانى : مجلس بلدى القاهرة
- الفصل الثالث : مجلس بلدى بور سعيد
- الفصل الرابع : المجالس البلدية فى نطاق محافظة سيناء
- الفصل الخامس : عدم جواز الجمع بين عضوية المجالس البلدية والقروية والاشتغال بالوظائف العامة
- الفصل السادس : موارد المجالس البلدية والقروية وتسييرها للمرافق العامة
- الفصل السابع : موظفو وعمال المجالس البلدية والقروية

الفصل الأول مجلس بلدى الاسكندرية

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

ان المقصود من القرار الصادر من مجلس بلدى مدينة الاسكندرية باستعادة مرفق عام أو استرداده هو اسقاط الالتزام الممنوح للشركة مديرة ذلك المرفق وذلك جزاءا على مخالفتها لاحكام قانون المرافق العامة وعدم قيامها بالالتزامات المفروضة عليها وأن هذا القرار يعتبر قرارا مبدئيا يجوز للمجلس العدول عنه أو تعديله .

ملخص الفتوى :

اصدر المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية قرار فى جلسة سرية عقدت فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ نصه :

١ - الموافقة على مبدأ استرداد مرفق المياه .

٢ - تكليف الادارة العامة بحث الاجراءات التى يجب اتخاذها لاسترداد المرفق « مع تفويضها الاستعانة بمجلس الدولة والفنيين من المهندسين والماليين والحسابيين » ومن ترى ضرورة الاستعانة بهم وتقديم تقرير بالنتيجة فى ظرف شهرين من تاريخ المصادقة الوزارية » .

وقد تمت المصادقة على هذا القرار فى ٣ من ابريل سنة ١٩٥٢ .

ولما كانت عبارة « استرداد المرفق » عبارة تحتل معنيين أحدهما إعادة الشراء *rachat* والاخر اسقاط الالتزام أو التغاؤ *déchéance* ونتيجة كل منها عودة المرفق الى البلدية فقد استطلع الرأى فى المقصود بالقرار وفيما اذا كان هذا القرار يعتبر انهاء للالتزام أم انه قرار مبدئى يجوز للمجلس البلدى أن يعدل فيه أو يبدل عنه .

أما بالنسبة إلى التكييف القانوني للقرار وهل هو إعادة شراء أم إسقاط للالتزام (الغاؤه) فإنه يتعين للوصول إليه الرجوع إلى الخطوات السابقة على صدور القرار والمناقشات التي تمت في شأنه حتى يبين القصد الحقيقي منه ، لأن التكييف القانوني للتصرفات إنما يرجع فيه إلى حقيقة الواقع لا إلى ما يطلق عليه من تسميات إذ العبرة دائماً بالمعاني لا بالألفاظ .

وبالرجوع إلى ما سبق صدور هذا القرار يتبين للقسم أن الموضوع عرض على المجلس البلدي بمذكرة من الإدارة العامة للبلدية بيلت فيها « المسائل الرئيسية المتعلقة المختلف عليها مع شركة مياه الاسكندرية مع ايضاح موقف الشركة من تنفيذ قانون المرافق العامة رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ » .

وأهم هذه المسائل :

١ - امتناع الشركة عن انشاء محطة مياه الشرب الجديدة رغم وضوح الحاجة اليها ورغم أن الشركة كانت تتعجل انشاءها ، فلما بدا لها أن تكاليفها ارتفعت من ٢٥٠٠٠ جنيه إلى ٤٠٠٠٠ جنيه رفضت تنفيذ المشروع .

٢ - عدم الأخذ بتقدير مجلس المراجعة وامرازها على محاسبة المستهلكين على التقدير الابتدائي رغم تعديله .

٣ - ضعف ضغط المياه وعدم وصولها إلى الأدوار العليا وعدم قيام الشركة بتلافي هذا العيب .

٤ - اصرار الشركة على عدم الخضوع لقانون المرافق العامة رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ وتوزيعها الأرباح على المساهمين دون التقيد بالنسبة المحددة في هذا القانون رغم تنبيهها مرارا إلى عدم اجراء ذلك .

ثم اشارت المذكرة إلى أن الموضوع عرض على إدارة الرأي لمصالح الحكومة بالاسكندرية فتناولته تفصيلا بمذكرة مؤرخة ٢٢ من اغسطس سنة ١٩٥٠ انتهت إلى أن الموقف من جانب الشركة يتعارض مع المصلحة العامة ويخالف أحكام القانون وأنه طبقاً للمبادئ العامة في القانون

الادارى ولعدم النص فى قانون المرافق العامة على جزاء مخالفة احكامه فان للمجلس البلدى الغاء الامتياز بالطريق الادارى والقيام على هذا المرفق بطريق الاستغلال المباشر أو منح الامتياز فيه الى ملتزم جديد بالشروط المنصوص عليها فى هذا القانون .

وبناء على هذه المذكرة وجه معالى وزير الشؤون البلدية والقروية الاسبق الى الشركة كتابا فى ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٥٠ ينيبها فيه الى ان موقفها يتعارض مع المصلحة العامة ويخالف احكام القانون ويطلبها بتنفيذ ما جاء فيه والا اضطر الى اتخاذ اجراء حاسم فى هذا الشأن تحقيقا للمصلحة العامة .

وقد دارت المناقشة فى المجلس البلدى على اساس هذه المذكرة ، وعلى اساس ما انتهت اليه ادارة الراى لمصالح :لحكومة بالاسكندرية من حق البلدية فى الغاء الامتياز و اشار حضرات الاعضاء الى ذلك كثيرا فى مناقشتهم ، وكانت هذه المناقشات تدور حول « الغاء الامتياز » او « سحبه » او « نزع » نتيجة للمخالفات التى ارتكبتها الشركة .

وواضح من ذلك ان المجلس اذ قرر استعادة المرفق او استرداده انما قصد ان يكون عن طريق الغاء الالتزام الممنوح للشركة او اسقاطه *decheance* جزاء لها على مخالفة احكام القانون وعدم قيامها بالالتزامات المفروضة عليها .

اما من جهة صفة القرار وهل هو نهائى ام لا ، فقسم الراى مجتمعا يلاحظ ان القرار صدر بالموافقة على مبدأ الاسقاط وكلف الادارة العامة للبلدية بحث الاجراءات التى يجب اتخاذها لذلك وتقديم تقرير اليه بالنتيجة خلال شهرين من تاريخ المصادقة الوزارية .

وواضح من هذا النص وما سبقه من مناقشات كانت تدور حول انذار الشركة من ناحية وبحث امكان قيام البلدية بادارة المرفق ومقدار المبالغ التى نستحق للشركة من ناحية اخرى - ان المجلس انما وافق على الاسقاط من حيث المبدأ فقط ثم كلف الادارة ببحث الاجراءات وتقديم تقرير اليه ، ومعنى ذلك انه ترجأ اتخاذ قرار نهائى فى الامر الى حين اتمام البحوث الفنية والمالية والحسابية المطلوبة .

يؤكد ذلك ان المصادقة الوزارية على القرار قد نحت هذا المنحى اذ جاءت « باقرار الاتجاه الذي اتخذه المجلس » واشير فى كتاب المصادقة الى الاتصال بالشركة على امل الوصول وايهما الى اتفاق ودى يحقق اعراض المجلس ، وقد حصل الاتصال فعلا وعقدت جلسات بين مغاليم وممثلى شركة المياه اشترك فى بعضها بعض حضرات اعضاء المجلس البلدى ، وكان الغرض من ذلك الوصول الى اتفاق مع الشركة مما يقطع بان قرار المجلس لم يكن قرارا نهائيا بل قرارا مبدئيا .

وما دام الامر كذلك فان المجلس يملك العدول عن هذا القرار .

لذلك انتهى راي القسم الى ان المقصود من القرار الصادر من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ هو اسقاط الالتزام الممنوح لشركة مياه الاسكندرية جزاء على مخالفتها لاحكام قانون المرافق العامة وعدم قيامها بالالتزامات المفروضة عليها وان هذا القرار قرار مبدئى يجوز للمجلس العدول عنه او تعديله .

(فتوى ٢٨٠ فى ١٩٥٢/٥/٢)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

مجلس بلدى مدينة الاسكندرية - تحمله بمكافآت رجال المطافىء الذين يعملون بالمدينة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية على ان « يختص المجلس بالاشراف على تنفيذ قانونه ولاختصه الداخلية والقوانين واللوائح المتعلقة بالصحة العمومية والتنظيم والمباني وتقسيم الاراضى والطرق والمجارى وغير ذلك من القوانين واللوائح الخاصة بالمرافق العامة للمدينة ، ويختص كذلك باصدار القرارات فى المسائل الآتية : (أولا) ١ - ... »

٧ - كل ما يتعلق بالمطافىء وجميع الاجراءات الخاصة بالوقاية من الحريق » .

وقد نصت المادة ٨٤ من لائحة الاجراءات الداخلية للمجلس على ان الأعمال الخاصة باطفاء الحريق بمدينة الاسكندرية تابعة للمجلس البلدى ، ويدير هذه الأعمال « ضابط رئيس لفرقة المطافىء » تحت امرته ضباط وصف ضباط وعمال الاطفاء . وإدارة هذه الأعمال تابعة للبلدية الى تتحمل نفقات الفرقة ، الا ان الموظفين والمستخدمين والعمال يكونون تابعين لسلطة البوليس من حيث التعيين والنظام ، وللادارة العامة طلب تغييرهم اذا رأت مقتضى لذلك .

ولما كان القانون واللائحة - سالفى الذكر - لم يعرضا لموضوع المكافآت الخاصة برجال فرقة المطافىء ، وبإتالى لم يحدد الجبهة الملزمة بصرفها لهم ، فقد ثار التساؤل عن هذه الجبهة ، وهل هى البلدية التى حملها الشارع بنفقات الفرقة لم وزارة الداخلية التى استبقى لها القانون سلطة التعيين والنظام وتغيير رجال هذه الفرقة . وبما ان التفسير السليم لكلمة النفقات يقتضى حملها على المعنى الواسع لهذا اللفظ بحيث تنطوى تحته جميع التكاليف الخاصة بالفرقة من ماهيات ورواتب اضافية مختلفة ، بلا تفرقة بين العاجل منها والاجل ، وعلى ذلك تدرج المكافآت تحت ذلك اللفظ باعتبار أنها ليست سوى مرتب آجل .

ومن ناحية أخرى ، فان التشريعات المختلفة الخاصة بمكافآت ترك الخدمة تقرر الحق فيها مقابل مدد الخدمة التى يقضيها الموظف فى جهات الادارة المختلفة ، وبحيث يتناسب مقدارها مع مقدار هذه المدد ، ولذلك فانه يتحتم الزام الجهة التى قضيت فيها مدد معينة بصرف المكافآت المستحقة عن هذه المدد وفى هذه الحدود فقط يجد حكم القانون - المتعلق بالمسالة المعروضة والمفسر على النحو السالف ذكره - محلاً لاعماله .

لذلك فان مجلس بلدى مدينة الاسكندرية هو الذى يقوم بصرف المكافآت الخاصة برجال فرقة المطافىء ببلدية الاسكندرية عن مدد الخدمة التى قضيت به .

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

مجلس بلدى مدينة الاسكندرية - تبعية مدير عام هذا المجلس -
تكون للمجلس البلدى ذاته وليس لوزارة الشؤون البلدية والقروية -
اثر ذلك - تقرير بدل تمثيل لهذا المدير يكون بقرار من المجلس البلدى
لا بقرار من رئيس الجمهورية .

ملخص الفتوى :

كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء المجلس
البلدى لمدينة الاسكندرية تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٤
على أن « يكون للمجلس مدير عام يعين بمرسوم بناء على عرض وزير
الشؤون البلدية والقروية ويعاونه وكيل ومديرو :دارات فنية ينبعون فى
تعيينهم وترقيتهم وتاديبهم وفصلهم وزارة الشؤون البلدية والقروية وتدرج
مرتبات المدير العام ووكيله ومديرى الادارات الفنية فى ميزانية الوزارة
المذكورة ، وعلى المجلس أن يؤديها للوزارة المذكورة وأن يدرج الاعتمادات
اللازمة لذلك فى ميزانيته » ، ثم عدلت بالقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٤
على الوجه الآتى : « يكون للمجلس ادارة بلدية تشكل من ادارات واقسام
يبين اختصاصها وتوزيع العمل بها فى اللائحة الداخلية وتتولى بوجه عام
تادية الخدمات وتنفيذ المشروعات والأعمال الداخلة فى اختصاص المجلس
البلدى وتنفيذ القوانين واللوائح وقرارات المجلس .

ويرأس الادارة البلدية مدير عام يعين بقرار يصدر من رئيس
الجمهورية بناء على عرض وزير الشؤون البلدية والقروية ويعاونه وكيل
ومديرو الادارات المالية والهندسية والصحية وغيرهم من مديرى الادارات
الفنية التى يصدر بإنشائها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ،
وتدرج مرتبات المدير العام ووكيله ومديرى الادارات الفنية فى ميزانية
الوزارة المذكورة . وعلى المجلس أن يؤديها للوزارة وأن يدرج الاعتمادات
اللازمة لذلك فى ميزانيته

وللمدير العام الاشراف التام على جميع الموظفين والمستخدمين وهو
الرئيس الفعلى لهم » .

ويبين من مقارنة نص هذه المادة قبل التعديل وبعده انه كان قبل هذا التعديل يتضمن حكمن :

الأول - تبعية مدير عام بلدية الاسكندرية ووكيل ومديرى الادارات الفنية لوزارة الشئون البلدية والقروية فى شئون تعيينهم وترقيتهم وتاديبهم وفصلهم .

الثانى - ادراج مرتبات هؤلاء الموظفين بميزانية وزارة الشئون البلدية والقروية ، مع الزام المجلس البلدى بادراج الاعتمادات اللازمة لذلك فى ميزانيته .

فلما عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٤ حذف الحكم الأول دون الثانى وذلك ابرازا لشخصية وتكوين الادارة البلدية واقسامها بوضوح ، على ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه .

ولما كان الأصل فى تحديد الجهة التى ينبعها الموظف ان تكون هى الجهة التى يؤدى فيها أعمال وظيفته ويمارس فيها اختصاصاتها ويتقاضى راتبه من ميزانيتها ، فإذا أريد الحاق الموظف بجهة غير هذه الجهة لأسباب وظروف خاصة استثنائية تعين النص على ذلك صراحة لأن هذا الحكم يكون استثناء وخروجا على الأصل العام .

ويبين من مجموع نصوص القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه وعلى الخصوص من نص المادة ٤٦ منه أن مدير البلدية هو الرئيس الفعلى للادارة التنفيذية فى البلدية واختصاصه وعمله الاصيل مقصوران عليها ، كما انه يتقاضى راتبه فى النهاية من اموالها ، ومن ثم فانه يتبعها دون سواها أما النص على ادراج راتبه فى ميزانية وزارة الشئون البلدية والقروية فانه لا يعدو أن يكون مجرد وسيلة من وسائل تنظيم اشراف وزير الشئون البلدية والقروية على المجالس البلدية لكفالة حسن سير العمل بها . وقد وقف المشرع عند حد النص على مجرد ادراج المرتب فى ميزانية الوزارة فلم يلزم الوزارة بعبئه المالى بل اوجب على المجلس أن يؤديه اليها وأن يدرج الاعتمادات اللازمة لهذا الغرض فى ميزانيته ، وذلك اعمالا للأصل العام الذى يقضى بأن الراتب مقابل العمل ولا يلتزم بادائه سوى الجهة التى يؤدى فيها هذا العمل ويعود نفعه عليها .

وتقضى المادة (٢٠) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه بان « يختص المجلس باصدار القرارات فى المسائل الآتية :
(ثامنا) مسائل الموظفين والمستخدمين والعمال والمسائل المالية عدا ما يدخل منها فى اختصاص المدير العام للبلدية » . ويستفاد من هذا النص ان المجلس هو المختص اصلا باصدار قرارات فى مسائل موظفيه كافة على اختلاف درجاتهم وانواعهم ويستثنى من ذلك ما يختص به المدير العام صراحة من هذه المسائل . ولما كان المدير موظفا بالبلدية فان المجلس يختص باصدار القرارات فى شؤنه الوظيفية كافة وفى المسائل المالية المتعلقة بها ومنها تقرير رواتب اضافية له ، وعلى هذا فان مدير عام بلدية الاسكندرية يتبع المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ولا يعتبر من موظفى وزارة الشئون البلدية والقروية ، وتقرير بدل تمثيل له يكون بقرار من الهيئة الادارية .

(فتوى ٢٥٨ فى ١٩/٤/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

مجلس بلدى الاسكندرية - اختصاصه دون مصلحة الطب البيطرى بمكافحة مرض الكلب وتنفيذ القوانين الصادرة فى هذا الشأن - ثابت من اختصاصه بتنفيذ القوانين المتعلقة بالصحة العمومية - لا يغير من هذا الاختصاص صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن الكلاب ومرض الكلب .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية تقضى بان يختص المجلس البلدى بالمسائل الآتية :

(اولا) تنفيذ قانون المجلس ولائحته التنفيذية والقوانين واللوائح المتعلقة بالصحة العمومية والتنظيم والمباني وتقسيم الاراضى والطرق والحال العمومية المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطورة والمجارى والانتارة وغير ذلك من القوانين واللوائح الخاصة بالمرافق العامة .
كما تنص المادة ٤٠ من القانون مالف الذكر على ان « تكون ايرادات

المجلس البلدى من (سابعاً) الرسوم والعوائد المقررة على السيارات والموتوسيكلات والدراجات والعربات بأنواعها والدواب والكلاب وما مائل ذلك ٢ .

ويبين مما تقدم ان اختصاص المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية بمكافحة مرض الكلب وتنفيذ القوانين الصادرة فى هذا الشأن انما هو ثابت من اختصاصه بتنفيذ القوانين المتعلقة بالصحة العمومية وذلك باعتبار ان مقاومة هذا المرض ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصحة العمومية . ولم يترتب على صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن الكلاب ومرض الكلب تغيير فى هذا الاختصاص اذ انه يبين من أحكام ذلك القانون ان الادارات البيطرية المختلفة هى التى تتولى تنفيذ احكامه وليس فى هذه الاحكام ما يجعل هذا الاختصاص مقصوراً على مصلحة الطب البيطرى ، بل ان المشرع كان صريحاً فى النص على ان تتولى الجهة الادارية المختصة تنفيذ احكام القانون ، والمقصود بالجهة الادارية فى هذا الشأن الادارات البيطرية التى تقرر لها هذا الاختصاص بصفة اصلية بموجب قواعد قانونية نافذة المفعول ، ولما كان القسم البيطرى ببلدية الاسكندرية هو الجهة المنوط بها تنفيذ القوانين المتعلقة بداء الكلب طبقاً للائحة الداخلية للقومسيون البلدى الصادرة فى ١٣/٦/١٩٥٥ ، فمن ثم لا يترتب على صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر نزع الاختصاص من هذا القسم .

ويترتب على تقرير الاختصاص للقسم البيطرى التابع لمجلس بلدى مدينة الاسكندرية ان يكون لهذا القسم وحده سلطة قيد الكلاب فى سجل خاص بارقام سلسلة وتحصيل الرسم المقرر عن هذا القيد طبقاً لحكم المادة الاولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ ، ولا يخل بذلك ان القانون المذكور قد نص على ان يحتفظ بالسجل المذكور بمصلحة الطب البيطرى وفى كل فروعها بنواحى الجمهورية ، ذلك ان اختصاص المجلس البلدى بتحصيل الرسوم المقررة على الكلاب مستمد من حكم المادة ٤٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ اذ تنص على انه « تتكون إيرادات المجلس البلدى من ٠٠٠ (سابعاً) الرسوم والعوائد المقررة على السيارات والموتوسيكلات والدراجات والعربات بأنواعها والدواب والكلاب وما مائل ذلك » .

والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ فى شأن مجلس بلدى مدينة الاسكندرية هو قانون خاص يقتصر اثره على مدينة الاسكندرية ، كما ان احكامه تعتبر من قبيل الأحكام الخاصة ، ومن ثم فلا يترتب على صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ ، وهو قانون عام ، القول بعدم احقية المجلس البلدى فى تنفيذه وتحصيل الرسوم المقررة على تسجيل الكلاب لحسابه ، لأن حقه فى هذه الرسوم ثابت بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ باعتبارها جزءا من إيرادات البلدية ، ومن المقرر ان التشريع العام لا يلغى النص الخاص ولو كان سابقا عليه ومتعارضا مع احكامه ، بل يظل النص الخاص قائما ونافذ المفعول بحيث يجب اعمال كل منهما فى نطاقه ما لم يكن قد نص صراحة على الغاء هذا النص الخاص .

وبما ان القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ لم يتضمن أى نص يقضى صراحة بانتزاع اختصاص المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية فى تنفيذ احكام القانون باعتباره من القوانين المتعلقة بالصحة العمومية ، كما انه لم يتضمن أى شئ يقضى بحرمان المجلس البلدى من تحصيل الرسوم المقررة على الكلاب وازادتها الى ميزانيته الخاصة ، فمن ثم يظل اختصاص المجلس البلدى قائما بالنسبة لتنفيذ القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ بما فى ذلك تحصيل الرسوم ، ويكون النص الصادر من وزير الزراعة بتاريخ ٥ من يونيه سنة ١٩٥٦ على سريان احكام القانون على مدينة الاسكندرية ، قصد به ان تنقيد بلدية الاسكندرية - بصفتها السلطة القائمة على تنفيذ القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ - بأحكامه الموضوعية دون ان يكون قد قصد به انتزاع اختصاص البلدية فى تنفيذ احكامه بما فيها تحصيل الرسوم .

لذلك فان مجلس بلدى مدينة الاسكندرية هو المختص بتنفيذ احكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن الكلاب ومرض الكلب دون مصلحة الطب البيطرى ، كما انه صاحب الحق فى كافة الرسوم المقررة طبقا لاحكام هذا القانون ، على ان ترسل البلدية الى مصلحة الطب البيطرى جميع التبليغات التى تصلها عن حيازة الكلاب حتى تقوم المصلحة المذكورة بقيد هذه التبليغات فى سجلها الخاص .

(فتوى ٢٣ فى ١١/١/١٩٥٩)

الفصل الثانى

مجلس بلدى القاهرة

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

أصبح مجلس بلدى مدينة القاهرة بمقتضى المادة «٢٠» من القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ مختصا بإصدار رخص المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، الكائنة بدائرة المدينة ، على اختلاف أنواعها ، دون مصلحة الرخص التابعة لوزارة الصحة العمومية .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ الجهة المختصة بالترخيص بالمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة فى دائرة مدينة القاهرة وتبين ان القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة قد خلا من بيان الجهة التى تتولى اصدار الترخيص بإدارة هذه المحلات . اما اللائحة التنفيذية لهذا القانون فقد قسمتها الى ثلاثة اقسام :

القسم الاول : ويختص بمنح الترخيص الخاص به وزارة الداخلية التى حلت محلها فى ذلك وزارة الصحة العمومية .

القسم الثانى : تختص بمنح الترخيص الخاص به المحافظة والمديرية .

القسم الثالث : ويختص بمنح الترخيص الخاص به مأمورو المراكز أو الأقسام .

وقد كانت مصلحة الرخص التابعة لوزارة الصحة العمومية تقوم بالاجراءات الخاصة بهذه الترخيصات . ثم جاء القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجلس البلدية والقروية واعطى الاختصاص فى تنفيذ (م - ٢٤ - ج ٢٢)

قانون المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وبالنسبة للقسمين الثانى والثالث للمجلس البلدى او القروى الذى يقع المحل فى دائرته وذلك طبقا للبند ١٠ من المادة ١٢ وأبقى الاختصاص فى الترخيص بالقسم الاول لوزارة الصحة العمومية .

اما القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء المجلس البلدى لمدينة ،نقاهرة فقد نص فى المادة ٢٠ على أن المجلس البلدى يختص بالمسائل المذكورة بالمادة ولولها .

« مراقبة تنفيذ قانون المجلس ولائحته الداخلية والقوانين واللوائح المتعلقة بالصحة والتنظيم والمباني وتقسيم الأراضى والطرق والمحال العمومية والمحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والمجارى والانارة وغير ذلك من القوانين واللوائح الخاصة بالمرافق العامة » .

وانه وان كان القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالمجلس البلدى لمدينة الاسكندرية قد وضع فى مقابل هذا النص عبارة « تنفيذ قانون المجلس » ولم يذكر كلمة « مراقبة » الا ان هذه المغايرة لا تؤدى الى اختلاف المعنى المقصود فى الحالين لعدم وجود مبرر للتفرقة من جهة ولأن هذه المادة - من جهة أخرى - تتحدث عن المجلس كهيئة مداولة فاختصته بمراقبة تنفيذ القوانين التى تقوم بتنفيذها اداراته المختلفة .

يدل على ذلك أن من بين القوانين التى اختص المجلس بمراقبة تنفيذها قانون المجلس ذاته ولائحته الداخلية . ولا يمكن بداهة تصور أن جهة أخرى تقوم بتنفيذ هذين غير ادارات هذا المجلس كما ان القول بان جهة أخرى تابعة للحكومة المركزية كمصلحة الرخص يستمر اختصاصها بتنفيذ هذا القانون وتشرف البلدية عليها اذ ان ذلك يؤدى الى نتائج غير مقبولة ومجاوية للدستور ذاته . لأن الحكومة المركزية هى التى تشرف على البلدية بما لها من سلطة وصائية ولا يمكن التسليم بقلب الأوضاع ومنح البلدية اشرافا على الحكومة .

ولذلك انتهى رأى القسم الى أنه بمقتضى المادة ٢٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ صار الاختصاص بإصدار رخص المحلات المقلقة للراحة

والمضرة بالصحة والخطرة على اختلاف أنواعها الكائنة بمدينة القاهرة للمجلس البلدى لهذه المدينة دون مصلحة الرخص التابعة لوزارة الصحة العمومية .

(فتوى ٦٦٩ فى ١٩٥١/١٢/٩)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

اصبح مجلس بلدى مدينة القاهرة بمقتضى حكم المادة ١٣٣ من الدستور والمادتين (٢٠ و ٤٠) من القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ مختصا بمراقبة تنفيذ عقود التزام المرافق العامة البلدية فى مدينة القاهرة وبالتفتيش على حسابات الشركات التى تقوم بهذه المرافق مع عدم الاخلال بما يخوله القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ وغيره من القوانين من اختصاص وزارة التجارة والصناعة فى امر هذه الشركات .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً بجلسته المنعقدة فى ٩ من مارس سنة ١٩٥٢ الخلاف بين وزارة التجارة والصناعة والمجلس البلدى لمدينة القاهرة على اختصاص الادارة العامة للشركات بالنسبة الى التزامات المرافق العامة فى مدينة القاهرة . وتبين انه بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣١ من مايو سنة ١٩٢٧ أنشئت ادارة شركات الامتياز بوزارة المالية وخولت الاختصاصات الآتية :

١ - حصر الامتيازات التى تمنح بمعرفة الحكومة والتعديلات التى تحصل فيها وتسجيلها .

٢ - جمع هذه الامتيازات وترتيبها ثم طبعها من آن لآخر .

٣ - حصر جميع التقارير السنوية التى تنشر بمعرفة الشركات وبالتى يهم الحكومة الاطلاع عليها .

٤ - فحص مشروعات الامتياز وابداء الرأى فيها من الوجهة المالية والاقتصادية قبل رفعها لمجلس الوزراء وكذلك كل تعديل يباد اذخاله عليها .

٥ - مراقبة تنفيذ عقود الامتياز مع الاستعانة بموظفى الوزارات المختصة بمراقبة الشروط الفنية .

٦ - تقديم تقرير عن حالة الشركات ونموها وتأثيرها من الوجهة الاقتصادية فى البلاد .

٧ - التفيتش على حسابات الشركات التى تدفع اتاوة للحكومة وتقدير هذه الاتاوة .

وقد الحقت ادارة شركات الامتياز فى ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ بالادارة العامة للشركات بوزارة التجارة والصناعة .

ولما انشئ المجلس البلدى لمدينة القاهرة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ رأى انه المختص وحده بشئون المرافق العامة فى مدينة القاهرة استنادا الى هذا القانون .

ويلاحظ بادى الراى ان المرافق العامة اما مرافق عامة قومية او مرافق عامة بلدية فالأولى لم يتعرض لها القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ ومن ثم لم يتغير بالنسبة اليها اختصاص الادارة العامة للشركات .

اما المرافق العامة البلدية وهى التى تقتصر اهميتها على اهل المدينة فهى محل البحث الآن .

وقد نصت المادة ١٣٣ من الدستور على ان ترتيب المجالس البلدية واختصاصها وعلاقتها بجهات الحكومة تبينها القوانين ويجب ان تراعى فى هذه القوانين اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم المدينة .

وصدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ منظما للعلاقة بين المجلس البلدى لمدينة القاهرة وبين الحكومة المركزية . مراعى ان يختص المجلس بالاشراف على كل ما يتعلق بالمرافق العامة (البند ٥) كما يختص باصدار القرارات فى شأن كل التزام واحتكار موضوعه استغلال مصلحة من مصالح الجمهور .

كما نصت المادة ٤٠ على ان تكون من موارد المجالس حصنة الحكومة

فى ايرادات شركات المياه والالتزام بالنقل بالسيارات العمومية وغيرها من شركات المرافق العامة .

ويتضح من ذلك انه بمقتضى احكام الدستور والقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ قد اصبح المجلس البلدى لمدينة القاهرة هو المختص وحده بالاشراف على جميع المرافق العامة البلدية فى حدود المدينة وهو الذى يؤول اليه ما يستحق لدى ملتزمى هذه المرافق من اتاوات .

ومقتضى هذا الاشراف ان المجلس يختص بمراقبة قيام الملتزم بالمرفق العام طبقا لعقد الالتزام وبالتفتيش على حسابات الملتزم لضبط مقدار الاتاوة المستحقة له .

وهذا الاختصاص يتعارض مع اختصاص الادارة العامة للشركات بمراقبة تنفيذ العقود والتفتيش على الحسابات تعارضا يتعين معه القول بان احكام المادتين ٥ و ٧ من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ قد نسخت بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ .

اما ما عدا ذلك من اختصاصات الادارة المذكورة فلا تتعارض مع الاختصاص المخول للبلدية اذ لا تعدو ان تكون جمعا لبيانات وابداء لآراء تسترشد بها الجهات المختصة فى المسائل المتعلقة بالمرافق العامة .

وكون الالتزام بالمرفق العام يلزم ان يكون بقانون لا يؤثر فى اختصاص المجلس البلدى فى هذا الشأن لأن المجلس هو الذى يعتبر مانح الالتزام بصرف النظر عن الادارة التى يصدر بها هذا الالتزام .

ثم ان مراقبة تنفيذ عقود الالتزام والتفتيش على حسابات الملتزم لا تكون الا بعد منح الالتزام فعلا فلا وجه لاشراك ادارة الشركات فيه .

لذلك انتهى راي القسم الى ان المجلس البلدى لمدينة القاهرة هو المختص وحده بمراقبة تنفيذ عقود التزام المرافق العامة البلدية فى مدينة القاهرة وبالتفتيش على حسابات الشركات التى تقوم بهذه المرافق مع عدم الاخلال بها بما يخوله القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص ببعض احكام الشركات المساهمة وغيره من القوانين من اختصاص لوزارة التجارة والصناعة .

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

مجالس بلدية - نقل موظفيها الى الحكومة يعتبر تعيينا جديدا -
ايراد استثناء على هذه القاعدة فى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٣ بالنسبة
لموظفى مجلس بلدى القاهرة .

ملخص الفتوى :

ان الاعتراف بالشخصية المعنوية للأشخاص الادارية الاقليمية يترتب
عليه استقلال هذه الاشخاص عن شخصية الدولة ، وهذا يستتبع ان
يعتبر نقل موظف من احدى هذه الهيئات الى الحكومة أو العكس
بمناوبة تعيين جديد فى الجهة المنقول اليها . لذلك يكون القانون رقم ٥٣٤
لسنة ١٩٥٣ - فيما تضمنته احكامه من اعتبار مدة خدمة الموظفين
والمستخدمين والعمال المنقولين من مجلس بلدى القاهرة الى الحكومة وحدة
لا تتجزأ وتحسب فى تسوية ما قد يستحقونه من معاش أو مكافآت عند
تركهم الخدمة أو فصلهم منها - هو انشاء لحكم جديد يقتصر تطبيقه على
المنقولين من الموظفين والمستخدمين والعمال من مجلس بلدى القاهرة
وحده الى الحكومة .

(فتوى ٧٣ فى ١٩٥٤/٢/٢٧)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

مجلس بلدى القاهرة - القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بانشاءه -
تحديد معالم المدينة واشتراطه لتعديلها صدور مرسوم - لا يغنى عنه أية
اجراءات اخرى .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بانشاء مجلس
بلدى مدينة القاهرة يبين أن المادة الأولى منه قد حددت معالم مدينة
القاهرة وضواحيها التى يباشر فى حدودها المجلس البلدى سلطاته

واختصاصاته وفقاً للرسم المرافق لذلك القانون ، وقد اجيز تعديل هذه الحدود بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير الشؤون البلدية والقروية وبعد موافقة المجلس البلدى .

والثابت ان جزءا من المنطقة التى يشرف عليها مجلس قروى شبرا الخيمة قد ادخل ضمن حدود مدينة القاهرة ، وتختلف جزء آخر استمر هذا المجلس فى الاشراف عليه ، واذ كانت الشخصية الاعتبارية لمجلس قروى شبرا الخيمة لم تنقض بصور القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة الذى انتزع جزءا من اختصاصه وضمه الى اختصاص بلدية القاهرة ، وانما ظل المجلس الاول يباشر اختصاصه على الجزء الباقى الذى لم يضم الى دائرة المجلس الثانى ، كما ان موافقة الهيئة الادارية لبلدية القاهرة على ضم هذا الجزء المتخلف الى البلدية ، واقرار مجلس الوزراء لادماج ميزانية المجلس القروى فى ميزانية البلدية لا يغنيان عن ضرورة صدور مرسوم بهذا الضم ، ليتسنى التعويل عليه وترتيب آثاره القانونية وفقاً لحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ - اذ كان الامر ما تقدم فانه يبقى لمجلس قروى شبرا الخيمة كيانه القانونى ، وتظل له كافة اختصاصاته التى يباشرها على الجزء المتخلف ، ومن ثم يحق له الاستمرار فى تحصيل الرسوم السابق فرضها على الجزء الخارج عن حدود مدينة القاهرة .

لذلك فانه الى ان يصدر مرسوم بضم الجزء المنود عنه الى حدود مدينة القاهرة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ فان لمجلس قروى شبرا الخيمة الاستمرار فى تحصيل الرسوم البلدية السابق فرضها بمعرفته فى شأن هذا الجزء ، ولا يحق لبلدية القاهرة تحصيل هذه الرسوم .

(فتوى ٢٥٨ فى ١٩٥٤/٧/٧)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

مدينة القاهرة - حدودها - عبارة « دائرة مدينة القاهرة » الواردة فى المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة - مقصود بها مدينة القاهرة وضواحيها وفقاً للتقسيم البلدى لا التقسيم الادارى .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة على ان « ينشأ لمدينة القاهرة مجلس بلدى وفقا للنظام المقرر فى هذا القانون - وتكون حدود مدينة القاهرة وضواحيها الداخلة فى اختصاص المجلس البلدى على حسب الرسم المرافق . ويجوز تعديل هذه الحدود بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير الشؤون البلدية والقروية وبعد موافقة المجلس البلدى » كما تنص المادة ٤٠ من هذا القانون على ان « يتكون ايراد المجلس عن المحصل فى دائرة مدينة القاهرة من ٣٠٠٠٠٠ - من الرسوم والعوائد المقررة على السيارات والموتوسيكلات والدراجات والعربات بأنواعها » . ويستفاد من هذين النصين ان اختصاص مجلس بلدى القاهرة يشمل المدينة وضواحيها بحدودها المبينة فى الرسم المرافق للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الصادر بإنشاء هذا المجلس وان وزير الشؤون البلدية والقروية قد حول سلطة تعديل هذه الحدود بعد موافقة المجلس البلدى .

ولما كانت رسوم السيارات المحصلة فى دائرة مدينة القاهرة وضواحيها تدخل فى ضمن الموارد المالية للمجلس المذكور وذلك بالتطبيق لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ المتقدم ذكرها فانه يتعين تحديد مدلول عبارة دائرة مدينة القاهرة وضواحيها فى ضوء نص المادة الأولى من القانون ذاته التى تحدد دائرة اختصاص المجلس البلدى بمدينة القاهرة وضواحيها حسب الرسم المرافق للقانون فليس معقولا ولا مقبولا ان يختلف مدلول العبارتين وقد وردت كلتاهما فى تشريع واحد ، ويؤيد هذا النظر ان المشرع انما خول المجلس البلدى الحق فى حصيلة رسوم السيارات والموتوسيكلات والدراجات والعربات بأنواعها بالنص عليها فى ضمن موارد المالية لمواجهة ما ينفقه فى انشاء الطرق وصيانتها وتحسينها وكافة مرافق النقل والمواصلات الواقعة فى دائرة اختصاصه مما يقتضى ان يكون تحديد مدينة القاهرة وضواحيها حسب التقسيم البلدى ووفقا للتحديد الوارد بالرسم المرافق للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ دون التقسيم الادارى .

(فتوى ٥٠٦ فى ١٣/٦/ ١٩٦٠)

الفصل الثالث

مجلس بلدى بور سعيد

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

مجلس بلدى بور سعيد - عمال اليومية - القانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٦ المعدل للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ - تقريره عدم خضوعهم للقوانين واللوائح التى تسرى على عمال الحكومة المركزية وفروعها - اثر ذلك - عدم افادتهم من حكم قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بمنح العمال المؤقتين اعانة غلاء المعيشة .

ملخص الفتوى :

فى ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ صدر القانون رقم ١٤٨ بانشاء المجلس البلدى لمدينة بور سعيد على غرار كل من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بانشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بانشاء مجلس بلدى لمدينة الاسكندرية . ولقد اظهر التطبيق العملى للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ خلال سنوات ان احكامه جاءت قاصرة عن ان تمكن المجلس من تحقيق الغرض من انشائه فبذلت بعض المحاولات لتعديل تلك الاحكام لمسايرة التطور وتبسيط الاجراءات ، ولكن ما ادخل عليها من تعديل لم يؤد الى النتيجة المرجوة لتمكين ذلك المجلس من القيام برسالته على الوجه الاكمل . من ذلك ما نصت عليه المادة (٤٨) من انه « مع مراعاة احكام هذا القانون تسرى على موظفى المجلس جميع القوانين واللوائح الخاصة بموظفى الحكومة ومستخدميها » . وقد فسر هذا النص بأنه يشمل العمال باعتبارهم من مستخدمى المجلس وترتب على ذلك تطبيق كادر العمال الحكومى عليهم . . ولكن ميزانيات مجلس بلدى بور سعيد وغيره من المجالس البلدية المحدودة الموارد لا تمكنها من مواجهة الأعباء المالية التى تفرضها النظم التى تطبقها الحكومة على عمالها ، لذلك رأى المشرع فى القانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ١٩٥٦/٧/٢١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى

لدينة بور سعيد ان يدخل تعديلاً صريحاً على هذه المادة القديمة (٤٨) ونص في التعديل على ان يصدر المجلس لائحة تنظم قواعد تعيين العمال وترقيتهم ونقلهم وتاديبهم وتركهم الخدمة وغير ذلك من شئونهم .
وجرى تعديل المادة (٤٨) على النحو الصريح الآتى : (مادة ٤٨ معدلة) :
« مع مراعاة احكام هذا القانون تسرى على موظفى المجلس ومستخدميه جميع القوانين واللوائح التى تطبقها الحكومة . اما العمال فيصدر المجلس لائحة تنظم قواعد تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وتاديبهم وتركهم الخدمة وغير ذلك من شئونهم » .

وصريح عبارة هذا النص المعدل هو ان عمال مجلس بلدى بور سعيد منذ صدور هذا القانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٦ فى ١٩٥٦/٧/٣١ ومنذ تاريخ العمل بأحكامه بعد ستين يوماً من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
وقد تم هذا النشر فى ١٩٥٦/٨/٥ بالعدد ٦٢ مكرراً من الوقائع المصرية .
اصبحوا لا يخضعون للقوانين واللوائح التى تسرى على عمال الحكومة المركزية وفروعها ، وانما يخضعون لأحكام اللائحة التى سوف يصدرها المجلس البلدى المذكور منظمة لكافة شئون عمله .

فاذا كان الثابت من الأوراق ، ان المدعى قد عين بمجلس بلدى بور سعيد فى ١٩٥٥/٩/٢١ بوظيفة (عامل مؤقت) على الآلة الكاتبة بأجر يومى قدره ٢٠٠ مليم رفع الى ٢٦٠ مليماً اعتباراً من ١٩٥٦/٤/١٢ وظل يقبضه الى ان استقال من خدمة المجلس فى منتصف فبراير سنة ١٩٦٠ فان المدعى يكون ، والحالة هذه من طائفة العمال المؤقتين التابعين لمجلس بلدى بور سعيد ، ومن ثم فانه لا يفيد من القواعد التنظيمية التى تسرى فى حق العمال الحكوميين ومن بينها تلك القاعدة التنظيمية التى استحدثها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٠/٢٩ والتى تقضى بمنح أولئك العمال الذين يعينون بصفة مؤقتة اعانة غلاء المعيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم .

(طعن ٩١٢ لسنة ٧ ق - جملة ١٩٥٢/١/١٦)

الفصل الرابع المجلس البلدية فى نطاق محافظة سيناء

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية - نص المادة ٤٠ منه على نزول الحكومة للمجلس عن حصيلتها فى دائرة اختصاصه من ايجار اراضى البناء الفضاء الداخلة فى املاكها الخاصة ونصف صافى حصيلة بيع الاراضى المذكورة - نظام الادارة المحلية المطبق بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - تقسيم الجمهورية الى وحدات ادارية هى المحافظات والمدن والقرى لكل منها الشخصية المعنوية وسريانه مكانيا على هذه الجهات - صدور القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبى الى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات - شمول هذا التقسيم بعد تعديله بالقرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ جميع المحافظات عدا محافظة سيناء - إثر ذلك خضوع المجالس البلدية فى نطاق محافظة سيناء لاحكام قانون المجالس البلدية مؤقتا الى ان يصدر فى شأنها قرار جمهورى .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية تنص على أن « يكون انشاء المجلس البلدى بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية يحدد فيه دائرة اختصاصه ... » وقد تضمن الباب الرابع من هذا القانون بيان الموارد المالية للمجالس البلدية من الضرائب والرسوم والأموال التى تنزل عنها الحكومة للمجالس ومن هذه الموارد ما نصت عليه المادة ٤٠ من القانون المذكور من أن « تنزل الحكومة للمجلس عن حصيلتها فى دائرة اختصاصه من ايجار اراضى البناء الفضاء الداخلة فى املاكها الخاصة ونصف صافى المبلغ الذى يحصل من ريع الاراضى المذكورة » - ثم صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية ونصت المادة الاولى منه على أن « تقسم الجمهورية العربية المتحدة بقرار من رئيس الجمهورية الى وحدات ادارية

هي المحافظات والمدن والقرى ويكون لكل منها الشخصية المعنوية »
كما نص في مادته الثانية على ان « يمثل المحافظة مجلس المحافظة
والمدينة مجلس المدينة والقرية او مجموعة من القرى المتجاورة المجلس
القروي » وتنفيذا للمادة الاولى من هذا القانون اصدر السيد
رئيس الجمهورية القرار رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبي
الى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات - ثم عدل هذا
القرار بالقرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ الذي اضاف ثلاث محافظات اخرى
وبذلك شمل الفراران جميع المحافظات عدا محافظة سيناء .

ولما كان قانون نظام الادارة المحلية يطبق سكانيا على الجهات التي
صدر قرار جمهوري باتباعها الى محافظات او مدن فان مؤدى ذلك ان
الجهات التي لم تدخل بالاداة المذكورة في نطاق تطبيق هذا القانون
تظل خاضعة للنظام القانوني القائم قبل العمل به الى ان تلحقها احكامه
وتدخل في دائرة تطبيقه المكانية ومن ثم فان احكام القانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٥٥ المشار اليه تعد نافذة مؤقتا على المجالس البلدية في نطاق
محافظة سيناء الى ان يصدر في شأنها قرار من رئيس الجمهورية طبقا
للمادة الاولى من قانون نظام الادارة المحلية .

(فتوى ٣٤٥ فى ١٩٦٦/٣/٢٨)

الفصل الخامس

عدم جواز الجمع بين عضوية المجالس البلدية والقروية
والاشتغال بالوظائف العامة

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

لا يجوز الجمع بين الوظائف العامة وعضوية المجالس البلدية وذلك
تطبيقاً لقرار الحظر الصادر من مجلس الوزراء فى هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

طلب ابداء الراى فيما اذا كان يجوز لاحد موظفى الحكومة الجمع
بين شغل وظيفته وعضوية المجالس البلدية وذلك بمناسبة انتخاب طبيب
الاسنان بوحدة مدينة دمنهور العلاجية عضواً بمجلس بلدى دمنهور اذ أن
كلا من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية
والقروية والمرسوم الصادر فى ١٧/٦/١٩٤٥ بشأن انتخاب المجالس
المذكورة قد خلا من نص فى هذا الصدد غير ان وزارة الداخلية رفعت
الى مجلس الوزراء فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٤٥ مذكرة لاصدار قرار يحظر
على الموظفين اطلاقاً الجمع بين الوظيفة والعضوية فوافق مجلس الوزراء
على الحظر المشار اليه فى تلك المذكرة بجلسته المنعقدة فى ١٩/١١/١٩٤٥

وقد استعرضت هيئة قسم الراى هذا الموضوع بجلستها المنعقدة فى
١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ولاحظت من مراجعة الأعمال التحضيرية للقانون
رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٤ أن الفكرة الاولى التى اتجهت اليها نية المشرع عند
وضع مشروع قانون للمجالس البلدية هى ان يوضع فيما بعد قانون خاص
ليبان القواعد التى تحكم انتخاب اعضاء تلك المجالس غير ان الهيئة
التشريعية عند نظرها لهذا القانون اضافت مادة تقضى بان تجرى وزارة
الداخلية الانتخابات طبقاً للنظام الذى يوضع تفصيلاً فى لائحة تصدر
بمرسوم وترتب على ذلك ان احكام الانتخاب لتلك المجالس صيغت فى

مشروع مرسوم عرض على قسم قضايا وزارة الداخلية وقد ورد به النص
التى « لا يجوز الجمع بين عضوية المجالس البلدية والقروية وتولى
الوظائف العامة بنوعها » والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول
صاحبها مرتبه من الأموال العمومية ويدخل فى ذلك كل موظف ومستخدم
مجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية وكل موظف ومستخدم
وزارة الأوقاف والمعاهد الدينية - على انه لما كان المرسوم المزمع استصداره
يستند الى قانون معين فقد أوضح قسم قضايا الداخلية انه يجب الا يخرج
عن نطاق احكام هذا القانون المستمدة منه لا أن يشمل نصا المقترح وضعه
يتضمن حكما موضوعيا يجب أن يتقرر بقانون وبالتالي فانه نظرا لخلو
القانون الاصلى من مثل هذا النص فانه لا يمكن حرمان الموظفين من
ترشيح انفسهم اذا كانت تتوافر فيهم الشروط التى يتطلبها القانون على
انه يجوز للحكومة بما لها من سلطة تنظيمية بالنسبة لشئون موظفيها
أن تحظر عليهم قبول عضوية تلك المجالس ويكون جزاء الموظف الذى
يخالف مثل هذا الحكم المؤاخذة التأديبية دون أن يترتب على ذلك أى
بطلان للعضوية ذاتها وقد صدر قرار مجلس الوزراء فى ١٩ نوفمبر
سنة ١٩٤٥ بتقرير هذا الحظر تحقيقا لنية المشرع فى هذا الصدد .

كما اوضحت الهيئة انه اذا كان المرسوم بقانون الانتخاب رقم ١٤٨
لسنة ١٩٣٥ قد نص فى المادة ٦٠ منه على عدم جواز الجمع بين الوظيفة
وعضوية أحد مجلسى البرلمان ونصت المادة ١١ من القانون رقم ٦٨
الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية على تقرير هذا الحظر بالنسبة
لأعضاء مجالس المديرية فان الحكمة التى دعت الى تقرير هذا الحظر
تعتبر اشد توافرا بالنسبة للمجالس البلدية لما لهذه المجالس الأخيرة من
اختصاصات تدعو الى قيامها بأعمال قد يبدو تعارضها واضحا مع
واجبات الوظيفة .

وقد لاحظت الهيئة أن الطبيب المذكور قد التحق بخدمة الحكومة
خاضعا للتروط التى تسرى على موظفيها عموما رغم أن العمل المنوط به
قد يجعله فى مركز قانونى مختلف على انه لما طالما كانت العلاقة بينه
وبين الحكومة مستمدة من رابطة التوظيف العادية ولم تنظم تلك العلاقة

على صورة أخرى فلا مناص من سريان جميع الأحكام الخاصة
بالموظفين عليه .

وقد انتهت الهيئة من بحثها الى تقرير عدم جواز الجمع بين شغل
الوظائف العامة وعضوية المجالس البلدية تطبقنا لقرار مجلس الوزراء
الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأن الطبيب المذكور يعتبر من الموظفين
الخاضعين لقرار مجلس الوزراء السالف الذكر .

(فتوى ٧٥/١/٣١ - فى ١٨/١٢/١٩٤٦)

الفصل السادس

موارد المجالس البلدية والقروية وتسييرها للمرافق العامة

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

لا تتحمل المجالس البلدية نفقات مرفق المرور .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى القوانين الخاصة بمجالس القاهرة والاسكندرية وبورسعيد البلدية وهي القوانين رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ ورقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ يتبين أنها تدير على منوال واحد فيما يتعلق بتحديد اختصاص هذه المجالس فى ادارة المرافق العامة . اذ تنص على اختصاص هذه المجالس بإدارة مرافق عامة معينة كعمليات المياه والانتارة ووسائل المواصلات والأسواق العامة والمطافىء . وتنص أيضاً على اختصاص هذه المجالس بإدارة المرافق العامة على العموم أو الاشراف عليها .

ولا شك ان المقصود بالمرافق العامة فى حكم تلك القوانين هى المرافق المحلية اى التى لا تهم سوى أهل المدينة التى يمتثلها المجلس البلدى دون المرافق العامة القومية التى تهم سكان الدولة أجمعين كمرافق العدل والدفاع والبوليس . وبذلك يكون اختصاص المجالس البلدية فيما يتعلق بالمرافق العامة انما هو تطبيق للأصل العام الذى يحكم توزيع الوظيفة الادارية بين السلطات المركزية وبين الهيئات المحلية وهو اختصاص هذه المجالس بالمرافق المحلية اى التى تهم أهل المدينة وحدهم .

على ان الامر يدق احيانا عند التفرقة بين ما يعتبر مرفقاً محلياً وما يعتبر مرفقاً قومياً بالنسبة الى المرافق التى تكون الخدمات فيها محلية ولكنها مع ذلك داخلة فى عموم خدمات أخرى تعتبر مرافق قومية كما هو الشأن فى مرفق المرور بالذات فان الخدمات التى يقوم بها بوليس

المرور تؤدي في المدينة ولكنها متصلة بمرفق ادارى هو مرفق الأمن العام الذى يعتبر بلا جدال المرفق الأول من المرافق القومية فاذا قامت به السلطة المركزية في بلد كالقاهرة لا تعرف نظام البوليس المحلى فانما تقوم به باعتباره جزء من مرفق الأمن بما يجعله مرفقا قوميا تلتزم الدولة بنفقاته .

على انه حتى لو اعتبر هذا المرفق مرفقا محليا وادارته الدولة بسلطاتها المركزية نيابة عن المجالس البلدية لانها اقدر على الاطلاع به من تلك المجالس التى لا تنص قوانينها على قيامها بخدماته فان الدولة هى التى تتحمل نفقات ادارته .

اما ما تثيره وزارة المالية لتأييد ما تراه من وجوب تحمل تلك المجالس نفقات ادارة مرفق المرور في تلك المدن الثلاثة من ان الرسوم المقررة على السيارات والموتوسيكلات والعربات والدراجات بأنواعها تعتبر جزءا من إيرادات المجالس البلدية الخاصة بتلك المدن مما يستتبع ان تتحمل هذه المجالس بوجه المقابل نفقات أقلام المرور فيها . فمردود بأن المواد التى تتكون منها ميزانية المجالس البلدية والتى عينت قوانينها مصادرها انما يكون انفاقها مقصورا على ما تتولى تلك المجالس ادارته من مرافق ولو كان مصدرا من مصادر هذه الموارد هو رسوم أو ضرائب متعلقة بخدمات اخرى ما دامت تلك الخدمات لا تقوم بها المجالس بل تقوم بها الدولة ممثلة في سلطتها المركزية كما هو الشأن في خدمات المرور بالذات فلا تلازم بين الأمرين .

لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعا الى ان المجالس البلدية لا تتحمل نفقات مرفق المرور .

(فتوى ١١٥ في ١٩٥٣/١/٨)

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

يكون المجلس البلدى الجهة المختصة بتحصيل موارده وان كانت من باب الضرائب .

(م - ٢٥ - ج ٢٢)

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة القاهرة يتبين أن الفقرة الأولى من المادة ٢٠ منه تنص على أن هذا المجلس يختص بمراقبة تنفيذ قانون المجلس ولائحته الداخلية والقوانين المتعلقة بالمصلحة العمومية والتنظيم والمبنى وتقسيم الأرض والطرف والمحال العمومية والمحال المقلقة للراحة والمضرة للصحة والخطرة وغير ذلك من القوانين واللوائح الخاصة بالمرافق العامة . وتنص الفقرة الرابعة من هذه المادة على أن المجلس يختص بمراقبة إيراداته أيا كان نوعها .

كما انه بالرجوع الى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية يتبين أن الفقرة الأولى من المادة ٢٠ منه تنص على أن هذا المجلس يختص بتنفيذ قانون المجلس ولائحته الداخلية والقوانين واللوائح المتعلقة بالصحة العمومية والتنظيم والمبنى وتقسيم الأراضى والطرق والمحال العمومية وغير ذلك من القوانين واللوائح الخاصة بالمرافق العامة - كما تنص الفقرة الرابعة من هذه المادة على أن المجلس يختص بتحصيل إيراداته أيا كان نوعها .

وبمقابلة النصوص الواردة فى هذين القانونين يتضح أن عبارتى « مراقبة تنفيذ القوانين » و « مراقبة تحصيل الإيرادات » الواردة فى قانون بلدية القاهرة تقابلهما عبارتا « تنفيذ القوانين » و « تحصيل الإيرادات » الواردة فى قانون بلدية الاسكندرية إلا أن هذه المغايرة بين نصوص كل من هذين القانونين لا تؤدى الى اختلاف المعنى المقصود فى الحالين لعدم وجود مبرر للفرقة من جهة ولأن المفهوم من مجموع احكام المادة ٢٠ من قانون بلدية القاهرة أنها تتحدث عن اختصاص المجلس البلدى كهيئة مداولة تختص بمراقبة تنفيذ القوانين التى تقوم بتنفيذها اداراته المختلفة . أما القول بأن المقصود بمجازة « مراقبة التنفيذ » هو اختصاص المجلس البلدى بمراقبة تنفيذ القوانين التى تتولى تنفيذها أصلاً وزارة أو وزارات معينة ، فإن مؤداه هو خضوع هذه الوزارة أو الوزارات أو الحكومة المركزية لرقابة المجلس البلدى فيما يتعلق بتنفيذ تلك القوانين وهذه نتيجة غير مقبولة لا تسمح بها القواعد القانونية ولا يجوز الحكم بها.

المركزية هي التي تشرف على البلدية بما لها من سلطة وصائية ولا يمكن التسليم بمنح البلدية اشرافا على الحكومة .

يؤيد هذا النظر ان من بين القوانين التي اختص المجلس بمراقبة تنفيذها قانون المجلس ذاته ولائحته الداخلية ولا يمكن بدها تصور ان جهة أخرى تقوم بتنفيذ هذين القانونين غير ادارات المجلس حتى يكون للمجلس رقابة عليها في ذلك .

وفضلا عن ذلك فان كلمة « مراقبة » التي تضمنها قانون مجلس بلدى القاهرة قد وردت ايضا فى المذكرة الايضاحية لقانون بلدية الاسكندرية التي جاءت نصوصه صريحة فى اختصاص المجلس بالتحصيل — كما سبق بيانه — ولا شك فى أنه لا يجوز الاعتداد بما جاء فى المذكرة الايضاحية ازاء صراحة النص . وهذا يؤكد ان استعمال هذه الكلمة سواء فى قانون بلدية القاهرة او فى المذكرة الايضاحية لقانون بلدية الاسكندرية لا يعدو ان يكون مغايرة فى الصياغة لا تؤدى الى اختلاف المعنى .

يضاف الى ما تقدم ان المادة ٨٣ من كل من قانونى البلديتين تنص على ان تتبع فى شأن أموال المجلس القواعد المتعلقة بإدارة أموال الدولة — مما يدل على ان المجلس البلدى هو الجهة المختصة بتحصيل إيراداته اذ لو كان هذا التحصيل متروكا للحكومة المركزية لما كان هناك محل للنص فى قانون المجلس على ان تتبع فى تحصيل إيراداته القواعد التى تتبعها الدولة فى التحصيل .

لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعاً الى أنه طبقاً لأحكام القانونين رقمى ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة و ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية يكون المجلس البلدى لكل من المدينتين هو الجهة المختصة بتحصيل إيراداته ومنها عوائد الأملاك المبنية وضريبة الملاهى والمراهنات .

(فتوى ١٧٦ فى ١٩٥٣/٤/٨)

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

تتولى ادارة المرافق العامة الصحية المجالس القروية الممثلة للقوى التى تنشأ فيها هذه المرافق كما تتحمل نفقات هذه الادارة من ميزانيتها - أما القرى التى ليس فيها مجالس فتتولى ادارة المرافق التى تنشأ فيها مجالس المديرية التابعة لها وهذه المجالس هى التى تتحمل نفقات الادارة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتحسين الصحة القروية نصت على ان تنشأ بكل مديرية ادارة هندسية تقوم على تحضير مشروعات الاصلاح القروى وتنفيذها ويكون لوزارة الصحة العمومية حق مراقبة تنفيذ المشروعات والتفتيش عليها وعلى اعمال الادارة المذكورة على ان ترسل الوزارة صوراً من تقارير مقتشيتها الى مجلس المديرية وتتولى مجالس المديرية او المجالس القروية حسب الاحوال ادارة هذه المشروعات ما عدا الخدمات الصحية الطبية المنصوص عليها فى الفقرة العاشرة من المادة الاولى ففتولها وزارة الصحة العمومية فى ميزانيتها العامة .

كما نصت المادة الثالثة على ان يقوم مجلس المديرية بتحضير مشروعات الاصلاح القروى فى دائرة المديرية بعد اخذ رأى المجالس القروية عند وجودها ثم تعرض هذه المشروعات برسومها والميزانية اللازمة لها ويرامج تنفيذها على وزارة الصحة العمومية لاعتمادها .

ثم نصت المادة الرابعة من القانون على ان ينشئ كل مجلس مديرية ميزانية خاصة للمشروعات التى نص عليها فى هذا القانون على ان تدبر الاموال اللازمة لهذه المشروعات على الوجه الآتى :

(١) اعانة سنوية من ميزانية الدولة مقدارها ٦٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى على الاقل للأعمال الجديدة .

(ب) المبالغ المخصصة فى كل مجلس مديرية للصرف على الشئون الصحية والطبية طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٩ بوضع نظام مجالس المديرية .

(ج) التبرعات التي ترد لمجلس المديرية لهذا الغرض من طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها .

(د) فائض ميزانية مشروعات هذا القانون في السنة السابقة والاعانة السنوية التي تؤخذ من ميزانية الدولة توزع بواسطة وزارة الصحة العمومية على مجالس المديريات بنسبة عدد مكان كل مديرية في آخر تعداد عام .

ويستخلص من أحكام هذه النصوص أن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ بشأن تحسين الصحة القروية صدر منظما لوضع وتنفيذ مشروعات الاصلاح القروى ونطاق هذه المهمة بمجالس المديريات اذ نص على ان تنشأ في كل مجلس ادارة هندسية تقوم بالتحضير والتنفيذ أما الاموال اللازمة لانشاء هذه المشروعات فتدبر بالكيفية التي نظمها القانون في المادة الرابعة سالفة الذكر وظاهر منها بجلاء أن هذه النفقات تتحملها مجالس المديريات دون غيرها .

اما ادارة هذه المشروعات فقد نصت المادة الثانية على أن تتولاها مجالس المديريات او المجالس القروية التي تقع في دائرتها هذه المشروعات حسب الاحوال ولم يرد نص صريح في شأن نفقات هذه الادارة وما هي الجهة التي تتحملها ولكن الذى يبين من مجموع احكام القانون أن المقصود هو تحمل الجهة التي تدير المرفق الصحى نفقات هذه الادارة سواء كانت هذه الجهة هي مجلس المديرية او المجلس القروى والنطاق في ذلك هو ما اذا كانت القرية التي ينشأ فيها المشروع لها مجلس قروى او ليس لها هذا المجلس . فاذا لم يكن للقرية مجلس قروى وقعت ادارة المرفق بالضرورة على عاتق مجلس المديرية وبالتالي ينحمل هو نفقات ذلك . اما اذا كان للقرية مجلس قروى فانه هو الذى يتولى الادارة ويتحمل النفقات ولا يسوغ الاجتجاج بأن هذه اعباء مالية لا قبل لميزانيته بها لأن القانون اشترط موافقة مجلس القرية مقدما على المشروعات المزمع انشاؤها في هذه القرية ثم موافقة وزارة الصحة وهى السلطة الوصائية على هذه المجالس (قبل انشاء وزارة الشؤون البلدية) والمفروض أن يتحقق المجلس من أن موارد المالية تمكنه من مواجهة نفقات ادارة المرفق وذلك قبل أن يوافق على انشاؤه في القرية وهذا واضح من الفقرة

الأولى من المادة الثالثة التى تنص على أن يقوم مجلس المديرية بتحضير مشروعات الإصلاح القروى فى دائرة المديرية بعد أخذ رأى المجالس القروية عند وجودها ثم تعرض هذه المشروعات برسومها والميزانية اللازمة لها وبرامج تنفيذها على وزارة الصحة العمومية لاعتمادها .

لذلك فقد انتهى قسم الرأى مجتمعاً الى :

ان ادارة المرافق الصحية التى تنشأ تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ ومنها المغاسل والحمامات فتتولاها المجالس القروية الممثلة للقرى التى تنشأ فيها هذه المرافق كما تتحمل نفقات هذه الادارة من ميزانيتها .

اما القرى التى ليس لها مجالس فتتولى 'ادارة المرافق التى تنشأ فيها مجالس المديريات التابعة لها وهذه المجالس هى التى تتحمل نفقات الادارة .

(فتوى ٢٥٩ و ٢٦٠ فى ٢٧/٧/١٩٥٣)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية - تخويلها الترخيص بأشغال الطرق العامة - استثناء الجسور لانفراد وزارة الأشغال بالإشراف عليها - القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف .

ملخص الفتوى :

أن مرفق الرى والصرف يعتبر مرفقاً قومياً يشرف عليه الحكومة المركزية ، ومن مقتضى ذلك أن تنفرد وزارة الأشغال - بصفتها القائمة على شئون هذا المرفق - بالترخيص بأشغال الجسور التى هى فى الوقت ذاته طرق عامة وأن تحصل على رسوم ذلك الترخيص . وهذا النظر دعمه المشرع صراحة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف ، إذ نص فى المادة الأولى على أن « الأملاك العامة ذات الصلة بالرى

والصرف هي : (١) مجرى النبل وجسوره وجسور الحياض والحوش العامة وجسورها . . (ب) جميع الترع والمصارف العامة وجسورها . . « وقضى فى المادة الخامسة بأنه « لوزارة الأشغال العمومية الهيمنة التامة ومطلق الاشراف على الأملاك العامة المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القانون . . » . وترتيباً على ما تقدم يكون ما جاء فى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والفروية فى مادته التاسعة من أن « يختص المجلس البلدى بوجه عام بمرافق الصحة والتنظيم فى دائرته . . » وفى المادة الثانية عشرة من أن « يقوم المجلس البلدى فى دائرة اختصاصاته بتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالمسائل الآتية :

(١)

(٢)

(٣)

(٤) شغل الطرق وتنظيم الاعلانات » ، يكون هذا متعلقاً فقط بما عدا الجسور من الطرق العامة وتعتبر الجسور - على هذا الوجه - مستثناة من أحكام هذين النصين .

(فتوى ٥٢ فى ١٩٥٤/٢/٣)

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

تحكيم - القانون رقم ٣٩٨ سنة ١٩٥٣ - لا يبرى على مشارطات التحكيم بين المجالس البلدية والغير .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بقض المنازعات بين الدولة والغير عن طريق التحكيم تنص على انه مع عدم الاخلال بحكم المادة ٨١٩ من قانون المرافعات يجوز قض المنازعات القائمة بين الدولة والغير عن طريق التحكيم . والواقع أن لفظ « الدولة » الوارد فى هذا النص لا ينسحب على المجالس البلدية ، ومن ثم فان هذا القانون لا يبرى على مشارطات التحكيم التى تكون المجالس البلدية

طرفاً فيها ، ذلك ان احكام هذا القانون - خذا بنص المادة الثانية منه - لا تنظم سوى التحكيم فى المنازعات التى يكون احد اطرافها جهة ادارية يملك مجلس الوزراء التصرف فى أموالها ، والحال - فيما يتعلق بالمجالس البلدية - ان مجلس الوزراء ليس له اية ولاية بصدد التصرف فى أموالها ، لان المادة الرابعة عشر (سادساً) من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية قد جعلت التصرف بمقابل فى اموال المجالس البلدية من اختصاص هذه المجالس ، بشرط الحصول مقدماً على موافقة وزير الشؤون البلدية اذا كان هذا التصرف فى عقار او فى منقول تزيد قيمته على مائة جنيه . وواضح من نص المادة الاولى من القانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٣ ان التحكيم عمل من اعمال التصرف يلزم للاتفاق عليه اهلية التصرف ، اذ ان تلك المادة تحيل الى المادة ٨١٩ من قانون المرافعات ، وهذه الاخيرة يقضى حكمها بانه لا يصح التحكيم الا ممن له التصرف فى حقوقه .

(فتوى ٥٦ فى ١٠/٢/ ١٩٥٤)

الفصل السابع

موظفو وعمال المجالس البلدية والقروية

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

مجالس بلدية وقروية - القواعد المنظمة لشئون موظفيها وعمالها قبل نفاذ قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - هي القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية ، والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ ، واللوائح التنفيذية به للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ومنها قرار مجلس الوزراء في ١٥/٥/١٩٤٥ بشروط توظيف موظفي المجالس البلدية والقروية ومستخدميها وعمالها - النص في هذا القرار على سريان القواعد المقررة لموظفي وعمال الحكومة عليهم - مقصود به الشروط والقواعد الأساسية للتوظيف ، وذلك بالقدر الذي تحتمله ميزانية هذه المجالس - مثال بالنسبة لاعانة غلاء المعيشة الزائدة .

ملخص الحكم :

قبل نفاذ قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ كان مجلس بلدى فاقوس يخضع لأحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية ثم لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية ولأحكام اللوائح الصادرة تنفيذاً للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ التى ظل معمولاً بها وفقاً لأحكام المادة ٨١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ ومن بين هذه اللوائح اللائحة الصادرة بها قرار مجلس الوزراء في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٥ بشروط توظيف موظفي المجالس البلدية والقروية ومستخدميها وعمالها واذ كانت هذه اللائحة نصت في المادة الأولى منها على ان « يتبع بالنسبة لموظفي ومستخدمي وعمال المجالس البلدية والقروية جميع القواعد المقررة والتي ستقرر لموظفي وعمال الحكومة فيما يتعلق بشروط التعيين ومنح العلاوات والترقيات والنقل والاجازات وبذل السفر وذلك دون اخلال بالأحكام الواردة بهذه اللائحة ، فان هذه المادة قد قصرت تطبيق اللوائح الخاصة بموظفي ومستخدمي وعمال

الحكومة على امثالهم بالمجالس البلدية والعروية على ما يتعلق فيها بشروط التعيين ومنح العلاوات والنقل والجازات وبدل السفر - وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان المراد بذلك هو الشروط والقواعد الأساسية التي تحكم التعيين ومنح العلاوات والترقيات والنقل وما الى ذلك كأصول عامة مشتركة توحد الأسس التي تنظم هذه الأوضاع ولكن بالقدر الذي تستطيع ميزانية هذه المجالس ان تحتمله حتى لا تختل أو تضطرب - وقد نصت المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ على ان يعين رئيس المجلس الموظفين المستخدمين والعمال طبقا للاعتمادات التي وافق عليها المجلس في الميزانية المعتمدة ، كما رددت هذا الحكم المادة ٥٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم كان تطبيق او عدم تطبيق قواعد اعانة غلاء المعيشة المزبودة المتعلقة بموظفي ومستخدمى وعمال الحكومة على موظفي وعمال المجالس البلدية رخيئا بالقدره المالية للمجالس المذكورة بحسب مواردها وطاقه ميزانيته طبقا لتقدير هذه المجالس ملائمة او عدم ملائمة مواجهة تلك الاعانة بالاعتمادات اللازمة لها .

(طعن ٢٢٩١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

الجهة المختصة باعتماد التقارير السرية بصفة نهائية بالنسبة لموظفي المجالس البلدية بالادارة العامة لشئون البلديات - اساس ذلك مستمد من نص المادة ٥٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ - لجان شئون الموظفين بالمجالس البلدية تعتبر لجانا تحضيرية في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

ان المجالس البلدية اذ تعد التقارير عن موظفيها بالطريقة التي رسمها القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ انما تفعل ذلك لتدفع بها الى لجنة شئون موظفي المجالس البلدية بالادارة العامة لشئون البلديات لاعتمادها. وقد رأت هذه اللجنة بجلسة ٢٠ من يولية سنة ١٩٥٩ منح المدعى درجة ضعيف واصرت على وجهة نظرها برغض تظلمه على جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، اما ما ذهب اليه المدعى من ان الجهة المختصة بوضع

التقرير واعتماده هو مجلس بلدى المنيا ، فانه امر يقوم على حجة داحضة ، ذلك ان المادة ٥٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ تنص فى الفقرة الثانية منها « ٠٠٠ ويعتبر موظفو المجالس ومستخدموها وحدة ادارية من حيث ترقيةاتهم وتنقلاتهم وتتولى ذلك وزارة الشؤون البلدية والقروية » وان من مقتضى النص ان لجنة شئون موظفى المجالس البلدية هى اللجنة التى تقوم وحدها على النظر فى الترقيات والتنقلات بالنسبة لجميع موظفى المجالس باعتبارها اللجنة التى خولها القانون هذا الحق دون غيرها من اللجان التى قد تشكل بالمجالس - واذا كان الامر كذلك فلا جدال فى أن النظر فى التقارير المرية واعتمادها امر يدخل فى اختصاصها وحدها لارتباطه ارتباطا بالقرارات التى تتخذها هذه اللجنة بالنسبة لشئون موظفى المجالس وترقياتهم ولتاثيرها على كل هذه الشئون وتعتبر لجان شئون الموظفين بالمجالس ان جاز تشكيلها هى لجان تحضيرية فى هذا الشأن .

(طعن ١٧٨٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

موظفو المجالس البلدية - ترقيةهم - السلطة المختصة باجرائها - انعقادها لوزارة الشؤون البلدية والقروية - القرار الصادر من رئيس المجلس البلدى بالترقية - اعتباره من قبيل الاجراءات التحضيرية ، ولا يحدث اثرا قانونا - اعتراض الادارة العامة لشئون البلديات على هذا القرار - يجعله غير نهائى ومن قبيل الأعمال المسادية - لا محل للطعن عليه سواء بالالغاء او التضمين ولا يرد عليه السحب .

ملخص الحكم :

ان المادة ٥٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية تنص على أن « يحدد كل مجلس عدد درجات الموظفين والمستخدمين والعمال اللزمين له ويعرض قراره فى هذا الشأن على وزارة الشؤون البلدية والقروية لاقراءه أو تعديله ويعتبر موظفو المجالس ومستخدموها وحدة ادارية من حيث ترقيةاتهم وتنقلاتهم وتتولى ذلك وزارة الشؤون

النبدية وافرديه « ومن مقتضى هذا النص ان الاختصاص فى ترقية موظفى المجالس البلدية ومستخدميها يتعقد بوزارة الشئون البلدية والقروية . وانه ولئن كن لرئيس المجلس البلدى سلطة فى ترقية الموظفين او المستخدمين او العمال فانها تقف عند حد الاستشارة والتحضير ولا تنتهى الى احداث اثر قانونى ذى صفة تنفيذية فى الترقية الا عندما لا تعترض عليها وزارة الشئون البلدية . وما دام الامر واضحا فى ان تمت قرارا لم يصدر من الوزارة بالنسبة للمدعى بالترقية او بالموافقة على اعتماد ترقية الى الدرجة الاولى السائرة طبقا لما سبق ايضا انفا - بل على العكس من ذلك اعترضت الادارة العامة لشئون البلديات عندما عرضت عليها وقررت ببطلانها وترقية اقدم المستخدمين الخارجين عن الهيئة - فانه تأسيسا على ما تقدم لا يتعلق حق ما للمدعى فى الدرجة الاولى السائرة التى قضى الحكم المطعون فيه باعتباره مرقى اليها طالما انه ليس هناك اى قرار ادارى نهائى بالمعنى انقانونى الصحيح يرتب للمدعى مركزا قانونيا ذاتيا بالنسبة لهذه الدرجة . وبالتالي فانه لا يكون هناك محل لتصور قيام سحب لاية ترقية خاصة بالمدعى وهى لم تتم بعد ، خاصة وان مثل هذا السحب لا يلحق الا القرار الصادر بها ولا يعدو فى الواقع ان يكون ذلك الذى قامت بتنفيذه بلدية الاسماعيلية خاصا بالمدعى هو من قبيل الاجراءات التحضيرية الصادرة منها فى شأن ترقية الى الدرجة الاولى السائرة تلك الاجراءات التى لم ترد البلدية الغاؤها بمجرد اخطارها من الادارة العامة لشئون البلديات ببطلانها وذلك بسبب تلاعب حدث من موظفيها هو موضع التحقيق السابق الاشارة اليه فى معرض تحصيل الوقائع - وهى بهذه المثابة لا تعدو ان تكون من قبيل الاعمال المسادية التى لا ترتفع بحال الى مرتبة القرار الادارى الذى يرتب مركزا قانونيا او ينشئ حقا فى الطعن عليها سواء بالالغاء او التضمن ومن ثم فان جهة الادارة تستطيع الرجوع عنها فى اى وقت كما حدث فعلا فى الحالة المعروضة بمجرد اكتشاف حدوث التلاعب فى شأنها .

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

لا تسرى لائحة صندوق الضمان الخاص بموظفى الحكومة ومستخدميها على موظفى المجالس البلدية والقروية .

ملخص الفتوى :

ان قانون المصلحة المالية الصادر فى سنة ١٨٩٢ ولائحة المخازن والمشتريات الصادرة فى سنة ١٩١٢ تنص كل منهما على الزام ارباب العهد بتقديم ضمانات عما بأيديهم من الاموال العامة وكانت هذه الاحكام تسرى على موظفى الحكومة ومستخدميها وجميع الهيئات التى تعتبر اموالها اموالا عامة ومن بينها المجالس البلدية والقروية .

وفى ابريل سنة ١٩٣٠ صدر قرار من وزير الداخلية بلائحة بإنشاء صندوق لضمان ارباب العهد من موظفى ومستخدمى المجالس البلدية والقروية وقد اختصتهم هذه اللائحة باحكام ونظم خاصة مستقلة ومنذ ذلك الحين انحصر نطاق النصوص العامة الواردة فى لائحة المخازن وقانون المصلحة المالية عن هؤلاء الموظفين والمستخدمين بالمجالس البلدية والقروية .

ثم صدرت لائحة المخازن والمشتريات الجديدة مصدقا عليها من مجلس الوزراء فى ٦ يوليه سنة ١٩٤٨ . الا أن النصوص المتعلقة بضمان ارباب العهد ظلت كما هى ولم تلغ هذه النصوص صراحة او ضمنا احكام لائحة صندوق ضمان موظفى المجالس البلدية والقروية ، وبذلك أصبح نطاق لائحة المخازن المالية شاملا على موظفى ومستخدمى الهيئات ذات المال العام عدا ضمانات موظفى ومستخدمى المجالس البلدية والقروية والصيارف والمحصلين والتابعين لمصلحة الاموال المقررة .

وفى فبراير سنة ١٩٥٠ اصدر مجلس الوزراء لائحة صندوق التامين الحكومى لضمان ارباب العهد التى نصت فى مادتها الاولى بأنه يجب على من يشغل وظيفة صراف او محصل او أمين مخزن أو باحدى الوظائف ذات العهد

التفدية ، ومن أوراق التهمة أو الأدوات أو المهمات و غيرها أن يقدم
لجنة انتابع لها ضمانا فى الحدود وطبقا للأحكام المنصوص عليها فى
هذه اللائحة .

ثم نصت المادة الرابعة على أن ينشأ بمراقبة التأمين بوزارة المالية
صندوق تأمين حكومى لضمان أرباب العهد الغرض منه تكوين مال احتياطى
يستخدم لضمان موظفى الحكومة ومستخدميها الذين تتطلب منهم اللوائح
والتعليمات المالية تقديم ضمان عما بعهدتهم من نقود أو أوراق دمغة
أو أدوات أو مهمات .

ولما كانت المجالس البلدية هى أشخاص اعتبارية عامة مستقلة فإن
قرارات مجلس الوزراء فيما تتضمن من قواعد تنظيمية لا يجوز من الناحية
القانونية أن تسرى على تلك المجالس إلا فى الحدود التى تخضع فيها
قانونا لإشراف مجلس الوزراء .

ولما كانت هذه المجالس لا تخضع لذلك الإشراف فيما تضمنته
أحكام اللائحة المتقدمة الذكر فإن هذه الأحكام لا تسرى على موظفى
المجالس البلدية إلا إذا أصدر بها قانون .

نكل ما تقدم انتهى قسم الرأى مجتمعاً الى أن لائحة صندوق الضمان
الخاص بموظفى الحكومة ومستخدميها الصادرة بقرار مجلس الوزراء فى
١٩٥٠/٢/٨ لا تسرى على موظفى المجالس البلدية والقروية .

(فتوى ٢٩٠ فى ١٩٥٣/٤/٨)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

موظفو المجالس المحلية - مد مدد خدمة المشتركين منهم فى صندوق
التوفير بعد بلوغهم سن الستين - يكون بقرار من وزير الشؤون البلدية
والقروية وبشرط ألا تزيد مدة المد على سنتين .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ على أن « يعين
رئيس المجلس الموظفين والمستخدمين والعمال طبعا للاعتمادات التى وافق

عليها المجلس فى الميزانية وطبقا للشروط والأوضاع التى يحددها مجلس الوزراء بقرار منه يتضمن علاوة على ذلك التأديب والترقية والنقل وترك الخدمة » ، وقد صدر قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٥/٦/٩ بلائحة استخدام موظفى ومستخدمى المجالس البلدية والقروية . وانه وإن كان القانون المذكور قد ألغى بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ ، إلا أن المادة ٨١ من القانون الأخير نصت على استمرار العمل بالقرارات واللوائح الصادرة تنفيذاً للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ، ومن بينها اللائحة المألف بالإشارة إليها ، والتى تنص فى المادة ١٥ منها على أن « تطبق لائحة صندوق التوفير الصادر بها القرار الوزارى بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ فى جميع المجالس البلدية والقروية ، على أن تتبع بالنسبة للموظفين والمستخدمين الغير مشتركين فى صندوق التوفير أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من قانون المعاشات الملكية الصادر فى ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ ، وفى هذه الحالة يكون مد مدة الخدمة بعد سن الخامسة والستين بقرار من وزير الصحة العمومية » . كما تقضى هذه اللائحة فى المادة الأولى منها بأن (تتبع بالنسبة لموظفى ومستخدمى وعمال المجالس البلدية والقروية جميع القواعد المقررة أو التى ستقرر لموظفى ومستخدمى وعمال الحكومة فيما يتعلق بشروط التعيين ومنح العلاوات والترقيات والنقل والاجازات وبذل السفر بغير اخلال بالأحكام الخاصة الواردة فى هذه اللائحة) . وانه وإن كانت لائحة سنة ١٩٤٥ مألقة الذكر لم تتضمن أحكاماً تنظم مد مدة خدمة الموظفين المشتركين فى صندوق التوفير ، إلا أنها فى الوقت ذاته لم تتضمن نصاً يمنع ذلك . بل على العكس أقرت مبدأ جواز المد ، فأوردت حكماً صريحاً فى شأنه بالنسبة الى الموظفين الغير مشتركين فى الصندوق وبناء على ما تقدم يجوز مد مدة خدمة الموظفين المشتركين فى صندوق التوفير ، على أن يكون ذلك فى الحدود التى نص عليها قانون نظام موظفى الدولة الذى يجرى فى هذا الشأن على هؤلاء الموظفين طبقاً لحكم المادة الأولى من اللائحة المشار إليها ، طالما أنها لم تتضمن حكماً مغايراً لما نصت عليه المادة ١٠٨ من هذا القانون من عدم جواز مد مدة الخدمة لأكثر من سنتين .

وبين مما تقدم أن الاختصاص بشئون موظفى ومستخدمى المجالس البلدية والقروية موزع بين رئيس المجلس البلدى وبين وزير الشؤون البلدية والقروية وفقاً لأحكام القانون الخاص بنظام المجالس البلدية

ولاحته التنفيذية . وأن مد مدد الخدمة لا يدخل فى اختصاص رئيس المجلس البلدى لعدم ورود نص يعقد له هذا الاختصاص . وانه لم يرد نص صريح يعين المختص بمد مدد خدمة موظفى المجالس البلدية المشتركين فى صندوق التوفير ، الا انه لا شك فى ان ذلك الامر يدخل فى اختصاص وزير الشئون البلدية والقروية - بدليل ان المادة ١٥ من اللائحة قد خولته ذات الاختصاص بالنسبة الى الموظفين الغير مشتركين فى صندوق التوفير .

(فتوى ٦٠٩ فى ١٢/٢٠ / ١٩٥٥)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

موظفو المجالس البلدية - من الاحالة الى التقاعد - تحديده فى لائحة صندوق التوفير بستين سنة بالنسبة للمشاركين فيه وخمس وستين سنة لغير المشتركين ولو كانوا معينين على وظائف دائمة فى الميزانية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من لائحة استخدام موظفى ومستخدمى وعمال المجالس البلدية والقروية الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٩ من يونية سنة ١٩٤٥ . تنص على ان (تتبع بالنسبة لموظفى ومستخدمى وعمال المجالس البلدية والقروية جميع القواعد المقررة او التى ستقرر لموظفى ومستخدمى وعمال الحكومة فيما يتعلق بشروط التعيين ومنح العلاوات والترقيات والنقل والاجازات وبدل السفر وذلك بغير اخلال بالاحكام الخاصة الواردة فى هذه اللائحة ...) . وقد جاء بالملحظة الايضاحية لهذه اللائحة انه « تتبع بالنسبة لموظفى ومستخدمى وعمال المجالس البلدية والقروية جميع القواعد المقررة والتى ستقرر لموظفى ومستخدمى وعمال الحكومة - ما عدا بعض مسائل مقررة من قبل بالمجالس مثل نظام التثبيت وترك الخدمة للموظفين والمستخدمين الدائمين فان ذلك مقيد بلائحة صندوق التوفير » .

وتنص المادة ١٥ من اللائحة المذكورة على ان (تطبق لائحة صندوق التوفير الصادر بها القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٢٨ اغسطس ١٩١٥ فى

جميع المجالس البلدية والقروية ، على أن تتبع بالنسبة للموظفين والمستخدمين الغير مشتركين فى صندوق التوفير أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من قانون المعاشات الصادر فى ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ وفى هذه الحالة يكون مد مدة الخدمة بعد سن الخامسة والمستين بقرار من وزير الصحة العمومية » .

كما تنص المادة ١٧ من اللائحة على أن « يعتبر الموظف دائما اذا كان يشغل وظيفة دائمة مدرجة فى ميزانية المجلس ذات مرتب شهري وممن يجوز لهم الانتفاع بصندوق التوفير وذلك بعد تثبيته ، ويستثنى من ذلك المستخدمون الذين يشغلون وظائف المحصلين ومعاونى السلخانات فانهم يعتبرون مؤقتين » .

وتنص لائحة صناديق توفير مستخدمى المجالس البلدية فى المادة الثامنة منها على حق المستخدم فى تصفية حصته فى صندوق التوفير اذا ترك الخدمة عند الاحالة الى المعاش فى سن الستين (فقرة ثالثة) .

وتنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ فى الفقرة الثالثة منها على أن « يرفت المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال متى بلغوا الخامسة والستين من سنهم ما لم يرخص لهم بالبقاء فى الخدمة لمدة معينة بناء على طلبهم » .

والمستفاد من هذه النصوص ان معيار التفرقة بين موظفى المجالس البلدية الذين يحالون الى التقاعد فى سن الستين ، وبين زملائهم الذين يحالون فى سن الخامسة والستين ، هو الاشتراك فى صندوق التوفير . فمن كان منهم مشتركا فى صندوق التوفير احيل الى التقاعد فى سن الستين ، ومن كان غير مشترك احيل الى التقاعد فى سن الخامسة والستين ولو كان معينا على وظيفة دائمة فى الميزانية - وذلك مع مراعاة الحكم الوارد فى المادة ١٧ من اللائحة فى شأن المحصلين ومعاونى السلخانة . ولا محل للاعتراض بان فى ذلك تفرقة بين موظفى المجالس الغير مشتركين فى صندوق التوفير والمعينين على وظائف دائمة ، وبين امثالهم من موظفى الحكومة المؤقتين المعينين على وظائف دائمة فى الميزانية والذين استقر الرأى فى شأنهم على أن سن التقاعد بالنسبة اليهم تتحدد ببلوغهم سن (٤٦ - ٤٧) .

المستين لا الخامسة والمستين ، وهو ما اكده القانون رقم ٤١٣ لسنة ١٩٥٣ في شأن ابقاء الموظفين المؤقتين المعينين على وظائف دائمة في الخدمة بعد سن المستين - لا محل لهذا الاعتراض لأن معيار التفرقة بين موظف الحكومة المؤقت في حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ وبين غيره هو طبيعة الوظيفة المعين عليها ، فإذا كان معيناً على وظيفة مؤقتة كانت سن التقاعد بالنسبة اليه هي بلوغه الخامسة والمستين ، أما إذا كان معيناً على وظيفة دائمة في الميزانية كانت سن التقاعد بالنسبة اليه بلوغه المستين - وهذا المعيار لا ينطبق على موظفي المجالس البلدية الذين وضعت لائحة استخدامهم معياراً آخر لتحديد سن التقاعد بالنسبة اليهم هو الاشتراك أو عدم الاشتراك في صندوق التوفير كما سبق البيان .

(فتوى ٢١١ في ١٨/٢/١٩٥٦)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

موظفو المجالس البلدية والقروية - مناطق التعرف على من يتقاعدون في سن المستين - هو الاشتراك في صندوق التوفير - قصرة على شاغلي الوظائف دائمة في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بتنظيم المجالس البلدية والقروية والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم المجالس البلدية - تلازمه حتماً مع دائمية الوظيفة - نص المادة الثانية من القرار الوزاري الصادر في ٢٨/٨/١٩١٥ بإنشاء صندوق توفير لمستخدمي المجالس المحلية يؤكد هذا النظر .

ملخص الحكم :

ان المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم المجالس البلدية والقروية قد نصت على أن « يعين رئيس المجلس الموظفين والمستخدمين والعمال طبقاً للاعتمادات التي وافق عليها المجلس في الميزانية المعتمدة ، وطبقاً للشروط التي يحددها مجلس الوزراء بقرار منه يتضمن علاوة على ذلك التأديب والترقية والنقل وترك الخدمة » واستناداً الى هذا التفويض التشريعي صدر في ٩ من يونيو سنة ١٩٤٥ قرار مجلس الوزراء بلائحة استخدام موظفي ومستخدمي وعمال المجالس البلدية وهو

قرار لم يبلغ بعد - بصريح نص المادة ٨١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية - قاضيا في مادته الأولى بأن « تتبع بالنسبة لموظفي ومستخدمى وعمال المجالس البلدية والقروية جميع القواعد المقررة أو التي ستقرر لموظفي ومستخدمى وعمال الحكومة فيما يتعلق بشروط التعيين ومنح العلاوات والترقيات والنقل والاجازات وبدل السفر وذلك بغير اخلال بالأحكام الخاصة الواردة في هذه اللائحة » ، ونابا في مادته الخامسة عشرة على أن « تطبق لائحة صندوق التوفير الصادر بها القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩١٤ في جميع المجالس البلدية والقروية » ، على أن تتبع بالنسبة للموظفين والمستخدمين غير المشتركين في صندوق التوفير أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من قانون المعاشات الصادر في ١٥ من أبريل سنة ١٩٠٩ ، وفي هذه الحالة يكون مد مدة الخدمة بعد سن الخامسة والستين بقرار من وزير الصحة العمومية » وقد عرفت مادته السابعة عشرة الموظف الدائم بالمجالس البلدية بأنه يعتبر كذلك ، « ٠٠ إذا كان يشغل وظيفة دائمة مدرجة في ميزانية المجلس ذات مرتب شهري وممن يجوز لهم الانتفاع بصندوق التوفير وذلك بعد تثبيته ، ويستثنى من ذلك المستخدمون الذين يشغلون وظائف المحصلين ومعاوني السلخانات فانهم يعتبرون مؤقتين » ، ونصت الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من قرار ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٢٥ بلائحة صناديق توفير مستخدمى المجالس على حق المستخدم في « تصفية حصته في صندوق التوفير إذا ترك الخدمة عند الاحالة الى المعاش في سن الستين » ، وتصرح الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بأن « يرفق المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجيون عن هيئة العمال متى بلغوا الخامسة والستين من سنهم ما لم يرضخ لهم ناظر المالية بالبقاء في الخدمة لمدة معينة بناء على طلبهم ومع ذلك فلا يجوز في أي حال ابقاؤهم في الخدمة بعد سن السبعين » .

ويستفاد من هذه النصوص المتقدمة ان مناط التعرف على فئة موظفي المجالس البلدية الذين يحالون الى التقاعد في سن الستين هو اشتراكهم في صندوق الادخار بعد تثبيتهم (المادة ٢٧ سالف الذكر) ، وهو اشتراك مقصور على موظفي المجالس البلدية ومستخدميها الشاغلين لوظائف دائمة ، فالاشتراك في صندوق التوفير بحسب النصوص السالفة الذكر يتلزم ختماً مع دامية الوظيفة التي يشغلها المشترك ، وهذا ما أكدته المادة الثانية

من القرار الوزاري الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩١٥ بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي المجالس المحلية وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم فقد جعلت الاشتراك في الصندوق الزاميا بالنسبة لجميع المستخدمين الذين يدخلون في خدمة المجالس مع استثناء العمال المؤقتين (أي المستخدمين المؤقتين) والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والخدمة السائرة مقيمة صندوق الادخار بالنسبة لموظفي تلك المجالس مقام نظام المعاشات بالنسبة لموظفي الحكومة .

(طعن ٦١٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

موظفو المجالس البلدية من احدثهم الى المعاش - تعميم الاشتراك في صندوق الادخار على الموظفين المعينين على وظائف دائمة او مؤقتة وذلك بعد العمل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار والمعاشات لموظفي المجالس البلدية ومجالس المديریات - عدم تلازم الاشتراك في الصندوق مع دائمية الوظيفة كما كان الحال قبل سريان احكام هذا القانون - عدم غناء الاشتراك في الصندوق عن اقتضاء شرط دائمية الوظيفة في مقام تحديد سن الستين للاحتالة الى المعاش - يؤكد هذا النظر عدم تعرض هذا القانون صراحة للسن التي يحال فيها موظفو المجالس البلدية الى التقاعد - نعين الرجوع في تحديدها الى القوانين واللوائح السابقة التي نظمت اوضاع وشروط انتهاء الخدمة بالنسبة الى هؤلاء ومن بينها قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ، ولائحة ١٩١٥/٨/٢٨ بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي المجالس المحلية ، ولائحة استخدام موظفي ومستخدمي وعمال المجالس البلدية والقروية الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٥/٦/٩ .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الاكتفاء بالاشتراك في صندوق التوفير لجعل تقاعد موظف المجلس البلدي رهينا ببلوغه سن الستين ، لئن كان الاكتفاء بما ذكر مفهوما في ظل احكام كانت تقصر هذا الاشتراك على طائفة من موظفي المجالس هم موظفوها الدائمون ، فان هذا الامر قد تبدل حتما بعد

صدر القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للاذخار والمعاشات لموظفى المجالس البلدية ومجالس المديريات فقد نصت مادته الأولى على ان « ينشأ فى مصلحة صناديق التأمين والادخار الحكومية بوزارة المالية والاقتصاد صندوق للتأمين للموظفين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة او مؤقتة فى ميزانيات المجالس ومجالس المديريات ولو كانوا معينين قبل العمل بهذا القانون وآخر للاذخار يخصص لمن لا يتمتع من هؤلاء الموظفين بأنظمة للمعاشات ، ولا تسرى احكام هذا القانون على الموظفين الذين تزيد سنهم عند العمل به على السن المعينة لتقاعد موظفى الحكومة » .

ويستفاد من هذا الحكم فى ضوء الحكمة التى قام عليها حسبما اوضحته مذكرته الايضاحية انه اريد به « تعميم نظام التأمين على جميع موظفى المجالس المعيّنين على وظائف دائمة او مؤقتة مدرجة بميزانياتها وقصر الادخار على من لا يتمتع بأنظمة المعاشات لما لوحظ من ان موظفى هذه المجالس لا يعاملون على وتيرة واحدة فهناك فريق مشترك فى صناديق ادخار خاصة تساهم فيها المجالس بنسبة معينة من الراتب الى جانب الاشتراك الذى يقتطع من مرتب المشترك ، وفريق آخر محروم من أى نظام يكفل طمأنينتهم على مستقبلهم ومستقبل ذويهم ، ومفاد هذه العبارة ان ميزة الاشتراك فى صندوق الادخار يجوز أن ينتفع بها بعد العمل بالقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ موظفو المجالس البلدية المعينون على وظائف مؤقتة باعتبارهم محرومين من نظام المعاش وحيال تعميم نظام الادخار - بموجب القانون آنف الذكر - على من لا يتمتع بأنظمة المعاشات من موظفى المجالس البلدية سواء اكانوا معينين على وظائف دائمة ام مؤقتة ، يصبح الاشتراك فى صندوق الادخار غير متلائم مع دائمية الوظيفة التى يشغلها المشترك فيه او اذا ساغ القول بان النصوص القديمة كانت تبغى تحقيق المساواة بين موظفى المجالس او موظفى الحكومة وهو ما تغياه ايضا القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ حين كانت تخول الاشتراك فى صندوق الادخار لاصحاب الوظائف الدائمة من موظفى المجالس وتجرى على غير المشتركين فى هذا الصندوق احكام الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المعاشات الصادر فى ١٥ من ابريل سنة ١٩٠٩ المتعلقة « بالمستخدمين المؤقتين » فان مجرد الاشتراك فى صندوق الادخار

يصبح الآن غير مغن عن اقتضاء شرط دائمية الوظيفة فى مقام تحديد سن
الستين للاحالة الى المعاش .

ويؤكد هذا الفهم ان القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ لم يعرض
صراحة للسن التى يحال فيها موظفو المجالس البلدية الى التقاعد مما يتعين
معه الرجوع الى القوانين واللوائح السابقة على صدورهم التى نظمت اوضاع
وشروط انتهاء الخدمة بالنسبة الى هؤلاء الموظفين ، ومن ضمنها قانون
المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ولائحة ٢٨ من اغسطس سنة ١٩١٥ بانشاء
صناديق توفير لمستخدمى المجالس المحلية وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم ،
ولائحة استخدام موظفى ومستخدمى وعمال المجالس البلدية والقروية
الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٩ من يونية سنة ١٩٤٥ ، وكلها
متضافرة على ربط احالة موظف المجلس البلدى الى التقاعد . فى سن الستين
يكونه معيناً فى وظيفة دائمة بميزانية هذا المجلس ومنفعة بنظام الادخار ،
وهو لم يكن يفيد من هذا النظام قبل العمل بالقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥
الا اذا كان على وظيفة دائمة على ما سلف البيان

(طعن ٦١٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧)

مجلس الشعبي محلى

٢٠٢٠

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

القانونان رقما ٥٢ لسنة ١٩٧٥ و ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - لا تختص المجالس الشعبية بإصدار قرارات إدارية في المسائل التنفيذية وإنما ينحصر اختصاصها بصفة عامة في الرقابة والإشراف .

ملخص الحكم :

انه لا وجه أيضا لما ذهب اليه الطاعن من أنه إقام دعواه طعنا على قرار المجلس المحلى لمحافظة الاسكندرية الصادر بجلسة ١٩٧٨/٥/٣١ بتأييد قرار رئيس حى شرق الاسكندرية المشار اليه ، وإن قرار المجلس فى هذا الصدد يعتبر قرارا إداريا نهائيا فى مفهوم أحكام قانون مجلس الدولة - لا وجه لذلك لأن المجالس المحلية - عامة - طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ (شأن المجالس الشعبية المحلية طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩) لا تختص بإصدار قرارات إدارية فى المسائل التنفيذية ، وإنما ينحصر اختصاصها بصفة عامة - حسبما أوضحته المادة ٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ فى الرقابة والإشراف على مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلى فى نطاق المحافظة وكذا الإشراف على تنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية المحلية ومتابعتها . ولا محاجة بنص المادة ١/١٣٢ التى تنص على أن قرارات المجالس المحلية نافذة فى حدود الاختصاصات المقررة لها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية - ذلك أن المقصود بهذا النص هو أن قرارات - المجالس المحلية فى حدود اختصاصها العام - وهو الإشراف والرقابة - تصدر نافذة أى بغير حاجة الى تصديق أو اعتماد سلطة أخرى . دون أن يعين ذلك أن لهذه المجالس إصدار قرارات إدارية فى المسائل التنفيذية المنوطة بالسلطات التنفيذية للحكم المحلى .

ومن حيث انه لا صحة « أيضا لما ذهب اليه الطاعن من أن قرار رئيس حى شرق برفض تعديل الترخيص الممنوح له ، يعتبر من قبيل القرارات السلبيه بالامتناع والتى يجوز الطعن فيها بالالغاء دون تقيد بميعاد الستين يوما المقررة لرفع الدعوى لا صحة لهذا الزعم بحسبان أن الثابت من الأوراق أن رئيس حى شرق الاسكندرية لم يمتنع عن إصدار

قرار فى شأن طنب الطاعن تعديل الترخيص ، وإنما اصدر قرارا صريحا
برفض التعديل وذلك بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣١ وبعد حوالى اربعة عشر يوما
من تاريخ الطلب .

ومن حيث انه لا صحة ايضا لما يؤسس عليه الطاعن طعنه من
انعدام قرار رئيس حى شرق الاسكندرية توصلا لنفول بجواز الطعن عليه
فى اى وقت . ذلك انه ولئن كانت الاسباب التى بنى عليها رئيس الحى
قراره برفض تعديل الترخيص - على ما سيأتى تفصيله فى معرض بحث
طلب التعويض - بعضها غير صحيح ، والبعض الآخر لا ينفذ تقديرها
فى اختصاصه الذى حدده القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى التثبيت من
مطابقة الأعمال المطلوب الترخيص فيها لأحكام هذا القانون وللأصول
الفنية والهندسية والمواصفات العامة فى المجالات المعمارية والإنشائية
ومراعاة خطوط التنظيم المعتمدة أو الجارى تخطيطها فضلا عن مقتضيات
الأمن والقواعد الصحية (المواد من ٤ - ١٣ من القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦) . بحيث لا يجوز له ان يتعداها الى تقدير مدى احتياج
الحى لانشاء فندق أو غير ذلك من اعتبارات ، أسندها القانون رقم ١
لسنة ١٩٧٣ الى وزارة السياحة ، اذ نصت المادة الثانية من هذا
القانون على انه لا يجوز انشاء أو اقامة المنشآت الفندقية والسياحية
أو استغلالها أو ادارتها الا بترخيص من وزارة السياحة وتؤول الى وزارة
السياحة اختصاصات المجالس المحلية فى حدود اختصاصها العام -
وهو الاشراف والرقابة - تصدر نافذة أى بغير حاجة الى تصديق أو اعتماد
سلطة اخرى . دون أن يعين ذلك ان لهذه المجالس اصدار قرارات ادارية
فى المسائل التنفيذية المنوطة بالسلطات التنفيذية للحكم المحلى .

(طعن ١٧٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٩)

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
صدر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - الوحدات المحلية هى المحافظات
والمراكز والمدن والأحياء والقرى - لكل وحدة محلية من هذه الوحدات
مجلسا شعبيا يراعى تشكيله وفقا للقانون - التباين فى شكل تلك المجالس

على أساس تحديد معين من الاعضاء عن كل قسم ادارى او مركز لا ينعكس على شروط الترشيح لعضوية هذه المجالس والتي جاءت عامة وموحدة لتطبق فى شأن الترشيح لعضوية هذه المجالس جميعها بغض النظر عن طريقة تشكيلها التى حددها القانون - يشترط فيمن يرشح لعضوية المجلس الشعبى المحلى ان يكون له محل اقامة فى نطاق المحافظة ومقيدا فى جداول الانتخاب باى قسم ادارى او مركز فى دائرتها - اساس ذلك : توافر شرط القيد فى جداول الانتخاب بالوحدة المحلية التى يرشح نفسه فى دائرتها - وجوب عدم الخلط بين النصوص الخاصة بتشكيل المجالس الشعبية المحلية على اساس عقيدة وبين تلك النصوص المتعلقة بشروط الترشيح لعضويته - تطبيق .

ملخص الحكم :

انه يبين من نصوص قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ انه نص فى المادة ١ على ان « وحدات الحكم المحلى هى المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية ... » ، ونص فى المادة ١٠ على ان « يشكل بكل محافظة مجلس شعبى محلى من ستة اعضاء عن كل مركز او قسم ادارى ... » ونص فى المادة ٣٩ على ان « تشكل فى كل مركز مجلس شعبى محلى تمثل فيه المدينة عاصمة المركز بعشرة اعضاء ... » ونص فى المادة ٤٧ على ان « يشكل فى كل مدينة مجلس شعبى يمثل فيه كل قسم ادارى بعشرة اعضاء ... » ونص فى المادة ٥٩ على ان « يشكل فى كل حى مجلس شعبى محلى يمثل فيه كل قسم ادارى بثمانية اعضاء ... » ونص فى المادة ٦٦ على ان « يشكل فى كل قرية مجلس شعبى محلى من ثمانية عشر عضوا ... » ونص فى المادة ٧٥ على ان « يشترط فيمن يرشح عضوا بالمجالس الشعبية المحلية ما يأتى :

١ -

٢ -

٣ - ان يكون مقيدا فى جداول الانتخاب بالوحدة المحلية التى يرشح نفسه فى دائرتها وله محل اقامة فى نطاقها ...
ونص فى المادة ٧٦ على ان « يقدم المرشح طلب الترشيح لعضوية

المجلس الشعبى المحلى كتابة الى المحافظة أو احدى وحدات الحكم المحلى الكائنة بنطاقها ... ويجب ان يرفق بطلب الترشيح المستندات التى يحددها وزير الداخلية بقرار منه لاثبات توافر الشروط اللازمة للترشيح ... » وبناء على هذا النص الأخير صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٩٨٣/٩٤٩ بالمستندات المطلوبة مع طلب الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية ونص فى المادة الأولى منه على أن « يقدم طلب الترشيح ... مصحوبا بالمستندات الآتية :

١ -

٢ -

٣ - شهادة الانتخاب التى تدل على أنه مقيد فى جداول الانتخاب بالوحدة المحلية التى يرشح نفسه فى دائرتها وله محل إقامة فى نطاقها ..

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص أن الوحدات المحلية بحسب تحديد القانون لها هى المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى ، وأن لكل وحدة محلية من هذه الوحدات مجلسا شعبيا محليا يراعى فى تشكيله القواعد المنصوص عليها سالفة البيان ، وأن التباين فى تشكيل تلك المجالس على أساس تحديد عدد معين من الأعضاء عن كل قسم ادارى أو مركز لا يتعكس على شروط الترشيح لعضوية هذه المجالس والتى جاءت عامة وموحدة لتطبق فى شأن الترشيح لعضوية هذه المجالس جميعها بغض النظر عن طريقة تشكيلها التى حددها القانون ، وهو ما يستفاد من العبارة الصريحة الواردة فى صدر المادة ٧٥ التى نصت على أن « يشترط فيمن يرشح عضوا بالمجالس الشعبية المحلية ما يأتى ... ومن ذلك الشرط مثار المنازعة الماثلة الوارد فى الفقرة (٣) من هذه المادة ، وهو أن يكون مقيدا فى جداول الانتخاب بالوحدة المحلية التى يرشح نفسه فى دائرتها وله محل إقامة فى نطاقها ، وحيث نص قرار وزير الداخلية بتحديد المستندات اللازم ارفاقها بطلب الترشيح لاثبات توافر شروط الترشيح فى المرشح على أرفاق شهادة الانتخاب التى تدل على أنه مقيد فى جداول الانتخاب بالوحدة المحلية التى يرشح نفسه فى دائرتها وله محل إقامة فى نطاقها .

ومن مقتضى ذلك كله انه اذا كان الترشيح لعضوية المجلس الشعبى المحلى للمحافظة كما هو الشأن فى هذه المنازعة - فان الشرط موضوع البحث يعد متحققا متى كان المرشح لعضوية المجلس له محل اقامة فى نطاق المحافظة ومقيدا فى جداول الانتخاب بأى قسم ادارى أو مركز فى دائرتها لأنه بذلك ينطبق فى شأنه شرط القيد فى جداول الانتخاب بالوحدة المحلية التى يرشح نفسه فى دائرتها طبقا لنص الفقرة (٣) من المادة ٧٥ المشار اليها .

اما اشتراط قيد المرشح فى جداول الانتخاب بقسم ادارى أو مركز معين فى دائرة المحافظة بمقولة ان ذلك هو ما يقتضيه تمثيل هذا القسم أو المركز فى تشكيل المجلس الشعبى المحلى طبقا للنصوص الخاصة بتشكيل المجلس ، فانه قول لا يمانده ما يبدو من صريح نص البند (١٣) من المادة (٧٥) سالف الاشارة اليها ، فضلا عما ينطوى عليه هذا القول من خلط بين النصوص الخاصة بتشكيل المجالس الشعبية المحلية على اسس معينة وبين تلك النصوص المتعلقة بشروط الترشيح لعضويتها .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم فان القرار الصادر باستبعاد اسم المدعية من كشوف المرشحين لعضوية المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الجيزة - المطعون فيه - يكون على ما ملف قد خالف القانون حين اشترط قيد المدعية فى جداول انتخاب قسم الواحات البحرية دون الاكتفاء بقيدها فى جداول انتخاب اى قسم ادارى أو مركز فى دائرة المحافظة المذكورة ووجود محل اقامة لها فى اى منها ، واذا استظهر الحكم المطعون فيه تحقق ركن الجدية فى طلب وقف التنفيذ على هذا الاساس ، وايضا ركن الاستعجال وهو غير متنازع فيه فان ذلك الحكم يكون قد اصاب فى قضائه ويتعين من ثم رفض الطعن المقام بشأنه والزام الطاعنين المصروفات .

(طعن ١٨٨١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٣٠)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

عدم مشروعية توصية المجلس المحلى بالمحافظة باستحداث اوعية لم يتضمناها قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية وتجاوز حدود ضعف الفئات المبينة بالجدول .

ملخص الفتوى :

ان المشرع فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ احوال بشأن الموزد المالية والرسوم المحلية الى احكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم المحلية لحين تحديد الرسوم المحلية طبقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ . على ان المشرع اباح تجاوز الرسوم بما لا يجاوز ضعف الفئات الواردة بقرار وزير الادارة المحلية . ومن ثم يتعين ان تلتزم المجالس الشعبية المحلية فى ممارستها لسلطتها التى اختصها بها المشرع بالأوعية والفئات الواردة بقرار وزير الادارة المحلية مع جوار تجاوز هذه الفئات بما لا يجاوز ضعف المنصوص عليه فى الجداول . وعلى ذلك فان توصية المجلس الشعبى بالمحافظة باستحداث أوعية لم يتضمنها قرار وزير الادارة المحلية وتجاوز حدود الفئات المبينة بالجدول بما يجاوز ضعفها ، ويكون الاثر المترتب على ذلك عدم مشروعية التوصية .

(ملف ٣٠٤/٢/٣٧ وملف ٣٠٨/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٥/٦/٢٦)

مجلس طبى

قاعدۃ رقم (١٩٨)

المبدأ :

المجالس الطبية المتخصصة تقاريرها بالحالة الصحية لطالب العلاج بالخارج قرارات ادارية تخضع لرقابة القضاء الادارى - على ان القضاء لا يعقب فى رقابته لركن السبب على ما قطع به المجلس الطبى المختص من حالة المدعى المرضية .

ملخص الحكم :

المجالس الطبية المتخصصة هى الجهة الادارية المختصة بتقرير الحالة الصحية لطالبي العلاج فى الخارج على نفقة الدولة بما تصدره من تقارير تنطوى على قرارات ادارية نهائية يجوز الطعن عليها بالالغاء استقلا . ولا يعقب القضاء الادارى على ما قطعت به المجالس المتخصصة من ان حالة المدعى المرضية لا تقتضى سفره للعلاج فى الخارج . ولا يحول دون ذلك تعارضه مع تقرير الخبير الاجنبى المعالج ، وذلك لان المجالس الطبية بحكم تشكيلها الفنى المتخصص هى القادرة على تقرير حالة المدعى الصحية .

(طعن ٩٢٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٤)

مجلس دائم لتنمية الانتاج القومى

—————

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى - مؤسسة عامة - المعهد القومى للبحوث اضحى ، بعد ادماجه فى المجلس بالقانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٣ ، فرعاً من فروع - خضوع كل منهما لاحكام المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ فى شان ديوان الموظفين - تبعية مدير المستخدمين لديوان الموظفين .

ملخص الفتوى :

ان المؤسسات العامة تقوم اساساً على اعتبارين رئيسيين : اولهما ، النهوض بمرفق عام . وثانيهما ، التمتع بالشخصية المعنوية ، ولما كان المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ينهض بمرفق عام لاشباع حاجات جماعية بصريح النصوص الصادر بها قانون انشائه رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ ، وتنص المادة الثانية منه على ان « ينشأ مجلس دائم لتنمية الانتاج القومى ويكون هيئة مستقلة لها الشخصية الاعتبارية ، لذلك يكون هذا المجلس قد استكمل المقومات التى تؤدى الى اعتباره مؤسسة عامة . ولما كان المشرع قد نص صراحة فى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٣ على الغاء المرسوم بانشاء مجلس فؤاد الاول الاهلى للبحوث مع ادماجه فى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، دون ان يحتفظ له بالشخصية الاعتبارية التى كان يتمتع بها من قبل ، لذلك فان هذا المرفق باعتباره مؤسسة عامة فى الاصل يكون قد فقد هذه الصفة باندماجه فى مرفق آخر هو مجلس الانتاج القومى ، ويصبح المعهد القومى للبحوث مجرد فرع او قسم من الاقسام المكونة لهذا المجلس .

وتنص المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ فى شان ديوان الموظفين على ان « يختص الديوان بما يأتى :

اولا - الاشراف على تنفيذ لوائح الموظفين .

ثانياً - النظر فى تحديد عدد الموظفين ودرجاتهم فى الوزارات والمصالح العامة بقدر ما تقضى به ضرورة العمل .

ثالث - وضع نظام الامتحانات اللازمة للتعيين فى وظائف الحكومة
ولنمرين الموظفين .

رابعاً - مراجعة مشروعات ميزانيات الوزارات والمصالح العامة
والاعتمادات الأخرى . . .

خامساً - اقتراح التسويات الخاصة بالموظفين . . . » . ويظهر من
استقراء هذه المادة ان بعض فقراتها ذكرت عبارة الموظفين بصفة عامة
مطلقة والبعض الآخر قيدت اختصاص الديوان بالوزارات والمصالح العامة ،
وقد جاءت كلمة المصالح العامة أيضاً مطلقة وغير مخصصة . ومن ثم
ففى تشمل المصالح العامة جميعها ما كان منها غير مشخص وما كان
مشخصاً . ولذلك فإن المادة المذكورة تسرى بجميع فقراتها على المجلس
الدائم لتنمية الانتاج القومى باعتباره مؤسسة عامة كما تسرى على المعهد
القومى للبحوث باعتباره فرعاً من فروع هذا المجلس او مصلحة من
المصالح غير المشخصة التابعة لهذا المجلس .

وبما ان المادة ٣ من قانون نظام موظفى الدولة تقضى بان « يكون
مراقبو ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلائهم بالوزارات والمصالح ما عدا
ديوان المحاسبة تابعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته » .
ولما كان المعهد القومى للبحوث يعتبر مصلحة من مصالح المجلس الدائم
لتنمية الانتاج القومى وهو بهذا الوصف يندرج تحت كلمة المصالح التى
وردت مطلقة فى المادة السابقة ، كما ان وظيفة مدير مستخدمى المعهد
القومى للبحوث قد وردت ضمن وظائف الديوان الميزانية ، لذلك فان
مدير مستخدمى المعهد القومى للبحوث يكون تابعاً لديوان الموظفين وعليه
ممارسة اختصاصه بالمعهد على هذا الاساس .

(. فتوى ٧٥ فى ١٢/٥ / ١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

موظفو المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والمعهد القومى للبحوث غير الفنين - خضوعهم لقانون التوظيف - حضور مدير أو مراقب أو رئيس المستخدمين بالمعهد ليقوم بأعمال السكرتارية للجنة شئون الموظفين .

ملخص الفتوى :

ان المرسوم بقانون الصادر بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى قد نص فى المادة ١٦ منه على ان « يضع المجلس الدائم لائحة داخلية لتنظيم اعماله تتضمن القواعد التى يجرى عليها فى حساباته وفى ادارة امواله ، وقد صدرت هذه اللائحة فى ١٧/١١/١٩٥٢ ونص فيها بالنسبة للموظفين والمستخدمين على ان « تعيين الموظفين والمستخدمين وتحديد مرتباتهم وترقياتهم وندبهم من اختصاص المكتب بناء على ما يعرضه المجلس . ويتبع بالنسبة لموظفى المجلس ومستخدميه فيما يتعلق بالتعيين والعلاوات والمكافآت والاجازات القواعد المقررة لموظفى الدولة ما لم يقض المكتب بما يخالف ذلك بقرار يصدر بناء على اقتراح المجلس .

ونص القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٣ على ان « يقوم كل من هذين المعهدين - المعهد القومى ومعهد الصحارى - بوضع اللوائح والقرارات المنظمة لعمله والخاصة بموظفيه ومستخدميه وعماله من ناحية التعيين والفصل والتاديب وتحديد المرتبات والمعاشات والمكافآت . » . وقد صدرت فعلا اللوائح المذكورة ونص فيها على ان « يمنح مجلس ادارة المعهد السلطات الاتية : ١ - تعيين الموظفين وترقيتهم ومنح العلاوات والتاديب والندب والاجازات وتحديد المكافآت عن الاعمال الاضافية ، وذلك على نحو ما هو متبع فى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى » . اى ان هذه اللائحة تحيل الى لائحة المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى التى اخذت بدورها قانون نظام موظفى الدولة بالنسبة لموظفى المجلس الدائم .

لذلك فان موظفى كل من المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والمعهد القومى للبحوث يخضعون لاحكام قانون التوظيف التى اشارت اليها اللائحتان سالفتا الذكر .

ولما كانت المادة ٢٧ من قانون التوظيف قد فضت بأن « ننشأ في كل وزارة لجنة تسمى لجنة شئون الموظفين ... يتولى أعمال السكرتارية بهذه اللجان مراقب أو مدير أو رئيس المستخدمين بالوزارة أو المصلحة أو من يقوم مقامه » . وكانت هذه المادة تنطبق بذاتها على المعهد القومي باعتباره مصلحة - ليست لها شخصية معنوية - انشئت بها لجنة شئون الموظفين ، وكان حضور مراقب أو مدير مستخدمين بالمعهد المذكور لتولى أعمال السكرتارية بلجنة شئون موظفيه إجراء استلزمه القانون ، لذلك فإن انعقاد اللجنة بدون حضور الموظف المذكور يكون قد اغفل إجراء من الإجراءات التي شرطها القانون -

(فتوى ٧٥ في ١٢/٥ ١٩٥٥)

مجلس قيادة الثورة

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

نص المادة ١٩١ من دستور سنة ١٩٥٦ أضفى حصانة دستورية على القرارات الصادرة من مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات المتصلة بها - هذه الحصانة نهائية لا تزول عن هذه القرارات والاجراءات بانتهاء العمل بدستور سنة ١٩٥٦ - لا مسوغ لتكرار النص عليها في الدساتير اللاحقة - اذا كان القرار الملغى محل المنازعة وهو قرار تحقق بعد صدور دستور سنة ١٩٥٦ واستمر قائما الى الآن فانه يبنى عن مجال حكم المادة ١٩١ من الدستور - اساس ذلك : لم يدع احد ان ثمة قرارا او حكما صدر عن مجلس قيادة الثورة او احدى الهيئات المشار اليها في المادة ١٩١ قبل العمل بدستور سنة ١٩٥٦ - القرار الملغى بالامتناع باعتباره من القرارات المستمرة لا يتقيد الطعن عليه بمواعيد دعوى الالغاء - يجوز الطعن فيه ما ظل الاستمرار قائما .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٩١ من دستور سنة ١٩٥٦ كانت تنص على ان « جميع القرارات التي صدرت من مجلس قيادة الثورة ، وجميع القوانين والقرارات التي تتصل بها وصدرت مكملة او منفذة لها ، وكذلك كل ما صدر من الهيئات والتي امر المجلس المذكور بتشكيلها من قرارات او احكام وجميع الاجراءات والأعمال والتصرفات التي صدرت من هذه الهيئات او من أية هيئة أخرى من الهيئات التي انشئت بقصد حماية الثورة ونظام الحكم ، لا يجوز الطعن فيها او المطالبة بالغائها او التعويض عنها بأى وجه من الوجوه أمام أى هيئة كانت » .

ولقد جرى قضاء المحكمة الادارية العليا وكذا المحكمة العليا « دستورية » على ان هذا النص الدستوري قد أضفى حصانة دستورية على القرارات الصادرة من مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات التي تتصل بها ، وكل ما صدر من الهيئات التي امر المجلس المذكور بتشكيلها من احكام او اوامر ، وجميع الاجراءات والأعمال والتصرفات التي صدرت من أية هيئة أنشئت بقصد حماية الثورة ، وان هذه الحصانة

هي حصانه بعبارة ٢ تزول عن هذه القرارات وتجراءات بانتهاء العمل بذلك الدستور . ولا يسوغ لتكرار النص عليها في الدساتير اللاحقة . حكم المحكمة العليا في الدعوى رقم ٣ لسنة ٥ ق دستورية جلسة ١٩٧٥/٢، ١ .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الطاعنين كانوا قد تقدموا بشكوى الى المدعى العام الاشتراكي يتضررون فيها من عدم رد اموال وممتلكات مورثهم اليهم ، فاصدر المدعى العام الاشتراكي قراره رقم ٨ لسنة ١٩٨٣ بندب لجنة لتصفية المركز المالي للمرحوم شكلت - بناء على ترشيح وزير المالية - من المراقب المالي لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، واثنين من المراقبين العاملين للإدارة المركزية لحسابات الحكومة ، وكلفت اللجنة بفحص الأوراق والمستندات لبيان اموال الشاكين التي تم الاستيلاء عليها في سنة ١٩٥٤ اثر صدور حكم محكمة الثورة ضد المرحوم ، وبيان المبالغ المحكوم بها عليه او التي كان مدينا بها وتصفية المركز المالي بعد خصم كافة الخصوم من الأصول ، وتقديم تقرير مبين به الاموال السالفة الذكر ، وما الت اليه في الوقت الحالي ومستحقات الشاكين فيها ، زرخص للجنة في الاطلاع على اوراق التحقيق وما به من مستندات والانتقال الى اية جهة ترى الانتقال اليها لاداء المامورية وسماع اقوال من ترى لزوما لسماعه . وبعد ان ادى اعضاء اللجنة اليمين امام مساعد المدعى العام الاشتراكي بدأوا في القيام بمهام المامورية المندوبين لها ، وخلصوا الى اعداد تقرير مفصل اثبتوا فيه الاجراءات التي قاموا بها والمستندات والملفات التي 'طلعوا عليها والمواقع والبنوك والخزائن التي انتقلوا اليها رزققوا بالتقرير محاضر جرد الاموال والمنقولات التي لا تزال موجودة كودائع بالبنوك لم يبنوا بالتفصيل مفردات وعناصر الأصول والخصوم للمركز المالي للمرحوم وما تم التصرف فيه من هذه الاموال والممتلكات بمعرفة الادارة العامة لتصفية الاموال المصادرة وما لم يتم التصرف فيه ولا زال موجودا او لم يعثر عليه . كما اعدوا قائمة بالمركز المالي بعد ان قاموا بتقييم كافة عناصر الأصول والخصوم تقييما نقديا ، وخلصوا في نهاية قائمة المركز المالي الى ان القيمة النقدية لمجموع عناصر الأصول تبلغ مليون جنيه مليون جنيه ٣٧٥٢٢٤٢٣٠٤ وتبلغ قيمة الخصوم ١٢١٠٤٩٥٠٨ ، ومن ثم يكون

صافي قيمة الأصول المتبقية حسب التقييم النقدي الذي أجرته اللجنة هو مبلغ ٢٢٤١٧٤٧٫٢٥٤ (مليونين ومائتين وواحد وأربعين ألفا وسبعمائه وسبع وأربعين جنيتها ومائتين وأربعة وخمسين مليما) .

ومن حيث أنه بجلسة فحص الطعون المنعقدة بتاريخ ١٦/١/١٩٨٤ قدم الحاضر عن الطاعنين صورة رسمية من تقرير لجنة الخبراء وفائمة المركز المالى الذى أعدته ، وطلب الحاضر عن الحكومة التأجيل للاطلاع على التقرير والرد ، وتداول الطعن لعدة جلسات لتقدم الحكومة ردها دون جدوى ثم أحيل الطعن للمحكمة الادارية العليا ونظرت بجلسة ١٣/١٠/١٩٨٤ ، وبعد أن حجزته للحكم لجلسة ١٥/١٢/١٩٨٤ ، أعادته للمرافعة لتعقب الحكومة على تقرير لجنة الخبراء المشار اليه وعلى مذكرة الطاعنين الأخيرة وبجلسة ١٦/٢/١٩٨٥ قرر الحاضر عن الحكومة فى محضر الجلسة أنه طلب من وزارة المالية التعقيب على التقرير ولكن لم يرد أى تعقيب وطلب أجلا آخر ، ولجأته المحكمة الى طلبه وأجلت نظر الطعن لجلسة ٢٣/٣/١٩٨٥ اذلك السبب دون جدوى ومن ثم قررت المحكمة حجز الطعن للحكم .

ومن حيث أنه ازاء عدم تعقيب الحكومة على ما جاء بهذا التقرير رغم اعطائها أكثر من مهلة للتعقيب عليه ، ولاطمئنان المحكمة لما ورد فى التقرير بالنظر الى تشكيل اللجنة الذى أعدته كان بناء على ترشيح من وزير المالية وقد تضمن التشكيل نخبة من كبار موظفى الدولة المتخصصين ، وقد ادوا - حسبما يبين من الاطلاع على التقرير - مهمتهم بدقة ملحوظة - ولم يتوانوا عن الانتقال الى كافة المواقع والبنوك وجرى المخازن والودائع والاطلاع على المستندات والملفات وتحرى الحقيقة من كافة مصادرها ، لذا فإن المحكمة تطمئن لما ورد بالتقرير وتأخذ به وتعتبره فى حكم التقارير التى يقدمها الخبراء الذين تندبهم المحاكم فى مثل هذه المهام .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على تقرير لجنة الخبراء المشار اليه أن ادارة تصفية الاموال المصادرة المنشأة بالقانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ والى اسند اليها القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٣ الاختصاص بتصفية الاموال المصادرة بمقتضى حكم من محكمة الثورة كانت قد تصرفت فى جزء من

أموال وممتلكات المرحوم لاستيفاء المبلغ المحكوم بمصادره بمقتضى حكم محكمة الثورة الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٥/٤ ومقداره مليون جنيه

٣٥٨٤٢٨ر١٨٤ فضلا عن استيفاء ديون وحجوز تنفيذية ومطالبات أخرى مستحقة لمصلحة الضرائب وبعض البنوك والمصالح والهيئات ، وطولبت ادارة التصفية بخصمها من حصيلة التصرف فى اموال وممتلكات المذكور مليون جنيه

وتبلغ قيمتها ٥٤٤٢٠٥٦ر٩٢٧ ومن ثم فقد بلغ مجموع الالتزامات والديون مليون جنيه

المستحقة على المرحوم ٨٠٠٤٩٥ر١٢١ (ثمانمائة ألفا وأربعمائة وخمسة وتسعين جنيها ومائة وواحد وعشرين مليما) أما عن الأصول فهى - على ما يبين من تقرير اللجنة - تنقسم الى ثلاث مجموعات :

(أ) اموال وممتلكات تصرفت فيها ادارة التصفية لاستيفاء الالتزامات الديون المذكورة .

وهذه الممتلكات هى مطابع جريدة المصرى بشارع القصر العينى ، ومطابع الجريدة بدير النحاس ، ومطابع الجريدة ببولاق ، وملحقات الجريدة ، وأوراق مالية ، ومتنوعات أخرى .

ويبلغ مجموع قيمة هذه الممتلكات - طبقا للتقييم النقدى الزارد بكشوف وسجلات ادارة التصفية حسب اسعار سنة ١٩٥٤ مبلغ مليون جنيه
١١١٤١٤٩ر١٣٥ (مليون ومائة وأربعة عشر ألفا ومائة وتسعة وأربعين جنيها ومائة وثلاثين مليما) .

(ب) اموال وممتلكات باقية لم يتم التصرف فيها بمعرفة ادارة التصفية وتشمل :

- جزء من أرض مطابع جريدة المصرى بالقصر العينى مساحته ٥٣١ر٣٥ م٢ .

- جزء من أرض مطابع الجريدة بدير النحاس ومساحته ٣٠٧٩ر١٣٠ م٢ .

- أرض زراعية بمدينة الشهداء محافظة المنوفية مساحتها فدانين .

— مجوهرات وتحف وطسوابع بريد مودعة بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٥
بالوديعة رقم ٤٥١ بالبنك المركزى المصرى .

وقد قيمت لجنة الخبراء هذه الأراضى والتحف والمجوهرات حسب
مليم جنيهه
الأسعار السائدة فى تاريخ اعداد التقرير بمبلغ ١٣٧٨٠٤٣٢٤٠ (مليون
وثلاثمائة وثمانية وسبعين الفا وثلاثة واربعين جنيها ومائتين واربعين
مليما) .

(ج) منقولات وتحف وتابلوهات لم تعثر عليها اللجنة ولم تستدل
على مكان وجودها ، وهى عبارة عن محتويات مسكن المرحوم ٠٠٠٠٠٠٠
الكائن بالشقتين ١٣ ، ١٨ بعمارة فرنسوا تاجر بقصر الدويارة .

وهذه المحتويات واردة بكشوف الجرد التى كانت ادارة تصفية
الاموال المصادرة قد اعدتها بعد صدور حكم محكمة الثورة على المذكور ،
مليم جنيهه
وقدرتها الادارة وقتذاك بمبلغ ٣١٣٦٥٤٠١٤

ونظرا لعدم العثور على تلك المحتويات فان لجنة الخبراء لم تجد بدا
من تقييم قيمة هذه المحتويات على أساس مضاعفة لثمنائها — الواردة
بكشوف الجرد — الى عشرة أمثالها لتقرب من قيمتها الحالية ، ومن ثم
قدرت اللجنة لها مبلغ ٥٥٠٠٥٠ (خمسمائة وخمسين الفا وخمسين جنيها) .

ومن حيث انه يستفاد مما نقدم ان حصيلة الاموال والممتلكات التى
تصرفت فيها ادارة تصفية الاموال المصادرة — وفقا لاحكام القانون رقم ٦٣٤
لسنة ١٩٥٣ المشار اليه ، جاوزت فى قيمتها مجموع الالتزامات والديون
المستحقة على المرحوم ٠٠٠٠٠٠٠٠ — بما فيها المبلغ المحكوم بمصادرته
مليم جنيهه

من امواله — بما يبلغ ٣١٣٦٤٥٤٠١٤ (ثلاثمائة وثلاثة عشر الفا وستمائة
واربعة وخمسين جنيها وأربعة عشر مليما) .

علما بان ما نعاه الطاعنون على هذه التصرفات من انها كان يتعين
ان تتم بطريق المزاد العلنى وليس عن طريق للتخصيص والتقييم بمعرفة
ادارة التصفية — مردود بانه طبقا لحكم المادة الخامسة من القانون

رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٣ فى شأن ادارة التصفية فن ان الادارة لا تنقيد فى اداء مهمتها بالفوائين والنلوانح والنظم التى تخضع لها المصالح الحكومية ، وانما تتبع - طبقا لحكم المادة السادسة من هذا القانون - وما تصفه من لوائح داخلية فى شأن المشتريات والمبيعات والحسابات وشئون الموظفين .

ومن حيث ان البادى من الاوراق ان ادارة تصفية الاموال المصادرة كانت قد فرضت من التصرف فى الاموال والممتلكات سالفه الذكر بحلول نهاية عام ١٩٥٦ ، واستوفت من حصيلة التصرف منذ ذلك التاريخ المبلغ المنحوم بمصادرته بحكم محكمة الثورة الصادر فى ١٩٥٤/٥/٤ ثم استوفت منه بعد ذلك كافة الديون والالتزامات المعارضة التى استحققت للمضارب والبنوك والهيئات الاخرى . غير انها - بعد ان استوفت كل ذلك - ظلت محتفظة بفائض حصيلة التصرف فى هذه الاموال فضلا عن الممتلكات التى لم يتم التصرف فيها والسابق ذكرها ، وذلك دون سبب مشروع او مبرر سائق .

ومن حيث انه ولئن كان قد مضى حين من الدهر فى مطلع قيسام الثورة ، لم تكن قواعد المشروعية تجد فيه مجالها الطبيعى والمناح الذى تزدهر فيه ، بحسبان ان الثورة كانت فى مطلع منواتها الاولى تسعى الى تحقيق هدفها الاساسى فى التغيير ، ولو على حساب المشروعية - الا انه وقد استقرت للثورة اوضاعها وتبلور شكل النظام السياسى لها بصدر دكتور سنة ١٩٥٦ ، فقد كان يتعين ان تحل فواعد المشروعية وترسخ مبادئها سيما فى مجال الحقوق العامة والضمانات الاساسية للأشخاص والاموال الخاصة والتى تعارف المجتمع الدولى وكافة الشرائع على تعريفها بحقوق الانسان .

ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم بالغاء القرار السلبى بالامتناع عن رد باقى الاموال والممتلكات المستحقة للطاعنين عن مورثهم المرحوم ، وتشمل الفائض النقدي من حصيلة التصرف فى الممتلكات والاموال التى تصرفت فيها ادارة تصفية الاموال المصادرة ومقداره ٣١٣٦٥٤ر١٤ (ثلاثمائة وثلاثة عشر الفا وستمائة واربعة وخمسين جنيها واربعة عشر مليما) . وكذا الممتلكات والاموال التى لم يتم التصرف فيها وهى مساحة ٥٣١٢٥ م٢ من ارض مطايح الجريدة بشارع القصر العينى

ومساحة ٣٠٧٩١ م من ارض مطابع الجريدة ،دير النحاس ، ومساحة فدانين من الاراضى الزراعية الكائنة بمدينة الشهداء بمحافظة المنوفية ، والمجوهرات والتحف وطوابع البريد المودعة بالبنك المركزى المصرى بالوديعة رقم ٤٥١ بتاريخ ٧٥/١١/١٩ .

اما عن المنقولات والتحف والاثاثات التى كانت موجودة بمسكن المرحوم والثابتة بكشوف الجرد المعدة بمعرفة ادارة التصفية ، والتى لم تعثر عليها لجنة الخبراء ولم تستدل على مكان وجودها فبرد الى الطاعنين قيمتها التى قدرتها لجنة الخبراء باعتبارها مقابلا نقديا عنها وهى مبلغ ٥٥٠٠٥٠ (خمسمائة وخمسين الفا وخمسين جنيها) .

ومن حيث انه عن طلب الطاعنين الحكم لهم بتعويض عن الاضرار التى لحقتهم من القرار المطعون فيه وعن ريع هذه الاموال والمنفعة الفائتة منذ سنة ١٩٥٤ حتى الآن - فانه لما كان المستفاد مما سبق ان اركان المسؤولية المدنية تتوافر فى الحالة المعروضة من خطأ وضرر ورابطة سببية تربط بينهما مما يرتب للطاعنين حقا فى التعويض عن الاضرار التى لحقت بهم بسبب القرار المطعون فيه - الا انه بالنظر الى ان عناصر الضرر ومداه غير محددين فى المنازعة الماثلة ، ويمتلزم الامر للحكم بتعويض نهائى مباشرة اجراءات تحقيق وخبرة واستيفاء الاوراق والمستندات اللازمة فى هذا الشأن ، مما تقصر عنه الاوراق والمستندات المطروحة فى المنازعة بحالتها الراهنة ، لذا فان المحكمة وقد ثبت لديها توافر اركان المسؤولية المدنية من حيث المبدأ تحكم بتعويض معداره قرش صاغ واحد .

(طعننى ٩٠٥ و ٩١٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٥)

مجلس مديرية

- الفصل الأول : مجلس المديرية يتمتع بالشخصية المعنوية
- الفصل الثاني : قواعد التوظيف بمجالس المديريات
- الفصل الثالث : التعيين
- الفصل الرابع : مدد الخدمة السابقة بمجالس المديريات
- الفصل الخامس : خدم مدارس مجالس المديريات
- الفصل السادس : المعاش
- الفرع الأول : التثبيت
- الفرع الثاني : البقاء الى سن الخامسة والستين
- الفرع الثالث : مدة خدمة تحسب في المعاش
- الفرع الرابع : المنازعة في مكافأة نهاية الخدمة
- الفصل السابع : المكتبات العامة
- الفصل الثامن : الميزانية

الفصل الأول مجلس المديرية يتمتع بالشخصية المعنوية

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

مجلس المديرية - تتمتعها بالشخصية المعنوية - رئيس المجلس هو صاحب الصفة في المنازعة الادارية وهو الذى توجه اليه الدعوى حتى تستكمل شكلها الصحيح .

ملخص الحكم :

ان مجلس المديرية شخص ادارى عام له الشخصية المعنوية وله ميزانيته المستقلة بحكم الدستور ومقتضى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ الصادر فى ١١ من يونية سنة ١٩٣٤ بوضع نظام لمجالس المديرية ، وله بمقتضى المادة ٦١ من هذا القانون اهلية التقاضى ، ويمثله فى ذلك رئيسه طبقا للمادة الاولى من اللائحة الصادرة من وزير الداخلية . بالتطبيق للمادة ٧٧ من القانون المذكور - فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ بالنظام الداخلى لمجالس المديرية ولطريقة السير فى اعمالها ، وبهذه المثابة يكون هو صاحب الصفة فى المنازعة الادارية ، وهو الذى توجه اليه الدعوى حتى تستكمل شكلها الصحيح .

(طعن ١٣٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٥)

الفصل الثمانى قواعد التوظيف بمجالس المديریات

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

قواعد التوظيف بمجالس المديریات - عدم خضوعها فى الماضى لنظام خاص - اتباعها القواعد السارية بالحكومة .

ملخص الحكم :

يبين من تقصى قواعد التوظيف بمجالس المديریات ان هذه المجالس لم يكن لها نظام خاص بالتوظيف ، وانما كانت تسير على سنن القواعد المتبعة فى الحكومة ، وقد صدرت فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ لائحة النظام الداخلى لمجالس المديریات ، مقرر فى المادة ٦٢ منها ما جرى عليه العمل قبل صدورها ، فنصت على انه « تسرى القواعد الخاصة بتعيين موظفى الحكومة ومستخدميها وترقيتهم وفصلهم وغير ذلك من شروط الخدمة على موظفى مجالس المديریات ومستخدميها ، ولا يترتب على هذا لموظفى المجالس ومستخدميها اى حق على الحكومة فى معاش او مكافاة من اى نوع كان » .

(طعن ١٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

عدم انتظام مستخدمى مجالس المديریات فى درجات على نسق درجات كادر موظفى الدولة فى ظل كادرى سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٣١ -
سرد لبعض التعديلات التى طرأت على هذا الوضع .

ملخص الحكم :

يبين من الرجوع الى القرارات التنظيمية المتعلقة بنظام درجات مستخدمى مجالس المديریات وما يقابلها من درجات كادر موظفى الحكومة ومستخدمیها أن مستخدمى مجالس المديریات فى ظل كادری سنة ١٩٢٣ ومئة ١٩٣١ لم تكن تنظمهم درجات على نسق درجات كادر موظفى الحكومة ، بل كانوا یوضعون على درجات شتى منداخلة تقوم على مربوط ذى بداية ونهاية لا تماثل بينهما وبين ما هو مقرر للدرجات الحكومية ، ثم رثى علاج هذا التنافر بما يحقق المساواة فى الأوضاع والتوحيد فى النظم بین مستخدمى مجالس المديریات وموظفى الحكومة ، فتقرر أن تكون درجة المدرسين بالتعليم الأولى بمجالس المديریات التابعین اصلا لهذه المجالس هی (٣ - ٦ ج) وذلك اعتبارا من أول ینابر سنة ١٩٣٩ ، قیاما على الدرجة التاسعة المحدد لها مرتب (٣٦ - ٧٢ ج) فى كادر سنة ١٩٣٩ الخاص بموظفى الحكومة ومستخدمیها . ثم اعتبر هؤلاء المدرسون مقیدین على وظائف مؤقتة ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣٩ . وانتهى الأمر الى تقرير اعتبار درجة الوظيفة الادارية أو الكتابية أو الفنية بمجالس المديریات التى مربوطها (٤-٦ ج) أو (٣-٥ ج) أو (٣-٤ ج) أو (٣-٦ ج) أو (٣-٦ ج) أو (٢-٦ ج) معادلة للدرجة التاسعة من درجات كادر الحكومة لسنة ١٩٣٩ والى نقل المستخدم بمجالس المديریات الى هذه الدرجة الحكومية اعتبارا من تاریخ وضعه فى درجة كادر المجالس التى كان يشغلها وقت نقله من هذا الكادر الى كادر الحكومة ، أو من تاریخ وضعه فى ادنى درجة من درجات كادر المجالس المقابلة اذا كانت الدرجة الحكومية تقابل أكثر من درجة واحدة من درجات هذا الكادر وكان قد تدرج فيه . وقد تأید هذا بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ .

الفصل الثالث

التعيين

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

اعتبار الموظف بمجالس المديرية مثبتا اذا قضى فترة الاختبار على ما يرام - كتاب الداخلية الدورى رقم ٩ لسنة ١٩٣١ - مؤداه ان الموظف الذى قضى فترة الاختبار ولم يصدر قرار بشأنه يعد مثبتا حكما - الكتاب الدورى رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٤ مجالس مديريات - اعتبار الموظف مثبتا منذ التحاقه بالخدمة متى ثبتت لياقته الصحية وكان قد مضى عليه فى الخدمة سنتان قبل ١٩٤٤/٥/٥ .

ملخص الحكم :

استنادا الى نصوص المواد ٨ و ١٣ و ١٥ من لائحة المستخدمين المكيين فى مصالح الحكومة التى كانت تنطبق على موظفى مجالس المديرية ، يعتبر مثبتا بمجالس المديرية من يمضى مدة الاختبار على ما يرام . وانه ولئن كانت المادة ١٥ سائلة الذكر لم تشترط صدور قرار التعيين النهائى بعد قضاء مدة الاختبار ، الا انه جرى العمل فى مجالس المديرية على ان تعرض ادارات المستخدمين على المجالس امر من امضى فترة الاختبار على ما يرام من الموظفين ليصدر قرارا بتثبيته . ولما لاحظت وزارة الداخلية فى سنة ١٩٣١ ان هذا الاجراء لم يتبع - وهو اجراء تقوم به الادارة من تلقاء نفسها دون دخل للموظف فى ذلك - اصدرت فى ٣١ من يناير سنة ١٩٣١ الكتاب الدورى رقم ٩ لسنة ١٩٣١ لمجالس المديرية بشأن تثبيت موظفى ومستخدمى مجالس المديرية الذين مضى عليهم سنتان فاكثر تحت الاختبار ولم يصدر قرار بتثبيتهم لان ، فجاء بالكتاب الدورى المذكور ما يأتى « لاحظت الوزارة ان بعض المجالس يعين موظفين ومستخدمين لمدة سنة تحت التجربة ، وبعد مضى هذه المدة لا ينظر فى امر تثبيتهم او اطالة مدة اختبارهم لمدة سنة اخرى ، او فصلهم لعدم تفضية مدة الاختبار على ما يرام ، ويظل الموظف فى الخدمة بهذه الصفة وهو فى الواقع معتبر من المثبتين دون ان يصدر قرار بتثبيته .

وحيث ان هذا العمل يتنافى مع التعليمات المالية ، فتلافيا له تلتفت الوزارة بنظر المجالس الى انه لا يجوز تعيين موظف او مستخدم الا على سبيل التجربة لمدة لا تقل عن سنة بحال من الأحوال ، على انه يجوز امتدادها سنة اخرى فقط على الأكثر . واذا رُئي أن الموظف او المستخدم قد امضى مدة التجربة على ما يرام ، فعندئذ يجب اصدار قرار بتثبيته وحفظه بملف خدمته ، والا وجب فصله من الخدمة لعدم تمضيته مدة التجربة بحالة مرضية ، وحيث ان كثيرين من موظفي المجالس معينون تحت الاختبار من زمن طويل ، ولم تصدر المجالس قرارات بتثبيتهم في وظائفهم لان ، وحيث ان من قضى اكثر من سنتين في خدمة المجلس وكان معيناً تحت التجربة فقد أصبح مثبتاً حكماً ، لذلك نرجو التنبيه الى مراعاة هذه التعليمات عند كل تعيين جديد ، مع التنبيه ايضا الى مراجعة ملفات خدمة جميع موظفي ومستخدمى المجالس ، حتى اذا لوحظ ان احداً منهم قد امضى في التجربة تحت الاختبار سنتين فاكثر ولم يصدر قرار بتثبيته فتصدرون حضرتكم هذا القرار استيفاء لملف الخدمة من جهة ، وقرارات لحالة الموظف من جهة اخرى » . وجاء بالكتاب الدورى رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٤ لمجالس المديرية بشأن تنفيذ اللائحتين الصادرتين بصناديق الادخار والمكافاة على مدة الخدمة التى لا تجرى عليها احكام لائحة الادخار بآخر البند الرابع من التعليمات التنفيذية ما يأتى : « وكل من مضى عليه في وظيفته - مؤقتاً كان او دائماً - سنتان قبل تاريخ مريان اللائحة الجديدة (وهو يوم ٥ من يونية سنة ١٩٤٤) وكان قد تثبتت لياقته الصحية للخدمة ، يعد مثبتاً في وظيفته منذ التحاقه بالخدمة ، ولولم يكن قد صدر قرار صريح بتثبيته » .

(طعن ١٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

الفصل الرابع

مدد الخدمة السابقة بمجالس المديريات

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

مجالس المديريات - ضم مدة الخدمة السابقة فيها - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٣/٧/٨ قاصر على الموظفين الاداريين والكتابيين دون المدرسين - قراره فى ١٩٤٥/٣/٥ شمل الاداريين والفنيين ولكنه اقتصر على موظفى مدارس المجالس غير الاولى - القراران يعالجان حالة من نقلوا أو ضموا للحكومة من موظفى مجالس المديريات جماعات أو فردى وخدمتهم متصلة - الوضع بالنسبة لمدة الخدمة فى مجالس المديريات فى ظل قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٧/٥/١١ - قراره الصادران فى ١٩٥٠/٨/٢٠ و ١٩٥٠/١٠/١٥ لا شأن لهما بمدة خدمة مجلس المديريات .

ملخص الحكم :

يتضح من استظهار احكام قرارات مجلس الوزراء فيما يتعلق بضم مدد الخدمة السابقة التى قضيت فى مجالس المديريات أن قرار ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ صدر مقصورا تطبيقه على الموظفين الاداريين والكتابيين بهذه المجالس دون الفنيين وهم المدرسون . وأن قرار ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ ، وأن شمل الاداريين والفنيين على السواء ، الا أن مدار البحث فيه اقتصر على موظفى مدارس المجالس غير الاولى ، كما أفصح عن ذلك قرار مجلس الوزراء التفسيرى الصادر فى ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ وكذا كتاب وزارة المالية الدورى الصادر فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، على أن كلا من قرارى سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٤٥ انما يعالجان حالة موظفى مجالس المديريات الذين نقلوا أو ضموا للحكومة جماعات أو فردى وخدمتهم متصلة ، اما قرار ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ فهو الذى تناول من بين ما أورده من احكام حساب مدد الخدمة السابقة المتفصلة للموظفين عامة من فنيين واداريين وكتابيين ، وعدد الهيئات التى تضم المدد التى تقضى فيها ، وذكر من بينها مجالس المديريات باعتبارها هيئات شبيهة

بالحكومة تصبى نظام الحكومة ، وأجرى على المدد التى تقضى فى خدمة هذه المجالس ذات الحكم الذى قرره بالنسبة الى المدد التى تقضى فى خدمة الحكومة ، مشترطاً الا تجاوز مدة ترك العمل بين الخدمة السابقة والحالية خمس سنوات بعد ان كانت سنتين طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ . واذا كان قراراً مجلس الوزراء الصادران فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قد قضيا بحساب مدد الخدمة السابقة كاملة فى اقدمية الدرجة بالنسبة الى حملة المؤهلات الدراسية ، سواء كانت تلك المدد قضيت على اعتماد فى درجة أو على غير درجة أو باليومية أو فر درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى ، على ان يسرى هذا على المتطوعين من ذوى المؤهلات الدراسية فى جميع اسلحة الجيش المختلفة عند التحاقهم بوظائف مدنية وعلى حملة المؤهلات الدراسية الذين وضعوا فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم قبل ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، وكذلك الذين وضعوا أو يوضعون على تلك الدرجات بعد هذا التاريخ ، فان المقصود بمدد الخدمة السابقة التى نص هذان القراران على ضمها كاملة هو كما جاء صراحة بمذكرتى اللجنة المالية اللتين وافق عليهما مجلس الوزراء فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ « مدد الخدمة الحكومية » او « التى تقضى فى وزارات الحكومة ومصالحها » ، فيخرج من ذلك مدد الخدمة التى تقضى فى مجالس المديرىات ، اذ ان قرارات ضم مدد الخدمة السابقة جميعها اتفقت باطراد على اعتبار هذه المجالس « هيئات شبيهة بالحكومة » ، وخضتها بالذكر استقلالاً عن الحكومة باعتبارها لا تدخل فى مدلول هذه الاخيرة . ومن ثم فان قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ الخاصين بضم مدد الخدمة الحكومية السابقة كاملة لا يصدق حكمهما على حالة موظفى التعليم الاولى بمجالس المديرىات الذين يظلون خاضعين فيما يتعلق بضم مدد خدمتهم السابقة فى هذه المجالس - اذا كانت منقطعة - لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، والذين تسرى فى حقهم فيما عدا ذلك احكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بضم معاهد مجالس المديرىات الى وزارة المعارف العمومية .

الفصل الخامس خدم مدارس مجالس المديریات

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

عاملون مدنيون - المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - مناهج الافادة منها - شغل العامل لدرجة أو أكثر المدد المقررة بهذه المادة - خدم مدارس مجالس المديریات الذين كانوا معينين بمرتبات شهرية على غير درجة ثم تبعوا لوزارة التربية والتعليم وشغلوا في ١٤٥١/٧/١ الدرجة الرابعة « خدم » ثم نقلوا في ١٩٥٢/٧/١ الى الدرجة الثانية « خدم » التي استبدل بها الدرجة العمالية ٣٢٠/٢٠٠ مليما ، ثم نقلوا بعد ذلك الى الدرجة العاشرة العمالية في ١٩٦٤/٧/١ - عدم افادتهم من المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - أساس ذلك - شغلهم لدرجتين متتاليتين ولكن لمدة تقل عن ثلاث وعشرين سنة - عدم مريان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ بتعيين الأعمال المؤقتين والموسمين على درجات في الميزانية - لا محل لقياس حالة هؤلاء العمال على حالة عمال القنال .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على انه « اذا قضى العامل (١٥) خمس عشرة سنة في درجة واحدة من الكادر ، أو (٢٣) ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين ، أو (٢٧) سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية ، أو (٣٠) ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية يمنح أول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر .. » .

وواضح من هذا النص ان مناهج الافادة من حكمه ان يكون العامل شاغلا لدرجة أو أكثر ، اذ يمنح من أمضى في هذه الدرجة أو الدرجات المدد المقررة أول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها بحسب الأحوال .

ومن حيث أن العمال المعروضة حالتهم كانوا خدما بمدارس مجالس المديرية معينين بمرتبات شهرية على غير درجة وطبقت عليهم قواعد الانصاف وتبعوا لوزارة التربية والتعليم وشغلوا الدرجة الرابعة « خدم » في ١٩٥١/٧/١ ثم نقلوا الى الدرجة الثانية « خدم » في ١٩٥٢/٧/١ التي استبدل بها الدرجة العمالية ٣٢٠/٢٠٠ مليما طبقا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٠ بمرين احكام كادر العمال على المستخدمين الخارجين عن الهيئة وتحسين حالتهم ، وهذه الدرجات جميعا تعادل الدرجة الحادية عشرة العمالية الجديدة طبقا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن تطبيق حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على العاملين الذين كانوا خاصعين لكادر عمال اليومية اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٦ ثم نقلوا بعد ذلك الى الدرجة العاشرة العمالية بناء على الجدول الثاني المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ فمن ثم فانهم يكونون قد شغلوا درجتين متتاليتين الا انهم لم يمضوا فيهما ثلاثا وعشرين سنة ، وبالتالي لا يفيدون من حكم المادة ٢٢ المشار اليها .

ومن حيث ان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ بتعيين العمال المؤقتين والموسمين على درجات في الميزانية ينص في مادته الاولى على أن « ينقل العمال المؤقتون والموسميون المعينون على اعتمادات في البابين الثاني والثالث من ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ الى الدرجات المنشأة لهم في ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ مقابل حذف هذه الاعتمادات وذلك وفقا للقواعد المبينة في المواد التالية » .

ويقضى هذا القانون في المادة الثانية بأن « يتم نقل العمال المشار اليهم في المادة السابقة الى الدرجات المقررة لحرهم في كادر العمال فاذا لم يكن للحرفة التي يشغل بها مقابل في كادر العمال حددت الحرفة التي يتم النقل اليها بقرار من رئيس ديوان الموظفين » .

وينص في المادة الثالثة على أن « يمنح العامل عند النقل بداية ربط الدرجة أو أجره اليومي في الوظيفة المنقول منها ايها اكبر .. وتعتبر اقدمية العامل في الدرجة المنقول اليها من تاريخ شغله حرفته منذ كان عاملا مؤقتا او موسميا » .

ويقضى في المادة الرابعة بأن « تعدل اقدمية من سبق تعيينهم من

العمال المؤقتين أو الموسمين على درجات عمال فى الميزانية على اساس ردها الى تاريخ شغلهم لحرقهم قبل هذا التعيين » .

ومن حيث ان احكام هذا القانون لا تسرى على العمال المذكورين -نهم فى تاريخ العمل به ، ١٩٦٣/٧/١ ، كانوا يشغلون درجة مستخدم المنشأة بكادر العمال بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ ، وكانوا قبل ذلك يشغلون الدرجة الرابعة « خدم » ثم الدرجة الثانية « خدم » فى حين ان العمال الذين قصدتهم المادة الرابعة من القانون المذكور ، حسبما يبين من الاطلاع على مذكرته الايضاحية ، هم العمال الذين سبق تعيينهم على درجات عمالية بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ الخاص بعدم جواز فصل اى عامل مؤقت او موسمى من الخدمة الا بالطريق التاديبى . فضلا عن أن مناط تطبيق هذه المادة ان يكون العامل قبل تعيينه على الدرجة العمالية شاغلا ، باعتباره عاملا مؤقتا او موسميا ، ذات الحرفة المقررة لها الدرجة التى عين عليها فترجع اقدميته فى هذه الدرجة الى التاريخ الذى شغل اعتبارا منه الحرفة الخاصة بتلك الدرجة بوصفه عاملا مؤقتا او موسميا . والعمال المروضة حالتهم لم يكونوا عمالا مؤقتين او موسمين يمارسون حرفة من الحرف وانما كانوا بمجالس المديريات وبالتالى لا تسرى عليهم احكام المادة الرابعة آنفة الذكر .

ومن حيث انه يجلس مما تقدم ان مدة الخدمة التى امضاها العمال المذكورون بمجالس المديريات لا تدخل فى حساب الدرجات العمالية المعينين عليها ، وانما تحسب اقدميتهم فى الدرجة الحادية عشرة اعتبارا من ١٩٥١/٧/١ . تاريخ تعيينهم بالوزارة فى الدرجة الرابعة « خدم » وبالتالى فان حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا ينطبق على حالتهم لعدم قضاء ثلاث وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين .

ومن حيث انه لا محل لقياس حالة هؤلاء العمال على حالة عمال القناة لاختلاف القواعد القانونية التى تحكم وضع كل طائفة حيث سويت حالة عمال القناة بمقتضى القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العمال المذكورين لا يفيدون من حكم المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ويتعين لافادتهم من عذا الحكم صدور تشريع بذلك .

(ملف ٢٩٤/١/٨٦ - جلسة ١٩٧١/٣/٣)

الفصل السادس

المعاش

الفرع الاول

التثبيت

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٣/٧/٨ و ١٩٤٥/٣/٥ - سريانه على رجال التعليم الأولى القديم - حقهم فى التثبيت بالمعاش متى كانوا مثبتين بمجالس المديریات •

ملخص الحكم :

ان مجلس الوزراء وافق بجلسته المنعقدة فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ على تسوية حالة موظفى مجالس المديریات المنقولين للحكومة فى اول اكتوبر سنة ١٩٣٦ ، واعتبر مثبتا - دون كشف طبى - من كان مثبتا فى المجالس حتى تاريخ نقله ، ومن كان مشتركا هى صندوق الادخار من الموظفين الذين تعادل درجاتهم الدرجة الثامنة الحكومية فما فوقها ، وتسترد منه المكافأة التى استولى عليها ويطالب بدفع فروق الاحتياطى عن مدة الخدمة بالمجالس ، والاحتياطى عن مدة الخدمة بالحكومة • وفى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ وافق مجلس الوزراء على تسوية حالة طوائف اخرى من بينها موظفو مدارس مجالس المديریات الفنيون والاداريون والكتابيون الذين ضموا للحكومة قبل اكتوبر سنة ١٩٣٦ او بعده ، سواء كان تعيينهم بصفة فردية او بضم مدارسهم للحكومة ، وقضى بأن تسوى حالة هؤلاء وفقا للاحكام التى قررها المجلس فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ • وقد استفسرت وزارة المعارف العمومية من وزارة المالية عن كيفية تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥

على رجال التعليم الأولي القديم ، نظرا لوجود تضارب بين تطبيق القرار المذكور وبين ما تضمنه قرار ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ من عدم انطباق القرار على تعليم الأولي اطلاقا ، فاجابت وزارة المالية بكتابها رقم ٧٨ - ١ - ٢٢ مؤقت المؤرخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٧ بان «قرار ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ فقرة ثانية خاصة بالتعليم الالزامى ، ولا تسرى عليهم قواعد التسوية الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ . اما رجال التعليم الأولي القديم فهؤلاء لهم حالة خاصة ، حيث وضعوا منذ تعديل درجات سنة ١٩٢١ فى درجات ثامنة وسابعة ، كما اُجيز تثبيتهم فى وظائف بمقتضى قرار اللجنة المالية الصادر فى ٢٤ من ابريل سنة ١٩٣٩ وبناء عليه ترى وزارة المالية الاستمرار فى معاملة رجال التعليم الأولي القديم بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ ، على ان تكون هذه المعاملة قاصرة عليهم دون غيرهم من رجال التعليم الأولي » . واستنادا الى هذا الرأى طبقت وزارة المعارف العمومية قرار ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ على رجال التعليم الأولي القديم .

(طعن ١٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

الفرع الثاسى البقاء الى سن الخامسة والمستين

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

طلب بعض موظفى مجالس المديرىات الدائمين معاملتهم كموظفين مؤقتين حتى ينتفعوا بالبقاء فى الخدمة الى سن الخامسة والمستين - المركز القانونى الجديد ، لا ينشأ الا بصور القرار ممن يملكه قانونا ، أى من وزارة المالية .

ملخص الحكم :

اذ طلب المدعى (وهو موظف دائم) معاملته معاملة الموظفين المؤقتين ، حتى يتمتع ببقائه فى الخدمة الى سن الخامسة والمستين ، فان سماح وزارة التربية والتعليم له بعد فصله فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٥١ بالعودة الى العمل اعتبارا من ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ الى ان بتت وزارة المالية فى طلبه هو وامثاله من موظفى مجالس المديرىات ليس من شأنه ان ينشئ له مركزا قانونيا جديدا لم يكن له من قبل ، ذلك ان المراكز القانونية لا تنشأ الا بقرار يصدر ممن يملكه قانونا ، ومثل هذا القرار لم يصدر الا فى مارس سنة ١٩٥٢ ، وكان المدعى معتبرا الى ذلك الحين من الموظفين الدائمين ، وكان امر معاملته معاملة الموظفين المؤقتين رهنا بموافقة وزارة المالية ، ولم تكن هذه الموافقة قد صدرت بعد . وموافقة وزارة المالية فى مارس سنة ١٩٥٢ على معاملة المدعى وامثاله معاملة الموظفين المؤقتين انما هو بمثابة انشاء مركز قانونى جديد لهم يختلف عن مركزهم السابق ، من مقتضاه بقاؤهم فى الخدمة الى سن الخامسة والمستين ، ولا ينتج هذا القرار اثره الا من تاريخ صدوره .

(طعن ١٥٦٧ لسنة ١٩٥٢ رقم ٣٠ / ١١٥٩٩)

(م - ٢٩ - ج ٢٢)

الفرع الثالث مدة خدمة تحسب فى المعاش

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ يولية سنة ١٩٤٣ و ٥ مارس سنة ١٩٣٥ فى شأن اعتبار موظفو مجالس المديریات والهيئات التعليمية الأخرى مثبتين بعد نقلهم الى الحكومة قد اعتبر مدة خدمتهم السابقة فى هذه الهيئات مدة خدمة فى الحكومة تحسب فى المعاش .

دلخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ و ٥ مارس سنة ١٩٤٥ باعتبار موظفو مجالس المديریات والهيئات التعليمية الشبيهة مثبتين أو قابلين للتثبيت قد أنشأ لهم هذا الحق واشترط لذلك ان يقوم الموظف بدفع فرق الاحتياطى عن مدة الخدمة بهذه الهيئات ومدة الخدمة بالحكومة وتسترد من المكافأة التى استولى عليها ولكنه لم يحدد ميعادا لهذا الرد الا ان هؤلاء الموظفين بعد دخولهم الخدمة أصبحوا من موظفى الحكومة المثبتين أو القابلين للتثبيت يعاملون بقانون المعاشات والقوانين المكملة له ومن بين هذه الاحكام حكم المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الذى بين ميعاد رد المكافأة التى استولى عليها الموظف ولا يمكن القول بان هذه المادة انما هى خاصة بموظفى الحكومة السابقين الذين يعودون الى خدمتها ذلك ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ و ٥ مارس سنة ١٩٤٥ قد اعتبر مدد الخدمة السابقة لموظفى مجالس المديریات وبعض الهيئات التعليمية الأخرى الذين نقلوا الى الحكومة بمثابة خدمة فى الحكومة وعلى هذا الاعتبار أجاز حسابها لهم فى المعاش ومن ثم فإنهم يعتبرون ضمن موظفى الحكومة الذين استولوا على مكافأتهم ثم أعيدوا الى الخدمة مرة ثانية .

على انه فيما يتعلق بمن سويت حالاتهم او لم تسو بعد ولكنهم فى سبيل وفاء المتأخر لديهم سواء دفعة واحدة او على دفعات وذلك فى مواعيد تجاوزت تلك التى حددتها المادة ٥١ فان العتالة تقضى باقرار ما تم وذلك استقرارا للوضاع واحتراما للقرارات الادارية التى صدرت فى ظل فتوى ادارة الراى لوزارة المالية والتى لم تكن تحضهم اصلا للمادة ٥١ من قانون المعاشات الملكية .

لذلك فقد انتهى قسم الراى مجتمعا الى ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٨ يولية سنة ١٩٤٣ و ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ فى شأن اعتبار موظفى مجالس المديرىات والهيئات التعليمية الأخرى مثبتين بعد نقلهم الى الحكومة وقد اعتبر مدة خدمتهم السابقة فى هذه الهيئات مدة خدمة فى الحكومة تحسب فى المعاش طبقا لقانون المعاشات رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ على انه بالنسبة لمن سويت معاشاتهم فى مواعيد تجاوزت تلك المنصوص عليها فى هذا القانون فان العدالة تقضى باقرار هذه التسويات .

(فتوى ٢٣٩ فى ١٩٥٣/٧/٦)

الفرع الرابع
المنازعة في مكافأة نهاية الخدمة

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

المادة العاشرة من لائحة المكافآت الخاصة بمجالس المديريات الصادرة بقرار وزير الداخلية في ١٩٤٤/٥/٢٠ في هذا الشأن - نصها على عدم قبول أى منازعة تتعلق بتقدير مكافأة نهاية الخدمة بعد مضي أربعة أشهر من تاريخ اعلان صاحبها باعتماد حساب المكافأة من وزارة الداخلية - عدم سريانه في حالة صرف المكافأة أثناء نظر المنازعة فيها قضائيا .

ملخص الحكم :

ان ما ذهب اليه الحكومة من ان المدعية وقد صرفت اليها مكافأة نهاية خدمتها بتاريخ ٢١ من ابريل سنة ١٩٥٥ فلا يقبل منها اية منازعة تتعلق بتقدير المكافأة بعد مضي أربعة اشهر من تاريخ اعلانها باعتماد وزارة الداخلية لحساب المكافأة طبقا لما تقضى به المادة العاشرة من لائحة المكافآت الخاصة بمجالس المديريات الصادرة بقرار من وزير الداخلية في ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٤ - هذا لقول يجانب الصواب ، اذ ان المنازعة التى كانت قائمة فعلا منذ تقديم التظلم للجنة القضائية فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ وهى تطالب منذ ذلك الوقت بأحقيتها فى المكافأة فإداء الادارة لثناء نظر المنازعة لا .قطع على المدعية السبيل فى الاستمرار فى دعواها المرفوعة من قبل هذا الدفع للمنازعة فى الأساس الذى سويت عليه هذه المكافأة لأن الدعوى لا تزال قائمة ومن ثم يكون هذا الوجه من أوجه دفاع الحكومة غير قائم على أساس سليم .

(طعن ٥٣٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٤)

الفصل السابع

المكتبات العامة

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

تعتبر المكتبات العامة تابعة لمجالس المديرية التي انشأتها .

ملخص الفتوى :

ان انشاء المكتبات العامة فى عواصم المديرية كمرافق ثقافية قد يقصد به ان يعم نفعها جميع سكان المديرية فيقوم مجلس المديرية بانشاءها وادارتها فتكون هذه المكتبات على هذا الوضع مرافق اقليمية - وقد يكون المقصود هو خدمة سكان المدينة او القرية فيقوم المجلس البلدى او القروى بانشاءها وفى هذه الحالة تعتبر مرفقا بلديا او قرويا تابعة للمجلس البلدى او القروى . اما ما نصت عليه الفقرة الثالثة عشرة من المادة العاشرة من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية من انه يجوز للمجلس البلدى فى دائرة اختصاصه ان ينشئ ويدير المتاحف والمكتبات العامة فلا يسوغ تفسيره بان انشاء المكاتب يعتبر مرفقا بلديا فى جميع الاحوال يختص المجلس البلدى دون غيره من الهيئات المحلية بانشاءه وادارته اذ ان جواز انشاء وادارة هذه المكتبات كمرافق بلدى يهم سكان المدينة دون قيام مجالس المديرية بانشاء المكتبات وادارتها اذا رأت ان ذلك يعود نفعه على سكان المديرية فاختصاص مجلس المديرية بادارة المكتبات كمرافق اقليمية رغم عدم النص على هذا الاختصاص صراحة فى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بنظام مجالس المديرية يستند الى الاصل الدستورى العام الذى يقضى باختصاص الهيئات المحلية بكل ما يهم اهل المديرية او المدينة او القرية ولذلك فيجوز لمجلس المديرية ان ينشئ ويدير مرافق عامة ولو لم ينص عليها صراحة فى القانون . ولا يغير من هذا النظر ما قد يستفاد من مراجعة احكام قانون مجالس المديرية من ان المرافق العامة التى يختص بها وارادة على سبيل

الحصر وهى المرافق الصحية والتعليمية والزراعية وشئون النرى والمواصلات
اذ الواقع ان هذه هى اهم المرافق المشتركة التى تهتم اهل المديرية جميعا .

اما ما تستند اليه مجالس المديرية فى المطالبة بضم هذه المكاتب
الى وزارة المعارف تبعا لنقل مرفق التعليم الاولى الى اختصاص هذه
الوزارة بحجة ان اعتمادات الاتفاق على هذه المكاتب كانت مدرجة فى
قسم التعليم من الميزانية فهو مردود بان ادراج هذه النفقات فى قسم
التعليم هو مجرد عمل تنظيمى فى اعداد الميزانية . لا يستتبع الحاق
المرفق بالجهة التى حول لها الاعتماد الذى كان ينفق منه على هذا المرفق
بل يبقى تابعا للجهة التى انشأته والتى خصص لخدمة اهلها . فاذا كانت
هذه المكاتب قد روى فى انشائها ان تكون مرفقا ثقافيا عاما مستقلا عن
مرافق التعليم كما يدل عليه ادراج نفقاته فى مبدا الامر فى قسم المنافع
العامة من الميزانية - فانه لا محل للاحتجاج بان اعتماداته كانت تدرج
فى قسم التعليم للقول بانه جزء من مرفق التعليم يجب ان يلحق به .

ولما كانت المجالس البلدية قد رفضت ادارة هذه المكاتب لان
مواردها المالية لا تسمح لها بتحمل اعباء مالية جديدة كما ان وزارة
المالية رفضت حساب مصروفات هذه المكاتب لانها لم تنشئها .

لذلك قد انتهى قسم الرأى مجتمعا الى ان تظل هذه المكاتب تابعة
لمجالس المديرية التى انشأتها على انه اذا كانت هناك صعوبات مالية
تحول دون قيام هذه المجالس بادارتها فلا مانع ان تتفق هذه المجالس -
بموافقة وزارة الداخلية - مع المجالس البلدية التى تقع فى دائرتها هذه
المكاتب على توزيع نفقات الادارة بينها عملا بالمادة ٦٠ من قانون
مجالس المديرية باعتبار ان مكان المدينة هم بحكم الواقع آخر سكان
المديرية انتفاعا بهذه المكاتب .

(فتوى ٥١ فى ١٩٥٣/١/٢١)

الفصل الثامن

الميزانية

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

ان مجرد ادراج مكافاة فى ميزانية مجلس المديرية ، لمدير الادارة الهندسية القروية ، لا يكسبه حقاً فيها ، وعلى ذلك لا يستحق هذه المكافاة مادام ان الجهة الادارية العليا ، المنوط بها اعتماد هذه الميزانية ، وهى وزارة الصحة العمومية ، لم تقر المجلس عليها ، لمخالفة قرار ادراج هذه المكافاة للقانون .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً بجلسته المنعقدة فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ احقية مدير احدى الادارات الهندسية القروية فى المكافاة التى قررها مجلس المديرية له .

وقد لاحظ القسم ان وزارة المالية حين طلب منها الموافقة على قرار مجلس المديرية الصادر فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٩ بمنح حضرته مكافاة اعتباراً من ١٩٤٩/٢/١ أجابت بعدم الموافقة على صرف هذه المكافاة له واعترضت على هذا الطلب فى جميع الكتب المبلغة منها الى وزارة الصحة وقد ابلغتها بدورها الى مجلس المديرية .

وهذا القرار وقع مخالفاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ الذى قضى بقصر صرف المكافاة على الموظفين من الدرجة الخامسة فما فوقها الذين كانوا بالادارات الهندسية وقت صدوره ولم يكن حضرته من بينهم ولا يجوز صدور هذا القرار بما ورد فيه من نص على ان تخصم هذه المكافاة من ميزانية الاعمال الصحية لا من ميزانية الدولة

ذلك ان مجلس الوزراء وضع القاعدة وقد اراد ان تطبق لا ان تلتبس الجهات الادارية المخرج للتحلل منها والقاعدة التي وضعها مجلس الوزراء في هذا الشأن واجبة الاتباع في شان موظفى مجالس المديريات عملا بالمادة ٦٢ من لائحة النظام الداخلى لمجالس المديريات وطريقة السير فى اعمالها وهى تنص على سريان القواعد الخاصة بتعيين موظفى الحكومة ومستخدميها ونزعتهم وفصلهم وغير ذلك من شروط الخدمة على موظفى مجالس المديريات ومستخدميها ماعدا المعاش .

والقرار الصادر من مجلس المديرية فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٩ لا يكون نهائياً ولا نافذاً الا اذا اقرت الجهة الادارية العليا التى لها حق اعتماد ميزانية المجلس وهى وزارة الصحة العمومية الاعتماد اللازم لتنفيذه فاذا لم يعتمد المبلغ اللازم لتنفيذ القرار فانه لا ينتج اثر يجوز للموظف التمسك به .

والثابت من الوقائع ان ميزانية المجلس لم يكن فيها اعتماد لهذه المكافاة وقد رفضت وزارة المالية صرف هذا المبلغ من ميزانية الاعمال الصحية على ما سبق بيانه .

اما ما قرره مجلس المديرية فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٤٩ من ادراج هذه المكافاة فى ميزانية تحسين الصحة القروية فمخالفا لما قرره البرلمان من تحمل ميزانية الدولة المساهيات والمرتبات والمصروفات الادارية الخاصة بالادارات الهندسية والصحية وتخصيص اعانة الدولة كلها للمشروعات الانتشائية فقط دون صرف شئ منها فى المرتبات والمكافآت التى تتحملها ميزانية الدولة ولقرار مجلس الوزراء المؤرخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ والصادر تنفيذاً لما قرره البرلمان ومن ثم يكون هذا القرار مخالفاً للقانون ايضا .

ولا يجدى التحدى بفوات ميعد المستين يوما المحدد لسحب القرارات الادارية المخالفة للقانون . ذلك لان مشروع ميزانية المجلس قد ارسل الى الوزارة فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٩ لاعتماده وطبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتحسين الصحة القروية اذا لم ترد الوزارة خلال ستين يوما كان للمجلس حق السير فى تنفيذ المشروعات

حسبما وضعها وهذا النص خاص بتنفيذ المشروعات فقط لا فى
المصرف مطلقا .

على انة اذا اعتبر مضى الستين يوما بمثابة قرار ضمنى باعتماده
الميزانية فان هذا القرار يجوز سحبه - طبقا للقاعدة العامة خلال
ستين يوما من تاريخه والقرار الضمنى فى الحالة المعروضة مفروض بدوره
بعد مضى ستين يوما اى يوم ٢٨ من يولية سنة ١٩٤٩ فيجوز سحبه لمخالفته
للقانون الى يوم ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ . والذى حدث ان الوزارة
اعادت الميزانية فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ - اى خلال المدة التى يجوز
فيها السحب محذوفا فيها المكافاة محل البحث ومن ثم تكون قد سحبت
القرار الضمنى بالمكافاة .

لذلك انتهى راي القسم الى عدم استحقاق مدير الادارة الهندسية
والقروية للمكافاة النى ادرجها مجلس المديرية له فى ميزانيته .

(فتوى ٩٦٨ فى ١٩٥١/١٢/١٦)

مجمع اللغة العربية

الطبعة الأولى: ١٩٨٥

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

عضوية مجمع اللغة العربية - عدم اعتبارها وظيفة فى حكم القانون
رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بحظر التعيين فى أكثر من وظيفة واحدة - جواز
الجمع بين هذه العضوية وبين الوظائف المنبثقة عنها - خضوع المكافآت
التي يحصل عليها العضو لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور
والمرتبات الإضافية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على انه
« لا يجوز ان يعين أى شخص فى اكتوبر من وظيفة واحدة سواء فى
الحكومة أو فى المؤسسات العامة أو فى الشركات أو الجمعيات أو المنشآت
الأخرى » وقد استقر رأى الجمعية على ان المقصود « بالتعيين » فى حكم
هذا القانون ليس مجرد اسناد الوظيفة الى الشخص بل هو استمرار
الموظف فى الوظيفة على وجه يكشف ان الجهة التى عين بها راعت ان
يخلص لها نشاط الموظف بصفة دائمة بدوام المرفق دون أن يتوقف دوام
هذا النشاط على ارادة جهة أخرى .

والمستفاد من احكام القرار الجمهورى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ بانشاء
مجمع اللغة العربية واللائحة الداخلية للمجمع الصادر بقرار وزير
التربية والتعليم رقم ١٣ لسنة ١٩٦١ أن عضوية المجمع لا تشغل وقت
صاحبها على وجه منظم ولا تستغرق جهده أو نشاطه الاصلى ومن ثم
لا يعتبر عضو المجمع معيناً فى وظيفة بالمعنى المقصود من القانون رقم ١٢٥
لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

أما بالنسبة الى « الوظائف » المنبثقة عن عضوية المجمع وهى
النصوص عليها فى المادة ٢١ من اللائحة الداخلية ، فان المستفاد من
نصوص المواد ٨ ، ٩ ، ١٥ من القرار الجمهورى رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٦٠

المشار اليه انها وظائف موقوتة بمدة معينة ولذلك لا يسرى في شديدا القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر وينتفى تبعا لذلك المنع من الجمع بينه واستحقاق المكافأة لكل منها .

وغنى عن البيان انه اذا كان عضو المجمع اللغوى موظفا عاما - بالاضافة الى عضويته فى المجمع - فان المكافأة التى يحصل عليها من المجمع وتخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات الاضافية التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية .

(فتوى ٤٤ فى ١٣/١/١٩٦٣)

محاماة

- الفصل الأول : تنظيم مهنة المحاماة والهدف منها
- الفصل الثانى : حظر الجمع بين المحاماة وبين تولى الوظائف
- الفصل الثالث : حظر ترافع المحامى ضد المصلحة التى كان يعمل بها
- الفصل الرابع : الافتاء واعطاء الاستشارات القانونية
- الفصل الخامس : القيد بجدول المحامين المشتغلين
- الفصل السادس : نقل اسم المحامى الى جدول غير المشتغلين
- الفصل السابع : ضم مدة الخدمة السابقة بالمحاماة
- الفصل الثامن : رسوم قيد واشتراكات المحامين
- الفصل التاسع : امتعاب المحاماة
- الفصل العاشر : عضوية الادارات القانونية
- الفصل الحادى عشر : صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة
- الفصل الثانى عشر : معاشات المحامين الشرعيين
- الفصل الثالث عشر : معاش التقاعد للمحامى
- الفصل الرابع عشر : صندوق معاشات المحامين

الفصل الأول

تنظيم مهنة المحاماة والهدف منها

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

تنظيم مهنة المحاماة والهدف منه - حظر ممارستها على من لم تتوفر فيه شروطها ولم يقيد بجدول المنتسبين اليها - اطلاق هذا الحظر وشموله جميع اعمال المحاماة وعدم قصره على المرافعة امام المحاكم - اساس ذلك هو عدم تفرقة التشريعات المنظمة لهذه المهنة بين المرافعة امام المحاكم وبين اعمال المحاماة الاخرى ، وعدم اخذها بنظام وكلاء الدعاوى المعمول به فى بعض الدول - قيام المحامين فى مصر الى جانب النصح لعملائهم بشأن مختلف روابطهم القانونية ، والمرافعة عنهم لدى القضاء ، بتحرير كافة اوراق المرافعات ابتداء من تاريخ رفع الدعوى الى تمام تنفيذ الحكم الصادر فى الخصومة ، مما هو معتبر من عمل وكلاء الدعاوى فى الدول التى تأخذ بهذا النظام .

ملخص الحكم :

ان المشرع استهدف بتنظيم مهنة المحاماة هدفا جوهريا هو النهوض بها ورفع مستواها كى تؤدي رسالتها على اكمل وجه ، وكان مسيله الى تحقيق هذا الهدف قصر ممارستها على من تتوفر فيهم شروط معينة تكفل الكفاية العلمية والخلقية وقد اعد جدولا يقيد اسماء المنتسبين اليها ممن تتوفر فيهم هذه الشروط بحيث تحظر ممارسة المهنة على من لم تتوفر فيه شروطها ولم يقيد بجدول المنتسبين اليها . ويبين من استقصاء التشريعات المتعاقبة المنظمة لمهنة المحاماة ، ان هذا الحظر مطلق بحيث يشمل جميع اعمال المحاماة ، وليس مقصورا على المرافعة امام المحاكم ، والتشريعات المذكورة فى جميع اطوارها لا تفرق فى تنظيمها لمهنة المحاماة بين المرافعة امام المحاكم وبين اعمال المحاماة (م - ٣٠ - ج ٢٢)

الأخرى ، وهى لم تأخذ بنظام وكلاء الدعاوى المعمول به فى بعض الدول ،
وانما يقوم المحضون فى مصر الى جانب النصح لعملائهم بشأن مختلف
روابطهم القانونية والمرافعة عنهم لدى القضاء فيما يشتبكون فيه من
خصومات ، ويقومون الى جانب ذلك بتحرير كافة أوراق المرافعات ابتداء
من رفع الدعوى الى تمام تنفيذ الحكم الصادر فى الخصومة مما هو معتبر
من عمل وكلاء الدعاوى فى الدول التى تأخذ بهذا النظام .

(طعن ١٥٥٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٦)

الفصل الثانى

حظر الجمع بين المحاماة وبين تولى الوظائف

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

نص المادة (٥٢) بند (٣) من قانون المحاماة الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٥ على حظر الجمع بين المحاماة وبين تولى الوظائف العامة أو الخاصة الدائمة أو المؤقتة بمرتب أو مكافأة - استثنى المشرع أساتذة القانون بالجامعات المصرية وقبول قيدهم للمرافعة أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا - ورود نص المادة عاما ومطلقا دون أن يحظر عليهم المرافعة أمام أية درجة من درجات التقاضى - نتيجة ذلك : جواز ممارستهم المحاماة دون أن تقتصر هذه الممارسة على محاكم معينة - أساس ذلك : ورود نص القانون واضحا لا مثار للاجتهاد فيه - لا يسوغ الخروج عليه أو تأويله استنادا الى ما ساقته المذكرة الايضاحية أو الأعمال التحضيرية من أقوال تتعارض مع صراحة النص ومدلول عبارته - ليس للأعمال التحضيرية أن تتضمن حكما لم تتضمنه نصوص القانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من استقراء احكام قانون المحاماة الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته انه نظم فى الباب الثانى منه « شروط القيد بجدول النقابة ومزاولة المهنة » فشرط فى المادة (٥٠) فيمن يزاول المحاماه ان يكون اسمه مقيدا فى جدول المحامين المشتغلين ، ثم نص فى المادة (٥٦) على تقسيم جدول المحامين المشتغلين الى اربعة جداول هى (١) جدول للمحامين المقبولين امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا (ب) جدول للمحامين المقبولين امام محكمة الاستئناف ومحكمة القضاء الادارى (ج) جدول للمحامين المقبولين امام المحاكم الابتدائية والمحاكم الادارية (د) جدول للمحامين تحت التمرين ، وحدد فى المواد من ٦٥ الى ٨١ شروط واحكام القيد بجدول المحامين المشار اليها ، ومفاد ذلك ان القيد فى جداول المحامين شرط لممارسة المحاماه امام المحاكم

حسب درجة القيد ، والاصل ان قيد المحامي باحد الجداول المشار اليها
يبيح له ممارسة المحاماه امام المحاكم المقيد بجدول المقبولين امامها والمحاكم
الأدنى ما لم ينص القانون صراحة على حرمانه من تمثيل الخصوم امام
المحكمة الأدنى .

ومن حيث ان البند (٣) من المادة (٥٢) من قانون المحاماة المشار
اليه معدلا بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٥ ينص على حظر الجمع بين المحاماة
وبين « الوظائف العامة او الخاصة الدائمة او المؤقتة بمرتب أو مكافاة
عدا اساتذة القانون بالجامعات المصرية ومن يتولى أعمال المحاماة بالهيئات
العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات
القطاع العام . ويقبل قيد اساتذة القانون بالجامعات المصرية للمرافعة امام
محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا » ومفاد هذا النص ان الأصل هو
حظر الجمع بين ممارسة المحاماة وتولى الوظائف العامة او الخاصة ،
واستثنى المشرع من هذا الأصل اساتذة القانون بالجامعات المصرية فأجاز
لهم ممارسة المحاماة دون أن يقصر هذه الممارسة على محاكم معينة اذ جاء
النص فى هذا الصدد ظليقا من اى قيد ، ولا وجه لتأويل عجز البند (٣)
المشار اليه والذي ينص على ان يقبل قيد اساتذة القانون بالجامعات المصرية
للمرافعة امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا ، على نحو يجعل
منه قيد على ممارسة اساتذة القانون مهنة المحاماة وعدم جواز مباشرتها
الا امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا على زعم ان تقرير اللجنة
التشريعية بمجلس الشعب (من القانون رقم ٦ سنة ١٩٧٥) قد تضمن
ما قد يفهم منه ان اباحة ممارسة المحاماة لاساتذة القانون بالجامعات يقصر
على المرافعة امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا والمحكمة العليا
لا وجه لما نقدم ، ذلك لأن صدور البند (٣) جاء واضحا وصريحا فى
تقرير حق اساتذة القانون بالجامعات المصرية ممارسة مهنة المحاماة ،
ولم يقيد هذه الممارسة بأى قيد بل جاء النص فى هذا المقام مطلقا .
كما ان ما نص عليه فى عجز هذا البند من قبول قيدهم بجدول
الحامين المقبولين امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا لا يعدو ان
يكون مزية اضافية لاساتذة القانون بالجامعات فى ان يقيدوا مباشرة فى
جدول الحامين المقبولين امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا دون
ان يتطلب منهم استيفاء الشروط المقررة فى المادة ٨٠ للقيد فى هذا
الجدول ، والقاعدة انه متى كان النص واضحا فلا مثار للاجتهد ولا ينفع

من ثم الخروج عليه أو تأويله استنادا الى ما سافته المذكرة الايضاحية او الأعمال التحضيرية من أقوال تتعارض مع صراحة النص ومدلول عبارته ، ذلك ان الرجوع الى الأعمال التحضيرية واستقصاء مراميها لا يكون الا عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، هذا بالإضافة الى انه ليس للأعمال التحضيرية ان تضيف حكما لم تتضمنه نصوص لقانون وليس صحيحا فى القانون ان البند (٣) من المادة (٥٢) وقد نص على قيد أساتذة القانون فى الجامعات المصرية بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا انما يعنى ممارستهم لمهنة المحاماة امام المحكمتين المذكورتين فقط ذلك لأن لكل من اصطلاحى القيد بجدول المحامين وممارسة المحاماة مدلوله الخاص فى القانون فالقيد بالجدول فى مفهوم هذا القانون هو ادراج اسم المحامى فى احد جداول المحامين التى يتوافر فيه شروط القيد بها امام درجة أو أكثر من درجات المحاكم ، اما ممارسة المحاماة فهو مزاوله المهنة فى حدود ضوابط كل من احكام القانون والنظام الداخلى للنقابة وما هو مقرر للمحامى من حقوق وما عليه من واجبات ، فالقيد والامر كذلك شرط لممارسة المهنة على ما افصحت عنه المادة (٥٠) من قانون المحاماة وليس الممارسة فى ذاتها ، وبهذه المثابة فان عجز البند (٣) سالف الذكر وقد تناول امر قيد أساتذة القانون للمرافعة امام محكمة النقض والادارية العليا ، فانه لا يجوز تأويله فانه يعنى قصر ممارسة المهنة بالنسبة لهم على هاتين المحكمتين ، ويؤكد هذا الفهم ويسانده ان المشرع لو شاء ان يقيد حق أساتذة القانون بالجامعات المصرية لى ممارسة مهنة المحاماة امام محاكم معينة دون سواها لما اعوزه النص عليه فى المادة (٥٣) عندما حظر على من ولى الوزارة أو شغل منصب مستشار بمحكمة النقض أو محاكم الاستئناف أو مجلس الدولة أو ادارة قضايا الحكومة أو من فى درجته فى النيابة العامة أو النيابة الادارية ، ممارسة المحاماة الا امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا ومحاكم الاستئناف ومحاكم الجنايات ومحكمة القضاء الادارى ، أو على نحو ما كان منصوبا عليه فى المادة (١٩) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة امام المحاكم الوطنية من ان « لاساتذة كليات الحقوق بالجامعات المصرية حق المرافعة امام محكمة النقض والابرار وحدها » .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم ، ولما كان البند (٣) من المادة (٥٢) قد جاء عاما ومطلقا دون ان يحظر على أساتذة القانون بالجامعات

المصرية المرافعة امام اية درجة من درجات التقاضى فانه يكون لهم توقيع
صحف الدعاوى والحضور عن الخصوم بجميع المحاكم على اختلاف
درجاتها ، ومن ثم فان توقيع الاستاذ الدكتور على صحيفة
الدعوى مثار الطعن ليس فيه ما يخالف القانون واذا ذهب الحكم المطعون
فيه غير هذا المذهب يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ، ويتعين القضاء
بالغاء والحكم برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد
وقف عند بطلان صحيفة الدعوى لعدم توقيعها من محام مقبول امام
محكمة القضاء الادارى دون ان يتطرق قضاؤه الى الفصل فى شكل
!و موضوع الدعوى ذاتها فانه يتعين اعادتها الى محكمة القضاء الادارى
للفصل فيها .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون
حرىا بالغاء ويتعين اعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى « هيئة
العقود والتعويضات » للفصل فيها والزام الجئة الادارية مصروفات الطعن .

(طعن ٩١٧ لسنة ٢٣ ق - جملة ١٩٧٨/٢/٤)

الفصل الثالث

حظر ترافع المحامى ضد المصلحة التى كان يعمل بها

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

حظر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم على المحامى أن يترافع ضد المصلحة التى كان يعمل بها خلال السنوات الثلاث التالية لترك الخدمة - نطاق الحظر يتحدد مكانيا بالمصلحة التى كان يعمل بها المحامى لا الوزارة بجميع مصالحها وفروعها وهيئاتها كما يتحدد زمنيا بالثلاث سنوات التالية لترك الخدمة - حكمة الحظر تخلص فى الرغبة فى تجنب استغلال الموظف ما عسى أن يكون قد علمه بحكم وظيفته من أسرار المصلحة التى كان يعمل بها وقت ما كان أميناً عليها - فرص استغلال الأسرار وأن تحققت بعد الثلاث السنوات المذكورة إلا أن خشية الاستغلال تتضاعل بمرور الزمن - حظر المرافعة يقدر بقدره فلا يمتد الى غير المصلحة التى كان يعمل بها المحامى ولو كانت تابعة لذات الوزارة التى تتبعها المصلحة التى كان موظفاً فيها ، كما لا يستمر بعد السنوات الثلاث التالية لترك الخدمة وأن كان استغلاله بعدها ممكناً أو كانت المرافعة ضد ذات المصلحة .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٢١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم على أنه « لا يجوز لموظف الحكومة الذى ترك الخدمة واشتغل بالمحاماة أن يترافع ضد المصلحة التى كان بها ، وذلك خلال السنوات الثلاث التالية لترك الخدمة » . وقد ورد فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون بخصوص هذه المادة ما يلى : « كما حظر المشرع فى المادة ٢١ على موظف الحكومة الذى ترك الخدمة واشتغل بالمحاماة أن يترافع ضد المصلحة التى كان يعمل بها خلال الثلاث سنوات التالية لترك الخدمة ، وذلك منعا لاستغلال الموظف لما عسى أن يعرفه بحكم وظيفته من أسرار ضد المصلحة التى كان يعمل

بها والتي كان امينا على اسرارها » . وظاهر من النص ان الشارع ، وهو يفرض ، لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة ، قيذا استحدثه على الحق المقرر اصلا للمحامى فى حرية المرافعة ضد اى خصم ، ولم يشأ ان يوسع من هذا القيد باطلاق المنع من المرافعة حتى يسرى بالنسبة الى الوزارة وجميع مصالحها وفروعها وهيئاتها التى كان موظف الحكومة الذى ترك الخدمة واشتغل بالمحاماة يعمل بها 'و باحدى المصالح التابعة لها ، بل اورد على هذا الحظر للتخفف منه ضابطا مكانيا وآخر زمانيا اذ حصر نطاق المنع مكانيا فى المصلحة التى كان يعمل بها المحامى ، وأوضح حكمته بالرغبة فى تجنب استغلال الموظف ما عسى ان يكون قد علمه بحكم وظيفته من اسرار لهذه المصلحة كان فى وقت ما امينا عليها ، وحدده زمنيا بالثلاث سنوات التالية لترك الخدمة وان تحقق فرض استغلال الاسرار بعد هذا الفاصل لتضائل خشية الاستغلال بمرور الزمن - ومن ثم يتعين تقدير حظر المرافعة بقدره ، فلا يمتد الى غير المصلحة التى كان يعمل بها المحامى قبل تركه خدمة الحكومة ولو كانت تابعة لذات الوزارة التى تتبعها المصلحة التى كان موظفا فيها متى انتهت علته ، ويقوم فى نطاق معناها الاوسع متى تحققت هذه الصلة كما لا يسمنر بعد السنوات الثلاث التالية لترك الخدمة وان كان استغلال الاسرار بعدها ممكنا او كانت المرافعة ضد ذات المصلحة .

(طعن ١٠٣٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٥)

الفصل الرابع الافتاء واعطاء الاستشارات القانونية

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

موظف - الاعمال المحظورة عليه مباشرتها - عدم اندراج الافتاء واعطاء الاستشارات القانونية تحتها - يجوز للوزير المختص الاذن له في مباشرتها - القيود الواجب مراعاتها عند الاذن - القول بمخالفة ذلك لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة امام المحاكم - غير صحيح .

ملخص الفتوى :

يجوز للوزير المختص ان ياذن للموظف الحاصل على ليسانس الحقوق في (فتح مكتب) لمباشرة الافتاء والاستشارات القانونية في غير اوقات العمل الرسمية متى كان ذلك لا يضر باداء واجبات الموظف الاصلية او يجافي مقتضياتها لأن « الافتاء » ليس من بين الاعمال التي حظرت المادة ٨٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على الموظف مباشرتها بالذات او بالواسطة .

هذا الى ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة امام المحاكم قد نص في المادة ١٩ منه على « حظر الجمع بين المحاماة وبين التوظيف في احدى مصالح الحكومة او الجامعات بما في ذلك اعضاء هيئة التدريس ... الخ » كما عدت المادة ٢٥ منه الاعمال التي لا يجوز لغير المحامين القيام بها كحق الحضور عن الخصوم امام المحاكم وتقديم صحف الدعاوى ... الخ ولم يرد الافتاء بين هذه الاعمال ، وما دام الافتاء لا يتطلب فيمن يقوم به ان يكون محاميا فانه بذلك يخرج عن نطاق الحظر الوارد في المادة ١٩ ، ومن ثم يجوز للموظف القيام به .

وفضلا عن ذلك فان نص المادة ٢٥ من قانون المحاماة حين يحظر على غير المحامي القيام باعمال معينة فانه يتضمن استثناء من اصل عام هو حرية العمل ، ومن ثم لا يجوز التوسع في تفسيره والقياس على هذه الاعمال للقول بتحريم الافتاء ايضا على غير المحامي .

(فتوى ٦٠٣ في ١٩٦٠/٧/٨)

الفصل الخامس

القيد بجدول المحامين المشتغلين

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

القيد بجدول المحامين المشتغلين - أن لجنة قبول المحامين التي عهد إليها القانون بهذا الجدول هي صاحبة الاختصاص الأصلي في القيد بجدول المحامين المشتغلين وفي استمرار القيد بهذا الجدول لمن يتولى أعمال المحاماة بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام - ليس لهذه الجهات أن تعترض على تفسير تأخذ به لجنة قبول المحامين لأعمال المحاماة أو تعرض تفسيراً آخر لأعمال المحاماة غير ما ارتأته هذه اللجنة - ممارسة اللجنة المذكورة لاختصاصها في هذا الشأن تحت رقابة محكمة النقض إذا طعن في قراراتها من المحامي أو طالب القيد .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٠ من قانون المحاماة الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه « يشترط فيمن يمارس المحاماة ان يكون مقيدا في جدول المحامين المشتغلين ... » .

وتنص المادة ٥١ على أنه « يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول المحامين ان يكون .

أولا - متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ...

ثانيا - حائزاً على شهادة الحقوق ...

ثالثاً - متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة ...

رابعاً - محمود السيرة حسن السمعة ...

خامساً - غير متجاوز الخمسين من عمره ...

وتنص المادة ٥١ على أنه « لا يجوز للمحامى الذى يقيد اسمه بالجدول مزاوله العمل الا بعد حلف اليمين امام مجلس النقابة ... » .

كما تنص المادة ٥٥ على أنه « لا يجوز الجمع بين المحاماة وللأعمال الآتية :

(١)

(٢)

(٣) الوظائف العامة أو الخاصة الدائمة أو المؤقتة بمرتب أو

بمكافأة ..

وتنص المادة ٥٧ من قانون المحاماة المشار اليه على أن « يعهد بجدول المحامين الى لجنة قبول المحامين وتؤلف من النقيب وأربعة من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف يختارهم مجلس النقابة من بين أعضائه سنويا وتنعقد هذه اللجنة مرة على الأقل كل شهر » .

وتنص المادة ٦٢ بأنه « على كل محام تولى إحدى الوظائف أو الأعمال المشار إليها في المادة (٥٥) أو انقطعت علاقته بالمحاماة لأي سبب كان أن يخطر النقابة بذلك خلال ثلاثين يوما والا اعتبر مخالفا لواجبات المحاماة وتعين مساعلته تأديبيا » .

وللجنة قبول المحامين بعد سماع أقوال المحامي أو عند تخلفه عن الحضور بعد اعلانه أن تقرر نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين اذا فقد شرطا من شروط مزاوله المحاماه المنصوص عليها في هذا القانون ... » .

وتنص المادة ٦٤ من القانون سالف الذكر بأنه « على كل جهة عين بها محام في أية وظيفة أخطار النقابة بقرار تعيينه خلال الثلاثين يوما التالية لاصداره ، كما يجب عليها في ذات الأجل أخطار النقابة بالقرارات الصادرة في شأن نقل المحامين لديها ، أو تركهم وظائفهم » .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص أن ممارسة المحاماة ليست شرطا للقيد بجدول المحامين المشتغلين بل أن القيد بهذا الجدول هو الشرط لممارسة المحاماة فهو شرط سابق على ممارسة المهنة وضروري قبل البدء في ممارستها . وأن هذا القيد يجعل المحامي — بعد حلف اليمين — صالحا للقيام بأعمال المحاماة من غير أن يوجب عليه القيام بها ، إذ يبين من استعراض نصوص قانون المحاماة الأخرى أن استمرار القيد بجدول المحامين المشتغلين وعدم الاستبعاد منه رهن باستمرار أداء الاشتراكات السنوية (مادة ١٦٧) وعدم صدور قرار بمجازاة المحامي بمحو اسمه

من الجدول أو منعه من مراولة العمل وذلك لإحلاله بواجبات مهنته (مادة ١٤٢) وليس لعدم مزاوله المهنة لأن عدم المزاوله لا يبرر نقل المحامى الى جدول غير المشتغلين ما لم يتقدم المحامى بطلب اعتزال المحاماة (مادة ٦٣) .

وعلى ذلك فليس شرطاً للقيد بجدول المحامين المشتغلين أو استمرار القيد به أن يزاول المحامى القيد به فعلاً أعمال الوكالة بالخصومة القضائية أو يقتصر على أعمال الفتوى وتحرير العقود وإجراء التحقيقات وحدها ، وإنما يكون تولى إحدى الوظائف العامة أو الخاصة الدائمة أو المؤقتة بمرتب أو بمكافأة مانعاً من القيد بجدول المحامين المشتغلين أو من استمرار القيد بهذا الجدول ، إلا أن المشرع استثنى من هذا الحظر الوظائف الخاصة بأعمال المحاماة بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام فأجاز لمن يتولونها القيد بجدول المحامين المشتغلين واستمرار القيد به .

وأن حظر الجمع بين المحاماة وبين تولى بعض الأعمال العامة والاستثناء الوارد عليه المشار إليه ينصرفان إلى القيد بجدول المحامين المشتغلين ، وأن لجنة قبول المحامين التى عهد إليها القانون بهذا الجدول هى صاحبة الاختصاص الأصيل فى القيد بجدول المحامين المشتغلين وفى استمرار القيد بهذا الجدول لمن يتولون أعمال المحاماة بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام وليس لهذه الجهات أن تعترض على تفسير تأخذ به لجنة قبول المحامين لأعمال المحاماة بها أو تعرض تفسيراً آخر لأعمال المحاماة غير ما ارتأته هذه اللجنة لأن القيد بجدول المحامين المشتغلين من اختصاص لجنة قبول المحامين وحدها تمارسه تحت رقابة محكمة النقض (الدائرة الجنائية) إذا طعن فى قرارات هذه اللجنة من المحامى أو طالب القيد وبحسبان أن قيد العاملين بهذه الجهات أو استمرار قيدهم بجدول المحامين المشتغلين لا يتعارض مع مقتضيات وظائفهم إذ حرصت المادة ٥٥ من قانون المحاماة على النص بأنه « لا يجوز للمحامين العاملين بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام مزاوله أى عمل من أعمال المحاماة المنصوص عليها فى هذا القانون لغير الجهات التى يعملون بها » .

(فتوى ١١٨٤ فى ١٢/٣٠ ١٩٦٩)

الفصل السادس

نقل اسم المحامى الى جدول غير المشتغلين

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

نقل اسم المحامى الى جدول غير المشتغلين - دور مجلس النقابة فى نقل الاسم - ضرورة اعلان طلب النقابة الى المحامى صاحب الشأن - جزاء الاخلال بهذا للاجراء .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء احكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالحماية امام المحاكم ان المادة الثامنة منه نظمت امر نقل اسم المحامى الى جدول المحامين غير المشتغلين ورسمت اجراءات هذا النقل وضوابطه فقضت بأن للمحامى الذى كف عن مزاولة المهنة ان يطلب الى لجنة قبول المحامين نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين ، كما اجازت لمجلس نقابة المحامين ان يطلب نقل اسم المحامى الى هذا الجدول اذا التحق بعمل لا يتفق مع مهنة الحماية طبقا لنصوص هذا القانون وللائحة الداخلية للنقابة ، ونصت على ان يعلن هذا الطلب للمحامى وله ان يطلب سماع اقواله امام لجنة القبول . وقد انطوى هذا النص على شروط اساسية تلزم بها لجنة قبول المحامين فى نقل المحامى الى جدول المحامين غير المشتغلين - وذلك فى غير الحالات التى يطلب فيها المحامى هذا الطلب - وتقوم هذه الشروط على امور تتعلق بتحديد الجهة صاحبة الحق فى طلب نقل اسم المحامى الى جدول المحامين غير المشتغلين والسبب الذى يتعين ان يبنى عليه الطلب ، واجراءات نظره ، وضمان حقوق المحامى فى الدفاع عن نفسه . فيتعين التزاما بهذا النص ان يتقدم مجلس نقابة المحامين باعتباره راعى شؤون هذه المهنة بطلب نقل المحامى الى جدول غير المشتغلين بعد تمحيص اسبابه ضمانا لجديتها ثم يعلن هذا الطلب الى المحامى تمكينا له من طلب سماع اقواله وممارسة حقه الاصيل فى الدفاع عن نفسه . والثابت من الأوراق ان لجنة قبول المحامين قررت

فى اول اغسطس سنة ١٩٦٣ نقل اسم المدعى الى جدول المحامين غير المشتغلين اعتبارا من سنة ١٩٤٠ تاريخ التحاقه بالعمل بشركة الادارة العقارية بمقولة ان ذلك يتنافى مع العمل بالمحاماة ، وذلك بناء على مجرد طلب من ادارة المعاشات (صندوق المحامين المختلط) ودون اعلان المدعى به . واذا اصدرت لجنة قبول المحامين القرار المذكور دون اعتداد بالدور الاساسى لمجلس النقابة فى هذا الشأن ودون تمكين المدعى من حقه الطبيعى فى الدفاع عن نفسه ، وهو دفاع له سنده من القانون باعتبار ان المادة ١٩ من قانون المحاماة امام المحاكم المذكورة رفعت حظر الجمع بين العمل فى المحاماة والتوظيف فى الشركات بالنسبة لمن كان يجمع فى تاريخ صدور القانون المذكور بينهما وهو الامر الذى يفيد منه المدعى ، وقد خالف القرار المذكور صريح هذا النص ونقل اسم المدعى الى جدول غير المشتغلين باثر رجعى اعتبارا من سنة ١٩٤٠ متعارضا فى هذا ايضا مع قرار لجنة قبول المحامين الذى سبق ان صدر بناء على طلب المدعى بنقل اسمه الى جدول غير المشتغلين اعتبارا من ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦١ . واهدار الضمانات الجوهرية التى اوجب القانون مراعاتها وعلى هذا النحو يكون القرار ولا شك قد شابه عيب جسيم ينحدر به الى مرتبة الانعدام ويغدو مجرد عقبة مادية لا اثر لها فى المركز القانونى للمدعى .

(طعن ١١٩١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٢٣)

الفصل السابع

ضم مدة الخدمة السابقة بالمحاماة

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

ضم مدة الخدمة السابقة - المادة ٢٢ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة امام المحاكم والمادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين المعتمدة بقرار وزير العدل في ١٥ يونيه ١٩٤٦ يقضيان باستبعاد اسم المحامي من الجدول ومنعه من ممارسة المهنة اذا لم يؤد قيمة الاشتراك في الموعد المحدد - لم يرتب القانون على قيام المحامي بممارسة مهنته خلال فترة الاستبعاد سوى المحاكمة التأديبية دون ان تنزع صفته كمحام - اثر ذلك : جواز ضم مدة خدمة المحامي في فترة الاستبعاد اذا قدم شهادات رسمية تفيد ممارسته المهنة بالفعل أثناءها - في هذه الحالة لا يكون الاستبعاد مانعا من ضم هذه المدة متى نوافرت الشروط الأخرى اللازمة للمضم .

ملخص الفتوى :

ان ما تنفيه المشرع في المادة ٢٢ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة امام المحاكم والمادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين المعتمدة بقرار وزير العدل في ١٥ من يونية سنة ١٩٤٦ ، فيما يتعلق بواجب المحامي نحو أداء الاشتراك المقرر ومواعيد أدائه وما يترتب على التأخير من آثار أخطرها استبعاد اسم المحامي من الجدول ، ومنعه من المرافعة والاستشارة وسائر الحقوق انما هو الحرص على موارد النقابة المالية على نحو ما جاء بالملحظة الايضاحية للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، ولم يرتب على قيام المحامي بممارسة المهنة في فترة الاستبعاد سوى المحاكمة التأديبية دون ان ينزع عنه صفته كمحام به انه قضى بزوال الاستبعاد بزوال سببه اذا ما أدى المحامي قيمة الاشتراك .

ومن حيث ان التنظيم المتقدم لا يتعدى اثره هذا النطاق الى تحديد المركز القانوني كموظف في خصوص ضم مدة خدمته السابقة الذي تحكمه

فواعد تقوم على حكمة أخرى غى ما يكسب من خبرة تفيد في عمله
الحكومي .

ومن حيث ان هذه الحكمة تتحقق فيما لو نبئت ممارسة المحامي فعلا
لمهنة المحاماة خلال استبعاده لعدم سداد اشتراك النقابة ومن ثم فان
الموظف اذا ما قدم شهادات رسمية مستخرجه من جداول المحاكم بانه
مارس مهنة المحاماة بالفعل طوال فترة استبعاده من الجدول بسبب
عدم سداد اشتراك النقابة في ميعاده فان استبعاده في هذه الحالة
لا يكون مانعا من ضم هذه المدة الى خدمته اذا ما توفرت في حقه باقى
الشروط الأخرى اللازمة للضم ما دامت هذه الممارسة على علانها قد
اكسبت الخبرة المرجوة في الضم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد /
الباحث القانونى بوزارة التموين فى ان تضم الى مدة خدمته مدة استبعاده
من جدول المحامين بسبب عدم سداد الاشتراك الى النقابة وذلك فى
الحدود وبالشروط المقررة قانونا للضم اذا ما كان قد قام باداء هذا
الاشتراك فيما بعد بشرط ان يقدم شهادات رسمية من جداول المحاكم
بقيامه بممارسة المهنة فعلا خلال فترة الاستبعاد .

(ملف ١٧٥/١/٨٦ - جلسة ١٩٦٥/١٠/٦)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

ان القانون لم يرتب على ممارسة المحامى للمهنة فى فترة الاستبعاد
سوى المحاكمة التأديبية دون أن ينزع صفته كمحام - زوال الاستبعاد بزوال
سببه اذا ما ادى المحامى قيمة الاشتراك - هذا التنظيم لا يتعدى اثره
الى تحديد المركز القانونى للموظف فى خصوص ضم مدة عمله السابقة -
ثبوت مزاوله المحامى فعلا لمهنة المحاماة خلال فترة الاستبعاد من الجدول
لتأخره فى سداد الاشتراك ثم قيامه بإدائه ، فان استبعاده من الجدول
لا يحول دون ضم مدة اشتغاله بالمحاماة بما فيها مدة الاستبعاد من الجدول
اذا ما توفرت فى حقه باقى الشروط اللازمة لهذا الضم .

ملخص الحكم :

ان ما تغياه المشرع ، انما هو الحرص على موارد النقابة المالية على نحو ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون ، ولم يرتب على قيام المحامى بممارسة المهنة فى فترة الاستبعاد سوى المحاكمة التأديبية دون أن ينزع عنه صفته كمحام بل انه قضى بزوال الاستبعاد بزوال سببه اذا ما ادى المحامى قيمة الاشتراك ومن ثم فان هذا التنظيم لا يتعدى اثره الى تحديد المركز القانونى للموظف فى خصوص ضم مدة عمله السابق الذى تحكمه قواعد تقوم على حكمة اخرى هى الافادة من الخبرة التى يكتسبها الموظف من عمله السابق والتى ينعكس اثرها على عمله الحكومى ، وهو ما يتحقق لو ثبتت ممارسة المحامى فعلا لمهنته خلال فترة استبعاده من الجدول لعدم سداد الاشتراك ، فاذا ما ثبت ان الموظف قد زاول فعلا مهنة المحاماة خلال فترة استبعاد اسمه من الجدول لتأخره فى سداد الاشتراك ثم قام باداء الاشتراك فان استبعاده من الجدول لا يقف حائلا دون ضم مدة اشتغاله بالمحاماة بما فيها مدة الاستبعاد من الجدول اذا ما توفرت فى حقه باقى الشروط الاخرى اللازمة لهذا الضم .

(طعن ٦١٨ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

لا وجه لاعتبار مدة شغل وظيفة محام بقسم قضايا البنك العقارى الزراعى المصرى مدة اشتغال بالمحاماة فى تطبيق احكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ .

ملخص الفتوى :

لا وجه لاعتبار مدة شغل وظيفة محام بقسم قضايا البنك العقارى الزراعى المصرى فى خصوص تطبيق القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ فى ضمن مدة الاشتغال بالمحاماة ، ذلك لان مهنة المحاماة مهنة حرة تختلف كل الاختلاف عن الوظائف العامة ومنها وظائف المحامين بقسم قضايا البنك العقارى الزراعى المصرى ولكل منهما احكام خاصة فيما يتعلق بضم مدة العمل بها فى ضمن مدة الخدمة المحسوبة فى المعاشن ، ومن ثم فلا يجوز اعتبار مدة شغل وظيفة محام بقسم قضايا البنك المشار اليه مدة اشتغال بالمحاماة .

(فتوى ١٦٦ فى ١٩٦١/٢/٣٠)

(م - ٣١ - ج ٢٢)

الفصل الثامن

رسوم قيد واشتراكات المحامين

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

رسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام - هذه الرسوم والاشتراكات تتحمل بها الجهة التي يعمل بها المحامي سواء كان يمارس الوكالة في الخصومة القضائية أو يقتصر عمله على الفتوى والتحقيقات وتحرير ومراجعة العقود .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه عن مدى التزام الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام التي يعمل بها محامون بقيمة رسوم القيد والاشتراكات السنوية الخاصة بهؤلاء المحامين فتنص المادة ١٧٢ من قانون المحاماة على أن « تتحمل المؤسسات العامة والشركات والمنشآت قيمة رسوم القيد ودفعات المحاماة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها » .

وأن النص قد ورد من الاطلاق والشمول بحيث ينتقل دائما عبء اداء رسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين في احدى الجهات التي أشار اليها النص الى عائق الجهة التي يعمل بها ، وإنما يكون تلمس حدود هذا الالتزام ومداه بالتعرف على ماهيته وطبيعته في ضوء نصوص قانون المحاماة الأخرى .

ومن حيث أن المادة ٥٥ من قانون المحاماة المشار إليها قد حظرت على المحامين العاملين في احدى المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام مزاوله أى عمل من أعمال المحاماة المنصوص عليها في هذا القانون لغير الجهات التي يعملون بها .

وان المادة ٨٦ من قانون المحاماة تنص على أنه « لا يجوز لغير المحامين ان يمارسوا بصفة منتظمة الافتاء أو ابداء المشورة القانونية أو القيام بأى عمل أو اجراء قانونى للغير » .

وعلى الرغم من ان تحرير العقود ومراجعتها يدخل فى ابداء المشورة القانونية التى يحظر القانون ممارستها بصفة منتظمة على غير المحامين فقد خص قانون المحاماة العقود التى تزيد قيمتها على الف وخمسمائة جنيه برعاية خاصة اذ لم تجز المادة ٨٨ من هذا القانون تسجيلها أو التصديق أو التأشير عليها بأى اجراء أمام مكاتب النسخ والتوثيق وغيرها الا اذا كانت موقعا عليها من أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية على الأقل .

ومن حيث ان مؤدى هذه النصوص ان مراولة اعمال المحاماة بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام ويدخل فيها ما حظر القانون على غير المحامين ممارسته من اعمال الفتوى والعقود والتحقيقات انما تتم لحساب الجهات السابقة بعد اذ حظر القانون على المحامين العاملين بها مزاولتها لغير الجهات التى يعملون بها ، ومن ثم تكون رسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بهذه الجهات من نفقات الوظيفة فينبغى أن تتحمل بها الجهة التى يعمل بها المحامى سواء كان يمارس الوكالة فى الخصومة القضائية أو يقتصر عمله على الفتوى والتحقيقات وتحرير ومراجعة العقود .

وفضلا عن ذلك فان الالتزام المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من قانون المحاماة هو التزام بمزية من المزايا المتعلقة بالوظيفة ويدخل فى مرتب العامل بالمعنى الواسع ، كما يترتب عليه استحقاق العامل فى المعاش والاعانات التى يقررها قانون المحاماة اذ تدخل نصف رسوم القيد ونصف الاشتراكات السنوية فى حصيله صندوق الاعانات والمعاشات بنقابة المحامين فلا ينبغى التفرقة بين اعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام فى هذه المزية من مزايا الوظيفة بعهد ان سوى القانون بين اعضاء هذه الادارات فى جميع حقوق وواجبات الوظيفة سواء كانوا يمارسون اعمال الوكالة فى الخصومة القضائية أو الفتوى أو التحقيقات أو العقود وهذا التساوى

فى الحقوق والواجبات هو ما يستفاد من المادتين ١٠٤ و ١٠٥ من قانون المحاماة ، اذ تقضى اولاهما بن يكون تعيين المحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع اعام من المقيدين بجدول المحامين المشتغلين .

وتنص الثانية بان « يعين مديرو الادارات القانونية فى المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة وشركات القطاع العام من المحامين المقبولين للمرافعة امام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الادارى على الاقل .

ولا يجوز نقل المحامى من الادارة القانونية بغير موافقته الكتابية .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم المعاملة المالية لمديرى واعضاء الادارات القانونية بالجهات المشار اليها .

اذ يستفاد من هذين النصين ، ان المشرع اوجب تعيين المحامين بالجهات السابقة من بين المحامين المقيدين بجدول المحامين المشتغلين دون ان يفرق بين الأعمال التى ستوكل اليهم سواء كانت افتاء او عقودا او تحقيقات او وكالة فى الخصومة القضائية ولا يجوز قصر هذا الحكم الوارد فى المادة على من سيسند اليهم الوكالة فى الخصومة القضائية لأن هؤلاء ليسوا فى حاجة الى مثل هذا النص اذ تتكفل بهم النصوص الأخرى فى القانون التى تحرم على غير المحامين الحضور عن ذوى الشأن أمام المحاكم والنيابات وهيئات التحكيم (المادتان ٥٠ و ٨٢ من قانون المحاماة) فضلا عما نصت عليه المادة ١٠٥ من هذا القانون من ان يكون تعيين مديرى الادارات القانونية فى الجهات السابقة من المحامين المقبولين للمرافعة امام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الادارى على الاقل اذ ان حكم هذه المادة وان اقتصر على مديرى الادارات القانونية وحدهم دون غيرهم من أعضاء الادارات القانونية او رؤساء اقسام القضايا او الفتوى او التحقيقات الا انه من قبيل التخصيص بعد التعميم الوارد فى المادة التى تسبقها ، ومؤدى النصين معا ان تعيين أعضاء الادارات

القانونية ورؤساء اقسام القضايا والتحقيقات والفتوى يكون من المحامين المقيدين بجدول المحامين المشتغلين ، وأن تعيين مدير الادارة القانونية الذى يشرف على كل هؤلاء هو وحده الذى يتطلب فيه المشرع أن يكون من المحامين المقبولين للمرافعة امام محاكم الاستئناف على الاقل .

وفضلا عن ذلك فان من الادارات القانونية ما تشغل أعمال الفتوى والتحقيقات والعقود بها الجانب الأكبر والأهم من أعمالها ولا يعقل ان يكون قصد المشرع قد انصرف الى تخطى القائمين بهذه الأعمال عند الترقية الى وظائف مديرى الادارات اذا قيل بقصر القيد بجدول المحامين المشتغلين على العاملين باقسام القضايا وانما الصحيح انهم جميعا يقيدون بجدول المحامين المشتغلين . يضاف الى ذلك انه يستفاد من نص المادة ١٠٥ من قانون المحاماة انه يحظر نقل المحامى من الادارة القانونية الى خارجها الا بموافقة الكتابية لانه بهذا النقل وحده تزول صفته كمحام ، وتكون موافقة الكتابية بمثابة طلب اعتزال المحاماة ، وليس محظورا النقل فى داخل الادارة القانونية بين اقسامها المختلفة القضايا والتحقيقات والفتوى او تخصيص بعض اعضاء الادارة للقيام بأعمال الفتوى والتحقيقات والعقود اذ ان هذا النقل والتخصيص كليهما لا تزول معه صفة المحامى بعكس النقل من الإدارة القانونية الى غيرها من الادارات .

وتاسيسا على ما تقدم لا يسوغ التفرقة فى المزايا التى قررها قانون المحاماة للمحامين العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بين اعضاء الادارة القانونية الواحدة والقول بأن للجهات السابقة سلطة تحديد عدد الاعضاء الذين يقيدون بجدول المحامين المشتغلين والذين تتحمل عنهم رسوم القيد والإشتراكات السنوية فى ضوء ظروفها المالية واحتياجات العمل ، لأن هذه الظروف والاحتياجات هى أمور ينبغى أن تقرها هذه الجهات قبل تعيين المحامين بالادارات القانونية وليست بعد تعيينهم اذ ان هذا التعيين يكسبهم كل حقوق الوظيفة ومزاياها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى :

أولا : ان الاختصاص بقبول القيد بجدول المحامين المشتغلين او النقل الى جدول المحامين غير المشتغلين يتعقد للجنة قبول المحامين ، وهى التى

تفسر المانع من هذا القيد أو الاستمرار فيه المنصوص عليه فى المادة ٥٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، وتمارس هذا الاختصاص تحت رقابة محكمة النقض (الدائرة الجنائية) فى حالة الطعن فى قراراتها امامها .

ثانيا : الترام المؤسسات العامة (ومن بينها المؤسسة المصرية العامة للهندسة الاذاعية) والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام برسوم القيد والاشتراكات السنوية الخاصة بالمحامين العاملين بإدارات الشؤون القانونية بها .

(ملف ١٠/١/٨٨ - جملة ١٩٦٩/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ - المقصود بالهيئات العامة التى تتحمل بقية رسوم القيد ودمغات المحاماة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها - عدم انطباق احكام هذه القانون على الاعضاء الفنيين بالادارة المركزية للمحاسبات - مقتضى ذلك عدم التزام الجواز بقيد هؤلاء بجدول المشتغلين وبالتالي عدم التزامه باداء اية رسوم او دمغات او اشتراكات فى هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٧١/٤/١ بحث مجلس نقابة المحامين وضع الاعضاء الفنيين (القانونيين) بالادارة المركزية للمخالفات المالية وبالادارة العامة للتحقيقات والشئون القانونية بالجهاز المركزى للمحاسبات وذلك فى ضوء نص المادة ٥٠ من قانون المحاماة التى تنص على انه « يشترط فيمن يكون عضوا بالادارة القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ان يكون اسمه مقيدا فى جدول المحامين المشتغلين » وقرر المجلس ان الشرط المشار اليه يسرى على الاعضاء الفنيين بالادارة المركزية للمخالفات المالية والادارة العامة للتحقيقات والشئون القانونية بالجهاز مما يستتبع ضرورة قيد أسماء هؤلاء الاعضاء بجدول المحامين

المشتغلين . وعلى أساس ذلك ، طلبت نقابة المحامين من الجهاز أداء رسوم قيد الاعضاء المذكورين كل بحسب درجة المحكمة التى تسمح مدة اشتغاله بقيدته امامها ، وكذلك اشتراكات النقابة المستحقة والتى تستحق مستقبلا .

ومن حيث ان المادة ١٧٢ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص على ان « تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد ودمغات المحاماة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها . كما تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض احكام قانون المحاماة على ان « يتساوى المحامون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات فى الحقوق والواجبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » .

ومن حيث ان قانون المحاماة المشار اليه قد استحدث نظاما مؤاده انضمام القائمين بالأعمال القانونية فى الهيئات العامة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لهما الى نقابة المحامين ، فيعد ان كانت عضوية النقابة مقصورة على المحامين ذوى المكاتب ، أصبحت طبقا لهذا النظام المستحدث واجبة ايضا للقيام بالأعمال القانونية فى تلك الجهات طبقا لنص المادة ٥٠ من قانون المحاماة معدلا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ .

ومن حيث أن قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ قد عبر عن الهيئات العامة بتعبيرات مختلفة ، لا انه لا شك فى انه يقصد « الهيئات العامة » بالمفهوم القانونى لهذا التعبير ، فتارة يذكر هذا القانون عبارة الهيئات والمؤسسات العامة كما ورد فى نصوص المواد ١٢، ٢١، ٣٧ ، ٥٠ ، ٥٥ وذلك بحسبان ان لفظ « العامة » ينسحب على الهيئات والمؤسسات كليتهما وذلك تعبير شائع فضلا عن انه تعبير لغوى سليم ، وتارة ينص على « الهيئات العامة والمؤسسات العامة » حسبما جاء فى المادتين ٥٢ ، ٥٦ وحيثما يذكر عبارة « الهيئات العامة والمؤسسات » وهو ما ورد فى المادة ٥٤ ، وهاتان العبارتان لا تتركان محلا للشك ، أو موضوعا للتأويل فاراده المشرع محددة وعبارته واضحة فى الدلالة على ارادته ، وهى انه يقصد الهيئات العامة بالمعنى المفهوم لذلك فى القانون .

غير انه رغم هذه النصوص ، تضمن قانون المحاماة احكاما متعددة قصرها على المحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها دون المحامين بالهيئات العامة ومن هذه الاحكام ما نصت عليه المادة ١٧٢ من هذا القانون من ان « تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد ودمغات المحاماة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها » . ولما لم يكن هناك ثمة محل للفرقة بين محامى المؤسسات العامة وزملائهم بالهيئات العامة فقد اصدر المشرع القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه ونص فى مادته الرابعة على مساواة المحامين بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات فى الحقوق والواجبات المنصوص عليها فى قانون المحاماة . وبهذا النص تدارك المشرع النقص فى قانون المحاماة من هذه الناحية وقضى على نفرة بين ذوى المراكز المتماثلة ، لكنه لم يخرج - بطبيعة الحال - عن الخط العام لهذا القانون ، وهو اتجاهه الى المحامين العاملين بالهيئات والمؤسسات العامة وغيرها من الجهات التى حددها قانون المحاماة .

ومن حيث ان الهيئة العامة هى شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ويكون لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة بها تعد على نمط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الجهة الادارية التابعة لها ، وقد صدر قانون خاص بالهيئات العامة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تضمن الاحكام التى تنظم الهيئات العامة بما لا يخرج فى جوهره عن التعريف المتقدم .

ومن حيث ان الجهاز المركزى للمحاسبات لا يعتبر هيئة عامة بالمعنى المتقدم وانما هو هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية ، ولا يتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة ، فليس فى نصوص القانون الخاص به الصادر بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ او القرار الجمهورى رقم ١٣٤٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تشكيل الجهاز وتنظيمه ما يفيد منحه الشخصية المعنوية ، وليس له ميزانية خاصة وانما تنص المادة ٢٦ من قانون الجهاز على أن ، يضع رئيس الجهاز مشروع ميزانيته ويرسله فى موعد لا يجاوز آخر يناير من كل سنة الى وزارة الخزانة توطئه لاصدارها ، ويدير وزير الخزانة المشروع كما اعده رئيس الجهاز فاذا اشتمل المشروع زيادة على مجموع اعتمادات العام السابق جاز لوزير الخزانة الاكتفاء بدرج اعتمادات

العام السابق وعرض أمر الزيادة على رئيس المجلس التنفيذي
للتب فيها .. » .

ولا يحول دون اعتبار الجهاز المركزي للمحاسبات هيئة مستقلة
وليس هيئة عامة بالمعنى المتقدم انه يباشر رقابة معينة على مختلف وحدات
الجهاز الادارى للدولة ذلك ان هيئات الرقابة - كمجلس الدولة والجهاز
المركزي للمحاسبات - فضلا عن انها تباشر اختصاصاتها بالنسبة الى
الهيئات العامة ، فالامر لا يعدو كونها مصالح ناط بها المشرع اختصاصات
معينة تباشرها بالنسبة الى غيرها من المصالح التى اخضعها المشرع لهذه
الاختصاصات .

كما لا ينال من ذلك ان العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات
يخضعون لتنظيمات خاصة ولنظام العاملين المدنيين بالدولة فيما عدا هذه
التنظيمات اذ لا تعارض بين كون جهة معينة من بين مصالح الدولة وبين
خضوع العاملين فيها لنظام وظيفي خاص ، كالهيئات القضائية مثلا .

وتسيسا على ما تقدم فان العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات من
رجال القانون غير مخاطبين بقانون المحاماة ولا تنتظمهم احكامه .

ومن حيث انه بالنسبة الى قيد هؤلاء الاعضاء بجدول المحامين
بالنقابة فانه يلاحظ ان المادة ٥٢ من قانون المحاماة تنص على انه
« لا يجوز الجمع بين المحاماة والاعمال الآتية : (١) (٢) الوظائف
العامة او الخاصة بمرتب او بمكافاة عدا من يتولى اعمال المحاماة بالهيئات
العامة والمؤسسات العامة » .

ومن حيث ان الجهاز المركزي للمحاسبات ليس من الهيئات العامة
فانه يتمتع عليه قيد اعضائه القانونيين بجدول المحامين المشتغلين ،
وانه اذا كانت لجنة قبول المحامين قد قررت قيد هؤلاء الاعضاء ، فان هذا
القيد لا يعتد به فى مواجهة الجهاز ، ذلك ان الامر لا يقتصر على علاقة
العضو بالنقابة ، ولكن الجهة التى يعمل بها المحامى مكلفة بعدة التزامات
يفرضها عليها قانون المحاماة ، من ذلك مثلا التزاماتها بتعيين المحامين
بها من المحامين المقيدين بجدول المحامين المشتغلين . والتزامها بتعيين

مديرى إدارات القابونية بها من المحامين المقبولين للمرافعة أمام
محاكم الاستئناف ، وكذلك التزامها بعدم نقل المحامى من الادارة القانونية
الى ادارة اخرى بغير موافقته . . الخ فضلا عن تحملها بالرسوم
والاشتراكات المقررة .

وإذ كان الجهاز المركزى للمحسابات ليس من بين الجهات المخاطبة
بقانون المحاماة ، فليس لمجلس نقابة المحامين ، ولا لجنة قبول المحامين
أن تدخله فى عدادها والا كان القرار الصادر فى هذا الشأن معدوما
لاغتصابه سلطة التشريع .

وإذ كان الجهاز أيضا ليس من بين تلك الهيئات ، وإنما هو مصلحة
حكومية فإنه يمتنع عليه أن يباشر قضايا بمعرفته ، وإنما تنوب عنه فى
ذلك إدارة قضايا الحكومة ، وذلك اختصاص عقده لها المشرع ، وليس
بوسع نقابة المحامين أو الجهاز أن يسلبها إياه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم انطباق أحكام قانون
المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على الأعضاء الفنيين بالإدارة
المركزية للمحسابات ، ومن ثم فإن الجهاز لا يلزم بقيد هؤلاء الأعضاء
بجدول المحامين المشتغلين ، وبالتالي لا يلتزم بأداء أية رسوم أو دمغات
أو اشتراكات فى هذا الشأن .

(ملف ١٨٤/١/٣٧ - جلسة ١٩٧٢/١/١٣)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

المستفاد من الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات
القابونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وقانون
المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ أن التزام المؤسسات العامة
والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بسداد رسوم قيد
واشتراكات المحامين التابعين لها لا يقف عند حد القيد أمام المحاكم
الابتدائية وإنما ينصرف مداه الى مختلف درجات التقاضى - يترتب على
ذلك أن يصبح قيد هؤلاء المحامين أمام محاكم الاستئناف ومحكمة النقض
مما تتحمل المؤسسة أو الهيئة العامة نفقاته متى توافرت فى حقهم شروط
هذا القيد قانونا - أساس ذلك أن المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٣ يجعل من بين شروط شغل الوظائف الفنية بهذه الادارات بجدول

المحامين المشتغلين لمدة حددتها تختلف من وظيفة الى أخرى سواء من حيث القدر أو من حيث درجة التقاضي المقيد أمامها .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ان مادته الخمسين تنص على انه « يشترط فيمن يمارس المحاماة وفيمن يكون عضوا بالادارة القانونية للهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ان يكون اسمه مفيدا فى جدول المحامين المشتغلين » ونصت المادة ٥٤ على ان « يقبل للمرافعة امام المحاكم عن الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام المحامون العاملون بها المقيدون بجدول المحامين المشتغلين وطبقا لدرجات قيدهم » وقضت المادة ٦٩ بان « ينبه مجلس النقابة المحامى الذى يقضى فى التمرين اربع سنوات الى وجوب التقدم لقيد اسمه بجدول المحامين امام المحاكم الابتدائية خلال شهرين من تاريخ التنبيه فان لم يقبل يعرض امره على لجنة قبول المحامين لمحو اسمه من الجدول » وتنص المادة ١٧٢ على ان « تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد ودمغات المحاماة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها » ونص القانون ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل قانون المحاماة على ان يتساوى المحامون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات فى الحقوق والواجبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

كذلك اتضح من الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ان المادة ١٣ منه اشترطت فيمن يشغل الوظائف الفنية بالادارات القانونية ان يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة منها وذلك على النحو التالى :

محامى ثالث : القيد أمام المحاكم الابتدائية .

محامى ثان : القيد أمام محاكم الاستئناف أو انقضاء ثلاث سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية .

محامى اول : القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات أو انقضاء ست سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية .

محامي ممتاز : القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ست سنوات أو انقضاء إحدى عشرة سنة على الانتغال بالحاماة مع القيد أمام محاكم الاستئناف .

مدير إدارة قانونية : القيد أمام محكمة النقض لمدة ثلاث سنوات أو القيد أمام محاكم الاستئناف وانقضاء خمس عشرة سنة على الاشتغال بالحاماة مع القيد أمام محكمة النقض .

ومن حيث أن المستفاد مما سبق بيانه أن التزام المؤسسات والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بسداد رسوم قيد واشتراكات المحامين التابعين لها لا يقف عند حد القيد أمام المحاكم الابتدائية ، وإنما جاء هذا الالتزام - حسبما ورد في المادة ١٧٢ من قانون المحاماة - في صيغة العموم المطلق ، بحيث ينصرف مداء الى مختلف درجات التقاضي ويصبح قيد هؤلاء المحامين أمام محاكم الاستئناف ومحكمة النقض مما تحصل المؤسسة أو الهيئة العامة نفقاته ، متى نوافرت في حقهم شروط هذا القيد قانونا ، يؤيد هذا النظر أن المادة ١٣ من قانون الادارات القانونية المشار إليها آنفا ، تجعل من بين شروط شغل الوظائف الفنية بهذه الادارات القيد بجدول المحامين المشتغلين لمدد حددتها تختلف من وظيفة الى أخرى ، سواء من حيث القدر أو من حيث درجة التقاضي المقيد امامها ، فاشتراط بالنسبة لبعض الوظائف ان يكون القيد أمام محكمة الاستئناف ، وأمام محكمة النقض بالنسبة للبعض الآخر ، ولا شك أن الجمع بين نصوص قانون المحاماة التي أوجبت على المؤسسات والهيئات العامة تحمل رسوم القيد والاشتراكات بوجه عام ونصوص قانون الادارات القانونية التي جعلت من بين شروط شغل بعض وظائف هذه الادارات القيد أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض ، هذا الجمع من شأنه أن يفرض على التزام المؤسسات والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بسداد رسوم قيد واشتراكات المحامين التابعين لها بالنسبة الى مختلف درجات التقاضي .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بسداد رسوم قيد واشتراكات المحامين التابعين لها بالنسبة الى مختلف درجات التقاضي .

الفصل التاسع

اتعاب المحاماة

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة أمام المحاكم معدلا
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ - دخول اتعاب المحاماة المقضى بها على
الخصوم ورسوم دمة المحاماة ضمن موارد صندوق المعاشات والاعانات
لنقابة المحامين - عدم سريان هذا الحكم على اتعاب المحاماة المحكوم بها
لصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الهيئات التي
يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بالتطبيق للمادة ٢٦ من القانون -
اعتبار هذه الاتعاب بمثابة تعويض جزئى عن بعض النفقات التي تؤديها
تلك الجهات لمحامي اقليم قضايها الذين لا يستفيدون من صندوق المعاشات
والاعانات بالنقابة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٩ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم
تنص على ان « تنشئ نقابة المحامين صندوقا يسمى صندوق المعاشات
والاعانات يكون مقره مدينة القاهرة لترتيب معاشات تقاعد للمحامين
واعانات وقتية أو شهرية طبقا لنص هذا القانون » وان القانون المذكور
قد اورد فى المادة ٩٠ منه تنظيما لموارد هذا الصندوق بحيث يعتمد
فى تمويله أساسا على ما يؤديه المحامون من رسوم قيد سواء بالجدول العام
أو بجدول المحامين أمام المحاكم على اختلاف درجاتها أو من اشتراكات
سنوية وكذلك ما يتقاضاه مجلس النقابة من رسوم عن طلبات تقدير
الاتعاب ، ومن بين هذه الموارد ما نصت عليه الفقرتان الخامسة والسادسة
مكررا من المادة ٩٠- أنفة الذكر اذ تناولت أولاهما - خامسا - ما يحصله
مجلس النقابة من المحامين ثمنا لورق دمة ينشأ لهذا الصندوق خاصة ،
ويكون لصقه الزاميا بمعرفة اقليم كتاب النيابة أو المحاكم على اختلاف
انواعها ودرجاتها مدنية أو جنائية أو أحوال شخصية أو إدارية أو عسكرية
أو مجالس تأديب على احدى الأوراق الآتية :

ولا تقبل هذه الجهات حضور المحامي ولا تقبل أوراقا منه الا اذا
أدى رسم الدفعة أولا واذا تعدد المحامون تعددت الدفعة .

وتستثنى من ذلك قضايا الانتداب .

ونصت ثانيتهما وهي المضافة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ على أن
« اتعاب المحاماة المحكوم بها على الخصوم تأخذ حكم الرسوم القضائية
وتقوم اقلام الكتاب بتحصيلها لحساب الصندوق وفقا للقواعد المقررة
بالقوانين أرقام ٩٠ و ٩١ و ٩٣ لسنة ١٩٤٤ و ١ لسنة ١٩٤٨ وتفيد رسوم
التنفيذ طلبا حتى يتم تحصيلها لحساب الخزنة مع الاتعاب فإذا تعذر
تحصيل تلك الرسوم رجع بها على النقابة » .

وقد ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ الذي
أضاف هذه الفقرة الأخيرة الى المادة ٩٠ من قانون المحاماة تعليقا على
حكمها « لما كانت إيرادات هذا الصندوق لا تكفي لمواجهة اعبائه المتزايدة
وتحقيق الأغراض التي انشئ من أجلها فقد روعي لموارده ... النص على
أن تؤول الى الصندوق اتعاب المحاماة المحكوم بها على الخصوم أسوة
بالقاعدة المقررة في تشريعات بعض الدول العربية ... وجدير بالذكر أنه
لن يترتب على ذلك زيادة في الأعباء على المتقاضين لأن الكثير منهم يتفوق
في ظل القانون القائم على أن تكون هذه الاتعاب من نصيب المحامي
الموكل في الدعوى .

هذا وقد رؤى أن تؤول الاتعاب المحكوم بها الى صندوق النقابة حتى
يكون انتفاع المحامين بحصيلتها جماعيا » .

ويؤخذ من النصوص المتقدمة - في ضوء المذكرة الايضاحية آنفة
الذكر - أن المراد في أيلولة اتعاب المحاماة المقضى بها على الخصوم وكذا
رسوم دفعة المحاماة الى صندوق المعاشات والاعانات لنقابة المحامين هي
كون هذه وتلك وليدة حضور المحامين أو مرافعتهم الشفوية أو الكتابية
بمفهوم وصفهم الذي عناه قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ والذي
أجملته المادة ٢٥ منه كاصل عام اذ نصت على أن « للمحامين دون غيرهم
حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم » قاصدة بذلك المحامين ممن تسرى
عليهم وتنظم حقوقهم وواجباتهم أحكام هذا القانون بما ورد في مادته

الأولى من أنه « يشترط فيمن يشغل بالمحاماة أمام المحاكم أن يكون اسمه مفيدا بجدول المحامين » وما نصت عليه المادة ١٩ من القانون ذاته في فقرتها الأولى من أنه « لا يجوز الجمع بين المحاماة وبين ما يأتي : (١) التوظيف في إحدى مصالح الحكومة أو الجامعات بما في ذلك أعضاء هيئات التدريس أو التوظيف في الجمعيات أو الهيئات أو الشركات أو لدى الأفراد » وغنى عن البيان أن مقتضى حظر هذا الجمع أن العاملين بالحكومة أو بلحدى الجهات المشار إليها ممن أجاز المشرع قبولهم للمرافعة عن هذه الجهات أمام المحاكم لا يصدق عليهم الوصف المتخصص للمحامين الأكصلاء بالمفهوم الذى عنه قانون المحاماة ، ولا يغير من هذه الحقيقة القانونية ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون المذكور من أن « يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة أو الهيئات التى يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين محامو أقلام قضايا هذه الجهات المختصة الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو لحد المحامين » إذ أن هذه المادة بعد أن سمحت للعاملين بأقلام قضايا الجهات المذكورة بالمرافعة أمام المحاكم استثناءا من الأصل العام الذى رددته السادتان ١ ، ٢٥ من قانون المحاماة حرصت على تأكيد هذا الأصل بقولها : ... أو أحد المحامين » بما يؤخذ منه أن فئة المقبولين للمرافعة أمام المحاكم من موظفى أقلام قضايا الجهات المشار إليها الحاصلين على شهادة الليسانس أو ما يعادلها لا تستوى فى عرف الشارع من حيث حقيقة الوضع وطائفة المحامين المعنيين أصلا بقانون المحاماة فى تنظيمه لهذه المهنة ولا سيما أن قبول العاملين بالجهات التى نصت عليها المادة ٢٦ للمرافعة عنها أمام المحاكم لا يخضعهم لتنظيم مهنة المحاماة بواجباتها وقبودها ولا يكسبهم حقا أو مزية مما تقرره قوانينها بل يظلون محكومين بقوانينهم ونظمهم التى تربطهم بالجهات التابعين لها بوصفهم عاملين بها سواء كانت قواعد لأتحية أو تعاقدية ويفقدون بما فى المجالين التنظيمى أو العقدي من نظم مقررة للمعاشات أو المكافآت أو التأمينات تغاير تلك البخاصة بصندوق المعاشات والاعانات التى تضمنها الباب الثامن من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الذى اشترطت المادة ٩٥ منه لى يكون للمحامى الحق فى معاش التقاعد « أن يكون اسمه مفيدا بجدول المحامين » بالإضافة الى الشروط الأخرى التى تطلبها هذه المادة مما لا يتوفر فى هؤلاء العاملين .

وإذا كانت الافادة من صندوق المعاشات والاعانات للمحامين مقصورة على المحامين الذين يباشرون مهنة المحاماة ويقيمون بجدول المحامين ويؤدون اشتراك النقابة ويخضعون للأنظمة التي تحكم أوضاعهم وفقا لقانون المحاماة دون من عداهم ممن أجازت الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من قانون المحاماة قبولهم أمام المحاكم عن الجهات التي عدتها من محامي أقلام قضايا هذه الجهات فإن اعتبار المحاماة المحكوم بها لصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين بالتطبيق لحكم المادة ٢٦ آنفة الذكر ومنها التي صدر بتعيينها قرار الوزير فى ٢١ من مايو سنة ١٩٥٧ بقبول محامى أقلام قضايا بعض الجهات للمرافعة عنها أمام المحاكم وقراره فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ بإضافة حكم الى القرار السابق بشأن من يقبل عن الهيئات للمرافعة أمام المحاكم وذلك فى القضايا التي يترافع فيها محامو أقلام قضايا هذه الجهات ، فيما عدا تلك التي يترافع فيها أحد المحامين من غير هؤلاء ممن أجازت المادة ٢٦ المشار إليها والمادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ توكيلهم عنها ، هذه الاعتبار لا تدخل ضمن موارد الصندوق اذ تعد بمثابة تعويض جزئى عن جانب من النفقات التي تؤديها تلك الجهات لهؤلاء العاملين فى صورة مرتبات ثابتة أو اجور أو مكافآت أو تعويضات حسب الأحوال .

وما يصدق على اعتبار المحاماة يجرى كذلك لليلة ذاتها فى شأن دفعة نقابة المحاماة بوصفها من العناصر التي يتكون منها رأس مال الصندوق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اعتبار المحاماة المحكوم بها على الخصوم لصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الهيئات التي صدر أو يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم عن مرافعة العاملين بها من محامى أقلام قضاياها لا تؤول الى صندوق المعاشات والاعانات بنقابة المحامين ولا يلزم هؤلاء بأداء رسم دفعة المحاماة .

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

الحكم بالزام المدعية نصف المصروفات يعنى تحميلها نصف اتعاب المحاماة المقدرة باعتبار اتعاب المحاماة تندرج ضمن المصروفات .

ملخص الحكم :

مضى كان الحكم فى الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٤ ق بالزام المدعية نصف المصروفات . ولما كانت اتعاب المحاماة المقدرة اذ صدر امر التقدير موضوع هذه المعارضة على خلاف ذلك بان الزم الجهة الادارية كامل اتعاب المحاماة فانه يتعين الغاء امر التقدير فيما تضمنه من الزامها بما زاد على نصف اتعاب المحاماة المقدرة .

(طعن ١٤١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٠)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

تنص المادة ١٧٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن المحاماة على انه « على المحكمة أن تحكم على من خسر الدعوى باتعاب المحاماة لخصمه الذى كان يحضر عنه محام ولو يغير طلب بحيث لا تقل عن عشرين جنيها فى قضايا النقص والادارية العليا » - مؤدى هذا النص ان المشرع قرر حدا ادنى من المال قدره عشرين جنيها كاتعاب المحاماة التى تقضى بها على من خسر الدعوى فى الطعون المقامة امام كل من محكمة النقص والمحكمة الادارية العليا بحيث لا يجوز النزول عن هذا الحد مهما كانت الاحوال ، أى سواء اكان خاسرا الدعوى ملزما بكامل اتعاب المحاماة ، ام بجزء منها .

ملخص الحكم :

بتاريخ ١٩٧٧/٣/٥ استصدر لحد الطاعنين فى الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ١٧ ق من السيد رئيس المحكمة امرا بتقدير هذه المصروفات ، جاء فيه ان قيمة الرسوم المستحقة على الدعوى رقم ١٥١٧ لسنة ٢١ القضائية محل الطعنين المشار اليهما تبلغ ١٠١٥٠٠ (جنيه واحد ومائة جنيه وخمسمائة مليم) وحدد الامر عناصر هذه الرسوم على الوجه الآتى :

(م - ٣٢ - ج ٢٢)

٥١ر٥٠٠ (واحد وخمسون جنيها وخمسمائة مليم) عبارة عن رسم نسبى على المبلغ المحكوم به ومقداره ١٧١٤ (الف وسبعمائة وأربعة عشر جنيها) والفوائد القانونية على مبلغ ٢١٤ (مائتين وأربعة عشر جنيها) ، ٢٠ (عشرون جنيها) أتعاب محاماة ، ١٥ (خمسة عشر جنيها) رسم الطعن رقم ٤١٨ لسنة ١٧٢١ ق المقدم من محافظة القاهرة ، ١٥ (خمسة عشر جنيها) رسم الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ١٧ ق المقدم من المدعين . وحدد أمر التقدير نصف المصروفات التى تتحمل بها المحافظة بمبلغ ٧٩ (تسعة وسبعين جنيها) منه مبلغ ٥١ر٥٠٠ قيمة الرسم النسبى و ٢٠ جنيها قيمة أتعاب المحاماة وسبعة جنيها ونصف جنيه قيمة نصف رسم الطعن رقم ٤١٨ لسنة ١٧ القضائية .

ومن حيث انه يتضح مما تقدم ان أمر التقدير الزم محافظة القاهرة بكامل قيمة الرسوم القضائية النسبية المقررة على المبلغ المحكوم به والفوائد القانونية المقضى بها . مما يتعارض مع ما قضت المحكمة به من الزام المحافظة بنصف هذه الرسوم . ومن ثم فنزولا على مقتضى هذا القضاء ، يكون من المتعين قصر التزام المحافظة على مبلغ ٢٥ر٧٥٠ (خمسة وعشرين جنيها وسبعمائة وخمسين مليما) قيمة نصف الرسوم المذكورة .

ومن حيث ان أمر التقدير فرض على محافظة القاهرة دفع مبلغ عشرين جنيها قيمة أتعاب المحاماة وان المحافظة بنت تظلما من هذا التقدير على أساس ان التزامها يقتصر فى هذا الشأن على نصف هذه الأتعاب ونظرا لأن المادة ١٧٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن المحاماة تنص على أن « على المحكمة ان تحكم على من خسر الدعوى بأتعاب المحاماة لخصمه الذى كان يحضر عنه محام ولو بغير طلب بصح لا تقل عن ٠٠٠٠ . وعشرين جنيها فى قضايا النقض والادارية العليا » ومؤدى هذا النص ان المشرع قرر حدا أدنى من المال قدر بعشرين جنيها أتعاب المحاماة التى يقضى بها على من خسر الدعوى فى الطعون المقامة امام كل من محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا ، بحيث لا يجوز النزول عن هذا الحد مهما كانت الأحوال ، أى سواء اكان خاسر الدعوى ملزما بكامل أتعاب المحاماة أم بجزء منها . وعلى مقتضى ذلك فان قائمة الرسوم المتظلم منها تكون قد أصابت وجه الحق إذ ألزمت المحافظة بمبلغ عشرين جنيها كاتعاب المحاماة .

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

• تأخذ اتعاب المحاماة حكم الرسوم القضائية بالنسبة للاعفاء منها .

ملخص الحكم :

المادة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا
بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تعفى من الرسوم القضائية فى جميع درجات
التقاضى الدعاوى التى ترفعها الهيئة المختصة أو المؤمن عليهم أو المستحقون
وتأخذ اتعاب المحاماة حكم الرسوم القضائية فمن ثم فإن الاعفاء من الرسوم
يشمل الاعفاء من اتعاب المحاماة .

(طعن ٣١٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٥)

—————

الفصل العاشر

عضوية الادارات القانونية

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

طبقا لحكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن المحاماة معدلا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥ يعتبر القيد في جدول المحامين شرطا من شروط عضوية الادارات القانونية ببعض الجهات ومنها الهيئات العامة - المقصود بالعضوية في هذا المجال هو التعيين في احدى وظائف الادارة القانونية على فئة مخصصة لهذه الوظيفة - المنتدب للعمل بالادارة القانونية باحدى الهيئات العامة لا يعتبر عضوا بها لانه ليس شاغلا لوظيفة من وظائفها - ثمر ذلك ان الهيئة العامة لا تلتزم بقيدته في جدول المحامين ولا تؤدي عنه رسوم هذا القيد ويجوز لها انهاء نذبه دون احتجاج بحكم المادة ١٠٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٥٠) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن المحاماة معدلا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ تنص على انه « يشترط فيمن يمارس المحاماة وفيمن يكون عضوا بالادارة القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ان يكون اسمه مقيدا في جدول المحامين المشتغلين ، ولا يجوز للمحاكم والدوائر الرسمية قبول وكالة المحامى ما لم يكن اسمه مقيدا في هذا الجدول » وتنص المادة (١٠٥) على انه « لا يجوز نقل المحامى من الادارة القانونية بغير موافقته الكتابية » كما تنص المادة (٤) من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه على ان « يتساوى المحامون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات في الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان القيد في جدول المحامين شرط من شروط عضوية الادارات القانونية ببعض الجهات ومنها الهيئات العامة ، والمقصود بالعضوية في هذا المجال ، هو التعيين في احدى

وظائف الادارة القانونية على فئة مخصصة لهذه الوظيفة ، ففي هذه الحالة وحدها تلتزم الهيئة بقيد العضو فى جدول المحامين ، وتؤدى عنه رسوم القيد ، ويمتنع عليها نقله منها بغير موافقته الكتابية ، أما فى حالة نذب بعض القانونيين للعمل بالادارة القانونية ، بصفة مؤقتة للمعاونة فى انجاز اعمالها ، فان المنتدب بهذا الوصف لا يعتبر عضوا بالادارة القانونية ، لانه ليس شاغلا لوظيفة من وظائفها ، وانما تسند اليه بعض اعمالها بصفة مؤقتة ، ومن ثم لا تلتزم الهيئة بقيدته فى جدول المحامين ، ولا تؤدى عنه رسوم هذا القيد ، ويجوز لها بطبيعة الحال انهاء هذا النذب عند انتهاء الحاجة اليه دون احتجاج بحكم المادة (١٠٥) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان قيد المحامين العاملين بالادارة القانونية بهيئة السكك الحديدية فى جدول المحامين ، مقصور على الاعضاء الاصليين بهذه الادارة دون المنتدبين اليها من جهات اخرى .

(ملف ١٧/١/٨٨ - جلسة ١٩٧٣/٥/٢)

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

توقيع محام بادارة شئون قانونية على صحيفة الدعوى يبطلها مادام انها غير مرفوعة فى شأن من شئون الجهة التى يعمل بها .

ملخص الفتوى :

الاصل وفقا لحكم المادة ٥٥ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ انه لا يجوز للمحامين العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام مزاوله أى عمل من اعمال المحاماة لغير الجهات التى يعملون بها . ومن ثم فان توقيع المدعى على صحيفة الدعوى التى اقامها لرعاية شأن من شئونه الخاصة باعتباره محاميا باحدى الهيئات يترتب عليه بطلان العريضة فى هذه الحالة . على ان قيامه بتصحيح شكل الدعوى متلافيا هذا العيب يترتب عليه تصحيح العيب الذى كانت تحتوق عليه صحيفة افتتاح الدعوى .

(ملف ٢٨٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

حدد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية الوظائف التى يعين عليها اعضاء الادارات القانونية على سبيل الحصر ووضع الشروط المطلوبة لشغل كل وظيفة .

ملخص الفتوى :

حدد المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية على سبيل الحصر الوظائف التى يعين عليها اعضاء الادارات القانونية الخاضعة لاحكامه والتى تبدأ بوظيفة مدير عام اداره قانونية وتنتهى بوظيفة محام رابع ووضع الشروط المطلوبة لشغل كل وظيفة من هذه الوظائف واناط بلجنة شئون الادارات القانونية المشكلة بوزارة العدل وضع القواعد العامة التى تتبع فى التعيين والترقية بالنسبة لشاغلى هذه الوظائف فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون ، وتضمن الجدول الملحق بدرجات ووظائف الادارات القانونية الخاضعة لاحكامه ، ومن ثم يتعين التقيد بأحكام هذا القانون فيما يتعلق بوظائف الادارات القانونية ، فيمتنع اطلاق مسميات أخرى عليها أو تعديلها أو ادماجها ، وعلى الجهات المختصة باعداد الهياكل الوظيفية وجداول التوصيف الخاصة بالادارات القانونية واعتمادها ، أن تتغيا احكام قانون الادارات القانونية المشار اليه وتترسم حدوده وشروطه ، كما لا يجوز أن تعدل الاحكام الواردة به والمتعلقة بترقية اعضاء الادارات القانونية الا بذات الاداة القانونية التى وضعت بها وهى القانون . وليس طبقاً لقرار ادارى باعتماد الهيكل الوظيفى .

ومن حيث ان المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أنهت البيان ، اشترطت فيمن يشغل وظيفة محام ثان القيد بجدول المحامين امام محاكم الاستئناف أو انقضاء ثلاث سنوات على القيد امام المحاكم الابتدائية .

ومن ثم فان ترقية السيدة المعروضة حالتها الى وظيفة محام ثان تتم وفقاً لاحكامها . .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :
اولا : عدم جواز ادماج الوظائف الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
بشان الادارات القانونية ، على خلاف احكام هذا القانون . ثانيا : ان
ترقية السيدة المعروضة حالتها الى وظيفة محام ثان تتم وفقا للاحكام
الواردة بالقانون سالف الذكر .

(ملف ٦١٥/٣/٨٦ - جملة ١٩٨٣/١/١٥)

قاعددة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

توقيع محام بادارة قانونية على عريضة فى غير ما تعلق بشئون الجهة
التي يعمل بها لا يبطل العريضة مادام انه مقيد بنقابة المحامين .

ملخص الحكم :

يعتبر اجراء صحيحا ومنتجا لاثاره توقيع المدعى على صحيفة
دعوى مقامة امام محكمة القضاء الادارى بصفته محاميا من المخاطبين
باحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية ومن المقيدين
بجدول نقابة المحامين المقبولين للمرافعة امام هذه المحكمة . ولا يذير
من ذلك ما نصت عليه المادة ٥٥ من قانون المحاماة التي حظرت على
المحامين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مزاوله اى عمل
من اعمال المحاماة او الحضور امام المحاكم لغير الجهات التي يعملون بها .
واساس ذلك ان المشرع اكتفى بالنص على الحظر دون ان يرتب على
مخالفته البطلان ومؤدى مخالفة هذا الحظر مسئولية المخالف تأديبيا .
ومن ثم فان الطعن على صحيفة الدعوى يكون على غير اساس
سليم من القانون .

(طعن ١٤٤٤ و ١٦١٩ لسنة ٢٦ ق - جملة ١٩٨٣/٢/١٣)

الفصل الحادى عشر صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة - حظره الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى الصندوق المنشأ بموجبيه وبين التمتع بحقوق الاشتراك فى صندوق المعاشات والاعانات المنشأ بموجب قانون المحاماة أمام المحاكم الوطنية - خلوه من نص يحظر الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى هذا الصندوق وبين التمتع بالمعاشات المستحقة لمن كان موظفا أصلا ثم اشتغل بالمحاماة أو المستحقين عنه - صدور القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ ونصه على حل صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة وتولى وزارة المالية مباشرة الاختصاصات الموكولة له ، عدم مساس هذا القانون بمواه القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ التى حددت أوجه حظر الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى الصندوق وغيره من الحقوق الأخرى - مفاد ذلك انه لا يقع تحت هذا الحظر جواز الجمع بين حقوق الاشتراك فى هذا الصندوق وبين الاستفادة من معاشات مستحقة بالتطبيق لقوانين المعاشات الخاصة بموظفى الحكومة والمستحقين عنهم - حجة ذلك .

ملخص الحكم :

أنشئ صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ، وخصص أمواله لتقرير معاشات تقاعد أو مرتبات مؤقتة أو اعانات للمحامين المقيدة أسماؤهم بجدول المحاماة أمام المحاكم المختلطة أو الذين رتب لهم معاشات قبل صدور هذا القانون ، أى ان هذا الصندوق الجديد حل محل صندوق المعاشات والاندخار للمحاماة المختلطة ، ولذا نص القانون على أن يتكون رأس مال الصندوق الجديد من موارد الصندوق السابق سالف الذكر التى انتقلت الى الصندوق الجديد بمجرد العمل بالقانون الجديد كما يتكون من موارد أخرى فصلتها المادة الثالثة ، ومن بينها ما ورد تحت - تاسعا - « ما تقدمه الحكومة

أنى الصندوق مساهمة منها فى تكاليف يراعى فى تحديدها أنها تكفى مع الموارد الأخرى المنصوص عليها بهذه المادة لتأدية المعاشات والمرتبات والاعانات المقررة عن السنة المالية والمحددة وفقا لأحكام هذا القانون .

ومفاد ذلك أن الحكومة تكفل كفاية الموارد بالقدر الذى يسمح بتحقيق تلك الأغراض ، كما نصت المادة الثالثة منه على أن « يكون للصندوق شخصية معنوية ويكون له الأهلية الكاملة للتقاضى وقبول التبرعات التى نرد اليه بشرط ألا يتعارض ذلك مع الغرض الأسمى من إنشائه » ، ونصت المادة ١٧ منه على مستحقى المعاش - نى حالة وفاة المحامى - وانصبه هؤلاء المستحقين بما يغير القواعد المتبعة فى قوانين المعاشات الخاصة بموظفى الحكومة ، ولم تحظر المادة ٢٦ منه إلا الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى الصندوق المنشأ بموجب هذا القانون وبين التمتع بحقوق الاشتراك فى صندوق المعاشات والاعانات المنشأ بموجب قانون المحاماة أمام المحاكم الوطنية دون النص على حظر الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى هذا الصندوق وبين التمتع بالمعاشات المستحقة لمن كان موظفا أصلا ثم اشتغل بالمحاماة أو المستحقين عنه . كما نصت المادة ٢٨ منه على أن يصرف صندوق المعاشات للمحامين أمام المحاكم المختلطة المرتب لهم معاشات - المعاش الذى كان يدفع لهم من قبل - وهذا يؤكد مقصود الشارع من عدم المساس بالحقوق المكتسبة . وقد صدر القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ بحل صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة المنشأ بالقانون المتقدم الذكر ناصا فى مادته الأولى على أن يحل الصندوق المذكور وتلغى المواد من ٣ الى ١١ والمواد ١٩ و ٢٠ و ٢٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ، وهذه المواد هى الخاصة بتعيين موارد الصندوق السابقة وبتشكيل مجلس الإدارة القائم عليه وينتظم هذه الإدارة وما الى ذلك مما أصبح غير ذى موضوع ، بعد قيام وزارة المالية والاقتصاد مقام الصندوق المشار اليه فيما له من حقوق وما عليه من التزامات ، وتوليها مباشرة الاختصاصات الموكولة اليه حسبما نصت على ذلك المادة الثانية من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ ، ولم يمس القانون المذكور بالنسخ أو التعديل سائر مواد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ التى حددت أوجه حظر الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى هذا الصندوق وغيره من الحقوق الأخرى . مما يستفاد منه أنه لا يقع تحت هذا الحظر جواز الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى هذا الصندوق وبين الاستفادة من معاشات مستحقة بالتطبيق لقوانين

المعاشات الخاصة بموظفى الحكومة والمستحقين عنهم كما سلف البيان ،
 وانه لم يمس الحقوق المكتسبة لذويها من قبل . وهذا المعنى هو على اتم
 الوضوح فى مواد القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ ، فان المذكرة الايضاحية
 التى تقوم منه مقام الأعمال التحضيرية تزيد وضوحا وبيانا فقد جاء
 فيها ما نصه : « وقد ظلت هذه الايرادات (اى ايرادات الصندوق)
 تتضائل بعد الغاء المحاكم المختلطة سنة بعد اخرى الى أن أصبحت
 فى سنة ١٩٥٣ مقصورة على مساهمة وزارة المالية والاقتصاد التى
 نص فى الفقرة التاسعة من المادة الثالثة من انقانون على انه يراعى
 فى تحديدائها انها تكفى مع بقية موارد الصندوق الأخرى لتأدية المعاشات
 والمرتبات والاعانات المقررة عن السنة المالية ، كما اتضح من مراجعة
 ميزانية الصندوق عن السنة المذكورة أيضا أن الفوائد التى يحصلها
 من استثمار سنداتة تبلغ قيمتها السنوية ١٦٥٠ ج بينما تبلغ مصروفات
 ادارة الصندوق ٢٦٠٠ ج وقد دلت هذه الأرقام دلالة واضحة على
 انه لم يعد هناك موجب للبقاء على الصندوق كمؤسسة ، كما انه لم تعد
 هناك فائدة من استثمار السندات ، ومن المصلحة بيع السندات وتصفية
 أعمال الصندوق ، على أن تتولى وزارة المالية والاقتصاد صرف المعاشات
 المستحقة للمحامين . وقد وافقت وزارة المالية والاقتصاد على اجراء
 هذه التصفية ، على أن تتولى هى صرف هذه المعاشات » . وظاهر من
 ذلك أن القانون المذكور انما استهدف تصحيح الوضع وترجمته بما يطابق
 الواقع بعد أن تضائلت موارد الصندوق وأصبحت الحكومة هى القائمة
 بتنفيذ الالتزامات فعلا بالتطبيق للفقرة التاسعة من المادة الثالثة من
 القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ، ولم يتوخ القانون المذكور اغراضا أخرى
 تنطوى على تغييز الأحكام الموضوعية الأخرى ، وبوجه خاص المساس
 بالحقوق المكتسبة لذويها من قبل .

(طعن ٨٥٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٥)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

معاشات تقاعد المحامين أمام القضاء المختلط - شروط استحقاق
 الأولاد للمعاش عند وفاة والدهم طبقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ٨٠

لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة -
أن يكون قصرا ، ذكورا أم أنثا - ولا بد أن تكون البنت قاصرا عند وفاة
والدها وغير متزوجة فى ذات الوقت .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٧ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق
المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلط تنص على أنه « فى حالة وفاة
المحامى العامل وهو حائز الشروط المقررة بإحدى المادتين الثالثة عشرة
والرابعة عشرة أو وفاة محام فى المعاش يصرف لأرملة كل منهما ولأولاده
القصر ولأبويه معاش يوازى نصف معاش التقاعد الذى كان يصرف أو كان
يجب أن يصرف له ويوزع على الوجه الآتى :

١ - إذا ترك ولدا أو أولادا قصرا أخذوا المعاش المستحق
بأنصبة متساوية فيما بينهم .

٢ - إذا ترك أرملة أو أرامل أخذت أو أخذ نصف المعاش المستحق .

٣ - إذا ترك والدا أو والدين كان المعاش لكليهما مناصفة أو
الموجود منهما .

٤ - إذا ترك أرملة أو أرامل أو أولادا قصرا أخذت الأرملة أو الأرامل
ربع المعاش وأخذ الولد أو الأولاد الثلاثة الأرباع الباقية بأنصبة متساوية
فيما بينهم .

٥ - إذا ترك ولدا أو أولادا قصرا ووالدين أو أحدهما أخذ الوالدان
أو الموجود منهما ربع المعاش المستحق وأخذ الولد أو الأولاد القصر
الباقى .

٦ - إذا ترك أرملة أو أرامل ووالدين أو أحدهما وزع المعاش المستحق
مناصفة بين الأرملة أو الأرامل والوالدين أو أحدهما .

وتفقد الأرملة الحق فى المعاش متى تزوجت والقصر متى بلغ الذكور
منهم احدى وعشرين سنة ميلادية والاناث متى تزوجن

وفى كل الأحوال ينقطع صرف المعاش بعد خمس سنوات كاملة على وفاة المحامى ، ولمستحقى هذا المعاش أن يجددوا طلب استمرار صرف المعاش بعد انقاص الخمسة سنوات المذكورة ولمجلس الادارة أن يقرر استمرار صرف المعاش لمدة خمس سنوات أخرى على الأكثر .

ويستفاد من هذا النص ما يأتى :

(أولاً) انه اذا توفى المحامى أو صاحب المعاش فانه يكون للأشخاص الآتى بيانهم الحق فى معاش يوازى نصف معاش التقاعد الذى كان يصرف أو كان يجب أن يصرف للمحامى على أن يوزع بينهم على الوجه المبين بالنص وهؤلاء الأشخاص هم :

١ - أرملة المحامى أو صاحب المعاش .

٢ - الوالدان .

٣ - الأولاد أقصر .

والمقصود بالأولاد القصر الأبناء والبنات القصر لشمول تعبير الأولاد للنوعين .

(١) بالنسبة الى الأرملة متى تزوجت .

(ب) بالنسبة الى القصر ذكورا وإناثا .

١ - متى بلغ الذكور احدى وعشرين سنة ميلادية .

٢ - والإناث متى تزوجن .

جـ)

(ج) وفى كل الأحوال ينقطع صرف المعاش لهم جميعا بعد خمس سنوات كاملة على وفاة المحامى يجوز أن تجدد بناء على طلب منهم وموافقة مجلس الادارة .

وعلى مقتضى ما تقدم يجب التفرقة بين شرط استحقاق الأولاد للمعاش وبين اسباب قطع المعاش عنهم ، فشرط استحقاقهم للمعاش هو أن يكونوا قسرا . عند وفاة والدهم بحيث لا يستحق من جاوز منهم سن الحادية والعشرين عند وفاته أى معاش ، وقد حرص المشرع على توكيد

هذا الشرط عند صياغته للمادة ١٧ - فأعقب لفظ الأولاد فيها دائما بلفظ « القصر » بل وزاد هذا أيضا عند تعداده للأحوال التي يفقد فيها هؤلاء الأولاد المعاش المستحق لهم فجرت عبارة الفقرة الثانية من المادة ١٧ على النحو التالي « وتفقد الأرملة الحق في المعاش متى تزوجت والقصر متى بلغ الذكر منهم احدى وعشرين سنة ميلادية والاناث متى تزوجن . . » فالمرجع عبر بلفظ القصر هنا عن الأولاد القصر ذكورا واناثا فعبارة « متى بلغ الذكر منهم احدى وعشرين سنة ميلادية والاناث متى تزوجن » تعنى « متى بلغ الذكر من القصر احدى وعشرين سنة ميلادية والاناث من القصر متى تزوجن » أى أن النص عند تعداده للأسباب التي يقف فيها صرف المعاش المستحق للأولاد عبر عن « هؤلاء المستحقين بلفظ القصر » ويستفاد من ذلك أن غير القصر من الأولاد لا يستحقون معاشا عند وفاة والدهم سواء كانوا ذكورا أو اناثا ، ومن ثم يكون شرط استحقاق الأولاد المعاش هو أن يكونوا قسرا عند وفاة والدهم ، أما أسباب قطع هذا المعاش فهي على ما سلف البيان تختلف بالنسبة الى الذكور والاناث ويقطع المعاش عن الذكور بلوغهم احدى وعشرين سنة ميلادية وتفقد الاناث متى تزوجن .

ويتطابق ما تقدم فإن ابنة المحامي السابق امام القضاء المختلط لا تستحق معاشا عنه الا اذا كانت عند وفاته لم تبلغ سن الرشد وغير متزوجة .

ولا يغير من هذا النظر القول بأن العمل جار بالنسبة الى تطبيق قانون معاشات المحامين الشرعيين على منح البنت غير المتزوجة معاشا حتى ولو كانت قد تجاوزت من الحادية والعشرين عند وفاة والدها ذلك ان المادة ١٧ سالفة الذكر قد عينت صراحة في الفقرة الاولى منها الأولاد المستحقين للمعاش والأولاد القصر ثم بينت في الفقرة الثانية منها أسباب فقد هذا المعاش على ما سلف بيانه ، كما لا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٢٢ من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٤٤ . من أن معاش التقاعد للمحامي امام المحاكم المختلطة يكون مساويا لمعاش المحامي امام المحاكم الوطنية وتحدد المرتبات والاعانات وتاريخ استحقاق المعاش طبقا للقواعد المتبعة هي نقابة المحامين « لأن هذه الاحالة لا صلة لها بتحديد المستحقين والذين لا حق لهم في المعاش » وانما تتعلق بصريح نصها بمقدار المعاش وتاريخ استحقاقه وتحديد المرتبات والاعانات فقط » .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مناط استحقاق الأولاد - ذكورا وإناثا للمعاش وفقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه هو أن يكونوا قسرا عند وفاة والدهم ، وأن الابنة لا تستحق معاش تطبيقا لهذا النص الا اذا كانت قسرا عند وفاة والدها وغير متزوجة .
(فتوى ٥٤ فى ١٩٦٢/١/٨)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

تحديد المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بإنشاء صندوق معاشات للمحامين أمام المحاكم المختلطة ميعاد سنة من تاريخ حل نقابة المحامين المختلط ليتنازل المحامى خلاله عن قيد اسمه فى جدول المحامين لامكان ترتيب معاش له - انتهاء هذا الميعاد فى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وهو يوم عطلة رسمية - تسجيل طلب التنازل بمكتب البريد فى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ - اعتباره مقدما فى الميعاد المقرر .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى لم يتمكن من تسجيل خطاب تنازله عن قيد اسمه بجدول المحاماة الوطنية فى يوم السبت ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ - وهو آخر يوم فى السنة المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ لتقديم طلب اعتزال مهنة المحاماة - لأن هذا اليوم كان بالتأكيد يوم عطلة رسمية أشعارا لجميع بعيد رأس السنة الهجرية (غرة المحرم سنة ١٣٧٠) الذى صادف فى ذلك العام يوم الجمعة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، فقرر مجلس الوزراء أن يكون السبت أيضا عطلة رسمية . ولكن الحكم المطعون فيه لم يعتد بهذا الطلب تحت تأثير ما تصوره الحكم خطأ من أن مصلحة البريد لا ينقطع عملها فى أيام العطلة ، فإن ذلك الذى انتهى اليه الحكم قد انبنى على فهم خاطئ من القانون ، ذلك أنه وإن يكن حقا أن صناديق البريد معدة بطبيعتها دواما لتلقى ما يودع فيها من خطابات ورسائل حتى أيام العطلات الرسمية والأعياد القومية ، فإنه ليس فى أوراق الدعوى ما يفيد أن مكاتب البريد حيث يجرى حتما تسجيل الرسائل الموصى عليها ، كانت تعمل فى يوم

السبت ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ على خلاف ما قرره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وما نشرته الوقائع المصرية بالعدد رقم (٩٦) الصادر فى ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، وليس فى الأوامر العالية المنظمة لإنشاء مصلحة البريد والقوانين اللاحقة المعدلة لها اعتبارا من الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٨٦ حتى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ما يوجب فتح مكاتب تسجيل البريد فى أيام العطلات والأعياد .

(طعنى ٧٦٦ ، ٧٧٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٣١)

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدأ :

محام - شروط استحقاقه المعاش - اشتراط القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ القيد بجداول المحامين ضمن شروط أخرى لاستحقاق المعاش - مدلول عبارة القيد بجدول المحامين كشرط لاستحقاق المعاش الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ هو القيد بجدول المحامين المشتغلين - توافر هذا الشرط ومساير الشروط التى يتطلبها القانون حين بلوغ المحامى سن الخامسة والخمسين يجعله مستحقا لثلاثة أرباع المعاش - عدم توافر شرط القيد فى سجل المشتغلين حين بلوغه سن الستين مع توافر الشروط الأخرى يجعله غير مستحق لكامل المعاش - استحقاقه مع ذلك ثلاثة أرباع المعاش اذا طلب صرف المعاش حين بلوغه سن الستين - لا اعتداد بالقول بسقوط حقه فى صرف ثلاثة أرباع المعاش - أساس ذلك هو خلو القانون من نص يحدد ميعاد المطالبة بالمعاش أو يقرر سقوط الحق فيه بعدم المطالبة حين بلوغه سن الخامسة والخمسين - شطب اسم المحامى من جدول النقابة فترة معينة لعدم سداده رسم الاشتراك لا يمنع من استحقاقه معاشا - هذا الشطب ليس الا إجراء تهديديا ، ينتهى بإداء كامل الرسوم المتأخرة ، فاذا كان المحامى قد أداها انتفى القول بتخلف شرط عضوية النقابة فى حقه .

ملخص الحكم :

انشاء للمحامين المقبولين امام المحاكم المختلطة اللغة جدول خاص باسمائهم ولم يرد فى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٩ ولا فى لائحة التنفيذية ذكر لقائمة باسماء المحامين غير المشتغلين يشملها هذا الجدول الخاص كما ان النقل لم يتناول اسماء غير المشتغلين عدا المتقاعدين فهم ذوو

المعاشات اى لم يضم اسماء غير المقيدين فى الجدول المختلط ممن استبعدت اسماؤهم لمزاوتهم نشاطا يتنافى مع الاشتغال بالمحاة او لتخلفهم عن سداد اشتراك النقابة او لغير ذلك من الاسباب ، واذ كان ما يحكم حالة المدعى فيما يختص بمعاشه هو القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بمفهومه المستفاد من عبارة نصوصه مجردا عما جد عليه من ظروف لا يمكن ان يكون الشارع قد تنبأ بها قبل حدوثها او انصرف اليها قصده وقت وضع هذا القانون ، وكان محلل القيد بجدول المحامين فى قصد واضح نص المادة ١٣ من القانون المذكور هو القيد بجدول المشتغلين ، اذ يجب تفسير شرط القيد بالجدول الوارد فى هذم المادة وفقا لما عناه به الشارع وقت وضع النص لا لما عليه الوضع القائم وقت طلب المعاش ، واستصحاب هذا المعنى الذى تحدد فى حينه يرتبطا بجدول معين هو المحل الذى ورد عليه النص ، فان طلب المدعى لدى بلوغه سن الستين فى سنة ١٩٥٨ تقرير معاش تقاعد كامل له حالة كونه غير مقيد بهذا الجدول منذ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ لتعيينه مديرا عاما لشركة الورق الاهلية يعوزة توافر الشرط الذى اقتضاه البند (١) من المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ وقت بلوغه سن الستين ، اذ هو لم يكن مقيدا بجدول المحامين المشتغلين لدى بلوغه هذه السن ، ولم يكن قد بلغها اثناء قيده بالجدول المذكور وقبل نقله الى جدول غير المشتغلين ، ومن ثم فانه وفقا لاحكام هذا القانون لا يكون مستحقا لمعاش تقاعد كامل ويكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب فيما ذهب اليه من استحقاق لهذا المعاش الكامل .

وانه ولئن كان المدعى مفتقدا للشرط المتقدم لدى طلبه المعاش الكامل وصودر القرار المطعون فيه بعدم استحقاقه اياه ، الا انه كان مستوفيا هذا الشرط دون منازعة من الادارة العامة للمعاشات بوزارة الخزانة حتى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ تاريخ نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين بسبب تعيينه فى وظيفة مدير عام شركة الورق الاهلية ، كما انه كان فى ذلك التاريخ قد قضى فى مزاوله مهنة المحاماة بالفعل مدة ثلاثين سنة ميلادية وجاوزت سنه الخامسة والخامسين ، وادى اشتراك النقابة بانتظام حتى التاريخ المذكور ، ومن ثم فقد كان فى وسعه ان يطلب حينذاك الانتفاع بمعاش تقاعد مخفض الى ثلاثة ارباعه بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ لاستكمال شروطها جميعا باقرار وزارة

الخزانة نفسها ، وقد طالب بهذا المعاش صراحة في كتابه المؤرخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ الموجه الى السيد مدير عام المعاشات بوزارة الخزانة الذى خول سلطة مجلس ادارة صندوق المحامين المختلط منذ ضمه الى وزارة الخزانة بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ محتفظا بباقي حقوقه التى ضمنها طلبه المقدم منه فى ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٨ اى فى الميعاد القانونى الذى نصت عليه المادة ١٨ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ، وعلى الأخص حقه فى المطالبة بالفرق بين ثلاثة ارباع المعاش والمعاش الكامل ، ومن ثم فان طلبه هذا يكون مستوفيا الأوضاع الشكلية والشروط الموضوعية المطلوبة قانونا ، اذ تحققت فيه باقى الشروط اللازمة لاستحقاقه معاشا مخفضا الى ثلاثة ارباعه ، ايان قيد اسمه بجدول المحامين المستقلين ، على خلاف الحال فيما يتعلق بالمعاش الكامل اذ لم يستوف شرط بلوغ سن الستين الا فى سنة ١٩٥٨ بعد نقل اسمه الى جدول غير المستقلين كما انه لم يطلبه فى الشهر الرابع من سنة ١٩٥٥ ، او لم يطلبه وقت ان كان فى القانون نص يحدد ميعادا للمطالبة به او يقضى بسقوط الحق فيه لمجرد انه لم يطلبه فى الشهر الرابع من سنة ١٩٥٥ ، او لم يطلبه وقت ان كان اسمه مقيدا بجدول المحامين المستقلين وقبل نقله الى جدول غير المستقلين ، لانه اذا كان نص فى المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ انه يستوجب لى يكون للمحامى الحق فى معاش التقاعد توافر شروط اربعة منها ان يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين ، فان استلزام القيد بهذا الجدول لم يقتصر بشرط زمنى أن يقدم الطلب قبل نقل هذا القيد بل إن النص جاء مطلقا ، والأصل ان المطلق يجرى على اطلاقه ما لم يرد عليه. قيد بنص صريح ، فمتى تحققت الشروط المطلوبة ، ونشأ الحق المترتب عليها ، ولم يحصل نزول عنه ممن يملكه او يرد عليه السقوط لسبب من الاسباب المؤدية الى ذلك ، فانه لا يسوغ حرمان صاحبه من المطالبة واقتضائه طالما انه لا يزال قائما . ولا يغير من هذا احتجاج الادارة بعدم قيام المدعى بدفع اشتراك النقابة بانتظام منذ قيد اسمه بالجدول الى يوم التقاعد اذ ما دام هذا التقاعد سيرتد النظر فى الحكم عليه الى الحالة التى كانت قائمة بالمدعى فى سنة ١٩٥٥ ، فلا محل للنزاع على هذا الأخير بعدم قيامه فى سنة ١٩٥٦ بسداد اشتراك النقابة الذى لم يكن مطلوبا منه بعد نقل اسمه الى جدول غير المستقلين . كما لا حاجة للمذكور فى مداد اشتراك السنوات اللاحقة من سنة ١٩٥٧ الى سنة ١٩٥٩ بالمنصب عينه . أما تخلفه عن اداء الاشتراك فى الميعاد القانونى فى المدة من ٢٢

من يونية سنة ١٩٥٠ الى ٨ من يولية سنة ١٩٥٠ والمدة من ٧ من يونية سنة ١٩٥٤ الى ١٦ من اغسطس سنة ١٩٥٤ فان استبعاد اسمه من الجدول بسببه لا يعدو ان يكون اجراء تهديديا لحمله على سداد قيمة الاشتراك يعدل عنه باعادة قيد الاسم بالجدول متى تم السداد .
(طعن ١٦٧٨ لسنة ٧ ق - جملة ١٩٦٣/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المادة ٩ :

جدول المحامين غير المشتغلين امام المحاكم المختلطة - استحداثه بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بانشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة - الغرض منه ان يورد به اسماء من ينقل من جدول المحامين المشتغلين ممن ينقرر لهم معاش تقاعد يمنعون بسببه من مزاوله أى عمل من أعمال المحاماة بصفة عامة امام أية جهة قضائية - اختلاف وضع هذا الجدول عن جدول غير المشتغلين من المحامين امام المحاكم الوطنية فى عرف القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ - القيد بجدول غير المشتغلين طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ منوط بتقرير المعاش ومتلازم معه فهو مخصص للمنتفعين بمعاش تقاعد وقاصر عليهم فقط - نقل المحامين المقيدين لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ بجدول المحامين امام المحاكم المختلطة الى جداول المحامين امام المحاكم الوطنية بنص أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٩ - استمرار معاملتهم مع ذلك وفق أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ فيما يتعلق بالمعاشات والمرتبات والاعانات .

ملخص الحكم :

ان نقابة المحامين لدى المحاكم المختلطة لم يكن بها جدول للمحامين غير المشتغلين على غرار الجدول المشار اليه فى المادة الثالثة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة امام المحاكم الوطنية او المادة الثالثة من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ التى نصت على ان يشمل الجدول العام جميع المحامين المقيدين عند صدور هذا القانون بحسب تواريخ قبولهم سواء اكانوا مشتغلين أم غير مشتغلين ، والحقت بهذا الجدول جداول اخرى لكل طائفة من المحامين مقررة امام طبقه من المحاكم وكذا « قائمة للمحامين غير المشتغلين » . وانما استحدث جدول المحامين غير المشتغلين بالمادة ١٥ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤

بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة خصيصا لفرص ان يضم أسماء من ينقل اليه من جدول المحامين المشتغلين ممن يتقرر لهم معاش تقاعد يمنعون بسببه من مزاولة أى عمل من أعمال المحاماة بصفة عامة أمام أية جهة قضائية ، و جدول المحامين غير المشتغلين هذا بتخصيصه ووضعه فى مفهوم القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ يختلف عن جدول غير المشتغلين من المحامين لدى المحاكم الوطنية فى عرف القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ اذ لا يقيد به الا من يقرر له معاش تقاعد لا مجرد من يكف عن الاشتغال بالمهنة ويترتب على تقرير المعاش وجوب كف المحامى عن المهنة وتصفية أعمال مكتبه بالتطبيق لنص المادة ١٨ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ فى مهلة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من يوم قبول طلب الاحالة الى المعاش وكذا نقل اسمه الى الجدول المذكور اى ان القيد بهذا الجدول منوط بتقرير المعاش ومتلازم معه ، بل ان تقرير المعاش هو سبب هذا القيد وبعبارة أخرى ان جدول غير المشتغلين من المحامين امام القضاء المختلط انما هو مخصص للمنتفعين بمعاش تقاعد ومقصود عليهم دون سواهم ومقتضى الكف عن مزاولة المهنة بمجرد تقرير المعاش ان يكون المحامى مشتغلا بها بالفعل وقت تقريره ، كما ان مفاد دفع اشتراك النقابة الى يوم التقاعد ان يكون المحامى مقيدا فى جدول المحامين المشتغلين حتى هذا اليوم لأن المحامى المدرج اسمه فى جدول غير المشتغلين لا يلزم باداء هذا الاشتراك . وظاهر مما تقدم ان نظام المحاماة لدى المحاكم المختلطة لا يعرف منذ سنة ١٩٤٤ سوى جدول المشتغلين ويلحق به جدول المحامين تحت التمرين و جدول المنتفعين بمعاش التقاعد دون من عداهم - واذا كان القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٩ بقيد أسماء المحامين المقبولين امام المحاكم المختلطة فى جدول نقابة المحامين لدى المحاكم الوطنية قد نص فى مادته الاولى على ان ينقل بحكم هذا القانون الى جدول المحامين امام المحاكم الوطنية جميع المحامين المقيدين لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ بجدول المحامين امام المحاكم المختلطة والجدول الملحق به الخاص بالمحامين تحت التمرين ، فانه نص فى مادته الثانية على ان « يظل المحامون الذين ستنقل اسمائهم بحكم هذا القانون الى جدول المحامين امام المحاكم الوطنية والذين ستعدل اقدميتهم فيه خاضعين فيما يتعلق بالمعاشات والمرتبات والاعانات لاحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ » . كما نصت المادة الثانية من المرسوم الصادر فى ٩ من مايو سنة ١٩٤٤ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٩ على ان « يعد جدول

خاص بأسماء المحامين أمام المحاكم المختلطة الذين تقرر قبولهم للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية الوطنية بحسب إقدمتهم . . .
ويبلغ القيد فى هذا الجدول فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اجرائه الى المحامين الذين قيدت اسمائهم أو رنبت أقدميتهم كما يبلغ الى محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والى نقابة المحامين لدى المحاكم الوطنية واللجان الفرعية لهذه النقابة « . ويؤخذ من هذه النصوص ان المشرع عندما نقل المحامين المقيدين لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ بجدول المحامين أمام المحاكم المختلطة الى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية ابقى على استمرار معاملتهم فيما يتعلق بالمعاشات والمرتبات والاعانات بأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ .
(طعن ١٦٧٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلط تحريمه الجمع بين معاش التقاعد وأى عمل من أعمال المحاماة - شمول التحريم ممارسة أى عمل من أعمال المحاماة سواء بطريق مباشر بالحضور أمام المحاكم والرافعة أو بطريق غير مباشر كتحضير القضايا وكتابة المذكرات وإبداء الفتاوى .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٥ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ والقوانين المعدلة له تنص على أنه « يترتب على تقرير معاش التقاعد كف المحامى عن أى عمل من أعمال المحاماة بصفة عامة أمام أية جهة قضائية . . » ولا جدال فى ان التحريم الذى جاء بنص هذه المادة إنما هو تحريم مطلق انصب على ممارسة أى عمل من أعمال المحاماة سواء منها ما كان متصلا بها بطريق مباشر بالحضور أمام المحاكم والرافعة فى القضايا أو بطريق غير مباشر كتحضير القضايا وكتابة المذكرات وإبداء الفتاوى وذلك لأن هذه الأعمال الأخيرة هى فى واقع الأمر جزء لا يتجزأ من أعمال المحامى لأنها ، ولا شك ، أمور فنية لصيقة بتطبيق نصوص القانون سواء من ناحية الموضوع أم من ناحية الاجراءات .

(طعن ٩٨٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١١)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ - أعمال النسخ على الآلة الكاتبة -
ليست من أعمال المحاماة وإن تمت بمكاتب المحامين - لا يشملها التحريم
الوارد بالقانون سالف الذكر في شأن الجمع بين أعمال المحاماة ومعايش
التقاعد .

ملخص الحكم :

انه لا نزاع في أن أعمال النسخ على الآلة الكاتبة وإن تمت بمكاتب
السادة المحامين لا تعتبر من أعمال المحاماة التي حرمتها المادة ١٥
سالف الذكر على من ينتفع بمعايش التقاعد من المحامين السابقين .

(طعن ٩٨٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١١)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

احكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات
والمرتبات للمحاماة المختلطة لا زالت قائمة واجبة التطبيق في مجالها -
أعمال نصوص القانون سالف الذكر في خصوصية المحامين الخاضعين
لأحكامه والمستحقين عنهم سواء بالنسبة لتحديد مقدار المعاش أو تحديد
الانصبة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من استقراء الأحكام التي انتظمت معاشات
المعامين أمام المحاكم المختلطة أن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء
صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة قد نص في المادة ٢ / على
أن « تخصص أموال الصندوق لتقرير معاشات تقاعد أو مرتبات مؤقتة أو
عانات للمحامين المقيدة أسماؤهم بجدول المحاماة أمام المحاكم المختلطة »
ونصت المادة / ١٣ على الشروط الواجب توافرها لاستحقاق المحامي
لمعاش التقاعد وأجازت المادة / ١٤ للمحامي أن يطلب تحديد سن

التقاعد بخمس وخمسين سنة وفي هذا الحالة يخفض المعاش الى ثلاثة ارباعه .

ونصت المادة / ١٧ على انه في حالة وفاة المحامي العامل وهو حائز للشروط المقررة باحدى الساتين ١٣ ، ١٤ أو وفاة محام في المعاش يصرف لأرملة كل منهما وللأولاده القصر ولأبويه معاش يوازي نصف معاش التقاعد الذي كان يصرف أو كان يجب أن يصرف له ويوزع على الوجه الآتي : (١) اذا ترك ولدا (٢) اذا ترك أرملة أو ارامل اخذت أو اخذن نصف المعاش المستحق (٣)

وتفقد الأرملة الحق في المعاش متى تزوجت ... وهذا المعاش لا يورث . وفي جميع الأحوال ينقطع صرف المعاش بعد انقضاء خمس سنوات كاملة على وفاة المحامي ... » .

وتنص المادة / ٢٢ على انه « يكون معاش التقاعد مساو للمعاش المحدد للمحامي بنقابة المحامين الوطنية عن السنة المالية المقبلة . وتحدد المرتبات والاعانات وتاريخ استحقاق المعاش طبقا للقواعد المتبعة في نقابة المحامين .

ولقد صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٩ بقيد أسماء المحامين المقبولين امام المحاكم المختلطة في جدول نقابة المحامين لدى المحاكم الوطنية ونص في المادة / ٢ على أن « يظل المحامون الذين سنقل أسماؤهم بحكم هذا القانون الى جدول المحامين امام المحاكم الوطنية ... خاضعين فيما يتعلق بالمعاشات والمرتبات والاعانات لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ » .

ثم صدر القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ بحل صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة المنشأ بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ونص في المادة / ١ على أن « يحل صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة المنشأ بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ وتلغى المواد من ٣ الى ١١ . والمواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢٤ من القانون المشار اليه . وتنص المادة ٢٧ على أن « تقوم وزارة المالية والاقتصاد مقام الصندوق المتقدم ذكره فيما له من حقوق وما عليه من التزامات وتتولى مباشرة الاختصاصات الموكولة اليه وذلك وفقا لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه :

والثابت أن أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ لازالت قائمة بصورتها التي آلت إليها بالتعديل على النحو المبين ومن ثم يتعين اعمالها في خصوصية المحامين الخاضعين لأحكامه والمستحقين عنهم ولا يغير من ذلك نقلهم الى جدول المحامين الوطنيين بحسبان أن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٩ قد نص صراحة على استمرار معاملتهم بالنسبة للمعاش بأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ، كما أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٥ الذي حل محل القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المحاماة لم يتناول أى من أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بالإلغاء أو التعديل وأنه قد أفرد أحكام الباب السابع تحت عنوان « صندوق الاعانات والمعاشات (المواد من ١٨٨ حتى ٢١٤) ونص على أن يكون للصندوق شخصية اعتبارية ونص في المادة ١٩٦ معدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ على أن « للمحامى الحق فى معاش كامل قدره ستون جنيها شهريا اذا توافرت الشروط الآتية : أولا - أن يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين • ثانيا - ثالثا - ويزاد المعاش بواقع واحد من أربعين من معاش التقاعد الكامل عن كل سنة من سنوات اشتغاله بالمحاماة بحد أقصى خمسة وسبعون جنيها سنويا • ولا تسرى أحكام هذه المادة على اصحاب المعاشات وقت صدور هذا القانون الا بقرار من الجمعية العمومية بناء على اقتراح من مجلس النقابة •

وحيث أن مقطع النزاع - بالنسبة للطعن المائل - هو تصديق القانون الواجب التطبيق فى خصوصية تحديد المعاش المستحق للمطعون ضدها عن زوجها المرحوم المحامى •
ضدها عن زوجها المرحوم •

وحيث أن الثابت من الأوراق أن الأستاذ المحامى من المعاملين بأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ومن ثم فإن منطأ احقية السيدة أرملته - المطعون ضدها - فى المعاش وتحديد نصيبها رهين بتطبيق أحكام ذلك القانون بما فى ذلك أعمال المادة / ١٧ التى حددت أنصبة المستحقين ونصت على أن يكون نصيب الأرملة أو الأرامل نصف المعاش المستحق طبقا لأحكام هذا القانون ومن ثم فإنه لا سند فيما ذهب اليه الحكم محل الطعن من وجوب اعمال أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فى خصوصية تحديد المعاش وأنصبة المستحقين عن المحامين العاملين

بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ استنادا الى المادة ٢٢ من القانون الأخير -
آية ذلك - أن نص المادة / ٢٢ على أن يكون معاش التقاعد مساويا
للمعاش المحدد بنغابة المحامين الوطنية عن السنة المالية المقابلة وتحدد
المرتبات والاعانات وتاريخ استحقاق المعاش طبقا للقواعد المتبعة في
نقابة المحامين - قصد به تقرير تأكيد ما هو كائن عند العمل بالقانون من
الاتجاه الى المساواة بين المحامين المختلط والوطنيين لذلك جاءت احكام
القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ مطابقة لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩
بشأن صندوق المحاماة الوطنية وظل الأمر كذلك في ظل العمل باحكام
القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ثم القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - الا انه
وقد صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن المحاماة متضمنا احكاما
مغايرة في خصوصية المعاشات المستحقة للمحامين والمستحقين عنهم وتحديد
انصبتهم - فانه لا مجال لأعمال تلك الاحكام في خصوصية المعاشات
المستحقة عن المحامين العاملين بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بحسبان
أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لم يتضمن نصا يقضى بذلك على غرار
ما نص عليه في المادة ٢١٣ من مريان الاحكام الخاصة بالمستحقين
النصوص عليها في هذا القانون على المستحقين عن المحامين الشرعيين
العاملين بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ بشأن المحاماة امام المحاكم
الشرعية وباعتبار أن الأمر يتعلق بنصوص مالية وفي مجال المعاشات
مما يستلزم نصوصا قاطعة صريحة وليس من ريب هنا ان ما نصت عليه
المادة ٢٢ من مساواة بين معاش المحامي المختلط والمحامي الوطني عند
التقاعد يمثل قاعدة استثنائية قاصرة على هذا النطاق وهى وان صلت
أساسا للتوجيه نحو المساواة بين المستحقين عن المحامين بالاداة التشريعية
اللازمة الا أنه ليس من مؤداها الذى يتعين الوقوف عنده ما يستوجب
المساواة والتطبيق بين الاحكام المنظمة لاحقية المستحقين عن المحامين
العاملين بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ والاحكام الواردة فى القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وما يطرا عليها من تعديل وما يستتبعه ذلك من
تعطيل لأعمال النصوص الواردة فى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ والتي
لازالت قائمة واجبة التطبيق فى مجالها - ومن ثم تكون الهيئة العامة
للمامين والمعاشات وقد ذهبت الى تحديد المعاش المستحق للمطعون ضدها
عن زوجها المرحوم بحسابه من العاملين بالقانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٤٤ طبقا لاحكام هذا القانون سواء بالنسبة لتحديد مقدار

المعاش 'و تحديد الانصبية تكون قد أصابت الحق ويكون قرارها سليما مطابقا للقانون - ويكون الحكم محل الطعن - وقد قضى بالغائه قد خالف صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم محل الطعن ورفض الدعوى والزام المطعون ضدها بالمصروفات .

(طعن ٩٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٠)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

مؤدى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة أن يكون منح معاش التقاعد للمحامى بنقابة المحامين المختلطة مساويا لمعاش التقاعد للمحامى بنقابة المحامين الوطنية فى السنة المالية التى أحيل فيها المحامى بنقابة المحامين المختلطة الى المعاش مهما تراخى بعد ذلك لإجراءات استيفاء مسوغات صرف المعاش ودون النظر الى تاريخ تقديم طلب صرف المعاش .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق وملف معاش المدعى أنه قدم فى ١٩٧١/١٢/١٨ طلبا الى الهيئة لعامة للتأمين والمعاشات لسرف معاش التقاعد له طبقا لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ وقال فى طلبه أنه يقيم فى باريس وهو من مواليد طنطا فى ١٨٩٦/٢/١٢ وأدرج اسمه فى جدول المحامين فى ١٩٢١/١٢/٣٠ واستمر مقيدا فى جدول المحامين ويزاول المحاماة مزاوله فعلية الى سنة ١٩٦٧ ويسدد اشتراكات النقابة المستحقة عليه ثم قام بتصفية أعمال مكتبه فى ١٩٦٧/٨/١٧ ، وغادر مصر فى سنة ١٩٦٧ ولم يستوف المدعى المستندات التى بموجبها يكون صرف المعاش له الا فى ١٩٧٣/٤/١١ . وقد ربط للمدعى معاش شهرى بواقع ٤٠ جنيها اعتبارا من ١٩٧٣/٧/١ طبقا لنص المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ لئلا أنه صرف له المعاش من أول يوليو التالى لاستكمال المدعى أوراق صرف المعاش وقد أقام المدعى الدعوى بطلب الحكم بأحقية فى معاش شهرى مقداره سبعون جنيها .

ومن حيث أن القانون الذى يحكم وقائع هذه المنازعة هو القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة الذى ينص فى المادة الأولى على أن ينشأ فى وزارة العدل صندوق يسمى صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة . وتنص المادة ١٢ على أنه لا يجوز الاشتراك فى صندوق المعاشات الا للمحامين المقيدى قبل نشر هذا القانون بجدول المحاماة المختلطة او الجدول الملحق به الخاص بالمحامين تحت التمرين . وتنص المادة ١٣ على أن لا يكون للمحامى الحق فى معاش التقاعد الا اذا توافرت فيه الشروط الآتية : ١ - أن يكون اسمه مقيدا ٢٠ - أن يكون قد زاول بالفعل مهنة المحاماة مدة ثلاثين سنة ميلادية بما فيها مدة التمرين ويجوز أن تكون هذه المدة متصلة او منفصلة اذا بلغت فى مجموعها ثلاثين سنة ٣٠ - أن تكون سنة قد بلغت ستين سنة ميلادية ٤٠ - أن يكون قد دفع اشتراك النقابة منذ قيد اسمه بالجدول الى يوم التقاعد الا اذا اعفى من دفع الاشتراك بقرار من مجلس النقابة . وتنص المادة ١٨ على أن تقدم طلبات الاحالة الى المعاش كتابة لرئيس مجلس الادارة فى موعد نهايته آخر ابريل من كل سنة وعلى المجلس أن يفصل فى هذا الطلب فى موعد لا يتجاوز آخر يونية التالى : فاذا قبل الطلب كان مقدمه مهلة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من يوم قبول طلبه ليصفى فيها اعمال مكتبه ولا يصرف له المعاش الا اول الشهر التالى لهذه التصفية . وتنص المادة ٢٢ على أن يكون معاش التقاعد مساويا للمعاش المحدد للمحامى بنقابة المحامين الوطنية عن السنة المالية المقابلة . وتحدد المرتبات والاعانات وتاريخ استحقاق المعاش طبقا للقواعد المتبعة فى نقابة المحامين الوطنية . وقد عمل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ من تاريخ نشره فى ١٩٤٤/٦/٢٩ . ثم صدر القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ بحل صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة المنشأ بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ وقضى بإلغاء المواد ٣ الى ١١ والمواد ١٩ ، ٢٥ ، ٢٤ من ذلك القانون . ونصت المادة الثانية منه على أن تقوم وزارة المالية والاقتصاد مقام الصندوق المتقدم ذكره فيما له من حقوق وما عليه من التزامات . وتتولى مباشرة الاختصاصات الموكولة له - وذلك وفقا لاحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه ومؤدى ذلك أن يظل القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ قائما بجميع احكامه بعد حل صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة فيما عدا ما ألغى من هذه الاحكام صراحة

بموجب القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ • ولا ريب ان الواقعة المنشئة لحق المحامى المقيد بجدول المحاماة المختلطة فى معاش التقاعد هى واقعة احواله الى المعاش بمرعاة توافر الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ وهى أن يكون اسم المحامى مقيدا بجدول المحاماة المختلطة ، وأن يكون قد زاول بالفعل مهنة المحاماة مدة ثلاثين سنة ميلادية وأن تكون سنة قد بلغت ستين سنة ميلادية وأن يكون قد دفع اشتراك النقابة منذ قيد اسمه بالجدول الى يوم التقاعد أو اعفى من دفعه بقرار من مجلس النقابة • ولا يصرف المعاش الا من أول الشهر التالى لتصفية اعمال مكتبه أو من أول الشهر التالى لآخر يونية التالى لتقديم طلب الاحالة الى المعاش • ولما كانت الواقعة المنشئة لحق المحامى المختلط فى معاش التقاعد هى واقعة احواله الى المعاش فان مؤدى المادة ٢٢ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ — التى تقضى بان يكون معاش التقاعد للمحامى بنقابة المحامين المختلطة مساويا للمعاش المحدد للمحامى بنقابة المحامين الوطنية عن السنة المالية المتقابلة — مؤدى هذا النص هو منح معاش التقاعد للمحامى بنقابة المحامين المختلطة مساويا لمعاش التقاعد للمحامى بنقابة المحامين الوطنية فى السنة المالية التى احيل فيها المحامى بنقابة المحامين المختلطة الى المعاش مهما تراخت بعد ذلك اجراءات استيفاء مسوغات صرف المعاش ودون نظر الى تاريخ تقديم طلب صرف المعاش •

والثابت من الأوراق ان المدعى احيل الى التقاعد ونقل الى جدول المحامين غير المشتغلين وصفى اعمال مكتبه وغادر الاراضى المصرية نهائيا فى شهر اغسطس من سنة ١٩٦٧ ، الا انه لم يتقدم بطلب صرف المعاش الا فى ١٨/١٢/١٩٧١ ولم يستوف الأوراق المسوغة لصرف المعاش الا فى ١١/٤/١٩٧٣ ، لذلك فانه يستحق معاشا مساويا للمعاش المحدد للمحامى بنقابة المحامين الوطنية عن السنة المالية المتقابلة لحواله الى المعاش فى سنة ١٩٦٧ — ومقدار هذا المعاش — كما هو ثابت من الأوراق — اربعون جنيها شهريا ، ويستحق هذا المعاش من أول يولية من سنة ١٩٧٣ ، أول الشهر التالى لآخر يونية التالى لاستيفاء أوراق ومضوغات صرف المعاش • ولئن كان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة قد جعل فى المادة ١٩٦ منه معاش المحامى ستين جنيها شهريا على أن يضاف المعاش بواقع

واحد من أربعين من معاش التقاعد الكامل عن كل سنة من سنوات اشتغال المحامى بالمحاماة - بحد اقصى خمسة وسبعين جنيها شهريا ، الا ان المادة ١٩٦ سالفه الذكر من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ معدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ قاطعة فى عدم سريانها على اصحاب المعاشات من المحامين بنقابة المحامين الوطنية المستحقين للمعاش فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ فى ١٩٧٣/٣/١ - الا اذا صدر بذلك قرار من الجمعية العمومية للنقابة بناء على اقتراح مجلس النقابة . متى كان ذلك - وكان المحامى بنقابة المحامين الوطنية المحال الى التقاعد سنة ١٩٦٧ لا يستحق المعاش المقرر فى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ سواء كان ستين جنيها او خمسا وسبعين جنيها شهريا الا بقرار من الجمعية العمومية بناء على اقتراح من مجلس النقابة ، فان المحامى بنقابة المحامين المختلطة المحال الى التقاعد سنة ١٩٦٧ - وهو الذى تقاس حالته على حالة المحامى بنقابة المحامين الوطنية لا يكون فى وضع افضل من حيث استحقاق المعاش بالنسبة لزميله المحامى بنقابة المحامين الوطنية فيستحق معاشا مقداره خمسة وسبعون جنيها شهريا فى كل الاحوال بلا أعمال لشرط صدور قرار من الجمعية العمومية للنقابة بناء على اقتراح من مجلس النقابة . ومجمل ما تقدم ان الواقعة المنشئة للحق فى المعاش بالنسبة للمحامين اعضاء نقابة المحامين المختلطة هى واقعة احالة المحامى الى المعاش ويكون التقاعد المستحق له عندئذ مساويا للمعاش المحدد للمحامى بنقابة المحامين الوطنية عن السنة المالية ذاتها التى نحيل فيها المحامى الى المعاش ، دون ان يؤثر فى ذلك التراخى فى تقديم طلب صرف المعاش والتراخى فى استيفاء مسوغات صرف المعاش . ومتى كان الثابت ان المدعى احيل الى المعاش وصفى أعمال مكتبه وغادر البلاد نهائيا فى سنة ١٩٦٧ وكان المعاش المستحق فى تلك السنة المالية للمحامى بنقابة المحامين الوطنية المحال الى المعاش هو اربعون جنيها شهريا ، وكان: الثابت ان الحكومة صرفت للمدعى معاشا شهريا مقداره اربعون جنيها شهريا اعتبارا من ١٩٧٣/٧/١ اول الشهر التالى لآخر يونية التالى لاستيفاء المدعى مسوغات صرف المعاش فى ١٩٧٣/٤/١١ - لذلك يكون المدعى قد تقاضى المعاش المستحق له قانونا ويكون طلب الحكم بأحققته فى معاش مقداره خمسة وسبعون جنيها شهريا على غير سند سليم من القانون ولا يفيد المدعى من زيادة المعاش المقررة بالقانون رقم ٤ لسنة

١٩٧٣ - اذ لا يسرى هذا القانون بأثر رجعى على اصحاب المعاشات وقت العمل به فى ١/٣/١٩٧٣ الا بقرار من الجمعية العمومية بناء على اقتراح من مجلس النقابة ، وهو ما لم يثبت قط صدوره من جهة الاختصاص منشأ حق المحامى فى زيادة المعاش . واذ قضى الحكم المطعون فيه بأحقية المدعى فى معاش شهري يحسب على أساس احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ فانه - اى الحكم المطعون فيه - يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب الحكم بالغائه .

ومن حيث انه لما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى ، والزام المدعى بالمصروفات .

(طعن ٩٦٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٠)

الفصل الثاني عشر معاشات المحامين الشرعيين

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ على أن ينقل الى جدول المحامين امام المحاكم الوطنية المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية ١٢/٣١/١٩٥٥ - اثر استبعاد اسم المحامى الشرعى من جدول المحامين الشرعيين لعدم سداد الاشتراك السنوى على قيده - المادة ١٨ من قانون المحاماة امام المحاكم الشرعية رقم ١٠١ ، لسنة ١٩٤٤ - نصها على أن كل محام يدفع رسم قبول بالجدول الذى يريد قيد اسمه به مع رسوم القيد بالجدول السابقة وأن يسدد اشتراكا سنويا للنقابة الا اذ اعفى منه بقرار من مجلس النقابة - عدم اداء الاشتراك السنوى فى ميعاده يترتب عليه أن تقرر لجنة المحامين استبعاد اسم المحامى من الجدول ، ومتى سدد الاشتراك أعيد قيد اسمه بالجدول - نص المادة ٢٠ من اللائحة الداخلية للنقابة المحامين الشرعيين على أن يعاد اسم المحامى المستبعد الى الجدول بمجرد دفع المتأخر من الاشتراكات - نتيجة ذلك - أن استبعاد اسم المحامى من جدول المحامين الشرعيين لعدم سداد الاشتراك استبعاد مؤقت يزول سببه وتمحى أثره بمجرد سداد المتأخر من الاشتراكات - ليس من شأن هذا الاستبعاد محو اسم المحامى من الجدول أو اسقاطه نهائيا - ما كان يتأتى لوزارة الخزانة الحيلولة دون المدعى وسداد الاشتراكات المتأخرة عليه ما دام لم يسبغ نهائيا من الجدول أو يحى اسمه .

ملخص الحكم :

أن الثابت من أوراق الدعوى أن المدعى تقدم الى السيد مدير المعاشات بوزارة الخزانة بطلب مؤرخ فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ بغية إفادته عن مبالغ الاشتراكات المستحق عليه سدادها من سنة ١٩٣٥ الى سنة ١٩٥٥ ازاء رغبته فى قيد اسمه بجدول المحامين الشرعيين المحول

الى الوطنى ، وارفق بطلبه كتابا موجها اليه من مسابة المحامين فى ٢ من اغسطس سنة ١٩٦٧ حاصله ان اسمه استبعد من الجدول الشرعى فى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ وما انفك مستبعدا ، وانه متأخرا عليه اشتراكات من سنة ١٩٣٥ الى سنة ١٩٥٥ لوزارة الخزانة ، ومن سنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٦٧ لنقابة المحامين بواقع جنيه واحد عن كل سنة وانه لامكان النظر فى امر زوال استبعاد اسمه وقيدده بالجدول الوطنى يمكنه سداد الاشتراكات المتأخرة بتقديم طلب بذلك الى السيد المستشار/رئيس لجنة قبول المحامين . وقد ردت عليه وزارة الخزانة فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ بتعذر الاستجابة الى طلبه استنادا الى ما تقضى به المادة الاولى من القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ ، اذ تشرط لنقل اسم المحامى الشرعى الى جدول المحامين الوطنيين ان يكون مقيدا وقت صدور هذا القانون بجدول المحامين الشرعيين الامر الذى لا يتوافر فى حالته ، وفى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ رد المدعى على الوزارة بان اسمه مقيد بالفعل بالجدول الشرعى وانما جرى استبعاده لعدم سداد الاشتراك بما لا يمس القيد بالجدول ، وانه يلزمه سداد الاشتراكات المطلوبة لازالة استبعاده من الجدول ، على ان وزارة الخزانة تمسكت برأيها المسابق ، مما حدا بالمدعى الى التظلم الى وزير الخزانة ، حيث رفض تظلمه فى ٢١ من مايو سنة ١٩٦٨ ، وابلغ بان الوزارة ما انفكت عن رايها المسابق ، وهذا والى اثار من الشهادة الصادرة من لجنة قبول المحامين فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ان المدعى مقيد بالجدول الشرعى تحت التمرين فى ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٣٢ واستبعد اسمه من الجدول الشرعى فى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ لعدم سداد اشتراك نقابة المحامين الشرعيين ، وظل مستبعدا من الجدول الشرعى حتى نقل الى الجدول الوطنى اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٥٦ .

ومن حيث ان المدعى انما يستهدف بدعواه انه على ما تنبىء عنه الأوراق - الغاء القرار السلبى بالامتناع عن افادته من مبلغ الاشتراكات المستحق عليه سدادها من سنة ١٩٣٥ الى سنة ١٩٥٥ الى صندوق المعاشات والاعانات الخاص بالمحامين الشرعيين ، والذى قامت مقامه وزارة المالية فيما له من اختصاصات وحقوق وما عليه من التزامات بمقتضى المادة ٥ من القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة - توطئة لسداد هذه الاشتراكات على نحو ما اشارت عليه نقابة المحامين فى كتابها المؤرخ فى ٢ من اغسطس سنة ١٩٦٧ والمشار

اليه ، والدعوى بهذه المثابة انما تتناول قرارا اداريا سلبيا لا تنقيد بالمطالبة بالفائه بميعاد معين طالما ان الامتناع مستمر ، وهى من ثم حرية بالقبول شكلا .

ومن حيث ان القرار الطعين قوامه ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ تشترط لنقل اسم المحامى الشرعى الى جدول المحامين الوطنيين ان يكون مقيدا وقت صدور هذا القانون بجدول المحامين الشرعيين الامر الذى لا يتوافر قانونا فى شان المدعى بعد اذ استبعد من الجدول الشرعى فى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ لعدم سداد الاشتراك .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ فى شان المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة تقضى بان ينقل الى جدول المحامين امام المحاكم الوطنية المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ كل فى الدرجة الماثلة للدرجة التى هو مقبول للمرافعة امامها وباقدميته فيها ، ويصدر بترتيب هذه الاقدمية قرار من لجنة قبول المحامين امام المحاكم الوطنية ، فى حين تنص المادة ١٨ من قانون المحاماة امام المحاكم الشرعية رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ على انه على كل محام ان يدفع قبل قيد اسمه رسم القبول المقرر بالجدول الذى يريد قيد اسمه به مع رسوم القيد بالجدول السابقة ان يكون مسددها ، وعليه ان يسدد قيمة الاشتراك السنوية للنقابة فى نهايتها فى ١٥ مارس من كل سنة الا اذا اتفق بقرار من مجلس النقابة ، وعلى هذا المجلس ان يخطر لجنة المحامين فى ميعاد لا يتجاوز نهاية شهر مارس من كل سنة باسماء المحامين الذين لم يسددوا قيمة الاشتراك . وتقرر اللجنة فى مدة لا تتجاوز ١٥ من ابريل استبعاد اسمائهم ومتى سدد المحامى قيمة الاشتراك اعيد قيد اسمه بالجدول . وكل محامى اشتغل بالمحاماة رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم تسديد الاشتراك يحال الى مجلس التأديب ويقضى عليه بالوقف مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ، كما تنص المادة ٢٠ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين الشرعيين المصدق عليها من وزير العدل فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ على ان يعاد اسم المحامى المستبعد الى الجدول بمجرد دفع المتأخر من الاشتراكات .

ومن حيث ان الثابت مما تقدم ان استبعاد اسم المحامى من جدول

المحاميين الشرعيين لعدم سداد الاشتراك استبعاد مؤقت يزول بسببه ويتحصر آثاره بمجرد سداد المتأخر من الاشتراكات ، وليس من شأن هذا الاستبعاد محو اسم المحامي من الجدول أو إسقاطه نهائيا . وعليه ما كس يثأى للمطعون ضدها الحيلولة دون المدعى وسداد الاشتراكات المتأخرة عليه ما دام أنه لم يستبعد نهائيا من الجدول أو يمحى قيده به ، خاصة وقد وجه من قبل نقابة المحامين التي توجه إليها أول الأمر الى سداد هذه الاشتراكات الى المطعون ضدها ، الأمر الذى يغدو معه القرار الطعين على غير أساس متعين الالغاء .

(طعن ٥١٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٠)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة حق من أبهى الرغبة فى اعتزال المهنة فى الاحتفاظ بالحق فى المعاش المنصوص عليه فى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الشرعية - الحق فى معاش التقاعد لا ينشأ ولا يتكامل الا اذا توفرت فيه الشروط التى استلزمها القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه - الأحوال الثلاثة لاستحقاق المحامى الشرعى معاش التقاعد - عناصر معاش التقاعد التى لا بد من تكاملها لثبوت الحق فى اقتضاءه - الاستثناء المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص للحكم :

ان كل ما رتبته المشرع من أثر على إبداء الرغبة فى اعتزال المهنة هو الاحتفاظ لصاحبها بالحق فى المعاش المنصوص عليه فى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ السابق الإشارة اليه وليس من شك فى أن الحق فى معاش التقاعد لا ينشأ ولا يتكامل الا اذا توفرت فيه الشروط التى استلزمها القانون المذكور فى المادتين ٩٢ ، ٩٣ منه ووفقا لهاتين المادتين لا يستحق المحامى الشرعى معاش التقاعد الا فى أحوال ثلاث : الأولى ان يكون قد قضى ثلاثين سنة فى ممارسة المهنة وبلغت سنة ستين سنة كاملة ، (م - ٣٤ - ج ٢٢)

والثانية : ان يكون قد قضى ثلاثين سنة فى ممارسة المهنة وبلغت سنة خمسا وخمسين سنة كاملة وفى هذه الحالة يحصل على ثلاثة ارباع المعاش المقرر فقط ، والثالثة : ان يكون قد قضى عشرين سنة فى ممارسة المهنة وبلغت سنة خمسين سنة وحدث له ما يعجزه عن مزاولة المهنة . وبناء على ما تقدم فان المحامى الشرعى الذى يفصح كتابة عن رغبته فى اعتزال المهنة امام المحاكم الوطنية خلال الاجل المضروب لذلك لا يفقد نتيجة هذا الاعتزال حقه فى اقتضاء معاش التقاعد عندما تتكامل عناصره وهى انتضاء نصاب زمنى معين ، وبلوغ سن معينة ، شرط الاستمرار فى اداء ما يعادل قيمة الاشتراك السنوى الذى كان يؤديه حتى بلوغ هذه السن المعينة ، فاذا تخلف اى عنصر من هذه العناصر لم يكن ثمة حق يسوغ له الاحتفاظ به . واستثناء من هذا الاصل ، فان من لم تتوفر فيه شروط استحقاق المعاش طبقا للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ آنف الذكر يحصل على معاش بنسبة مدة مزاولته المهنة منسوبة الى مدة استحقاق المعاش ، ومدتها ثلاثون عاما ، بشرط ان يعتزل العمل فعلا خلال الاجل المنصوص عليه فى الفقرة الاولى من المادة السادسة وهو الاجل الذى نص على ان ينتهى فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٦ .

(طعن ٤٨٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٨)

الفصل الثالث عشر معاش التقاعد للمحامى

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

نص المادة ١٠١ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تنظيم المحاماة أمام المحاكم - يخول الجمعية العمومية للمحامين إجراء التعديل فى مقدار المعاشات المقررة للمحامين سواء قبل أو بعد نفاذ قرار الجمعية بذلك .

ملخص الحكم :

ان نص المادة ١٠١ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم المحاماة أمام المحاكم يخول الجمعية العمومية للمحامين بحكم عموميته وإطلاقه - صلاحية إجراء التعديل فى مقدار المعاشات المقررة للمحامين زيادة أو نقصان سواء فى ذلك المعاشات التى قررت من قبل أو التى يتم تقريرها بعد نفاذ قرار الجمعية يؤيد ذلك صراحة نص القرار الصادر بالتعديل فى رفع المعاش الكامل للمحامى الى أربعين جنيهاً ، دون تفرقة بين المعاشات السابقة أو اللاحقة بذلك فإن التطبيق العملى قد دل على المفهوم الصحيح لهذا القرار .

(طعن ٦٧٤ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٩/٢ - ١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاة أمام المحاكم - اشتراطه لترتيب معاش تقاعد للمحامى شروطاً من بينها أن يكون ٢ - سنة مقيداً بجدول المحامين ٢ - وأن يكون قد باشر بالفعل مهنة المحاماة - قيام أحد مدينى الشرطين لا يفتى عن الشرط الأخرى ولا يمل على موافقة المحكمة

ملخص الحكم :

ان قانون المحاماة الصادر به القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ قد اشترط في مادته الأولى فيمن يشغل بالمحاماة امام المحاكم ان يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين ، بينما اشترطت المادة ٩٥ منه بالنسبة لترتيب معاش تقاعد للمحامى شروطا عامة أوجب توافرها من بينها (١) ان يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين (ب) أن يكون قد باشر بالفعل مهنة المحاماة ويجوز ان تكون هذه المدة مستمرة بدون انقطاع او مكونة من مدد اشتغال بالمحاماة اشتغالا فعليا . ومؤدى هذه النصوص أن القانون تطلب فيما تطلبه لترتيب معاش التقاعد للمحامى توافر شرطين هما ان يكون المحامى مقيدا بجدول المحامين وان يكون قد باشر بالفعل مهنة المحاماة واشتغل بها اشتغالا فعليا ، ومن ثم فان قيام احد هذين الشرطين لا يغنى عن الشرط الآخر ولا يدل على توافره ، ذلك ان القيد بجدول المحامين لا يفيد بذاته الاشتغال بمهنة المحاماة اشتغالا فعليا والعكس صحيح . وعلى ذلك فان مجرد قيد اسم المدعى بجدول المحامين فى الفترة المتنازع عليها لا تكفى فى الدلالة على انه كان يباشر فعلا مهنة المحاماة الواجب توافرها لترتيب معاش التقاعد .

(طعن ٩٩٣ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٩)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

المحامى الذى يستحق معاشا طبقا لأحكام قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ هو المحامى الذى يباشر المحاماة باعتبارها مهنة حرة - لا يعتبر كذلك من يقوم بأعمال المحاماة باعتبارها وظيفة - خضوع معاش التقاعد بسبب المعجز لأحكام معاشات التقاعد بصفة عامة .

ملخص الحكم :

ان المحامى الذى عناه المشرع فى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه هو الذى يباشر المحاماة باعتبارها مهنة حرة ، فقد ناط القانون بنقابة المحامين باعتبارها من نقابات المهن الحرة رعاية شئون المحامين والسعى لالحاق زاغىي المتميزين بمكاتب المحامين ومراقبة سير المحامين

والوساطة بين المحامين وموكليهم وبين المحامين أنفسهم وتاديبهم وتقدير اتعابهم عند الخلاف بشأنها وما الى ذلك ، ولم يتطرق القانون الى تنظيم شئون العاملين الذين خولهم فى المادة ٣٦ منه حق المرافعة امام المحاكم عن الجهات التى تربطهم بها علاقة وظيفية ومن بينهم العاملون بالنك العقارى الزراعى المصرى باعتبارهم من المؤسسات العامة المنصوص عليها فى هذه المادة ، وقد كان الأمر كذلك أيضا فى ظل فوائن الحماية السابقة . وبهذه المثابة تكون هذه القوانين قد قصدت بلا ادنى شك المحامين الذين يباشرون مهنة المحاماة الحرة ويقومون بالتزاماتها كاملة وبخاصة فى حضور قضايا الانتداب ودعم رأس مال صندوق المعاشات والاعانات بما يؤدونه لمجلس النقابة من مبالغ معينة عن طلبات تقدير الاتعاب ، وهو ما لا يتوافر بالنسبة للعاملين المنوط بهم وفقا لحكم المادة ٣٦ سالفة الذكر المرافعة عن الجهات التى يعملون بها امام المحاكم ، والذين يخضعون كاهل عام فى شئون تعيينهم وتحديد مرتباتهم ومراقبة سير اعمالهم وتاديبهم ومكافاتهم ومعاشاتهم وغير ذلك لاحكام نظمهم الوظيفية وبالإضافة الى ما تقدم فقد نصت المادة ٣٠ من قانون المحاماة سالف الذكر ، كما نصت القوانين السابقة ، على أن يتخذ كل محام مكتبا له فى دائرة المحكمة التى يشتغل امامها ، اى المحامين ذوى المكاتب على حد تعبير القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة القائم ، دون العاملين الذين يقومون باعمال المحاماة باعتبارها وظيفة .

(طعن ٩٩٣ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٩)

الفصل الرابع عشر
صندوق معاشات المحامين

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

صندوق معاشات المحامين - خضوعه لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ فى شأن الاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال .

ملخص الفتوى :

وتنص المادة ٥٥ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال على انه " لا يجوز لى صندوق اعانات أن يباشر اعماله الا اذا كان مسجلا بناء على طلبه فى سجل يعد لهذا الغرض بمصلحة التأمين .

وعلى مصلحة التأمين نشر قرار التسجيل مع القانون النظامى للصندوق فى الجريدة الرسمية ويجب تجديد التسجيل كل سنة . وينص فى اللائحة التنفيذية على رسوم التسجيل بحيث لا تتجاوز ٢٥ جنيها ويحصل رسم تجديد كل سنة بواقع واحد فى الألف من جملة الاشتراكات السنوية بحيث لا يقل عن مائة قرش » . وتنص المادة ٥٢ من هذا القانون على انه « فى تطبيق هذا القانون يقصد بصناديق الاعانات كل جمعية تتألف بدون رأس مال من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى ويكون الغرض منها : (تؤدى لأعضائها تعويضات مالية أو مرتبات دورية محددة فى قانونها النظامى أو لأئحتها الداخلية) . .

ويتجدد مفهوم الجمعية فى هذا الصدد وفقا لأحكام القانون المدنى والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية وهما القانونان اللذان صدر فى ظلهما القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ سالف الذكر على أن « تعد جمعية خيرية كل جماعة من الأفراد تسعى الى تحقيق غرض من اغراض البر سواء اكان ذلك عن طريق المعاونة المادية ام المعنوية » .

كما تنص المادة ٥٤ من القانون المدني على أن « الجمعية جماعة ذات صفة دائمة مكونة من عدة اشخاص طبيعية أو اعتبارية لغرض غير الحصول على الربح » .

ولما كان صندوق معاشات المحامين يعتبر جمعية في مفهوم النصين المشار اليهما ذلك لانه انشئ لجماعة دائمة مكونة من عدة اشخاص طبيعيين هم اعضاء نقابة المحامين لغرض غير الحصول على ربح مادي وتجمع هؤلاء الاعضاء رابطة اجتماعية لانهم يزاولون مهنة واحدة واموال الصندوق تكون طبقا للمادة ٩٠ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة امام المحاكم من نصف رسوم القيد بجداول المحامين واربعين في المائة من الاشتراكات السنوية بالإضافة الى ما يحصله مجلس النقابة من المحامين ثلثا لورق دمغة ينشأ للصندوق خاصة وما يتقاضاه مجلس النقابة من عمليات تقديرات الاتعاب وما تساهم به الحكومة سنويا في هذا الصندوق وفوائد كل المتحصلات المتجمدة للنقابة وارباح المطبوعات والتبرعات والوصايا لهذا الصندوق .

والقول بأن هذا الصندوق غير ذي كيان مستقل بالمفهوم الذي صورته القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه وأنه مجرد جهاز من اجهزة النقابة المتعددة ، هذا القول مردود بان المشرع قد اعترف للصندوق بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية النقابة اذ نصت المادة ١٢ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة امام المحاكم على أن تكون لهذا الصندوق شخصية اعتبارية يمثلها النقيب فانونا قبل الغير ، كما نصت المادة ٩٠ على أن تدير هذا الصندوق تحت اشراف مجلس النقابة لجنة مشكلة من تسعة اعضاء - خمسة من اعضاء مجلس النقابة يكون منهم النقيب ووكيل النقابة وامين الصندوق والسكترير واربعة من المحامين العاملين وينتخب مجلس النقابة اعضاء هذه اللجنة وتكرن

عضوية الاربعة لمدة اربع سنين وتسقط عضوية اثنين منهم كل عامين . الخ . ومى ثم فانه لا يعد مجرد جهاز من اجهزة النقابة وانما هو صندوق ذو كيان مستقل عن النقابة تديره لجنة مستقلة تحت اشراف مجلس النقابة . وليس من شأن هذا الاشراف اهدار كيان الصندوق وشخصيته القانونية المستقلة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان صندوق معاشات المحامين يخضع لاحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ فى شأن الاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الاموال .

(فتوى ٤٧٣ فى ١٩٦١/٦/٢٥)

محكمة القيم

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

المواد ١٦ و ٢١ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٨ من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ - الى جانب الاختصاصات التي يباشرها المدعى العام الاشتراكي بوصفه سلطة تحقيق وادعاء امام محكمة القيم ، فانه يباشر نوعا آخر من الاختصاصات تدخل في نطاق الوظيفة الادارية للسلطة التنفيذية له بمقتضاها حق الاعتراض على اسماء المرشحين لعضوية المجالس الشعبية او لرياسة وعضوية الجهات الاخرى - القرارات التي يتخذها في نطاق هذه الوظيفة ما هي الا قرارات ادارية بطبيعتها - تدخل في اختصاص مجلس الدولة ولاية الفصل في الطعون بطلب الغائها والنعويض عنها - التظلم من هذه القرارات امام محكمة القيم لا يعد وان يكون من قبيل التظلم الاداري راي المشرع ان يكله الى جهة اخرى - وهو لا يرقى الى مرتبة الدعوى القضائية التي تستهدف الغاء القرار - يؤكد ذلك - وصف المشرع في المادة ٢١ لالتجاء المعارض على ترشيحه لمحكمة القيم بأنه تظلم في الوقت الذي نص فيه على اختصاص المحكمة بالفصل في جميع الدعاوى التي يقيمها المدعى الاشتراكي ، الامر الذي يفيد ان المشرع قصد المغايرة بين لفظ الدعوى ولفظ التظلم بما يحمله كلاهما من مدلول قانوني - اثر ذلك - ان ولاية محكمة القيم تقف عند الفصل في التظلم دون ان تصدر حق صاحب الشأن في مخاطمته هذا القرار امام مجلس الدولة باعتباره القاضى الطبيعى بنظر هذه المنازعة بحكم الدستور فضلا على ان التظلم الى محكمة القيم تنحصر عنه صفة الطعن الموازى .

ملخص الحكم :

يبين من النصوص المتقدمة انه الى جانب الاختصاصات التي يباشرها المدعى العام الاشتراكي بوصفه سلطة تحقيق وادعاء امام محكمة القيم ، فانه يمارس نوعا آخر من الاختصاصات تدخل في نطاق الوظيفة الادارية للسلطة التنفيذية ، ويكون لها بمقتضاها حق الاعتراض على اسماء المرشحين لعضوية المجالس الشعبية او لرياسة وعضوية الجهات الاخرى

المشار إليها في المادة ٢١ من قانون حماية القيم من العيب ، وذلك في الأحوال ووفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، والقرارات التى يتخذها المدعى العام الاشتراكى فى نطاق هذه الوظيفة الادارية ما هى الا قرارات ادارية بطبيعتها ، مما يدخل فى اختصاص مجلس الدولة ولاية الفصل فى الطعون بطلب الغاء هذه القرارات !و التعويض عنها . واذا كان قانون حماية القيم من العيب قد اجاز لمن اعترض المدعى العام الاشتراكى على ترشيحه التظلم من هذه القرارات امام محكمة القيم ، فان هذا التظلم لا يعدو ان يكون من قبيل التظلم الادارى برأى المشرع ان يكل نظره ، لجهة اخرى غير التى اصدرته ، بالنسبة الى اهمية القرار المتظلم منه ، لما ينطوى عليه من مساس بالحرية الشخصية فى الترشيح للجهات المنصوص عليه فى المادة ٢١ من القانون سالف الذكر . وما يؤدى اليه من عزل المواطن وتقييد حركته فى المساهمة فى الأنشطة الاجتماعية والنقابية والمهنية فى وطنه . ولا يرقى التظلم فى هذه الحالة الى مرتبة الدعوى القضائية التى تستهدف الغاء هذا القرار ، يؤكد ذلك ان المشرع بعد ان عبر فى نص المادة ٢١ المشار اليها بلفظ التظلم الى محكمة القيم عاد فنص فى المادة ٣٤ من القانون ، فى معرض بيان اختصاص محكمة القيم ، على اختصاصها بالفصل فى جميع الأوامر والتظلمات التى ترفع اليها طبقا لأحكام القانون سالف الذكر ، مؤكدا على وصف التجاء المعارض على ترشيحه لمحكمة القيم بأنه تظلم ، هذا فى الوقت الذى نص فيه فى البند أولا : من المادة ذاتها على اختصاص المحكمة بالفصل فى جميع الدعاوى التى يقيمها المدعى العام الاشتراكى طبقا للمادة ١٦ من القانون ، الأمر الذى يفيد ان المشرع قصد الى المغايرة بين لفظ الدعوى فى البند أولا ولفظ التظلمات فى البندين ثالثا وخامسا من المادة ٣٤ من القانون ، بما يحمله كلا اللفظين. من مدلول قانونى ، هذا الى أن المادة ٣٨ منه وجرى نصها على أن « تتبع فى المحاكمة امام محكمة القيم القواعد والاجراءات المقررة فى قانون حماية القيم ، وما لا يتعارض معها من القواعد والاجراءات المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وقانون الاثبات ، وقانون الاجراءات الجنائية ، انما تؤكد ان التزام المحكمة بقواعد التقاضى وضماناته مقصور على المحاكمة التى تتم امامها ، دون التظلمات التى ترفع اليها .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ، ان ولاية محكمة القيم في نظر التظلمات التي ترفع اليها من قرارات المدعى العام الاشتراكي بالاعتراض على الترشيح لرياسة أو عضوية الجهات المشار اليها في المادة ٢١ من قانون حماية القيم من العيب تقف عند الفصل في التظلم دون ان تصدر حق صاحب الشأن في مخاصمة هذا القرار امام مجلس الدولة باعتباره القاضى الطبيعى بنظر هذه المنازعة بحكم الدستور ، وبحكم قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اذ ليس من نص مانع أو حاجب لاختصاص مجلس الدولة في نظر هذه المنازعة ، فضلا على ان التظلم الى محكمة القيم من هذه القرارات تنحصر عنه صفة الطعن المقابل أو الموازى بالمعنى السالف بيانه ، اذ اختصاص محكمة القيم فى بحث هذا التظلم يفسر عن القضاء للمتظلم بوقف تنفيذ القرار المتظلم منه كما يقع عن القضاء له بالتعويض عما عساه ان يكون قد لحق به ضرر بسبب هذا القرار ، الى جانب عدم قبول الطعن على ما فصلت فيه امام محكمة القيم العليا ، كل ذلك من شأنه انحصار صفة الطعن الموازى فى التظلم من القرارات المشار اليها ، لافتقار الطريق الذى رسمه القانون لنظره لكثير من الضمانات والمزايا التى يكفلها الطعن فى القرار امام مجلس الدولة .

(طعن ٣٩٦ ، ٤٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٦)

قاصدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

المادة ٣٤ من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ - يجوز أن ينص فى الحكم الصادر بفرض الحراسة على تقرير نفقة للمفروضة عليه الحراسة وامره ويجوز أيضا بدلا من تقرير هذه النفقة ان تستثنى بعض الاموال من الخضوع للحراسة وتترك للخاضع حرية استعمالها واستقلالها والتصرف فيها - يترتب على صدور الحكم غل يد الشخص عن ادارة أمواله التى فرضت عليها الحراسة ومنعه من التصرف فيها دون ان يمتد هذا الاثر الى الاموال الاخرى التى لم يشملها الحكم أو الاموال التى يتكسبها بعد صدوره - صدور حكم محكمة القيم بفرض الحراسة على أموال شخص باستثناء ورشة بلاط ليعديرها وينتفع بعائدها - هذا الحكم لا يترتب عليه منعه من اكتساب الحقوق والاموال فى المستقبل - غاية اثر الحكم هى غل يده عن ادارة الاموال

التي فرصت عليها الحراسة فعلا دون ان ينال من أهلية الخاضع للحراسة -
المادة ٤ من قانون حماية القيم من العيب - يجوز لمحكمة القيم عند
الحكم يفرض الحراسة على الاموال النص على مجازاة الخاضع باخذ
التدابير الواردة في المادة ٤ منه - صدور حكم محكمة الحراسة دون
مجازاة الخاضع باى من التدابير لا يمس اهليته - صفته كرئيس مجلس
ادارة الجمعية لا تزول عنه تلقائيا ويقوة القانون بصور حكم الحراسة
- الاثر المترتب على ذلك : بقاء مصلحة الخاضع قائمة هي محاصمة القرار
الصادر بحل مجلس الادارة وتعيين مجلس ادارة مؤقت - المادة ٨٨ من
قانون التعاون الاستهلاكى الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ - اللجنة
المنصوص عليها في المادة ٨٨ منه - عدم التظلم الى هذه اللجنة لا يحول
بين صاحب الشأن وبين حقه في الالتجاء مباشرة الى القضاء الادارى يطلب
الحكم بالغاء القرار - يجب ان يرد النص على وجوب التظلم من القرار قبل
الطعن عليه بدعوى الالغاء واضحا وقاطعا في الدلالة باعتباره واردا على
خلاف الاصل العام - التنظيم المقرر بموجب قانون التعاون الاستهلاكى
للتظلم من قرارات الوزير المختص او الجهة الادارية المختصة بحل مجلس
ادارة الجمعية وتعيين مجلس ادارة مؤقت لم يستوجب هذا التظلم قبل
رفع الدعوى يطلب الغاء القرار - اساس ذلك : القرار نهائى قابل للتنفيذ
فور صدوره وان الطعن ينصب على القرار وليس على قرار اللجنة المنوط
بها البت في التظلم - المادة ٦٦ من قانون التعاون الاستهلاكى - يجوز
بقرار من رئيس الجمهورية تحديد الوزير المختص والجهة الادارية المختصة
ببعض وجه النشاط التعاونى الاستهلاكى - وزير الاسكان والتعمير هو
الوزير المختص في تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٦٦ والهيئة العامة
لتعاونيات البناء والاسكان .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٣٤ من قانون حماية لقيم من العيب الصادر
بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على ان « تختص محكمة القيم دون
الغير بما يأتى (اولا) الفصل في جميع الدعاوى التى يقيمها المدعى العام
الاشتراكى طبقا للمادة ١٦ من هذا القانون (ثانيا) كافة اختصاصات
المحكمة المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض
الحراسة وتأمين سلامة الشعب والمقررة بالقانون المذكور ... » وبالرجوع
الى القانون الاخير رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ يبين ان المادتين ٢ ، ٣ منه اجازتا
فرض الحراسة على اموال الشخص كلها او بعضها لدرء خطرها على
المجتمع او اذا قامت دلائل جديده على تضرع امواله للاساليب الفواردة

بالنص وقضت المادة ١٧ بأن ينص في الحكم الصادر بفرض الحراسة على تقرير نفقة للمفروضة عليه الحراسة وأسرته ومن يعولهم فعلا ولو كانوا بالغين ، ويجوز بدلا من تقرير هذه النفقة أن تستثنى بعض الأموال من الخضوع للحراسة وتترك للخاضع حرية استعمالها واستغلالها والتصرف فيها . ونصت المادة ١٨ على أنه « لا تشمل الحراسة الا الأموال التي في ملك الخاضع فعلا في تاريخ فرضها ولا تمتد الى ما يؤول اليه من اموال بعد ذلك التاريخ » وقضت المادة ٢١ بأن « يترتب على الحكم بفرض الحراسة رفع يد 'أ' خاضع عن ادارة المال المفروضة عليه أو التصرف فيه فيقع باطلا كل تصرف يجريه الخاضع بعد صدور الحكم بشأن المال الذي فرضت عليه الحراسة .. » .

ومن حيث أن البادى من ذلك أن المشرع اجاز فرض الحراسة على اموال الشخص كلها أو بعضها بحكم من محكمة القيم ويترتب على صدور مثل هذا الحكم غل يد الشخص عن ادارة الأموال التي فرضت عليها الحراسة ومنعه من التصرف فيها دون أن يمتد هذا الاثر الى الأموال الاخرى التي لم يشملها الحكم أو الأموال يكتسبها بعد صدوره ، كما أن المشرع اجاز ، بدلا من تقرير نفقة للخاضع ، أن تستثنى بعض امواله من الخضوع للحراسة وتترك له حرية استغلالها والتصرف فيها .

ومن حيث أن الاهلية في الفة تعنى الصلاحية لامر معين ، وفي القانون هي ايضا الصلاحية لاكتساب الحقوق والصلاحية لابرار التصرفات القانونية - فهي - بعبارة اخرى - صلاحية الشخص لكسب الحقوق والتحمل بالالتزامات ومباشرة التصرفات القانونية التي يكون من شأنها أن ترتب له هذا الاثر أو ذاك ، ويرجع في تحديد هذه الاهلية الى نصوص القانون ذاته وما تقرره من احكام في هذا الخصوص .

ومن حيث أن القانون المدني ينص في المادة ٤٤ منه على أن كل شخص يبلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية ولم يحجر عليه يكون كامل الاهلية لمباشرة حقوقه المدنية . ويقضى في المادة ٤٥ بأن (١) لا يكون اهلا لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقد التمييز لصغر في السن أو عته أو جنون (٢) وكل من لم يبلغ السابعة يعتبر فاقد للتمييز . وينص في المادة ٤٦ على أن كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد ، وكل من بلغ سن الرشد وكان سفيا أو ذا غفلة يكون ناقص الاهلية وفقا لما يقرره القانون .

ومن حيث أن المستفاد من هذه النصوص أن الأهلية لمباشرة الحقوق أو ما يسمى بأهلية الاداء مناطها التمييز ، فمن كان كامل التمييز كان كامل الأهلية ، ومن نقص تمييزه كانت أهليته ناقصة ، ومن انعدام تمييزه انعدمت أهليته . كما أن الاصل في الشخص أن يكون كامل الأهلية ببلوغ سن الرشد ما لم تفقد أهليته أو تنقص للجنون أو العته أو السفه أو الغفلة بمعنى أن الاصل في الشخص الذي يبلغ سن الرشد أن يكون كامل الأهلية ما لم يسلب القانون أهليته أو يحد منها . وتطبيقا لذلك نصت المادة ١٠٩ من القانون المدني على أن « كل شخص أهل للتعاقد ما لم تسلب أهليته أو يحد منها بحكم القانون » وانعدام الأهلية أو نقصها بالتحديد الذي أورده القانون يختلف عن المنع من التصرف ، إذ قد يمنع شخص من التصرف في ماله لمصلحة مشروعه دون أن يكون ذلك راجعا الى نقص في التمييز عند الشخص. المتنوع كما هو الحال في نقص الأهلية ، من ذلك منع الشخص من أن يبيع ماله في مرض الموت إلا في حدود معينة .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه الاحكام على موضوع الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه يبين أن حكم محكمة القيم بفرض الحراسة على اموال المدعى ترك له ورشة تصنيع البلاط ليديرها وينتفع بعائدها وأن هذا الحكم لا يترتب عليه منعه من اكتساب الحقوق واكتساب الاموال في المستقبل وإنما غاية ما يترتب عليه هو غل يد المدعى عن ادارة الاموال التي فرضت عليها الحراسة أو التصرف فيها ، أي منعه من ادارتها والتصرف فيها دون أن ينال الحكم من أهليته .

ومن حيث أن قانون حماية القيم من العيب والذي خول محكمة القيم الحكم بفرض الحراسة على الاموال اجاز في المادة ٤ منه الحكم على من تثبت مسؤوليته وفقا لهذا القانون بتدبير أو أكثر من التدابير التي أوردها المادة ومن بينها « الحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية أو الشعبية المحلية ، أو الحرمان من الترشيح أو التعيين في رئاسة أو عضوية مجالس ادارة الشركات العامة أو الهيئات العامة أو التنظيمات النقابية أو الاتحادات أو الأندية أو المؤسسات الصحفية أو الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط والاستمرار فيها » .

ومن حيث أن الحكم الصادر بفرض الحراسة على الطاعن لم يتضمن مجازاته بأى من التدابير المشار إليها في المادة الرابعة أنه الذكر ، بل ولم يتضمن قرار المدعى العام الاشتراكى بحالته الى محكمة القيم المطالبة بتوقيع شئ من هذه التدابير .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان الحكم الصادر بفرض الحراسة على اموال المدعى لا مماس له باهليته . وبالبناء على ذلك فليس من الصحيح القول بأن صفته كرئيس لمجلس ادارة الجمعية تزول عنه تلقائيا ويقوة القانون بفرض الحراسة على امواله لتخلف شرط التمتع بالاهلية المدنية الكاملة فى شأنه . وبالتالي فان مصلحته تبدو قائمة ومؤكده فى مخاصمة القرار الصادر بحل مجلس الادارة وتعيين مجلس مؤقت ، واذا كان ذلك فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف صحيح القانون عندما غير هذا المذهب مما يتعين معه القضاء بالغائه .

ومن حيث ان ادارة قضايا الحكومة قد دفعت امام محكمة القضاء الادارى بعدم قبول الدعوى تاسيسا على ان المدعى لم يتظلم من القرار المطعون فيه الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٨٨ من قانون التعاون الاستهلاكى . وهذا الدفع مردود بأن البادى من استقراء نصوص القانون المذكور أن عدم التظلم الى هذه اللجنة لا يحول بين صاحب الشأن وبين حقه فى اللجوء مباشرة الى القضاء الادارى بطلب الحكم بالغاء القرار ، كما ان هذه النصوص ليس فيها ما يفيد وجوب مثل هذا التظلم قبل رفع دعوى الالغاء ، ومن المسلم ان الاصل فى تلك الدعوى ان ترفع مباشرة ولو لم يسبقها تظلم مواء الى الجهة التى اصدرت القرار او الى السلطة الرئاسية لها او الى أية جهة أخرى ، غير ان ثمة حالات وردت على خلاف هذا الاصل استوجب فيها المشرع - سواء فى قانون مجلس الدولة او غيره . التظلم من القرار قبل رفع الدعوى بطلب الغائه وترتب على اغفال هذا الاجراء عدم قبول الدعوى . ويجب ان يرد النص على وجوب التظلم من القرار قبل الطعن عليه بدعوى الالغاء واضحا وقاطعا فى الدلالة على هذا المعنى باعتباره واردا على خلاف الاصل العام . ومن تطبيقات ذلك النص فى المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على عدم قبول الطلبات « ائ الدعوى » المقدمة راسا بالطعن فى القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا وتاسعا (م - ٣٥ - ج ٢٢)

من المادة ١٠ وذلك قبل التظلم منها الى الجهة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم وكذلك النص فى المادة ١٨ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ على أن « يكون التظلم من قرارات التجنيد الى لجنة مؤلفة من ٠٠٠ ولا تقبل الدعاوى أمام القضاء بالغاء القرارات المشار اليها قبل التظلم منها على الوجه المتقدم » .

ومن حيث ان التنظيم المقرر بموجب قانون التعاون الاستهلاكى للتظلم من قرارات الوزير المختص او الجهة الادارية المختصة بحل مجلس ادارة الجمعية وتعيين مجلس ادارة مؤقت لم يستوجب هذا التظلم قبل رفع الدعوى بطلب الغاء القرار ، كما ان الاستفادة من استقرار القانون ان القرار المذكور هو قرار نهائى قابل للتنفيذ فور صدوره وبالتالي فان الطعن أمام القضاء بدعوى الالغاء انما ينصب على هذا القرار وليس على قرار اللجنة المنوط بها البت فى التظلم لذا فان الدفع المشار اليه يكون فى غير محله متعين الرفض .

ومن حيث أن المادة ٦٦ من قانون التعاون الاستهلاكى ، والذي صدر القرار المطعون فيه فى ظله ، تنص على أن « يعتبر وزير التموين الوزير المختص فى تطبيق احكام هذا القانون على انه بالنسبة للاتحادات التعاونية يتولى الوزير مباشرة جميع الاختصاصات المقررة فى هذا القانون لكل من الوزير المختص والجهة الادارية المختصة ، ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تحديد الوزير المختص والجهة الادارية المختصة ببعض اوجه النشاط التعاونى الاستهلاكى واستنادا الى حكم هذه المادة اصدر رئيس مجلس الوزراء بناء على التفويض المخول له بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ - قراره رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٧٧ الذى نص فى المادة الأولى منه على أن « يعتبر وزير الاسكان والتعمير الوزير المختص فى تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ٦٦ من قانون التعاون الاستهلاكى الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، والهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان الجهة الادارية المختصة وذلك بالنسبة الى نشاط الاسكان التعاونى » .

ومن حيث أن القانون المشار اليه حول « الوزير المختص والجهة الادارية المختصة » صلاحية حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية وتعيين

مجلس ادارة مؤقت ، فمن ثم فان الاختصاص بحل مجالس ادارة الجمعيات التعاونية للاسكان وتعيين مجالس مؤقتة لادارتها يكون منوط بوزير الاسكان والهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان بحسبانهما الوزير المختص والجهة الادارية المختصة ، واذا كان ذلك فان قرار محافظ القليوبية المطعون فيه يكون مشوباً بعيب عدم الاختصاص لصدوره من جهة لاولية لها قانونا في اصداره . ولا يقدر في هذا النظر ما ذهبت اليه ادارة قضايا الحكومة في مذكرة دفاعها المقدمة الى محكمة القضاء الاداري من اختصاص المحافظ باصدار مثل هذا القرار استنادا الى حكم المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ذلك ان المادة المذكورة تقضى بأن « يتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلي وفقاً لهذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيساً لجميع الاجهزة والمرافق المحلية كما يرأس جميع العاملين فى نطاق المحافظة » وواضح من صياغة النص أن الاختصاصات التى خولت الى المحافظين بمقتضاه تتعلق بأجهزة الدولة والمرافق العامة ، ولامرأ فى ان الجمعيات التعاونية هى مؤسسات أهلية من اشخاص القانون الخاص وبهذه المثابة لا تندرج فى عداد اجهزة الدولة او مرافقها العامة وبالتالي لا يشملها حكم هذا النص . هذا الى أن من المسلم فى مجال التفسير وجوب التقيد بالحكم الذى ورد به نص صريح وأعمال مقتضاه دون الاحتجاج بما قد يستفاد ضمناً من حكم آخر لان الصريح أولى بالاعتبار والتقديم .

وقد سبق بيان ان قانون التعاون الاستهلاكى وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٧٧ يفيدان - صراحة - اختصاص وزير الاسكان والهيئة العامة لتعاونيات البناء باصدار مثل القرار المطعون فيه .

(طعن ١٢٨٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١)

محل عمومی

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية منح الاختصاص بإصدار تراخيص المحال العامة الواردة بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة الى وزارة السياحة - المحال التجارية والصناعية الخاضعة للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ لا يزال الاختصاص بشأنها منوطاً بأجهزة الاسكان والمرافق بالمجالس المحلية - تطبيق .

قطع الميعاد فى حالة رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة - يستلزم اتحاد موضوع الدعوى مع موضوع دعوى الالغاء - تطبيق - الاوامر الولائية التى يختلف موضوعها عن موضوع دعوى الالغاء لا اثر لها فى قطع ميعاد رفع هذه الدعوى أمام القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان وزارة السياحة ال اليها الاختصاص بالنسبة الى تراخيص المحال العامة وحدها ، أما المحال التجارية والصناعية - الخاضعة للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ - فلم يعرض لها قانون المحال التجارية والصناعية ولم يقض بنقل الاختصاص فى شأنها الى وزارة السياحة اسوة بما فعل بالنسبة الى المحال العامة ، وبذلك فقد بقى الوضع بالنسبة اليها على حاله اى ظل الاختصاص بشأنها منوط بأجهزة الاسكان والمرافق بالمجالس المحلية .

ومن حيث انه بالرجوع الى القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بين انه ادرج « المخازن » ضمن الجدول المرفق به « البند ٥٤ من القسم الاول » ومن ثم فان اجهزة الاسكان تكون هى الجهة المختصة بمنح تراخيص انشاء وإدارة هذا النوع من المحال .

ومن حيث انه لا خلاف بين الطاعن وبين جهة الادارة فى ان المحل موضوع النزاع والذى أطلق عليه « ملحق الفندق » عبارة عن مخبز ، وبهذه المثابة فانه يخضع لاحكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وبالتالي

تكون مديرية الاسكان بمحافظة الاسكندرية - دون وزارة السياحة هي الجهة المختصة بمنح ترخيصه . واذا كان ذلك فمن ثم فلا وجه للقول بانعدام القرار الصادر من تلك المديرية بالغلق تأسيسا على صدور موجه من جهة لولاية لها وانطوائه على غصب لسلطة الجهة صاحبة الاختصاص وهي وزارة السياحة . ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه بقرض التظلم . ولا حجة في قيام وزارة السياحة بالكتابة الى مديرية الاسكان - مصدرة القرار موضوع الطعن - لابلاغها بوجهة نظرها في الجهة المختصة باصدار الترخيص اذ المعول عليه هو مسلك الجهة الادارية مصدرة القرار بحساباتها هي التي تملك سحب والعدول عنه .

ومن حيث انه لا حجة كذلك فيما اثاره الطاعن بخصوص الامرين الولائيين على عرائض الصادرين لصالحه وقياسهما فيما يتعلق بقطع الميعاد على حالة رفع الدعوى امام محكمة غير مختصة او الاشكال في التنفيذ . . . ذلك ان موضوع هذين الامرين يختلف عن موضوع دعوى الالغاء التي اقامها الطاعن امام محكمة القضاء الاداري بالاسكندرية اذ انصب موضوع الامرين على رفع الاختتام او قضاها عن المحل في حين ان موضوع دعوى الالغاء هو الطعن على القرار الصادر بالغلق وطلب وقف تنفيذه ثم الغائه . وقد حرص مصدر القرار الولائي على ابراز عدم وجود قرار بالغلق واشعار الى ذلك في صراحة ووضوح في اسباب امره . واذا كان ذلك فمن ثم فان تلك الاوامر الولائية التي يختلف موضوعها عن موضوع دعوى الالغاء لا اثر لها في قطع ميعاد رفع هذه الدعوى امام القضاء الاداري وذلك ايا كان الراي في طبيعتها ومدى حجيتها . كما ان هذا المهر الولائي لا يدخل قرار الغلق في مرحلة من الزعزعة وعدم الاستقرار - كما ذهب الطاعن - لانه لم يعرض للقرار اصلا ، بل ونفى وجوده .

مخابرات عامة

الفصل الأول - هيئة المخابرات العامة •

الفصل الثاني - معادلة بعض الرتب العسكرية بالفئات الواردة بالجداول المرفقة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات

العامة •

الفصل الثالث - تدب للعمل بالمخابرات العامة •

الفصل الرابع - تعيين •

الفصل الخامس - نقل •

الفصل الأول هيئة المخابرات العامة

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

هيئة المخابرات العامة هيئة مستقلة ملحقة برئاسة الجمهورية الا انها ليست من الهيئات العامة نتيجة ذلك : عدم نقادة افرادها من احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على منف خدمة المطعون ضده انه حصل فى سنة ١٩٥٦ على شهادة اتمام الدراسة الثانوية (القسم العلمى) ، وصدر القرار رقم ٣٣٥/١٩٦٠ فى ١١/٦/١٩٦٠ من رئيس المخابرات العامة بتعيينه فى الفئة الثالثة وظائف فنية متوسطة وكتابية بالمخابرات العامة بماهى شهرية قدرها تسعة جنيها. اعتبارا من ١١/٦/١٩٦٠ (تاريخ تسلمه العمل) . وفى ٦/٧/١٩٦٦ حصل على البكالوريوس من كلية تجارة عين شمس ، وفى ١١/٦/١٩٦٧ رقى الى الدرجة السابعة ، وفى ١/٧/١٩٦٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ بتعيينه بوزارة الانتاج الحربى بالدرجة السابعة نقلا من المخابرات العامة .

ومن حيث ان مقطع النزاع ينحصر فى بيان ما اذا كان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة ينطبق على افراد المخابرات العامة رغم انهم يخضعون لقانون خاص بهم ، وما اذا كان المطعون ضده يفيد من احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بعد نقله الى وزارة الانتاج الحربى فى تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون المشار اليه فى ١٩٦٧/٨/٣١ وفقا لحكم المبدأ (٦) منه .

ومن حيث ان المادة (١) من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه تنص على ان : « تسمى احكام هذا القانون على العاملين المدنيين بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة » كما تنص المادة (٢) منه على انه : « استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية المعينون في درجات او فئات ادنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف وكذلك العاملون المعينون على اعتماد الاجور والمكافآت الشاملة في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم او في الفئات المتعادلة لها بالهيئات العامة سواء كانت خالية او تنشأ لهذا الغرض في الميزانية العامة للدولة مقابل حذف الدرجات والفئات الادنى والاعتمادات المذكورة مع مراعاة تعادل الدرجات الواردة بالجدول الاول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاملين الى الدرجات المتعادلة لدرجاتهم الحالية » .

ومن حيث ان المخابرات العامة وان تكن هيئة مستقلة ملحقة برئاسة الجمهورية على ما جاء في المادة (١) من قانونها رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ الذي يحكم النزاع المائل ، الا انها ليست « هيئة عامة » مما نص عليه في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ذلك ان اصطلاح « هيئة مستقلة » و « هيئة عامة » ليسا متطابقتين تماما وعلى هذا جرى كل من الشارع الدستوري والشارع العادي ، والدستور الدائم قد استعمل لفظ « هيئة » في وصف الشرطة عندما قرر في المادة (١٨٤) منه ان الشرطة هيئة مدنية نظامية مع انها جزء لا يتجزأ من وزارة الداخلية ، واستعمل لفظ « الهيئات العامة » في المادة (١١٧) منه الخاصة بموازنات وحسابات المؤسسات والهيئات العامة ، كما استعمل الشارع العادي اصطلاح هيئة في قانون مجلس الدولة عندما نص على « هيئة مفوضي الدولة » في المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مما يؤكد اختلاف اصطلاح « هيئة » وهيئة عامة عن بعضهما البعض . ومفاد ذلك ان المخابرات العامة ليست هيئة عامة في تطبيق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر ، ومن ثم لا يفيد اقرارها من

احكامه بوصفهم عاملين في احدى الهيئات العامة ، لانتفاء هذه الصفة عن
الجهة التى يعملون بها .

ومن حيث ان افراد المخابرات العامة لا يعيدون كذلك من احكام
القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوصفهم عاملين في احدى المصالح العامة ،
لان المخابرات العامة يحكمها قانون خاص هو القانون رقم ١٥٩ لسنة
١٩٦٤ الذى تضمن نظاما متكاملا لاحكام التوظيف التى تسرى على افراد
المخابرات العامة ، والمسلم ان القاعدة الاصولية المقررة ان الخاص يقيد
العام ، ومن ثم يسرى فى شأن اولئك الافراد احكام القانون رقم ١٥٩
لسنة ١٩٦٤ دون احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ، ولا يقدر فى
ذلك ما نص عليه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى المادة (١) من مواد
اصداره من ان : « يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين
بالدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون ، وتسمى احكامه على وزارات
الحكومة ومصالحها وغيرها من الوحدات التى يتألف منها الجهاز الادارى
للدولة كما تنظم شئون العاملين بها سواء منهم من كان ينطبق عليه
قانون موظفى الدولة او كادر العمال ، ولا تسرى هذه الاحكام على :

١ - وظائف القوات المسلحة والشرطة .

٢ - « الوظائف التى تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه
القوانين » . ان لا تسرى احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ واستثناءاته
ومنها القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ (الذى اعتبر استثناء وفقا
للمادة ٢ منه) - على افراد المخابرات العامة ، لان قانون المخابرات العامة
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قد نظم تعيين افراد المخابرات العامة
وحدد الفئة والمرتب الذى يتقاضاه كل منهم عند التعيين ، فنص فى
المادة ٢١ منه على ان : « يمنح الفرد عند التعيين اول مربوط الوظيفة
المقررة على الوجه الوارد بجداول المرتبات وفئات الوظائف الملحق بهذا
القانون ولو كان ، المؤهل العلمى الذى يحمله يجيز التعيين فى فئة
اعلى » . مما لا مجال معه للرجوع الى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بوصفه
الشريعة العامة فى الوظيفة ، ولا الى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ باعتباره
استثناء من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، وترتبيا على ذلك
لا يقيد المطعون ضده من احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ايان عمله
بالمخابرات العامة .

ومن حيث أن القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ غنن وقتى اد يخاطب
العاملين المدنيين المنصوص عليهم فى المادة (١) عنه الموجودين فى الخدمة
فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٧ تاريخ العمل به وفقا للمادة (٦) منه ،
واذ نقل المطعون ضده الى وزارة الانتاج الحربى فى ١٩٦٨/١/٧ اى
فى تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ومن ثم لم يكن من موظفى تلك
الوزارة فى التاريخ الذى حدده القانون كشرط لافادة العاملين بها من
احكامه ، ومن ثم لا يفيد المطعون ضده من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧
ابان عمله بوزارة الانتاج الحربى .

(طعن ٨٩٩ لسنة ١٨ ق - جملة ١٩٧٧/٣/٦)

الفصل الثانى

معادلة بعض الرتب العسكرية بالفئات الواردة
بالجداول المرفقة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١
بنظام المخابرات العامة

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

معادلة بعض الرتب العسكرية بالفئات الواردة بالجداول المرفقة
للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة بالنسبة للحالات
الآتية :

١ - رائد شرف : نقل الى المخابرات العامة بتاريخ ١٩٧٥/١٠/١
وكان راتبه عند النقل قد بلغ ٧٥ جنيه .

٢ - مساعد ممتاز : نقل الى المخابرات العامة بتاريخ ١٩٨١/٢/١
وكان راتبه عند النقل قد بلغ ٨١٦٨٠ جنيها .

٣ - مساعد أول : نقل الى المخابرات العامة بتاريخ ١٩٧٨/٩/١
وبلغ مرتبه الاساسى عند النقل ٤٩ جنيه اضيف اليه مبلغ ٨٦٨٠ جنيه
بدلات محتفظ بها عند النقل .

٤ - مساعد : نقل الى المخابرات العامة بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٦
وبلغ مرتبه الاساسى عند النقل ٣١ جنيها اضيف اليه مبلغ ٨٦٨٠ جنيه
بدلات محتفظ بها عند النقل .

٥ - رقيب أول : نقل الى المخابرات العامة بتاريخ ١٩٧٦/٤/١
وبلغ مرتبه الاساسى عند النقل ٢٨٣٥٠ جنيها اضيف اليه ٤٥٦٠٠ جنيه
بدلات محتفظ بها عند النقل .

٦ - رقيب : نقل الى المخابرات العامة بتاريخ ١٩٧٦/٨/١٠
وبلغ راتبه الاساسى عند النقل ٢٠٣٢٥ جنيه اضيف اليه مبلغ ٤٦٨٠ جنيه
بدلات محتفظ بها عند النقل .

٧ - عريف : نقل الى المخابرات العامة بتاريخ ١٩٨٠/١/١٠
راتبه الاساسى عند النقل ٢٥٠٥٠٠ جنيه .

ملخص الفتوى :

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت نص المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة المعدل بالقانونين رقمي ٩٦ لسنة ١٩٧٥ و ٢٩١ لسنة ١٩٨٠ والتي تقضى بأنه « يجوز نقل العاملين في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها الى إحدى وظائف المخابرات العامة ، ويشترط موافقة الفرد كتابة على النقل وان يكون قد سبقت اعارته أو نذبه الى المخابرات العامة لمدة لاتقل عن سنة .

على أنه يجوز لرئيس المخابرات العامة نقل الافراد بناء على توصية لجنة شئون الافراد دون التقيد بالحد الأدنى لمدة الاعارة أو الذنب عند الضرورة القصوى .

وفي جميع الأحوال يكون النقل الى الفئة المعادلة للدرجة أو الرتبة العسكرية التي يشغلها الفرد عند نقله الى المخابرات العامة وبذات اقدميته فيها وعند نقل أحد أفراد القوات المسلحة من حملة المؤهلات العسكرية المتوسطة او فوق المتوسطة الى المخابرات العامة يمنح الفئة التالية للفئة المعادلة لرتبته العسكرية ، وتحسب اقدميته فيها من تاريخ النقل الى المخابرات العامة .

ويمرئ ذلك على من تم نقله الى المخابرات العامة من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ » .

ومفاد ذلك أن المشرع اباح النقل من وظائف الكلدر العام وكادر القوات المسلحة الى وظائف المخابرات العامة المعادلة لدرجات أو رتب المنقولين ورعاية منه لافراد القوات المسلحة من حملة المؤهلات المتوسطة او فوق المتوسطة الذين ينقلون الى المخابرات العامة وقرر ان يكون نقلهم الى الفئة التالية للفئة المعادلة لرتبتهم العسكرية ، الا ان المشرع سكت عن بيان كيفية معادلة الفئات الواردة في الجداول الملحقه بقانون المخابرات العامة بغيرها من درجات الكادر العام او الكلدرات الخاصة ، نبيد أنه ازاء هذا الموضع التشريعي فإنه يتعين اللجوء الى معيار يمكن الاستهداء به في تحديد التعادل بين فئات قانون المخابرات العامة والفئات أو الرتب الواردة

في الكادر العام أو الكادرات الخاصة ، والمعياري الاساسي في تحديد هذا التعادل هو معيار متوسط مربوط الدرجة باعتباره اقرب المعايير للكشف عن التعادل لقيامه على اسس موضوعية ، الا اذا كشف التطبيق العملي له عن قصوره في بعض الاحيان بسبب تداخل مربوط الدرجات في بعضها البعض مثلا فيتعين استكماله بمعيار العلاوة الدورية .

وباعمال معيار متوسط مربوط الفئة في حالة النقل من كادر القوات المسلحة الى كادر المخابرات العامة للوصول الى معادلة رتب : رائد شرف ، مساعد ممتاز ، مساعد اول ، مساعد ، رقيب اول ، رقيب ، عريف بالفئات الواردة بالجدول الملحق بقانون المخابرات العامة سألنى البيان فاننا نصل الى النتائج الآتية :

اولا : بالنسبة لرتبة رائد شرف :

لما كان الثابت من الأوراق ان المرتب الاساسي لصاحب الحسالة المعروضة يبلغ في تاريخ نقله الى المخابرات العامة في ١٩٧٥/١/١ - ٧٥ جنيه وكان يتضح اجدول رقم ٢ ملحق ١ ثانيا : للوظائف المتوسطة الفنية والكتابية المرفق بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ المعمول به وقت نقل ١٤٤٠ + ٨٧٦

المعروضة حالته ، ان متوسط الربط المالي للفئة الثانية يبلغ = $\frac{1440 + 876}{2}$

١١٤٥٨ جنيه وعلاوتها الدورية ٦٠ جنيه سنويا وان متوسط الربط المالي ١٤٤٠ + ٦٨٤

للفئة الثالثة يبلغ = $\frac{1440 + 684}{2}$ ١٠٦٢ جنيه وعلاوتها الدورية ٤٨

١٤٤٠ + ٥٤٠

جنيه سنويا وان متوسط الربط المالي للفئة الرابعة يبلغ = $\frac{1440 + 540}{2}$

٩٩٠ جنيه وعلاوتها الدورية ٣٦ جنيه سنويا ومتوسط الربط المالي ٧٨٠ + ٤٢٠

للفئة الخامسة = $\frac{780 + 420}{2}$ ٦٠٠ جنيه وعلاوتها الدورية ٢٤ جنيه

سنويا ، وكان الثابت ان متوسط الربط المالي لرتبة رائد شرف يبلغ ١١٤٠ + ٦٠٠

= $\frac{1140 + 600}{2}$ ٧٨٠ جنيه ومقدار علاوتها الدورية ٦٠ جنيه يومه ثم قلنا

الفئة الرابعة (١٤٤٠/٥٤٠) سألقة البيان تكون تقرب الفئات الى متوسط مربوط رتبة رائد شرف .

ثانيا : بالنسبة لرتبة مساعد ممتاز :

لما كان الثابت من الاوراق ان المرتب الاساسي للمعروضة حالته في تاريخ نقله الى المخابرات العامة في ١٩٨١/٢/١ يبلغ ٨٦١٠ جنيه شهريا وكان متوسط الربط المالي للفئة الرابعة حسبما يبين من الجدول ٢ ملحق ا ثانيا : الوظائف المتوسطة الفنية والكتابية المرفق بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ والذي تم نقل ١٦٢٠+٦٦٠

المعروضة حالته في ظله يبلغ ————— ١١٤٠ ومتوسط الربط المالي للفئة ٢

الخامسة يبلغ ————— ١٣٤٤+٤٥٠
٢
٩٤٢ جنيه ومتوسط الربط المالي للفئة ٢
١٣٤٤+٣٩٠

السادسة يبلغ ————— ٨٦٧ جنيه ، ولما كان متوسط الربط المالي ٢
١٣٤٤+٦٦٠

لرتبة مساعد ممتاز يبلغ ————— ١٠٠٢ جنيه ومن ثم تكون ٢

الفئة الخامسة (١٣٤٤/٥٠٤) هي اقرب الفئات الى متوسط ربط رتبة مساعد ممتاز .

ثالثا : بالنسبة لرتبة مساعد اول :

لما كان الثابت من الاوراق ان المرتب الاساسي لصاحب الحالة المعروضة في تاريخ نقله الى المخابرات العامة في ظل العمل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة المعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ يبلغ ٦١٦٨ جنيه شهريا وكان متوسط الربط المالي للفئة الخامسة الواردة بالجدول المرفقة بقانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ ١٣٠٠+٥٠٤

لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ يبلغ ————— ٢

٨٥٢ جنيه والفئة السادسة يبلغ متوسط ربطها المالي ————— ٢ ٢
١٢٠٠+٣٩٠

$$= \frac{٩٦٠ + ٣٦٠٠}{٢} \text{ جنيه والفئة السابعة يبلغ متوسط ربطها المالى}$$

$$= \frac{٩٠٠ + ٢٤٠}{٢} \text{ جنيه والفئة الثامنة يبلغ متوسط ربطها المالى}$$

$$= \frac{٧٢٠ + ٢٩٦}{٢} \text{ جنيه والفئة التاسعة متوسط ربطها المالى}$$

$$= \frac{٥١٦ + ٤٦٨}{٢} \text{ جنيه وكان متوسط ربط رتبة مساعد اول يبلغ}$$

٤٩٢ جنيه فان الفئة الثامنة تكون اقرب الفئات الى متوسط مربوط رتبة مساعد اول .

رابعا : بالنسبة لرتبة مساعد :

لما كان الثابت من الاوراق ان المعروضة حالته يبلغ مرتبه في تاريخ نقله الى المخابرات العامة في ١٩٧٧/١٢/١٦ - ٤٢٦٨٠ جنيه

$$\text{شهريا ، وان متوسط ربط رتبته العسكرية} = \frac{٤٢٦ + ٣٣٦}{٢} = ٣٨١ \text{ جنيه}$$

ومقدار العلاوة الدورية المقررة لها ١٨ جنيه فان هذه الرتبة تتفق مع الفئة السابعة (٧٨٠/٢٤٠) الواردة بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ في مقدار العلاوة الدورية المقررة لكل منهما وهو ١٨ جنيه ، كما ان متوسط مربوط هذه الرتبة اقرب الى مربوط الفئة السابعة الذى يبلغ ٧٨٠ + ٢٤٠

$$= \frac{٥١٠}{٢} \text{ جنيه ومن ثم يتعين وضعه بالفئة السابعة}$$

(٧٨٠/٢٤٠) من فئات كادر المخابرات العامة .

خامسا : بالنسبة لرتبة رقيب اول :

لما كان الثابت من الاوراق ان صاحب الحالة المعروضة يبلغ مرتبه في تاريخ نقله الى المخابرات العامة في ١٩٧٦/٤/١ - ٣٠٩٣٠ جنيه

$$\text{شهريا وكان متوسط ربط رتبته العسكرية يبلغ} = \frac{٣٤٨ + ٢٧٦}{٢} = ٣١٢ \text{ جنيه}$$

واذا كان متوسط الفئة الثامنة من فئات كادر المخابرات العامة يبلغ
 $٢٦٠ + ١٨٠$

----- ٢٧٠ جنيه فانه يتعين وضعه على هذه الفئة باعتبارها الاقرب
 ٢

الى متوسط مربوط رتبته .

سافما : بالنسبة لرتبة رقيب :

لما كان الثابت من الاوراق ان صاحب الحالة المعروضة يبلغ مرتبه
 في تاريخ نقله الى المخابرات العامة في ١٩٧٦/٨/١ - ٢٦١٣٠ ج وان
 $٢٨٢ + ٢٩٩٢٠٠$

متوسط رتبة رقيب يبلغ ----- ٢٥٥٦٠٠ جنيه فان التاسعة
 ٢

من فئات الكادر المخابرات العامة التى يبلغ متوسط ربطها
 $٣٦٠ + ٦١٢$

----- ٢٦١ جنيه تكون هى الاقرب الى متوسط مربوط رتبته
 ٢

عند النقل .

سابعاً : بالنسبة لرتبة عريف :

لما كان الثابت من الاوراق ان المرتب الاساسى لصاحب الحالة
 المعروضة في تاريخ نقله الى المخابرات العامة في ١٩٨٠/١٠/١ يبلغ
 $٣٣٠ + ٢٥٨$

----- ٢٥٨٥٠٠ جنيه وكان متوسط ربط رتبة عريف يبلغ
 ٢

----- ٢٩٤ وكان متوسط ربط الفئة التاسعة من فئات كادر المخابرات العامة فى
 $٧٢٠ + ٢٥٢$

تاريخ نقله بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٠ يبلغ -----
 ٢

----- ٤٨٦ جنيه فانه يتعين وضع صاحب الحالة المعروضة على هذه الفئة
 باعتبارها اقرب الفئات الى متوسط مربوط رتبته العنصرية عند النقل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى معادلة
 رتب رائد شرف ، مساعد ممتاز ، مساعد اول ، رقيب اول ، رقيب ، عريف
 بالفئات الواردة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة
 على النحو المبين بالاسياح .

الفصل الثالث

نصب للعمل بالمخابرات العامة

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

عدم جواز حساب مدة الخدمة التي يقضيها العامل المنتدب كل الوقت أو المعار للعمل بجهاز المخابرات العامة مضاعفة في المعاش - أساس ذلك - أن المشرع حدد في المادة ٦٨ من قانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ الطوائف التي تحسب مدد خدمتها بالمخابرات العامة مضاعفة في حساب المعاش تحديدا قاطعا - خروج المنتدب أو المعار للعمل بالجهاز المذكور من نطاق تطبيق هذا الحكم - تطبيق .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٣٥) من قانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ تنص على انه « يجوز اعارة أو ندب العاملين بالجهاز الاداري للدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة للعمل في المخابرات العامة ويكون للمعارين أو المنتدبين كل الوقت جميع العلاوات والبدلات والمزايا المقررة لافراد المخابرات العامة ، وذلك بشرط ألا يتجاوز ما يتقاضاه الفرد المعار أو المنتدب من وظيفته الأصلية ومن وظيفته المعار أو المنتدب إليها مجموع ما يستحق عند النقل بمقتضى هذا القانون .

وتنص المادة (٦٨) من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ على أن « تطبق قوانين المعاشات العسكرية على رئيس المخابرات العامة ونوابه وسائر أفراد المخابرات العامة الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون في المسائل الآتية :

..... (هـ) حساب مدة الخدمة بالمخابرات العامة مضاعفة في المعاش ويستفاد بحكم هذا البند أفراد المخابرات العامة ممن خدموا للجمهورية العربية اليمنية اعتباراً من ١٩٦٢/٩/٢٧ ومن خدموا بالمخابرات العامة أثناء الاعتداء الثلاثي أو منذ عدوان سنة ١٩٦٧ » .

ومن حيث ان الأصل طبقا للقواعد العامة ان المدد التي تحسب في المعاش هي مدد الخدمة الفعلية ، ومن ثم فانه اذا ما قرر المشرع مضاعفة بعض مدد الخدمة الفعلية لطوائف من العاملين عند تسوية معاشاتهم او مكافآتهم ، يكون قد وضع حكما استثنائيا يرتب عبئا ماليا على الخزانة العامة الامر الذي يتعين معه الالتزام في تفسيره بقواعد التفسير الضيق فيقتصر نطاق مريانه على المدد والطوائف التي انصرفت اليها ارادة المشرع الصريحة ولا يجوز بحال من الاحوال مد هذا الحكم الى طوائف اخرى لم يقصدها المشرع تحت ستار التفسير او القياس .

ولما كانت المادة ٦٨ من قانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٦ قد حددت من تطبيق عليهم قوانين المعاشات العسكرية في خصوص حساب مدة الخدمة بالمخابرات العامة مضاعفة في المعاش تحديدا قاطعا فحصرتهم في رئيس المخابرات العامة ونائيه وافراد المخابرات العامة الموجودين في الخدمة وقت العمل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ وافراد المخابرات العامة الذين خدموا بالجمهورية العربية اليمنية اعتبارا من ٢٧/٩/١٩٦٢ او المخابرات العامة اثناء الاعتداء الثلاثي او منذ عدوان يونيه سنة ١٩٦٧ ، فانه يخرج من نطاق اعمال حكم هذه المادة المنتخب كل الوقت او المعار ذلك لانه وان كان النذب كل الوقت او الاعارة يؤدي الى انقطاع صلة المنتخب او المعار بوظيفته الاصلية مؤقتا واتصاله بالوظيفة التي يباشر عملها الا ان ذلك لا يكسبه الصفة الوظيفية الخاصة التي نذب او أعير لمباشرة اعمالها .

ومن حيث انه ترتبيا على ذلك فان السيد الأستاذ / المستشار المساعد بمجلس الدولة لا يدخل في عداد افراد المخابرات العامة طوال مدة نذبه كل الوقت للعمل مستشارا قانونيا للمخابرات العامة وبالتالي فلا يستفيد من حكم المادة ٦٨ من قانون المخابرات العامة .

ومن حيث انه لا حجة في القول باقداته من حكم هذا النص بمقولة ان نص المادة (٣٥) من القانون المذكور سوى بين المنتخب او المعار بين افراد المخابرات العامة ذلك لان نص هذه المادة صريحة وواضحة في ان المقصود هو المساواة في المزايا المادية التي يحصل

عليها افراد المخابرات العامة وآية ذلك ان المشرع وضع حدا اقصى لمسا يتقاضاه المعار او المنتدب من هذه المزايا وجاءت عبارته واضحة الدلالة لان ما يتقاضاه الفرد لا ينصرف الا الى المقابل المادى الذى يقبضه فعلا، كما وان عبارة (ما يستحق عند النقل بمقتضى القانون) تفيد بدورها المقابل المادى الذى يتقرر للفرد بنص القانون فى حالة نقله ومن غير المتصور ان تنصرف عبارتى (ما يتقاضاه) او (ما يستحق عند النقل) الى المزايا المقررة بنص خاص لافراد المخابرات العامة عند انتهاء خدمتهم وتسوية معاشاتهم .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان مدة ندب السيد الاستاذ / المستشار المساعد بمجلس الدولة كل الوقت للعمل مستشارا قانونيا للمخابرات العامة لا تحسب مضاعفة فى المعاش .

(ملف ٧٥٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠)

الفصل الرابع

تعيين

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

تعيين لحد العاملين بمكافأة شاملة بالمخبرات العامة ثم تعيينه بعد ذلك على فئة مالية وفقا لقانون المخبرات العامة - نقله الى هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية على درجة معادلة للدرجة التي كان يشغلها بالمخبرات العامة - عدم احقيقته في ضم مدة خدمته بالمكافأة الشاملة التي قضاه بالمخبرات العامة قبل تعيينه على درجة بها طالما ان قانون المخبرات العامة الساري في ذلك الوقت لم يكن ليحيز ضم مثل تلك المدة ومن ثم فانه يستصحب حالته الوظيفية التي كان عليها عند نقله الى الهيئة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على ملف خدمة المدعى انه حصل على الاهلية في اللاسلكي من الدرجة الثانية في ابريل سنة ١٩٥٩ ، وفي ١٩٥٩/١٢/١ التحق بخدمة المخبرات العامة بمكافأة شهرية شاملة مقدارها ١٢ ج ، وفي ١٩٦١/٣/١٩ صدر قرار مساعد رئيس المخبرات العامة رقم ٦٢ بتعيينه بالفئة الثالثة وظائف فنية متوسطة وكتابية اعتبارا من ١٩٦٠/٣/١ بمرتب شهري قدره ٩ جنيهات رفع الى ١٢ ج من ١٩٦٢/٣/١ بعد منحه علاوة تثبيت مقدارها ٣ ج ، وبناء على المسابقة التي اعلنت عنها هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية للتعيين فيها اصدرت الهيئة المذكورة القرار رقم ٩٨٥ لسنة ١٩٦٢ بتعيينه في وظيفة معاون تلغراف لاسلكي بالمرتبة الثالثة ب (٣٠٠/١٤٤ ج) متوسطة ثم صدر القرار رقم ١٣٥٦ في ١٩٦٣/٣/١٣ بفصله من الهيئة لعدم استلامه العمل وقد تدرج مرتبه بالمخبرات العامة الى ان وصل في ١٩٦٦/٣/١ ٢٠٤٤٥ جنيه وقد تقرر نقله بعد ذلك الى الهيئة بالمرتبة الثالثة ب المتوسطة (٣٠٠/١٤٤ ج) المخصصة لوظيفة معاون تلغراف اللاسلكي واعتبرت اقدميته فيها من ١٩٦٠/٣/١ ومنح مرتبا مقدار ٢٦٤٤٥ جنيه بعد اضافة علاوة

المخابرات الى مرتبه ، وقد تسلم عمله بالهيئة فى ١٩٦٦/٧/٤ وسويت حالته طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦١ الذى قضى بمریان لحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على العاملين بالهيئة فاعتبر فى الدرجة الثامنة من ١٩٦٠/٣/١ وفى الدرجة السابعة من ١٩٦٤/٣/١ بعد مضى أربع سنوات ، وقدم طلبا لضم مدة خدمته السابقة بالمخابرات العامة من ١٩٥٩/١٢/١ الى ١٩٦٠/٣/١ التى كان معينا خلالها بالمكافاة وافادت المخابرات العامة بأن احكام قانون المخابرات العامة الذى عين بقتضاه المدعى لا تجيز ضم مثل هذه الدد .

ومن حيث ان الثابت من الوقائع المتقدم ذكرها ان المدعى قد التحق بالهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية بطريق النقل من المخابرات ، ومن ثم فانه يستصحب حالته الوظيفية التى كان عليها عند نقله ، واذ كانت القواعد الوظيفية التى كان يخضع لها قبل نقله لا تجيز ضم مدة خدمته السابقة بالمكافاة الشاملة الى مدة خدمته بعد تعيينه الى احدى درجات كادر المخابرات العامة فان نقله الى الهيئة بحالته ليس من شأنه ان يخول له ضم هذه المدة الى مدة خدمته اللاحقة خلافا للقواعد التى كان يخضع لها فى ذلك الوقت ، ومتى كان ذلك وكانت الهيئة قد قامت بتسوية حالته طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٦٦ فاعتبر فى درجة الثامنة من ١٩٦٠/٣/١ وفى الدرجة السابعة من ١٩٦٤/٣/١ بعد مضى أربع سنوات من تاريخ تعيينه فى الدرجة الثامنة فاذا تكرر و اعملت فى حقه -حيث حكم القانون وتكون الدعوى غير قائمة على اساس سليم من القانون متعينا رفضها .

(طعن ٦٨٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٤)

الفصل الخامس

نقل

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

وظائف المخابرات العامة - نقل طبقاً لنص المادتين ٤٩ ، ٥٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ بنظام المخابرات العامة يجوز نقل أحد الأفراد من أية جهة حكومية الى إحدى وظائف المخابرات العامة بشرط الحصول على موافقته الكتابية ومع مراعاة وجوب ندبه لمدة سنة على الأقل قبل النقل للعمل بالمخابرات فإذا ما ثبت صلاحيته فإنه ينقل الى إحدى فئات المخابرات العامة المعادلة للدرجة أو الرتبة التي كان يشغلها وبذات أقدميته فيها - نقل عامل كان يشغل الدرجة السابعة بالكادر العام بأقدمية ترجع الى ١٩٦٤/١١/٢١ الى الفئة (د) بالمخابرات العامة المعادلة للدرجة التي كان يشغلها يقتضى احتفاظه في هذه الفئة بذات الأقدمية التي كانت له في الدرجة المنقول منها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٩ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ بنظام المخابرات العامة وهو الذي تم نقل العامل المذكور في ظل العمل به تقضى بأنه « يجوز نقل الفرد من أية جهة حكومية الى إحدى وظائف المخابرات العامة اذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون . ويشترط موافقة الفرد كتابة على النقل مع مراعاة وجوب سبق ندبه الى المخابرات العامة لمدة لا تقل عن سنة . . . » كما تنص المادة ٥٤ من هذا القانون على ان « تحسب أقدمية الفرد المنقول الى المخابرات العامة من تاريخ حصوله على الدرجة أو الرتبة المعادلة للفئة التي سيوضع فيها بشرط أن يكون مستوفياً المدة المنصوص عليها في الجدول المرافق لفئة القانون في الفئة أو الدرجة السابقة للفئة التي يوضع فيها » وبيّن من هذين النصين انه يجوز نقل أحد الأفراد من أية جهة حكومية الى إحدى وظائف المخابرات العامة بشرط الحصول على موافقته

الكتابية ومع مراعاة وجوب ندبه لمدة سنة على الأقل قبل النقل للعمل بالمخابرات ، فإذا ما ثبت صلاحيته فإنه ينقل الى إحدى فئات المخابرات العامة المعادلة للدرجة أو الرتبة التي كان يشغلها وبذات اقدميته فيها .

وحيث أن الثابت أن العامل المعروض حالته كان يشغل الدرجة السابعة بالكادر العام بأقدمية ترجع الى ١٩٦٤/١١/٢١ ، ولقد نقل الى الفئة (د) بالمخابرات العامة المعادلة للدرجة التي كان يشغلها ، فمن ثم فإنه يحتفظ في هذه الفئة بذات الاقدمية التي كانت له في الدرجة المنقول منها والتي ترتد الى ١٩٦٤/١١/٢١ .

(فتوى ١٥٢ فى ١٩٧٤/٣/٢٣)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

وظائف المخابرات العامة - طبقا لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ - يجوز النقل الى الفئة (هـ) الواردة بالجدول حرف (١) الملحق بهذا القانون وذلك من الدرجة المعادلة لها بالكادر العام أو بكادر الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها - وجوب مراعاة أن يكون مرتب العامل المنقول فى حدود المربوط السنوى الثابت لهذه الفئة ومقداره ٣٠٠ جنية .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة على أنه « يجوز نقل العاملين فى الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها الى إحدى وظائف المخابرات العامة ، وبشرط موافقة الفرد كتابة على النقل وأن تكون قد سبقت اعارته أو ندبه الى المخابرات العامة لمدة لا تقل عن سنة » .

وحيث ان الفئة (هـ) الواردة بالجدول حرف (١) الملحق بالقانون المشار اليه هى إحدى وظائف المستوى الثانى بالمخابرات العامة فمن ثم يجوز النقل اليها من الدرجة المعادلة لها بالكادر العام أو بكادر الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها أخذاً

بعموم نص المادة ٣٨ المشار اليه ، على انه لما كانت هذه الفئة ذات مربوط سنوى ثابت مقداره ٣٠٠ جنيه فيراعى ان يكون مرتب العامل المنقول فى حدود هذا المبلغ .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى انه :

اولا : العامل المعروض حالته المنقول من الدرجة السابعة بالكادر العام الى الفئة (د) بالمخابرات العامة يحتفظ فى الفئة المنقول اليها بذات اقدميته فى الدرجة المنقول منها والتي ترجع الى ١٩٦٤/١١/٢١ .

ثانيا : لا يجوز نقل احد الافراد من الحكومة او الهيئات او انؤسسات العامة او الشركات التابعة لها الى الفئة (هـ) من الجدول حرف (ا) الملحق بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة الا اذا كان مرتبه السنوى لا يجاوز ٣٠٠ جنيه .

(ملف ٣٣١/٣/٨٦ - جملة ١٩٧٤/٣/١٣)

مدّٰ خبرۃ

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

أجاز المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حساب مدة الخبرة الزائدة عن المدة المشترطة لشغل الوظيفة وقضى بمنح علاوات اضافية عنها بحد أقصى خمس علاوات - شروط ذلك - اتفاق مدة الخبرة مع طبيعة العمل الجديد والا يسبق العامل نتيجة لحسابها ريميله المعين بذات الجهة والذى تتوافر له ذات مدة الخبرة ويشغل وظيفة من ذات الدرجة التى عين بها العامل - اثر ذلك - أن وجود الزميل يجعل حق العامل قاصرا على حساب المدة التى تؤدى الى مساواته به فى تقديمية الدرجة على أن يوضع فى ترتيب تال له فى الاقدمية والا يزيد مرتبه عن مرتب الزميل .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على انه « ويجوز بقرار من السلطة المختصة تعيين العامل الذى تزيد مدة خبرته العملية التى تتفق وطبيعة العمل عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على اساس أن تضاف الى بداية اجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها بشرط الا يسبق زميله المعين فى ذات الجهة فى وظيفة من نفس الدرجة فى التواريخ الفرضى لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الاقدمية فى درجة الوظيفة او الاجر » .

ومفاد هذا النص أن المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أجاز حساب مدة الخبرة الزائدة عن المدة المشترطة لشغل الوظيفة وقضى بمنح علاوات اضافية عنها بحد أقصى خمس علاوات واشترط لذلك أن تتفق مدة الخبرة مع طبيعة العمل الجديد ، والا يسبق العامل نتيجة لحساب مدة الخبرة الزائدة زميله المعين بذات الجهة الذى تتوافر له ذات مدة الخبرة ويشغل وظيفة من ذات الدرجة التى عين بها العامل فى تقديمية

الدرجة وفى المرتب ومن ثم فانه اذا وجد هذا الزميل اقتصر حق العامل فى حساب مدة الخبرة الزائدة على القدر الذى يؤدى الى مساواته به فى اقدمية الدرجة كما يقتصر حقه فى العلاوات الاضافية على عدد من العلاوات تقابل عدد سنوات الخبرة المحسوبة على هذا الاساس فى التقدمية ومع مراعاة الا يزيد مرتبه عن مرتب زميله ، كما يتعين وضعه فى ترتيب تال لاقدمية هذا الزميل .

ولما كان زميل العامل فى الحالة الماثلة شاغل للدرجة الاولى فى ١٩٧٩/٢/٢٤ بمرتب قدره ٩٨ جنيه فانه وقد عين العامل فى ١٩٨٠/٥/١٩ بذات الدرجة ، لا يجوز ان ترتد اقدميته فيها نتيجة حساب مدة الخبرة الزائدة الا الى ١٩٧٩/٢/٢٤ على ان يوضع فى ترتيب تال لاقدمية هذا الزميل ، وتبعاً لذلك فلا تحسب له من مدة الخبرة الزائدة سوى سنة واحدة كاملة ولا يستحق من العلاوات الاضافية سوى علاوة واحدة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز منح العامل فى الحالة الماثلة اقدمية فى الدرجة ترتد الى تاريخ يسبق زميله بالجهاز ، وحساب العلاوات الاضافية على اساس تاريخ هذه الاقدمية .

(ملف ٥٧١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١٢/١٦)

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

ميز المشرع بين نوعين من مدد الخبرة - الاولى مدة الخبرة العملية وهى التى تختص لجنة الخدمة المدنية باصدار قرار عام بنظام حسابها والثانية مدة الخبرة العلمية واسند الاختصاص بحساب تلك المدة الى السلطة المختصة التى تمارس اختصاصها بكل حالة على حدة وفقاً للقواعد والشروط التى حددها المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المقصود بمصطلح السلطة المختصة فى تطبيق احكام هذا القانون واثره .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان (تصدر لجنة شئون الخدمة المدنية قراراً

بنظام احتساب مدة الخبرة المكتسبة علميا وما يترتب عليها من احتساب الأقدمية الافتراضية والزيادة في أجر بداية التعيين وذلك بالنسبة للعامل الذي تزيد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة مع مراعاة اتفاق هذه الخبرة مع طبيعة عمل الوظيفة .

ويجوز بقرار من السلطة المختصة تعيين العامل الذي تزيد مدة خبرته العملية التي تتفق وطبيعة العمل عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة بحد أقصى خمسين علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها بشرط ألا يسبق زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر) .

ومفاد هذا النص أن المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ميز بين نوعين من مدد الخبرة : الأولى مدة الخبرة العلمية والثانية مدة الخبرة العملية ، وخص كل منها بأحكام وإجراءات غير تلك التي تنطبق على الأخرى ، ففي حين خول لجنة الخدمة المدنية إصدار قرار عام بنظام حساب مدة الخبرة العملية يتناول الأقدمية الافتراضية والزيادة في الأجر المترتبة على حسابها ، فإنه لم يمنح تلك اللجنة اختصاصا خاصا بشأن حساب مدة الخبرة العملية بجانب اختصاصها العام بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون والتعليمات اللازمة لتطبيقه وإنما أسند الاختصاص بحساب تلك المدة الى السلطة المختصة وحدد لها على وجه التفصيل قواعد وإجراءات وشروط وآثار هذا الحساب و ربط بين ممارستها لهذا الاختصاص والحالات التي تعرض لها وتزيد فيها مدة الخبرة العملية عن المدة المشترطة لشغل الوظيفة ولم يخولها إصدار قرار تنظيمي عام في هذا الصدد وإنما علق ممارستها لاختصاصها بكل حالة على حدة لتصدر فيها قرارا فرديا يرتبط بها وحدها دون غيرها من الحالات فلم يجز المشرع في هذا الصدد للسلطة المختصة وضع أو استعارة ما تشاء من قواعد لحساب تلك المدة وإنما عين الحد الأقصى للمدة التي يجوز حسابها فقصره على خمس سنوات والحد الأقصى للزيادة في الأجر فقصره على (م - ٣٧ - ج ٢٢)

خمس علاوات واشترط لذلك الا يسبق من تحسب له مدة الخبرة العملية زميله المعين معه بذات الجهة وبوظيفة مقدر لها ذات الدرجة المالية فى بداية مدة الخبرة وفى اقدمية الدرجة والا يزيد عليه فى الاجر . واذا حدد المشرع فى المادة الثانية من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المقصود باصطلاح السلطة المختصة فى تطبيق احكام هذا القانون فحصرها فى الوزير المختص او المحافظ المختص او رئيس مجلس الادارة المختص بحسب الاحوال فانه لا يجوز اسناد الاختصاص باصدار قرار حساب مدة الخبرة العملية الى غيرهم .

وبناء على ما تقدم فانه لما كان العامل المعروضة حالته قد قام اعتبارا من ١٩٧٧/٨/٢٢ تاريخ حصوله على المؤهل العالى باعمال الوظيفة التى عين بها فى ١٩٨٠/٦/١ يكون له الحق نى حساب مدة الخبرة العملية التى قضاها بهذه الوظيفة فى الفترة من ١٩٧٧/٨/٢٢ حتى ١٩٨٠/٦/١ قرار من السلطة المختصة المنصوص عليها بالمادة ٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وبالقيد والشروط المنصوص عليها بالمادة ٢٧ من هذا القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الاختصاص باصدار قرار حساب مدة الخبرة العملية منعقد للسلطة المختصة المنصوص عليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وان العامل المعروضة حالته له حقا فى حساب مدة خبرته العملية بالوظيفة التى عين بها بالتطبيق لحكم المادة ٢٧ من هذا القانون بالقيد الواردة بالفقرة الثانية من تلك المادة .

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ قد وضع نظاما فى شأن حساب مدة الخبرة العلمية وما يقابلها من اقدمية افتراضية وعلاوات اضافية - ١ - الحصول على مؤهل علمى يزيد على المؤهل الأدنى المطلوب يرتب الحق فى الحصول على المزايا التى قررها القانون ٢٠ - لا يجوز حساب مدة الخبرة العملية السابقة على الحصول على المؤهل فوق المتوسط والتى قضاهما العامل بالمؤهل المتوسط ، وانما يجوز حساب مدة الخبرة العملية اللاحقة لحصوله على المؤهل فوق المتوسط وحتى تاريخ اعادة تعيينه بمقتضى هذا المؤهل .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - والتى تنص على ان « تحسب مدة الخبرة المكتسبة علميا التى تتفق مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل وما يترتب عليها من اقدمية افتراضية وريادة فى اجر بداية التعيين للعامل الذى تزيت مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة ، كما تحسب مدة الخبرة العملية التى تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على اساس ان تضاف الى بداية اجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بعد اقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل وعلى الا يسبق زميله المعين فى ذات الجهة فى وظيفة من نفس الدرجة فى التاريخ الفرضى لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الاقدمية فى درجة الوظيفة او الاجر » .

ويكون حساب مدد الخبرة الموضحة بالفقرتين السابقتين وفقا للقواعد التى تضعها لجنة شئون الخدمة المدنية . وقد صدر لعمالا لذلك قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ٣ لسنة ١٩٨٠ بشأن حساب مدة الخبرة المكتسبة علميا عند التعيين ناصا فى المادة الاولى منه على انه « يشترط لحساب

مدة تلك الخبرة المكتسبة علميا عند التعيين في الوظيفة توافر الشروط الآتية:

(أ) حصول العامل على مؤهل دراسي اعلى من المؤهل الذي تستلزمه شروط شغل الوظيفة .

(ب) أن تتفق مدة الخبرة المكتسبة علميا مع طبيعة الوظيفة المعين فيها العامل وفقا لما تقرره لجنة شئون العاملين المختصة .

(ج) أن يكون التعيين في احدى وظائف المجموعة الفنية أو إحدى وظائف المجموعة المكتبية من الدرجة الرابعة » .

وتنص المادة الثانية من ذات القرار على أن « تصيب كل سنة دراسية قضاها العامل للحصول على المؤهل الدراسي الأعلى في حساب مدة الخبرة العلمية وتحسب هذه المدة في اقدمية درجة الوظيفة كما يزداد الأجر ما يعادل علاوة دورية عن كل سنة من مدة الخبرة المحسوبة وذلك عند لتعيين بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها ويشترط ألا يسبق زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الاقدمية في درجة انوظيفة او الأجر » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في المادة ١/٢٧ منه وكذلك قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه قد وضعها نظاما متكاملًا في شأن حساب مدة الخبرة العلمية وما يقابلها من اقدمية افتراضية وعلاوات اضافية وذلك بهدف تمييز الحاصل على خبرة علمية زائدة بمنحه مزايا الاضافية العلمية التي حصل عليها والتي تسهم بلا جدال في اجادة الأعمال الوظيفية ، ومن هذا المنطلق فإن الحصول على مؤهل علمي يزيد على المؤهل الأدنى المطلوب يرتب الحق في الحصول على المزايا التي قررها القانون ، ولا يغير من ذلك من أن تكون اشتراطات شغل الوظيفة الواردة بجدول التوصيف والتقييم وقد ساوت بين المؤهل المتوسط وفوق المتوسط في شغل الوظيفة

ذلك ان هذا التصاوى انما ينصرف فقط الى مجرد التعيين فى الوظيفة لكن لا يحرم الحاصل على مؤهل اعلى من الحصول على حقوقه التى قررها القانون لقاء ميزة فى الحصول على المؤهل الاعلى .

ومن حيث انه عن حساب مدة الخبرة العمنية السابقة ، فقد استقر افتاء الجمعية العمومية على انه ولئن كان لا يجوز حساب مدة الخبرة السابقة على الحصول على المؤهل فوق المتوسط والتى قضاه العامل بالمؤهل المتوسط ، الا انه يجوز حساب مدة الخبرة العملية اللاحقة لحصول العامل على المؤهل فوق المتوسط وحتى تاريخ اعادة تعيينه بمقتضى هذا المؤهل وذلك وفقا للشروط والأوضاع المحددة بالفقرة الثانية من المادة ٢٧ المشار اليها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

اولا : جواز حساب مدة الخبرة العلمية لحملة المؤهلات فوق المتوسطة فى حالة اشتراط المؤهل المتوسط أو فوق المتوسط لشغل الوظيفة .

ثانيا : قصر حساب مدة الخبرة العملية على تلك اللاحقة لحصول العامل على المؤهل فوق المتوسط وحتى تاريخ اعادة تعيينه بمقتضى هذا المؤهل ، وذلك وفقا للأوضاع والشروط الواردة بالمادة ٢٧/٢ المشار اليها .

(ملف ٩٤٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/٣/٧)

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

جواز حساب مدة الخبرة العملية طبقا للمادة ٧٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ عند التعيين لأول مرة - ولا يسرى حكمها فى حالة الترقية ، اذ ان تعيين العامل الشاغل لوظيفة فعلا فى وظيفة اعلى منها مباشرة انما هو ترقية فى جميع الأحوال ، وتسرى عليها الاحكام الخاصة بالترقية وحدها وتنحصر عنه احكام التعيين لأول مرة .

ملخص الفتوى :

ان نص المادة (١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة يقضى بأنه « يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا القانون وتسمى احكامه على :

١ - العاملين بالوزارات الحكومية ومصالحها والاجهزة التى لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلى .

٢ - العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بها » .

كما استعرضت الجمعية العمومية قرار وزير الزراعة رقم ٥١ لسنة ٧٧ باصدار اللائحة الأساسية للهيئة العامة لمشروعات تحسين الاراضى وتنص المادة ٣٧ منها على ان « يضع مجلس الادارة القواعد الخاصة بالاعلان عن الوظائف واجراءات الامتحان وترتيب المناجحين والتعيين فى الوظائف دون امتحان ويكون التعيين فى الوظائف التى تشغل بامتحان حسب الاسبقية الواردة بالترتيب النهائى لنتائج الامتحان ، ويكون التعيين فى الوظائف التى تشغل بدون امتحان وفقا للشروط والاوزاع التى يحددها مجلس الادارة » .

وتنص المادة ٤٠ من اللائحة المذكورة على انه « ... وتعتبر الاقدمية فى المستوى من تاريخ التعيين فاذا اشتمل قرار التعيين على اكثر من عامل فى وظيفة واحدة اعتبرت الاقدمية كما يلى :

١ - اذا كان التعيين متضمن ترقية اعتبرت الاقدمية على اساس الاقدمية فى المستوى السابق .

٢ - اذا كان التعيين لأول مرة لاعتبرت الاقدمية بين المعينين على اساس الاقدمية فى الحصول على المؤهل . فاذا تساويا قدم الأكبر سناً . » .

وتنص المادة ٧٢ من اللائحة المشار إليها على أنه « مع عدم الإخلال بالمادة ٣٩ من هذه اللائحة يحدد أجر العامل عند تعيينه ببداية مربوط الوظيفة المعين عليها ويستحق هذا الأجر من تاريخ تسلمه العمل » .

ويجوز تحديد الأجر بما يجاوز بداية المربوط في الحالات التي تزيد فيها مدة خبرة العامل الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة وذلك بالشروط والأوضاع الآتية « »

ومفاد ما تقدم أن الأصل هو سريان لائحة العاملين الخاصة بالجهاز التنفيذي ، لمشروعات تحسين الأراضي والتي يضعها مجلس إدارتها بكامل اختصاصه على العاملين به وفي حالة خلو هذه اللائحة من نص يكون القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ هو الواجب التطبيق ولما كانت الهيئة صدر بشأنها قرار وزير الزراعة رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ متضمنا إصدار اللائحة الأساسية للهيئة وورد النص في الباب السادس منه على نظام العاملين بالهيئة فإن هذا النظام يكون هو الواجب التطبيق ولا يطبق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ إلا في حالة خلو النظام من نص يحكم الموضوع المعروض .

ومن حيث أن المادة ٧٢ من لائحة شؤون العاملين بالهيئة العامة للجهاز التنفيذي لتحسين الأراضي عالجت في فقرتها الأولى تحديد المرتب الذي يستحقه العامل عند تعيينه من تاريخ تسلمه العمل ، فاضحت بذلك أنها تعالج التعيين لأول مرة ، ثم انتقلت الفقرة الثانية إلى بيان حكم تحديد مرتب من يعين بالهيئة لأول مرة وكانت له مدة خبرة تزيد على المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة التي عين عليها ، فقررت أن يستحق أول مربوط الدرجة المقررة لهذه الوظيفة مضافا إليه علاوة عن كل سنة من سنوات الخبرة الزائدة على المدة المطلوبة لشغل الوظيفة بحد أقصى خمس علاوات ، ويحدد الأجر عند التعيين على هذا الأساس . ولم ترتب المادة ٧٢ المشار إليها في أي من فقراتها إقدمية بمقدار عبيد السنوات الزائدة على المدد المشترطة لشغل الوظيفة المعين عليها العامل .

والبواضح أن المشرع في هذا النص بفقراته عالج تحديد مرتب من يعين في الجهة لأول مرة أولى درجات بدء التعيين : فالأصل : استحقاق

أول مربوط المرتب المقرر للوظيفة . واستثناء إذا توافرت في المعين مدة خبرة تزيد على المدة المقررة لشغل الوظيفة فيزاد أول المربوط بمقدار علاوة عن كل سنة من سنوات الخبرة ، بما لا يجاوز خمس علاوات . وتستخدم هذه السلطة عند التعيين لأول مرة .

فصياعة هذه المادة تقطع في انها تنطبق على العامل الذي يعين لأول مرة وله مدة خبرة تزيد على المدة المتطلبة لشغل الوظيفة . ولا يمتد هذا الحكم الى حالة تعيين العامل الشاعل فعلا لاحدى وظائف الهيئة في الوظيفة الاعلى . فحقيقة هذا التعيين مهما اسبع عليه من تسمية انه ترقية ، فيخضع للأحكام الخاصة بالترقية وحدها . ولا يسوغ الجمع بين احكام التعيين لأول مرة في درجات بدء التعيين وبين الترقية : فالعبرة في الترقية بتوافر شروط استحقاقها المختلفة ، ومنها مقدار المدة البينية اللازمة كحد ادنى . ولم يرتب المشرع اى توافر مدة اطول من تلك المقررة كحد ادنى لجواز الترقية . فلا يستحق عند الترقية سوى المرتب المقرر في هذا الشأن على النحو المقرر في اللائحة .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز حساب مدة الخبرة العملية طبقا للمادة ٧٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ عند التعيين لأول مرة . ولا يسرى حكمها في حالة الترقية ، اذ ان تعيين العامل الشاعل لوظيفة في الوظيفة الاعلى منها مباشرة انما هو ترقية في جميع الاحوال تمرى عليه الاحكام الخاصة بالترقية وحدها وتنحصر عنه احكام التعيين لأول مرة .

(ملف ٦٥٢/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٥/١/٩)

قاعدة رقم (٢٦٣)

المبدأ :

عدم جواز تطبيق المادة ٢٧ فقرة ثانية من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على المعينين طبقا للمادة ٢٥ مكررا من ذات القانون المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٢٥ مكررا من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أنه « مع مراعاة حكم البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون اثناء الخدمة على مؤهلات أعلى لائقة لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التي يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط المعمول بها وذلك مع استثنائهم من شرطى الاعلان او الامتحان او الاثنين لشغل هذه الوظائف.

ويمنح العامل وفقا لأحكام الفقرة السابقة اول مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وعلاواتها او مرتبه السابق مضافا اليه العلاوة ايهما اكبر حتى وان تجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها ، وتمنح هذه العلاوة لمن يعاد تعيينه بوحدة اخرى بالمؤهل الأعلى الذي حصل عليه « وتنص الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من ذات القانون على أنه « كما تحسب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية لجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة فيه علاوة دورية ويحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل بشرط أن تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل وعلى الا يسبق زميله المعين في ذات الجهة في نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة سواء من حيث الاقدمية في درجة الوظيفة او الأجر » .

واستظهرت الجمعية أن المشرع استحدث في المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنظيما متكاملا مؤداه تعيين العامل الذي يحصل اثناء الخدمة على مؤهل أعلى وكان هذا المؤهل لازما لشغل وظيفة خالية بنفس الوحدة التي يعمل العامل بها او يزيد باخرى اذا توافرت في العامل الاشتراطات الاخرى للتعيين واستوفى اجراءاته فيما عدا شرطى الاعلان والامتحان ، وهو تعيين جديد يترتب عليه في الاصل استحقاق من يعين اول مربوط الوظيفة الجديدة التي يعين عليها او مرتبه الحالي ايهما اكبر مضافا الى ايهما ما يزيد من علاوات الدرجة المعين عليها حتى وان تجاوز نهاية مربوط هذه الوظيفة اما غن تطبيق المادة

٢٧ فقرة ثانية فهو حساب مدة الخبرة العملية السابقة على التعيين لمن يعين فى احدى الوظائف ، ويجوز منح علاوة وحساب اقدمية عن كل سنة من سنوات الخبرة الزائدة عن المدة المطلوبة لشغل الوظيفة المعين عليها بالحدود والقيود الوارد بها فنتاطقها حساب الخبرة فى تحديد المرتب والادمية ، اما نطاق المادة ٢٥ مكررا فهو تعيين العامل الذى يحصل على مؤهل اعلى اثناء الخدمة فى وظيفة يلزم المؤهل لشغلها وهى نطاقان لا يتداخلان بل يحول انطباق احدهما دون انطباق الآخر فتعيين العامل الحاصل على مؤهل اعلى اثناء الخدمة فى وظيفة يلزم المؤهل لشغلها يفترض بذاته ان الخبرة السابقة فى وظيفة لا يلزم المؤهل لشغلها لا يمكن ان تكون مفيدة لاختلاف طبيعة العمل المقرر فى كل من الوظائف ولا يمكن لاشتراط المؤهل فى احدهما دون الاخرى اية جدوى ، بينما نطاق المادة ٢٧ فقرة ثانية هو وجود مدة حبرة عملية اكبر من المدة المطلوبة لشغل الوظيفة المعين عليها العامل فى الحالة الاولى كان مدار التعيين المؤهل الاعلى وفى الحالة الثانية توافر مدة خبرة عملية ازيد من المدة اللازمة للتعيين فيها ، فتتظيم التعيين بالمؤهل يفترق عن تنظيم التعيين بالخبرة العملية وبذلك فان نطاق كل من النصين مجاف للآخر مفارق له ولا يقترن احدهما بالآخر ، لهذا فان تطبيق المادة ٢٥ مكررا يقتضى بطبيعته استبعاد تطبيق المادة ٢٧ فقرة ثانية المشار اليها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تطبيق المادة ٢٧ فقرة ثانية من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على المعينين طبقا للمادة ٢٥ مكررا من ذات القانون المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

(ملف ٦٤٢/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١)

قاعدّة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

ثمة تفرقة فى الاحكام القانونية بين تطبيق كل من المادتين ٢٣ و ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بقانون العاملين المدنيين بالدولة .

ملخص الفتوى :

وضع المشرع تنظيما خاصا لكل من المادتين ٢٣ و ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهرق فى آثار تطبيقهما . فاجازت المادة ٢٣ اعادة تعيين العامل فى وظيفته السابقة التى كان يشغلها او فى وظيفة اخرى مماثلة فى ذات الوحدة او فى وحدة اخرى وبذات تجره الاصلى الذى كان يتقاضاه مع احتفاظه باقدميته فى الوظيفة السابقة . اما المادة ٢٧ فقد اجازت للسلطة المختصة تعيين العامل الذى تزيد مدة خبرته العملية والتى تتفق وطبيعة العمل عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على اساس ان تضاف الى بداية اجر التعيين عن كل سنة من السنوات .

(ملف ٦٤٢/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١)

مدد الخدمة السابقة

الفصل الأول : قواعد حساب مدد الخدمة السابقة وفقا للتشريعات والقرارات المنظمة لأحكامها .

الفرع الأول : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/١٠/١٩٣٠ •

الفرع الثاني : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠/١/١٩٤٤ •

الفرع الثالث : حساب مدد الخدمة السابقة في التعليم الحر طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٥/٣/١٩٤٥ •

الفرع الرابع : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ •

الفرع الخامس : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٧/١١/١٩٤٨ •

الفرع السادس : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠/٨ و ١٥/١٠/١٩٥٠ •

الفرع السابع : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣/١٢/١٩٥١ •

الفرع الثامن : المادتان ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة •

الفرع التاسع : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ •

الفرع العاشر : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن المنقولين من مجلس بلدى الاسكندرية الى الحكومة وبالعكس •

الفرع الحادى عشر : ضم مدد الخدمة السابقة طبقا للقرار
الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ •

اولا : استعرض احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٨ •

ثانيا : نطابق سريان القرار الجمهورى رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٨ •

ثالثا : سريان احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٨ على جميع الموظفين الموجودين
بالخدمة وقت صدوره على نحو وجوبى متى
توافرت شروط تطبيقه وبغير اثر رجعى •

رابعا : شرط التعادل بين الدرجتين •

خامسا : إعادة التعيين على درجة اقل من الدرجة
السابقة •

سادسا : شرط اتفاق طبيعة العمل السابق مع
العمل الجديد •

سابعا : شرط اتحاد الكادرين •

ثامنا : شرط صدور قانون ينظم الاشتغال بالمهن الحرة •

١ - المهن الزراعية •

٢ - المهن الهندسية •

٣ - مهنة المحاسبة والمراجعة •

تاسعا : شرط ألا يكون سبب انتهاء الخدمة سوء السلوك
أو صدور حكم مانع من التوظيف أو قرار تأديبى •

عاشرًا : ضرورة التقدم بطلب لضم مدة الخدمة السابقة •

حادى عشر : الأثر المترتب على ضم مدد الخدمة السابقة •
١ - الأقدمية •

٢ - الترقية •

٣ - الفروق المالية •

ثانى عشر : الترقية الافتراضية •

ثالث عشر : مدد لا يجوز ضمها طبقا للقرار الجمهورى
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ •

- ١ - عدم انعقاد رابطة التوظيف •
- ٢ - عدم الحصول على المؤهل •
- ٣ - مدد التجنيد بالقوات المسلحة •
- ٤ - المدد التى تقضى بدون أجر •
- ٥ - مدد خدمة موظفى المخابرات العامة •
- ٦ - عدم جواز ضم مدد خدمة سابقة لعمال القناة •
- ٧ - مدد لخرى لا يجوز ضمها طبقا للقرار
الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ •
- (ا) مدة السنة التمرينية لخريجى مدرسة
الفنون والصنائع •
- (ب) مدة العمل السابق فى دائرة فاطمة الزهراء •
- (ج) مدة العمل السابق فى مكتب للمسمرة
بالبورصة •
- (د) مدة العمل المقضاة فى الاشراف على المزارع •
- (هـ) مدة العمل السابق المقضاة بجمعية خاصة •

الفرع الثانى عشر : احكام القرار الجمهورى رقم ٩٤٢
لسنة ١٩٦٢ •

الفرع الثالث عشر : احكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ •

الفرع الرابع عشر : قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة
١٩٦٦ فى شأن حساب مدد الفصل لمن يعادون الى
الخدمة بعد صدور قرار بالعفو عنهم •

الفرع الخامس عشر : ضم مدد الخدمة السابقة طبقا لاحكام
القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسويات حالات
بعض العاملين بالدولة •

الفصل الثانى : مبادئ عامة ومتنوعة فى حساب مدد الخدمة السابقة .

الفرع الاول : شرط الافادة من قواعد حساب مدد الخدمة السابقة .

الفرع الثانى : اتحاد العمل السابق والعمل اللاحق .

الفرع الثالث : تعادل الدرجة فى المدينين .

الفرع الرابع : مدى الاحقية فى الطعن فى الترقية نتيجة ضم مدد الخدمة السابقة .

الفرع الخامس : ضم مدد الخدمة السابقة قوامه فكرة الخبرة المكتسبة .

الفرع السادس : خطأ الادارة فى عدم مراعاة ضم الخدمة السابقة .

الفرع السابع : اثبات مدد الخدمة السابقة ، وتقدير المستندات الدالة على الخدمة السابقة فى حالة ضياعها .

الفرع الثامن : مسائل اخرى .

الفصل الأول

قواعد حساب مدد الخدمة السابقة فى الأقدمية وتدرج المرتب
وفقا للتشريعات والقرارات المنظمة لأحكامها

الفروع الأول

حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء

الصادر فى ١٨/١٠/١٩٣٠

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

مرد لبعض المراحل التشريعية فى حساب مدد الخدمة السابقة بدعا
بقرار مجلس الوزراء فى ١٨/١٠/١٩٣٠ .

ملخص الحكم :

يبين من استعراض قرارات مجلس الوزراء المختلفة الصادرة بحساب
مدد الخدمة السابقة انه فى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ وافق مجلس
الوزراء على وضع قواعد خاصة بحساب مدد الخدمة السابقة فى تحديد
المهاتمة الأولية عند التعيين المباشر فى خدمة الحكومة المصرية بالشروط
الآتية ، وقد تضمنتها أحكام المنشور رقم ٢ لسنة ١٩٣١ وهذه
القواعد هى :

فى الوظائف الفنية :

١ - يشترط أن يكون العمل فى الخدمة السابقة من نوع عمل الوظيفة
المطلوب التعيين فيها .

٢ - أن تكون الخدمة السابقة فى احدى مصالح الحكومة - أو الهيئات
الآتية ذكرها : وزارة الأوقاف - حكومة السودان - الخاضعة للملكية -
(م - ٣٨ - ج ٢٢)

الأوقاف الملكية الخصوصية - المعاهد الدينية - مجالس المديریات - المجالس البلدية والمحلية - مجلس الصحة البحرية والكورنيتينات - الجمعية الزراعية - المدارس التي تحت اشراف وزارة المعارف - البنوك المعتمدة من الحكومة لاعطاء الكفالات بشرط أن يكون المرشح حاملا لشهادة فنية .

٣ - أقصى مدة خدمة سابقة يجوز حسابها هي ست سنوات فقط مهما بلغ طول هذه الخدمة ، ولا تحسب أية مدة تقل عن سنتين كما لا يجوز أن تضم مدد تقل عن ستة اشهر بعضها الى بعض لادخالها في الحساب .

٤ - يجوز منح المرشح في الدرجة المطلوب تعيينه فيها الماهية الاولى المقررة لمؤهلاته الدراسية مضافا اليها علاوة أو أكثر من علاوات الدرجة بنسبة مدة الخدمة السابقة بحيث لا يتجاوز عدد العلاوات ثلاثا .

٥ - لا تحسب مدة الخدمة السابقة ولا التمرين بالعمل الفني في هيئة غير الهيئات المنصوص عليها في البند الثاني الا بقرار من اللجنة المالية التي تقدر ظروف كل حالة .

٦ - لا تدخل مدة الخدمة السابقة ولا مدة التمرين العمل الفني في حساب الاقدمية في الدرجة للترقية ولا في حساب المدة المقررة لمنح علاوة بل تبثديء المدة القانونية للترقية أو العلاوة من تاريخ التعيين .

٧ - لا تحسب مدة الخدمة السابقة بالشروط المتقدمة الا عند التعيين المباشر في الدرجة السادسة وما يقل عنها . اما عند التعيين المباشر في الدرجة الخامسة فما فوق فلا تحسب تلك المدد السابقة الا بقرار من اللجنة المالية ومجلس الوزراء .

٨ - حساب المدد السابقة في تحديد الماهية الاولى جوازى لا الزامى ، أى أنه لا يتحتم على الوزارة المختصة منح علاوة ما فوق الماهية المقررة للمؤهلات الدراسية ، بل لها أن تمنحها كلها أو بعضها أو لا تمنح العلاوة مطلقا ، ومتى تقررت الماهية على هذه القاعدة لا يجوز مطلقا ادخال تعديل عليها .

فى الوظائف الكتابية :

١ - تطبيق الاحكام المتقدمة على الموظفين الكتابيين مع القيد الآتى :
اقصى مدة خدمة سابقة يجوز حسابها اربع سنوات فقط مهما بلغ طول
هذه المدة على انه لا يجوز منح الموظف أو المستخدم أكثر من علاوتين
من علاوات الدرجة المعين فيها .

قواعد عامة :

(أ) القواعد المتقدمة لا تمس الاحكام المتعلقة باعادة قدماء الموظفين
الى الخدمة .

(ب) يعمل بهذه القواعد من تاريخ صدورها أى ان الموظفين الذين
سبق تعيينهم وربطت لهم ماهية لا يجوز لهم المطالبة بالمعاملة بها .

(ج) جميع الاحكام المعمول بها الآن لحساب مدة الخدمة السابقة
لتقدير المساهمة فى حساب الاقدمية فى الدرجة تعتبر ملغاة من تاريخ
صدور التعليمات المتقدمة .

وقد استمر العمل بالقواعد المشار اليها حتى ١٦ من يونية سنة ١٩٤١
حيث صدر قرار من مجلس الوزراء يقضى بوقف العمل بقرار ١٨ من اكتوبر
سنة ١٩٣٠ ريثما تعيد وزارة المالية بحث الموضوع . ولما اتمته تقدمت
به فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، وفيما يلى بيان القواعد التى اقرها
المجلس فى هذا التاريخ : تحسب مدد الخدمة السابقة فى الاقدمية والعلاوة
بالنسبة لمن كانوا معينين على وظيفة دائمة أو مؤقتة أو على اعتماد
أو بالياومة أو بمكافأة أو فى وظيفة خارج الهيئة بشرط أن يكون للخدمة
السابقة صفة الاستقرار حسب الشروط الآتية :

١ - ألا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات .

٢ - أن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته .

٣ - ألا تقل المؤهلات السابقة عن المؤهلات اللازمة للعمل الجديد .

٤ - ألا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة .

٥ - الا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا او حكما مانعا من التوظيف او سوء السلوك .

٦ - لا تزيد مدة الترك على سنتين .

فان انتفى شرط من هذه الشروط كان التعيين تعيينا جديدا يخضع فيه الموظف لما يخضع له كل مرشح جديد ، وان توافرت وكانت الخدمة على وظيفة معينة فى الميزانية او على اعتماد ، اعيد الموظف بدرجته وماهيته السابقتين على الا تزيد الماهية على نهائية الدرجة واحتفظ له بما اكتسب من اقدمية للترقية والعلاوة فى درجته السابقة قبل ترك الخدمة . واذا كانت الخدمة السابقة باليومية او بالمكافاة جازت اعادته بحالته السابقة . هذا اذا كانت الخدمتان متصلتين ، اما اذا انفصلتا فلا يحسب الا ثلاثة ارباعها ، وان تعذرت الاعادة الى مثل درجته السابقة واعيد الى اقل منها حسبت له فى درجته الجديدة الاقدمية التى اكتسبها فى درجاته السابقة ابتداء من تاريخ حصوله على الدرجة المعادلة للدرجة الجديدة . وان كانت الخدمة السابقة فى هيئة شبه حكومية تطبق نظم الحكومة حسب ثلاثة ارباع المدة وتقدر الدرجة والماهية على اساس المؤهل الدراسى ودرجة العمل الحكومى المائل لعمله وافترض حصول ترقية بعد كل ست سنوات من المدة المحسوبة بحيث لا يكون تعيينه فى الحكومة فى درجة اعلى من التى كان يشغلها فى الهيئة الشبه الحكومية ولا يماهية اكبر من التى كان يتقاضاها الا اذا كان مؤهله الدراسى يعطيه الحق فى ماهية او فى درجة اعلى فيمنحها طبقا لهذا المؤهل . وان كانت الخدمة فى هيئة شبه حكومية ولا تطبق نظم الحكومة او فى هيئة خاصة او عمل حر حسب نصف المدة على الاساس المتقدم وتطبق هذه القواعد على الموجودين فى الخدمة بحيث لا يصرف فرق الا من ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ . وفى ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٦ قررت وزارة المسالية وقف العمل مؤقتا باحكام قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ريثما تعيد الوزارة النظر فى الامر وتحدد الهيئات والبنوك والشركات التى يجوز ضم مدد الاشتغال فيها الى الخدمة الحكومية . وفى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ وافق مجلس الوزراء على قواعد جديدة لحساب مدد الخدمة السابقة فى الاقدمية وتحديد الماهية لا تخرج فى اجمالها عن قرار ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، وجندحت الهيئات التى يجوز ضم مدد الاشتغال فيها

الى الخدمة الحكومية بما يتفق وقرار ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٣٠ وزيدت عليها :

١ - الهيئات والجمعيات المهنية الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة كالاشتغال بالطب والحاماة والهندسة اذ ان العمل فى هذه المهن مقصور على من يكون حائزا لباكالوريوس الطب او ليسانس الحقوق او لباكالوريوس الهندسة او الشهادات الفنية الاخرى . . .

٢ - الهيئات والجمعيات الصادر بتشكيلها قوانين او مراسيم او اوامر ملكية كالجمعية الجغرافية وجمعية الاسعاف . . .

٣ - بنك التسليف الزراعى وبنك التسليف العقارى والبنوك العقارية والشركات المساهمة الصادر بتأليفها مرسوم والجمعيات التعاونية والغرف التجارية . وتضمنت هذه القواعد ان « تقدر الدرجة والمساهية عند حساب مدد الخدمة المسابقة على اساس المؤهل الدراسى ودرجة العمل الحكومى المماثل لعمل الموظف » . وفى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وافق مجلس الوزراء على القواعد التى تتبع لتسوية حالة المستخدمين الذين كانوا باليومية ثم وضعوا على درجات بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، وقد نص فى هذا القرار على ان ذوى المؤهلات الدراسية التى تجيز التعيين فى الدرجات الثامنة والسابعة والسادسة تحسب لهم نصف مدد خدمتهم الحكومية التى قضيت فى سلك اليومية او سلك الوظائف الخارجة عن الهيئة فى اقدمية الدرجة التى وضع فيها كل منهم حسب مؤهله الدراسى سواء اكانت هذه المدد منفصلة ام متصلة ، اذا كانت مدد الانفصال فى كل مرة لا تزيد على خمس سنوات . وفى ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على ما طلبته وزارة الزراعة من ضم مدد الخدمة التى قضاهم موظفوها المؤهلون على اعتمادات او فى التمرين فى اقدميتهم فى الدرجات التى نقلوا اليها حتى لا يسبقهم فى الاقدمية من التحقوا فى الخدمة بعدهم وعينوا مباشرة فى نفس الدرجات . وفى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وافق المجلس ايضا على القواعد الآتية : « اولا - حساب مدة التطوع فى جميع اسلحة الجيش المختلفة والبحرية والطيران كاملة فى اقدمية الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى الذى يحمله المتطوع وذلك عند التحاقه فى وظيفة مدنية على الا يترتب على ذلك زيادة فى

المأهية . ثانيا - حساب مدد الخدمة السابقة كاملة فى اقدمية الدرجة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية سواء كانت تلك المدد قضيت على اعتماد فى درجة او على غير درجة او باليومية او فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى وعلى ان يمرى هذا على المتطوعين ذوى المؤهلات الدراسية فى جميع اسلحة الجيش . . ثالثا - تطبيق البندين السابقين على حملة المؤهلات الدراسية الذين وضعوا على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم قبل ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ وكذلك الذين وضعوا او يوضعون على تلك الدرجات بعد هذا التاريخ «

(طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق - جملة ١٩٥٧/٣/٩)

الفروع الثاني

حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر

فى ١٩٤٤/١/٣٠

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ - صاحب الشأن يستمد حقه الذاتى مباشرة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه - ليس للادارة سلطة تقديرية تترخص بمقتضاها فى الأمر فتمنح التسوية او تمنعها .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ انه انشأ لصاحب الشأن الذى تتوافر فيه الشروط المطلوبة بما يترتب على ذلك من الآثار فى تحديد قدميته وتعيين راتبه ، وانه يستمد هذا الحق الذاتى مباشرة من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، فلم يترك للادارة سلطة تقديرية فى هذا الشأن تترخص بمقتضاها فى الأمر فتمنح التسوية او تمنعها حسبما تراه ، وانما جعل اختصاصها مقيدا ، بحيث اذا توافرت فى الموظف الشروط المطلوبة فلا مناص لها من النزول على احكام قرار مجلس الوزراء واجراء التسوية بتقرير الحق الذاتى لصاحبه .

(طعن ٩٢٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٩)

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ - شروط تطبيقه - يصدر هذا القرار ينشأ لمن توافرت فيه شروطه الحق فى ضم المدة السابقة بما يترتب على ذلك من آثار فى الاقدمية والراتب .

ملخص الحكم :

فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ صدر قرار من مجلس الوزراء بحساب مدد الخدمة السابقة فى الأقدمية والعلاوة بالنسبة لمن كانوا معينين على وظيفة دائمة أو مؤقتة أو على اعتماد أو بالمياموة أو بمكافأة أو فى وظيفة خارج الهيئة بشرط أن يكون للخدمة السابقة صفة الاستقرار بالشروط الآتية :

- ١ - ألا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات .
- ٢ - أن يتحدد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته .
- ٣ - ألا تقل المؤهلات السابقة عن المؤهلات اللازمة للعمل الجديد .
- ٤ - ألا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة .
- ٥ - ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك .
- ٦ - ألا تزيد مدة الترك على سنتين .

فان انتفى شرط من هذه الشروط كان التعيين تعيينا جديدا يخضع فيه الموظف لما يخضع له كل مرشح جديد . وقد أصدرت وزارة المالية الكتاب الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٦٨/١ المؤرخ ٢١ من مارس سنة ١٩٤٤ متضمنا قرار مجلس الوزراء سالف الذكر والقواعد التى تتبع فى تطبيقه ، وقد ورد بذلك الكتاب انه اذا « كانت الخدمة السابقة فى هيئة شبه حكومية تطبق نظم الحكومة حسبت ثلاثة ارباع المدة ، وتقدر الدرجة والماهية على أساس المؤهل الدراسى ودرجة العمل الحكومى المماثل لعمله وافترض حصول ترقية بعد كل ست سنوات من المدة المحسوبة بحيث لا يكون تعيينه فى الحكومة فى درجة اعلى مما كان يشغلها فى الهيئة شبه الحكومية ولا بماهية اكبر مما كان يتقاضاها الا اذا كان مؤهله الدراسى يعطيه الحق فى ماهية أو درجة اعلى فيمنحها طبقا لهذا المؤهل . وان كانت الخدمة فى هيئة شبه حكومية ولا تطبق نظم الحكومة أو فى هيئة خاصة أو عمل آخر حسب نصف المدة على الأساس المتقدم » . وبصودر ذلك القرار ينشأ لصاحب الشأن الذى تتوافر فيه الشروط المطلوبة حق فى أن تضم مدة خدمته السابقة على تعيينه بما يترتب على ذلك من آثار فى تحديد أقدميته وتعيين راتبه .

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ - تقريره ضم نصف مدة العمل الحر عند توافر الشروط الأخرى التى نص عليها - تطبيق هذه القواعد على الموجودين بالخدمة وقت صدوره - عدم صرف فروق الا من ١٩٤٤/١/٣٠ .

ملخص الحكم :

فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ اصدر مجلس الوزراء قرارا بشأن حساب مدد الخدمة السابقة فى الأقدمية وتحديد الماهية ، وقد نص فى البند الأول من القواعد التى أقرها المجلس على ان تحسب مدد الخدمة السابقة فى الأقدمية والعلاوة بالنسبة لمن كانوا معينين على وظيفة دائمة او مؤقتة او على اعتماد او بالمياومة او بمكافأة او فى وظيفة خارج الهيئة ، بشرط ان يكون للخدمة السابقة صفة الاستقرار حسب شروط معينة اوردها ذلك القرار ، كما اورد القواعد الخاصة بالاعادة والدرجة والماهية التى يعين بهما صاحب الشأن ، وكذلك المدة التى يمكن ضمها بمراعاة مدة الخدمة السابقة ، وما اذا كانت فى جهة حكومية او هيئة شبة حكومية تطبق نظم الحكومة او فى هيئة شبة حكومية ولا تطبق نظم الحكومة او فى هيئة خاصة او عمل آخر ، ونص على انه فى هذه الحالات الأخيرة تحسب نصف المدة على الاسس التى تضمنتها تلك القواعد ، وتطبق هذه القواعد على الموجودين فى الخدمة ، بحيث لا يصرف فرق الا من ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ .

(طعن ١٥٧٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة فى الأقدمية وتحديد الماهية ، وقراره الصادر فى ١٩٥١/١٢/٢٣ بشأن حساب مدد التمرين السابقة فى الأقدمية - كيفية اعمال القواعد الواردة

فى كل منهما بالنسبة لمدة قضاها الموظف بالاستغفال بالأعمال الحرة ، وتخللتها فترة تمرين بالحكومة - وجوب أعمال كل منهما بمزاياه فى مجاله فى خصوص حساب الأقدمية ، مع تدرج المرتب وفقا للقواعد الواردة بالقرار الأول .

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن المدعى التحق بخدمة الحكومة فى ١٩٤٢/٦/٣ بوظيفة بالدرجة السادسة ، ولما صدر قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٤/١/٣٠ طالب بضم المدة التى قضاها بالعمل الحر بعيداته الخاصة من ١٩٣٨/١١/١ الى ١٩٤٢/٦/١ ، فاحتسبت له الوزارة نصف تلك المدة أعمالا لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر واعتبر فى الدرجة السادسة من ١٩٤٠/٨/١٩ بدلا من ١٩٤٢/٦/٣ ، ولما صدر قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥١/١٢/٢٣ بأجاز ضم مدة التمرين فى الأقدمية رقت الوزارة تطبيقه عليه فى شأن مدة تمرين قضاها بالقسم البيطرى فى الفترة من ١٩٣٩/٨/١٥ الى ١٩٤٣/٤/٣٠ ، بمقولة أن هذه الفترة متداخلة فى مدة عمله بعيداته الخاصة التى سبق أن احتسبت له نصفها ، وأن ذلك ينطوى على ازدواج فى الضم - إذ ثبت ما تقدم ، فإن ما ذهبت إليه الوزارة فى شأن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥١/١٢/٢٣ يكون فى غير محله ، ذلك أنه يبين ما تقدم أن مجموع المدد التى قضاها فى العمل الحر قبل التحاقه بخدمة الحكومة هى ثلاثة سنوات وسبعة أشهر من أول نوفمبر سنة ١٩٣٨ الى أول يونية سنة ١٩٤٢ ، بيد أن من هذه المدة فترة وإن كانت تنصل بالعمل الحر إلا أنها تتميز بأنها قضيت فى التمرين بالحكومة وبدون أجر ، ولها حكمها الخاص بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ الذى قضى بحسابها كاملة فى أقدمية الدرجة المقررة لمؤهله ، ولكن دون أن يترتب على هذه الفترة الخاصة بزيادة فى المرتب ، أما باقى المدة التى قضاها المدعى فى العمل الحر فهى على فترتين : الأولى من أول نوفمبر سنة ١٩٣٨ الى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٣٩ وقدرها تسعة أشهر ونصف ، والثانية من أول مايو الى أول يونية سنة ١٩٤٢ وقدرها شهر ، وجملة هاتين الفترتين عشرة أشهر ونصف ، يحسب نصفها فقط فى الأقدمية بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ .، فليس ثمة ازدواج فى المدد ، وإنما يجب أعمال كل قرار بمزاياه فى

مجاله فى خصوص حساب الأقدمية ، وبهذه المثابة تكون جملة المدد التى تحسب فى أقدمية المدعى هى ثلاثة سنوات وشهر واحد واثنان وعشرون يوما ، أما فى خصوص تدرج المرتب فيطبق فى حقه قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، على أساس نصف مجموع المدد التى اشتغلها فى العمل الحر سواء ما كان منها فى التمرين فى الحكومة بدون أجر أو لم يكن منها كذلك ، وجملة هذه المدد ثلاث سنوات وشهر واحد واثنان وعشرون يوما يحسب نصف هذه المدة فى خصوص تدرج المرتب . وغنى عن البيان أن قرار ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - اذ قضى بحساب فترة التمرين كاملة فى الأقدمية دون زيادة فى المرتب - إنما عنى حساب تلك المدة كاملة فى خصوص الأقدمية دون إضافة ميزة جديدة على هذا الأساس فى خصوص تدرج المرتب ، وإنما يرجع فى هذا التدرج الى القواعد التى قررها مجلس الوزراء فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، وهى التى توصى بحساب نصف مدة العمل الحر فى هذا الخصوص .

(طعن ١٥٧٦ لسنة ٢ - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

ضم مدد الخدمة السابقة وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر ، فى ١٩٤٤/١/٣٠ - عدم تقييده ضم مدة الخدمة فى العمل الحر بهيئات أو جهات معينة ، ولكن يجب أن يكون صاحب الشأن غير ممنوع قانونا من ممارسة هذا العمل الحر - اعتبار عمله فى هذه الحالة غير مشروع ولا وجود له قانونا - مثال - قيام أحد الأفراد بأعمال المحاماة فيما عدا المرافعة دون قيد اسمه بجدول المحامين فترة معينة - عدم جواز حسابها كمدة خدمة سابقة .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة لم يقيد الخدمة فى عمل حر التى تحتسب فى الأقدمية والعلوة بهيئات أو جهات معينة ،

الا انه ما من شك في انه يجب ان يكون صاحب الشأن غير ممنوع قانونا من ممارسة هذا العمل الحر الذى يطلب حساب مدة خدمته فيه ذلك ان عمله فى هذه الحالة يعتبر غير مشروع ، والعمل غير المشروع لا وجود له قانونا .

(طعن ١٥٥٠ لسنة ٨ ق ١٦/٣/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة - شروط اعماله - وجه انطباقه على مدد الخدمة التى قضيت بالجيش البريطانى .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٤/١/٣٠ يقضى بحساب مدد الخدمة السابقة فى الأقدمية والعلوة بالنسبة لمن كانوا معينين على وظيفة دائمة او على اعتماد او بالياومة او بمكافاة او فى وظيفة خارج الهيئة بشرط ان يكون للخدمة السابقة صفة الاستقرار ، وبشرط ان لا تقل مدتها عن ثلاث سنوات ، وان يتفق العمل الجديد مع العمل القديم فى طبيعته ، والا تقل المؤهلات السابقة عن المؤهلات اللازمة للعمل الجديد ؛ والا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة ، والا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا او حكما مانعا من التوظيف او سوء السلوك ، ويشترط ان لا تزيد مدة ترك العمل عن سنتين . وتحسب مدة الخدمة السابقة بأكملها ان كانت قضيت فى الحكومة وكانت المدتان متصلتين ، اما اذا انفصلتا فلا تحسب الا ثلاثة ارباعها . وان كانت الخدمة فى هيئة شبه حكومية ولا تطبق نظم الحكومة او فى هيئة خاصة او عمل حر حصبت نصف المدة . وانه ولئن كان الجيش البريطانى وقتئذ لا يعتبر هيئة رسمية ولا هيئة شبه رسمية فى خصوص تطبيق القرار المشار اليه ، اذ المقصود بذلك هو الهيئات الرسمية وشبه الرسمية فى الدولة المصرية الا انه لا اقل من اعتباره فى هذا الشأن بمثابة هيئة خاصة منظمة ، يؤكد ذلك ان الحكمة التى قام عليها جواز ضم مدد

الخدمة السابقة هي ان يكون صاحب الشأن قد اكتسب خبرة ومراعاة
ببرارن ضم تلك المدد كلها أو بعضها ، وليس من شك في ان من كان
يعمل بالجيش البريطانى وقتذاك في عمل من نوع العمل الحكومى كان
يفيد منه الخبرة والمران المنشودين .

(طعن ١٧٧٩ لسنة ٢ ق - جملة ١٩٥٧/٤/٢٧)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

المقصود من القاعدة التى تنص على افتراض حصول ترقية بعد كل
ست سنوات من المدة المحسوبة .

ملخص الحكم :

ان قرار الانصاف الصادر من مجلس الوزراء فى ٣٠ من يناير
سنة ١٩٤٤ بدأ بعرض اقتراحات فى مذكرة للجنة المالية ، وبين من
عبارات هذه المذكرة ان مدة الخدمة السابقة فى العمل الحكومى لا تسمح
بترقيات افتراضية خلالها محسوبة من تاريخ حصول الموظف على الدرجة
المعادلة لدرجة مؤهله ، بل ما تسمح به هو اعادته بدرجته وماهيته
السابقتين ان اعيد لمثل درجته على الا تزيد الماهية على نهاية الدرجة ،
مع الاحتفاظ له بما اكتسب من اقدمية فى درجته السابقة فى خصوص
العلوة او عند النظر فى الترقية مستقبلا ، اما ان تعذر الاعادة الى
مثل درجته واعيد لاقبل منها ، احتسبت له فى اقدمية الدرجة الجديدة
الاقدمية التى اكتسبها فى درجاته السابقة ابتداء من تاريخ حصوله على
الدرجة المعادلة للدرجة الجديدة . اما ما جاء فى المذكرة بخصوص الخدمة
السابقة فى هيئة شبه حكومية من أنه « وتقدر الدرجة والماهية على
اساس المؤهل الدراسى ودرجة العمل الحكومى المماثل لعمله ، وافترض
حصول ترقية بعد كل ست سنوات من المدة المحسوبة » ، فليس
المقصود منه افتراض الترقية كل ست سنوات فى الدرجة الجديدة المعادلة
للمؤهل الدراسى ، واعتباره مرقى الى الدرجات التى تليها على حسب
المدة المضمومة ايا كانت الدرجة التى يعمل اليها هذا الافتراض
وايا كان المرتب الذى يبلغه ، وانما المقصود منها افتراض الترقية

كل ست سنوات فى الدرجات الادنى من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى ان كان التماثل بين العمل الحكومى ودرجته وعمله خلال المدة المضمومة يجعله فى درجات ادنى ، وذلك كقاعدة تتحدد بها الاقدمية فى تلك المدة تضاف اقدميته فيها الى الاقدمية فى الدرجة الجديدة المقررة لمؤله الدراسى ، وهى قاعدة ان كانت تبدو تحكمية الا انه قد دعا اليها افتراض ان الترقية فى الدرجات الادنى من الدرجة المقررة للمؤهل لا تسير فى تلك الهيئات على نمط يتحاذى مع الترقية فيها فى الحكومة ، فافترضت الترقية على هذا النحو تنسيقا للاوضاع فى حساب مدد الخدمة السابقة وللوصول بمثل هذا الموظف الى الوضع المنصف له فى الاقدمية وتحديد المرتب فى الدرجة الجديدة . وغنى عن البيان انه اذا كانت المدة قد قضيت فى هيئة شبه حكومية لا تطبق نظم الحكومة او هيئة خاصة او عمل حر فالمفروض ان ليس فيها درجات معادلة للعمل الحكومى ودرجاته فلا يكون ثمة محل لافتراض الترقية ، ولا مندوحة من اضافة نصف المدة فقط فى حساب اقدمية الدرجة الجديدة المقررة للمؤهل الدراسى وتحديد المرتب فيها على هذا الاساس .

(طعن ١٥٥٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٢)

الفرع الثالث

حساب مدد الخدمة السابقة في التعليم الحر طبقا لقرار

مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٥/٣/٥

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٥/٣/٥ - قصر اثره على مدرسي التعليم الحر المعينين بوظائف التدريس بالحكومة ، دون من عين منهم في وظائف ادارية او كتابية .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ ينطبق فقط بما قرره من مزايا خاصة على مدرسي التعليم الحر الذين عينوا بوظائف التدريس في الحكومة ، ولا يمتد اثره الى من عين منهم في وظائف ادارية او كتابية . وقد تأيد هذا المعنى بقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ الصادر بتنفيذه الكتاب الدوري رقم ٧٨ - ٧٤/١ م ١٣ بتاريخ ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، اذ فرق في شأن رجال التعليم الحربين من نقل منهم الى وظائف التدريس وبين من نقل الى وظائف ادارية او كتابية ، فجعل قرار ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ مقصورا على الذين نقلوا الى وظائف التدريس دون سواها ، اما من نقل او ينقل من موظفي التعليم الحر الى وظائف كتابية فتسرى عليه القواعد العامة المتعلقة بحساب مدد الخدمة السابقة .

(طعن ٣٥٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٣٠)

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٥/٥/٣ بخصوص ضم مدد الخدمة السابقة في التعليم الحر - لا يجوز ضم مدة الخدمة السابقة الا اذا كان الحاق الموظف بخدمة وزارة التربية والتعليم قد تم بطريق النقل .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ بخصوص ضم مدد الخدمة السابقة فى التعليم الحر لا يجيز ضمها الا اذا كان الالتحاق بخدمة وزارة التعليم قد تم عن طريق النقل اليها من التعليم الحر مباشرة ، فاذا كان واقع الامر ان المدعى قد ترك التعليم الحر فى ١٥ من مايو سنة ١٩٤٤ والتحق - كما سبق البيان - بخدمة شركة اراضى كوم امبو ، وظل بها حتى عين بوزارة التربية والتعليم فى ٤ من ديسمبر ١٩٥١ أى بعد سبع سنوات وسبعة شهور من تاريخ تركه التعليم الحر . فان التحاقه بخدمة الوزارة لا يكون عن طريق النقل ، ومن ثم لا يستفيد من قرار مجلس الوزراء السالف الذكر .

(طعن ٨٧٥ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٧)

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

ضم مدة الخدمة السابقة بالتعليم الحر طبقا لقرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٥/٣/٥ - شمول هذا القرار جميع المدرسين بالتعليم الحر - القول بعدم سريان هذا القرار على من كان بالمدراس الأولية استنادا الى ما ورد بالفقرة ثامنا من قرار ١٩٤٦/١٠/١٦ خاصا بعدم سريان قرار ١٩٤٥/٣/٥ على رجال التعليم الاولى - مردود بأن هذه الفقرة خاصة بمدارس مجالس المديریات .

ملخص الحكم :

ان المدعى يطلب ضم مدة خدمته بالتعليم الحر فلا محل والحالة هذه للتحدى بما تضمنته الفقرة ثامنا من مذكرة اللجنة المالية رقم ١٦٠٧/١ معارف ج المؤرخة ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ وهى التى وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته فى ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ وقد جرى نص هذه الفقرة كما يلى « ثامنا - تذكر وزارة المعارف ان قرار ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ لم ينص صراحة على تسوية حالة من كانوا بالمدراس الأولية بالمجالس ونقلوا جماعات وفرادى قبل او بعد اكتوبر سنة ١٩٣٦ . وهى لذلك تستفهم عما اذا كان يمكن تطبيق قرار ٥ من مارس سنة ١٩٤٥

على موظفى التعليم الالزامى الذين كانوا مدرسين بمجالس المديريات فى المدارس الاولى ونقلوا للمعارف . واللجنة المسالية تلاحظ ان مدار البحث عند ضم مدارس مجالس المديريات فى سنة ١٩٣٦ كان قاصرا على موظفى المجالس غير الاولى وكل القرارات التى تلت ذلك الضم كانت تنصب على موظفى تلك المدارس ، ولذلك لا يمكن تطبيق اى قرار منها على حالتهم » - ويبين من هذا ان هذه الفقرة خاصة بمن كانوا يعملون فى المدارس التى كانت تابعة لمجالس المديريات . اما من كانوا يشتغلون فى التعليم الحر فان مقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ يشمل جميع المدرسين الذين يشتغلون بالتعليم الحر دون اى تفرقة بين نوع ونوع من هذا التعليم ، ويقضى هذا القرار بحساب مدة خدمتهم كاملة فى الاقدمية وتحديد المساهية بالشروط المبينة فى هذا القرار والتى فصلها كتاب وزارة المالية الدورى ٧٤/١/٧٨ الصادر فى مايو سنة ١٩٥٤ . ولم يتعرض قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ لايجاد اى تفرقة فى تطبيق هذه القاعدة بالنسبة لرجال التعليم الحر بين من كان يعمل منهم فى المدارس الاولى الحرة او فى غيرها من المدارس الحرة .
(طعن ٩٩٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

حساب مدة الخدمة فى التعليم الحر كاملة فى اقدمية الدرجة وتحديد المساهية - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ - منوط بحصول المدرس من بدء اشتغاله بهذا التعليم على المؤهل الدرامى المقرر للتعين فى الدرجة التى عين فيها فى خدمة الحكومة .

ملخص الحكم :

ان حساب مدة الخدمة فى التعليم الحر كاملة فى اقدمية الدرجة وتحديد المساهية بالتطبيق لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ مارس سنة ١٩٤٥ منوط بحصول المدرس من بدء اشتغاله بهذا التعليم على المؤهل الدرامى المقرر للتعين فى الدرجة التى عين فيها فى خدمة الحكومة . فاذا لم يكن يحمل ذلك المؤهل طوال هذه المدة امتنع حسابها فى اقدمية الدرجة وتحديد المساهية .

(طعن ١٣٨٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٣)

(م - ٣٩ - ج ٢٢)

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ بحساب مدة الخدمة في التعليم الحر كاملة في اقدمية الدرجة وتحديد الماهية - شرط ذلك - حصول المدرس من بدء اشتغاله بهذا التعليم على المؤهل الدراسي المقرر للتعين في الدرجة .

ملخص الحكم :

ان حساب مدة الخدمة في التعليم الحر كاملة في اقدمية الدرجة وتحديد الماهية بالتطبيق لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ ، منوط بحصول المدرس من بدء اشتغاله بهذا التعليم على المؤهل الدراسي المقرر للتعين في الدرجة التي عين فيها في خدمة الحكومة ، فاذا لم يكن يحمل ذلك المؤهل طوال هذه المدة امتنع حسابها في اقدمية الدرجة وتحديد الماهية .

(طعن ١٣٤٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٦)

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء بجلسته ١٩٤٥/٣/٥ - يفيد من احكامه معلوم التعليم الحر الذين كانوا يعملون في مدارس معانة .

ملخص الحكم :

يبين من المذكرة التي رفعت الى مجلس الوزراء التي صدر قرار المجلس في ١٩٤٥/٣/٥ بالموافقة على الاقتراحات المبينة بها ، ان الذين يفيدون من احكامه ، هم معلمو التعليم الحر الذين كانوا يعملون في مدارس معانة ، دون غيرهم حسبما اكدت ذلك الوزارة في تقرير طعنها وفي مذكرتها المتقدمة في الطعن .

(طعن ١٣٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٨)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٥/٣/٥ - لم يحدد مدة معينة يقدم الموظف خلالها طلبا بضم مدة خدمته السابقة - لا يشترط للافادة من احكام هذا القرار التقيد بالميعاد المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

ان نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٤٥ وردت مطلقة فلم تحدد مدة معينة يقدم الموظف خلالها طلبا بضم مدة خدمته السابقة والا سقط حقه في طلب ضمها والقاعدة ان المطلق يجري على اطلاقه وبالتالي لا يلزم للافادة من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٤٥ - التقيد بميعاد الثلاثة اشهر المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ طالما ان المدعى لا يطلب ضم مدة خدمته السابقة طبقا لاحكام هذا القرار .

(طعن ١١٤٣ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)

الفرع الرابع

حساب مدة الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر
فى ١١/٥/١٩٤٧

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ - لا اعتداد
بما قضى به القرار المشار اليه من سريان أحكامه على الحالات التى كانت
قد تمت تسويتها قبل صدوره فى حين أن أربابها كانوا قد اكتسبوا الحق
فى أن تسوى حالاتهم على مقتضى قرار سنة ١٩٤٤ .

ملخص الحكم :

ان نصوص القرار الصادر من مجلس الوزراء فى ١١ من مايو سنة
١٩٤٧ فى ضوء الظروف والملابسات التى انتهت بإصداره لا تدع مجالاً للشك
فى أنه يريد به أن يكون له اثر رجعى على الموظفين ، الذين وان كانوا
يفيدون من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ،
الا أنه ما كانت قد تمت تسوية حالاتهم فعلا نظرا الى أن وزارة المالية
لما تراعى لها تغيير لحكام هذا القرار ، اصدر وكيلها قرارا فى ٢٦ من
مارس سنة ١٩٤٦ بوقف العمل به الى أن يعرض أمر هذا التعديل على
مجلس الوزراء ، على أن قرار مجلس الوزراء وأن صدر بأثر رجعى
فى هذا الخصوص ، الا أنه لا يمكن أن يكون من شأنه اهدار الحق الذى
كان قد اكتسبه المدعى فعلا فى تسوية حالته على مقتضى لحكام قرار
مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، ذلك لأن المساس
بالحقوق المكتسبة لا يكون الا بقانون ينص على الاثر الرجعى طبقا للاوضاع
الدستورية حتى لو كانت تلك الحقوق مستمدة من قرارات تنظيمية عامة
تصدرها الادارة بما لها من سلطة عامة فى حدود وظيفتها التنفيذية بمقتضى
القوانين ولم تكن تلك الحقوق مستمدة مباشرة من نصوص قوانين ، لأن
الأصل طبقا للقانون الطبيعى هو احترام الحقوق المكتسبة فهذا ما تقضى
به العدالة الطبيعية ويستلزمه الصالح العام ، اذ ليس من العدل فى شيء

أن تهدر الحقوق ، كما لا يتفق والمصلحة العامة أن يفقد الناس الثقة والاطمئنان على استقرار حقوقهم ، لذلك كانت الاوضاع الدستورية مؤكدة لذلك الاصل الطبيعي من حيث عدم جواز انعطاف اثر القوانين على الماضي كما يلزم أن يفسر الاستثناء الذي جاءت به تلك المادة في أضيق الحدود بحيث لا يجوز المساس بالحقوق المكتسبة او بالمراكز القانونية التي تمت سواء اكان اكتسابها بقانون او بقرار تنظيمي عام الا بقانون نزولا على حكم الاوضاع الدستورية التي جعلت تقرير الرجعية رهينا بنص خاص في قانون ، اى جعل هذه الرخصة التشريعية ذات الخطر من اختصاص السلطة التشريعية وحدها لما يتوافر فيها من ضمانات ، فقرار مجلس لوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ فيما قضى به من سريان احكامه على الحالات التي ما كانت قد تمت تسويتها قبل صدوره في حين أن اربابها كانوا قد اكتسبوا الحق في أن تسوى حالاتهم على مقتضى قرار سنة ١٩٤٤ - ان قرار مجلس الوزراء المشار اليه يكون والحالة هذه قد جاوز ما تقضى به الاوضاع الدستورية فيما نصت من عدم تقرير الرجعية الا بنص خاص في قانون . وبهذه المثابة لا اعتداد بالقرار المذكور في هذا الخصوص بحيث لا يجوز المساس بحق المدعى المكتسب .

(طعن ٩٢ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٩)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ - كتاب وزارة المالية الدورى رقم ٢٣٤ - ٦٨/١ في ٢٣/٧/١٩٤٧ بتنفيذه - نصه على تحديد ميعاد لتقديم طلب حساب مدد الخدمة السابقة - ترديد لما ورد بالقرار المذكور وليس استحداثا لحكم جديد .

ملخص الحكم :

في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ وافق مجلس الوزراء على مذكرة اللجنة المالية رقم ٣٣٧/١ متنوعة ٢٤ بوضع قواعد جديدة خاصة بحساب مدد الخدمة السابقة بدلا من القواعد السابقة الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، وقد تضمنت هذه المذكرة القواعد السابقة

المصادر بها قرار ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ مع بعض تعديلات طفيفة ، وتنص في المذكرة على انه « لا تحسب مدة الخدمة السابقة بالشروط المتقدمة الا اذا طلب حسابها عند التعيين في الحكومة ، مع استثناء الموظفين الذين لهم مدد خدمة سابقة ، على ان يتقدموا بطلب حسابها في مدة ستة اشهر من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء » ، كما نص في ختامها على ان « تسمى القواعد الجديدة من تاريخ موافقة مجلس الوزراء مع تطبيقها على من لم يبق تسوية حالتهم بالقواعد التي اوقف العمل بها » . ثم صدر بعد ذلك في ٢٢ من يولية سنة ١٩٤٧ كتاب المالية الدورى رقم ٢٣٤ - ٦٨/١ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، ونص فيه على « لا تحسب الخدمة السابقة بالشروط المتقدمة الا اذا طلب الموظف حسابها عند التعيين في الحكومة ، وللموظفين الحاليين الذين لهم مدد خدمة سابقة ان يتقدموا بطلب حسابها قبل ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ » ، وهو ترديد لما ورد بالمذكرة التي وافق عليها مجلس الوزراء فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، وليس استحداثا لحكم جديد فى هذا الصدد .

(طعن ٧٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٥)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١/٥/١٩٤٧ - تحديده ميعاد لتقديم طلب الضم - سريانه على جميع طلبات ضم مدد الخدمة السابقة حتى بالنسبة لمن كان يسرى عليهم قرار ١٩٤٤/١/٣٠ اذا لم يسبق لهم تقديم طلب قبل صدور القرار الاخير - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شان حساب مدد العمل السابقة فى اقدمية الدرجة وتقدير المرتب - اشتراطه تقديم طلب حساب المدد السابقة على مقتضى احكامه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نشره - رفع دعوى قبل صدور القرار تتضمن طلب ضم هذه المدد - يغنى عن تقديم طلب جديد طبقا لهذا القرار ويقوم مقامه .

ملخص الحكم :

لئن كان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بحساب مدد الخدمة السابقة لم يحدد ميعادا يتعين تقديم طلب حساب

مدد الخدمة السابقة على مقتضى احكامه فيه والا كان الطلب غير مقبول ،
الا ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، اذ حدد
ميعادا لتقديم طلب الضم ، وهو ستة اشهر من تاريخ صدور قرار مجلس
الوزراء والا سقط الحق فى هذا الطلب ، فان هذا الميعاد يسرى فى شأن
جميع طلبات ضم مدد الخدمة السابقة ، حتى بالنسبة لمن كان يسرى عليهم
قرار ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ اذا لم يسبق لهم تقديم طلب قبل صدور القرار
الآخر ، ويتعين عليهم تقديم الطلب فى الميعاد المحدد لذلك - لكن كان ذلك
هو كما تقدم ، وكان المدعى لم يقدم طلبا لحساب مدد خدمته السابقة فى
الميعاد المحدد بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ،
مما كان ينبغى معه رفض دعواه ٠٠٠٠ الا لانه بعد ان صدر قرار رئيس
الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد الخدمة السابقة فى
تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة لمن لم يسبق تسوية حالتهم او
الافادة من القرارات السابقة ، وفتح بذلك ميعادا لطلب حساب المدد السابقة
ينتهى بانقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط الحق فى
حساب هذه المدد ، فان من حق المدعى الافادة من حساب مدد خدمته
السابقة على مقتضى احكام القرار سالف الذكر ، وبالشروط الواردة فيه .
ولما كان المدعى قد رفع دعواه من قبل ٠٠٠٠ طالبا فى ضمن طلباته حساب
هذه المدد ، فان هذه الدعاوى - فيما تضمنته فى هذا الخصوص - تغنى
عن تقديم طلب جديد طبقا لقرار رئيس الجمهورية المشار اليه وتقوم
مقامه ، بحيث يصبح تقديم طلب آخر غير ذى موضوع .

(طعن ٧٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٥)

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

اشتراط كتاب المالية الدورى رقم (٢٣٤ - ٦٨/١) المنفذ لقرار
مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ . وجوب تقديم طلب
حسابها عند التعيين او قبل ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بالنسبة للموظفين
الموجودين فى الخدمة - توافره فى حالة تنويه الموظف فى طلب الاستخدام
بان له مدة خدمة سابقة مع تحديدها - اساس ذلك - مثال :

ملخص الحكم :

ان كتاب المالية الدورى رقم (٢٣٤ - ٦٨ / ١) المنفذ لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بحساب مدد الخدمة السابقة فى الاقدمية وتحديد الماهية قد اشترط لحساب مدد الخدمة السابقة ان يطلب الموظف حسابها عند التعيين فى الحكومة ، كما فرض على الموظفين الحاليين الذين طالهم ذلك القرار ان يتقدموا بطلب حسابها قبل ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

ولا شبهة فى ان تنويه المدعى فى طلب الاستخدام بانه سبق له الاشتغال بالمحاماة الشرعية خلال مدة ثبت انها واقعة بين تاريخى ١٧ من فبراير سنة ١٩٣٧ ، ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٩ لا يمكن تفسيره الا بانه كان ييغى من ورائه طلب ضمها الى الخدمة طبقا للقرارات التنظيمية القائمة آنذاك ، اذ ليس من اللازم ان يكون الطلب صريحا فقد يقوم مقامه من قرائن الاحوال ما يشهد بقيام الرغبة الجادة فى حساب المدة السابقة ، وهو ما تحقق باطمئنان فى خصوص هذه الدعوى .

(طعن ٨٣٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢) .

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ - نصه على حساب مدد الخدمة السابقة متى طلب الموظف حسابها عند التعيين فى الوظيفة وطلب الموظفون الحاليون حسابها خلال سنة اشهر - اقتضاء ذلك - تمهل الادارة فى اجراء حركة الترقيات الى ما بعد انقضاء المدة التى حددها القرار لتقديم طلبات حساب المدة لتجرى الترقيات على اساس الاقدميات الصحيحة - تعجل الوزارة فى اجراء حركة الترقية على اساس اقدميات غير صحيحة وتخطى المدعى فى الترقية بمن كان يسبقهم فى ترتيب الاقدمية لو ضمت مدة خدمته السابقة - غير جائز - عدم تقديم المدعى المستندات المؤيدة لطلب ضم مدة خدمته السابقة - لا يحتج به متى كانت الوزارة قد اجريت حركة الترقيات قبل انتهاء الفترة المحددة بقرار مجلس الوزراء لتقديم طلبات ضم المدد السابقة وقبل ان تبلغ القرار الى فروعها .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ قد قضى بحساب مدد الخدمة السابقة متى طلب الموظف حسابها عند التعيين فى الوظيفة ، وللموظفين الحاليين ان يتقدموا بطلب حسابها خلال ستة اشهر ، أى فى موعد غايته ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ . ومتى كان الامر كذلك فقد كان يتعين على الوزارة ان تتمهل فى اجراء حركة الترقيات المطعون فيها الى ما بعد ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، حتى تتيح الفرصة للموظفين الحاليين للافادة من القرار المذكور ، بتقديم طلبات ضم مدد خدمتهم السابقة خلال المدة المحددة لهم ، ولتجرى الوزارة حركة الترقيات بعد ذلك على اساس الاقدميات الصحيحة لموظفيها . ويتضح مما تقدم ان الحركة المطعون فيها قد قامت على اساس اقدميات غير صحيحة ، فاضرت بذلك بالمضى ، اذ فوتت الوزارة عليه - بتعجلها فى اجراء الحركة - دوره فى الترقية بالاقدمية المطلقة ، وتخطته بمن كان يسبقهم فى ترتيب الاقدمية لو انها ضمت اليه مدة خدمته السابقة . ولا وجه للتحدى بان المدعى لم يقدم مع طلب ضم مدة خدمته السابقة المستندات المؤيدة لطلبه - لا وجه لذلك ، لانه : اولاً ، على الزعم من ان قرار مجلس الوزراء بضم مدد الخدمة السابقة قد صدر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، فان الوزارة لم تبلغه لفروعه ومصالحها الا فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، ولم يبلغ الى المدعى الا فى اكتوبر سنة ١٩٤٧ ، فبادر الى تقديم طلب بضم مدة خدمته السابقة حفظاً لحقه ، على ان يستوفى المستندات المؤيدة لذلك فيما بعد لضيق الوقت . وثانياً ، انه على فرض ان المدعى قدم مع طلبه المستندات المؤيدة لحقه فان ذلك ما كان ليغير من الامر شيئاً ، ذلك ان الواقع ان الوزارة كانت قد اجرت فعلاً حركة الترقيات المطعون فيها قبل انتهاء الفترة المحددة بقرار مجلس الوزراء لتقديم طلبات ضم المدد السابقة ، بل قبل ان تبلغ القرار الى فروعه ومصالحها على ما سلف البيان . وثالثاً ، ان الوزارة قد ناقضت نفسها بنفسها ، اذ انها قد ضمت فعلاً للمضى مدة خدمته السابقة بعد ان قدم اليها المستندات المؤيدة لذلك فى يونيه سنة ١٩٤٨ ، مما يدل على ان الوزارة قدرت ان موعد اعلان موظفيها بالقرار ما كان يكفى لاستيفاء المستندات المؤيدة لحقه . واذا كان الثابت ان الوزارة قد قامت فعلاً بضم مدة خدمة المدعى السابقة بما يجعله اسبق فى ترتيب الاقدمية من بعض من شملهم قرار الترقية المطعون فيه ، كما قامت بعد

ذلك بترقيته الى الدرجة الخامسة فى اول اغسطس سنة ١٩٤٨ ، فانه -
لكل ما تقدم - يكون المدعى محقاً فى طلب ارجاع اقدميته فى الدرجة
الخامسة الى اول مايو سنة ١٩٤٦ ، وهو التاريخ المعين لذلك فى القرار
المطعون فيه .

(طعن ٢٤٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٧)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ - شرط
تطبيقه - عدم جواز احتساب مدد الخدمة السابقة التى يقضيها الخدمة
الخارجون عن هيئة العمال وعمال المياومة والأقدمية فى الدرجة - كتابا
المالية فى ١١/١١/١٩٤٧ و ١٩٤٨/٣/٢٣ .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ يستلزم
لضم مدد الخدمة السابقة الشروط الآتية : (١) ألا تقل مدة الخدمة
السابقة عن ثلاث سنوات ، بشرط ألا تضم مدد يقل كل منها منفردة عن
سنة لشهر بعضها الى بعض . (٢) أن يتحد العامل السابق مع العمل
الجديد . (٣) ألا تقل المؤهلات الدراسية خلال مدة الخدمة السابقة عنها
خلال مدة الخدمة الحالية . (٤) ألا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة
الجديدة ، وذلك بالنسبة لمن لهم مدة خدمة فى الحكومة او فى المصالح
الشبيهة بالحكومة التى بها درجات مماثلة لدرجات الحكومة . (٥) ألا يكون
سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا او حكما مانعا من التوظيف او
سوء السلوك . (٦) ألا تزيد مدة ترك العمل بين مدتى الخدمة السابقة
واللاحقة على خمس سنوات . فاذا تخلف شرط من الشروط السابقة
كان التعيين تعيينا جديدا يخضع فيه الموظف لما يخضع له كل مرشح
جديد . وقد أصدرت وزارة المالية الكتابين الدوريين : رقم ٢٠ - ٣٦ - ١٥٠
المؤرخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٨ ، ورقم ٨٤ - ٤٦ - ٤٤ فى ١١ من نوفمبر
سنة ١٩٤٧ ، متضمنين القواعد التى تراعى فى تطبيق قرار مجلس الوزراء
المشار اليه . وقد جاء فيهما انه لا يجوز حساب مدد الخدمة السابقة التى

يقضيها الخدمة الخارجون عن هيئة العمال وعمال المياومة فى تحديد
المهابة والاقدمية فى الدرجة ، لأن احكام الكتاب الدورى رقم ب ٢٣٤ -
١ - ٦٨ المؤرخ ٣٠ من يولية سنة ١٩٤٧ مقصورة على الموظفين والمستخدمين
الذين على درجات .

(طعن ١١١ لسنة ٢ ق - جملة ١٩٥٧/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

مدة الخدمة السابقة لا تحسب كاملة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية
الا اذا كانت قد قضيت فى احدى وزارات الحكومة ومصالحها - وجوب أن
يكون الموظف قد تقاضى مرتبه أو أجره من ربط ميزانية الوزارة أو المصلحة
التي كان يعمل بها .

ملخص الحكم :

يؤخذ من الاطلاع على قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ١١/٥/٤٧
و ٢٠/٨/١٩٥٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠ « أن مدد الخدمة السابقة لا تحسب
كاملة فى الاقدمية بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية الا اذا كانت قد قضيت
فى احدى وزارات الحكومة ومصالحها ، سواء قضيت على اعتماد فى درجة
أو على غير درجة أو باليومية أو فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل
الدراسى ، ومقتضى ذلك أن يكون الموظف قد تقاضى مرتبه أو أجره فى
تلك المدة من ربط ميزانية الوزارة أو المصلحة التى كان يعمل بها .

(طعن ٣٤٤ لسنة ٢ ق - جملة ١٩٥٦/٢/١٥)

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١١/٥/١٩٤٧ - وجوب اتحاد العمل السابق
مع العمل الجديد فى طبيعته - وظيفة المحاسب أو وكيل الحسابات باحدى
الشركات - عدم اتحادها فى الطبيعة مع مهنة التدريس ، ما لم يكن
التدريس اساسا وبصفة اصلية فى مادة الحساب والرياضة - التحدى بأن
طالب الضم حائز من الاصل على المؤهل الذى يسمح ابتداء بالتعيين فى
وظيفة مدرس - لا يجدى - حجة ذلك .

ملخص الحكم ٢

ان قرار مجلس الوزراء فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ اذ اجاز ضم مدد سابقة سواء فى خدمة الحكومة أو الاعمال الحرة قد اشترط لذلك شروطا منها ان يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته . ولما كانت مهنة المحاسبة تقوم على الاشتغال بالحساب ، فانه اذا كان ثمة مجال للاتحاد بين طبيعة العمل فيها وبين مهنة التدريس ، فالواجب ان يكون التدريس اساسا وبصفة اصلية فى مادة الحساب والرياضة ، اما اذا لم يكن التدريس قائما اساسا على ذلك ، بل كان يشمل بصفة اصلية مواد اخرى امتنع وجه الاتحاد بين العاملين فى الطبيعة ، فعمل المدرس هو عمل فنى يقوم على أساس تربوى فهو من طبيعة خاصة ومستوى فنى معين ، أما عمل المحاسب فلا يقوم اساسا على العمل التربوى ، فلا يجوز - والحالة هذه - على مقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، ضم مدة العمل كمحاسب الى مدة العمل كمدرس ، لاختلاف العاملين فى الطبيعة ، حتى ولو كان المحاسب فى شركة من الشركات حائزا من الاصل على المؤهل الذى يسمح ابتداء بالتعيين فى وظيفة المدرس ، وآية ذلك انه لو كان الحائز لهذا المؤهل قد اشتغل فى خدمة الحكومة فى وظيفة حسابية كتابية كانت او ادارية ، ثم عين بعد ذلك فى وظيفة مدرس ، لما جاز - على مقتضى احكام القرار المذكور - ضمها فى حساب اقدميته فيها ، فمن باب اولى لو قضى تلك المدة خارج خدمة الحكومة فى شركة من الشركات .

(طعن ٩٠٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٣)

قاعدة رقم (٢٨٨)

البدا :

قرار مجلس الوزراء فى ١١/٥/١٩٤٧ - وجوب اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته - الوظيفة الكتابية بادارة المستخدمين بالازهر - لا تتلق فى طبيعتها مع وظيفة التدريس بوزارة التربية والتعليم .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بحساب مدد الخدمة السابقة فى الاقدمية وتحديد الماهية يستلزم لتطبيقه توافر

شروط منها أن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته ، ومن ثم اذا طلب المدعى - الذى يشغل وظيفة مدرس بوزارة التربية والتعليم - ضم مدة خدمته السابقة باحدى الوظائف الكتابية بإدارة المستخدمين بالازهر ، فان طلبه يكون فى غير محله ، اذ وظيفته السابقة لا تتفق طبيعتها مع وظيفة التدريس بوزارة التربية والتعليم .
(طعن ٧٢٦ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١١/٥/١٩٤٧ - اشتراطه اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته - تخلف هذا الشرط اذا كان العمل الجديد هو تدريس السباكة باحدى المدارس الصناعية والعمل السابق هو السباكة بورشة احدى شركات النسيج - اختلاف العاملين فى المستوى والاختصاص .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بحساب مدد الخدمة السابقة فى الاقدمية وتحديد الماهية - وهو الذى يحكم ضم مدد الخدمة التى قضيت فى الشركات - يستلزم توافر شروط منها أن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته . فاذا طلب المدعى - الذى يعمل مدرسا للسباكة باحدى مدارس الصناعات - ضم مدة خدمته كعامل بقسم السبك وكسباك بورشة المسبك بمصنع شركة مصر للغزل والنسيج ، كان طلبه فى غير محله ، اذ ان الحرفتين سالفتي الذكر لا تتطلبان من ناحية الاستعداد والتاهيل ما تحتاج اليه وظيفة المدرس العملى للسباكة باحدى مدارس الصناعات . فبينما يلاحظ فى طبيعة العمل بالمصنع انه الى محض لا يفنقر العامل فى ادائه الى استعداد عقلى او عملى منهاجى ، اذ بوظيفة التدريس تقتضى بطبيعتها فيمن يضطلع بها قسطا من السيطرة على الناشئة وقدرة على سير اغوارهم وتفهم شكائهم لاحسان توجيههم وتبصيرهم فى سمر بالاصول العلمية ، فمستوى المدرس لا شك فى انه ارفع فى طبيعته ، ودائرة اختصاصه اشمع واعم . فالعاملان وان تشاركا فى بعض النواحي العملية ، الا انها متباعدان فى المستوى والاختصاص .
(طعن ٧٤٤ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٥)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبسة :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ - اشتراطه احتساب العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته - المقصود بهذا الشرط - تماثل العاملين لا تطابقهما تطابقا تاما - عدم توافره اذا كان العمل السابق هو وظيفة معاون زراعة بشركة السكر والعمل الجديد هو محضر بوزارة العدل - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان المقصود بالشرط الخاص باتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ هو أن يتماثل العاملان . واذا لم يكن معنى ذلك أن يتطابقا تطابقا تاما من جميع الوجوه ، الا أنه يجب أن يكون العاملان على شيء من التوافق بحيث يؤدي ذلك الى افادة الموظف في عمله الجديد من الخبرة التي اكتسبها من العمل السابق وهي الحكمة التي حدث بالمرشح الى وضع هذا الشرط في القواعد الخاصة بضم مدد الخدمة السابقة .

ولما كان الثابت من الاوراق أن وظيفة معاون زراعة بالنسبة لشاغليها بشركة السكر بمنطقة نجع حمادى تتحدد اختصاصاتها في القيام بالاشراف على تنفيذ العمليات الزراعية ، وهذا العمل لا يتطلب سوى خبرة فنية في زراعة القصب بصفة خاصة واستلام العمليات الزراعية من العمال والمقاولين الزراعيين بعد اداؤها ومراجعة ما يثبته كاتب الشغالة من بيانات للتأكد من صحتها وتبليغ مأمور الزراعة (رئيسه المباشر) بما تحتاج اليه الزراعة من عمليات زراعية ، وهذه الوظيفة لا تستلزم أن يكون شاغلها حاصلًا على مؤهل زراعى ، فانه يبين من ذلك أن عمل وظيفة معاون الزراعة بشركة السكر ، وهذه اختصاصاتها ، تختلف في طبيعتها عن طبيعة عمل المحضر ولا يغير من الوضع كون وظيفة معاون الزراعة في الشركة المذكورة لا تستلزم أن يكون شاغلها حاصلًا على مؤهل زراعى ، وما دام قد تخلف شرط اتحاد العمل السابق مع العمل الحكومى في طبيعته فلا يجوز ضم هذه المدة .

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

اشترط قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١/٥/١٩٤٧ اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته - عدم توافر هذا الشرط اذا كان العمل السابق قارئ عدادات أو مراقب تابلوه والعمل الجديد مدرس رياضة أو علوم .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بحساب مدد الخدمة السابقة فى الأقدمية وتحديد الماهية يستلزم توافر الشروط الآتية : (١) لا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات . (٢) أن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته . (٤) لا تقل المؤهلات الدراسية خلال مدة الخدمة السابقة عنها خلال مدة الخدمة الحالية . (٤) لا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة . (٥) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك . (٦) ألا تزيد مدة ترك العمل بين مدتى الخدمة السابقة والحالية على خمس سنوات . فاذا انتفى شرط من هذه الشروط كان التعيين تعيينا جديدا يخضع فيه الموظف لما يخضع له كل مرشح جديد وامتنع ضم مدد الخدمة السابقة . وان وظيفة قارئ عدادات لا تتفق فى طبيعتها مع وظيفة مدرس رياضة أو علوم - وبالمثل وظيفة مراقب تابلوه - ذلك ان مثل هذا العمل لا يتطلب من ناحية الاستعداد والتأهيل ما تحتاج اليه وظيفة مدرس الرياضة أو العلوم فبينما يلاحظ فى طبيعة العمل بالمصنع انه آلى محض لا يفتر العامل فى ادائه الى استعداد عقلى أو تريوى أو المام علمى منهاجى ، اذ بوظيفة التدريس تقتضى بطبيعتها فيمن يضطلع بها قسطا من السيطرة على الناشئة وقدرة على سبر اغوارهم وترويض عقولهم ، وهم أنماط من الخلق والاستعداد ، وتفهم شكائهم ونقط ضعفهم وملكاتهم لاحسان توجيههم وتصويرهم فى سر بالاصول العلمية . فمستوى المدرس لا شك فى أنه أرفع فى طبيعته ، كما ان دائرة اختصاصه أشمل وأعم فالعملان وان تشاركا فى بعض النواحي العملية ، الا انهما متباينان فى المستوى وفى نطاق اختصاص كل منهما .

وعلى مقضى التحديد المتقدم يكون تجانس العمل السابق مع وظيفة المدعى الحالية كمدرس علوم بوزارة التربية والتعليم متخفا ، الأمر الذى يحول دون الاعتداد بخدمته كمراقب تابلوه بصالة الكهرباء بقسم الورش بشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار لاختلاف الطبيعة الفنية فى كل من العاملين وعدم تآخيهما من حيث الاستعداد أو التأهيل أو الاختصاص وعدم تأثير العمل الأول فى أكسابه خبرة يفيد منها فى ممارسته عمله الجديد فى تربية النشء وتثقيفه تلك الخبرة التى هى علة ضم مدد الخدمة السابقة ومناطقه ، ذلك أن تماثل طبيعة العمل فى كلتا الوظائفين بناء على الأصل القائم على اكتساب الخبرة هو شرط أساسى لضم المدد ، لا بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ فحسب ، بل وفقا لأحكام ومفهوم قرارات ضم مدد الخدمة السابقة التى صدرت بعد ذلك كافة .

(طعن ٤٤٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/٣/٢٥)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

شرط اتحاد العمل السابق واللاحق فى طبيعته - عدم توافره اذا كان العمل السابق هو عمل رسام والعمل اللاحق هو مدرس رسم .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت بان عمل المدرس هو عمل فنى معين وان وظيفة التدريس تقتضى بطبيعتها فيمن يقوم بها قسطا من السيطرة على الناشئة وقدرة على سبر اغوارهم وهم انماط من الخلق والاستعداد وتفهم شكائهم لاحسان توجيههم وتبصيرهم فى يسر بالاصول العلمية ، وطبيعة عمل المدرس بهذه المثابة تختلف عن طبيعة مهنة النجار أو الرسام فكلا المهنتين لا تقوم على أساس تزيوى مثلما يقوم عليه عمل المدرس . ومن ثم فلا وجه للاتحاد بين طبيعة العاملين والاتحاد شرط جوهرى للضم بحسب أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ فاذا تخلف امتنع الضم .

(طعن ٩٦٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/٧)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ - اشتراطه اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته - عدم توافره اذا كان العمل السابق هو حفار والعمل الجديد هو مدرس للرسم والأشغال .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان مهنة التدريس تتطلب فيمن يظلمون باعبائها ميزات عقلية وتربوية تساعدهم على السيطرة على الناشئة حتى يتمكنوا من تعليمهم وتثقيفهم وتعينهم على سبر أغوارهم وتفهم نواحي الكمال والنقص فيهم لتأخذ بيدهم الى ما فيه تقدمهم وفلاحهم ولتقويم اعوجاجهم ولارشادهم الى ما فيه صالحهم وصالح هذه الأمة كما تسعفهم تلك الميزات على تبصير النشء بما يجب ان يكونوا عليه كمواطنين صالحين وما ينبغي ان يقلعوا عنه من عيب او نقص .

وطبيعة عمل المدرس بهذه المثابة تختلف تماما عن طبيعة عمل الحفار الذي يؤدي عمله في عزلة عن الناس أو على الأكثر مع زملائه في العمل داخل المعامل والجدران ولا يطلب منه الا ترسم النماذج التي يراد منه احتذاؤها او ابتداع تلك النماذج على النحو الذي يتفق مع رغبة الشركة التي يعمل بها .

وترتبيا على ما تقدم فانه اذ قد تخلف شرط اتحاد عمل المدعى السابق مع عمله الجديد كمدرس للرسم والأشغال في طبيعته فان المدعى لا يفيد من احكام الضم الواردة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ .

(طعن ١٢٧٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/١٩)

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدء :

اشترط قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته - توافره اذا كان العمل السابق هو الاشتغال بالمحاماة الشرعية والعمل الجديد هو امام وخطيب ومدرس •

ملخص الحكم :

ان ما اشترطه قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ من وجوب اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته وما الى ذلك من بقية الشروط التى اقتضاها ذلك القرار ، فانها شروط متوافرة كلها فى المدعى فهو حاصل على شهادة العالمية النظامية بداهة قبل اشتغاله بالمحاماة الشرعية ولم ينقص من عروتها الا قبيل تقدمه للوظيفة ، ولم يخرج من عمله بالمحاماة بسبب مشين فادح فى سمعته ، وعمله فى المحاماة الشرعية من ناحية اخرى عمل قانونى دقيق يجمع الى التمرس فى الالقاء والاقناع جانباً فنياً يقتضى التمكن من الناحية الفقهية فى مضمار الاحوال الشخصية التى يتخذها المحامى مجالاً لمهنته وليس من شك فى ان جانب عمل المحامى التالىرى وناحيته الشرعية يتفقان فى طبيعتهما مع العمل الرسمى الذى لسنده اليه كخطيب ومدرس وامام فى المساجد وهو عمل لحمته وسداه الاقناع بالتي هى احسن ، والتبصير بالناحية العقائدية وبالقيم الاجتماعية المثلى التى يرتضيها المشرع فى كافة نواحيه ، وايقاظ الكمين من مشاعر النفوس لترسيخ هذه الاصول ويندرج فيه بلا مراء الجانب الروحى والاجتماعى من شئون الاسرة فى نواحي الزواج والطلاق والميراث والنفقة ، فالعاملان يتشاركان قطعاً ، فى كثير من الجوانب الفنية والفقهية ولا يتباعدان فى المستوى والاختصاص بل يتداخلان ، ولا يقوم بينهما ادى تضاد أو تعارض لانهما متكاملان ، ولا غرو فالتأهيل العلمى لممارسة كليهما واحد يقوم على تجانس الاعداد وتمائل الاستعداد •

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١١/٥/١٩٤٧ - شروط تطبيقه - وجوب اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته - متى يقوم الاتحاد فى طبيعة العمل بين مهنة المحاماة ومهنة التدريس .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، اذ اجاز ضم مدد سابقة سواء فى خدمة الحكومة او فى الاعمال الحرة ، قد اشترط لذلك : (اولا) الا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات ، (ثانيا) لا يجوز ضم مدة تقل كل منها منفردة عن ستة اشهر بعضها الى بعض ، (ثالثا) يجب ان يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته ، (رابعا) يجب الا تقل مؤهلاته الدراسية خلال المدة السابقة عنها خلال مدة الخدمة الحالية ، (خامسا) يجب الا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة وذلك بالنسبة لمن لهم مدة خدمة فى الحكومة او فى المصالح الشبيهة بالحكومة التى بها درجات مماثلة لدرجات الحكومة ، (سادسا) يجب الا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تاديبيا او حكما مانعا من التوظيف او سوء السلوك ، (سابعا) يجب الا تزيد مدة ترك العمل بين الخدمة السابقة واللاحقة على خمس سنوات . وجاء فى الفقرة ١٠ من البند (اولا) الذى يتضمن الجهات والهيئات التى تضم مدد الخدمة فيها ما يأتى « الهيئات والجمعيات والنقابات المهنية الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة كالاشتغال بالطب والمحاماة والهندسة ، اذ ان العمل فى هذه المهن مقصور على من يكون حائزا لباكوريوس الطب او الليسانس فى الحقوق او لباكوريوس الهندسة او الشهادات الفنية الاخرى ، وهؤلاء تسجل اسماءهم ومدد اشتغالهم فى النقابات التى تنتظمهم » ويقضى قرار مجلس الوزراء المسالف الذكر بضم نصف مدة الاشتغال بالمحاماة فى هذه الحالة . ولما كانت مهنة المحاماة تقوم على الاشتغال بالقانون فانها اذا كان ثمة

مجال للاتحاد بين طبيعة العمل فيها وبين مهنة التدريس لوجب أن يكون التدريس أساسا وبصفة أصلية في مادة القانون ، أما إذا لم يكن التدريس الذي يتولاه المحامي قائما أساسا على ذلك ، بل كان يشمل بصفة أصلية موادا أخرى ، امتنع وجه الاتحاد بين العاملين في الطبيعة . فإذا ثبت من الأوراق أن المطعون عليه لم يعين أساسا وبصفة أصلية للتدريس في أية مادة من مواد القانون ، بل عين للتدريس في مادة اللغة الانجليزية والآداب ، وهي تختلف في طبيعتها عن مواد القانون ، فلا يسعفه في هذا الشأن ما يدعيه من أنه كان يقوم بتدريس مادة التربية الوطنية وانها من مواد القانون ، ذلك لأن هذه المادة وإن كانت تتصل فر بعض نواحيها بالقانون ، إلا أنها ليست في ذاتها من مواد القانون ، هذا إلى أن المطعون عليه لم يقيم بتدريسها بطريق التخصص أو بصفة أصلية ، بل كان يقوم أساسا وبصفة أصلية بتدريس مادة اللغة الانجليزية والآداب حسبما سلف بيانه ، وبالتالي لا يحق له المطالبة بضم نصف مدة المحاماة بالاستناد إلى قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

(طعن ٩٦٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/١)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

مريان القواعد الخاصة بضم مدد الخدمة على موظفي مجالس المديرية - المادة ٦٢ من لائحة النظام الداخلي لهذه المجالس .

ملخص الحكم :

أن من يعين في خدمة مجالس المديرية يحق له أن يطلب ضم مدة خدمته السابقة في الجهات والهيئات المشار إليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٥/١١ أسوة بمن يعين في خدمة الحكومة ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة ٦٢ من لائحة النظام الداخلي لمجالس المديرية التي تنص على أن تسرى القواعد الخاصة بتعيين موظفي الحكومة ومستخدميها وترقيتهم وقصلهم وغير ذلك من شروط الخدمة على موظفي مجالس المديرية ومستخدميها ، ولا جدال في أن قواعد ضم مدد الخدمة السابقة تدرج في مدلول هذا النص .

(طعن ٣٥٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٣٠)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٥/١١ - نصه على حساب مدة الخدمة السابقة في الجمعيات التعاونية - القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ و ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ - تحويلها الجمعيات التعاونية تكوين اتحادات فيما بينها وتحديد أهداف هذه الاتحادات - الاتحادات التعاونية هيئات رئيسية تنظم جملة من الجمعيات التعاونية ومهمتها هي في صميم الأغراض التعاونية - الموظف الذي يعمل في الاتحادات التعاونية - يقوم بعمل من طبيعة العمل في الجمعيات التعاونية - حساب مدة الخدمة التي تقضى في الاتحادات التعاونية بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٥/١١ .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٥/١١ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية وتحديد المساهية أنه نص في الفقرة الثانية عشرة من البند الأول منه على حساب مدد الخدمة السابقة التي تقضى في بنك التسليف الزراعى وبنك التسليف العقارى والبنوك العقارية والشركات المساهمة الصادر بتأليفها مرسوم والجمعيات التعاونية والغرف التجارية ، وفى هذه الحالة ، وعند توافر الشروط التي نص عليها فى هذا القرار ، تحسب نصف مدة الخدمة السابقة .

ولما كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الجمعيات التعاونية المصرية قد نص فى المادة ١٠٠ منه على ما يأتى « للجمعيات التعاونية العامة أن تكون فيما بينها اتحادات تكون مهمتها القيام بعملية التفتيش على أعمالها ومراجعة حساباتها المنصوص عنها فى المادتين ٨٠ و ٨٢ واللتين تقوم بهما مصلحة التعاون بوزارة الشؤون الاجتماعية رئيسا توحد هذه الاتحادات . ويجوز أن يكون ضمن أغراض هذه الاتحادات إرشاد الجمعيات المنتمة إليها فى إدارة عملها وكذا مساعدة الأهالى على إنشاء جمعيات تعاونية بتعليمهم أنظمتها وبث الروح التعاونية فيهم » . ثم صدر القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية ناصا فى المادة ٤٥ منه على أن « للجمعيات التعاونية والجمعيات التعاونية

المشتركة والعامه ان تكون فيما بينهما اتحادات اقليمية او نوعية . ويجوز
لستين فى المائة على الأقل من الجمعيات التعاونية فى الجمهورية ان
تكون للاتحاد العام لجمهورية مصر ، وتكون مهمة هذه الاتحادات نشر
الدعوة الى التعاون والدفاع عن مصالح الجمعيات التعاونية وارشادها فى
ادارة اعمالها ومراجعة حساباتها والتفتيش على اعمالها وبث الروح
التعاونية ومساعدة المواطنين على انشاء الجمعيات التعاونية ، ولها فى
سبيل ذلك ان تعين المشرفين او المنظمين لهذه الاعمال » . ويبين من هذه
النصوص ان الاتحادات التعاونية هى هيئات تعاونية رئيسية تنتظم جملة
من الجمعيات التعاونية او الجمعيات التعاونية المشتركة والعامه ، وهذه
الاتحادات قد تكون اقليمية وقد تكون نوعية ، فهى فى بنائها مؤلفة
اساسا من لبنات هى ذات الجمعيات التعاونية ، ومهمتها هى فى صميم
الاعراض التعاونية ، بل هى فى هذا الشأن قائمة بمهمة القيادة والتوجيه
والارشاد والاشراف ونشر الدعوة الى التعاون والدفاع عن مصالح الجمعيات
التعاونية ومراجعة حساباتها والتفتيش على اعمالها وغير ذلك من المهام
الرئيسية ، فمن يعمل فى هذه الاتحادات انما يقوم ولا شك بخدمة
هى سبيل اغراض الجمعيات التعاونية ، وعمله هو من طبيعة العمل
فى هذه الجمعيات ، بل قد يكون فى مستواه الفنى او الاجتماعى او
الادارى من درجة اعلى . وغنى عن القول ان هذه الخدمة يجب حسابها
فى الضم بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء المشار اليه ، شأنها فى ذلك شأن
المدة التى تقضى فى الجمعيات التعاونية .

(طعن ٨٩١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨ / ١٢ / ٢٠)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المادة :

نادى المحلة الكبرى الرياضى ونادى طنطا الرياضى - لا يعتبران من
الهيئات المنصوص عليها فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٧/٥/١١
- المدة التى تقضى فى أى منهما - لا تضم الى مدة الخدمة بالتطبيق
لهذا القرار .

ملخص الحكم :

ان نادى المحلة الكبرى الرياضى ونادى طنطا الرياضى هيئتان

مستقلتان عن كل من مجلس بلدى المحلة الكبرى ومجلس بلدى طنطا ، ويتمتع كل من الناديين بذاتية مستقلة ، ويهدف نشاط كل منهما الى بث الروح الرياضية والاجتماعية ونشر التربية الرياضية والقومية وشغل اوقات الفراغ وتهيئة وسائلها وتسهيل سبلها بكافة الوسائل الممكنة بما يتفق وخلق المواطن الصالح والنهوض بمستواه رياضيا واجتماعيا ، ويتقاضى موظفو كل ناد مرتباتهم من ميزانية خاصة . مستقلة لا صلة لها بميزانية المجلس البلدى ، ويهذه المثابة يرفعى النادى مصالح خاصة معينة ، ولا يتوافر له من المقومات والخصائص ما يجعله فرعا من المجلس البلدى . ولا يغير من طبيعة النادى هذه انه يخضع فى ادارته للتعليمات والنظم التى كانت تضعها المجالس البلدية ، او أن كل بلدية كانت ترصد فى ميزانيتها الخاصة اعتمادات لاعانة هذه الأندية للانفاق منها على شئونها بالاضافة الى العناصر الأخرى التى تتكون منها ماليتها ، كاشتراكات الأعضاء وإيرادات الحفلات والمباريات والتبرعات التى يوافق على قبولها مجلس الادارة . ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ الخاص بحساب مدة الخدمة السابقة فى الأقدمية وتحديد الماهية قصر حساب مدد الخدمة السابقة على المدة التى تقضى فى :
(١) المصالح الحكومية ، و (٢) حكومة السودان ، و (٣) الخاصة الملكية والأوقاف الملكية ، و (٤) المعاهد الدينية ، و (٥) مجالس المديرية ، و (٦) المجالس البلدية والمحلية ، و (٧) الجمعية الزراعية الملكية ، و (٨) المدارس التى تحت اشراف وزارة المعارف ، و (٩) الهيئات والنقابات والجمعيات المهنية الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ، و (١٠) الهيئات والجمعيات الصادر بتشكيلها قوانين او مراسيم او أوامر ملكية كالجمعية الجغرافية وجمعية الاسعاف الأهلية بالقاهرة ، و (١١) بنك التسليف الزراعى والبنك العقارى الزراعى والبنوك العقارية والشركات المساهمة الصادر بتشكيلها مرسوم والجمعيات التعاونية والغرف التجارية ، ولما كان نادى المحلة الكبرى ونادى طنطا الرياضيان لا يعتبران من ضمن هذه الهيئات ، فإن مدد الخدمة التى تقضى فى أى منهما لا يسرى عليها قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

قاعدۃ رقم (٢٩٩)

المبدأ :

أثر الحكم بضم مدد الخدمة السابقة على القرارات الصادرة بتخلى
المحكوم له فى الترقية قبل تقرير الضم - عدم سقوط هذه القرارات
الا بالانقضاء .

ملخص الحكم :

ان قرارى تخلى المدعى فى الترقية الى الدرجتين الخامسة والرابعة
الصادرين فى ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٨ وفى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣
لا يسمطان فى المجال القانونى كآثر من آثار الحكم بضم مدة الخدمة
السابقة فى الدرجة السادسة وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١
من مايو سنة ١٩٤٧ ، وإنما يتعين على صاحب الشأن أن يطالب بالغاثما .

(طعن ٥١٤ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢٤)

قاعدۃ رقم (٣٠٠)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ - شرط
اتحاد طبيعة العمل السابق مع طبيعة العمل الجديد - لا يتوفر بين وظيفة
محاسب ومراجع ووظيفة مدرس مواد اجتماعية .

ملخص الحكم :

ان وظيفة المدرس حسبا جرى بذلك قضاء هذه المحكمة تتطلب
بطبيعتها فيمن يضلطع بها قدرات فنية وسيطرة على الناشئة واستعدادا
على مستوى معين وتاهيلا تربويا خاصا وهو مما لا يتوافر فى عمل
المراجع والمحاسب . ومن ثم فان شرط اتحاد طبيعة العمل السابق مع
بطبيعة العمل الجديد وهو الشرط الذى استلزمه قرار مجلس الوزراء

الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ يكون غير متحقق في شأن المدعى الذي لا يفيد تبعا لذلك من احكام هذا القرار لا سيما ان التماثل في الطبيعة انما هو متطلب في العمل السابق والعمل الجديد ، لا العمل الذي يسند الى الشخص بعد ذلك .

(طعن ١٢٠٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٦)

قاعدة رقم (٣٠١)

المبدأ :

حساب مدة الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٥/١١ من شروطه اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته - عدم توافر هذا الشرط اذا كان العمل السابق هو وظيفة مأذون والعمل الجديد هو امام وخطيب ومدرس بالمساجد - اساس ذلك : تباعد العمليين في التاهيل والمستوى والاختصاص .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ في شأن حساب مدد الخدمة السابقة في الاقدمية وتحديد الماهية يستلزم توفر شروط ، منها ان يتحد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته وهو شرط غير متوفر في حق المدعى ، لان عمل المأذون وهو عمله السابق ينحصر في مباشرة عقود الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والتصادق ولا يقتضى منه سوى مراعاة الواجبات التي فرضتها لائحة المأذونين ، ولا يتطلب فيمن يتولاه من ناحية التاهيل العلمى ، الا الامام باحكام الزواج والطلاق ومبادئ الحساب ، هذا على حين ان عمل الامام والخطيب والمدرس بالمساجد ، وهو العمل الجديد للمدعى ، يستلزم تاهيلا علميا عالى المستوى وثقافة دينية خاصة اذ يستلزم الحصول على شهادة العالمية ويختص من يتولاه ، فضلا عن امامة المصلين بتيسير اصول العقيدة والشريعة على افهامهم او بارشادهم الى اوامر الدين ونواهيه في عباداتهم وسلوكهم ، وبوعظهم وهدايتهم بما فيه صلاح امور دنياهم وآخريتهم ، فالعملان متباعدان في التاهيل والمستوى والاختصاص ومن ثم لا يتحدان في طبيعة كل منهما .

(طعن ١٤٣٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٩)

الفرع الخامس

حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء

الصادر في ١٧/١١/١٩٤٨

قاعدة رقم (٣٠٢)

المبدأ :

الموظف المؤهل المعين في درجة بعد ٩/١٢/١٩٤٤ لا يفيد من قرارى مجلس الوزراء فى ٣٠/١/١٩٤٤ و ١١/٥/١٩٤٧ بالنسبة لضم مدة الخدمة السابقة بالحكومة باليومية أو خارج الهيئة - لحقيقته فى ضم نصف المدة من تاريخ قرار مجلس الوزراء فى ١٧/١١/١٩٤٨ وضمها كلها من تاريخ قراره فى ٢٠/٨/١٩٥٠ وذلك فى الحدود المعينة بالقرارين .

ملخص الحكم :

ان الموظفين المؤهلين الذين عينوا فى درجات بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، وكانت لهم مدة خدمة سابقة فى الحكومة باليومية أو خارج الهيئة ، لم يكونوا ممن يفيدون من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، ولا من قراره الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ لفقدان شرط اتحاد الدرجة الحالية مع الدرجة السابقة ، وكان ذلك مثار شكوى هؤلاء الموظفين مما دعا مجلس الوزراء الى اصدار قراره المؤرخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بضم نصف هذه المدة ، ثم الى اصدار قراره المؤرخ ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٠ بضمها كاملة ، فحق هؤلاء الموظفين فى هذا الشأن لم ينشأ الا بهذين القرارين فى الحدود التى عينها كل قرار من وقت نفاذه .

(طعن ١٦٨٨ لسنة ٢ ق - جملة ١٦/٣/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٣٠٣)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١١/٦/١٩٥٠ - نصه على ضم مدة التمرين بشرط كونها متصلة بالخدمة الحالية - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣/١٢/١٩٥١ - احتسابه هذه المدة سواء كانت متصلة بالخدمة أم منفصلة عنها وذلك دون زيادة فى المرتب .

ملخص الحكم :

فى ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء يقضى بحساب المدد التى تمضى على اعتمادات فى وزارات الحكومة ومصالحها وكذلك المدد التى تقضى فى التمرين فى الأقدمية وحساب الماهية ، واشترطت للإفادة من هذا القرار أن تكون المدد السابقة متصلة بالخدمة الحالية . وقد أبدت وزارة الزراعة بعد ذلك أن بعض موظفى الوزارة ممن لهم سابقة خدمة بالتمرين وليست متصلة بمدد خدمتهم الحالية تظلموا من عدم ضم هذه المدد ، فاقترحت وزارة المالية الموافقة على اجابة طلب وزارة الزراعة على أن تحسب مدد التمرين فى الأقدمية دون حسابها فى الماهية ، ووافقت اللجنة المالية على ذلك ، فأصدر مجلس الوزراء قراراً فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ يقضى بأن « يحسب للموظفين ذوى المؤهلات الدراسية المدة التى يكونون قد قضوها فى التمرين فى أقدميتهم فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم الدراسية سواء كانت مدد التمرين هذه متصلة بخدمتهم الحالية أو منفصلة عنها - بأجر أو بغير أجر - على ألا يقترب على ذلك أية زيادة فى المرتب . ويعمل بذلك بالنسبة للموظفين الذين الحقوا بخدمة الحكومة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ » .

(طعن ١٥٧٦ لسنة ٢ ق - جملة ١٩٥٧/٦/٢٩)

الفرع السادس

حساب مدة الخدمة السابقة طبقا لقرارى مجلس الوزراء

الصادرين فى ٢٠/٨ و ١٥/١٠/١٩٥٠

قاعدة رقم (٣٠٤)

المبدأ :

احكام قرارى مجلس الوزراء فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ - انطباقها على الموظفين الذين كانوا فى الخدمة بالكادر المتوسط قبل ١٩٥٢/٧/١ تاريخ نفاذ قانون التوظيف ثم عينوا بعد هذا التاريخ فى احدى درجات الكادر العالى بعد حصولهم على مؤهلات عالية - حساب مدة الخدمة السابقة لهؤلاء اعتبارا من تاريخ حصولهم على المؤهل العالى ماداموا قد تقدموا بطلبات لضمها اثر نقلهم الى الكادر العالى .

ملخص الفتوى :

اذا كان الموظف الذى التحق بالخدمة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ فى وظيفة من وظائف الكادر الفنى المتوسط قد نقل الى الكادر الاعلى فى ظل قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فانه يستفيد من قواعد ضم مدة الخدمة السابقة الواردة فى قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ وفقا للمبادئ التى كشفت عنها المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٥ القضائية ، اما اذا لم ينقل الى الكادر الاعلى الا بعد تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فان مدة خدمته فى الكادر الأدنى تخضع فى ضمها لاحكام هذا القرار دون غيره من القرارات السابقة اعمالا للأثر الحال للقواعد التنظيمية الجديدة ، ولا مجال فى هذه الحالة للاحتجاج بأنه قد اكتسب مركزا ذاتيا فى المعاملة بالقرارات السابقة ذلك لأن التعيين فى الدرجة الجديدة هو الشرط الذى يتحقق به المركز القانونى الخاص بضم مدة الخدمة السابقة - وهذا هو مفاد ما انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى فى فتاواها الصادرة بتاريخ ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

(فتوى ٥٢ فى ١٨/١/١٩٦١)

قاعدة رقم (٣٠٥)

المبدأ :

موظف - ضم مدد الخدمة السابقة طبقاً لاحكام قرارى مجلس الوزراء فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ - الطائفة الوحيدة التى تستفيد منها هى الموظفون الذين كانوا موجودين بالخدمة قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وظلوا مستمرين بها بعد نفاذه أما من عين ابتداء فى ظل قانون التوظيف أو كان موظفاً قبله وترك الخدمة ثم أعيد تعيينه بعد فاصل زمنى بين الفترتين فإنه لا يفيد من احكام قرارى مجلس الوزراء سالف الذكر بل تطبق فى شأنهم القرارات والنظم الصادرة تنفيذاً لاحكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - أساس ذلك وتبيناه الأحكام والفتاوى المتعلقة به ومقارنتها بعضها ببعض .

ملخص الفتوى :

الحق بعض موظفى ديوان الموظفين بالخدمة على درجات دائمة بالكادر المتوسط قبل أول يولية ١٩٥٢ ثم حصلوا على مؤهلات عالية «ليسانس الحقوق» بعد هذا التاريخ وعينوا فى الدرجة السادسة الادارية وقد طلبوا حساب مدة خدمتهم السابقة التى قضيت فى الكادر المتوسط من تاريخ حصولهم على المؤهل الاعلى فى اقدمية الدرجة السادسة الادارية استنادا الى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر ١٩٥٢ ولكن الديوان لم يجيبهم الى طلبهم استنادا الى أن مدة الخدمة السابقة قد قضيت فى درجة تقل عن درجتهم الحالية (حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤ بجلسة ١٩٦٠/١/٢٢) وعلى اثر صدور حكم المحكمة الادارية العليا بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٦٠ فى الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٥ القضائية والذى قضى باحقية الموظف فى حساب مدة خدمته السابقة من تاريخ تعيينه على اعتماد فى ١٢ من ابريل سنة ١٩٤٨ حتى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٦ تاريخ تعيينه فى الدرجة الثامنة المقررة لمؤهل بالتطبيق لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠/٨/١٩٥٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠ ، تقدم هؤلاء الموظفون بطلب جديد لحساب مدة خدمتهم السابقة على أساس المبادئ التى تضمنها حكم المحكمة الادارية العليا سالف الذكر

ويرى الديوان ان قرارى مجلس الوزراء سالف الذكر قد سقطا فى مجال التطبيق القانونى ابتداء من اول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ هو القاعدة القانونية الواجبة للتطبيق فى شأن معد الخدمة السابقة بالنسبة الى من يعينون من اول يولية سنة ١٩٥٢ ، انه لا شك فى سريانه على موظفى الكادر المتوسط الذين ينقلون الى الكادر العالى بعد ذلك التاريخ ، لأن الامر لا يعدو أن يكون اعادة تعيين فى الكادر العالى افتتحت به رابطة توظف جديدة تختلف فى طبيعتها وفى الاحكام التى تنظمها عن الرابطة التى كانت تربطهم بجهة الادارة اثناء وجودهم فى الكادر المتوسط ، اما حكم المحكمة الادارية العليا سالف الذكر فانه يقرر مبدأ يخالف ما جرى عليه العمل منذ صدور قانون التوظيف فضلا عن مخالفته لفتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الصادرة بجملة ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ فيما قرره من سريان احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة من تاريخ صدوره ولو كان تعيينهم سابقا على اول يولية سنة ١٩٥٢ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ فاستبان لها من الاطلاع على الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بجملة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٠ فى الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٥ القضائية أن المحكمة الادارية العليا اقامت قضاءها على اساس المادتين ٢٣ و ٢٤ من قانون التوظيف اللتين صدر قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٧ من ديسمبر ١٩٥٢ تنفيذا لهما . واستخلصت من هاتين المادتين ان المشرع يستهدف سريان احكامهما على طائفتين من الموظفين . . الاولى : طائفة الموظفين الذين كانت لهم مدة خدمة سابقة فى الحكومة ثم تركوها واعيد تعيينهم بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ والثانية : طائفة الموظفين الذين دخلوا الخدمة لأول مرة بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ ، أما الموظفون الذين دخلوا الخدمة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ ولو متطوعين فى اسلحة الجيش المختلفة او على اعتماد فى درجة او على غير درجة او باليومية او فى درجة اقل من الدرجة المقررة لؤهلهم بالدراسى فظاهر أنهم لا يحفلون فى نطاق الاشخاص الذين تنطبق عليهم المادتان ٢٣ و ٢٤ سالف الذكر . ويقطع فى ان هذا هو الفهم الطبيعى لنص المادتين السابقتين ، أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧

من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بوضع قواعد حساب مدد الخدمة السابقة ساير هذا الفهم فجاء عنوانه « بشأن قواعد مدد الخدمة السابقة لمن يعين ابتداء أو يعاد تعيينه » كما نص في البند الخامس منه على أن « تطبق القواعد المتقدمة على الموظفين الذين يدخلون الخدمة أو يعادون إليها ابتداء من أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . أما الذين التحقوا بالخدمة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ فتطبق عليهم القواعد التي كان معمولا بها قبل تنفيذ القانون المشار اليه وبالشروط التي كانت مقررة » ، وقالت المحكمة أن الدخول في الخدمة هو من العموم والشمول بحيث ينطبق على كل من يلتحق بالخدمة أيا كانت الاداة التي يلتحق بها وسواء عين في درجة أو على اعتماد أو على غير درجة أو باليومية .

ويبين من ذلك أن الاساس القانوني الذي بنى عليه حكم المحكمة الادارية العليا لا يتعارض مع الاساس الذي قامت عليه فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الصادرة بتاريخ ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ والتي انتهت الى أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ، يفيد منه جميع الموظفين الموجودين في الخدمة وقت صدوره أيا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لتطبيقه ، ذلك لأن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومركز الموظف هو مركز تنظيمي عام يجوز تغييره في أى وقت وليس له أن يحتج بأن له حقا مكتسبا في أن يعامل بمقتضى النظام الذي يعين في ظل أحكامه ، ومرد ذلك الى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة وبهذه المثابة يخضع نظامهم القانوني للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، ويتفرع من ذلك أن التنظيم الجديد يسرى على الموظف بأثر حال من تاريخ العمل به ولكنه لا يسرى بأثر رجعي بما من شأنه اهدار المراكز القانونية التي قد تكون تحققت لصالح الموظفين في ظل التنظيم القديم إلا بنص خاص في القانون .

فاذا كانت أحكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من قانون التوظيف وقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تنفيذا لاحكامهما قد استثنت من نطاق تطبيقها الموظفين الذين التحقوا بالخدمة قبل نفاذ قانون التوظيف في أول يولية سنة ١٩٥٢ وقضت بأن تطبق في شأن مدد خدمتهم

السابقة القواعد التي كان معمولاً بها قبل نفاذ ذلك القانون إلا أن هذا الوضع قد تغير بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ الذي عدل المادة ٢٤ من قانون التوظيف بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الصادر تنفيذاً لأحكامه اذ عدل هذا القرار من القواعد السابقة عليه ووضع تنظيمًا جديدًا لضم مدد الخدمة السابقة سواء قضيت في الحكومة أو في الهيئات أو المؤسسات أو الاعمال الحرة فنسخ بذلك جميع النظم التي كان معمولاً بها قبل صدوره وليس من شك في أن هذا التنظيم يسرى بآثره الحال على جميع الموظفين الموجودين في الخدمة وقت صدوره ما لم يكونوا قد اكتسبوا مركزاً ذاتياً في المعاملة بأحكام القرارات السابقة .

(فتوى ٥٢ في ١٨/١/١٩٦١)

قاعدة رقم (٣٠٦)

المبدأ :

ضم مدد الخدمة السابقة طبقاً لأحكام قرارى مجلس الوزراء فى ٢٠ أغسطس و ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ - يترتب عليه انفساح مجال الطعن فى القرارات الادارية الصادرة بتخطى الموظفين فى الترقية حتى ولو مضى على صدور هذه القرارات اكثر من ستين يوماً .

ملخص الفتوى :

من الامور المسلمة أن ضم مدد الخدمة السابقة للموظفين يترتب عليه انفساح مجال الطعن فى قرارات الترقية الصادرة قبل مدة خدمتهم ولو مضى على نشر تلك القرارات أو اعلانها اكثر من ستين يوماً تأسيساً على أن ضم مدد الخدمة السابقة لامثال هؤلاء الموظفين هو الذى يحدد مركزهم القانونى بالنسبة الى القرارات المطعون فيها ويرس لديم اليقين فى الاساس الذى على مقتضاه يكون تخطيهم فى الترقية معيباً .

ولما كان موظفو الديوان المشار اليهم « على نحو ما يستفاد من الأوراق » قد تقدموا لث نقلهم من الكادر المتوسط الى الكادر الادارى بطلب ضم مدة خدمتهم السابقة فى الكادر المتوسط قرض الديوان هذا الطلب واستطلع رأى مجلس الدولة فى الموضوع ، وقد انتهت الرأى الى اثبتتهم فى ضم هذه المدة وبذلك استقر الامر فى هذه المسألة التى كانت مثار خلاف

بينهم وبين الديوان ، ومن ثم ينفسح امامهم مجال الطعن فى القرارات التى فاتتهم الترقية فيها. بسبب عدم الاستجابة الى طلب ضم مدة خدمتهم السابقة فى الكادر المتوسط ، وذلك على اساس الاقدميات الجديدة ، ولو مضى على صدور هذه القرارات اكثر من ستين يوما .

(فتوى ٥٢ فى ١٨/١/١٩٦١)

قاعدۃ رقم (٣٠٧)

المبدأ :

موظفو حكومة السودان المبعدون منها سياسيا - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٢٦/١/٢١ فى شأنهم - تقريره اعفاءهم من شرط الحصول على المؤهل الدراسى استثناء عند تعيينهم فى الحكومة المصرية - عدم امتداد هذا الاستثناء الى افادتهم من القواعد التنظيمية الموضوعة لحملة المؤهلات - اساس ذلك - مثال بالنسبة الى قواعد ضم مدد الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة وفقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٨/٢٠ و ١٩٥٠/١٠/١٥ .

ملخص الحكم :

فى ١٠ من يناير سنة ١٩٢٦ رفعت اللجنة المالية الى مجلس الوزراء مذكرة فى شان تعيين المبعدين سياسيا من السودان فى الحكومة المصرية اشارت فيها اولا الى قرارين سابقين من مجلس الوزراء فى ٢٨ من يونيه و ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٢٥ بشروط استخدام الموظفين المذكورين ثم قالت ان اللجنة المالية « قد اعادت النظر فى هذه القواعد والشروط فرات انها تتعارض فى تطبيقها مع الغرض الذى رمت اليه اللجنة من وضعها وهو كما جاء فى مذكرتها ان ظروفهم جديرة بكل تقدير وانه من العدالة ان تسهل لهم الحكومة المصرية طرق الارتزاق ما استطاعت الى ذلك سبيلا » .
فالقاعدة الاولى تقضى باستيفاء هؤلاء الموظفين الشروط المنصوص عليها لتعيين الموظفين بالقطر المصرى وقتما عينوا هم بحكومة السودان ولما كان الحصول على شهادات دراسية مصرية شرطا اساميا للانتظام فى المسلك الدائم بالحكومة المصرية بعد الامر العالى الصادر فى ٢٤ من يونيه سنة ١٩٠٦ ولما كان المعروض ان المرشحين المصريين الذين لم يستوفوا شروط الاستخدام بالحكومة المصرية من حيث الشهادات الدراسية هم الذين لجأوا
(م - ٤١ - ج ٢٢)

الى حكومة السودان وان معظم المحالين الى المعاش من حكومة السودان الآن قد التحقوا بخدمتها بعد ٢٤ من يونية سنة ١٩٠١ فكان تطبيق هذا الشرط لن يسمح للمصالح المختلفة بالحق هؤلاء البائسين بالوظائف التي قد تخلو فيها فتضيق الفائدة التي رأت اللجنة المالية من اجلها ان ظروفهم جدية بكل تقدير وان من العدل ان تسهل لهم الحكومة المصرية طريق الارتزاق ما استطاعت الى ذلك سبيلا كما تقدم ، لذلك تقترح اللجنة تعديل القاعدة المذكورة باجازة تعيين هذه الفئة من الموظفين والمستخدمين فسي الوظائف التي تخلو في مصالح الحكومة المختلفة مع عدم التقيد بتقديم شهادات دراسية مصرية اكتفاء بالخبرة التي اكتسبوها من مدة خدمتهم بحكومة السودان وهي خبرة يمكن ان تقوم مقام الشهادات ٠٠ وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢١ من يناير سنة ١٩٢٦ على رأى اللجنة المالية الوارد بهذه المذكرة .

وواضح مما تقدم ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٢٦ انما هدف اساسا الى استثناء موظفي حكومة السودان المبعدين سياسيا عند تعيينهم في الحكومة المصرية من شرط الحصول على مؤهلات دراسية تقديرا للظروف الخاصة التي لحاطت بهم ، لا الى اعتبارهم حاصلين على مؤهلات دراسية ، وفرق ظاهر بين الحاليين ، ومن ثم فان هذا الاستثناء مقصور الاثر على مجرد التعيين في الحكومة المصرية دون ان يمتد اثره الى افادة هذه الفئة من الموظفين من القواعد التنظيمية التي توضع لحملة المؤهلات الدراسية من موظفي الحكومة .

وترتبيا على ما تقدم ، فانه لما كان قرارا مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ بحساب مدد الخدمة السابقة في اقدمية الدرجة قد خصا لرياب المؤهلات الدراسية بيميزة الانتفاع بضم هذه المدد السابقة ، سواء اكانت قضيت في درجة او في غير درجة او في درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي او على اعتماد او بمكافاة او في التمرين ما دامت الخدمة حاصلة في الحكومة المركزية ، ولما كان المدعى غير حاصل على مؤهل دراسي فانه لا يقيد من احكام القرارين المذكورين ، ولا يشفع له في ذلك اعفاؤه من شرط الحصول على مؤهل دراسي عند تعيينه في الحكومة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٢٦ حسبما سلف البيان .

(طعن ٥١٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١١)

قاعدة رقم (٣٠٨)

المبدأ :

ضم مدد الخدمة في الكادر المتوسط الى الخدمة في الكادر العالي طبقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ - جائز حتى في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بالنسبة لمن كانوا في الخدمة فعلا قبل العمل بهذا القانون وظلوا مستمرين بها حتى عينوا باحدى درجات الكادر العالي في ظل العمل به بعد حصولهم على المؤهلات العالية التي تجيز التعيين في درجات هذا الكادر وذلك طبقا للبند الخامس من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ذاته اذ قضى بتطبيق القواعد السابقة لضم مدد الخدمة على هؤلاء - بيان ذلك مع تحليل لبعض احكام المحكمة الادارية العليا في هذا الصدد .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بجملة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٠ في الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٥ قضائية ان المحكمة اقامت قبضاها على اساس المادتين ٢٣ و ٢٤ من قانون التوظيف اللتين صدر قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تنفيذا لهما ، واستخلصت من هاتين المادتين ان المشرع يستهدف مريان احكامهما على طائفتين من الموظفين :

الاولى : طائفة الموظفين الذين كانت لهم مدة خدمة سابقة في الحكومة ثم تركوها واعيد تعيينهم بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ .

والثانية : طائفة الموظفين الذين دخلوا الخدمة لأول مرة بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ .

اما الموظفون الذين دخلوا الخدمة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ ولو متطوعين في اسلحة الجيش المختلفة او على اعتماد ، في درجة او على غير درجة او باليومية او في درجة اقل من الدرجة المقررة لمؤهلهم الدراسي ، وظلوا مستمرين في الخدمة بعد هذا التاريخ ، ثم عينوا على درجات دائمة فانهم لا يدخلون في نطاق الاشخاص الذين تنطبق عليهم المادتان ٢٣ و ٢٤ من قانون التوظيف ، ولا تطبق عليهم احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

أما الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٠ بجلسته ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ فانه يبين من الاطلاع عليه ان المحكمة قضت برفض طلب ضم مدة خدمة سابقة لموظف كان بالكادر المتوسط فى اقدمية الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى بحيث ترجع الى تاريخ حصوله على المؤهل العالى واستندت المحكمة فى قضائها هذا الى عدم تحقق شرط توافر الخبرة السابقة فى العمل القديم بحيث يعين فى العمل الجديد طبقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ولاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨، ولم تعرض عرضا صريحا مسببا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ ، بل ان قضاءها يتفق فى اسبابه مع حكمها الصادر بجلسته ٢١ من مايو سنة ١٩٦٠ فى ان الاحكام الواجبة التطبيق فى هذا الصدد هى المادتان ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، بيد ان الحكم الصادر فى ٢١ من مايو سنة ١٩٦٠ قد عرض للنص البند الخامس من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٥٢ الذى يوجب تطبيق القواعد السابقة على تاريخ العمل بقانون التوظيف على الموظفين الذين التحقوا بالخدمة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ ولم يعرض الحكم الاخير الصادر بجلسته ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ فى الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٥ القضائية لهذا النص الوارد فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٥٢ واجتزأ ببحث توافر شرط الخبرة ، ومن ثم فانه لا يكون ثمة تعارض بين الحكمين المذكورين ويتعين تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٠ و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ على طائفة الموظفين الذين التحقوا بالخدمة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ ايا كانت اداة الالتحاق - متطوعين فى الجيش او على اعتماد او باليومية او فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل ثم عيخوا بعد هذا التاريخ على درجات دائمة وذلك تايبدا لفتوى الجمعية السابقة الصادرة بجلسته ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ وعملا بالحكم الاول المتقدم ذكره .

والقول بان موظفى الكادر المتوسط الذين اعيد تعيينهم فى الكادر العالى بعد ١٩٥٢/٧/١ لا يختلفون عن عينوا من جديد لأول مرة بعد هذا التاريخ وانه لا محل لذلك للتفرقة بين الطائفتين ما دام التعيين فى الكادر

العالي يعتبر تعييناً جديداً . هذا القول مردود بأن التفرقة بين هاتين الطائفتين تفرقة مصدرها نص البند الخامس من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ والذي نص على أن « الذين التحقوا بالخدمة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ، ندبوا عنهم القواعد التي كان معمولاً بها قبل تنفيذ القانون المشار اليه وبالشروط التي كانت مقررة » فهي ليست تفرقة تحكمية ما دامت تستند الى نص قانوني كما أن العبرة في الافادة من احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ هي بالالتحاق بالخدمة ايا كانت اداة الالتحاق حسبما جاء بحكم المحكمة الادارية العليا الصادر في ٢١ من مايو سنة ١٩٦١ ، فاذا عين موظف الكادر المتوسط بالكادر العالي فانه يكون ملتحقاً بالخدمة زلو تغير وضعه القانونى الى موظف على درجة دائمة بعد ان كان باليومية او على اعتماد او كان متطوعاً بأسلحة الجيش او صار من موظفى الكادر العالي بعد ان كان من موظفى الكادر المتوسط فالالتحاق بالخدمة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ مع الاستمرار فيها هو المعول عليه دون غيره .

(فتوى ٦٣٣ فى ١٩٦١/٩/١)

قاعدة رقم (٣٠٩)

المبدأ :

ضم مدد الخدمة السابقة وفقاً لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ - يترتب عليه انفساح مجال الطعن فى قرارات الترقية الصادرة قبل ضم مدد خدمتهم حتى لو مضى على نشر تلك القرارات او اعلانها اكثر من ستين يوماً - ولا محل للتفرقة بين القرارات الصادرة قبل طلب الضم وتلك الصادرة بعده فى صدد انفتاح ميعاد الطعن .

ملخص الفتوى :

ولما كان من الامور المسلمة ان ضم مدد الخدمة السابقة للموظفين يترتب عليه انفساح مجال الطعن فى قرارات الترقية الصادر قبل ضم مدد خدمتهم ولو مضى على نشر تلك القرارات او اعلانها اكثر من ستين يوماً تأسيساً على أن ضم مدد الخدمة السابقة لامثال هؤلاء الموظفين هو الذى يحدد

مراكزهم القانونية بالنسبة الى القرارات المطعون فيها ويرسب لديهم اليقين فى الاساس الذى على مقتضاه يكون تخطيطهم فى الترقية معيبا ولا محل للتفرقة فى هذا الصدد بين القرارات الصادرة قبل طلب الضم وبين القرارات الصادرة بعده - لان الحق فى الغاء قرارات التخطى انما يقوم على اساس الحق فى ضم مدد الخدمة ، فكلما كان الحق فى الضم كانت آثاره أى ان الارتباط قائم بين الحق وآثاره ، ولا علاقة لتقديم طلب الضم بذلك .

ويخلص من كل ما تقدم ان هؤلاء الموظفين يستحقون الافادة من احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ مع مراعاة تطبيق احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على المراكز التى يتناولها طبقا لفتوى الجمعية العمومية رقم ٥١٢ الصادرة بجلسة ٢ من اغسطس سنة ١٩٥٨ كما تفصح مواعيد الطعن فى القرارات الادارية لهؤلاء الموظفين على اساس الاقدميات الجديدة ، ولو كان مضى على اعلانها او نشرها اكثر من ستين يوما . ولذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى تاييد فتواها السابقة فى هذا الموضوع .

(فتوى ٦٣٣ فى ١٩٦١/٩/٩)

قاعدۃ رقم (٣١٠)

المبدأ :

ضم مدد الخدمة السابقة طبقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ - انطباق احكام هذين القرارين على موظفى الكادر المتوسط الذين التحقوا بالخدمة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ اذا عينوا بالكادر العالى قبل نفاذ القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وقدموا طلبات الضم فى الميعاد المبين بهذا القرار ، على ان يقتصر الضم على المدة التالية للحصول على المؤهل الذى عين الموظف بمقتضاه فى الدرجة الاعلى - اثر صدور القرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ على طلب الضم .

ملخص الفتوى :

حصل السيد الموظف بجامعة أسبوط على شهادة البكالوريا عام ١٩٣٦ وعين بوظيفة كاتب بوزارة الصحة فى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ ،

وسويت حالته طبقاً لأحكام قانون المعادلات ، فأعتبر في الدرجة الثامنة من بدء تعيينه ، وفي الدرجة السابعة من ٢٣ مايو سنة ١٩٤٤ ثم رقى الى الدرجة السادسة الكتابية في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، ولما حصل على ليسانس الحقوق في دور يناير سنة ١٩٥٦ نقل للدرجة السادسة بالكادر العالي ، تبعاً لنقل درجته الى هذا الكادر بميزانية السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ ، واعتبرت اقدميته في هذه الدرجة من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ تاريخ حصوله على الدرجة السادسة بالكادر الكتابي . ويتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٦١ نقل من مستشفيات جامعة القاهرة الى جامعة اسيوط حيث رقى الى الدرجة الخامسة الكتابية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦١ . ويتاريخ ٨ من مايو و ٨ من يولية سنة ١٩٦١ تقدم بطلبين التمس فيهما ضم مدة خدمته التي قضها بالكادر المتوسط بعد حصوله على ليسانس الحقوق وهي المدة من ٢٢ يناير سنة ١٩٥٦ الى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ الى اقدميته بالدرجة السادسة بالكادر الفني العالي مع تعديل اقدميته في الدرجة الخامسة التي رقى اليها بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦١ الى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ تاريخ ترقية السيد الموظف بجامعة اسيوط الى هذه الدرجة .

ويعرض الموضوع على ادارة الفتوى والتشريع للجامعات رأت بتاريخ ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ احقية المذكور في رد اقدميته في الدرجة السادسة الادارية الى تاريخ حصوله على الليسانس ، وفي الدرجة الخامسة الى تاريخ ترقية من يسبقهم في ترتيب اقدمية الدرجة السادسة بعد الضم - الى هذه الدرجة مع صرف الفروق المترتبة على هذه التسوية . وقد استندت الفتوى فيما انتهت اليه الى فتوى الجمعية العمومية الصادرة في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

ولما كان المذكور قد نقل الى جامعة اسيوط بتاريخ ٢٦ من ابريل سنة ١٩٦١ الى بعد ترقية السيد الى الدرجة الخامسة الادارية التي رقى اليها بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، ونظرا الى ان ديوان المحاسبة رأى بكتابه المؤرخ في ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٢ عدم اجابة هذا الموظف الى طلبه استنادا الى ان المحكمة الادارية العليا قد حكمت في حالة معاملة في القضية رقم ٤٩٥ لسنة ٥ القضائية جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بأن ضم مدة الخدمة السابقة لثل هذا الموظف تخضع لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالقيود والشروط

الوازدة ولم تطبق فى حقه قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ و ١٥
أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى
بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٢ فاستبان لها أن الرأى
قد استقر على أحقية من دخل الخدمة من الموظفين بالكادر المتوسط قبل
اول يولية سنة ١٩٥٢ فى الافادة من قواعد ضم مدة الخدمة السابقة الواردة
فى قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر
سنة ١٩٥٠ متبى عينوا بالكادر العالى بعد تاريخ العمل بقانون التوظيف
وقبل نفاذ القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وذلك طبقا للمبادئ
التي كشفت عنها المحكمة الادارية العليا فى القضية رقم ١٨٧ لسنة ٥٥ القضائية
وطبقا لما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ
٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، هذا وغنى عن البيان انه لا تعارض بين هذا
الرأى وبين قضاء المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٥
القضائية الذى استند اليه ديوان المحاسبة فى صدد هذا الموضوع اذ ان هذا
الحكم لم يتضمن رفضا صريحا مسببا لتطبيق قرارى مجلس الوزراء
الصادرين بتاريخ ٢٠ أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ومن ثم فانه
لا يكون ثمت تعارض بين هذا الحكم وبين تطبيق هذين القرارين على طائفة
الموظفين الذين دخلوا الخدمة قبل اول يوليو سنة ١٩٥٢ ايا كانت اداة
الاتحاق ، متطوعين او على اعتماد او فى درجة اقل من الدرجة المقررة
للمؤهل ، وهذا ما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة
بتاريخ اول أغسطس سنة ١٩٦١ .

ومن حيث انه وان كان الرأى قد استقر على ما سلف بيانه الا انه
مشروط بمراعاة القيود الآتية :

أولا - أن يقتصر الضم على المدد التى قضيت بعد الحصول على
المؤهل الذى عين الموظف بمقتضاء فى الدرجة الاعلى .

ثانيا - أن يكون طلب الضم قد قدم فى الميعاد المحدد فى القرار
الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لتقديم طلب الضم ذلك انه وان كان قرارى
مجلس الوزراء الصادرين بتاريخ ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة
١٩٥٠ لم يحدد ميعاد يتعين خلاله تقديم طلب حساب مدة الخدمة السابقة
على مقتضى أحكامها والا كان الطلب غير مقبول ، الا أن القرار الجمهورى

المشار اليه . اذ حددنا ميعادا لتقديم طلب الضم فان هذا الميعاد يسرى في شان جميع طلبات ضم مدد الخدمة السابقة .

وعلى ذلك فانه على مقتضى هذه الشروط لا يفيد من قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ من قدم طلبا بالضم طبقا لهذين القرارين ورفض قبل صدور القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، او من لم يقدم طلبا خلال المهلة المنصوص عليها فى هذا القرار . اما من قدم طلبا بالضم طبقا لهذين القرارين قبل صدور القرار الجمهورى المشار اليه وظل طلبه قائما الى وقت صدوره فان هذا الطلب ينتج اثره فى الافادة من قرارى مجلس الوزراء المشار اليها آنفا ، كذلك يعتبر الطلب مقدما فى الميعاد اذا قدم بعد المهلة المنصوص عليها فى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ولم يفصل فيه بالرفض ، وظل طلبه قائما الى ان صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ والذى افتتح مهلة جديدة لتقديم طلبات الضم على مقتضى احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ مقدارها ثلاثة اشهر تبدأ من تاريخ نشر هذا القرار . هذا ولا يؤثر فى ذلك ان تكون هذه المهلة قد تقرر لتقديم طلبات الانتفاع باحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ دون غيره من قرارات ضم مدد الخدمة السابقة ، لانه يصح ضربا من التناقض ان تخضع طلبات الضم المقدمة طبقا للقواعد السابقة على هذا القرار للمهلة المنصوص عليها فيه والتي تمثل بحسب الاصل قيда يسرى على طلبات ضم الخدمة للانتفاع باحكامه ، ثم تحرم هذه الطلبات من ميزة الانتفاع بافتتاح هذه المهلة من جديد بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث انه بتطبيق ما سبق على الحالة المعروضة ، يبين ان هذا الموظف له الحق فى ضم مدة خدمته التى قضاه بالكادر المتوسط بعد حصوله على ليسانس الحقوق الى مدة خدمته فى الدرجة السادسة الادارية التى اعتبر معينا بها اعتبارا من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ على الا يترتب على هذه التسوية صرف اية فروق مالية ذلك ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ اغسطس سنة ١٩٥٠ والمؤيد فى احكامه بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ ، صريح فى ان حساب مدد الخدمة السابقة وفقا لاحكامه مقصور على حسابها فى اقدمية الدرجة على الا يترتب على ذلك اية زيادة فى الماهية ، وبداية بغير هذه الزيادة لا يتصور استحقاق اية فروق مالية .

(فتوى ٣٨٠ فى ١٠/٦/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٣١١)

المبدأ :

ضم مدد خدمة سابقة وفقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ - اثر هذا الضم فى قرارات الترقية التى يمكن ان يفيد منها الموظفون الذين عدلت اقدمياتهم بمقتضى القسم - انتفاخ مواعيد السحب والالغاء كليهما حتى لو كانت قد مضت على نشرها او اعلانها اكثر من ستين يوما .

ملخص الفتوى :

انه عن احقية هذا الموظف فى تعديل اقدميته فى الدرجة الخامسة التى رقى اليها بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦١ ، الى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ تاريخ ترقية السيد الموظف بجامعة اسبوط الى هذه الدرجة . فانه لما كانت تسوية الضم يترتب عليها انفساخ مجال الطعن فى قرارات الترقية الصادرة قبل ضم مدة خدمته ولو كان قد مضى على نشر تلك القرارات او اعلانها اكثر من ستين يوما فان مؤدى ذلك ان يفتح كذلك ميعاد السحب بالنسبة لهذه القرارات ، ويظل هذا الميعاد مفتوحا وقائما ما قام ميعاد الالغاء القضائى . ويجوز تبعا لذلك سحب هذه القرارات خلال ستين يوما من تاريخ اجراء التسوية ، باعتبار انها تمثل الاجراء الذى يتحقق به العلم اليقيني لدى الموظف فى بطلان الاساس الذى قام عليه هذا القرار ، ويفتح بها ميعاد الطعن القضائى . وهذا السحب وان جاز على هذا النحو الا انه مشروط بداهة بان يتحقق بطلان هذه القرارات ومخالفتها للقانون بان تتضمن تخطيا للموظف الذى ستجرى فى حقه تسوية الضم فاذا ثبت شىء من ذلك ، تعين سحب هذه القرارات فيما تتضمنه من تخط فى الترقية لمثل هذا الموظف اما اذا ثبت العكس وكانت هذه القرارات قد استكملت مقومات صحتها ولم تتضمن تخطيها فى الترقية لمثل هذا الموظف ، فانه يمتنع المساس بها باية حال من الاحوال ، اذ انها وهى قرارات صحيحة ترتب عليها مراكز ذاتية لن رقى بمقتضاها لا يرد عليها السحب اصلا .

(فتوى ٣٨٠ فى ١٠/٦/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ :

ضم مدد خدمة سابقة وفقا لأحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ - طعن أحد الموظفين الذين سويت حالاتهم طبقا لأحكام هذين القرارين فى قرار صدر بترقية موظف آخر للدرجة الخامسة العالية فى وقت لم يكن فيه الطاعن منتشيا الى ذات الجهة الادارية التى ينتمى اليها الموظف المطعون عليه - غير جائز .

ملخص الفتوى :

ان القرار المطعون فيه اداريا وهو قرار ترقية السيد الى الدرجة الخامسة ، بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ هو قرار صحيح ومطابق للقانون وهو بهذه المثابة لا يجوز سحبه على وجه الاطلاق . أما عن صحته وسلامته من وجوه البطلان فذلك أمر يجد سنداه فى أن هذا القرار صدر بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ فى وقت كان فيه الموظف المعروضة حالته من عداد موظفى جامعة القاهرة . اذ انه لم ينقل الى جامعة اسيوط الا بتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦١ وعلى مقتضى ذلك فانه وان كانت تسوية الضم ستكشف له عن اقدمية فى الدرجة السادسة قد تفوق اقدمية المطعون ضده فى هذه الدرجة ، الا انه والثابت انه لم يكن موظفا بجامعة اسيوط وقت صدور قرار الترقية ولم يجمعه مع الموظف المرقى كشف اقدمية واحد وقت اجراء الترقية ومن ثم فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر صحيحا ومطابقا للقانون ما دام قد ثبت على وجه يقينى انه لم يتضمن أى تخطئ للطالب فى الترقية تبعا لوجوده فى جهة ادارية أخرى وقت صدور القرار المطعون فيه ، وبذلك يكون شأن هذا الموظف شأن من يستند الى اقدميته للطعن فى قرار بترقية موظف أحدث منه يعمل بمصلحة أو وزارة أخرى . اذ لا شك أن طعنه غير مقبول اصلا لانعدام صفته ومصلحته فى الطعن على مثل هذا القرار .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية هذا الموظف فى ان

تضم له مدة خدمته التى قضأها بالكادر المتوسط بعد حصوله على المؤهل العالى الى أقدميته فى الدرجة السادسة الادارية على الا يترتب على ذلك أية زيادة فى ماهيته او صرف ايد فرق مالية ، وانه لا يجوز اجابته الى طلبه الخاص بتعديل أقدميته فى الدرجة الخامسة الى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٩ .

(فتوى ٣٨٠ فى ١٠/٦/١٩٦٢)

وفى ذات المعنى الفتوى ٣٧٥ بتاريخ ١٩٠٢/٦/٧ .

قاعدة رقم (٣١٣)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بحساب مدد الخدمة السابقة فى تقديمية الدرجة - شروط سريان احكامهما - وجوب الحصول على المؤهل المطلوب لشغل الوظيفة والالتحاق بالخدمة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ مع الاستمرار فيها الى تمام الوضع على الدرجة المقررة للمؤهل قبل تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ قضى :

أولاً - بحساب مدة التطوع كاملة فى جميع أسلحة الجيش المختلفة والبحرية والطيران فى أقدمية الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى الذى يحمله المتطوع وذلك عند التحاقه فى وظيفة مدنية وعلى الا يترتب على ذلك زيادة فى الماهية .

ثانياً - بحساب مدد الخدمة السابقة كاملة فى أقدمية الدرجة بالنسبة لحاملة المؤهلات الدراسية سواء اكانت تلك المدة قضيت على اعتماد فى درجة او على غير درجة او باليومية او فى درجة أدنى من الدرجة المقررة لمؤهله الدراسى وعلى ان يمرى هذا على المتطوعين ذوى المؤهلات الدراسية فى جميع أسلحة الجيش المختلفة عند الحاقهم بوظائف مدنية وعلى الا يترتب على ذلك أية زيادة فى الماهية .

ثالثا - تطبيق البندين السابقين على حملة المؤهلات الدراسية الذين وضعوا فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم قبل ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وكذلك الذين وضعوا أو يوضعون على تلك الدرجات بعد هذا التاريخ .

ثم صدر قرار مجلس الوزراء فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بتأكيد البند ثانيا من القرار الصادر فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ .

ولما كان مفهوم قرارى مجلس الوزراء سالفى الذكر هو حساب مدد الخدمة التى تقضى على النحو المبين فيهما فى أقدمية الدرجة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية وذلك عند وضعهم على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم متى كانت تلك المدد قد قضيت فى غير درجة أو فى درجة أقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى ، فإنه يشترط لسريان أحكام القرارين سالفى الذكر : ١ - أن يكون الموظف من ذوى المؤهلات الدراسية ٢ - أن يكون قد ألحق بالخدمة فى غير درجة أو فى درجة أدنى من تلك المقررة لمؤهله .

ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بحساب مدد الخدمة السابقة تنفيذا لحكم المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة قد قضى فى البند الخامس منه بأن الذين التحقوا بالخدمة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ تطبق عليهم القواعد التى كان معمولا بها قبل تنفيذ القانون المشار اليه وبالشروط التى كانت مقررة بمقتضاه . فان تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ يقتصر على من دخلوا الخدمة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بالقانون المشار اليه وبالشروط المقررة فيهما . ومن ثم فإنه يشترط لسريان قرارى مجلس الوزراء أنهى الذكر فضلا عن الالتحاق بالخدمة فى غير درجة أو فى درجة أقل من تلك المقررة للمؤهل الدراسى أن يكون الالتحاق بالخدمة سابقا على أول يولية سنة ١٩٥٢ ، ومفاد ذلك أن يكون الحصول على المؤهل الدراسى المطلوب حساب مدة الخدمة السابقة فى أقدمية الدرجة المقررة له وفقا للقرارين المشار اليهما سابقا على أول يولية سنة ١٩٥٢ كذلك . فلا يكفى أن يتم التعيين أو الالتحاق بالخدمة قبل التاريخ المذكور حتى تسمى أحكام قرارى مجلس الوزراء الصاجرين فى

٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وانما يتعين أن يكون الحصول على المؤهل الدراسى سابقا على ذلك التاريخ أيضا حتى يمكن وجود ما اسماء القراران المذكوران بالدرجة المقررة للمؤهل . ذلك ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة قد قضى من تاريخ العمل به فى أول يولية سنة ١٩٥٢ على ما يسمى الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى ويربط بين الدرجة والوظيفة لا بين الدرجة والمؤهل فنص فى المادة ٢١ منه على أن « يمنح الموظف عند التعيين أول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة أو مربوط الثابت على الوجه المبين بجدول الدرجات والمرتبات الملحق بهذا القانون ولو كان المؤهل العلمى الذى يحمله الموظف يجيز التعيين فى درجة أعلى » .

وهذا النص واضح وصريح فى انه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه لم تعد ثمت درجات مقررة لمؤهلات دراسية بل أصبح الموظف مستحقا لدرجة الوظيفة التى يشغلها . وانه وان كان القانون قد اشترط الحصول على مؤهلات معينة لشغل كل نوع من انواع الوظائف الا أن ذلك ليس شرطا للحصول على درجة معينة وانما هو شرط صلاحية لشغل الوظيفة ذاتها . والمؤهلات التى اشترطها القانون لشغل نوع ما من الوظائف هى الحد الأدنى الذى لا يجوز التعيين فى الوظيفة من غير الحاصلين عليه وان جاز التعيين فيها من الحاصلين على مؤهلات أعلى ، وفى هذه الحالة فلا يستحق المعين سوى الدرجة المقررة لوظيفته التى يشغلها فعلا وان كان مؤهله يجيز التعيين فى درجة أعلى ، ومن ثم فانه يتعين لتطبيق احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بحساب مدد الخدمة السابقة الحصول على المؤهل قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ فضلا عن الالتحاق بالخدمة قبل التاريخ المذكور اذ لو تم الحصول على المؤهل بعد هذا التاريخ لانعدم القول بوجود درجة مقررة لهذا المؤهل لأن قانون نظام موظفى الدولة قد انتهى منذ تاريخ العمل به الربط بين المؤهل والدرجة فلم تعد منذ ذلك التاريخ درجات مقررة لمؤهلات دراسية وبذلك لا يكون الموظف الذى حصل على مؤهله بعد أول يولية سنة ١٩٥٢ قد وضع فى غير الدرجة المقررة لمؤهله او فى درجة أدنى من تلك المقررة لمؤهله ومن ثم ينعدم الشرط الاصيل لتطبيق قرارى مجلس الوزراء

الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وهو وضع الموظف فى غير درجة أو فى درجة أدنى من تلك المقررة لمؤهله .

هذا فضلا عن أن الحكمة من القرارين السالفين على ما يبدو من أحكامهما هى تسوية حالات الموظفين الذين أصابهم الغبن بتعيينهم على اعتمادات أو باليومية أو فى درجات أقل من تلك التى كانت مقررة لمؤهلاتهم وفقا لقرارات الانصاف المختلفة التى أصدرها مجلس الوزراء فى الفترة السابقة على أول يولية سنة ١٩٥٢ فإذا لم يكن هذا الغبن واقعا أصلا كما فى حالة من يحصلون على مؤهلاتهم الدراسية بعد أول يولية سنة ١٩٥٢ أو يحصلون على مؤهلات أعلى بعد هذا التاريخ فلا محل لسريان أحكام قرارى مجلس الوزراء السابقين لأنهما إنما تغيا رفع غبن ، والغبن فى حالة الحاصلين على مؤهلاتهم أو على مؤهلات أعلى بعد التاريخ المذكور لم يقع حتى يمكن القول برفعه . كما أن قرارى مجلس الوزراء أنفى الذكر يتضمنان نوعا من الانصاف بالنسبة الى حملة المؤهلات الدراسية الذين لم يعينوا على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم يتمثل فى حساب مدد خدمتهم فى غير الدرجات المذكورة فى أقدمية تلك الدرجات عند تعيينهم فيها على ألا يترتب على ذلك أية زيادة فى المساهية ولا محل لأعمال قواعد من قبيل الانصاف بالنسبة الى من دخلوا الخدمة بعد أول يولية سنة ١٩٥٢ أو من حصلوا على مؤهلات بعد هذا التاريخ . ذلك أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة أنهى منذ تاريخ العمل به الربط بين الدرجات والمؤهلات ويؤكد هذا النظر أن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية عندما جاء ببعض قواعد الانصاف اعتبر ذلك استثناء من قانون نظام موظفى الدولة فنص فى مادته الأولى على ذلك صراحة كما قصر اعمال أحكامه على من عينوا قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ وكانوا قد حصلوا على مؤهلات قبل ذلك التاريخ أيضا وبشرط أن يكونوا موجودين بالفعل فى خدمة الحكومة وقت نفاذ قانون المعادلات الدراسية وقد حرصت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون على تبيان هذه الحقيقة وأوضح أن القانون المذكور إنما صدر استثناء من قانون نظام موظفى الدولة لتسوية الحالات القديمة المتعلقة حتى تاريخ نفاذه . فالأصل منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه هو عدم الربط بين المؤهل والدرجة ولا مجال للخروج على هذا الأصل بعد أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بقانون

نظام موظفى الدولة والقول بالدرجة المقررة للمؤهل الا اذا كان الموظف معينا فى خدمة الحكومة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ وحاصلا على مؤهله الدراسى قبل هذا التاريخ ايضا ، فاذا تخلف واحد من هذين الشرطين فلا يمكن الربط بين الدرجة والمؤهل الدراسى او القول بالدرجة المقررة للمؤهل .

وليس فى هذا النظر تعارض مع ما قرره المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر بجلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٠ فى الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٥ القضائية ذلك ان وقائع الدعوى التى صدر فيها الحكم تتحصل فى ان الموظف كُن حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية قسم عام سنة ١٩٤٧ والتحق بالخدمة باليومية قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ ثم منح الدرجة النامنة سنة ١٩٥٦ وهو لذلك يتوافر فيه شرطا سريان قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ وهما الالتحاق بالخدمة والحصول على المؤهل الدراسى قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ .

كما ان اشتراط الحصول على المؤهل الدراسى قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ فضلا عن الالتحاق بالخدمة قبل هذا التاريخ هو الذى يبرر رفض المحكمة الادارية العليا تطبيق القرارين المذكورين فى حكمها الصادر بجلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ فى الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٥ القضائية اذ رفضت المحكمة تطبيق القرارين المذكورين على الموظف الذى حصل على المؤهل بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ رغم التحاقه بالخدمة قبل هذا التاريخ واعملت فى شأنه قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بحساب مدد الخدمة السابقة وان كانت المحكمة قد استندت فى تطبيق احكام القرارين الاخيرين الى ان الموظف عين فى الكادر العالى بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ غير ان اشتراط الحصول على المؤهل قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ لاعمال احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ هو الذى يؤدى الى عدم وجود تعارض بين حكمى المحكمة الادارية والعليا سالفى الذكر .

وعلى هذا ، انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يشترط لمريان احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من

أكتوبر سنة ١٩٥٠ الحصول على المؤهل المطلوب لحساب مدة الخدمة السابقة في أقدمية الدرجة المقررة له قبل أول يولية سنة ١٩٥٢. فضلا عن الشروط ألتى قررتها الجمعية العمومية في فتويها الصادرين في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ وأول أغسطس سنة ١٩٦١ من وجوب الالتحاق بالخدمة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ مع الاستمرار فيها الى ان يوضع الموظف على الدرجة المقررة لمؤله بشرط ان يتم ذلك قبل تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بحساب مدد الخدمة السابقة . فاذا وضع الموظف على الدرجة المقررة لمؤله بعد هذا التاريخ فان حساب مدد الخدمة السابقة يخضع لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه دون غيره .

(فتوى ٨٤٦ في ١٩٦٢/١٢/٩)

(في ذات المعنى فتوى ٨٤٦ في ١٩٦٢/١٢/٩)

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

اثر ضم مدة الخدمة بالكادر المتوسط الى مدة الخدمة بالدرجة السادسة بالكادر الاداري بالتطبيق لقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٨/١٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠ - قيام الادارة بارجاع الاقدمية فى الدرجة السادسة وتعديل تاريخ الترقية فى الدرجات التالية التى رقى اليها الموظف - اعتراف الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن تعديل تاريخ الترقية فى الدرجات التالية نتيجة تسوية الضم امر لا تملكه الادارة من تلقاء نفسها مادام لم يتم بناء على الطعن فى قرارات الترقية الى هذه الدرجات - مردود بأن تسوية الضم كما يترتب عليها افساح مجال الطعن بالالغاء فى الترقيات الصادرة قبل التسوية تؤدى كذلك الى فتح ميعاد السحب بالنسبة لهذه القرارات - جواز سحب هذه القرارات خلال ستين يوما من تاريخ التسوية - لحقية الموظف فى صرف الفروق المترتبة على تعديل تاريخ الترقية - الاحتجاج بوجود نص فى قرارى مجلس الوزراء الصادرين سنة ١٩٥٠ بعدم جواز زيادة الماهية نتيجة الضم - مردود بان المقصود هو منع زيادة الماهية نتيجة تعديل الاقدمية فى الدرجة السادسة اما الفروق المذكورة فاساسها الترقية الى الدرجات التالية وليس نتيجة التسوية .

(م - ٤٢ - ج ٢٢)

ملخص الفتوى :

إذا كانت الإدارة قد قررت ضم مدة الخدمة السابقة التي قضاهما أحد الموظفين بالكادر المتوسط الى مدة خدمته بالدرجة السادسة بالكادر الإداري بحيث تصبح أقدميته فيها رابعة الى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وباعتبار ترقيته الى الدرجة الخامسة رابعة الى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ - التاريخ الذي كان يستحق فيه الترقية الى هذه الدرجة ، واعتبار أقدميته في الدرجة الرابعة من ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ - التاريخ الذي كان يستحق فيه الترقية الى هذه الدرجة ، وذلك مع صرف الفروق المترتبة على هذه التسوية اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٧ تاريخ استحقاقه لعلوة الدرجة الخامسة مع مراعاة التفاضل الخمس - كما قررت ترقيته الى الدرجة الثالثة الإدارية اعتبارا من ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٤ في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٤ فإن اعتراض الجهاز المركزي للمحاسبات على ما جاء بهذا القرار استنادا منه ، على أن تعديل تاريخ الترقية في الدرجتين الخامسة والرابعة تبعا للتسوية التي أجريت بضم مدة خدمة سابقة الى الدرجة السادسة هو مما لا تملكه جهة الإدارة ، وأنه يلزم هذا التعديل أن يتم بناء على طعن من صاحب الشأن بالانقضاء في قرارات الترقية الصادرة قبل التسوية . هذا الاعتراض مردود ، ذلك أنه سبق للجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ٣ من مايو سنة ١٩٦٢ أن قررت انه : « لما كانت تسوية الضم يترتب عليها اقصاح مجال الطعن بالانقضاء في قرارات الترقية الصادر قبل التسوية فإن مؤدى ذلك أن يقتتح ميعاد السحب بالنسبة الى هذه القرارات ، ويظل هذا الميعاد مفتوحا وقائما ما قام ميعاد الانقضاء القضائي ويجوز تبعا لذلك سحب هذه القرارات خلال ستين يوما من تاريخ اجراء هذه التسوية ... » ومن مقتضى ذلك ان يصبح القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ سليما ومطابقا للقانون ، كما انتهى رأى الجمعية العمومية في فتاوها تلك الى احقية المذكور في تسوية حالته على نحو ما قضى به قرارا مجلس الوزراء الصادران سنة ١٩٥٠ والمشار اليهما ولحقيته في تعديل أقدميته الى تاريخ نفاذ قرارات الترقية الصادرة قبل اجراء التسوية ما دام قد كان موجودا بخدمة المجلس في تاريخ صدور قرارات الترقية المشار اليها ومن مقتضى ذلك أيضا أن يكون النعى على القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ في هذا الشق منه غير قائم على أساس سليم من القانون .

اما عن مدى احقية الموظف المذكور فى صرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسوية ، وذلك اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٥٧ تاريخ استحقاقه لعلاوة الدرجة الخامسة بمراعاة التقادم الخمس ، فان استحقاق المذكور لهذه الفروق المالية انما نشأ بسبب احقيته فى الترقية ، اذ كان من حقه - وقد اعتبرت اقدميته فى الدرجة السادسة راجعة الى ١٩٥٢/٩/٢٩ - ان يطعن بالالغاء القضائى فى حركات الترقية الصادرة متضمنة تخطية فى الترقية الى الدرجتين الخامسة ثم الرابعة على التوالى وهو الامر الذى اغنته عنه جهة الادارة باستعمال حقها فى السحب خلال الستين يوما التالية لاصدار قرار تسوية الحالة ، وبذلك فلا يكون ثمة محل للاستناد الى ما جاء بقرارى مجلس الوزراء المشار اليهما من انه لا يترتب على اجراء التسوية طبقا لذنك القرارين اية زيادة فى المساهية . فالمقصود بذلك الا تترتب اية زيادة فى المساهية نتيجة ضم مدة الخدمة السابقة بالكادر المتوسط الى الاقدمية فى الدرجة السادسة بالكادر العالى اما حين يستقر مركز الموظف المذكور فى الكادر الادارى فى الدرجة السادسة باقدمية من ١٩٥٢/٩/٢٩ ، فانه منذ ذلك التاريخ يكون على حق فى ان يرقى بالاقدمية الى الدرجات الاعلى ، فاذا اصدرت جهة الادارة حركة ترقيات بالاقدمية تضمنت تخطية فى الترقية ، كان قرارها باطلا ومخالفا للقانون ، وحق له ان يطعن فى هذا القرار بالالغاء وذلك خلال ستين يوما من تاريخ صدور قرار بتسوية حالته فى الدرجة السادسة وحق لجهة الادارة ذاتها ان تسحب قرارات الترقية فى الفترة التالية لاعتباره فى الدرجة السادسة الادارية وذلك خلال الفترة المحددة للطعن بالالغاء القضائى .

والمستفاد من ذلك ان سحب قرارات الترقية الى الدرجة الخامسة والى الدرجة الرابعة فيما تضمنته من تخطى السيد المذكور هذا السحب هو الذى يخول الموظف المذكور الحق فى ان يرقى الى هاتين الدرجتين من تاريخ صدور قرارات الترقية وبمراعاة دوره فى الاقدمية ضمن من شملتهم الترقية ، وهو عند ذلك يستحق الفروق المالية نتيجة الترقية ، وليس نتيجة التسوية .

ومتى كان ذلك ، فلا يصبح محل للقول بان قرارى مجلس الوزراء قد قضيا بعدم زيادة المساهية او صرف فروق عن الماضى ، اذ ان المحظور هو صرف فروق مالية نتيجة ضم مدد الخدمة السابقة واعتبارها فى اقدمية

الموظف في الدرجة المقررة لمؤهله ، اما ما عدا ذلك من فروق مالية ، يكون منشؤها وسبب استحقاقها الترقية في الدور بالأقدمية ، فهذا امر آخر كان قد ترتب على تعديل المركز القانوني بالتسوية ، ولما سلف القول ، فلو ان جهة الادارة كانت طبقت قرارى مجلس الوزراء على السيد المذكور تطبيقا صحيحا ، لكان مركزه قد استقر منذ ١٩٥٢/٩/٢٩ تاريخ حصوله على مؤهله الدراسى المقرر له الدرجة السادسة ابتداء ، ولشمولته حركات الترقية بالأقدمية ولا يستحق علاوات الترقيات وفروقاتها المالية دون اى نزاع الا ان الادارة تراخت في اجراء تسويته ، وهو امر لا يضار منه ، طبقا لما استقر عليه القضاء الادارى .

هذا ويجب التفريق بين ضم مدة الخدمة السابقة في اقدمية الدرجة المقررة للمؤهل وبين استحقاقه الترقية نتيجة هذا الضم ، واذا كانت جهة الادارة قد سوت حالة الموظف المعروضة حالته ، ثم سحبت قرارات الترقية فيما تضمنته من تخطيه ، ولأنه كان قد رقى الى الدرجتين الخامسة والرابعة فعلا ، فان الامر قد استحال الى تعديل للأقدمية في الدرجتين المذكورتين ، الى تاريخ الاستحقاق ، فلا يعترض على ذلك بان تعديل الأقدمية في الدرجة الأدنى قد جاء نتيجة للتسوية ، فالترقية بقرار ادارى يصدر من جهة ادارة ، ولا تصدر بقوة القانون . فالتسوية شئ والترقية شئ آخر ، غاية ما هناك ان جهة الادارة اذا قررت وجب عليها التزام حكم القانون وفضلا عن ذلك فان الترقية - محل البحث - ليست ترقية افتراضية ، وانما هي ترقية حقيقية صحيحة تعطى صاحبها الحق في مرتب الدرجة الأعلى التى شغلها فعلا ، او كان يجب ان يشغلها لولا خطأ الادارة وتحطيه في الترقية ، فلا وجه - والحالة هذه - لحرمان الموظف من آثار الترقية (الفروق المالية وغيرها) نتيجة خطأ الادارة وتراخيها في اجراء التسوية .

وفى ضوء ما تقدم وترتيباً عليه ، يكون من حق الموظف المذكور ان يتقاضى الفروق المالية المترتبة على اعتباره مرقى الى الدرجة الخامسة منذ ١٩٥٦/١٢/٢٦ وإلى الدرجة الرابعة منذ ١٩٦٠/١٢/٢٠ اذ ان هذه الفروق المالية هي آثار للترقية وليست آثاراً للتسوية ، ويكون القرار الصادر من مجلس الدولة تحت رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ قراراً سليماً مطابقاً للقانون ويتعين نفاذه .

(ملف ١٦٠/١/٨٦ - جلد ١٩٦٤/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (٣١٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادران في ١٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر ١٩٥٠ - خلو أحكامهما من نص يوجب التقدم بطلب لضم المدة خلافا لقرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ و ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ - يتعين للاستفادة من القرارين الأولين رغم ذلك تقديم طلب بضم المدة فى الميعاد المحدد فى قرارى رئيس الجمهورية المشار اليهما - لا يلزم أن يكون هذا الطلب فى شكل معين - وجود طلب عادى أو دعوى أو اقرار مكتوب أو ذكر المدة السابقة فى طلب الاستخدام أو الاستمارة المخصصة لبيان مدد الخدمة يكفى فى هذا الشأن - الطلبات التى قدمت ولم يبت فيها بالرفض قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - تعتبر طلبات فى هذا الصدد .

ملخص الفتوى :

ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قد خلت أحكامهما من نص يوجب على الموظف ان يتقدم بطلب لى يتسنى له الافادة منهما والا سقط حقه فى ذلك . وذلك على خلاف قرارى رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ورقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ حيث نص الاول فى مادته الثالثة على انه يشترط لحساب مدد العمل السابقة ان يتقدم الموظف بطلب ضمها فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط حقه فى حساب هذه المدة اما من يعين او يعاد تعيينه بعد نشر هذا القرار فيتعين ذكرها فى الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوعات تعيينه والا سقط حقه نهائيا فى ضمها ، كما نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ فى مادته الاولى على انه يجوز لمن لم يطلب الانتفاع بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى الموعد المحدد ان يطلب حساب مدد العمل السابقة بالتطبيق لتلك الأحكام وذلك فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار والا سقط الحق فى حساب هذه المدد .

ومن حيث أنه رغم خلو قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما من حكم يوجب على الموظف تقديم طلب للافادة منهما فى ميعاد معين والا سقط

حقه فى ذلك الا انه يتعين للافادة من احكام هذين القرارين تقديم طلب بذلك فى الميعاد المنصوص عليه فى قرارى رئيس الجمهورية المشار اليهما ، وذلك تأسيسا على ان قرارات ضم مدد الخدمة السابقة يكمل كل منهما الآخر وان اشتراط تقديم هذا الطلب فى الميعاد المذكور يحقق الاستقرار فى المراكز القانونية للعاملين نظرا لما يترتب على اجراء ضم المدد السابقة من زعزعة لهذه المراكز يتعين ايقافها عند حد .

ومن حيث انه يعتبر طلبا بالمعنى المتقدم طلبات ضم مدد الخدمة السابقة التى كانت قائمة ولم يبيت فيها بالرفض قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، ولا يشترط عندئذ تقديم طلب جديد فى الميعاد المنصوص عليه فى هذا القرار ، استنادا الى ان الموظف بهذا الطلب يكون قد اظهر رغبته فى ضم مدة خدمته السابقة ، كما ان جهة الادارة تصبح عالمة بهذه الرغبة الامر الذى لا حاجة معه الى الزام الموظف بتقديم طلب جديد لعدم جدواه فى هذه الحالات . ومتى كان ذلك - فان اظهر الرغبة فى ضم مدة الخدمة السابقة حتى يتسنى لجهة الادارة ان تعلم بها فتعمل فى حق الموظف تسوية الضم طبقا للقواعد التنظيمية ، هو الذى يعتد به فى تحديد معنى الطلب فى تطبيق هذه القواعد ، بمعنى انه لا يلزم ان يتخذ هذا الطلب شكلا معيناً لكى ينتج اثره فى الافادة من قواعد ضم مدد الخدمة السابقة ، فكلما أمكن استظهار هذه الرغبة من الاوراق كانت بمثابة الطلب المذكور سواء كانت فى صورة طلب عادى او دعوى او اقرار مكتوب او ذكر للمدة السابقة فى طلب الاستخدام (الاستمارة رقم ١٦٧ ع . ح) او فى الاستمارة المخصصة لبيان مدد الخدمة السابقة (الاستمارة رقم ١٠٣ ع . ح) .

ومن حيث انه فى الحالات التى تذكر فيها مدد الخدمة السابقة فى الاستمارة ١٠٣ ع . ح او فى الاقرار المكتوب الذى يقدمه الموظف عند تعيينه ، فان مثل هذه الاوراق وان لم تكن طلبات صريحة لضم تلك المدد الا انها تقوم مقام الطلب الصريح الذى يغنى عن تقديم طلب جديد فى الميعاد المنصوص عليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، وذلك متى كانت هذه الاوراق تحت نظر جهة الادارة قبل صدور القرار المذكور ولم يبيت فى ضم المدد التى ذكرت فيها بالرفض الى وقت نفاذه .

ومن حيث أن هذا النظر في فهم المقصود بمعنى الطلب في تطبيق قواعد قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما ، يؤكد ان المشرع اعتد صراحة فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بالاستمارة المخصصة لضم مدد الخدمة السابقة (١٠٣ ع ج) فى تطبيق لحكام هذا القرار ، ومن ثم ينبغى الاخذ بنفس المفهوم لمعنى الطلب فى تطبيق قرارى مجلس الوزراء آنفى الذكر ما دامت قواعدهما قد جاءت خلوا من نصوص فى هذا الشأن ، وكانت قواعد ضم مدد الخدمة السابقة يكمل بعضها البعض .

ومن حيث ان للمحكمة الادارية العليا قضاء صريح فى انه يلزم أن يكون طلب ضم مدد الخدمة السابقة صريحا وانه يقوم مقامه تنويه الموظف فى طلب استخدامه الى مدة عمله السابقة ، باعتبار أن ذلك لا يمكن تفسيره الا بأنه يبنى من ورائه طلب ضم تلك المدة الى خدمته طبقا للقرارات التنظيمية القائمة آنذاك ، وأنه ليس من اللازم أن يكون الطلب صريحا فقد يقوم مقامه من قرائن الاحوال ما يشهد بقيام الرغبة الجادة فى حساب المدة السابقة . (حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٨٣٧ سنة ٥ ق - جلسة ٣ من يونية سنة ١٩٦١ ، والمجموعة س ٦ ص ١٢٣١ وما بعدها) .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يعتبر طلبا فى تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ذكر مدد الخدمة السابقة فى الاستمارة المخصصة لذلك (١٠٣ ع ج) او فى اقرار مكتوب ، لان ذلك يفيد قيام الرغبة الجادة فى حساب مدد الخدمة السابقة .

(ملف ١٦٥/١/٨٦ - جلسة ١٩٦٥/٤/٢١)

قاعدة رقم (٣١٦)

المبدأ :

ضم مدة خدمة سابقة على قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ . سريان أحكامهما فى مجال زمنى لا يتعديانه الى ما بعد العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٠ و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ تجرى احكامهما فى مجال زمنى محدد لا يتعديانه الى ما بعد العمل بقانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى اعاد تنظيم قواعد ضم مدد الخدمة السابقة فى المادتين ٢٣ و ٢٤ منه .

(طعن ٥٨٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٣١٧)

المبدأ :

قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ١١/٥/١٩٤٧ و ٢٠/٨/١٩٥٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة .

ملخص الحكم :

يبين من استفتاء قرارات مجلس الوزراء الخاصة بضم مدد الخدمة السابقة فى الاقدمية وتحديد الماهية ، ان القرار الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ نص على ان تحسب مدد الخدمة السابقة كاملة اذا كانت قد قضيت فى المصالح الحكومية وكانت متصلة ، وتحسب ثلاثة ارباعها اذا كانت منفصلة بما لا يزيد عن خمس سنوات مع مراعاة الشروط الآتية فى حساب هذه المدد : (١) لا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات ، ولا يجوز ان تضم مدد يقل كل منها منفردة عن ستة اشهر بعضها الى بعض (٢) ان يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته (٣) لا تقل المؤهلات الدراسية خلال مدة الخدمة السابقة عنها خلال مدة الخدمة الحالية (٤) لا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة ، وذلك بالنسبة لمن لهم مدة خدمة فى الحكومة او فى المصالح المشابهة بالحكومة التى بها درجات مماثلة لدرجات الحكومة (٥) الا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تاديبيا او حكما مانعا من التوظيف او سوء السلوك (٦) الا تزيد مدة ترك العمل بين مدتى الخدمة المتابغة والحالية على خمس سنوات ، فان لم يتوفر شرط من هذه الشروط للستة كان التعيين تعيينا جديدا ، وفى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠.

وافق مجلس الوزراء على حساب مدد الخدمة السابقة كاملة فى اقدمية الدرجة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية سواء كانت تلك المدد قضيت على اعتماد فى درجة او على غير درجة او باليومية او فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى مع مراعاة الشرطين الآتيين : (١) الا يكون السبب فى انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا او حكما مانعا من التوظيف او سوء السلوك . (٢) الا تزيد مدة ترك العمل بين مدتى الخدمة السابقة والحالية على خمس سنوات .

(طعن ٣٤٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٣١٨)

المبدأ :

قرارا مجلس الوزراء الصادران فى ١٩٥٠/٨/٢٠ و ١٩٥٠/١٠/١٥ يضم مدد الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة دون زيادة فى الماهية - مريان مفعولهما حتى بعد نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - دليل ذلك - تطبيقهما على الموظفين المؤهلين الذين دخلوا الخدمة قبل يولية سنة ١٩٥٢ متطوعين فى اسلحة الجيش المختلفة او على اعتماد فى درجة او على غير درجة او باليومية او درجة اقل من الدرجة المقررة لمؤهلهم الدراسى وذلك عند وضعهم على درجة دائمة حتى ولو بعد هذا التاريخ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة ، نظم فى المادتين ٢٣ و ٢٤ منه معدلتين بالقوانين اللاحقة - كيفية حساب مدد الخدمة السابقة سواء فى المصالح الحكومية او فى الهيئات والمؤسسات او الاعمال الحرة وذلك لمن يعاد تعيينه او يدخل خدمة الحكومة لأول مرة اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٢ ، وأحالت المادتان فى بيان قواعد حساب تلك المدد الى قرار يصدر من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى ديوان الموظفين وقد صدر بالتطبيق لهذا النص قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

ونصوص المادتين ٢٣ و ٢٤ صريحة فى أن الأشخاص المقصود تطبيق أحكامهما عليهم هم : (١) الموظفون الذين كانت لهم مدة خدمة سابقة فى الحكومة ثم تركوها واعيد تعيينهم بعد أول يولية سنة ١٩٥٢ (٢) الموظفون الذين دخلوا الخدمة لأول مرة بعد أول يولية سنة ١٩٥٢ ، أما الذين دخلوا الخدمة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ولو متطوعين فى اسلحة الجيش وعلى اعتماد فى درجة أو على غير درجة أو باليومية أو فى درجة أقل من الدرجة المقررة لمؤهلهم الدراسى ، فظاهر أنهم لا يدخلون فى نطاق الأشخاص الذين تنطبق عليهم المادتان ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، يقطع فى أن هذا الفهم الطبيعى لنص المادتين السابقتين أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بوضع قواعد حساب مدد الخدمة السابقة سائر هذا الفهم فجاء عنوانه هكذا « بشأن قواعد مدد الخدمة السابقة لمن يعين ابتداء أو يعاد تعيينه » ، كما نص فى البند الخامس منه على أن « تطبق القواعد المتقدمة على الموظفين الذين يدخلون الخدمة أو يعادون لها ابتداء من أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، أما الذين التحقوا بالخدمة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ فتطبق عليهم القواعد التى كان معمولا بها قبل تنفيذ القانون المشار اليه وبالشروط التى كانت مقررة » . وواضح من ذلك كله بما لا يترك مجالا لى شك أن المدعى وقد دخل الخدمة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ إنما يسرى عليه القراران الصادران فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، وغنى عن القول أن الدخول فى الخدمة هو من العموم والشمول بحيث ينطبق على كل من يلتحق بالخدمة أيا كانت الإدارة التى يلتحق بها وسواء عين فى درجة أو على اعتماد أو على غير درجة أو باليومية ، والقول بأنه لا يعتبر معينا الا اذا كان معينا على درجة تخصيص بلا مخصص ، يتعارض مع النص المشار اليه فى اطلاقه وعمومه وشموله ، وإنما التعيين فى الدرجة هو الشرط الذى يتحقق به المركز القانونى الخاص بضم مدة الخدمة السابقة التى تكون قد قضيت على غير درجة كما تقدم ، لأن هذا المركز القانونى هو مركز شرطى لا ينسحب على الموظف الا عند صدور قرار بالتعيين فى درجة معينة ، فعندئذ يكون ضم مدة الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة التى عين فيها الموظف أو فى تحديد مرتبه وغير ذلك من الآثار ، هذا ولا وجه للتحدى بالنص الوارد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من أنه يعتبر ملغيا كل ما خالف أحكامه ، لأنه قد

بان مما سلف أن المشرع لم يقصد إلغاء جميع القواعد التنظيمية السابقة بشأن حساب مدد الخدمة لمن دخلها قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ، وإنما ينصب هذا النسخ التشريعى العام على ما قصد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إلغاء فعلا .

(طعن ١٨٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

قاعدة رقم (٣١٩)

المبدأ :

ضم مدة الخدمة السابقة طبقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ - مقصور على ضم المدة التى قضيت بعد الحصول على المؤهل الدراسى .

ملخص الحكم :

ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بحساب مدد الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة قد خصا ارباب المؤهلات الدراسية بميزة الانتفاع بضم هذه المدد السابقة ، سواء كانت قضيت فى درجة أو فى غير درجة أو فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى او على اعتداد او بمكافاة أو فى التمرين ، ما دامت الخدمة حاصلة فى مصالح الحكومة المركزية . ومقتضى حكمة التوسعة فى ضم مدد العمل السابقة فى الحكومة - إما كانت طبيعتها - لأصحاب المؤهلات الدراسية أن يقتصر على ضم المدد التى قضيت بعد الحصول على المؤهل الدراسى ، لأن هذه الحدود التى لا ينبغي أن يتعداها ضم المدد السابقة هى التى تتواءم مع طبائع الأشياء ومع الحكمة التى قام عليها القراران المشار اليهما ، حتى لا يقع المساس بغير حق بأقدميات الموظفين الاصلاء الحاصلين على مؤهلاتهم فى تواريخ سابقة .

(طعن ٨٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٤) :

قاعدة رقم (٣٢٠)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادران في ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ - أنصرفا حكيمهما الى المدد السابقة التي قضيت في الحكومة ومصلحتها .

ملخص الحكم :

يبين من تقصى احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من اغسطس ، ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ - في ضوء الملاحظات التي إحاطت بصورتها انهما انما ينصرفان الى ضم مدد الخدمة السابقة التي قضيت في وزارات الحكومة ومصلحتها ، وكذلك عنى هذان القراران - بالنسبة الى المدد السابقة المراد ضمها بازالة التفرقة بين الخدمة التي قضت على اعتماد في درجة وتلك التي قضيت على غير درجة أو باليومية أو في درجة أقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى ، مادامت قد قضيت في خدمة الحكومة ومصلحتها ، كما كملها ما قرره مجلس الوزراء في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ من الموافقة على طلب وزارة الزراعة حساب مدة التميين التي قضيت من جانب موظفيها في وزارات اخرى غير وزارة الزراعة . مع تعميم هذه القاعدة على جميع الوزارات والمصالح الاخرى التابعة لها .

(طعن ١١١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٣٢١)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٥/١٠/١٩٥٠ - عدم تنظيمه مدة الخدمة السابقة في جهة شبيهة بالحكومة أو الأشخاص الادارية الاقليمية والمحلية - تنظيم تلك المدد بقراره الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ - كتاب المالية الدورى في ١٧/٣/١٩٥١ .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ لا ينظم سوى ضم مدة الخدمة السابقة كلها التى قضت فى الوزارات او فى المصالح التابعة للحكومة المركزية ، يستوى فى ذلك ان يكون ارباب المؤهلات قد امضوا مدد الخدمة السابقة على اعتماد فى درجة او على غير درجة او باليومية ، او فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى . فاذا قضيت الخدمة السابقة فى احدى الجهات الشبيهة بالحكومة كالمعاهد الدينية ، او فى الأشخاص الادارية الاقليمية والمحلية ، امتنع تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ ، ووجب اعمال قرار هذا المجلس الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، كما افصح عن ذلك كتاب وزارة المالية رقم ٧/١٩/٢٠ المؤرخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥١ .

(طعن ٧٢٦ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١)

قاعدة رقم (٣٢٢)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/٨/٢٠ فى شأن متطوعى القوات المسلحة - عدم اشتراطه يكون المتطوع شاغلا فعلا للدرجة المقررة لمؤهله او الا يكون فى درجة اعلى من الدرجة المقررة لمؤهله .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٠ قد قرر قاعدة تنظيمية عامة تسرى فى حق متطوعى الجيش على اختلاف اسلحته ، تقضى بضم مدة تطوعهم كاملة الى اقدميتهم فى الدرجة المقررة لمؤهله الدراسى ، ولم يشترط القرار للافادة منه ان يكون المتطوع شاغلا فعلا للدرجة المقررة لمؤهله او الا يكون فى درجة اعلى من الدرجة المقررة لمؤهله ، ومن ثم اذا ثبت ان المدعى حصل على الشهادة الابتدائية وكان متطوعا بالجيش ، ثم التحق بخدمة مصلحة السكك الحديدية فى ١٠ من ابريل سنة ١٩٤٤ بوظيفة مباح وابورات بالفئة الثانية (١٣٠/١٠٠ ملهم) باجر يومى قدره ١٢٠ م ، وفى سنة ١٩٥٠ عين وقاد باليومية ، ثم منح

الدرجة الثامنة فى سنة ١٩٥١ ، فانه يعتبر - بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسرا بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ فى الدرجة التاسعة ، وهى الدرجة المقررة لمؤهله من تاريخ تعيينه فى الخدمة ، ويكون له - والحالة هذه - أن يفيد من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٠ السالف ذكره ، وذلك بأن تحسب مدة تطوعه كاملة فى اقدمية الدرجة التاسعة ، وبذلك يعتبر وكأنه فى الدرجة التاسعة من تاريخ تطوعه فى الخدمة العسكرية .

(طعن ٧٩٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٣٢٣)

المبدأ :

سرد لبعض المراحل التشريعية فى شأن حساب مدة التطوع فى القوات المسلحة .

ملخص الحكم :

فى ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على « حساب المدد التى تمضى على اعتمادات فى وزارات الحكومة ومصالحها وكذلك المدد التى تقضى فى التمرين فى الاقدمية وحساب الماهية » . وفى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٠ وافق المجلس على : « حساب مدة التطوع فى جميع اسلحة الجيش المختلفة والبحرية والطيران كاملة فى اقدمية الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى الذى يحمله المتطوع وذلك عند التحاقه فى وظيفة مدنية على الا يترتب على ذلك زيادة فى الماهية » . ثانيا « حساب مدد الخدمة السابقة كاملة فى اقدمية الدرجة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية سواء كانت تلك المدد قضيت على اعتماد فى درجة او على غير هرجة او باليومية او فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى وعلى أن يسرى هذا على المتطوعين خوى المؤهلات الدراسية فى جميع اسلحة الجيش المختلفة عند التحاقهم بوظائف مدنية على الا يترتب على ذلك اية زيادة فى الماهية » . ونظرا لما لوحظ من ان قرار ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٠ ينطوى على حساب مدد الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة فقط ، فى حين أن قرار ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ نص على حساب

المدد التي تقضى على الاعتمادات وفي التمرين في الأقدمية وحساب المساهية
فقد عرض الأمر على مجلس الوزراء فوافق في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠
على ١ : « تطبيق قرار ١١ من يونيو ١٩٥٠ على موظفي وزارة الزراعة
أي الموجودين في خدمتها وقت صدوره ، ٢ - تطبيق قرار ٢٠ من
أغسطس سنة ١٩٥٠ على موظفي الوزارات والمصالح الأخرى ، كما يطبق
على الحالات التي تستجد في وزارة الزراعة ... » .

(طعن ٧٩٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/١٦)

قاعدة رقم (٣٢٤)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ٢٠/٨/١٩٥٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠ بحساب
مدة التطوع كاملة في أقدمية الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي للمتطوع عند
التحاقه بوظيفة مدنية - محل أعمال ذلك أن يكون قد مر في حياته
الوظيفية بدرجة تتفق ومؤله الذي كان يحمله أثناء التطوع .

ملخص الحكم :

لئن كان مفاد قرار مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من أغسطس
و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أن تحسب مدة التطوع كاملة في أقدمية الدرجة
المقررة للمؤهل الدراسي الذي يحمله المتطوع وذلك عند التحاقه بوظيفة
مدنية على ألا يترتب على ذلك زيادة في المساهية ، إلا أن محل أعمال ذلك
أن يكون المتطوع قد مر في حياته الوظيفية بدرجة تتفق ومؤله الدراسي
الذي كان يحمله أثناء التطوع ، فتصيب له حينئذ مدة التطوع في أقدمية
هذه الدرجة . أما إذا كان قد بدأ حياته الوظيفية في درجة أعلى على
أساس مؤهل أعلى من المؤهل الذي كان يحمله في مدة التطوع ، فمن
الطبعي أنه لا محل لأعمال ذلك لانعدام مجال التطبيق .

(طعن ٢٧٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٦)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

قراراً مجلس الوزراء فى ٨/٢٠ و ١٩٥٠/١/١٥ - النص على حساب مدة التطوع فى جميع اسلحة الجيش كاملة فى اقدمية الدرجة المقررة للمؤهل الدرامى - وجوب أن يستبعد من المدة المضمومة ما لا تسمح به قواعد التوظيف فى الوظيفة المدنية - اشتراط كادر سنة ١٩٣٩ الا يقل سن المرشح لوظيفة حكومية عن ١٨ سنة - مدة التطوع السابقة على هذه السن - غير جائز حسابها .

ملخص الحكم :

ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ قد صدرا فى مجال ضم مدد خدمة سابقة فى الاقدمية واثّر ذلك او عدم اثره فى تحديد الماهية ، ومن ذلك حساب مدة التطوع فى جميع اسلحة الجيش المختلفة كاملة وذلك عند الالتحاق بوظيفة مدنية ، ولتحديد المقصود بحساب « المدة كاملة » يجب ربط هذين القرارين بما يسبقهما من قرارات فى هذا المجال ، وبيان ما استحدثه القراران المذكوران من احكام فى هذا الشأن ، ويبين من استظهارها جميعا والمقابلة بينها ان القرارات السابقة كانت تعالج حالات عدة بمقتضى قواعد مختلفة ، وشروط معينة ، وان المدد التى كانت تسمح بضمها - اذا توافرت الشرائط - كانت تتراوح بين نصفها او ثلاثة ارباعها او كاملها ، فاستحدث القراران آنفاً الذكر احكاما خاصة بالنسبة لمن عناهم ، سمح لهم بضم مدد خدمة ما كانت القرارات السابقة تسمح بضمها ، كما رايّا ان يكون الضم عن مدة الخدمة السابقة كلها وليس عن نصفها او ثلاثة ارباعها ، كما قررت القرارات السابقة ذلك فى بعض الحالات المعينة ، ولم يقصد القراران ضم مدة خدمة لائى مهن عناهم ما كان يحق حسابها فى اقدمية الموظف ، بل ما كان يجوز تعيينه . خلافا طبقا لاحكام التوظيف العامة بمقتضى كادر سنة ١٩٣٩ او اية احكام عامة اخرى ، يستوى فى ذلك ان يكون المعامل بقرارى مجلس الوزراء المنوه عنها آنفاً ، متطوعا سابقا فى خدمة الجيش او غير متطوع ، اذ هم جميعا فى هذا الشأن على حد سواء ، ولا يغيّر من ذلك انه يسمح بالتطوع قبل سن الثامنة عشرة ، لأن السماح بهذه السن هو فى هذا المجال وحده ،

دون مجال الوظيفة المدنية ، وضم مدة الخدمة السابقة في التطوع مقصود بها اثرها في الوظيفة المدنية من حيث الاقدمية فيها ، فلزم أن يستبعد من المدة المضمومة ما لا تسمح به قواعد التوظيف في الوظيفة المدنية ، وهذا الحظر قائم لم يمسح قرارا مجلس الوزراء المشار اليهما .

(طعن ٩٣٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٣١)

قاعدة رقم (٣٢٦)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٨/٢٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠ - لا يرتبان على ضم مدة الخدمة السابقة أية زيادة في الماهية - اقتصار الضم على مدة اليومية المقضاة بعد من الثامنة عشرة .

ملخص الحكم :

انه وان كان حكم المحكمة الادارية المطعون فيه قد انتهى الى ضم لخدمة المدعى السابقة (المطعون عليه) باليومية الى اقدميته في الدرجة التاسعة ، فانه من ثم وفقا لما سلف البيان يتعين تعديل السند القانوني الواجب تطبيقه بأن يكون هذا الضم وفقا لقراري مجلس الوزراء في ٢٠ من أغسطس ، ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ اعتبارا بأن هذين القرارين لا يرتبان على ضم المدة السابقة أية زيادة في الماهية ، وغنى عن البيان ان ضم المدة السابقة بالتطبيق لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من أغسطس ، ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ ينبغي أن يقتصر على المدة التي قضاه المدعى باليومية بعد بلوغه من الثامنة عشرة في ١٤ من مايو سنة ١٩٤٦ .

(طعن ٨٢٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٨)

قاعدة رقم (٣٢٧)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٥/١٠/١٩٥٠ - اعتباره مدة الخدمة التي قضيت في وظائف من الدرجة الثانية فما فوقها في سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة - وظيفة كونستابل من

(م - ٤٣ - ج ٢٢)

الوظائف الخارجية عن الهيئة - حق المدعى فى ضم مدة الخدمة بها الى اقدميته فى الدرجة التاسعة .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان المدعى حاضل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية فى عام ١٩٣٨ ، والتحق فى ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٤٣ بكلية البوليس تلميذا كونستابل متطوعا لمدة عشر سنوات ، وفى اول يونية سنة ١٩٤٤ عين بوظيفة نقر كونستابل بمركز الزقازيق بمرتب سنوى قدره ٤٨ ج ، ثم نقل لحكمدارية الجوازات فى اول يناير سنة ١٩٤٥ ، ورقى فى اول يناير سنة ١٩٤٦ لدرجة اومباشى كونستابل بمাহية ٦٠ ج سنويا ، ثم بوظيفة كونستابل درجة ثالثة فى اول أغسطس سنة ١٩٤٧ بمَاهية ٧٢ ج سنويا ، وفصل من الخدمة فى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ لعدم اللياقة الطبية طبقا لقرار القومسيون الطبى العام فى ١١ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، ثم اعيند تعيينه فى وظيفة كاتب بوزارة الداخلية فى الدرجة التاسعة بمرتب ٥ ج شهريا ، وهى الدرجة المقررة لمؤهله الدراسى ، وذلك اعتبارا من فبراير سنة ١٩٤٩ ، وقد طلب المدعى ان تضم مدة خدمته فى وظيفة كونستابل الى مدة خدمته فى وظيفة كاتب من الدرجة التاسعة - واذا كان الثابت ايضا ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ يقضى باعتبار مدة الخدمة التى قضيت فى وظائف من الدرجة الثانية فما فوقها فى سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة كانها مدد قضيت بالدرجة التاسعة ، وكان يبين من الرجوع الى ميزانية وزارة الداخلية ، حين كان المدعى يشغل وظيفة كونستابل ، ان هذه الوظيفة كانت فى ضمن الوظائف الخارجية عن الهيئة ، وكان ربطها من ٧٢ ج الى ١٣٢ ج سنويا ، وهو اعلى من ربط الدرجة الثانية خارج الهيئة التى اتخذها قرار مجلس الوزراء المشار اليه اساسا للقياس - اذا ثبت ما تقدم ، فانه يكون من حق المدعى ، والحالة هذه ، ان تحسب له مدة خدمته كاملة فى تلك الوظيفة فى اقدمية الدرجة التاسعة المقررة لمؤهله ، وذلك بالتطبيق للقرار المذكور .

قاعدة رقم (٣٢٨)

المبدا :

قرار مجلس الوزراء فى ١٥/١٠/١٩٥٠ - حالات تطبيقه .

ملخص الحكم :

فى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ صدر قرار مجلس الوزراء باعتبار المدد التى قضيت فى وظائف من الدرجة الثانية وما فوقها فى مسلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة . وقد اصدرت وزارة المالية عقب صدور القرار المشار اليه الكتاب الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٢٤/٥ م ١٢ المؤرخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أوردت فيه القاعدة التى قررها مجلس الوزراء وضربت لذلك الأمثال . فاذا كان الثابت ان المدعى يشغل الدرجة التاسعة بعمله الجديد بمصلحة الضرائب ، وكان يشغل فى عمله السابق بوزارة الصحة ، الدرجة العالية (ا) وهى درجة لرقى من الدرجة الثانية ، فانه يعتبر - تطبيقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ المشار اليه وكأنه فى الدرجة التاسعة ، اى فى درجة مماثلة لدرجة عمله الجديد وليس فى درجة اقل منها . ويكون الاستناد فى عدم يتم مدة الخدمة السابقة الى القول بان درجته فى العمل السابق اقل منها فى عمله الجديد هو استناد فى غير محله .

(طعن ٣٠٩ لسنة ١ ق - جملة ١٤/١/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٣٢٩)

المبدا :

قرار مجلس الوزراء فى ١٥/١٠/١٩٥٠ - تطبيقه على مدد الخدمة التى قضيت فى الوظائف الفنية المدنية والعسكرية بسلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة - لا وجه للقياس على الحكم المستفاد من قواعد الانصاف .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ قد جاء عاما مطلقا شاملا لجميع المستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين يشغلون وظائف خارج الهيئة متوسط رطبها يعادل متوسط الدرجة التاسعة أيضا كانت الجهة التي يعملون بها ، وهو يتحقق بالنسبة للمدعى ، ما دامت وظيفته في البوليس (كونستابل) كانت معتبرة خارج الهيئة بحسب تنظيم الميزانية وقتذاك ، وكان متوسط رطبها يزيد على متوسط ربط الدرجة الثانية خارج الهيئة ، ولم يشترط القرار المذكور ان تكون الدرجة خارج الهيئة في السلك الأدنى ، بل اطلق وعمم : بالقول بغير ذلك بتخصيص بغير مخصص من النص . ولا وجه في هذا المجال للقياس على الحكم المستفاد من قواعد الانصاف الخاصة بذوى المؤهلات ، لوجود الفارق في القياس ، لأن عدم تطبيق قواعد الانصاف الخاصة بتسعير المؤهلات على هيئات البوليس أو الجيش يرجع الى ان تلك القواعد كان مقصورا تطبيقها على الموظفين في الوظائف المدنية ، وعلى هذا الاساس اعدت الاعتمادات المالية ، وبمراعاة ان هيئات البوليس والجيش اتصفت بنظام خاص مستقل بها ، فلم تشملها الاعتمادات المذكورة ، فلا يجوز تطبيق هذا المنع في مجال ضم مدد الخدمة السابقة في تلك الهيئات عند الالتحاق بالوظائف المدنية ، ما دامت قواعد ضم مدد الخدمة لا تمنع من ذلك ، بل تسمح باطلاق احكامها وتعميمها ، بل يقطع - في عدم لزوم ان تكون الخدمة السابقة في وظيفة مدنية حتى يمكن ضمها الى الخدمة الحالية في مثل هذه الوظيفة - . قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ بجواز ضم مدة خدمة التطوع في اسلحة الجيش وهي خدمة غير مدنية .

(طعن ٦٧٦ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/١٤)

قاعدة رقم (٣٣٠)

المبدأ :

مدد التطوع في خدمة البوليس - اعتبارها كأنها قضيت في الدرجة التاسعة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥/١٠/١٩٥٠ - من أجله إن

تكون هذه المدد قد قضيت في درجات لا تقل في متوسط ربطها عن الدرجة الثانية خارج الهيئة - لا وجه للقول بجواز ضمها طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥/١٠/١٩٥٠ بحساب مدد الخدمة السابقة في اقدمية الدرجة سواء قضيت على اعتماد في درجة او على غير درجة او باليومية .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء قرارات مجلس الوزراء الصادرة في شأن ضم مدد الخدمة السابقة وحسابها في الاقدمية ، انه صدر في ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ قراران ، قضى احدهما بما يأتى : اولاً ، بحساب مدة التطوع في جميع اسلحة الجيش المختلفة والبحرية والطيران كاملة في اقدمية الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى الذى يحمله المتطوع ، وذلك عند التحاقه في وظيفة مدنية ، على ان لا يترتب على ذلك زيادة في الماهية . ثانياً ، بحساب مدة الخدمة السابقة كاملة في اقدمية الدرجة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية ، سواء اكانت تلك المدد قضيت على اعتماد في درجة او على غير درجة او باليومية او في درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى ، وعلى ان يسرى هذا على المتطوعين ذوى المؤهلات الدراسية في جميع اسلحة الجيش المختلفة عند التحاقهم بوظائف مدنية ، على ان لا يترتب على ذلك اية زيادة في الماهية . ثالثاً ، بتطبيق البندين السابقين على حملة المؤهلات الدراسية الذين وضعوا في الدرجات المقررة للمؤهلات الدراسية قبل ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، وكذلك الذين وضعوا ويوضعون على تلك الدرجات بعد هذا التاريخ ، وقضى القرار الثانى باعتبار المدد التى قضيت في وظائف من الدرجة الثانية وما فوقها في سلك المستخدمين خارج الهيئة كانها قضيت بالدرجة التاسعة . وبين من ذلك ان لكل من القرارين مجاله في التطبيق ، فالقرار الاول انما يسرى في شأن الموظفين غير الداخلين في سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة فتحسب لهم المدد التى قضى هذا القرار بضمها بالاطلاق والتعميم الذى نص عليه . أما القرار الثانى فيسرى في شأن المدد التى قضاها المستخدمون للخارجون عن الهيئة في الدرجة الثانية وما يعلوها فاعتبرها وكأنها قضيت بالدرجة التاسعة . فاذا كان الثابت ان المدة التى يطلب المدعى ضمها الى مدة خدمته 'الحقيقية' - حيث يعمل كاتباً بحكمادارية مصر - كانت قد قضيت بطوعاً في خدمة البوليس ، فان القرار الاول لا يطبق في شأنه ،

لأن المدة التي يطلب ضمها في وقت كان يعمل فيه في سلك المستخدمين خارج الهيئة ، بل الذي ينطبق عليه ، لو توافرت فيه الشروط القانونية ، هو القرار الثاني ، والحال ان هذه الشروط غير متوافرة فيه أيضا ، ذلك لأنه ولئن كان المدعى يعمل وقتذاك في وظيفة نفر بزيادة درجة أولى خارج الهيئة في البوليس إلا ان درجة هذه الوظيفة تقل في متوسط ربطها عن الدرجة الثانية خارج الهيئة .

(طعن ٧٨٦ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢١)

قاعدة رقم (٣٣١)

المبدأ :

امتناع ضم مدة الخدمة السابقة طبقا لقراري ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ لعدم توافر شروطهما ، لا يمنع من الافادة من قرار مجلس الوزراء في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ .

ملخص الحكم :

لا وجه للقول بأنه اذا امتنع ضم مدة خدمة المدعى بكلية للبوليس الى اقدميته في الدرجة التاسعة وفقا لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ لم يجز الاعتداد بهما نتيجة لذلك من جهة استحقاقه للدرجة الثامنة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ ، ذلك لان لكل من قراري مجلس الوزراء المشار اليهما من جهة ولقرار ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ من جهة أخرى في شأن معلمى التربية البدنية مجالا يجري فيه وحكما مقصورا عليه ، فالقراران الاولان ينظمان ضم مدد الخدمة السابقة الى اقدمية الدرجة التي يعين فيها الموظف المؤهل ، والقرار الأخير يعتد بمدة العمل الحكومى السابق الذى اكسب معلم التربية البدنية خبرة فنية تؤهله لاستحقاق الدرجة الثامنة ، بقطع النظر عن امكان ضم هذه المدة السابقة أو عدم امكانه طبقا لقواعد ضم مدد الخدمة السابقة التى ارشاهها قرارا ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، ذلك لان عدم الحصول على المؤهل الدراسى ان قام مانعا من ضم المدة السابقة على اول يولية سنة ١٩٥١ فانه لا يعتبر عقبة فى تصصيل الخبرة الفنية

المشترطة فى مجال تعليم التربية البدنية . ولا شك أن ممارسة المطعون لصالحه لنشاط مهنى مماثل بكلية البوليس قد اكسبه تلك الخبرة الفنية التى ينعكس أثرها حتما على وظيفته الجديدة بوزارة المعارف ، الأمر الذى يقتضى عدم اهدار هذه المدة عند النظر فى استحقاقه للدرجة الثامنة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ .

(طعن ٨٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٤)

قاعدة رقم (٣٣٢)

المبدأ :

تنبيه الموظف عند تقديم مسوغات التعيين الى الطلب الخاص بضم مدة خدمته السابقة - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/٨/٢٠ .

ملخص الحكم :

اصدر مجلس الوزراء قرارا فى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٠ مفاده أن ينبه الموظف عند تقديم مسوغات التعيين الى أن ضم مدة الخدمة السابقة يقتضى تقديم طلب بذلك ، فإذا ثبت أن الادارة قد اغفلت تنبيهه الى ذلك ، فلا يمتنع عليه أن يطلب ضم مدة خدمته السابقة بحجة فوات ميعاد هذا الطلب .

(طعن ٢٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٦)

الفرع السابع

حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء

الصادر في ١٩٥١/١٢/٢٣

قاعدة رقم (٣٣٣)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/١٢/٢٣ - نصه على حساب مدة التمرين للموظف ذي المؤهل - شروط ذلك - الفرق بين مدة الدراسة ومدة التمرين .

لما كانت المدة الدراسية - على حسب مفهوم هذه العبارة - هي المدة التي يقضيها الطالب في التحصيل والدراسة ، سواء بالمدرسة أو في خارجها ، تحت اشرافها ورقابتها ، وتنتهي بأداء الامتحان النهائي للسنة الدراسية ، فمن ثم لا تعتبر سنة دراسية تلك التي تقضى في التمرين ، سواء في المصالح الحكومية أو في غير المصالح الحكومية بعد أداء الامتحان النهائي للدبلوم والنجاح فيه ، وبالتالي يتعين ضمها الى مدة خدمة الموظف بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ الذي يقضى بأن تحسب للموظفين ذوي المؤهلات الدراسية المدة التي يكونون قد قضاوها في التمرين في اقدميتهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم الدراسية ، سواء كانت مدد التمرين هذه متصلة بخدومتهم الحالية أو منفصلة عنها بأجر أو بغير أجر ، على أن لا يترتب على ذلك أية زيادة في المرتبات .

(طعن ١٥٤٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/١٣)

قاعدة رقم (٣٣٤)

المبدأ :

ضم مدة التمرين عملا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - انطباقه على مدة التمرين سواء قضيت قبل تسلم

المؤهل الدراسي أو بعد تسلمه - مثال بالنسبة لمدة التمرين التي تشترط للحصول على شهادة الفنون والصناعات .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، يقضى بأن تحسب للموظفين ذوى المؤهلات الدراسية المدة التي يكونون قد قضوها فى التمرين وأقدميتهم فى الدرجة المقررة لمؤهلاتهم الدراسية سواء اكانت مدة التمرين هذه متصلة بخدمتهم الحالية أم منفصلة عنها ، بأجر أو بغير أجر ، على أن لا يترتب على ذلك أية زيادة فى المرتبات ، ومن ثم اذا ثبت ان المدعى قد قضى مدة فى التمرين بمصلحة المبانى فانها تخضع لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، فتحسب له فى أقدمية الدرجة المقررة لمؤهله الدراسي ، حتى لو كان النظام الدراسي للمؤهل الذي يحمل (شهادة مدرسة الفنون والصناعات) يقضى بأن يمضى الطالب سنة تمرينية قبل تسليم المؤهل اليه ، لأن هذه السنة اذا كانت لازمة من وجهة نظر النظام الدراسي كشرط لتسليم المؤهل ، فانها فى الوقت ذاته تتواءم فيها خصائص المدة التمرينية التي تحسب فى أقدمية الموظف من وجهة نظر قرار مجلس الوزراء المشار اليه الذي لم يشترط ان يكون قضائها بعد تسلم المؤهل وليس قبله ، والا كان ذلك تخصصا للقرار بغير مخصص وهو قد ورد مطلقا ، بل الحكمة التي قام عليها متوافرة فى مثل هذه الحالة بقضاء مدة التمرين فعلا .

(طعن ١٦٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١١)

قاعدة رقم (٣٣٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بحساب مدة التمرين فى الأقدمية - عدم انطباقه على مدة الدراسة بالقسم الثانوى بمدرسة مصر الصناعية .

ملخص الحكم :

يخلص من مطالعة النظام الدراسي لمؤهل شهادة اتمام الدراسة بالأقسام الثانوية بمدرسة مصر الصناعية ان مدة الدراسة قبل الحصول

عليه سنتان ، يتلقى فيها الطلبة دروسا علمية وعملية ، وإن التعليم بالمجان ، ويعطى الطالب مكافأة يومية قدرها مائة مليم إذا كان بفرقة السنة الأولى ، ومائة وعشرون مليما إذا كان بفرقة السنة الثانية ، وتصرف هذه المكافأة عن أيام العمل فقط ويتوقف صرفها على مواظبة الطالب واجتهاده وحسن سلوكه ومقاد كل أولئك أن المدة المذكورة هي مدة دراسة ، وليست مدة تمرين ، ومن ثم لا يفيد المدعى فى شأنها من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ الخاص بحساب مدة التمرين فى الأقدمية .
(طعن ١٤٢٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٢٦)

قاعدة رقم (٣٣٦) .

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - اشتراطه لحساب مدة التمرين فى الأقدمية الدرجة أن تكون مسبقة بالحصول على المؤهل الدراسى - ثبوت أن مدة التمرين داخلية فى مدة الدراسة سابقة على الحصول على المؤهل - امتناع تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

ملخص الحكم :

بالنسبة الى ما ذهبت اليه هيئة مفوضى الدولة من أن القرار الواجب تطبيقه على المطعون ضده هو قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، فإن هذا القرار يقضى بأن تحسب للموظفين ذوى المؤهلات الدراسية المدة التى يكونون قد قضاها فى التمرين فى اقدميتهم فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم الدراسية ، سواء اكانت مدة التمرين هذه متصلة بخدمتهم الحالية أو منفصلة عنها بأجر أو بغير أجر ، ويستفاد مما سلف أنه يشترط لتطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر بحساب مدة التمرين فى اقدمية الدرجة أن تكون مدة التمرين مسبقة بالحصول على المؤهل الدراسى المقررة له درجة معينة بالكادر - وعلى ذلك إذا كانت مدة التمرين كما هى الحال فى المنازعة الحالية تعتبر داخلية فى مدة الدراسة ومرحلة لازمة وسابقة على الحصول على المؤهل الدراسى امتنع تطبيق قرار مجلس الوزراء المشار اليه .

(طعن ١٦٤٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٧)

قاعدة رقم (٣٣٧)

المادة :

مدة اشتغال الأطباء كمساعدين اكلينيكيين - تحسب في اقدميتهم بالدرجة السادسة دون أن يترتب على ذلك تعديل في الماهية او في مواعيد العلوات - أساس ذلك من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

أوضحت وزارة الصحة لوزارة المالية انه تقدم اليها عدة التماسات من اطبائها الذين قضوا مدة مساعد اكلينيكي بمستشفى القصر العيني بطلب ضمها في حساب الماهية والاقدمية استنادا الى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١١ من يونيو ١٩٥٠ الذي يقضى بحساب المدد التي تقضى في التمريض بوزارة الزراعة في الاقدمية والماهية اذ أن اشتغال حضرات الأطباء كمساعدين اكلينيكيين انما كان لعدم وجود وظائف اطباء امتياز خالية وطلبت الوزارة الموافقة على تطبيق قرار مجلس الوزراء المشار اليه على الأطباء أسوة بموظفي وزارة الزراعة وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب ورات الموافقة على حساب مدة اشتغال الأطباء كمساعدين اكلينيكيين في اقدميتهم بالدرجة السادسة دون أن يترتب على ذلك تعديل في الماهية او في مواعيد العلوات ورفعت برأيها هذا مذكرتها رقم (٩٨٧/١ ص ٢) الى مجلس الوزراء فوافق بجلسته المنعقدة في ٢ من ديسمبر ١٩٥١ على رأى اللجنة المالية المذكورة .

(طعن ١٣٧٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٩)

قاعدة رقم (٣٣٨)

المادة :

ضم مدد التمريض عملا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - وجوب التقدم بطلبه خلال ستة اشهر من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ١١ مايو سنة ١٩٤٧ بالنسبة للموظفين الموجودين في الخدمة وقت العمل به أو عند تعيينهم بالنسبة لمن يعينون بعد صدور .

ملخص الحكم :

ان ضم مدة التدريب للطاعن كان يستند الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/١٢/٢٣ والمشار اليه في كتاب دورى ديوان الموظفين رقم ١٥ ، وتقضى احكام هذا القرار بان يحسب للموظفين ذوى المؤهلات الدراسية المدة التى يكونون قد قضاوها فى التمرين فى اقدميتهم فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم الدراسية سواء كانت مدد التمرين هذه متصلة بخدمتهم الحالية او منفصلة باجر أو بغير اجر على الا يترتب على ذلك اية زيادة فى المرتبات ، ويعمل بذلك بالنسبة للموظفين الذين الحقوا بتقدمة الحكومة قبل ١٩٥٢/٧/٦٠ .

وانه وان كان قرار مجلس الوزراء المشار اليه لم يحدد ميعادا يتعين تقديم طلب حساب مدد التمرين فى الاقدمية على مقتضى احكامه الا ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٧/٥/١١ اذ تضمن انه لا تحسب مدة الخدمة السابقة بالشروط المتقدمة الا اذا طلب حسابها عند التعيين فى الحكومة مع استثناء الموظفين الذين لهم مدد خدمة سابقة على ان يقدموا بطلب حسابها فى مدة ستة اشهر من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء . هذا القرار اذ حدد ميعادا لتقديم طلب الضم وهو ستة اشهر من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء بالنسبة للموظفين الموجودين فى الخدمة وقت العمل به أو ان يطلب حسابها عند التعيين بالنسبة لمن يعينون بعد صدور القرار والا سقط الحق فى هذا الطلب فان هذا الميعاد يسرى فى شأن جميع طلبات ضم مدد الخدمة السابقة .

(طعن ٨٦٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢)

قاعدة رقم (٣٣٩)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥١/١٢/٢٣ قضى بحساب مدة التمرين فى اقدمية الدرجة على الا يترتب على ذلك اية زيادة فى الرتب - اثر ضم المدة يقتصر من ثم على حسابها فى اقدمية الدرجة عند الترقية - من مقتضى ذلك الاعتداد بالمدة المضمومة فى حساب مدة الخدمة عند الترقية الحكيمة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

هذه المادة لم تشترط للأفادة من أحكامها أن تكون مدة الخدمة فعلية أو حقيقية - اشتراط قرار مجلس الوزراء السابق الا يترتب على ضم مدة التمرين أى زيادة فى المرتب - المقصود بذلك الزيادة المباشرة فى المرتب نتيجة لاعادة حسابه بعد التخرج بالعلوات دون الزيادة غير المباشرة المترتبة على الترقية نتيجة لضم من الخدمة .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥١/١٢/٢٣ قضى بأن تحسب للموظفين ذوى المؤهلات الدراسية المدة التى يكونون قد قضوها فى التمرين فى اقدمية الدرجات المقررة لمؤهلاتهم الدراسية سواء كانت مدد التمرين هذه متصلة بخدمتهم الحالية او منفصلة عنها ، بأجر ، او بغير أجر ، على الا يترتب على ذلك لية زيادة فى المرتب .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة يقضى فى المادة ٢٢ منه بأنه « اذ قضى العامل ١٥ سنة فى درجة واحدة من الكادر او ٢٣ سنة فى درجتين متتاليتين او ٢٧ سنة فى ثلاث درجات متتالية او ٣٠ سنة فى اربع درجات متتالية يمنح أول مرتب مربوط الدرجة الأعلى او علاوة من علاواتها إيهما اكبر ، ويستمر فى الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق ولحكام الدرجة الأعلى حتى نهاية مربوطها ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بدرجة ضعيف ، وتؤخذ هذه العلاوات فى الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة أعلى ، ويسرى حكم هذه المادة على العاملين الذين اكملوا المدة السابقة قبل العمل بهذا القانون على ان يكون سريانه عليهم من تاريخ العمل به » .

.....

ومن حيث ان لثار ضم مدد الخدمة السابقة ، سواء كانت مدد خدمة فعلية او حقيقية سابقة على التعيين مثل التمرين فى الحالة المعروضة ، او كانت مدد خدمة اعتبارية او حكومية مثل مدة الدراسة التى تسبق الحصول على المؤهل اللازم للتعيين .، تحددها أحكام القوانين او القرارات التنظيمية التى تصدر ممن يملكها وبحسب الشروط والامدنى الذى تحدده هذه القوانين او القرارات التنظيمية .

ومن حيث ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥١/١٢/٢٣ تضى بصواب مدة التمرين فى اقدمية الدرجة على الا يترتب على ذلك اى زيادة فى المرتب ، وبذلك يكون هذا القرار قد قصر اثر ضم المدة بمقتضاه على حسابها فى اقدمية الدرجة عند الترقية .

ومن حيث ان الاعتداد بالمدة المضمومة طبقا للقرار المشار اليه فى حساب الاقدمية عند الترقية الى الدرجة الاعلى يستتبع الاعتداد بها ايضا فى تحديد الاقدمية فى الدرجة الاعلى عند شمول قرار الترقية اكثر من عامل فى هذه الدرجة طبقا للمادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وفى حساب مدة الخدمة عند الترقية الحكمية المنصوص عليها فى المادة ٣٢ من القانون المذكور .

ومن حيث ان المادة ٢٢ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها لم تشترط للافادة من احكامها ان تكون مدة الخدمة فعلية او حقيقية ، ومن ثم يكفى للافادة من احكامها توافر مدد الخدمة التى حددتها سواء كانت فعلية او حقيقية او كانت اعتبارية او حكمية ، وذلك طبقا للقواعد العامة فى تفسير القوانين والتى تقضى بان المطلق يجرى على اطلاقه ما لم يوجد ما يقيدده او يحد منه .

ومن حيث ان النص فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥١/١٢/٢٣ على الا يترتب على ضم مدة التمرين اى زيادة فى المرتب ، قصد به الزيادة المباشرة فى المرتب ، نتيجة لاعادة حسابها بعد التدرج بالعلوات المستحقة نتيجة ادخال مدة الخدمة المضمومة فى الاعتبار ، ومن ثم فلا يعمى على الزيادة غير المباشرة فى المرتب المترتبة على الترقية نتيجة لضم المدة المذكورة فى الاقدمية لانها ناتجة عن تطبيق قواعد تنظيمية اخرى هى قواعد الترقية .

ومن حيث انه لا يجوز الاحتجاج فى الحالة المعروضة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ الذى قضى بعدم ادخال المدة الاعتبارية المحسوبة فى الاقدمية طبقا لقراريه الصادرين فى ٦ من مايو ١٧ من اتمسطس سنة ١٩٥٣ فى حساب المدد المنصوص عليها فى المادة ٤٠ مكرر من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة

وحى المادة الخاصة بالترقية الحكيمة والمقابلة للمادة ٢٢ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٤ ، لا يجوز الاحتجاج بذلك لأن آثار ضم مدد الخدمة السابقة ، كما سلف البيان ، تحددها القوانين والقرارات التنظيمية التي قضت بالضم ، ولم يتضمن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥١/١٢/٢٣ حكما مماثلا للحكم الذى تضمنه قرار هذا المجلس الصادر فى ١٩٥٤/١١/٢٤ ومن ثم يقتصر حكم هذا القرار الأخير على المدد المضمومة بموجب قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٦ من مايو ، ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مدة التميرين التى ضمت لأقدمية السيد العامل بمجلس مدينة أسيوط وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥١/١٢/٢٣ تدخل فى حساب المدد اللازمة للترقية الحكيمة طبقا لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(ملف ٢٣٥/١/٨٦ - جلسة ١٩٧١/١/٦)

الفرع الثامن

المادتان ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

بشأن نظام موظفي الدولة

قاعدة رقم (٣٤٠)

المبدأ :

لا يجوز ضم مدة الخدمة التي تقضى في الحكومة الا اذا اتحد الكادر المعين عليه الموظف في كل من عمله السابق وعمله الجديد - مدة خدمة شيخ الحارة لا يجوز حسابها للموظف الذي يعين على وظيفة داخل الهيئة .

ملخص الفتوى :

اعمالا لحكم المادتين ٢٣ و ٢٤ من قانون نظام موظفي الدولة والمبادئ العامة المستخلصة من هذا القانون ، لا يجوز ضم مدد الخدمة التي تقضى في الحكومة الا اذا اتحد الكادر المعين عليه الموظف في كل من عمله السابق وعمله الجديد ، طبقا لما اقرتته الجمعية العمومية للمقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٥٥/٨/٥ . ومن ثم لا تعتبر مدة خدمة شيخ الحارة من المدد التي يجوز حسابها للموظفين العموميين الذين يعينون على وظائف داخل الهيئة .

(فتوى ٨٩ فى ١٩٥٦/٢/٤)

قاعدة رقم (٣٤١)

المبدأ :

موظف بالكادر المتوسط تعيينه بالكادر العالى - عدم جواز الضم لاختلاف الكادرين - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٢/١٢/١٧ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة بالحكومة بالمخالفة لحكم الفقرة الاولى من المادة ٢٣ من قانون الموظفين - عدم الاعتراف به .

ملخص الفتوى :

تقضى المادة ٢٣ من قانون الموظفين بأنه « فيما عدا الوظائف التي يكون التعيين فيها بمرسوم أو أمر جمهوري ، لا يجوز إعادة تعيين موظف سابق في درجة أعلى من الدرجة التي كان يشغلها قبل تركه خدمة الحكومة ، ولا منحه مرتبا يزيد على المرتب الذي كان يتقاضاه في تلك الدرجة . فإذا كان قد أمضى الفترة التي قضاه خارج الحكومة مشغلا بإحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التي يغيد منها خبرة ، وذلك طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين فتجوز إعادة بقرار من الوزير المختص بعد موافقة هذا الديوان بمرتب أعلى في حدود الدرجة التي كان يشغلها أو في درجة أعلى من تلك الدرجة ، وفي الحالة الأولى تحدد أقدمية الموظف بمراعاة مدة خدمته في الدرجة التي كان فيها وفي الحالة الثانية تحدد أقدميته في الدرجة المعين بها في قرار الإعادة » .

والمادة ٢٤ تقضى بأنه « إذا كان للمعينين في الخدمة مدد عمل في الهيئات أو المؤسسات المشار إليها في المادة السابقة حسبت لهم هذه المدة كلها أو بعضها في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة وفقا للشروط والأوضاع التي يعينها مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين » .

والموضح أن كلا من هاتين المادتين تعالج حالة خاصة وتدور في نطاق مستقل عن نطاق المادة الأخرى ، فالأولى تعالج حالة موظف كان بخدمة الحكومة ثم تركها مدة من الزمن وأعيد تعيينه بعد ذلك . ففي هذه الحالة لا يخلو الحال من أحد أمرين ، إما أن يكون هذا الموظف لم يشغل بهيئة أو مؤسسة أو عمل آخر يستفيد منه خبرة أثناء وجوده خارج وظيفته - فتطبق عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٣ ، بحيث لا يجوز تعيينه في درجة أعلى من الدرجة التي كان يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ، ولا منحه مرتبا يزيد على المرتب الذي كان يتقاضاه في تلك الدرجة ، ويكون ذلك بداهة في نفس الكادر الذي كان معينا عليه ، وفقا لما يقتضيه إعمال القواعد العامة في قانون نظام موظفي الدولة التي تقوم أساسا على الفصل بين الكادرات المختلفة ، ولما أن يكون قد (م - ٤٤ - ج ٢٢)

امضى الفترة التى قضاها خارج الحكومة مشغولا بلحدى الهيئات. او المؤسسات التى يفيد منها خبرة ، وهنا تحتسب له هذه المدة كلها او بعضها طبقا لقرار مجلس الوزراء ، فيعاد الى نفس درجته فى نفس الكادر الذى كان به بمرتب أعلى ، او يعاد فى درجة أعلى فى نفس الكادر أيضا .

اما المادة ٢٤ فانها تعالج حالة من يعين لأول مرة فى الحكومة وليست له مدة خدمة سابقة بها . ولكن له مدة خدمة سابقة فى الهيئات او المؤسسات المشار اليها فى المادة ٢٣ ، أى الهيئات والمؤسسات الحرة خارج الحكومة ، فهذه المدد يجوز مراعاتها عند التعيين ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء .

وواضح من ذلك ان هاتين المادتين قد أوجبتا لتطبيق أحكامها صدور لائحة تنفيذية لهما ، وقد صدرت هذه اللائحة بقرار من مجلس الوزراء فى ١٧/١٢/١٩٥٢ ، الا ان هذا القرار نص على جواز ضم مدد الخدمة السابقة فى الحكومة ، كما نص على الشروط والأوضاع التى تضم بها مدد الخدمة فى الهيئات والمؤسسات الحرة .

وقرار مجلس الوزراء - فيما تضمنه من النص على جواز ضم مدد الخدمة بالحكومة - قد جاوز حدود التفويض الذى منحه المشرع اياه بالمادتين ٢٣ و ٢٤ سالفتي الذكر ، فهاتان المادتان كما سبق القول قصرتا سلطته على تنظيم شروط ولوائح ضم مدد الخدمة السابقة التى تقضى خارج الحكومة ، اما المدد التى تقضى فى الحكومة فان الفقرة الاولى من المادة ٢٣ قد تكفلت ببيان حكمها ، وحظرت ضمها اذا كانت قد اُضيت فى كادر يختلف عن الكادر الجديد ، فاذا اتحد الكادران لم يخرج الامر عن إعادة الموظف الى وظيفته السابقة باستثناء الفاصل الزمنى بين الخدمة السابقة والخدمة اللاحقة .

ولما كان قرار مجلس الوزراء المذكور ادنى فى مراتب تدرج القواعد التشريعية من قانون نظام موظفى الدولة ، لذلك فانه يكون مشوبا بعيب مجاوزة التفويض الممنوح له فيما قضى به من جواز ضم مدد الخدمة السابقة الحكومية . ومن ثم فانه لا يجوز ضم مدة الخدمة السابقة التى قضيت فى الكادر المتوسط الى مدة الخدمة الجديدة فى الكادر العالى .

(فتوى ٩٥ فى ٢٩٥٦/٢/٤)

قاعدة رقم (٣٤٢)

المبدأ :

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - تفويضه مجلس الوزراء فى تحديد
أقدمية الموظف الذى قضى فترة بأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال
الحرّة التى يفيد منها خبرة - لمجلس الوزراء هذا الحق بالنسبة للموظفين
الذين اكتسبوا خبرة فى عملهم بالحكومة .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن نظام موظفى الدولة أن المشرع عنى بتحديد أقدمية الموظف إذا كان
قد أمضى الفترة التى قضّاها خارج الحكومة مشغلا بأحدى الهيئات
أو المؤسسات أو الأعمال الحرّة التى يفيد منها خبرة ، وفوض مجلس
الوزراء فى تحديد أقدمية هذا الموظف بمراعاة مدة خدمته فى الهيئات
أو المؤسسات المشار إليها ، فمن باب أولى - بحكم اللزوم - يكون لمجلس
الوزراء هذا الحق بالنسبة الى الموظفين الذين اكتسبوا خبرة من ممارسة
عملهم داخل الحكومة بتوجيهها وتحت إشرافها ورقابتها ، وبهذه المثابة
تكون أولى بالتقدير فى هذا الخصوص ، ويؤكد هذا النظر ما نصت
عليه المادة ١٢ من القانون سالف الذكر ، حيث أجازت إعفاء المرشح
لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية من شرط الحصول على المؤهل العلمى
إذا كان قد مارس بنجاح مدة سبع سنوات على الأقل فى المصالح الحكومية
أعمالا فنية مماثلة لأعمال الوظيفة المرشح لها .

(طعن ٣٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٣/٣١)

قاعدة رقم (٣٤٣)

المبدأ :

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - تفويضه مجلس الوزراء فى تحديد
أقدمية الموظف الذى قضى فترة بأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال
الحرّة التى يفيد منها خبرة - لمجلس الوزراء هذا الحق بالنسبة للموظفين
الذين اكتسبوا خبرة فى عملهم بالحكومة .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة أن المشرع عنى بتحديد أقدمية الموظف إذا كان قد أمضى الفترة التى قضها خارج الحكومة مشغلا بأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التى يفيد منها خبرة ، وفوض مجلس الوزراء - باعتباره الجهة الأصلية فى تنظيم شئون الموظفين - فى تحديد أقدمية هذا الموظف بمراعاة مدة خدمته فى الهيئات أو المؤسسات المشار إليها ، فمس باب أولى - ويحكم للزوم - يكون لمجلس الوزراء هذه السلطة بالنسبة الى الموظفين الذين اكتسبوا خبرة من ممارسة عملهم داخل الحكومة بتوجيهها وتحت اشرافها ورقابتها ، وبهذه المثابة هم أولى بالتقدير فى هذا الخصوص ، ولا يتصور أن يكون الشارع قد فوض مجلس الوزراء هذه السلطة بالنسبة لأولئك وجرمه منها بالنسبة لهؤلاء ، ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر حيث أجازت اعفاء المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية من شرط الحصول على المؤهل العلمى إذا كان قد مارس بنجاح مدة سبع سنوات على الأقل فى المصالح الحكومية اعمالا فنية مماثلة لأعمال الوظيفة المرشح لها ، فى حين أن الخبرة الفنية خارج العمل الحكومى مهما طاللت لا تسوغ هذا الاعفاء ، مما يقطع بأن الشارع يعتد بالخبرة فى العمل الحكومى أكثر مما يعتد بها خارجه .

(طعن ٣٥٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٦)

قاعدة رقم (٣٤٤)

المبدأ :

حق مجلس الوزراء فى تحديد أقدمية الموظف الذى قضى فترة بأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال التى يفيد منها خبرة - لمجلس الوزراء هذا الحق بالنسبة للموظفين الذين اكتسبوا خبرة فى عملهم بالحكومة .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة أن المشرع عنى بتحديد أقدمية الموظف إذا كان

قد امضى الفترة التي قضاها خارج الحكومة مشتغلا بإحدى الهيئات او المؤسسات او الأعمال الحرة التي يفيد منها خبرة ، وفوض مجلس الوزراء - بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى ديوان الموظفين - فى تحديد الشروط والأوضاع التي يراها لتقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة لهذا الموظف بمراعاة مدة خدمته فى الهيئات او المؤسسات او الأعمال الحرة المشار إليها ، فمن باب أولى وبحكم اللزوم يكون لمجلس الوزراء هذا الحق بالنسبة الى الموظفين الذين اكتسبوا خبرة من ممارسة عملهم داخل الحكومة بتوجيهها وتحت اشرافها ورقابتها ، وبهذه المثابة يكونون أولى بالتقدير فى هذا الخصوص .
ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون سالف الذكر حيث اجازت اعفاء المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية من شرط الحصول على المؤهل العلمى اذا كان قد مارس بنجاح مدة سبع سنوات على الأقل فى المصالح الحكومية أعمالا فنية مماثلة لأعمال الوظيفة المرشح لها .

(طعن ١٠٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٦)

قاعدة رقم (٣٤٥)

المبدأ :

المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - تنظيمها إعادة تعيين الموظف السابق الذى يكون قد ترك خدمة الحكومة - عدم انطباقها على الموظف الذى يعين فى وظيفة أخرى ثم يعاد تعيينه فى وظيفته الأولى .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة انما تنظم إعادة تعيين موظف سابق كان قد ترك خدمة الحكومة ، أى كانت قد انقطعت رابطة التوظيف بينهما ، فنصت تلك المادة على أنه « فيما عدا الوظائف التي يكون التعيين فيها بمرسوم أو أمر جمهورى لا يجوز إعادة تعيين موظف سابق فى درجة أعلى من الدرجة التي كان يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ولا منحه مرتبا يزيد على المرتب الذى كان يتقاضاه فى تلك الدرجة » ، يقطع فى ذلك ان الفقرة الثالثة وهى

تحدد أقدمية مثل هذا الموظف انما تتحدث عن الفترة التي قضاها خارج الحكومة مشغلا بإحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التي يفيد منها خبرة . وعلى عن القول أن المادة المذكورة لا تنطبق على حالة المدعى ، لأنه لم يترك خدمة الحكومة بأية حال ، وغاية الأمر انه عين فى وظيفة أخرى بمصلحة الضرائب ، ثم أعيد تعيينه فى سلك إدارة القضايا كما كان .

(طعن ١٣٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١)

قاعدة رقم (٣٤٦)

المبدأ :

أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب - أقدمية الدرجة - سريانا على من عين فى أدنى الدرجات وعلى من يعين فى درجة أعلى بلا تفرقة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام الدولة على انه « اذا كان للمعينين فى الخدمة مدد عمل فى الحكومة أو فى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة المشار إليها فى المادة السابقة حسبت لهم هذه المدد كلها أو بعضها فى تقدير الدرجة أو المرتب وأقدمية الدرجة وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين » . وتنفيذا لهذا النص صدر فى ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة ، وتنص فى المادة الأولى منه على انه « فى تطبيق أحكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، يكون حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة مقصورا على المدد التى تقضى فى الجهات الآتية » (١) المصالح الحكومية . . « وتنص فى المادة الثانية منه على انه « ... تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها فى المادة الأولى وفقا للشروط والأوضاع الآتية :

١ - مدد العمل السابقة فى الحكومة أو فى الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة أو المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة أو منفصلة متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر .

فإذا كانت قد قضيت فى كادر أدنى أو على اعتماد أو بالمكافأة الشهرية أو باليومية جاز ضمها أو بعضها بالشروط الآتية :

(١) ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شؤون الموظفين المختصة .

(ب) ان تكون المدة المضمومة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها .

(ج) يقصر الضم على المدد التى قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمى الذى تتطلبه المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والذى يعين على أساسه الموظف أو يعاد تعيينه بمقتضاه « .

ويستفاد من هذه النصوص انها تتضمن قواعد عامة تسرى على كل من يتوافر فيه الشروط التى حددتها بدون تفرقة بين من يعين فى أدنى الدرجات وبين من يعين فى غير هذه الدرجات ، يؤيد هذا النظر . .
اولا - ما جاء بالمذكورة الايضاحية للقرار الجمهورى المشار اليه من ان « الأصل فى قواعد ضم مدد العمل السابقة ، انها تقوم على فكرة اساسية هى الافادة من الخبرة التى يكتسبها المرشح خلال المدة التى يقضيها ممارسا لنشاط وظيفى أو مهنى سابق على تعيينه بالحكومة أو إعادة تعيينه بها تلك الخبرة التى ينعكس اثرها على وظيفته الجديدة الأمر الذى يقتضى عدم اهدار هذه المدة عند تعيينه فى الحكومة . . . » محكمة ضم مدد الخدمة السابقة كما كشفت عنها هذه المذكرة وهى الافادة من الخبرة التى اكتسبها المرشح للتعيين توجب سحب قواعد ضم هذه المدد على من يعين فى الحكومة سواء اكان تعيينه فى أدنى الدرجات أو فى غيرها مما يعلوها .

ثانيا - ان البنائة الثانية من القرار تشترط فيما يشترط لضم مدة الخدمة السابقة ان تكون قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد

التعيين فيها - ومفهوم ذلك ان اعادة التعيين قد تكون فى درجة اعلى من ادنى الدرجات وقد اُجاز المشرع ضم مدة الخدمة السابقة فى هذه الحالة كما اُجازها عند التعيين فى ادنى الدرجات .

لهذا انتهت الجمعية العمومية الى ان الموظف يستحق ضم المدة التى قضاها بمكافأة قبل تعيينه فى الدرجة الخامسة الى تقدميته فى هذه الدرجة مادامت شروط هذا الضم متوافرة فيه .

(فتوى ٩٨١ فى ١١/١٧/ ١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣٤٧)

المبدأ :

بيان بنصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة التى تنظم ضم مدة الخدمة السابقة .

ملخص الحكم :

نظم المشرع فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة موضوع تعيين الموظفين السابقين كما اقر فى المادة ٢٤ مبدأ ضم مدد الخدمة السابقة فى الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات او الأعمال الحرة فنص فى المادة ٢٣ منه على انه « فيما عدا الوظائف التى يكون التعيين فيها بمرسوم او امر جمهورى لا يجوز اعادة تعيين موظف سابق فى درجة أعلى من الدرجة التى كان يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ولا منحه مرتبا يزيد على المرتب الذى كان يتقاضاه فى تلك الدرجة . فاذا كان قد امضى الفترة التى قضاها خارج الحكومة مشغلا باحدى الهيئات او المؤسسات او الأعمال الحرة التى يفيد منها خبرة ، وذلك طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين فتجوز اعادته بقرار من الوزير بعد موافقة هذا الديوان بمرتب أعلى فى حدود الدرجة التى كان يشغلها او فى درجة أعلى من تلك الدرجة وفى الحالة الاولى تحدد اقدمية الموظف بمراعاة مدة خدمته فى الدرجة التى كان فيها ، وفى الحالة الثانية تحدد اقدميته فى الدرجة المعين بها فى قرار الاعادة على أن لا يجوز اطلاقا تعيين موظفين

فى غير أدنى درجات الكادر بإقسامه فى أية وزارة أو مصلحة إلا فى حدود ١٠٪ من الوظائف الخالية « . ونص فى المادة ٢٤ على أنه « إذا كان للمعينين فى الخدمة مدد عمل فى الحكومة أو فى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة المشار إليها فى المادة السابقة حسبت لهم هذه المدد كلها أو بعضها فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة وفقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين . وذلك بمراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة السابعة .

(طعن ١٧١٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)

قاعدة رقم (٣٤٨)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - صندوره استنادا الى المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - اثر ذلك قصر تطبيقه على من يعينون فى إحدى الدرجات الواردة فى الجدول المرافق للقانون من موظفى الحكومة والهيئات العامة - امتناع تطبيقه على موظفى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الذين كانوا معينين على روابط مالية طبقاً للائحة الداخلية للهيئة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ - صدور القرار الجمهورى رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بتسوية حالاتهم على الدرجات الموزعة بموجبه - يترتب عليه جواز ضم مدد خدمتهم السابقة بالتطبيق للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ عند توافر شروطه ومنها أن يكون فى أدنى درجات التعيين .

ملخص الفتوى :

ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة انما صدر استنادا الى المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فهو لا ينطبق الا على من يعينون فى إحدى الدرجات الواردة فى الجدول المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من موظفى الحكومة والهيئات العامة وعلى ذلك فما كان يمكن تطبيقه على موظفى الهيئة العامة للإصلاح

الزراعي الذين كانوا يعينون على روابط مالية طبقا لاحكام اللائحة الداخلية للهيئة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ ، الا انه بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ والذي نص فى المسادة الثالثة منه على ان تسوى حالات موظفى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الموجودين فى الخدمة فى ١٩٦٢/٧/١ على الدرجات والاعتمادات الموزعة بموجب هذا القرار وفقا للقواعد التى أوردتها المادة المذكورة ومن بينها قاعدة تقضى بأن يكون نقل الموظفين على أساس معادلة درجات الكادر السابق للهيئة بمثلاتها فى الكادر الحكومى مع اجراء التقارير الذى تقتضيه الضرورة على ان ينقل كل موظف الى الدرجة المعادلة لدرجته مع اعتبار اقدميته فيها من تاريخ حصوله على درجته الحالية وذلك وفقا للجدول الوارد فيها ، فانه يجوز بعد صدور القرار الجمهورى رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر تسوية حالة العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى بضم مدد خدمتهم السابقة فى احدى درجات التعيين بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر متى توافرت شروط تطبيقه .

وبالنسبة للسيد فانه وقد عين فى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى الربط المالى ١٢ - ٢٠ جنيه الذى عودل بالدرجة السابقة بمقتضى جدول التعادل الوارد فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ وهى ليست احدى درجات التعيين بالنسبة لحاملى دبلوم التجارة المتوسطة طبقا للمرسوم الصادر فى ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ ومن ثم فان شروط تطبيق القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ تكون غير متوافرة فى شأنه اذ ان شروط ضم مدة الخدمة السابقة طبقا للقرار المذكور ان يكون فى احدى درجات التعيين وعلى ذلك فانه لا يجوز ضم مدة خدمته السابقة فى بنك التسليف الزراعى والتعاونى .

(فتوى ١٣٢٦ فى ١٧/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٣٤٩)

المبدأ :

ضم مدة الخدمة السابقة التى قضاه الموظف كضابط بالقوات المسلحة الى مدة خدمته فى الوظيفة المدنية التى نقل اليها طبقا لقرار

رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد العمل السابقة - قضاء المدة المطلوب ضمها في درجة معادلة وفي نفس الكادر إنما يفنى عن شرط اكتساب الخبرة الذي هو في حقيقته ترجمة لشرط اتحاد طبيعية العمل - اعتبار الخدمة بالقوات المسلحة وإن كانت عملا بكادر خاص قد قضيت في كادر مواز لكادر العاملين المدنيين - معادلة الدرجة عن طريق معادلة الراتب الذي كان يحصل عليه في القوات المسلحة وراتب الدرجة طبقا لنظام العاملين المدنيين بالدولة .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ٢٣ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت تنص على أنه « فيما عدا الوظائف التي يكون للتعيين فيها بمرسوم أو أمر جمهوري لا يجوز إعادة تعيين موظف سابق في درجة أعلى من الدرجة التي كان يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ولا منحه مرتبا يزيد على المرتب الذي كان يتقاضاه في تلك الدرجة . فإذا كان قد أمضى الفترة التي قضاها خارج الحكومة مشغلا بإحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التي يفيد منها خبرة وذلك طبقا للقواعد التي تصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين فتجوز اعادته بقرار من الوزير المختص بعد موافقة هذا الديوان بمرتب أعلى في حدود الدرجة التي كان يشغلها أو في درجة أعلى من تلك الدرجة » .

وكانت المادة ٢٤ من هذا القانون تنص على أنه « إذا كان للمعينين في الخدمة مدد عمل في الحكومة أو في الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة المشار إليها في المادة السابقة حسب لهم هذه المدد كلها أو بعضها في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

وتنفيذا لهذه النصين صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة .

وغنى عن البيان أن أحكام هذا القرار تنمى أيضا في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالخدمة طبقا للأحكام الوقائية الصادر بها القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤

واعمالا لما قضت به الفقرة الثانية من المادة ٢ من قانون اصدار قانون نظام العاملين من استمرار العمل باللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين قبل العمل به فيما لا يتعارض مع احكامه ..

ومن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه تنص على انه « في تطبيق احكام المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يكون حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة مقصورا على المدد التي تقضى في الجهات الآتية : (١) المصالح الحكومية (٢) « .. » .

وتنص المادة الثانية على انه « مع مراعاة احكام المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها في المادة الاولى وفقا للشروط والاوزاع الآتية :

١ - مدد العمل السابقة في الحكومة او في الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه او المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة او منفصلة متى كانت قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفي نفس الكادر .

فإذا كانت قد قضيت في كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية جاز ضمها او بعضها بالشروط الآتية :

(١) ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها في عمله الجديد ، ويرجع في تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

(ب) ان تكون المدة المضمومة قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها .

(ج) « .. » .

ويتضح من ذلك ان المشرع قد فرق في الحكم بين مدد العمل السابقة في الحكومة او في الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه او المستقلة التي تقضى في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين

الموظف فيها وفي نفس الكادر ، وبين تلك التي تقضى فى كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية فأجاز ضم المدد الأولى وحسابها كاملة سواء أكانت متصلة او منفصلة دون قيد او شرط بينما تطلب فى المدد الثانية ضرورة توافر شرطين لجواز ضمها : الأول أن يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ، والثانى أن تكون قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها .

يؤيد هذا النظر أن المشرع استخدم عبارة « فإذا كانت قد قضيت فى كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية جاز ضمها او بعضها بالشروط الآتية ... » . مما يعنى أننا بصدد حكم جديد منفصل من الحكم الأول الخاص بضم مدد الخدمة المسابقة فى ذات الدرجة والكادر .

وتأسيسا على ذلك فإن قضاء المدة المطلوب ضمها فى درجة معادلة وفى نفس الكادر إنما يغنى عن شرط اكتساب الخبرة الذى هو فى حقيقته ترجمة لشرط اتحاد طبيعة العمل .

ومن حيث أن العمل بخدمة القوات المسلحة وإن كان عملا بكادر خاص - إلا أنه مما لا شك فيه أنه كادر مواز لكادر العاملين المدنيين . آية ذلك أن المشرع أجاز نقل ضابط القوات المسلحة الى الوظائف المدنية وحدد شروط وضوابط هذا النقل ، كما حدد قواعد التعادل بين الرتب العسكرية والدرجات المقابلة لها فى الكادر المدنى ، وقد يثور الشك فى عدم اعمال قواعد الضم بالنسبة الى المدة التى يمضيها الضابط فى خدمة القوات المسلحة على أساس وجود اختلاف بين الكادر الخاص بالقوات المسلحة والكادر العام للعاملين المدنيين بالدولة فى الوقت الذى تشترط فيه المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أن تكون المدة المسابقة قد قضيت فى درجة معادلة وفى نفس الكادر . غير أنه لا يجوز التمسك بحرفية « نفس الكادر » لأن المشرع إنما قصد فى حقيقة الأمر أن تكون المدة السابقة ، وإن لم تقضى فى ذات الكادر ، إلا أنه يكفى أن تكون قد قضيت فى كادر مواز للكادر الذى عين فيه الموظف لأن نطاق الخدمة العامة يتسع ليشمل عدة كادرات خاصة بجانب الكادر العام .

ومن حيث ان شرط تعادل الدرجة انما يتأتى عن طريق اجراء التعادل بين الراتب الذى كان يحصل عليه السيد / اثناء خدمته بالقوات المسلحة وبين راتب درجة القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعادلة للدرجة السابعة التى عين عليها فى ١٩٦٦/١/١ .

ومن حيث ان السيد المذكور كان برتبة ملازم وملازم أول بالقوات المسلحة ويبلغ بداية ربط الرتبة الأولى ١٥ جنيها والثانية ١٧ جنيها طبقا لجدول المرتبات الملحق بقانون شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة بينما يبدأ ربط الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وهى الدرجة المعادلة للدرجة السابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، بخمسة عشر جنيها ، فمن ثم يكون قد تحقق فى شأنه شرط التعادل .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز ضم مدة خدمة السيد / بالقوات المسلحة الى مدة خدمته الحالية بالمركز القومى للبحوث دون استلزام تحقق شرط اتحاد طبيعة العمل فى الجهتين .

(ملف ٢٢٥/١/٨٦ - جلسة ١٩٧٠/٦/٣)

الفرع التاسع

حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء

الصادر فى ١٧/١٢/١٩٥٢

قاعدة رقم (٣٥٠)

المبدأ :

لا يضم الى خدمة موظفى المجالس البلدية المعينين بالحكومة ، فيما عدا مجلس بلدى القاهرة ، سوى نصف مدة الخدمة بالمجالس المذكورة .

ملخص الفتوى :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ على الاحكام التى اقترحها ديوان الموظفين لحساب مدد الخدمة السابقة واصدر الديوان كتابا دوريا بهذه الاحكام جاء به : أولا - يقصر حساب مدد الخدمة السابقة على المدد التى تقضى فى : ١ - المصالح الحكومية . ٢ - المجالس البلدية والقروية . ثانيا - تحسب مدد الخدمة السابقة كالآتى : ١ - مدد الخدمة السابقة فى الحكومة تحسب كاملة سواء كانت متصلة او منفصلة . ٢ - مدد الخدمة السابقة فى الهيئات الاخرى غير الحكومية بشرط الا تقل عن ثلاث سنوات يحسب نصفها . ولما كانت كلمة « الحكومة » لا تطلق الا على الوزارات والمصالح التابعة للحكومة المركزية دون المجالس البلدية المستقلة بشخصيتها عن شخصية الدولة ، فان موظفى المجالس البلدية الذين يعينون فى الحكومة يخضعون لحكم الفقرة الثانية من البند الثانى من كتاب ديوان الموظفين السابق الاشارة اليه ، ومن ثم فلا يحسب لهم الا نصف مدة خدمتهم فى هذه الاعمال ، ولا يستثنى من هذا الوضع سوى مجلس بلدى القاهرة اعمالا لنصوص القانون رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٢ .

(فتوى ٧٣ فى ١٩٥٤/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٣٥١)

المبدأ :

قواعد احتساب مدة الخدمة السابقة بالنسبة لمدة الخدمة بالاقواف الملكية - قرار مجلس الوزراء فى ١٧/١٢/١٩٥٢ •

ملخص الحكم :

ان المطعون عليه وقد اعتبر تعيينه بالحكومة حاصلًا منذ أول اغسطس سنة ١٩٥٢ أى بعد أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بإحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، فانه يخضع لأحكام هذا القانون الذى تنص المادة الاولى منه على أن « يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام موظفى الدولة بالأحكام المرافقة لهذا القانون • وتسرى احكامه على موظفى وزارة الاوقاف والجامع الازهر والمعاهد الدينية ، ويلغى كل حكم يخالف هذه الاحكام » • ولما كانت المادة ٢٤ من القانون المشار اليه تنص فى فقرتها الأولى على أنه « اذا كان للمعينين فى الخدمة مدد عمل فى الهيئات او المؤسسات المشار اليها فى المادة السابقة حسب لهم هذه المدد كلها او بعضها فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة وفقا للشروط والاوزاع التى يعينها مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى ديوان الموظفين » ، فان قواعد ضم مدد الخدمة السابقة التى يمكن اعمالها فى حقه هى تلك التى صدر بها قرار مجلس الوزراء فى تاريخ لاحق لنفاذ هذا القانون تنفيذا لحكم المادة ٢٤ منه دون ما عداها من قواعد اخرى تضمنتها قرارات سابقة • وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ على اقتراحات وزير المالية والاقتصاد -والتي تقدم بها الى المجلس بعد اخذ رأى ديوان الموظفين فى شأن قواعد حساب مدد الخدمة السابقة لمن يعين ابتداء او من يعاد تعيينه ، وذلك تنفيذا لحكم المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ • وتقضى هذه القواعد فى البند (أولا) منها بقصر حساب مدد الخدمة السابقة على المدد التى تقضى فى الجهات التى عددها هذا البند ومن بينها الاوقاف الملكية (فقرة ٣) وفى البند (ثانياً) بأن مدد الخدمة السابقة فى الهيئات الاخرى غير الحكومية - بشرط ألا تقل عن ثلاث سنوات - يحسب نصفها (فقرة ٢) • وفى البند (ثالثاً) باشتراط

ان يكون الموظف أو المرشح مستوفيا لشروط التعيين في الوظائف المنصوص عليها في المادة ٦ من قانون نظام موظفي الدولة ، وان يكون حاصلًا على المؤهل العلمي الذي تتطلبه المادة ١١ من القانون آنف الذكر . وبالنسبة الى من لهم مدد خدمة سابقة غير حكومية ان يكون العمل فيها متفقًا مع العمل الحكومي (فقرات ١ و ٢ و ٣) . وفي البند (رابعا) بان تقدر الدرجة والمرتب عند عمل حساب مدد الخدمة السابقة على اساس ما كان يستحقه الموظف من مرتب ودرجة في التاريخ الفرضي لبداءة خدمته على اساس مؤهله العلمي وطبيعة الوظيفة في ذلك التاريخ وافترض ترقيته كل خمس سنوات من المدد المحصوبة . ولما كانت شروط تطبيق قرار مجلس الوزراء المتقدم ذكره متوافرة في المطعون عليه ، اذ ان مدة خدمته السابقة بديوان الاوقاف الخصوصية قبل تعيينه بوزارة الاوقاف تربو على ثلاث سنوات ، كما ان عمله في هذه المدة كان ناظر زراعة وهو ذات العمل الذي تولاه عند تعيينه بالوزارة اذ اسندت اليه وظيفة مهندس زراعي ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ويتعين الحكم بالغاءه والقضاء باستحقاق المدعي حساب مدة خدمته السابقة بديوان الاوقاف الخصوصية الملكية وفقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

(طعن ٥٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٣٥٢)

المبدأ :

شرط اتحاد الدرجة في المدة المطلوب ضمها مع المدة اللاحقة — ضرورة توافر هذا الشرط في طلب ضم مدة الخدمة السابقة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء في ١٧/١٢/١٩٥٢ وللقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ * .

ملخص الحكم :

باستعراض نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تقول « فيما عدا الوظائف التي يكون التغيين فيها بمرسوم أو امر جمهوري لا يجوز إعادة تعيين موظف سابق في درجة اعلى من الدرجة التي كان (م — ٤٥ — ج ٢٢)

يشغلها عدد تركه خدمة الحكومة ولا منحه مرتبا يزيد على المرتب الذى كان يتقاضاه فى تلك الدرجة اذا كان قد أمضى الفترة التى قضاه خارج الحكومة مشغلا بأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التى يفيد منها خبرة وذلك طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين « يبين أن سياسة المشرع واضحة فيما عناه بها من أنه يهدف الى ضرورة اتباع سبيل التدرج فى التوظيف والبعد عن تخطى السلم المرسوم لهذا التدرج ، فوضع قواعد للتعيين تضمنتها المادتان ٢٣ و ٢٤ من القانون المشار اليه وكان أن وضعت هذه القواعد بقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، والمذعية لا تفيد من هذا القرار لاختلاف الدرجة التى كانت معينة عليها اصلا عن الدرجة التى أعيد تعيينها فيها ، كما أن القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة لا ينطبق على حالة المدعى لما نص عليه فى الفقرة (ب) من البند الأول من المادة الثانية من أن « تكون المدة المضمومة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد التعيين فيها » .

(طعن ٣٨٩ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢٣)

قاعدة رقم (٣٥٢)

المبدأ :

مدد الخدمة السابقة بالحكومة - ضمنها وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧/١٢/١٩٥٢ - لا يمنع من تطبيقه قضاؤها باليومية أو على اعتماد أو على غير درجة .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى شأن حساب مدد الخدمة السابقة ، أنه بتاريخ ٣٠ من ابريل سنة ١٩٤٤ صدر قرار من مجلس الوزراء نظم حساب مدد الخدمة السابقة فى الاقدمية وتحديد المساهية وفقا لأوضاع وحدود معينة وذلك اذا توافرت الشروط الآتية :

(١) لا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات .

(٢) أن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته .

(٣) لا تقل المؤهلات السابقة عن المؤهلات اللازمة للعمل الجديد .

(٤) لا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة .

(٥) لا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك .

(٦) لا تزيد مدة ترك العمل على سنتين .

فإذا انتفى شرط من هذه الشروط كان التعيين جديدا يخضع فيه الموظف لما يخضع له كل مرشح جديد .

وبتاريخ ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ وافق مجلس الوزراء على قواعد جديدة لحساب مدد العمل السابقة في الأقدمية وتحديد المساهية لا تخرج في مجموعها وشروطها عن قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بما في ذلك شرط تماثل الدرجة السابقة مع الدرجة الجديدة بالنسبة لمن لهم خدمة سابقة في الحكومة ، والشرط الخاص بالمؤهل الدراسي ، والذي يقضى بالآ يقل المؤهل خلال مدة الخدمة السابقة عنه خلال مدة الخدمة الحالية .

وبتاريخ ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على حساب مدد الخدمة السابقة كاملة في أقدمية الدرجة بالنسبة لحاملة المؤهلات الدراسية سواء كانت تلك المدد قضيت على اعتماد أو في درجة أو على غير درجة أو باليومية أو في درجة أقل من الدرجة المقدرة للمؤهل الدراسي ، وذلك بشرط ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك .

وبتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ صدر قرار من مجلس الوزراء تنفيذاً للمادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الخاصتين بضم مدة الخدمة السابقة ، وقد تضمن هذا القرار تحديد الجهات التي يجوز ضم مدد الاشتغال فيها إلى الخدمة الحكومية ونص في البند الثاني منه على أن مدد الخدمة السابقة في الحكومة تحسب كاملة سواء كانت متصلة أو منفصلة ثم نص في البند الثالث على الشروط اللازمة لحساب مثل هذه المدد وهي :

(١) أن يكون الموظف وقت اعادته للخدمة مستوفيا لشروط التعيين في الوظائف المنصوص عليها بالمادة ٦ من نظام موظفي الدولة الصادر به القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

(٢) أن يكون حاصلا على المؤهل العلمي الذي تقتضيه المادة ١١ من القانون آنف الذكر .

وفيما عدا ذلك فلم ينهج هذا القرار نهج قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ و ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ فيما اشترطاه من ضرورة تماثل الخدمة السابقة الحكومية مع الخدمة الحالية للموظف من حيث الدرجة مما يدل على أن مجلس الوزراء باغفاله النص على هذا الشرط ، انما قصد أن يضمن قراره هذا ، ما انتهى اليه التطور التشريعى فى شأن ضم مدد الخدمة السابقة للمؤهلين المعيّنين على وظائف داخل الهيئة ، سواء اقصيت هذه المدد على اعتماد او على درجة او على غير درجة ، او باليومية او فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى ، ويتربط على ذلك أن هذا القرار لا يشترط لضم مدد الخدمة السابقة التى تقضى فى الحكومة أن تكون قد قضيت على وجه معين بل يكفى أن يصدق عليها وصف الخدمة الحكومية حتى يمكن أن تضم ، يستوى بعد ذلك أن تكون قد قضيت باليومية او على اعتماد او على غير درجة ، وهذا ما سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية فى فتاوها الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ فى شأن ضم مدة التطوع الى مدة خدمة الموظف .

(فتوى ٣٦٥ فى ١٩٦٠/٥/٤)

قاعدۃ رقم (٣٥٤)

المادة :

مدة التكليف ومدة العمل بمكافأة شهرية بالحكومة - ضمها وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧/١٢/١٩٥٢ - قصر الضم على المدة التى قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمى الذى اعيد تعيين الموظف على أساسه .

ملخص الفتوى :

ان مدة الخدمة التى تقضى فى الحكومة بمكافأة شهرية هى خدمة حكومية قضيت على غير درجة ، وكذلك الحال بالنسبة الى مدة الخدمة بطريق التكاليف وذلك لان الأثر المترتب على التكاليف هو مساهمة الموظف المكلف فى اداء خدمات عامة فى أوقات تشتد فيها الحاجة الى هذه المساهمة ، ومن ثم فهى ليست سوى خدمة حكومية وان كانت تتميز بما يلابسها من اجبار للتكاليف على اداء الخدمة بحيث لا يملك الا الامتناع لامر التكاليف ، الا ان تطابع الجبر هذا لا يخلع عنها صفة الخدمة الحكومية .

ويخلص من ذلك ان مدد التكاليف ومدد الخدمة بمكافأة تعتبر مدد خدمة حكومية قضيت على غير درجة ، ومن ثم فانها طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تكون واجبة الضم متى توافرت الشروط الأخرى التى نص عليها هذا القرار وهى :

أولا : ان يكون الموظف قد دخل الخدمة ابتداء من اول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ تنفيذ القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

ثانيا : ان يكون موجودا عند الضم على درجة من درجات الموظفين الداهلين فى الهيئة .

ثالثا : ان يكون مستوفيا وقت اعادته للحكومة لشروط التعيين المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون المشار اليه .

رابعا : ان يكون حاصلا على المؤهل العلمى الذى تقتضيه المادة ١١ من القانون آنف الذكر ، ولا يكفى ان يتوافر هذا الشرط فى الموظف عند اعادته للخدمة بل يجب ان يكون حاصلا على المؤهل المشار اليه اثناء المدة المضمومة بحيث يقتصر الضم على المدد التى قضيت بعد الحصول على المؤهل الذى أعيد تعيين الموظف على أساسه ، وهذا المعنى مستفادا من مقارنة نص الفقرة الثانية بنص الفقرة الأولى من البند الثالث من قرار مجلس الوزراء المتقدم ذكره . ذلك ان هذه الفقرة الأخيرة تشترط استيفاء الموظف شروط التعيين المبينة فى المادة ٦ من قانون نظام موظفى

الدولة وذلك عند اعادته للخدمة فى حين ان الفقرة الثانية تشترط حصوله على المؤهل العلمى الذى تقتضيه المادة ١١ من القانون المشار اليه - ولم تحدد لذلك وقتا معيناً على نحو ما جاء بالفقرة الاولى بل جاء نصها فى هذا الصدد مطلقاً غير مقيد بوقت معين مما يفيد ان شرط الحصول على المؤهل غير مشروط عند الاعادة الى الخدمة فحسب بل انه يشترط كذلك خلال الفترة التى يطلب ضمها الى مدة الخدمة .

يؤيد هذا النظر ان المشرع لو كان يقصد الى توافر هذا الشرط عند اعادة تعيين الموظف فحسب لم يكن فى حاجة الى اضافة نص الفقرة الثانية الى البند الثالث من قرار مجلس الوزراء المشار اليه اكتفاء بنص الفقرة الاولى التى تشترط استيفاء الموظف شروط التعيين المبينة فى المادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن بينها شرط الحصول على المؤهل العلمى اللازم لشغل الوظيفة - اما وقد نص على هذا الشرط استقلاً فى الفقرة الثانية من البند المذكور ، فى عبارة مطلقة غير مقيدة بوقت معين ، فان مقتضى ذلك ان المشرع يقصد الى ضرورة توافر الشرط المذكور خلال المدة المطلوب ضمها وعند اعادة تعيين الموظف على السواء .

هذا الى ان المشرع قد ألغى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة الذى حل محله وقد نص هذا القرار على ذلك الشرط صراحة فى مادته الثانية بند ج - الذى يقضى « بقصر الضم على المدد التى تقضى بعد الحصول على المؤهل العلمى الذى تتطلبه المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والذى يعين على اساسه الموظف او يعاد تعيينه بمقتضاه » .

ومقتضى ما تقدم ان كلا القرارين المتقدم ذكرهما قد صدرا تنفيذا للمادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وقد روعى فى احكامهما ان تكون متفقة وما شرطته المادة ١١ من هذا القانون من ضرورة الحصول على مؤهل معين لكل نوع من الوظائف بحيث يلائم طبيعتها واعمالها ووضعها فى الكادرات المختلفة ذلك لان الاثر المترتب على ضم مدة الخدمة السابقة هو اختيار الموظف معيناً فى الوظيفة

التي اعيد تثبيته فيها من تاريخ سابق على تعيينه الفعلى ، ومن ثم تعين ان يكون حاصلًا على المؤهل اللازم لشغل هذه الوظيفة منذ التاريخ الفرضى لهذا التعيين وليس معقولًا ان تتم تسوية حالته من هذا التاريخ على أساس مؤهل لم يكن حاصلًا عليه وقتئذ - وغنى عن البيان ان هذه التسوية تضع الأمور فى نصابها الصحيح فلا تهدر بغير حق اقدميات الموظفين الأصليين الذين حصلوا على مؤهلاتهم فى تواريخ سابقة .

لهذا انتهى الرأى الى انه يجوز طبقًا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ضم مدد التكليف ومدد العمل بمكافأة الى مدة خدمة الموظف اذا كان قد عين ابتداء من اول يولية سنة ١٩٥٢ فى درجة من درجات الموظفين الداخلين فى الهيئة ، على ان يقتصر الضم على المدد التى قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمى الذى اعيد تعيين الموظف على اساسه .

(فتوى ٣٦٥ فى ١٩٦٠/٥/٤)

قاعدة رقم (٣٥٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧/١٢/١٩٥٢ - شرط تطبيقه - اتحاد طبيعة العمل السابق مع العمل الجديد .

ملخص الحكم :

لما كانت الحكمة التى تقوم عليها قواعد ضم مدد الخدمة السابقة هى اكتساب الموظف ، فى ممارسة عمله السابق ، خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ، فان تماثل طبيعة العمل فى كلتا الوظيفتين يكون بناءً على هذا الأصل شرطًا أساسيًا لازماً لضم المدد - ومن أجل هذا نص قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فى البند « ثالثاً » منه الخاص بشروط حساب مدد الخدمة السابقة على مراعاة أحكام المادتين ١٢ ، ١٨ من نظام موظفى الدولة وذلك بالنسبة الى مدد الخدمة السابقة الحكومية ، كما نص فى الفقرة (٣) من هذا البند على انه « بالنسبة الى من لهم مدد خدمة سابقة غير حكومية يشترط لحسابها ان

يكون العمل فيها متفقا مع العمل بالحكومة » . وبالرجوع إلى المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة يبين أن أولاهما تجيز إعفاء المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية من شرط الحصول على المؤهل العلمي إذا كان قد مارس بنجاح مدة سبع سنوات على الأقل في المصالح الحكومية أعمالا فنية مماثلة لأعمال الوظيفة المرشح لها ، وأن الثانية تعفى من الامتحان ومن شرط الحصول على المؤهل العلمي الموظف الذي ترك الخدمة بسبب إلغاء الوظيفة أو بسبب عدم اللياقة الطبية أو بالاستقالة إذا توافرت بالنسبة إليه الشروط التي عدتها المادة ومن بينها « أن تكون أعمال الوظيفة التي تسند إليه مماثلة لأعمال وظيفته السابقة .. » . - ومن ثم فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن قرار مجلس الوزراء آنف الذكر قلا خلا من إيراد قيد اتحاد طبيعة العمل كشرط لضم مدة الخدمة السابقة يكون تأويلا غير سليم لفهم هذا القرار ومقتضاه .

(طعن ٩٢ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٧)

قاعدة رقم (٣٥٦)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٧/١٢/١٩٥٢ بشأن ضم مدة للخدمة السابقة - نصه على مراعاة أحكام المادتين ١٢ ، ١٨ من قانون موظفي الدولة عند حساب مدة الخدمة السابقة - لا يعني أن المعفى من شرط المؤهل الدراسي طبقا للمادة ١٢ المذكورة يعفى أيضا من هذا الشرط عند تطبيق قرار ١٧/١٢/١٩٥٢ على حالته .

ملخص الحكم :

ان القول بأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ - وقد نص على مراعاة أحكام المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وأولاهما تنص على جواز إعفاء المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية من شرط الحصول على المؤهل العلمي ، إذا كان له خبرة سبع سنوات لأعمال الوظيفة المرشح لها ، فإن معنى ذلك

إن القرار قصد الى أن من يعفى عند التعيين من شرط المؤهل الدراسى بالتطبيق لأحكام هذه المادة يعفى أيضا من هذا الشرط عند تطبيق أحكام القرار عليه . هذا القول مردود بأن النص الوارد فى المادة ١٢ سالف الذكر هو استثناء من الأصل العام ، وهو وجوب أن يكون المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية حاصلًا على مؤهل فنى متوسط ، والاستثناء لا يجوز التوسع فى تطبيقه أو تفسيره ، لأن حكم هذه المادة مقصور على الاعفاء من التأهيل فى التعيين دون التعرض لشرط ضم مدة الخدمة السابقة ، ومن ثم فلا محل للقول بأن من يستفيد من هذا النص الاستثنائى يفيد تبعًا لذلك من قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، ولو أن القرار قد قصد الى ذلك لنص على الاعفاء صراحة .

(طعن ١٦٤ لسنة ٥ ق - جلسة (١٩٦٠/٥/١))

قاعدة رقم (٣٥٧)

المبدأ :

موظفو ديوان الأوقاف الخصوصية - القواعد المنظمة لكيفية حساب مدد خدمتهم المسابقة - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١/٦ والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ ومذكرته الايضاحية - الهدف من هذا القانون هو الابقاء على ما تم فى شأن نقل موظفى ديوان الأوقاف الخصوصية الى وزارة الأوقاف من حيث الدرجة والمرتبة والاقدمية فى الدرجة وكذلك مواعيد العلاوة - العودة بهؤلاء الموظفين الى ما كان عليهم وضعهم فى ظل قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١/٦ الذى ألغى بالمادة الأولى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١ من يناير سنة ١٩٥٢ ، نص على أن يكون نقل موظفى ديوان الأوقاف الخصوصية الى وزارات الحكومة ومصلحها بحالتهم من حيث الدرجة والمهنية مع الاحتفاظ لهم بأقدميتهم فى درجاتهم ومواعيد علاواتهم ، ومن يكون منهم مُقْبَلًا يحتفظ له بحالة التثبيت ، على أن يطبق ذلك على من سبق نقلهم من الأوقاف الخصوصية ومن سينقلون منها الى وزارات الحكومة ومصلحها ، وقد ألغى هذا القرار بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٢١٠

لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، وبناء على نص المادة ٢٤ من هذا القانون صدر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قرار مجلس الوزراء بتنظيم كيفية حساب مدد الخدمة السابقة بالأوقاف الخصوصية وقضى بأن يحسب نصف هذه المدة بشرط ألا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات ، ثم صدر القرار بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ ونص فيه على أن « يعتبر صحيحا ما تم فى شأن نقل موظفى ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية سابقا الى وزارة الأوقاف بحالتهم من حيث الدرجة والمرتب والاحتفاظ لهم بأقدميتهم فى درجاتهم ومواعيد علاواتهم » . وقد ورد بالذاكرة الايضاحية لهذا القانون ان « العدالة تقضى ألا تضار هذه الطائفة نتيجة تبعية الأوقاف الخصوصية لوزارة الأوقاف بعد زوال حكم الملك السابق وتمشيا مع الاعتبارات التى اشار اليها القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ باحتساب مدة الخدمة التى قضاها هؤلاء الموظفون فى ديوان الأوقاف الخصوصية كاملة فيما يتعلق بصندوق التأمين والمعاشات واعتبار ما تم فى شأن نقلهم الى وزارة الأوقاف بحالتهم من حيث الدرجة والمرتب صحيحا » . وواضح مما تقدم ان المشرع انما استهدف باصدار القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ الابقاء على ما تم فى شأن نقل موظفى ديوان الأوقاف الخصوصية الى وزارة الأوقاف من حيث الدرجة والمرتب والأقدمية فى الدرجة ومواعيد العلاوة ، وذلك بتصحيح ما عاملتهم به الوزارة فى هذا الخصوص ، عودا الى ما كان عليه الوضع فى ظل قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ الذى ألغى بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

وبناء على ما تقدم فان المدعى لا يفيد من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وانما يفيد من القرار بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ فيما يتعلق بميعاد علاوته الاعتيادية المتنازع عليها والتى يستحقها المدعى فى أول مايو سنة ١٩٥٣ بمقتضى هذا القانون الذى استحدث له بعد رفع الدعوى حقا لم يكن ثابتا له من قبل بسبب إلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ .

قاعدة رقم (٣٥٨)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة - يلزم لتطبيقه توافر شرط اتحاد الدرجة السابقة مع الدرجة الحالية - عدم النص على هذا الشرط في القرار - لا يمنع من استلزام توافره .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وان لم ينص فيه صراحة على شرط اتحاد الدرجة السابقة مع الدرجة الحالية ، الا ان ذلك مفهوم فيه ضمنا ، اذ يبين من استظهار جميع القواعد التنظيمية التي صدرت في شأن ضم مدد الخدمة السابقة انها تشترط كاصل عام اتحاد طبيعة العمل والدرجة ، كما نص على ذلك قرارا لمجلس الوزراء الصادران في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، و ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، فاذا رُئى الاستثناء من هذا الاصل العام فانه ينص على ذلك بقرار وينص لخاص ، كما حصل في ضم مدد الخدمة للمتطوع في اسلحة الجيش او لمن قضوا مدة خدمة على اعتماد على درجة او على غير درجة او باليومية طبقا لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، فعندئذ يطبق هذا الاستثناء في حق من يفيد منه متى توافرت الشروط المطلوبة ، وكما نص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في المادة الثانية منه على ان تحسب مدد العمل السابقة في الحكومة او في الاشخاص الادارية العامة ذات الميزات الملحقة كاملة متى كانت قد قضيت في درجة معادلة وفي نفس الكادر ، ثم استثنى من ذلك المدد التي قضيت في كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية ، فاجاز ضمها او بعضها بالشروط المنصوص عليها في تلك المادة وفي المواد الاخرى ، ومن ذلك ان يكون العمل اكسبه خبرة وان يرجع في تقدير ذلك الى لجنة شؤون الموظفين المختصة .

قاعدة رقم (٣٥٩)

المبدأ :

شروط اتفاق العمل السابق مع العمل الجديد - نص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ على وجوب توافره في مدد الخدمة السابقة بجهات غير حكومية - سريانه كذلك على مدد الخدمة السابقة بالجهات الحكومية .

ملخص الحكم :

أصدر مجلس الوزراء في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قرارا بشأن مدد الخدمة السابقة ، وقد أورد هذا القرار قيذا بالنسبة لمدد الخدمة السابقة في جهات غير حكومية فاشترط لضمها أن يكون العمل بها متفقا مع العمل الجديد بالحكومة ، وقد يفهم من ذلك انه اذا كانت المدة السابقة قد قضيت في جهة حكومية فان هذا القيد يكون غير منطبق ، بيد انه لما كانت الحكمة التي قام عليها جواز ضم مدد الخدمة السابقة هي أن يكون صاحب الشأن قد اكتسب في أثناء خدمته السابقة خبرة ومراعاة يبرران ضمها كلها أو بعضها الى مدة خدمته اللاحقة ، فانه ترتبنا على هذا الأصل العام فان القيد المذكور وهو اشتراط أن يكون العمل السابق في جهة غير حكومية متفقا مع العمل الجديد بالحكومة هذا القيد يسرى أيضا اذا كانت المدة السابقة قد قضيت بجهة حكومية فانه يشترط أن يكون العمل بها متفقا مع العمل الجديد وذلك لاتحاد العلة .

(طعن ٤٩٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

شروط الضم وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ - عدم نمه على شروط التعادل بين الدرجتين - لا يمنع من استلزام توافره - توافر هذا الشرط اذا كان الراتب السابق متعادلا مع راتب الدرجة الجديدة أو متجاوزا اياه .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يلزم لتطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بحساب مدد الخدمة السابقة توافر شرط التعادل بين الدرجة السابقة والدرجة الجديدة اذ ان عدم النص عليه صراحة لا يمنع من استلزام توافره لأنه مفهوم ضمنا ولأن القواعد التنظيمية العامة التى صدرت فى شأن ضم مدة الخدمة السابقة تشترط كأصل عام هذا التعادل ، فإذا ما رُوى الاستثناء من هذا الأصل العام فإنه ينص على ذلك صراحة وعندئذ يطبق الاستثناء بالنص الصريح على من يفيدون منه اذا ما توافرت الشروط المطلوبة وطالما لم يرد هذا الاستثناء فيطبق حكم الأصل العام .

وقد سبق لهذه المحكمة ان قضيت بأن الراتب اذا كان متعادلا مع الدرجة التى اعيد التعيين فيها فإنه يكون كافيا ومن باب أولى اذا كان هذا الراتب متجاوزا الدرجة والعبرة فى التعادل يجب أن يكون بين المرتب السابق والدرجة التى حصل التعيين عليها ولا يلزم اتحاد الدرجة السابقة مع الحالية ان لم يوجد ، اذ يحتمل أن تكون المدة السابقة على غير درجة او فى جهة من الجهات التى يسوغ طلب ضم المدة فيها ولا تعرف نظام الدرجات او أن نظام الدرجات فيها يغير نظام الدرجات فى الحكومة وطالما أن أحكام هذا القرار وردت مطلقة والقواعد التفسيرية تقر أن المطلق يجرى على اطلاقه ما لم يقم ما يقيدده صراحة أو ضمنا فلا محل لتقييده ومن ثم يكفى دلالة المرتب على قيمة العمل السابق وتعادله مع العمل الجديد .

فإذا ثبت من كتاب مراقب عام الادارة الطبية المؤرخ ١٩٥٥/١٢/١١ والمحضر الى السيد سكرتير عام الجامعة أنه تقاضى مرتبا مقداره ١٣ جنيه و ٧٦٣ مليما وتفصيله حسب البيان الذى أورده هذا الكتاب ٩ جنيهات ماهية ، ٣٠٧١٢ جنيه غلاء معيشة و ١ جنيه اعانة اجتماعية (.يراجع اصل هذا الكتاب فى ملف خدمته) ومن ثم يكون هذا الراتب متعادلا مع الدرجة الثامنة التى بيد؟ ربطها الحالى ٩ جنيهات شهريا .

(طعن ١٤٣٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

شرط اتحاد الدرجة السابقة مع الدرجة الحالية - ضرورة توافر هذا الشرط عند الضم طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٧ عدم النص على هذا الشرط صراحة في القرار - لا يمنع من استلزام توافره - أساس ذلك - وجوب توافر هذا الشرط كذلك عند الضم طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - الاستناد الى أن مدة الخدمة الاولى كانت بمؤهل يخول طبقا لقواعد الانصاف التعيين في درجة مماثلة للدرجة الجديدة - لا محل له مادامت مدة الخدمة الاولى قد انتهت قبل صدور هذه القواعد .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت بأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وان لم ينص فيه صراحة على شرط اتحاد الدرجة السابقة مع الدرجة الحالية الا أن ذلك مفهوم فيه ضمنا اذ يبين من استظهار جميع القواعد التنظيمية التي صدرت في شأن ضم مدد الخدمة السابقة أنها تشترط كاصل عام اتحاد طبيعة العمل والدرجة كما نص على ذلك قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٤ و ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ فاذا رؤي الاستثناء من هذا الاصل العام فإنه ينص على ذلك بقرار وينص خاص كما حصل في ضم مدد الخدمة للمتطوع في اسلحة الجيش او لمن قضا مدة خدمة على اعتماد او على درجة او على غير درجة او باليومية طبقا لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ فعندئذ يطبق هذا الاستثناء في حق من يفيد منه متى توافرت الشروط المطلوبة ، وكما نص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في المادة الثانية منه على أن تحسب مدد العمل السابقة في الحكومة او في الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة كاملة متى كانت قد قضيت في درجة معادلة وفي نفس الكادر ثم استثنى من ذلك المدد التي قضيت في كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافأة الشهرية او باليومية فأجاز ضمها أو بعضها بالشروط المنصوص عليها في تلك المادة وفي المواد الأخرى ومن ذلك أن يكون

العمل السابق اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد وإن تكون
المدة المضمومة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين
الموظف فيها .

فإذا كان الثابت ان المدعية دخلت الخدمة بعد أول يولية سنة ١٩٥٢
أى فى ظل قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢
وعينت فى وظيفة من الدرجة الثامنة الفنية فانه تأميسا على ما تقدم
لا يحق لها طلب ضم مدة خدمتها السابقة فى مجلس مديرية الدقهلية على
الدرجة من ٣ - ٦ بمرتب ثلاث جنيهاً وهى على هذا النحو لا تعادل
الدرجة الثامنة الفنية التى حدد قانون الموظفين مربوطها من ١٠٨ - ١٦٨
جنيهاً سنوياً ، ببداية قدرها ثمانية جنيهاً شهرياً للمدعية باعتبارها
حاصلة على شهادة كفاءة التعليم الأولى ، وبهذه المثابة فإن المدعية لا تفيد
من قرار مجلس الوزراء المذكور فى ضم مدة خدمتها السابقة الى
مدة خدمتها الحالية لاختلاف الدرجة فى الحالتين . وإذا كان شرط تعادل
الدرجة هو من بين الشروط التى يستلزمها قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لجواز اجراء هذا الضم فإن المدعية لا تفيد من
هذا القرار ايضاً ، ولا يغير من هذا النظر ما أوردته المدعية بمذكرتها
الختامية التى قدمتها فى الطعن بعد أن اقرت بأن الدرجة التى كانت
عليها بمجلس المديرية تعادل الدرجة التاسعة مع أن قواعد الانصاف قد
قررت لزملائها المعينين بوزارة التربية والتعليم والحاصلين على ذات
مؤهلهما الدرجة الثامنة من بدء التعيين ذلك ان هذا القول مردود بأن
قواعد الانصاف لا تنطبق على حالتها ما دامت قد تركت الخدمة بالاستقالة
فى ٣٠/٨/١٩٤٢ قبل صدور هذه القواعد فى سنة ١٩٤٤ .

(طعن ٣٣٩٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٠)

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

شروط اتحاد الدرجة السابقة مع الدرجة اللاحقة - وجوب توافره
عند تطبيق احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر
سنة ١٩٥٢ - لا يغير من ذلك عدم النص صراحة على هذا الشرط .

ملخص الحكم :

لئن كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ لم ينص صراحة على شرط اتحاد الدرجة السابقة مع الدرجة الحالية ، الا ان ذلك مفهوم منه ضمنا اذ انه يبين من استظهار جميع القواعد التنظيمية التي صدرت في شأن ضم مدد الخدمة السابقة انها تشترط كاصل عام اتحاد طبيعة العمل والدرجة ومتى كان الامر كذلك فان الطعن يقوم على اساس سليم من القانون - ومن ثم فان المطعون ضده وقد كان يتقاضى اجرا يوميا قدره ٢٢٠ مليما في الدرجة ٣٦٠/١٦٠ ملزم قبل تعيينه في الدرجة التاسعة التي يبدأ مربوطها ٧٢ جنيها سنويا طبقا للكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ النافذ وقت اعادة التعيين فانه لا يكون ثمة تعادل بين الدرجتين وبالتالي فان المطعون عليه لا يكون على حق في طلب ضم مدة خدمته السابقة بالاستناد الى قرار ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

(طعن ٨٢٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٨)

قاعدة رقم (٣٦٣)

المبدأ :

القواعد التي تسري في شأن ضم مدد الخدمة السابقة لمن عين بعد العمل بقانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وطبقا لأحكامه - هي القواعد التي صدر بها قرار مجلس الوزراء في ١٧/١٢/١٩٥٢ تنفيذا للمادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون المشار اليه دون غيرها .

ملخص الحكم :

ان المدعى وقد عين بالدرجة السادسة بالكادر الفني العالي في ١٩٥٥/٢/٨ اي في ظل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، فانه يتعين لامكان تحديد القواعد القانونية التي تطبق على حالته في شأن حساب مدد خدمته السابقة على هذا التعيين الرجوع الى ما تضمنه القانون المذكور من قواعد في خصوص ضم مدد الخدمة السابقة للموظفين الذين يعينون او يعاد تعيينهم طبقا لأحكامه ، وبالرجوع الى احكام هذا القانون يتبين انه تناول هذا الموضوع بالتنظيم

في المادتين ٢٣ ، ٢٤ منه فنص في المادة ٢٣ على انه « فيما عدا الوظائف التي يكون التعيين فيها بمرسوم أو أمر جمهوري لا يجوز إعادة تعيين موظف سابق في درجة أعلى من الدرجة التي كان يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ولا منحه مرتبا يزيد على المرتب الذي كان يتقاضاه في تلك الدرجة . فإذا كان قد لمضى الفترة التي قضاه خارج الحكومة مشغلا بإحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التي يفيد منها خبرة ، وذلك طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين فتجوز اعادته بقرار من الوزير المختص بعد موافقة هذا الديوان بمرتب أعلى في حدود الدرجة التي كان يشغلها أو في درجة أعلى من تلك الدرجة وفي الحالة الأولى تحدد أقدمية الموظف بمراعاة مدة خدمته في الدرجة التي كان فيها ، وفي الحالة الثانية تحدد أقدميته في الدرجة المعين بها في قرار الاعادة على انه لا يجوز اطلاقا تعيين موظفين في غير ادنى درجات الكادر بأقسامه في أية وزارة أو مصلحة الا في حدود ١٠٪ من الوظائف الخالية » . ونص في المادة ٢٤ على انه « اذا كان للمعينين في الخدمة مدد عمل في الحكومة أو في الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة المشار اليها في المادة السابقة حسب لهم هذه المدد كلها أو بعضها في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى ديوان الموظفين وذلك بمراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة السابقة » وتنفيذا لمهاتين المادتين عرض وزير المالية والاقتصاد بناء على ما اقترحه ديوان الموظفين مذكرة بشأن هذه القواعد ووافق مجلس الوزراء على ما جاء بهذه المذكرة بجلسته المنعقدة في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وقد حددت المادة الأولى من هذا القرار الجهات التي تقضى فيها مدد الخدمة التي يجوز حسابها ضمن مدد الخدمة السابقة ونظمت المادتان الثانية والثالثة شروط وكيفية حساب تلك المدد ، وتناولت المادة الرابعة تقدير الدرجة والمرتب للموظف الذي تضم له مدة خدمته السابقة ثم نص في المادة الخامسة منه على ان « تطبيق القواعد المتقدمة على الموظفين الذين يدخلون الخدمة أو يعادون لها ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٥٢ تاريخ تنفيذ القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . أما الذين التحقوا بالخدمة قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ فتطبق عليهم القواعد التي كان معمولا بها قبل تنفيذ القانون المشار اليه وبالشروط

التي كانت مقرة « . وواضح مما تقدم أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة بعد أن تناول بتنظيم جديد موضوع ضم مدة الخدمة السابقة يكون قد ألغى جميع القواعد السابقة عليه الصادرة فى هذا الموضوع والتي تتعارض مع لحكامه ، وعلى هذا نصت صراحة المادة الخامسة من القرار الصادر من مجلس الوزراء فى ١٧/١٢/١٩٥٢ تنفيذاً للمادتين ٢٣ ، ٢٤ منه حسبما سبق البيان ، ولما كان المدعى قد عين بالدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى فى ١٩٥٥/٢/٨ ، طبقاً لأحكام هذا القانون فإن القرار الواجب التطبيق على حالته حين اكتمل له بصدر قرار تعيينه فى الكادر الفنى العالى - المركز القانونى الذى يسمح له بطلب ضم مدد خدماته السابقة على هذا التعيين - يكون على وفق ما تقدم هو القرار الصادر من مجلس الوزراء فى ١٧/١٢/١٩٥٢ تنفيذاً للمادتين ٢٣ و ٢٤ من ذلك القانون .

(طعن ٣٩٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٦)

قاعدة رقم (٣٦٤)

المبدأ :

مدد الخدمة السابقة التى قضيت فى الكادر المتوسط - الأصل هو عدم حسابها عند تعيين الموظف فى الكادر الفنى العالى أو الإدارى - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧/١٢/١٩٥٢ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اذ قسم الوظائف الداخلة فى الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة ينتظم كلا منها قواعد خاصة من حيث التعيين والترقية تختلف كل واحدة عن الأخرى . قد وضع أصلاً عاماً هو الفصل بين الفئتين . وتأسيساً على ذلك فإن المدة التى تقضى فى الكادر المتوسط لا يمكن كإصل عام أن تضم الى مدة خدمة الموظف فى الكادر العالى بعد تعيينه فيه وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد أخذ بهذا الأصل العام ولم يخرج عليه والدرجة فى الكادر الأدنى لا تتفق إطلاقاً مع الدرجة فى الكادر الأعلى حتى ولو اتحدت فى التسمية .

(طعن ١٠٥٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢١)

قاعدة رقم (٣٦٥)

المادة :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٢/١٢/١٧ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة - استمرار العمل بأحكامه الى حين نفاذ احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ - ليس بذى اثر رجعى ولا يعتبر ناسخا لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٢/١٧ .

ملخص الحكم :

ان الواضح من مطالعة نصوص القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ انه ليس بذى اثر رجعى ولا هو رخص للادارة بتقرير الرجعية . ولا هو ايضا ترك فراغا تشريعا فيما يتعلق بقواعد حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة فى الفترة ما بين تاريخ تنفيذه وتاريخ نشر القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، ذلك لان القانون المذكور - كما سبق ان قضت هذه المحكمة - لم ينه العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر لسنة ١٩٥٢ بشأن قواعد حساب مدد الخدمة السابقة بل بقى هذا القرار سارى المفعول فى الفترة المذكورة حتى الغاء القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وحتى لو كان القانون المشار اليه قد ترك ذلك الفراغ التشريعى فى الفترة سالفة الذكر لما نهض ذلك مبررا مشروعا لرجعية القرار الجمهورى المذكور والمساس بالحقوق المكتسبة او بالمراكز القانونية التى تمت قبل تاريخ نشره .

(طعن ١٠٥٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢١)

قاعدة رقم (٣٦٦)

المادة :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٢/١٧ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة - مدة الاشتغال بمهنة المحاسبة من ضمن المدد التى يجوز حسابها وفقا لهذا القرار .

ملخص الحكم :

يدين من استقراء نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٧ أنه يقصر حساب مدة الخدمة السابقة على المدد التي تقضى في الجهات التي عينها ومن بينها الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ولا جدال في أن من بين هذه الأعمال الاشتغال بمهنة المحاسبة التي صدر بتنظيمها القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ ويشترط هذا القرار لحساب المدد التي تقضى في غير الحكومة أن يكون الموظف حاصلًا على المؤهل العلمي الذي تقتضيه المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والا تقل المدد عن ثلاث سنوات يحسب نصفها وأن يكون العمل خلال هذه المدد متفقا مع العمل بالحكومة .

(طعن ٣٨٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

للافادة من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٧ لا يشترط تقديم طلب من الموظف بذلك في الميعاد المنصوص عليه في المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

لا يشترط للافادة من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٧ أن يقدم المدعى طلبا بذلك في الميعاد المنصوص عليه في المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ والا سقط حقه في ذلك - لأن كلا من القرارين المذكورين له احكامه وشروطه ويجرى كل في مجاله الزمته الخاص به وقرار مجلس الوزراء لم يحدد ميعادا معينا ليقدم فيه الموظف طلبا لحساب مدد الخدمة السابقة على مقتضى احكامه وان التمسك بهذا الميعاد لتقديم الطلب معناه اضافة قيد غير موجود واستحدث شرط جديد بغير الاداة القانونية السليمة فضلا عما فيه من المساس بالحقوق المكتسبة .

(طعن ٣٨٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ليس من شأنه اهدار الحق الذى كان قد اكتسبه الموظف فعلا فى تسوية حالته على مقتضى احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٢/١٧ .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وان كان يفيد منه جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره الا انه لا يمكن ان يكون من شأن ذلك اهدار الحق الذى كان قد اكتسبه الموظف فعلا فى تسوية حالته على مقتضى احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٢/١٧ ذلك لأن المساس بالحقوق المكتسبة لا يكون الا بقانون ينص على الأثر الرجعى طبقا للأوضاع الدستورية حتى لو كانت تلك الحقوق مستمدة من قرارات تنظيمية عامة تصدرها الادارة بما لها من سلطة عامة فى حدود وظيفتها التنفيذية بمقتضى القوانين ولم تكن تلك الحقوق مستمدة مباشرة من نصوص القوانين ، لأن الأصل هو احترام الحقوق المكتسبة حسبما تقضى به العدالة والقانون الطبيعى وما يستلزمه الصالح العام ، لذلك كانت الأوضاع الدستورية دائما تؤكد هذا الأصل الطبيعى من حيث عدم جواز انعطاف اثر القوانين على الماضى وإذا كان قرار رئيس الجمهورية قد نص فى المسادة السابعة منه على الغاء قرار مجلس الوزراء فإنه من المسلم ان هذا الالغاء لا يسرى باثر رجعى على الماضى ولا ينتج اثره الا بالنسبة للمستقبل فقط فقرار مجلس الوزراء كان قائما ومرتبيا لكافة آثاره فى المدة السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية .

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ :

إفادة الموظف من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٧ لا يحول دون إفادته أيضا من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ متى تضمن هذا القرار الأخير مزايا جديدة .

ملخص الحكم :

إن إفادة الموظف من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٧ - وما يترتب على ذلك من الآثار في تحديد أقدميته وتعيين راتبه - لا يحول دون إفادته أيضا من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ متى تضمن القرار الأخير مزايا جديدة ، إذ علاقة الموظف بالحكومة - كما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح فمركز الموظف من هذه الناحية مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت ويسرى عليه التنظيم الجديد بآثر حال من تاريخ العمل به ولكنه لا يسرى بآثر رجعي من شأنه إهدار المراكز القانونية التي تكون قد تحققت من قبل لصالح الموظف ، وذلك حسبما سبقت الإشارة إليه وعلى ذلك فإن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر إذا كان قد أعطى المدعى الحق في حساب نصف مدة اشتغاله في مهنة المحاسبة فإن قرار رئيس الجمهورية من شأنه كذلك أن يمنحه ثلاثة أرباع هذه المدة .

(طعن ٣٨٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٢)

الفرع العاشر

حساب مدة الخدمة السابقة طبقا للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥

بشأن المنقولين من مجلس بلدى الاسكندرية الى

الحكومة وبالعكس

قاعدة رقم (٣٧٠)

المبدأ :

القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ - تقريره قواعد خاصة لمن يعين فى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية نقلا من الحكومة او العكس - اعتباره مدة الخدمة فى كل من المجلس البلدى والحكومة وحدة لا تتجزأ - ضم مدة الخدمة السابقة فى المجلس البلدى للموظف المنقول الى الحكومة - . يتطلب توافر شروط المدد السابقة فى خدمة الحكومة .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بتسوية حالة الموظفين والمستخدمين والعمال الذين ينقلون من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية الى الحكومة او منها الى المجلس - وقد تضمن فى جملته احكاما على غرار ما سبقه اليها القانون رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتسوية حالة الموظفين والمستخدمين والعمال المنقولين من المصالح الحكومية التى اصبحت تابعة لمجلس بلدى مدينة القاهرة - انما قام على حكمة تشريعية هى الرغبة « فى تمكين المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية من مباشرة اختصاصاته المتشعبة التى قد تقتضى الاستعانة بالموظفين ذوى الخبرة والمران السابق » ، و « تيسير نقل موظفى ومستخدمى وعمال الحكومة الى المجلس المذكور » ، للاستفادة بالاكفاء منهم « لتطعيم الاداة التنفيذية به ليقوم باعبائه التى تتزايد وفقا لمقتضيات النهضة الحالية » . وفى سبيل تحقيق هذه الغاية ، ومع ان نقل الموظفين والمستخدمين والعمال من الحكومة المركزية الى المجالس البلدية يعد بمثابة التعيين ابتداء ، لانه ينشئ علاقة جديدة بين هؤلاء وبين المجالس المذكورة التى تتمتع بشخصيتها المعنوية وبميزانيتها

المستقلة عن الحكومة ، كما اكد ذلك القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ ومذكرته الايضاحية - مع هذا فقد عمد الشارع للحكمة المقدمة الى تقرير قواعد خاصة بمن يعين من الموظفين والمستخدمين والعمال فى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية نقلا من الحكومة ، سواء فيما يتعلق بنقلهم بالحالة التى يكون عليها كل منهم فى تاريخ تعيينه ، أو باعتبار مدة خدمتهم فى كل من الحكومة والمجلس البلدى وحدة لا تتجزأ ، أو بتسوية ما قد يستحقونه من معاش أو مكافأة عند تركهم الخدمة أو فصلهم منها ، مستهدفا بذلك المحافظة على الحقوق المكتسبة لهؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال ، مع تسوية حالاتهم كما لو كان نقلهم نقلا محليا . واستكمالا للغاية ذاتها أجرى هذه الأحكام أيضا على الموظفين والمستخدمين والعمال الذين ينقلون من المجلس البلدى المذكور الى الحكومة ، وكذا على من سبق نقله منهم الى الحكومة اذا طلب ذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون فى ٢ من فبراير سنة ١٩٥٥ . ومفاد ذلك أنه بعد اذ كانت مدة الخدمة فى كل من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية والحكومة مستقلة عن الأخرى فى خصوص ما تقدم ، أصبحت بمقتضى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ وحدة لا تتجزأ ، بحيث صارت الخدمة فى المجلس البلدى المذكور تعتبر بمثابة الخدمة فى الحكومة وبالعكس ، سواء قبل نفاذ هذا القانون أو بعده . وغنى عن القول انه يسرى فى حق موظف المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية المنقول الى الحكومة جميع ما يسرى على موظفى الحكومة من القواعد التنظيمية العامة والشروط التى تتطلبها تلك القواعد ، فاذا ما تطلبت هذه القواعد شروطا خاصة لضم المدد السابقة فى خدمة الحكومة كان من البداهة وجوب توافر هذه الشروط عينها فى حق موظف المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية المنقول الى الحكومة اذا ما أراد ضم مدة خدمته السابقة فى المجلس الى مدة خدمته فى الحكومة ، اذ ان القانون المشار اليه لم يقصد أن يمنحه مزية خاصة على موظفى الحكومة ، بل غاية الأمر أنه هدف الى اعتبار مدتى الخدمة فى كل من المجلس والحكومة بمثابة الوحدة الواحدة .

قاعدة رقم (٣٧١)

المبدأ :

تحديد الأقدمية فى الدرجة طبقا لقانون المعادلات من تاريخ التعيين بالحكومة أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب تاريخا - شرط حساب المدد السابقة فى الأقدمية أن تكون قضيت بالحكومة - عدم حساب المدد التى قضيت ببلدية الاسكندرية باعتبارها جهة غير حكومية - صدور القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ باعتبار مدد العمل ببلدية الاسكندرية مدة عمل بالحكومة - لا يؤثر فى الحكم السابق ومتى كانت شروط تطبيق قانون المعادلات غير متوافرة عند العمل به .

ملخص الحكم :

ان قانون المعادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الذى يستند اليه المدعى فى طلب حساب مدة خدمته السابقة ينص فى مادته الأولى على انه « استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة يعتبر حملة المؤهلات المحددة فى الجدول المرافق لهذا القانون فى الدرجة وبالمهاتية أو المكافاة المحددة لمؤهل كل منهم وفقا لهذا الجدول ، وتحدد أقدمية كل منهم فى تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة او من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخا .. » ومن مقتضى ذلك أن المدة التى تحسب فى أقدمية الموظف هى المدة التى تقضى فى الحكومة .

وقد كشفت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ عن الغرض من اصداره وحر تصفية الأوضاع الخاطئة التى انخرفت اليها السياسات السابقة باصدارها الانظمة الخاصة « بالانصافات ومعادلات الشهادات والتقديرآت المالية للمؤهلات وغيرها من المسميات التى صدر بها قرارات من مجلس الوزراء متعارضة ومتضاربة لم يقتصر ضررها على الوظائف ذاتها دائما وانما امتد الضرر الى ايجاد روح من التشاحن والتناؤب والحسد بين مختلف طوائف الموظفين فتفرقوا شعبا واحزابا وطوائف كل منها تحاول هدم الأخرى » . الأمر الذى حدا بالمشرع الى اصدار القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ للعمل على « تصفية هذا الوضع تصفية نهائية لا رجعة فيها وذلك باقرار تنفيذ معادلات يولية وديسمبر سنة ١٩٥١ مع تضمينها فى قانون موحد يصدر استثناء من قانون التوظيف الجديد -

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لنسوية الحالات القديمة المتعلقة للآن مع انتهاء شكاوى الطوائف التي كانت ترفع الصوت عاليا من بخس أمرها في التقديرات السابقة وتلك التي كانت تنعى اغفال أمرها اغفالا تاما .
واذن فالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد هدف الى تسوية الاوضاع المضطربة السابقة على صدوره ولم يكن الغرض منه وضع قواعد تطبيق في مستقبل الايام والا كان في ذلك استمرار الوضع الشاذ السابق عليه والذي صدر هذا القانون للقضاء عليه .

لذلك فان الامر بالنسبة لحساب الاقدمية — لا بالنسبة لتقدير المؤهل الذي قرر هذا القانون وضع قواعد خاصة به — يستلزم توافر شروط ثلاثة اولها — ان تكون المدة السابقة مدة عمل في الحكومة ، وثانيها — ان تكون هذه المدة سابقة على صدور القانون ، وثالثها — أن يتحقق الشرطان السابقان عند نفاذ هذا القانون .

فاذا كانت المدة التي يطالب المدعى بحسابها في اقدميته عند نفاذ قانون المعادلات كانت مدة عمل في بلدية الاسكندرية اى فى عمل غير حكومى لذلك فانها لا تحسب فى اقدميته ، ولا يقدر فى ذلك ان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تسوية مدد العمل فى بلدية الاسكندرية واعتبارها مدة عمل فى الحكومة — وبالعكس — هذا القانون على فرض توافر شروطه فى المدعى فانه لا يفيد منه ، اذ انه فى الوقت الذى صدر فيه هذا القانون الاخير والذي يعتبر الموظف المنقول من بلدية الاسكندرية الى الحكومة منقولا بالحالة التي كان عليها لم يكن المدعى قد توافرت فيه الشروط التي يستلزمها قانون المعادلات عند العمل به واذا فليس من حق المدعى أن يعود ويطلب بضم مدة لم يكن من حقه المطالبة بها عند صدور قانون المعادلات نتيجة لصدور القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ فى وقت لاحق .

(طعن ١٥١٦ لسنة ٥ ق — جملة ١٩٦١/١/٧)

الفرع الحادي عشر

ضم مدد الخدمة السابقة طبقاً للقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨

اولا - استعراض أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ :

قاعدة رقم (٣٧٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة - بيان ببعض نصوصه .

ملخص الحكم :

حددت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة الجهات التي تقضى فيها مدد العمل التي يجوز حسابها ضمن مدد الخدمة السابقة - وبينت المادة الثانية شروط حساب هذه المدد ، ونصت المادة الثالثة على ان تقدم طلبات ضم مدد الخدمة السابقة في ميعاد معين حددته . ونظمت المادة الرابعة كيفية حساب هذه المدد في تقدير الدرجة والمرتب فنصت على انه « يراعى في تقدير الدرجة والمرتب عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمى للموظف وطبيعة الوظيفة ويجوز عند التعيين اقتراض ترقيته كل خمس سنوات على الاقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضى للتعين » ويذكر مرتبه بالعلوات على هذا الاساس مع عدم صرف فروق عن الماضى ونصت المادة الخامسة على انه « يشترط الا يترتب على ذلك الضم ان يسبق زملاءه ممن يعملون معه فى المصلحة او الوزارة المعين فيها » .

(طعن ٧١٤ لسنة ٧ ق - جملة ١٩٦٥/٤/١٨)

ثانيا - نطاق سريان القرار ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ :

قاعدة رقم (٣٧٣)

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بحساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب ولتقدمية الدرجة - نطاق سريانه - يتحدد بالموظفين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما لم تنص عليه هذه القوانين من احكام منظمة لضم مدد الخدمة السابقة *

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ان المشرع قرر فى المواد ١٩ و ٢١ و ٢٥ الاصول العامة للتعين فى الوظائف التى تسرى عليها احكام هذا القانون . فقضت المادة ١٩ بان التعيين لاول مرة يكون فى ادىنى الدرجات بوظائف الكادريين العالى والادارى وفى الدرجة السابعة او الثامنة بوظائف الكادر الفنى المتوسط وقضت المادة ٢١ بمنح الموظف عند التعيين اول مربوط الدرجة المقررة للتوظيفة او مربوط الثابت على الوجه الوارد بجدول المرتبات ونصت المادة ٢٥ على ان تعتبر الاقدمية فى الدرجة من تاريخ التعيين فيها . وقد رأى المشرع ان يخرج على هذه الاحكام بعض الاحوال التى قدر انها لا تتعارض مع التنظيم الاساسى الذى بنى عليه القانون المشار اليه فقضت المادة ٢٣ منه بانه فيما عدا الوظائف التى يكون التعيين فيها بمرسوم او امر جمهورى لا يجوز اعادة تعيين موظف سابق فى درجة اعلى من الدرجة التى كان يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ولا منحه مرتبا يزيد على المرتب الذى كان يتقاضاه فى تلك الدرجة فاذا كان قد امضى الفترة التى قضاه خارج الحكومة مشغلا باحدى الهيئات او المؤسسات او الاعمال الحرة التى يفيد منها خبرة وذلك طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين فيجوز اعادته بقرار من الوزير المختص بعد موافقة هذا الديوان بمرتب اعلى فى حدود الدرجة التى

يشغلها أو فى درجة اعلى من تلك الدرجة . . . » وقضت المادة ٢٤ بأنه « اذا كان للمعينين فى الخدمة مدة عمل فى الهيئات والمؤسسات المشار اليها فى المسادة السابقة حسبت لهم هذه المدة كلها أو بعضها فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة وفقا للشروط والالوضاع التى يعينها مجلس الوزراء . . » وتنفيذا لحكم المادتين ٢٣ و ٢٤ - المشار اليهما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة محددا للجهات التى ارتأى المشرع أن العمل فيها يفيد الموظف خبرة تبرر ضم مدة خدمته فيها الى مدة خدمته بالحكومة والشروط والقواعد التى تتبع فى حساب هذه المدد ونص القرار صراحة فى ديباجته على أنه صدر استنادا الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفى الدولة ولم يشر الى أى من القوانين الخاصة التى تنظم قواعد التوظيف لبعض طوائف الموظفين .

ومن حيث أن القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ اذ اقتصر فى ديباجته على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة دون اشارة الى القوانين الاخرى سالفة الذكر فإن نطاق تطبيقه يتحدد بنطاق تطبيق هذا القانون ، ومن ثم يقتصر على طوائف الموظفين الذين يخضعون لأحكامه وكذلك طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما لم تنص عليه هذه القوانين من أحكام منظمة لموضوع ضم مدد الخدمة السابقة ، وذلك طبقا للفقرة الرابعة من المادة ١٣١ من القانون المذكور .

(فتوى ٧ فى ١٩٦٠/١/٤)

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ :

مناط انطباق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أن يكون العامل من الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

أنه عن طلب المدعى حساب مدة خدمته السابقة طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فإن مناط الافادة من أحكامه أن يكون الموظف ممن

تنطبق عليه احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وان يكون شاغلا لاحدى الدرجات الداخلة فى الهيئة والواردة فى الجدول المرافق لهذا القانون اذ ان هذا القرار انما صدر تنفيذا للمادتين ٢٣ ، ٢٤ من هذا القانون ، وقد نصت كل منهما على حساب مدد العمل السابقة التى يكون الموظف قد قضاها فى الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات او الاعمال الحرة وفقا للشروط والاضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بان قواعد ضم مدة الخدمة السابقة لا يفيد منها الا الموظفون الذين تنطبق عليهم احكام القانون سالف الذكر ، ويشغلون احدى الدرجات الداخلة فى الهيئة وان يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته ، ومتى كان الثابت ان لجنة القطن لا تطبق احكام قانون موظفى الدولة على العاملين بها ، كما انه ليست بها درجات مماثلة للدرجات الواردة بالجدول المرافق له وذلك طبقا للقرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ الصادر بانشائها وكذا لائحة التوظيف بها ، فانه لا يكون ثمة مجال لتطبيق احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على موظفى اللجنة فى شأن حساب مدد الخدمة السابقة عند تعيينهم بها . ومن ثم يكون طلب المدعى ضم مدة خدمته بوزارة الحربية الى مدة خدمته بلجنة القطن غير قائم على اساس سليم .

(طعن ١١٣٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٤)

ثالثا - مريان لحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على جميع الموظفين الموجودين بالخدمة وقت صدوره على نحو وجوبى متى توافرت شروط تطبيقه وبغير اثر رجعى :

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة - مريان لحكامه على جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره ايا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة - لا يخل بذلك النص فى المادة الثامنة منه على العمل به من تاريخ تنفيذ القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ .

ملخص الحكم :

فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ، نصا فى مادته الثانية (١) على ان « مدد العمل السابقة فى الحكومة او فى الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة ام منفصلة متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر » . وهذا القرار يفيد منه جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره ايا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة ، متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لتطبيقه ، ذلك ان هذه المحكمة سبق ان استقرت فى احكامها على ان علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، فمركز الموظف من هذه الناحية مركز قانونى عام يجوز تغييره فى أى وقت ، وليس له ان يتمسك بأن له حقا مكتسبا فى ان يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين فى ظل احكامه ، فيسرى عليه التنظيم الجديد باثر حال من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى باثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت من قبل لصالح الموظف الا بنص خاص فى قانون ، وليس فى اداة ادنى منه . ومن جهة اخرى اذا تضمن

التنظيم الجديد مزايا جديدة فإن الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدورهم يفيدون منها ، الا اذا كان واضحا منه انه قصد عدم افادتهم منه ، وبهذه المثابة يسرى القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على الموظفين الذين كانوا فى الخدمة وقت صدورهم ايا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة . ولا يقسح فى ذلك ما ورد فى المادة الثامنة منه من انه يعمل به من تاريخ تنفيذ القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ ، لان الشبهة التى قد تثيرها هذه العبارة حول تحديد النطاق الزمنى لسريان هذا القرار تنجلى بتقصى الاعمال التوضيحية له ، ذلك ان نص المادة الثامنة كان فى الاصل يجرى على النحو الاتى « على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية » . ولكن السيد وكيل وزارة التربية والتعليم المساعد للشئون المالية والادارية طلب تعديل هذا النص بمذكرة جاء فيها « ان المادة السابعة نصت على الغاء قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٢/١٧ الذى كان ساريا العمل به لغاية ١٩٥٦/١١/٢ ، تاريخ صدور القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ ، ولما كان بعض الموظفين الذين عينوا فى الخدمة اعتبارا من ١٩٥٦/١١/٢ لهم مدد خدمة سابقة لم يتسن حسابها لحين صدور هذا القرار الجديد ، فيقتضى الامر ان ينص فيه على ان يقتصر تطبيقه على المعينين بعد ١٩٥٦/١١/٢ مع عدم صرف فروق الا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية » ، فعدلت المادة الثامنة من القرار بالعبارة التى صدرت بها بناء على هذه المذكرة . ولكن هذا التعديل قد حصل بفهم ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ انتهى العمل به فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، تاريخ صدور القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ ، وهو فهم خاطىء ، لان هذا القرار لم ينته العمل به فى هذا التاريخ ، وغاية الامر ان هذا القانون انما صدر بتعديل المادة ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى خصوص معين فقط ، بان عدل عبارتها بحيث تشمل مدد الخدمة السابقة مدد العمل فى الحكومة او الهيئات او المؤسسات او الاعمال الحرة ، وكان النص الاصلى اضيق فى الظاهر عن هذا النطاق ، ولكن لم يمس القانون احكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه ولا مجاله الزمنى فى التطبيق ، فتكون الشبهة التى ثارت من عبارة المادة الثامنة من القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - فى ضوء ما تقدم كله - هى شبهة داحضة اثارها ذلك الفهم الخاطىء من وكيل وزارة التربية والتعليم ، فاقحمت تلك العبارة على اساس هذا الفهم ، دون ان يكون

القصد منها موضوعا المساس بإحكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، او بتحديد مجال زمنى ينتهى فيه مفعوله ، بل يتعين فى هذا الشأن اتباع الاصول العامة فى تطبيق القواعد التنظيمية العامة فى علاقة الحكومة بموظفيها من حيث الزمان ، وهى تؤدى الى افادة الموظفين الموجودين فى الخدمة من مزايا القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ حسبما سلف ايضاحه ، وحتى لا يكون الموظف القديم فى وضع ادنى من موظف جديد ، متى تماثلت المراكز القانونية تماما ، كما هو الحال فى خصوصية النزاع .

(طعن ٧٧٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢١)

قاعدة رقم (٣٧٦)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - يفيد منه جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره ايا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لتطبيقه - لا يسرى هذا القرار باثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت من قبل لصالح الموظف .

ملخص الحكم :

فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة وهذا القرار يفيد منه جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره ايا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لتطبيقه ، ذلك ان هذه المحكمة سبق ان استقرت فى أحكامها على ان علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، فمركز الموظف من هذه الناحية مركز قانونى عام يجوز تغييره فى أى وقت وليس له ان يتمسك بأن له حقا مكتسبا فى ان يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين فى ظل أحكامه فيسرى عليه التنظيم الجديد. باثر حال من تاريخ العمل به ولكنه لا يسرى باثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت من قبل لصالح الموظف الا

(م - ٤٧ - ج ٢٢)

بنص خاص فى قانون وليس فى اداة أدنى منه ومن جهة أخرى اذا تضمن التنظيم الجديد مزايا جديدة فان الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره يفيدون منها .

(طعن ٩٢٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٩)

قاعدة رقم (٣٧٧)

المبدأ :

ضم مدد الخدمة السابقة وفقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - نشوء حق الاستفادة من احكامه لجميع الموظفين الموجودين فى الخدمة من وقت العمل به - لئلا ذلك - عدم تحقيق الشرط الزمنى الذى اقتضته المادة ٤٠ مكررا من قانون التوظيف للترقية الحتمية ، وما يترتب عليها من صرف فروق مالية الا من التاريخ المذكور .

ملخص الحكم :

ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شان حساب مدد العمل السابقة فى الحكومة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة يفيد منه جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره ايا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة متى توافرت فيهم شروط تطبيقه . لذلك فان المدعى يفيد من احكام هذا القرار لتوافر شروطه فيه ويتعين ضم مدة خدمته المبالة فى مجلس مديرية الجيزة ، وما دام لم ينشأ للمدعى حق فى ضم مدة خدمته السابقة الا بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ النافذ من ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ فان تحقق الشرط الزمنى الذى اقتضته المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لترقيته ترقية حتمية الى الدرجة الخامسة الشخصية لم يتوفر له الا بصور القرار الجمهورى المذكور ، ومن ثم فان مركزه القانونى بالنسبة لهذه الترقية وما يترتب عليها خاصا بصرف الفروق المالية لا ينشأ الا اعتبارا من ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى الذى بموجبه اكتسب المدعى حقه فى ضم مدة خدمته السابقة .

(طعن ١١٠٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢٤)

قاعدة رقم (٣٧٨)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - انشاؤه حقا للموظف فى ان يضم مدة خدمته السابقة على تعيينه فى الحكومة او الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة - عدم ترخيص الادارة فى منح التسوية او منعها - وجوب ضم مدة الخدمة السابقة متى توافرت فى الموظف الشروط المطلوبة لذلك - لا يضار الموظف من تراخى الادارة فى اصدار القرار التنفيذى باجراء الضم .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ تنفيذاً للقانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض احكام قانون موظفى الدولة ، الصادر فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ انه انشا لصاحب الشأن الذى تتوافر فيه الشروط المطلوبة حقا فى ان تضم مدة خدمته السابقة على تعيينه فى الحكومة او فى الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة بما يترتب على ذلك من آثار فى تحديد اقدميته وتعيين راتبه وانه يستمد هذا الحق الذاتى مباشرة من القرار الجمهورى سالف الذكر فلم يترك لجهة الادارة سلطة تقديرية فى هذا الشأن تترخص بمقتضاها فى الامر فتمنح التسوية او تمنعها حسبما تراه وانما جعل اختصاصها مقيدا بحيث اذا توافرت فى الموظف الشروط المطلوبة فلا مناص من النزول على احكام هذا القرار الجمهورى واجراء التسوية بتقرير الحق الذاتى لصاحبه ولا يضار الموظف بعد ذلك من تراخى جهة الادارة فى اصدار القرار التنفيذى باجراء الضم المشار اليه الذى يتلقاه صاحب الشأن من القانون مباشرة طالما قد توافرت شروط تطبيقه وتحققت ضوابطه .

(طعن ١٦٣٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٧)

قاعدة رقم (٣٧٩)

المبدأ :

ضم مدة الخدمة السابقة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - وجوبى متى توافرت شروط الضم ، وليس امرا جوازيا متروكا للجهة الادارية .

ملخص الحكم :

لا يغير من حق المدعى فى ضم مدة الخدمة التى قضاهها على بنسب الاعتمادات الى مدة خدمته الحالية ما قد يثار من ان ضم هذه المدة اذا ما توافرت جميع شروط الضم كما نص عليها القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هو امر جوازى متروك تقديره الى جهة الادارة وذلك ان قضاء هذه المحكمة جرى على انه متى توفرت فى حق الموظف شروط ضم مدة الخدمة السابقة حسبما نص عليها فى قرارات مجلس الوزراء المختلفة او فى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فان جهة الادارة لا تترخص فى المنح او المنع وانما يكون حق الموظف فى ضم المدة التى يطلبها مقرر لا يمنعه عنه قرار يصدر من الادارة ولا يحجبه عنه ترخص منها فى الاعطاء او الرفض وعلى ذلك يتعين ان تضم الى مدة خدمة المدعى الحالية المدة من ١٩٥٥/١٠/٨ الى ١٩٥٦/١٢/٨ وهى المدة التى قضاهها على بنسب الاعانات فى وظيفه مدرس قبل تعيينه على الدرجة السابعة .

ومن حيث انه بالنسبة للمدة الثانية وهى التى تبدأ من تاريخ تعيينه على الدرجة السابعة فى ١٩٥٦/١٢/٩ فى وظيفة مدرس بمرتب شهري ١٢ جنيهها حتى صدور قرار فصله بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٢ اعتبارا من ١٩٥٧/٩/٩ فقد قضى الحكم المطعون فيه فى موضوع الطلب الاصلى للمدعى بان قرار فصله قد صدر مطابقا للقانون وغير مشوب باى عيب من العيوب المبررة لطلب الالغاء وتبعاً لذلك يكون طلب المدعى الغاء هذا القرار فى غير محله متعيّنا رفضه وقد اصبح الحكم المطعون فيه نهائيا حائزا لقوة الشيء المقضى به فى خصوص هذا الطلب الاصلى المقدم من المدعى ولم

يتناولها الطعن المرفوع من الحكومة وترتيباً على ذلك فإن المدة التي قضاهما المدعى في الدرجة السابعة هي من ١٩٥٦/١٢/٩ الى ١٩٥٧/٩/٨ لان قرار فصله صدر بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٢ واعتبر ان الفصل وقع في ١٩٥٧/٩/٩ وبالتالي أن المدة التي قضاهما المدعى بعد تاريخ الفصل اى من ١٩٥٧/٩/٩ حتى تاريخ تعيينه في ١٩٥٩/١٢/٢٩ ، بالقرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٠/٥٩ لم تكن محسوبة في خدمة الحكومة لانه لم تكن تربطه بالحكومة طول هذه المدة اى رابطة وظيفية ولم تصدر له اى اداة قانونية تضى عليه صفة الموظف العمومى ولا يمكن ان يعتبر انه من الموظفين الفعليين .

(طعن ١٣٩٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٩)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والرتب واقدمية الدرجة - يفيد منه جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره ايا كان تاريخ التحاقهم بها .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة ان قضت بأن القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والرتب واقدمية الدرجة يفيد منه جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره ايا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة وقد نص هذا القرار فى المادة الثانية منه على ان مدد العمل السابقة فى الحكومة او فى الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة ام منفصلة بشروط حددتها المادة المذكورة كما نص هذا القرار فى الفقرة الرابعة من المادة المشار اليها على ان مدد العمل السابقة التى تقضى فى غير الحكومة والاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المستقلة او

الملحقة سواء كانت متصلة او منفصلة تحسب ثلاثة ارباعها بشرطين :
(ا) الا تقل مدة الخدمة السابقة عن سنتين (ب) ان تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل بالحكومة ويرجع فى ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

(طعن ١٣١٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٣)

قاعدة رقم (٣٨١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - شرط الافادة من قواعد حساب مدد الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة والمرتب وقواعد ترقية قدامى الموظفين ان يكون الموظف موجودا عند الضم او الترقية على درجة داخل الهيئة .

ملخص الحكم :

يبين من استظهار نصوص القرارات الخاصة بحساب مدد الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة والمرتب . ومن بينها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، انما استهدفت جميعا تسوية حالات الموظفين الموجودين فى الخدمة فى سلك الدرجات داخل الهيئة ، كما يبين من نص المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ان حكم هذه المادة لا يسرى الا فى شأن من تحققت فيه من الموظفين وقت تطبيقه صفة الموظف الداخلى فى الهيئة ، اذ ان هذه الصفة هى شرط اعمال هذا النظم بحكم وروده فى الباب الاول من القانون المشار اليه وهو الخاص بالموظفين الداخلين فى الهيئة ومفاد النصوص المتقدمة ان ثمة شرطا جامعا لا مندوحة عنه ينبغى توفره للافادة من قواعد حساب مدد الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة والمرتب وقواعد ترقية قدامى الموظفين - على السواء - مؤداه ان يكون الموظف موجودا عند الضم او الترقية على درجة داخل الهيئة .

(طعن ٧٢٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٦)

رابعاً - شرط التعادل بين الدرجتين :

قاعدة رقم (٣٨٢)

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - نصه على ضم المدد التي تقضى على اعتماد أو بالمكافأة الشهرية أو اليومية - اشتراطه قضاءها في درجة معادلة للدرجة التي يعاد التعيين فيها - المقصود بعبارة « الدرجة المعادلة » في هذه الحالة - هو الاجر أو الماهية المعادلة لمرتب الدرجة التي يعاد التعيين فيها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على انه « مع مراعاة احكام المادتين ١٢ و ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها في المادة الاولى وفقاً للشروط والاوزاع الآتية :

١ - مدد العمل السابقة في الحكومة أو في الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه أو المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة أو منفصلة متى كانت قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفي نفس الكادر .

فاذا كانت قد قضيت في كادر أدنى أو على اعتماد أو بالمكافأة الشهرية أو باليومية جاز ضمها أو بعضها بالشروط الآتية :

(أ) ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها في عمله الجديد ويرجع في تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

(ب) ان تكون المدة المضمومة قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها .

(ج) يقصر الضم على المدد التي قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمى الذى تتطلبه المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ والسفنى يعين على اساسه الموظف او يعاد تعيينه بمقتضاه .

وظاهر من هذا النص ان المشرع يجيز فيما يجيزه ضم مدد الخدمة السابقة التى تقضى على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية ولكنسه يشترط فيما يشترطه لضم هذه المدد ان تكون قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها ، وقد يبدو شىء من التعارض بين اجازة ضم مدد الخدمة السابقة التى تقضى على هذا النحو أى فى غير درجة مالية محددة وبين اشتراط قضاء هذه المدد فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها ، الا ان ضرورة اعمال النص وتحقيق هدف الشارع منه يقتضى رفع هذا التعارض الظاهر وذلك بتحديد مدلول الدرجة المعادلة فى هذا الخصوص على اساس الاجر او الماهية المعادلة لراتب الدرجة التى يعاد التعيين فيها فمتى كان الاجر الذى كان يتقاضاه من كان معيناً على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية معادلاً لراتب الدرجة التى يعاد تعيينه فيها او كان الاجر يدخل فى حدود هذه الدرجة ، فان شرط تعادل الدرجتين يعتبر متوافراً ولا يعتد فى هذا الصدد الا بالاجر دون اى عنصر آخر . وبعبارة اخرى فان المعيار الصحيح الواجب التطبيق فى هذا الصدد يقوم على اساس مقارنة جملة الاجر الشهري (أى الاجر اليومى مضروباً فى ٢٥ يوماً بالنسبة لمن كان معيناً باليومية) بمرتبة الدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها فمتى تعادلا اعتبر الشرط الثانى الذى يشترطه المشرع لضم مدد الخدمة السابقة التى قضيت على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية متوافراً فى شان هذا الموظف .

لهذا انتهى الرأى الى ان تحديد مدلول عبارة « الدرجة المعادلة » - الواردة بالمادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه بالنسبة لمدد الخدمة السابقة التى تقضى على اعتماد اوبالمكافاة الشهرية او باليومية يجب ان يتم على اساس الاجر او الماهية المعادلة لمرتبة الدرجة التى يعاد التعيين فيها .

(فتوى ١١٥ فى ١٩٦٠/٢/٩)

قاعدة رقم (٣٨٣)

المبدا:

موظف - ضم مدد الخدمة السابقة - المدد التي تقضى على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية - شرط تعادل الدرجة المنصوص عليه فى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لضم هذه المدد - المقصود به - هو تعادل الاجر او الماهية لمرتب الدرجة التي يعاد التعيين فيها دون الاعتداد باى عنصر آخر - الاعتداد فى شان عمال اليومية الذين يشغلون درجات ذات بداية ونهاية فى كادرات خاصة بمتوسط مربوط الدرجات التي كانوا يشغلونها مقارنا بمتوسط مربوط الدرجة الجديدة - ضم المدة التي يقضيها الموظف بمكافاة شاملة قدرها ١٥ جنيها شهريا فى اقدمية الدرجة السادسة متى توافرت فى شأنه باقى شروط القرار الجمهورى سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شان حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة على انه « مع مراعاة احكام المادتين ١٢ و ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها فى المادة الاولى وفقا للشروط والاوزاع الآتية :

١ - مدد العمل السابقة فى الحكومة او الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الممنحة او المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة او منفصلة متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر » .

فاذا كانت قد قضيت فى كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية جاز ضمها او بعضها بالشروط الآتية :

(ا) ان يكون العمل السابق قد اكتمل بالموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

(ب) ان تكون المدد المضمومة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التي يعاد التعيين فيها .

(ج) يقصر الضم على المدد التي قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمي الذي تتطلبه المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والذي يعين على أساسه الموظف أو يعاد تثبيته بمقتضاه .

وقد ثار الخلاف حول تفسير العبارة المشار إليها وعرض الامر على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٠ فرائت أن تحديد مدلول هذه العبارة يجب أن يكون على أساس الاجر أو الماهية المعادلة لمرتب الدرجة التي يعاد التعيين فيها دون اعتداد بأي عنصر آخر ، كما رأت الجمعية بجلستها المنعقدة في ١٣ من يناير سنة ١٩٦٠ جسواز ضم مدة خدمة بعض المهندسين الزراعيين بوزارة الزراعة التي قضوها بمكافأة شاملة قدرها ١٥ جنيها في اقدمية الدرجة السادسة .

وقد طلب ديوان الموظفين عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري لاعادة نظره في ضوء ما جاء بالكتاب المشار اليه والافادة بالرائي فيما اذا كانت المكافأة المقدرة بمبلغ ١٥ جنيها شهريا شاملة اعانة غلاء المعيشة تعادل الدرجة السادسة ، وما اذا كان المقصود بالتعادل هو تطابق الاجر السابق مع المرتب الجديد تطابقا كاملا بحيث لا يكون ثمت تعادل متي . ظهر خلاف بينهما ، وما اذا كان يقصد في تحديد التعادل الاجر الذي وصل اليه الموظف فعلا خلال المدة السابقة أم بمتوسط مربوط الدرجة التي كان يشغلها مقارنا بمتوسط مربوط الدرجة الجديدة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٨ من مايو سنة ١٩٦٠ ، فاستبان لها أن المعيار الذي انتهت اليه الفتويان المشار اليهما هو اصلح معيار ممكن لتنظيم هذا الموضوع ، ذلك لانه يكفل تحقيق هدف المشرع ورفع التعارض بين نصوص القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الذي اجاز ضم مدد الخدمة السابقة التي تقضى على اعتماد او بالمكافأة الشهرية او باليومية ، ثم شرط فيما شرط لضم هذه المدة أن تكون قد قضيت على درجة معادلة للدرجة التي يعاد التعيين فيها ، ولم يغيب عن نظر الجمعية عند ابداء رأيها في هذا الموضوع ان التطابق الكامل بين المقابلين الماليين المقررين للعمل السابق والعمل الجديد قد يتعذر في بعض الاحيان ، ولهذا لم تشترط هذا التطابق الكامل بين المقابلين عندما رأت أنه لا يجوز الاعتداد عند أعمال التعادل بالمعيار

القائم على تحديد ما يعتبر اجرا اصليا وما يعتبر اعانة غلاء معيشة من الاجور المقررة للموظفين ما دامت الوزارة والجهات الادارية على وجه العموم لا تلتزم احكام القرارات المنظمة لاعانة غلاء المعيشة ، وانتهت فى هذا الصدد الى اعمال المقارنة بين جملة الاجور الشهرية التى كان يتقاضاها هؤلاء الموظفون بجملة ما يتقاضاه فعلا من اعيد تعيينهم منهم فى درجات بالوزارة ، كما رأت فى فتاوها الثانية انه متى كان الاجر الذى كان يتقاضاه من كان معينا على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية معادلا لراتب الدرجة التى يعاد تعيينه فيها او كان الاجر يدخل فى حدود هذه الدرجة فان شروط تعادل الدرجتين يعتبر متوافرا ، وتعذر التطابق الكامل بين المقابلين فى بعض الاحيان لا يصح مبررا لاهدار شرط التعادل الذى يشترطه المشرع صراحة لضم مدد الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة والراتب ، انما يتعين اعمال التشريع والتوفيق بالقدر الممكن بين ما يبدو من تعارض بين نصوص القرار تحقيقا لاهداف المشرع على نحو ما انتهت اليه الجمعية فى الفتويين السابقتين .

والقول بان الاصل فى قواعد ضم مدد الخدمة السابقة انها تقوم على فكرة اساسية هى عدم اهدار الخبرة التى يكتسبها الموظف فى ممارسة نشاط وظيفي او مهني سابق على تعيينه فى الحكومة وان لشرط الخبرة المقام الاول بين الشروط المقررة لحساب مدد الخدمة ، هذا القول يردود بان المشرع يشترط لضم مدد الخدمة السابقة شروطا عدة منها شرط الخبرة وشرط تعادل الدرجتين ، ومن ثم يتعين توافر هذه الشروط لكافة فلكل شرط حكمة خاصة تغياها المشرع ولا يغنى شرط عن الآخر ، ومهما بلغت أهمية شرط الخبرة بين شروط ضم مدد الخدمة السابقة فانه لا يغنى عن توافر شرط تعادل الدرجتين فهو شرط مستقل قائم بذاته وحكمته .

وفيما يتعلق بموظفى اليومية الذين يشغلون درجات ذات بداية ونهاية فى كادرات خاصة وما اذا كان يعد فى تحديد التعادل فى شأنهم بالاجر الذى وصلوا اليه فعلا ام بمتوسط مربوط الدرجة التى كانوا يشغلونها مقارنا بمتوسط مربوط الدرجة الجديدة ، فانه ما دام هؤلاء يشغلون درجات ذات بداية ونهاية فانه يتعين الاعتداد فى شأنهم بمتوسط مربوط الدرجة التى كانوا يشغلونها مقارنا بمتوسط مربوط الدرجة التى يعاد تعيينهم فيها ومتى تعادلا اعتبر الشرط الذى يشترطه المشرع لضم مدد الخدمة السابقة التى قضيت باليومية متوافرا فى شأنهم .

لهذا انتهت رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولاً : ان تحديد مدلول عبارة الدرجة المعادلة الواردة بالمادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة لمدد الخدمة السابقة التى تقضى على اعتماد أو بالمكافأة الشهرية أو باليومية يجب ان يتم على أساس الاجر أو الماهية المعادلة لمرتب الدرجة التى يعاد التعيين فيها دون اعتداد بأى عنصر آخر .

ثانياً : ان المدد التى يقضيها الموظف بمكافأة شاملة قدرها ١٥ جنيها شهريا يجوز ضمها فى مقدمة الدرجة السادسة متى توافرت فى شأنها الشروط الاخرى التى يشترطها القرار الجمهورى المشار اليه .

ثالثاً : بالنسبة الى موظفى اليومية الذين يشغلون درجات ذات بداية ونهاية فى كادرات خاصة فانه يعتد فى تحديد درجة التعادل فى شأنهم بمتوسط مربوط الدرجات التى كانوا يشغلونها مقارنا بمتوسط مربوط الدرجة الجديدة .

(فتوى ٥٠٤ فى ١٢/٦/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

شرط تعادل الدرجة فى المدينتين السابقتين والجديدة - توافره ولو كانت المدة السابقة قضيت على اعتماد ما دامت بمرتب يفوق بداية الدرجة فى المدة الجديدة - وجوب الضم فى هذه الحالة متى توافرت سائر شروط القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ القول بأن الضم فى هذه الحالة جوازى - غير صحيح - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان الراتب الذى كان يتقاضاه المدعى وهو اربعة عشر جنيها شهريا يجاوز الدرجة الثامنة التى عين عليها فيما بعد ، واذا كان التعادل يكفى لاجراء الضم فان تجاوز الدرجة يكون من باب اولى كافيا لتحقيق شرط التعادل بالنسبة للمدد التى يراد ضمها الى المدة الجديدة كما ان لجنة شئون الموظفين قد وافقت على ضم هذه المدة مما يؤخذ منه ان شرط

التماثل فى العمل الجديد والعمل القديم متوافر ، وبما ان جميع الشروط الأخرى متوافرة فى هذه المدة فإنها تضم الى مدة عمل المدعى الجديد طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . ولا يكون من حق الإدارة متى توافرت هذه الشروط أن تمتنع عن اجراء هذه التسوية بمقولة أن هذا الأمر جوازى بالنسبة لها تعمله او لا تعمله وفقا لمشيئتها كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه ، لأن هذا النظر يؤدى الى تعطيل حكم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن ضم المدد السابقة طبقا لشروط وأوضاع فوض السيد رئيس الجمهورية فى اصدار قرار بها بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى ديوان الموظفين ، كما يؤدى الى اهدار المساواة والاخلال بالمراكز القانونية التى يتلقاها الموظفون من القانون مباشرة ، وما على الإدارة الا تنفيذ القانون وتطبيقه فى حق الموظفين على أساس من القواعد التنظيمية التى يصدر بها على أساس القانون والقرارات الصادرة فى هذا الشأن .

(طعن ٩٨٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٣٨٥)

المبدأ :

المدد التى قضيت فى كادر ائنى أو على اعتماد أو بالمكافأة الشهرية أو باليومية — ضمها طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ — مشروط بأن تكون المدة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد التعيين فيها — حصول الموظف فى المدة السابقة على مكافأة شهرية قدرها خمسة جنيهات — يجعلها غير معادلة للدرجة التاسعة التى أعيد تعيينه فيها — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

يشترط لضم مدة الخدمة السابقة طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ (١) أن يكون العمل السابق قد أكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين .

(٢) ان تكون المدة المضمومة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها .

(٣) وان يقتصر الضم على المدد التى قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمى الذى تتطلبه المادة (١١) من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والذى يعين على اساسه الموظف او يعاد تعيينه بمقتضاء - وهذه الشروط الثلاثة يتعين توافرها جميعا فى المدة المضمومة اذا كانت قد قضيت فى كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية - ومن ثم يشترط ان تكون هذه المدة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها ، فاذا كان الثابت ان المكافاة الشهرية التى كان يتقاضاها المدعى قدرها ٥ جنيهات فانها لا تعادل الدرجة التاسعة وفق احكام الجدول المرافق للقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

(طعن ٨٥٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٣١)

قاعدة رقم (٣٨٦)

المبدأ :

ضم المدد التى قضيت على غير درجة او باليومية او على بند الاعانات - اشتراط القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لضمها ان تكون قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة الحالية - العبرة فى التعادل فى هذه الحالة ان يكون بين المرتب السابق والدرجة التى حصل التعيين فيها .

ملخص الحكم :

ان مفاد نصوص المادتين الثانية والثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ انه يشترط ضم مدة الخدمة السابقة سواء كانت على درجة او باليومية او على بند الاعانات ١ - ان يكون الموظف قد حصل على المؤهل قبل التعيين فى العمل الذى يطلب ضم المدد التى قضاها فيه ٢ - وان يكون العمل قد اكسبه خبرة فى عمله الجذيد ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين ٣ - وان يكون فى درجة معادلة لدرجته الحالية . وحيث انه باعمال هذه النصوص على حالة المدعى

فبالنسبة للمدة الاولى وهى التى قضاها ببند الاعانات فى وظيفة مدرس بمرتب ١٢ جنيها شهريا من ١٩٥٥/١٠/٨ حتى ١٩٥٦/١٢/٨ والتي يطلب ضمها الى مدة خدمته الحالية بالدرجة السابعة بالكادر الفنى المتوسط التى اعيد تعيينه فيها اعتبارا من ١٩٥٦/١٢/٢٩ فانه متى كان حاصلا على المؤهل وهو دبلوم معهد المعلمين الخاص سنة ١٩٥٥ اى قبل اشتغاله فى المدة المطلوب ضمها وانه كان يتقاضى مرتبا قدره ١٢ جنيها شهريا وهو يعادل مرتب الدرجة السابعة التى اعيد تعيينه فيها فى ١٩٥٩/١٢/٢٩ اذ ان العبرة فى التعادل يجب ان تكون بين المرتب السابق والدرجة التى حصل التعيين فيها ولا يلزم اتحاد الدرجة السابقة مع الحالية اذ ان المدة السابقة على غير درجة ما دامت احكام قرار ضم مدة الخدمة السابقة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ قد وردت مطلقة والقواعد التفسيرية تقضى بأن المطلق يجرى على اطلاقه وما لم يرقم ما يقيد صراحة او ضمنا فلا محل لتقييده ومن ثم يكفى دلالة المرتب على قيمة العمل السابق وتعادله مع العمل الجديد وان المدعى كان يعمل عملا واحدا فى المدة الاولى ويعد اعادة تعيينه فى ١٩٥٩/١٢/٢٩ وهو التدريس - وانه متى كانت هذه هى حالة المدعى فانه تكون قد توافرت فيه كافة الشرائط التى يحق له بموجبها ضم مدة خدمته السابقة على بند الاعانات الى مدة خدمته الحالية .

(طعن ١٣٩٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٩)

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

مدد الخدمة السابقة التى قضيت فى الكادر المتوسط - ضمها عند تعيين الموظف فى كادر أعلى - جوازه طبقا لقواعد حساب مدد الخدمة السابقة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - من شروطه ان تكون المدة السابقة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة فى الكادر الأعلى .

ملخص الحكم :

ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ قد صدر فى ٢٠ من فبراير لسنة ١٩٥٨ متضمنا قواعد جديدة فى شأن حساب مدد العمل

السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة وقد اجاز هذا القرار ضم مدة العمل السابقة فى الحكومة اذا كانت قد قضيت فى كادر ادنى فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها بشرط أن يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ، ونص على أن يرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة . ولما كان المدعى وقت حصوله على ليسانس الحقوق فى الدرجة السابعة وهى درجة غير معادلة ولم يرق الى الدرجة المعادلة (الدرجة السادسة) فى الكادر المتوسط الا اعتباراً من ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ فإنه حسب ما تقدم من لحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لا يستحق أن تحسب له مدة خدمته فى الكادر المتوسط فى اقدميته فى الدرجة السادسة فى الكادر الفنى العالى الا اعتباراً من هذا التاريخ ، اذا كان عمله السابق فى هذه المدة قد اكسبه خبرة يفيد منها فى عمله الجديد

(طعن ١٠٥٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢١)

قاعدة رقم (٣٨٨)

المبدأ :

الدرجة ٣٦٠/٢٠٠ مليما بكادر العمال - لا تعادل بينها وبين الدرجة التاسعة .

ملخص الحكم :

مضى كانت المدعية خلال الفترة المطلوب ضمها تشغل الدرجة ٣٦٠/٢٠٠ مليما من درجات كادر العمال فى هذه الدرجة فإنه لا تتعادل والحالة هذه مع الدرجة التاسعة اذ يقل متوسط مربوطها محسوباً على اساس تلك القساعة عن متوسط مربوط الدرجة المذكورة . واذا انتفى التعادل بينهما فإن المدعية تكون قد فقدت شرطاً من شروط ضم المدة .

(طعن ١٤٠٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣٠)

قاعدة رقم (٣٨٩)

المبدأ :

شرط التعادل بين الدرجتين السابقة واللاحقة - وجوب الاعتماد فيه بقيمة الدرجة اللاحقة في التاريخ الذي تحقق فيه للمدعى المركز القانوني الذي يسمح له بطلب ضم المدة السابقة - العبرة في ذلك بمتوسط المربوط .

ملخص الحكم :

ان المدعى لم يكتمل له المركز القانوني الذي يسمح له بطلب ضم مدد خدماته السابقة الا في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حين عين بالدرجة التاسعة في ١٩٥٦/١٠/٤ ومن ثم وجب الاعتراف عند البحث في قيام التعادل بين الدرجتين السابقة واللاحقة بقيمة الدرجة اللاحقة في التاريخ المذكور الذي تحقق فيه للمدعى المركز القانوني الذي يسمح له بطلب ضم المدد السابقة .

(طعن ١٣٦٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٣)

قاعدة رقم (٣٩٠)

المبدأ :

الدرجة العمالية ٣٦٠/١٦٠ التي كان يشغلها المدعى باليومية خلال الفترة التي يطالب بضمها - لا تتعادل مع الدرجة التاسعة .

ملخص الحكم :

اذا كانت هذه هي القاعدة في حساب اجر عامل اليومية وكان المدعى خلال المدة المطلوب ضمها يشغل الدرجة ٣٦٠/١٦٠ ملزم ، فانه طبقا لما تقدم لا تتعادل هذه الدرجة والحالة هذه مع الدرجة التاسعة اذ يقل متوسط مربوطها محسوباً على أساس تلك القاعدة عن متوسط مربوط الدرجة التاسعة التي عين عليها والمقرر لها في الجدول رقم ٣ - الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - مرتب ذو مربوط قدره ٧٢ - ١٠٨ ج سنوياً بعلاوة ستة جنيهاً كل سنتين واذا انتفى التعادل بينهما فإن المدعى يكون فاقداً شرطاً من شروط ضم المدة .

(طعن ١٣٦٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٣)

(م - ٤٨ - ج ٢٢)

قاعدة رقم (٣٩١)

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة - تاريخ التعادل بين الدرجتين السابقة واللاحقة - يجب الاعتداد فيه بقيمة الدرجة اللاحقة في التاريخ الذي يتحقق فيه المركز القانوني الذي يسمح بطلب ضم المدة السابقة .

ملخص الحكم :

ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة لا تجيز ضم مدة العمل السابقة باليومية الا اذا كانت المدة المضمومة قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها . وشرط التعادل بين الدرجتين السابقة واللاحقة يجب الاعتداد فيه بقيمة الدرجة اللاحقة في التاريخ الذي تحقق فيه للمدعي المركز القانوني الذي يسمح له بطلب ضم المدة السابقة .

(طعن ٨٢٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٣٩٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ (المادة الثانية - البند الاول فقرة «ب») : شرط تعادل الدرجة - مناهة ان يكون التعادل متحققا بين المرتب السابق الذي كان يتقاضاه الموظف فعلا واول مربوط الدرجة التي اعيد تعيينه فيها بالنظر الى القواعد المعمول بها عند حصول اعادة التعيين - مثال - لا اعتداد باحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥/١٠/١٩٥٠ باعتبار مدة الخدمة التي قضيت في وظائف الدرجة الثانية فما فوقها في سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة كانها مدد قضيت بالدرجة التاسعة اذ ان هذا القرار قد سقط في مجال التطبيق القانوني لتعارض احكامه مع احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وجدول المرتبات المرافق له مما لا سبيل الى اعمال القياس الذي اوردته .

ملخص الحكم :

لقد استلزمت المادة الثانية (البند الأول فقرة « ب ») من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ شرط تعادل الدرجة والعبرة فى التعادل فى الدرجة على نحو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هى أن يكون هذا التعادل متحققا بين المرتب السابق الذى كان يتقاضاه الموظف فعلا ، وأول مربوط الدرجة التى أعيد تعيينه فيها بالنظر الى القواعد المعمول بها عند حصول إعادة التعيين .

ومن ثم فلا سبيل الى احوال القياس الذى نصت عليه الأحكام السابقة ، فى ظل قواعد وإحكام مستحدثة ، تغاير تلك التى كانت تقررها تلك الأحكام ، ومن ثم فلا اعتداد بما يثار فى هذا الخصوص من أنه سبق لمجلس الوزراء أن قضى بقراره الصادر فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ باعتبار مدة الخدمة التى قضيت فى وظائف الدرجة الثانية فما فوقها فى سلك المستحدثين الخارجين عن الهيئة كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة ، لا اعتداد بذلك لأن هذا القرار قد سقط فى مجال التطبيق القانونى لتعارض أحكامه مع أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وجدول المرتبات المرافق له مما لا سبيل معه الى أعمال القياس الذى أوردته قرار مجلس الوزراء سالف الذكر فى ظل قواعد وإحكام مستحدثة تغاير تلك التى كانت سارية وقت صدوره .

(طعن ٥٨٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/١٢)

قاعدة رقم (٣٩٣)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد العمل السابقة - اشتراطه أن تكون مدة الخدمة المراد ضمها قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها - لا وجه لهذا الشرط بالنسبة لمدد العمل السابقة التى تقضى فى غير الحكومة والأشخاص الادارية العامة لاختلاف نظم التعيين فى هذه الجهات عنها فى الحكومة والأشخاص الادارية العامة - مثال مدة الخدمة التى قضيت فى الاتحاد العام لرعاية الأحداث لا يشترط لضمها توافر شرط التعادل فى الدرجة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المدعية ومن حقها ان تسوى حالتها وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فى الدرجة التاسعة المقررة للمؤهل الدراسى الذى حصلت عليه (الابتدائية) وفقا لمرسوم ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ ، مع اعتبار اقدميتها فى هذه الدرجة من تاريخ دخولها خدمة وزارة الشؤون الاجتماعية فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٤ فان من حقها تبعا - لذلك ان تفيد - وقد وضعت فى الدرجة المذكورة من هذا التاريخ باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه متى توافرت شروطها فى حق المدعية .

ومن حيث ان للمدعية مدة عمل سابقة قضتها فى خدمة الاتحاد العام لرعاية الأحداث الذى انشئ بالقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٤ الصادر استنادا الى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية وتضمنت المادة ١ من القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٤ ان (ينشأ تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية اتحاد للجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية التى تقوم باداء خدمات للأحداث المنحرفين او المشردين او المعرضين لذلك فى مصر يطلق عليه اسم (الاتحاد العام لرعاية الأحداث) ومن ثم يندرج - الاتحاد المذكور تحت حكم البند ٨ من المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ باعتباره يضم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المشار اليها فى القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٤ الصادر بانشائه .

ومن حيث انه متى كان الثابت ان مدة عمل المدعية السابقة بالاتحاد العام لرعاية الأحداث لا تقل عن سنتين ، وكانت طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل بالحكومة اذ كانت تعمل فى الاتحاد العام ممرضة وهو نفس العمل الذى عينت فيه بوزارة الشؤون الاجتماعية فان من حقها ان تحسب فى اقدمية الدرجة التاسعة التى حصلت عليها طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٧ ثلاثة ارباع هذه المدة ولا وجه للمقول بضرورة - توافر شروط التعادل فى الدرجة لان هذا الشرط غير قائم بالنسبة لمدة العمل السابقة فى غير الحكومة والأشخاص الادارية العامة لان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المتقدم لم يستلزم هذا الشرط فى هذه الجهات على نحو ما فعل بالنسبة لمدة العمل السابقة.

فى الحكومة أو فى الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه
أو المستقلة لاختلاف نظم التعيين فى هذه الجهات عنها فى الحكومة
والأشخاص الادارية العامة كما انه لا محل للتمسك بانه كان من الواجب
ان يرجع الى لجنة شئون الموظفين المختصة لتقرير ما اذا كان عمل المدعية
السابق قد اكسبها خبرة فى عملها الجديد اذ ان هذا النص فى قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ انما قصد به ان تتولى لجنة
شئون الموظفين المختصة باعتبارها الجهة صاحبة الاختصاص فى تقرير
مدى ما افاده العامل فى عمله السابق من خبرة تؤهله لعمله الجديد
فاذا كان العمل السابق هو ذات العمل الجديد دون تغير أو اختلاف فتوافر
الخبرة محقق لا يحتاج الى بحث أو تقرير (حكم المحكمة الادارية العليا
بجلسة ١٩٦٤/١١/٢٩ فى الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٧ ق) .

ومن حيث ان حكم محكمة القضاء الادارى المطعون فيه اذ قضى
برفض الطعن الذى اقامته المدعية على حكم المحكمة الادارية لوزارات
الصحة والشئون الاجتماعية والأوقاف بجلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ فى الدعوى
رقم ١٠٢ لسنة ١٥ ق فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وتاويله فيما
قضى به من رفض طلب المدعية ضم مدة خدمتها السابقة بالاتحاد العام
لرعاية الأحداث ويتعين الحكم بالغائه ، وبإحقية المدعية فى ضم ثلاثة
أرباع مدة عملها السابق بالاتحاد العام لرعاية الأحداث فى اقدمية
الدرجة العاشرة وما يترتب على ذلك من آثار مع الزام الجهة الادارية
المصروفات .

(طعن ٢٠٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٣٩٤)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل
السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة اشترط لضم مدة الخدمة
السابقة ان تكون قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف
فيها - اذا كانت المدة السابقة قد قضيت على غير درجة وجب النظر الى
المرتب السابق ومرتب الدرجة التى يعاد التعيين فيها لأعمال شرط التعادل

وفقا لما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا - اذا كان مرتب العامل خلال مدة العمل المطلوب ضمها هو ستة جنيهاً ونصف وكانت تلك المدة قد قضيت فإن فترة العمل بقانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فان شرط التعادل يعتبر متحققا اذا ما عين العامل في وظيفة مقرر لها الدرجة العاشرة وفقا لجدول الدرجات الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ طالما ان هذا المرتب يعادل مرتب الدرجة التاسعة وفقا لدرجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي عودلت بالدرجة العاشرة من درجات القانون رقم ٤٦ وفقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن المقام من هيئة مفوضى الدولة عن حكم محكمة القضاء الاداري المشار اليه يقوم على ان قضاء المحكمة الادارية العليا مستقر على ان شرط التعادل بين الدرجتين السابقة واللاحقة يجب الاعتداد فيه بقيمة الدرجة اللاحقة في التاريخ الذي تحقق فيه للموظف المركز القانوني الذي يسمح له بطلب ضم المدة السابقة ، بما يتعين معه المقارنة بين الراتب الذي كان المدعى يتقاضاه في كل من مدتي خدمته السابقة واللاحقة ، ولا يغير من ذلك القول بضرورة تحقيق التوازن بين عناصر الحساب عند تقرير التعادل لان العبرة عند القرار تكون بالنظر الى المرتب الاسامي وقد اصبح الراتب الاساسي لوظائف الدرجة العاشرة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تسعة جنيهاً بينما كان الراتب الاساسي للعسكري المتطوع بقوات السواحل ستة جنيهاً ، وليس في اي من التشريعات القائمة ما يجيز تقييم درجات الوظائف عند اجراء المقارنة بينها على اساس اضافة اعانة غلاء الى رواتب درجات الكادر القديم . القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وتجريد رواتب الكادر الجديد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من تلك الاعانة ، وانه حتى لو اخذ بالمعادلة التي اجراها المشرع في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بين الدرجة التاسعة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبين الدرجة العاشرة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فان ذلك لا يفيد المدعى لانه لم يكن شاغلا لوظيفة في الدرجة التاسعة طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اثناء مدة خدمته في قوات السواحل . بل كان شاغلا لمرتبة العسكري متطوع التي عودلت بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بالدرجة الحادية عشر طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقرير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة الصادر فى ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والسارى المفعول فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد نص فى المادة ١ منه على حساب مدد العمل السابقة فى المصالح الحكومية ، كما نص فى المادة ٢ على أن مدد العمل السابقة فى الحكومة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة او منفصلة متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر فاذا كانت قد قضيت فى كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية جاز ضمها كلها او بعضها بالشروط التى نص عليها القرار ، ومن بينها أن تكون المدة المنضمة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وعلى أن المدد التى تقضى فى التطوع بأسلحة الجيش المختلفة تعتبر فى حكم مدد الخدمة الكلية وتسرى عليها قواعدها .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة مستقر على انه اذا كان الموظف قضى المدة المطلوب ضمها الى مدة خدمته على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية فإن العبرة فى استظهار شرط قضاء هذه المدة فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها يجب أن تكون بالمقارنة بين المرتب السابق ومرتب هذه الدرجة ولا يلزم اتحاد الدرجة السابقة مع الحالية متى قضيت المدة السابقة على غير درجة ما دامت احكام قرار ضم مدد الخدمة السابقة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ قد وردت مطلقة ومن المسلم أن المطلق يجرى على اطلاقه ما لم يرد ما يقيدده صراحة او ضمنا . ومن ثم تبقى دلالة - المرتب على قيمة العمل السابق وتعادله مع العمل الجديد - ومتى كان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه قد صدر فى ظل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فإنه يجب استظهار شرط التعادل على أساس المرتبات المنصوص عليها فى الجدول المرفق بالقانون المذكور وبالرجوع الى هذا الجدول يبين أن مرتب الدرجة التاسعة يبدأ بـ ٧٢ جنيه أى ستة جنيهات شهريا وهى معادلة للمرتب الاصلى الذى كان يتقاضاه المدعى خلال المدة المطلوب ضمها لأن هذا المرتب يبلغ ستة جنيهات زيد الى ستة جنيهات ونصف فى ١٩٧٣/٧/٤ ومن ثم يكون شرط التعادل متوافر بين مرتب المدعى خلال هذه المدة وبين الدرجة التاسعة المنصوص عليها فى الجدول المرفق بالقانون رقم ٢١٠

لسنة ١٩٥١ ، ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن قواعد وشروط اوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم كما ورد فى المادة ٢ على ان تعادل الدرجات دائمة او مؤقتة الواردة بالتجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكادر عمال النيومية بالدرجات الواردة بالتجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على الوجه المبين بالتجدول الأول بالقرار الجمهورى الذى أورد أن الدرجة التاسعة (كادر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) تعادل الدرجة العاشرة (كادر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) فإنه يتعين القول بتوافر شرط التعادل بين مرتب المدعى فى المدة المطلوب ضمها وبين الدرجة العاشرة التى عين فيها فى ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، ولا وجه لنفى هذا التعادل استنادا الى ما سبق ان قضت به هذه المحكمة بحكمها الصادر بجلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٧ فى الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٨ ق وحكمها الصادر بجلسة ١٢ من مايو ١٩٦٨ فى الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٩ ق من أن شرط التعادل بين الدرجتين السابقة واللاحقة يجب الاعتداد فيه بقيمة الدرجة اللاحقة فى التاريخ الذى تحقق فيه للمدعى المركز القانونى الذى يسمح له بطلب ضم المدة السابقة وبحيث يكون التعادل متحققا بين المرتب السابق الذى كان يتقاضاه الموظف فعلا وأول مربوط الدرجة التى أعيد تعيينه فيها بالنظر الى القواعد المعمول بها عند حصول إعادة التعيين لا وجه لذلك فى المنازعة المسائلة لأن القواعد المعمول بها عند إعادة التعيين هى بذاتها التى أجرت التعادل بين الدرجة التاسعة (كادر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) والمعادلة لمرتب المدعى وبين الدرجة العاشرة (كادر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) التى عين فيها المدعى .

(طعن ٧٧٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧)

خامسا - اعادة التعيين على درجة اقل من الدرجة السابقة :

قاعدة رقم (٣٩٥)

المبدأ :

اعادة تعيين الموظف في درجة اقل من الدرجة السابقة - لا يمنع من ضم مدة الخدمة - توافر شروط ضم مدة الخدمة طبقا لقرار مجلس الوزراء في ١١/٥/١٩٤٧ - لا يمنع من ضمها على اساس القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ اذا توافرت شروط تطبيقه .

ملخص الحكم :

لئن كان المدعى عند فصله في عام ١٩٤٧ ، في وظيفة مدرس في الدرجة الثامنة ، واعيد تعيينه مدرسا في مجلس المديرية في الدرجة التاسعة فقط ، الا انه اذا كان يفيد من ضم مدة خدمته بالدرجة الثامنة لو انه اعيد تعيينه في نفس الدرجة فانه يفيد من ضم تلك المدة بحكم اللزوم من باب اولى ، لان ما يصلح للأكثر يصلح للأقل وانه ولئن كان المذكور يفيد من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بضم ثلاثة ارباع مدة خدمته السابقة التي قضاه في خدمة المجلس ، الا انه بعد ان صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٥٨ في ٣٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد الخدمة السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة لمن لم يسبق لهم تسوية حالتهم او الافادة من القرارات السابقة ، ونص في المادة الثانية منه على ان مدد العمل السابقة في الحكومة او في الأشخاص الادارية العامة ذات الميزات الملحقة او المستقلة تحسب كاملة ، سواء كانت متصلة او منفصلة متى كانت معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفي نفس الكادر ، وفتح ميعد لطلب حساب مدد الخدمة السابقة ينتهي بانقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ نشر القرار ، والا سقط الحق في حساب هذه المدد ، فان بنى حق المدعى الافادة من حساب مدة خدمته السابقة التي قضاه في المجلس ، وكانت كلها في الدرجة الثامنة ، الى مدة خدمته عند إعادة تعيينه في الدرجة التاسعة على مقتضى احكام هذا القرار وبالشروط الواردة فيه المتوفرة في حالته .

(طعن ١٦٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢٨)

سادسا - شرط اتفاق طبيعة العمل السابق مع العمل الجديد :

قاعدة رقم (٣٩٦)

المبدأ :

شرط تماثل العمل السابق مع العمل الجديد - عدم توافره اذا كان العمل السابق هو عمل كاتب بوزارة العدل والعمل الجديد هو عمل مدرس بوزارة التربية والتعليم - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

يشترط لامكان ضم المدة السابقة وفقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، أن تكون اعمال الوظيفة التى تسند للموظف مماثلة لأعمال وظيفته السابقة .

ولما كانت طبيعة عمل المدعى بوزارة العدل ككاتب تختلف عن طبيعة عمله بوزارة التربية والتعليم كمدرس ، اذ ان وظيفة الكاتب لا تتطلب من ناحية الاستعداد والتأهيل ما تحتاج اليه وظيفة المدرس وما تقتضيه فيمن يضطلع بها من ان يتوافر فيه قسط من السيطرة على الناشئة وقدرة على سبر أغوارهم ، وهم انماط من الخلق والاستعداد ، وتفهم شكائهم وعقلياتهم لاحسان توجيههم وتبصيرهم فى يسر بالأسول التربوية والتعليمية - فعمل المدرس والحالة هذه يختلف فى طبيعته عن العمل الكتابى ، فالعمال عمل المدعى بوزارة العدل ككاتب وعمله بوزارة التربية والتعليم كمدرس يختلفان ويتباعدان .

(طعن ١٠٤٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٣٩٧)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - شرط اتحاد طبيعة العمل - انتفاؤه اذا كان العمل السابق هو التدريس والعمل الحالى هو العمل الادارى بمجلس الدولة - لا يغير من هذه النتيجة قيام الموظف باعمال ادارية او قانونية الى جانب التدريس اذ العبرة بالعمل الاصلى ولا عبرة بالعمل التبعى .

ملخص الفتوى :

ان من شروط حساب مدد العمل السابقة التى تقضى فى حكومات الدول العربية ، طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، ان تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل بالوظيفة التى يعين فيها الموظف ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

ومن حيث ان المقصود بشرط اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته ، على ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا ، هو ان يتمثل العملان . واذا لم يكن معنى ذلك ان يتطابقا تطابقا تاما من جميع الوجوه الا انه يجب ان يكون العملان على شئ من التوافق بحيث يؤدى ذلك الى افادة الموظف فى عمله من الخبرة التى اكتسبها من العمل السابق ، وهى الحكمة التى حدث بالمرشع الى وضع هذا الشرط فى القواعد الخاصة بضم مدد الخدمة السابقة .

ومن حيث ان تحقيق هذا الشرط بمعناه المشار اليه يتطلب تحليل اختصاصات العمل السابق والعمل الجديد للتعرف على مدى التماثل بينهما التزاما لشرط اتحاد طبيعة العملين .

ومن حيث ان عمل التدريس المطالب بضم مدته فى الحالة المعروضة اقتضى ممن باشره الامام بالمواد التى يتم تدريسها طبقا للمناهج الموضوعة اماما كافيا لتعليمها للتلاميذ ، والقدرة على توجيه المناشئة وتبصيرهم بالاصول العلمية للمواد المدروسة والسيطرة عليهم على اساس تربوى يتطلب اماما بالنواحي التربوية - اما العمل الادارى بمجلس الدولة ، فهو - بداءة - كائ عمل ادارى آخر ، يقتضى الامام الكافى باختصاصات واعمال الجهة التى يتم العمل فيها ، ويتميز ذلك العمل فضلا عن ذلك بأنه ليس عملا كتابيا ، وانه وان كان عملا اداريا الا انه يصطبغ ، فى غالبه الاعم . بطابع الفن القانونى الى حد بعيد ، فتقاليد العمل بمجلس الدولة وما جرى عليه العمل فيه يجعل من الموظفين الاداريين عونا للاعضاء الفنيين فى اعمالهم القانونية الصرفة ، والمكتب الفنى الملحق بالامانة العامة للمجلس ، وهو يختص باعداد بحوث فنية

فى القانون ويشرف على أعمال المكتبة والترجمة وإصدار المجلة ومجموعات الأحكام والفتاوى تسيقا وتبويبا ، يلحق به عدد كاف من الموظفين الإداريين ، كما أن المادة ٧٢ من قانون مجلس الدولة تجيز تعيين الموظفين الإداريين بالمجلس - بشروط معينة ، فى وظيفة مندوب بالمجلس .

ومن حيث أنه بمقابلة عمل التدريس بالعمل الإدارى بمجلس الدولة ، على النحو السابق ، يبين انهما لا يتطابقان من حيث طبيعة كل منهما ، ولا يتماثلان ، أو يختلطان أو يتشابهان ، بحيث يمكن تأكيد أن إيهما لا يكسب خبرة للآخر ، ذلك لأن الأمام بالمواد التى تدرس للناشئة لا يكسب خبرة من أى نوع فى العمل الإدارى بمجلس الدولة ، وشأن ذلك شأن المحاضرات بالنواحي التربوية اللازمة فى التدريس ، وعلى هذا يختلف العاملان فى الطبيعة ويفقد من اشتغل بهما شرط اتفاق طبيعة العمل السابق مع العمل الحالى لضم مدة الاول الى الثانى .

ومن حيث انه لا يغير من النتيجة السابقة ، ما تقدم به ذوو الشأن من صور شهادات توضح أنهم كانوا يقومون الى جانب عمل التدريس بأعمال قانونية وإدارية ، فإن ذلك وإن كان يفيد أعمال المذكورين فى عملهم بالملكة العربية السعودية بنواحي الإدارة والقانون إلا أنه طالما ان عملهم لم يكن تلك النواحي بصفة أصلية وبطريق التخصص وإنما كان الأصل هو عمل التدريس ، وأضيفت اليه هذه النواحي على وجه تبعى - كما هو ظاهر الشهادات - فإن العمل السابق لا يمكن اعتباره ، بهذه المثابة ، عملاً إدارياً أو قانونياً يكسب خبرة فى العمل الحالى - ويمثل هذا النظر قضت المحكمة الإدارية العليا فى حكم لها بجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٥٦ (مجموعة أحكام المحكمة العليا السنة الثانية ص ١١٢) .

ومن حيث انه وإن كان للمحكمة العليا قضاء قالت فيه « ... يكفى أن يكون العمل السابق - بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له - تماثلاً فى الطبيعة مع العمل الجديد ، ويتحقق هذا الشرط من باب أولى لو كان العمل السابق أشمل فى هذا الخصوص من العمل الجديد ، فيجوز ضم المدة التى قضيت فى العمل الأشمل فى طبيعته الى مدة خدمة الموظف فى عمل إدارى أو كتابى لأنه أدخل فى شرط تماثل طبيعة العمل وإن كان العكس غير لازم ... » (حكم المحكمة العليا بجلسة ٣٠ من مارس سنة

١٩٥٧ - مجموعه أحكام المحكمة العليا س ٢ ، ع ٢) الا ان هذا الحكم لا يشفع في الاخذ بغير النتيجة السالف ذكرها ، لأن عمل التدريس ليس أشمل بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له من العمل الإداري بمجلس الدولة بل انه أبعد ما يكون عنه وأكثر اختلافا عنه ، اذ روعى ان مقتضى اتفاق طبيعة العمل هو افادة الموظف في عمله الجديد من الخبرة التي اكتسبها في العمل السابق ، وليس مقنعا ان عمل تدريس المواد الاجتماعية للناشئة - وهى المواد الثابت في الاوراق ان التدريس كان لها في الحالة المعروضة - يكسب او يفيد أى خبرة في العمل الإداري بمجلس الدولة .

ومن حيث انه ترتبياً على ما تقدم تكون لجنة شئون الموظفين بمجلس الدولة قد أصابت في رفض طلب ضم مدة العمل بالتدريس في المملكة السعودية الى مدة العمل الإداري بالمجلس .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز ضم مدد عمل الموظفين المذكورين بالتدريس في المملكة العربية السعودية الى مدة عملهم بمجلس الدولة لاختلاف طبيعة العملين .

(ملف ١٤٧/١/٨٦ - جلسته ١٩٦٤/١٠/٢٨)

قاعدة رقم (٣٩٨)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة - شرط الرجوع الى لجنة شئون الموظفين لتقرير ما اذا كان العمل السابق اكسب خبرة يعتد بها في العمل الجديد - لا محل له اذا كان العمل السابق هو ذات العمل الجديد دون تغيير أو خلاف .

ملخص الحكم :

لا محل للتمسك بأنه كان من الواجب ان يرجع الى لجنة شئون الموظفين المختصة لتقرير ما اذا كان عمل المدعى السابق قد اكتسبه خبرة يعتد بها في عمله الجديد اذ ان هذا النص في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ انما قصد به الى ان تتولى لجنة شئون الموظفين المختصة

باعتبارها الجهة صاحبة الاختصاص تقرير مدى ما افاده الموظف فى عمله السابق من خبرة تؤهله لعمله الجديد فاذا كان العمل السابق هو ذات العمل الجديد دون تغيير او اختلاف فتوافر الخبرة محقق لا يحتاج الى بحث او تقرير وهو امر من البدهة بحيث لا يحتمل شيئا من الجدل .

(طعن ١٣٩٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٩)

قاعدة رقم (٣٩٩)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - تفرقته فى الحكم بين مدد العمل السابقة فى الحكومة او الاشخاص الادارية العامة التى تقضى فى درجة معادلة بذات الكادر وبين تلك التى تقضى فى كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية - اجازته ضم الاولى وحسابها كاملة دون قيد او شرط - لا محل لامتزام شرط اتحاد طبيعة العمل بالنسبة لهذه المدة مع العمل الحالى - مثال .

ملخص الحكم :

تنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة على أنه مع مراعاة لحكام المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها فى المادة الاولى وفقا للشروط والاوزاع الآتية : (١) مدد العمل السابقة فى الحكومة او فى الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه او المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة او منفصلة متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر . فاذا كانت قد قضيت فى كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية جاز ضمها كلها او بعضها بالشروط الآتية :

(١) ن يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

(ب) ان تكون المدة المضمومة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها . » وواضح من هذا النص ان المشرع قد فرق فى الحكمين بين مدد العمل السابقة فى الحكومة او فى الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المحقة او المستقلة التى تقضى فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر وبين تلك التى تقضى فى كادر أدنى على اعتماد او بالمكافأة الشهرية او باليومية ، فإجاز ضم المدة الاولى وحسابها كاملة سواء اكانت متصلة او منفصلة دون قيد او شرط ، بينما تطلب فى المدة الثانية ضرورة توفر شرطين لجواز ضمها الاول ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد والثانى ان تكون قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها ، ومفاد ذلك ان قضاء المدة المطلوب ضمها على درجة معادلة وفى نفس الكادر انما تغنى عن شرط اكتساب الخبرة الذى هو فى حقيقته متلازم مع شرط اتحاد طبيعة العمل ، واذا كان الثابت ان مدة خدمة المطعون فى ترقيته التى قضاهها بوزارة التربية والتعليم من ١٩٥٠/١٢/١ الى ١٩٥٥/٩/٣٠ قضيت بالدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى ، وهى ذات الدرجة التى عين فيها بالهيئة العامة للسكك الحديدية وفى نفس الكادر ، فان تلك الهيئة اذ قامت بضمها كاملة فى حساب اقدميته طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ آنف الذكر تكون قد طبقت فى شأنه هذا القرار تطبيقا سليما لا وجه للطعن عليه .

(طعن ٩٠٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٦)

قاعدة رقم (٤٠٠)

المبدأ :

شرط اتفاق طبيعة العمل السابق مع العمل الجديد - لا يعنى تماثل التماثل والتحاذى من جميع الوجوه - يكفى ان يكون العمل السابق بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له متماثلا مع العمل الحالى - يجوز ضم مدة الخدمة فى العمل الاقل - مثال ذلك المدة التى تقضى فى عمل قس بالقياس الى مدة الخدمة فى عمل كتابى أو ادارى وان كان العكس غير لازم - قيام التماثل المطلوب بين وظيفة مدرسة بمدرسة الفرنسيسكان الاعدادية تساعد فى أعمال السكرتارية ووظيفة كاتبة وصابطة .

ملخص الحكم :

ان المقصود بالشرط الخاص باتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته هو ان يتمثل العملان وليس مؤدى ذلك ان يكون الاختصاص واحداً في العاملين او ان يكون العملان متطابقين تطابقاً تاماً بحيث يتحاذيان من جميع الوجوه وانما يكفى ان يكون العمل السابق حسب الاستعداد فيه والتأهيل له مماثلاً للعمل الحالي ، وفي ذلك فانه يجوز ضم المدة التي قضيت في العمل الأشمل في طبيعته الى مدة الخدمة في العمل الأقل كالمدة التي تقضى في عمل فنى الى مدة خدمة فى عمل كتابى او ادارى لأنه ادخل فى شرط تماثل طبيعة العمل وان كان العكس غير لازم ، ولما كانت مدة خدمة المدعية المطلوب ضمها بالاستناد الى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن ضم مدد الخدمة السابقة المطلوب ضمها قد قضيت فى وظيفة مدرسة بمدرسة الفرنسيكان الاعدادية كما كانت تساعد فى اعمال السكرتارية بينما المدة اللاحقة قضيت فى وظيفة كاتبة وضابطة ومن ثم فان طبيعة العمل فى المدينتين متفقة لان العمل فى كلتا الجاليتين يتركز على الامام باللغة والكتابة .

(طعن ١٣٨٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٦)

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ :

المدد التي قضيت فى غير الحكومة والاشخاص الادارية العمامة - اشتراط القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لضمها اتفاق طبيعة العمل فيها مع طبيعة العمل فى الحكومة - اختصاص لجنة شئون الموظفين بالتحقق من توافر هذا الشرط - لا يخل برقابة القضاء الادارى على صحة سبب رفض الضم - اساس ذلك على ضوء اختصاص القضاء الادارى بالمنازعات المتعلقة بضم مدد الخدمة السابقة .

ملخص الحكم :

انه وان كان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد الخدمة السابقة اشترط لضم المدة التي قضيت فى غير الحكومة

والاشخاص الادارية العامة أن تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل في الحكومة ، وناط بلجنة شئون الموظفين أن تحدد ذلك الا ان هذا لا يعنى ان لا يكون للقضاء الادارى حق مراقبة صحة السبب الذى استندت اليه الادارة فى رفض ضم مدة الخدمة السابقة ومدى مطابقتها للقانون ، وواقع الامر أن واضح القرار الجمهورى انما يهدف من ارجاع التقدير الى لجنة شئون الموظفين الى تحقيق صيانة اكبر تتكفل حسن تطبيق القانون ، اذ كان الوضع قبل صدور القرار الجمهورى لا يستلزم عرض الامر فى هذا الشأن على لجنة شئون الموظفين المختصة ، وانما كان موكولا الى الرئيس الادارى ينفرد فيه بالتقدير ، ومن ثم فالرجوع الى هذه اللجنة لم يكن مقصودا به الخروج على ما كان مستقرا فى القضاء الادارى من تسليط رقابته على تقدير الادارة فى مسألة ما اذا كان العمل السابق متفقا فى طبيعته أو غير متفق مع العمل الجديد - ذلك أنه وفقا لقانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ يختص هذا المجلس بهيئة قضاء ادارى بالفصل فى بعض المسائل وتكون له فيها ولاية القضاء كاملة ، ومن بين ما نص عليه من ذلك المنازعات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين وورثتهم والطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة او الترقية او بمنح علاوة ، ومن المقرر أنه تفسيرا لهاتين الفقرتين جرى القضاء الادارى على اختصاصه بالنظر فى جميع القرارات التى قد تؤثر فى الحاضر أو المستقبل فى مرتبات الموظفين او معاشاتهم أو فى ترقيةاتهم أو فى منحهم العلات ، ولا شبهة فى أنه يندرج تحت هذه الولاية المحددة تلك المنازعات المتعلقة بضم مدة الخدمة لأنها تؤثر فى المركز القانونى للموظف ويمتد اثرها من ثم الى الاحكام التى يخضع لها المرتب والترقية والعلاوة او المعاش ، واذا كان هذا الامر من المسلمات فان وزن الامور بالقسط فى الحالة المعروضة تقتضى من هذه المحكمة ان تزن طبيعة الوظيفة السابقة ومدى اتفاقها مع طبيعة الوظيفة الجديدة فى ضوء المستندات المقدمة اليها لتقول كلمتها والا اضحت رقابتها غير جدية ، والقول بغير ذلك يؤدى الى جعل الحق فى الضم وهو حق مستمد اصلا من القانون خاضعا لمحض تقدير الادارة او مشيئتها دون تعقيب عليها من القضاء الادارى وهو ما لا يمكن قبوله بحال .

(طعننى ١٦٤٥ ، ١٣١٢ ؛ لسنة ٧ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٦٥)

(م - ٤٩ - ج ٢٢)

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - شرط اتفاق طبيعة العمل السابق مع العمل الجديد - لا يتوافر بالنسبة الى عمل الخبير الزراعى عند التحاقه بوظيفة مدرس علوم ولحياء بالمدارس الثانوية - العملاق وان اشتركا فى بعض النواحي العلمية الا انهما متباعدان فى المستوى والاختصاص .

ملخص الحكم :

ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة يفيد منه جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره ايا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة وقد استلزم هذا القرار لضم ثلاثة ارباع مدة الخدمة التى قضيت فى الاعمال الحرة فى غير الحكومة والاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المستقلة او الملحقة سواء اكانت منفصلة او متصلة ان تتوافر الشروط الآتية :

(ا) لا تقل مدة الخدمة السابقة عن سنتين .

(ب) أن تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل بالحكومة ويرجع فى ذلك الى لجنة ثئون الموظفين .

ومن حيث ان أحد الشرطين اللذين يتطلبهما القرار سالف الذكر وهو اتفاق طبيعة العمل السابق مع العمل الحكومى متخلف فى حق الطاعن ذلك أن المقصود بالاتفاق هو ان يكون العمل السابق حسب الاستعداد فيه والتاهيل له مماثلا للعمل الحالى وليس المقصود بهذه المماثلة اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد او ان يكون العملاق متطابقين تطابقا تاما بحيث يتحاذيان من جميع الوجوه . ولما كان العمل الذى مارسه الطاعن قبل الالتحاق بالتدريس هو القيام بأعمال الخبرة الزراعية والعناية بالزراعة وادارة المزارع لا تتطلب من ناحية الاستعداد والتاهيل ما تحتاج اليه وظيفة مدرس علوم ولحياء بالمدارس الثانوية - اذ ان

وظيفة التدريس فضلا عن المستوى العلمى الذى يتعين ان يبلغه المدرس بعضى طبيعتهن فيمس يسطلح بها قسطا من السيطرة على الناشئة وقدرة على سير اغوارهم وهم انماط من الخلق والاستعداد وتفهم شكاتهم لاحسان توجيههم وتبصيرهم فى يمر بالاصول العلمية فمستوى المدرس لا شك فى انه ارفع فى طبيعته ودائرة اختصاصه اشمل واعم والعمالن وان تشاركا فى بعض النواحي العلمية الا انهما متباعدان فى المستوى والاختصاص .

(طعن ١٥١٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٥)

قاعدة رقم (٤٠٣)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة - استلزامه اتحاد طبيعته العمل السابق مع طبيعة العمل الحالى عند حساب المدد السابقة التى قضيت فى جهات غير الحكومة والاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المستقلة او الملحقة - تركه للجنة شئون العاملين تقدير مدى توافر هذا الشرط - استنفاد اللجنة سلطتها التقديرية برفضها الضم لتخلف الشرط يمنع من اعادة النظر فيه - نقل الموظف بعد ذلك الى وظيفة يتوافر فيها هذا الشرط لا يجوز اعادة النظر فى طلب الضم او النظر فى طلب جديد - اساس ذلك ان اعمال قواعد الضم لا يتم الا فى حالة التعيين ، او اعادة التعيين دون النقل - حكمة ذلك عدم جواز زعزعة لقدميات الموظفين الآخرين وهو ما دعا المشرع الى تحديد ميعاد لتقديم طلبات الضم والا سقط الحق فيه .

ملخص الفتوى :

ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ، قد بين فى الفقرة (٤) من المادة الثانية منه - الشروط والاوزاع التى يتعين مراعاتها عند حساب مدد العمل السابقة التى تقضى فى جهات غير الحكومة والاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المستقلة او الملحقة ، ومن بين هذه الشروط ان تكون طبيعة العمل السابق متفقة مع طبيعة العمل بالحكومة . وعهد الى لجنة شئون العاملين فى الجهة التى عين بها العامل او اعيد تعيينه

فيهما ، بتقدير مدى توفر شرط اتحاد طبيعة العمل السابق بالعمل الجديد ، باعتبارها من الشروط الاساسية اللازم تحققها لحساب مدد العمل السابقة .

فاذا كان النائب ان طالب الضم سبق ان تقدم بطلب عند تعيينه بمصلحة الاموال المقررة ، لحساب مدة العمل السابقة التي قضاها فسي جمعية الهلال الاحمر ، وقد عرض هذا الطلب على لجنة شئون العاملين بتلك المصلحة ، فقررت رفضه ، استنادا الى ان طبيعة عمل السيد المذكور في وظيفة رئيس مستخدمين بجمعية الهلال الاحمر لا تتفق مع طبيعة عمله في وظيفة معاون مالية بالمصلحة ، ومن ثم تكون اللجنة قد استنفدت سلطتها في هذا الخصوص ، بحيث لا يجوز لها اعادة النظر في الطلب آنف الذكر بسبب تغير الظروف ، بعد ان تم نقل هذا الموظف الى وزارة الخزانة في وظيفة بالمراقبة العامة لشئون العاملين (المستخدمين) ، ويغض النظر عن مدى اتفاق طبيعة العمل في هذه الوظيفة الاخيرة مع طبيعة عمله خلال المدة المطلوب ضمها ، اذ العبرة في جواز حساب هذه المدة ، هي بمدى توفر شرط اتحاد طبيعة العمل عند بدء تعيين الموظف المذكور في وظيفة معاون مالية بمصلحة الاموال المقررة ، حتى ولو توفر هذا الشرط في تاريخ لاحق بعد نقله الى وزارة الخزانة ، وحكمة ذلك منع زعزعة اقدميات الموظفين الاخرين التي استقرت على اساس التسوية التي تمت له لدى تعيينه وهذا هو السبب الذي حدد الشارع من اجله ميعادا لتقديم طلبات ضم مدد الخدمة السابقة والا سقط الحق في هذا الضم .

ولا وجه للقول بأن نقل المذكور من وظيفة معاون ماليه بمصلحة الاموال المقررة الى وظيفة اخرى بالمراقبة العامة لشئون العاملين بوزارة الخزانة هو بمثابة اعادة تعيينه ، مما يخوله الحق في تقديم طلب جديد ويفتح له ميعادا جديدا لطلب صم مدة خدمته السابقة بجمعية الهلال الاحمر ، ناسيما على ان طبيعة عمله خلال تلك المدة - كرئيس مستخدمين - تتفق مع طبيعة عمله المالي بالمراقبة العامة لشئون العاملين بالوزارة على الرغم من سابقة رفض لجنة شئون العاملين لهذا الطلب - لا وجسه لهذا القول ، اذ ان نقله من وظيفة الى اخرى في ذات الدرجة والكاادر بل وداخل وزارة واحدة ، انما يعتبر نقلا نوعيا ، ولا يعد من قبيل التعيين او اعادة التعيين ولما كان اعمال قواعد حساب مدد الخدمة السابقة لا يتم الا في حالة التعيين او اعادة التعيين دون النقل ، للحكمة السالف ايضاحها ،

فانه لا يعتد بالطلب الثانى الذى تقدم به السيد المذكور فى ابريل سنة ١٩٦٥ - بعد نقله الى وزارة الخزانة - لحساب مدة خدمته السابقة بجمعية الهلال الاحمر ، اذ ان هذا النقل لا ينشئ له حقا مستجدا فى طلب حساب تلك المدة بعد اذ تحدد مركزه القانونى واستقر بالنسبة الى مراكز زملائه بانتهاء لثر طلبه الاول برفضه من لجنة شئون العاملين .

لذلك انتهى الرأى الى عدم أحقية السيد المذكور فى ضم مدة خدمته السابقة التى قضاها بجمعية الهلال الاحمر .

(ملف ١٨٤/١/٨٦ - جلسة ١٩٦٦/٢/٢)

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، شرط اتفاق طبيعة العمل - تخلفه اذا كانت المدة السابقة قد قضيت بوظيفة كاتب بشركة السكر والعمل الجديد موزعا بهيئة البريد .

ملخص الحكم :

يستلزم لحساب مدد العمل السابقة التى تقضى فى غير الحكومة والاشخاص الادارية العامة طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أن تكون طبيعة العمل فيها تتفق مع طبيعة العمل بالحكومة وغنى عن البيان أن طبيعة عمل المدعى ككاتب فى شركة السكر تختلف عن طبيعة عمله بهيئة البريد كطواف بريد - وهى الوظيفة التى بدأ الخدمة بها فى هيئة البريد كما هو ثابت من ملف خدمته - ذلك ان وظيفة الكاتب لا تتطلب من ناحية الاعداد والتأهيل والخبرة ما تتطلبه وظيفة طواف البريد التى تقتضى معرفة ودراية بتوزيع البريد واساليبه لا تكتسب الا بالتدريب والمران فى هيئة البريد ذاتها ولا يكفى فى اكتسابها مجرد معرفة القراءة والكتابة وسابقة القيام بالاعمال الكتابية ، ومن ثم يكون قد تخلف فى المدعى شرط اتفاق طبيعة العمل الذى ينبغى توفره لامكان حساب مدة عمله السابقة فى شركة السكر وضمها الى مدة خدمته بهيئة البريد .

(طعن ٩٠٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٧)

المبدأ :

شرط اتحاد طبيعة العمل السابق مع العمل الجديد - المقصود بهذا الشرط - أن يتماثل العاملان وإن لم يتطابقا تطابقا تاما بحيث يؤدي ذلك الى افادة الموظف في عمله الجديد من الخبرة التي اكتسبها من عمله السابق - عمل المدرس - يقوم على تربية النشء وتنقيفه وتهذيبه وتزويده بالمعلومات في مختلف ضروب المعرفة وتقويم كل انحراف او اعوجاج - يختلف عن عمل الكاتب بالحاكم الشرعية - انتفاء شرط اتحاد طبيعة العمل في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

ان المدعى كان معينا في وزارة التربية والتعليم في وظيفة مدرس ، ثم عين بعد ذلك في وزارة العدل في وظيفة كاتب ، وعمل المدرس يقوم على تربية النشء وتنقيفه وتهذيبه وتزويده بالمعلومات في متلف ضروب المعرفة ، وتقويم كل انحراف او اعوجاج من أى نوع فيه ، وتوجيهه الوجهة الصالحة مستعينا على ذلك بالنظريات والقواعد التربوية بينما يقوم عمل الكاتب بالحاكم الشرعية الذي شغله المدعى بعد تعيينه بوزارة العدل على مباشرة اجراءات التقاضى والتدريب على الاعمال القانونية والقضائية التي تؤهله لتولى منصب القضاء فيما بعد ، وواضح من هذا ان العاملين لا يتحدان في طبيعتهما بل يختلفان ويتباعدان .

ان المقصود بشرط اتحاد طبيعة العمل الجديد هو ان يتماثل العاملان وان لم يكن معنى ذلك ، ان يتطابقا تماما من جميع الوجوه الا انه يجب ان يكون العاملان ، على شئ من التوافق . بحيث يؤدي ذلك الى افادة الموظف ، في عمله الجديد من الخبرة التي اكتسبها من العمل السابق وتلك هي الحكمة التي حثت بالمرشح الى وضع هذا الشرط ضمن الشروط الخاصة بحساب مدد العمل السابقة في مدة الخدمة الجديدة .

قاعدة رقم (٤٠٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة - اشتراط اتفاق طبيعة العمل السابقة مع العمل الجديد لضم المدد التى تقضى فى العمل لدى حكومات الدول العربية - وان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد لضم مدة الخدمة السابقة فى الحكومة او احد الاشخاص الادارية العامة على اعتماد - عمل المدعى لدى حكومة فلسطين العربية فى وظيفة كاتب - وهى وظيفة كتابية - لا يتفق فى طبيعته مع عمله الجديد فى وظيفة مخزنجى - وهى وظيفة فنية - عمله كذلك على اعتماد فى وظيفة كاتب لا يكسبه خبرة يفيد منها فى عمله اللاحق فى وظيفة مخزنجى .

ملخص الحكم :

ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ، قد بينت فى البند الخامس منها شروط ضم المدد التى تقضى فى العمل لدى حكومات الدول العربية ، كما بينت فى الفقرات اوب وج الواردة فى البند الاول منها شروط ضم مدد الخدمة السابقة فى الحكومة او فى أحد الاشخاص الادارية العامة على اعتماد فنصت فى البند الخامس على ان « مدد العمل السابقة التى تقضى فى حكومات الدول العربية تحسب كاملة بشرط الا تقل عن سنة ، وان تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل بالوظيفة التى يعين فيها الموظف ، ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة » ونصت فى الفقرة (١) اولى الفقرات الثلاث من البند الاول المشار اليها على ما يأتى : « ا - ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ، ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة » .

ان عمل المدعى لدى حكومة فلسطين العربية فى الفترة من ول فبراير سنة ١٩٤١ حتى ٢١ من مارس سنة ١٩٤٨ فى وظيفة كاتب - وهى وظيفة كتابية - لا يتفق مع عمله الجديد فى وظيفة مخزنجى - وهى

وظيفة فنية - الذى اسند اليه اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٥٤ تاريخ وضعه فى الدرجة الثامنة كما أن عمله على اعتماد فى وظيفة كاتب ايضا فى الفترة من اول ابريل سنة ١٩٤٨ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ لا يكسبه خبرة يفيد منها فى عمله اللاحق فى وظيفة مخزنجى التى تستلزم الماما باللوائح والتعليمات المالية الخاصة بالمخازن والمشتريات والعهد وما الى ذلك .

(طعن ٨٩١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٥)

قاعدة رقم (٤٠٧)

المبدأ :

ان عمل مدرس الحساب بالمدارس الاولى يختلف فى طبيعته عن عمل الصراف .

ملخص الحكم :

ان عمل مدرس الحساب بالمدارس الاولى الذى يقوم على تلقين النشء مجرد مبادئ الحساب يختلف فى نطاق الاختصاص عن عمل الصراف الذى يقوم على تحصيل الاموال العامة وتوقيع الحجوز الادارية ، كما يتباين العملان من حيث الاعداد والتاهيل فعمل مدرس الحساب بالمدارس الاولى يكفى للقيام به الحصول على شهادة كفاءة التعليم الاولى وهو ما لا يكفى للقيام بعمل الصراف بل لابد ان يتخرج الصراف فى مدرسة الصيرافة والمحصلين حيث يتلقى فيها قسطا من المعلومات عن الضرائب ومسك الدفاتر وقواعد المحاسبة والحجوز الادارية وما اليها وحيث يقضى بعد تخرجه مدة تمرين لا تزيد على ثلاثة شهور بصرفيات الاموال بالجهات التى تعينها مصلحة الاموال المقررة تحت اشراف الصيرافة الاصليين ومن ثم فان العاملين يختلفان فى طبيعتهما وبذا يكون صحيحا ما قررته لجنة شئون الموظفين من أن العمل السابق للمدعى كمدرس حساب بالمدارس الاولى لا يتفق مع طبيعة عمله اللاحق كصراف ، مما يمنع من ضم المدة المطلوب ضمها بالتطبيق للبند الرابع من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف البيان .

(طعن ٣٩١ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٤٠٨)

المبدأ :

شرط اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته - المقصود به تماثل العاملين لا تطابقهما من كافة الوجوه - توافر هذا الشرط بين عمل المدرس وعمل رئيس وحدة اجتماعية .

ملخص الحكم :

ان احكام هذه المحكمة تواترت على ان المقصود بالشرط الخاص باتفاق طبيعة العاملين هو ان يتماثل العاملان حتى يتسنى الاستفادة من الخبرة التي يكتسبها الموظف خلال عمله السابق في عمله الجديد ، وليس معنى التماثل هو التطابق والتماثل من كافة الوجوه ، وانما يكفى ان يكون العمل السابق بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له مماثلا في الطبيعة للعمل الجديد ، ولما كانت وظيفة التدريس تتطلب فيمن يضطلع بعينها استعدادا ذهنيا وتربويا يعين في السيطرة على الناشئة - وهم انماط من الخلق والاستعداد - مما يمكن من تفهم تكاتهم وسير اغوارهم والوقوف على نقط ضعفهم وملكاتهم لاحسان تعليمهم وتثقيفهم وتقويم اعوجاجهم وتبصيرهم في سر بنواحي النقص فيهم وتوجيههم الى سبل الرشاد ، فان طبيعة هذه الوظيفة وان كانت اشمل من وظيفة رئيس وحدة اجتماعية ، فانها لا تختلف عنها من حيث الاستعداد والتأهيل والاتجاه العام ، اذ ان وظيفة رئيس وحدة اجتماعية يتمثل اختصاصها بصفة عامة في دراسة البيئة لتوفير الخدمات اللازمة لها وايقاظ الوعي الاجتماعي ، وارشاد الاهالى والهيئات الاهلية والخيرية والاجتماعية والتعاونية ومراقبة تنفيذها للقوانين والنوائح وكلها امور ترتكز على الارشاد والتوجيه والمعاونة ، وهى القاعدة التي تقوم عليها وظيفة التدريس ومن ثم فان العاملين متماثلان ، ولا حجة فيما قرره لجنة شئون الموظفين بالوزارة من عدم اتفاق طبيعة العاملين اذ الثابت من الاوراق ومن كتاب ناظر مدرسة كفر شكر الاعدادية المؤرخ ٢ من فبراير سنة ١٩٦٣ ان المدعى كان يقوم بالاشراف الاجتماعى واعمال الجماعات بالمدرسة بالاضافة الى عمله كمدرس كما يتبين من كتاب مدير منطقة المنيا المؤرخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٢ الى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية ان عمل المدعى الحالى كرئيس وحدة اجتماعية يتفق ويتحد مع عمله السابق كمدرس اذ ان عمله السابق زاده معرفة بعمله الحالى .

(طعن ١٣٦٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ :

شرط اتفاق العمل السابق في طبيعته مع العمل الجديد - يتوافر اذا كان العمل السابق في شركة للغزل والنسيج ويلزم لمباشرته الحصول على شهادة اتمام الدراسة بالمدارس الصناعية ، وكان العمل الجديد هو مدرس تربية فنية بالمؤهل ذاته .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان المقصود بالشرط الذي يتطلبه القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الخاص باتفاق العمل السابق في طبيعته مع العمل الجديد هو ان يتماثل العملان ويتقاربان وليس مؤدى ذلك ان يكون الاختصاص واحد في العاملين . او ان يكون العاملان متطابقين تطابقا تاما بحيث يتحاذيان من جميع الوجوه ، وانما يكفى ان يكون العمل السابق بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له متماثلا في الطبيعة مع العمل الجديد ، ذلك ان الافضل في قواعد ضم مدد العمل السابقة انها تقوم على فكرة اساسية هي الافادة من الخبرة التى يكتسبها الموظف خلال المدة التى يقضيها ممارسا لنشاط وظيفى او مهنى سابق تلك الخبرة التى ينعكس اثرها على وظيفته الجديدة ، الامر الذى يقتضى عدم اصدار هذه المدة عند تعيينه فى الحكومة .

ومن حيث ان عمل المدعى السابق بشركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى المطالب بضم مدته فى الحالة المعروضة اقتضى لمباشرته الحصول على شهادة اتمام الدراسة بالمدارس الصناعية « قسم النسيج » لتكون له من القدرات العلمية والفنية ما يمكنه من القيام بهذا العمل ، وهو ذات المؤهل الذى عين به المدعى كمدرس تربية فنية بوزارة التربية والتعليم (مدرس اشغال ورسم) ومن ابرز اعماله تدريب التلاميذ على اعمال النسيج والسجاد « والكليم » على الانوال ومفاد ما تقدم ان القدر المتيقن فى عمله السابق ان ثمة تماثل بينه وبين عمله الجديد فى غالبية نواحيه من حيث طبيعته بحسب الاستعداد والتأهيل له .

(طعن ٦٣٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)

قاعدة رقم (٤١٠)

المبدأ :

شرط اتفاق طبيعة العمل الجديد - يتوافر بالنسبة الى اشتغال المهندس الزراعى بالأعمال الزراعية فى أرضه عند التحاقه بوظيفة مدرس للرياضة أو العلوم أو مدرس للزراعة .

ملخص الحكم :

ان اشتغال المدعى بعد حصوله على بكالوريوس كلية الزراعة بالأعمال الزراعية فى أرضه لا يختلف فى طبيعته بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له مع طبيعة عمله الحكومى كمدرس للرياضة والعلوم بالمدارس الابتدائية ثم مدرسا بالمدارس الاعدادية الزراعية .

(طعن ٥٧١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢١)

قاعدة رقم (٤١١)

المبدأ :

شرط اتفاق طبيعة العمل السابق مع العمل الجديد - يتوافر بالنسبة الى عمل المهندس الزراعى عند التحاقه بوظيفة مدرس للرياضة والعلوم أو بوظيفة مدرس للزراعة - للقضاء الادارى أن يراقب ما تنتهى اليه لجنة شئون الموظفين فى تقرير هذا الشرط .

ملخص الحكم :

ان المقصود باتفاق طبيعة العمل السابق مع طبيعة العمل الجديد هو ان يكون العمل السابق حسب الاستعداد فيه والتأهيل له مماثلا للعمل الحالى ، وليس المقصود بهذه الماثلة اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد أو أن يكون الاختصاص واحدا فى العاملين أو أن يكون العملا متطابقين تماما بحيث يتحاذيان من جميع الوجوه ، ولما كان عمل المدعى السابق مهندسا زراعيا بشركة وادى كوم امبو وعمله الحكومى مدرسا للرياضة والعلوم بالمدارس الابتدائية ثم مدرسا للزراعة بالمدارس الاعدادية الزراعية ، فان العاملين - وقد باشرهما المدعى مؤهلا لهما من الناحية

العملية باعتباره حاصلًا على بكالوريوس كلية الزراعة - يكونان حسب الاستعداد فيهما والتأهيل لهما متفقين في طبيعتهما الأمر الذي يتعين معه حساب ثلاثة أرباع مدة خدمة المدعى السابقة في شركة وادى كوم أمبو في أقدمية الدرجة التي عين عليها في خدمة الحكومة وذلك بالتطبيق لأحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . ولا اعتداد في هذا الشأن بما ذهبت إليه الجهة الإدارية الطاعنة من أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين استند في قضائه إلى تماثل طبيعة عمل المدعى السابق وعمله الحكومي على خلاف ما انتهت إليه لجنة شئون الموظفين باعتبارها الجهة التي أوجب القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، الرجوع إليها في هذا الشأن لا اعتداد بذلك فقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وأن كان قد اشترط لضم المدد التي قضيت في غير الحكومة والأشخاص الإدارية العامة أن تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل في الحكومة ونطاق لجنة شئون الموظفين أن تحدد ذلك إلا أن هذا لا يعنى أن لا يكون للقضاء الإداري حق مراقبة صحة السبب ومدى مطابقته للقانون وأن الرجوع إلى لجنة شئون الموظفين في هذا الشأن لا يقصد به الخروج على ما كان مستقرا في القضاء الإداري من تمليط رقابته على تقدير الإدارة في مسألة ما إذا كان العمل السابق متفقا أو غير متفق في طبيعته مع العمل الجديد .

(طعن ٥٧١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢١)

سابقا - شرط اتحاد الكادرين :

قاعدة رقم (٤١٢)

المبدأ :

ضم المدة التي قضيت في الكادر المتوسط الى مدة العمل بالكادر العالي في نفس الدرجة - عدم جواز - الاصل العام هو الفصل بين الكادرين - تمشى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ مع هذا الاصل - خروج قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على هذا الاصل - تقرير ضم المدد التي قضيت في الكادر المتوسط بشروط معينة - منها أن يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة وتقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة - لا محل لعرض الامر على هذه اللجنة في حالة الاتفاق التام بين عملي الموظف بالكادرين - قصر الضم على المدة التي قضيت بعد الحصول على المؤهل الذي عين الموظف او نقل بمقتضاه الى الكادر العالي .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، اذ قسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة ينتظم كلا منها قواعد خاصة من حيث التعيين والترقية تختلف كل واحدة عن الاخرى ، قد وضع اصلا عاما هو الفصل بين الفئتين . وتاسيسا على ذلك فان المدة التي تقضى في الكادر المتوسط لا يمكن كاصل عام ، ان تضم الى مدة خدمة الموظف في الكادر العالي بعد نقله اليه وقد التزم المشرع هذا الاصل العام ولم يخرج عليه الا لظروف ملحة وفي حدود ضيقة وطبقا لقواعد وضوابط تجعله اقرب الى أن يكون تفريعا للمبدأ العام وليس استثناء منه ، وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد اخذ بالأصل العام ولم يخرج عليه ، والدرجة في الكادر الأدنى لا تتفق اطلاقا مع الدرجة في الكادر الأعلى حتى ولو اتحدت في التسمية ، اذ حيث اراد المشرع الخروج على هذه القاعدة وفي الحدود السابق ذكرها فقد اعلن عن ذلك صراحة كما جاء في القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ (تنفيذا للقانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض احكام قانون موظفي الدولة) الصادر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ والمعمول به من تاريخ نفاذ القانون رقم ٣٨٣

لسنة ١٩٥٦ المذكور في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ حيث جاء فيه أن مدد العمل السابقة في الحكومة أو في الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه أو المستقلة تحسب كاملة سواء كانت متصله او منفصلة ، متى كانت قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفي نفس الكادر . فاذا كانت قد قضيت في كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية جاز ضمها او بعضها بالشروط الآتية :

(ا) أن يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها في عمله الجديد ويرجع في ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

(ب) أن تكون المدة المضمومة قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها .

(ج) يقصر الضم على المدد التي قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمى الذى تتطلبه المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والذى يعين على اساسه الموظف او يعاد تعيينه بمقتضاه وبشرط الا يترتب على هذا الضم ان يسبق الموظف زملاءه ممن يعملون معه في المصلحة او الوزارة المعين فيها (المادة ٥ من القرار المذكور) وأذن وطبقا لاحكام هذا القرار فان المدة التي يجوز ضمها من الكادر المتوسط الى مدة عمله

في الكادر الفنى العالى هي المدة التي حصل فيها الموظف على المؤهل اللازم للتعيين في الكادر العالى فقط دون غيرها . وواضح من القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المذكور انه هدف الى تصحيح وضع الموظف الحاصل على المؤهل العالى والذى كان يشغل وظيفة في الكادر المتوسط عند انتقاله الى الكادر العالى او عند تعيينه او اعادة تعيينه فيه وهذا اقرب الى ان يكون تفرعا للأصل العام بالفصل بين الكادرات . فاذا كان لا يوجد خلاف بين الطرفين في ان عمل المدعى وهو في الكادر المتوسط يتفق تماما مع عمله في الكادر العالى لذا فانه لا محل لعرض هذا الامر على لجنة شئون الموظفين عملا بالفقرة ١ من البند ١ من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ولما سبق جميعه وطبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يكون من حق المدعى ضم مدة عمله في الدرجة السادسة من الكادر الفنى المتوسط ابتداء من وقت حصوله على المؤهل العالى

(بكالوريوس الهندسة) فى سنة ١٩٥٣ دور مايو ورد اقدميته الى هذا التاريخ مع مراعاة احكام المادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

(طعن ٤٠١ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (٤١٣)

المبدأ :

شرط اتحاد الكادرين - عدم توافره اذا قضى العمل السابق بالكادر الكتابى المتوسط والعمل الجديد بالكادر الفنى المتوسط .

ملخص الحكم :

ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شان حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة نص فى المادة الثانية منه على انه « مع مراعاة احكام المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها فى المادة الاولى وفقا للشروط والأوضاع الآتية :

(١) مدد العمل السابقة فى الحكومة او فى الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه او المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصله او منفصلة متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر » .

وظاهر من هذا النص ان مناط الافادة من حكم المادة ان تكون درجة الموظف فى المدة السابقة معادلة لدرجته فى الوظيفة وأن يتحد الكادران فى الحالتين ، ولما كان قد وضع ان الكادرين الفنى المتوسط والكتابى المتوسط هما كادران مختلفان فقد تخلف شرط وحدة الكادر فى المدة السابقة عنه فى الوظيفة الجديدة .

(طعن ١٠٤٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٤١٤)

المبدأ :

طلب ضم مدد الخدمة التي تقضى في الكادر المتوسط الى مدة الخدمة في الكادر العالي - غير جائز بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٢/١٢/٢٧ - إجازة هذا الضم بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - شروطه - وجوب اتحاد الدرجة في الكادرين وتوافر الخبرة من العمل السابق - تقدير الخبرة منوط بلجنة شئون الموظفين المختصة .

ملخص الحكم :

يشترط طبقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة للأفادة من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٧ اتحاد الدرجة وطبيعة العمل في المدين السابقة واللاحقة ، والمدعى فاقد للشرطين ومن ثم يكون طلبه مما تقدم ايراده في مقام سرد الوقائع فاقد للشرطين ومن ثم يكون طلبه ضم مدة خدمته في الكادر الكتابي المتوسط الى مدة خدمته في الكادر الفني العالي في حساب اقدمية الدرجة السادسة في الكادر الأخير بالتطبيق لأحكام ذلك القرار لا سند له من القانون متعين الرفض .

بيد أنه بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ متضمنا قواعد جديدة في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب والقدمية الدرجة ، وقد إجاز هذا القرار ضم مدد العمل السابقة في الحكومة اذا كانت قد قضيت في كادر أدنى في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها بشرط ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها في عمله الجديد ونص على أن يرجع في تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

(طعن ٣٩٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٦)

ثامنا - شرط صدور قانون ينظم الاشتغال بالمهن الحرة :

١ - المهن الزراعية :

قاعدة رقم (٤١٥)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة - المقصود بعبارة الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة - هى الأعمال والمهن التى يصدر قانون ببيان الشروط والقيود التى يتعين توافرها فىمن يمارسها - اعتبار الاشراف الفنى والادارى على المزارع التى تبلغ مساحتها خمسين فداناً فأكثر من قبيل الأعمال التى يجوز ضم مدد الاشتغال بها طبقا للقرار الجمهورى
مبلف الفكر .

ملخص الفتوى :

يثور البحث فى بيان ما اذا كانت المدة التى قضها الموظف مشغلا بإدارة مزرعة لحد الأفراد ، تعتبر من قبيل المدد التى قضيت فى الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة والجائز ضمها طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتبة وقدمية الدرجة ،
لم أنها لا تعتبر كذلك .

ومن الواضح ان عبارة الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة المنصوص عليها فى الفقرة السادسة من المادة الأولى من القرار الجمهورى المشار اليه لا ينصرف الا الى الأعمال والمهن التى يصدر قانون ببيان الشروط والقيود التى يتعين توافرها فىمن يمارسها بحيث لا يجوز لغيره ممن تتخلف فيه هذه الشروط ان يمارس هذه المهنة او يباشر الأعمال التى تدخل فى النطاق المرسوم لها قانونا .
اما ما عدا ذلك من أعمال لا تتصل بهذه المهنة على وجه الاطلاق ، او تتصل بها ولا تدخل فى النطاق المرسوم لها قانونا وهى التى لا تتصرف
(٣ - ٥٠ - ج ٢٢)

اليها القيود والتروط المنصوص عليها فى القانون المنظم للمهنة ،
هذه الاعمال لا يمكن اعتبارها من قبيل الاعمال الصادر بتنظيم الاشتغال
بها قانون من قوانين الدولة ، اذ هى متروكة للأصل العام وهو اباحة
الاشتغال بها لكل فرد بلا قيد او شرط سوى ما تمليه طبيعة الاشياء من
وجود خبرة لديه يقدرها من يلجا اليه ويرغب فى الاستفادة من خبرته .

وقد صدر القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤١ بانشاء نقابة المهن الزراعية ،
وبعد ان نص على انشاء نقابة المهن الزراعية ، وابان اغراضها وطريقة
قيد الاعضاء فيها ، نصت المادة ٧١ منه على انه « لا يجوز لغير المهندسين
الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين المقيدين بسجلاتها ان يباشروا
اعمال الخبرة الزراعية امام المحاكم او امام جهات قضاء الاحوال الشخصية
او ان يباشروا الاعمال الزراعية الأخرى التى يبينها وزير الزراعة بغير اخذ
راى مجلس النقابة » . وتنفيذا لهذا النص اصدر وزير الزراعة ، قرارا
بتاريخ ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بتعيين الاعمال التى لا يجوز لغير
المهندسين الزراعيين مباشرتها ، وقد اضيفت الى هذه الاعمال « الاشراف
الفنى والادارى على المزارع التى تبلغ مساحتها خمسين فدانا فاكثر »
وذلك بمقتضى قرار وزير الزراعة رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ الصادر بتاريخ
اول سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

ومقتضى ما تقدم فان الاشراف الفنى والادارى على احدى المزارع
المملوكة للأفراد متى زادت مساحتها على خمسين فدانا ، تعتبر من قبيل
المدد التى قضيت فى الاعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون
من قوانين الدولة مادام قد ثبت انه لا يجوز لغير المهندسين الزراعيين
ممارسة هذه الاعمال ويجوز تبعا لذلك ضمها بالتطبيق لحكم الفقرة
السادسة من المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨
فى شأن حساب مدد العمل السابقة .

(فتوى رقم ٨٠٠ فى ١١/٢٩ ١٩٦٢)

قاعدة رقم (٤١٦)

المبدأ :

تنظيم المهن الزراعية بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ - الاعتراف بهذا التنظيم وحده عند تجديد الأعمال الزراعية التي تعتبر من قبيل الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة في تطبيق القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - لا يشترط في الأعمال الزراعية التي تحسب مدة الاشتغال بها أن تكون محظورة على غير المهندس الزراعى كما لا يشترط فيها أن تكون ممارستها بعد صدور القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ .

ملخص الحكم :

أن المهن الزراعية قد صدر بتنظيمها القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ الذى نص فى مادته الأولى على أن تنشأ نقابة لأرباب المهن الزراعية يكون مركزها القاهرة . ولوجب فىمن يكون عضوا بها الحصول على إحدى الشهادات وهى بالنسبة للمهندس الزراعى بكالوريوس كلية الزراعة وما يعادله وبالنسبة للمهندس الزراعى المساعد دبلوم الزراعة وما يعادله . كما اعتبر المهندس الزراعى المساعد مهندسا زراعيا اذا كان قد منح قبل صدور هذا القانون لقب مهندس زراعى بقرار وزارى وكان فى الدرجة السادسة على الأقل أو كان قد مارس لمدة عشر سنوات بعد تخرجه أعمالا زراعية فنية يعتبرها وزير الزراعة بعد أخذ رأى مجلس النقابة كافية لاعتباره مهندسا زراعيا .

ومن حيث أن القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ فى تنظيمه للمهنة الزراعية لم يفرض على المهندس الزراعى الذى حصل على بكالوريوس كلية الزراعة القيام بأعمال زراعية معينة بل ترك له أن يمارس ما يشاء من الأعمال الزراعية التى يتوافر بها ممارسة المهنة الزراعية سواء كانت هذه الأعمال الزراعية من الأعمال التى يجوز لغير المهندسين الزراعيين القيام بها أو كانت من الأعمال التى قصر المشرع ممارستها على المهندسين الزراعيين وهى الأعمال المنصوص عليها فى المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ والأعمال التى وردت بقرار وزير الزراعة الصادر فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ أو بقراره رقم ٣٥ فى أول سبتمبر سنة

١٩٦٢ الذى اُضيف الى الاعمال الزراعية المحظورة ممارستها على غير المهندسين الزراعيين « الاشراف الفنى والادارى على المزارع التى تبلغ مساحتها خمسين فدانا » .

ومن حيث ان هذا التنظيم الذى كفله القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ وحده الذى يعتد به عند تحديد الاعمال الزراعية التى تعتبر من قبيل الاعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة والتى لجاز القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ضم مدة ممارستها ومن ثم فلا يشترط فى مباشرة مهنة المهندس الزراعى ان تنصب فقط على الاعمال المحظورة على غيره مثل الاشراف الفنى والادارى على المزارع التى تبلغ مساحتها خمسين فدانا حسبما اتجه ديوان الموظفين . كما لا يشترط كذلك بالنسبة لهذه الاعمال ان تكون ممارستها بعد صدور القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ ذلك ان تنظيم الاشتغال بالاعمال الحرة الذى عناه القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ قد توافر بصدر القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ وهو القانون الذى لم يفرق بين الاعمال الزراعية السابقة على صدوره وبين تلك الاعمال التى تمارس بعد صدوره طالما ان كليهما ذات طبيعة واحدة .

(طعن ٣٩٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)

قاعدة رقم (٤١٧)

المبدأ :

اشتغال المهندس الزراعى بالاعمال الزراعية فى أرضه - يعتبر من قبيل ممارسة الاعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة عند تطبيق احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ حدد فى مادته الاولى الجهات التى تقضى فيها المدد التى يعتد بها فى الضم ومنها « الاعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة » .

والمن الزراعى قد صدر بتنظيمها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ الذى نص فى مادته الاولى على ان ينشأ نقابة لارباب المهن الزراعية

يكون مركزها القاهرة . وأوجب فيمن يكون عضوا بها الحصول على مؤهلات معينة وهى بالنسبة للمهندس الزراعى بكالوريوس كلية الزراعة وما يعادله وبالنسبة للمهندس الزراعى المساعد دبلوم الزراعة وما يعادله .

١ - ومن حيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ فى تنظيم المهن الزراعية لم يفرض على المهندس الزراعى القيام بأعمال زراعية معينة بل ترك له ممارسة ما يشاء من الأعمال الزراعية التى يتوفر فيها ممارسة مهنة الزراعة سواء كانت هذه الأعمال الزراعية من الأعمال التى يجوز لغير المهندسين الزراعيين القيام بها أو كانت من الأعمال التى قصر المشرع ممارستها على المهندسين الزراعيين .

٢ - ومن حيث أن هذا التنظيم الذى كفله القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ هو وحده الذى يعتد به عند تحديد الأعمال الزراعية التى تعتبر من قبيل الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة والتى لجاز القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ضم مدة ممارستها فانه لا يشترط فى مباشرة مهنة المهندس الزراعى أن تنصب فقط على الأعمال المحظورة على غيره طبقا للقانون المشار اليه والقرارات الصادرة تنفيذا له ، كما لا يشترط كذلك بالنسبة لهذه الأعمال أن تكون ممارستها بعد صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ ذلك أن تنظيم الاشتغال بالأعمال الحرة الذى عناه القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ قد توفر بصدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ الذى لم يفرق بين الأعمال الزراعية السابقة على صدوره وتلك التى تمارس بعد صدوره طالما أن كليهما ذات طبيعة واحدة وكان الممارس لها مهندسا زراعيا أو مهندسا زراعيا مساعدا ، ومن ثم فانه تأسيسا على ما تقدم يكون اشتغال المدعى - بعد حصوله على بكالوريوس الزراعة - بالأعمال الزراعية فى أرضه فى المدة من ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ حتى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ - حسبا هو ثابت من شهادة الجمعية العمومية التعاونية للمهندسين الزراعيين بتاحية السعادة - كفرالشيخ - من قبيل ممارسة الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة .

٣ - ومن حيث أن عمل المدعى خلال المدة المذكورة لا يختلف فى طبيعته بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له مع طبيعة عمله الحكومى كمدرس

للرياضة والعلوم بالمدارس الابتدائية ثم مدرسا بالمدارس الاعدادية الزراعية فان المدعى يستحق بالتطبيق لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ضم ثلاثة ارباع تلك المدة فى اقدمية الدرجة التى عين عليها بالحكومة .
(طعن ٥٧١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢١)

قاعدة رقم (٤١٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ صدر بتنظيم المهن الزراعية وهذا التنظيم وحده هو الذى يعتد به فى تحديد الاعمال الزراعية التى تعتبر من قبيل الاعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة والتى أجاز قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ضم مدة ممارستها - لا يشترط أن يكون القيام بهذه الاعمال قد تم فى تاريخ لاحق لصدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ - أساس ذلك تنظيم الاشتغال بالاعمال الحرة الذى عناه القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ توفر بصدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ الذى لم يفرق بين الاعمال الزراعية السابقة على صدوره وتلك التى تمارس بعد صدوره طالما انها كلها ذات طبيعة واحدة وكان الممارس لها مهندسا زراعيا أو مهندسا زراعيا مساعدا .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بحساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة تنص على أن « فى تطبيق احكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يكون حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة مقصورا على المدد التى تقضى فى الجهات الاتية : ١ - ٦ - الاعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة » وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة فى المعاش بعد تعديلها بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ على أن « تحسب فى المعاش بالنسبة الى الموظفين الذين تسرى عليهم احكام القوانين رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٣٦ لسنة ١٩٦٠ مدد العمل السابقة التى يقرر ضمها فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ٣٠ من فبراير

سنة ١٩٥٨ او طبقا لاية قوانين او قرارات أخرى والتي قضيت فى غير الحكومة او الهيئات ذات الميزانية المستقلة » ومفاد ذلك ان من بين مدد الخدمة التى يجوز حسابها فى المعاش طبقا للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المدد التى يتقرر ضمها فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة وفقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، ولقد اشترط هذا القرار ضم مدد الاعمال الحرة ان يصدر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة .

وحيث ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ صدر بتنظيم المهن الزراعية ونصت المادة الأولى منه على ان تنشأ نقابة للمهن الزراعية يكون مركزها القاهرة ، ولقد أوجب هذا القانون فيمن يكون عضوا بتلك النقابة ان يكون حاصلا على مؤهلات معينة وهى بالنسبة للمهندس الزراعى بكالوريوس الزراعة وما يعادله وبالنسبة للمهندس الزراعى المساعد دبلوم الزراعة وما يعادله .

ومن حيث ان هذا التنظيم هو وحده الذى يعتد به عند تحديد الاعمال الزراعية التى تعتبر من قبيل الاعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة والتى أجاز القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ضم مدة ممارستها ، ولا يشترط ان يكون القيام بهذه الاعمال قد تم فى تاريخ لاحق لصدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ ذلك ان تنظيم الاشتغال بالاعمال الحرة الذى عناه القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ توفر بصدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ الذى يفرق بين الاعمال الزراعية السابقة على صدوره وتلك التى تمارس بعد صدوره طالما ان كلها ذات طبيعة واحدة وكان الممارس لها مهندسا زراعيا او مهندسا زراعيا مساعدا (حكم المحكمة الادارية العليا الصادر فى الطعن رقم ٥٧١ لسنة ١٤ ق - جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٧٣) .

وحيث ان النابت فى خصوص الموضوع المعروض ان السيد/..... يطلب حساب مدة خدمته فى الفترة من يناير سنة ١٩٣٩ حتى ديسمبر سنة ١٩٤٦ التى عمل خلالها معاونا للزراعة بدائرة دطنيت ثم وكيلاً لدائرة ورثة الديب باشا ، ومن الواقع ان عمل المذكور خلال هذه المدة لا يختلف فى طبيعته ويحسب الاستعداد فيه والتأهيل له عن طبيعة عمله

الحكومى كمشرف للحدائق بفرع جامعة القاهرة بالخرطوم ، فمن ثم يحق له ضم ثلاثة أرباع مدة الخدمة المشار إليها فى لقدمية الدرجة التى عين عليها بالحكومة ، وذلك بمراعاة توافر باقى الشروط المنصوص عليها فى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ كما يحق له ضم المدة التى يتقرر ضمها فى اقدمية الدرجة الى مدة خدمته المحسوبة فى المعاش وفقا لأحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ ومراعاة ان يكون طلب الضم قد قدم خلال المواعيد المنصوص عليها فيه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد / فى ضم مدة عمله كمشرف بالمزارع الأهلية فى الفترة من يناير سنة ١٩٣٩ حتى ديسمبر سنة ١٩٤٦ الى مدة خدمته المحسوبة فى الدرجة والمعاش وذلك وفقا للشروط والأحكام المنصوص عليها فى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وفى القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ .
(ملف ٣٠١/١/٨٦ - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٤١٩)

المادة :

الفقرة السادسة من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة تشترط لضم مدد الأعمال الحرة ان يصدر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة - مدد العمل فى الزراعة بعد الحصول على المؤهل العلمى يجوز الاعتداد بها عند تطبيق احكام القرار الجمهورى المشار اليه ولو كان العمل لحسابه الخاص - أساس ذلك صدور القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بانتشاء نقابة المهن الزراعية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان هذا الطعن صحيح ، ذلك ان الاصل فى قواعد ضم مدد العمل السابقة انها تقوم على فكرة اساسية هى الافادة من الخبرة التى يكتسبها الموظف خلال المدة التى يقضيها ممارسا لنشاط وظيفى او مهنى سابق على تعيينه بالحكومة او اعادة تعيينه بها ، الامر الذى يقتضى عدم اهدار هذه المدة عند تعيينه بالحكومة وحسابها فى الاقدمية والدرجة بالقدر والشروط الواردة فى القرارات الخاصة بتواعد

حساب هذه المدد ، وجميعها تعد بمدد الخدمة السابقة التي تقضى فى الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ، على أساس مراعاة الحصول أصلا على مؤهلات عالية ، او متوسطة مع خبرة عملية كافية لكسب اللقب الذى يحمله المشتغلون فيها ، ممن يجرى قيد أسمائهم ومؤهلاتهم ومدد خبرتهم وأعمالهم بانتظام فى سجلات النقابات التى تجمعهم والمقصورة عضويتها على من استوفوا شرائطها ، ويموافقة لجان القيد او الطعون وغير ذلك من الاجراءات المقررة فى هذا الخصوص ، ومن هذه النقابات نقابة المهن الزراعية الصادر بتنظيمها القانون ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ ، الذى يوجب ، فىمن يكون عضوا فيها الحصول على الشهادات المحددة فيها وهى بالنسبة الى المهندس الزراعى بكالوريوس كلية الزراعة ، او ما يعادله وبالنسبة الى المهندس الزراعى المساعد دبلوم الزراعة او ما يعادله ، ويعتبر المهندس الزراعى المساعد مهندسا زراعيا اذا كان قد منح قبل صدور هذا القانون لقب مهندس زراعى بقرار وزارى وكان فى الدرجة السادسة على الأقل لو كان قد مارس لمدة عشر سنوات أعمالا زراعية يعتبرها وزير الزراعة بعد اخذ رأى مجلس النقابة كافية لاعتباره مهندسا زراعيا ، ومن ثم تحسب لهؤلاء عند تعيينهم فى الحكومة مدد اشتغالهم فى الأعمال الزراعية التى اهلوا لها علما وعملا - بنصفها طبقا لقرارات مجلس الوزراء بحساب مدد الخدمة السابقة على القرار ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ او بثلاثة ارباعها طبقا لهذا القرار على ان يستوفى المستفيد سائر شروط هذا الضم ومنها شرط اتحاد طبيعة العمل خلال المدة التى تضم مع عمل الوظيفة التى يعين فيها وهو ما يتحقق بمراعاة اختصاصات كل من العاملين ، ومستواهما ، وما يتطلبانه لحسن ادائهما من استعداد وتاهيل ، وهذا حاصل اذ عين المهندس الزراعى الحاصل على بكالوريوس الزراعة مدرسا للمواد الزراعية لتقارب مستوى العاملين واعتمادهما على اصول علمية واحدة ، تتفق وهذا المؤهل العالى وهذا كاف لاعتبار العاملين فى طبيعة واحدة بحكم قواعد العمل ومؤهلاته فى كليهما ، لما كان ذلك ، فانه لا معنى لما ذهب اليه حكم المحكمة الاستئنافية من استثناء نقابة المهن الزراعية من النقابات الصادر بتنظيم الاشتغال بالأعمال الحرة لخريجى الكليات والمعاهد العالية قانون من قوانين الدولة ، وما رتبته على ذلك من عدم اعتبارها ضمن الجهات التى تحسب مدة العمل السابقة للمنتظمين فيها بشروط طبقا

للقرار ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، كما لا وجه لما اتجه اليه حكم المحكمة الادارية بالاسكندرية من عدم اتحاد طبيعة العاملين ، اذ لا يقتضى ذلك المماثلة الكاملة او التطابق التام ، بل المدار حول تقاربهما مستوى واختصاصا ، وما يتطلبان من تاهيل واستعداد على ما سبق البيان ، ومن اجل ذلك يجوز ضم مدة اشتغال المدعى عقب تخرجه من كلية الزراعة دور يونية ١٩٤١ ، فى مزاولة الأعمال الزراعية التى يؤهله مؤهله العالى ، على ما هو ثابت بالأوراق ومدونات الحكيم حيث عمل فى مهنته كمهندس زراعى فى ادارة اطيان استاجرها فنيا واداريا وفى انشاء مزارع ومباشرة زراعة مختلف المحاصيل فى هذه الاطيان والحدائق وفى الادارة الفنية ايضا لمزارع واقطاعات زراعية بالمهدية والنوبارية وكفر سعد وفى بساتين وشركات مساهمة وهو مقيد بالنقابة منذ انشائها على ما هو ثابت بمدونات الحكيم ومما اثبتته فى طلب حساب هذه المدد عند صدور قرار تعيينه فى وظيفة بدل معار فى ١٩٦٦/٩/٢٤ وعلى مسوغات تعيينه فى ١٩٦٦/١٠/١٣ ، ثم فى ١٩٦٧/٣/٢٥ ، وظل يكرر طلبه عند تعيينه فى ١٩٦٧/١٢/١٠ بصفة أصلية على الدرجة السابعة تلك اذ ان طلبه هذا كان قائما حاضرة مستنداته عند بحث مديريات التربية والتعليم بدمياط ، ثم بنى سويف ، فالبحيرة التى عمل فيها قبل رفع دعواه ومن الثابت ان رفض الادارة ضمها ثم رفض الحكيم لدعواه دار حول عدم توافر شرط اتحاد العمل وعدم الاعتماد بالعمل الزراعى اصلا عند حساب المدد مع التسليم بتوفر سائر شروطه . ومن اجل ذلك يكون المدعى على حق فى طلبه ضم ثلاثة ارباع مدة عمله السابقة على تعيينه فى الحكومة الى مدة خدمته فى الحكومة اعتبارا من ١٩٦٦/٩/٢٤ عملا بالقرار الجمهورى ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم بالغاء الحكيم المطعون فيها وبإحقية المدعى فى ضم ثلاثة ارباع مدة اشتغاله بالأعمال الزراعية ، على الوجه المبين آنفا ، طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، مع الزام الادارة بالمصروفات .

٢ - المهن الهندسية :

قاعدة رقم (٤٢٠)

المبدأ :

مؤدى نص الفقرة ٦ من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وتقدمية الدرجة أنه يشترط لضم مدد الأعمال الحرة أن يصدر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة - يستوى بعد توافر هذا الشرط أن يقوم الشخص بالعمل الحر لنفسه أو أن يؤديه لحساب الغير طالما أنه يزوال مهنته ذاتها لتوافر حكمة ضم المدة فى الحالتين بأن يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد - لا وجه لحساب مدد العمل السابقة كل على حدة - أساس ذلك أنه يستفاد من البند ٤ من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وجوب حساب ثلاثة أرباع جميع هذه المدد سواء كانت متصلة أو منفصلة ما دامت تزيد فى مجموعها على سنتين دون تطلب زيادة كل منها على حدة على سنتين .

ملخص الحكم :

لا وجه لما ورد بالطعن من اشتراط أن يكون العمل الحر لحساب الشخص نفسه فى مجال تطبيق الفقرة «٦» من المادة «١» من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، ذلك لأن هذا القرار قد نص فى الفقرة المذكورة على ضم مدد الخدمة التى تقضى فى الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ، ومؤدى هذا النص أنه اشترط لضم مدد الأعمال الحرة أن يصدر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ويستوى بعد توافر هذا الشرط أن يقوم الشخص بالعمل الحر لنفسه أو أن يؤديه لحساب الغير طالما أنه يزاول مهنته ذاتها ، وذلك لتوافر حكمة ضم المدة فى الحالتين ، وهى أن يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ، وهو أول شروط ضم مدد الخدمة السابقة حسبما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقرار الجمهورى المشار اليه . كما أنه لا وجه أيضا لما اثارته الطاعنة من وجوب احتساب مدد عمل المدعى السابقة كل على حدة ، ذلك لأن البند «٤» من

المادة «٢» من القرار الجمهورى المذكور قد نص على أن مدد العمل السابقة التى تقضى فى غير الحكومة تحسب ثلاثة أرباعها سواء كانت متصلة أو منفصلة - مما يستفاد منه وجوب احتساب جميع هذه المدد سواء كانت متصلة أو منفصلة ما دامت تزيد فى مجموعها على سنتين دون تطلب زيادة كل مدة منها على حدة عن سنتين بشرط أن تتفق طبيعة العمل فيها مع طبيعة العمل بالحكومة - ولما كان الثابت من الأوراق أن مدد العمل السابقة للمدعى التى قضى الحكم المطعون فيه بضمها هى من الأعمال الهندسية الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة هو القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء نقابة المهن الهندسية ، وأن مجموع هذه المدد يزيد على السنتين وتتفق فى طبيعتها مع عمل المدعى بهيئة السكك الحديدية ، فمن ثم فقد توافرت شروط ضمها قانونا ولذلك يحق للمدعى ضم ثلاثة أرباع هذه المدد .

(طعن ٥٩٥ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٦)

٣ - مهنة المحاسبة والمراجعة :

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب والأقدمية الدرجة - يلزم لحساب مدد الأعمال السابقة فى المهن الحرة فى الدرجة والمرتب والأقدمية الدرجة طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أن تكون المهن منظمة بقانون من قوانين الدولة - مهنة المحاسبة والمراجعة من المهن الحرة التى تكفل المشرع بتنظيم مزاوالتها - يترتب على ذلك أنه يلزم لحساب مدد العمل السابقة فيها أن تكون ممارستها قد تمت على مقتضى أحكام القانون الصادر بتنظيمها - إذا ثبت أن أحد العاملين كان يعمل فى مكتب محاسبة دون أن يكون مقيدا فى نقابة المحاسبين والمراجعين فإنه لا يجوز حساب مدة خدمته السابقة فى هذا المكتب طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة تنص على انه « فى تطبيق احكام المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يكون حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة مقصورا على المدد التى تقضى فى الجهات الاتية :

١ -

٦ - الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة « والمادة الثانية منه تنص على انه « مع مراعاة احكام المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها فى المادة الأولى وفقا للشروط والاوزاع الآتية :

١ -

٢ -

٣ -

٤ - مدد العمل السابقة التى تقضى فى غير الحكومة والأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المستقلة او الملحقة سواء كانت متصلة او منفصلة تحسب ثلاثة ارباعها بالشروط الآتية :

(ا) لا تقل المدة عن سنتين .

(ب) ان تكون طبيعة العمل متفقة مع طبيعة العمل فى الحكومة ويرجع فى ذلك الى لجنة شؤون الموظفين المختصة .

ويبين من ذلك انه يلزم لحساب مدد الأعمال السابقة فى المهن الحرة فى الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ان تكون هذه المهن منظمة بقانون من قوانين الدولة ، اذ قصد المشرع بذلك افادة اعضاء هذه المهن الذين تتوافر فيهم شروط الانضمام اليها ومزاولة نشاطها ، اما من يعمل فى خدمة هذه المهن على غير هذا الوصف ولم يكن مقيدا فى النقابة فانه لا تسمى فى شأنه الاحكام المتقدمة .

ومن حيث ان مهنة المحاسبة والمراجعة من المهن الحرة التي تكفل المشرع بتنظيم مزاولتها ، فانه يلزم لحساب مدد العمل السابقة فيها أن تكون ممارستها قد تمت على مقتضى لحكام القانون الصادر بتنظيمها ، فقد نصت المادة الاولى من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة على انه « لا يجوز أن يزاول مهنة المحاسبة او المراجعة الا من كان اسمه مقيدا في السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة التجارة والصناعة ويشمل هذا السجل ثلاثة جداول :

(ا) جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين .

(ب) جدول المحاسبين والمراجعين .

(ج) جدول مساعدي المحاسبين والمراجعين ، كما نصت المادة ١٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء نقابة المحاسبين والمراجعين على انه « فيما عدا المحاسبين والمراجعين تحت التمرين لا يجوز لأى فرد ان يباشر عملا يعتبر من صميم مهنة المحاسبة والمراجعة ما لم يكن اسمه مقيدا بجدول النقابة » ومن ثم فان القيد بجدول النقابة شرط لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ، وبالتالي لا يعتد بالمدة التي تقضى في هذه الأعمال في الفترة السابقة على القيد .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم فان السيدة / اذ كانت تعمل في مكتب محاسبة دون ان تكون مقيدة في نقابة المحاسبين والمراجعين ، فانه لا يجوز حساب مدة خدمتها السابقة في هذا المكتب طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، ولا يغير من ذلك انشاء نقابة التجاريين بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ الذى حل محل القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وانضمامها الى هذه النقابة طالما ان ذلك لا يرتب اثرا رجعييا في خصوص تطبيق قواعد ضم مدد الخدمة السابقة .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السيدة / فى ضم مدة خدمتها السابقة فى الفترة من ١٩٦٠/١٠/٣١ الى ١٩٧٢/١٠/١٤ التى قضتها بأحد مكاتب المحاسبة بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

(ملف ٣٧٤/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٥/١١/١٢) .

تاسعا - شرط ألا يكون سبب انتهاء الخدمة سوء السلوك أو صدور حكم مانع من التوظيف أو قرار تاديبى :

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

حساب مدة الخدمة السابقة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - من شروطه ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة هو سوء السلوك أو صدور حكم مانع من التوظيف أو قرار تاديبى - عدم النص على ذلك صراحة فى القرار لا يعنى الاعفاء منه ، اذ الشرط وارد فى القرارات السابقة كلها ، كما انه مما لا يملك القرار التجاوز عنه . مخالفته ذلك لحدود التفويض صدر بالاستناد اليه والمنصوص عليه فى المادتين ٢٣ ، ٢٤ من قانون التوظيف .

ملخص الحكم :

ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الصادر فى شأن حساب مدد الخدمة السابقة وان لم ينص فيه صراحة لاجراء هذا الضم على اشتراط ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تاديبيا او حكما مانعا من التوظيف لسوء السلوك ، إلا أن ذلك مفهوم فيه ضمنا اذ يبين من استظهار جميع القواعد التنظيمية التى صدرت فى شأن ضم مدد الخدمة السابقة انها تشترط كاصل عام شروطا أساسية كاتحاد طبيعة العمل والدرجة وكذلك ما تعلق بالشرط الخاص بأن لا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تاديبيا او حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك السابق ذكره فقد لوردته كافة القرارات الصادرة من مجلس الوزراء فى هذا الخصوص صراحة وذلك بتاريخ ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ ، ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وايضا القرار الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فيما يتعلق بالشرط المنوه عنه . النص فى القرار الجمهورى المشار اليه على الاعفاء من هذا الشرط صراحة بنص خاص ، يؤكد هذا الاتجاه فيما نحن بصدده من اشتراط ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تاديبيا او حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك ، ما هو جدير بالاعتبار من ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ صدر على أساس من التفويض التشريعى المخول بالمادتين

٢٣ ، ٢٤ من قانون موظفي الدولة الصادر به القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وما دام هذا القانون يستلزم أن يكون الموظف وقت اغداته للخدمة مستوفيا لشروط التعيين في الوظائف المنصوص عليها بالمادة السادسة منه ، ومن بين تلك الشروط الواجب توافرها فيمن يعين في إحدى الوظائف العامة لا يكون قد سبق الحكم عليه في جنائية أو جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد اليه اعتباره في الحالتين والا يكون أيضا قد صدر ضده قرار نهائي بالعزل من مجلس التأديب ولم يمض على صدور هذا القرار ثمانية أعوام على الأقل ، وطالما كان التفويض المشار اليه مقصورا على تحديد الشروط والأوضاع الخاصة بحساب مدد الخدمة السابقة ، فان ذلك لا يعنى بالبداهة الترخيص أصلا لتلك الأحكام التي يصدر بها قرار رئيس الجمهورية بالتجاوز عما هو محدد بقانون الموظفين من شروط لا يسوغ نقضها أو تعديل شيء منها الا بنص خاص .

(طعن ١٦٨٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٩)

قاعدة رقم (٤٢٣)

المبدأ :

خلو القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ من شرط ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا مانعا من التوظيف أو سوء السلوك - يتعين مع ذلك للافاذة من القواعد التنظيمية الخاصة بضم مدد الخدمة الصادرة في ظل أحكام قانون نظام موظفي الدولة ومن بينها القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن خصاب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتبة وأقدمية الدرجة ، وان خلا من شرط ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا مانعا من التوظيف أو سوء السلوك ، الا أن مجلس الوزراء كان حريصا دائما على أن ينص على هذا الشرط في جميع القرارات التي أصدرها في شأن ضم مدد الخدمة السابقة حتى في القرارات الصادرين في ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ على الرغم من الاستثناء الوارد فيهما من شرط اتحاد

الدرجة السابقة مع الدرجة الحالية وغنى عن البيان ان القرار الجمهوري المشار اليه يعتبر جزءا من بزيان النظام القانوني في شؤون الموظفين الذي اقامه المشرع في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة لأنه قد صدر بناء على التفويض الذي خوله هذا القانون للسيد رئيس الجمهورية في المادة ٢٤ منه معدلة بالقانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ وبمطالبة نصوص القانون المذكور يتبين ان هذه المادة قد وردت ضمن مواد الفصل الثاني منه الخاص بالتعيين في الوظائف والتي من بينها المادة السادسة التي تتطلب في التعيين في إحدى الوظائف ضرورة توفر عدة شروط من بينها ألا يكون قد صدر ضد من يراد تعيينه قرار نهائي بالعزل من مجلس التأديب ولم يمض على صدور هذا القرار ثمانية أعوام على الأقل وعلى ذلك فإنه يتعين بداهة للاستفادة من القواعد التنظيمية الخاصة بضم مدد الخدمة السابقة الصادرة في ظل أحكام قانون نظام موظفي الدولة - ألا يكون سبب انتهاء خدمة الموظف قرارا تأديبيا هذا الى أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تنفيذا للمادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد اشترط لحساب مدد الخدمة السابقة أن يكون الموظف وقت اعادته للخدمة مستوفيا لشروط التعيين في الوظائف المنصوص عليها في المادة السادسة من هذا القانون وهذه الشروط يفترض لزوما وجوب توفرها دون حاجة الى النص عليها في القرار الصادر بحساب مدد الخدمة السابقة وإذا كانت الحكمة من حساب مدة الخدمة السابقة هي اكتساب الموظف خلالها خبرة تفيد في مباشرة أعمال الوظيفة الجديدة المعين عليها إلا أن ذلك مشروط بالألا يختتم هذه المدة بما يشين أو يحدس السمعة أو النزاهة والقرار التأديبي بفصل الموظف فضلا عن أنه سبب مانع من إعادة تعيينه في الحكومة بالقيود الواردة في المادة السادسة من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فإنه أيضا موجب للحيلولة دون إعادته من ضم مدة الخدمة السابقة للمعنى الذي ينطوي عليه .

(طعن ١٠٥٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٧)

قاعدة رقم (٤٢٤)

المبدأ :

سبق فصل الموظف بقرار من مجلس قيادة الثورة لا يمنع من تطبيق أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدة العمل (م - ٥١ - ج ٢٢)

السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب والاقدمية متى توافرت فيه الشروط التى حددها القرار المذكور وقدم الطلب فى المدة القانونية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة تنص على ان « فى تطبيق احكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه يكون حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة مقصورا على المدد التى تقضى فى الجهات الآتية :

١ - المصالح الحكومية .

٢ - الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة

مصلحة كانت أم اقليمية » .

كما تنص المادة الثانية منه على انه « مع مراعاة احكام المادتين ١٢ و ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها فى المادة الأولى وفقا للشروط والأوضاع الآتية :

مدد الخدمة السابقة فى الحكومة او فى الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة او منفصلة متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر » .

وتنص المادة الثالثة منه على ان « يشترط لحساب مدد العمل السابقة ان يتقدم الموظف بطلب ضمها مع تدعيم طلبه بكافة المستندات فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط حقه فى حساب هذه المدة » .

ومن حيث ان السيد عين فى وظيفة مدرس بوزارة التربية والتعليم بتاريخ ١٩٤٢/١٠/٢٨ وظل بها حتى ١٩٤٨/١١/١ حيث رفع اسمه من الخدمة لانقطاعه عن العمل خمسة عشر يوماً بدون اذن ، وفى ١٩٥٠/٢/٨ التحق بخدمة مصلحة البلديات الى ان صدر قرار من مجلس قيادة الثورة فى ١٩٥٤/١٠/٢٦ بفضله ، ثم التحق مرة أخرى بخدمة وزارة التربية والتعليم فى ١٩٥٦/١١/١٣ .

(فتوى ٢٢٩ فى ١٩٦٧/٥/٢١)

عاشرا - ضرورة التقدم بطلب لضم مدة الخدمة السابقة :

قاعدة رقم (٤٢٥)

المبدأ :

النص في المادة الثالثة من القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على سقوط حق الموظف في طلب ضم مدة العمل السابقة إذا لم يتقدم بطلب لضمها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره - رفع الموظف قبل صدور هذا القرار دعوى للمطالبة بضم مدة الخدمة السابقة وتصميمه على طلباته بعد صدور القرار المذكور بعد أن توافرت فيه شروط تطبيقه - ذلك يغنى عن تقديم طلب الضم .

ملخص الحكم :

لئن كان القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يشترط في مادته الثالثة أن يتقدم الموظف بطلب ضم مدة العمل السابقة مع تقديم طلبه بكافة المستندات في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار ، والا سقط حقه في حساب هذه المدة ، إلا أنه لما كانت طلبات المدعي في هذه الدعوى تنطبق تماما على الحالة المنصوص عليها في المادة الثانية . وكان تصميم المدعي على هذه الطلبات في دعواه بعد صدور القرار المذكور ابلغ في معنى طلب الضم المقدم في الميعاد المشار إليه ، فهو يغنى عنه ، ويكون له الحق في الاستفادة من أحكام القرار المذكور ، بعد أن توافرت سائر شروطه في حقه .

(طعن ٧٧٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢١)

قاعدة رقم (٤٢٦)

المبدأ :

طلب الضم - وجوب تقديمه في ميعاد ٣ شهور - حساب هذا الميعاد - بدؤه من تاريخ نشر القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - طبيعته - هو ميعاد سقوط .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بحساب مدد الخدمة السابقة فى الأقدمية والدرجة والمرتب على أن « يشترط لحساب مدد العمل السابقة أن يتقدم الموظف بطلب ضمها مع تدعيم طلبه بكافة المستندات فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط حقه فى حساب هذه المدة ٠٠٠ » ويؤخذ من هذا النص أن الميعاد المحدد فيه طبقاً للتكليف القانونى السليم ووفقاً للرأى الذى انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ١٠ من يونية سنة ١٩٥٩ هو ميعاد سقوط يتوقف استحقاق ضم مدد الخدمة السابقة على مراعاته فلا ينشأ ثمة حق فى ضم مدد الخدمة السابقة بالتطبيق لأحكام هذا القرار الا بتقديم الطلب خلال الميعاد المحدد ٠ ويكون حساب ميعاد الثلاثة الأشهر من تاريخ نشر القرار الجمهورى فى الجريدة الرسمية أى من ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٨ لا من تاريخ كتاب ديوان الموظفين الدورى المفسر له ٠

(فتوى ١٣ فى ١٩٦٠/١/٦)

قاعدة رقم (٤٢٧)

المبدأ :

الطلب المقدم قبل تاريخ نفاذ القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - يغنى عن تقديم طلب جديد ما دامت الادارة لم ترفضه ولم يتنازل عنه صاحب الشأن ٠

ملخص الفتوى :

إن الطلب السابق يضم مدد الخدمة السابقة المقدم قبل تاريخ نفاذ القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يغنى عن تقديم طلب جديد ويقوم مقامه ما دامت جهة الادارة لم ترفضه ولم يتنازل عنه صاحب الشأن وذلك استناداً الى ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا فى هذا الصدد ٠

(فتوى ١٣ فى ١٩٦٠/١/٦)

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

ضم مدد خدمة سابقة طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ دون تقديم طلب بالضم وفقا لأحكام هذا القرار - باطل ويتعين سحب القرارات الصادرة بهذا الضم مع سحب قرارات الترقية المحتملة المترتبة عليه - سحب قرارات ضم مدد خدمة سابقة - وقرارات الترقية المترتبة عليها - عدم مساس هذا السحب بالمعاشات التى ربطت وانقضت مواعيد المنازعة فيها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة تنص على انه « يشترط لحساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة ان يتقدم الموظف بطلب ضمها مع تدعيم طلبه بكافة المستندات فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط حقه فى حساب هذه المدة » .

ومفاد هذا النص ان ضم مدد الخدمة السابقة بالتطبيق لأحكام هذا القرار منوط بتقديم طلب من هذا الموظف بهذا الضم خلال مدة معينة هى ثلاثة اشهر من تاريخ نشر القرار وقد رتب المشرع على فوات هذه المدة دون تقديم الطلب خلالها سقوط الحق فى ضم مدد الخدمة السابقة مستهدفا بذلك استقرار المراكز القانونية . فى وقت واحد - للموظفين كافة الذين لهم مدد خدمة سابقة .

ومتى سقط حق الموظف فى ضم مدد خدمته السابقة امتنع على الجهة الادارية ضم المدد والا كان قرارها فى هذا الشأن مخالفا للقانون .

ومن حيث ان قرارات ضم مدد الخدمة السابقة هى فى واقع الامر قرارات كاشفة عن المركز القانونى للموظف ومن ثم يتعين سحبها فى أى وقت متى استبان عدم مطابقتها لأحكام القانون .

وعلى مقتضى ما تقدم يتعين سحب القرارات الصادرة بضم مدد الخدمة للملاحظى البلوك ومساعدتهم وغيرهم من موظفى الدرجة الثامنة التى صدرت بالتطبيق لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ إذا كانت هذه القرارات قد صدرت على خلاف أحكام القرار المشار اليه .

ومن حيث أن المركز القانونى للموظف المرقى ترقية حتمية بسبب قضائه مددا محددة فى درجة أو درجات معينة على النحو المنصوص عليه فى المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة . هذا المركز ليس منشؤه القرار الصادر بالترقية ولكنه مستمد من القاعدة القانونية المنصوص عليها فى هذه المادة ومن ثم فانه متى استبان عدم توافر الشرائط التى تتطلبها هذه القاعدة يتعين سحب القرار الصادر بالترقية دون أن يتقيد السحب بميعاد معين .

ولذلك يتعين سحب قرارات ترقية الموظفين سالفى الذكر التى تمت بالتطبيق للمادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك لزوال الأساس الذى بنيت عليه وهو سبق ضم مدد خدمتهم على نحو ما تقدم بيانه .

وغنى عن البيان أن سحب قرارات هذه الترقية يؤثر فى معاش من إنتهت خدمته منهم إذا كانت المدد المحددة للمنازعة فى المواعيد قد انقضت .

لهذا أنتهى رأى الجمعية الى أنه يتعين سحب قرارات ضم مدد الخدمة السابقة للملاحظى البلوك ومساعدتهم وغيرهم من موظفى الهيئة العامة للسكك الحديدية التى صدرت دون تقديم طلبات منهم بضمها حتى الموعد المحدد فى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وسحب قرارات ترقيةهم الصادرة تنفيذا لأحكام المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة على ألا يترتب على هذا السحب اثر على المعاشات التى انقضت مواعيد المنازعة فيها .

(فتوى ١١٢ فى ١٩٦٢/٢/٨)

قاعدة رقم (٤٢٩)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن ضم مدد الخدمة السابقة - تحديده موعدا لتقديم طلبات الضم - الأثر المترتب على عدم تقديم الطلبات فى الميعاد المحدد - هو سقوط حق الموظف فى الضم نهائيا وبالتالي حقه فى الطعن فى قرارات الترقية التى تتم على أساس أقدميته دون الضم - انفتاح مهلة جديدة لتقديم طلبات الضم بالقرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ - لا يعنى اجازة الطعن فى قرارات الترقية السابقة على صدوره - السند فى ذلك أن الحق فى الضم الذى يخول الطعن المذكور لم ينشأ الا بصور هذا القرار الأخير بعد أن سقط نهائيا .

ملخص الحكم :

ان القرار الجمهورى رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تطبيق احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على من لم يتقدم بطلب ضم مدد العمل السابقة فى الميعاد قد نص فى مادته الاولى على انه « يجوز لمن يطلب الانتفاع بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فى الموعد المحدد أن يطلب حساب مدد العمل السابقة بالتطبيق لتلك الأحكام ووفقا للشروط والأوضاع الواردة به وذلك فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار والا سقط الحق فى حساب هذه المدد » ونص القرار فى مادته الثالثة على انه « لا يترتب على تطبيق هذا القرار صرف فروق مالية عن الفترة السابقة لتاريخ العمل به . »

ومن حيث انه لما كان الأثر المترتب على عدم تقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة خلال الميعاد المنصوص عليه فى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هو سقوط حق الموظف فى الضم على وجه نهائى وهو امر من شأنه متى تحقق أن يضرر الموظف من حقه فى الطعن فى قرارات الترقية التى تمت على أساس ترتيب أقدميته بين زملائه دون اعتداد بما كان يمكن أن يلحق هذا الترتيب من تعديل أو تغيير فيما لو ضمت له مدة خدمته السابقة اذ وقد سقط حقه فى الضم نهائيا تعتبر

هذه القرارات صحيحة وقائمة على سبب صحيح متعلق بترتيب التقديمية وعلى وجه سليم ولا يغير من هذه النتيجة صدور القرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ وانفتاح مهلة جديدة لتقديم طلبات الضم تبدا من تاريخ نفاذ هذا القرار وذلك طبقا لما نصت عليه مادته الاولى المشار اليها آنفا ، ذلك ان هذا القرار وقد انفتح به ميعاد جديد ولم يتضمن تحديدا للمهلة المنصوص عليها فى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فان قصارى ما يترتب عليه من اثر متى قدم الموظف طلب ضم مدة الخدمة السابقة خلال المهلة الجديدة المنصوص عليها فيه هو ان يحقق له ضم هذه المدة السابقة . وفيما وراء ذلك لا يجوز له الطعن فى قرارات الترقية التى صدرت قبل العمل بهذا القرار على اساس ترتيب التقديمية بين زملائه دون التفات الى مدة خدمته السابقة اذ ان حقه فى الضم على مقتضى احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ كان قد سقط نهائيا لعدم تقدمه بطلب الضم فى الميعاد المنصوص عليه فى هذا القرار واستمر الحق ساقطا الى ان صدر القرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ وهو الذى استحدث له الحق فى ضم مدة خدمته السابقة .

(طعن ١١٧٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣٠)

قاعدة رقم (٤٣٠)

المبدأ :

يتعين طبقا لنص المادة ٣ من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ان يقدم طلب ضم مدة الخدمة مشفوعا بالمستندات فى الميعاد المحدد - اذا فوت الطالب على نفسه الميعاد بالنسبة للطلب او المستندات يسقط حقه فى ضم مدة الخدمة - لا محل لاشتراط تقديم المستندات متى كانت فى حوزة الادارة او حالت دون تقديمها قوة قاهرة .

ملخص الحكم :

ان نص المادة ٣ من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ قرن المستندات بالطلب وتطلب وجوب تقديمها معا فى الميعاد المحدد فاذا فوت الطالب على نفسه الميعاد بالنسبة الى كليهما او احدهما سقط حقه فى ضم مدة الخدمة ذلك انه ولئن كان المنطق يقتضى ضم مدد الخدمة

السابقة للموظفين ، الا انه لما كان الضم يترتب عليه تعديل اقدميات الموظفين وزعزعة مراكزهم بعد استقرارها ، فقد حرص المشرع على ان تكون هذه الطلبات مشفوعة بالمستندات الدالة عليها حتى يتيسر للادارة حسمها فى اجل قصير ، والقول بان تقديم الطلب وحده فى الميعاد كاف فى حفظ الحق من السقوط يفوت الحكمة من تحديد الميعاد اذ يترتب عليه تاخر البت فى الطلبات وبقاء مراكز الموظفين مزعزعة غير مستقرة وهو ما لا يتفق ومقتضيات النظام الادارى ، وغنى عن البيان انه لا محل لاشتراط تقديم المستندات متى كانت المستندات فى حوزة الادارة او حالت دون تقديمها قوة قاهرة .

(طعن ١٦١٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧)

قاعدة رقم (٤٣١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - وجوب ان يتقدم الموظف لطلب الضم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القرار - قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ يفتح ميعاد جديد لطلب حساب مدة الخدمة السابقة - اقامة المدعى دعواه قبل ٥ مارس سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقرار المذكور - تغنى عن تقديم طلب جديد بضم هذه المدة وتقوم مقامه .

ملخص الحكم :

نص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى المادة الثالثة منه على ان (يشترط لحساب مدة العمل السابقة ان يتقدم الموظف بطلب ضمها مع تدعيم طلبه بكافة المستندات فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط حقه فى حساب هذه المدة ٠٠) وانه ولئن كان طلب المدعى ضم مدة خدمته السابقة قد قدم بعد الميعاد المحدد فى هذه المادة الا انه فى ٥ مارس سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ متضمنا النص فى مادته الاولى على انه (يجوز لمن يطلب الانتفاع باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فى الموعد المحدد ان يطلب حساب مدة العمل السابقة بالتطبيق لتلك الاحكام ووفقا للشروط والاوضاع الواردة به وذلك

في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار والا سقط الحق في حساب هذه المدد (وبذلك فتح هذا القرار ميعادا جديدا لطلب حساب مدد الخدمة السابقة ينتهى بانقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به - ولما كان المدعى قد اقام دعواه فعلا قبل ٥ من مارس سنة ١٩٦٢ تاريخ صدور ونشر القرار المذكور - فان هذه الدعوى فيما تضمنته من طلب ضم مدة خدمته السابقة على قبول استقالته تخفى عن تقديم طلب جديد بضم هذه المدة وتقوم مقامه .

(طعن ١٢٤٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٨)

قاعدة رقم (٤٣٢)

المبدأ :

عاملون مدنيون بالدولة - مدة الخدمة السابقة - حساب مدة الخدمة السابقة رهن تقديمه طلبا بذلك في ميعاد معين .

ملخص الفتوى :

ان السيد المذكور كان يعمل بوزارة الحرية قبل تعيينه بالجامعة على النحو السابق (ومن ثم يتعين بحث مدى احقيقته في حساب مدة خدمته السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة في وظيفته الحالية ، وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة في المسادة الثالثة منه على انه « يشترط لحساب مدد العمل السابقة ان يتقدم الموظف بطلب ضمها مع تدعيم طلبه بكافة المستندات في ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط حقه في حساب هذه المدة . اما من يعين او يعاد تعيينه بعد نشر هذا القرار فيتعين ذكرها في الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات تعيينه . وذلك دون حاجة الى تنبيهه والا سقط حقه نهائيا في ضمها » .

ومفاد ذلك ان حساب مدة الخدمة السابقة للعامل رهن بتقديمه طلبا بذلك في ميعاد معين ، فاذا قدم طلبه في هذا الميعاد وجب بحساب المدة السابقة وفقا للأوضاع والشروط التي تضمنها ذلك القرار ، اما اذا تقاعس العامل فلم يقدم طلبا لحساب المدة السابقة خلال الميعاد المحدد لذلك

فإن حقه فى حسابها يسقط بقوة القانون ، والميعاد الذى حدده المشرع وأوجب تقديم الطلب فيه بالنسبة الى من يعين أو يعاد تعيينه بعد نشر القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، هو عند تقديم مسوعات التعيين ، فيجب على العامل ان يذكر مدد عمله السابقة فى الاستثمار الخاصة بذلك عند تقديمه مسوعات التعيين دون حاجة الى تنبيه . فإذا لم يفعل « سقط حقه نهائيا فى ضمها » .

ومن حيث ان الثابت من الوقائع المتقدمة ان السيد / ذكر صراحة فى الاستثمار الخاصة ببيان مدد العمل السابقة انه لا يوجد له مدد خدمة سابقة ، وإذا كان مجرد عدم ذكر تلك المدد فى الاستثمار الخاصة بها يينقط حق العامل فى ضمها كما تقدم ذكره ، فإن تجاوز هذا الموقف السلبي الى التصريح بعدم وجود مدة سابقة يؤدى الى مقوط الحق فى ضمها من بناب أولى .

ويخلص مما تقدم ان السيد المذكور وقد عين تعيينا جديدا فى وظيفة من الدرجة التاسعة فانه لا يفيد من احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ كما لا يجوز ضم مدة خدمته السابقة الى مدة خدمته الحالية على التفصيل المتقدم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز تسوية حالة السيد المذكور على الدرجة الثامنة الفنية بجامعة عين شمس بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة .

(ملف ٢١٥/١/٨٦ - جملة ١٩٧٠/١٠/٢١)

قاعدة رقم (٤٣٣)

المبدأ :

وجوب تقديم طلب الضم خلال المهلة المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - تراخى العامل فى تقديم الطلب الى ما بعد فوات هذه المهلة - من شأنه سقوط حقه فى الضم - نقل العامل

بعد ذلك الى وزارة اخرى - عدم جواز صدور قرار بالضم من الوزارة
التي تم النقل اليها - جواز سحب مثل هذا القرار دون التقيد
بأية مواعيد .

ملخص الفتوى :

عين السيد . . . فى وظيفة طبيب بالدرجة السادسة بوزارة الشؤون
الاجتماعية اعتبارا من ١٩٥٧/٨/٧ . وقد اثبت فى الاستمارة ١٠٣ ح ج
المدة التى قضاها كطبيب امتياز من ١٩٥٦/٣/٣٠ الى ١٩٥٧/٣/١٩
وطلب حسابها فى اقدمية الدرجة المعين فيها الا ان الوزارة المذكورة رفضت
طلبه تأسيسا على انه لم يتقدم به فى الميعاد القانونى المنصوص عليه فى
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، غير ان الطبيب المذكور
اعاد تقديم طلب ضم المدة المشار اليها عرضه على لجنة شؤون العاملين
بوزارة العمل - بعد انفصالها عن وزارة الشؤون الاجتماعية - فوافقت
عليه وصدر بذلك القرار رقم ٦٣٨ لسنة ١٩٦٧ بضم المدة المشار اليها مما
ترتب عليه تغير مواعيد العلاوات الدورية المستحقة له وخفض قيمة اعانة
غلاء المعيشة الأمر الذى دفعه الى ابداء رغبته فى النزول عن حساب هذه
المدة ضمن مدة خدمته والتمس الغاء القرار الذى صدر بذلك .

ومن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدة العمل السابقة تنص على انه « فى تطبيق
احكام المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، يكون
حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة
مقصورا على المدد التى تقضى فى الجهات الآتية :

١ - المصالح الحكومية . . »

وتنص الفقرة الاولى من المادة الثانية من هذا القرار على ان
« مدد العمل السابقة فى الحكومة او فى الأشخاص الادارية العامة ذات
الميزانيات الملحقه او المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة او منفصلة
متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف
فيها وفى نفس الكادر » وتنص المادة الثالثة على انه « يشترط لحساب
مدد العمل السابقة ان يتقدم الموظف بطلب ضمها مع تدعيم طلبه بكافة
المستندات فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القرار

والا سقط حقه فى حساب هذه المدة اما من يعين او يعاد تعيينه بعد نشر هذا القرار فيتعين عليه ذكرها بالاستمارة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات تعيينه وذلك دون حاجة الى تنبيه والا سقط حقه نهائيا فى ضمها .

ومن حيث أن الطبيب المذكور لم يتقدم بطلب ضم مدة خدمته السابقة خلال المهلة التى حددتها الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وهى ثلاثة شهور من تاريخ نشر هذا القرار فى ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ ، حيث كان معينا بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اعتبارا من ١٩٥٧/٨/٧ ومن ثم فانه ما كان يجوز لوزارة العمل - يعد فصلها عن وزارة الشؤون الاجتماعية - ان تضم له المدة التى قضاها كطبيب امتياز الى مدة خدمته فى الدرجة السادسة ، ذلك ان التكييف القانونى السليم لوضع الدكتور بعد فصل وزارة العمل عن وزارة الشؤون الاجتماعية ويقائه فى الوزارة الاولى انه يعتبر قد نقل بدرجته من ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية الى وزارة العمل بموجب قانون الميزانية عن السنة المالية ١٩٦٢/٦١ فلا يعتبر انه معين ابتداء بوزارة العمل او انه أعيد تعيينه بها ، والمستقر عليه ان الموعد المحدد لتقديم طلب ضم مدد الخدمة السابقة لا يمرى الا بالنسبة الى من يعين ابتداء او يعاد تعيينه دون من ينقل من وزارة الى اخرى واذا كان هناك وجه لضم هذه المدة فان الجهة المختصة بذلك هى الجهة التى عين فيها أولا وهى وزارة الشؤون الاجتماعية .

ومن حيث انه - تاسيما على ما تقدم - فان التسوية التى اجرتها وزارة العمل بضم مدة الخدمة التى قضاها السيد المذكور كطبيب امتياز قد صدرت مخالفة للقانون ومن ثم يجوز سحبها دون التقيد باية مواعيد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز سحب القرار رقم ٦٣٨ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزارة العمل بضم المدة التى قضاها السيد كطبيب امتياز الى مدة خدمته واعادة حالته الى ما كانت عليه قبل صدور هذا القرار .

حادى عشر - الأثر المترتب على ضم مدد الخدمة السابقة :

١ - الأقدمية :

قاعدة رقم (٤٣٤)

المبدأ :

ضم مدة خدمة سابقة طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - تحديد الدرجة التى يعين فيها الموظف وتقرير الأقدمية فيها على مقتضى قواعد ذلك القرار - يؤدى الى ترتيب الأثار التى تنفرع على الأقدمية الفعلية بما فى ذلك اعتبار الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة اسبق ممن يلونه فى الأقدمية فى أولى درجات التعيين اذا كان هؤلاء قد رقوا معه الى الدرجات التالية فى تاريخ واحد .

ملخص الفتوى :

متى تحددت الدرجة التى يعين فيها الموظف وتقررت اقدميته فيها بالتطبيق للقواعد سالفة الذكر فانه يترتب على هذه كافة الأثار التى تترتب على الأقدمية الفعلية فيوضع الموظف فى ترتيب الدرجة فى الوضع الذى تؤهله له تلك الأقدمية بين زملائه فى الوزارة أو المصلحة التى عين فيها . ويعتبر بهذا الترتيب وبذلك الأقدمية عند ترتيب الأقدمية فى الدرجات التالية التى يكون الموظف قد رقى اليها ترقية عادية خلال مدة خدمته الفعلية ، ومن ثم فمتى اتحد تاريخ ترقيته الى اية درجة تالية مع التاريخ الذى رقى فيه الى هذه الدرجة موظفون ممن يلونه فى ترتيب الدرجة السابقة أو ما قبلها فانه يتعين اعتباره اسبق منهم فى ترتيب الدرجة طبقا للقاعدة المنصوص عليها فى المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومؤداها انه اذا كان تاريخ ترقية اكثر من موظف الى درجة ما واحدا اعتبرت الأقدمية فيما بينهم على اساس الدرجة السابقة .

وعلى مقتضى ما تقدم يترتب على ضم مدد الخدمة السابقة لموظفى ديوان المحاسبات المشار اليهم اعتبارهم اسبق فى أولى درجات التعيين على كل موظف عين فعلا فى تاريخ تال للتاريخ الذى ردت اليه اقدمياتهم

بمراعاة المدة التي حسبت لهم في تلك الدرجة ، ومن ثم فانهم يسبقون في ترتيب اقدمية الدرجة او الدرجات التالية زملائهم الذين رقوا معهم الى هذه الدرجة او الدرجات في تاريخ واحد .

(فتوى ٢٠٥ في ١٩٦١/٣/٦)

قاعدة رقم (٤٣٥)

المبدأ :

اشتراط القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ألا يترتب على الضم سبق الزملاء ممن يعملون في المصلحة أو الوزارة المعين فيها الموظف المستفيد من الضم - المقصود بهذا الشرط - اعتبار الموظف المنقول من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى تبعاً لنقل درجته وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من قانون موظفي الدولة زميلاً لمن عين ابتداءً بالكادر العالي - وضمت له مدة خدمة سابقة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ تنص على انه « يشترط ألا يترتب على ذلك الضم أن يسبق زملاءه ممن يعملون معه في المصلحة أو الوزارة المعين فيها » .

ويثور الخلاف في تفسير هذا النص وبيان ما اذا كان يعتبر زميلاً للموظف الذي عين في إحدى وظائف الكادر العالي وضمت له مدة خدمة سابقة ، من نقل من موظفي نفس المصلحة أو الوزارة الى ذلك الكادر من كادر أدنى مستحباً معه اقدميته في الكادر الأخير طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . ام ان الزمالة تقتصر على من عينوا ابتداءً في الكادر العالي .

ومن حيث ان الفقرة الرابعة والأخيرة من المادة ٤٧ المشار إليها تنص على انه : « وفي حالة نقل بعض الدرجات في الكادر المتوسط الى الكادر العالي يميزانية إحدى الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي في نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعاذله لها » .

ومن حيث ان محكمة القضاء الادارى ترى ان نقل الموظف من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى تبعا لنقل درجته وفقا للنص المتقدم ما هو الا نقل نوعى بمثابة تعيين جديد بالكادر العالى ، واذا كان قد اسبغ عليه لفظ النقل فما ذاك الا لتفادى تطبيق احكام التعيين الواردة فى قانون التوظيف ، وتزيد المحكمة الادارية العليا على ذلك — فى حكمها الصادر بتاريخ ١٢ من يوليو سنة ١٩٥٨ فى القضية رقم ١١٨ لسنة ٤ القضائية — انه « يستفاد من نصوص القانون ضمنا انه قصد الاحتفاظ للموظف الذى يرى نقله الى الكادر العالى تبعا لنقل الوظيفة بدرجةها باقدميته فيها ومن ذلك الحالة التى تنص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ ٠٠٠ ».

وفى هذا المعنى قررت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ٢٩ من يونيو سنة ١٩٦٠ « ان الموظف الذى تثبت صلاحيته للنقل الى الكادر العالى ٠٠٠ ينبغى الا تتأثر اقدميته ، فى الدرجة المنقولة ، بنقله الى الكادر العالى مادام هذا النقل قد تم تبعا لنقل الوظيفة بدرجةها ٠٠٠ ما دامت جدارة الموظف المنقول واهليته للنقل الذى هو بمثابة التعيين فى هذه الوظيفة قد ثبتت كلتاها — لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اقدمية الموظف المنقول من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بالتطبيق لنص المادة ٤٧ فقرة رابعا من قانون نظام موظفى الدولة تحدد من تاريخ شغل درجته فى الكادر المتوسط .

وحاصل ما تقدم ان الموظف المنقول من الكادر الأدنى الى كادر اعلى يعتبر معينا ابتداء فى هذا الكادر الأخير وتحدد اقدميته فيه من تاريخ حصوله على الدرجة فى الكادر الأدنى ، ولا تعتبر هذه الأقدمية من قبيل الأقدمية الافتراضية ، لأن هذه الأخيرة هي ما كانت بالتطبيق للمادة ٢٤ من قانون نظام موظفى الدولة ، بينما نقل الموظف الى كادر اعلى مستصحباً اقدميته فى الكادر الأدنى انما يتم بالتطبيق للمادة ٤٧ من هذا القانون .

ومن حيث انه يترتب على ذلك أن مثل الموظف المذكور يعتبر زميلا للموظف الذى عين ابتداء بالكادر العالى وضمت له مدة خدمة سابقة ، وتجرى المقارنة بينهما على أساس ما قرر لكل منهما من اقدمية ، الأول بالتطبيق للفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ والثانى بالتطبيق للمادة ٤٧

من قانون الموظفين وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - الصادر اعمالا لها - ذلك لأن اقدمية الاول فى الكادر الاعلى هى اقدمية قانونية من كل الوجوه ترتب جميع الآثار التى تترتب بالنسبة الى من عين ابتداء فى الكادر العالى : بحيث ان الموظف يعتبر ابتداء من تاريخ حصوله على الدرجة فى الكادر الأدنى لانه فى الكادر الاعلى ، وبالتالي فليس ثمة محل للقول بانه لم يكن اصلا فى الكادر الادارى فى التاريخ الذى ترد اليه اقدمية من ضمت له مدة خدمة سابقة .

ومن حيث انه لا وجه لاتخاذ تاريخ الحصول على المؤهل بين العناصر التى تخضع فى تحديد معنى الزمالة ، لأن العبرة بالتاريخ الذى تحدد عنده الأقدمية فى الكادر العالى دون نظر الى اية عناصر اخرى لم ترد بنص المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه فى تطبيق المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يعتبر الموظف المنقول من الكادر الأدنى الى الكادر الاعلى مستصحباً اقدميته فى الكادر الأدنى طبقاً للفقرة الاخيرة من المادة ٤٧ من قانون الموظفين ، زميلاً للموظف الذى عين ابتداء بالكادر العالى وضمت له مدة خدمة سابقة .

(فتوى ٣٩٠ فى ١٢/٥/١٩٦٤)

٢ - الترقية :

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - يترتب على ضم مدة الخدمة السابقة أن يتحدد المركز القانونى للموظف - ينفذ من تاريخ ذلك ميعاد الطعن فى قرارات الترقية الصادرة قبل قرار الضم .

ملخص الحكم :

متى توافرت شروط ضم مدد الخدمة السابقة فى حق الموظف تعيين ضمها لأن حقه فى هذا الضم لا يستمد من القرار الذى يصدر به بل من (م - ٥٢ - ج ٢٢)

القواعد التنظيمية العامة التي تقرره وما تدخل الادارة بارادتها الا عمل تنفيذي يقتصر على تطبيق ما تقضى به هذه القواعد ومن ثم فلا محل لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من عدم جواز الطعن في قرارات الترقية السابقة على قرار الضم ومن ان الطعن لا يجوز الا بالنسبة للقرارات التالية لقرار الضم اذ ان الصحيح ان ضم مدة الخدمة السابقة للموظف يترتب عليه تحديد مركزه وافتتاح ميعد الطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل قرار الضم ولو مضى على نشر تلك القرارات او اعلانها اكثر من ستين يوما مادام انها صدرت في ظل القواعد التنظيمية التي تم ضم مدة الخدمة السابقة تطبيقا لها ومادام انه حافظ على ميعد الطعن في تلك القرارات محسوبا من تاريخ تحديد مركزه الذي كشف عنه قرار الضم .

(طعن ٧١٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٧)

قاعدة رقم (٤٣٧)

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٣ مارس ١٩٥٨ - سند ذلك : بطلان ما ورد بالقرار من نص يتعلق بالعمل به من تاريخ تنفيذ القانون ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ ، لكونه يتضمن أثرا رجعيا لا يجوز بغير قانون - النص على نشر القرار بالجريدة الرسمية بغير تحديد تاريخ العمل به يعنى نفاذه من تاريخ النشر - اثر ذلك : صرف الفروق المالية المترتبة على تطبيق احكام هذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره - سريان الترقية الحتمية المترتبة على ضم مدة الخدمة السابقة بالتطبيق لاحكام القرار المذكور من تاريخ نشره .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كانت المادة الثامنة من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه تنص على ان « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ تنفيذ القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ » ، الا انه يبين من الاطلاع على الاعمال التحضيرية لهذا القرار ، ان المادة الثامنة المذكورة كانت في صياغتها الاولى في مشروع القرار المذكور تنص

على ان « على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية » ، ثم عدل نص هذه المادة على النحو الذي صدرت به ، استنادا الى ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ انتهى العمل به في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ . ولما كان هذا القرار الأخير لم يفقد العمل به في التاريخ المذكور اذ من المسلم ان التشريعات القديمة تظل نافذة ومعمولا بها حتى تستكمل التشريعات الجديدة الاداة اللازمة لنفاذها ، ومؤدى هذا ان قرار مجلس الوزراء المشار اليه يظل نافذا ومعمولا به حتى تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، الذي نظم الموضوع ذاته تنظيما جديدا . وترتب على ذلك ان العبارة التي وردت في المادة الثامنة من هذا القرار ، وهي انه « يعمل به من تاريخ تنفيذ القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ » انما تتضمن الغاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ باثر رجعي ، وهو امر لا يجوز بغير قانون ، ومن ثم تكون هذه العبارة غير ذات اثر في تحديد نطاق مريان الفرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ من حيث الزمان . وهذا هو ما سبق ان انتهى اليه راي الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢ من اغسطس سنة ١٩٥٨ .

وعلى ذلك فانه لا يعتد بما تضمنته المادة الثامنة من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، من النص على العمل به من تاريخ تنفيذ القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ ، ويكون هذا القرار وكأنه قد صدر ناضا - في المادة المذكورة - على نشره في الجريدة الرسمية ، دون ان يتضمن النص على تحديد تاريخ العمل به ، ومن ثم فانه يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ . ولا سيما انه يبين من الاعمال التحضيرية لهذا القرار - كما سلف القول - ان نية مصدره كانت منصرفة في البداية الى تحديد تاريخ العمل به - بتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يؤكد ما تقدم ان المادة الثالثة من القرار الجمهوري آتف الذكور ، قد اشترطت لحساب مدد العمل السابقة ان يتقدم الموظف بطلب ضمها في ميغاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القرار ، لما من يعين او يعاد تعيينه بعد نشر هذا القرار فيتعين عليه ذكرها في الاستمارة

الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات تعيينه . فقد اعتدت هذه المادة -
فى تطبيق لحكامها - بتاريخ نشر هذا القرار المذكور .

وينبنى على ان تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة
١٩٥٨ ، هو تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ ،
ان الفروق المالية المترتبة على تطبيق أحكامه لا تصرف الا اعتبارا من
٣ مارس سنة ١٩٥٨ . كذلك فان الترقيات الحتمية التى تتم بحكم القانون
طبقا لنص المادة ٤٠ مكررا من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ ، اذا كانت مترتبة على ضم مدد خدمة سابقة بالتطبيق لأحكام
القرار المذكور ، انما تعتبر سارية من التاريخ المشار اليه ، وذلك على أساس
ان حق الموظفين فى الترقيات الحتمية نتيجة ضم مدد خدمة سابقة لا ينشأ
فى هذه الحالة الا اعتبارا من هذا التاريخ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولا - ان تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨
المشار اليه هو تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ٣ من مارس سنة
١٩٥٨ ، وانه اعتبارا من هذا التاريخ تصرف الفروق المالية ، وتتم
الترقيات الحتمية ، المترتبة على ضم مدد العمل السابقة بالتطبيق لأحكام
القرار المذكور .

ثانيا - ان المبالغ التى صرفت الى الموظفين الذين سويت حالتهم
على أساس صرف الفروق المالية اعتبارا من تاريخ صدور القرار الجمهورى
سالف الذكر فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ ، يشملها حكم التجاوز المقرر
بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ .

ثالثا - انه يجوز للإدارة - فى أى وقت - تعديل تاريخ اعتبار
الموظفين مرقين ترقية حتمية بالتطبيق للمادة ٤٠ مكررا من القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - نتيجة حساب مدد عمل سابقة وفقا لأحكام
القرار الجمهورى المذكور - من ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ الى ٣ من
مارس سنة ١٩٥٨ . على انه لو تمت ترقيتهم بعد ذلك بالآقدمية الى درجة
أعلى ، وانقضت المدة المقررة لسحب هذه الترقيات الأخيرة ، فانه
لا يجوز المساس بها .

(ملف ١٧٤/١/٨٦ - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٠) .

قاعدة رقم (٤٣٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة - حساب المدة طبقاً له واجب ، اما افتراض ترقية الموظف كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة فهو امر جوازى .

ملخص الحكم :

يبين من نص المادة ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة انه ولئن كان حساب مدة الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة المقررة للمتعيين بحسب المؤهل وطبيعة الوظيفة امر وجوبى اذا ما توافرت فى المدة الشروط التى قررتها احكام قرار رئيس الجمهورية المذكور فلا يكون من حق الادارة ان تمتنع عن اجراء هذا الحساب فى هذه الحالة . الا ان عبارة النص صريحة وواضحة فى ان افتراض ترقية الموظف كل خمس سنوات على الاقل من المدة المحسوبة امر جوازى . ومن ثم تترخص فيه الادارة بما لها من سلطة تقديرية خولها لها نص المادة الخامسة المشار اليها ، وربما لا معقب عليها فيه ما دام تصرفها فى هذا الشأن قد خلا من عيب اساءة استعمال السلطة .

(طعن ٦٦١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٦)

٣ - الفروق المالية :

قاعدة رقم (٤٣٩)

المبدأ :

مدة خدمة سابقة - ضمتها - صرف الفروق المترتبة على ذلك وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - يكون من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية لا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٤٦ .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ان المادة الرابعة منه تنص صراحة على ان « يراعى فى تقدير الدرجة

والمرتب عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمى للموظف وطبيعة الوظيفة ويجوز عند التعيين افتراض ترقبته كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضى للتعين ويندرج مرتبه بالعلوات على هذا الاساس مع عدم صرف فروق عن الماضى » .

كما يبين من الأعمال التحضيرية لهذا القرار ان نص المادة الثامنة منه كان يجرى على النحو الآتى : « على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية » ولكن السيد وكيل وزارة التربية والتعليم المساعد للمئون المالية والادارية طلب تعديل هذا النص بمذكرة جاء فيها « ان المادة السابعة نصت على الغاء قرار مجلس الوزراء فى ١٧/١٢/١٩٥٤ الذى كان ساريا العمل به لغاية ٢/١١/١٩٥٦ تاريخ صدور القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ ولما كان بعض الموظفين الذين عينوا فى الخدمة اعتبارا من ٢/١١/١٩٥٦ لهم مدد خدمة سابقة لم يتسن حسابها حين صدور هذا القرار الجديد فيقتضى الأمر أن ينص فيه على أن يقتصر تطبيقه على المعينين بعد ٢/١١/١٩٥٦ مع عدم صرف فروق الا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، وقد عدلت المادة الثامنة والاخيرة من القرار على النحو الذى صدرت به بناء على هذه المذكرة .

ويخلص من ذلك ان الفروق المالية المترتبة على ضم مدة الخدمة السابقة تطبيقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لا تصرف الا من تاريخ نفاذ هذا القرار دون تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ . اما ما جاء فى المادة الثامنة من القرار الجمهورى والتي تقضى بان ينشر القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ تنفيذ القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ فان هذه العبارة ليست ذات اثر فى تحديد نطاق سريان قرار رئيس الجمهورية من حيث الزمان وفقا للرأى الذى انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٨ .

لهذا انتهى الرأى الى ان الفروق المترتبة على ضم مدة الخدمة انما يتم صرفها اعتبارا من تاريخ نشر القرار الجمهورى فى الجريدة الرسمية .

(فتوى ١٣ فى ١٦/١/١٩٦٠)

ثانى عشر - الترقية الافتراضية .

قاعدة رقم (٤٤٠)

المبدأ :

تفسير المادة الخامسة من احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - عدم جواز تعيين الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة وفقا لاحكام هذا القرار فى درجة أعلى مما بلغه زملاؤه الذين يتفق تاريخ تعيينهم فى الحكومة مع التاريخ الذى ترد اليه اقدميته بمقتضى النظم وعدم جواز اعتباره مرقى الى الدرجة التى يستحقها بالتطبيق لقاعدة الترقىات الافتراضية فى تاريخ اسبق من تاريخ ترقية زملائه المشار اليهم الى هذه الدرجة ، ولكن بعد تحديد اقدميته على هذا المقتضى يستند من آثار هذا التحديد .

ملخص الفتوى :

ان المشرع نظم فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة موضوع تعيين الموظفين السابقين ، كما اقر فى المادة ٢٤ منه مبدأ ضم مدد الخدمة السابقة فى الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات او الأعمال الحرة ، فنص فى المادة ٢٣ منه على أنه فيما عدا الوظائف التى يكون التعيين فيها بمرسوم او امر جمهورى لا يجوز اعادة تعيين موظف سابق فى درجة أعلى من الدرجة التى كان يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ولا منحة مرتباً يزيد على المرتب الذى كان يتقاضاه فى تلك الدرجة . فاذا كان قد امضى الفترة التى قضاه خارج الحكومة مشغلاً باحدى الهيئات او المؤسسات او الأعمال الحرة التى يفيد فيها خبرة وذلك طبقاً للقواعد التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين فتجوز اعادته بقرار من الوزير المختص بعد موافقة هذا الديوان بمرتب أعلى فى حدود الدرجة التى كان يشغلها أو فى درجة أعلى من تلك الدرجة وفى الحالة الأولى تحدد اقدمية الموظف بمراعاة مدة خدمته فى الدرجة التى كان فيها ، وفى الحالة الثانية تحدد اقدميته فى الدرجة المعين بها فى قرار الاعادة ، على أنه لا يجوز اطلاقاً تعيين موظفين فى غير أدنى درجات الكادر بإقسامه فى أية وزارة أو مصلحة الا فى حدود ١٠ ٪ من الوظائف الخالية . ونص فى المادة ٢٤ على أنه

« اذا كان للمعينين فى الخدمة مدد عمل فى الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات او الأعمال الحرة المشار اليها فى المادة السابقة حسبت لهم هذه المدد كلها او بعضها فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى ديوان الموظفين . وذلك بمراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة السابقة » .

وتنفذا لهذه النصوص اصدر مجلس الوزراء قرارا فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بتنظيم قواعد حساب مدد الخدمة السابقة ثم حل محله قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة ، وقد حددت المادة الأولى منه الجهات التى تقضى فيها مدد العمل التى يجوز حسابها فى ضمن مدد الخدمة السابقة . وبينت المادة الثانية شروط حساب هذه المدد ، ونصت المادة الثالثة على ان تقدم طلبات ضم مدد الخدمة السابقة فى ميعاد معين حددته . ونظمت المادة الرابعة كيفية حساب هذه المدد فى تقدير الدرجة والمرتب ، فنصت على انه « يراعى فى تقدير الدرجة والمرتب عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمى للموظف وطبيعة الوظيفة ويجوز عند التعيين افتراض "بقية كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضى للتعين . ويدرج مرتبه بالعلاوات على هذا الأساس مع عدم صرف فروق عن الماضى » . ونصت المادة الخامسة على انه « يشترط ألا يترتب على ذلك الضم أن يسبق زملاءه ممن يعملون معه فى المصلحة او الوزارة المعين فيها » .

وبين من هذه النصوص ان مدد الخدمة السابقة فى الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات او الأعمال الحرة المشار اليها تحسب للموظف فى اقدمية الدرجة التى يجوز تعيينه فيها ابتداء بمراعاة المؤهل العلمى الذى يحمله وطبيعة الوظيفة التى يعين فيها ، ويقدر مرتبه وتدرج علاواته فى تلك الدرجة على أساس تلك الاقدمية التى يعتبر بها معينا فرضا فى الحكومة من تاريخ سابق على تاريخ التحاقه بخدمتها فعلا ، ومن ثم ترجع اقدميته الى ذات التاريخ الذى ترجع اليه فيما لو كان قد التحق بالحكومة من اول المدة السابقة التى حسبت له ، وإذا كانت المدة المذكورة تزيد على خمس سنوات جاز افتراض ترقية الموظف الى درجة

اعلى بعد كل خمس سنوات من تاريخ تعيينه الفرضي ، بحيث يكون تحديد الدرجة التي يعين فيها فعلا على أساس ما يصل اليه وضعه نتيجة لتلك الترقيات الافتراضية ، ومن ثم يعتبر مرقى الى الدرجات التالية لأولى درجات التعيين بعد كل خمس سنوات ابتداء من المدة التي حسبت له ، ولما كان من شأن ذلك ان الموظف الذي تضم مدة خدمة سابقة قد يوضع في درجة اعلى من الدرجة التي كان يبلغها فيما لو كان قد امضى المدة المضمومة فعلا في الحكومة مما يترتب عليه ان يصبح احسن حالا ممن التحقق بخدمة الحكومة فعلا في تاريخ تعيينه الفرضي ، لهذا نصت المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر على انه يشترط الا يترتب على الضم ان يسبق زملاؤه في المصلحة أو الوزارة المعين فيها .

ويخلص مما تقدم ان التفسير الصحيح لما نصت عليه المادة الخامسة من القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه من انه يشترط الا يترتب على الضم ان يسبق الموظف زملاءه في المصلحة أو الوزارة المعين فيها - التفسير الصحيح لهذه العبارة هو عدم جواز تعيين الموظف الذي تضم له مدة خدمة سابقة في درجة اعلى مما وصل اليه زملاؤه ممن يتفق تاريخ تعيينهم في الحكومة مع التاريخ الذي ترد اليه اقدميته بمقتضى الضم وكذلك عدم جواز اعتباره مرقى الى الدرجة التي يستحقها بالتطبيق لقاعدة الترقيات الافتراضية في تاريخ اسبق من تاريخ ترقية زملائه المشار اليهم الى هذه الدرجة .

ووضع الموظف في ترتيب الدرجة بين زملائه في الوزارة او المصلحة المعين فيها على اساس الاقدمية الاعتبارية بالتطبيق للقواعد سالفة الذكر ، هذا الوضع يعتد به عند ترتيب الاقدمية في الدرجات التالية التي يكون هذا الموظف قد رقى اليها ترقية عادية خلال مدة خدمته الفعلية ، ومن ثم فمتى اتحد تاريخ ترقيته مع التاريخ الذي يرقى فيه الى هذه الدرجة موظفون ممن يلونه في ترتيب الدرجة السابقة او ما قبلها ، فانه يتعين اعتباره اسبق منهم في ترتيب الدرجة طبقا للمادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومؤداها انه اذا كان تاريخ ترقية اكثر من موظف الى درجة ما واحدا اعتبرت الاقدمية فيما بينهم على اساس الدرجة السابقة .

لهذا انتهى الرأى الى عدم جواز تعيين الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة فى درجة اعلى مما بلغه زملاؤه الذين يتفق تاريخ تعيينهم فى الحكومة مع التاريخ الذى ترد اليه اقدميته بمقتضى الضم وعدم جواز اعتباره مرقى الى الدرجة التى يستحقها بالتطبيق لقاعدة الترقيات الافتراضية فى تاريخ اسبق من تاريخ ترقية زملائه المشار اليهم الى هذه الدرجة ، وانه متى تحددت الدرجة التى يعين فيها الموظف وتقررت اقدميته فيها على مقتضى ذلك الضم فان هذه الاقدمية ترتب كل الاثار التى ترتبت على الاقدمية الفعلية بما فى ذلك اعتبار الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة اسبق ممن يلونه فى الاقدمية فى اولى درجات التعيين اذا كان هؤلاء قد رفقوا معه الى الدرجة او الدرجات التالية فى تاريخ واحد .

(فتوى ٢١٦ فى ١٩٦١/٢/٢٨)

قاعدة رقم (٤٤١)

المبدأ :

ضم مدة خدمة سابقة طبقاً لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - اجازته منح الموظف بعض الترقيات الافتراضية درجة كل خمس سنوات بشرط ألا يسبق زملاءه - معنى عدم سبق الزملاء فى هذه الحالة - هو عدم جواز تعيين الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة فى درجة اعلى مما بلغه زملاؤه الذى يتفق تاريخ تعيينهم فى الحكومة مع التاريخ الذى ترد اليه اقدميته بمقتضى الضم ، وعدم جواز اعتباره مرقى الى الدرجة التى يستحقها بالتطبيق لقاعدة الترقيات الافتراضية فى تاريخ اسبق من تاريخ ترقية زملائه المشار اليهم الى هذه الدرجة .

ملخص الفتوى :

ان المشرع نظم فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة موضوع تعيين الموظفين السابقين ، كما اقر فى المادة ٢٤ منه مبدأ ضم مدة الخدمة السابقة فى الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات . او الاعمال الحرة فتنص المادة ٢٣ منه على انه « فيما عدا الوظائف التى يكون التعيين فيها يرسوم او امر جمهورى لا يجوز اعادة تعيين موظف سابق فى درجة اعلى من الدرجة التى كان

يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ولا منحه مرتبا يزيد على المرتب الذى كان يتقاضاه فى تلك الدرجة .

فاذا كان قد امضى الفترة التى قضاه خارج الحكومة مشغلا بإحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التى يفيد منها خبرة ، وذلك طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين ، فتجوز اعادته بقرار من الوزير المختص بعد موافقة هذا الديوان بمرتب أعلى فى حدود الدرجة التى كان يشغلها أو فى درجة أعلى من تلك الدرجة ، وفى الحالة الأولى تحدد أقدمية الموظف بمراعاة مدة خدمته فى الدرجة التى كان فيها وفى الحالة الثانية تحدد أقدميته فى الدرجة المعين بها فى قرار الاعادة .

على انه لا يجوز اطلاقا تعيين موظفين فى غير أدنى درجات الكادر بأقسامه فى أية وزارة أو مصلحة الا فى حدود ١٠٪ من الوظائف الخالية » .

ونص فى المادة ٢٤ على انه : « اذا كان للمعينين فى الخدمة مدد عمل فى الحكومة أو فى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة المشار اليها فى المادة السابقة حسبت لهم هذه المدد كلها أو بعضها فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين . وذلك بمراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة السابقة » .

وتنفيذا لهذه النصوص اصدر مجلس الوزراء قرارا فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بتنظيم قواعد احتساب مدد الخدمة السابقة ثم حل محله قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة . وقد حددت المادة الأولى منه الجهات التى تقضى فيها مدد العمل التى يجوز حسابها فى ضمن مدد الخدمة السابقة وبينت المادة الثانية شروط حساب هذه المدد - وفرقت فى ذلك بين مدد العمل السابقة فى الحكومة أو فى الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة وبين مدد العمل التى تقضى فى غير هذه الجهات . والحقت بالنوع الأول مدد التمرين والمدد التى تقضى فى التطوع بأسلحة الجيش المختلفة ومدد التكليف ثم اشارت الى مدد العمل التى تقضى فى حكومات

الدول العربية . ونصت المادة الثالثة على أن تقدم طلبات ضم مدد الخدمة السابقة في ميعاد معين حددته . ونظمت المادة الرابعة كيفية حساب هذه المدد في تقدير الدرجة والمرتب ، فنصت على أنه « يراعى في تقدير الدرجة والمرتب عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمى للموظف وطبيعة الوظيفة . ويجوز عند التعيين افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضى للتعين . ويدرج مرتبه بالعلوات على هذا الأساس . مع عدم صرف فروق عن الماضى » . ونصت المادة الخامسة على أنه « يشترط ألا يترتب على ذلك الضم أن يسبق زملاءه ممن يعملون معه فى المصلحة أو الوزارة المعين فيها » .

ويبين من هذه النصوص ان مدد الخدمة السابقة فى الحكومة او فى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة المشار إليها ، تحسب للموظف كلها أو بعضها المبينة فى إقدمية الدرجة التى يجوز تعيينه فيها ابتداء برعاية المؤهل العلمى الذى يحمله وطبيعة الوظيفة التى يعين فيها ، ويقدر مرتبه وتدرج علواته فى تلك الدرجة على أساس تلك الإقدمية التى يعتبر بها معينا تعيينا فرضيا فى الحكومة من تاريخ سابق على تاريخ التحاقه بخدمتها فعلا . ومن ثم ترجع أقدميته الى ذات التاريخ الذى كانت ترجع اليه فيما لو كان قد الحق بالحكومة من اول المدة السابقة التى حسبت له . وإذا كانت المدة المذكورة تزيد على خمس سنوات جاز افتراض ترقية الموظف لدرجة اعلى بعد كل خمس سنوات من تاريخ تعيينه الفرضى بحيث يكون تحديد الدرجة التى يعين فيها فعلا ، على أساس ما يصل اليه وضعه نتيجة لتلك الترقيات الافتراضية ، ومن ثم يعتبر مرقى الى الدرجات التالية لاولى درجات التعيين بعد كل خمس سنوات ابتداء من المدة التى حسبت له . ولما كان من شأن ذلك أن الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة قد يوضع فى درجة اعلى من الدرجة التى كان يبلغها قيما ولو كان قد امضى المدة المضمومة فعلا فى الحكومة مما يترتب عليه ان يصبح احسن حالا ممن التحق بخدمة الحكومة فعلا فى تاريخ تعيينه الفرضى . بهذا نصت المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ، على أنه يشترط ألا يترتب على الضم أن يسبق زملاءه فى المصلحة أو الوزارة المعين فيها ، بحيث يتمتع اعمال قاعدة الترقيات الافتراضية فى حقه اذا اسفر

اعمالها عن اعتبار الموظف مرقى الى درجة لم يبلغها زملاؤه ممن عينوا فعلا فى التاريخ الذى ردت اليه اقدميته فرضا .

ويخلص مما تقدم ان التفسير الصحيح لما نصت عليه المادة الخامسة من القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه من انه « تشترط الا يترتب على الضم ان يسبق الموظف زملاؤه فى المصلحة او الوزارة المعين فيها » ان التفسير الصحيح لهذه العبارة هو عدم جواز تعيين الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة فى درجة اعلى مما وصل اليه زملاؤه ممن يتفق تاريخ تعيينهم فى الحكومة مع التاريخ الذى ترد اليه لقدميته بمقتضى الضم وكذلك عدم جواز اعتباره مرقى الى الدرجة التى يستحقها بالتطبيق لقاعدة الترقىات الافتراضية فى تاريخ مسبق من تاريخ ترقية زملائه المشار اليهم الى هذه الدرجة .

(فتوى ٢٠٥ فى ١٩٦١/٣/٦)

قاعدة رقم (٤٤٢)

المبدأ :

قواعد ضم مدد الخدمة السابقة وفقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - حظر تعيين الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة ، فى درجة اعلى مما وصل اليه زملاؤه ممن يتفق تاريخ تعيينهم فى الحكومة مع التاريخ الذى ترد اليه لقدميته بمقتضى الضم - عدم جواز اعتباره مرقى الى الدرجة التى يستحقها بالتطبيق لقاعدة الترقىات الافتراضية فى تاريخ اسبق من تاريخ ترقية زملائه المشار اليهم الى هذه الدرجة - وجوب وضع الموظف فى ترتيب الدرجة بين زملائه فى الوزارة على اساس الاقدمية الاعتبارية التى حققها له الضم - افادته تبعا عند ترتيب الاقدمية فى الدرجات التالية التى يكون قد رقى اليها ترقية عادية خلال مدة خدمته الفعلية - وجوب اعتباره اسبق فى ترتيب الدرجة من الموظفين الذين رقوا معه ممن يلونه فى الدرجة السابقة او ما قبلها بعد ضم مدد الخدمة السابقة .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شان حساب مدد العمل السابقة ان مدد الخدمة السابقة فى

الحكومة أو فى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة المشار إليها تحسب للموظف فى الأقدمية الدرجة التى يجوز تعيينه فيها ابتداء بمراعاة المؤهل العلمى الذى يحمله وطبيعة الوظيفة التى يعين فيها وبقدر مرتبه ، وتدرج علاواته فى تلك الدرجة ابتداء على أساس تلك الأقدمية التى يعتبر بها معينا فى الحكومة من تاريخ سابق على تاريخ التحاقه بخدمتها فعلا فترجع أقدميته الى ذات التاريخ الذى كانت ترجع اليه فيما لو كان قد التحق بالحكومة من أول المدة السابقة التى حسبت له ، وإذا كانت المدة المذكورة تزيد على خمس سنوات جاز افتراض ترقية الموظف الى درجة أعلى بعد كل خمس سنوات من تاريخ تعيينه الفرضى ، بحيث يكون تحديد الدرجة التى يعين فيها فعلا على أساس ما يصل اليه وضعه نتيجة لتلك الترقيات الافتراضية ويعتبر بذلك مرقى الى الدرجات التالية لأولى درجات التعيين بعد كل خمس سنوات ابتداء من المدة التى حسبت له ، ولما كان من شأن ذلك أن الموظف الذى تضم مدة خدمة سابقة له قد يوضع فى درجة أعلى من الدرجة التى كان يبلغها فيما لو كان قد أمضى المدة المضمومة فعلا فى الحكومة مما يترتب عليه أن يصبح أحسن حالا ممن التحق بخدمة الحكومة فعلا فى تاريخ تعيينه الفرضى ، لهذا نصت المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر على أن يشترط ألا يترتب على الضم أن يسبق تعيين الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة فى درجة أعلى مما وصل اليه زملاؤه ممن يتفق تاريخ تعيينهم فى الحكومة مع التاريخ الذى ترد اليه أقدميته فيه بمقتضى الضم وكذلك عدم جواز اعتباره مرقى الى الدرجة التى يستحقها بالتطبيق لقاعدة الترقيات الافتراضية فى تاريخ أسبق من تاريخ ترقية زملائه المشار اليهم الى هذه الدرجة ووضع الموظف فى ترتيب الدرجة بين زملائه فى الوزارة أو المصلحة المعين فيها على أساس الأقدمية الاعتبارية بالتطبيق للقواعد سالف الذكر ، هذا الوضع متى تم طبقا للقواعد متقدمة الذكر لا شك يفيد به عند ترتيب الأقدمية فى الدرجات التالية التى يكون هذا الموظف قد رقى اليها ترقية عادية خلال مدة خدمته الفعلية ، ومن ثم فتمتئ اتحاد تاريخ ترقيته مع التاريخ الذى يرقى فيه الى هذه الدرجة موظفون ممن يلونه فى ترتيب الدرجة السابقة أو ما قبلها بعد ضم مدد الخدمة السابقة فإنه يتعين اعتباره أسبق منهم فى ترتيب الدرجة طبقا للمادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومؤداها أنه إذا كان تاريخ ترقية أكثر من موظف الى درجة ما واحدا

اعتبرت الأقدمية فيما بينهم على أساس الدرجة السابقة ووضح أنه بهذا التفسير وحده يكون أعمال قواعد ضم مدد الخدمة السابقة اعتبرت الأقدمية فيما بينهم على أساس الدرجة السابقة بما يحق للموظف الذى تضم له مدد خدماته السابقة على مقتضى هذه القواعد مزايا هذا الضم من جهة وبحيث لا يضر الموظف الذى يتفق تاريخ تعيينه الفعلى فى الحكومة مع التاريخ الفرضى الذى ترد اليه اقدمية الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة من جهة أخرى فيظل الأول سابقا الثانى ، اما التفسير الذى اخذ به الحكم المطعون فيه ولجاب المدعين الى طلباتهم تأسيسا عليه ومؤاده الا يترتب على ضم مدة خدمة الموظف أن يسبق زملاؤه الذين يعملون معه فى المصلحة أو الوزارد المعين فيها ايا كان التاريخ الذى ترجع اليه اقدمية هذا الموظف ولو رجعت الى سنوات سابقة على تعيين بعض زملائه فى الدرجة المعين فيها ، فمن شأنه اهدار مدد الخدمة السابقة للموظف وتعطيل تطبيق قواعد الضم واهمالها فتصبح بهذا التفسير غير ذات فائدة للموظف وعديمة الأثر فى صيانة الوظيفة ، وهذه النتيجة التى يؤدى اليها هذا التفسير كافية وحدها لاستبعاده - لمخالفتها للأصول المقررة فى التفسير إذ لا يتصور بداهة بعد ان لجاز المشرع ضم مدد الخدمة السابقة للموظف وحدد أثارها سواء فى ترتيب الأقدمية أو فى الترقيات الافتراضية ، أن يفسر نص فى قواعد الضم بما من شأنه اهدار هذه الآثار كافة مما يتعين معه تفسير نص المادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بما يتحقق معه أعمال قواعد الضم وترتيب أثارها التى قررتها تلك القواعد لا بما يقضى الى اهدارها على الوجه الذى سلف بيانه .

(طعن ١٧١٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٨)

قاعدة رقم (٤٤٣)

المبدأ :

المادة الخامسة من القرار الجمهورى ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - للتفسير السليم لحكمها هو عدم جواز تعيين الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة فى درجة أعلى مما وصل اليه زملاؤه ممن يتفق تاريخ تعيينهم فى الحكومة مع تاريخ رد اقدميته نتيجة الضم - عدم جواز اعتبار هذا الموظف مرقى ترقية افتراضية فى تاريخ سبق من تاريخ ترقية زملائه المشار اليهم .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت بأن مفاد الشرط الوارد بالمسادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هو عدم جواز تعيين الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة فى درجة أعلى مما وصل اليه زملاؤه ممن يتفق تاريخ تعيينهم فى الحكومة مع التاريخ الذى ترد اليه اقدميته فيه بمقتضى قواعد الضم وكذلك عدم جواز اعتباره مرقى الى الدرجة الاعلى التى يستحقها بالتطبيق لقاعدة الترقيات الافتراضية فى تاريخ ما اسبق من تاريخ ترقية زملائه المشار اليهم الى هذه الدرجة ، وانهم بهذا التفسير وحده يكون اعمال قواعد ضم مدد الخدمة السابقة بما يحقق للموظف الذى تضم له هذه المدد طبقا لتلك القواعد مزايا هذا الضم من جهة ويحيط لا يضر الموظف الذى يتفق تاريخ تعيينه الفعلى فى الحكومة مع التاريخ الغرضى الذى ترد اليه اقدمية زميله الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة من جهة اخرى فيظل الاول سابقا للثانى ، اما التفسير الذى اخذ به الحكم المطعون فيه ولجاب على اساسه المدعى الى طلبه وقد رأى الا يترتب على ضم مدة خدمة للموظف ان يسبق زملاءه ممن يعملون معه فى المصلحة او الوزارة المعين فيها ليا كان التاريخ الذى ترجع اليه اقدمية هذا الموظف ولو رجعت الى سنوات سابقة على تاريخ التعيين الفعلى لبعض زملائه فى الدرجة المعين فيها ، فمن شأنه اهدار مدد الخدمة السابقة للموظف وتعطيل تطبيق قواعد الضم واهمالها فتصبح بهذا التفسير غير ذى فائدة للموظف وعديمة الاثر فى حياته الوظيفية ، هذه النتيجة التى يؤدى اليها هذا التفسير كافية وحدها لاستبعاده لمجاناة ذلك للمنطق والمعقول اذ لا يتصور بداهة بعد ان اجاز المشرع ضم مدد الخدمة السابقة للموظف وحدد آثارها سواء فى ترتيب الاقدمية أو فى الترقيات الافتراضية ان يفسر نص فى قواعد الضم بما من شأنه اهدار هذه الآثار كافة مما يتعين معه تفسير نص المادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بما يتحقق معه اعمال قواعد الضم وترتيب آثارها التى قررتها تلك القواعد لا بما يقضى الى اهدارها على الوجه سالف البيان ، واذا كان الثابت ان اقدمية المطعون فى ترقيته قد رجعت بعد ضم مدة خدمته السابقة فى وزارة التربية والتعليم الى ١٩٥١/١/٢١ بينما ترجع اقدمية المدعى فيها الى ١٩٥٣/٧/١ ، فمن ثم فانه طبقا للنظر المتقدم لا يعتبر زميلا للمطعون فى ترقيته فى حكم المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه وبذلك يكون سابقا المدعى فى

ترتيب الاقدمية فى الدرجة السادسة ويكون القرار الصادر بترقيته الى الدرجة الخامسة باعتباره الاقدم قد صدر والحالة هذه سليما مما يتعين معه رفض طعن المدعى عليه ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه مذهباً مخالفاً فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تاويله ويتعين لذلك إلغاؤه والقضاء برفض الدعوى مع الزام المدعى بالمصروفات .

(طعن ٩٠٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٦)

قاعدة رقم (٤٤٤)

المبدأ :

الترقية الافتراضية المشار اليها فى المادة ٤ من القرار الجمهورى ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ تعتبر جوازية لا وجوبية - جواز أن يستفيد منها الموظف ذو الخدمة السابقة بالحكومة أو المؤسسات الذى أعيد تعيينه فى كادر أعلى ، والموظف ذو الخدمة السابقة فى الاعمال الحرة .

ملخص الفتوى :

يبين من نص المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أن سلطة الادارة فى شأن جواز الترقية الافتراضية كل خمس سنوات ، هى سلطة تقديرية وليست مقيدة ، ذلك أنه ليس من الزام قانونى على جهة الادارة فى اجراء هذه التسوية بصفة حتمية ، وافترض الترقية كل خمس سنوات ، وانما الامر فى ذلك جوازى لجهة الادارة ، ومتروك لها مطلق تقديرها ، فلها أن تترخص فى ملاعبة الترقية الافتراضية أو عدم ملاعبتها دون معقب عليها ، وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة ، واحتياجات المرفق العام وكل أولئك مشروط بعدم اساءة استعمال السلطة ، مع مراعاة ما كانت تقضى به الفقرة الاخيرة من المادة ٢٣ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، من عدم جواز التعيين فى غير ادنى درجات الكادر الا فى حدود ١٠٪ من الوظائف الخالية (وهى المقابلة للمادة ١٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) ، ومراعاة ما تقضى به المادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أنف الذكر من اشتراط ألا يترتب على ذلك أن يسبق الموظف زملاؤه ممن يعملون معه فى المصلحة أو الوزارة المعين فيها .

(م - ٥٣ - ج ٢٢)

ولما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - بعد تعديلها
بالقانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ - تقضى بحساب مدد العمل السابقة فى
الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات او الاعمال الحرة - كلها - أو بعضها -
فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ، وفقاً للشروط والايضاح التى
يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية . فان الترقية الافتراضية الجوازية
المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة
١٩٥٨ المشار اليه ، تصدق على الموظف الذى كانت له مدة خدمة سابقة فى
الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات العامة ، واعيد تعيينه فى كادر اعلى
فى ظل هذا القرار الجمهورى ، كما تصدق على الموظف الذى عين فى ظل
القرار المذكور وكانت له مدد خدمة سابقة فى عمل حر ، على حد سواء .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان :

اولا - ان الترقية الافتراضية المشار اليها فى المادة الرابعة من القرار
الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، جوازية لجهة الادارة ، لا وجوبية
عليها .

ثانيا - ان هذه الترقية الافتراضية الجوازية تصدق على كل من
الموظف الذى كانت له مدة خدمة سابقة فى الحكومة او فى المؤسسات
العامة ، واعيد تعيينه فى كادر اعلى فى ظل القرار آنف الذكر ، وعلى
الموظف الذى عين فى ظل القرار المذكور ، وكانت له مدد خدمة سابقة
فى عمل حر ، على حد سواء .

(ملف ١٤٥/١/٨٦ - جلسة ١٩٦٥/١٠/٣)

قاعدة رقم (٤٤٥)

المبدأ :

الترقية الافتراضية المشار اليها فى المادة ٤- من القرار الجمهورى
١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - وجوب ان تتم الترقية الافتراضية وقت صدور قرار
التعيين الذى يصدر فى ظل هذا القرار الجمهورى لا بعد التعيين .

ملخص الفتوى :

نظرا الى صراحة ما نصت عليه المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، من جواز افتراض ترقية الموظف كل خمس سنوات على الأقل عند التعيين ، فان استعمال الادارة لخصتها في الترقية الافتراضية يجب أن يتم وقت صدور قرار التعيين ، بالنسبة الى المعينين في ظل القرار الجمهوري المتقدم ذكره ، لا بعد التعيين ، كل خمس سنوات ، بالتطبيق لحكم المادة المذكورة .

(ملف ١٤٥/١/١٨٦ - جلسة ١٩٦٥/١٠/٣)

قاعدة رقم (٤٤٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة - نصه في المادة الرابعة على أنه يجوز عند تعيين الموظف افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضي للتعين - لا يشترط لاستعمال الجهة الادارية رخصتها في الترقية الافتراضية طبقا للمادة الرابعة المشار اليها ان يكون ذلك في ذات قرار التعيين - جواز ان يتم ذلك في تاريخ لاحق للتعين بعد صدور القرار الوزاري بضم المدة طبقا للمادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر - شرط وجود درجة مالية خالية - ليس بلازم توافره لاعمال الترقيمات الافتراضية في التاريخ الذي ترتد اليه الاقدمية الفرضية ولا في الدرجات الفرضية السابقة على تلك التي يشغلها الموظف - في تاريخ صدور القرار المتضمن الترقية الافتراضية - اساس ذلك ومثال .

ملخص الفتوى ::

يبين من الاوراق ان السيد / حصل على ليسانس حقوق سنة ١٩٥٢ وقد عين بوزارة العدل بالدرجة السادسة الادارية القديمة اعتبارا من اول فبراير سنة ١٩٦٢ وفي ٥ من اغسطس سنة ١٩٦٢ صدر اقراران للوزاري رقم ١٢٩١ بضم ثلاثة ارياع مدة اشتغاله بالمحاماة طبقا لاحكام

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة .

وفى ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٣ صدر القرار الوزارى رقم ٧٢٥ بافتراض ترقيته طبقا للمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الى الدرجة الخامسة الادارية بصفة شخصية اعتبارا من ١٠/٣/١٩٦٠ وقد عدل التاريخ الذى ارتد اليه الترقية الافتراضية بالقرار الوزارى رقم ٥٨٢ الصادر فى ٢١ من مايو سنة ١٩٦٤ فأصبحت الترقية اعتبارا من ١٩٦٠/٧/٣١ .

وفى ٧ من مارس سنة ١٩٦٥ صدر القرار الوزارى رقم ١٩١ بترقيته بالاقدمية الى الدرجة الخامسة الادارية الجديدة اعتبارا من ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٥ .

ويمقتضى كتاب الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٢٣٠/١/١ فرعى ١٩٤ (٦١٨) المؤرخ ١٩٦٥/٤/٢ اعتراض الجهاز على القرار الصادر بافتراض ترقية الموظف المذكور بصفة شخصية وانتهى رأى ادارة الفتوى والتشريع المختصة الى وجوب سحب هذا القرار لعدم وجود درجة مالية شاغرة وانه يجوز السحب فى أى وقت دون تقييد بميعاد لفقدان القرار ركن المحل الذى ينحدر به الى درجة الانعدام وايضا الى وجوب مسح القرار الصادر بترقيته الى الدرجة الخامسة الادارية الجديدة دون تقييد بميعاد لان القرار الاخير يتضمن بعد سحب القرار الاول مخالفة مالية صارخة .

وبناء على ما تقدم صدر القرار الوزارى رقم ٦٥ فى ٢٥/١/١٩٦٧ بسحب ترقية الموظف المذكور الى الدرجة الخامسة الادارية الجديدة وترقيته الى الدرجة الخامسة الادارية القديمة اعتبارا من ١٠/٩/١٩٦٣ التاريخ الذى رقى فيه الى الدرجة المذكورة بالاقدمية زميل أحدث منه على درجة مالية خالية .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يقواعد ضم مدد الخدمة السابقة وتحديد الدرجة والراتب واقدمية الدرجة قصد اورد فى المادة الاولى منه الجهات التى يقتصر عليها حساب مدد الخدمة

السابقة فيها فى تقدير الدرجة والراتب وقدمية الدرجة ، وبين فى المادة الثانية منه الشروط والاضاع التى يتعين مراعاتها فى حسابها ، وبعد أن حدد فى الفقرة الاولى من المادة الثالثة الميعاد الذى يتعين على الموجودين فى الخدمة وقت صدوره تقديم طلب ضم المدة خلاله مدعما بكافة المستندات نص فى الفقرة الثانية منها على أن « من يعين او يعاد تعيينه بعد نشر هذا القرار يتعين عليه ذكرها فى الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات تعيينه وذلك دون حاجة الى تنبيه والا سقط حقه نهائيا فى ضمها » ثم مد هذا الميعاد بعد ذلك بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ .

ونصت المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر على أن « يراعى فى تقدير الدرجة والمرتب هند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمى للموظف وطبيعة الوظيفة ، ويجوز عند التعيين افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الاقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضى للتعيين ويذكر مرتبه بالعلاوات على هذا الاساس مع عدم صرف فروق عن الماضى .

واشترط فى المادة الخامسة من القرار الجمهورى سالف الذكر ان لا يترتب على ذلك الضم ان يسبق زملاءه ممن يعملون معه فى المصلحة او الوزارة المعين فيها .

ونص فى المادة السادسة منه على ان « يصدر بضم مدة العمل السابقة قرار من الوزير المختص أو من رئيس الهيئة التى عين فيها الموظف اذا لم يكن داخل اختصاص احد الوزراء » .

ويدهى ان اعمال الاحكام والقواعد التى تضمنتها القرار الجمهورى سالف الذكر من حيث ضم المدة او تحديد المرتب او تحديد الدرجة او الاقدمية فيها لا يمكن ان يتم الا بعد استكمال بحث عناصر مدة خدمته السابقة المطلوب ضمها والتحقق من توفر شروط ضمها بالاضاع التى نص عليها القرار الجمهورى المذكور ، وما لم يتم ذلك فلا تستطيع الجهة الادارية ان تعمل سلطتها التقديرية فى تحديد الراتب او تحديد الدرجة التى يكون التعيين فيها او الاقدمية فيها فتعمل سلطتها التقديرية فى اجراء الترقيات الافتراضية التى تضمنتها المادة الرابعة من القرار

الجمهورى المشار اليه ، ولم يستلزم القرار الجمهورى أن يتم بحث ذلك كله فى تاريخ سابق على التعيين فان منطق الامور يقتضى جواز صدور قرار الوزير أو رئيس الهيئة بضم المدة فى تاريخ لاحق مما يترتب عليه أن يتراخى تحديد الدرجة التى يعيش فيها الموظف الى ذلك الوقت فيصدر الوزير أو رئيس الهيئة قرارا بالترقيات الافتراضية ان رأى لذلك مخلا ذلك ان الترقيات الافتراضية طبقا للمادتين الرابعة والخامسة من القرار الجمهورى من اطلاقات الادارة ولا الزام عليها باجرائها فهي تخضع لمطلع تقديرها حسب الوضع الوظيفى فى الجهة التى يتم التعيين فيها والدرجات الخالية فيها ووجود أو عدم وجود درجات خالية تسمح بالتعيين فيها ولا يشترط أن يكون ثمة درجات خالية بالنسبة للدرجات الغرضية السابقة على تلك التى ترى الجهة الادارية أن يشغلها الموظف عند أعمال الرخصة التقديرية المخولة لها فى المادة الرابعة من القرار الجمهورى ولا شئ التاريخ الذى ترند اليه اقدميته فى الدرجة التى يوضع عليها فعلا ولكن يتعين أن تكون الدرجة التى يشغلها خالية عند صدور قرار الترقية الافتراضية وذلك حتى يمكن أن يترتب على قرار الترقية اثاره المالية فيمنح علاوة الترقية من أول الشهر التالى لصدور القرار بها دون صرف فروق عن الماضى ،

ومن حيث انه بالنسبة للحالة المعروضة فان القرار الوزارى رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقرار الوزارى رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٦٤ بافتراض ترقية الموظف المذكور الى الدرجة الخامسة الادارية القديمة اعتبارا من ١٩٦٠/٧/٣١ وأن صدرا بافتراض هذه الترقية بصفة شخصية وهو الامر الذى لا يجوز اذ يتعين وجود درجة مالية شاغرة وقت صدور قرار الترقية الافتراضية وان ارتدت هذه الترقية الى تاريخ سابق . الا انه وقد تبين من القرار الوزارى رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ القاضى بسحب هذه الترقية الافتراضية لعدم وجود درجة مالية خالية انه تضمن فى الوقت ذاته ترقية المذكور الى الدرجة الخامسة الادارية القديمة اعتبارا من ١٩٦٢/٩/١٠ تاريخ ترقية زميل تحدث منه على درجة مالية خالية الامر الذى يستخلص منه وجود درجة مالية خالية فى هذا التاريخ الاخير وهو تاريخ سابق على صدور القرار الوزارى رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم يكون حمل الترقية الافتراضية على هذه الدرجة اولى من اعادته تربيته اعتبارا من ١٩٦٢/٩/١٠ طالما ليس بلازم وجود درجة مالية خالية فى التاريخ الذى ارتدت اليه الترقية الافتراضية .

ولا محل بعد ذلك لبحث مدى توفر شرط عدم جواز التعيين فى غير
أدنى الدرجات الا فى حدود ١٠٪ من الوظائف الخالية ذلك ان تخلف هذا
الشرط من شأنه ان يبطل القرار دون ان ينحدر به الى درجة الانعدام ،
وقد تحصى كل من القرار الوزارى رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٦٣ والقرار الوزارى
رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٦٤ بفوات المواعيد القانونية دون طعن من ذوى الشأن
لا سيما وان اعتراض الجهاز المركزى للمحاسبات فى ١٩٦٥/٤/٢ قد
ورد عليهما بعد فوات هذه المواعيد .

وعلى ذلك فان القرار الوزارى رقم ١٩١ لسنة ١٩٦٥ بترقية الموظف
المذكور الى الدرجة الخامسة الادارية الجديدة بالاقدمية اعتبارا من
١٩٦٥/٢/٢٨ استنادا الى سبق ترقيته الافتراضية الى الدرجة الخامسة
الادارية القديمة اعتبارا من ١٩٦٠/٧/٣٠ سليم لا مطعن عليه ويتعين
سحب القرار الوزارى رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

(١) لا يشترط لاستعمال جهة الادارة رخصتها فى الترقية الافتراضية
طبقا للمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ان
يكون ذلك فى ذات قرار التعيين بل يجوز ان يكون ذلك فى تاريخ لاحق
للتعيين بعد صدور القرار الوزارى بضم المدة طبقا للمادة السادسة من القرار
الجمهورى سالف الذكرى بعد ان تستكمل الجهة الادارية المختصة بحث مدة
الخدمة المطلوب ضمها فى تقدير الدرجة والمرتب واقدامها بالدرجة .

(٢) ان شرط وجود درجة مالية خالية لاعمال الترقيات الافتراضية
ليس لازما توفره فى التاريخ الذى ترد اليه الاقدمية الفرضية ولا فى الدرجات
الفرضية السابقة على تلك التى يشغلها الموظف وانما يتعين وجود درجة
مالية خالية يشغلها الموظف فى تاريخ صدور القرار المتضمن الترقية
الافتراضية وذلك حتى يمكن ان ترتب على الترقية اثارها بصرف علاوة
الترقية من أول الشهر التالى للقرار الصادر بها .

وعلى ذلك فلا محل للطعن على القرار الوزارى رقم ٧٢٥ لسنة
١٩٦٣ المعدل بالقرار الوزارى رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٦٤ بافتراض ترقية
السيد الى الدرجة الخامسة الادارية القديمة بصفة شخصية

اعتباراً من ١٩٦٠/٧/٣١ تأسيساً على صدورهما بعد قرار التعيين أو لعدم وجود درجة مالية خالية في التاريخ الذي ارتدت إليه الاقدمية الافتراضية ما دام أن الثابت من القرار الوزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ وجود درجة مالية خالية في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ أي في تاريخ سابق على قرار الترقية الافتراضية كما يترتب على ذلك صحة ترقيته إلى الدرجة الخامسة الادارية الجديدة بالقرار الوزاري رقم ١٩١ لسنة ١٩٦٥ اعتباراً من ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٥ .

(ملف ٢٣٣/٣/٨٦ - جلسة ١٩٦٩/١/٢٢)

قاعدة رقم (٤٤٧)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة - نصه في مادته الرابعة على أنه يجوز عند تعيين الموظف افتراض ترقبته كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتباراً من التاريخ الفرضي للتعيين - لا يشترط لاستعمال الجهة الادارية رخصتها في الترقية الافتراضية طبقاً للمادة الرابعة المشار إليها أن يكون ذلك في ذات قرار التعيين - جواز أن يتم ذلك في تاريخ لاحق للتعيين بعد صدور القرار الوزاري بضم المدة طبقاً للمادة السادسة من القرار الجمهوري سالف الذكر بعد أن تستكمل الجهة الادارية المختصة بحث مدة الخدمة المطلوب ضمها في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة .

ملخص الفتوى :

ان الجمعية العمومية سبق أن تعرضت لهذا الموضوع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٩ ورات أن أعمال الاحكام والقواعد التي تضمنها القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر من حيث ضم مدد العمل السابقة أو تحديد المرتب أو تحديد الدرجة أو الاقدمية فيها لا يمكن أن يتم الا بعد استكمال بحث عناصر مدة الخدمة السابقة المطلوب ضمها والتحقق من توفر شروط ضمها بالاقوضاع التي نص عليها القرار الجمهوري المذكور ، وما لم يتم ذلك فلا تستطيع الجهة الادارية أن تعمل سلطتها التقديرية في تحديد الراتب ، أو تحديد الدرجة

التي يكون التعيين فيها أو الأقدمية في هذه الدرجة ، فتعمل سلطتها التقديرية في اجراء او عدم اجراء الترقيات الافتراضية التي تضمنتها المادة الرابعة من القرار الجمهوري المشار اليه ، واذ لم يستلزم القرار الجمهوري ان يتم بحث ذلك كله في تاريخ سابق على التعيين ، فان منطق الأمور يقتضى جواز صدور قرار الوزير أو رئيس الهيئة بضم المدة في تاريخ لاحق مما يترتب عليه ان ينراخى تحديد الدرجة التي يعين فيها الموظف الى ذلك الوقت ، فيصدر الوزير أو رئيس الهيئة قرارا بالترقيات الافتراضية ان رأى لذلك محلا ، ذلك ان الترقيات الافتراضية طبقا للمادتين الرابعة والخامسة من هذا القرار الجمهوري من اطلاقات الادارة ولا الزام عليها باجرائها ، فهي تخضع لمطلق تقديرها حسب الوضع الوظيفي في الجهة التي يتم التعيين فيها والدرجات الخالية فيها ووجود درجات خالية تسمح بالتعيين فيها ٠٠٠ وخلصت الجمعية من ذلك الى انه لا يشترط لاستعمال جهة الادارة رخصتها في الترقية الافتراضية طبقا للمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ان يكون ذلك في ذات قرار التعيين بل يجوز ان يكون ذلك في تاريخ لاحق للتعيين بعد صدور القرار الوزاري بضم المدة طبقا للمادة السادسة من هذا القرار التي تنص على ان « يصدر بضم مدة العمل السابقة قرار من الوزير المختص او من رئيس الهيئة التي عين فيها الموظف ٠٠٠ » بعد ان تستكمل الجهة الادارية المختصة بحث مدة الخدمة المطلوب ضمها في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ٠٠

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتاوها الصادرة بجلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٩ سالف الذكر والتي خلصت الى انه لا يشترط لاستعمال جهة الادارة رخصتها في الترقية الافتراضية طبقا للمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ان يكون ذلك في ذات قرار التعيين ، بل يجوز ان يكون ذلك في تاريخ لاحق للتعيين بعد صدور القرار الوزاري بضم المدة طبقا للمادة السادسة من القرار الجمهوري سالف الذكر بعد ان تستكمل الجهة الادارية المختصة بحث مدة الخدمة المطلوب ضمها في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة .

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - الترقية الافتراضية طبقا للمادة الرابعة من هذا القرار - من اطلاقات الادارة ولا الزام عليها باجرائها - لا تعارض بين وجوب اعمال تسوية الضم متى توافرت شروطها وبين اعمال الترقية الافتراضية بعد اجراء تسوية الضم فى ضوء ما تراه الجهة الادارية من اعتبارات تمليها ظروف العمل لديها ووضوح ميزانيتها .

ملخص الفتوى :

حصلت السيدة / على بكالوريوس الطب والجراحة فى ديسمبر سنة ١٩٤٢ ودبلوم امراض النساء والولادة من جامعة دبلن فى مارس سنة ١٩٤٧ وكلفت للعمل بمستشفى كثنر فى ١٩٤٣/٢/١ ثم عينت فى وزارة الصحة فى الدرجة السادسة طبقا للكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اعتبارا من ١٩٥٣/٣/١٤ . وتقدمت بطلب لضم مدة خدمتها السابقة بمستشفى كثنر فقامت الوزارة بضمها بالقرار رقم ٣٦٦ الصادر فى ١٩٥٩/٣/١٤ ومن ثم ارجعت اقدميتها فى الدرجة السادسة الى ١٩٤٨/٢/٢٣ ثم اعيد النظر فى حساب مدة خدمتها السابقة واسفر ذلك عن تعديل اقدميتها بردها الى ١٩٤٤/٨/١٣ . وتدرجت فى الترقية فحصلت على الدرجة الخامسة فى ١٩٥٤/٤/٢٩ والرابعة فى ١٩٦٢/٧/٢٢ ثم نقلت الى الدرجة الخامسة بالكادر الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باقدمية ترجع الى ١٩٦٢/٧/٢٢ وكانت قد تقدمت بتظلمات فى ١٩٦٩/٩/٢١ و ١٩٧٠/٧/٢٧ و ١٩٧١/٢/١٤ لعدم افادتها من قاعدة الترقية الافتراضية المنصوص عليها فى المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة . وقامت الوزارة ببحث هذه التظلمات وانتهت الى عدم الموافقة على اعمال قاعدة الترقية الافتراضية فى شأنها تاسيسا على ان القواعد التى تحكم تطبيق القاعدة المشار اليها تقضى بان اعمال الترقية الافتراضية هو امر جوازى للجهة الادارية كما ان اعمالها ينبغى ان يتم فى الاصل عند التعيين ويجوز مع ذلك ان يترأخى الى ما بعد التعيين وضم مدة الخدمة السابقة حتى تتوافر للجهة الادارية البيانات اللازمة عن حالات العاملين المراد تطبيق القاعدة

المشار إليها في شأنهم ومدد خدمتهم السابقة وأقدمياتهم في الدرجات المعيّنين فيها بعد ضم مدد خدمتهم السابقة ، ولما كانت الوزارة لم تطبق في شأنها هذه القاعدة عند التعيين أو بعد ضم مدة خدمتها السابقة فمن ثم يكون موقف الوزارة من تطبيق هذه القاعدة واضح تماما وهو أنها رأت عدم تطبيقها في شأنها . ونظرا الى ان السيدة المذكورة كانت قد اثارت في تظلمها ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا من ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ انشا لصاحب الشأن الذى تتوافر فيه الشروط المطلوبة حقا في ان تضم مدة خدمته السابقة على تعيينه في الحكومة بما يترتب على ذلك من آثار فلا يكون لجهة الادارة سلطة تقديرية في هذا الشأن تترخص بمقتضاها في الامر فتمنح التسوية أو تمنعها حسبما تراه ، وهو ما يتعارض مع موقف الوزارة من تطبيق قاعدة الترقية الافتراضية في حالة السيدة المذكورة فمن ثم ثار التساؤل حول مشروعية موقف الوزارة من تطبيق هذه القاعدة في هذه الحالة .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة وان انشا لصاحب الشأن الذى تتوافر فيه الشروط المطلوبة حقا في ان تضم مدة خدمته السابقة على تعيينه في الحكومة بما يترتب على ذلك من آثار يستمدها مباشرة من هذا القرار دون ان يكون للجهة الادارية سلطة تقديرية في هذا الشأن تترخص بمقتضاها في الامر بمنح التسوية أو منعها حسبما تراه الا ان تسوية الضم التى نظم شروطها القرار الجمهورى سالف الذكر ونشا الحق فيها مباشرة من احكامه انما تختلف تماما في طبيعتها عن الاجراء المنصوص عليه في مادته الرابعة ومقتضاه انه « ... ويجوز عند التعيين افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الاقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضي للتعيين ويحدد مرتبه بالاعلاوات على هذا الاساس مع عدم صرف فروق عن الماضى » ففرق ظاهر بين اجراء الترقية الافتراضية طبقا للمادة الرابعة وهى من اطلاقات الادارة ولا الزام عليها باجرائها فهى تخضع لمطلق تقديرها حسب الوضع الوظيفى في الجهة التى يتم التعيين فيها والدرجات الخالية بها . وبهذه المثابة فانه ليس ثمة تعارض بين وجوب اعمال تسوية الضم متى توافرت شروطها وبين جواز اعمال الترقية

الافتراضية بعد اجراء تسوية الضم فى ضوء ما تراه الجهة الادارية من اعتبارات تملئها عليها ظروف العمل لديها واوضاع ميزانيتها .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكان الثابت ان الوزارة قد اجرت تسوية ضم مدة خدمة السيدة المذكورة فارجعت اقدميتها فى الدرجة السادسة (نظام قديم) الى ١٣/٨/١٩٤٤ ثم تدرجت بعد ذلك فى الترقية الى الدرجات التالية ولم تر الوزارة اعمال سلطتها التقديرية فى تطبيق قاعدة الترقية الافتراضية فى شأنها لا عند التعيين ولا بعد ضم مدة خدمتها السابقة وبات واضحا مملك الوزارة من عدم موافقتها على اجراء هذه الترقية الفرضية فى حالتها فمن ثم لا يجوز اجبار الوزارة على ممارسة ما ترخصت فى اجرائه طبقا للمادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السيدة / فى الزام الوزارة باجراء ترقيتها طبقا للمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

(ملف ١/٨٦/٢٦٢ - جلسته ٢٢/٣/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٤٤٩)

المبدأ :

نص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على جواز افتراض ترقية الموظف كل خمس سنوات على الأقل من مدة الخدمة السابقة التى تحسب فى تقدير الدرجة والمرتب - حكم جوازى متروك امره لتقدير جهة الادارة - اعمال هذا الحكم مشروط بان يكون عند التعيين .

ملخص الحكم :

يبين من نص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة انه ولئن كان حساب مدة الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة

المقررة للتعين بحسب المؤهل وطبيعة الوظيفة أمرا وجوبيا اذا ما توفرت في المدة الشروط التي قررتها احكام قرار رئيس الجمهورية المذكورة فلا يكون من حق الادارة ان تمتنع عن اجراء هذا الحساب في هذه الحالة الا ان عبارة النص صريحة وواضحة في ان افتراض ترقية الموظف كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة امر جوازى متروك لتقدير جهة الادارة ومن ثم تترخص فيه بما لها من سلطة تقديرية بمقتضى نص المادة الرابعة المشار اليها بما لا معقب عليها ما دام تصرفها في هذا الشأن قد خلا من عيب اساءة استعمال السلطة كما ان المستفاد من نص هذه المادة على النحو السابق تفصيله ان حق الجهة الادارية في اعمال تلك الرخصة مشروط ان يكون عند التعين وبهذه المثابة فان جاز القول بإمكان اجراء ذلك في تاريخ سابق او لاحق لصدر قرار التعين الا ان هذا الترخيص يتعين ان يكون في وقت معاصر لتاريخ التعين ذاته .

(طعن ١١٠٨ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٠)

قاعدة رقم (٤٥٠)

المبدأ :

العامل يستمد حقه في الترقية الافتراضية طبقا لحكم المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ من القرار الادارى الصادر بتطبيق مبدأ الترقية الافتراضية في حقه - اساس ذلك ان الترقية الافتراضية طبقا لحكم المادة الرابعة سالفة الذكر هي من الأمور المتروكة لتقدير الادارة بلا الزام عليها في اجرائها - الحقوق المالية للعامل الذي يطبق في شأنه مبدأ الترقية الافتراضية تتحدد اعتبارا من تاريخ صدور قرار الترقية الافتراضية وليس من تاريخ اسبق - اساس ذلك قاعدة عدم رجعية القرارات الادارية بالاضافة الى نص المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بعدم جواز صرف اية فروق مالية عن الماضى .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وقدمية

الدرجة انه ينص في مادته الرابعة على أن « يراعى في تقدير الدرجة والمرتبة عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمي للموظف وطبيعة الوظيفة ، ويجوز عند التعيين افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضي للتعين ويدرج مرتبه بالعلاوات على هذا الأساس مع عدم صرف فروق عن الماضي » .

والمستفاد من هذا النص ان الترقية الافتراضية طبقا لحكمه هي من الأمور المتروكة لتقدير الادارة بلا الزام عليها في اجرائها ، فهي تخضع لطلق تقديرها مراعية في ذلك الوضع الوظيفي في الجهة التي يتم التعيين فيها من مختلف نواحيه ، الأمر الذي يبين منه ان الموظف لا يستمد حقه في هذه الترقية من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وانما من القرار الاداري الذي يصدر بتطبيق مبدأ الترقية الافتراضية في حقه ، وتتحدد حقوقه المالية تبعا لذلك اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار وليس من تاريخ سبق وذلك بالتطبيق لنص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه حيث نصت صراحة على عدم جواز صرف أية فروق مالية عن الماضي من جهة ، واستنادا لقاعدة عدم رجعية القرارات الادارية من جهة اخرى .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم في خصوص حالة هذين العاملين فانه يمتنع قانونا صرف لية فروق مالية تنفيذا للقرار الوزاري رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧١ بترقيتها طبقا للمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الا عن الفترة اللاحقة على صدور القرار الوزاري المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم تحقيقه السيدين / في صرف الفروق المالية المترتبة على القرار الوزاري رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧١ عن المدة السابقة على صدور هذا القرار .

قاعدة رقم (٤٥١)

المبدأ :

تسوية طبقا للمادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - اعمال الادارة رخصتها فى حساب ترقيات فرضية لمدة خدمة سابقة ومحسوبة من التاريخ الفرضى - لا يجوز اعمالها الا عند التعيين او فى تاريخ معاصر له .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الاستفادة من نص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . ان حق الجهة الادارية فى اعمال رخصتها فى حساب ترقيات فرضية لمدة خدمة سابقة محسوبة من التاريخ الفرضى للتعين يشترط اعمالها عند التعيين وان جاز اجراؤها فى تاريخ لاحق لصدور قرار التعيين الا ان هذا الترخيص يتعين ان يكون فى وقت معاصر لتاريخ التعيين ذاته .

وينطبق ذلك على الوقائع الواردة بالأوراق يبين ان المدعى عين فى ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ ولم تعمل الجهة الادارية رخصتها المنصوص عليها فى المادة الرابعة المشار اليها بل على العكس ضمت له مدد خدمته الى هذا التاريخ فارجعت لقدميته فى الدرجة الخامسة الى عام ١٩٤٥ وظل يتدرج فى ترفياته العادية حتى عام ١٩٧٣ وكان قد وصل الى الفئة الثالثة عام ١٩٧٢ حين استعملت هذه الرخصة وهو باطل قانونا ذلك ان المدعى لم يكن عند بداية التعيين فى احدى الدرجات بل كان فى الفئة الثالثة ، هذا فضلا عن ان فوات اكثر من عشر سنوات لا يمكن معه باى حال اسباغ صفته المعاصرة بتاريخ التعيين . فالمدعى تحدد مركزه القانونى بقرارات ادارية اصبحت نهائية لقوات مواعيد الطعن فيها ولا يجوز رزعنتها كما ان آخرين ممن سبق ترقيتهم قبل صدور هذا القرار كانت قد تحصنت مراكزهم كذلك بما لا يجوز المساس بها على اى حال .

ثالث عشر - مدد لا يجوز ضمها طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

١ - عدم انعقاد رابطة التوظيف :

قاعدة رقم (٤٥٢)

المبسدا :

ان مدد العمل السابقة فى الحكومة التى يجوز ضمها طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هى المدد اللاحقة لتمام التعيين فى الوظيفة بالاداة القانونية ممن يملك التعيين - قيام العامل بالعمل لا يسبغ عليه صفة الموظف المعين فى خدمة الحكومة قانونا لعدم انعقاد رابطة التوظيف قانونا .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من المسلم ان مدد العمل السابقة التى قضيت فى الحكومة والتى يجوز ضمها طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هى المدد اللاحقة لتمام التعيين فى الوظيفة بالاداة القانونية ممن يملك لتعيين سواء كان التعيين على درجة او على اعتماد او بالمكافاة او باليومية اما قبل ذلك فان القيام بالعمل لا يسبغ على من قام به صفة الموظف المعين فى خدمة الحكومة قانونا حتى ولو تقاضى بالفعل مقابلا عن عمله خلالها ما دام ، لم ينشأ فى حقه المركز القانونى كموظف وهو لا ينشأ الا باداة التعيين ممن يملكها .

ومن حيث انه متى كان الثابت فى المنازعة الراهنة ان قرار تعيين المدعى مدرسا بالمعاهد الازهرية قد صدر من نائب رئيس الوزراء للاوقاف وشئون الازهر وهو الجهة المختصة بالتعيين قانونا فى ١٩٦٤/١٠/٢٤ وتضمن النص على تعيين المدعى وآخرين بالمعاهد الازهرية لتدريس المواد المشار اليها بالقرار بالدرجة السابعة بالكادر الفنى العالى اعتبارا من صدور هذا القرار ، فان رابطة التوظيف لا تنعقد الا بموجب هذا القرار ، وفى التاريخ المحدد فيه ولا يجدى المدعى قوله انه قام بالتدريس فعلا بمعهد القاهرة الاعدادى ، بمكافاة من ١٩٦٤/١٠/٦ حتى ١٩٦٤/١٠/٢٣

بناء على المكاملة التليفونية الواردة من مراقبة المواد الثقافية بإدارة المعاهد فى ١٠/٦/١٩٦٤ ، وأنه تقاضى مكافأة مقابل قيامه بالتدريس من هذا التاريخ ، لأن هذه المراقبة ليست الجهة المختصة بالتعيين ولا يترتب على مباشرة المدعى للعمل بناء على هذه المكاملة سوى الحق فى أن يتقاضى مقابلًا لما آداه من عمل بغير أن يكتسب الحق فى حساب فترة عمله هذه ضمن مدة خدمته لعدم انعقاد رابطة التوظيف قانونًا ، وهذا فضلا عن تخلف شرط من الشروط اللازم توافرها لامكان ضم هذه المدة وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وهو أن تكون المدة المطلوب ضمها قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها إذ أن الثابت هو أن قيمة المكافأة المستحقة لقاء الحصص المقررة للمدعى طوال شهر أكتوبر سنة ١٩٦٤ تقل عن مربوط الدرجة السابعة التى عين فيها المدعى حسبما هو ثابت من رد الجهة الادارية ، ومن ثم فلا يكون من حق المدعى ضم هذه المدة .

(طعن ٣٩٧ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٥)

قاعدة رقم (٤٥٣)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ شرط الافادة من قواعد حساب مدد الخدمة السابقة فى حالات الموظفين المؤهلين الموجودين فى خدمة الحكومة فى سلك الدرجات ، أن يكون الحصول على المؤهل الدراسى سابقا على تاريخ الالتحاق بالخدمة فى المدة السابقة - فى حالة اعادة التعيين على أساس مؤهل دراسى آخر يشترط أن يتفق المؤهلان السابق واللاحق فى طبيعتهما ولا يقل تقدير المؤهل الأول عن تقدير المؤهل الآخر .

ملخص الحكم :

أن قرارات حساب مدد الخدمة اسابقة جميعا ، قد استهدفت تسوية حالات خاصة بشروط معينة ، وهى حالات الموظفين المؤهلين ، الموجودين فى خدمة الحكومة ، فى سلك الدرجات بالشروط المبينة فى هذه القرارات ، ويتفرع على اشتراط الحصول على مؤهل دراسى أن يكون (م - ٥٤ - ج ٢٢)

الحصول على المؤهل سابقا على تاريخ الالتحاق بالخدمة فى المدة السابقة فاذا كان الحصول عليه ، تأليا لذلك ، كانت مدة الخدمة اللاحقة للحصول على المؤهل ، هى وحدها القابلة للمضم كما يتفرع على هذا الشرط ايضا ، فى حالة اعادة تعيين الموظف على اساس مؤهل دراسى آخر - وجوب ان يتفق المؤهلان السابق واللاحق فى طبيعتها والا يقل تقدير المؤهل الاول عن تقدير المؤهل الآخر ، وكل اولئك من المسلمات التى يتعين التزامها . فى ضم مدد الخدمة السابقة ، ايا كان القرار الذى يطلب الضم وفقا لاحكامه ، ومن ثم فانه يتعين التزام ما تقدم عند اعمال حكم البند الاول من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الذى يقضى بان « مدد العمل السابقة فى الحكومة او فى الاشخاص الادارية العامة ،،، تحسب كاملة سواء اكانت متصلة او منفصلة ، متى كانت، قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها ، وفى نفس الكادر » .

(طعن ٧٣٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٦٩)

٢ - عدم الحصول على مؤهل :

قاعدة رقم (٤٥٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة - اشتراط الحصول على المؤهل العلمى لاعمال لحكامه - مؤدى ذلك : عدم جواز ضم مدة العمل السابق لغير الحاصلين على مؤهلات دراسية بالتطبيق لاحكام هذا القرار .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ينص فى مادته الثانية على انه « مع مراعاة احكام المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها فى المادة الاولى وفقا للشروط والايضاح الاتية :

١ - مدد العمل السابقة في الحكومة أو في الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه أو المستقلة تحسب كاملة سواء كانت متصلة أو منفصلة متى كانت قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفي نفس الكادر . فإذا كانت قد قضيت في كادر ادنى أو على اعتماد أو بالمكافأة الشهرية أو اليومية جاز ضمها كلها أو بعضها بالشروط الآتية :

(١) (ب) (ج) يقتصر الضم على المدد التي قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمى

٢ - مدد للنمرين التي تقضى القوانين واللوائح بضرورة تمضيبتها بعد الحصول على المؤهل العلمى تضم كلها أو بعضها

وتنص المادة الرابعة من هذا القرار على انه « يراعى فى تقدير الدرجة والمرتب عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمى وطبيعة الوظيفة » .

ويبين من تلك النصوص ان المشرع اوجب مراعاة المؤهل العلمى عند النظر فى ضم مدة العمل السابق إيا كانت الجهة التي قضى بها وإيا كان نوعه بوجه عام واشترط صراحة بالنسبة للمدد التي قضيت فى كادر ادنى أو بمكافأة أو باليومية ان يقتصر الضم على المدد التي قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمى وذلك مراعاة لمن يحصل على المؤهل العلمى بعد تعيينه بالكادر الأدنى أو باليومية أو بمكافأة شهرية ومن ثم فان نصوص القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ تكون قاطعة فى اشتراط الحصول على المؤهل العلمى لأعمال احكامه وتبعاً لذلك لا يجوز ضم مدة العمل السابق لغير الحاصلين على مؤهلات دراسية بالتطبيق لأحكام هذا القرار - وبناء على ذلك فانه لما كان العامل المعروضة حالته غير حاصل على مؤهل علمى فانه لا يجوز ضم مدة عمله السابقة بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ضم مدة العمل السابق للعامل غير المؤهل بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

٣ - مدد التجنيد بالقوات المسلحة :

قاعدة رقم (٤٥٥)

المبدأ :

عدم جواز ضم مدة التجنيد بالجيش الى مدة الخدمة الحكومية بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أساس ذلك أن مدة التجنيد لا تعتبر مدة خدمة حكومية وانما مفروضاً على كل مواطن للمساهمة في الدفاع عن الوطن .

ملخص الحكم :

انه فيما يتعلق بطلب المدعى بضم مدة تجنيده بالجيش الى مدة خدمته ببنك التسليف الزراعي والتعاوني استنادا الى احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فهو طلب لا يستند الى اساس سليم ذلك ان احكام القرار المذكور انما تقضى بضم مدد التطوع في اسلحة الجيش وكذلك مدد التكليف في اقدمية الدرجة ، وليس من شك في ان كل من التطوع والتكليف يختلف في طبيعته ومدلوله عن مدة التجنيد التي نظمها المشرع بنصوص خاصة وفي نطاق معين لورده في قوانين الخدمة العسكرية ، ومن ناحية اخرى فانه لا وجه للقول بأن مدة التجنيد تأخذ حكم مدة الخدمة الحكومية في مجال ضم مدد الخدمة السابقة وذلك لأن مدة التجنيد لا تعتبر مدة خدمة حكومية وانما تعتبر واجبا مفروضاً على كل مواطن للمساهمة في الدفاع عن الوطن .

(طعن ٩٢٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٥)

٤ - المدد التى تقضى بدون اجر :

قاعدة رقم (٤٥٦)

المبدأ :

مدة الخدمة التى تقضى بدون اجر - لا يجوز ضمها .

ملخص الحكم :

ان من بين الشروط الواجب توفرها لضم مدد الخدمة السابقة ان تكون المدة المضمومة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف بها ، والأمر ليس كذلك بالنسبة الى المدة التى تقضى بدون اجر كما انه لا وجه للتمسك بما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن ضم مدد التمرين التى تقضى القوانين واللوائح بضرورة تمضيها بعد الحصول على المؤهل العلمى ، وذلك ان مدة التمرين التى تقضى بالبنك العقارى الزراعى المصرى ليست من قبيل مدد التمرين التى تقضى القوانين واللوائح بضرورة تمضيها بعد الحصول على المؤهل العلمى .

(طعننى ٣٨٥ ، ٨٦٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٥)

قاعدة رقم (٤٥٧)

المبدأ :

القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - عدم توفر شروطه بالنسبة للفترة التى لا تصرف عنها مكافأة اعمالاً للقاعدة التنظيمية التى وضعتها وزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بمن نقلوا الى بند المكافآت استيفاء مسوغات التعيين فى خلال المهلة المنصوص عليها فى القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

ان وزارة التربية والتعليم قد وضعت قاعدة تنظيمية عامة بمقتضاها ينقل الذين لم يستوفوا مسوغات التعيين فى خلال المهلة المنصوص عليها فى القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٥ الى بند المكافآت ، ولا تصرف لهم هذه المكافآت عن فترة اجازة نهاية السنة ، وقدرها شهران لا يؤدون خلالها عملا ، وهو ما اتبعته الوزارة فعلا فى شأن المدعى اذ لم توافق على صرف مكافأة له عن الفترة من اول أغسطس الى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ ومن ثم فانه لا يسوغ حساب هذه الفترة التى لم يؤد المذكور خلالها عملا ولم يتقاض عنها اجرا فى حساب إقدميته فى الدرجة السادسة بالتطبيق للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة لعدم توفر شروط هذا القرار فى حق المدعى عن الفترة المذكورة ، وعلى هذا تكون الجهة الادارية اذ استبعدتها من بين مدد الخدمة السابقة التى ضمتها الى مدة خدمته الحالية قد طبقت فى شأنه القانون على الوجه الصحيح .

(طعن ٨٧٩ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣٠)

٥ - مدد خدمة موظفى المخابرات العامة :

قاعدة رقم (٤٥٨)

المبدأ :

عدم انطباق قواعد ضم مدد الخدمة السابقة التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على موظفى ادارة المخابرات العامة - اساس ذلك القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام ادارة المخابرات العامة تضمن نظاما وظيفيا متكاملا بالنسبة للعاملين بادارة المخابرات العامة وقواعد خاصة بالأقدمية تغاير وتتميز عن الأحكام التى تضمنها قانون نظام موظفى الدولة الأمر الذى يترتب عليه عدم انطباق أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له على الخاضعين لقانون المخابرات العامة وبالتالي عدم انطباق قواعد ضم مدد الخدمة السابقة التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ عليهم .

ملخص الحكم :

أن مقطع النزاع فى هذا الموضوع هو مدى انطباق أحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة على موظفى ادارة المخابرات العامة .

ومن حيث انه يبين من استقراء نصوص القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ انه صدر تنفيذا لأحكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن موظفى الدولة ، وقد نظم المشرع فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ موضوع تعيين الموظفين السابقين ، كما أقر فى المادة ٢٤ مبدأ ضم مدد الخدمة السابقة فى الحكومة أو فى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة وذلك باحتسابها لهم كلها أو بعضها فى تقدير الدرجة أو المرتب وأقدمية الدرجة وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أن قواعد ضم مدد الخدمة السابقة التى ارساها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقرارات المنفذة له ومن بينها القرار الجمهورى

رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ تجد مجالها فى التطبيق على الوظائف والهيئات التى يصرى عليها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ باعتبارها أصل من أصوله بحيث اذا اقتضى تطبيق أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اقتضى بالتالى تطبيق قواعد ضم مدد الخدمة المنبثقة عنه .

وحيث ان المادة ١٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ باصدار قانون موظفى الدولة سالف الذكر نصت على عدم سريان احكامه على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

ومن حيث انه بالرجوع الى القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام ادارة المخابرات العامة يبين انه قد خلا فى ديباجته من اى اشارة لاحكام قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وانه تضمن نظام وظيفي متكامل بالنسبة للعاملين بادارة المخابرات العامة ، وجدول المساهيات والمرتبات بغير نظام الدرجات الموجود فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، كما تضمن قواعد خاصة بالاقدمية تغاير وتتميز عن القواعد التى تضمنها قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ذلك انه بينما اعتد قانون موظفى الدولة بمدد الخدمة السابقة على نحو يجعلها متى توافرت شروط ضمها للموظف يستمده مباشرة من نصوص القانون فنص فى المادة ٢٤ منه على انه اذا كان للمعينين فى الخدمة مدة عمل فى الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات او الأعمال الحرة المشار اليها فى المادة السابقة حسبت هذه المدد كلها او بعضها فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية اما قانون المخابرات العامة رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فقد جاء خلوا من مثل هذا النص وانه اعتد بالاقدمية فى وظيفة المخابرات العامة بالنسبة لمن يعين لأول مرة من تاريخ التعيين فيها (م ٢٠ من هذا القانون) ، واما بالنسبة للموظف المعين فى المخابرات العامة نقلا من اية جهة حكومية فان كل ما اعطاه قانون المخابرات العامة لهذا الموظف الحق فى حساب اقدميته فى الفئة المعين عليها بادارة المخابرات العامة من تاريخ حصوله فى الكادر الذى نقل منه على المرتب المعادل لأول مربوطا الفئة المعين عليها فى المخابرات العامة ذلك ان المادة (٤٤) من قانون

المخابرات العامة تنص على أنه يجوز نقل موظف من أية جهة حكومية إلى إحدى وظائف إدارة المخابرات العامة . وتنص المادة (٤٥) على أن ٠٠٠ تكون تسوية حالة الموظف المنقول على النحو السابق بوضعه في إحدى فئات الوظائف التي تدخل ماهيته الحالية في مربوطها ، وتنص المادة (٤٨) على أنه تحسب أقدمية الموظف المنقول إلى إدارة المخابرات العامة من تاريخ وصول مرتبه إلى ما يعادل أول مربوط الفئة التي وضع بها ويبين من جماع هذه النصوص أن حق الموظف المنقول من أية جهة حكومية إلى المخابرات العامة يقف عند حد حساب أقدميته في الفئة المنقول عليها من تاريخ حصوله في الكادر الذي نقل منه على المرتب المعادل لأول مربوط الفئة المعين عليها ، في إدارة المخابرات العامة .

ومن حيث أنه يتضح مما سلف أن قانون المخابرات العامة لا ينظم ضم مدد الخدمة السابقة في أقدمية الدرجة على النحو الوارد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، أن القانون الأول تضمن قواعد خاصة بأقدمية تغاير وتتميز عن الأحكام التي رسمها قانون نظام موظفي الدولة الأمر الذي يترتب عليه عدم انطباق أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له على الخاضعين لقانون المخابرات العامة وبالتالي عدم انطباق قواعد ضم مدد الخدمة السابقة التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على موظفي إدارة المخابرات .

ومن حيث أنه يخلص من جماع ما تقدم أنه لا حق للمدعى في ضم مدة خدمته السابقة بدرجة رقيب في الفترة من ١٩٤٣/٢/١ حتى ١٩٥٢/٣/١ إلى أقدميته في الفئة الثانية بإدارة المخابرات العامة لأنه لا ينطبق في شأنه مواد ضم مدد الخدمة السابقة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وأن كل ما له حق يتمثل في حساب أقدميته في الفئة الثالثة المعين عليها بإدارة المخابرات العامة من التاريخ الذي وصل فيه مرتبه حين كان متطوعا بالجيش إلى أول مربوط الفئة الثالثة بإدارة المخابرات العامة أي تاريخ منحه رتبة رقيب التي عين نقلا منها إلى إدارة المخابرات العامة وذلك أعمالا لنصوص المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٨ من قانون المخابرات العامة رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ .

(طعن ٣٧٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١٥)

٦ - عدم جواز ضم مدد خدمة سابقة لعمال القناة :

قاعدة رقم (٤٥٩)

المبدأ :

عمال القناة - ضم مدة الخدمة السابقة - لا يجوز للمعين منهم فى درجة بالميزانية طبقا للقانون ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ ان يطلب ضم مدة الخدمة السابقة وفقا للقرار الجمهورى ١٥٩ لسنة ١٩٥٠ - سند ذلك قيام هذا التعيين على اسس خاصة مستثناه من القواعد العامة - القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ لم يغير من هذا الوضع ، سند ذلك احكامه استثناء من قواعد ضم مدد الخدمة السابقة وليس تطبيقا لها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات عندما اُجاز تعيينهم على درجات بالميزانية قد قصد ان يكون تاريخ التعيين على درجات طبقا له اساسا لتحديد الاقدمية فى هذه الدرجات مثلهم فى ذلك مثل المعينين ابتداء واول مرة ، وان عبارة كل من النص والمذكرة الايضاحية قاطعة فى هذا المعنى ، ويؤيد ذلك ان المشرع استهدف بهذا القانون تنظيم مراكز قانونية لعمال لهم خدمة سابقة فى الجيش البريطانى ومدة خدمة حكومية سابقة على التعيين على درجة ، وقد استبعد منها كما اشارت المذكرة الايضاحية مزية ضم مدد الخدمة السابقة اكتفاء بالمزايا التى قررها القانون ورعاية لحقوق من سبقهم الى خدمة الحكومة بالطريق القانونى العادى ، بمراعاة ان تعيين هؤلاء العمال على درجات قد تم بالاستثناء من القواعد العامة فى هذا الشأن ، كذلك فان التنظيم الخاص لرواتب هؤلاء العمال عند تعيينهم على درجات - وقد قام على اسس وقواعد مغايرة للاسس والقواعد العامة المنصوص عليها فى قانون نظام موظفى الدولة يدل على ان المشرع قد استبعد فيما استبعده من هذه القواعد والاسس العامة قواعد ضم مدد الخدمة السابقة وهذا هو ما قرره الجمعية العمومية للقمم الاستشارى بجلستها المعقودة فى ٦ من ابريل سنة ١٩٦٠ عندما عرض عليها موضوع افادة عمال القناة المعينين على درجات بالميزانية طبقا للقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥

من قواعد ضم مدد الخدمة السابقة ، فانتهت الى عدم افادة هؤلاء العمال من هذه القواعد .

وان القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ بتعيين عمال القناة على درجات بالميزانية ، لم يترتب عليه تغيير هذا الوضع الا فيما يتعلق برغبة المشرع فى القانون الجديد فى عدم اهدار المدة التى قضاها العامل بعد الحاقه بالحكومة اهدارا كاملا ، فقرر بالنسبة الى المؤهلين اعتبار اقدميتهم فى الدرجة التى عينوا عليها من تاريخ تعيين العامل بوصفه من عمال القناة او من تاريخ حصوله على المؤهل لهما اقرب وبالنسبة الى غير المؤهلين تعتبر اقدميتهم فى الدرجة التى عينوا فيها من تاريخ شغل كل منهم الحرفة الخاصة بهذه الدرجة وقرر المشرع كذلك سريان هذا الحكم على من سبق تعيينهم من عمال القناة على درجات بالميزانية قبل صدور هذا القانون . ومعنى ذلك ان المشرع لم يعدل عن سلوكه الذى اتبعه فى القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة الى استبعاد قواعد ضم مدد الخدمة السابقة ، ذلك ان ما اتبعه المشرع فى القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ فيما يختص بتقرير اقدمية اعتبارية لعامل القناة المعين على درجة انما هو استثناء من قواعد ضم مدد الخدمة السابقة وليس تطبيقا لها . اذ ان اقدمية الاعتبارية قد تقررت فى هذه الحالة بنص المادة السادسة ولو لم تتوافر شروط الضم الواردة فى قواعد ضم مدد الخدمة السابقة واهما تعادل الدرجة وانحاد طبيعة العمل . فتقرير هذه الاقدمية اذن انما هو تأكيد من المشرع لاستبعاد قواعد ضم مدد الخدمة السابقة فى هذا المجال .

ويؤيد ما تقدم ايضا ان الفقرة الرابعة من المادة السادسة تنص على انه : « وتحسب الاقدمية الاعتبارية التى ترتبها هذه المادة فى الدرجة دون زيادة المرتب عن الحدود المنصوص عليها فى المادة السابقة وتحسب مدة الخدمة السابقة فى المعاش طبقا لحكام القانونين ٣٦ لسنة ١٩٦٠ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ . فهذه الفقرة مضافة الى الفقرة الاولى من ذات المادة تكفى للقول بان المشرع اراد ان يكون لهؤلاء العاملين اقدمية اعتبارية بالقدر الوارد فى الفقرة الاولى دون تجاوز هذا القدر باى حال مع حساب مدة هذه الاقدمية فى المعاش . واذا كان عجز الفقرة الرابعة قد نص على ان تحسب مدة الخدمة السابقة فى المعاش طبقا لحكام القانونين ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ فان الاشارة الى مدة الخدمة

السابقة. لا تنصرف الا الى مدة الخدمة السابقة التي اعتد بها المشرع فى
الفقرة الاولى وأشار اليها فى مستهل الفقرة الرابعة . وعلى ذلك فلا
يجوز - فى ظل القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ - لمن يعين من عمال
القناة - او سبق تعيينه - على درجة من درجات الميزانية . ان يطلب
ضم مدة خدمة سابقة ، فى اقدمية الدرجة التى عين فيها تخالف الاقدمية
الاعتبارية التى تقررت له بقوة القانون بمقتضى نص المادة السادسة من
القانون سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه - فى ظل القانون
رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ - لا يجوز لمن يعين او سبق تعيينه من عمال القناة
على درجة بالميزانية ان يطلب ضم مدة خدمة سابقة فى اقدمية الدرجة
التي عين فيها ، ويقتصر الامر على الاقدمية الاعتبارية التى تقررت له
بقوة القانون بمقتضى نص المادة السادسة من القانون رقم ١٧٣ لسنة
١٩٦١ المشار اليه .

(ملف ٤٤/١/٥٦ - جلسة ١٩٦٥/٧/١)

٧ - مدد اخرى لا يجوز ضمها طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٨ .

(١) السنة التمرينية لخريجى مدرسة الفنون والصنایع :

قاصدة رقم (٤٦٠)

المبدأ :

خريجو مدرسة الفنون والصنایع - مدة السنة التمرينية المنصوص
عليها فى المادة ٤ من اللائحة المؤقتة لمدرسة الفنون والصنایع - اعتبارها
داخلة فى مدة الدراسة اللازمة للحصول على المؤهل - اثر ذلك - عدم جواز
ضمها طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

ان المادة ٤ من اللائحة المؤقتة لمدرسة الفنون والصنایع تقضى بان
مدة الدراسة لمدرسة الفنون والصنایع الخديوية للحصول على الدبلوم هى

خمس سنوات تمضى السنة الأخيرة فيها فى التمرين خارج المدرسة ... وتنص المادة ١٨ من هذه اللائحة على أن « كل تلميذ نجح فى امتحان الدبلوم بفرقة السنة الرابعة يجب عليه لى يثال الدبلوم أن يشغل مدة سنة فى المكاتب أو المصانع أو المعامل التابعة لمصلحة فنية من مصالح الحكومة أو التابعة لمصلحة أو مقولة للأفراد أو لمدرسة من المدارس الصناعية ، أو بالاجمال لى عمل آخر يمكنه أن يكتسب منه تجارب عملية فى عمل مماثل لما كان يشغل به فى المدرسة وتنص المادة ٢٠ من هذه اللائحة على أن « يكون التلميذ أثناء السنة التمرينية تحت مراقبة المدرسة فإذا رفت لسوء السلوك أو لسبب آخر كاف لتبرير هذا الرفت اعتبر مرفوتا من المدرسة أيضا وفى هذه الحالة لا يمنح الدبلوم » ويبين من استظهار هذه النصوص أن مدة الدراسة للحصول على دبلوم الفنون والصنایع هى خمس سنوات ، وأن السنة الأخيرة من هذه المدة هى مدة دراسية عملية يجب أن يمضيها الطالب فى الجهات المشار إليها فى المادة ١٨ من اللائحة ليكسب تجارب عملية فى عمل مماثل لما كان يتلقاه فى المدرسة كما وأن تمضية هذه السنة شرط أساسى للحصول على الدبلوم ، وما تضمنته اللائحة من التعبير عن السنة الخامسة الدراسية بالسنة التمرينية لا يخرجها عن أن تكون مدة دراسة عملية واجبة للحصول على الدبلوم ويظل الطالب خلالها تحت إشراف المدرسة ومقيدا بها ويتوقف حصوله على الدبلوم على حسن السلوك وعدم قيام سبب به يستوجب الرفت كما أن نجاح الطالب فى امتحان الدبلوم لفرقة السنة الرابعة يفتح أمامه سبيل الانتقال الى نوع من الدراسة العملية يتلقاها فى السنة الخامسة التى يحصل فى نهايتها على الدبلوم الخاص بمدرسة الفنون والصنایع .

ومن مقتضى نص المادة الثانية فقرة ثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بحساب مدد الخدمة السابقة أن مدة التمرين التى تحسب كمدة عمل سابقة هى مدة التمرين التى تقضى القوانين واللوائح بضرورة تمضيها بعد الحصول على المؤهل العلمى اذ تنص المادة الثانية المذكورة مع مراعاة أحكام المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها فى المادة الأولى وفقا للشروط والأوضاع الآتية :

(٢) مدد التمرين التى تقضى القوانين واللوائح بضرورة تمضيها بعد الحصول على المؤهل العلمى تضم كلها أو بعضها الى الاقدمية فى

الدرجة التى يعين بها الموظف وفقا للاوضاع السابقة سواء اكان التمرين فى الحكومة او فى هيئات معتمدة من الحكومة لهذا الغرض .

واذ يبين من استظهار حالة المطعون ضده فى ضوء احكام اللائحة المطبقة فى حقه ان السنة التمرينية المنصوص عليها فى اللائحة المذكورة لا يسوغ حسابها نظرا لان هذه السنة تعتبر فى ضمن منى الدراسة ولا يغير من الامر شيئا ما ورد بشهادة الدبلوم المرافقة ملف خدمة المدعى من انه اتم الدراسة المقررة لمدارس الفنون والصناعات سنة ١٩٣٤ ذلك ان النصوص صريحة حسبما سلف بيانه فى ان مدة الدراسة هى خمس سنوات تضى السنة الاخيرة منها فى التمرين خارج المدرسة ، ومن ثم لا يسوغ حسابها طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ التى تتطلب ان تضى هذه المدة بعد الحصول على المؤهل واذا ذهب الحكم المطعون عليه على خلاف هذا المذهب فانه يكون قد اخطأ فى تاويل القانون وتفسيره ويتعين القضاء بالغائه .

(طعن ١٦٤٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٧)

(ب) مدة العمل السابقة فى دائرة فاطمة الزهراء :

قاعدة رقم (٤٦١)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - مدة عمل الطاعن السابقة فى دائرة فاطمة الزهراء - لا يسوغ ضمها بموجب احكام هذا القرار - الجهات التى تقضى فيها المدد الذى يعتد بها فى الضم - وردت على سبيل الحصر - القياس فى حساب المدد السابقة على غيره من القرارات الجمهورية التى صدرت فى شأن مسائل غير التى عالجها هذا القرار - غير سائغ - مدة عمل الطاعن بادارة التصفية - تعتبر امتدادا لعلاقته بهذه الدائرة - عدم ضمها .

ملخص الحكم :

ان ما انتهى اليه قضاء الحكم المطعون فيه جاء سديدا اذ رفض ضم مدة عمله فى دائرة فاطمة الزهراء ذلك ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩

لسنة ١٩٥٨ - الذى عمل به قبل رفع هذه الدعوى ومن ثم ينطبق عليها - حدد فى مادته الأولى الجهات التى تقضى فيها المدد التى يعتد بها فى الضم على سبيل الحصر وهى :

المصالح الحكومية - الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة مصلحة كانت ام اقليمية - حكومات الدول العربية - المدارس الخاضعة لاشراف وزارة التربية والتعليم - المصارف التى تقبل الحكومة كفالتها - الأعمال الحرة الصادرة بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة - الهيئات والمنظمات الدولية التى تشترك فيها جمهورية مصر او تنضم اليها - المؤسسات العامة والهيئات والجمعيات والشركات المساهمة المصرية الصادر بتشكيلها قوانين او مراسيم او قرارات جمهورية .

ومن حيث ان هذا القرار هو القرار الخاص بمدد الخدمة السابقة وقد صدر تطبيقا لاحكام موظفى الدولة ومن ثم لا يسوغ فى حساب المدد السابقة القياس على غيره من القرارات الجمهورية الأخرى التى صدرت فى شأن مسائل غير التى عالجها هذا القرار ، واذا يبين ان دائرة فاطمة حيدر الزهراء ليست من بين الجهات التى تدرج فيما عدده القرار آنف الذكر على وجه الحصر فلا وجه اذا لزم مدد العمل بها مهما بلغ أجر الطاعن فيها الى مدة خدمته فى الدرجة التاسعة وكذلك مدة خدمته فى ادارة التصفية اذ اعتبرت استمرارا لتلك التى قضاها فى الدائرة وقد دعت حاجة التصفية الى ابقائه فترة من الزمن للافادة من خبرته ولم يصدر قرار باعتباره موطفا عاما ولم يعتبر كذلك بأية أداة قانونية أخرى بل كان يصرف راتبه من أموال هذه الدائرة التى وضعت تحت التصفية فهو والحالة هذه لا يعتبر موظفا عاما ولو كان كذلك لما امكن الاستغناء عنه بمجرد انتهاء أعمال التصفية ، وانما يعتبر عمله فى اثناء قيام أعمال التصفية امتدادا لعلاقته السابقة بتلك الدائرة .

(ج) مدة العمل السابقة فى مكتب المسمرة بالبورصة :

قاعدة رقم (٤٦٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - قضاء مدة الخدمة السابقة فى أحد مكاتب المسمرة بالبورصة - لا يجوز ضمها لعدم ورود مكاتب المسمرة ضمن الجهات المنصوص عليها فى القرار المشار اليه .

ملخص الفتوى :

متى كان الثابت ان الطالب خلال المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٥٨ حتى ٣ من مايو سنة ١٩٦٠ لم يخرج عن كونه مستخدما بأجر فى مكتب مسمرة فى البورصة ، وذلك سواء حصل على أجره خلال هذه المدة من مكتب المسمرة أو من نقابة المسمرة حيث ان ما استأده من هذه النقابة انما يمثل أجره على عمله بمكتب المسمرة تؤديه النقابة عن هذا المكتب من حصيلة الاعانات والطوايح لتشجيع مكاتب المسمرة على استخدام حملة الشهادات الجامعية لضمان تحقق أحد الشروط اللازم توافرها لقبولها مندوبين رئيسيين .

ونظرا لأن مكاتب المسمرة فى البورصة ليست من الجهات المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لذلك فانه لا يجوز ضم المدة التى تقضى بها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم لحقية السيد
فى ضم مدة خدمته السابقة على تعيينه بهيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية .

(ملف ١٦٩/١/٨٦ - جلمة ١٩٦٥/٨/٤)

(د) مدة العمل السابق المقضاة فى الاشراف على المزارع :

قاعدة رقم (٤٦٣)

المبدأ :

المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة - نصها على ان يكون حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة مقصورا على المدد التى تقضى فى الجهات الاتية ٠٠٠ (٦) الاعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة - تحديد المقصود بالاعمال الحرة فى حكم هذا النص - تطبيق ذلك على المهن الزراعية - عدم جواز ضم مدد العمل السابقة التى قضيت فى الاشراف على المزارع التى تبلغ مساحتها خمسين فداناً فاكتر قبل العمل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بانشاء نقابة المهن الزراعية •

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة تقضى بان يكون حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة مقصورا على المدد التى تقضى فى الجهات الاتية ٠٠٠ (٦) الاعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة •

ومن حيث ان عبارة « الاعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة » لا تنصرف الا الى الاعمال والمهن التى يصدر قانون ببيان الشروط والقواعد التى يتعين توافرها فيمن يمارسها بحيث لا يجوز لغيره ممن تتخلف فيه هذه الشروط ان يمارس المهنة او يباشر الاعمال التى تدخل فى النطاق المرسوم لها قانونا •

ومن حيث ان المهن الزراعية قد نظمت لأول مرة بمقتضى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بانشاء نقابة المهن الزراعية • وبعد ان نص هذا القانون على انشاء النقابة وابان عن اغراضها وطريقة قيد الاعضاء فيها قضى فى المادة ٧٢ منه بانه « لا يجوز لغير المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين المقيدين بالسجلات ان يباشروا اعمال الخبرة (م - ٥٥ - ج ٢٢)

الزراعية امام المحاكم او امام جهات الاحوال الشخصية او ان يباشروا الاعمال الزراعية الأخرى التى يعينها وزير الزراعة بقرار منه بعد اخذ رأى مجلس النقابة » .

وتنفيذا لهذا النص اصدر وزير الزراعة قرارا بتاريخ ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بتعيين الاعمال التى لا يجوز لغير المهندسين الزراعيين وللمهندسين الزراعيين المساعدين مزاولتها . وقد اضيف « الاشراف الفنى والادارى على المزارع التى تبلغ مساحتها خمسين فدانا فاكتر » الى هذه الاعمال بمقتضى القرار الوزارى رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٩/١ .

ومقتضى ذلك ان الاشراف الفنى والادارى على المزارع التى تبلغ مساحتها خمسين فدانا فاكتر يعتبر من قبيل المدد التى قضيت فى الاعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة . غير ان هذا الحكم يقتصر على المدد التى تقضى اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه ، اما الاشتغال بهذا العمل قبل ذلك التاريخ فلا يدخل ضمن تلك المدد لانه لم يكن منظما بقانون وانما كان متروكا للأصل العام وهو اباحة الاشتغال به لكل فرد بلا قيد او شرط سوى ما تملحه طبائع الأشياء من توافر خبرة لديه يقدرها من يلجأ اليه ويرغب فى الافادة من عمله .

ولا يؤثر فى هذا النظر اعتداد النقابة بتلك الاعمال بعد ذلك واعترافها بانها كانت من قبيل الاعمال المهنية لأن هذا الاعتداد لا ينفى عنها كونها امعالا مباحة غير منظمة بأى قانون قبل انشاء نقابة المهن الزراعية الذى وضع تنظيمها لما يعد عملا مهنيا فى مفهومه . ومن المسلم ان هذا القانون يسرى بالثر فورى مباشر من تاريخ نشره دون ان يتضمن اثرا رجعيا من شأنه أن ينسحب تنظيمه على الاعمال التى بوشرت قبل تاريخ العمل به .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز ضم مدد العمل السابقة التى قضيت فى الاشراف على مزارع تبلغ مساحتها خمسين فدانا فاكتر قبل العمل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بانشاء نقابة المهن الزراعية .

(فتوى ٦٥٧ فى ١٩٧٠/٥/٢٧)

(هـ) مدة العمل السابق المقضاة بجمعية خاصة :

قاعدة رقم (٤٦٤)

المبدأ :

عدم جواز ضم مدد الخدمة التي تقضى في الجمعيات الخاصة المشكلة طبقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة وذلك في تطبيق احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة - اساس ذلك ان شرط الاعتداد بالمدد التي تقضى في أى من الجهات المنصوص عليها في الفقرة ٨ من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ في مجال ضم مدد الخدمة أن تكون مشكلة بقانون أو مرسوم أو قرار جمهورى وهذا الشرط يتخلف بالنسبة للجمعيات الخاصة المشهرة طبقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة انه ابان في مادته الأولى عن الجهات التي يجوز حساب المدد التي تقضى فيها في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة حسبما نصت عليه الفقرة ٨ من هذه المادة ومن بينها « المؤسسات العامة والهيئات والجمعيات والشركات المساهمة المصرية الصادر بتشكيلها قوانين او مراسيم او قرارات جمهورية » .

والمستفاد من هذا النص ان شرط الاعتداد بالمدد التي تقضى في أى من هذه الجهات في مجال ضم مدد الخدمة ان تكون مشكلة بقانون أو مرسوم أو قرار جمهورى فاذا تخلف بالنسبة لها هذا الشرط خرجت من عداد الجهات التي يجوز ضم مدد الخدمة التي تقضى فيها ، ولو كان تشكيلها قد تم على مقتضى قانون أو قرار جمهورى يحدد ضوابط هذا التشكيل واوضاعه .

ومن حيث ان الجمعيات الخاصة المشهرة طبقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة يتخلف بالنسبة لها الشرط المالف الذكر ، اذ لا يصدر بتشكيلها قانون او مرسوم او قرار جمهورى ، ومن ثم فانها تخرج من عداد الجهات التى يجوز ان تضم مدد الخدمة التى تقضى فيها طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم جواز ضم مدد الخدمة التى تقضى فى الجمعيات الخاصة المشكلة طبقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وذلك فى تطبيق احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة .

(ملف ٣٩٧/٣/٨٦ - جلمه ١٩٧٦/٢/١٨)

الفرع الثانى عشر

احكام القرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢

قاعدة رقم (٤٦٥)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ - منحه ميعادا جديدا
لطلب الضم ينتهى بانقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ العمل به والا سقط الحق
فى حساب هذه المدد - رفع الدعوى قبل ذلك فى هذا الخصوص يغنى
عن تقديم طلب جديد ويقوم مقامه - استلزام طلب جديد أصبح غير
ذى موضوع .

ملخص الحكم :

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ ونشر فى ٥ من
مارس سنة ١٩٦٢ ونص فى مادته الاولى على ان يجوز لمن يطلب إلانفتاح
بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى الموعد المحدد
أن يطلب حساب مدد العمل السابقة بالتطبيق لتلك الأحكام ووفقا للشروط
والاوضاع الواردة فيه وذلك فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ العمل
بهذا القرار والا سقط الحق فى حساب هذه المدد ، كما نص فى المادة
الثالثة فيه على انه لا يترتب على تطبيق هذا القرار صرف فروق مالية
عن الفترة السابقة لتاريخ العمل به ، ونص فى المادة الرابعة منه على ان
يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية . وواضح من نص المادة
الاولى من هذا القرار انه فتح ميعادا جديدا بطلب حساب مدد الخدمة
السابقة ينتهى بانقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ العمل به (قد عمل به من
١٩٦٢/٣/٥) والا سقط الحق فى حساب هذه المدد ، ولما كان الدعوى
قد اقام دعواه فعلا قبل ١٩٦٢/٣/٥ تاريخ نشر القرار رقم ٩٤٢ -
لسنة ١٩٦٢ - كانت هذه الدعوى فيما تضمنته فى هذا الخصوص
تغنى عن تقديم طلب جديد تقوم مقامه بحيث يصبح تقديم طلب آخر
غير ذى موضوع ولذلك فان المطعون ضده يستفيد من الميعاد الجديد الذى
فتحه القرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ مع مراعاة انه لا يترتب

على تطبيق هذا القرار صرف فروق مالية عن الفترة السابقة على تاريخ العمل به (اى قبل ١٩٦٢/٣/٥) وذلك نظرا لأن المطعون ضده لم يطلب الانتفاع بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ عند اعادة تعيينه فى ١٩٥٩/١٢/٢٩ اذ كان يتعين عليه تنفيذا لنص المادة الثالثة من هذا القرار ان يذكر هذه المدد فى الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات تعيينه وذلك دون حاجة الى تنبيه حتى لا يسقط حقه نهائيا فى ضمها طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ كما انه رغب دعواه بعد نشر هذا القرار الجمهورى وليس قبله حتى يمكن اعتبار هذه الدعوى فيما تضمنته فى هذا الخصوص بديلا عن تقديم طلب جديد وتقوم مقامه .

(طعن ١٣٩٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٩)

قاعدة رقم (٤٦٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - افتتاح ميعاد جديد مدته ثلاثة اشهر للاستفادة من احكامه وذلك بموجب القرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ - انتهاء هذا الميعاد الجديد قبل الفصل فى الدعوى التى اقامها المدعى للاستفادة من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٥/٣/٥ - دعوى المدعى لا تغنى عن ضرورة تقديم طلب خلال الميعاد للاستفادة من احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - اساس ذلك - عدم امكان صرف قصد المدعى الضمنى الى غير ما اتجه اليه قصده الصريح .

ملخص الحكم :

انه لما كان قد صدر فى اثناء نظر الدعوى ، قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ الذى فتح للموظفين ميعادا جديدا مدته ثلاثة اشهر لطلب ضم مدد خدمتهم السابقة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وهو الميعاد الذى بدا فى ٥ مارس سنة ١٩٦٢ وانتهى بعد ثلاثة اشهر من ذلك التاريخ ، وقبل الفصل فى الدعوى - وكان المدعى قد اقام دعواه ، مؤسسا لطلب ضم مدة خدمته السابقة فيها على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ ومتممكا

فيها بتطبيق هذا القرار على حالته دون سواء ، فان دعواه لم تكن بالتحديد الوارد فيها لطلباته ، وسند هذه الطلبات ، لتغنى عن تقديمه طلبا بضم مدة خدمته السابقة لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ خلال الميعد ولا سيما اذا ما اخذ في الاعتبار تبين المزاي في كل من هذين القرارين مما لا يمكن معه صرف القصد الضمني للمدعى الى غير ما اتجه اليه قصده الصريح .

(طعن ١٣٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٨)

قاعدة رقم (٤٦٧)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ قد انفتح به ميعاد جديد لتقديم طلبات ضم مدد الخدمة ولم يتضمن تجديدا للمهلة المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - اثر تقديم الموظف طلب ضم مدة الخدمة السابقة خلال المهلة الجديدة هو ان يتحقق له ضم هذه المدة السابقة وفيما وراء ذلك لا يجوز له الطعن في قرارات الترقية التي صدرت قبل العمل بهذا القانون .

ملخص الحكم :

ان الاثر المترتب على عدم تقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة خلال الميعاد المنصوص عليه في القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هو سقوط حق الموظف في الضم على وجه نهائي وهو امر من شأنه متى تحقق ان يحرم الموظف من حقه في الطعن في قرارات الترقية التي تمت على اساس ترتيب اقدميته بين زملائه دون اعتداد بما كان يمكن ان يلحق هذا الترتيب من تعديل او تخيير فيما ولو ضمت له مدة خدمته السابقة اذ وقد سقط حقه في الضم نهائيا تعتبر هذه القرارات صحيحة وقائمة على سبب صحيح متعلق بترتيب الاقدمية وعلى وجه سليم ولا يغير من هذه النتيجة صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ وانفتاح مهلة جديدة لتقديم طلبات الضم تبدأ من تاريخ نفاذ هذا القرار ودلت طبقا لما نصت عليه المادة الاولى منه وذلك ان هذا القرار وقد انفتح به ميعاد جديد ولم يتضمن تجديدا للمهلة المنصوص عنها في القرار الجمهوري

رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فان قصارى ما يترتب عليه من أثر متى قدم الموظف طلب ضم مدة الخدمة السابقة خلال المهلة الجديدة المنصوص عليها فيه هو ان يتحقق له ضم هذه المدة السابقة وفيما وراء ذلك لا يجوز له الطعن في قرارات الترقية التي صدرت قبل العمل بهذا القرار .

(طعن ٢٠٣ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٦)

قاعدة رقم (٤٦٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ قد اقتصر على فتح ميعاد جديد لمن فاتهم الانتفاع بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ولم يتضمن تجديدا للمهلة المنصوص عليها فيه - وجوب تقديم طلب خلال الأجل المحدد في القرار رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ - لا يغنى عن ذلك سبق تقديم طلب قبل العمل بهذا القرار وبعد فوات الميعاد المنصوص عليه في القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن الأثر المترتب على عدم تقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة خلال الميعاد المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هو سقوط حق الموظف في الضم على وجه نهائي وكان الثابت أن طلبى المدعية لضم مدة خدمتها السابقة قدما فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ ، ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ فان حقها فى الضم يكون قد سقط لعدم مراعاة الميعاد ، ولا وجه للقول بأن هذين الطلبين وقد قدما قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ فانهما يغنيان عن تقديم طلب جديد وذلك لأن نص المادة الأولى من هذا القرار قد جرى على أن « يجوز لمن لم يطلب الانتفاع بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى الموعد المحدد ان يطلب حساب مدد العمل السابقة بالتطبيق لتلك الأحكام وفقا للشروط والأوضاع الواردة فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار والا سقط الحق فى حساب هذه المدد ومن ثم يكون قد اقتصر على فتح ميعاد جديد لمن فاتهم الانتفاع بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ اذا طلبوا الانتفاع به خلال الميعاد المحدد ولم يتضمن

تجديدا لنمھلة المنصوص علیھا فیه وبذلك فان الطلبيين المقدمين من المدعية قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ لا يغنيان عن تقديم طلب جديد خلال الموعد المنصوص عليه فيه ولا ينهضان سندا لضم مدة خدمتها السابقة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بعد ان سقط حقها فيه .

(طعن ٤٤٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦)

قاعدة رقم (٤٦٩)

المبدأ :

عدم تقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة في الميعاد المحدد بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - عدم تقديم الطلب في الميعاد المحدد بالقرار رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ عدم جواز الضم ولو قدم طلب قبل القرار الأخير .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة قد نص في مادته الثالثة على ان « يشترط لحساب مدد العمل السابقة ان يتقدم الموظف بطلب ضمها مع تدعيم طلبه بكافة المستندات في ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط حقه في حساب هذه المدة . اما من يعين او يعاد تعيينه بعد نشر هذا القرار فيتعين عليه ذكرها في الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوعات تعيينه وذلك دون حاجة الى تنبيه والا سقط حقه نهائيا في ضمها .

ومن حيث ان مفاد هذا النص ان الاثر المترتب على عدم تقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة خلال الميعاد المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هو عدم ذكرها في الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديم مسوعات التعيين هو سقوط حق الموظف في الضم على وجه نهائي وذلك طبقا لصريح النص الذي تغيا استقرار المراكز لذويها في اقصر وقت ممكن ، ولما كان الثابت ان المدعى قد ذكر في الاستمارة رقم ١٠٣ ع.ح عند تعيينه بالمؤسسة عدم سابقة اشتغاله بالحكومة فان

حقه في الضم يكون قد سقط على ان ذلك لا يحول دون تقديمه طلبا بالضم خلال الميعاد الذي نص عليه القرار الجمهوري رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ ولما كان المدعى لم يتقدم بهذا الطلب في الميعاد المذكور فان حقه في ضم مدة خدمته السابقة يكون قد سقط نهائيا ولا وجه للقول بان الطلب المقدم من المدعى في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ قبل العمل بالقرار الجمهوري رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ يغني عن تقديم طلب جديد ذلك ان نص المادة الاولى من هذا القرار قد جرى بانه يجوز لمن لم يطلب الانتفاع بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في الموعد المحدد ان يطلب حساب مدد العمل السابق بالتطبيق لنلك الاحكام وفقا للشروط والأوضاع الواردة به وذلك في ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار والا سقط الحق في حساب هذه المدد ومن ثم يكون هذا القرار قد اقتصر على فتح ميعاد جديد لمن فاتهم الانتفاع بأحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ اذا طلبوا الانتفاع به خلال الميعاد المحدد ولم يتضمن تجديدا للمهلة المنصوص عليها فيه وبذلك فان الطلب المقدم من المدعى قبل العمل بالقرار الجمهوري رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ لا يغني عن تقديم طلب جديد خلال الميعاد المنصوص عليه فيه ولا ينهض سندا لضم مدة خدمته السابقة طبقا للقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بعد ان سقط حقه فيه ، واذا اخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر يكون قد اخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بالعائه ويرفض الدعوى مع الزام المدعى بالمصروفات .

(طعن ٢١٤ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٣)

الفرع الثالث عشر

احكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤

قاعدة رقم (٤٧٠)

المبدأ :

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن عدم اشتراط الحصول على المؤهل الدراسى قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ بشأن حساب مدة الخدمة السابقة - القرارات الصادرة بحساب مدد الخدمة السابقة وفقا لقرارى مجلس الوزراء المذكورين لن استوفوا شروط الضم ولكنهم حصلوا على المؤهل بعد اول يوليه سنة ١٩٥٢ - اعتبارها صحيحة بالتطبيق للقانون المشار اليه - اثر ذلك - صحة قرارات تعديل الاقدمية والترقية الصادرة استنادا اليها ، ومن ثم عدم جواز سحبها - اسانيد ذلك - مثال بالنسبة لموظفى وزارة الاسكان والمرافق .

ملخص الفتوى :

فى فبراير سنة ١٩٦٢ اصدر ديوان الموظفين كتابا دوريا بجواز حساب مدد الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة لحملة المؤهلات الدراسية الذين التحقوا بالخدمة قبل اول يوليه سنة ١٩٥٢ ثم وضعوا بالدرجات المقررة لمؤهلاتهم بعد هذا التاريخ وقبل ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ طبقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ وذلك وفقا للمبادئ التى كشفت عنها المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٦٠ - وان ضم المدة على الاساس المتقدم يترتب عليه انفساح مجال الطعن فى قرارات الترقية السابقة ولو مضى على نشرها واعلانها اكثر من ستين يوما . و اضاف الديوان الى ذلك بكتابه المؤرخ فى ١٩٦٠ من مارس سنة ١٩٦٢ بانه لا يشترط فى تطبيق القرارين المشار اليهما ان يكون الموظف قد حصل على المؤهل الاعلى قبل اول يوليه سنة ١٩٥٢ وانه يجوز لمن حصل على مثل هذا المؤهل بعد التاريخ المذكور ان يفيد من احكام هذين القرارين .

وبناء على ذلك قامت الوزارة بضم مدد الخدمة السابقة للموظفين الذين التحقوا بالخدمة بالكادر المتوسط قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ وحصلوا على مؤهلاتهم العالية بعد ذلك التاريخ ثم عينوا بالدرجات السادسة قبل ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ ، وصدر بذلك قرار الوزارة رقم ٣٣٢ فى ١١ من ابريل سنة ١٩٦٢ .

ولما ابلغ ديوان المحاسبات بهذا القرار اعترض عليه بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩٦٢ وطلب وقف العمل به ، كما طلب بتاريخ ١٩ من يولية سنة ١٩٦٢ وقف العمل بقرارين اصدرتهما الوزارة بتاريخ ٢ من يولية سنة ١٩٦٢ بسحب اقدمية اثنين من موظفيها فى الدرجتين الخامسة والرابعة الى تاريخ سابق للتاريخ الفعلى لترقية كل منهما ، وذلك اجابة لتظلم قدم منهما فى هذا الصدد بعد ان سويت حالتهم بالتطبيق لاحكام قرارى مجلس الوزراء ، سالفى الذكر ، وارجعت اقدمية كل منهما فى الدرجة السادسة العالية الى تاريخ حصوله على المؤهل العلمى الذى عين بمقتضاه فى هذه الدرجة .

وبعد تبادل عدة مكاتبات فى شان هذا الموضوع بين الوزارة وديوان المحاسبات من جهة وبين ديوان الموظفين من جهة اخرى ، تمسك فيها كل منهما برأيه ، طلب ديوان المحاسبات بكتابه المؤرخين ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ و ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ مرعة سحب تسويات ضم مدد الخدمة السابقة التى تمت لهذه الفئة من الموظفين وقرارات تعديل اقدمية تعيينهم فى الدرجات التالية للدرجة السادسة نتيجة لهذه التسويات ، وكذلك قرارات الترقية التى صدرت نتيجة لهذا التعديل ، وابدئ الديوان وجهة نظره بفتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ والتى انتهت فيها الى انه يشترط لمرئان احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ الحصول على المؤهل المطلوب حساب مدة الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة المقررة له قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ .

ويثور التساؤل فى مدى جواز سحب قرارات ضم مدد الخدمة السابقة المشار اليها ، وقرارات تعديل الاقدمية والترقية الصادرة استنادا اليها .

وعد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدتين فى ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ و ٣ من يونية سنة ١٩٦٤ ، فاستبان لها انه فى ٦ من يناير سنة ١٩٦٤ صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ ونص فى مادته الاولى على انه « فى تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ المشار اليهما على الموظفين الذين دخلوا الخدمة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى ادولة ، وعينوا على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم بعد نفاذ هذا القانون وقبل العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، لا يشترط أن يكون حصولهم على المؤهلات المشار اليها قد تم قبل العمل بقانون نظام موظفى الدولة » .

وطبقا لحكم القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، لم يعد يشترط للافادة من احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ المشار اليها ان يكون الموظف قد حصل على المؤهل الدراسى المطلوب حساب مدة الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة المقررة له قبل تاريخ العمل بقانون نظام موظفى الدولة فى اول يوليو سنة ١٩٥٢ ، وبذلك يكون القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ المذكور قد حسم الخلاف القائم بين كل من ديوانى الموظفين والمحاسبات فى شأن القرارات الصادرة من وزارة الاسكان والمرافق بحساب مدد الخدمة السابقة لبعض موظفيها - طبقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ - اذ انه طبقا لهذا القانون الاخير تكون قرارات حساب مدد الخدمة السابقة للموظفين الذين التحقوا بالخدمة بالكادر المتوسط قبل اول يوليو سنة ١٩٥٢ ، وحصلوا على مؤهلاتهم العالية بعد ذلك التاريخ ثم عينوا بمقتضاها بالدرجات السادسة العالية قبل العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ ، هذه القرارات تكون سليمة مطابقة للقانون ولا مطعن عليها .

ومن حيث انه قد سلم بصحة قرارات حساب مدد الخدمة السابقة المشار اليها ، فانه يتعين التسليم بصحة قرارات تعديل الاقدمية والترقية التى صدرت استنادا الى القرارات الاولى ، ومن ثم فلا يكون ثمت محل لبحث جواز سحب جميع القرارات سالفة الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه طبقا لحكم القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ ، فان القرارات الصادرة بحساب مدد الخدمة السابقة لبعض موظفى الوزارة - وفقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ - تعتبر صحيحة ، وبالتالي تكون قرارات تعديل الاقدمية والترقية الصادرة استنادا اليها صحيحة بدورها ، ومن ثم فلا يجوز سحب جميع هذه القرارات .

(فتوى ٥١٩ فى ١٩٦٤/٦/٩)

قاعدة رقم (٤٧١)

المبدأ :

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تطبيق قرارى مجلس الوزراء بتاريخ ٨/٢٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠ ومذكرته الايضاحية - كتاب المسالية الدورى بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٥٠ المنفذ للقرارين السابقين - حساب مدة الخدمة السابقة فى القدمية الدرجة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية سواء كانت تلك المدد قضيت على اعتماد فى درجة او على غير درجة او باليومية او فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل - مريان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ على من عينوا على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم بعد نفاذ قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقبل نفاذ القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تطبيق قرار مجلس الوزراء فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ ناصا فى مادته الاولى « فى تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس ، ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ المشار اليهما على الموظفين الذين دخلوا الخدمة قبل تاريخ العمل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وعينوا على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم بعد نفاذ هذا القانون وقبل العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الا يشترط ان يكون حصولهم على المؤهلات المشار اليها قبل تاريخ العمل بقانون نظام موظفى الدولة » وجاء فى المذكرة الايضاحية المرافقة لهذا القانون ما يلى : « بتاريخ ٢٠ من أغسطس ، ١٥ من اكتوبر ١٩٥٠ ، صدر قراران

من مجلس الوزراء بالموافقة على حساب مدة الخدمة السابقة كاملة فى اقدمية الدرجة بالنسبة الى حملة المؤهلات الدراسية سواء كانت تلك المدة قضيت على اعتماد فى درجة او على غير درجة او باليومية او فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى متى عينوا على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم على الا يترتب على ذلك اية زيادة فى الماهية وقد استقر الرأى فى تطبيق هذين القرارين طبقا لقضاء المحكمة العليا او فتاوى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة على احقية احدى الموظفين الذين دخلوا الخدمة قبل اول يوليو سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بشأن نظام موظفى الدولة فى الافادة من احكام هذين القرارين متى عينوا على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم بشرط ان يكون تعيينهم فى هذه الدرجات قد تم قبل نفاذ القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المسالفة الذكر - وقد جرت الجهات الادارية على اعمال هذا الاتجاه بالنسبة لموظفيها بلا تفرقة بين موظف حصل على مؤهله الذى اعيد تعيينه على مقتضاه ، قبل نفاذ قانون موظفى الدولة او بعد هذا التاريخ ، واستمر الوضع على هذا النحو الى ان رأت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى سنة ١٩٦٢ اشتراط حصول الموظف على المؤهل المشار اليه قبل اول يوليو سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر كشرط آخر لافادة هؤلاء الموظفين من احكام قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما ، واذ كان الواضح مما تقدم انه لا خلاف فى استمرار العمل بقرارى مجلس الوزراء المشار اليهما بعد العمل بنظام موظفى الدولة فى حق الموظفين الذين دخلوا الخدمة قبل اول يولييه سنة ١٩٥٢ واعيد تعيينهم بعد على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وذلك فى الحدود المشار اليها آنفا - وان الخلاف قد انحصر فى اشتراط الحصول على هذه المؤهلات قبل نفاذ هذا القانون كشرط لازم للافادة من احكام القرارين السالفي الذكر - لذلك رؤى استصدار قانون حسما لكل خلاف فى هذا الصدد ، والرغبة فى اسباغ الاستقرار على مراكز الموظفين ...

ويقضى البند الثانى من كتاب وزارة المسالية الدورى برقم ف ٣٣٤ - ٣٢٠/١ بتاريخ ٢٥ من اكتوبر ١٩٥٠ والصادر تنفيذا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس ، ١٥ من اكتوبر ١٩٥٠ بحساب مدة الخدمة السابقة كاملة فى اقدمية الدرجة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية سواء كانت تلك المدة قضيت على اعتماد فى درجة او على غير درجة

او باليومية او فى درجة نفل من الدرجة المقررة للمؤهل ، واذا جاعب احكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ فى ضوء مذكرته الايضاحية حسبما سبق الايضاح صريحة فى مريان احكامه على من عينوا على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم بعد نفاذ قانون موظفى الدولة بشرط ان يكون تعيينهم على هذه الدرجات قبل نفاذ القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - وعلى هذا الاساس فان المدعى يحق له الافادة من حكام قرارى مجلس الوزراء سالفى الذكر بعد ان توافرت فى حقه شرائط تطبيق قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ .

(طعن ٨٢٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٨)

قاعدة رقم (٤٧٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ بتطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى اغسطس واكتوبر سنة ١٩٥٠ على التعيين الحاصل بعد ١٩٥٢/٧/١ خلافا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - طبيعته - هو قانون منشىء لقواعد جديدة معدلة للقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقراراته التنفيذية - اثر ذلك سريانه باثر حال من تاريخ العمل به لضمان استقرار المراكز القانونية المكتسبة قبل صدوره - القول باعتبار القانون ٤ لسنة ١٩٦٤ قانونا مفسرا لاحكام قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما وبالتالي سريان احكامه من تاريخ العمل بهما - غير سليم لسقوط هذين القرارين فى مجال التطبيق بصور القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ الذى صدر اثناء نظر الطعن قد اتى بقاعدة جديدة مؤداها تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى اغسطس واكتوبر سنة ١٩٥٠ على التعيين الحاصل بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ خلافا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى ينص فى المسادتين ٢٣ ، ٢٤ منه على ان حساب مدد الخدمة السابقة يكون طبقا لقواعد يصدرها مجلس الوزراء وهى تلك التى تضمنها قراره الصادر تنفيذا لذلك فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ واصبح هذا القرار هو الواجب التطبيق على التعيين الحاصل منذ اول يوليه سنة ١٩٥٢ دون القواعد السابقة

المنظمة تضم مدد الخدمة - وذلك كله على التفصيل السابق ايراده ولذلك صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ متضمنا تعديلا لحكم المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهذا وحده يفسر صدور التعديل لا باداة القرار الجمهوري كما هي الحال عادة في شأن تنظيم ضم مدد الخدمة السابقة ومن ثم يجب ان تستبعد فكرة ان يكون القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ تشريعا تفسيريا لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من أغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ بعد اذ سقطا في مجال التطبيق القانوني لتعارض احكامها تعارضا واضحا مع القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقرارات المنفذة لاحكامه ، ولا حجة فيما قد يقال من ان المذكرة التفسيرية للقانون المشار اليه رددت ان الشارع اراد ان يحسم الخلاف الذي ثار حول الحصول على المؤهل قبل او بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ وذلك عن طريق اصدار قانون تفسيري ، لان رفع هذا الخلاف قد تم في الواقع على حساب التفسير الصحيح لجال تطبيق هذين القرارين وتحقيق عن طريق نسخ القاعدة التشريعية الواجبة التطبيق في خصوص ضم المدد السابقة والاستعاضة عنها بحكم جديد وهذا ما فعله المشرع باصدار القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ فقد ضمنه احكاما جديدة تعدل من قواعد ضم مدد الخدمة السابقة وعلى وجه الخصوص احكام المادتين ٢٣ ، ٢٤ من قانون نظام موظفي الدولة كما سبق ايضاحه ، فهو يعتبر بذلك من القوانين المنشئة لاحكام جديدة وليس قانونا مفسرا كما قد يفهم مما جاء خطأ في المذكرة التفسيرية اذ لا عبرة بما ورد في هذه المذكرة مما يخالف نصوص التشريع او يعدل بهذه النصوص عما توخاه الشارع من وضعها لان الغرض من المذكرات الايضاحية هو الاستهداء بها في الوقوف على مقصود الشارع من سن هذه القوانين والاسترشاد بها في بيان ما انبهم من احكامها في حدود ما نطقت به نصوصها الصريحة ، واذن فالعبرة هي بنصوص القانون ذاته لا بما ورد خطأ في مذكرته الايضاحية لانها ليست جزءا من التشريع وعلى ذلك فلا شبهة في ان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ انما هو قانون منشئ للاحكام التي انطوت عليها نصوصه ولا يعتبر باية حال قانونا مفسرا ومن ثم تسري احكامه باثر حال من تاريخ العمل به حتى تستقر مراكز الموظفين الذين رقوا خلال فترة تزيد على احد عشر عاما .

(طعن ٢٩٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٦)

(م - ٥٦ - ج ٢٢)

قاعدة رقم (٤٧٣)

المبدأ :

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ - الافادة منه لا تعنى جواز الطعن فى قرارات الترقية السابقة على تاريخ نفاذه - دليل فلك انه لا تلازم بين اباحة الرجعية فى خصوص ضم المدد السابقة وبين انفاذ اثر هذا الضم بالطعن فى قرارات الترقية السابقة .

ملخص الحكم :

انه لا جدال فى ان احكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ قد تحررت فعلا من شروط واوضاع كانت تسنلزمها قواعد ضم مدد الخدمة التى كانت واجبة التطبيق على الحالة المعروضة لولا صدور هذا القانون على النحو السابق تفصيله ، واذا كان التيسير البالغ فى ضم مدد خدمة سابقة ما كان يجوز ضمها من شأنه ان يقلب تقديمات الموظفين راسا على عقب ويزعزع حقوقا ومراكز لهم استقرت على مقتضاها خلال حقبة تمتد من اول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بقانون نظام موظفى الدولة الى مستهل عام ١٩٦٤ حين صدر القانون ٤ لسنة ١٩٦٤ . فانه من الطبيعى ان يحرص المشرع على عدم المساس باستقرار الاوضاع وثباتها ما استطاع الى ذلك سبيلا وان يجنب الموظفين مغبة قلقها او عقبى زعزعتها وليس اكفل باصابة هذا الغرض ولا ادعى الى بث الطمانينة من ان تستظهر بحق الصيغة الانشائية لهذا القانون فيما استنته من احياء قرارى انقضى واكتوبر سنة ١٩٥٢ ومن اعمال حكمهما فى غير مجال تطبيقهما .

ولئن كان من شأن تطبيق هذا القانون التيسير فى ضم مدد خدمة سابقة حتما على ابان صدوره ، وكان الضم بطبيعته رجعيا الا انه لا تلازم البتة بين اباحة الرجعية فى خصوص ضم المدد السابقة طبقا للقانون المذكور وبين انفاذ اثر هذا الضم من جهة اباحة الطعن فى قرارات الترقية الصادرة قبل العمل به ، ذلك ان هذا القانون وقد شرع الضم على خلاف النظر الصحيح فى مجال تطبيق هذين القرارين ، وعلى غير السنن التى

التزمته قواعد ضم مدد الخدمة السابقة في ظل قانون موظفي الدولة ،
لم يقصد الى المسس بترقيات تمت قبل العمل بأحكامه اذ لا يصح التوصل
باقدمات اعتبارية للطعن في قرارات ادارية سابقة على النقائدة التنظيمية
المنشئة لها .

(طعن ٣٩٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٤٧٤)

المبدأ :

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ - اجازته تطبيق احكام قراري مجلس
الوزراء الصادرين في ٨/١٥ و ١٠/٢٠ / ١٩٥٠ على من عين على درجة
بعد ١٩٥٢/٧/١ - آثار حساب مدد الخدمة طبقا له .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ الذي صدر اثناء نظر الطعن قد
اتى بقاعدة جديدة مؤداها تطبيق قراري مجلس الوزراء الصادرين في
اغسطس واكتوبر سنة ١٩٥٠ على التعيين على درجة الحاصل بعد اول
يوليه لسنة ١٩٥٢ خلافا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن
شان تطبيق هذا القانون على حالة المدعى ضم مدة خدمته في الدرجة
السابقة في الكادر المتوسط في حساب اقدميته في الدرجة السادسة
بالكادر الفني العالي اعتبارا من تاريخ انتهائه من تأدية امتحان ليسانس
الحقوق . الا انه كما سبق أن قضت هذه المحكمة لا يترتب على هذا
الضم اية زيادة في الماهية . كما لا يسوغ للمدعى الاستناد الى هذه
الأقدمية للطعن في قرارات الترقية السابق صدورها على تاريخ العمل
بأحكام هذا القانون .

(طعن ١٠٥٠ لسنة ٧ ق - جلسة ٢١/١١/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٤٧٥)

المبدأ :

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ أتى بقاعدة جديدة - مؤدها تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ على التعيين الحاصل بعد ١٩٥٢/٧/١ - أحكام هذين القرارين - تسوغ للمدعى ضم مدة خدمته باليومية فى حساب اقدمية الدرجة التاسعة ايا كانت طبيعة هذه المدد - لا يترتب على هذا النسم اية زيادة فى الماهية - الاقدمية المترتبة عليه - لا تسوغ الطعن فى القرارات السابق صدورها على تاريخ العمل بهذا القانون .

ملخص الحكم :

انه ولئن انتهت المحكمة الى عدم احقية المدعى فى طلب ضم مدة خدمته السابقة باليومية فى اقدمية الدرجة التاسعة لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة الا انه صدر اثناء نظر الطعن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ وقد أتى هذا القانون بقاعدة جديدة مؤداها تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس ، ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ على التعيين الحاصل بعد ١٩٥٢/٧/١ واللذين ما كان ينطبقا على حالة المدعى لولا احيائهما بالقانون المذكور بعد ان انتهى مجال تطبيقهما الزمنى بصدر قانون موظفى الدولة ، ولما كانت هذين القرارين تسوغ للمدعى ضم مدة خدمته باليومية فى حساب اقدمية الدرجة التاسعة ايا كانت طبيعة هذه المدد على الا يترتب على هذا الضم اى زيادة فى الماهية فانه يتعين ضم المدة المذكورة على هذا الوجه طبقا لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ آنف الذكر وغنى عن البيان ان ضم المدة السابقة بالتطبيق للقانون المذكور لا يسوغ للمدعى الاستناد الى الاقدمية التى يربتها له هذا الضم للطعن فى القرارات السابق صدورها على تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

قاعدة رقم (٤٧٦)

المبدأ :

الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٤ -
نصها على تسوية مدد العمل السابقة للعاملين المشار اليهم فى الفقرة
الأولى طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على أن
تجرى التسوية على أساس افتراض ترقية كل خمس سنوات - مؤدى ذلك
أن هذه التسوية تتم بحكم القانون ولا تترخص الادارة ازاؤها متى
تحققت الشروط الموضوعية للضم - تقيد هذه التسوية مع ذلك بالا يترتب
على هذه الترقية الافتراضية أن يسبق العامل زميله بالجهة التى يعين بها .

ملخص الفتوى :

إن الحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون
رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٤ قد قصد به المشرع تضمين القانون المذكور هذا
الحكم رغبة منه فى أن تتم بحكم القانون تسوية مدد الخدمة السابقة لمن
عناهم ، بمعنى أن تلتزم جهة الادارة - دون ترخص - بضم مدد الخدمة
السابقة بالنسبة لمن تتحقق فيه الشروط الموضوعية لهذا الضم ،
وذلك حسبما يؤخذ من عبارات النص وصياغته ، إذ لو لم يقصد المشرع
وجوب اجراء التسوية لسكت عن ايراد هذا النص اكتفاء بالقواعد العامة
التي تجيز للموظف ان يطلب ضم مدة خدمته السابقة طبقا لأحكام القرار
الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - وقد اعملت الجهة الادارية هذا الفهم
الصحيح لحكم القانون بالنسبة الى من عينتهم من عمال المؤسسة والمنشآت
التابعة لها بأن ضمت مدد العمل السابقة لهم ورقبتهم ترقية افتراضية .

أما عن وضع هؤلاء الأطباء بالمقارنة الى العاملين من زملائهم
بالوزارات والمصالح وما يخشى أن يترتب على وجوب تسوية حالتهم من
أوضاع مالية غير منطقية - فإن التسوية الوجوبية بضم مدة خدمتهم
السابقة مع افتراض ترقيتهم منوطة بشرط هو الا يترتب على هذا الضم
أن يسبقوا زملائهم فى الهيئة العامة للتأمين الصحى التى سيعينون بها
وذلك بالتطبيق لحكم المادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٨ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أطباء وحدة الاسعاف العلاجية التابعة للمؤسسة الصحية العمالية يعتبرون من العاملين فى هذه الوحدة لارتباطهم معها بعلاقة عمل ، ومن ثم تسرى فى حقهم احكام القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٤ آنف الذكر - وإن جهة الادارة تلتزم بتعيينهم فى الهيئة العامة للتأمين الصحى . ويتسوية حالتهم بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة من هذا القانون .

(ملف ٤/٢/٥٠ - جلسة ١٩٦٦/٤/١٣)

قاعددة رقم (٤٧٧)

المبدأ :

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة - هو قانون منشىء لاحكام جديدة تسرى اعتبارا من تاريخ العمل به - اثر ذلك : ضم مدد الخدمة السابقة وفقا لاحكام هذا القانون فى الدرجة المقررة للمؤهل ، لا يترتب عليه تعديل الاقدمية فى الدرجات التالية التى تمت الترقية اليها قبل نفاذ القانون المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة تقضى بأنه فى تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ المشار اليهما على الموظفين الذين دخلوا الخدمة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وعينوا على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم بعد نفاذ القانون وقبل العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لا يشترط أن يكون حصولهم على المؤهلات المشار اليها قد تم قبل تاريخ العمل بقانون نظام موظفى الدولة . ولما كان الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٦٥ قد ارسى القاعدة الواجبة الاتباع فى شأن

ضم المدد استناداً الى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ بما انتهى اليه من اعتبار هذا القانون منشأً لأحكام جديدة تسرى اعتباراً من تاريخ العمل به ومن ثم لا يكون لمن يستفيد منه في مجال الضم أن يطعن على أي قرار صادر قبل العمل به .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى ان مدد الخدمة السابقة التي تضم وفقاً لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ انما تضم في الدرجة المقررة للمؤهل ولا يترتب على هذا الضم تعديل اقدمية العامل الذي ضمت مدة خدمته السابقة في الدرجات التالية للدرجة المقررة للمؤهل والتي تمت الترقية اليها قبل نفاذ القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ .

(فتوى ١٢٤٥ في ١١/٢٦ / ١٩٦٦)

قاعدة رقم (٤٧٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ - نصه على مريان قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ على المعينين بعد ١٩٥٢/٧/١ - مناطه أن يكون التعيين قد تم قبل العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

ان احكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ وان استحدث قواعد جديدة مؤداها تطبيق احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ على التعيين الحاصل بعد أول يونيو سنة ١٩٥٢ الا ان ذلك مشروط بان يكون هذا التعيين قد تم قبل العمل باحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ .

(طبعن ٥٨٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٨)

الفرع الرابع عشر

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن حساب
مدد الفصل لمن يعادون الى الخدمة بعد صدور قرار بالعفو عنهم

قاعدة رقم (٤٧٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد
الفصل لمن يعادون الى الخدمة بعد صدور قرار بالعفو عنهم - مناط الافادة
من هذا القرار هو انتهاء خدمة العامل بسبب الحكم عليه فى احدى
القضايا السياسية - عدم انطباق ذلك على من تنتهى خدمتهم بسبب الفصل
عن غير الطريق التأديبى حتى ولو كانوا قد اتهموا فى قضايا سياسية
وادينوا بسببها - القواعد الواجبة التطبيق فى هذه الحالة هى ما تضمنتها
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ وكذا القانون رقم ٢٨
لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة المصولين بغير الطريق التأديبى الى وظائفهم .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦
المشار اليه ينص فى المادة الاولى منه على ان « تعتبر مدة الخدمة متصلة
بالنسبة للعاملين الذين صدر عفو عنهم ويعادون الى الخدمة بعد انتهائهما
نتيجة للحكم عليهم فى قضايا سياسية ويطبق ذلك على من سبق اعادتهم
الى الخدمة قبل صدور هذا القرار » . ومن الجلى ان مناط افادة العامل
من هذا النص ان تكون خدمته قد انتهت بسبب الحكم عليه فى احدى
القضايا السياسية وان من عداهم من العاملين المصولين بغير الطريق
التأديبى لا يقيدون من احكامه ومن ثم فانه متى كان الثابت ان انتهاء
خدمة المدعى لم تكن بسبب الحكم عليه فى الجناية رقم ٨ لسنة ١٩٥٩
عليا امن الدولة وانه إما كان بسبب صدور قرار من مجلس الوزراء فى
١٩٥٦/٥/٢ بفصله بغير الطريق التأديبى فانه بذلك يخرج من عداد
العاملين الذين يسرى فى شأنهم القرار الجمهورى رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦
وبالتالى تكون مطالبته بتسوية حالته بمقتضى احكام هذا القرار على

غير اساس سليم من انقانون ويكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى غير ذلك
قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله ويتعين من ثم القضاء بالغائه والحكم
برفض الدعوى .

ومن حيث انه ولئن كان ذلك ، الا انه وقد صدر اثناء نظر اندعوى
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ بحساب مدة خدمة اعتبارية
لبعض المعادين الى الخدمة ونص في المادة الاولى منه على ان
« تحسب للعاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات والمؤسسات العامة
والوحدات الاقتصادية التابعة لها الذين سبق فصلهم بغير الطريق التأديبي
ثم اعيدوا الى الخدمة فى احدى هذه الجهات المدة بين تاريخ فصلهم وبين
تاريخ اعادتهم الى الخدمة فى مدة خدمتهم ويسرى هذا الحكم على من
يعاد الى الخدمة بعد العمل بهذا القرار » . ونص فى المادة الثانية على
انه « لا يجوز الاستناد الى هذا القرار للطعن فى القرارات الصادرة
بالترقيات قبل العمل به كما لا يقترب على حساب المدة المشار اليها صرف
اية فروق عن الماضى » . واذا كان الثابت على النحو السالف بيانه ان
الدعى سبق فصله بغير الطريق التأديبي بقرار مجلس الوزراء الصادر فى
١٩٥٦/٥/٢ واعد الى الخدمة فى ١٩٦٥/٣/٩ فانه بهذه المثابة يكون من
المخاطبين بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليه
ويحق له الافادة من احكامه بحساب المدة بين تاريخ فصله وتاريخ اعادته
الى الخدمة فى اقدمية الدرجة السابعة التى اعيد تعيينه فيها وتسوية حالته
على هذا الاساس بشرط عدم المساس بالترقيات التى تمت قبل العمل
بأحكام هذا القرار فى ١٩٧١/٧/٢٢ اعمالا لنص المادة الثانية منه ولما
جرى عليه قضاء هذه المحكمة من انه لا يصح التوصل باقدمات اعتبارية
للطعن فى قرارات ادارية سابقة على القاعدة التنظيمية المنشئة لها .
وصرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسوية من التاريخ المذكور .

ومن حيث انه فضلا عما تقدم فقد صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤
بشان اعادة المصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم ناصا فى
المادة السادسة منه على انه « تحسب المدة من تاريخ انتهاء خدمة العامل
حتى تاريخ الاعادة اليها فى تجديد الاقدمية او مدة الخبرة واستحقاق
العلاوات والترقيات بالاقدمية التى تتوفر فيه شروطها بافتراض عدم
تركه الخدمة » واذا تنص المادة ١٢ من هذا القانون على ان « تعاد
تسوية حالة من اعيد الى الخدمة قبل نفاذ هذا القانون بمقتضى قوانين

لو قرارات خاصة كما تعاد تسوية معاشات ومكافآت من بلغ منهم من التقاعد أو توفي بعد اعادته طبقا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون إذا كانت أكثر سخاء لهم » . كما تنص المادة ١٣ منه على أن « تطبق أحكام المبادئ ٢ و ٦ و ٧ و ١٠ و ١١ و ١٢ على من رفعوا دعاوى من الخاضعين لأحكام هذا القانون أمام أية جهة قضائية ولم تصدر فيها أحكام نهائية قبل نفاذه » . وأزاء ورود نص المادة ١٢ المشار إليها على هذا النحو من العموم والاطلاق فإن نطاق تطبيق أحكامها يتسع ليشمل جميع العاملين الذين سبق فصلهم بغير الطريق التأديبي وأعيدوا إلى الخدمة دون نظر لتاريخ فصلهم ولا يقتصر على العاملين الذين انتهت خدمتهم في المدة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ والذين اشير إليهم في المادة الأولى من هذا القانون . وليس ادل على صحة هذا النظر ما يبين من مطالعة مضبوطة جلسة مجلس الشعب المنعقدة في ٣١ مارس سنة ١٩٧٤ من أن نص المادة ١٢ من مشروع القانون الذي قدم للمجلس كان يجري على النحو الآتي : « تعاد تسوية حالة من أعيد إلى الخدمة قبل نفاذ هذا القانون بمقتضى قوانين أو قرارات خاصة من العاملين المشار إليهم في المادة الأولى . . . » « وقد حذفت عبارة » من العاملين المشار إليهم في المادة الأولى « بناء على اقتراح بعض أعضاء المجلس حتى يستفيد من القانون كل من أعيد إلى الخدمة من عام ١٩٦٣ دون نظر لتاريخ فصله ، فإن المدعى بحسابه من المفضولين بغير الطريق التأديبي في ١٩٥٦/٥/٢ وقد أعيد إلى الخدمة في ١٩٦٥/٣/٩ ولم تكن الدعوى القائمة منه أمام محكمة القضاء الإداري قد صدر بها حكم نهائي قبل نفاذ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه فإنه يحق له الإفادة من حكم المادة ١٢ من هذا القانون وتسوية حالته وفقا لأحكام هذا القانون .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم يتعين القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى بالنسبة لطلب المدعى تسوية حالته في الدرجة الرابعة طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ . وبإحقية المدعى في الإفادة من كل من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ على النحو السالف بيانه والزامه المبروفات .

قاعدة رقم (٤٨٠)

المبدأ :

المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن حساب مدد الفصل لمن يعادون الى الخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم تقضى بأن تعتبر مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين صدر عفو عنهم ويعادون الى الخدمة بعد انتهائها نتيجة للحكم عليهم فى قضايا سياسية وينطبق ذلك على من سبق اعادتهم الى الخدمة قبل صدور هذا القرار - امتداد اثر هذا القرار ليسع المعتقلين سياسيا وافرغ عنهم وكان الاعتقال سببا فى انتهاء خدمتهم وذلك لاتحاد العلة - الفصل بغير الطريق التأديبى اذا صدر وكان سببه الاعتقال لأسباب سياسية - هو كالفصل تبعا للحكم على الشخص بعقوبة جنائية فى مثل هذه الجرائم .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ما ورد فى تقرير الطعن وحاصله ، ان شرائط القرار الجمهورى رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ غير متوافرة فى حق المدعى ذلك انه يشترط لامكان تطبيقه ان يكون انتهاء الخدمة بسبب الحكم فى قضية سياسية وان يكون قد صدر عفو عن الجريمة او عن المحكوم عليه اما المدعى فانه فصل بغير الطريق التأديبى وكان معتقلا فلم يحكم باعادته وكان يتعين على المدعى لو شاء المنازعة فيه ان يسلك الطريق الذى رسمه القانون ويتبع الاجراءات ويراعى المواعيد التى حددها وهو ما لم يفعله المدعى ، هذا فضلا على انه ليس ثمة قرار ادارى بالتعيين قد صدر باعادته الى الخدمة ، وليست تأشيرة وكيل الوزارة سوى موافقة مبدئية ، ولا تقييم اركان القرار الادارى .

ومن حيث ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل لمن يعادون الى الخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم تجرى كالاتى : « تعتبر مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين صدر عفو عنهم ويعادون الى الخدمة بعد انتهائها نتيجة للحكم عليهم فى قضايا سياسية وينطبق ذلك على من سبق اعادتهم الى الخدمة قبل صدور هذا القرار » . كما نصت المادة الثانية فى فقرتها الثانية على انه لا يترتب على حساب المدة وفقا للمادة السابقة صرف اية

فروق مالية عن الماضى ومؤدى ذلك اعتبار مدة الخدمة متصلة بالنسبة الى من اعيد الى الخدمة قبل صدوره أو من يعاد اليها بعد صدوره والاعادة الى الخدمة فى مفهوم هذا النص - بعد صدوره - هو ان العودة تكون على مقتضى احكامه وليست على مقتضى احكام اعادة التعيين اعمالا لقانون العاملين ذلك ان القرار الجمهورى هو الذى انشا الحق فى العودة الى الخدمة بتوافر شروطه وليس على الجهة الادارية الا اصدار الاجراءات التنفيذية له باعادة من سبق فصله نتيجة الحكم عليه فى جريمة سياسية وصدور عفو عنه او عن الجريمة باكملها . كما وان هذا الاجراء يطبق كذلك ومن باب اولى على من سبق اتهامه فى جريمة سياسية واعتقل بسببها ثم افرج عنه وذلك لاتحاد العلة ، فالجريمة كانت سياسية ، وكذلك الاعتقال فهو قيد يرد على حزية الشخص تجريره الجهة الادارية فى حالة قيام حالة الطوارئ ، فهو صنو للعقوبة المقيدة للحرية فى ظل احكام القانون العام . والفصل بغير الطريق التأديبى اذا صدر وكان سببه الاعتقال لاسباب سياسية ، هو صنو كذلك للفصل تبعا للحكم على الشخص بعقوبة الجنائية فى مثل هذه الجرائم وصدور قرار بانهاء حالة الاعتقال هو صنو كذلك للعفو عن الجريمة او عن مرتكبها ، الامر الذى يلزم معه امتداد اثر هذا القرار ليسح هؤلاء ووجه القياس من باب اولى هو الا يكون من قيدت حريته . وفصل من عمله لمجرد الاستنباط السياسى وعدم ثبوت فعل مجرم فى حقه فى وضع اسوأ ممن صدرت ضده احكام جنائية لثبوت توافر اركان جريمة سياسية فى شأنه .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الوقائع الواردة بالاوراق نجد ان المدعى عين فى خدمة وزارة المعارف العمومية عام ١٩٥٠ وضمت خدمته بالتعليم الحر الى عام ١٩٣٦ واعتقل عام ١٩٥٤ ثم صدر قرار مجلس الوزراء فى ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ بانهاء خدمته تنفيذا لاحكام المادة ١١٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اى بغير الطريق التأديبى ثم افرج عنه فى ١١ من يونيه سنة ١٩٥٦ ، وقد اتخذت الاجراءات لاعادة تعيينه فى خدمة وزارة التربية والتعليم فوافق مكتب الأمن على التعيين كما وافقت ادارة تفتيش الافراد ورفعت الادارة العامة لثبوت العاملين مذكرا الى الوكيل المختص للنظر فى امر تعيينه فامر وكيل الوزارة المختص فى ٩ من يونيه سنة ١٩٦٦ على المذكرة بما يفيد الموافقة على اعادة تعيين المدعى وبطلب ملف خدمته ، وبتاريخ ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ صدر

فرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فانطبق عليه
ناراه على الوجه الذى الجأ اليه

ومن حيث ان شروط هذا القرار حسبما انتهت اليه عقيدة المحكمة
من امتداد لاثره ليمس المعتقلين سياسيا والذين افرج عنهم ، وكان الاعتقال
سببا فى انتهاء خدمتهم قد توافرت فى حق المدعى فمن ثم تكون عودته
الى العمل قد تمت صحيحة ومطابقة لاحكام القانون .

ومن حيث انه يتضح من كل ما تقدم ان الحكم المطعون فيه اصاب
الحق فى قضائه فيكون الطعن غير قائم على سبب صحيح من القانون
حقيقا بالرفض .

(طعن ١١٧٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٧)

قاعدة رقم (٤٨١)

المبدأ :

اذا توافرت فى المفاصول شرطا الافادة من احكام القرار الجمهورى
رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ اعتبرت خدمته عند الاعادة متصلة .

ملخص الحكم :

يشترط للافادة من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة
١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل لمن يعادون للخدمة بعد صدور العفو
عنهم شرطان : اولاً : ان يكون انتهاء خدمة العامل بسبب الحكم عليه
فى قضية سياسيا . وثانياً : ان يكون قد صدر عفو سواء اكان العفو عن
الجريمة المحكوم فيها ام عن العقوبة المحكومة بها . ويترتب على الافادة
من احكام ذلك القرار اعتبار مدة خدمة العائدين متصلة .

(طعن ٢٥٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٥)

الفرع الخامس عشر

ضم مدد الخدمة السابقة طبقا لأحكام القانون رقم ٣٥
لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة

قاعدة رقم (٤٨٢)

المبدأ :

المادة الرابعة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ - تقريرها حكما
خاصا في حساب مدد الخدمة السابقة لا شأن له بالأحكام العامة الواردة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

في تطبيق نص المادة الرابعة سالف الذكر يدخل في حساب الأقدمية
مدد الخدمة التي قضيت بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة
لها من تاريخ ضمها للقطاع العام بشرط أن تكون مدة الخدمة متصلة ،
ويدهى أن ذلك حكم خاص في حساب مدد الخدمة السابقة ، لا شأن له
بالأحكام العامة في هذا الصدد ، وهي التي تضمنها قرار رئيس
الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة
في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة ، فلا يرتبط حساب مدد الخدمة
السابقة في شركات القطاع العام طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .
بوجوب توافر الشروط المقررة في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٨ ، ولو كان هذا هو المقصود لاكتفى ذلك القانون بالاحالة
أو الإشارة الى أحكام هذا القرار ، وإنما المقصود هو اباحة حساب مدد
العمل السابقة التي خال دون حسابها عند توافر الشروط المقررة أصلا
في شأنها .

ومن حيث أن العامل ٠٠٠ وقد حصل على بكالوريوس التجارة في
يناير سنة ١٩٦٤ ثم عمل في شركة من شركات القطاع العام في ٩ من
فبراير سنة ١٩٦٤ وظل بهذه الشركة حتى عين في الوزارة اعتبارا من

٢٨ يونيو سنة ١٩٦٤ فى الدرجة السادسة الادارية المقررة لمؤهله ،
فانه طبقا للمبادئ المتقدمة ، ترد اقدميته فى هذه الدرجة الى تاريخ
لتحاقه بخدمة الشركة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مدة الخدمة التى قضاه
العامل المذكور فى شركة المقاولات المدنية تدخل فى حساب اقدميته فى
الدرجة السادسة الادارية فتزد اقدميته فى هذه الدرجة الى ١٠ من فبراير
سنة ١٩٦٤ طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن
تسوية حالات بعض العاملين بالدولة .

(ملف ٢٥٦/١/٨٦ - جلسة ١٩٧١/٢/١٧)

قاعدة رقم (٤٨٣) -

المبدأ :

ضم مدة الخدمة السابقة وحسابها فى اقدمية الدرجة طبقا لاحكام
القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة
- هذا القانون صدر ليواجه حالات ثلاث فئات من العاملين - فى تطبيق
المادة ٤ من هذا القانون يدخل فى حساب الاقدمية مدد الخدمة التى
قضيت بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من تاريخ ضمها
للقطاع العام بشرط ان تكون مدد الخدمة متصلة - حساب مدد الخدمة
السابقة فى القطاع العام طبقا لاحكام هذا القانون لا يرتبط بوجوب
توافر الشروط المقررة فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من هذا القانون تنص على ان « تمرى احكام
هذا القانون على العاملين المدنيين بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات
الادارة المحلية والهيئات العامة » . وتنص مادته الثانية على انه
« استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام
العاملين المدنيين بالدولة يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية
المعينون فى درجات او فئات احدى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا
لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ . . وكذلك العاملون المعينون على
اعتماد الاجور والمكافآت الشاملة فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا

لهذا المرسوم. أو في الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة سواء كانت خالية أو تنشأ لهذا الغرض في الميزانية العامة للدولة .. » .

كما تنص المادة الرابعة على أن « تعتبر أقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما أقرب على ألا يترتب على ذلك تعديل في المرتبات المحددة طبقاً للمادة الثالثة .

ويسرى هذا الحكم على العاملين الذي سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم .

ويدخل في حساب الأقدمية مدد الخدمة التي قضيت بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من تاريخ ضمها للمقاطع العام بشرط أن تكون مدة الخدمة متصلة .

ومن حيث أن مفاد نصوص هذا القانون - حسبما يتضح من عباراته وحسبما كشفت عنه المذكرة الإيضاحية - أنه إنما صدر ليواجه حالات ثلاث فئات من العاملين وهي :

الفئة الأولى : وتشمل العاملين المعيّنين في درجات أو في فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ .

الفئة الثانية : وتشمل العاملين المعيّنين على اعتماد الأجور والمكافآت الشاملة .

الفئة الثالثة : وتشمل العاملين الذين عينوا في الدرجات أو الفئات المقررة لمؤهلاتهم ولكن في تاريخ لاحق لتاريخ التحاقهم بالخدمة أو لاحق لتاريخ حصولهم على المؤهل ولم ترده أقدمياتهم في هذه الدرجات إلى أحد التاريخين المذكورين لعدم توافر شروط حساب مددة الخدمة السابقة في شأنهم .

وقد واجه هذا القانون حالة كل فئة من هذه الفئات بما يصلح لها من الأحكام فقرر منح الدرجة والفئة المقررة للمؤهل لمن كان معيّناً على درجة أو فئة أدنى أو كان معيّناً على اعتمادات الأجور والمكافآت الشاملة .

كما قرر حساب مدد العمل السابقة فى اقدمية من عين على الدرجة
و الفئة ،لمفررة لمؤهله .

ومن حيث انه فى تطبيق المادة الرابعة من القانون سالف الذكر
يدخل فى حساب الأقدمية مدد الخدمة التى قضيت بالمؤسسات العامة
والموحدات الاقتصادية التابعة لها من تاريخ ضمها للقطاع العام بشرط
ان تكون مدد الخدمة متصلة ويدهى ان ذلك حكم خاص فى حساب
مدد الخدمة السابقة لا شأن له بالأحكام العامة فى هذا الصدد وهى
التي تضمنها القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب
مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة -
فلا يرتبط حساب مدد الخدمة السابقة فى شركات القطاع العام طبقاً
للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوجوب توافر الشروط المقررة فى قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ومن حيث ان العامل / ... وقد عين بالجهاز المركزى للمحاسبات
فى وظيفة من الدرجة السابعة التخصصية (ق ٤٦ سنة ١٩٦٤) وهى
الدرجة المقررة لمؤهله اعتباراً من ١٩٦٧/٢/٨ وكان له قبل ذلك مدة
خدمة بشركة الاهرام للجمعيات الاستهلاكية متصلة بخدمته بالجهاز
فى الفترة من ١٩٦٤/١١/١٧ حتى ١٩٦٧/٢/١٦ تاريخ تسلمه العمل
بالجهاز المركزى للمحاسبات وكان قد حصل على بكالوريوس التجارة
فى دور يونيو سنة ١٩٦٦ - فانه - طبقاً لما تقدم - يفيد من حكم
المادة الرابعة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ومن ثم
تدخل المدة من تاريخ حصوله على البكالوريوس سنة ١٩٦٦ فى حساب
اقدميته فى الدرجة السابعة التخصصية ويحدد هذا التاريخ بآخر يوم
من ايام الامتحان الذى اجتازه بنجاح .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية العامل المذكور فى
ضم مدة خدمته السابقة وحسابها فى اقدمية الدرجة السابعة التخصصية
من تاريخ حصوله على بكالوريوس التجارة فى دور يونيه سنة ١٩٦٦
عملاً بالمادة الرابعة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر .

(ملف ١٨٦/٢٦٠ - جلسة ١٩٧٢/٩/٢٠)

الفصل الثانى مبادئ عامة ومتنوعة

الفرع الأول شروط الاستفادة من قواعد حساب مدد الخدمة السابقة

قاعدة رقم (٤٨٤)

المبدأ :

شروط الاستفادة من القرارات الصادرة فى شأن ضم مدد الخدمة السابقة
أن يكون الموظف حاصلًا على مؤهل دراسى وموجودا عند الضم على الدرجة
داخل الهيئة .

ملخص الحكم :

ان قرارات حساب مدد الخدمة السابقة جميعا قد استهدفت تسوية
حالات خاصة بشروط معينة فى فترة محددة ، وهى حالات الموظفين
المؤهلين الموجودين فى الخدمة فى سلك الدرجات ، فشرط افادة الموظف
من أى من هذه القرارات - بالشروط الواردة بها - أن يكون حاصلًا على
مؤهل دراسى وموجودا عند الضم على درجة من درجات الداخلين فى
الهيئة ، وقد رددت القرارات جميعا هذين الشرطين الأساسيين ، وبذلك
يخرج من مجال تطبيق هذه القرارات غير ذوى المؤهلات ومن لم يكن
منهم عند الضم فى درجة داخل الهيئة ، لما اذا كان مؤهلا وكان عند
الضم على درجة داخل الهيئة فيجوز ضم مدة خدمته السابقة فى كادر
العمال ان توافرت فى حقه سائر الشروط الأخرى ، ومن ثم اذا ثبت
ان المدعى ، وان كان معينًا الآن فى الدرجة الثامنة وهى من الدرجات
الدائمة ، الا انه تخلف فى حقه شرط الحصول على المؤهل الدراسى ،
وبذلك لا يفيد من أحكام قرارات حساب مدد الخدمة السابقة ، سواء
فى ذلك اعومل طبقا لقرار ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ثم طبقا لقرار ١١
من مايو سنة ١٩٤٧ .

قاعدة رقم (٤٨٥)

المبدأ :

قرارات حساب مدد الخدمة قد استهدفت تسوية حالات خاصة بشروط معينة في فترة محددة - شرط افادة الموظف من أى منها بالشروط الواردة بها أن يكون عند الضم على درجة داخلية في الهيئة ، وأن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته .

ملخص الحكم :

ان قرارات مجلس الوزراء بحساب مدد الخدمة السابقة جميعا قد استهدفت تسوية حالات خاصة بشروط معينة في فترة محددة ، وهى حالات الموظفين المؤهلين الموجودين في الخدمة فى ملك الدرجات ، فشرط افادة الموظف من أى من هذه القرارات بالشروط الواردة بها ، أن يكون موجودا عند الضم فى درجة من درجات الداخلين فى الهيئة ، وأن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته ، وقد رددت القرارات جميعا هذين الشرطين الأساسيين ، وبذلك يخرج من مجال تطبيق هذه القرارات من لم يتوافر له اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته ، ومن لم يكن منهم عند الضم فى درجة داخل الهيئة .

(طعن ١٧٧٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١٠)

قاعدة رقم (٤٨٦)

المبدأ :

طلب ضم مدة الخدمة السابقة وترتيب الآثار القانونية عليه - غير جائز ما دام الموظف لم يعين على درجة مالية او يصحح وضعه تلقائيا او قضائيا - مثال بالنسبة لموظف يطلب ضم مدة خدمته السابقة بالتعليم الحر وفقا للقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٠ وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥١/٢/٢٥ - عدم جوازه طالما لم يصدر قرار بتعيينه على درجة سواء كان هذا القرار تنفيذا للقانون سالف الذكر او لاي قانون آخر منظم لضم مدة الخدمة السابقة او كان قرارا بتعيين مبتدأ .

ملخص الحكم :

ان طلب المدعى ضم مدة خدمته من اول ديسمبر سنة ١٩٤٤ حتى اول اكتوبر سنة ١٩٥٠ وما يترتب على ذلك من علاوات وفروق مالية ناسيا على القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٠ وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ هذا الأمر من مقتضاه ان يكون المدعى معينا على درجة مائنة حتى يمكن ان يطالب بضم مدة خدمته السابقة الى مدة خدمته فى درجته الحالية - هذا دون نظر الى صحة البيانات الخاصة بهذه المدة - اما والمدعى لم يعين على درجة ما حتى الآن ولم يتضح هذا الوضع تلقائيا او قضائيا فانه لا يجوز له وهو على هذا الحال ان يطالب بضم مدة خدمة سابقة وترتيب الاثار التى تنجم عن هذا الأمر دون حاجة الى بحث قوة الالتزام فى القانون ١٧٠ لسنة ١٩٥٠ او فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ طالما ان قرارا لم يصدر بالتعيين سواء كان هذا القرار تنفيذ للقانون سالف الذكر او لى قانون آخر منظم لضم مدد الخدمة السابقة او كان قرار بتعيين مبتدأ .

(طعن ١٩٩٥ لسنة ٦ ق - ١٧/٣/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٤٨٧)

المبدأ :

قواعد ضم المدد التى قضيت فى اعمال حرة تستلزم ان يكون طالب الضم غير ممنوع من ممارسة هذا العمل الحر .

ملخص الفتوى :

ان قواعد ضم مدد الخدمة السابقة سواء ما كان منها لا يقيد الخدمة فى عمل حر تحسب فى اقدمية الدرجة بأن تكون قد قضيت فى هيئات او جهات معينة او ما كان يقصر ضم المدد التى تقضى فى الاعمال الحرة على الاعمال الصادرة بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة تستلزم ان يكون طالب الضم غير ممنوع من ممارسة هذا العمل الحر اذ ان مخالفة المنع لا ترتب للمخالف حقا .

(فتوى ٩٦٨ فى ١٦/١٠/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٤٨٨)

المبدأ :

اشتراط عدم سابقة اشتغال المرشح بأية وظيفة حكومية عند الاعلان عن شغل إحدى الوظائف - اخفاء الموظف سابقة اشتغاله بقصد التحلل من هذا القيد - لا يحول دون اعمال القواعد الخاصة بضم مدد في شأنه متى توافرت شروط الافادة منها .

ملخص الحكم :

ان صح ان واقعة اخفاء المدعى سابقة اشتغاله بالتدريس عندما تقدم بطلب للتعين في إحدى وظائف التدريس التي اعلن عنها الأزهر بقصد التحلل من القيد الذي ضمنه الجامع الأزهر اعلانه عن شغل هذه الوظائف حين اشتراط عدم سابقة اشتغال المرشح بأية وظيفة حكومية ، ان صح ان هذا الفعل له اثر في وضع المدعى بالأزهر فان هذا الأثر بحكم اتصال ذلك الشرط بقرار التعيين انما ينعكس فقط على هذا القرار الذي تعلق به وهو قرار التعيين باعتبار ان المدعى قد اخل بأحد شروطه اما وقد ابقى الجامع الأزهر على المدعى مدرسا به ولم يمس قرار التعيين رغم اكتشافه عدم صدق المدعى فيما اثبتته من عدم سابقة اشتغاله بأية وظيفة فانه بات محتما عليه بعد ان غدا المدعى من عداد موظفيه أن يطبق في شأنه القواعد التي تحكم العلاقة الوظيفية بين الأزهر وموظفيه شأنه في ذلك شأن باقى الموظفين ذلك ان هذه القواعد وحدها هي التي تقرر للموظفين حقوقهم وهي التي تفرض في مقابل ذلك التزامات عليهم في حدود ما تمليه وتنظمه فلا يملك الأزهر ان يخرج عليها ويفرق في مجال تطبيقها بين موظف وآخر او ان يطبقها على البعض ويرفض تطبيقها على البعض الاخر لما في ذلك من اخلال بالمساواة الواجبة في المعاملة بين ذوى المراكز المتماثلة ولما فيه من اهدار للقواعد التي تحكم تلك العلاقة الوظيفية وعلى ذلك لم يعد هناك مناص من اعمال القواعد الخاصة بضم مدد الخدمة في شأن المدعى متى توافرت له شروط الافادة منها .

قاعدة رقم (٤٨٩)

المبدأ :

إخفاء الموظف سابقة اشتغاله بالتدريس بقصد التحلل من القيد الذى تضمنه الاعلان عن شغل الوظائف الخالية الذى اشترط عدم سابقة اشتغال المرشحين للتعين بأية وظيفة حكومية .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة ان قضت بأن واقعة إخفاء الموظف سابقة الاشتغال بالتدريس بقصد التحلل من القيد الذى تضمنه الاعلان عن شغل الوظائف الخالية الذى اشترط عدم سابقة اشتغال المرشحين للتعين بهذه الوظائف ، بأية وظيفة حكومية ، انما ينعكس اثره على قرار التعيين ، باعتبار ان المعين قد اخل بأحد شروط هذا القرار ، فاذا ابقت الجهة الادارية عليه ، بالرغم من ذلك ، فيتعين ان تطبق فى شأنه القواعد المطبقة على موظفيها شأنه فى ذلك شأنهم .

(طعن ٥٣٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١)

قاعدة رقم (٤٩٠)

المبدأ :

النص فى قواعد حساب مدد الخدمة المسابقة على وجوب ان تكون هذه المدد تالية للحصول على المؤهل العلمى وكذا النص فى قوانين التسويات والمعادلات على حساب اقدمية العامل من تاريخ الحصول على المؤهل او دخول الخدمة ايهما اقرب تاريخا هو ترديد لأصل عام نصت عليه المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والتي ظل معمولاً بها فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - مؤدى ذلك انه يشترط عند التعيين أن يكون الموظف حاصلاً على المؤهل العلمى الذى تتطلبه المادة ١١ سالفة الذكر - ضم مدد الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة الى مدة خدمة ضابط الاحتياط مشروط ألا يترتب على هذا الضم الارتداد باقدمية الضابط فى الوظيفة المعين فيها الى تاريخ سابق على تاريخ حصوله على المؤهل العلمى الذى يتطلبه التعيين فى هذه الوظيفة طبقاً للمادة ١١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الفتوى :

انه وإن كانت قواعد حساب مدد الخدمة السابقة تنص على وجوب أن تكون مدة العمل السابقة تالية للحصول على المؤهل العلمي كما تنص قوانين التسويات والمعادلات على احتساب اقدمية العامل من تاريخ الحصول على المؤهل أو دخول الخدمة ايهما اقرب تاريخا ، فإن هذه النصوص ترديد لأصل عام نصت عليه المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو أن « المؤهلات العلمية التي يجب أن يكون المرشح حاصلا عليها هي :

١ - دبلوم عال أو درجة جامعية تتفق دراستها وطبيعة الوظيفة إذا كان التعيين في وظيفة ادارية أو وظيفة من وظائف الكادر الفني العالي .

٢ - شهادة فنية متوسطة تتفق دراستها وطبيعة الوظيفة إذا كان التعيين في وظيفة من وظائف الكادر الفني المتوسط .

٣ - شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها إذا كان التعيين في وظيفة كتابية أو شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها إذا كان التعيين في وظيفة من الدرجة التاسعة .

وتعين هذه المعادلات بقرار من ديوان الموظفين بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم .

وهو النص الذي ظل معمولا به في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة التي قضت بأن يراعى عند التعيين والترقية المؤهلات الواردة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ومؤدى ذلك أنه يشترط عند التعيين أن يكون الموظف حاصلا على المؤهل العلمي الذي تتطلبه هذه المادة ، وضم مدد الاستدعاء بالقوات المسلحة الى مدة خدمة ضابط الاحتياط وفي اقدمية الدرجة يعنى الارتداد بتاريخ التعيين الى تاريخ سابق الامر الذي يتطلب معه أن يكون ضابط الاحتياط صالحا للتعين في الوظيفة في هذا التاريخ الذي ارتدت اليه اقدميته بأن يكون حاصلا على المؤهل العلمي الذي

يتطلبه التعيين في هذه الوظيفة ، وبذلك تضم لضباط الاحتياط في الوظائف العامة مدد الاستدعاء السابقة على تعيينهم في الوظائف سواء كانت سابقة الحصول على المؤهل العلمى أو تاليه بشرط الا يترتب على هذا الضم الارتداد بأقدمية الضابط في الوظيفة المعين فيها الى تاريخ سابق على تاريخ حصوله على المؤهل العلمى الذى يتطلبه التعيين فى هذه الوظيفة طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اذ أن ذلك ينطوى على اهدار لحكم هذه المادة بتقرير اقدمية للموظف فى درجة فى تاريخ لم يكن صالحا فيه لشغل هذه الدرجة لعدم حصوله على مؤهلها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم التقيد بالأحكام المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ عند ضم مدد استدعاء لضباط الاحتياط بالتطبيق لنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياطى بالقوات المسلحة على الا يترتب على الضم حساب اقدمية لضباط الاحتياط سابقة على تاريخ حصوله على المؤهل العلمى اللازم لشغل الوظيفة طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

(ملف ٣٧/١/٢٥ - جلسة ١٩٦٩/١١/٥) .

قاعدة رقم (٤٩١)

المبدأ :

الغامل اذا ضمت له مدة خدمة سابقة ترتب عليها رد اقدميته الى تاريخ سابق على تاريخ التعيين الفعلى فانه فى حساب العلاوات الدورية المستحقة له عن مدة خدمته الاعتبارية يدرج مرتبه بالعلاوات وفقا للقواعد القانونية التى كانت سارية خلال تلك المدة - يمنح العامل أول علاوة دورية مستحقة له بعد التعيين الفعلى بعد انقضاء المدة المقررة قانونا لمنح هذه العلاوة وفقا للقانون السارى وقت استحقاقها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمعدل بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٧٠ كانت تنص على

انه « ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في اول مايو التالى لانتهاه سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة او سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ويعتبر التحاقا بالخدمة اعادة التعيين في ادنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات اثناء الخدمة الا اذا كانت مرتباتهم قد وصلت بداية مربوط الدرجة المعاد تعيينهم فيها او جاوزتها فيستحقون علاوتهم الدورية بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة » .

ومن حيث ان المادة (١٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على ان « يمنح العامل علاوة دورية طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق بحيث لا يجاوز الاجر نهائية مربوط المستوى وذلك في المواعيد الآتية :

(١) اول يناير التالى لانقضاء سنة من :

(١) تاريخ منح العلاوة السابقة ، ويسرى هذا الحكم على من يعاد تعيينهم من العاملين دون فاصل زمنى فيما عدا العاملين الذين يعاد تعيينهم وكان اجرهم في وظيفتهم السابقة يقل عن بداية مربوط الفئة التى اعيد تعيينهم فيها باكثر من قيمة علاوة من علاوات الفئة ففي هذه الحالة يسرى عليهم الفقرة (٢) .

(ب) تاريخ صدور قرار الترقية .

(٢) في اول يناير التالى لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة لأول مرة .

من حيث ان القاعدة - وفقا لما سبق ان رآته هذه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٩ - انه اذا ضمت للعامل مدة خدمة سابقة وترتب على هذا الضم رد لقدميته الى تاريخ سابق على تاريخ التعيين الفعلى ، فانه في حساب العلاوات الدورية المستحقة له عن مدة خدمته الاعتبارية يدرج مرتبه بالعلاوات وفقا للقواعد القانونية التى كانت سارية خلال تلك المدة ، ثم يمنح اول علاوة دورية مستحقة له بعد التعيين الفعلى بعد انقضاء المدة المقررة قانونا لمنح هذه العلاوة وفقا للقانون السارى وقت استحقاقها .

ومن حيث انه تطبيقا لذلك ، ولما كانت السيدة قد عينت
فى الحكومة فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧١ وارجعت اقدميتها الى
اول اكتوبر سنة ١٩٦٧ ، فان مرتبتها يدرج بالعلوات عن مدة خدمتها
الاعتبارية وفقا للقواعد التى كانت سارية خلال تلك المدة ، وهى القواعد
المقررة فى المادة (٣٥) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ معدلا بالقانون
رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ ثم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليها ،
فتمستحق اول علاوة دورية فى هذا التاريخ بعد انقضاء سنتين من تاريخ
رد الاقدمية أى فى اول مايو سنة ١٩٧٠ ثم تستحق العلاوة التالية فى
اول مايو سنة ١٩٧١ واعتبارا من تاريخ تعيينها الفعلى تخضع فى حساب
علاواتها الدورية للقانون القائم وقت استحقاق هذه العلاوات وهو القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، فتمستحق اول علاوة دورية لها بعد
انقضاء سنتين من تاريخ التعيين الفعلى بمراعاة يناير ، أى فى اول يناير
سنة ١٩٧٤ ، ومن ثم فان ما نص عليه قرار ضم مدة خدمتها السابقة
من تحديد موعد اول علاوة دورية تستحق لها فى اول يناير سنة ١٩٧٤
يكون مطابقا لحكم القانون .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اول علاوة دورية
مستحقة للسيدة / بعد تعيينها الفعلى تستحق فى اول يناير
سنة ١٩٧٤ .

(ملف ٣٠٦/٢/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧)

الفرع الثانى اتحاد العمل السابق والعمل اللاحق

قاعدة رقم (٤٩٢)

المبدأ :

شرط اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته - عدم توافره
إذا كان العمل السابق مزاوله مهنة البرادة والعمل الجديد مزاوله تدريس
مادتى الحساب والعلوم بمدارس التعليم الابتدائى .

ملخص الحكم :

لا جدال فى ان العمل فى مهنة براد بورش المجلس البلدى ، وهى
الحرفة التى كان يمارسها المدعى قبل تعيينه فى وزارة التربية والتعليم ،
لا يتطلب من ناحية الاستعداد والتأهيل ما تتطلبه وظيفة مدرس الحساب
والعلوم العامة بمدارس التعليم الابتدائى التى أصبح يمارسها فى وظيفته
اللاحقة بالحكومة ، فبينما يلاحظ فى طبيعة العمل الأول انه آلى لا يفتقر
العامل فى أدائه الى استعداد تربوى أو علمى منهجى ، إذا بوظيفة
التدريس تقتضى بطبيعتها فيمن يضطلع بها قسطا من السيطرة على
الناشئة وتوجيههم وتبصيرهم بالاصول العلمية ، فالعاملان وان تشاركا
فى بعض النواحي العملية الا انهما متباينان لاشك فى طبيعتهما ومستواهما
ونطاق اختصاص كل منهما ، وعلى مقتضى هذا التحديد يكون شرط
تجانس العمل السابق مع عمل وظيفة المدعى الجديدة فى طبيعته مفقودا .

(طعن ١٨٩ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢٨)

قاعدة رقم (٤٩٣)

المبدأ :

شرط اتفاق طبيعة العمل السابق مع العمل الجديد - المقصود به
- توافره إذا كان العمل الحالى تدريس الرياضة والحساب والعمل السابق
الاشتغال بمهنة المحاسبة باحدى شركات التأمين .

ملخص الحكم :

ان المقصود بالشرط الخاص باتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته هو ان يتمثل العاملان ، وليس مؤدى ذلك ان يكون الاختصاص واحدا فى العاملين او ان يكون العاملان متطابقين تطابقا تاما بحيث يتحاذيان من جميع الوجوه ، وانما يكفى ان يكون العمل السابق بحسب الاستعداد فيه والتاهيل له مماثلا للعمل الحالى . فاذا كان المدعى وهو يعمل بصفة اصلية مدرسا للرياضة والحساب باحدى المدارس الاعدادية فان طبيعة عمله الحالى كمدرس تتفق مع طبيعة عمله السابق بقسم الحسابات بشركة مصر للتأمين ما دام ان مهنة المحاسبة تقوم اصلا على الاشتغال بالحساب .

(طعن ١٦٤٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٤٩٤)

المبدأ :

شرط اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته - عدم توافره اذا كان العمل السابق هو وظيفة ماذون والعمل الجديد هو مدرس .

ملخص الحكم :

يشترط لضم المدة السابقة الى مدة العمل بالحكومة ان يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته .

ولما كان عمل الماذون لا يخرج عن كونه توثيقا لنوع معين من المحررات لا يتطلب القيام به الا مراعاة الاجراءات والنظم التى تحكم هذا العمل ، فى حين ان عمل المدرس يقوم على تربية النشء وتهذيبه وتزويده بالمعارف وتقييم كل انحراف او اعوجاج من أى نوع فيه وتوجيهه الوجهة الصالحة مستعينا على ذلك بالنظريات والقواعد التربوية ، وهو عمل يغير كل المغايرة عمل الماذون ولا يتفق معه فى أى ناحية من النواحي ، ومن ثم فانه لا يجوز ضم مدة العمل كماذون الى مدة العمل كمدرس لاختلاف طبيعة كل منهما عن الآخر .

(طعن ٩٨٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٤٩٥)

المبدأ :

المقصود بالشرط الخاص باتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته - لا ضرورة لاتحاد الاختصاص في العاملين أو تطابقهما تطابقاً تاماً .

ملخص الحكم :

ان المقصود بالشرط الخاص باتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته هو ان يتمثل العمال ، ولكن ليس معنى ذلك ان يكون الاختصاص واحدا في العاملين أو ان يكونا متطابقين تطابقاً تاماً بحيث يتحاذى العمال من جميع الوجوه ، وانما يكفي ان يكون العمل السابق بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له ، متماثلاً في الطبيعة مع العمل الجديد ، ويتحقق هذا الشرط من باب أولى لو كان العمل السابق أشمل في هذا الخصوص من العمل الجديد فيجوز ضم المدة التي قضيت في العمل الأشمل في طبيعته الى مدة خدمة الموظف في العمل الأقل ، كالمدة التي قضيت في عمل فنى الى مدة خدمة الموظف في عمل كتابى أو ادارى ، لأنه ادخل في شرط تماثل طبيعة العمل وان كان العكس غير لازم .

(طعن ٣٥٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٣٠)

قاعدة رقم (٤٩٦)

المبدأ :

شرط اتفاق العمل السابق مع العمل الجديد - لا يعنى تمام التطابق والتحاذى من جميع الوجوه - يكفي ان يكون العمل السابق بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له متماثلاً مع العمل الحالى - قيام هذا التماثل بين عمل المحاسب ببنك مصر وعمل مساعد مأمور الضرائب .

ملخص الحكم :

ان المقصود بالشرط الخاص باتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته هو ان يتمثل العمال وليس مؤدى ذلك ان يكون الاختصاص واحدا في العاملين وان يكون العمال متطابقين تمام التطابق بحيث

يتحاذيان من جميع الوجوه ، وانما يكفى ان يكون العمل السابق بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له متماثلا للعمل الحالي . واذا كان الثابت من الأوراق ان مصلحة الضرائب ارتأت ان عمل المحاسب بالبنك يعد عملا فنيا يتفق فى طبيعته مع عمل مساعد مأمور الضرائب وذلك بمناسبة ضم مدة الخدمة السابقة لزميلين للمدعى ، اذ ان فى مقدمة ما يجب توفره فى موظف الضرائب الفنى الانساب التسام بعلمى المحاسبة والمراجعة من الناحيتين النظرية والعملية وقد اتاح له عمله بالبنك خلال المدة الطويلة من عمله فيه فرصة استكمال المراتب العلى بفضل ما احاط به من مبادئ هذين العاملين ، وهذا المراتب من شأنه ان يعينه كثيرا على اداء عمله ومن ثم يستقيم القول بان عمله الحالى بالمصلحة فى اهم نواحيه - وهى ناحية الفحص - يعد استمرار لعمله 'السابق فى البنك ' . فضلا عما تقدم فان لجنة شئون الموظفين بمصلحة الضرائب ذاتها عند نظرها للطلبات المقدمة من الموظفين المذكورين وغيرها من زملاء المدعى لضم باقى مدد خدمتهم السابقة بالبنوك الى مدة خدمتهم الحالية بالمصلحة عملا بأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ قد رأت بمحضرها رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٩ فى ٢٧/٨/١٩٥٩ ان طبيعة عملهم السابق يتفق وطبيعة عملهم بالحكومة وفى هذا تأكيد من جانب لجنة شئون موظفى المصلحة لما سبق ان قررته مصلحة الضرائب من تماثل هذين العاملين ، وتأسيسا على ما تقدم يكون ما انتهت اليه لجنة شئون موظفى مصلحة الضرائب وضمنته محضرها رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ فى ١٩/٥/١٩٥٩ من اعتبارها مدة خدمة المدعى السابقة ببنك مصر غير متفقة مع عمله الجديد كمساعد مأمور ضرائب دون ابداء اسباب غير متمشى مع المبادئ التى سلف بيانها ، فضلا عن تعارضه مع ما قررته هى بنفسها بالنسبة لزملاء المدعى ، ذلك ان هذا الراى لا يتفق مع ما سبق ايراده من انه يكتفى فى هذا الصدد بان يكون العمل السابق بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له مماثلا للعمل الحالى ويترتب على ما تقدم ان تقرير لجنة شئون الموظفين الصادر برفض طلب المدعى ضم مدة خدمته السابقة ببنك مصر يكون على خلاف ما يقضى به التطبيق السليم للقانون .

الفرع الثالث تعادل الدرجة فى المدين

قاعدة رقم (٤٩٧)

المبدأ :

لا يجوز ضم مدد الخدمة التى قضيت فى الحكومة فى درجات تقل عن الدرجة القانونية التى يعتبر الموظف معينا فيها وانما تحسب مدد الخدمة التى قضيت فى الدرجة الأخيرة المعادلة للدرجة الجديدة .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ يتبين انها تقضى فى فقرتها الاولى على ما يأتى :

« يعتبر الموظف الذى الغى تعيينه الاستثنائى فيما يتعلق بالدرجة والمرتب معينا فى الدرجة والمرتب القانونيين وقت التعيين ثم تسوى حالته طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادة السابعة .

وتنص المادة السابعة على ما يأتى :

« الموظفون الذين عينوا فى درجة اعلى من الدرجة المقررة قانونا او منحوا ترقيات استثنائية وكانت لهم مدد خدمة سابقة فى الجهات المنصوص عليها فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ مايو سنة ١٩٤٧ فى شأن حساب مدد الخدمة السابقة - تسوى حالاتهم على اساس انهم عينوا فى الدرجة وبالمرتب القانونيين وفقا لاحكام القرار المذكور على ان تحسب لهم عن المدة المضافة مدة الترقية فى كل درجة بواقع اربع سنوات ثم تطبق عليهم قواعد التسوية المبينة فى المواد ٤ ، ٥ ، ٦ » .

وواضح من ذلك انه بابطال التعيين الاستثنائى بالنسبة الى الدرجة والمرتب يعتبر الموظف معينا فى الدرجة وبالمرتب القانونيين وقت التعيين : وهذه الدرجة فيما يتعلق بموظفى الحكومة السابقين لا يجوز ان تكون اعلى من الدرجة التى كانوا بها .

فالذى خرج من خدمة الحكومة فى الدرجة الثالثة مثلا لا يجوز اعادته الى الخدمة فى درجة اعلى من الدرجة الثالثة . على ان تحسب له مدد الخدمة السابقة طبقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ .

وقد وضع هذا القرار شروط معينة يجب توافرها لامكان ضم مدد الخدمة من هذه الشروط ما ورد تحت رقم ٤ ونصه :

« يجب الا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة وذلك بالنسبة لمن لهم مدة خدمة فى الحكومة او فى المصالح الشبيهة بالحكومة التى بها درجات مماثلة لدرجات الحكومة » .

فهذا النص صريح فى انه لا يجوز ان يضم الى مدة الخدمة المدة التى قضيت فى درجات اقل من الدرجة الجديدة . فاذا كان الموظف قد اعيد فى الدرجة الثالثة فان هذا الشرط لا يتوافر الا فى مدة الخدمة التى قضيت فى الدرجة الثالثة . اما المدة التى قضيت فى الدرجات الاقل الرابعة وما دونها فان هذا الشرط لا يتوافر فيها ومن ثم لا يجوز حسابها .

وتمشيا مع هذا المبدأ نص قرار مجلس الوزراء المشار اليه على انه « اذا تعذر اعادة الموظف الى مثل درجته السابقة فى الحكومة واعيد لأقل منها حسبت له فى درجته المعاد بها الأقدمية التى اكتسبها فى درجاته السابقة من تاريخ حصوله على الدرجة المعادلة للدرجة التى اعيد بها » .

لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعاً الى انه طبقاً لقواعد حساب مدد الخدمة السابقة المنصوص عليها فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ مايو سنة ١٩٤٧ لا يجوز ضم مدة الخدمة التى قضيت فى الحكومة فى درجات تقل عن الدرجة القانونية التى يعتبر الموظف معيناً فيها وإنما تحسب مدد الخدمة التى قضيت فى الدرجة الأخيرة المعادلة للدرجة الجديدة .

(فتوى ٣٩٩ فى ١٩٥٢/٦/٩)

قاعدة رقم (٤٩٨)

المبدأ :

حساب مدة الخدمة السابقة في الاقدمية لا يعطى الموظف حقا في الطعن في قرارات الترقية الصادرة في هذه المدة - أساس ذلك هو عدم تمتعه بأى حق في مزاحمة المرشحين للترقية في ذلك الوقت - عدم لحقيقته في ذلك الا بصور قرار يحدد مركزه القانونى بين هؤلاء المرشحين .

ملخص الحكم :

إذا تبين أن المدعى لم يعين بوزارة التربية والتعليم الا في أول ديسمبر سنة ١٩٥١ أى بعد تاريخ صدور القرار المطعون فيه رقم ١٠٢٩٢ فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ، ومن ثم فإنه مهما يكن من امر اقدميته ، التى لم ترتب له فى الدرجة السادسة وما كان ممكنا ولا جائزا قانونا ان ترتب له فى هذه الدرجة قبل تعيينه فى أول ديسمبر سنة ١٩٥١ ، لم يكن له وقت صدور القرار المطعون فيه المذكور اصل حق فى ان يتزاحم فى الترشيح للترقية الى الدرجة الخامسة الفنية العالية مع من ينظمهم سلك مدرسى وزارة التربية والتعليم الذين كانوا يشغلون الدرجة السادسة الفنية العالية وكان لا بد لى يكون له اصل حق التزاحم ان يصدر قرار بانشاء هذا المركز القانونى له فى وزارة التربية والتعليم بتعيينه فيها مدرسا من الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى حتى يجوز له ان يتزاحم بدوره طبقا للقانون مع موظفى هذا الكادر ، وهذا القرار لم يصدر الا فى أول ديسمبر سنة ١٩٥١ بعد صدور القرار المطعون فيه رقم ١٠٢٩٢ فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وبذلك ينهار الأساس القانونى الذى يقيم المدعى عليه طعنه فى القرار المذكور .

(طعن ٤٦٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٧)

قاعدة رقم (٤٩٩)

المبدأ :

وجوب تعادل الدرجة في المديتين السابقة والجديدة .

ملخص الحكم :

ان جميع القواعد والقرارات الخاصة بضم مدة الخدمة السابقة تستلزم ان يكون هناك تعادل بين الدرجة في المدة السابقة وبين الدرجة في المدة الجديدة ، فاذا كان الثابت ان المدعى كان يتقاضى في مدة خدمته السابقة اجرا يوميا قدره عشرة قروش والدرجة التي عين عليها هي الدرجة الثامنة الفنية من الكادر المتوسط ولا تعادل بين الدرجتين ، ومن ثم فان هذا الشرط لا يتوافر في ضم هذه المدة .

(طعن ٩٨٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١)

الفصل الرابع
مدى الاحقية فى الطعن فى الترقية نتيجة ضم مدد
الخدمة السابقة

قاعدة رقم (٥٠٠)

المبدأ :

ضم مدة خدمة سابقة تطبيقا لقاعدة تنظيمية - لا يسوغ الطعن بالغاء
قرارات ترقية تمت قبل ترتيب تلك القواعد التنظيمية .

ملخص الحكم :

لما كان المدعى قد طلب اضرابا لغاء القرار الصادر فى ١٩٥٨/٢/٢٧
باجراء ترقية الى الدرجات الخامسة الادارية فيما تضمنه من تخطيه فى
الترقية اليها . وكان من المسلم به ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة
١٩٥٨ الذى ضمت بمقتضاه مدة خدمة المدعى السابقة لا يعمل به الا من
تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ وكان
قضاء هذه المحكمة قد انتهى الى ان القرار المذكور لا يصح ان يعمل به
من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ اعتبارا بان هذا القانون
لم يمس باحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٢/١٧ ولا بمجاله
الزمنى فى التطبيق (الحكم الصادر بجلسته ٢١ مازس سنة ١٩٥٩
ص ٩٣٥ من مجموعة السنة الرابعة والحكم الصادر بجلسته ١٩٦١/٦/٢٤
ص ١٣٠٣ من مجموعة السنة السادسة) فان مقتضى هذا كله انه ليس
من حق المدعى الطعن فى القرار الصادر فى ١٩٥٨/٢/٢٧ باجراء ترقية الى
الدرجة الخامسة الادارية فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية اليها
ما دام ان قرار الترقية المشار اليه قد صدر قبل العمل بالقواعد التنظيمية
التي يستمد منها حقه فى ضم مدة الخدمة السابقة وهى القرار الجمهورى
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

(طعن ٧١٦ لسنة ٣ ق - جلسته ١٩٦٥/٢/٧)

قاعدة رقم (٥٠١)

المبدأ :

الطعن في قرارات الترقية بالاستناد الى طلب ضم مدة الخدمة السابقة - يدور وجودا وعندما مع احقية الطالب في الضم .

ملخص الحكم :

انه اذا كان طلب المدعى الغاء قرارات الترقية المطعون فيها فيما تضمنته من تخطية في الترقية بالأقدمية الى الدرجة الخامسة يدور وجودا وعندما مع طلب ضم مدة خدمته السابقة التي قضاه في الدرجة السادسة بالكادر الكتابي وقد انتهت المحكمة الى عدم احقيته في ضم هذه المدة سواء طبقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٧ او طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فان استناده الى هذين القرارين لا يسعفه والحالة هذه في الطعن على تلك الترقيات .

(طعن ٣٩٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٦)

قاعدة رقم (٥٠٢)

المبدأ :

ضم مدة الخدمة السابقة يترتب عليه فتح مجال الطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل ضم هذه المدد - سند ذلك : اجراء الضم وان كان عملا بتنفيذا للقانون فهو لازم لاسناد المركز القانوني لصاحبه وبذلك ينفتح به ميعاد جديد للطعن في القرارات التي فاته الترقية فيها بسبب عدم ضم هذه المدد قبل صدورها .

ملخص الفتوى :

ان ضم مدد الخدمة السابقة للعاملين يترتب عليه فتح مجال الطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل ضم مدد خدمتهم تأسيسا على ان ضم هذه المدد لهؤلاء العاملين هو الذي يكشف عن مراكزهم القانونية بالنسبة الى القرارات المراد الطعن فيها ويرى لديهم اليقين في الأساس الذي

على مقتضاه يكون تخطيطهم فى الترقية معيبا وعلى انه ولئن كانت المراكز القانونية فى شأن ضم مدد الخدمة السابقة تستمد وجودها مباشرة من القوانين واللوائح وان ما تنتهى اليه الادارة من تسويات فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجرد اعمال تنفيذية تهدف الى مجرد تطبيق القانون على العاملين الا ان اجراء هذه التسويات امر لازم لاسناد المركز القانونى لصاحبه وبهذه المثابة ينفتح بها ميعاد جديد - لن ضمت لهم هذه المدد للطعن فى قرارات الترقية السابقة على اجرائها فيما تضمنته من تفويت دورهم فى الترقية بسبب عدم ضم المدد المذكورة فى حينها ، وترتبيا على ذلك اذا ما قامت جهة الادارة بتسوية حالة العامل بضم مدد خدمته السابقة - وفقا للقوانين واللوائح - او اذا ما صدر له حكم قضائى بذلك فانه من تاريخ علمه بقرار التسوية ، او من تاريخ صدور الحكم ييدا له ميعاد جديد للطعن فى القرارات السابقة على اجراء التسوية او صدور الحكم ، والتي فاتته الترقية فيها بسبب عدم ضم تلك المدد ، ولا يسوغ ان يترتب على استطالة الوقت بجهة الادارة فى اجراء التسوية او على نظر المنازعة الخاصة بضم مدة الخدمة السابقة امام القضاء تفويت دوره فى الترقية مع ان له عذره فى عدم تبين حقيقة مركزه قبل اجراء التسوية او صدور الحكم ، كما لا حجة فى القول يتحصن القرارات الصادرة بالترقية اذا ما ثبت ان تاخر اجراء التسوية انما يرجع الى تراخى العامل ذاته وسكوته عن اشعار جهة الادارة بان له مدة خدمة سابقة واجبة الضم لا حجة فى ذلك ما دام العامل قد تقدم بطلب الضم خلال المدة القانونية المقررة لذلك والمتاحة له حتى آخر يوم فيها بما يجعل الطلب مقبولا ، وما دام هذا الضم قد تم بالفعل باستجابة من الجهة الادارية او بحكم من القضاء وما كان له من سبيل الى جبر ايها على اجراء التسوية فى الوقت المناسب قبل صدور حركة الترقية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه متى تحدد المركز القانونى للعامل بضم مدد خدمته السابقة سواء بقرار تسوية صادر من جهة الادارة او بحكم من القضاء فانه يفتح له ميعاد جديد للطعن فى القرارات التى فاتته الترقية فيها بسبب عدم ضم هذه المدد قبل صدورها .

قاعدة رقم (٥٠٣)

المبدأ :

ضم مدة خدمة سابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ - لا يجوز الاستناد إليها في الطعن في قرار الترقية الصادر في ١٩٥٠/٩/٣٠ والذي نص فيه على سريان الترقية من أول أغسطس سنة ١٩٥٠ .

ملخص الحكم :

لئن كانت القرارات الخاصة بحركة الترقية الى الدرجة الخامسة التي يطالب المدعى بالغائها فيما تضمنته من تخطيه في الترقية الى هذه الدرجة قد صدرت في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أى بعد ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء الذي انشأ له الحق في ارجاع اقدميته في الدرجة السادسة الى ١٧ من يناير سنة ١٩٤٤ الا انه يبين من أوراق الدعوى ان القرارات المشار اليها قد نص فيها على اعتبار الترقية التي تضمنتها سارية من أول أغسطس سنة ١٩٥٠ على ان تصرف علاوات الترقية من أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ بما لا يدع مجالا لشبهه في خصوص انصراف قصد مصدرها الى اسناد نفاذها الى تاريخ سابق على تاريخ صدورها وهو امر اجازته لحكام كادر سنة ١٩٣٩ الصادر تنفيذا له منشور وزارة المالية رقم ٤ لسنة ٣٩ ملف رقم ف ٢٣٤ - ١٤/٢ الذي يقضى في البند الثالث من باب الترقيات الوارد به بان « الترقيات تبتدىء من تاريخ القرار الصادر بها او من التاريخ المنصوص عليه فيه بشرط الا يكون سابقا لأول الشهر الذي يصدر فيه هذا القرار ولا تجاوز أول الشهر الذي يلي تاريخ القرار » . هذا بالاضافة الى ان حركة الترقيات الصادرة بها القرار المطعون فيها انما تمت بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ الذي قضى باعتبار الترقيات التي تتم في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٠ كأنها تمت في شهر أغسطس سنة ١٩٥٠ ويمنح الماهية القانونية لمن كانوا يستحقون الترقية في شهر أغسطس سنة ١٩٥٠ من أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ ومن ثم فلا حاجة لاهدار التاريخ الذي نص عليه لنفاذ هذه القرارات او عدم الاعتداد به نعيان عليه برجعية الاثر طالما انه يجد

سنده فيما تقدم من نصوص فضلا عن كونه لا ينطوى على المساس
بمراكز قانونية اكتسبت فى ظل قرارات ترقية أخرى صدرت فى
فترة الرجعية .

(طعن ١٢٠٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٦)

قاعدة رقم (٥٠٤)

المبدأ :

الطعن فى الترقية استنادا الى ضم مدة الخدمة السابقة - ضم مدة
الخدمة السابقة - اثره . انفساح مجال الطعن فى قرارات الترقية الصادرة
قبل تمامه ولو مضى على نشر هذه القرارات او اعلانها اكثر من ستين
يوما - شرط ذلك ان تكون قرارات الترقية قد صدرت فى ظل القواعد
التنظيمية التى تم ضم مدة الخدمة السابقة وفقا لها .

ملخص الحكم :

ان ضم الخدمة السابقة يترتب عليه انفساح مجال الطعن فى
قرارات الترقية الصادرة قبل الضم ولو مضى على نشر تلك القرارات
او اعلانها اكثر من ٦٠ يوما مادام انها صدرت فى ظل القواعد التنظيمية
التي تم ضم مدة الخدمة السابقة وفقا لها وذلك تاسيما على ان ضم مدة
الخدمة السابقة هو الذى يحدد مركز الموظف القانونى بالنسبة الى
القرارات المطعون فيها ويرسب لديه اليقين فى الاساس الذى على مقتضاه
يكون تخطيه فى الترقية معيبا .

(طعن ٨٦٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢)

قاعدة رقم (٥٠٥)

المبدأ :

ضم مدة الخدمة السابقة طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٨ يفسح للعامل مجالا للطعن فى قرارات الترقية الصادرة فى
ظل العمل باحكام القرار الجمهورى المشار اليه فى ١٩٥٩/٣/٢٠ - عدم
جواز الطعن فى قرار الترقية الصادر فى ذات يوم العمل باحكام ذلك
القرار الجمهورى .

ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه الصادر فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ بالترقية الى الدرجة الخامسة قد صدر فى اليوم ذاته الذى صدر فيه القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، الذى بمقتضاه ارجعت اقدمية المدعى فى الدرجة السادسة الادارية الى ٣ من فبراير سنة ١٩٥٥ ، ولما كان حق المدعى فى ضم مدة خدمته السابقة المستمدة من القرار الجمهورى المشار اليه لم ينشأ فى لحظة اسبق من تاريخ صدور قرار الترقية المذكور ، فان اقدميته فى الدرجة السادسة قبل ضم تلك المدة لم تكن لتسعه فى الترقية ضمن من رقوا الى الدرجة الخامسة الادارية فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ .

(طعن ٢٤٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٤)

الفرع الخامس

ضم مدد الخدمة السابقة قوامه فكرة الخبرة المكتسبة

قاعدة رقم (٥٠٦)

المبدأ :

قيام ضم مدة الخدمة السابقة على فكرة أساسية هي الاستفادة من الخبرة التي اكتسبها الموظف من العمل السابق - ضم مدة الخدمة عند توافر هذه الخبرة ولو اختلف الكادرين .

ملخص الحكم :

ان الأصل في قواعد ضم مدد العمل السابقة انها تقوم على فكرة اساسية هي الاستفادة من الخبرة التي يكتسبها الموظف خلال المدة التي يقضيها ممارسا لنشاط وظيفي او مهني سابق على تعيينه بالحكومة او اعادة تعيينه بها ، تلك الخبرة التي ينعكس اثرها على وظيفته الجديدة الامر الذي يقتضى عدم اهدار هذه المدة عند تعيينه في الحكومة ولو اختلف الكادر كما تقضى بذلك المادة الثانية من القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه في الفقرة (١) منها « مع مراعاة احكام المادتين ١٢ و ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها في المادة الاولى وفقا للشروط والاوزاع الآتية :

(١) مدد العمل السابقة في الحكومة او في الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة او منفصلة متى كانت قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفي نفس الكادر .

فاذا كانت قد قضيت في كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية ، جاز ضمها او بعضها بالشروط الآتية :

(١) ان يكون العمل السابق قد لكسب الموظف خبرة يفيد منها في عمله الجديد ويرجع في تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة » .

وواضح ان عمل المدعى ككاتب بوزارة العدل منبت الصلة بعمل المدعى كمدرس بوزارة التربية والتعليم فلا يكسبه عمله خبرة يفيد منها فى عمله الجديد .

(طعن ١٠٤٩ لسنة ٥ ق - جملة ١٠/١٢/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٥٠٧)

المبدأ :

ضم مدة الخدمة السابقة - شرطه فى جميع الأحوال ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ، وجوب توافر هذا الشرط حتى بالنسبة لمدة الخدمة الحكومية التى تضم طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كان ظاهر نص الفقرة الأولى من المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ، ان مدد الخدمة السابقة التى تقضى فى الحكومة او فى الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه او المستقلة ، تضم ايا كانت طبيعة العمل المسند الى الموظف فيها ، متى قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر . الا أن الأصل فى قواعد ضم مدد العمل السابقة - وفقاً لما جاء بالمذكرة الايضاحية للقرار الجمهورى سالف الذكر - انها تقوم على فكرة اساسية ، وهى الافادة من الخبرة التى يكتسبها المرشح لوظيفة معينة خلال المدة التى يقضيها ممارساً لنشاط وظيفى او مهنى سابق على تعيينه ، تلك الخبرة التى ينعكس أثرها على وظيفته الجديدة ، الأمر الذى يقتضى عدم امداد هذه المدة عند تعيينه . ومن ثم فانه - وفقاً لما جاء بالمذكرة الايضاحية المشار اليها - يتعين توافر شروط اتحاد طبيعة العمل السابق مع طبيعة العمل اللاحق ، بمعنى انه يتعين أن يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ، وذلك فى جميع الأحوال ، وبالرغم من عدم النص صراحة على هذا الشرط بالنسبة الى مدد الخدمة

الحكومية التى تقضى فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد التعيين فيها وفى نفس الكادر . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز ضم مدد الخدمة السابقة اذا كانت طبيعة العمل السابق تختلف عن طبيعة العمل اللاحق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية الدكتور فى ضم مدة الخدمة السابقة التى قضاها فى وظيفة مدرس بوزارة التربية والتعليم ، الى مدة خدمته الحالية كطبيب بوزارة الصحة .

(ملف ١/١/٨٦ - جلسة ١٩٦٥/٦/١٦)

قاعدة رقم (٥٠٨)

المبدأ :

عدم جواز ضم مدة الفصل من الخدمة ما دام العامل لم يؤد عملا خلالها ولو استحق عنها تعويضا .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب فيما قضى به من احقية المدعية فى ضم المدة من اول مايو سنة ١٩٢٧ الى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٣٧ باعتبار انها قضيت بمدرسة الرابطة الاخوية بطنطا لأن الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة بندر طنطا الاهلية فى الدعوى رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٣٨ ان المدعية قد فصلت من خدمة المدرسة المذكورة من اول مايو سنة ١٩٣٧ ولما كان الاصل فى قواعد ضم مدد العمل المناوبة انها تقوم على فكرة أساسية هى الافادة من الخبرة التى يكتسبها الموظف خلال المدة التى يقضيها ممارسا لنشاط وظيفى او مهنى سابق على تعيينه بالحكومة او اعادة تعيينه بها تلك الخبرة التى ينعكس اثرها على وظيفته الجديدة واذ كانت المدعية لم تؤد عملا بالمدرسة المذكورة خلال تلك المدة بسبب فصلها فانه ليس من شأن حصولها على تعويض عن هذا الفصل ان يغير من حقيقة الامر وهى انها لم تمارس فعلا أى عمل يكسبها خبرة على النحو السالف بيانه ومن ثم لا يجوز ضم المدة المشار اليها لعدم توافر الشروط المتطلبية قانونا فى هذا الشأن ويتعين القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه فى هذا الشق منه .

(طعن ١٧٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٣)

الفرع السادس

خطا الادارة فى عدم مراعاة ضم الخدمة السابقة

قاعدة رقم (٥٠٩)

المبدأ :

قيام الجهة الادارية بوضع وظفيها فى الوظائف والمهن والمجموعات المالية المعتمدة فى الميزانية بمراعاة مؤهلاتهم وطبيعة اعمالهم وكفاءتهم ومدد خدمتهم - عدم اعتبار هذا الاجراء من قبيل التسويات لعدم استناده الى قاعدة تنظيمية عامة - عدم جواز الطعن عليه الا اذا ثبت سوء استعمال السلطة - خطا الادارة فى عدم مراعاة مدة الخدمة السابقة لاحد الموظفين وهى بصدد توزيعهم لا يضر بالموظف - تصدى المحكمة لتحديد الدرجة التى يستحقها هذا الموظف بالنسبة لزملائه .

ملخص الحكم :

ان الثابت من دفاع المؤسسة العامة للبتترول بالجلسة وبمنكرتها الختامية فى الطعن انه لم تكن هناك قواعد تنظيمية عامة اجرى على اساسها تحديد درجات الموظفين بالكشوف الصادرة بها بالنسبة للمدعى وزملائه ممن سملهم القرار المطعون فيه ، وانما قامت لجنة شئون الموظفين المختصة بفحص حالات موظفى وعمال الهيئة كل على حدة ووضعهم فى الوظائف والمهن والمجموعات المالية المعتمدة فى الميزانية وراعت فى ذلك مؤهلاتهم وخدماتهم وطبيعة الاعمال التى يقومون بها فى الوقت الحاضر واقدميتهم وكفاءتهم ومدد خدمتهم . والمستفاد من هذه المعايير ، وقد جاءت بالوضع السابق مرسله دون تحديد بين معالمها فى التطبيق الفردى ، ان ما يتعلق بتنفيذها لا يعتبر من قبيل التسوية ما دام لا يستند الى قاعدة تنظيمية عامة يصدر على اساسها تحديد درجات سائر الموظفين الواردة اسمائهم بالكشوف المرافقة للقرار المطعون فيه ، وذلك بالاضافة الى ما هو ملاحظ من مطالعة هذه الكشف والبيانات

الخاصة بها مع انه قد تفاعلت عدة عوامل وعناصر متباينة يتعلق بعضها بمؤهلات هؤلاء الموظفين والبعض الآخر بمدد خدمتهم مما كان له اثر في ارساء قواعد هذا التحديد . اذا كان المدعى لم يقدم دليلا على ان ثمة اساءة في استعمال السلطة شابت القرار محل الدعوى ، فانه لم يبق امامه من توجه الطعن عليه سوى ما لابس التنظيم الجديد الذى انطوى عليه ذلك القرار من عدم مراعاة مدة خدمته السابقة ، واعمال اثرها في تحديد مرتبه ودرجته فى الوقت الذى روى فيه بالنسبة لزملائه باقرار الجهة الادارية نفسها على التفصيل السابق ايضا من حيث اقدميتهم ومدد خدمتهم - ولا يعدو أن يكون ذلك من قبيل الخطأ الذى وقعت فيه المؤسسة العامة للبتروك من حيث تراخيها فى اجراء ضم هذه المدة وهو مما لا يجوز ان يضار به الموظف ، والمحكمة وهى بسبيل فرض رقابتها القضائية على ما يصدر به القرار المطعون فيه بالنسبة لتحديد الدرجة التى يستحقها المدعى تأخذ فى الاعتبار ان معادلة درجته وراتبه بالمقارنة بين زملائه يتعين أن تكون بالقدر المتيقن الذى يدنيه ممن هم فى مثل ظروفه ومدة خدمته ومرتبته عند صدور ذلك القانون .

(طعن ١٦٣٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٧)

الفرع السابع

اثبات مدد الخدمة السابقة وتقدير المستندات الدالة على
الخدمة السابقة في حالة ضياعها

قاعدة رقم (٥١٠)

المبدأ :

تقدير قيمة الشهادات الدالة على الخدمة السابقة ، في حالة ضياع
الملفات والسجلات المؤيدة لذلك . يخضع لسلطة الادارة - لا معقب على
هذه السلطة من القضاء ما دام تقديرها سليما ومستخلصا استخلاصا سائغا
مما هو ثابت في هذه الشهادات .

ملخص الحكم :

حيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق ان الوزارة ، وبناء على الطلب
المقدم من المدعى لضم مدد خدمات سابقة له بالتعليم الحر ، قد تحررت
بوساطة التفتيش الادارى عن هذه المدد ، وعلى ضوء ما كشفت عنه
ابحات التفتيش وافقت على ضم المدد التى ثبت لديها صحتها واستبعدت
تلك التى لم تطمئن الى صحتها من واقع الشهادات المقدمة عنها . واذا كان
ذلك وكان الشايت ان مدرسة السيدة نفيسة التى يطالب المدعى
بضم المدة المقول باشتغاله بها قد تهدمت وانزلت معالمها ولم يعد لها وجود
من قبل انشاء منطقة القاهرة الجنوبية حتى يمكن الرجوع الى السجلات
والملفات الخاصة بها للتحقق من اشتغال المدعى بها ، فان الوزارة -
وهى صاحبة الراى فى تقدير قيمة الشهادات المقدمة من المدعى كبدل
لهذه الملفات وتلك السجلات للتدليل على هذه المدة اذ لم تقتنع بكفايتها
كدليل صالح لاثباتها - وجميع هذه الشهادات لا تنتصب فى الواقع دليلا
مقنعا فى هذا الخصوص ، وقررت لذلك رفض طلب ضم المدة المذكورة
فان قرارها فى هذا الشأن الذى هو متروك لوزنها وتقديرها وعقيدتها

يكون سليماً وليس للقضاء الإداري أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لديها من شواهد وقرائن لحوال اثبات أو نفيها في خصوص صحة أو عدم صحة الواقعة المراد اثباتها بالشهادات ما دام قد تبين لهذه المحكمة أن تقدير الجهة الإدارية لكفايته بالشواهد والقرائن المقدمة لها سليم ومستخلص استخلاصاً سائفاً مما هو ثابت في الأوراق المذكورة .

(طعن ١٤٩٢ لسنة ٧ ق - جملة ١٩٦٥/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٥١١)

المبدأ :

تراخي الموظف في تقديم المستندات والأوراق المؤيدة لطلبها - اثره .

ملخص الحكم :

أن طلب الموظف حساب مدة خدمة سابقة يجب أن يدعم بكافة المستندات حتى يمكن للإدارة النظر في تسوية الحالة ولا يتصور أن يطلب منها أن تتقصى حالة كل موظف من موظفيها لمجرد اثباته مدة خدمة سابقة في الاستمارة رقم ١٠٣ ع.ح التي يقدمها عند التحاقه بخدمة الحكومة دون أن يؤيد طلبه بالمستندات والأوراق الدالة عليه بل من واجب الموظف أن يسعى في تقديم المستندات المؤيدة لطلب ضم مدة خدمته وعندئذ فقط يستطيع محاسبة الإدارة على تراخيها وتقصيرها في ضم مدة خدمته تقصيراً أدى مباشرة إلى تفويت حقه في الترقية عند اجرائها .

(طعن ١٢٤٧ لسنة ٧ ق - جملة ١٩٦٦/١/٩)

قاعدة رقم (٥١٢)

المبدأ :

مدد الاشتغال بالمدارس الحرة - الشهادات التي تتعلق بإثبات حرية جهة الإدارة في تقدير صحتها - مشروط بأن تكون النتيجة التي انتهت إليها مما تؤدي إليه الوقائع الثابتة بالأوراق .

ملخص الحكم :

ولئن كانت الادارة حرة فى تقدير الدليل على صحة أو عدم صحة الشهادات التى يقدمها المدرسون بسابقة اشتغالهم بالتعليم الحر وتستقل فى ذلك بسلطة تقديرية واسعة الا ان هذا مشروط بداهة بأن تكون النتيجة التى انتهت اليها الادارة فى هذا الشأن هى مما تؤدى اليه الوقائع الثابتة فى الأوراق اما اذا كان استنتاجها غير سائغ ، فان الأمر يخرج عن سلطة الملازمة والتقدير التى تستقل بها ليدخل فى دائرة التطبيق القانونى السليم .

(طعن ٨٨٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٦)

قاعدة رقم (٥١٣)

المبدأ :

مدة الاشتغال بالمدارس الحرة - اثباتها - الشهادات التى يقدمها الموظفون بسابقة اشتغالهم - التحقق منها بالبحث فى ملفات المدارس الواردة فى الشهادات وتبين الخدمة فى مدرستين من هذه المدارس فى بعض المدد - اعتبار ذلك قرينة مطمئنة على صحة ما ورد بالشهادات وان لم تثبت جميع المدد الواردة بها - ليس عدلا أن يضار الموظف بعدم اجراء البحث والتحقيق فى الوقت المناسب - عدم العثور بملفات الوزارة الخاصة بأحدى المدارس على عقد بالاستخدام سابق على تاريخ نفاذ القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤ بشأن تنظيم المدارس الحرة - لا ينال من القرينة المشار اليها لعدم انتظام القيد والتسجيل بملفات هذه المدارس .

ملخص الحكم :

اذا كانت هذه الأبحاث المستقاة من ملفات المدرسة الاولى المحفوظة بالوزارة ومن سجلات المدرسة الثانية قد كشفت عن حقيقة سابقة اشتغال المدعى بهاتين المدرستين فان هذه الحقيقة التى أسفرت عنها تلك الأبحاث ويعد سنوات طويلة من تاريخ مطالبة المدعى بضم مدة اشتغاله بالتعليم الحر ، لا شك تقوم قرينة مطمئنة تماما على صحة ما ورد بالشهادات الصادرة من إدارة هاتين المدرستين بسابقة اشتغال المدعى بها خلال المدد الواردة بها ، والله اذا كانت الأبحاث لم تثبت جميع هذه المدد فان ذلك

مرجعه الى التراخى فى اجراء هذه الابحاث وليس عدلا ان يضار المدعى بعدم اجراء البحث والتحقيق فى الوقت المناسب حتى اندثرت معالم اثبات المدد بزوال المدرسة الاولى و وفاة صاحبها وكل ذلك لا يد للمدعى فيه هذا بالاضافة الى ان تنظيم المدارس الحرة لم يبدأ الا بعد صدور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤ بشأن تنظيم تلك المدارس الذى ألزمها بابرام العقود مع مدرسيها لا تقل مدة كل منها عن سنة بامساك السجلات وانشاء الملفات التى تكفل انتظام وحسن سير العمل بها ، ولذلك كان من الطبيعى الا يعثر فى ملفات الوزارة الخاصة بالمدرسة الاولى على عقد باستخدام المدعى بها قبل نفاذ احكام هذا القانون .

(طعن ٨٨٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٦)

قاعدة رقم (٥١٤)

المبدأ :

شهادات المعاصرين عن مدد الخدمة السابقة عن دليل يحتمل الصدق وعدمه ولا تنهض بذاتها قرينة قاطعة فى اثبات صحة ما تضمنته - جهة الادارة هى صاحبة الراى فى تقدير قيمتها - ليس للقضاء الادارى ان يستأنف النظر فيما قام لدى جهة الادارة من دلائل اثبات أو نفى فى خصوص صحة أو عدم قيام الواقعة المراد التدليل عليها بهذه الشهادات .

ملخص الحكم :

ان شهادات المعاصرين عن مدد الخدمة السابقة لا تعدو ان تكون دليلا تقديريا يحتمل الصدق وعدمه ، وهى لا تنهض بذاتها قرينة قاطعة فى اثبات صحة ما تضمنته طالما لا توجد قاعدة تلزم بحجيتها ، ومن ثم تكون جهة الادارة صاحبة الراى فى تقدير قيمتها ، فاذا ما تطرق الى وجدانها الارتياح فى امرها ولم تقتنع بصحة هذه الشهادات كدليل لاثبات مدد الخدمة السابقة فان قرارها فى هذا الشأن ، الذى هو متروك لوزنها وعقيدتها يكون سليما ، وليس للقضاء الادارى ان يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لديها من دلائل وشواهد وقرائن احوال اثباتا أو نفيا فى خصوص صحة أو عدم صحة قيام الواقعة المراد التدليل عليها بهذه الشهادات .

(طعن ١٤٦٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٩)

قاعدة رقم (٥١٥)

المبدأ :

تقدير الشهادات الدالة على مدة الخبرة السابقة أمر لا معقب على
جهة الإدارة فيه ما دام قد خلا من عيب إساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ان الشهادات المقدمة من العامل لاثبات مدة عمله السابق لا تعدو
ان تكون دليلا تقديريا يحتمل الصدق كما يحتمل الكذب . ومن ثم تكون
جهة الادارة هي صاحبة الراى فى تقدير ضم المدة . فاذا لم تقتنع جهة
الادارة بصحة الشهادات المقدمة كدليل لاثبات مدد العمل السابقة فان
قرارها يكون سليما ، وليس للقضاء الادارى أن يعيد النظر بالموازنة
والترجيح فيما لديها من دلائل وتواهد فى خصوص صحة الواقعة المراد
التدليل عليها بهذه الشهادات ، طالما ان قرارها قد خلا من إساءة
استعمال السلطة والانحراف بها .

(طعن ١٧٦ لسنة ٢٢ ق - جملة ١٩٧٩/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (٥١٦)

المبدأ :

ثبوت مدة خدمة العامل بمستندات الشركة التى كان يعمل بها -
يعتبر دليلا كافيا لاثباتها لا يغير من ذلك أن هذه المستندات أوراق عادية
بعضها موقع بقلم رصاص .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق ان الجهة الادارية قد قامت بتحقيق مدة خدمة
المدعى السابقة بواسطة أحد المفتشين الإداريين بمديرية التربية والتعليم
بطنطا الذى انتقل الى مقر الشركة التى كان يعمل بها المدعى واطلع
على مستنداتها وأثبت فى تقريره انه بالرجوع الى ملف خدمته بمكتب
العمل بالشركة تبين انه كان يعمل مساعد اول بالمصنع وله مدة خدمة

تبدأ من مايو سنة ١٩٣٢ تاريخ التحاقه بها وتنتهى فى ٨ من مارس سنة ١٩٤٧ تاريخ فصله من خدمتها وأنه قد صرف جميع مستحقاته طرف الشركة واستلم شهادة دبلوم المدارس الصناعية والسابق تقديمها منه للشركة عند تعيينه بها ووقع بما يفيد ذلك فى يوم ٢١ من مارس سنة ١٩٤٧ ، وتعتبر المحكمة ذلك دليلا كافيا تطمئن اليه لاثبات مدة خدمة المدعى بالشركة المذكورة ، ولا وجه بعد ذلك لما تتمسك به الجهة الادارية من ان البيانات السابقة كانت مدونة فى اوراق عادية وان توقيع المدعى على صرف استحقاقه بالشركة كان بالقلم الرصاص وأنه ليست له فيشة مثل باقى العمال ، لا وجه لذلك طالما ان المدعى لا يدّله فى كل ما تقدم لأنه فى غير استطاعته ان يلزم الشركة باتباع نظام معين فى هذا الشأن فضلا عن أن ذلك لا يغير من حقيقة وجوده فى خدمة الشركة فى الفترة التى كان يعمل بها ، وقد تأكدت صحة هذه البيانات ايضا بالشهادة الرسمية الصادرة من ذات الشركة بناء على طلبه والتى سبق ان قدمها للجهة الادارية عند طلبه ضم هذه المدة كما وأن الجهة الادارية قد قامت فعلا بضم المدة المذكورة فى المعاش مما يدل على اعترافها بصحتها ، وهى لا تزال تخصم منه لأن أقساط احتياطي المعاش المستحق عن ذات المدة .

الفرع الثامن مسائل أخرى

قاعدة رقم (٥١٧)

المبدأ :

المدة التي قضاها موظفو الأسواق الحكومية من ١٦/١/١٩٤٢ تاريخ الاستيلاء على هذا المرفق حتى ٣٠/٦/١٩٥٢ - يمرى فى شأنها القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على أساس أنها قضيت فى مصالح حكومية .

ملخص الفتوى :

ان مرفق الأسواق الحكومية آل الى الحكومة بعد فسخ عقد تأجير هذه الأسواق المبرم مع الأستاذ لاخلاله بالتزاماته ، وقامت الحكومة بإدارته منذ ١٦ من يناير سنة ١٩٤٢ بواسطة لجنة شكلت لهذا الغرض بقرار من وزير المالية فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤١ والحق بها موظفو هذا المرفق ، فأرسلت الى كل منهم خطابا تبلفه فيه انه أصبح اعتبارا من ١٧ من يناير سنة ١٩٤٢ فى خدمة الأسواق التابعة للحكومة وان عليه ان يؤدي أعماله فى حدود الأوامر والتعليمات التى تصدر اليه من ادارة الأسواق الحكومية ، ووضعت لائحة استخدام لهؤلاء الموظفين تقضى بمنحهم درجات تعادل درجات الحكومة الآخرين اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٤٩ . وفى سنة ١٩٥٢ انشأت مصلحة البلديات لموظفى الأسواق درجات تعادل الدرجات التى وضعوا عليها طبقا للائحة الاستخدام المشار اليها فى ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٢/١٩٥٣ ثم سويت حالاتهم طبقا لأحكام القانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٤ .

ويتعين ابتداء تحديد صفة موظفى الأسواق خلال المدة من ١٦ من يناير سنة ١٩٤٢ حتى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٢ وما اذا كانوا يعتبرون موظفين عموميين ، ومن ثم تضم هذه المدة طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الى مدد خدمتهم الحالية التى بدأت من أول يولية سنة ١٩٥٢ على أساس ان هذه المدة قضيت فى مصالح عامة .

ان صفة الموظف العام لا تقوم بالشخص ولا تجرى عليه أحكام الوظيفة العامة طبقا للقوانين واللوائح الخاصة بالتوظيف فيخضع لنظمها ويفيد من مزاياها الا اذا كانت علاقته بالحكومة مستقرة دائمة في خدمة مرفق عام تديره الدولة او أحد الأشخاص العامة ، فاذا كانت علاقة عارضة ينظمها عقد العمل فانه لا يعد موظفا عاما ويخضع في تنظيم هذه العلاقة لأحكام القانون الخاص .

ويستفاد من ذلك انه يشترط في الموظف العام ان يكون قائما بعمل دائم ، وان يكون هذا العمل في خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة ويقابل اختلاف المرافق العامة من حيث الطبيعة اختلاف في طرق الادارة .

ولما كانت الاسواق الحكومية هي مرفق عام يقوم موظفوه على سبيل الدوام والاستقرار بتحصيل وتوريد اموال حكومية - وقد استولت الدولة على هذا المرفق منذ ١٦ من يناير سنة ١٩٤٢ وتولت ادارته بالطريق المباشر بواسطة لجنة حكومية شكلت لهذا الغرض ، ومن ثم فان موظفيه يعتبرون موظفين عموميين ، ولا يقدر في ذلك ان وظائفهم منذ ١٦ من يناير سنة ١٩٤٢ حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٢ لم تدرج في ميزانية الدولة العامة ، ذلك ان ادراج الوظيفة بميزانية الدولة ليس شرطا لاسباب صفة الموظف العمومي على شاغل هذه الوظيفة ، تلك الصفة التي تفصح عنها طبيعة عمله وتقتضيها وظيفته على النحو المشار اليه .

ويخلص مما تقدم ان موظفي الاسواق الحكومية يعتبرون موظفين عموميين خلال المدة من ١٦ من يناير سنة ١٩٤٢ حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٢ ، ومن ثم يصرى في شأنهم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على الاساس المشار اليه .

(فتوى ٦٠٦ في ١٤/٩/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٥١٨)

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وتقدمية الدرجة - عدم مريان أحكامه

على موظفى ومستخدمى الاسواق الحكومية - اساس ذلك - تضمن القانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديلات فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٣ احكاما خاصة بهؤلاء الموظفين .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديلات فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ قسم ١٢ وزارة الشئون البلدية فرع ٤ - ادارة الاسواق باب الماهيات ونجور ومرتبات وتسوية حالات الموظفين والمستخدمين والخدم الحاليين عليها تنص على ان « ينقل موظفو ومستخدمو الاسواق الحكومية الى الدرجات المبينة فى المادة الاولى كل الى الدرجة المحددة لوظيفته ويمنحون نفس المرتب الذى يتقاضاه كل منهم ويمنح الحاصلون على مؤهلات دراسية الدرجات المقررة لمؤهلاتهم كلما وجدت وظائف خالية من هذه الدرجات ويمنح كل منهم مرتبه الذى يتقاضاه او اول ربط الدرجة ايهما اكبر » .

وتنص المادة الثالثة منه على ان « تعتبر اقدميات هؤلاء الموظفين والمستخدمين فى الدرجات التى ينقلون اليها من اول يولية سنة ١٩٥٢ وتحدد مواعيد علاواتهم طبقا لنظام موظفى الدولة المقررة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له اعتبارا من هذا التاريخ . وكذلك يمنحون اعانة غلاء المعيشة المقررة من اول يولية سنة ١٩٥٢ » .

وتنص المادة الرابعة منه على ان « يعفى هؤلاء الموظفون والمستخدمون من شروط التوظيف المنصوص عليها فى نظام موظفى الدولة المقررة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له » .

ويستفاد من هذه النصوص ان المشرع نظم نقل موظفى ومستخدمى الاسواق على درجات بالميزانية تنظيما خاصا وذلك بنقل كل موظف منهم الى الدرجة المقررة لوظيفته على ان يتقاضى المرتب الذى يصرف له ، اما الحاصلون على مؤهلات دراسية فينقلون الى الدرجات المقررة لهذه المؤهلات كلما وجدت وظائف خالية فيها ويمنحون المرتب الذى يتقاضونه او اول مربوط الدرجة ايهما اكبر . كما حدد اقدمية الموظفين المنقولين فى الدرجات التى ينقلون اليها تحديدا خاصا ، فقضى باعتبار اقدميتهم

فيها من أول يولية سنة ١٩٥٢ كما حدد علاوتهم الدورية من هذا التاريخ ، وأخيرا فقد استثنى هؤلاء الموظفين من شروط التوظيف المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بإعفاقتهم من هذه الشروط .

وبتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة منظما هذا الموضوع بقواعد عامة تناولت شروط حساب مدد العمل السابقة وآثار ضمها الى مدة الخدمة الفعلية فنص في مادته الرابعة على ان « يراعى في تقدير الدرجة والمرتب عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمى للموظف وطبيعة الوظيفة ، ويجوز عند التعيين افتراض ترفيته كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة أعنيابرا من التاريخ الفرضى للتعين ويدرج مرتبه بالاعلاوات على هذا الأساس مع عدم صرف فروق عن الماضى » .

وهذا القرار لا يبرى على موظفى الاسواق ومستخدميه ، ذلك لأن المشرع وهو فى صدد تنظيم نقلهم الى درجات الميزانية العامة قد اعتد بمدة خدمتهم السابقة ولم يغفل امرها بل رتب عليها آثارها على النحو الذى ارتآه محققا للعدالة فى شأنهم وذلك بتشريع خاص هو القانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه الذى نظم هذا الموضوع بقواعد خاصة تضمنت فيما تضمنته تحديد أقدميتهم فى الدرجات التى ينقلون اليها باعتبارها من أول يولية سنة ١٩٥٢ ، فضلا عما قرره من مزايا أخرى تقدم ذكرها بسبب الخدمة السابقة ، فلم يشأ ان يترك تنظيم ضم مدد خدمتهم السابقة للقواعد التنظيمية العامة التى كانت نافذة وقتئذ والتى تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ الذى حل محله قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى عدم جواز تطبيق قواعد ضم مدد الخدمة السابقة الواردة فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على موظفى ومستخدمى الاسواق الحكومية ، لأن المشرع نظم هذا الموضوع بقواعد خاصة نظمتها المادة الثالثة من القانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فهى الواجبة التطبيق فى شأنهم فى هذا الخصوص دون سواها من قواعد ضم مدد الخدمة السابقة .

(فتوى ٥٥٥ فى ١٩٦١/٨/٨)

قاعدة رقم (٥١٩)

المبدأ :

مدة الخدمة السابقة بسلك حديد حكومة انتداب فلسطين - هي
مدة عمل في حكومة عربية في مفهوم القرار الجمهوري رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

ان العمل في حكومة انتداب فلسطين هو عمل في حكومة عربية
في مفهوم القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن ضم مدد
الخدمة السابقة ،

(طعن ٩٨٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٥٢٠)

المبدأ :

المادة ٤ من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - مجال
تطبيقها - ان تكون الجهة التي يقضى فيها العمل السابق من بين الجهات
التي حددتها المادة الاولى من هذا القرار على سبيل الحصر .

ملخص الحكم :

لا مقنع فيما ذكره الطاعن من انه يفيد من نص المادة (٤) من
القرار الجمهوري الرقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الذي يقول « مدد العمل
السابقة التي تقضى في غير الحكومة والأشخاص الادارية العامة ذات
الميزانيات المستقلة او الملحقة سواء كانت متصلة او منفصلة تحسب ثلاثة
ارباعها بشرطين :

الاول - الا تقل المدة السابقة عن سنتين .

الثاني - ان تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل بالحكومة
ويرجع في ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة ، ذلك لانه لكي يطبق
حكم هذه المادة يجب ان تكون الجهة التي يقضى فيها العمل السابق
من بين الجهات التي حددتها المادة الاولى على سبيل الحصر ولو اخذ

باطلاق نص المادة الرابعة على النحو الذى يقول به الطاعن لاعتبرت اية جهة مهما كانت صالحة لحساب مدد العمل المقضى فيها ، ولما كان هناك مقتضى بعد ذلك لتعداد جهات معينة على سبيل الحصر فى المادة الاولى من هذا القرار وكان فى هذا الاطلاق تعارض تام مع لما لوردته المادة الاولى ولا شبهة فى ان هذا التفسير لم يكن داخلا فى قصد واضح الاحكام الواردة فى القرار التنظيمى العام آنف الذكر .

(طعن ٣٠٨٧ لسنة ٦ ق - جملة ١٩٦٤/٦/٧)

قاعدة رقم (٥٢١)

المبدأ :

مؤسسات عامة - اعتبارها من الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المستقلة المنصوص عليها فى الفقرة ٢ من المادة ١ من القرار الجمهورى ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - ضم مدد العمل السابقة التى تقضى بها بالشروط والأوضاع المنصوص عليها فى الفقرة ١ من المادة ٢ من القرار الجمهورى سالف الذكر - المؤسسات العامة المشار اليها فى الفقرة ٨ من المادة ١ من ذات القرار يقصد بها أشخاص القانون العام التى تدخل فى مدلول الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة كأشخاص القانون العام التى تقوم على مرافق مهنية أو طائفية .

ملخص الفتوى :

المؤسسات العامة هى من الأشخاص الادارية العامة المصلحية ذات الميزانيات المستقلة ، فان مدد العمل السابقة التى تقضى فيها تظم كلها (او بعضها) وفقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى الفقرة (١) من المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هذا مع مراعاة ان المؤسسات العامة التى ورد ذكرها فى الفقرة (٨) من المادة الاولى من القرار الجمهورى سالف الذكر - والتى قضت الفقرة (٤) من المادة الثانية من هذا القرار بضم ثلاثة أرباع مدد العمل التى تقضى بها بالشروط الواردة فى هذه الفقرة - انما تقصد بها أشخاص القانون العام التى لا تدخل فى مدلول الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة مصلحية كانت او اقليمية ، كأشخاص القانون العام التى تقوم على مرافق مهنية أو طائفية .

(فتوى ٨١٠ فى ١٩٦٥/٩/١١)

قاعدة رقم (٥٢٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - يفرق في حكم حساب مدد العمل السابقة بين المدد التي قضيت في المؤسسات العامة والمدد التي قضيت في الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة - يقصد بالأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة في تطبيق هذا القرار المؤسسات العامة الوثيقة الصلة بالدولة في حين يقصد بالمؤسسات العامة ما عدا ذلك من المؤسسات العامة .

ملخص الحكم :

ان اعتبار البنك العقاري الزراعى المصرى مؤسسة عامة لا يثير خلافا وانما يثور الخلاف حول ما اذا كان البنك المذكور بهذا الاعتبار يندرج ضمن الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة مصلحة كانت ام اقليمية « المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدة العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة التي نصت الفقرة الاولى من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر بحساب مدد العمل السابق التي تقضى بها كاملة ام انه يندرج ضمن « المؤسسات العامة والهيئات والجمعيات والشركات المساهمة المصرية الصادر بتشكيلها قوانين او مراسيم او قرارات جمهورية » المنصوص عليها في الفقرة الثامنة من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية السابق الاشارة اليه التي نصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية منه بحساب ثلاثة ارباع مدد العمل السابقة التي تقضى بها في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة .

ويتعين لحسم هذا الخلاف الالمام بأساليب التنظيم الادارى للوقوف على مدلول عبارة « الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة مصلحة كانت ثم اقليمية » .

ويبين من دراسة هذه الأساليب ان الدول تأخذ في ادارة مرافقها العامة بأحد أسلوبين : المركزية الادارية او اللامركزية الادارية ، والدول

التي تتبع الأسلوب الأول تقوم فيها سلطة ادارية واحدة بادارة جميع مرافقها العامة ، أما الدول التي تتبع الأسلوب الثاني فتقوم على ادارة مرافقها الى جانب السلطة الادارية المركزية عدة اشخاص ادارية عامة وقد تنشأ هذه الأشخاص فى جزء محدد من ارض الدولة فتسمى اشخاصا ادارية عامة محلية او اقليمية ، وقد تنشأ لادارة مرفق معين فتسمى اشخاصا ادارية عامة مرفقية او مصلحة ، ويطلق على هذه الاشخاص اصطلاحا اسم « المؤسسات العامة » .

وقد يقال انه من مقتضى ما تقدم ان تدرج المؤسسات العامة ضمن « الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه او المستقلة مصلحة كانت ام اقليمية » المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة كما تدرج فى ذات الوقت ضمن « المؤسسات العامة والهيئات والجمعيات والشركات المساهمة المصرية الصادر بتشكيلها قوانين او مراسيم او قرارات جمهورية » المنصوص عليها فى الفقرة الثامنة من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ، اى ان المشرع يكون قد نص فى القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على حكمين مختلفين بالنسبة الى حساب مدد العمل السابقة التى تقضى فى المؤسسات العامة على نحو ما توضح فيما تقدم وهو تناقض يجب أن ينزه عنه المشرع . بيد أنه متى روعى ان المشرع لم يضع - حسبما جاء فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة - تعريفا جامدا للمؤسسات العامة نظرا لما ترتب على تطور فكرة المؤسسات العامة ونظمها ولحكامها من اتساع نطاق هذه الفكرة فاصبحت تشمل انواعا عديدة من المؤسسات مما يجعل من المستحسن أن يترك تعريف المؤسسة العامة للفقه والقضاء حتى يكون الباب مفتوحا لما قد ينشأ من انواع جديدة من المؤسسات العامة مما يقضى الصالح العام بتطبيق قواعد القانون العام بشأنها متى روعى ذلك فانه لا يكون ثمة تناقض قد انطوى عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ حين نص على حكمين مختلفين بالنسبة الى حساب مدد العمل السابقة التى تقضى فى المؤسسات العامة ، اذ تتخصص المؤسسات العامة التى يطبق عليها حكم الفقرة الاولى من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ، بحساب مدة الخدمة السابقة بأكملها

بالمخصص الوارد بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار المذكور فهي المؤسسات العامة الوديقة الصلة بالدولة التي تتوفر فيها مقومات « الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه او المستقلة مثل المؤسسات العامة الادارية او التقليدية والمؤسسات العامة الاقتصادية او ذات الطابع الاقتصادي » ومن ثم ينصرف النص على « المؤسسات العامة » الوارد في الفقرة الثامنة من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ينصرف هذا النص الى ما عدا ذلك من مؤسسات عامة ، مثل المؤسسات العامة الطائفية ، وواضح أن مدلول عبارة « الأشخاص الادارية العامة المصلحية ذات الميزانيات الملحقه او المستقلة » الواردة في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار المشار اليه لا يقع هذا النوع من المؤسسات العامة فيطبق عليه - اذن - حكم الفقرة الرابعة من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر بحساب ثلاثة ارباع مدد الخدمة السابقة .

(طعن ٣٨٥ ، ٨٦٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٥)

قاعدۃ رقم (٥٢٣)

المبدأ :

ضم مدد الخدمة العسكرية (خدمة العلم) في التقاعد والترفع والنصايل والمران والاحتراف طبقا لاحكام المرسوم التشريعي رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٦ ولاحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة ضباط الاحتياط بالقوات المسلحة - لا تضم مدة الخدمة العسكرية الا لمن كان موظفا فعلا حين استدعائه لاداء هذه الخدمة ، اما ضباط الاحتياط من غير الموظفين فيجوز الضم بالنسبة اليهم عند التحاقهم بالوظائف العامة بشرط ان يكون تعيينهم بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء التشريعات المنظمة لخدمة العلم في الاقليم السوري ان المادة ٢٠ من قانون خدمة العلم رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٤٧ كانت تنص على ان « المكلفون الذين يتركون وظائفهم واعمالهم في دوائر الحكومة والشركات والمحلات التجارية والمؤسسات الرسمية العامة او الخاصة

بسبب التحاقهم بخدمة العلم يتوجب على هذه الدوائر والشركات والمؤسسات اعتبارهم مجازين مؤقتا وتحفظ لهم بمراكزهم عدا الراتب حتى عودتهم » وقد رددت هذا الحكم المادة ٣٤ من المرسوم التشريعي رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٠ الذي حل محل القانون رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه ثم استبدل بالمادة ٤٣ المادة ٣ من المرسوم التشريعي رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٥٢ التي كانت تنص على ان « يتوجب على ادارات الدولة ومؤسساتها العامة والخاصة ومختلف الشركات والمحلات التجارية والصناعية والزراعية وغيرها اعتبار المكلفين الذين يتفكون عن وظائفهم أو أعمالهم لالتحاقهم بخدمة العلم مجازين اجازة مؤقتة بدون راتب أو أجر على أن يحتفظ لهم بمراكزهم حتى انتهاء مدة تلك الخدمة وتعتبر مدة خدمة العلم من الخدمات الفعلية للموظف وتدخل في حساب المدة اللازمة للترقية ويعفى خلالها من العائدات التقاعدية » وقد أضيفت الى هذه المادة فقرة جديدة بالمرسوم التشريعي رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٢ تقضى بأن يفيد من هذا الحكم جميع الموظفين الذين التحقوا بخدمة العلم بعد صدور المرسوم التشريعي رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولما صدر المرسوم التشريعي رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٢ المعمول به حاليا في شأن خدمة العلم نصت المادة ٧٣ منه على ان « يعتبر المكلفون الموظفون والمستخدمون مؤهلين أو متمرنين في دوائر الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة والخاصة والمحلات التجارية والصناعية والزراعية الذين يتركون وظائفهم وأعمالهم بسبب التحاقهم بخدمة العلم مجازين مؤقتا بدون راتب أو أجر ويعادون الى مراكزهم » . ونصت هذه المادة أيضا على عقاب من يمتنع عن اعادة العامل في المؤسسات والمحلات العامة الى عمله ، كما نصت المادة ٨٣ من هذا المرسوم على ان تعتبر الخدمة المؤداة وفق احكام هذا القانون أو قوانين خدمة العلم السابقة من الخدمات التي تدخل في حساب التقاعد والترقية والتأصيل والمران والاحتراف ، ولا تؤدي عنها العائدات التقاعدية ، ثم استبدل بهذه المادة مادة أخرى بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٦ تنص على ان « تعتبر الخدمات المؤداة وفق احكام هذا القانون أو قوانين خدمة العلم السابقة من الخدمات التي تدخل في حساب التقاعد وتعويض الترشح والترقية شريطة دفع العائدات التقاعدية عنها وفقا للاحكام النافذة » . ويستفيد من احكام هذه المادة من يدعى لاداء هذه الخدمة من - ١ - الموظفين الداخليين في ملاك دائم في الدولة أو في مؤسساتها العامة بصفة متمرن أو أصيل

او المتقاعدين منهم - ب - المستخدمين والعمال الدائمين لدى مختلف دوائر الدولة او مؤسساتها العامة بصفة متمرن او اصيل - ج - الاحتياطيين من عسكري الجيش او الشرطة او الدرك .

ويستفاد من استقصاء هذه التشريعات انه متى صدرت القوانين المنظمة لخدمة العلم فى الاقليم الشمالى حرص المشرع على رفع الضرر عن الموظف الذى يستدعى اثناء توليه اعمال وظيفته لاداء الخدمة العسكرية ، فنص اول الامر على الاحتفاظ له بوظيفته ثم نص على اعتبار مدة خدمته العسكرية مدة خدمة فعلية لا تحول بينه وبين الترقية وبعض المميزات المقررة للموظفين القائمين باعباء الوظيفة فعلا ، وحكمة ذلك ان الخدمة العسكرية واجب وطنى لا يجوز ان يكون اداؤه سببا فى حرمان الموظف من مزايا وظيفته - ولما كان منح الموظف هذه المزايا اثناء ادائه الخدمة العسكرية يعتبر خروجا على الاصل الذى يقضى بعدم تمتع الموظف بمزايا وظيفته الا اذا قام باعبائها فعلا ، لما كان الامر كذلك فانه يتعين عدم ضم مدة الخدمة العسكرية الا لمن كان موظفا حين استدعائه لاداء هذه الخدمة اذ هو وحده الذى تتوافر فيه اعتبارات منح هذه المزايا .

وعلى مقتضى ما تقدم لا يجوز ضم مدة الخدمة العسكرية الى مدة الخدمة فى الوظيفة بالنسبة الى الموظفين الذين عينوا بعد صدور المرسوم التشريعى رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٠ الا لمن كان موظفا حين استدعائه لاداء هذه الخدمة ، ولا يغير من هذا النظر ان المادة ٨٣ من المرسوم التشريعى رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٣ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٦ لم تكن تقصر - بنص صريح - الحكم الخاص بضم مدة الخدمة العسكرية الى مدة الخدمة فى الوظيفة على الموظف الذى يستدعى لاداء الخدمة العسكرية ذلك لان النص فى هذه المادة على حساب مدة خدمة العلم فى « التقاعد والترفيه والتأصيل والمران والاحتراف » وهى كلها امور متصلة بالموظف وحده يفيد حتما ان ضم هذه المدة لا يكون الا لمن ادى خدمة العلم متصفا بهذا الوصف .

وتنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شان قواعد خدمة ضباط الاحتياط بالقوات المسلحة على ان « تضم لضباط الاحتياط

غير الموظفين عند تعيينهم في الوظائف العامة المدة التي قضاها في الخدمة العسكرية وتدخل هذه المدة في الاعتبار سواء عند تحديد أقدميتهم أو تقدير راتبهم » .

ولما كان الأصل في نريان القانون من حيث الزمان انه يسرى باثر مباشر على الوقائع التي تتم منذ تاريخ العمل به ولا يسرى على الوقائع السابقة على هذا التاريخ الا بنص صريح فيه فمن ثم لا يفيد من ضم مدة الخدمة العسكرية الى مدة الخدمة في الوظيفة على النحو المنصوص عليه في المادة ٦٦ المشار اليها الا من يعين من ضباط الاحتياط في وظيفة عامة ابتداء من اول اكتوبر سنة ١٩٥٩ تاريخ العمل بالقانون المذكور .

وغنى عن البيان ان مدة الخدمة العسكرية التي تحسب في هذه الحالة هي المدة اللازمة وفقا لاحكام القانون لاعداد الشخص ضابط احتياط .

(فتوى ٢٦٢ في ١٦/٣/١٩٦١)

قاعدة رقم (٥٢٤)

المبدا :

المدة التي تقضى في خدمة الاتحاد الاشتراكي العربي لو الاتحاد القومي تعتبر مدة خدمة حكومية تضم بأكملها بالتطبيق للمادة ١/٢ من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

ان المدة التي تقضى في خدمة الاتحاد القومي (سابقا) او في الاتحاد الاشتراكي العربي حاليا - تعتبر مدة خدمة حكومية فتندرج تحت حكم الفقرة الاولى من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن ضم مدد الخدمة السابقة التي تقضى بأن مدد العمل السابقة في الحكومة او في الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانية الملحقه او المستقلة تحسب كاملة سواء كانت متصلة او منفصلة متى كانت قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها - وفي نفس الكادر .

لذلك انتهى رأى الجمعيه العمومية الى ان مدة الخدمة بالاتحاد القومى سابقا وبالاتحاد الاشتراكى العربى حاليا تعتبر مدة خدمة حكومية فى مفهوم احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

(ملف ١٧٣/١/٨٦ - جلسة ١٤/٧/١٩٦٥)

قاعـدة رقم (٥٢٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة - نصه على حساب ثلاثة ارباع مدد العمل السابقة التى تقضى فى غير الحكومة والأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة سواء كانت متصلة أم منفصلة - وجوب ألا تقل المدة السابقة عن سنتين - يستوى أن يكون الموظف قد قضى هذه المدة فى جهة واحدة أو أكثر ، مادام أن العمل الذى قضاه فيها اكسبه خبرة فى عمله الجديد .

ملخص الفتوى :

ان البند رابعا من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة بقضى بأن تحسب ثلاثة ارباع مدد العمل السابقة التى تقضى فى غير الحكومة والأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة سواء كانت متصلة أو منفصلة بشرط أن لا تقل المدة السابقة عن سنتين وأن تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل بالحكومة ويرجع فى ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

وقد جاء فى المذكرة الايضاحية لهذه القرار ان الاصل فى قواعد ضم مدد العمل السابقة انها تقوم على فكرة اساسية هى الافادة من الخبرة التى يكتسبها المرشح خلال المدة التى يقضيها ممارسا لنشاط وظيفى أو مهنى سابق على تعيينه بالحكومة تلك الخبرة التى ينعكس اثرها على وظيفته الجديدة الأمر الذى يقتضى عدم اهدار هذه المدة عند تعيينه فى الحكومة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الفكرة فى ضم مدد العمل السابقة هى الافادة من الخبرة التى اكتسبها العامل من عمله السابق

على تعيينه سواء اكان ذلك فى جهات حكومية او غيرها . وقد قرر
المشرع الحد الأدنى للمدة اللازمة لاكتساب الخبرة فى الجهات غير
الحكومية وحدده بستين .

وما دام ان العبرة هى بالخبرة التى يكتسبها العامل من عمله السابق
بالحد الأدنى الذى قرره المشرع فانه يستوى فى ذلك ان يكون قد قضى
الحد الأدنى للمدة التى يجوز ضمها فى جهة واحدة او اكثر مادام ان
العمل الذى قضاه فيها اكسبه خبرة فى عمله الجديد .
(فتوى ١٢٤٧ فى ١١/٢٦ / ١٩٦٦)

قاعدة رقم (٥٢٦)

المبدأ :

مناط تقدير خضوع او عدم خضوع احدى المدارس لتفتيش وزارة
التربية والتعليم هو ما تقرره الوزارة ذاتها حسبما هو وارد بسجلاتها -
ضم مدة الخدمة التى قضيت بالمدارس الحرة وفقا لاحكام قرارى رئيس
الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ورقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ يستلزم ان
تكون هذه المدد قد قضيت بالمدارس الحرة الخاضعة لتفتيش الوزارة .

ملخص الحكم :

ان المناط فى تقرير خضوع او عدم خضوع احدى المدارس لتفتيش
الوزارة هو ما تقرره وزارة التربية والتعليم ذاتها فى هذا الصدد حسبما
هو ثابت بسجلاتها ، فاذا ما اهدرت المحكمة رأى الوزارة فى هذا
الخصوص اعتمادا منها على مستندات غير رسمية كانت تحت يد المدعى
وشككت الوزارة فى صحتها بالدليل المقنع ، فانها تكون بذلك قد جانبت
الصواب ، وتكون قد أضفت على المدرسة المذكورة - بغير دليل سائغ
من الأوراق - صفة الخضوع لتفتيش وزارة التربية والتعليم على غير
اساس ، واذ رتب الحكم المطعون فيه على ذلك ضم ثلاثة ارباع مدة الخدمة
التي يزعم المدعى قضاءها بالمدرسة المذكورة اعمالا لقرارى رئيس الجمهورية
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، ورقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ اللذين يستلزمان فى
المدة المضمومة ان تكون قد قضت بالمدارس الحرة الخاضعة لتفتيش
الوزارة ، فانه يكون قد أخطأ فى تاويل القانون وتطبيقه .
(طعن ١٢٤ لسنة ١١ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٦٩)
(م - ٦٠ - ج ٢٢)

قاعدة رقم (٥٢٧)

المبدأ :

ان قرار المجلس الأعلى للأزهر الصادر بجلسة ١٩٤٨/٨/٢٤ بالمحضر رقم ١٨٢ قد تضمن قاعدة تنظيمية عامة مقتضاها ضم مدة خمس سنوات فى اقدمية الدرجة السادسة لمدرس كليات الجامع الأزهر الحاصلين على شهادة العالمية من درجة استاذ - هذه القاعدة يجب لاعمالها بالنسبة اليهم ان تتوفر فيهم الشروط التى كان يجب توفرها فى طلاب الأبحاث بجامعة فؤاد الأول والذين صدر بشأنهم قرار مجلس الوزراء فى ٣ من يناير سنة ١٩٤٠ - شروط الافادة من أحكام هذا القرار - مجرد القيد بالدراسات العليا للحصول على المؤهل الأعلى لا يكفى فى هذا الشأن .

ملخص الحكم :

لئن صح جدلا ان قرار المجلس الأعلى للأزهر الصادر بجلسة ١٩٤٨/٨/٢٤ بالمحضر رقم ١٨٢ قد تضمن قاعدة تنظيمية عامة مقتضاها ضم مدة خمس سنوات فى اقدمية الدرجة السادسة لمدرس كليات الجامع الأزهر الحاصلين على شهادة العالمية من درجة استاذ ، فانه يجب لاعمال هذه القاعدة بالنسبة اليهم ان تتوفر فيهم الشروط التى كان يجب توفرها فى طلاب الأبحاث بجامعة فؤاد الأول والذين صدر فى شأنهم قرار مجلس الوزراء فى ٣ من يناير سنة ١٩٤٠ وذلك باعتباره القرار الاصل الذى استمد منه قرار المجلس الأعلى للأزهر المشار اليه أحكامه وتتمحصل هذه الشروط - حسبما ورد فى مذكرة اللجنة المالية المبينة آنفا - فى (١) ان يكون الطالب خلال المدة المطلوب ضمها من المعينين بمكافأة باحدى الكليات ، (٢) وان تعهد اليه الكلية التى الحق بها القيام بالأبحاث تحت اشراف الاساتذة ، (٣) وان يساعد فى القاء المحاضرات وتدريب بعض المواد لطلبة الليسانس . ولا يكفى فى هذا الشأن مجرد القيد بالدراسات العليا للحصول على المؤهل الأعلى حتى يفيد الطالب من هذا القرار ذلك ان الحكمة التى يقوم عليها قرار مجلس الوزراء سالف الذكر - الذى سار المجلس الأعلى للأزهر على منواله - هى ان يكون الطالب متصلا بالبحث متفرغا له ليقترب من منهل العلم ويكتسب الخبرة التى تؤهله بعد ذلك للتعين بصفة دائمة بالكلية بعد ان يكون قد احاط بالنواحي العلمية عند ممارسته البحث والتدريس طوال السنوات التى يقضيها

بالكلية ، ولهذا يعامل معاملة أعضاء البعثات الذين يعتبرون في الدرجة السادسة من تاريخ ايفادهم بالبعثة حتى لا يضار نتيجة تفوقه في الحصول على الليسانس والحاقه بالأبحاث ، كما اشارت الى ذلك مذكرة اللجنة المالية المتقدم ذكرها .

(طعن ٣٩٤ لسنة ١١ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٥٢٨)

المبدأ :

المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة لم تشترط للأفادة من حكمها أن تكون مدة الخدمة فعلية أو حقيقية - يكفي توافر مدد الخدمة التي حددتها سواء كانت فعلية أو حقيقية أو كانت اعتبارية أو حكمية - سريان حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يرتبط بتاريخ العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص .

ملخص الفتوى :

أن المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تنص على أن :

« اذا قضى العامل (١٥) خمس عشر سنة في درجة واحدة من الكادر أو (٢٣) ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو (٢٧) سبعا وعشرين سنة في ثلاثة درجات متتالية أو (٣٠) ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية يمنح أول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها ايها اكبر - ويستمر في الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق واحكام الدرجة الأعلى حتى نهاية مربوطها ، ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف وتؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة اعلى » .

وتنص المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على انه : « في تطبيق احكام المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه يكون حساب مدد العمل

المسايرة فى تقدير الدرجة والمرتب وافدمية الدرجة مقصورا على المدد
اللى تقضى فى الجهات الآتية :

(١) المصالح الحكومية .

(٢)

(٣)

(٤) المدارس الخاضعة لاشراف وزارة التربية والتعليم .

وتنص المادة (٤) من القرار الجمهورى سالف الذكر على ان
« مدد العمل الذى تقضى فى غير الحكومة والأشخاص الادارية العامة ذات
الميزانيات المستقلة أو الملحقة سواء كانت متصلة أو منفصلة تحسب ثلاثة
أرباعها بالشروط الآتية :

(أ) ألا تقل المدة السابقة عن سنتين .

(ب) أن تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل بالحكومة
ويرجع فى ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

وتنص المادة (٣٤) من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ فى شأن
التعليم الخاص وبإلغاء القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم
المدارس بالجمهورية العربية المتحدة على انه « تحسب مدد العمل السابقة
فى التعليم الخاص كاملة عند الالتحاق بالوظائف العامة متى كانت تالية
لصدور القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وذلك وفقا للقواعد
والشروط الأخرى المقررة فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير
الدرجة والمرتب وتحديد الأقدمية » .

ومن حيث انه سبق لهذه الجمعية العمومية أن رأت ان المادة ٢٢
من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه لم تشترط للافادة من حكمها
أن تكون مدة الخدمة فعلية أو حقيقية ومن ثم يكفى للافادة من أحكامها
توافر مدد الخدمة التى حددتها سواء كانت فعلية أو حقيقية أو كانت
اعتبارية أو حكمية وذلك طبقا للقواعد العامة فى تفسير القوانين واللى
تقضى بأن المطلق يجرى على إطلاقه ما لم يوجد ما يقيد أو يحد منه
(الفتوى الصادرة بجلسة ١٩٧١/١/٦ ملف رقم ٢٣٥/١/٨٦) .

ومن حيث أنه تطبيقاً لذلك ، واذ يبين من وقائع الحالة المعروضة أن السيد قد ضمت له مدة خدمة سابقة قضائها بالتعليم الحر فترتب على ذلك رد اقدميته فى الدرجة العاشرة الى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥١ ، ومن ثم يكون قد أمضى بهذه الدرجة أكثر من خمس عشرة سنة فيحق له الافادة من أحكام المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، فيمنح علاوة من علاوات الدرجة الأعلى (الدرجة التاسعة) او بداية مربوطها ايهما اكبر وذلك اعتباراً من اول الشهر التالى لاكماله خمس عشرة سنة فى تلك الدرجة ، مع صرف الفروق المالية المستحقة له اعتباراً من تاريخ تسلمه العمل بالوزارة .

ومن حيث أنه لا وجه لما تبديه مديرية التربية والتعليم بمحافظة الغربية من أن سريان حكم المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على السيد المذكور لا يبدأ الا من ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ الذى سويت حالته على مقتضاه ، فهذا القول مؤداه تعطيل اثر من آثار ضم مدة الخدمة السابقة وحسابها فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ، فمقتضى حساب مدة الخدمة السابقة فى تقدير الاقدمية هو اخذها فى الاعتبار عند تطبيق حكم المادة (٢٢) المشار اليها بغض النظر عن تاريخ العمل بالاداء التى تم الضم بمقتضاها ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يؤدى الى نتيجة غير مقبولة فى خصوص الحالة المعروضة ، وذلك أنه لو حسبت ثلاثة ارباع المدة التى قضها السيد فى التعليم الحر وفقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لأكمل خمس عشرة سنة فى الدرجة العاشرة قبل نفاذ القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ ولانفاذ بالتالى من حكم المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، فلا يقبل أن يكون صدور القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ الذى قصد به افادة من لهم مدد خدمة سابقة بالتعليم الحر بحسابها كاملة بدلا من ثلاثة ارباعها ، لا يقبل أن يكون هذا القانون سببا فى الاضرار بهم بحرماتهم من الافادة من المادة (٢٢) التى كانوا يفتقدون منها لو لم يطبق هذا القانون عليهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد/..... فى الافادة من حكم المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، فيمنح أول مربوط الدرجة التاسعة او علاوة من علاواتها ايهما اكبر اعتباراً

من تاريخ انقضاء خمس عشرة سنة على التاريخ الذى حددت فيه اقدميته
فى الدرجة العاشرة على الا يصرف فروقا مالية الا من تاريخ تسلمه
العمل بالوزارة .

(ملف ٢٣٥/١/٨٦ - جلسة ١٩٧١/١/٦)

قاعدة رقم (٥٢٩)

المبدأ :

استصحاب بعض العاملين بالمؤسسات العامة عند نقلهم نقلا حكيميا
الى فئات جدول المرتبات الملحق باللائحة العاملين بالشركات العامة الصادرة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ما كان لهم من مدد خدمة
سابقة وضمتها الى مدة خدمتهم وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٨ واكتساب القرارات الصادرة بترتيب اقدميات هؤلاء العاملين
حضانة تمنع من سحبها او الغائها - مقتضى ذلك عدم جواز إعادة النظر
فى حساب مدد الخبرة السابقة للعاملين بالمؤسسة المصرية العامة للسلع
الغذائية بعد ان سويت حالتهم على فئات الجدول الملحق بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

ان العاملين بالمؤسسات العامة كانوا يخضعون لاحكام قانون نظام
موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص
فى قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، ولقد طبقت على هؤلاء
العاملين بعد ذلك لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وكانت هذه اللائحة تحيل
الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيما لم يرد بشأنه نص خاص فيها .

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم ان القوانين والقرارات المكملة لقانون
نظام موظفى الدولة من بينها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة
١٩٥٨ الصادر فى شأن حساب مدد الخدمة السابقة فى تقدير الدرجة
والمرتب واقدمية الدرجة - كانت تطبق على العاملين بالمؤسسات العامة
ومن ثم فقد كان يجوز حساب مدد الخدمة السابقة لهؤلاء العاملين وفقا

للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى القرار الجمهورى المشار اليه - فى
أقدمية الدرجات التى يعينون عليها .

ولقد استمر هذا الوضع قائما الى أن صدر القرار الجمهورى رقم ٨٠٠
لسنة ١٩٦٣ وبمقتضاه طبقت على العاملين بالمؤسسات العامة أحكام
القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وتم نقل هؤلاء العاملين نقلا
حكيميا بذات أقدمياتهم فى الدرجات التى يشغلونها الى فئات جدول
المرتبات الملحق بالقرار الجمهورى المشار اليه .

ومن حيث أنه اذا كان مقتضى ما تقدم أن هؤلاء العاملين استصبحوا
عند نقلهم نقلا حكيميا ما كان لهم من مدة خدمة سابقة سواء فى ذلك
ما قضوها فعلا فى خدمة المؤسسات العامة التى يعملون بها ، او ما قضوها
فى جهات أخرى وتم ضمها الى مدد خدمتهم وفقا لأحكام القرار الجمهورى
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - فليس ثمة محل بعدئذ للقول بإعادة النظر فى
حساب مدد الخبرة لهؤلاء العاملين ، إذ أن مجال ذلك كان عند بدء تعيينهم
ولقد تم هذا التعيين وفقا للأوضاع والأحكام التى كان معمول بها فى ذلك
الوقت ، واكتسبت القرارات الصادرة بترتيب أقدميات هؤلاء العاملين
حصانة تمنع من سحبها أو إلغاؤها . والقول بجواز حساب مدد الخبرة
للعاملين المشار اليهم سيؤدى بلا ريب الى إعادة ترتيب أقدمياتهم سواء
فى الدرجات التى يشغلونها حاليا او عند ترقيتهم الى درجات أعلى طالما
أن هذه الترقيات تراعى فيها مدد الخبرة المتوافرة لكل عامل - ومن شأن
ذلك كله زعزعة المراكز القانونية التى استقرت منذ امد طويل بل أن
الامر لن يخلو من مفارقات شاذة لعدم وجود قواعد تشريعية موحدة
لحساب مدد الخبرة هذه ، ومن ثم فإن كل مؤسسة ستستقل بقواعد
خاصة بها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز حساب
مدد الخبرة السابقة للعاملين بالمؤسسة المصرية العامة للملح الغذائية وذلك
بعد أن سويت حالتهم على فئات الجدول الملحق بثلاثة العاملين بالشركات
العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ .

قاعدة رقم (٥٣٠)

المادة ١ :

نص المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ على أن يدخل في حساب المدد الكلية المدد التي لم يسبق حسابها في التقديمية من مدد ممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية وذلك بالشروط المنصوص عليها في المادة ١٩ من هذا القانون ومن بينها ألا تقل تلك المدة عن سنة كاملة - مقتضى ذلك أن ربع مدة ممارسة المهنة الذي لم يحسب في التقديمية الدرجة طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لا يحسب ضمن المدة الكلية إذا كان يقل استقلالاً عن سنة كاملة متصلة - تطبيق .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ ينص في المادة ١٨ على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المدد التي لم يسبق حسابها في التقديمية من المدد الآتية :

(١) مدد ممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية وتحسب كاملة »

ويتنص في المادة ١١ على أن « يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي » :

(١) ألا تقل عن سنة كاملة متصلة ..

ومن حيث أنه طبقاً لهذين النصين فإن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أتى بحكم من مقتضاه حساب المدة التي لم يسبق حسابها فقط كما أن ربع مدة ممارسة المحاماة الباقية بعد ضم ثلاثة أرباعها طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدة الخدمة السابقة في تقديمية الدرجة والمرتبب يجب ألا تقل عن سنة كاملة فإن قلت عن ذلك امتنع حسابها في المدة الكلية اللازمة لترقية العامل وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه لا وجه للقول بوجوب حساب المدة السابق ضمها لأقدمية الدرجة والمرتب والمساوية لثلاثة أرباع مدة ممارسة المهنة وإضافتها للربيع الباقي من غير ضم لاكمال مدة السنة المشترطة في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ذلك لأن ثلاثة أرباع المدة قد سبق ضمها لمدة الخدمة وبالتالي سبق حسابها الأمر الذي يصرح دون إعادة حسابها أو إضافتها مرة ثانية وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتبار أن هذه الأحكام لم تكن إلا بالمدد التي لم يسبق حسابها وهذا يصدق على ربع المدة الباقي فقط ومن ثم فإنه ان قل هذا الربيع عن سنة وجب الالتفات عنه .

ومن حيث أنه لا أساس أيضا للحجاج بأن من ضمت له ثلاثة أرباع المدة سيكون في مركز أسوأ ممن تخلف في شأنه شروط هذا الضم فالأول لن يتمكن من حساب الربيع الباقي ان قل عن سنة بينما سيفوز الثاني بحساب المدة كلها ، ذلك لأن القياس بين الاثنين والجمع بينهما فيه فارق كبير اذا الأول ضم ثلاثة أرباع المدة في أقدميته ومدة خدمته من بدايتها بينما الثاني لن يحظى بمثل هذا الضم وإنما سيزيد من حساب المدة للترقية فقط دون ان تدخل في مدة خدمته أو في أقدميته من بداية تعيينه ، وعليه فإن اختلاف مركز كل منهما عن الآخر بداءة يقف حائلا دون المقارنة بينهما وإدعاء سوء حال الأول بالنسبة للثاني .

من أجل ذلك ترى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تأييد فتاوها المسابقة الصادرة بجلسة ١٩٧٧/١/١٢ التي انتهت الى عدم جواز حساب مدة ممارسة المحاماة طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ اذا كانت تقل استقلالاً عن سنة كاملة متصلة .

(ملف ٣٠/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/١٠/١٨)

وبمثل هذا الرأي أفتت الجمعية العمومية بجلسة ١٢ يناير سنة ١٩٧٧ (ملف ٤٢٠/٣/٨٦) .

قاعدة رقم (٥٣١)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أن المشرع استهدف تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على تاريخ نفاذه فى ١٩٧١/٩/٣٠ بشرطين : ١ - أن يكون الحق قد بدأ قبل نفاذ هذا القانون ٢٠ - أن يكون مصدره أحكام القوانين والنظم السابقة على هذا التاريخ - أثر ذلك - عدم جواز ضم مدد الخدمة السابقة التى قضيت فى التعليم الخاص طبقاً لأحكام المادة ٣٤ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن التعليم الخاص للعاملين الموجودين بخدمة الوزارة عند نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه سواء من عين منهم فى تاريخ سابق على تاريخ المصل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه او فى تاريخ لاحق عليه طالما ان الجهة الادارية لم تجبهم الى طلبهم حتى ١٩٧٤/٩/٣٠ ولم يقوموا برفع دعاوى قضائية حتى التاريخ المشار اليه - التفسير الصادر من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى المسائل المتعلقة بشئون العاملين المدنيين بالدولة يعتبر كاشفاً لحكم القانون وليس منشأً او مقررًا له - يترتب على ذلك انه لا يحول دون ضرورة لجوء صاحب الشأن الى المحكمة المختصة للمطالبة بحقه فى الميعاد - اثر ذلك - عدولها عن رأى سابق حول نطاق تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ليس من شأنه النخل فى طلبات ضم مدد الخدمة التى سقط الحق فيها بانقضاء الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة السابق - كانت تنص على انه مع عدم الاخلال بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التى نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى

للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

وانستفاد من النص المشار اليه ان المشرع استحدث به نظاما القصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه وذلك بشرطين الاول : ان يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه . الثانى : ان يكون مصدره احكام القوانين والقواعد والقرارات السابقة فى صدورها على هذا التاريخ فاذا توافر هذان الشرطان تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر فاذا انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابته الى طلبه ولم ترفع دعوى المطالبة خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام كما يمتنع على الجهة الادارية لذات السبب النظر فى طلبه او اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

وحيث انه ترتيبا على ذلك فانه لا يجوز ضم مدد الخدمة السابقة التى قضيت بالتعليم الخاص طبقا لاحكام المادة ٣٤ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦١ بشأن التعليم الخاص للعاملين الموجودين بخدمة الوزارة عند نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فى ١٩٧١/٩/٣٠ سواء من كان منهم قد عين فى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فى ١٩٦٩/١/٢٣ او فى تاريخ لاحق عليه طالما ان الجهة الادارية لم تجيبهم الى طلبهم حتى ١٩٧٤/٩/٣٠ ولم يقوموا برفع دعاوى المطالبة القضائية حنى التاريخ المشار اليه لتوافر الشرطين المشار اليهما بالمادة ٨٧ سالف الذكر .

ولا يغير من ذلك ان امتناع الجهة الادارية عن ضم تلك المدد لهؤلاء العاملين او تقاعسهم عن رفع دعاوى المطالبة القضائية حتى التاريخ المشار اليه كان استنادا الى التفسير الذى رآته الجمعية العمومية للمادة ٣٤ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ بجلسة ١٩٧٠/١١/١٨ والذى رأت فيه ان مدد العمل السابقة التى قضيت فى التعليم الخاص لا تضم بالكامل الا اذا كان الالتحاق بالوظيفة العامة قد تم فى تاريخ لاحق على

العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه اذ ان الراى الصادر منها بالنسبة للمسائل المتعلقة بشئون العاملين المدنيين بالدولة لا يعدو ان يكون اظهارا لحكم القانون فيها والتعرف عليه لتنفيذه فهو راى كاشف لحكم القانون وليس ممثلا او مقررا له الامر الذى لا يحول دون لجوء صاحب الشأن الى المحكمة المختصة للمطالبة بحقه اذ راى ان التفسير الذى انتهت اليه لا يحقق مطالبه وعلى ذلك فان عدولها بجلسة ١٩٧٥/٤/٩ واخذها برأى مغاير للراى السابق صدوره منها بجلسة ١٩٧٠/١١/١٨ حول نطاق تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ليس من شأنه النظر فى طلبات هؤلاء العاملين لسقوط حقهم فى ذلك بانقضاء الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه لا يجوز بعد ١٩٧٤/٩/٣٠ النظر فى طلبات العاملين بوزارة التربية والتعليم الذين عينوا فى تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ والموجودين فى الخدمة عند نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ضم مدد خدمتهم السابقة التى قضيت فى التعليم الخاص ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى طبقا للمادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

(ملف ٣٨٣/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)

قاعدة رقم (٥٣٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد العمل المسابقة فى تقدير الدرجة والرتب واقدمية الدرجة - استمرار العمل باحكام ذلك القرار بالجهات التى لم يتم اعتماد جداول تقييم وتوصيف الوظائف بها ذلك لحين اعتماد تلك الجداول .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ينص فى المادة الثامنة على أن تضع كل وحدة هيكل تنظيميا لها

يعتمد من السلطة المختصة بعد لخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة . وتضع كل وحدة جدولا للوظائف مرفقا به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها فى احدى المجموعات النوعية وتقييمها باحدى الدرجات المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون . كما يجوز اعادة تقييم وظائف كل وحدة . ويعتمد جدول الوظائف وطاقات وضعها والقرارات الصادرة باعادة تقييم الوظائف بقرار من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة . وتنص مادته التاسعة على ان يصدر رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة القرارات المتضمنة للمعايير اللازمة لترتيب الوظائف والاحكام التى تقتضيها تنفيذه ويدخل ضمن ذلك الحد الأدنى للخبرة المطلوبة لشغل الوظيفة الأدنى مباشرة . وان المادة ٢٠ من القانون تنص على انه : يشترط فيمن يعين فى احدى الوظائف ٠٠٠ (٥) ان يكون مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة ٠٠ . وان المادة ٢٧ منه تنص على ان تصدر لجنة شئون الخدمة المدنية قرارا بنظام حساب مدة الخبرة المكتسبة علميا وما يترتب عليها من حساب الاقدمية الافتراضية والزيادة فى اجر بداية التعيين وذلك بالنسبة للعامل الذى يزيد مدة خبرته العملية التى تتفق وطبيعة العمل عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على اساس ان تضاف الى بداية اجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة بحد اقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها بشرط الا يسبق زميله المعين فى ذات الجهة فى وظيفة من نفس الدرجة فى التاريخ الفرض لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الاقدمية فى درجة الوظيفة او الاجر . كما تنص المادة ١٠٦ على ان يستمر العمل بالقوانين والقرارات واللوائح السارية وقت صدور هذا القانون فيما لا يتعارض مع احكامه وعلى الجهات المنصوص عليها فى هذا القانون ان تصدر القرارات المنفذة له فى مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ تنفيذه .

ويستفاد مما تقدم ان المشرع اقام النظام الوظيفى فى الجهاز الادارى للدولة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على اساس الاخذ بنظام تقييم وتوصيف الوظائف بتحديد الدرجة المالية لكل وظيفة وتحديد شروط شغلها من حيث مدة الخبرة والمؤهل العلمى بما يتفق واعباء ومسئوليات كل منها ، واتمقا مع هذا المسلك لم يطلق المشرع الاعتداد

بعدة العمل السابق وانما قيد ذلك بان يكتسب العامل منه خبرة تتفق مع طبيعة الوظيفة المرشح لشغلها . وفى هذا الصدد قسم الخبرة الى نوعين خبرة علمية وخبرة عملية وجعل حساب مدة الخبرة العلمية منوط بقرار يصدر من لجنة شئون الخدمة المدنية يتضمن قواعد حسابها والآثار المترتبة عليه ، وناط حساب مدة الخبرة العملية بقرار يصدر من السلطة المختصة فى كل حالة على حدة ، ومن ثم فان اتباع هذا الطريق فى الاعتماد بمدة العمل السابق انما يتوقف على امور منها التوصيف والتقييم ، وعليه فان تخلفه يؤدى الى عدم امكان حساب مدد العمل السابق وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ طالما انه لم يتضمن احكاما وقتية تسرى خلال الفترة الانتقالية من تاريخ العمل به حتى اتمام التوصيف والتقييم ، ومن ثم يتعين اعمال الاحكام السابقة عليه والتي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فيما يتعلق بحساب مدد العمل السابق وذلك الى حين اجراء التوصيف اعمالا لنص المادة ١٠٦ من القانون التى قضت صراحة باستمرار العمل بالقوانين والقرارات السارية وقت صدوره فيما لا يتعارض مع لحكامه ، اذ لا مجال لمثل هذا التعارض الا بعدم اتمام توصيف وتقييم الوظائف .

ولما كانت وزارة العدل لم تطبق نظام التوصيف والتقييم الا فى عام ١٩٧٩ ، فانه يتعين حساب مدة الخدمة السابقة لموظفيها الذين تقدموا بطلبات فى هذا الشأن قبل ذلك التاريخ ومنهم العامل المعروضة حالته ، وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه اذا توافرت فى المدة التى قضاه بالقوات المسلحة الشروط المنصوص عليها فيه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعمال احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدة العمل السابق فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالجهات التى لم يتم اعتماد جداول تقييم وتوصيف الوظائف بها وحتى يتم اعتماد تلك الجداول ، والى ان حساب مدة الخدمة السابقة للعامل المعروضة حالته فى القوات المسلحة يتعين ان يتم وفقا للشروط الواردة بهذا القرار .

قاعدة رقم (٥٣٣)

المبدأ :

مدة الخدمة وحسابها عند الترقية ومنح العلاوات - انقطاع العامل عن عمله بدون اذن يترتب اثار البعد عن الوظيفة بغیر أن تفصم علاقة الموظف بها نهائيا - أثر ذلك - عدم حساب مدة الانقطاع ضمن خدمته وفى المدد المشترطة لترقيته أو منحه العلاوات الدورية .

ملخص الفتوى :

المادة (١٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ومثلها المادة (٤١) من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تقرر أن منح العلاوة عن سنة كاملة مقابل ممارسة العامل العمل المسند اليه خلالها . وان المادة (١٦) ومن بعدها المادة (٣٦) من القانون سالفى الذكر على التوالى ، توجبان قضاء مدة ببنية محددة فى الوظيفة التى يشغلها العامل للترقية الى الفئة أو الدرجة الأعلى . وان كلا القانونين من تنظيما دقيقا للمدد التى ينقطع فيها العامل عن عمله ، فلم يجز إيهما كقاعدة عامة للانقطاع عن العمل الا فى حدود الاجازات المسموح بها ، واستثناء من ذلك اجازا حساب مدد الانقطاع بدون اذن فى الاجازات اذا قدم العامل اسبابا لغيابه تقبلها الادارة ، وفى غير هذه الحدود لا يجوز حساب مدد الانقطاع ضمن مدة خدمة العامل

وترتبيا على ما تقدم جميعه لا يترتب للعامل خلال مدة الانقطاع التى لا تحتسب اجازة على النحو السالف بيانه ، أى حق من الحقوق المستمدة من الوظيفة سواء كانت ترقية أو علاوة ، اذ انه لم يؤد عملا فيها ولم يرخص له خلالها باجازة من أى نوع مما قرره المشرع ، وفى القول بغیر ذلك ما يؤدى الى اهدار الاحكام الخاصة بالاجازات واستحقاق العلاوة وشروط الترقية .

وإذا كان كل من القانونين المشار اليهما قد رتب على الانقطاع الذى يجاوز حدا معين اعتبار خدمة العامل منتهية من تاريخ بدء الانقطاع ، فان هذا الحكم ليس من شأنه وقوع إنهاء الخدمة تلقائيا

بغير تدخل من الادارة ، والا كان مؤدى ذلك ترك امر بقاء العامل بالخدمة فى يده ان شاء انتهاءها انقطع عن العمل ، لذلك فانه ان لم يعقب الانقطاع صدور قرار صريح من جهة الادارة بانتهاء الخدمة ترتبت آثار البعد عن الوظيفة بغير ان تفصم علاقة الموظف بها نهائيا .

ولما كان العامل المعروضة حالته قد انقطع عن العمل فى المدة من ١٩٧٦/٧/٤ حتى ١٩٧٩/٩/٧ دون اذن له بذلك ، فانه لا يجوز اعمالا للقواعد السالف بيانها حساب تلك المدة ضمن مدة خدمته وفى المدد المشترطة للترقية الى الفئات او الدرجات الاعلى ، ولا يستحق العلاوات الدورية خلالها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز حساب مدة انقطاع العامل / دون اذن او عذر مقبول ضمن مدة خدمته وفى المدد المشترطة لتربيته وعدم جواز منحه العلاوات الدورية التى حل موعد استحقاقها خلالها .

(ملف ٥٣٨/٣/٨٦ - - جلسة ١٩٨١/١/٢١)

قاعدة رقم (٥٣٤)

المبدأ :

أولى المشرع رعاية خاصة للمجنّد حتى لا يضار من تجنيده - اعتبر خدمته العسكرية فى مقام الخدمة المدنية - القيد الوحيد هو الا يسبق المجنّد زميله فى التخرج المعين معه فى ذات الجهة متى كان اعلى منه فى مرتبة النجاح .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتواها رقم ٣٣٦/٣/٨٦ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٤ والتى انتهت الى « احقية المجنّد فى ضم مدة تجنيده كاملة بشرط الا يسبق من هو اعلى منه فى مرتبة النجاح من المعينين معه بقرار واحد » وذلك استنادا الى ان المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون الخدمة العسكرية والطنية المعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ تنص على ان « تعتبر

مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد إتمام مدة الخدمة الإلزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية ، وتحسب هذه المدة في الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة ، كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشتروطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة .

وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على لنحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في الجهة ذاتها . ويعمل بأحكام هذه المادة اعتباراً من ١٩٦٨/١٢/١ .

ومفاد ذلك أن المشرع رعاية منه للمجنّد وحتى لا يضار بتجنّده خدمته العسكرية في مقام الخدمة المدنية ، وبهذا الوصف أصبح الأصل هو ضمها باعتبارها في حكم الخدمة المدنية ، بيد أن المشرع أورد قيوداً وحيداً على ذلك هو ألا يسبق المجنّد زميله في التخرج المعين معه في ذات الجهة .

ولما كان المشرع قد زاد من رعايته للمجندين ففتحهم أيضاً في قوانين العاملين بالحكومة والقطاع العام أولوية على المعينين معهم بذات التاريخ الذين يتحدون معهم في مرتبة النجاح ، ومن ثم فإن المعين مع المجنّد من هؤلاء في قرار واحد وفي جهة واحدة لا يعتبر زميلاً له لكون المجنّد يسبقه في ترتيب الأقدمية ، وعليه فإن القيد الوارد في المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ سالف البيان لا يجد مجالاً لأعماله فيمنع بين المجنّد ومن يعين معه في قرار واحد طالما اتحدا في مرتبة النجاح . ويكون مجال أعماله في حالة ما إذا كان من عين مع المجنّد في قرار واحد أعلى منه في مرتبة النجاح .

ويطبق ما تقدم على الحسالة المعروضة ، يبين انه ولئن اتحد السيد / الذي أدى الخدمة العسكرية مع السيد / (م - ٦١ - ج ٢٢)

الذى لم يؤد الخدمة العسكرية فى تاريخ التخرج والتعيين بيد ان السيد
الأخير حصل على المؤهل بمجموع ٣١٩٥ درجة فى حين حصل المعروضة
حالتها على ذات المؤهل بمجموع ٣١٥ درجة

ومن ثم يكون العامل الحاصل على درجات اعلى فى مرتبة النجاح
زميلا للمجنّد وقيدا عليه فى حكم المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٨٠ ولا يجوز ان يسبق المجنّد هذا الزميل نتيجة حساب مدة
تجنّده ولا محل للقول بأحقية المجنّد فى الحالة المعروضة فى ضم مدة
تجنّده ، استنادا الى ان له زميلتين من نفس دفعة تخرجه معينتان معه
بذات القرار وارجعت اقدميتهما الى تاريخ سابق عليه فى درجة بداية
التعيين نتيجة لضم مدة خدمة سابقة لهما بمقتضى احكام قرار رئيس
الجمهوريّة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بقواعد حساب مدد الخدمة السابقة ،
اذ انه فضلا عن ان وجود الزميل الذى يعتبر قيدا عليه فان احكام ضم
مدة الخدمة العسكرية تغاير احكام ضم مدة الخدمة المدنية اذ بينما تقوم
قواعد ضم مدة الخدمة المدنية السابقة فى تحديد اقدمية العامل ومرتبته
اساسا على فكره مؤداها الافادة من الخبرة التى يكتسبها العامل من
ممارسته لنشاط وظيفى او مهنى سابق على تعيينه فان قواعد ضم مدة
الخدمة العسكرية اساسها رفع الضرر الذى يلحق المجنّد الذى حرّمه
التجنّد من التعيين فى الوظائف العامة مع زملائه فى التخرج ، ومن ثم
فان لكل مجاله الخاص الذى ينطبق فيه ولا يفيد المجنّد من ضم مدة
خدمة مدنية سابقة طبقا للقواعد الخاصة بها لن يعمل معه فى الجهة
التي عين بها ، وبذلك فلا يفيد المعروضة حالته من ضم مدة خدمة سابقة
للعاملتين المذكورتين طبقا لقواعد ضم مدد الخدمة السابقة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
أحقية السيد المعروضة حالته فى ضم مدة خدمته العسكرية باعتبار
السيد / زميلا له وقيدا عليه .

(ملف ٢٤٨٦/٢٣٤ - جلسة ١٠/٣/١٩٨٤)

مدیونیت

قاعدة رقم (٥٣٥)

المبدأ :

اتحاد الذمة - اثره - عدم اعتباره من اسباب انقضاء الالتزام -
اثره اقرب الى وقف المطالبة بالحق منه الى معنى الانقضاء .

ملخص الفتوى :

ان اتحاد الذمة لا يترتب عليه انقضاء الالتزام بقدر ما يترتب عليه وقف نفاذه ، وذلك لانه ليس في حقيقته سببا من اسباب انقضاء الالتزام بل هو مانع طبيعي يحول دون المطالبة بالدين ، من جراء اتحاد صفتي الدائن والمدين في ذات الشخص ، ويتفرع على ذلك انه اذا زال السبب الذي افضى الى اتحاد الذمة زوالا مستندا ، سقط المانع وعاد الالتزام الى الوجود بما يتبعه من ملحقات . ومقتضى ذلك ان الاثر المترتب على اتحاد الذمة هو في حقيقته اقرب الى ثل حكم الاستحقاق وهو المطالبة منه الى معنى الانقضاء ، فالالتزام يعود الى الوجود اذا زال السبب الذي ادى الى اتحاد الذمة زوالا مستندا .

(فتوى ٥٥ - في ١/٢٦ / ١٩٥٩)

قاعدة رقم (٥٣٦)

المبدأ :

الوفاء بالدين - تكييفه - عدم رضاء الدائن بما يعرضه المدين وفاء للدين - اجباره على ذلك عن طريق العرض الحقيقي - تكييفه قانونا واثره .

ملخص الحكم :

ان الوفاء هو اتفاق بين المدين والدائن على قضاء الدين والاتفاق يتطلب بالضرورة رضاء الدائن بما يعرضه عليه 'لمدين وفاء للدين ، فاذا

امتنع الدائن عن قبول الوفاء بغير موجب فانه يجبر على هذا القبول عن طريق العرض الحقيقي للدين ، ويعتبر الوفاء عن هذا الطريق تصرفاً قانونياً بإرادة منفردة هي إرادة المدين الذي يعرض الوفاء حتى يتحلل من الدين وفوائده في حين يرفض الدائن امتياف الدين دون مبرر ، فيكون من العدل أن يتم الوفاء جبراً على الدائن بإجراءات تقوم مقام الوفاء الفعلي ويترتب عليها ما يترتب على الوفاء الفعلي .

(طعن ٦٣٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٧)

قاعدة رقم (٥٣٧)

المبدأ :

عرض حقيقي - الوفاء بالدين عن طريق عرضه على الدائن عرضاً حقيقياً - تعليقه على شرط أو قيد لا يستلزمه الدين المعروض له أو بالتصنيف - اثره - اعتبار العرض غير قائم .

ملخص الحكم :

لما كان العرض الحقيقي انما شرع لمواجهة تعنت الدائن ورفضه قبول الوفاء المعروض عليه بغير سبب مشروع ، وكان من العدل أن يحمل الدائن على قبول هذا الوفاء حتى تبرأ ذمة المدين من الدين ومن تبعاته بما في ذلك مرياس الفوائد ، فان ذلك يقتضي بالضرورة أن يكون العرض خالياً من أي قيد أو شرط لا يستلزمه الدين المعروض ، فاذا كان العرض معقلاً على شرط لا يستلزمه الدين المعروض أو كان شرطاً تعسفياً فمن حق الدائن أن يمتنع عن قبول الوفاء ، ولا يعود للمدين أي حق في حمله على قبوله بإجراءات العرض الحقيقي والايداع - اذ يترتب على هذا الشرط اعتبار العرض غير قائم .

(طعن ٦٣٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٧)

قاعدة رقم (٥٣٨)

المبدأ :

احكام العرض الحقيقي من قواعد القانون المدنى - أهمية الأخذ بفكرتها فى علاقة الادارة بدائئها - اتباع اجراءات العرض الحقيقي والايداع المنصوص عليها فى قانون المرافعات فى مجال الروابط الادارية - رهن بعدم تعارض هذا الأسلوب مع طبيعة هذه الروابط والقواعد والنظم المالية المتعلقة بالصرف - تلبية المبالغ المستحقة على الادارة بالأمانات على ذمة الدائن - يحقق ما يستهدفه نظام العرض والايداع - لا يلزم استصدار حكم بصحة العرض والايداع - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان احكام العرض الحقيقي - وهى من قواعد القانون المدنى - إنما تقوم على فكرة الوفاء جبراً على الدائن فى حالة امتناعه عن قبول الوفاء بغير موجب ، عن طريق اثبات هذا الامتناع بطريق رسمى لا شبهة فيه ، وذلك حتى يتحمل المدين من شغل ذمته بالدين وما يترتب على ذلك من سريان الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية وتحمل تبعه هلاك الشيء محل الالتزام ومؤونة المحافظة عليه . ولا شك فى أهمية الأخذ بهذه الفكرة فى علاقة الادارة بدائئها اذا ما ارادت تبرئة ذمتها مما هى مقرة به ، بيد ان اتباع ذات اجراءات العرض الحقيقي والايداع المنصوص عليها فى قانون المرافعات فى مجال الروابط الادارية رهن بعدم تعارض هذا الأسلوب مع طبيعة هذه الروابط او القواعد والنظم المالية المتعلقة بالصرف . ذلك ان اجراءات الصرف الحكومية تقضى بدعوة الدائن للتوقيع على مستندات الصرف بمقر الادارة ليقضى ما هى مقرة به ، فان رفض قبول هذه الدعوة او امتنع عن التوقيع على المستندات فان المبالغ المستحقة تعلق بالأمانات على ذمته وتلك اجراءات قريبة الشبه باجراءات نظام العرض والايداع ويمكن ان تحقق ما يستهدفه نظام العرض والايداع من وفاء الدين جبراً على الدائن ، ولا يبقى الا جواز استصدار حكم بصحة العرض والايداع وهو اجراء قد لا يكون ثمة وجوب لتطبيقه بالنسبة الى الجهة الادارية بحسبان ان اجراءاتها محمولة على الصحة بما تكفله له الضمانات التى ان يقوم الدليل على العكس . (طعن ٦٣٧ لسنة ١٩٦٧/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٥٣٩)

المبدأ :

عرض جهة الادارة الوفاء بدين عليها بتعليقه بالأمانات لحساب الدائن مع اشتراط قبوله والتنازل عن اى حق له قبلها - اعتبار هذا الشرط شرطاً تعسفياً لا يستلزمه الدين المعروض - اثر ذلك - لا تبرأ ذمة الجهة الادارية من الدين بهذا الابداع .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت ان الجهة الادارية فى الوقت الذى عرضت فيه الدين على الدائن قد تطلبت ان يوقع اقرارا بقبوله ما تعرضه عليه وبتنازله عن المطالبة باى حق له قبلها ، فان هذا الشرط يكون شرطاً تعسفياً لا يستلزمه الدين المعروض وليس له من مسوغ معقول وينبنى على ذلك ان تعلية المبالغ بالأمانات اللاحق لهذا العرض - بفرض التسليم بقيامه مقام الابداع بخيانة المحكمة - لا يبرىء ذمة الجهة الادارية من الدين .
(طعن ١٣٧ لسنة ٩ ق - جملة ١٩٦٧/٦/١٧)

قاعدة رقم (٥٤٠)

المبدأ :

التضامن بين المدينين اما ان يكون بناء على اتفاق بين ذوى الشأن واما ان يقرر بنص فى القانون - اساس ذلك - نص للمادة ٢٧٩ من القانون المدنى - التضامن الاتفاقى لا يلزم ان يكون بصريح العبارة - قد تنصرف اليه الارادة ضمناً بشرط ان تكون دلالة الاقتضاء فى هذه الحالة واضحة لا خفاء فيها - التضامن القانونى لا يكون الا صريحا وفى حالات معينة اوردها نصوص القوانين على سبيل الحصر - مثال - التضامن بين المسؤولين عن عمل ضار طبقاً لنص المادة ١٦٩ من القانون المدنى - التضامن الذى يقرره هذا النص - شرط قيامه - وحدة الخطأ ، اى وحدة الفعل الضار المنسوب الى كل من المدينين المتعديين .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٨ المشار اليها تنص على انه « اذا عهد بتنفيذ العمل لمقاول وجب على صاحب العمل اخطار الهيئة باسم المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء فى العمل بثلاثة ايام على الاقل . ويلتزم المقاول بهذا الاخطار بالنسبة للمقاول من الباطن ، ويكون المقاول الاصلى والمقاول من الباطن متضامنين فى الوفاء بالتزامات المقررة فى هذا القانون » .

كما تنص المادة ١٢٤ على ان « يكون للمبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى احكام هذا القانون امتياز على جميع اموال المدين .. وللهيئة حق تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الادارى » .

ومن حيث انه يبين من نص الفقرة الاولى من المادة ١٨ انفة الذكر ان ثمة التزاما قانونيا نشأ فى ذمة صاحب العمل بحيث يكون مخطئا ومستولاً عن تعويض ما ينجم عن هذا الخطأ من اضرار اذا لم يحم بالوفاء بذلك الالتزام اعمالا للقاعدة العامة فى المسؤولية التى نصت عليها المادة ١٦٣ من القانون المدنى والتى تقضى « بان كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » .

ومن حيث انه يتعين لتحديد طريقة الرجوع على صاحب العمل الذى لم يوف بالتزامه الوقوف على طبيعة مسؤوليته ، وهل هى مسئولية تضامنية ، اى يسأل بالتضامن مع المقاول ، هيجوز للهيئة الرجوع عليه بطريق الحجز الادارى ام انها مسئولية شخصية فلا يجوز للهيئة عندئذ الرجوع عليه الا بدعوى التعويض .

ومن حيث ان المادة ٢٧٩ من القانون المدنى تنص على ان « التضامن بين الدائنين او بين المدنيين لا يفترض وانما يكون بناء على اتفاق او نص فى القانون » .

ويتضح من هذا النص ان التضامن بين المدنيين اما ان يكون بناء على اتفاق بين ذوى الشأن واما ان يقرر بنص فى القانون . والتضامن الاتفاقى لا يلزم ان يكون بصريح العبارة فقد تنصرف اليه الارادة ضمنا بشرط ان تكون دلالة الاقتضاء فى مثل هذه الحالة واضحة لا خفاء فيها بحيث اذا اكتنف الشك هذه الدلالة وجب ان يؤول لفنى التضامن وليس لافباته . اما التضامن القانونى فلا يكون الا صريحا وفى حالات

معينة اوردتها نصوص القوانين على سبيل الحصر ، ومن بين هذه الحالات التضامن من بين المسؤولين عن فعل ضار الذي عرضت له المكافة ١٦٩ مدنى بنصها على انه « اذا تعدد المسؤولون عن عمل ضار كانوا متضامنين فى التزامهم بتعويض الضرر » .

ومن حيث انه يشترط لقيام التضامن الذى قرره هذا النص وحده الخطأ ، اى وحدة الفعل الضار المنسوب لكل من المدينين المتعديين . وليس الأمر على هذا النحو فى الحالة محل البحث لأن الخطأ المنسوب لصاحب العمل يتمثل فى عدم اخطار الهيئة باسم وعنوان الما قول الذى أسند اليه العمل فى حين ان الخطأ المنسوب للما قول يتمثل فى عدم قيامه بسداد مستحقات الهيئة عن العمال الذين يستخدمهم .

(فتوى ٤ فى ١٩٧٠/١/٤)

قاعدة رقم (٥٤١)

المبدأ :

حقوق الامتياز - دين ممتاز - نص المادة ١١٢٩ من القانون المدنى - مفاده ان المبالغ المستحقة للخرانة العامة لا يثبت لها امتياز فى جميع الأحوال وبصفة تلقائية ، وانما تكون ممتازة اذا ترتب لها امتياز طبقا لنصوص القوانين والأوامر الخاصة بها وبحسب الشروط المقررة فى هذه التشريعات - اذا استحق للخرانة العامة مبلغ ما ولم يوجد نص تشريعى يقرر امتيازها فانه لا يتمتع حينئذ بامتياز ما - اذا وجد مثل هذا النص يتعين الرجوع اليه للتعرف على شروط الامتياز ولحكامه .

مبلغ الضرائب المستحقة للأمورية الضرائب العقارية تتمتع بامتياز طبقا للقوانين الخاصة بها - وهذه المبالغ تستوفى من ثمن الأموال فى أية يد كانت قبل أى حق آخر ولو كانت ممتازة أو مضمونا برهن رسمى عدا المصروفات القضائية .

مبلغ الضرائب المستحقة للإدارة العامة لأملاك الدولة الخاصة لا تعزى عليها نص المادة ١١٢٩ من القانون المدنى وكفى ما يترتب لها من امتياز فى هذا الشأن هو امتياز حق البائع على ثمن المقار طبقا لحكم المادة ١١٤٧ من القانون المدنى - هذا الامتياز يأتى فى مرتبة تالية لمرتبة امتياز الضرائب .

ملخص الفتوى :

لزم للشروع ٦١ حربية نزع ملكية ارض زراعية مساحتها ١٣٠ هـ من ١٦ ط ١٥ ف مملوكة للسيد ٠٠٠ وقد اتخذت فى هذا الشأن الاجراءات

التي رسمها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين وقدّر مقابل هذه المساحة بمبلغ ٥٥٩٩,٧٣٦ جنيهاً ، وقد آل جزء من هذه الأطنان إلى صاحب الشأن عن طريق الشراء من مصلحة الأملاك الأميرية ، ونقل إليها تكاليفها وإن لم يتم التسجيل بعد .

وقد أوقعت الإدارة العامة للأملاك الدولة الخاصة حجزاً تحت يد مصلحة المساحة على المبلغ سالف الذكر استيفاء لمبلغ ١٩٩,٠٨٠ جنيهاً قيمة الأقساط المستحقة لها من ثمن بيع تلك الأطنان وفوائدها ، كما أوقعت مأمورية الضرائب العقارية حجزاً تحت يد المصلحة استيفاء لمستحقاتها قبل السيد المذكور من أموال أميرية وضريبتى الدفاع والأمن القومى وتبلغ ٤٤٩٤ر٤٦١ جنيهاً .

وإذا كان المبلغ المحجوز عليه لا يفي بمستحقات الجهتين الحاجزتين ، فقد استطلعت إدارة نزع الملكية الراى فى كيفية انقضاء بهذا المبلغ .

ومن حيث أن القانون المدنى ينص فى المادة ١١٣٩ منه على أن « المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان يكون لها امتياز بالشروط المقررة فى القوانين والأوامر الصادرة فى هذا الشأن » .

« وتستوفى هذه المبالغ من ثمن الأموال المثقلة بهذا الامتياز فى أية يد كانت قبل أى حق آخر ولو كان ممتازاً أو مضموناً برهن رسمى عدا المصروفات القضائية » .

ومفانص المادة الأولى من هذا النص أن المبالغ المستحقة للخزانة العامة لا يثبت لها امتياز فى جميع الأحوال وبصفة تلقائية ، وإنما تكون ممتازة إذا ترتب لها امتياز طبقاً لنصوص القوانين والأوامر الخاصة بها وبحسب الشروط المقررة فى هذه التشريعات بحيث أنه إذا استحق للخزانة العامة مبلغ ما ولم يوجد نص تشريعى يقرر امتيازها ، فإنه لا يتمتع حينئذ بامتياز ما ، أما إذا وجد مثل النص فإنه يتعين الرجوع إليه للتعرف على شروط الامتياز ولحكامه .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى المبالغ المحجوز بها تحت يد مصلحة المساحة فإن مبالغ الضرائب المستحقة لمأمورية الضرائب العقارية تتمتع

بامتياز طبقا للقوانين الخاصة بها ، اذ ينص القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان فى المادة ١٦ منه على أن « للخرانة العامة فيما يختص بتحصيل الضريبة حق امتياز على الاراضى المشحقة عليها الضريبة » . كما ينص القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع فى مادته الاولى على ان تقتضى هذه الضريبة مع اقساط الضريبة الاصلية وتأخذ حكمها ونسرى عليها القوانين الخاصة بتلك الضريبة ، وكذلك نص القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ بفرض ضريبة لأغراض الامن القومى فى مادته الثالثة على ان تسرى فى شأن هذه الضريبة احكام القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون ومن ثم فان هذه المستحقات جميعها تتمتع بامتياز فى تحصيلها ، وبالتالي فانها تستوفى من ثمن الأموال المقتلة بهذا الامتياز فى اية يد كانت قبل اى حق آخر ولو كان ممتازا أو مضمونا برهن رسمى عدا المصروفات القضائية .

اما المبلغ المستحق للإدارة العامة لاملاك الدولة الخاصة ، فانه ليس ثمة نص فى لائحة شروط وقيود بيع املاك الميرى الحرة يقرر امتيازوا للحكومة على الاراضى المباعة منها استيفاء للثمن المستحق لها ، وبذلك فان هذا المبلغ لا يسرى عليه نص المادة ١١٣٩ من القانون المدنى سالف الذكر ، وكل ما قد يترتب له من امتياز فى هذا الشأن هو امتياز حق البائع على ثمن العقار طبقا لحكم المادة ١١٤٧ من القانون المدنى التى تنص على ان « ما يستحق لبائع العقار من الثمن وملحقاته يكون له امتياز على العقار المباع ويجب ان يقيد الامتياز ولو كان البيع مسجلا وتكون مرتبته من وقت القيد » وبصرف النظر عما يوجبه هذا النص من قيد الامتياز فان مرتبته تأتى على اى حال تالية لمرتبة امتياز الضرائب التى لا يسبقها سوى المصروفات القضائية .

وطبقا لما تقدم فان مستحقات مامورية الضرائب العقارية تتمتع بامتياز يوجب وفاءها قبل مستحقات الادارة العامة لاملاك الدولة الخاصة ، بحيث لا يصرف الى هذه الاخيرة الا ما يتبقى بعد الوفاء بمستحقات مامورية الضرائب العقارية كاملة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان على الوزارة ان توفى الى مامورية الضرائب العقارية بمستحقاتها المشار اليها كاملة ، وما يتبقى بعد ذلك من مقابل نزاع الملكية يؤدى الى الادارة العامة لاملاك الدولة الخاصة .
(فتوى ١١٤٠ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٠)

مراقبوا ومديرو الحسابات ووكلاؤها

قاعدۃ رقم (٥٤٢)

المبدأ :

مراقبوا ومديرو الحسابات ووكلاؤهم الذين يشرفون على أعمال الحسابات بالهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة - يتبعون وزارة الخزانة - القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ - مؤدى ذلك انهم في مباشرتهم لأعمالهم في الهيئات المذكورة انما يباشرون أعمالهم الأصلية ولا يعتبرون منتدبين أو معارين لهذه الجهات .

ملخص الحكم :

ينص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة أو الملحقة في مادته الرابعة على ان « يتبع وزارة الخزانة مراقبو ومديرو الحسابات ووكلاؤهم الذين يشرفون على أعمال الحسابات بالهيئات المنصوص عليها في المادة الأولى ٠٠ » وهى الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، ومؤدى تبعية مراقبى ومديرى الحسابات ووكلائهم بالهيئات المشار اليها لوزارة الخزانة انهم في مباشرتهم لأعمالهم في تلك الجهات انما يباشرون أعمالهم الأصلية المنوط بهم القيام بها باعتبارهم من موظفى وزارة الخزانة فتبقى لها السلطة الفعلية القائمة على الرقابة والتوجيه في أعمالهم سواء ما تعلق منها بالنواحى الفنية أو الادارية كما انها تستقل بنقلهم من جهة الى أخرى هيئة كانت أو وزارة بما لها من سلطة مقرررة لها قانونا في شأن موظفيها تباشرها حسبما تراه محققا لصالح العمل دون ان يتوقف النقل على ارادة الجهة المنقولين منها أو اليها أو على ارادة الموظف وبهذه المثابة فان مراقبى ومديرى الحسابات ووكلائهم بتلك الهيئات لا يعتبرون منتدبين أو معارين لها وإن القول بغير ذلك فضلا عن انه يجافى طبيعة العلاقة بينهم وبين وزارة الخزانة وتبعيتهم لها طبقا للقانون فانه من ناحية أخرى يتناقى مع طبيعة العلاقة التى تقوم بينه وبين تلك الهيئات .

مرتب

الفصل الأول : المرتب عند التعيين .

- الفرع الأول : تسلم العمل هو المناط في استحقاق المرتب .
- الفرع الثاني : تحديد المرتب عند التعيين تكفل به القانون .
- الفرع الثالث : المقصود بالمرتب الاصلى .
- الفرع الرابع : أول مربوط الدرجة .
- الفرع الخامس : راتب العامل المعاد تعيينه .
- الفرع السادس : الحد الأقصى لما يحق للموظف أن يتقاضاه من مرتبات .
- أولا : ما يحصل عليه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من نشاطهم الخاص بمكاتبهم أو عياداتهم .
- ثانيا : بدل التمثيل المقرر لندوبى الحكومة في البورصة .
- ثالثا : ما يحصل عليه الموظفون المشتركون في الاشراف على برنامج المعونة الأمريكية بمصر سنة ١٩٥٤ .
- رابعا : ما يحصل عليه من يعين من أصحاب المعاشات مرة أخرى بخدمة الحكومة مرتبا كان ما يحصل عليه أو مكافأة الى جانب معاشه .
- خامسا : ما يحصل عليه رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية وأعضاؤها وممثلوها في الشركات المساهمة التي تشرف عليها .
- الفرع السابع : مرتبات الحاصلين على مؤهلات عليا أثناء الخدمة .
- الفرع الثامن : تخفيض المرتب لا يكون الا بنص في القانون .
- الفرع التاسع : زيادة المرتب .
- الفرع العاشر : تحديد المرتب بما يجاوز بداية مربوط الفئة الوظيفية .

الفصل الثاني : الحرمان من المرتب .

- الفرع الأول : حرمان الموظف من راتبه بغير مقتضى .
- (م - ٦٢ - ج ٢٢)

الفرع الثاني : مرتب الموظف الذى يوقف لعدم استيفاء مسوغات تعيينه .
الفرع الثالث : حرمان الموظف من مرتبه لانقطاعه عن العمل دون
مبرر .

الفرع الرابع : طلب استرداد المرتب عن فترة الوقف .
الفرع الخامس : المرتب فى فترة الحبس الاحتياطى .
الفرع السادس : المرتب خلال مدة الفصل .

الفصل الثالث : الخصم من المرتب ، واسترداد ما دفع بغير وجه حق .
الفرع الأول : الخصم من المرتب لاداء ما يكون مطلوبا من الموظف
بسبب اداء الوظيفة .
الفرع الثانى : حق الموظف فى استرداد ما سقط من راتبه دون
وجه حق .
الفرع الثالث : مدى التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات او
معاشات او ما فى حكمها بغير وجه حق .

الفصل الرابع : مسائل متنوعة .

الفرع الاول : الرواتب المنصرفة من الحكومة المصرية للموظفين
المعاريين الى المملكة الليبية .

الفرع الثانى : تعويض الانتقال المقرر لموظفى الاقليم الشمالى .
الفرع الثالث : رواتب الموظفين المرحلين .

الفرع الرابع : استحقاق بدل طبيعة العمل لبعض الاطباء باثر رجعى .
الفرع الخامس : : مرتب خدمة الزاوية .

الفرع السادس : اعانة الغسلاء المقررة لموظفى الحكومة المصرية
بالسودان .

الفرع السابع : الحرمان من الاعانة الاجتماعية .

الفرع الثامن : مقاييرة فى المعاملة .

الفرع التاسع : مرتب المستبقى .

الفرع العاشر : رواتب المستبقى للاحتياط .

الفصل الأول المرتّب عند التعيين

الفرع الأول تسلم العمل هو المناط في استحقاق المرتب

قاعدة رقم (٥٤٣)

المبدأ :

المناط في استحقاق راتب الموظف هو بتاريخ تسلمه العمل وليس بتاريخ صدور قرار التعيين .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على ان الموظف يستحق مرتباً من تاريخ تسلمه العمل ، فالمناط في الاستحقاق هو بهذا التاريخ وليس بتاريخ القرار ذاته ، وهذا النص هو ترديد لأصل طبيعي عادل متسق وقاعدة عدم جواز الاثراء على حساب الغير بلا سبب قانوني ، فان كان قرار التعيين قد صدر ، ولكن الموظف لم يتسلم عمله الا بعد ذلك ، فلا يستحق مرتبه الا من التاريخ الأخير ، وكذلك اذا كان الموظف قد تسلم عمله بناء على تكليف لجهة المختصة ثم تراخى صدور قرار تعيينه استيفاء لاجراءات او اوضاع يتطلبها اصداره ، فانه يستحق مرتبه منذ التاريخ الأول الذي تسلم فيه العمل .

(طعن ١٤٣ لسنة ١٩٥٣/١/٢١ - جلسة ١٩٥٣/١/٢١)

الفرع الثانى

تحديد المرتب عند التعيين تكفل به القانون

قاعدة رقم (٥٤٤)

المبدأ :

تحديد مرتب العامل عند تعيينه أمر تكفل لقانون بتحديد مداه دون حاجة الى صدور قرار بذلك حيث نصت المادة ١٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩) على منح العامل اول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة المعين عليها - مقتضى ذلك ان تحديد راتب العامل يعتبر من القرارات التنفيذية الصادرة تنفيذا لحكم القانون ولا ينشئ بذاته الحق فى المرتب او فى اقتضائه بقدر معين - القرار الصادر بتحديد مرتب احد العاملين بما يجاوز ذلك هو قرار مخالف للقانون ولا تلحقه حصانة القرارات الادارية باعتباره من قرارات التسوية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى صدر القرار الجمهورى رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٧ فى ظل العمل باحكامه كانت تقضى قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ بان « يمنح العاملون عند التعيين اول مربوط الدرجة المقرر للوظيفة وفقا للجدول المرافق لهذا القانون ويستحق العامل مرتبه من تاريخ تسلمه العمل » ويتضح من هذا النص ان تحديد مرتب الموظف عند تعيينه أمر تكفل القانون بتحديد مداه دون حاجة الى صدور قرار بذلك حيث قضى المشرع بمنح العامل اول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة المعين عليها ، وعلى مقتضى ذلك فان تحديد راتب الموظف يعتبر من قبيل القرارات التنفيذية الصادرة تنفيذا لحكم القانون ولا ينشئ بذاته الحق فى المرتب او فى اقتضائه بقدر معين اذ ان هذا الحق يستمد مباشرة من القانون ذاته .

وحيث أن بداية الربط المالى المقرر لدرجة وكيل وزارة التى عين عليها اللواء / هو ١٤٠٠ جنيه سنويا ، فمن ثم فإن مرتبه يتحدد بهذا المبلغ وبالتالي يعتبر القرار الصادر بتحديد مرتبه بما يجاوز ذلك مخالفا للقانون ولا تلحقه حصانة القرارات الادارية باعتباره من قرارات التسوية ، ومتى كان الأمر على ما تقدم فإنه يحق للوزارة تحصيل ما صرف اليه بغير وجه حق بالزيادة عن أول مربوط الدرجة المعين عليها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المرتب المستحق للسيد / عند تعيينه وكيلاً لوزارة الصحة يتحدد بأول مربوط الدرجة المعين عليها ويحق للوزارة تحصيل ما صرف اليه بغير وجه حق بالزيادة عن هذا المرتب .

(ملف ٦٤٩/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٥/٤/٩)

الفرع الثالث المقصود بالمرتب الاصلى

قاعدة رقم (٥٤٥)

المبدأ :

موظف - راتب - القرار الجمهورى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تبادل الموظفين بين الاقليمين المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٩ - المقصود بعبارة (المرتب الاصلى) الواردة فى المواد ٣ و ٤ و ٥ من هذا القرار - هو المرتب الاساسى للموظفة مضافا اليه جميع المزايا النقدية الاخرى المستحقة - اساس ذلك .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تبادل الموظفين بين الاقليمين معدلة بالقرار الجمهورى رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٦ على ان « يستحق الموظف المكلف بترتب الوظيفة المسمى لها بالاقليم الاخر وتوابعه وامتداته اثناء القيام بالمهمة ، ويمنح بالاضافة الى ذلك ما يعادل مرتبه الاصلى . » ويستفاد من هذا النص ان المشرع يستهدف جمع الموظف بين راتبه الذى كان يتقاضاه فعلا فى الاقليم الاصلى وبين الراتب المسمى للموظفة التى يكلف القيام باعبائها فى الاقليم الاخر وتوابعه وامتداته ، وحكمة ذلك كما افصحنا عنها المذكرة الايضاحية للقرار الجمهورى المشار اليه - « هى ان قيام الموظف بمهمة فى غير الاقليم التابع له سيكبد نفقات كبيرة لما يتطلبه الامر من اعالته لاسرته بالاقليم الاصلى التابع له الى جانب ما يتحمله من نفقات للانفاق على نفسه » .

وعبارة « الراتب الاصلى » التى وردت فى المواد ٣ و ٤ و ٥ من القرار الجمهورى السالف الذكر ، لا تقتصر على المبلغ المحدد اساسا وبصفة اصلية للموظف بحسب درجة وظيفته ، بل تشمل كذلك مزاياها النقدية التى تستحق للموظف بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة به . ومن هذه المزايا اعانة غلاء المعيشة التى تقررت فى الاقليم المصرى منذ سنة ١٩٤١ لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة ، اذ يراعى فى تقدير الراتب الاصلى ما ينبغى ان يتوافر للموظف من طمانينة واستقرار يكفلان انصرافه لاداء عمله دون شغله بشئون العيش وضروراته .

(فتوى ٢٧٢ فى ١٩٦٠/٤/٤)

الفرع الرابع اول مربوط الدرجة

قاعدة رقم (٥٤٦)

المبدأ :

الأصل طبقا لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أن الموظف المعين يمنح أول مربوط الدرجة - الاستثناء من هذا الأصل يكون بقرار من مجلس الوزراء في حالات معينة - قرار مجلس الوزراء في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بتحديد أجر عمال اليومية لدى وضعهم على درجات على أساس الأجر اليومي مضروبا في ٢٥ يوما - سقوطه بصور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - لا وجه لتمسك العامل الذي يوضع على درجة بقاعدة عدم جواز المساس بالحقوق المكتسبة .

ملخص الحكم :

ان الاستفادة من نص المادة ٢١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أن هذا القانون لا يسمح بزيادة مرتب الموظف على أول مربوط الدرجة التي يعين فيها ، وهذا الأصل لا يقبل قيда أو استثناء فيما عدا حالة ما اذا استعمل مجلس الوزراء الرخصة التي خولته اياها الفقرة الثالثة من المادة ٢١ آنفة الذكر فاصدر قرارا بزيادة المرتب على بديية مربوط الدرجة وذلك بالنسبة الى المعينين في الوظائف الفنية اذا كانوا حاصلين على مؤهلات فنية اضافية تتفق واعمال الوظيفة ، اى في هذه الحدود وبهذا القيد ولا وجه للتحدى في هذا المقام بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ الذي نص على أن عمال اليومية الحاصلين على مؤهلات دراسية وغير الحاصلين على مؤهلات عندما يوضعون على الدرجات ، طبقا للقواعد والاحكام المقررة تحدد مرتباتهم على أساس الأجر اليومي مضروبا في ٢٥ يوما ، لأن هذا القرار قد سقط في مجال التطبيق القانوني بصور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كما انه لا غناء في التمسك بقاعدة عدم جواز المساس بالحقوق المكتسبة ، لأن تعيين المدعى في ظل قانون نظام

موظفى الدولة وخضوعه من ثم لأحكامه لا شأن له بفكرة المساس بالحق المكتسب ، ما دام الأمر متصلا بتعيين على درجة من الدرجات الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون ولأن القاعدة التنظيمية السابقة على العمل بأحكامه وهى التى استنتها مجلس الوزراء بقراره الصادر فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ قد نسخت نسخا ضمينا بالعمل بهذه الأحكام التى تتعارض فى هذا الخصوص مع القاعدة التنظيمية المتقدم ذكرها ، من ناحية أوضاع التعيين وضوابطه .

(طعن ٩٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٧)

الفرع الخامس راتب العامل المعاد تعيينه

قاعدة رقم (٥٤٧)

المبدأ :

جواز إعادة تعيين العامل في وظيفة داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أعلى من وظيفته وتجاوز فئة وظيفته إذا ما توفرت فيه شروط شغلها أعمالا للمادة ١٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ معدلا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ - اعتباره تعيينا جديدا منبت الصلة بالوضع السابق للعامل - استحقاق العامل علاواته الدورية بعد انقضاء سنتين كاملتين على تاريخ تعيينه الجديد بمراعاة أول يناير .

ملخص الفتوى :

إن المادة ١٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام المعدلة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ تنص على أنه « لا يجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومدرجة بميزانيتها وفي الفئة الأعلى مباشرة ... واستثناء مما تقدم يجوز للعامل بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أن يتقدم لشغل وظيفة داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أعلى منها وتجاوز فئة وظيفته وذلك إذا توافرت فيه شروط شغل الدرجة المعلن عنها .

كما تنص المادة ٣١ من نظام العاملين بالقطاع العام بعد تعديلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ على أن « يقرر مجلس الإدارة في ختام كل سنة مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة للعاملين في ضوء المركز المالي وما تحقق من أهداف ، كما يجوز أن تزيد النسبة الممنوحة من العلاوة في الفئات العليا عنها في الفئات التي تقل عنها ... وتمنح العلاوة الدورية المستحقة أو النسب التي تقرر منحها في أول يناير من كل عام ، ومع ذلك لا يجوز منح العلاوة أو نسبة منها إلا بعد

مضى سنتين كاملتين على التعيين او سنة على آخر علاوة دورية منحت
... كما لا تمنح اول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على اية ترقية
الا في اول يناير التالى لانقضاء سنة على الترقية ١ .

ومن حيث ان الاستفادة من هذين النصين انه يجوز للعاملين بالمؤسسات
العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ان يتقدموا لشغل وظائف داخل
المؤسسة او الوحدة الاقتصادية تجاوز فئة الوظيفة التى يشغلونها او
التى تعلوها مباشرة وذلك متى توافرت فيهم شروط ومواصفات الوظائف
المعلن عنها . وان اعادة التعيين وفقا لنص المادة ١٢ من لائحة نظام
العاملين بالقطاع العام هو فى حقيقته تعيين جديد مثبت الصلة بالوضع
السابق للعامل اذ ينشأ به مركز قانونى جديد لا يعتبر امتدادا لمركزه
السابق ، ومن ثم فلا يسوغ القول باحتفاظه بموعد علاوته الدورية فى
وظيفته السابقة بل يبدأ حساب ميعاد علاوته من تاريخ تعيينه الجديد ،
اى انه يستحق اول علاوة دورية تالية لهذا التعيين بعد انقضاء سنتين
كاملتين ويمرعاة اول يناير .

هذا ولا يغير مما سبق الاستناد الى قرار التفسير رقم ٤ لسنة
١٩٧١ الصادر من المحكمة العليا والذى يقضى بان العامل فى القطاع العام
الذى يعاد تعيينه فى فئة او فى درجة اعلى فى القطاع العام او الجهاز
الادارى للدولة يحتفظ بالمرتب الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة
ولو كان يزيد على اول مربوط الفئة او الدرجة التى اعيد تعيينه فيها
بشرط . الا يجاوز نهاية مربوطها وذلك ما لم يكن هناك فاصل زمنى بين
ترك الوظيفة السابقة والتعيين فى الوظيفة الجديدة « ، ذلك ان هذا
القرار انما صدر فى شأن تفسير نص المادة ٢٥ من نظام العاملين بالقطاع
العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وهذا النص
كما يبين من الاطلاع عليه خاص بتحديد المرتب ولا صلة له بتحديد ميعاد
العلاوة الدورية ، ومن ثم فانه يتعين اعمال قرار التفسير المشار اليه فى
النطاق الذى صدر بشأنه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المسادة
..... العاملين المعاد تعيينهم بشركة الاهرام للمجمعات الاستهلاكية
يستحقون علاواتهم الدورية فى اول يناير التالى لانقضاء سنتين على تاريخ
اعادة تعيينهم .

قاعدة رقم (٥٤٨)

المبدأ :

نص المادة السادسة من لائحة العاملين بالشركات المطبقة على العاملين بالمؤسسات - لجازتها تعيين موظفى الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها فى إحدى وظائف الشركة أو المؤسسة بأجور تجاوز مرتباتهم الأصلية بما لا يزيد على ١٠٪ منها إذا تم التعيين خلال سنتين من تركهم الخدمة - عدم جواز تعيين هؤلاء بأجر يزيد على ذلك أو من مضى على تركهم الخدمة أكثر من سنتين إلا بقرار جمهورى - صدور قرار من مجلس إدارة المؤسسة بتعيين عامل يلزم لتعيينه قرار جمهورى - يجعل قرار التعيين مشوباً بعيب اغتصاب السلطة ومن ثم يكون منعماً - أثر ذلك عدم جواز الاعتماد بأى ترقية مبنية على هذا القرار - الاستناد فى تصحيح هذه القرارات الى القرار الجمهورى رقم ٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥ غير جائز - أثر ذلك عدم جواز الاعتماد بالمرتب الذى كان يتقاضاه فى المؤسسة عند تعيينه أو ترقيته وذلك فى مجال تطبيق الفقرة الثانية من جدول المرتبات الملحق بقانون الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ - استحقاقه عند التعيين بوظيفة مدرس بداية مربوط هذه الوظيفة فقط .

ملخص الفتوى :

أن القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة - والمعمول به اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ - ينص فى مادته الأولى على أن « تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ على العاملين فى المؤسسات العامة . . . ويكون لمجلس إدارة المؤسسة الاختصاصات المقررة لمجلس إدارة الشركة . أما الاختصاصات المقررة فى تلك اللائحة لمجلس إدارة المؤسسة فيبأشرها الوزير المختص » . كما تنص المادة السادسة من اللائحة المشار إليها على أن « يجوز تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتباتهم الأصلية فى الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠٪ من مرتباتهم إذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة . ويجوز تعيين هؤلاء بأجر يزيد على ذلك بقرار من رئيس

الجمهورية » وتتص المادة السابعة من اللائحة دانتها على انه « فيما عدا من نص عليهم فى المادة السابقة لا يجوز التعيين رأسا فى وظيفة من الفئة السادسة فما فوقها الا اذا اقتضت الضرورة ذلك لصالح الانتاج ؛ ولا مكان الافادة من ذوى الكفاءة والخبرة الخاصة . ويكون التعيين فى هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب مجلس ادارة الشركة وموافقة مجلس ادارة المؤسسة » .

ومقتضى هذه النصوص انه - اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ - لا يجوز تعيين الموظفين السابقين بالحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى وظائف المؤسسات العامة - خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة - بأجور تجاوز مرتباتهم التى كانوا يتقاضونها فى وظائفهم السابقة بما يزيد على ١٠ ٪ من هذه المرتبات ، الا بقرار من رئيس الجمهورية . كما لا يجوز تعيين الموظفين المذكورين رأسا فى وظائف المؤسسات العامة من الفئة السادسة فما فوقها - بعد مضي سنتين من تاريخ تركهم الخدمة فى وظائفهم السابقة - الا بقرار من رئيس الجمهورية ، بناء على طلب مجلس ادارة المؤسسة ، وموافقة الوزير المختص ولو كان تعيينهم بأجور لا تجاوز مرتباتهم التى كانوا يتقاضونها فى وظائفهم السابقة بأكثر من ١٠ ٪

فإذا كان الثابت ان الدكتور كان قد استقال من النيابة العامة - عندما كان يشغل وظيفة وكيل نيابة - فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، واشتغل بالحاماة ، ثم عين اعتباراً من ١٩ من يوليو سنة ١٩٦٤ - أى بعد مضي أكثر من سنتين من تاريخ تركه الخدمة بالنيابة العامة - مديراً للشئون القانونية بالمؤسسة العامة للانباء والنشر الصادر بإنشائها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨١٣ لسنة ١٩٦١ - التى أصبحت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ الذى عمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ تسمى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر بعد ادماج المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر فيها - وكان تعيينه بالمؤسسة المشار اليها فى الدرجة الرابعة رأسا ، ويمرتب يزيد على ١٠ ٪ من المرتب الذى كان يتقاضاه فى النيابة العامة عند استقالته منها ، ومن ثم فانه ما كان يجوز تعيينه فى هذه المؤسسة الا بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب مجلس ادارة المؤسسة وموافقة الوزير

المختص ، وذلك طبقا لنص المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر ، ولنص المادتين السادسة والسابعة من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، التى تسرى فى شأن العاملين بالمؤسسة المذكورة ، باعتبارها مؤسسة عامة فى تطبيق احكام قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ وفقا لنص المادة ٣٤ منه بحكم كونها من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى القائمة وقت صدور هذا القانون بموجب نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨١٣ لسنة ١٩٦١ الصادر بإنشائها ولما كان سيادته - بحسب الظاهر من الأوراق - لم يصدر بتعيينه قرار جمهورى ، بل عين بقرار من مجلس ادارة المؤسسة ، فان هذا القرار يكون صادرا من غير مختص ومشويا بعيب اغتصاب السلطة ، ومن ثم يكون منعذما ، ولا يترتب عليه نشوء أى مركز قانونى للسيد المذكور فى المؤسسة يمكن الاعتماد باثره فى خصوص الرتبة اذ لا يعتبر من الناحية القانونية انه قد شغل وظيفة فيها وتبعاً لذلك يكون القراران الصادران بترقيته الى الدرجتين الثالثة ثم الثانية بالمؤسسة قد وردا على غير محل ، ووقعا بدورهما منعذمين .

ولا يسوغ الاستناد - فى هذا الخصوص - الى القرار الجمهورى رقم ٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥ بتقرير استثناء من احكام لائحى نظام العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، الذى قضى بتصحيح القرارات الادارية الصادرة بترقيات او بمنح علاوات او اجراء تسويات للعاملين بالمؤسسات العامة التى كانت قائمة عند صدور القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، والتى انشئت بعد العمل بهذا القرار ذلك ان مجال اعمال احكام القرار الجمهورى رقم ٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥ لا يتناول بالتصحيح قرارات التعيين ولو كانت مجرد قرارات باطللة لا منعذمة لانه اقتصر على القرارات الادارية الصادرة بترقيات او بمنح علاوات او اجراء تسويات ، كما انه من ناحية اخرى ليس من شأنه تصحيح قرارات الترقية المنعذمة ، اذ انها لا تعتبر قرارات ادارية ، وانما مجرد اعمال مادية ، لا يلحقها التصحيح . ومن ثم فانه فى الخصوصية المعروضة لا يترتب على صدور القرار الجمهورى رقم ٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥ آنف الذكر ، تصحيح القرارات المنعذمة الصادرة بتعيين وترقية الدكتور . . . فى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانتباء والنشر . . .

ويخلص مما تقدم ان السيد المذكور لا يعتبر - من الناحية القانونية - انه قد شغل وظيفة فى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر قبل تعيينه فى وظيفة مدرس بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، ومن ثم لا يعتد بالمرتب الذى كان يتقاضاه من تلك المؤسسة ، سواء عند تعيينه او بعد ترقيته ، كما انه لما كان آخر مرتب تقاضاه مسيادته عند استقالته من النيابة العامة يقل عن بداية مربوط وظيفة مدرس التى عين فيها ، فانه لا مجال لأعمال حكم الفقرة الثانية من جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات ، التى تقضى باحتفاظ عضو هيئة التدريس الذى كان يشغل وظيفة حكومية بآخر مرتب كان يتقاضاه فى هذه الوظيفة ، اذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التى يعين فيها ، حتى ولو تجاوز نهاية مربوطها ، ومن ثم فان السيد المذكور لا يستحق سوى بداية مربوط وظيفة مدرس ، وفقا لجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون آنف الذكر .

لذلك انتهى الرأى الى استحقاق الدكتور عند تعيينه فى وظيفة مدرس بكلية الحقوق بجامعة القاهرة - بداية مربوط هذه الوظيفة ، وفقا لجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات ، دون الاعتداد بالمرتب الذى كان يتقاضاه فى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر .

(ملف ١٧٩/٧/٨٦ - جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)

قاعدة رقم (٥٤٩)

المبدأ :

العامل المعاد تعيينه يحتفظ براتبه الاساسى الذى كان يتقاضاه بوظيفته العسكرية قبل احواله للتقاعد - علاوة دورية - ميعاد استحقاقها .

ملخص الفتوى :

ولما كانت المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على انه « مع عدم الاخلال بحكم المادة ٩ يمنح العامل عند التعيين أول مربوط الفئة الوظيفية التى يعين عليها ويستحق هذا الاجر من تاريخ

استلامه العمل واستثناء من حكم الفقرة السابقة اذا أعيد تعيين العامل فى وظيفة أخرى من نفس فئة او فى فئة أعلى احتفظ بأجره السابق الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية ربط الفئة المعين عليها بشرط ألا يجاوز نهاية ربطها وان تكون مدة خدمته متصلة .

ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والعاملين بكادرات خاصة الذين يعاد تعيينهم فى وحدات الجهاز الادارى للدولة ، كما يسرى هذا الحكم على العمال المؤقتين او المعيّنين بمكافآت شاملة عند تعيينهم فى فئات وظيفية » .

فان المذكور يحتفظ براتبه الأساسى الذى كان يتقاضاه بوظيفته العسكرية قبل إحالته الى التقاعد لأن مدة خدمته متصلة ولا يوجد فاصل زمنى بين مدة خدمته العسكرية ومدة خدمته المدنية الجديدة اذ أنه أحيل للتقاعد فى ١٩٧٤/٦/١٠ ، وأعيد تعيينه برئاسة الجمهورية فى ١٩٧٤/٦/١١ أى فى اليوم التالى لانتهاء خدمته ، ولا يجوز الاحتفاظ له بالبدلات العسكرية التى كان يحصل عليها ابان عمله بالسلك العسكرى لأن النص اقتصر على الاحتفاظ للمعاد تعيينه بالأجر فقط دون ملحقاته ، فضلا عن ذلك فان تلك البدلات كانت تمنح له لأسباب تتعلق بمباشرته لعمله بالوظيفة العسكرية وطبقا للقواعد الخاصة بهذه الوظيفة وتلك الأسباب والقواعد لا تجد مجالا لأعمالها فى الوظيفة المدنية التى خضع بعد تعيينه فيها لنظام مغاير لذلك الذى كان يخضع له أثناء شغله للوظيفة العسكرية .

ولما كانت المادة (١٨) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « يمنح العامل علاوة دورية طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق بحيث لا يجاوز الأجر نهاية مربوط المستوى وذلك فى المواعيد الآتية :

١ - فى اول يناير. التالى لانقضاء سنة من :

(١) تاريخ منح العلاوة السابقة ، ويسرى هذا الحكم على من يعاد تعيينهم من العاملين دون فاصل زمنى ، فيما عدا العاملين الذين يعاد تعيينهم وكان أجرهم فى وظيفتهم السابقة يقل عن بداية الفئة التى أعيد تعيينهم فيها بأكثر من قيمة علاوة من علاوات الفئة وفى هذه الحالة يسرى عليهم حكم الفقرة الثانية .

(ب) تاريخ صدور قرار الترقية .

٢ - فى أول يناير التالى لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة لأول مرة « . فان المعروضة حالته يستحق أول علاوة دورية فى يناير التالى لانقضاء سنة من تاريخ منحه العلاوة الدورية فى الوظيفة السابقة باعتباره من المعاد تعيينهم دون فاصل زمنى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان اقدمية السيد / فى وظيفة وكيل الديوان الجمهورى تبدأ من ١٩٧٤/٦/١١ تاريخ تعيينه بها وانه يحتفظ براتبه الاصلى الذى كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية قبل احواله للتقاعد دون البدلات وانه يستحق أول علاوة دورية بعد اعادة تعيينه فى أول يناير التالى لمرور عام على منحه العلاوة الدورية فى الوظيفة العسكرية .

(ملف ٦٧٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨١/٣/١٨)

قاعدة رقم (٥٥٠)

المبدأ :

اعادة بعض الضباط السابقين بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ الى الخدمة بالقوات المسلحة لا تجيز للضباط المعاد الاحتفاظ لزاماً بالمرتب الذى كان يتقاضاه قبل سابقة فصله .

ملخص الفتوى :

نظم المشرع فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ اثر اعادة بعض الضباط السابقين الى الخدمة العامة بالقوات المسلحة ، فحدد ائرتبة العسكرية والاقدمية التى يوضع فيها الضباط المعاد . ثم تولى المشرع فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ تحديد الراتب الذى يستحقه من يعاد الى الخدمة ، فنص على ان يمنح فئة الراتب المقابلة لمدة الخدمة الفعلية التى امضاها فى الرتبة بخدمته السابقة . ويترتب على ذلك عدم جواز الرجوع الى الاحكام العامة المعمول بها فى نظام الوظيفة العامة والتى تجيز الاحتفاظ بمزايا الوظيفة المنقول منها الموظف اذا كانت تزيد على مرتب الوظيفة المنقول اليها .

(ملف ٥٩١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/١/١٩)

قاعدة رقم (٥٥١)

المبدأ :

مدى احقية السيدة / فى الاحتفاظ بمرتبتها السابق بعد
تعيينها مدير ادارة الشؤون الهندسية بمركز الاجهزة الطبية والعلمية
بجامعة القاهرة .

ملخص الفتوى :

من حيث ان جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١
بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى عينت العاملة المعروضة حالتها فى
ظله بالفئة الرابعة تضمن فئات التعيين وحدد مدة بقاء معينة فى كل فئة
يجب قضاؤها لشغل الفئة الاعلى منها وتبعاً لذلك فان احكام هذا الجدول
تملى قاعدة عامة من مقتضاها الا يتم تعيين العامل الا فى ادنى فئات
التعيين .

وبناء على ذلك فان قرار الجامعة بتعيين العاملة المعروضة حالتها
بالفئة الرابعة بالمستوى الاول فى غير ادنى فئات التعيين يكون قد صدر
مشوباً بعيب مخالفة القانون ، وانه وقد اسفرت تلك المخالفة عن اسناد
مركز قانونى لها فان القرار المشار اليه الصادر بنشأة هذا المركز تحصن
بمضى المدة القانونية .

ولما كانت المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ تنص على انه
« مع عدم الاخلال بنص المادة ٩ بمنح العامل عند التعيين اول مربوط
الفئة الوظيفة التى يعين عليها ويستحق هذا الاجر من تاريخ تسلم العمل » .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى ان
تعيين العامل المذكور بغير الاداة التى حددها القانون وفى غير ادنى
الدرجات هو امر مخالف للقانون تحصن بمضى المدة القانونية ، اما من حيث
المرتب فانه لا يستحق سوى بداية ربط الفئة التى عين عليها .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، اذا اعيد تعيين العامل فى وظيفة
اخرى من نفس فئته او فى فئة اعلى احتفظ بأجره السابق الذى كان

يتقاضاه فى وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الفئة المعين عليها بشرط الا يجاوز نهاية ربطها وان تكون مدة خدمته متصلة . ويمرر هذا الحكم على العاملين السابقين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والعاملين بكادرات خاصة الذين يعاد تعيينهم فى وحدات الجهاز الادارى للدولة .

كما يمرر هذا الحكم على العمال المؤقتين او المعيّنين بمكافآت شاملة عند تعيينهم فى فئات وظيفية . وتطبقا لذلك فان كان معينا بمكافأة شاملة يحتفظ بأجره اذا عين على فئة وظيفية بغير فاصل زمنى بشرط الا يجاوز نهاية ربط الفئة المعين عليها .

ولما كان جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد ادخل الفئات المالية للوظائف فى مستويات ثلاث ضم كل منها ثلاث فئات وحدد لكل فئة بداية خاصة بها وجعل نهاية ربط المستوى نهاية لربط كل فئة من الفئات الثلاث التى يضمها ، فان نهاية ربط الفئة الرابعة تكون ١٤٤٠ جنيه نهاية ربط المستوى الأول .

وتطبقا لما تقدم فانه لما كانت العاملة المعروضة حالتها قد عينت بالجامعة بمكافأة شاملة قدرها ٨٤ جنيه شهريا اعتبارا من ١٩٧٥/٩/٢٦ ثم عينت بالفئة الرابعة (٥٤٠ - ١٤٤٠) بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١ بغير فاصل زمنى فانه يتعين الاحتفاظ لها براتبها السابق لكونه لم يتجاوز نهاية ربط الفئة الرابعة التى عينت عليها .

ولا وجه للقول بان حكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا ينطبق على المعيّنين بمكافآت شاملة باعتبار ان المادة ٨٢ من هذا القانون علقت تنظيم احوال وشروط التعيين بمكافآت شاملة على صدور اللائحة التنفيذية وان هذه اللائحة لم تصدر ، ذلك لان ذات المادة قضت باستمرار العاملين الحاليين المعيّنين بتلك المكافآت بوضعهم طبقا للقواعد والشروط المعيّنين بها الى ان يتم صدور اللائحة التنفيذية ، ومن ثم فان المعيّنين بمكافآت شاملة وقت العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ومنهم العاملة المعروضة حالتها ينطبق فى شأنهم حكم المادة ١٣ من هذا القانون ، فضلا عن ذلك فان تعيين تلك العاملة بمكافأة شاملة بعد صدور

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦١ لسنة ٧٤ بأحوال وشروط تعيين العاملين بمكافآت شاملة الذى نص فى مادته الاولى على انه « يجوز فى حالة الضرورة تعيين عاملين بمكافآت شاملة للقيام بالأعمال التى تحتاج أدائها الى خبرة خاصة لا تتوافر فى العاملين من شاغلى الفئات الوظيفية بالوحدة ، ويسرى على العاملين بمكافآت شاملة الأحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ المشار اليه وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القرار .

اما بالنسبة لما قد يثار من أن حكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ مقصور على العمال المتتمين لجموعة الوظائف العمالية المهنية أو مجموعة وظائف الخدمات المعاونة فانه مردود بان حكم المادة المشار اليها ورد عاما مطلقا يتمتع لجميع فئات العاملين بغير تمييز بين المجموعات النوعية التى ينتمون اليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية السيدة المذكورة فى الاحتفاظ بالمكافأة السابقة التى كانت تتقاضاها بمعد الدراسات والبحوث الاحصائية وقدرها ٨٤ جنيها بعد تعيينها بالفئة الرابعة بمركز الاجهزة الطبية والعلمية بجامعة القاهرة .

(ملف ٧٨٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

قاعدة رقم (٥٥٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بتعيين العاملين بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى - مفاد احكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ انه احتفظ بصفة شخصية للعاملين الخاضعين لاحكامه بالمرتبات الاصلية التى كانوا يتقاضونها متى كانت ازيد من تلك التى يستحقونها بالجهات المعنية فيها - شرط ذلك أن تستهلك الزيادة من العلاوات الدورية وعلاوات الترقية او لى زيادة اخرى تطرأ على مرتباتهم - اساس ذلك : ان هؤلاء العاملين كانوا يخضعون لنظام وظيفى خاص ومتميز فى مرتباته عن مرتبات الجهات الحكومية او القطاع العام الذين عينوا بها - هذا النظام يتميز بقاعدة الاستهلاك فى المستقبل وينظم طائفة خاصة من العاملين تظل سارية فى حقهم دون التقيد بالنص العام الوارد بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

عرض الموضوع على الجمعية العمومية نفسها الفتوى والتشريع فاستعرضت القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بتعيين العاملين بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى والتي تنص المادة الاولى منه على انه « يعين العاملون الموجودون فى تاريخ نفاذ هذا القانون بخدمة الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وفروعه ٠٠٠٠ فى وزارة الزراعة والوحدات التابعة لها او اى جهة اخرى ، وذلك من تاريخ التحاقهم بالاتحادات المذكورة متى كانوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف المنصوص عليها فى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادرة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حسب الأحوال وذلك عدا شرط اللياقة الصحية .

وتنص المادة الثالثة من القانون المشار اليه على ان « يحتفظ بصفة شخصية العاملون الخاضعون لاحكام هذا القانون بالمرتبات الاصلية التى كانوا يتقاضونها بجهات عملهم السابقة متى كانت ازيد من تلك التى يستحقونها بالجهات المعينين فيها طبقا لاحكام هذا القانون ، وتستهلك الزيادة من العلاوات الدورية وعلاوات الترقية او اية زيادة اخرى تطرا على مرتباتهم .

وتنص المادة السادسة من ذات القانون على ان يعمل به اعتبارا من ١٩٧٨/١/١ .

كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والذي تنص احكامه على انه « ينقل العاملون بذات مرتباتهم طبقا للاحكام المتقدمة ولو تجاوزت نهاية مربوط الفئة على ان تستهلك الزيادة مما قد يستحق لهم من علاوات مستقبلية اذا كانت الزيادة قد تترتبت نتيجة ضم البدلات الى المرتب طبقا للقواعد التى كانت سارية فى هذا الشأن » .

واخيرا استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والذي تنص المادة ١٠٢ منه على انه « ينقل العاملون الخاضعون لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقوانين المعدلة له الى الدرجات

المالية الجديدة المعادلة لدرجاتهم وذلك على النحو الموضح بالجدول والمكملة رقم «٢» المرافق مع احتفاظهم بصفة شخصية بالأجور التي كانوا يتقاضونها ولو تجاوزت نهاية الأجر المقرر لدرجات الوظائف المنقولون اليها .

ومن حيث ان مفاد احكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ فى شان تعيين العاملين بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى انه احتفظ بصفة شخصية للعاملين الخاضعين لاحكامه بالمرتبات الاصلية التى كانوا يتقاضونها متى كانت ازيد من تلك التى يستحقونها بالجهات المعينين فيها شريطة ان تستهلك الزيادة من العلاوات الدورية وعلاوات الترقية او اية زيادة اخرى تطرا على مرتباتهم ، واساس هذا الحكم ان هؤلاء كانوا يخضعون لنظام وظيفى خاص متميز فى مرتباته عن الجهات الحكومية او القطاع العام وعلى ذلك يتميز بقاعدة الاستهلاك فى المستقبل ومن ثم فان هذا الحكم انما ينظم قاعدة خاصة لهذه الطائفة من العاملين تظل سلبية فى حقهم .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى شان نظام العاملين المدنيين بالدولة نص على احتفاظ العاملين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ عند نقلهم الى درجات الوظائف الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه بمرتباتهم بصفة شخصية ولو تجاوزوا نهاية الأجر المقرر للوظيفة دون ان يمس على استهلاك الزيادة من الزيادات التى قد تطرا على مرتباتهم ، ذلك ان هذا القانون جاء معدلا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وكلا القانونين ينظم قواعد العاملين المدنيين بالدولة ومن ثم فان احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قاصرة على حالات العاملين المدنيين بالدولة دون غيرهم فلا يسرى والحالة هذه على من يسرى فى شانهم القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باعتباره قانونا ينظم قاعدة خاصة تظل سارية دون التقيد بالنص العام بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استهلاك الزيادة فى مرتبات العاملين بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وفروعه الذين تم تعيينهم بوزارة الزراعة وغيرها من الجهات الاخرى من الزيادات التى تطرا على مرتباتهم .

الفرع السادس

الحد الأقصى لما يحق للموظف أن يتقاضاه من مرتبات

أولا - ما يحصل عليه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من نشاطهم الخاص بمكاتبهم أو عياداتهم :

قاعدة رقم (٥٥٣)

المبدأ :

احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت الإضافية والقوانين المعدلة والمكملة له - عدم سريانها على المبالغ التي يحصل عليها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من نشاطهم الخاص بمكاتبهم أو عياداتهم الخارجية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية ، معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ ، تنص في فقرتها الأولى على انه « فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية ، لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو في اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه في السنة » وقد صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٩ ناصا على أن : « يرخص لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات يتجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ عما يتقاضونه من مكافآت من الأعمال التي يقومون بها في الحكومة أو الشركات أو الهيئات أو المجالس أو اللجان أو المؤسسات العامة والخاصة بمنا لا يجاوز ٥٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية ويشترط الا يزيد مجموعها على ألف جنيه سنويا » .

ويستفاد من هذه النصوص ان الحد الأقصى المقرر بها لا يسرى إلا بالنسبة الى « الأجور والمرتبات والمكافآت » التى يحصل عليها الموظف نظير تكليفه - فوق مهام وظيفته الأصلية - بالعمل فى « الحكومة أو فى الشركات أو فى الهيئات أو فى المجالس أو اللجان أو فى المؤسسات العامة أو الخاصة » اذ اراد المشرع فى امثال هذه الحالات ان ينظم الأجور التى قد يحصل عليها الموظف فوق مرتبه الأصلية ، وبناء عليه فان الموظف الذى يمارس الى جانب اعمال وظيفته ، مهنة حرة (فى الحالات التى تجيز فيها نظم التوظيف ذلك) ، لا يخضع بالنسبة الى الكسب المادى الذى يجنيه من هذه المهنة لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقوانين المعدلة والمكملة له ، ذلك ان نشاطه عندئذ يخرج عن نطاق المادة الأولى من هذا القانون ، التى تقتصر كما سبق القول على الحالات التى تكلف فيها الدولة الموظف العام بأداء عمل آخر بالاضافة الى اعمال وظيفته الأصلية وهو ما لا يتوافر فى المهنة الحرة التى يزاولها الموظف بمطلق اختياره ولا تخضع فى مزاولتها للسلطة الرئاسية التى يتبعها ، يستوى ذلك ان يقدم الموظف خدمة نشاطه الحر لفرد أو لجهة عامة .

وباعمال القواعد السابقة فان المبلغ الذى حصل عليه الدكتور الأستاذ المساعد بكلية الهندسة بجامعة القاهرة نظير مراجعة مشروعات بعض الكبارى لمصلحة الطرق والكبارى بمقتضى تعاقد خاص ، لا يخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ باعتباره كسبا ناتجا عن مهنة حرة يمارسها سيادته ، وليس عن عمل اضافى كلف به باعتباره موظفا عاما وأستاذا مساعدا بكلية الهندسة ، ولا يخضع كذلك لهذا القانون وللأسباب ذاتها ، غير ذلك من المبالغ التى قد يحصل عليها غيره من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ثمرة لنشاطهم الخاص فى مكاتبتهم أو عيادتهم الخارجية .

(فتوى ٤٣٨ فى ١٩٦١/٦/٣)

قاعدة رقم (٥٥٤)

المبسدا :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات المكافآت الإضافية - عدم سريانه على حالة التمرير العام بمزاولة المهنة خارج الجهة التى يعمل بها الموظف .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية على أنه : « فيما عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التى يقوم بها فى الحكومة أو الشركات أو الهيئات أو المجالس أو اللجان أو المؤسسات العامة أو الخاصة على نصف الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ثمانمائة جنيه سنوياً » . وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه « أن الضرورة تدعو أحياناً إلى أن يعهد بأداء أعمال بعيدة عن الوظيفة التى عين لها الموظف أو خارج المصلحة التى يعمل فيها سواء كان ذلك فى مؤسسة عامة أو فى مؤسسة خاصة وسواء كان هذا التكليف الأخير يستغرق كل وقته أو بعض وقته . ويترتب على ذلك بالطبع أن يجزى الموظف عن هذا التكليف الإضافى - وبذلك يشمل الحكم جميع حالات النذب والاعارة فى الداخل » .

وبين مما تقدم أن أحكام القانون المشار إليه لا تسرى إلا فى حالة النذب والاعارة فى الداخل وكذلك فى حالة التكليف الإضافى بالعمل فى إحدى الجهات المبينة بالمادة الأولى منه ، أما إذا كان العمل فى إحدى هذه الجهات بناءً على تصريح عام بمزاولة المهنة فى الخارج فإنه لا يخضع لأحكام ذلك القانون .

وبالرجوع إلى التصريح الصادر لمدرس بكلية الطب البيطرى من مجلس الكلية بجلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٦ بين أنه تضمن السماح له بمزاولة المهنة فى الخارج فى غير أوقات العمل الرسمية ما دام لا يمنح بدل تفرغ ، ووافق مجلس الجامعة على ذلك . ويستفاد من ذلك أن التصريح الصادر للمذكور بمزاولة المهنة فى الخارج قد صدر عاماً غير محدد بجهة معينة ، ومن ثم فلا ينطوى تحت حكم التكليف الوارد بالمذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه ولا يغير من الأمر شيئاً أن يكون سيادته قد قصر نشاطه فى الخارج على جهة واحدة هى نادى الفرسان المصرى .

(فتوى ٤٩٩ فى ١٩٥٩/٨/٢٤)

ثانيا - بدل التمثيل المقرر لمدنوى الحكومة فى البورصة :

قاعدة رقم (٥٥٥)

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية - عدم مريانه على بدل التمثيل المقرر لمدنوى الحكومة فى البورصة - لاس ذلك انه يمثل نفقات فعلية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية تنص على انه « فيما عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافآته الاصلية لقضاء الاعمال التى يقوم بها فى الحكومة او الشركات او الهيئات او المجالس او اللجان او المؤسسات العامة او الخاصة ، على نصف الماهية او المكافآت الاصلية ... الخ » .

وتنص المادة الرابعة من هذا القانون على انه « لا تحسب فى تقدير الماهية الاصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التى تعطى مقابل نفقات فعلية واعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية ، ولا تحسب كذلك فى مجموع الاجور والمرتبات والمكافآت المشار اليها فى المادة الاولى » . وظاهر من هذين النصين ان القانون قرر فى المادة الاولى الاصل الذى يستهدفه وهو وضع حد اقصى لما يحصل عليه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت اضافية نظير الاعمال التى يؤديها بالاضافة الى عمله الاصلى . وهذا الحد هو نصف الراتب او المكافاة الاصلية ، كما وضع فى المادة الرابعة ضوابط تجب مراعاتها عند تقدير الراتب او المكافاة الاصلية ، وكذلك عند تقدير الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون عن الاعمال الاضافية . فتقتضى

بأن لا تحسب في تقدير هذه الرواتب والاجور والمكافآت سواء اكانت اصلية أم اضافية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة وبدلات التي تعطي مقابل نفقات فعلية واعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية .

ولما كان من المتعين بداءة تحديد التكيف القانوني لبديل التمثيل الذي يتقاضاه مندوبى الحكومة فى البورصات فى ضوء الاحكام المشار اليها لمعرفة ما اذا كان مرتبا اضافيا مما يتناوله حكم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ أم انه يخرج عن نطاق تطبيق هذا القانون .

ويبين من تقصى مراحل تقرير هذا البديل ، ان مجلس الوزراء وافق فى ٣ من فبراير سنة ١٩٥٤ على مذكرة قدمتها اليه وزارة المالية والاقتصاد فى شأن منح مندوبى الحكومة لدى البورصات مرتبات تمثيل ، كما وافق بجلسته ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ على « الاستمرار فى منح كل من مندوبى الحكومة فى البورصات المذكورة ٤٠٠ جنيه اجرا اضافيا ليتمكن كل منهم من الظهور بنفس المظهر اللائق لـخ » .

وقد جاء بالقرار الاخير « ان المرتب الاضافى ما هو الا بديل تمثيل لاطهار مندوبى الحكومة بالمظهر اللائق » .

ويخلص من ذلك أن هذا البديل انما تقرّر لمندوبى الحكومة فى البورصات مقابل نفقات فعلية ينفقونها فى سبيل الظهور بالمظهر اللائق فى الاوساط التجارية التى يزاولون فيها اعمالهم ، ومن ثم فلا يحسب فى تقدير الراتب الاصلى ، كما لا يحسب فى تقدير الراتب الاضافى طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليها .

(فتوى ٦٣١ فى ١٤/١١/١٩٥٧)

ثالثا - ما يحصل عليه الموظفون المشتركون في الاشراف على برنامج المعونة
الامريكية بمصر سنة ١٩٥٤ :

قاعدة رقم (٥٥٦)

المبدأ :

موظف - مرتب - القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات
والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية
- مريانه على الموظفين المشتركين في الاشراف على برنامج المعونة
الامريكية بمصر سنة ١٩٥٤ بالنسبة الى المكافآت التي يتقاضونها عن عملهم
الاضافي في هذا البرنامج .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه تنص
على انه « فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد
مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته
او مكافاته الاصلية ، لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة او الشركات
او الهيئات او المجالس او اللجان او المؤسسات العامة او الخاصة ، على
نصف الماهية او المكافاة الاصلية على الا يزيد ذلك على ثمانمائة جنيه
سنويا » .

ويؤخذ من هذا النص ان القانون يستهدف وضع حد أقصى لما
يحصل عليه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت اضافية نظير الاعمال
التي يؤديها بالاضافة الى عمله الاصلى سواء في الحكومة او في الشركات
او الهيئات او المجالس او اللجان او المؤسسات العامة او الخاصة ، وهذا
الحد هو نصف راتبه او مكافاته الاصلية على الا يزيد على ثمانمائة جنيه
سنويا . ويسرى حكم القانون على كافة المبالغ الاضافية التي يحصل
عليها الموظف زيادة على راتبه الاصلى اجورا كانت هذه المبالغ او مرتبات
او مكافآت . وتستثنى من ذلك حالات الاعارة خارج الجمهورية وما يماثلها

من العمل في المؤسسات الدولية على ما انتهت اليه الجمعية العمومية
للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع باعتبار هذه الهيئات غير خاضعة لنص
القانون الداخلي .

ومن حيث ان مجلس الوزراء وافق بجلسته المنعقدة في ٨ من ديسمبر
سنة ١٩٥٤ على تشكيل لجنة مركزية لتنسيق عمليات المعونة الاقتصادية
الامريكية والاشراف عليها من وزير المالية والاقتصاد رئيسا ومن بعض
الموظفين اعضاء ، وقد وافق رئيس اللجنة على الحاق بعض موظفي
الحكومة بها للقيام بالاعمال الادارية التي يتطلبها تنفيذ برنامج المعونة
الاقتصادية الامريكية مع منحهم مكافآت اضافية نظير قيامهم بهذه
الاعمال تؤخذ من مبلغ النصف مليون دولار المخصص للاعمال الادارية .

ومن حيث انه يبين من ذلك ان اللجنة المركزية المشكلة بمقتضى قرار
مجلس الوزراء المشار اليه هي لجنة حكومية مما اشارت اليه المادة الاولى
من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ، انشائها الحكومة والفتها من بعض
موظفيها وعهدت برياستها الى وزير المالية ، وذلك لتنسيق عمليات
المعونة الاقتصادية الامريكية والاشراف عليها وقد الحق بهذه اللجنة بعض
موظفي الحكومة للقيام بالاعمال الادارية التي تقتضيها بتنفيذ برنامج
المعونة نظير مكافآت اضافية تصرف لهم من اعتماد مقداره نصف مليون دولار
خصص لهذا الغرض من مبلغ المعونة الاقتصادية الامريكية الذي آل الى
الحكومة المصرية منذ تخصيصه لأغراض هذه المعونة بمقتضى الاتفاق المبرم
بينها وبين حكومة الولايات المتحدة الامريكية في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ،
وهو الاتفاق المصدق عليه بالقانون رقم ٧٠٠ لسنة ١٩٥٤ ، ومن ثم فان
احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه تسمى على المكافآت
التي يتقاضاها هؤلاء الموظفون الذين يتولون الاعمال الادارية الخاصة
 بتنفيذ برنامج المعونة الامريكية .

(فتوى ٦٦٤ في ١٩٥٧/١٢/٢)

رابعا - تقاضى من يعين من أصحاب المعاشات مرة لخرى بخدمة الحكومة مرتبا أو مكافأة الى جانب معاشه :

قاعدة رقم (٥٥٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية - تعيين صاحب معاش مرة أخرى بخدمة الحكومة - تقاضيه مرتبا أو مكافأة الى جانب معاشه وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ - الجمع بين هذا المرتب أو المكافأة والمعاش عند حساب ما يتقاضاه من مكافآت أو أجور أو مرتبات اضافية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية المعدلة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٧ تنص على ما يأتى « يقصد بالموظف فى تطبيق احكام هذا القانون الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة ، ويعتبر فى حكم الموظف فى هذا الشأن اعضاء مجالس الادارة المنتخبون والمديرون فى الشركات المساهمة الذين يعتبرون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة » . وظاهر من هذا النص أن القانون سالف الذكر انما يصرى على 'الموظفين' بالمعنى المحدد فيه وهم طائفتان :

الطائفة الاولى : الموظفون فعلا أو حقيقة ، وتنظم هذه الطائفة الموظفون والمستخدمين والعمال الدائمين أو المؤقتين بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة .

والطائفة الثانية : الموظفون حكما أو اعتبارا ، وتنظم هذه الطائفة اعضاء مجالس الادارة المنتخبين ومديري الشركات المساهمة الذين يعتبرون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة .

ومن حيث ن الاصل في صاحب المعاش ان صلته قد انقطعت بالحكومة ، ولم يعد موظفا بها يتقاضى مرتبا ، بل أصبح يتقاضى معاشا عن مدة خدمته السابقة ، ومن ثم فانه لا يخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ، على انه قد يعود الى الخدمة في الحكومة او الهيئات او المؤسسات العامة . وفي هذه الحالة يقف صرف معاشه ، وقد يجمع بينه وبين المرتب في الحدود المقررة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن الجمع بين مرتب الوظيفة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ، وعندئذ يخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه باعتباره موظفا حقيقية ، وكذلك يخضع لاحكام هذا القانون باعتباره موظفا حكما اذا عين بعد ترك خدمة الحكومة عضو مجلس ادارة منتدبا او مديرا في شركة مساهمة بوصفه ممثلا او مندوبا للحكومة او لحدى الهيئات او المؤسسات العامة .

ومن حيث ان صاحب المعاش عند تعيينه مرة اخرى في الحكومة او الهيئات او المؤسسات العامة وكذلك عند تعيينه كممثل او مندوب للحكومة او الهيئات او المؤسسات العامة في وظيفة عضو مجلس ادارة منتدب او مديرا في شركة مساهمة قد يجمع بين معاشه الذي يستحقه قبل التعيين وبين مرتبه او مكافاته في الوظيفة الجديدة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، وعندئذ يكون مرتبه الاصل في خصوص تطبيق احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ هو مجموع المعاش وراتب الوظيفة الجديدة او مكافاتها ، ومن ثم فلا يجوز طبقا لنص المادة الاولى من هذا القانون ان يزيد مجموع ما يتقاضاه من مكافآت او مرتبات او اجور اضافية على نصف المرتب محسوبا على هذا الاساس .

(فتوى ٢١١ في ١٤/٥/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٥٥٨)

المبدأ :

عدم حقبة وكيل الوزارة نشئون مجلس الشعب في الجمع بين راتبه من تلك الوظيفة وبين ما يستحق من معاش او راتب من وظيفته الاصلية .

ملخص الفتوى :

يبين من نصوص قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ أن المشرع أجاز إنشاء وظائف وكلاء وزارات لشئون مجلس الشعب يتم شغلها من بين أعضاء مجلس الشعب بمقتضى قرارات تعيين يصدرها رئيس الجمهورية ، وحظر المشرع على من يتقلد إحدى هذه الوظائف الجمع بينها وبين أى عمل آخر أو شغل أية وظيفة أخرى وحرم عليه التعامل مع الدولة شأن أى موظف عام آخر ، وحدد اختصاصات هذه الوظيفة على نحو يجعل من شغلها حلقة وصل بين الحكومة ومجلس الشعب وحدد مستحقات من يتقلدها بما يوازى المرتب وبدل التمثيل المقرران لوظيفة نائب الوزير ، وحرم عليه صراحة الجمع بين تلك المستحقات ومكافأة العضوية بمجلس الشعب وخول رئيس الجمهورية سلطة إعفاء وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب من وظيفته ، وبناء على ذلك فإن وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب يعتبر موظفا عاما من كل الوجوه ولا تمثل عضويته في مجلس الشعب سوى شرطا من شروط الصلاحية لتقلد تلك الوظيفة والقيام بأعبائها ومن ثم لا يجوز الجمع بين المرتب المستحق له من تلك الوظيفة ومرتبته الذي كان يتقاضاه من وظيفته السابقة التي كان يشغلها قبل انتخابه عضوا بمجلس الشعب لتخلف مناط استحقاقه لهذا المرتب بعدم قيامه بأعمال تلك الوظيفة السابقة ، وكذلك فإنه يخضع - باعتباره موظفا عاما - للقواعد التي تحكم الجمع بين المرتب والمعاش إن كان من أرباب المعاشات فلا يجوز له الجمع بينهما إن قل سسنه عن المستن عاما ، ويجوز له الجمع بينهما إن كان قد بلغها ، وذلك أعمالا لحكم المادة ٤٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز الجمع بين المرتب المقرر لوظيفة وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب والمعاش والمرتب المستحق من الوظيفة السابقة .

(ملف ٨٢٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)

خامسا - ما يحصل عليه رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية وأعضاؤها وممثلوها في الشركات المساهمة التي تشرف عليها :

قاعدة رقم (٥٥٩)

المبدأ :

الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العاملون علاوة على مرتباتهم الأصلية - القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن عدم جواز زيادة مجموعها على نسبة معينة - عدم سريان هذا الحظر على أعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة - سريانه إذا توفرت في أحدهم صفة الموظف حكما بتولي أحد الأعمال المنصوص عليها في المادة ٥ من هذا القانون .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ على أنه « فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو المجالس أو في اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد على خمسمائة جنية سنويا » كما نصت المادة ٥ من القانون المذكور على أنه « يقصد بالموظف في تطبيق أحكام هذا القانون ، الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة . ويعتبر في حكم الموظف في هذا الشأن رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبين والمديرين في الشركات المساهمة أولئك الذين يعينون كممثلين ومندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو يعينون لدى تلك الشركات بقرار من الجهة الإدارية » ويستفاد من هذين النصين أن الحظر الذي تضمنه القانون المذكور يشمل طائفتين الأولى : طائفة الموظفين والمستخدمين والعمال الدائمين والمؤقتين بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة ، والطائفة الثانية ، طائفة الموظفين حكما وهم رؤساء مجالس الإدارة وأعضاؤها والأعضاء المنتدبين والمديرين في الشركات المساهمة الذين يعينون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة وكذلك من يعينون لدى تلك الشركات بقرار من الجهة الإدارية .

ويخلص من ذلك ان الحظر المنصوص عليه في المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر لا يتناول اعضاء مجالس ادارة المؤسسات العامة ، الا انه متى توافرت في احدهم صفة الموظف حكما بتولييه عملا من الاعمال المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا القانون كممثل أو مندوب للحكومة أو لاحدى الهيئات أو المؤسسات العامة لدى شركة مساهمة فإنه يدخل في نطاق الحظر ويمر على حكم القانون .

وهذا الحكم يمر على رئيس مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية وعضائها وممثليها فى شركات المساهمة وممثليها فى المؤسسات العامة وذلك على النحو المشار اليه . اما موظفو المؤسسة فان الحظر الوارد فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ يمر فى شأنهم .

(فتوى ٦٣٦ فى ١٩/٩/١٩٥٩)

الفرع السابع مرتبات الحاصلين على مؤهلات عليا أثناء الخدمة

قاعدة رقم (٥٦٠)

المبدأ :

جواز رفع مرتبات العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عليا أثناء الخدمة الى ٢٥ جنيها وفقا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالة بعض الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية .

ملخص الفتوى :

تضمنت المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ حكما عاما دائما واجب الأعمال من ١/١/١٩٧٣ (تاريخ العمل بهذا القانون) مقتضاه تعيين حملة المؤهلات العليا بالفئة السابعة (ق ٥٨ لسنة ١٩٧٢) بمرتب قدره ٢٥ جنيها . لذلك فإن هذا الحكم يمسى على ما يتم من تعيينات اعتبارا من التاريخ المشار اليه ، ويعد أن وضع القانون هذا الحكم العام الدائم اتجه في المادة الخامسة الى معالجة حالات العاملين من حملة المؤهلات الموجودين بالخدمة بمرتب أقل من ٢٥ جنيها ، فقرر رفع مرتبتهم الى هذا القدر واشترط لذلك أن يكونوا شاغلين للفئة السابعة بالمؤهلات العليا التي عينوا بها . وبناء على ذلك فإنه لا يجوز رفع مرتبات العاملين بوزارة التعليم العالي الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد ١/١/١٩٧٣ - تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ الى ٢٥ جنيها شهريا طالما أنهم لم يعينوا بمقتضى تلك المؤهلات ولا يغير من ذلك وجودهم بالخدمة بمؤهل متوسط بالفئة السابعة في ١/١/١٩٧٣ . لأن اعتبارهم شاغلين لهذه الفئة بالمؤهل العالي هو في الحقيقة تسوية لا يجوز اجراؤها بغير نص صريح يقررها ، ومن ثم فإن العاملين اذعين بمؤهلات متوسطة يكونوا غير مخاطبين بأحكام المادة الأولى والبنء ١ من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ ولو كانوا حاصلين على مؤهلات عليا .

وفيمما يتعلق بتسوية حالة هؤلاء العاملين بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فإنه يبين من نص المادة الثانية من هذا القانون أنه أتى بحكم وجوبى من مقتضاه تسوية حالة العامل الحاصل على مؤهل على وموجود بالخدمة فى ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بوضعه على الفئة المقررة للمؤهل العالى وبالمرتبة الذى حددته المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ٧٢ وقدره ٢٥ جنهيا شهريا اعتبارا من تاريخ تعيينه أو تاريخ حصوله على المؤهل أو تاريخ ترشيح زملائه فى التخرج للتعيين بواسطة القوى العاملة ايهاا لقرب وذلك لأن التسوية الوجوبية التى قررتها المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ستؤدى حتما الى اعادة تعيين العامل الذى حصل على مؤهل عال اثناء الخدمة بالفئة السابعة بمجموعة الوظائف التالية وبذلك يدخل فى عداد المخاطبين بالحكم الدائم الذى تضمنته المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا : أنه لا يجوز قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ رفع مراتب العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا والشاغلين للفئة السابعة بمؤهلات متوسطة الى ٢٥ يناير سهريا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ .

ثانيا : دخول هؤلاء العاملين فى عداد المخاطبين بحكم المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ تطبيقا لأحكام المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتعين وضعهم على الفئة السابعة بمرتبة ٢٥ جنهيا شهريا من تاريخ حصولهم على المؤهل أو تاريخ ترشيح زملائهم فى التخرج ايهاا لقرب .

(ملف ٨٦/٤/٨٠٢ - جلسة ٢٠/٢/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٥٦١)

المبدأ :

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن قواعد اجراءات منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات علمية أعلى من الدرجة الجامعية الأولى لا يسرى على العاملين بكادرات خاصة .

ملخص الفتوى :

لا يسرى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن قواعد واجراءات منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات علمية أعلى من الدرجة الجامعية الأولى - لا يسرى على العاملين بكادرات خاصة - ومن ثم متى كان العاملون بكل من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والبنك المركزى المصرى يتمتعون بنظام وظيفى مستقل عن نظام العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام فانه لا يسرى فى شأنهم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

(ملف ٩٨٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠)

الفرع الثامن تخفيض المرتب لا يكون الا بنص فى القانون

قاعدة رقم (٥٦٢)

المبدأ :

ان الأصل المسلم به ان حق العامل فى مرتبه لا يجوز تخفيضه الا بنص فى القانون - تقرير اقدميات اعتبارية بنص القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ خولت للعامل الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى ، لا يصح معه المساس بما كان يتقاضاه العامل من راتب .

ملخص الفتوى :

الأصل المسلم به ان حق العامل فى مرتبه لا يجوز تخفيضه الا بنص فى القانون فاذا كانت هناك تسويات طبقا لقاعدة قانونية جديدة تعطى للعامل حقا فى ترقية فى درجات الوظيفة فان هذه الترقية التى يستحقها طبقا لنصوص القانون لا يترتب عليها المساس بما كان يتقاضاه من قبل ما لم ينص القانون على غير ذلك واذا اشتمل القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على اقدميات اعتبارية خولت للعامل المذكور الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى ولم ينص القانون على تخفيض راتب العامل فان من يطبق عليه هذه القواعد لا يجوز المساس بما كان يتقاضاه من راتب .
(فتوى ٨٠٩ فى ١٩٨٢/٦/٢٦)

قاعدة رقم (٥٦٣)

المبدأ :

عدم خضوع مكافآت اعضاء المجالس القومية المتخصصة - العاملين بالحكومة والقطاع العام للخفض المنصوص عليه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

من حيث ان الدستور انشأ المجالس القومية المتخصصة كجهاز دائم لمعاونة رئيس الجمهورية فى رسم السياسة العامة للدولة ، و دخول رئيس

الجمهورية تشكيلها من اعضاء قادرين على المساهمة فى اعمالها ، ولتحديد المقابل الذى يستحقه هؤلاء الاعضاء لقاء ما يؤدونه من عمل ، اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٤ الذى وضع حدا اقصى لما يستحقونه نظير العضوية وحضور اجتماعات المجالس واللجان والشعب ، ويخضع الى النصف بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام ، واسند لمساعد رئيس الجمهورية المشرف على شئون هذه المجالس تقدير المكافآت المستحقة عن مساهمة الاعضاء فى اعمال تلك المجالس واللجان والشعب المتفرعة عنها .
لذلك اصدر قراره رقمى ٢ ، ٣ لسنة ١٩٧٤ اللذين نظما استحقاق مكافآت الاعضاء والخبراء ومقررى المجالس والشعب من تخفيض مكافأة العضوية والمكافأة الاضافية للمقررين بمقدار النصف وذلك بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام .

واذ تعد هذه المجالس القومية وشعبها مؤسسة دستورية قائمة بذاتها فان اختيار العاملين بالحكومة والقطاع العام لعضويتها ، يعد تكليفا لهم بأعمال اضافية خارج نطاق اعمالهم الاصلية وتبعاً لذلك فان ما يستحقونه لقاء مساهمتهم فى اعمال تلك المجالس انما هو اجرا اضافيا .

ولما كان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧١ والمعمول به حتى ١٩٨١/٧/١ تاريخ الغائه بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ ينص فى مادته الاولى على انه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما فى حكمها التى تمنح لاي سبب كان علاوة على الاجر الاصلى للعاملين . . . » واذ اقصمت المذكرة الايضاحية لهذا القانون عن اخراج الاجور الاضافية وما فى حكمها من دائرة الخفض المنصوص عليه بهذا القانون ، فان المكافآت التى تمنح لاعضاء المجالس المتخصصة للعاملين بالحكومة والقطاع العام لا تخضع بوصفها اجرا اضافيا لحكم الخفض .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع المكافآت فى الحالة الماثلة للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

الفرع التاسع

زيادة المرتب

قاعدة رقم (٥٦٤)

المبدأ :

جواز تطبيق حكم المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على العاملين الذين تنظم شؤون توظيفهم كادرات خاصة ومن بينهم اعضاء مجلس الدولة .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع قرر اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ زيادة مرتبات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام المشار اليهم بالمادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وكذلك زيادة مرتبات جميع العاملين الخاضعين لآى نظام من النظم الوظيفة الخاصة بغير تفرقة بينها بمقدار علاوتين من علاوات الفئة التى كانوا يشغلونها فى ١٩٧٨/٦/٣٠ او بمقدار ستة جنيهاات ايها اكبر ولو ادى ذلك الى تجاوز نهاية مربوط الدرجات المالية التى يشغلونها بشرط الا تزيد مرتباتهم عن الربط الثابت المقرر لآعلى درجة فى الكادرات المعاملين بها ، ولتنظيم صرف تلك الزيادة وضع المشرع حكما خاضعا بمقتضاه يتم الصرف على دفعتين متساويتين الأولى فى ١٩٨٠/٧/١ والثانية ١٩٨١/٧/١ ، ومن ثم فان اصل الحق فى زيادة المرتب بالقيمة سالفة البيان سواء بالنسبة للخاضعين لنظامى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام او بالنسبة للخاضعين لكادرات خاصة ينشأ ابتداء من ١٩٨٠/٧/١ تاريخ العمل بالقانون وعليه يتعين اعتبار تلك الزيادة جزءا من المرتب فى هذا التاريخ مع ما يترتب على ذلك من آثار ولا يؤثر فى هذا الحكم ارجاء صرف الزيادة الى تاريخ لاحق اذ ان هذا الارجاء ليس من شأنه المساس باصل الحق ، ومما يؤكد ذلك ان المشرع اوجب فى المادة الثامنة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ مراعاة تلك الزيادة كاملة عند تسوية معاشات من تنتهى خدمتهم اعتبارا

من ١٩٨٠/٧/١ وقبل حلول موعد صرف الدفعه الثانية من الزيادة فى
١٩٨١/٧/١ .

وترتيباً على ما تقدم فإن اعضاء مجلس الدولة باعتبارهم من العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم كادرات خاصة يفيدون اعمالاً لعموم نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ واطلاقه من الحكم الذى تضمنته تلك المادة فيتعين زيادة مرتباتهم بمقدار علاوتين من علاوات الدرجة التى كانوا يشغلونها فى ١٩٧٨/٦/٣٠ وذلك اعتباراً من ١٩٨٠/٧/١ ، ولا وجه لقصر هذا الحكم على العاملين العاملين بجدول مرتبات خاص مع خضوعهم فى ذات الوقت لنظامى العاملين المدنيين بالدولة او القطاع العام لأن فى ذلك تخصيص للحكم العام الوارد فى المادة الخامسة بغير نص صريح يوجهه .

ولما كانت القاعدة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ تقضى باستحقاق العلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مربوط الوظيفة ولو لم تتم الترقية إليها ، وكان التفسير السليم لهذا الحكم يقتضى اعتبار علاوات الوظيفة الأعلى هى العلاوات المقررة للوظيفة التى يشغلها العضو عند بلوغ مرتبه نهاية مربوطها وكذلك اعتبار نهاية ربط الوظيفة الأعلى حداً أقصى للحق المسالى المقرر للوظيفة التى يشغلها ، فإن العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية ربط الوظيفة الأعلى نتيجة زيادته بعمية العلاوتين المنصوص عليهما بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فى ١٩٨٠/٧/١ لا يستحق علاوة دورية فى ١٩٨١/١/١ - وكذلك فإن العضو الذى يتقاضى فى ١٩٧٨/٧/١ علاوات وبدلات الوظيفة الأعلى لبلوغ مرتبه نهاية ربط الوظيفة التى يشغلها يستحق العلاوتين المشار اليهما بالفئة المقررة للوظيفة الأعلى باعتبارها الفئة المقررة لوظيفته .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
ما يأتى :

أولاً : سريان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على العاملين بالكادرات الخاصة ومن بينهم أعضاء مجلس الدولة والهيئات القضائية .

ثانياً : أنه اعتباراً من ١٩٨٠/٧/١ يستحق العضو زيادة في مرتبه بمقدار علاوتين على أنه يؤجل صرف أحدهما إلى ١٩٨١/٧/١ .

ثالثاً : عدم استحقاق العضو علاوة دورية في ١٩٨١/١/١ - إذا بلغ مرتبه بالعلاوتين نهاية مربوط الوظيفة الأعلى .

رابعاً : استحقاق العضو الذي يبلغ مرتبه بالعلاوتين نهاية ربط الوظيفة التي يشغلها للعلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الأعلى .

خامساً : أن قيمة الزيادة تتجدد بمقدار العلاوة المستحقة في ١٩٧٨/٧/١ ولو كانت علاوة الوظيفة الأعلى .

(ملف ٥٣٧/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦)

قاعدة رقم (٥٦٥)

المبدأ :

عدم جواز زيادة مرتب العامل بالقطاع العام عن الربط المالي الثابت لوظيفة رئيس مجلس إدارة الشركة التي يعمل بها .

ملخص الفتوى :

أن المشرع في القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قيد الزيادة في مرتبات العاملين المؤهلين بما لا يتجاوز الربط الثابت المالي لأعلى درجة أو وظيفة في الكادرات العاملين بها ، والمشرع بذلك قد وضع القاعدة المنطقية التي تسرى على العاملين المؤهلين . وهذه القاعدة بهذه المثابة تسرى من باب أولى على العاملين غير المؤهلين . ومن ثم لا يستحق العامل الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ متى ترتب على هذه الزيادة أن يتجاوز مرتب الربط المالي الثابت لوظيفة رئيس مجلس إدارة الشركة .

(ملف ٩٦٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/١/٤)

قاعدة رقم (٥٦٦)

المبدأ :

أن الربط الثابت المقرر بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بشأن تعديل جدولى مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام ذوى الربط الثابت - يتضمن الزيادة المقررة فى المادة الثانية من ذات القانون .

ملخص الفتوى :

وتخلص الوقائع فى أنه ورد للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة كتاب وزارة الرى رقم ٢٤٥٨ المؤرخ ١٤/٩/١٩٨٣ مرفقا به فتوى إدارة الفتوى لوزارة الرى بشأن كيفية تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ على ذوى الربط الثابت .

وقد ذهبت الفتوى الأولى الى إحقية العاملين من ذوى الربط الثابت بالحكومة والقطاع العام فى تقاضى رواتبهم وفقا للجدول المرفق بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه بالإضافة الى منحهم الزيادة المقررة بالمادة الثانية من القانون المذكور لا فرق فى ذلك بين الموجودين منهم بالخدمة فى ١٩٨٣/٧/١ أو من يعين منهم بعد هذا التاريخ كما ورد للجهاز فى هذا الشأن فتوى إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمخافطات المؤرخة ١٩٨٣/١٠/٢٣ التى ذهبت الى أن تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه مؤداه استحقاق ذوى الربط الثابت الحاليين منهم والمعينين بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ للربط الثابت المحدد بالجدول الملحق بالقانون المذكور وقدره ٢٥٤٣ جنيها فقط باعتبار أن ذلك الربط جاء شاملا للزيادة المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ وأزاء الاختلاف بين هاتين الفتوتين فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فاستعرضت القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدول مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام وتنص المادة الأولى على أنه « يستبدل بالجدول رقم (١) المرفق بكل من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة

١٩٧٨ وقانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الجدولان المرفقان بهذا القانون .

وتنص المادة الثانية منه على ان « تزداد مرتبات العاملين الحاليين والمعينين قبل أول يوليو سنة ١٩٨٣ بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام بواقع ٦٠ جنيها سنويا ، وتمنح هذه الزيادة للعامل بعد العلاوة الدورية المستحقة له في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بهذا المرتب نهاية المربوط المقرر قانونا وتمنح هذه الزيادة لذوى المناصب العامة وذوى الربط الثابت الحاليين ولن يعين منهم بعد العمل بهذا القانون .

وواضح من نص المادة الثانية من القانون انه كان يواجه اصلا حالة العاملين عند نفاذ القانون حيث ان زيادة الربط بمقدار معين لا يستتبع بذاته زيادة المرتبات الفعلية عند العمل بهذا القانون بمقدار هذه الزيادة ، ولهذا حرص المشرع اساسا في المادة الثانية على تقرير منح هذه الزيادة للعاملين بالفعل في ١٩٨٣/٦/٣٠ . واذا شملت زيادة المربوط ذوى الربط الثابت كذلك فقد كان على المشرع في المادة الثانية ان يقرر مريان هذه الزيادة فعلا بالنسبة لذوى الربط الثابت حتى لا يفهم من تناول المشرع فيها باقى العاملين دون ذوى الربط الثابت عدم حصول الاخيرين على نفس الزيادة ، وبذلك فان المشرع لم يأت في المادة الثانية بحكم جديد مخالف او معارض او يتضمن اضافة الى حكم المادة الاولى وانما استخلص الاثر الفوري المباشر للمادة الاولى وقرره صراحة منعا للجدل .

ومن ثم فان الزيادة المستحقة في المادة الثانية ليست اضافة الى تلك المقررة في المادة الاولى وانما هي تقرير لانثارها وكشف تأكيد لاستحقاقها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى ان الربط الثابت المقرر بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ يتضمن الزيادة المقررة في المادة الثانية من ذات القانون .

قاعدة رقم (٥٦٧)

المبدأ :

استحقاق العاملين المذكورين بالفئرتين الأولى والثانية من البند (٢) من المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسوية حالات بعض العاملين للزيادة المقررة بموجب هذا القانون دون اعادة التسوية .

ملخص الفتوى :

وتخلص وقائع الموضوع فى انه بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٤ صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسوية حالات بعض العاملين ونصت المادة الأولى منه على أن « يزداد اعتبارا من ١/١/١٩٨٤ المرتب المستحق قانونا لكل من العاملين المذكورين بعد بقيمة علاوتين من علاوات درجته فى تاريخ العمل بهذا القانون بعد أدنى خمسة جنيهاً شهريا ولو تجاوز بها نهاية مربوط الدرجة : ١ - ٢٠٠٠ - حملة المؤهلات اقل من المتوسطة التى توقف منحها وتسوى حالاتهم وفقا للجدول الرابع من جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالفئة التاسعة اذا كان حملة ذات المؤهل المسبوق بالابتدائية القديمة أو ما يعادلها أو مسابقة القبول انتهت بالحصول على المؤهل تسوى حالاتهم بالفئة الثامنة وفقا للجدول الثانى من جداول القانون المشار اليه ، ويناء على ذلك تقدم بعض العاملين الحاصلين على شهادة الاعدادية الزراعية بطلبات يلتمسون فيها تسوية حالاتهم طبقا للبند ٢ من المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ الى مديرية التنظيم والادارة بمحافظة القليوبية .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية فاستبان لها ان المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ تضمنت منح زيادة فى المرتب المستحق قانونا بقيمة علاوتين من علاوات الدرجة فى تاريخ العمل بهذا القانون وبعد أدنى قدره خمسة جنيهاً اعتبارا من ١/١/١٩٨٤ لثلاثة طوائف من العاملين بينتهم المادة المشار اليها فى بنودها الثلاثة . وحددت هذه البنود شروط منح الزيادة لكل طائفة بحيث لا تستحق الزيادة المذكورة الا بتوافر هذه الشروط .

كما استبانت الجمعية حكم البند ٢ من المادة المشار اليها أن شرط منح الزيادة للمخاطبين بهذا البند بفقرتين الأولى والثانية أن يكون العامل من حملة المؤهلات أقل من المتوسطة التي توقف منحها . وقد قرر المشرع الزيادة المذكورة لهؤلاء العاملين بسبب أن من بين حملة المؤهلات أقل من المتوسطة التي توقف منحها من قيمة مؤهلاتهم بالفئة التاسعة (٣٦٠/١٦٢) كما ورد النص على ذلك في قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية الزراعية ، في حين أن ذات المؤهل المسبوق بالابتدائية القديمة لو ما يعادلها قيم بالفئة الثامنة ، ومن ثم قرر المشرع منحهم هذه الزيادة تعويضا لهم عن هذه المغارقة وحتى لا يفتح بابا جديدا للمطالبة باجراء التسوية على اساس الفئة الثامنة . وعلى ذلك فإن الحكم الواجب التطبيق على العاملين المذكورين بالفقرتين الأولى والثانية من البند ٢ من المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه مقصور على منح الزيادة المقررة ، ولا محل للقول باعادة التسوية في هذا الشأن .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العاملين المذكورين بالفقرتين الأولى والثانية من البند ٢ من المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه للزيادة المقررة بموجب هذا القانون دون اعادة التسوية .

(ملف ١٠٠٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٥/٣/٦)

قاعدة رقم (٥٦٨)

المبدأ :

إذا كان العامل قد انتهت خدمته ثم اعيد تعيينه بحيث لم يكن موجودا بالخدمة في ١/٧/١٩٨٠ التاريخ المقرر لمریان أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فإنه لا يكون قد طبق في شأنه القانون المذكور أصلا ومن ثم يفقد أحد شروط استحقاقه الزيادة المقررة بالبند ١ من المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين .

ملخص الفتوى :

يبين من المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسريـ
حالات بعض العاملين ان المشرع قرر زيادة فى المرتب المستحق قانونا
للعامل اعتبارا من ١/١/١٩٨٤ بحد أدنى خمسة جنيهات شهريا ولو تجاوز
بها نهاية مربوط الدرجة وذلك لطوائف العاملين وبشروط محددة .
ومن هذه الطوائف ما ورد النص عليه فى البند ١ من المادة المذكورة
وذلك لمواجهة مشكلة تتمثل فى أن القانونين رقمى ١٣٥ ، ١٤٢ لسنة
١٩٨٠ تقررا منح العامل اقدمية اعتبارية فى الفئة التى كان يشغلها أصلا
فى ٣١/١٢/١٩٧٤ أو فى الفئة التى أصبح يشغلها فى هذا التاريخ بعد
تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته من قبل تطبيق
قواعد الترقية بالرسوب الوظيفى الصادر بها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥
فى هذا التاريخ ، ولما كان العاملون الذين تمت ترقيتهم بالرسوب
الوظيفى فى التاريخ المذكور سيمنحون الأقدمية الاعتبارية فى الفئة التى
رقى فيها كل منهم وليس فى الفئة التى تمت الترقية اليها ، فإن الأقدمية
الاعتبارية فى هذه الحالة لا يترتب عليها إفادة العامل أن ينترتب عليها
أى تعديل فى تواريخ الترقية التى تمت فى ٣١/١٢/١٩٧٤ . ولذلك
اشتراط المشرع لاستحقاق الزيادة المقررة بالنسبة بهذه الطائفة من العاملين
شرطين : الأول : أن يكون العامل قد رقى فعلا بالرسوب الوظيفى فى
٣١/١٢/١٩٧٤ بمقتضى حكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ الثانى : ألا يكون
قد ترتب على تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على حالته تعديل
فى تواريخ ترقياته ، أى أن يكون تم تطبيق القانون المذكور عليه ولم يسفر
هذا للتطبيق عن أية إفادة . فإذا ما فقد العامل أحد الشرطين خرج من
نطاق المخاطبين بحكم الزيادة المنصوص عليها فى البند ١ من المادة الأولى
من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ .

ولما كان الثابت أن العامل المعروضة حالته انتهت خدمته اعتبارا
من ١٦/١/١٩٨٠ وأعيد تعيينه اعتبارا من ٣٠/٧/١٩٨٠ فإنه لا يكون
موجودا فى الخدمة فى ١٠/٧/١٩٨٠ ومن ثم لا يكون قد طبق فى شأنه
القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ أصلا ويقتد بذلك أحد شرطى استحقاقه الزيادة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى :

عدم احقية السيد / للزيادة المقررة يابند ١ من المادة الأولى
من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ .

(ملف ٦٧١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٥٦٩)

المبدأ :

مواعيد العلاوات الدورية العادية ومدى تأثيرها بمنح العلاوة المقررة
بمقتضى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ - لا تتأثر بها بل تبقى على
أصلها كما كانت .
ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٢ من قانون نظام موظفى الدولة على أن :

« يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقاً للنظام المقرر بالجدول المرافقة
بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ولا تمنح العلاوة إلا لمن يقوم
بعمله بكفاءة .. » . وتنص المادة ٤٣ على استحقاق العلاوات الاعتيادية
فى أول مايو التالى لمضى الفترة المقررة من تاريخ التعيين او منح العلاوة
السابقة .. ولا تغير الترقية موعد العلاوة الاعتيادية » .

وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل
بعض احكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن تمنح علاوة اضافية
للموظفين من الدرجات التاسعة الى الدرجة الرابعة الذين امضوا سنتين
بدون علاوة لبلوغهم نهاية مربوط الدرجة اعتباراً من أول مايو التالى
لصدور هذا القانون ، وتكون هذه العلاوة بنفس درجة كل منهم ولا يجوز
منحها إلا لثلاث مرات فى كل درجة مع مراعاة احكام المواد ٣١ و ٤٢ و
٤٣ و ٤٤ .

ويستفاد من هذين النصين ان العلاوة الاضافية المقررة بالقانون
رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ تختلف عن العلاوة الدورية العادية التى تمنح طبقاً
لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ذلك لأن هذه العلاوة العادية
تمنح فى حدود الدرجة المالية للموظف يداية ونهاية بحيث إذا بلغ نهاية

المربوط وقفت العلاوات . اما العلاوة الاضافية المستحدثة فانها لا تستحق الا عند بلوغ نهاية المربوط ، ووقف العلاوات العادية وانقضاء سنتين منذ بلوغ نهاية هذا المربوط دون منح علاوات ، كما ان استحقاق العلاوة العادية لا يتقيد بعدد معين من مرات المنح ، فى حين ان العلاوة الاضافية لا تتكرر اكثر من ثلاث مرات ، وعلى مقتضى ذلك لا يجوز الخلط بين هذين النوعين من العلاوات المستقل احدهما عن الاخر ، ومن ثم يتعين صرف كل منهما فى مواعيدها الخاصة دون اعتداد بمواعيد صرف الاخرى .

فاذا كانت آخر علاوة دورية منحت للموظف فى الدرجة الرابعة الكتابية هى التى اكتمل بها مربوط الدرجة الرابعة فى اول مايو سنة ١٩٥٧ ثم حل شهر مايو سنة ١٩٥٩ فلم يمنح علاوة لبلوغ راتبه نهاية المربوط ثم صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ فمنح بمقتضاها علاوة اضافية استثنائية فى اول مايو سنة ١٩٦٠ ثم رعى الى الدرجة الثالثة الكتابية فى اغسطس سنة ١٩٦٠ ومنح علاوة الترفية ، ومن ثم فان موعد العلاوة الدورية المستحقة فى الدرجة الجديدة يحل بعد مضي عامين من تاريخ آخر علاوة دورية منحت له ، ولا يتأثر بميعاد منحه العلاوة الاستثنائية ويستحق هذا الموظف علاوته الدورية فى اول مايو سنة ١٩٦١ تاريخ انقضاء سنتين من اول مايو سنة ١٩٥٩ .

(فتوى ٥٨٤ فى ١٩/٨/١٩٦١)

قاعدة رقم (٥٧٠)

المبدأ :

استحقاق المعينين من ١٩٧٦/١٢/١٨ لعلاوة دورية فى اول يناير سنة ١٩٧٨ مع صرف الفروق المسالية من ١٩٧٨/٧/١ طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

من حيث ان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كان يحدد يناير التالى لمضى عامين على التعيين موعدا لاستحقاق المعين لأول مرة للعلاوة الدورية ، وان القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ المعمول به حاليا اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١

قد ألغى القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ وقرر استحقاقه لها فى يناير التالى
لمضى عام واحد على التعيين .

ومن ثم فإن مقتضى أعمال أحكام القانون الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
بأثر مباشر منح كل من مضى على تعيينه عام علاوة دورية فى أول يناير
سنة ١٩٧٩ أعمالا للقاعدة الواردة به والنسبة تستحق فى يناير من كل
عام . ولا وجه للقول بمنح من لم يكمل عامين واكمل عام فى أول يناير
سنة ١٩٧٨ علاوة دورية مع صرف الفروق من ١/٧/١٩٧٨ لوقع الأجل
الأول فى المجال الزمنى لأعمال أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والذى
كان يشترط مضى عامين على التعيين لاستحقاقه للعلاوة الدورية وليكون
التاريخ الثانى ليس هو الموعد المحدد فى القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨
لمنح العلاوة الدورية .

وبناء على ذلك لا تستحق العملات المعروضة حالتهن والمعينات فى
٧٦/١٢/١٨ علاوة دورية فى ٧٨/١/١ لعدم مضى عامين على تعيينهن فى
هذا التاريخ الذى يدخل فى المجال الزمنى لأعمال أحكام القانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٧١ كما لا يجوز صرف تلك العلاوة لهن فى ٧٨/٧/١ لأن القانون
رقم ٤٧ لسنة ٧٨ جدد هذا التاريخ موعدا للعمل بأحكامه وليس موعدا
لاستحقاق العلاوة الدورية ، وعلى ذلك فإن العلاوة الدورية تستحق لهن
فى ١٩٧٩/١/١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى استحقاق العملات والمعينات فى
١٩٧٦/١٢/١٨ العلاوة الدورية فى ١٩٧٩/١/١ .

(ملف ٥٠٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

الفرع العاشر

تحديد المرتب بما يجاوز بداية مربوط الفئة الوظيفية

قاعدة رقم (٥٧١)

المبدأ :

ان تحديد مرتب العامل فى القطاع العام الذى تزيد مدة خبرته الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة بما يجاوز بداية مربوط الفئة الوظيفية المعين عليها - هو مما يدخل فى نطاق السلطة الجوازية للجهة المختصة بالتعيين طبقاً للمادة (٢٥) من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ (المقابلة للمادة ١٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١) - لا يجوز استعمال هذه الرخصة الا عند التعيين وليس فى تاريخ لاحق على ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢٥) من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ انتهى تحكم المسألة محل البحث تنص على انه « مع عدم الاخلال باحكام المادة (٧) من هذا النظام يحدد لجر العامل عند تعيينه ببدلية مربوط الفئة التى يعين فيها ويستحق هذا الاجر من تاريخ تسلمه العمل » .

ويجوز تحديد الاجز بما يجاوز بداية المربوط فى الحالات التى تزيد فيها مدة خبرة العامل الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل هذه الوظيفة وذلك بالشروط والأوضاع التالية :

(٢)

(ج) يكون تحديد الاجر على هذا الوجه بقرار من الجهة المختصة بالتعيين « .

ومفاد ذلك ان تحديد مرتب العامل فى القطاع العام - الذى تزيد مدة خبرته الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة - بما يجاوز

بداية مربوط الفئة الوظيفية المعين عليها هو مما يدخل فى نطاق السلطة الجوازية للجهة المختصة بالتعيين والتي تتعين أن تستعملها بحسب صريح النص عند التعيين اذ جرت صياغته على ان « ... يحدد أجر العامل عند تعيينه » فاذا لم تستعمل هذه الرخصة عند التعيين فان الجهة المختصة بالتعيين تكون قد استنفذت سلطتها فى هذا الصدد ، ولا يكون فى مكنتها الاستناد الى هذه الرخصة لتعديل مرتبات العاملين فى تاريخ لاحق لما ينطوى عليه ذلك من خروج صريح على النص » .

كما انه لا وجه للقول بأن النص فى الفقرة (ج) من المادة (٢٥) بأن تحديد الأجر على الوجه المتقدم بقرار من الجهة المختصة بالتعيين يفترض أن يتم هذا التحديد فى تاريخ لاحق للتعيين - لا وجه لهذا الاستنتاج - اذ انه غير قاطع فى الدلالة على الحكم فضلا عن تعارضه مع ظاهر عبارة النص كما سلف البيان .

ولا محل للقياس على ما جرى عليه العمل فى صدد اعمال الجهة الادارية لسلطاتها التقديرية طبقا للمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة لاختلاف القواعد والنظم التى تحكم حساب مدد الخبرة السابقة فى القطاع العام عن تلك المتعلقة بضم مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه والتى يترتب عليها حساب مدد العمل السابقة فى الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم فان قيام شركة النصر لتجارة السيارات بتعديل مرتبات بعض العاملين بما يجاوز بداية ربط الفئات المعينين عليها فى تاريخ لاحق لتاريخ التعيين هو اجراء مخالف للقانون .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان تحديد مرتب العامل بالقطاع العام الذى تزيد مدة خبرته الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة لا يكون الا عند التعيين وليس فى تاريخ لاحق على ذلك .

(فتوى ١٩٧٠ ب/٢٦/٣/١٩٧٧)

ويذات المعنى (فتوى ١١٦٥ فى ١٢/١١/١٩٨٣) .

قاعدة رقم (٥٧٢)

المبدأ :

اغتناب سلطة أعلى لاختصاص سلطة أدنى فى التعيين لا يجعل العيب الذى يلحق قرار التعيين البطلاق المطلق أو الانعدام بل مجرد عيب عدم الاختصاص البسيط - مخالفة تعيين العامل فى غير أدنى درجات التعيين تتحصن بمعنى المدة القانونية - تحديد مرتب العامل بما يزيد على ما يستحقه أصلا من بداية ربط الفئة التى عين عليها مخالفة قانونية لا تتحصن بثوات ميعاد الستين يوما - اذ يرجع فى شأن المرتب الى القانون ذاته - للادارة أن تعمل قواعد حساب مدة الخدمة السابقة اذا توافرت شروط تطبيقها لمنح العامل مرتبا أعلى من أول ربط الدرجة أو الفئة التى يجزى تعيينه فيها .

ملخص الفتوى :

طبقا للدستور الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ فان رئيس الجمهورية هو صاحب الحق الاصيل فى تعيين الموظفين فى حدود القانون ، وان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ جعل التعيين فى وظائف الادارة العليا من اختصاص رئيس الجمهورية والتعيين فى الوظائف الأدنى بقرار من السلطة المختصة الوزير أو المحافظ أو رئيس مجلس الادارة حسب الأحوال) . كما يبين من الجدول الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ انه لا يجوز وضع العامل على فئة أعلى قبل انقضاء مدة بينية على شغله للفئة الأدنى الامر الذى تقتضى الا يتم التعيين الا فى أدنى الدرجات كاصل عام .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٥ تضمن تعيين العامل فى الفئة الثالثة من المستوى الأول اى فى غير وظائف الادارة العليا وفى غير أدنى فئات التعيين فانه يكون قد صدر مشويا بعيب عدم الاختصاص لكون التعيين قد تم بأداة غير تلك التى حددها النص ويكون قد خالف القانون بتعيين العامل فى فئة تعلو فئة بداية التعيين ، الا انه لما كان عيب عدم الاختصاص الذى شاب القرار اقتصر على مخالفة قواعد الاختصاص فى نطاق الوظيفة الادارية بممارسة سلطة أعلى لاختصاص سلطة أدنى ، فان هذا العيب لم يصل الى حد اغتصاب السلطة الذى يؤدى الى انعدام القرار ، وانما هو عيب عدم اختصاص بسيط ويتحصن القرار المشوب به بمضى ستين يوما على صدوره . كذلك

فإن المخالفة المتمثلة فى تعيين العامل فى غير ادنى درجات التعيين قد اسفرت عن اسناد مركز قانونى للعامل وان القرار الصادر بإنشاء ذلك المركز يتحصن فى هذا الشئ أيضا بمضى المدة القانونية .

وإذا كان القرار محل البحث قد تحصن فى شقيه المتعلقين بالتعيين بغير الاداة التى حددها القانون وفى غير ادنى الدرجات ، فإنه لا يتحصن فيما تضمنه من تحديد مرتب للعامل يزيد على بداية ربط الفئة التى عين عليها ، وذلك أن المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تقضى بأنه يمنح العامل عند التعيين أول مربوط الفئة الوظيفية التى يعين عليها ، فضلا عن أن الجدول الملحق بهذا القانون حدد بداية معينة لكل فئة لا تترخص جهة الادارة فى تجاوزها باعتبار أن العامل يستمد حقه فى الراتب من القانون مباشرة دون أن يلزم لنشره هذا الحق قرار ادارى ، ذلك أن القرار الصادر بالتعيين يقتصر على اسناد الوظيفة الى الموظف ، أما المرتب فلا يملك قرار التعيين أن يحدده وانما يرجع فى شأنه الى القانون ذاته ، وبالتالي فإن القرارات التى تمس الراتب باعتبارها حقا ذاتيا لا يتحصن بفوات الميعاد ويكون للادارة أن تصحح المخالفة التى تلحق بالراتب فى أى وقت . وعليه يقتصر حق العامل فى الحالة المسائلة على بداية ربط الفئة التى عين عليها وهو ما يستتبع تعديل مرتبه بمنحه أول مربوط تلك الفئة .

وإذا كانت المادة ٢٦ من قانون العاملين الجديد رقم ٤٧ لسنة ٧٨ قد أجازت لرئيس الجمهورية فى الحالات التى يقرها أن يقرر الاحتفاظ لمن يعين بوظيفة أخرى بالأجر والبدلات التى كان يتقاضاها قبل التعيين ولو تجاوز نهاية الأجر والبدلات المقررة للوظيفة الجديدة ، فإن أعمال هذا الحكم مقصور على من كان يشغل وظيفة عامة سابقة .

ولما كان العمل السابق للمذكور قد قضى فى مؤسسة صحفية ، وكان القانون رقم ٥١ لسنة ٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية لم يعتبرها مؤسسات عامة من كل الوجوه وانما حدد ذلك بأحوال مسؤولية مديريها ومستخدميها المنصوص عليها فى قانون العقوبات وبما يتعلق بمزاوتها لأعمال التصدير والاستيراد ، فإن وظائفها لا تعد وظائف عامة ومن ثم لا يفيد المذكور من حكم المادة المشار اليها ، إلا انه يبقى للادارة أن تعمل فى شأنه قواعد حساب مدد الخدمة السابقة ان توافرت شروط تطبيقها .

قاعدة رقم (٥٧٣)

المبدأ :

استحقاق العامل عند التعيين بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة المعين عليها طبقا لجدول الأجور الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - استثناء من هذا الأصل يحتفظ للعامل الذي له مدة خدمة سابقة تدرج بمقتضاها الى مرتبة يزيد على بداية أجر التعيين المقرر لدرجة وظيفته التي يعين عليها بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة وذلك بشرط اتصال المدة بين الخدمة السابقة والخدمة اللاحقة وبقيده هو عدم تجاوز أجر العامل نتيجة هذا الاحتفاظ نهاية ربط الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية نص المادة ١٥٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات والتي تنص على ان « تسرى احكام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين بالجامعات الخاضعة لهذا القانون من غير اعضاء هيئة التدريس » .

كما استعرضت حكم المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والتي تنص على ان « يستحق العامل عند التعيين بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة طبقا لجدول الأجور رقم : المرافق لهذا القانون » .

واستثناء من ذلك اذا أعيد تعيين العامل في وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها بشرط الا يجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة .

ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالوحدات الاقتصادية والمعاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم في الوحدات التي تسرى عليها احكام هذا القانون .

كما يسرى هذا الحكم على العاملين المعينين بمكافآت شاملة عند تعيينهم في وظائف دائمة .

واستظهرت الجمعية ان الأصل فيما قرره هذا النص هو استحقاق العامل عند التعيين بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة المعين عليها طبقا لجدول الأجور الملحق بالقانون واستثناء من هذا الأصل ورعاية لمن كان من العاملين له عند التعيين مدد خدمة سابقة ومن نتيجة التدرج فيها الى مرتب يزيد على بداية اجر التعيين المقرر لدرجة الوظيفة التي يعين عليها وحتى لا يفاجأ مثل هذا العامل بخفض في مرتبه بمثل الفرق بين ما كان يتقاضاه في وظيفته السابقة وبين بداية اجر التعيين قرر المشرع الاحتفاظ لمثل هذا العامل بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة وذلك بشرط اتصال المدة بين الخدمة السابقة واللاحقة ويقيد هو عدم تجاوز اجر العامل نتيجة هذا الاحتفاظ نهاية ربط الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها .

وقد عدلت المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ صورا لهذا الاستثناء على الأصل العام الذي قرره هي : اعادة تعيين العامل في وظيفته من مجموعة نوعية مغايرة للمجموعة التي كان يعمل بها واعادة تعيين العامل السابق بالوحدات الاقتصادية والمعامل بنظم خاصة في الوحدات التي يسرى عليها أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعيين العامل الذي كان معينا بمكافأة شاملة في وظيفة دائمة ، وتأخذ هذه الصور جميعها حكم التعيين الجديد ، وبذلك تكون القاعدة المقيدة للأصل انه في كل حالات التعيين الجديد يحتفظ للعامل المخاطب بأحكام القانون المذكور بالأجر الذي كان يتقاضاه بوظيفته السابقة وبالشروط والقيدن المذكورين .

وبتطبيق هذه القاعدة على الواقعة المعروضة تبين ان العامل المذكور كان يعمل بمحافظة اسيوط من ١٩٦٨/٢/٨ حتى ١٩٨٠/٦/٣٠ حيث كان لجره ٥٠٠ر.٥٠٠ ج . ثم عين بوظيفة اخصائي اجتماعي بجامعة اسيوط بالدرجة الثالثة ١٣٠٠/٣٦٠ بمجموعة الوظائف التخصصية التي شغلت نتيجة الاعلان عن مسابقة لشغلها وذلك اعتبارا من ١٩٨٠/٦/٣٠ مع وضعه تحت الاختبار لمدة ستة اشهر من تاريخ تسلمه العمل وبذلك فانه تعيينه بالجامعة على هذه الدرجة يكون تعيينا جديدا ولما كانت مدة الخدمة متصلة وكان آخر اجر تقاضاه بوظيفته السابقة بالمحافظة يجاوز بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة المعين عليها . فيحتفظ له بأخر اجر تقاضاه في وظيفته السابقة على الا يتجاوز به نهاية ربط الأجر المقرر للوظيفة التي عين عليها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احتفاظ العامل بأجره السابق طبقا للمادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(ملف ٩٥٥/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣)

قاعدة رقم (٥٧٤)

المبدأ :

قرار التعيين يحدد المركز القانونى للعامل من جميع النواحي -
تحديد مرتب العامل بالقطاع العام الذى تزيد مدة خبرته الزمنية على
المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة بما يجاوز بداية مربوط الدرجة المعين
عليها هو ما يدخل فى نطاق السلطة التقديرية للجهة المختصة عند اصدار
قرار التعيين .

ملخص الفتوى :

استبانة الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المعروضة
حالتها عين بشركة مدينة نصر للاسكان والتعمير . بناء على اعلان من
الشركة لشغل بعض الوظائف الشاغرة بها - بوظيفة محاسب بالدرجة الثالثة
بمرتب ٣٠٠ جنيها شهريا ، وهو تعيين مبتدأ بأحدى شركات القطاع
العام التى تخضع لنظام قانونى يمثل فى قانون العاملين بالقطاع العام
الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ويختلف عن نظام العاملين المدنيين
بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . ولم يعالج قانون العاملين
بالقطاع العام المشار اليه اعادة تعيين العاملين المدنيين بالدولة والهيئات
العامة فى شركات القطاع العام لاختلاف الاسس والاساليب
التي يقوم عليها كل منهما . فاجازت المادة ١٩ منه اعادة
تعيين العامل فى وظيفته السابقة التى كان يشغلها او فى وظيفة اخرى
مماثلة فى ذات الشركة او فى شركة اخرى . فلا تمتد اعادة التعيين وفقا
لاحكامه الى غير العاملين بالقطاع العام الخاضعين لاحكامه دون مواهب
ممن يخضعون لنظم قانونية اخرى .

ومن حيث ان المستقر ان قرار التعيين هو الذى يحدد المركز القانونى
للعامل من جميع نواحيه ، وان تحديد مرتب العامل بالقطاع العام الذى

تزيد مدة خبرته الزمنية على المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة بم
يجاوز بداية مربوط الدرجة المعين عليها هو ما يدخل فى نطاق السلطة
التقديرية للجهة المختصة عند اصدارها قرار التعيين ، ولا يجوز استعمال
هذه السلطة فى تاريخ لاحق على ذلك . ولما كان العامل المذكور عين
تعييننا مبتدأ بشركة مدينة نصر للاسكان والتعمير بوظيفة محاسب بالدرجة
الثالثة بمرتب ٣٠٠٠٠ جنيها شهريا ولم تقرر الجهة المختصة بتعيينه
عند اصدارها قرار التعيين تحديد مرتبه بما يجاوز بداية مربوط الدرجة
المعين عليها ، فانه لا يجوز له الاحتفاظ بمرتبه الذى كان يتقاضاه من عمله
السابق بالهيئة المصرية العامة للمساحة والتي انتهت مدة خدمته بها
لانتقاعه عن العمل . ويتعين الاعتداد بالقرار الصادر بتعيينه فى وظيفته
الجديدة بالشركة المذكورة . ولا عبرة بأن حالته لم تكن واضحة عند
اصدار قرار التعيين فهو الذى اخفى عنها واقعة عمله السابقة ، كما اخفى
عن جهة عمله السابقة عمله الجديد مما ادى الى فصلها اياه لانتقاعه
عن العمل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
عدم احقية العامل المذكور فى الاحتفاظ بمرتبه الذى كان يتقاضاه من
عمله السابق بالهيئة المصرية العامة للمساحة عند تعيينه بشركة مدينة نصر
للاسكان والتعمير .

الفصل الثانى الحرمان من المرتب

الفرع الاول حرمان الموظف من راتبه بغير مقتضى

قاعدة رقم (٥٧٥)

المبدأ :

ان حرمان الموظف من راتبه وهو مورد رزقه الوحيد بغير مقتضى
وإثر رفعه لتقرير هدف من ورائه الى تحقيق مصلحة عامة يصيبه حتما
بضرر مادي محقق بالإضافة الى الاضرار النفسية .

ملخص الحكم :

ان حرمان المدعى من راتبه - ولم يثبت ان له مورد رزق آخر -
يترتب عليه ضرر مادي محقق اذ ان الزائب هو مورد رزقه الذى يقيم
اوده فكان حرمان الجهة الادارية من راتبه يصيبه حتما بضرر مادي
محقق هذا بالإضافة الى الاضرار الادبية التى تتمثل فى الالام النفسية
التي أصابته بسبب توقيع مثل هذا الجزاء عليه بغير مقتضى وإثر رفعه
لتقرير هدف من ورائه الى تحقيق مصلحة عامة .

(طعن ٤١٩ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٨)

الفرع الثانى

مرتب الموظف الذى يوقف لعدم استيفاء مسوغات تعيينه

قاعدة رقم (٥٧٦)

المبدأ :

وقف الموظف الذى لم يستوف مسوغات تعيينه خلال مدة التسعة الأشهر المنصوص عليها فى لحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ عن العمل على خلاف فتوى الجمعية العمومية ثم إعادته للعمل بعد ذلك - استحقاقه للراتب خلال فترة إبعاده ما دامت العلاقة الوظيفية قائمة لم تنقض ، إذ لا يد للموظف فى الأبعاد الذى حدث .

ملخص الفتوى :

إذا ثبت أن خدمة الموظف المذكور ظلت مستمرة وممتدة قانونا لعدم صدور قرار يقصم العلاقة الوظيفية التى تربطه بالجامعة ، وإذا كان قد أوقف عن العمل وأوقف صرف مرتبه بغير مسوغ قانونى ، لأن وقف الموظف عن العمل لا يجوز طبقا لقانون التوظيف إلا لمصلحة تحقيق يجرى معه .

وحيث أن جهة الادارة هى التى أبعدت هذا الموظف عن عمله طوال المدة التى اعتبرته موقوفا خلالها ، واستندت فى ذلك الى سبب استقر رأى الجمعية العمومية بعدئذ على ما يخالفه فإنه يتعين - الا يضار من هذا الموقف مما يجب معه صرف مرتبه اليه كاملا عن مدة ذلك الأبعاد .

(فتوى ١١١٠ فى ١٣/١٠/١٩٦٣)

الفرع الثالث

حرمان الموظف من مرتبه لانقطاعه عن العمل دون مبرر

قاعدة رقم (٥٧٧)

المبدأ :

حرمان الموظف من مرتبه لانقطاعه عن العمل - القول بعدم جواز انقطاع عن العمل بغير عذر في غير الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تشترط ان يكون الانقطاع عقب اجازة مرضية او اعتيادية - غير صحيح - اساس ذلك - هو قيام نص المادة على حكمة تشريعية مردها الى اصل طبيعى هو ان الاجر مقابل العمل .

ملخص الحكم :

ان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان فترة انقطاع الموظف عن عمله التي تبرر جرمانه من راتبه مدة الانقطاع يجب ان تكون طبقا للمادة ٦٢ من قانون التوظيف عقب اجازة اعتيادية او مرضية بعد انتهاء مدتها ، وانه ليس لجهة الادارة ان تقرر حرمان الموظف اذا انقطع عن عمله بغير عذر في غير هذه الحالة - هذا القول مردود بان هذه المادة انما تردد اصلا عاما يقوم على حكمة تشريعية يستوجبها حسن سير العمل في الدولاى الحكومى ، مردها الى اصل طبيعى ، هو ان يحرم الموظف الذى ينقطع عن عمله بدون مبرر من راتبه مدة غيابه ، لان الاصل ان الاجر مقابل العمل ، فاذا تغيب الموظف بدون مبرر فلا حق له فى الاجر ، وهذا مع عدم الاخلال بالمحاكمة التأديبية بسبب اهماله فى اداء واجبه لتغيبه عن عمله بدون مبرر .

(طعن ٤١٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٩)

قاعدة رقم (٥٧٨)

المبدأ :

عدم وجود الموظف بمنزله عند زيارة الطبيب له يؤيد قرينة الانقطاع بغير عذر - سقوط حقه فى المرتب عن هذه الفترة .

ملخص الحكم :

ان انقطاع المدعى عن عمله بعذر المرض لم يحم عليه اى دليل من عيون الاوراق اذ الثابت انه يطلب احواله الى الكشف الطبى قامت المدرسة بتحويله الى الادارة الصحية ، وبانتقال الطبيب المختص الى مسكنه لم يجده فيه وتعذر لذلك الكشف الطبى عليه حتى يمكن تقرير ما اذا كان قد طرا عليه حقا طارئ المرض الذى يعيقه عن مباشرة وظيفته او لم يطرا عليه ذلك وما هى الاجازة اللازمة لذلك . ولما كان من المقرر ان الاجر مقابل العمل والاصل المؤصل ان يخصص الموظف وقته وجهده لاداء واجبات وظيفته والا ينقطع عن مباشرة عمله مهما كان الا اذا استحصل مقدما على اجازة بذلك سواء كانت هذه الاجازة اعتيادية ام مرضية ولما كان المدعى لم يؤد عملا خلال هذه الفترة ولم يرخص فى الانقطاع عن العمل خلالها ثم لم يضع نفسه تحت تصرف الادارة الصحية ليسقط قرينة الانقطاع بغير عذر الاستفادة من تطلفه فانه لذلك لا يستحق مرتبه عن تلك الفترة .

(طعن ١٤١٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٤)

قاعدة رقم (٥٧٩)

المبدأ :

الحرمان من الراتب عن ايام الانقطاع عن العمل دون مبرر - ليس ثمة ما يمنع من حرمانه من مرتبه عن مدة الانقطاع بغير تحقيق .

ملخص الحكم :

ان حرمان الموظف من مرتبه عن ايام انقطاعه عن العمل دون مبرر ، يكفى فيه ان يثبت انقطاع الموظف عن العمل وليس هناك فى هذا الصدد سبيل محدد لاثبات الانقطاع ، ومن ثم فان التحقيق الادارى ليس شرطا لازما الا حيث تتجه ارادة الجهة الادارية الى مساهلة الموظف تاديبيا عن هذا الانقطاع بغية مجازاة الموظف ، ومن ثم فليس هناك ما يمنع من حرمانه من مرتبه عن مدة انقطاعه اعمالا لحكم المادة ٤٩ من قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مادام هذا الانقطاع ثابتا ولو بغير تحقيق .

(طعن ١١٣٥ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٣)

الفرع الرابع
طلب استرداد المرتب عن فترة الوقف

قاعدة رقم (٥٨٠)

المبدأ :

طلب الموظف استرداد مرتبه عن فترة وقفه - هو من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات - عدم خضوعه للمواعيد المقررة للتظلم من القرارات الادارية ولرفع دعوى الفائها .

ملخص الحكم :

ان طلب استرداد الراتب عن فترة الوقف هو من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات ولا يدخل ضمن طعون الالغاء المنصوص عليها في الفقرات ثالثا ورابعا وخامسا من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة والتي نصت المادة ١٢ من القانون المذكور بالنسبة لها على عدم قبول دعوى الالغاء قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار او الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم .

(طعن ٥٣٢ لسنة ٥ ق - جملة ١١/٢٦ / ١٩٦٠)

الفرع الخامس المرتب فى فترة الحبس الاحتياطى

قاعدة رقم (٥٨١)

المبدأ :

المادة ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة - صرف المرتب عن فترة الحبس الاحتياطى لسلطة وكيل الوزارة التقديرية - رفضه صرف المرتب بالرغم من صدور حكم جنائى بالبراءة من التهمة - صحيح .

ملخص الحكم :

ان حرمان المدعى من راتبه عن مدة حبسه احتياطيا انما كان بناء على قرار وكيل الوزارة وهو أمر يدخل فى اختصاصه وفقا لحكم المادة ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى تنص على ان « كل موظف يحبس حبسا احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائى يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف مرتبه وبعد انتهاء مدة الحبس يقرر وكيل الوزارة ما يتبع فى شأن صرف مرتبه بحسب الأحوال » والحكمة ظاهرة فى ترك تقدير صرف المرتب لوكيل الوزارة فى كل حالة على حداثها وظروفها على مقتضى الاعتبارات الخاصة بها . ولما كان وكيل الوزارة قد انتهى الى عدم الموافقة على صرف مرتب المدعى عن فترة وقفه عن العمل وذلك لأسباب قدرها بما له من سلطة التقدير فى ضوء الصالح العام ولهذه الأسباب اساسها الصحيح الثابت فى الأوراق وهى تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها وكيل الوزارة من رفض طلب صرف مرتبه عن مدة الوقف ولم ينحرف فى ذلك بسلطة ولم ينطو قراره على أية شائبة من اساءة استعمال السلطة فان قراره يكون والحالة هذه قد صدر مطابقا للقانون ولا يجوز بعد ذلك مراجعة الادارة فى وزنها لمناسبات القرار وملاءمات اصداره مما يدخل فى صميم اختصاصها

وتقديرها ما دام كان هذا التقدير مستخلاصا استخلاصا سائغا من الوقائع التي قام عليها قرارها ، ذلك انه ليس من حق القضاء الادارى ان يستأنف بالموازنة والترجيح فيما قام لدى جهة الادارة من اعتبارات قدرت على مقتضاها ملائمة اصدار القرار بما دام هذا التقدير قد استخلص استخلاصا سائغا من الوقائع الثابتة فى الأوراق والا كان فى ذلك مصادرة للادارة على تقديرها وغل لديها عن مباشرة وظيفتها فى الحدود الطبيعية التي تقتضيها هذه الوظيفة وما تستلزمه من حرية فى وزن مناسبات القرارات التي تصدرها بصرف مرتبه عن فترة الحبس الاحتياطي سالف الذكر . ولا حجة فيما ساقه الطاعن - من أنه بصور الحكم ببراءته من التهمة المسندة اليه يتحقق الشرط الذي يتوقف عليه صدور قرار وكيل الوزارة بصرف المرتب عن مدة الوقف لأن صرف المرتب انما يخضع لسلطة وكيل الوزارة التقديرية بالحدود والأوضاع السابق ايضاحها ولا يعلق صرف هذا المرتب على شرط بل يكون البت فى امر صرف المرتب او عدم صرفه فى ضوء ملائمت كل حالة وظروفها والحكم الجنائي الصادر بالبراءة قد لا يستتبع حتما براءة الموظف من الناحية الادارية وهو ما انتهى اليه امر المدعى بصور قرار مجلس قيادة الثورة - بفصله من الخدمة - مضدق عليه من مجلس الوزراء فى ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ . وفى ضوء هذه الملائمات صدر قرار وكيل الوزارة فى ١١/١١/١٩٥٧ بحرمائه من مرتبه عن مدة الحبس الاحتياطي .

(طعن ١٤١٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٤)

الفرع السادس المرتب خلال مدة الفصل

قاعدة رقم (٥٨٢)

المبدأ :

عدم استحقاق المرتب عن مدة الفصل - أساس ذلك أن المرتب مقابل العمل .

ملخص الحكم :

استقر قضاء هذه المحكمة على أن المرتب مقابل العمل وإذا انقطع طعون عليه عن العمل بصدور قرار الفصل ، فلا محل للقضاء له بمرتبته من مدة فصله ، ويكون الحكم المطعون فيه قد جانبه الصواب فيما قضى له من صرف مرتب المدعى عن مدة الفصل .

(طعن ١٢٧٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦١/٣/٢٣)

قاعدة رقم (٥٨٣)

المبدأ :

استحقاق المرتب كآثر مترتب على إلغاء قرار الفصل - لا يقع بصفة تلقائية بل باعتباره تعويضاً عن الحرمان منه مدة الفصل .

ملخص الحكم :

أن إلغاء قرار الفصل يجعل الرابطة الوظيفية لا تزال قائمة بين الإدارة والموظف بكافة آثارها ومن هذه الآثار حقه في المرتب ، إلا أن هذا الحق لا يعود إليه تلقائياً بعودة الرابطة بعد انفصالها بل يخضع لاعتبارات أخرى أهمها أن هذا الحق يقابله واجب هو أدائه العمل وقد حيل بينه وبين أدائه بالفصل ، فقد حرمت الجهة الإدارية من خدماته

(م - ٦٦ - ج ٢٢)

طوال مدة الفصل ، الا ان صغر سنه كان يمكنه من ان يباشر اعمالا او نشاطا يقنم منه مكاسب تعوضه عن الحرمان من راتبه طوال هذه المدة وهى مدة ليست بالقصيرة ، ومن ثم فان المحكمة ازاء ذلك تقدر له تعويضا جزافيا بمبلغ مائتى جنيه وفى هذا المبلغ التعويض الكافى عن حرمانه من راتبه طوال مدة الفصل .

(طعن ٨١٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٥٨٤)

المبدأ :

المرتب خلال مدة الفصل لا يتقرر تلقائيا كائر من آثار الالغاء -
للموظف ان يرجع بالتعويض عن القرار الباطل اذا توافرت عناصره .
ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الحق فى المرتب لا يعود تلقائيا كائر من آثار الغاء قرار الفصل بل يكون للموظف المقضى بالغاء قرار فصله ان يرجع على الجهة الادارية بالتعويض عن هذا القرار الباطل اذا توافرت عناصره ومقوماته .
(طعن ٧٤٣ ، ٧٤٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٥)

قاعدة رقم (٥٨٥)

المبدأ :

الغاء قرار الفصل - لا يترتب عليه ان يعود للموظف حقه فى المرتب تلقائيا .
ملخص الحكم :

ان الغاء قرار الفصل لا يترتب عليه ان يعود للموظف حقه فى المرتب تلقائيا بل ان ذلك يخضع لاعتبارات اهمها ان هذا الحق يقابله واجب وهو اداء العمل الذى حيل بين الموظف وبين اداؤه كما حرمت منه الجهة الادارية بالفصل . ومتى كان ذلك فان الحكم للورثة بمرتب مورثهم خلال فترة الفصل بمقولة ان ذلك مترتب على عدم مشروعية القرار يكون على غير اساس سليم من القانون .

(طعن ١٥٧١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧)

الفصل الثالث

الخصم من المرتب ، واسترداد ما دفع بغير وجه حق

الفرع الاول

الخصم من المرتب لاداء ما يكون مطلوباً من الموظف بسبب
اداء الوظيفة

قاعدة رقم (٥٨٦)

المبدأ :

الفروق المالية التي يقبضها الموظف تنفيذاً لقرارات تسوية أو ترقية معينة وجوب ردها متى الغيت أو سحبت هذه القرارات - استثناء حالة صدور قرار الترقية بناء على خطأ الادارة في التقدير ، واقتنائها بالقيام باعباء الوظيفة المرقى اليها - عدم جواز استرداد الفروق المالية في هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

ان موضوع استرداد ما يصرف الى الموظف من فروق مالية لا يثور بصفة عامة الا في حالتين :

الاولى : هي حالة صدور قرار ادارى معيب بالترقية من درجة الى درجة اعلى ثم تتدارك الادارة العيب عندما يعرض الامر على القضاء ويقضى بالغاء القرار او عندما يتظلم اليها ذو مصلحة يمسه هذا القرار للمعيب فتستجيب له اعمالاً لحكم القانون وتسحب القرار .

والثانية : تسوية حالة الموظف او صرف مبالغ له استناداً الى قواعد قانونية ترى جهة الادارة انطباقها على حالته او تنفيذاً لحكم يصدر بتسوية حالته وفقاً لهذه القواعد ، ثم تتبين بعد ذلك بطلان التسوية اما من تلقاء ذاتها او من الغاء الحكم القاضى بها من المحكمة الادارية العليا. بعد الطعن فيه امامها .

وبالنسبة للحالة الأولى فقد سبق للجمعية ان رأت بجلستها المنعقدة فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ أنه يتعين التفرقة بين ما اذا كانت الترقية المألغة قد تمت بناء على غش وقع من الموظف او نتيجة لسعى غير مشروع من جانبه او خطأ مصادى ، وبين ما اذا كانت قائمة على خطأ فى التقدير من جانب الادارة ، ولجازت استرداد الفروق المالية التى قبضها الموظف فى الحالة الأولى استنادا الى انه لا يصح له ان يجنى ثمار غشه او سعيه غير المشروع كما ان الخطأ المادى لا يكسب الموظف مركزا قانونيا ، ولم تر الجمعية استرداد هذه الفروق من الموظف فى الحالة الثانية حيث تكون الترقية قائمة على خطأ فى التقدير من جانب الادارة وذلك استنادا الى مقتضيات العدالة ، والى انتفاء الغبن عن الخزانة العامة فى هذه الحالة حيث يقوم الموظف باعباء الوظيفة التى رقى اليها طوال المدة التى انقضت منذ صدور قرار الترقية الى حين الغائها وحيث تغنم الحكومة من جراء ذلك ما يؤديه الموظف من خدمات فى وظيفته المرقى اليها .

وبين من ذلك ان ما رآته الجمعية من عدم جواز استرداد ما يقبضه الموظف من فروق مالية نتيجة لترقية تمت بناء على خطأ فى التقدير من جانب الادارة اذا ألغيت هذه الترقية - قد روعى فيه ان الترقية تقتزن عادة بتغير فى عمل الموظف وواجباته وزيادة فى مسؤولياته وتبعاته بحيث اذا ألغيت الترقية قضاء او محبت بمعرفة جهة الادارة ذاتها وترتب على ذلك التزام الموظف برد ما حصل عليه من فروق مالية بسبب الترقية لزوال سببها وهو القرار المقضى بالغائه او المسحوب فان التزاما مقابلا ينشأ فى ذمة جهة الادارة بتعويض الموظف ما قدمه اليها من خدمات وما نهض به من اعباء وتبعات فى وظيفته التى رقى اليها خطأ . ومن ثم يتمخض الامر عن التزامين متقابلين ، التزام بالرد من جانب الموظف ، وآخر بالتعويض من جانب جهة الادارة ، وتجرى المقاصة بين الالتزامين فلا يرد الموظف ما حصل عليه من فروق مالية بل يحتفظ بها تعويضا له عما قام به من اعمال فى وظيفته الجديدة ، منذ ترقيته اليها خطأ حتى تاريخ الغائها او سحبها .

وشان التسوية غير شان الترقية فى هذا الصدد ذلك لاننا لا نقتزن بتغيير فى مركز الموظف او زيادة فى مسؤولياته وتبعاته بل يظل عمل الموظف وتبعاته ومسؤولياته بعد اجراء التسوية كما كان قبل اجرائها فإذا

اجريت تسوية ومجبتها جهة الادارة من تلقاء ذاتها متى ثبت بطلانها او كانت التسوية تنفيذا لحكم قضى بالغائه من المحكمة الادارية العليا فان السبب الذى بنى عليه حق الموظف فى الحصول على فروق التسوية يزول وينشأ فى ذمته التزام برد ما حصل عليه من هذه الفروق دون حق تطبيقا للمادة ١٨٣ من القانون المدنى . ولا يقابل التزامه هذا التزام آخر من جانب جهة الادارة بتعويضه كما هو الحال فى الترقية ، ومن ثم يتعين عليه رد هذه الفروق .

ويخلص من كل ما تقدم انه يتعين رد الفروق التى يحصل عليها الموظف فى جميع الحالات التى تلغى او تمسح فيها قرارات التسوية او الترقية المعيبة عدا حالة الترقية التى تقوم على خطأ فى التقدير من جانب جهة الادارة وتقترن بقيام الموظف باعباء الوظيفة التى يرقى اليها فلا يجوز استرداد الفروق فى هذه الحالة .

(فتوى ١٠٢ فى ١٩٦٠/٢/١)

قاعدة رقم (٥٨٧)

المبدأ :

الفروق المالية المترتبة على تسوية خاطئة - وجوب ردها .

ملخص الفتوى :

فيما عدا حالة الترقية التى تقوم على خطأ فى التقدير من جانب جهة الادارة وتقترن بقيام الموظف باعباء الوظيفة التى رقى اليها يتعين رد الفروق المالية التى يحصل عليها الموظف تنفيذا لقرارات تسوية او ترقية معينة متى الغيت او مسحت هذه القرارات ، وفيما يتعلق بالتسوية فانها لا تقترن بتغيير فى مركز الموظف او زيادة فى مسؤولياته وتبعاته بل يظل عمل الموظف وتبعاته ومسؤولياته بعد اجراء التسوية كما كان قبل اجرائها . فاذا اجريت تسوية تنفيذا لحكم قضى بالغائه او مسحتها جهة الادارة من تلقاء ذاتها عندما تتبين مخالفتها للقانون - فان السبب الذى بنى عليه حق الموظف فى الحصول على فروق التسوية يزول وينشأ فى ذمته التزام برد ما حصل عليه من هذه الفروق دون حق تطبيقا للمادة ١٨٢ من القانون المدنى .

(فتوى ٧١٠ فى ١٩٦٠/٨/٣٠)

قاعدة رقم (٥٨٨)

المبدأ :

استحقاق بدل السفر بفئات معينة حددت في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ مراعى فيها أن تكون على أساس الجنيه المصرى قبل تخفيض العملة ، وذلك بالنسبة الى البلاد التى لم تخفض عملتها أو خفضت بنسبة اقل من نسبة تخفيض العملة المصرية - خطأ بعض الجهات فى محاسبة موظفيها الموفدين الى المانيا على أساس أن نسبة تخفيض الجنيه المصرى الى المارك الألماني هي ٤٢٪ فى حين أنها ١٤ر٢٪ - اعتبار هذه المحاسبة مخالفة للقانون ويتعين استرداد ما صرف الى هؤلاء الموظفين زيادة عما يستحقون .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ قررت الحكومة المصرية وبعض الحكومات الأخرى خفض قيمة عملاتها ، وفى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ اصدر مجلس الوزراء قرارا يقضى بأن كل من يندب للعمل فى قطر لم تخفض عملته أو خفضت بنسبة اقل من نسبة تخفيض العملة المصرية يمنح بدل السفر بفئات معينة حددها على أساس ما كان يساويه الجنيه المصرى قبل تخفيض عملة البلد الذى تودى فيه المهنة .

وقد تبين لديوان المحاسبة عند مراجعة مستندات الصرف الخاصة بالمصانع الحربية انها حاسبت أحد موظفيها الموفدين الى المانيا على أساس ان نسبة تخفيض الجنيه المصرى الى المارك الألماني هي ٤٢٪ فى حين انها ١٤ر٢٪ وطلب حصر المبالغ التى صرفت الى هؤلاء الموظفين على خلاف حكم القانون ، وعندئذ تقدم وكيل وزارة الحربية بمذكرة الى مجلس ادارة المصانع الحربية يطلب فيها الموافقة على اعفاء هؤلاء الموظفين من فروق سعر العملة المطلوبة منهم استنادا الى انها صرفت اليهم دون سعى من جانبهم ، فرأى المجلس استفتاء وزارة المالية بالاشتراك مع مجلس الدولة فى الأمر وقد رأت وزارة المالية ان هذه المبالغ تعتبر ديونا حكومية واجبة التحصيل ، اما ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الحربية فذهبت الى عدم جواز مطالبتهم برد ما صرف اليهم من زيادة فى فرق سعر العملة ، لأن هذه الفروق انما صرفت بسبب خطأ الادارة

فى تفسير قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ،
ثم تقدمت ادارة المصانع الحربية بمذكرة الى مجلس الادارة استعرضت
فيها رأى وزارة المالية ورأى ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الحربية
المشار اليهما وطلبت الموافقة على اعفاء هؤلاء المبعوثين من الفروق المطلوبة
منهم والتي تبلغ حوالى عشرة الاف جنيه فوافق المجلس على ذلك بجلسته
المنعقدة فى ٨ من مايو سنة ١٩٥٧ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى
للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٦٠
فاستبان لها انه عقب التغيير الذى طرأ على مستوى الاسعار وقيمة
النقد خفضت بعض الدول ومنها مصر قيمة عملتها ، ورغبة فى ايجاد
التعادل بين سعر الجنيه المصرى قبل التخفيض وبعده اصدر مجلس
الوزراء قرارا فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ نص فى البند (ثامنا) منه
على انه « لما كان بعض الاقطار لم تخفض عملتها مطلقا والبعض الآخر
خفض عملته تخفيضا اقل من تخفيض العملة المصرية فان من يندب الى
احد تلك الاقطار يمنح بدل السفر بالفئات المتقدم ذكرها على اساس
ما كان يساويه الجنيه المصرى قبل ذلك التخفيض فى البلد الذى تتم
فيه المهمة » . ويستفاد من هذا القرار انه اذا ندب موظف لاداء مهمة
فى بلد من البلاد التى تكون قد خفضت عملتها فان بدل السفر الذى يمنح
له يكون على اساس ما كان يساويه الجنيه المصرى فى البلد الذى تؤدى
فيه المهمة مقوما بعملة ذلك البلد قبل التخفيض ، حتى لا يضار بسبب
تخفيض العملة فلم يضع القرار قاعدة عامة بتحديد نسبة التخفيض
بـ ٤٢٪ فى جميع الأحوال - كما ذهبت الى ذلك الفصيلة المصرية
بفرنكفورت عند محاسبة الموظفين من موظفى المصانع الحربية الى المانيا -
بل ان نسبة التخفيض تختلف باختلاف البلد الذى تؤدى فيه المهمة .

وقد حاسبت ادارة المصانع الحربية موظفيها المشار اليهم الذين
اوفدوا الى المانيا فى مهمات رسمية على اساس ان فرق سعر العملة بين
الجنيه المصرى والمارك الالمانى هو ٤٢٪ فى حين انه محدد بنسبة
١٤٢٪ ، ومن ثم تكون المحاسبة قد تمت على اساس مخالف للقانون ،
ويتعين استرداد ما صرف الى هؤلاء الموظفين من فروق سعر العملة زيادة
عما يستحقون اعمالا لحكم المادة ٤/١٨٩ من القانون المدنى التى تنص

على ان « كل من تسمن على سبيل الوفاء ما ليس ممتثقا له وجب عليه رده » .

ولما كانت الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٢ بشأن عدم جواز الحجز على عربات الموظفين او مكافاتهم او معاشاتهم او حوالتها الا في احوال خصة نص على انه « يجوز اجراء حجز او خصم او توقييع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديریات والمجالس البلدية والقروية للموظف او المستخدم مدنيا كان او عسكريا بصفة مرتب او اجر او راتب اضافى او حق فى صندوق ادخار او معاش او مكافاة او اى رصيد من هذه المبالغ الا فيما لا يتجاوز الربع ، وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص او ما يكون مطلوبا لهذه البيئات من الموظف او المستخدم بسبب يتعلق باداء وظيفته لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة او بصفة بدل سفر او بدل تمثيل او ثمن عهدة شخصية وعند التزامه تكون الاولوية لدین النفقة » ويستفاد من هذا النص ان لجهة الادارة الحق فى استرداد ما صرف بغير وجه حق الى موظفيها من راتب او اجر او مكافاة او معاش او بدل سفر او بدل تمثيل وذلك بطريق الخصم من الراتب فى حدود الربع ، ومن ثم فان الجمعية العمومية انتهت الى انه يتعين استرداد ما صرف الى موظفى المصانع الحربية من فروق سعر العملة المتقدم ذكرها التى حصلوا عليها زيادة عما يستحقون ، وذلك وديا والا فتحصل بطريق الخصم من الراتب فى حدود الربع .

(فتوى ١٠٢٧ فى ١١/٢٧ / ١٩٦٠)

قاعدة رقم (٥٨٩)

المبدأ :

نص المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ على جواز الخصم من المرتب لاداء ما يكون مطلوبا من الموظف بسبب يتعلق باداء وظيفته - شموله اجرة المسكن الحكومى المخصص لشاغل وظيفة معينة دون ذلك الجائر الترخيص فى شغله لموظف او لغير موظف - جواز استيفاء الاجرة خصما من المرتب فى حدود الربع فى الحالة الاولى دون الثانية .

ملخص الحكم :

إن المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ تنص في الفقرة الأولى منها المعدلة بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ على أنه « لا يجوز إجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية للموظف أو المستخدم مدنياً كان أو عسكرياً بصفة مرتب أو أجر أو راتب اضافي أو حق في صندوق ادخار ، معاش أو مكافأة أو أي رصيد من هذه المبالغ الا فيما لا يجاوز الربع ، وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون مطلوباً لهذه الهيئات من الموظف أو المستخدم بسبب يتعلق بأداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بدل تمثيل أو ثمن عهدة شخصية ، وعند النزاح تكون الأولوية للنفقة » ونقطة النزاع تتمثل بتفسير المقصود بعبارة (لاداء ما يكون مطلوباً لهذه الهيئات من الموظف بسبب يتعلق بأداء وظيفته) وهل يدخل فيها أجرة المسكن الحكومي الذي رخص للموظف بشغله فيجوز الخصم من الراتب وفاء لهذه الأجرة أم لا .

وهذه الحالة لا تعدو أحد أمرين ، أحدهما أن يكون المسكن الحكومي مخصصاً لمن يشغل وظيفة معينة وفي هذه الحالة يكون الترخيص للموظف بالسكن بمثابة ميزه عينية من ميزات الوظيفة ويكون المطلوب للحكومة مقابل شغل الموظف لهذا المسكن مطلوباً لها بسبب أداء هذا الموظف لأعمال وظيفته ويجوز لها خصم المطلوب لها من راتبه تطبيقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ ، والحالة الثانية أن لا يكون المسكن الحكومي مخصصاً لصاحب وظيفة معينة ويجوز الترخيص بسكنه لموظف أو لغير موظف وفي هذه الحالة تكون علاقة الحكومة بمثل هذا السكان علاقة تجارية تحكمها قواعد القانون المدني شأن الموظف في ذلك شأن غيره فلا يجوز في هذه الحالة الخصم من راتبه بالتطبيق لأحكام المادة الأولى من القانون سالف الذكر .

ولما كان الثابت من الأوراق أن المسكن الحكومي الذي يشغله المدعي إنما هو مخصص لمن يشغل وظيفة مفتش بيطري الاسماعيلية وكان المدعي

يشغل هذه الوظيفة وقد كان هذا الاعتبار ملحوظا عند الترخيص له بشغل هذا المسكن ومن ثم فانه يجوز اقتضاء المطلوب للحكومة نظير شغله لهذا المسكن خصما من راتبه في حدود الربيع تطبيقا لنص الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ .

(طعن ١٢٤٩ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٦١/١/١٤)

قاعدة رقم (٥٩٠)

المبدأ :

لحكام خصم الزيادات التي لحقت الرواتب نتيجة تطبيق القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة طبقا للقواعد المنصوص عليها في قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧/٨/١٩٥٢ و ٢١/٤/١٩٥٥ - اعتبار الزيادة في نهاية ربط الدرجة في الكادر الجديد عنها في الكادر القديم زيادة في الراتب - اثر ذلك - وجوب خصمها كاملة من اعانة غلاء المعيشة .

ملخص الفتوى :

يبين من تقصى القواعد المتعلقة بخصم الزيادات المترتبة على تنفيذ جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، من اعانة غلاء المعيشة انه في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ ، وافق مجلس الوزراء على مذكرة وزارة المالية بمشروع الميزانية العامة للدولة عن السنة المالية ١٩٥٣/٥٢ التي بدأ منها نفاذ الكادر الذى تضمنه جدول المرتبات والوظائف الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، وقد ورد بتلك المذكرة ان تكاليف قسم ٢٢ الخاص باعانة الغلاء بلغت في ميزانية ١٩٥١ : ٢٧ مليوناً من الجنيهات ثم زادت في ميزانية السنة التالية الى ٢٩ مليوناً من الجنيهات ، اما في السنة المالية ١٩٥٣/٥٢ ، فيبلغ مقدار ما ينتظر صرفه فيها ٣٢ مليون جنيه . وانه « لا كان بعض الموظفين سينتفعون عند نقلهم الى الكادر الجديد بزيادة في ماهياتهم الحالية ، فقد روعى استقطاع ما يوازى هذه الزيادة مما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة ، ولن تتاثر حالتهم بهذا الاجراء ما دام ان جملة الأجر والاعانة لن تتغير ، وأن ما سينالونه من تحسين

بتطبيق الكادر ميصم الى ماهياتهم الأصلية ، ويدخل مستقبلا في حساب معاشهم بدلا من علاوة مؤقتة للغلاء تكون خاضعة للتخفيض في أى وقت . وكذلك الحال فيمن يحصلون على زيادة في المساهية نتيجة الترقية أو منح علاوة وفقا للنظام الجديد ، فيخصم من اعانة غلاء المعيشة التى يحصلون عليها وقت الترقية أو العلاوة مقدار فرق العلاوة وفقا لأحكام الكادر الجديد وبين العلاوة التى كانوا يحصلون عليها وفقا للكادر السابق . . » .

وفى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وافق مجلس الوزراء على تعميم القواعد التى تضمنها قراره سالف الذكر على ضباط الجيش والبوليس والكونستبلات بالنسبة الى الزيادة فى مربوط الدرجة وفى العلاوة التى طرأت بموجب القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥١ الخاص برجال الجيش . والقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥١ الخاص برجال البوليس (الشرطة) .

وفى ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٤ وافق مجلس الوزراء ، على مذكرة تقدمت بها وزارة المالية والاقتصاد ، اشارت فيها الى انه قد اتخذت خلال السنتين الساليتين ١٩٥٣/٥٢ ، ١٩٥٤/٥٣ عدة اجراءات قصد بها ضغط المصروفات فتتبع القرارات والقوانين التى انضبت على اعانة الغلاء الخاصة بالموظفين والمستخدمين ، وتارة على علاواتهم الدورية وترقياتهم وقد تشابكت بعض هذه القرارات ، بحيث أصبح تطبيقها معقدا ، وغير واضح المعالم ، وبالمثل اختلفت تفسيراتها اختلافا بينا ، ومن بين هذه القرارات بالنسبة الى اعانة غلاء المعيشة قرار مجلس الوزراء فى ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر المذكورين ، واوضحت الوزارة وجهة نظرها تفسيرا لهذه القرارات طالبة اعتماد مذكرتها « كتفسير موحد لأحكام الخاصة بالقرارات المشار اليها ولاقرار ما بها من أحكام أخرى وحتى يكون صدورها بقرار من مجلس الوزراء ، وهو الجهة التى اصدرت القرارات المشار اليها مانعا من الاختلاف فى التأويل ومن المنازعات القضائية بشأنها » هذا وقد تضمنت المذكرة ثمانية بنود يتعلق الاول منها بخصم الزيادة المترتبة على تنفيذ الكادر العام الجديد ، والكادرات الخاصة الجديدة ، وفى ذلك ورد بالمذكرة ما نصه « بنيت تقديرات ميزانية سنة ١٩٥٣/٥٢ على أساس خصم التحسينات التى قررها النظام الجديد لموظفى الدولة فى شتى نواحيه ، سواء فى بداية ربط الدرجات أو فى مقدار العلاوات من اعانة الغلاء . وعلى ذلك :

(١) اذا ارتفعت ماحية الموظف بمجرد نقله الى الكادر الجديد ،
خصم مقدار الزيادة فى الماحية من اعانة الغلاء .

(ب) اذا حصل الموظف ابتداء من اول يولية سنة ١٩٥٢ على
علاوة من علاوات درجته بالفئات الجديدة المقررة فى الكادر الجديد ،
تخصم الزيادة فى العلاوة من اعانة الغلاء .

(ج) اذا رقى موظف فحصل على بداية الدرجة المرقى اليها ،
وكان فى هذه البداية زيادة عما كان عليه الحال فى بداية ربط الدرجة
المائلة فى الكادر القديم تخصم هذه الزيادة من اعانة غلاء المعيشة » .

وبين مما سبق أن مجلس الوزراء قرر قاعدة تنظيمية عامة ، تقضى
بان يستقطع من اعانة غلاء المعيشة التى تمنح لكل موظف ، ما يوازى اية
زيادة فى الرتب يصيبها نتيجة تنفيذ جدول المرتبات الملحق بالقانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، بما اشتمل عليه من
زيادة فى بداية ربط الدرجات ، او فى نهايتها ، او فى مقدار العلاوات
وتطبيقا لهذه القاعدة العامة يخصم من اعانة غلاء المعيشة ، ما يوازى
الزيادة التى يحصل عليها الموظف عند نقله بدرجته الى الدرجة المائلة
فى هذا الجدول ، وهى الزيادة التى تتمثل فى الفرق بين مرتبه وبين
بداية مربوط هذه الدرجة ان كانت من الدرجات التى زيد بداية ربطها ،
او فى العلاوات التى تمنح له ان اثر ان تمنح بدلا من هذا الفارق ، علاوة
من علاوات الدرجة ، طبقا لما نص عليه فى المادة ١٣٥ من هذا
القانون . ويخصم من اعانة غلاء المعيشة كذلك كل زيادة فى مقدار العلاوة
العادية او علاوة الترقية يحصل عليها الموظف ، بعد العمل بذلك القانون ،
اذ ان هذه الزيادة تعتبر تحسينا فى حالة الموظف تحقق له نتيجة تنفيذ
القانون المشار اليه ، ويتعين من ثم الخصم من اعانة غلاء المعيشة .
واذا كانت الدرجة التى يشغلها الموظف من الدرجات التى زيد نهاية
مربوطها فان كل علاوة تمنح له بعد بلوغ مرتبه نهاية مربوط المقرر
لدرجته فى الكادر القديم ، تخصم باكملها من اعانة غلاء المعيشة . اذ انه
لما كانت زيادة نهاية ربط الدرجة فى الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ هى التى اتاحت حصوله على مثل هذه العلاوة التى ما كانت
تمنح ، لو بقى مربوط الدرجة على ما كان عليه من قبل ، فان مقدار

العلاوة جميعها ، يعتبر فى حقيقته عارفا بين العلاوة فى الكادرين الجديد والقديم .

ولا يجدى القول بعدم جواز خصم الزيادة فى نهاية رطب الدرجة فى الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، عنها فى الكادر القديم بدعوى ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ بقواعد خصم الزيادات الناشئة عن تطبيق القانون المشار اليه ، لم يقض صراحة بذلك ، اذ ان هذا القول مردود بان هذا القرار تضمن قاعدة عامة مطلقة من مقتضاها ، خصم ما يحصل عليه الموظف من زيادة فى مرتبه نتيجة تطبيق الجدول الملحق بالقانون سالف الذكر ، وانه من ثم يتعين اعمال هذه القاعدة فى كل حالة يزيد فيها المرتب ، زيادة ما كانت تتاح لولا ما استحدثه القانون من زيادة فى بداية رطب الدرجات وفى نهايتها وفى مقدار العلاوات .

ويؤيد هذا النظر ما ورد بنص صريح فى مذكرة اللجنة المالية التى وافق عليها مجلس الوزراء فى ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ من انه « وترى وزارة المالية والاقتصاد الموافقة على ما اقترحتة وزارة الداخلية من الخصم من اعانة الغلاء المقررة للضباط بما يوازى ما يخصم من رجال الادارة المدنيين المقابلة درجاتهم لمرتب هؤلاء الضباط فقط ، ما دامت الوظائف النظامية والادارية قد انتظمها ووجد بينها كادر واحد مساواة وتوحيداً للمعاملة بين الهيئتين المشرفتين على الأمن . وعدم الموافقة على ما يقترحه ديوان الموظفين من الاكتفاء بخصم الزيادة فى بداية رطب الدرجة وعدم خصم الزيادة فى نهاية الرطب من الاعانة - اذ ان هذه الزيادة فى نهاية الرطب تعتبر بلا شك تحسناً يستوجب خصمه من اعانة الغلاء تطبيقاً لقرارى مجلس الوزراء فى ١٧ من أغسطس و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ سالف الذكر - كما انه يحمل الميزانية عبئاً جسيماً لا مبرر له » .

ولكن ما تقدم ، فانه تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ يتعين استقطاع ما يوازى كل علاوة ينالها الموظف بعد بلوغ مرتبه نهاية رطب الدرجة فى الكادر القديم ، من اعانة غلاء المعيشة ، لان العلاوة باكملها تعتبر زيادة حصل عليها الموظف ، نتيجة

تطبيق الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

لهذا انتهى الرأى الى أن الزيادة فى نهاية ربط الدرجة فى الكادر الجديد عنها فى الكادر القديم تعتبر زيادة فى الراتب ، ويتعين خصمها كاملة من اعانة غلاء المعيشة . ومن ثم الى عدم احقية السيد / فى رد ما سبق خصمه من اعانة غلاء المعيشة نتيجة لرفع نهاية مربوط الدرجة الثامنة فى الكادر الجديد عنها فى الكادر القديم .

(فتوى ٢٨٧ فى ١٦/٣/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٥٩١)

المبدأ :

الخصم من المرتب فى حدود الربح طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ - جوازه فى حالة استرداد ما صرف الى الموظف بدون وجه حق .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فى شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافأاتهم أو حوالتها الا فى احوال خاصة - معدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ - تنص على أنه « لا يجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات العامة للموظف أو للعامل مدنيا كان أو عسكريا بصفة مرتب أو اجر أو راتب اضافى أو حق فى صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو أى رصيد من هذه المبالغ ، الا فيما لا يجاوز الربح ، وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص او لاداء ما يكون مطلوباً لهذه الهيئات من الموظف أو العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته ، أو لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بديل تمثيل أو ثمن عهدة شخصية ... » ومن ثم فانه يجوز طبقا لهذا النص استرداد ما صرف من المكافأة المشار

اليها الى السادة المذكورين بغير وجه حق ، بطريق الخصم من مرتباتهم ، فيما لا يجاوز الربع .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السادة السكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين للمحافظات ، المنتدبين للعمل بديوان عام وزارة الادارة المحلية ، للمكافأة الشهرية المقررة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، اعتبارا من تاريخ انتدابهم للعمل خارج المحافظات ، والرجوع عليهم بما صرف لهم من هذه المكافأة بغير وجه حق ، بالخصم من مرتباتهم فى حدود الربع .

(ملف ٩٠/٦/٨٦ - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢)

قاعدة رقم (٥٩٢)

المبدأ :

حصول السكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين بالمحافظات على المكافأة المقررة بالقرار الجمهورى رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١ رغم انتدابهم بالديوان العام بالوزارة - وجوب استرداد ما صرف اليهم لانعدام الاساس القانونى للصرف - صرف هذه المبالغ بناء على فتوى لا يعفى من الاسترداد ما دامت الفتوى صادرة بعد الفترة المحددة فى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ والتي يتجاوز خلالها عما صرف دون وجه حق الى الموظفين والعمال تنفيذا لحكم او فتوى .

ملخص الفتوى :

ان السكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين ، الذين صرفت لهم المكافأة الشهرية المقررة بالقرار الجمهورى رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١ أثناء فترة انتدابهم بالديوان العام بوزارة الادارة المحلية يكونون قد صرفوا هذه المكافأة دون وجه حق ، لانعدام الاساس القانونى لصرفها لهم خلال تلك الفترة ، ومن ثم فانه يتعين استرداد ما صرف لهم من هذه المكافأة دون وجه حق ، ولا يحول دون ذلك صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ الذى يقضى فى المادة الاولى منه بأن « يتجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات ولجور بناء على قرارات بالترقية او تسويات صادرة من جهات الادارة تنفيذا لحكم او فتوى صادرة من القسم

الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والادارات العامة بديوان الموظفين وذلك اذا الغيت أو محبت تلك القرارات أو التسويات » .
ذلك انه ولئن كانت وزارة الادارة المحلية قامت بصرف المكافاة المشار اليها الى السادة المذكورين بناء على فتوى صادرة من ديوان الموظفين ، الا ان هذه الفتوى لا تمحل في المجال الزمنى لاعمال القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، اذ ان احكام هذا القانون لا تسمى - طبقا للمادة الثالثة منه - الا على القرارات والتسويات التى تمت تنفيذا للاحكام والفتاوى التى صدرت اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٢ الى تاريخ العمل بهذا القانون فى ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ والواضح من الوقائع ان انتداب السادة السكرتيرين العامين والمساعدين قد بدأ فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ . وان فتوى ديوان الموظفين باستحقاق السادة المذكورين للمكافاة المشار اليها فى فترة انتدابهم - والتى تم صرف هذه المكافاة لهم بالاستناد اليها - هذه الفتوى قد صدرت بعد هذا التاريخ الاخير .
كما وان فتوى ديوان الموظفين الاخرى صدرت فى اكتوبر سنة ١٩٦٣ . ومن ثم فلا يسوغ الاستناد الى احكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ للقول بالتجاوز عن استرداد ما صرف من المكافاة المشار اليها الى السادة السكرتيرين العامين والمساعدين للمحافظات اثناء فترة انتدابهم للعمل بديوان عام وزارة الادارة المحلية دون وجه حق ، وذلك لعدم مبرر ان احكام هذا القانون فى هذه الحالة .

(فتوى ١٠٨٧ فى ١٢/٨/ ١٩٦٤)

قاعدة رقم (٥٩٣)

المبدأ :

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فى شأن عدم جواز الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوالتها معدلا بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ - نص المبدأ الثانية منه على عدم جواز توقيع الحجز على بدل السفر ومصروفات الانتقال ومرتب النقل المستحق من الهيئات المشار اليها فى المادة الاولى أو أى رصيد من هذه المبالغ - عدم شمول هذا الحكم للبدلات العسكرية المقررة فى القوات المسلحة أو الشرطة ودخولها فى عموم لفظ المرتبات - جواز الحجز على هذه البدلات فى حدود الربع تنفيذا للفقرة الاولى من المادة الاولى - مثال بالنسبة لبدل السكن المقرر لصالح ضباط الشرطة .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فى شان عدم جوار الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين او معاشاتهم او مكافآتهم :و حوالتها - معدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ تنص على ما يأتى :

« لا يجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات العامة للموظف أو للعامل مدنيا كان أو عسكريا بصفة مرتب أو أجر أو راتب اضافى أو حق فى صندوق ادخار أو معاشن أو مكافأة أو اى رصيد من هذه المبالغ الا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون مطلوباً لهذه الهيئات من الموظف أو العامل بسبب يتعلق باداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بدل تمثيل أو ثمن عهدة شخصية . وعند التزامه تكون الاولوية لدين النفقة » .

كما نصت المادة الثانية منه على انه :

« لا يجوز توقيع الحجز على بدل السفر ومصروفات الانتقال ومرتب النقل المستحق من الهيئات المشار اليها فى المادة أو اى رصيد من هذه المبالغ » .

وبين مما تقدم ان الشارع قد استهدف كاهل عام اجازة توقيع الحجز على راتب العامل - مدنيا كان أم عسكريا - فيما لا يجاوز الربع وفاء لنفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون مطلوباً من العامل للهيئات التى يعمل بها بسبب يتعلق باداء وظيفته أو لاسترداد اى راتب صرف اليه دون وجه حق ، واستثناء من هذا الاصل العام حظر توقيع الحجز على بدل السفر ومصروفات الانتقال لحكمة تشريعية قام عليها نص المادة الثانية المشار اليه ، وهى ان مثل هذه البدلات والمصروفات يتفها العامل فعلا فى سبيل خدمة الحكومة علاوة على مصروفات معيشته الاعتيادية قليل صرفها اليه ، وانها لذلك لا تعدو ان تكون تعويضا جزائيا لاحقا للسفر مقابل الاعباء المالية التى تكبدها العامل نتيجة لذلك .

(م - ٦٧ - ج ٢٢)

ولسا كان لفظ مرتب ينصرف الى مبلغ يصرف الى العامل مقابل الخدمة العامة التي يؤديها أيما كان الاسم الذي يطلق على مثل هذا المبلغ ، فان البدلات التي ينفرد باستحقاقها العسكريون سواء كانوا في خدمة القوات المسلحة أم الشرطة تدخل في عموم لفظ مرتب ، ومن ثم يجوز الحجز عليها في حدود الربع انزالا لحكم الفقرة الأولى سالف الذكر ، ولا يغير من ذلك القول بأن هذه البدلات تتفق علاوة على مصروفات المعيشة الاعتيادية ، وتبعا لذلك تأخذ حكم بدل السفر ، الذي هو مقابل نفقات السفر ، وهو امر طارئ لا تدخل أعباؤه في عداد مصروفات المعيشة الاعتيادية التي هي العامل بثبوته لمواجهتها - الى جانب ذلك ، فحظر توقيع الحجز على بدل السفر يعتبر استثناء من الأصل العام الذي يجيز توقيع الحجز على الرواتب في حدود الربع - فلزم - والحالة هذه تفسيره تفسيراً ضيقاً في حدود الحكمة التشريعية التي قام عليها والسالف بيانها ومن ثم فهو لا ينصرف الى البدلات الأخرى وبخاصة اذا أخذ في الاعتبار أن الشارع لو كان يقصد الى اتساع الاستثناء بحيث يشملها لنص على ذلك صراحة .

هذا وان عبارة مرتب المشار اليها بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر من الاطلاق والشمول بحيث تدخل فيها البدلات العسكرية ، ومن ثم يكون قصر العبارة على المرتب الأصلي دون هذه البدلات تخصيصاً بغير مخصص .

لذلك انتهى الرأي الى جواز الحجز على البدلات المستحقة للعسكريين بما فيها بدل السكن المقرر لصالح ضباط الشرطة في حدود الربع انزالا لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

(ملف ١٨/٢/١٧ - جلسة ١٩٦٥/٨/٤)

قاعدة رقم (٥٩٤)

المبسدة :

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ - لا يتسع نصه لاسترداد ما دفع بغير حق من مبالغ اعانة الى الموظف - تعديل هذا النص بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٦ بما يجيز ذلك - يسرى من تاريخ نفاذ هذا التعديل وليس على الوقائع السابقة .

ملخص الحكم :

ان الاستقطاع من مكافأة المدعى قد تم حسبما سبق البيان في ظل القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ قبل تعديله بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ - ولقد كانت المادة الاولى منه قبل تعديلها تقضى بعدم جواز الحجز على المرتبات والمكافآت الا فيما لا يجاور الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص او لاداء ما يكون مطلوبا من الموظف بسبب يتعلق باداء وظيفته - ووفقا لاحكام هذا النص ما كان يجوز للجامع الأزهر ان يستقطع من مكافأة المدعى أى مبلغ وفاء لما سبق ان دفعه اليه بغير حق فيعتبر ما اجراه من استقطاع اجراء باطلا عديم الاثر في شأن سريان مدة التقادم الثلاثى - وانه ولئن كان التعديل الذى تدخل على هذا النص بمقتضى القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ قد اجاز الخصم من المرتبات والمكافآت لاسترداد ما صرف من الموظف بغير وجه حق الا ان الحكم الذى استحدثه هذا القانون لا يمسرى على واقعة الدعوى اذ تم الاستقطاع من مكافأة الطاعن قبل العمل به .

(طعن ١٨٦٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٥٩٥)

المبدأ :

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ - ترخيصه لجنة الادارة فى الخصم من مرتب العامل لاداء ما يكون مطلوبا لها منه بسبب وظيفته دون حاجة الى استصدار حكم - مناط اعمال هذه الرخصة ان تقوم دلائل جديدة على مسئولية العامل عن المبالغ المطلوبة منه - المنازعة فى الخصم من المرتب طبقا للقانون المشار اليه تدخل فى عداد المنازعات الخاصة بالمرتبات - الحكم الصادر من القضاء الادارى فى هذه المنازعة لا يحوز حجية تقيد القضاء المدنى بالنسبة الى اصل الحق .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الخصم الذى لجرته الادارة من مرتبى المطعون ضده الاول ومورث باقى المطعون ضدهم قد استند الى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ ، والذى اجاز لها

هذا الاجراء لاداء ما يكون مطلوبا لها من الموظف بسبب يتعلق بأداء وظيفته دون حاجه الى استصدار حكم بذلك أو اتخاذ أى اجراء قضائى ، الا أن هذه الرخصة تجد حدها الطبيعى فى وجوب التزام الادارة فى ممارستها نطاق التطبيق السليم للتشريع الذى خولها تلك الرخصة التى تعد استثناء يجرى على خلاف الأصل ومن ثم فان التشريع المشار اليه لا يعنى اطلاق يد الادارة فى اتخاذ الاجراء المشار اليه لمجرد الادعاء القائم على شبهة أو مظنة فى استحقاق مبالغ فى ذمة الموظف بسبب اداء وظيفته ، وإنما يجب ان يقوم حسبما قضت هذه المحكمة على استحقاقها فى ذمة الموظف دلالات جدية من حكم أو قرار تاديبى أو تحقيق ادارى صحيح منتج فى تحديد مصدر التزام الموظف بتلك المبالغ أو اقرار صريح منه بمديونيته حتى يقوم اجراء الخصم على سببه المبرر له قانونا .

وغنى عن البيان ان لجوء الادارة لاجراء الخصم من المرتب بالتطبيق لاحكام القانون المشار اليه بما يثيره من منازعة تدخل فى عداد المنازعات الخاصة بالمرتبات ، يخضع لرقابة القضاء الادارى ليزن مشروعية هذا التصرف من جانب الادارة وذلك دون المساس بأصل الحق الذى يمكن لأى من أطراف النزاع طرحه على القضاء المدنى ليحسم النزاع فى شأنه ودون ان يكون لحكم القضاء الادارى فى هذا الصدد ثمة حجية بالنسبة لأصل الحق محل المنازعة .

(طعن ١٢٨٥ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢)

قاعدة رقم (٥٩٦)

المبدأ :

المبالغ التى يحصل عليها العامل بسبب تسوية مخالفة للقانون واجبة الرد طبقا لقاعدة الاثراء بلا سبب .

ملخص الفتوى :

الأصل ان المبالغ التى يحصل عليها العامل بسبب تسوية حالته استنادا الى قواعد قانونية لم تكن تسرى عليه فيما لو طبقت تطبيقاً سليماً يتعين استردادها . وبأساس ذلك انه بزوال السبب الذى بنى عليه حقه فى الحصول على هذه المبالغ ينشأ فى ذمته التزام بردها .

(ملف ٩٤٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٩)

قاعدة رقم (٥٩٧)

المبدأ :

الخصم جاز من المرتب في الضيق الحدود - الحوالة على المرتب
مشروطة بوجود اقرار مكتوب من العامل بذلك .

ملخص الفتوى :

لا يجوز الخصم من مرتب العامل الا لسببين اولهما لوفاء دين نفقة
محكوم بها من جهة الاختصاص ، وثانيهما ما يكون مطلوباً للجهات
الادارية بسبب يتعلق بالوظيفة . واذا كان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١
قد اجاز الحوالة لاداء ما يكون مطلوباً للجهات الادارية كرسوم اشتراك
جمعية او ناد ، فان ذلك مشروط بان يصدر بالحوالة اقرار مكتوب من
العامل . ومن ثم فانه في حالة عدم وجود الاقرار يمتنع الخصم .

(ملف ١١٤٧/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٥٩٨)

المبدأ :

لا تصرف فروق مالية عن مدة سابقة على تاريخ العمل بالقانون
رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ كما لا تسترد فروق مالية ترتبت على تسوية وفقاً
للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
(المادة ١٢ منه) .

ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قضت بغدم
صرف اية فروق مالية عن مدة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون
او استرداد اى فروق مالية ناتجة عن تسويات تمت بناء على القانون
رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .
ومن ثم فان مقتضى ذلك انه لا يجوز صرف اية فروق للعاملين الحاصلين
على الشهادات التي تضمنها القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ عن فترة سابقة
على ١٩٨٠/٧/١ .

(ملف ٩٥٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)

الفصل الثاني

حق الموظف في استرداد ما استقطع من راتبه دون وجه حق

قاعدة رقم (٥٩٩)

المبدأ :

ثبت أن الاستقطاع من مرتب الموظف لم يكن يتفق مع نصوص القانون - حق الموظف في استرداد ما استقطع من مرتبه - منوط ألا تكون هذه المبالغ أصبحت حقا مكتسبا للجهة الادارية وفقا لنص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

ملخص الحكم :

ان الاستقطاع من مكافأة المدعى الذي تم في ظل القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ مخالف لأحكام هذا القانون كما ان حق الجامع الأزهر في استرداد ما صرفه من اعانة الغلاء الى الطاعن قد سقط بالتقادم الثلاثي فانه يكون من حق الطاعن استرداد ما استقطع من تلك المكافأة عدا ما أصبح منها حقا مكتسبا للجامع الأزهر وفقا لحكم المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي تقضى (بأن الماهيات التي لم يطالب بها في مدة خمس سنوات (هلالية) يصبح حقا مكتسبا للحكومة) . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن مفاد هذا النص أن الماهيات وما في حكمها من المبالغ التي تكون مستحقة قبل الجهة الادارية تصبح حقا مكتسبا لها اذا لم تتم المطالبة بها قضائيا أو اداريا خلال خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في اقتضاها .

(طعن ١٨٦٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤)

الفرع الثالث

مدى التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات
أو ما في حكمها بغيره وجه حق

قاعدة رقم (٦٠٠)

المبدأ :

المرتبات والاجور التي قبضها الموظفون والعمال دون وجه حق -
التجاوز عنها وفقا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ اذا الغيت قرارات الترقية
والتسويات التي صرفت بناء عليها هذه المبالغ - مشروط بان تكون
الفتوى أو الحكم الذي تم الصرف تنفيذا له صادرا في الفترة من اول يولية
١٩٥٢ حتى ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه بالنسبة الى استرداد ما صرف الى هؤلاء الموظفين
نتيجة وقف هذا الخصم فان المادة الاولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢
تنص على انه :

« يتجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات
واجور بناء على قرارات بالترقية أو تسويات صادرة من جهات الادارة
تنفيذا لحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشاري للفتوى والتشريع
بمجلس الدولة والادارات العامة بديوان الموظفين وذلك اذا الغيت أو
سحبت تلك القرارات والتسويات ... » وتنص المادة الثانية على انه
« يعتبر صحيحا ما سبق صرفه الى الموظفين والعمال بالتطبيق لتلك
القرارات أو التسويات الملغاة » - كما تنص المادة الثالثة على انه
« لا تسرى احكام المادتين السابقتين الا على القرارات والتسويات التي
تمت تنفيذا للأحكام والفتاوى التي صدرت اعتبارا من اول يوليو سنة
١٩٥٢ الى تاريخ العمل بهذا القانون » .

ويستفاد من النصوص سالفة الذكر ان العبرة هي بتاريخ الفتوى
أو الحكم الذي صدرت على أساسه التسويات أو القرارات الملغاة ، فمتى

كانت الفتوى أو الحكم صادرا فى الفترة من أول يوليو سنة ١٩٥٢ الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ فى ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ فإنه لا يجوز استرداد ما صرف للموظفين أو العمال بتنفيذا للفتوى أو الحكم ، وذلك اذا الغيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات .

ومن حيث أنه وقد أصبح من المقعن الغاء التسويات المشار إليها التى أجريت لبعض موظفى وزارة العدل بعد أن استبان عدم سلامة فتوى ديوان الموظفين التى أجريت تلك التسويات نفاذا لها - إلا أنه لا يجوز استرداد ما صرف لهؤلاء الموظفين بمقتضى تلك التسويات ، طالما أن فتوى ديوان الموظفين التى قامت التسويات استنادا إليها قد صدرت خلال الفقرة التى حددتها المادة الثالثة من القانون المذكور (وهى الفتوى الواردة بكتاب دورى الديوان رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦ فى ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٩) .

(ملف ٣١٢/٤/٨٦ فى ١٠/٢٥/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٦٠١)

المبدأ :

مناط تطبيق القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ على ما يكون قد تم صرفه بناء على قرارات بالترقية وتسويات صادرة من جهات الادارة تنفيذا لحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والادارات العامة لديوان الموظفين فى النطاق الزمنى الذى حدده هذا القانون .

ملخص الحكم :

أن مناط تطبيق احكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن التجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات واجور ان يكون الصرف قد تم بناء على قرارات بالترقية وتسويات صادرة من جهات الادارة تنفيذا لحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والادارات العامة لديوان الموظفين فى النطاق الزمنى الذى حدده القانون المشار اليه ، فى الفترة من أول يوليو سنة

١٩٥٢ حتى ناريج :لعمل بالفقون من تاريخ نشره فى ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ ، وان تلغى أو تحسب تلك القرارات أو التسويات ، سواء كان هذا الالغاء أو السحب ، فى حالة صدور القرار بالترقية أو التسمية تنفيذا لفتوى ، مرده الى عدول الجهة مصدرة الفتوى عن الفتوى التى صدر القرار تنفيذا لها ، أو قامت الادارة بهذا الالغاء أو السحب من جانبها دون عدول عن الفتوى من الجهة التى اصدرتها طالما ان القرار أو التسمية التى تم بموجبها الصرف صدرت تنفيذا لفتوى صادرة من إحدى الجهات التى حددها القانون .

(طعن ٦٩٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

قاعدة رقم (٦٠٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما فى حكمها بغير وجه حق - مقتضى احكامه ان التجاوز يقع بقوة القانون اذا كان الصرف قد تم نتيجة ترقية أو تسوية باطلة صدرت تنفيذا لحكم غير نهائى أو بناء على فتوى صادرة من مجلس الدولة أو احدى الادارات التى ورد ذكرها فى نص المادة الاولى من القانون على سبيل الحصر - فى غير هذه الحالة يكون التجاوز عن استرداد هذه المبالغ من سلطة الوزير المختص - وجوب ان يستهدف قرار التجاوز تحقيق مصلحة عامة وان يقتزن هذا القرار بالنظر فى تحميل الموظف المسئول عن الصرف الخطأ بتلك المبالغ فى حالات الخطأ أو الاهمال الجسيم تفاديا لآى توافل وتطبيقا للقواعد العامة فى المسئولية - تعبیر المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ باصطلاح الخطأ العمد أو الاهمال الجسيم لا يعدو ان يكون تصويرا لحالات الخطأ الشخصى - اذا لم يثبت من الأوراق ان الخطأ المنسوب الى العاملين بهيئة المواصلات الملكية واللاسلكية قد وقع منهم نتيجة اهمال جسيم كما لم يثبت انه كان متعمدا فانه لا وجه للاستناد لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ لالزامهم بقيمة العلاوات التى صرفت خطأ خلال عامى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ لبعض العلامات المؤهلات بالهيئة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما فى حكمها بغير وجه

حق تنص على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون - من الحكومة أو وحدات الادارة المحلية أو اصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بصفة مرتب أو اجر أو بدل أو راتب اضافى أو معاش أو مكافأة أو مبالغ مدخرة أو ما فى حكم ذلك ، اذا كان الصرف قد تم نتيجة لترقية أو تسوية صدرت تنفيذا لحكم قضائى أو فتوى من مجلس الدولة أو من الادارات العامة لديوان الموظفين أو الادارات المركزية للجهاز المركزى للتنظيم والادارة ثم الغيت هذه التسوية أو الترقية . ويسرى حكم الفقرة السابقة على المبالغ التى صرفت قبل العمل بهذا القانون نتيجة لترقية أو تسوية تمت بناء على رأى صادر من احدى الادارات القانونية اذا كانت قد اعتمدت من الوزير المختص قبل الصرف . وفى غير تلك الأحوال يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ المشار إليها بقرار من الوزير المختص ، ويتعين فى حالات الخطأ العمد أو الإهمال الجسيم تحميل المتسببين فى الصرف بقيمة تلك المبالغ بالتضامن فيما بينهم . والمستفاد من نص هذه المادة أن التجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق للعاملين أو اصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم من مرتبات أو اجور أو بدلات أو معاشات أو مكافآت أو مبالغ مدخرة أو ما فى حكم ذلك ، هذا التجاوز يقع بقوة القانون وبمقتضى احكامه اذا كان الصرف قد تم نتيجة ترقية أو تسوية باطلة صدرت تنفيذا لحكم غير نهائى أو بناء على فتوى صادرة من مجلس الدولة أو احدى الادارات التى ورد ذكرها فى هذا النص على سبيل الخصر ، وفى غير هذا النطاق فإن التجاوز عن استرداد هذا المبلغ هو من الأمور المتروك تقديرها للوزير المختص وذلك حسبما نصت عليه الفقرة الثالثة من هذه المادة ، ومن المعلوم ان سلطة الوزير فى هذا الصدد تجد حدها الطبيعى ، وما عليه نصوص القانون والقواعد العامة من قيود وشروط يمكن زدها الى أن هذا التجاوز يتعين أن ينصب على مبالغ صرفت بغير وجه حق ، وأن يستهدف قرار التجاوز باعتباره وليدا للسلطة التقديرية المخولة للوزير لتحقيق مصلحة عامة . وأن يقرتن هذا القرار بالنظر فى تحميل الموظف المسئول عن الصرف الخطأ بثلاث المبالغ وذلك فى حالات الخطأ أو الإهمال الجسيم تفاديا لى تواطؤ فيما يتعلق بصرف مبالغ غير مستحقة . ذلك على نحو ما اثير اليه فى المذكرة الايضاحية للقانون المذكور وتطبيقا للقواعد العامة فى المسئولية .

انه فى مقام نكيف الخط الذى وقع من العاملين بقسم التليفون بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية المسئولين عن اعداد كشوف العلوات ومدى مسئوليتهم مدنيا عن قيمة المبالغ التى صرفت دون وجه حق ، فقد جرى القضاء الادارى واقتاء مجلس الدولة على وجوب التفرقة بين نوعى الخطا الشخصى والخطا المرفقى ، وانه وان لم توجد قاعدة مجردة تضع ضوابط الفصل بين نوعى الخطا الا انه يبقى الاستهداء بالعديد من المعايير عند اجراء هذه التفرقة ومن ذلك نية الموظف والدافع الى ارتكاب الخطا ومدى جسامته ، فاذا تعدد العامل الخطا او كان دافعه الى ارتكابه هو الاضرار بالمرفق او تغيا من وراء ارتكاب الخطا متعة شخصية له او لغيره كان الخطا شخصا ، كما يكون الخطا من هذا النوع ايضا اذا بلغ حدا من الجسامة يمثل اخلافا من الموظف بالتزام جوهرى يؤثر فى كيان العمل المنوط به اداؤه ، ولا ريب فى ان ما عبرت عنه المادة لا يعدو ان يكون تصويرا لحالات الخطا الشخصى .

وحيث انه لم يثبت من الاوراق ان الخطا المنسوب الى العاملين بقسم التليفون فى الموضوع المعروض قد وقع منهم نتيجة اهمال جسيه كما لم يثبت انه كان متعمدا ، لذلك فانه لا يكون هناك ثمة وجه استنادا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ لتحميل هؤلاء العاملين بقيمة المبالغ المشار اليها التى صرفت للعمليات المؤهلات بالهيئة دون وجه حق .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى انه لا وجه لرجوع هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية على العاملين بقسم التليفون بقيمة العلوات التى صرفت خطأ خلال عامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ لبعض العمليات المؤهلات بالهيئة :

(ملف ٣٣٩/٣/٨٦ - جلسة ١٥/٤/١٩٧٥)

الفصل الرابع مسائل متنوعة

الفرع الأول الرواتب المنصرفة من الحكومة المصرية للموظفين المعارين الى المملكة الليبية المتحدة

قاعدة رقم (٦٠٣)

المبدأ :

الراتب الذى تصرفه الحكومة المصرية للموظفين المعارين الى المملكة الليبية المتحدة طبقا لحكم المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بشروط الاعارة واجراءاتها - منح هذا الراتب الاصلى للموظف المعار امر جوازى للجهة الادارية التى يتبعها .

ملخص الفتوى :

اعير السيد المهندس للعمل بحكومة ولاية طرابلس من سنة ١٩٥٤ حتى سنة ١٩٥٨ ، وصدر قرار من مجلس الوزراء بصرف راتبه اليه كاملا مدة الاعارة . وطلبت الحكومة الليبية - بعد انتهاء مدة اعارته - تجديدها لمدة سنتين ، فطلبت وزارة المواصلات موافقة وزارة الخزانة وديوان الموظفين على تجاوز مدة الأربع سنوات ، ووافقت وزارة الخزانة على تجديد الاعارة بشرط عدم صرف أى راتب من الحكومة المصرية خلال فترة التجديد ، واعترض الموظف المذكور على رأى وزارة الخزانة ، فافادت هذه الوزارة بأن منح راتب من الحكومة المصرية للموظفين المعارين ، مسألة جوازية طبقا لأحكام القانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المتعقدة فى ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ فاستبان لها أن الفقرة (ج) من المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة - معدلة بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الاعاريض - تنص على أن « يكون مرتب الموظف المعار بأكمله على جانب الحكومة أو الهيئة المستعيرة ، وليس على الحكومة المصرية أن تصرف للموظف المعار أى مرتب فى مدة الاعارة ، ويجوز منح الموظف المعار مرتبا من الحكومة المصرية بالشروط والأوضاع التى يقررها مجلس الوزراء » .

وقد صدر قرار مجلس الوزراء فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بشروط الاعارة وأجراءاتها متضمنا تحديد كيفية تحديد المعاملة المالية للموظفين المعارين ، ونص - فيما يتعلق بحالة الاعارة الى حكومة المملكة الليبية المتحدة (برقة - طرابلس - فزان) - على أن تمنح الحكومة المصرية للموظف المعار من الدرجة الثالثة فما فوق مرتبه الاصلى فى مصر (دون اضافات أخرى) وللموظف المعار من الدرجة الرابعة فأقل ٤٠٪ من مرتبه الاصلى فى مصر بحد أدنى قدره خمسة جنيهاً وحد أقصى قدره عشرة جنيهاً شهرياً .

ومن حيث أن تفويض مجلس الوزراء فى تقرير الشروط الواجب توافرها والأوضاع اللازمة لمنح الموظف المعار مرتباً من الحكومة المصرية بما تضمنه قرار مجلس الوزراء سالف الذكر من بيان كيفية المعاملة المالية للموظفين المعارين لا يتضمن تفويضه فى تقرير منح المرتب ذاته مما يترتب عليه من أن الموظف المعار استمد حقه فى هذا المرتب مباشرة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، ولكن منح هذا المرتب متروك للجهة الادارية ذاتها التابع لها الموظف المعار ، التى يجوز لها أن تمنحه اياد ، تطبيقاً لنص الفقرة (ج) من المادة ٥١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وفى الحدود وطبقاً للشروط والأوضاع التى قررها مجلس الوزراء فى قراره سالف الذكر .

وعلى هذا فان منح مرتب الموظف المعار ليس حقاً للموظف مستمداً من نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥

مباشرة ، بحيث يموغ له المطالبة به اعتبارا من تاريخ اعارته ، وانما هو رخصة اعطاها المشرع للجهة الادارية التابع لها الموظف ، فيكون لها الحق فى منح المرتب او الحرمان منه حسبما تراه ، بمعنى ان منح المرتب ليس امرا وجوبيا لا تقدير فيه للجهة الادارية التى يتبعها الموظف ولكنه امر جوازى للجهة المذكورة تترخص فيه بما لها من ملطحة تقديرية مطلقة فى مراعاة الظروف والاعتبارات التى تبرر هذا المنح ، ولا ينشأ حق الموظف فى المرتب الا من الوقت الذى تصدر الجهة الادارية التابع لها القرار الادارى بالمنح .

ولما تقدم فان منح السيد المهندس ، مرتبه الاصلى عن مدة اعارته الى حكومة المملكة الليبية يعتبر امرا جوازيا للجهة الادارية التابع لها ، تترخص فيه بما لها من سلطة تقديرية فى هذا الشأن ، وذلك تطبيقا لنص الفقرة (ج) من المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة - معدلة بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الاعارات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتواها الصادرة بجلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ التى انتهت الى أن منح المرتب الاصلى الى الموظف المعار هو امر جوازى للجهة الادارية التابع لها ، وليس امرا وجوبيا ، ومن ثم فان منح السيد المهندس مرتبه الاصلى عن مدة اعارته الى حكومة المملكة الليبية يعتبر امرا جوازيا ، طبقا لنص الفقرة (ج) من المادة ٥١ من قانون موظفى الدولة .

(فتوى ٥٦٢ فى ١٤/١١/١٩٦٣)

الفرع الثاني تعويض الانتقال المقرر لموظفي الاقليم الشمالى

قاعدة رقم (٦٠٤)

المبدأ :

مرتب - تعويض الانتقال المقرر لموظفى الاقليم الشمالى عند ايفادهم فى مهام رسمية بالخارج لو ما يسمى احيانا (ببدل الاغتراب) - تحديد مقدار هذا التعويض - كان يحدد فى كل مرسوم بايفاد موظف فى مهمة رسمية بالخارج واحدا واحدا طبقا للمادة ١٢٧ من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ ، ثم طبقت على الموفدين القواعد الخاصة ببدل الاغتراب المقررة لموظفى السلك الخارجى فى البلد الموفد اليه الموظف وذلك بصور القانون رقم ٤٢١ فى ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٤٩ - وبعد هذا طبقت اللائحة التنظيمية لوزارة الخارجية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٨ على موظفى وزارة الخارجية من ابناء الاقليم الشمالى فالتفت الاحكام السابقة وعادت القاعدة الواردة فى المادة ١٢٧ من قانون الموظفين الاساسى فيحدد التعويض فى كل حال على حدة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٢٧ من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ على ان « يتم ايفاد الموظف المكلف بمهمة رسمية فى البلاد الاجنبية بمرسوم يحدد فيه مقدار التعويض » وقد جرى العمل على ان يتضمن كل مرسوم يصدر بايفاد موظف فى مهمة رسمية الى البلاد الاجنبية مقدار تعويض الانتقال حتى ان صدر بتاريخ ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٤٩ المرسوم رقم ٤٢١ ناصا فى المادة الاولى فقرة ا منه على ان « يعطى الوزراء والموظفون تعويض انتقال يعادل بدل الاغتراب المقرر لموظفى السلك الخارجى فى البلد الموفد اليها الموظف محسوبا على اساس راتبهم الاصلى » وبذلك كان الموظفون الموفدون فى مهمة رسمية الى البلاد الاجنبية يتقاضون بدل الاغتراب المنصوص عليه فى المادتين ٦٦ ، ٧٣ من المرسوم التثريعى رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٥٢/٨/٢٥ بتعريف مهمة زملاك وزارة الخارجية ، وكان هذا البديل يتحدد بمرسوم فى كل سنة مرة على الاقل . ويتاريخ ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٩ صدر القرار الجمهورى رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٥٩ ونص فى المادة الاولى منه على ان « تطبق احكام القرار الجمهورى

رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن اللائحة التنظيمية لوزارة الخارجية على موظفى وزارة الخارجية من ابناء الاقليم الشمالى وبلغى كل حكم مخالف » .

وبين من الاطلاع على هذه اللائحة وهى التى اصبحت التشريع النافذ فى شأن اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى كافة فى الاقليمين انها حددت فى المواد من ٢ الى ١ انواع البدلات التى يتقاضاها اعضاء هذين السلكين تحديدا يغيرا ما كان واردا فى المرسوم التشريعى رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٥٢/٨/٢٥ ، وقد خلت هذه النصوص من ذكر بدل اغتراب تقرر لهؤلاء الاعضاء وان اشارت الى بدل الاغتراب المقرر للموظفين الاداريين والكتابيين المحققين بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية ، ومن ثم فله يعد هناك بدل اغتراب يتقاضاه اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى . وبالفاء بدل الاغتراب لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى اصبحت الحالة المنصوص عليها فى المادة الاولى فقرة ١ من المرسوم رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٢ غير ذات موضوع ، وبهذا يتعين الرجوع الى القاعدة العامة الواردة فى المادة ١٢٧ من قانون الموظفين الاساسى التى تقضى بتحديد مقدار تعويض الانتقال فى كل حالة على حدة يوقد فيها الموظف فى مهمة رسمية الى الخارج . ولا يحول ذلك دون استصدار قرار جمهورى يقرر قاعدة عامة فى شأن تعويض الانتقال استنادا الى احكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ الذى ينص فى المادة الثانية على ان « تأخذ النصوص الواردة فى القانون رقم ١٣٥ بتاريخ ١٠ كانون الثانى سنة ١٩٤٥ المشار اليه (وهو قانون الموظفين الاساسى) وغيره من القوانين المنظمة لبدل السفر (تعويضات الانتقال) ولجور النقل المعمول بها فى اقليمى الجمهورية حكم قرارات رئيس الجمهورية ويجوز الغاؤها او تعديلها بقرارات منه » .

لهذا انتهى راي الجمعية الى انه منذ اول يوليو سنة ١٩٥٨ (تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٥٩ بتطبيق احكام اللائحة التنظيمية بوزارة الخارجية على موظفى الخارجية من ابناء الاقليم الشمالى) يكون تحديد تعويض الانتقال فى كل حالة على حدة فى القرار الجمهورى الذى يصدر بايفاد الموظف (من الاقليم الشمالى) فى مهمة رسمية خارج الجمهورية العربية المتحدة ، وليس ثمت ما يمنع من استصدار قرار جمهورى يقرر قاعدة عامة فى شأن تحديد هذا التعويض .

(فتوى ٥١٤ فى ١٩٦١/٧/١٦)

الفرع الثالث

رواتب الموظفين المسرحين

قاعدة رقم (٦٠٥)

المبدأ :

رواتب الموظفين المسرحين أو المحالين إلى التقاعد عن إجازاتهم المتراكمة - لا يخضع لحسميات (أى خصوم) التقاعد سواء فى ظل المرسوم التشريعى رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٩ فى شأن الرواتب التقاعدية أو فى ظل قانون المعاشات لموظفى الدولة المدنيين رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ .

ملخص الفتوى :

تقضى المادة ٥٣ من قانون الموظفين الأساسى باستفادة الموظف المسرح أو المحال على التقاعد من الرواتب العائدة لمدة الاجازات التى كان يحق له المطالبة بها فيما لو بقى على رأس العمل ، وقد ذهب ديوان المحاسبات الى أن المقصود من عبارة الرواتب العائدة لمدة الاجازة الواردة فى المادة ٥٣ من قانون الموظفين الأساسى هو الرواتب غير الصافية التى كان يحق للموظف المسرح أو المحال على التقاعد المطالبة بها فيما لو بقى على رأس العمل على أن تخضع لنفس الحسميات التى تخضع لها الرواتب ، ويعرض الموضوع على النخبة المختصة بمجلس الدولة بالأقليم السورى رأت أن رواتب الاجازات المتراكمة التى يستحقها الموظفون المسرحون أو المحالون على التقاعد لا تخضع لحسميات التقاعدة لا فى ظل التشريع السابق ولا فى ظل القانون الحالى .

وبتاريخ ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ طلبت وزارة الخزانة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لابتداء الرأى فيه .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٧ من مارس سنة ١٩٦١ فاستبان (م - ٦٨ - ج ٢٢)

لها أن المادة ٥٣ من قانون الموظفين الأسامي تنص على أن « يستفيد الموظف المسرح أو المحال على التقاعد من الرواتب العائدة لمدة الاجازة التي كان يحق له المطالبة فيها لو بقي على رأس العمل وتؤدي هذه الرواتب صفقة واحدة عند انفكاك الموظف ، وإذا أعيد إلى الخدمة قبل انتهاء مدة الاجازة المذكورة يقتطع من راتبه المبالغ التي قبضها عن المدة الباقية من الاجازة » ، وتنص المادة ١/٢ من المرسوم التشريعي رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٩ الصادرة في ٢٧ من ابريل سنة ١٩٤٩ في شأن الرواتب التقاعدية على أنه « تتألف الخدمات المقبولة في تصفية الحقوق التقاعدية من :

١ - الخدمات الفعلية وهي التي يحق للموظف أن يتقاضى عنها راتباً كاملاً أو جزئياً كما تنص المادة ٢٠ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ على أن « مدة خدمة الموظف المحسوبة في المعاش هي المدد الفعلية التي قضاها في إحدى الوظائف المنصوص عليها في المادة الأولى بعد استبعاد المدد الآتية » .

ويستفاد من هذه النصوص أن الموظف الذي تنتهي خدمته بسبب تسريحه أو إحالته إلى التقاعد يمنح راتبه عن الاجازات التي كان يحق له المطالبة بها فيما لو استمر في عمله ، وأن مدد الخدمة المقبولة في تصفية الحقوق التقاعدية وفقاً لقوانين المعاشات التي كان معمولاً بها من قبل في الاقليم السوري ووفقاً لقانون التأمين والمعاشات الموحد لموظفي الدولة المدنيين رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، هي مدد الخدمة الفعلية التي قضاها الموظف في إحدى الوظائف المبينة بقوانين المعاشات السالفة الذكر .

والموظف المسرح أو المحال إلى التقاعد تنتهي خدماته الفعلية بمجرد صدور قرار صحيح بتسريحه أو إحالته إلى التقاعد وتصفى حقوقه التقاعدية منذ هذا التاريخ على أساس مدد الخدمة الفعلية التي قضاها قبل ذلك في إحدى الوظائف المنصوص عليها في قوانين المعاشات ، ومن ثم فلا تجرى له من جديد مدد الاجازات المتراكمة التي يحق له المطالبة برواتبها عند تسريحه أو إحالته إلى التقاعد ضمن مدد الخدمة المقبولة في تصفية الحقوق التقاعدية ، ومن ثم لا يجوز خصم حسميات التقاعد من

الرواتب المستحقة عن هذه الفترة وهى حسميات لا يجوز اقتطاعها من رواتب الموظفين الا عن مدد الخدمة الفعلية التى تحسب لهم وفقا لقوانين المعاشات فى تسوية حقوقهم التقاعدية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان رواتب الموظفين المرشحين او المحالين الى التقاعد عن اجازاتهم المتراكمة التى كان يحق لهم المطالبة بها فيما لو استمروا فى اعمالهم لا تخضع لحسميات التقاعد سواء فى ظل قانون المعاشات السابق او فى ظل التشريع الحالى .

(فتوى ٢٤٧ فى ١٣/٣/١٩٦١)

الفرع الرابع

استحقاق بدل طبيعة العمل لبعض الأطباء بأثر رجعي

قاعدة رقم (٦٠٦)

المبدأ :

موظف - مرتب - أثر رجعي - القرار الجمهوري رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن بدل طبيعة العمل للأطباء الذين يستدعى عملهم بالجامعات عدم مزاولتهم المهنة بالخارج - تفرقة بين الأطباء الذين يعينون اعتبارا من تاريخ العمل به وبين الأطباء الموجودين بالخدمة وقت صدوره وذلك بالنسبة لتحديد ميعاد استحقاق البديل - استحقاق الطائفة الأولى هذا البديل اعتبارا من تاريخ نفاذ القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٠ بأثر فوري اما الطائفة الثانية فتتمتع البديل من تاريخ تسلمهم العمل وغلق عياداتهم فعلا قبل العمل بالقرار المشار اليه وذلك لتضمن القرار اثرا رجعيا مشروعا بالنسبة لهذه الطائفة .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٦ من يناير سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن صرف راتب بدل طبيعة العمل للأطباء الذين يستدعى عملهم بالجامعات عدم مزاولتهم المهنة بالخارج ونصت المادة الأولى منه على أنه « مع عدم الإخلال بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الجامعات يصرف للأطباء الذين يستدعى عملهم بالجامعات عدم مزاولتهم المهنة بالخارج راتب بدل طبيعة عمل بواقع خمسة عشر جنيها شهريا بشرط غلق عياداتهم وذلك في حدود القواعد المقررة » ونصت المادة ٢ على أن « يصرف هذا البديل للأطباء الحاليين بالجامعات اعتبارا من تاريخ تسلمهم العمل وغلق عياداتهم فعلا » . ويبين من مقارنة نص المادة الأولى بنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٠ أن كلا من النصين له مجال أعماله الزماني المستقل عن الآخر . فالنص الأول يتضمن القاعدة العامة في أعمال القرار بأثر فوري ذلك أنه خاص بالأطباء الذين يعينون بإحدى الجامعات اعتبارا من تاريخ نفاذ القرار المشار اليه بينما النص الثاني يتضمن اثرا رجعيا للقرار المشار

ليه اد انه يتعلق بالطباء الحاليين الموجودين بالخدمة في ذلك التاريخ
ى من تم تعيينه وتسلم عمله قبل هذا التاريخ . وبيان ذلك انه بالنسبة
للطائفة الاولى من الاطباء فقد نص القرار على ان يصرف للأطباء الذين
يعينون باحدى الجامعات راتب بدل طبيعة عمل بواقع خمسة عشر جنيها
شهريا وذلك بشرطين :

الأول - ان تستدعى طبيعة عملهم بالجامعات عدم مزاولتهم المهنة
بالخارج .

الثاني - ان يكون لهم عيادات قاموا بخلقها فعلا اعمالا لشرط التفرغ
النسابق .

اما فيما يتعلق بنص المادة الثانية فقد تناول التنظيم البديل الذى
يصرف للطباء الحاليين أى الاطباء الذين كانوا موجودين فى الخدمة وقت
العمل بذلك القرار فنصت هذه المادة على ان يصرف البديل المنصوص
عليه فى المادة الاولى بالنسبة الى هؤلاء الاطباء اعتبارا من تاريخ تسلم
كل منهم العمل وغلق عيادته فعلا الامر الذى يقطع فى دلالة هذا النص
بانه قد اريد به صرف هذا البديل باثر رجعى من ذلك التاريخ .

لذلك فان نص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤
لسنة ١٩٦٠ يكون قد تضمن اثرا رجعيا يقضى بصرف راتب بدل طبيعة
العمل المقررة فى المادة الاولى للأطباء المخاطبين بأحكامه من تاريخ
تسلمهم العمل وغلق عياداتهم فعلا .

والقول بغير ذلك يجعل نص المادة الثانية لغوا لا يجد مجالا لأعماله
اذ يغنى عنه نص المادة الاولى .

(فتوى ٩٥٦ فى ١٩٦٣/٨/٣١)

الفرع الخامس مرتب خدمة الزاوية

قاعدة رقم (٦٠٧)

المبدأ :

اختيار الموظف وظيفة التدريس وتخليه عن وظيفة خادم زاوية طبقا للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ - ابلاغه جهة الادارة هذا الاختيار - عدم اعتدائها به وعدم قيامها باستلام الزاوية منه لقيامها ببحث ما اذا كان الحظر المنصوص عليه فى القانون المذكور يسرى على وظائف ائمة المساجد ومقيمي الشعائر الدينية وخدم المنازل - استمراره فى القيام بالوظيفتين - اثر ذلك استحقاقه مرتب خدمة الزاوية .

ملخص الحكم :

ان شغل المدعى لوظيفة خادم للزاوية فى الفترة التالية لاختباره الاول الذى لم تعتد به الوزارة ولم ترتب عليه اثرا كان موقوتا ريثما تنتهى الى رأى فى شأن سريان او عدم سريان الحظر المنصوص عليه فى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١ على وظائف خدم المساجد - واذ كان المدعى قد استمر على هذا الوجه قائما بعمله كخادم للزاوية بعلم الجهة الادارية المختصة بل وبموافقتها الضمنية ، فاذا كانت لم تطلب منه الاختيار بين هذا العمل وبين وظيفة التدريس الا بعد اصدارها منشورا وزاريا .
تتخذ اى اجراء لنسلم الزاوية منه الا بعد ذلك وبتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بالذات فانه يستحق مرتب خدمة الزاوية مقابل قيامه باعبائها حتى ذلك التاريخ - وليس فى احكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ما يحول دون استحقاقه لهذا المرتب .

(طعن ٣٧٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٨)

الفروع السادس

اعانة الغلاء المقررة لموظفى الحكومة المصرية بالسودان

قاعدة رقم (٦٠٨)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ بتخفيض اعانة غلاء المعيشة - قصر اثره على تعديل اعانة غلاء المعيشة الصادر بها قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ وما تلاه من قرارات - عدم مريانه على اعانة الغلاء المقررة لموظفى الحكومة بالسودان .

ملخص الفتوى :

قضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ بتخفيض اعانة غلاء المعيشة بنسب مختلفة تتفاوت بحسب ماهية الموظف اى المستخدم او العامل او صاحب المعاش ، وقد جاء بمذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء والتي وافق عليها بقراره المشار اليه ان الخفض الذى تعنيه ينصب على الاعانة التى تصرف « طبقا للفئات والقواعد التى قررها مجلس الوزراء بقراره الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ وما تلاه من قرارات » .

وسبق ان قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ منح الموظفين المدنيين والعسكريين والعمال المصريين الموجودين بالسودان اعانة غلاء حسب الفئات المقررة للموظفين المقيمين بمصر ، الا انه عدل هذا القرار فى ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٢ وقرر منح موظفى الحكومة المصرية بالسودان اعانة غلاء معيشة مساوية للفئات المقررة للموظفين المصريين والبريطانيين فى حكومة السودان حتى لا يقل مستوى معيشة الموظف المصرى هناك عن مستوى نظيره فى الحكومة المذكورة ثم حدد المجلس فئات هذه العلاوة بقرارد الصادر بتاريخ ١٧ من اغسطس سنة

١٩٥٢ وبذلك أصبح لهؤلاء الموظفين نظام خاص بهم يختلف عن نظيره السارى على الموظفين المقيمين بمصر ومن ثم خرج أولئك الموظفون من نطاق قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ وما تلاه من قرارات .

ويخلص مما تقدم ان قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ يقتضى اثره على تعديل اعانة غلاء المعيشة الصادر بها قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ وما تلاه من قرارات معدلة وان ذلك القرار الاخير وتعديلاته لا تسرى على اعانة الغلاء المقررة لموظفى الحكومة المصرية بالسودان .

(فتوى ٥٤ فى ١٤/١/١٩٦١)

الفرع السابع الحرمان من الاعانة الاجتماعية

قاعدة رقم (٦٠٩)

المبدأ :

حكم استحقاق الموظف للاعانة الاجتماعية اذا كان في اجازة مرضية بنصف مرتب أو بريعه أو بدونه ، أو اذا حرم من مرتبه عن مدة انقطاعه عن العمل بدون اذن ولعذر غير مقبول - استحقاقه هذه الاعانة كاملة اذا كان في اجازة مرضية بنصف أو ربع راتب متى كان راتبه يقل عن عشرين جنيها في الشهر - وحرمانه منها اذا كان في اجازة بدون راتب - استحقاق الموظف الاعانة في حالة الانقطاع عن العمل دون عذر مقبول حتى لو خصمت ايام الانقطاع من راتبه ، متى كان الراتب الشهري للموظف يقل أيضا عن عشرين جنيها .

منخص الفتوى :

ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ على ان « تقرر منح علاوة اجتماعية مقدارها جنيه شهريا عند زواج الموظف لأول مرة ٠٠ يقسم المنح على من يكون راتبه اقل من عشرين جنيها » كما ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ على ان « تقطع الاعانة عند بلوغ ماهية الموظف عشرين جنيها في الشهر ».

وظاهر من هذين القرارين ان مناط استحقاق الموظف للعلاوة الاجتماعية هو قيام رابطة الزوجية وعدم بلوغ مرتبه عشرين جنيها في الشهر - ولما كان هذا الشرط يتحقق في شأن الموظف المتزوج اذا كان في اجازة مرضية بنصف أو ربع مرتب مادام راتبه الشهري يقل عن العشرين جنيها ، ومن ثم يكون مستحقا لهذه العلاوة .

والقول بغير ذلك اى تبعية العلاوة للمرتب الاصلى فيصرف نصفها لو ريعها بحسب الاحوال - فضلا عن مخالفته لاحكام القرارات المنظمة

لهذه العلاوة قد يؤدي الى خفض العلاوة الى نصف جنيته او ريعه وذلك
تقرير لقيمة مالية تخالف القيمة التي جردها القانون . والعلاوة بهذه
القيمة اما ان يستحقها الموظف متى تحققت فيه شرط استحقاقها ، واما ان
يحرم منها كلها اذا انحسر عنه هذا الشرط . يؤيد هذا النظر ان العلاوة
الاجتماعية قد شرعت في الأصل لمواجهة اعباء الزوجية وهذه الاعباء
تظل قائمة في حالة خفض المرتب في الاجازات المرضية .

وفياً يتعلق بالموظف الذي لم يبلغ راتبه عشرين جنيهاً في الشهر
ويكون في اجازة مرضية بدون راتب فانه لا يستحق العلاوة المذكورة
لتخلف شرط استحقاقها في شأنه وهو الحصول على راتب يقل عن عشرين
جنيهاً كما ان هذه العلاوة من ملحقات المرتب وتوابعه فاذا كان الموظف
محروماً من المرتب ، فانه يحرم من ثم من ملحقاته وتوابعه . وليس ثمة
تعارض بين هذا القول وبين القول باستحقاق الموظف علاوته كاملة أثناء
اجازته المرضية براتب مخفض ، ذلك لأن القاعدة لا تختلف في الحالين
ومرد هذه القاعدة — كما سلف — هو توافر او عدم توافر شرط استحقاق
العلاوة ، فبينما يقوم هذا الشرط في حالة الاجازة المرضية بنصف او ربع
راتب لأن ثمة مرتباً يتقاضاه الموظف ، فان هذا الشرط لا يتوافر في
حالة الاجازة بدون راتب حيث ينتفي الشرط المشار اليه وهو الحصول
على راتب تضاف اليه العلاوة .

وفياً يتعلق بالموظف الذي يحرم من راتبه عن مدة انقطاعه عن
العمل دون اذن ولعذر مقبول وهذه المدة لا يجاوز مداها خمسة عشر يوماً
والا اعتبر الموظف مستقلاً من وظيفته فان هذا الموظف يستحق العلاوة
كاملة لذات الاسباب التي تقدم ذكرها في حالة حصول الموظف على راتب
مخفض أثناء اجازته المرضية ذلك لأن الأصل في الحالتين واحد والقاعدة
القانونية التي يبحث على هديها استحقاق العلاوة مشتركة والخلاف في
الحالتين لا يتناول الا السبب الذي ينتقص المرتب من أجله وهو سبب
لا ينال من هذه الأصول. وتلك القاعدة .

واستحقاق الموظف للعلاوة الاجتماعية في حالة حصوله على راتبه
مخفضاً ايا كان سبب ذلك هو استحقاق مشروط بالا يكون مرتب الموظف

قد بلغ عشرين جنيهاً في الشهر ، فإذا بلغ المرتب هذا الحد فإن الموظف يستحق العلاوة الاجتماعية ولو كان الراتب المخفض الذي يحصل عليه يقل عن هذا الحد أي تقل عن عشرين جنيهاً في الشهر ، ذلك لأن هذا الموظف تقطع عند العلاوة الاجتماعية بصريح عبارة قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ المشار إليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الموظف المتزوج يستحق العلاوة الاجتماعية كاملة إذا كان في إجازة مرضية بنصف أو ربع راتب متى كان راتبه يقل عن عشرين جنيهاً في الشهر ، ولا يستحق هذه العلاوة إذا كان في إجازة بدون راتب ، كما أن الموظف المتزوج يستحق العلاوة الاجتماعية كاملة إذا انقطع عن عمله لعذر غير مقبول وخصمت أيام الانقطاع من راتبه ، وذلك متى كان راتبه يقل عن عشرين جنيهاً في الشهر .

١ فتوى ٩٦٣ في ١٠/١١/١٩٦٠ {

الفرع الثامن مغايرة في المعاملة

قاعدة رقم (٦١٠)

المبدأ :

الفقرة الرابعة من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - نصها على منح موظفي الدرجة الثامنة الحاصلين على مؤهل دراسي متوسط يقل عن شهادة الدراسة الثانوية أو التجارة المتوسطة أو ما يعادلها الذين تقل مرتباتهم عن البداية الجديدة للدرجة علاوة واحدة بحيث لا يزيد المرتب على بدايتها - عدم سريان هذا النص على موظفي الدرجة الثامنة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو التجارة المتوسطة أو ما يعادلها - استحقاق هؤلاء أول بداية الدرجة الجديدة - جواز تعيين من يحملون مؤهلات دراسية متوسطة أقل في الدرجة الثامنة واستحقاق هؤلاء لبداية الدرجة إذا عينوا في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وعدم استحقاقهم هذه البداية إذا عينوا قبل نفاذه - لا يخل بسلامة هذا التفسير - حكمة هذه المغايرة في المعاملة - الحكم الوارد في الفقرة الرابعة يشمل المرقى من الدرجة التاسعة إلى الدرجة الثامنة متى كان حاصلا على مؤهل دراسي أقل من شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو التجارة المتوسطة أو ما يعادلها .

ملخص الحكم :

ان نص الفقرة الرابعة من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة انما يتحدث عن موظفي الدرجة الثامنة الفنية والكتابية الحاصلين على مؤهل دراسي متوسط يقل عن شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو التجارة المتوسطة أو ما يعادلها ، ومرتباتهم وقت نفاذ القانون المذكور كانت أقل من البداية الجديدة ، فخرج من نطاق تطبيق هذه الفقرة اذن موظفو الدرجة الثامنة الفنية والكتابية الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان والتجارة المتوسطة أو ما يعادلها ،

فهؤلاء يستحقون أول بداية الدرجة الجديدة ان لم يكونوا قد بلغوها .
أما من عدا هؤلاء ممن يحمل مؤهلا دراسيا متوسطا اقل كشهادة الثقافة العامة او الدراسة الثانوية قسم اول ٠٠٠ الخ ، ومع ذلك يجوز ترشيحه للتعين ابتداء في الدرجة الثامنة بالتطبيق للمادة الخامسة من المرسوم الصادر في ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ ، المنشور في ١٠ منه ، فلئن كان يستحق اول بداية الدرجة الجديدة اذا عين في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمرسوم المشار اليه . ولا يفيد من هذه البداية من كان يحمل مثل هذا المؤهل الأقل ولكنه عين قبل نفاذ القانون المذكور .
وقد يبدو في ذلك شذوذ ظاهري ، الا انه لا اجتهاد في هذا الشأن مع صراحة النص . على ان حكمة المغايرة في المعاملة قد ترجع في نظر الشارع الى انه أصبح لا يجوز التعيين في الدرجة الثامنة الكتابية او الفنية طبقا للمادتين ١٥ و ١٦ منه نيا كان المؤهل الذي يحمله المرشح للتعين على ما فيه من تفاوت الا بعد اجتياز امتحان مسابقة يجريه ديوان الموظفين ويعين الناجحون في هذا الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب درجة الأسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان التحريري والشخصي ، فقرن الشارع الى جانب المؤهل ضرورة النجاح في امتحان المسابقة وجعل المناط في أولوية التعيين هو الأسبقية في النجاح ، حتى ولو كان الأسبق في الامتحان يحمل مؤهلا أدنى من شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان او شهادة التجارة المتوسطة او ما يعادلها ، ولم يكن التعيين في الدرجة الثامنة الفنية او الكتابية قبل نفاذ هذا القانون مشروطا فيه اجتياز مثل هذا الامتحان وبأسبقية النجاح فيه . وليس من شك في ان الوضع الجديد قد أصبح في اساسه يختلف عن الوضع السابق ويبرر معاملة الجديد معاملة خاصة تتناسب مع ضرورة اجتياز الامتحان والنجاح فيه ، مما لم يكن مطلوبا في الوضع السابق . ولا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن الفقرة الرابعة من المادة المشار اليها مقصورة الأثر على من يعين في الدرجة الثامنة الفنية او الكتابية ابتداء بمؤهل ، فلا تشمل المرقى من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة - لا وجه لذلك ، لأن الفقرة المذكورة انما خصصت استحقاق بداية الدرجة الجديدة بمن كان حاملا لشهادة الدراسة الثانوية قسم ثان او التجارة المتوسطة او ما يعادلها ، فلا يستحق هذه البداية اذن من كان يحمل مؤهلا دراسيا اقل من ذلك ولو كان يجيز الترشيح للتعين في تلك الدرجة

طبقا للقانون الجديد والمرسوم السالف الذكر ، هذا المؤهل الذى قد
ينحدر الى شهادة الكفاءة او ما يعادلها ، وهو على اى الاحوال اعلى من
شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ، فيخرج من هذا التخصيص بالبدائية
الجديدة ، بحكم اللزوم من باب اولى ، من كان مؤهله ادنى من ذلك
كحامل الشهادة الابتدائية او غير الحامل لآى مؤهل .

(طعن ٣٢ لسنة ٤ ق - جملة ١٩٥٩/١/١٠)

الفرع التاسع

مرتب المستقبلي

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

العامل المستقبلي بخدمة القوات المسلحة بعد انتهاء فترة الخدمة الالزامية لا يستحق مرتبا عن فترة الاستبقاء السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في ١٩٦٤/٣/٢٢ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٥ يقضى بالتجاوز عن استرداد المرتبات التي صرفت الى العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة الذين استبقوا بالخدمة العسكرية بعد انتهاء مدة تجنيدهم الالزامية - المقصود بذلك هو الامتناع عن الخصم من مرتبات العاملين وفاء للمبالغ التي صرفت اليهم دون وجه حق ولا يشمل رد ما سبق خصمه من مرتباتهم لهذا السبب .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الوجه الثاني من اوجه الطعن فان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٥ تنص على ان : « يتجاوز عن استرداد المرتبات التي صرفت الى العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة الذين استبقوا بالخدمة العسكرية بعد انتهاء مدة تجنيدهم الالزامية ومن الواضح ان اعمال حكم هذه المادة انما يكون في حالة ما اذا كانت المرتبات المشار اليها منها لا تزال تمثل ديناً في ذمة اى من العاملين الخاضعين لاحكامها ومن ثم يكون من المتاح استردادها اما اذا لم يعد في الامكان اجراء هذا الاسترداد بسبب قيام الادارة باستيفاء تلك المبالغ بالخصم من المرتب في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقرار الجمهوري المشار اليه فانه لا يكون ثمة مجال لاعمال لحكامه ، ومن ثم ، يكون سيديدا ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من ان المقصود من نص المادة الاولى من هذا القرار هو الامتناع عن الخصم من مرتبات العاملين وفاء للمبالغ التي صرفت اليهم دون وجه حق ، ولا يشمل رد ما سبق خصمه من مرتباتهم لهذا السبب ، ولا وجه لما ذهب اليه الطاعن من ان هذا التفسير يتناقض مع العدالة التي قصد القرار الجمهوري رقم

١٦٣٧ لسنة ١٩٦٥ السالف الذكر الى تحقيقها بين المستفيدين بخدمة القوات المسلحة قبل العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ والذين استبقوا بعد العمل به ، ذلك انه لو ان مصدر القرار قصد الى غير المعنى المتبادل من ظاهر نص المادة الاولى منه على النحو السالف بيانه لنص على ذلك صراحة ولم يترك الامر مثارا للاجتهاد والتاويل في مجال تفسير قاعدة تنظيمية من شأنها ان ترتب اعباء مالية على الخزانة يتعين ان يتم تفسيرها في اضييق حدود دون توسع او نقص للأسباب التي دعت الى اصدارها واستلزام المحكمة من ذلك واتخاذها اسما للتفسير .

(طعن ٧٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٦١٢)

المبدأ :

استحقاق المستفيدين بخدمة القوات المسلحة الذي ترشحه اللجنة الوزارية للقوى العاملة ويعين بعد استبقائه لمرتبه من تاريخ صدور قرار تعيينه .

ملخص الفتوى :

استثناء من القاعدة العامة التي تقضى بالاعتداد بقرار التعيين كبداية لافتتاح العلاقة الوظيفية رد المشرع اقدمية من يعين عن طريق اللجنة الوزارية للقوى العاملة الى تاريخ ترشيح اللجنة له ومن ثم فانه يتعين ان يقدر هذا الاستثناء بقدره فيقتصر على الاقدمية الفرضية التي تضمنها ولا يمتد الى باقى الآثار المترتبة على افتتاح العلاقة الوظيفية ومن بينها استحقاق الاجر الذي يرتبط بمباشرة العمل ، والقيام باعباء الوظيفة ، اعمالا لهذا المبدأ نص المشرع صراحة فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على استحقاق الاجر اعتبارا من تاريخ تسليم العمل ، كما نص فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ذات الحكم واستثنى منه المستفيدين الذى لم يتسلم العمل فقرر استحقاقه للاجر اعتبارا من تاريخ تعيينه مرددا فى ذلك حكم المادة ٥١ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ . التي اعتبرت

المستبقى بإجازة استثنائية بمرتب كامل ، واحتفظت له طوال مدة استدعائه — بكافة الحقوق والمزايا التي يحصل عليها أقرانه وعليه فإن المستبقى بخدمة القوات المسلحة الذى يرشح ويعين بعد استبقائه يستحق مرتبه اعتبارا من تاريخ تعيينه وليس من تاريخ ترشيحه الذى ترد إليه أقدميته فرضا بحكم القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق المستبقى بخدمة القوات المسلحة الذى يرشح ويعين بعد استبقائه لمرتبه من تاريخ صدور قرار تعيينه .

(ملف ٢٥١/٦/١٦ - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

ويذات المعنى (ملف ٥٢٢/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٦١٣)

المبدأ :

المقصود بأحكام القرار الجمهورى رقم ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٥ ليس رد ما سبق خصمه من مرتبات العاملين المستبقين بل الامتناع عن الخصم من مرتباتهم وفاء للمبالغ التى صرفت لهم دون وجه حق .

ملخص الحكم :

ان العامل المستبقى بخدمة القوات المسلحة بعد انتهاء فترة الخدمة الالزامية لا يستحق مرتبا عن فترة الاستبقاء السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى ١٩٦٤/٣/٢٢ . وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٥ قاضيا بالتجاوز عن استرداد المرتبات التى صرفت الى العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة الذين استبقوا بالخدمة العسكرية بعد انتهاء مدة تجنيدهم الالزامية ، والمقصود بذلك هو الامتناع عن الخصم من مرتبات العاملين وفاء للمبالغ التى صرفت اليهم دون وجه حق ، ولا يشمل رد ما سبق خصمه من مرتباتهم لهذا السبب .

(طعن ٧٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٥)

(م - ٦٩ - ج ٢٢)

الفرع العاشر
رواتب المستدعى للاحتياط

قاعدة رقم (٦١٤)

المبدأ :

مرتب مستخدمى وعمال الدولة خلال فترة استدعائهم للدورات التدريبية كضباط احتياط - الجهة التى تتحمل هذا المرتب - هى الجهة الادارية الاصلية لا وزارة الحربية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة على أن :

« تتحمل كل من دوائر الحكومة ومؤسساتها العامة كامل رواتب وتعويضات وأجور المستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة » .

وتنص المادة ٣٢ من هذا القانون على أن :

« تتحمل المؤسسات الاهلية والشركات كامل رواتب وتعويضات وأجور المستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم التى لا تزيد على ستة أسابيع سنويا للخدمة بالقوات المسلحة ، فاذا زادت مدة الاستدعاء على ذلك ادت وزارة الحربية عن المدة الزائدة المكافاة المقررة للرتبة طبقا للمادة ٣٤ » .

وتنص المادة ٣٣ على أن .

« تؤدى وزارة الحربية لضباط الاحتياط من موظفى ومستخدمى الحكومة بالاضافة الى ما يتقاضونه من مصالحهم خلال فترات استدعائهم ، وكذلك لضباط الاحتياط من موظفى ومستخدمى المؤسسات الاهلية

والشركات علاوة على ما يصرف لهم منها خلال مدة دعوتهم التي لا تزيد على ستة أسابيع سنويا تعويضات احتياط مقدارها عشرة جنيهاات أو مائة ليرة سورية شهريا » .

وتنص المادة ٣٤ على أن :

« تؤدي وزارة الحربية لضباط الاحتياط من غير موظفي ومستخدمي الحكومة والمؤسسات الأهلية والشركات مكافأة شهرية تعادل أول مربوط الرتبة المستدعى بها مضافا إليها تعويضات الاحتياط المنصوص عليها في المادة السابقة » .

كما تنص المادة الرابعة من قرار وزير الحربية رقم ٢٤٠٠ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقرار رقم ٢١٩٥ في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بنظام مكافآت وتعويضات ضباط الاحتياط في الجيش الأول على أن :

« تتحمل كل من دوائر الحكومة ومؤسساتها العامة كامل رواتب وتعويضات واجور المستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة وتؤدي وزارة الحربية الى هذه الفئة بالإضافة الى ذلك تعويض الاحتياط المحدد في هذا القرار » .

ويستفاد من هذه النصوص ان الأشخاص الذين يستدعون للخدمة كضباط احتياط بالقوات المسلحة ثلاث فئات :

الفئة الأولى : تنتظم الموظفين في الحكومة أو في المؤسسات .

الفئة الثانية : تنتظم موظفي المؤسسات الأهلية والشركات ومستخدميها .

الفئة الثالثة : تنتظم من عد أفراد الطائفتين السابقتين .

وقد حرص المشرع على ان يكفل للجميع مورد رزقهم حتى لا يضاروا بسبب القيام بواجب وطني مقدس . فأوجب في المادة ٣١ من القرار بقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها على الحكومة والمؤسسات العامة أن تؤدي الى المستدعين منها للقيام بهذا الواجب كامل رواتبهم واجورهم وتعويضاتهم ، وقد جاءت عبارة النص في خصوص المستدعين عامة مطلقة

بحيث تشمل كافة من يستدعى للنهوض بهذا الواجب من رجال الحكومة والمؤسسات العامة موظفين كانوا أم مستخدمين أم عمالا - يؤيد هذا النظر تعبير المشرع بلفظي « رواتب وأجور » عند تحديد المبالغ التي تلزم الحكومة والمؤسسات العامة اداءها لمن يستدعى من افراد هذه الطوائف عن مدة دعوتهم ، اذ ان الرواتب هي المقابل المالى الذى يتقاضاه الموظفون والمستخدمون نظير عملهم بوظائفهم ، والأجور هي المقابل المالى الذى يتقاضاه العمال نظير قيامهم بأعمالهم ، مما يدل على ان المشرع انما استهدف اطلاق حكم النص على هذه الطوائف جميعها دون استثناء كما اوجب فى المادة ٣٢ من القانون على المؤسسات الاهلية والشركات ان تؤدى الى المستدعين منها كامل رواتبهم وأجورهم وتعويضاتهم عن مدة خدمتهم التى لا تتجاوز ستة اشابيع ، فان تجاوزت هذه المدة التزمت وزارة الحربية اداء المكافأة المقررة للرتبة طبقا للمادة ٣٤ من القانون وذلك عن المدة الزائدة .

وقد التزم المشرع فى هذا النص عبارة النص السابق فجاء بلفظ « المستدعين » عاما يشمل طوائفهم كافة ، موظفين كانوا أم عمالا - ولا يقدح فى هذا النظر ان المشرع فى المادتين ٣٣ و ٣٤ قد استبدل بلفظ « المستدعين » عبارة « موظفى ومستخدمى الحكومة والمؤسسات الاهلية والشركات » ذلك ان سياق النصوص من المادة ٣٢ الى المادة ٣٤ وتفسيرها فى ضوء ما تضمنته جميعها من أحكام يقطع فى ان المشرع انما يعنى بهذه الألفاظ والعبارات كافة من يستدعى للخدمة كضباط احتياط من هذه الجهات سواء اكانوا موظفين أو مستخدمين أو عمالا ، كما ان التفرقة بين العامل وبين غيرهم من الموظفين والمستخدمين فى هذا الصدد تجافى حكمة التشريع لانهم جميعا سواء فى قيامهم بهذا الواجب الوطنى ، ومن ثم يتعين توحيد قواعد صرف رواتبهم وأجورهم أثناء مدة خدمتهم كضباط احتياط .

ويخلص من كل ما تقدم ان الوزارات والمصالح والادارات والمؤسسات العامة والاهلية والشركات تلزم جميعها اداء رواتب من يستدعى للدورات التدريبية كضباط احتياط من موظفيها ومستخدميها وعمالها على السواء عن مدة امتداعاتهم ، وذلك تطبيقا للمادتين ٣١ و ٣٢ من القرار بقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر ، وعلى مقتضى ذلك فان وزارة الصناعة

هى المسئولة دون وزارة الحربية عن اداء راتب المهندس
عن فترة استدعائه للدورة التدريبية كضابط احتياط .

لهذا انتهى الرأى الى ان وزارة الصناعة دون وزارة الحربية تلزم
اداء راتب السيد / عن مدة استدعائه للدورة التدريبية
كضابط احتياط .

(فتوى ٥١٠ فى ١٠/٧/١٩٦١)

قاعدة رقم (٦١٥)

المبدأ :

احتفاظ المستدعى للاحتياط بالرواتب والتعويضات والاجور والمكافآت
التشجيعية ومكافأة الانتاج عن مدة استدعائه .

ملخص الحكم :

يحتفظ العامل بالرواتب والتعويضات والاجور والمكافآت التشجيعية
ومكافأة الانتاج عن مدة استدعائه للاحتياط ، ما لم يرد عليها التقادم
الخمسى طبقا للمادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .
وقد تقرر الاحتفاظ بالرواتب والتعويضات والاجور بالقانون رقم ٢٣٤
لسنة ١٩٥٩ المعمول به اعتبارا من اول اكتوبر ١٩٥٩ . اما الاحتفاظ
بالمكافآت والميزات الاخرى فقد تقرر بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ المعدل
القانون سالف الذكر والمعمول به اعتبارا من ٢٤/٣/١٩٦٤ .

(طعن ٦٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٨٣)

مرقق عام

الفصل الأول : لحكام عامة بشأن المرافق العامة •

الفرع الأول : تعريف المرفق العام وخصائصه وضوابطه •

الفرع الثانى : موافقة البرلمان ، وخضوع التزامات المرافق العامة
للرقابة البرلمانية •

الفرع الثالث : الرقابة الفنية والادارية المفروضة على سير
المرافق العامة •

الفرع الرابع : اساليب ادارة المرافق العامة •

الفرع الخامس : المقصود بالحكومة فى تطبيق احكام امتياز
المرافق العامة •

الفرع السادس : نقل تبعية المرفق العام •

الفرع السابع : حق مانح الالتزام فى تعديل الشروط اللائحية •

الفرع الثامن : اسقاط الالتزام واسترداده •

الفرع التاسع : خدمات المرافق العامة والمنتفعون بها •

الفرع العاشر : تعريفية الأسعار •

الفرع الحادى عشر : الانتفاع بالاموال العامة المخصصة لخدمة
المرافق العامة •

الفرع الثانى عشر : موظفوا وعمال المرافق العامة •

الفرع الثالث عشر : الارياح والاحتياطيات ورأس المال •

الفرع الرابع عشر : نفقات الالتزام •

الفرع الخامس عشر : ديون الملتزم القديم •

الفرع السادس عشر : حطول قانونى •

الفصل الثانى : مرافق عامة متنوعة •

الفرع الاول : مرفق الشرطة والامن •

الفرع الثانى : مرفق التليفونات •

الفرع الثالث : مرفق المياه •

أولا : مرفق مياه القاهرة •

ثانيا : مرفق مياه الاسكندرية •

الفرع الرابع : مرفق النقل انعام •

أولا : النقل العام للركاب بالسيارات •

ثانيا : ادارة النقل المشترك بمدينة الاسكندرية •

ثالثا : مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة •

رابعا : ترام القاهرة •

خامسا : سكك حديد الدلتا

الفصل الاول

احكام عامة فى شأن المرافق العامة

الفرع الاول

تعريف المرفق العام وخصائصه وضوابطه

قاعدة رقم (٦١٦)

المبدأ :

مرفق عام - هو كل مشروع تنشئه الدولة او تشرف على ادارته ويعمل بانتظام واطراد مستعينا بسلطان الادارة لتزويد الجمهور بالحاجات العامة دون استهداف الربح .

ملخص الفتوى :

المرفق العام هو كل مشروع تنشئة الدولة او تشرف على ادارته - ويعمل بانتظام واستمرار ، ويستعين بسلطان الادارة لتزويد الجمهور بالحاجات العامة التى يتطلبها لا بقصد الربح بل بقصد المساهمة فى صيانة النظام وخدمة المصالح العامة فى الدولة .
(فتوى ٣٥٣ فى ١٩٦٥/٣/٣١)

قاعدة رقم (٦١٧)

المبدأ :

لا مخالفة للقانون اذا ما اشترطت الحكومة الغاء الترخيص بادارة المرفق العام فى حالة تعطيل بعض السيارات مدة تزيد على ثلاثة شهور .

ملخص الفتوى :

من اهم الخصائص فى ادارة المرفق العام الانتظام والاستمرار لانه بذلك وحده تتحقق المصلحة العامة فى خدمة الجمهور ومن ثم يجب على الادارة وهى ترخص فى ادارة المرفق العام ان تضع فى الترخيص ما يكفل انتظام اداء الملزم للخدمة العامة التى نيظت به واستمرار سير المرفق على الدوام .

فاذا ما اشترطت الحكومة - تحقيقا لهذا الغرض - الغاء الترخيص
بإدارة المرفق العام في حالة تعطيل بعض السيارات مدة تزيد على ثلاثة
شهور فانه لا يكون في ذلك أية مخالفة للقانون .
(فتوى ٧١ في ١٩٥٢/٢/٤)

قاعدة رقم (٦١٨)

المبدأ :

لا يعتبر القيام بخدمة الانارة في مصيف رأس البر مرفقا عاما ومن
ثم يكفي في منحه مجرد ترخيص بعد اجراء المزايدة .

ملخص الفتوى :

انه رغبة في تنظيم انارة مصيف رأس البر بالكهرباء ، اتجه رأى
الادارة نحو طرح العملية في مزايدة عامة على أساس الشروط التى
اعدتها مصلحة البلديات مضافا اليها شروطا أخرى تتلخص فى :
١ - ان تكون مدة الالتزام ثلاث سنوات أى ثلاثة مواسم اصطيفاف
تبدأ فى اول يونية وتنتهى فى آخر سبتمبر من كل عام ولا يجوز تجديد
العقد الا بمزايدة عامة أخرى .

٢ - عند انتهاء العقد لسبب من الأسباب فعلى المتعهد ان يزيل كل
ما اقامه من منشآت خلال خمسة عشر يوما من وصول اخطار بذلك اليه
فاذا لم يفعل قامت ادارة المصيف بالازالة على مصاريفه .

٣ - اذا اخل المتعهد بالتزاماته المبينة بالعقد جاز لادارة المصيف
اما القيام بالتزامه على مصاريفه واما فسخ العقد بعد اسبوع من اذاره
بذلك بكتاب مسجل وفى حالة فسخ العقد بسبب الاخلال بالتعهدات التى
قصد منها توفير التيار الكهربائى أو ضبط المعاملة مع مصلحة الضرائب ،
يجوز لادارة المصيف اتخاذ ما تراه لازما لاستمرار توريد التيار الكهربائى
على مصاريف المتعهد .

وقد عرضت الوزارة الموضوع على الشعبة الاجتماعية والثقافية بالمجلس
الذى وافقت على اجراء المناقصة بالشروط التى عرضتها الوزارة الا انها

(الشعبية) رأت أن هذا التصرف لا يخرج عن كونه استغلال مرفق من المرافق العامة هو مرفق الانارة ، ولم يكن هذا جائزاً في ظل المادة ١٣٧ من الدستور الملغى الا بقانون - ولما كان هذا المبدأ يعتبر في حقيقته من المبادئ الدستورية الأساسية التي يتعين العمل بها حتى بعد سقوط الدستور السابق فإنه يتعين أولاً استصدار قانون يسمح باستغلال المرفق المذكور ويبين الشروط الأساسية لهذا الاستغلال ثم تطرح المناقصة على هديه :

وقد طلبت الوزارة إعادة عرض الموضوع على القسم وجاء في كتابها أن ما قصده الوزارة من هذا المشروع هو تنظيم عملية الانارة بما يحمي المصيفين من تحكم أصحاب الآلات وبما يضمن معه الاستمرار في أداء الخدمة خلال مدة المصيف وهي لا تتجاوز أربعة أشهر في السنة مما لا يجعل للأمر صفة المرفق العام الذي أشارت اليه المادة ١٣٧ من الدستور الملغى . وأضافت الوزارة على لسان حضرة وكيلها أن المصيف سيقسم ثلاثة أقسام على الأقل عند طرح المزايدة المتقدمة الذكر .

ومن حيث أن البت فيما تطلب الوزارة الرأي فيه يتطلب مناقشة ما اذا كانت الخدمة المطلوب اجراء المزايدة عن تقديمها للمصيفين من الأهمية الى حد يجعلها مرفقاً عاماً بحيث يتعين الا يمنح الالتزام بها الا بقانون حتى مع التسليم الجدلى بما ذهب الىه شعبة الرأي من أن منح التزام بمرفق عام هو من الأصول الدستورية الواجب مراعاتها رغماً عن عدم إيراد حكم في شأنه بالإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .

ومن حيث أن ما نص عليه دستور سنة ١٩٢٣ في المادة ١٣٧ منه وما نص على حكم مماثل له بقانون المجالس البلدية من أن كل مصلحة من مصالح الجمهور يجب أن يكون الالتزام بها بقانون ولأجل محدود (وهو ما يقال بأنه أصل دستوري) إنما قصد به المصالح الهامة الرئيسية التي يمكن اعتبارها مرفقاً عاماً .

أما المصالح التي لا تصل الى هذا المستوى من الأهمية فإنه لا يشترط في أداء الخدمات الخاصة بها قانون وفقاً للحكم المتقدم وقد إقام العمل هذه التفرقة واضحة في مصر في معاملة الخدمات التي تؤدي للجمهور .

من ذلك ان النقل العام للركاب لم يعتبر مرفقا عاما الا اذا كانت الخدمات تؤدي لعدد معين من الركاب بالسيارة وعلى وجه منتظم وفقا لخط سير معين ولقاء اجر معلوم (المادة الاولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ وهى منقولة عن القانون البلجيكي الذي استمد منه دستور سنة ١٩٢٣ اغلب احكامه ٠٠٠٠ ومن ذلك ايضا ان الخدمات التى تؤدي لجمهور ركاب السكك الحديدية ببوفيهات المحطات والعربات يمنح بترخيص لا بالتزام .

واذا كان تقديم خدمات لعدد محصور من العئش بمصيف راس البر فى مدة قصيرة من الزمن لا يجعل لهذه الخدمات صفة المرفق العام خصوصا وانها لا تعدو ان تكون تنظيمًا لما هو قائم فعلا الان فانه يكفى ان يمنح بترخيص حتى لو سلم فى الجدول بأن الحكم الذى اوردته دستور سنة ١٩٢٣ فى المادة ١٣٧ منه هو تقرير لأصل دستوري الأمر الذى لا حاجة فى اعطاء الراى المطلوب لمناقشته ما دمنا امام خدمات لا تصل الى مستوى المرفق العام .

لذلك انتهى قسم الراى مجتمعاً الى ان القيام بخدمة الانارة فى مصيف راس البر لا يعتبر مرفقا عاما ومن ثم يكفى فى منحه مجرد ترخيص بعد اجراء المزايدة .

(فتوى ١٣٩ فى ١٩٥٣/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٦١٩)

المبدأ :

شركة الكهرباء المصرية - خضوعها فى قيامها باستغلال مرفق توليد الكهرباء طبقا لاتفاق ١٩٣٠/٧/١٢ لأحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتزامات المرافق العامة .

ملخص الفتوى :

انه وان كانت فكرة المرفق العام غير محددة تحديداً واضحاً وليس لها تعريف جامع مانع ، الا ان العنصر الاساسى فيها هو ضرورة وجود خدمة عامة يهدف المشروع الى ادائها ، ويقوم بها الحكومة مباشرة او يقوم بها ملتزم تحت اشراف السلطة الادارية المختصة. فى نطاق القانون العام ،

والمرجع فى توفر صفة المرفق العام فى المشروع لو عدم توافرها فيه الى الظروف المحيطة به ، والقواعد التى تضعها السلطة العامة لتنفيذه ، والقيام به والاشتراف عليه ، مع الاستهداف بقصد الدولة القوامة اصلا على المرافق العامة .

فاذا رجعنا الى نصوص الاتفاق المبرم بين الحكومة وبين شركة الكهرباء المصرية وواحاحات عين شمس وشركة ترام القاهرة ، لتبين مدى انطباق احكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتزامات المرافق العامة على شركة الكهرباء المصرية ، ولتبين أن السبب الذى دعا الى ابرام هذا الاتفاق والى الترخيص لشركة الكهرباء المصرية بانشاء مصنعها ، هو قدم مصنع شركة الترام وعدم صلاحيته لتوليد القوى الكهربائية بطريقة ملائمة وتوزيعها على شبكة الشركة . والعمل الذى تقوم به الشركة - وهو توليد التيار الكهربائى وتوريده الى شركة الترام وسكة حديد مصر الكهربائىة وواحاحات عين شمس - يرتبط اشد الارتباط بالتزامى كل من هاتين الشركتين ولا يمكن اعتباره منفصلا عنها . ولذلك فان هذا الاتفاق يعتبر معدلا لبعض احكام العقود والاتفاقات المبرمة مع شركة الترام وشركة سكة حديد مصر الكهربائىة تعديلا من شأنه أن حلت الشركة المصرية للكهرباء محل الشركتين فى التزاماتها الخاصة بتوليد التيار الكهربائى ، وانشاء المصنع المنتج له تحت اشراف الحكومة ، وادارته بصفة منتظمة مستمرة ، وصيانتة الى نهاية مدة التزام شركة سكة حديد مصر الكهربائىة ، ثم تسليمه فى هذا التاريخ الى الحكومة المصرية فى حالة جيدة .

وبحلول شركة الكهرباء المصرية محل شركتى الترام وسكة حديد مصر الكهربائىة فى التزاماتها المذكورة تعتبر مشتركة معها فى القيام بعمل مكمل للمرافق العامة التى تقومان بها . يؤكد ذلك ما يأتى : ١ - ما التزمت به الشركة من عرض تصميمات المحطة الجديدة على الوزارة قبل تنفيذ المشروع لتتأكد الوزارة من أن الاجهزة الجديدة لا تقل قوة عن اجهزة محطات شركتى الترام ومصر الجديدة . وهذا يدل على حرص الحكومة على أن تسير المرافق العامة المناطة بهاتين الشركتين بانتظام ٢٠ - استيلاء الحكومة فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٥ على المصنع الجديد وملحقاته بجودة جيدة ، وعلى تعديدها ابتداء من هذا التاريخ بتوريد التيار الكهربائى اللازم لشركة الترام الى نهاية مدة التزامها . ومعنى ذلك أن الحكومة رأت

ان قيام الشركة بتوليد التيار الكهربائى يعتبر مرفقا عاما يؤول اليها فى نهاية المدة المحددة فى الاتفاق ٣٠ - اتجاه الوزارة الى استصدار قانون بالاتفاق يبين منه ان نية الوزارة كانت منصرفة الى وضع هذه الشركة فى مركز الملنزم بمرفق عام ، لولا ما افنت به لجنة القضايا من ان هذا الاتفاق يعتبر تعديلا فى الشروط المتعلقة بالتنفيذ لا يحتاج الى قانون ، ويمكن اجراؤه بمعرفة السلطة المنوطة بتنفيذ الالتزام او بمراقبته . ولا خلاف فى ان اتفاق سنة ١٩٣٠ قد تضمن جميع اركان عقد الالتزام ، اذ هو عقد بين جهة الادارة المختصة وبين الشركات الثلاث ، متعلق بادارة مرافق عامة ذات صفة اقتصادية ، وقد عهد بمقتضاه الى شبكة الكهرباء المصرية باستغلال توليد التيار الكهربائى ، وجرى به احلالها فى هذا الشأن محل شركتى الترام وسكة حديد مصر الكهربائىة .

لذلك فان شركة مصر الكهربائىة فى قيامها باستغلال توليد التيار الكهربائى طبقاً لاتفاق سنة ١٩٣٠ تخضع لاحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتزامات المرافق العامة .

(فتوى ١٧٨ فى ١٦/٥/١٩٥٤)

الفرع الثانى
موافقة البرلمان وخضوع التزامات المرافق العامة
للقابة البرلمانية

قاعدة رقم (٦٢٠)

المبدأ :

لا بد من موافقة البرلمان على انشاء الخطوط الجديدة للمترو باعتبارها مستغلا لمرق عام والقول بغير ذلك يعتبر مخالفة دستورية .

ملخص الفتوى :

ان الالتزام الاصلى مقصور على ربط كوبرى الليمون بأراضى الشركة وقد حرر عنه دفتر شروط ملحق بعقد سنة ١٩٠٥ أما داخل مدينة مصر الجديدة فلم يكن يشملها الالتزام اذ كانت الشركة تعتبر ملكيتها للشوارع مطلقة وترى لذلك ان من حقها تسيير طرق المواصلات كما تشاء وعلى اساس هذا الفهم - المشكوك فى صحته قانونا - قامت الشركة بانشاء فرعين للمترو داخل اراضيها وعند ابرام عقد سنة ١٩٢١ كان لابد - وقد تسلمت الحكومة الطرق والشوارع - ان تحتفظ الشركة فى هذا الشأن فوضعت نص المادة ١٢ الذى احتفظ فيه بحق مد او تعديل سير الخطوط الموجودة فعلا داخل اراضيها . وكان الخط القبلى الواقع ضمن اراضى الشركة فى ذلك التاريخ والذي هو موضع البحث الآن مخصصا بعضه حتى محطة الوصول لخدمة الركاب والبعض الآخر حتى المخزن لمشغون التخزين .

ولما كان التحفظ بصريح نفيه مقصورا على مد او تعديل سير (tracé) الخطوط الموجودة فعلا وهو بصيغته هذا غير معدل لنطاق الالتزام الاصلى الذى تحدده الخدمة التى قصد منها ان يؤديها وكان مشروع الشركة فى شأن الفرع القبلى يجاوز حدود الخدمة المخصص لها فضلا وبالتالي نطاق الالتزام ذاته فانه يعتبر توسيعا للالتزام يأخذ حكم الانشاء من جهة ضرورة موافقة البرلمان عليه طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٣٧ من الدستور .

قاعدة رقم (٦٢١)

المبدأ :

لابد من موافقة البرلمان على انشاء الخطوط الجديدة للترام باعتبارها استغلالا لرفق عام والقول بغير ذلك يعتبر مخالفة دستورية .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الراى مجتمعاً بجلستيه المنعقدتين فى ١١ و ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ طلب شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحاحات عين شمس تعديل خط سير الترام رقم ٣ بمصر الجديدة .

وبالرجوع الى الفتوى السابق صدرها من القسم بجلسته المنعقدة فى ١٢ من مارس سنة ١٩٥١ . تبين أن الشركة كانت تطلب التصريح بتسيير المترو فى طريق الميانات الجنوبي بمصر الجديدة استنادا الى المسادة ١٢ من اتفاق سنة ١٩٢١ . وقد بحث قسم الراى مجتمعاً هذا الموضوع ورأى أنه « لما كان التحفظ بصريح نصح مقصور على مد أو تعديل سير الخطوط الموجودة فعلاً وهو بصفته هذه غير معدل لنطاق الالتزام الاصلى الذى تحدده الخدمة التى قصد منه ان يؤديها وكان مشروع الشركة فى شأن الخط القبلى يجاوز حدود الخدمة المخصص لها اصلاً وبالتالي نطاق الالتزام ذاته فانه يعتبر توسيعاً للالتزام يأخذ حكم الانشاء من جهة ضرورة موافقة البرلمان عليه طبقاً للفقرة الثانية من المسادة ١٣٧ من الدستور » .

والقول بغير ذلك يؤدى الى منح الشركة التزام بمرفق الركاب داخل ضاحية مصر الجديدة بأكملها وذلك استناداً الى التحفظ الوارد بالمادة ١٢ من عقد سنة ١٩٢١ على حين ان النص الذى صيغ فيه هذا التحفظ لا يمكن مهما توسعنا فى تفسيره أن يفيد هذا المعنى » .

وبناء على ذلك رأى القسم « ان نص الفقرة الثانية من المسادة ١٢ من اتفاق ٣٠ يناير سنة ١٩٢١ لا يعتبر معدلاً لنطاق الالتزام بالمرفق العام الذى منحه شركة سكك مصر الجديدة وواحاحات عين شمس باتفاق (م - ٧٠ - ج ٢٢)

٢٣ مايو سنة ١٩٠٥ وان التحفظ الوارد بها مقيد بعدم مجاوزة حدود الخدمة التي يقوم بها هذا المرفق » .

ويتطبيق هذه المبادئ على طلب الشركة محل البحث يتبين أن الشركة تريد أن تمتد خط الترام من ملتقى شارع عباس بشارع اسماعيل الى ملتقى شارع السيارات الجنوبي بشارع عمر بن الخطاب دون أن تزيد الخط الأصلي بدعوى أن هناك خطوطاً أخرى تسير عليه .

ولما كان مقتضى التعديل - بداية - أن يحل الخط الجديد محل الخط القديم أى يستغنى عن الخط الأصلي ويستعمل الخط المعدل بدله الأمر الذى لا يتوافر فى هذه الحالة إذ أن الشركة مستغفل كلا من الخطين القديم والجديد .

ولما كان نطاق الالتزام الأصلي الممنوح للشركة بمقتضى عقد ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٠٨ محدد فى الرسم المرافق له بخط سير معين على الوجه السابق بيانه .

فقد انتهى رأى القسم الى أن طلب الشركة الجديدة لا يمكن اعتباره تعديلاً للخط الموجود بل يتضمن انشاء لخط جديد لا يجوز الا بموجب التزام جديد يجب لمنحه موافقة البرلمان طبقاً للمادة ١٣٧ من الدستور .

(فتوى ٦٦٥ فى ١٢/٦/١٩٥١)

قاعدة رقم (٦٢٢)

المبدأ :

التزامات المرافق العامة - منحها - خضوعه للرقابة البرلمانية بمقتضى عرف دستورى مستقر - فذلك مقصور على المرافق القومية الرئيسية - المناط فى التقدير الى كل وزير فيما يخصه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٨ من الدستور الملغى كانت تقضى بأن يمنح كل التزام باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية بقانون . وقد جرى العمل بعد

الغاء ذلك الدستور على استصدار قانون بمنح مثل هذا الالتزام . على ان البحث اثر مؤخرأ فيما اذا كان استئذان السلطة التشريعية فى منح كل التزام باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة يعتبر من المبادئ الدستورية العامة ، ومن ثم يجب التقيد به ولو لم ينص عليه صراحة فى الدستور المؤقت الصادر به الاعلان الدستورى المؤرخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، ام ان ايجاب استئذان السطة التشريعية فى منح كل التزام من هذا القبيل انما جاءت به احكام دستور سنة ١٩٢٣ على خلاف الاصول الدستورية المستقرة ؟ والواقع انه باستقراء احكام الدساتير المقارنة - لا سيما الدستور البلجيكي والفرنسي - يبين ان هناك عرفاً دستوريا مستقراً يقضى بقيام نوع من الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية فى خصوص منح التزامات المرافق العامة او استغلال موارد الثروة الطبيعية ، غير ان هذه الرقابة ليست مطلقة بل تقتصر على المرافق القومية الرئيسية والموارد الطبيعية الهامة - واذ كانت معظم الدساتير خالية من نصوص صريحة تدون هذا العرف ، وتقيم حدوده وقبوده ، فقد تولت القوانين هذا التحديد ، فوضعت فاصلاً بين ما يجب الرجوع فيه الى البرلمان من هذه التصرفات لأهميته وما تفرد بأجرائه السلطة التنفيذية ، والسائد فى هذه القوانين ان المرافق المحلية يترك أمر ادارتها الى الهيئات الاقليمية والمحلية خاضعة فى ذلك لوصاية الحكومة المركزية فى حدود القوانين المنظمة لاختصاص هذه الهيئات . (يراجع فى ذلك كتاب العلامة اسمان فى مطول القانون الدستورى الطبعة الثامنة ص ٤٧٢ ، كتاب العلامة برتلمى طبعة ١٩٣٢ ص ٧٩١ وكتاب الفقيه جاستون جين فى المبادئ العامة للقانون الادارى ص ٢١) . وازاء خلو التشريع المصرى من قانون عام يحدد مجال اختصاص كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية فى هذا الشأن ، فان تقدير ما اذا كانت أهمية المرفق فى كل حالة على حدة تستوجب اشتراك السلطة التشريعية فى منح التزام استغلاله من عدمه ، يكون متروكا لكل وزير فيما يخصه . فالمرافق العامة وموارد الثروة الطبيعية التى يرى الوزير انها لا تبلغ هذا القدر من الأهمية يكون منح التزام استغلالها من سلطته ، وذلك اتباعاً للأصل العام الذى يقضى بأن كل وزير يختص بادارة شئون وزارته . وغنى عن البيان انه اذا وجد تشريع خاص ينظم كيفية استغلال مرفق عام أو مورد معين من موارد الثروة الطبيعية فانه يجب التزام احكامه ، مادامت متمشية مع المبادئ

الدستورية المتقدمة الذكر ، مثال ذلك القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالنقل العام لركاب السيارات ، الذى قضت أحكامه بأن لا يعتبر نقل الركاب بالسيارات من المرافق العامة الا اذا كانت كل سيارة معدة لنقل ثمانية اشخاص على الأقل ، وتعمل بطريقة منتظمة ، فى حدود معينة وطبقا لخط سير معين ، وتكون فى متناول أى شخص مقابل أجره محددة ، ولا يرخص فى ادارة هذا المرفق الا بطريق الالتزام الذى يصدر به قانون . وكذلك القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر الذى حددت أحكامه مجال اختصاص كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية فيما يتعلق باستغلال هذه الموارد .

وتطبيقا لما تقدم فإن التزام صيد الأسماك والمحار من بحيرتى البردويل والزرائق له من الأهمية ما يستوجب الرجوع الى مجلس الوزراء كسلطة تشريعية لاستصدار قانون بالأذن فى منحه ، وذلك رغم ما ورد فى المادة العاشرة من المرسوم بقانون الصادر فى ٢١ من إبريل سنة ١٩٢٦ من اعطاء الوزير سلطة منح التزام الصيد فى بحيرة البردويل وفى أى منطقة من أى بحيرة أخرى ، لما هو ظاهر من تعارض هذا الحكم الأخير مع الأصل الدستورى السابق الاشارة اليه .

(فتوى ٤٤٩ فى ١١/٢٨ / ١٩٥٤)

الفرع الثالث

الرقابة الفنية والادارية المفروضة على سير المرافق العامة

قاعدة رقم (٦٢٣)

المبدأ :

الرقابة الفنية والادارية المفروضة على سير المرافق التي تتولاها بعض الشركات والمؤسسات طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ معدلا بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٨ - تكاليف هذه الرقابة - تتحملها الجهة مانحة الالتزام .

ملخص الفتوى :

ان حق الرقابة على التزامات المرافق العامة الذي نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتزامات المرافق العامة حق اصيل للجهة مانحة الالتزام ، مرده الى فكرة المرفق العام وما يقتضيه سيره وانتظامه ، وهو حق اساسى ثابت للجهة مانحة الالتزام ولو لم ينص عليه فى العقد ، ويظل هذا الحق قائما ما بقى الالتزام لانه امر تقتضيه طبائع الاشياء والسير العادى للامور ، لان الجهة مانحة الالتزام هى التى ترخص للملتزم فى ادارة واستغلال المرفق نيابة عنها لانها المسئولة اصلا عن ادارة المرافق العامة واستغلالها ، وتستتبع هذه المسئولية تخويلها حق رقابة الملتزم فى ادارة المرفق واستغلاله حتى تكفل تحقيق النفع العام الذى تنشئ من اجله هذا المرفق . وبين من تقصى المراحل التشريعية لنص المادة ٧ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتزامات المرافق العامة التى نظمت الرقابة على التزامات المرافق العامة حتى انتهى الى صيغته الحالية ، ان المشرع يستهدف من التعديلات التى ادخلت على هذا النص دعم رقابة مانح الالتزام على الملتزم امعانا فى ضمان تحقيق النفع العام من وراء استغلال المرفق ، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف نستحدث القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٨ الوسيلتين الاتيتين من وسائل الرقابة على هذه الالتزامات :

١ - حق رئيس الجمهورية فى أن يعهد الى ديوان المحاسبة بمراقبة المرفق موضوع الالتزام من الناحية المالية او ان يعهد بالرقابة الفنية والادارية عليه الى أية هيئة عامة او خاصة .

٢ - حق الوزير مانح الالتزام او المشرف على الجهة مانحة الالتزام فى أن يقرر تشكيل لجنة او اكثر من بين موظفى وزارته او غيرها من الوزارات والهيئات العامة لتولى امر الرقابة على التزامات المرافق العامة .

واذا كانت رقابة الملتزم فى استغلال المرفق وادارته مما تدخله نص صميم اختصاص الجهة مانحة الالتزام بوصفها حقا لها وواجبا عليها فى آن واحد ، الا ان المشرع رأى احكاما لهذه الرقابة ان يشرك فيها الوزير المشرف على الجهة مانحة الالتزام على النحو المبين بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٨ ، ومفهوم هذا القانون ان قيام الوزير بهذه الرقابة وما تقتضيه من اجراءات ونفقات انما يتم لحساب الجهة مانحة الالتزام المسئولة اصلا عن رقابة الملتزمين . وعلى مقتضى ذلك يكون مجلس بلدى القاهرة مسئولا عن كل النفقات التى تقتضيها رقابة ديوان المحاسبة او اللجان التى تشكل لتولى امر من امور الرقابة على التزامات المرافق العامة ، وذلك سواء بالنسبة لما تتولاه الجهة مانحة الالتزام بنفسها من وسائل الرقابة او بالنسبة الى الرقابة التى يتقرر اعمالها على الملتزم بقرار جمهورى او بقرار من الوزير المشرف على الجهة مانحة الالتزام .

(فتوى ٢٨١ فى ٢٣/٤/١٩٥٩)

الفرع الرابع أساليب إدارة المرافق العامة

قاعدة رقم (٦٢٤)

المبدأ :

مرافق عامة - مرد لتطوير نظمها وأساليب إدارتها - معيار التفرقة بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة - تمثله في مدى استقلالها بشخصيتها المعنوية وقيامها على مرفق عام ، وفي مدى ما يضيفه المشرع عليها من حقوق السلطة العامة أو امتيازاتها ، وفي مدى إشراف الدولة ورقابتها عليها - توافر هذه العناصر والقومات يجعل المؤسسة عامة - لا يغير من هذا الوصف الجمع بين وسيلتي المؤسسة العامة والاقتصاد المختلط في إدارة المرافق العامة الاقتصادية - مثال ذلك البنك الصناعي - لا يقدح في اعتباره مؤسسة عامة انشاؤه في صورة شركة مساهمة - انتفاء العناصر والقومات المشار إليها أو كونها ضئيلة غير ظاهرة الأثر في نظام المؤسسة ونشاطها - ينفي عنها وصف المؤسسة العامة - مثال ذلك - الشركات المساهمة التي تساهم فيها المؤسسة الاقتصادية .

ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء نظم المرافق العامة انها بدأت في نطاق ضيق محدود وهو نطاق المرافق الادارية البحث ثم اخذت تنمو وتجاوز هذا النطاق المحدود الى ميادين النشاط الاقتصادي التي كانت وقتها على الأفراد فنشأت مرافق اقتصادية في صور اشكال مختلفة ، وقد اقترن هذا التطور في نظم المرافق العامة ونطاقها بتطور مماثل في أساليب إدارتها ذلك انها كانت تدار في عهدها الأول إدارة مباشرة من الدولة بالطريقة المعروفة بطريقة « الريفي » فلما تطور على النحو المشار اليه ونشأت المرافق الاقتصادية اقتضت بطبيعتها ان تدار بوسائل وأساليب أكثر مرونة وأقل تعقيدا على غرار الوسائل والأساليب التي تدار بها المشروعات القومية الخاصة - واتخذ كثير منها شكل المؤسسات العامة لما تمتا به نظمها من المرونة والاستجابة لمقتضيات المصلحة العامة في يسر وسرعة وسهولة

واختلفت وسائل ادارة هذه المؤسسات فمنها ما احتفظ بطابعه العام رغم استقلال شخصيته وذمته المالية ومنها ما ادير بطريقة الاقتصاد المختلط حيث يساهم الافراد والهيئات الخاصة فى ادارة المرفق بعد انشائه فى صورة شركة مساهمة يكون للدولة النصيب الأكبر من اسهمها ويكون للأفراد والهيئات الخاصة نصيب فيها - وقد يثير الشكل الذى تتخذه هذه المؤسسات لبما حول تكوينها القانونى وعلى الخصوص اذا خلت اداة انشاء المؤسسة من نصوص صريحة قاطعة فى هذا الصدد اذ يحمل شكل الشركات المساهمة الذى تبدو فيه هذه المؤسسات البعض على تكييفها وفقاً لهذا الشكل واعتبارها شركات مساهمة بينما يغلب البعض الآخر صبغة المرفق العام على المؤسسة اعتدادا بالغرض الذى تستهدفه دون الشكل الذى تتخذه ويعتبرها مؤسسات عامة - وقد استقر الرأى فقها وقضاء على ان معيار التفرقة بين المؤسسات العامة وبين غيرها من المؤسسات يتمثل اولا : فيما تمتاز به هذه المؤسسات من عنصر الشخصية المعنوية المستقلة والقيام على مرفق عام .

ثانيا : فى مدى ما يضيفه المشرع على المؤسسة من حقوق وامتيازات وسلطات من نوع ما يخوله الصالح العام وجهات الادارة المختلفة تمكيناً لها من تادية رسالتها وتحقيق الاغراض التى انشئت من اجلها .

ثالثا : فى مدى اشراف الدولة ورقابتها على المؤسسة سواء باختيار القائمين على ادارتها أو بالتعقيب على ما تتخذه من قرارات او غير ذلك من صور الاشراف والرقابة فمتى كان نصيب المؤسسة من تلك الحقوق والامتيازات ومن رقابة الدولة واشرافها نصيباً موفوراً رجع وصف المؤسسة العامة وانتفى وصف المؤسسة الخاصة وليس ثمت مانع قانونى يحول دون الجمع بين وسيلتى المؤسسة العامة والاقتصاد المختلط. فى ادارة المرافق العامة الاقتصادية التى تقتضى طبيعتها هذا الجمع تحقيقاً لاهداف المشرع من انشائها ولعل مؤسسة البنك الصناعى تعتبر أبرز الامثال لهذا النوع من المؤسسات ذلك لانه يجمع بين العناصر والمقومات التى تقوم عليها المؤسسات العامة فهو يقوم على مرفق عام يستهدف انهاء الصناعة المصرية وله شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة ، وقد كان انشاؤه ثمره تفكير الدولة دون الافراد اذ انشئ بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولا يقدح فى ذلك انشاؤه فى صورة شركة مساهمة تساهم فيها.

الدولة بنصيب مقداره ٥١٪ من اسهم رأس المال ذلك لأن الدولة انما تستهدف من اختيار هذا الشكل مجرد الافادة من خبرة الهيئات الخاصة التى ساهمت فى انشائه كى تكفل للمشروع عناصر النجاح ويتحقق نفعه العام على اكمل وجه ، و دخول حق تحصيل ديونه جبرا بطريق الحجز الادارى كما ضمنت الحكومة لحملة الاسهم حدا ادى للارباح ٣٥٪ من القيمة المدفوعة من ثمن الاسهم كما ضمن سداد القيمة الاسمية لما يصدره من سندات ودفع فوائد هذه السندات فى مواعيدها على الا تتجاوز ٣٥٪ سنويا ورخص للحكومة فى تقديم قروض الى البنك للاستعانة بها فى تحقيق اغراضه ، وللدولة اشراف ورقابة على البنك تتمثل فى تعيين رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب بقرار من مجلس الوزراء ومراقبة تطبيق نظام الشركة ومراجعة كشوف الجرد والحسابات الختامية السنوية بمعرفة مراقبين يلتزمان بتقديم تقرير الى الحكومة بنتيجة فحصهما مرتين فى السنة كما يحصل فى وجوب تبليغ صور من قرارات الجمعية العمومية للمساهمين الى وزير المالية فى موعد محدد كى يتاح له طلب اعادة النظر فى اى قرار يرى انه يمكن ان يضر بفصالح البنك وفى هذه الحالة لا يجوز تنفيذ القرار الا بعد اقراره من جديد بأغلبية ثلثى الاسهم الممثلة فى الجمعية .

وعلى نقيض ذلك يرجح وصف المؤسسة الخاصة وينتفى وصف المؤسسة العامة متى تخلفت العناصر والمقومات التى تقدم ذكرها او كانت ضئيلة غير ظاهرة الاثر فى نظام المؤسسة ونشاطها ومثال هذا النوع الشركات المساهمة التى تساهم فيها المؤسسة الاقتصادية بنصيب قل او كثر فلا تزال هذه الشركات بعيدة عن نطاق المؤسسات العامة رغم اشراف المؤسسة على ادارتها تمكينا لها من اداء رسالتها فى دعم الاقتصاد القومى وتوجيهه وجهة الخير للوطن فهى لا تتمتع باى حق من حقوق السلطة العامة او امتيازاتها ، كما ان اشراف الدولة على ادارتها بوساطة المؤسسة الاقتصادية يجرى فى اضييق الحدود .

(فتوى ١٠٣ فى ١٩٦٠/٢/١)

الفرع الخامس المقصود بالحكومة فى تطبيق احكام امتياز المرافق العامة

قاعدة رقم (٦٢٥)

المبدأ :

يقصد بالحكومة فى تطبيق احكام الامتياز الممنوح لاحدى الشركات
الشخص المعنوى العام سواء اكان الدولة او مجالس المديريات او المجالس
البلدية والقروية او المؤسسات العامة .

ملخص الفتوى :

اعطاء الحكومة الخيار الاول فى شراء الاراضى والمباني المملوكة
لاحدى شركات الامتياز قد املتته فكرة الحاجة الى العقار لاداء خدمة ذات
منفعة عامة .

وحيث ان المجالس البلدية والقروية هى اشخاص معنوية عامة تعمل
تحت اشراف الدولة ووصايتها لمد حاجات الجمهور وادارة المرافق العامة
فى نطاق اختصاصها وقد اعترف لها بالشخصية المعنوية تسهلا
لاداء مهمتها .

وحيث ان المجالس البلدية والقروية اذ تقوم على هذه المرافق العامة
انما تقوم بذلك بدلا من الدولة المنوط بها اصلا ادارة هذه المرافق ولذلك
تعامل الاموال المملوكة لها نفس المعاملة التى تعامل بها اموال الشخص
المعنوى العام وهو الدولة لتعتبر هذه الاموال اموالا عامة . وقد نص
على ذلك صراحة فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص
بنظام المجالس البلدية والقروية .

وحيث ان الحكومة هى التى تقوم باجراءات نزع الملكية للمنفعة
العامة اذا كان العقار لازما لخدمة عامة سواء كان الذى يقوم على هذه
الخدمة الشخص المعنوى العام الاكبر وهو الدولة او الاشخاص المعنوية

العامّة الصغرى وهى مجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية والمنشآت العامّة .

وحيث انه بمراعاة هذه الاعتبارات يبين ان « كلمة الحكومة » فى البند السابع من المادة العاشرة من دفتر الشروط الملحق بعقد امتياز الشركة انما قصد بها معناها الاعم الاوسع فهى لا تقتصر على الادارة المركزية فحسب بل تشمل الادارة اللامركزية .

لذلك انتهى راي القسم الى ان الخيار المخول للحكومة فى شراء الاراضى والمبائى المملوكة للشركة عند الشروع فى بيعها مخول الى شخص معنوى عام سواء كان الدولة او مجالس المديريات او المجالس البلدية والقروية او المؤسسات العامّة .

(فتوى ٢٢٠ فى ١٩٥٠/٦/٢٤)

الفرع السادس

نقل تبعية المرفق العام

قاعدة رقم (٦٢٦)

المبدأ :

رئيس الجمهورية هو المختص وفقا لاحكام الدستور والقانون بانشاء المرافق والمصالح العامة وتحديد الجهة التى تتبعها ونقل تبعيةها من جهة الى اخرى ولو كانت احدى الجهتين أو كل منهما تتمتع بشخصية معنوية مستقلة - نقل تبعية المرفق أو المصلحة العامة يستتبع حتما نقل كل ما خصص له من اموال - أو أدوات أو معدات لازمة لمباشرة نشاطه والا كان النقل مجردا من اثره - تطبيق - نقل تبعية مركز تنمية بحيرة ناصر مشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة أسوان الى جهاز تنمية بحيرة ناصر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٤ يستتبع نقل المقر الذى يشغله والمعدات المخصصة له من ذمة مشروع التخطيط الاقليمى الى ذمة جهاز تنمية بحيرة ناصر ومن بعده الهيئة العامة لتنمية بحيرة المد العالى التى حلت محله .

ملخص الفتوى :

ان مشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة أسوان المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٦٦ كان قد اقام مركز تنمية بحيرة ناصر بوصفه جزءا من نشاط المشروع ، وخصص له مقرا ومدة بالأدوات والمعدات التى وردت للمشروع بمقتضى اتفاقية دولية عقدت لتنمية موارد بحيرة ناصر (١٩٦٨ - ١٩٧٣) - ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٤ بانشاء جهاز تنمية بحيرة ناصر الذى نص فى المادة (١) على أن تنشأ مؤسسة عامة تسمى جهاز تنمية بحيرة ناصر تركز لها الشخصية الاعتبارية بمقرها بمدينة أسوان وتتبع وزير التعمير . وتنص المادة (٢) على أن يختص الجهاز بتنمية واستغلال موارد الثروة البشرية والطبيعية ببخيرة ناصر وشواطئها والأراضى المحيطة بها وتنص المادة (١٠) على أن تكون موارد الجهاز من (١) الاعتمادات

المخصصة له فى الموازنة العامة للدولة • (ب) الاعتمادات المالية المخصصة من المنظمات الدولية لمشروع تنمية موارد بحيرة ناصر التابع لمشروع التخطيط الاقليمى لحافظة اسوان عن الخمس سنوات التى تبدأ من السنة المالية ١٩٧٤ (ج) القروض والمعونات الدولية (د) الهيئات والصايا والتبرعات التى يقبلها مجلس الادارة • وتنص المادة (١١) على ان تنقل الى الجهاز تبعية مركز تنمية موارد بحيرة ناصر التابع لمشروع التخطيط الاقليمى لحافظة اسوان ويمارس وزير التعمير والجهاز الاختصاصات المنولة للوزير المختص والجهة الادارية المختصة بالنسبة الى الجمعيات التعاونية العاملة فى استغلال الثروة السمكية ببخيرة ناصر وتنص المادة (١٢) على ان « تتخذ الاجراءات لنقل تبعية فروع الشركات العاملة ببخيرة ناصر بمنشأتها والعاملين بها واعتماداتها المالية الى الجهاز (١) شركة المصايد الجنوبية (ب) الشركة المصرية لتسويق الاسماك (ج) الشركة المصرية لمعدات الصيد ويصدر قرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية بالاتفاق مع الوزراء والمختصين بتحديد ما يشمل هذا النقل ٠٠ » وإخيرا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى وتنص المادة (١) على ان « تنشأ هيئة عامة تسمى (الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى) تكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة اسوان وتتبع وزير التعمير والمجتمعات الجديدة وتحل الهيئة محل المؤسسة العامة لجهاز تنمية بحيرة ناصر فى ممارسة اختصاصاتها وتحقيق اغراضها المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه كما تحل محلها فى جميع حقوقها والتزاماتها •

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان مركز تنمية بحيرة ناصر نشأ فى بادئ الامر كوحدة من وحدات مشروع التخطيط الاقليمى لحافظة اسوان • ثم نقلت تبعيته بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه الى جهاز تنمية بحيرة ناصر الذى حلت محله الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى •

ومن حيث ان مثار النزاع بين الجهتين المتنازعتين يدور حول ما اذا كان نقل تبعية مركز تنمية بحيرة ناصر الى جهاز تنمية بحيرة ناصر ومن بعده الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى يشغل المقر الذى يشغله

ذلك المركز والمعدات والآلات المخصصة له ، او انه مقصور على مجرد نقل نشاط هذا المركز الى الهيئة ، فبينما ترى الهيئة العامة لتنمية بحيرة المد العالي ان نقل تبعية المركز اليها يستتبع حتما نقل مقره والآلات والمعدات المخصصة له والا اصبح نقل المركز مجردا من كل اثر ، يرى مشروع التخطيط الاقليمي لمحافظة أسوان ان نقل تبعية المركز الى الهيئة مقصور على نقل تبعية نشاط المركز دون المقر الذى يشغله والادوات والمعدات المخصصة له والتي تظل ملكا للمشروع ، ويستند المشروع فى ذلك الى ان المعدات والادوات والمعامل وغيرها قد وردت الى المشروع بمقتضى الاتفاقية الدولية الخاصة بتنمية موارد بحيرة ناصر . (١٩٦٨ - ١٩٧٣) والتي انتهى العمل بها فى سنة ١٩٧٣ ، واذ نصت المادة (١٠) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه على ان من بين موارد جهاز تنمية بحيرة ناصر « الاعتمادات المالية المخصصة من المنظمات الدولية لمشروع تنمية بحيرة ناصر التابع لمشروع التخطيط الاقليمي لمحافظة أسوان عن الخمس سنوات المالية التى تبدأ من عام ١٩٧٤ ، فانها لا تشمل المعدات أو الادوات الواردة قبل سنة ١٩٧٤ فتظل ملكيتها ثابتة للمشروع ، كما يستند المشروع الى ان المغايرة بين نص المادة (١١) من القرار المشار اليه التى تضمنت نقل تبعية المركز الى الجهاز دون ان تشير الى منشآته او العاملين به ، ونص المادة (١٢) من القرار ذاته التى تضمنت نقل تبعية فروع بعض الشركات الى الجهاز بمنشآتها والعاملين بها ، هذه المغايرة .تكشف عن ان المقصود هو نقل النشاط فحسب والا لتضمنت المادة (١١) نصا مماثلا لنص المادة (١٢) ،

ومن ثم ينتهى المشروع الى عدم احقية الهيئة فى المطالبة بالمقر الذى كان يشغله مركز تنمية بحيرة ناصر والمعدات والآلات التى كانت مخصصة له . .

ومن حيث ان القاعدة - وفقا لحكم المادة (١٤٦) من الدستور - ان رئيس الجمهورية هو المختص باصدار القرارات اللازمة لانشاء وتنظيم المرافق العامة والمصالح العامة وهو المختص - وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة - بانشاء الهيئات العامة وتحديد الجهة التى تتبعها والأموال التى تدخل فى ذمتها المالية ،

كما كان مختصا بإنشاء المؤسسات العامة - قبل الغائها - وتحديد الجهة التي تتبعها وما يدخل في ذمتها من أموال وذلك بمقتضى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركان القطاع العام قبل تعديله بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٧٥ - ومن ثم فإن رئيس الجمهورية يكون هو المختص وفقا لأحكام الدستور والقانون بإنشاء المرافق والمصالح العامة وتحديد الجهة التي تتبعها ، ونقل تبعيتها من جهة الى أخرى ولو كانت إحدى الجهتين أو كل منهما تتمتع بشخصية معنوية مستقلة .

ومن حيث أن نقل تبعية المرفق العام أو المصلحة العامة من جهة الى أخرى يستتبع حتما نقل كل ما خصص له من أموال أو أدوات ومعدات لازمة لمباشرة نشاطه والا كان النقل مجردا من أثره ، ومن ثم فإن نقل تبعية مركز تنمية بحيرة ناصر الى الجهاز المشار اليه الذى حلت محله الهيئة العامة لبحيرة ناصر يستتبع نقل المقر الذى يشغله والمعدات المخصصة له ، ولا يفيد فى هذا المقام التحدى بالمغايرة بين نص المادة (١١) ونص المادة (١٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، ذلك أن ما تضمنته المادة (١١) هو نقل تبعية مركز تنمية بحيرة ناصر كاملا الى الجهاز بعد أن أصبح نشاطه جزءا من نشاط الجهاز وبهذا لم يكن له ثمة حاجة الى تعداد ما يشمل هذا النقل ، أما ما تناولته المادة (١٢) فهو نقل فروع بعض الشركات العاملة فى اسوان مع بقاء هذه الشركات ذاتها لذلك كان لازما أن تبين حدود ما تم نقله ، كما لا يجدى التحدى بأن نقل الاعتمادات المخصصة للمشروع اقتصر على الاعتمادات اللاحقة لسنة ١٩٧٤ دون الاعتمادات السابقة عليها والتي حولت عن طريقها المعدات موضع البحث ، لا يجدى التحدى بذلك لأنه من غير آلتصور أن ينص المشرع فى سنة ١٩٧٤ على نقل اعتمادات تم انفاقها فعلا قبل ذلك التاريخ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى فى المقر وجميع معدات مركز تنمية بحيرة ناصر .

(ملف ٦٥٢/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)

الفرع السابع

حق مانح الالتزام فى تعديل الشروط اللائحية

قاعدة رقم (٦٢٧)

المبدأ :

حق السلطة مانحة الالتزام فى تعديل اركان تنظيم المرفق وقواعد استقلاله بشرط تعويض الملتزم .

ملخص الفتوى :

للسطة مانحة الالتزام اثناء قيامه اجراء ما تراه من تعديلات فى اركان تنظيم المرفق او قواعد استقلاله لضمان استمرار سيره بانتظام واضطراد ، بشرط تعويض الملتزم ان كان لهذا التعويض محل ، وذلك وفقا لحكم المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ . واسقاط الالتزام لا يؤثر على قيام حق السلطة المذكورة فى تعديل شروطه اذا قدرت ، فى الفترة بين الاسقاط وبين الاعلان عن المزايدة ، ان انتظام المرفق وحسن سيره تحت ادارة الملتزم الجديد يتطلب ادخال تعديل على الشروط التى يمنح الالتزام على مقتضاها ، فاذا ترتب على هذا التعديل مساس بحقوق الملتزم القديم كان على الحكومة تعويضه عن نتائج ذلك . وتطبيقا لهذه القواعد فانه اذا كانت حقوق الملتزم القديم تنحصر فى الحصول على قيمة مهمات المرفق وادواته التى تحدد بالاتفاق بينه وبين الحكومة او بمعرفة الخبراء ، مما يترتب عليه ان التعويض الذى يحصل عليه الملتزم القديم نتيجة لاسقاط حقه فى الالتزام وابطال معدات المرفق وادواته الى الملتزم الجديد لا تتوقف قيمته على نتيجة المزايدة بل يحدد مقدما بالاتفاق او بمعرفة الخبراء ، فان المفروض ان لا يؤدى تعديل شروط الالتزام الى مساس مباشر بحقوق الملتزم القديم ، ولكنه قد يؤدى احيانا الى الاضرار بمصالح الملتزم القديم بطريق غير مباشر ، كما لو كان من شان الشروط المعدلة احجام المزايديين عن عرض الثمن الذى قدرت به مهمات الملتزم القديم وادواته بما يؤدى الى فشل المزايدة ، وفى هذه الحالة يكون للملتزم القديم الحق فى التعويض المناسب .

(فتوى ٧٧ فى ١٩٥٤/٣/٢)

قاعدة رقم (٦٢٨)

المبدأ :

نصوص عقد الالتزام المتعلقة بنظام سير المرفق وكيفية اعداده لاداء الخدمة العامة - نصوص لائحية - للحكومة تعديلها بأرادتها المنفردة تحت رقابة القضاء .

ملخص الفتوى :

من المقرر أن الشروط التي يمنح على أساسها الالتزام بإدارة مرفق عام تنقسم الى شروط لائحية وشروط تعاقدية ، وأنه يجوز للادارة تعديل الشروط اللائحية - دون التعاقدية - كلما كان ذلك لازماً لمصلحة المرفق بخير توقف على رضا الملتزم . وإن كان النص الخاص بالتصريح لشركة اللاسلكي المتعاقدة مع الحكومة بفتح مكاتب لتلقى البرقيات الصادرة وتسليم البرقيات الواردة ، ينطوي على حكم لائحي لتعلقه بنظام سير المرفق وكيفية اعداده لاداء الخدمة العامة التي يقوم عليها ، فإنه يجوز للسلطة مانحة الالتزام - من حيث المبدأ - إلغاء هذه الرخصة الممنوحة للشركة في فتح المكاتب المشار اليها والأمر بغلق ما أنشئ منها ، بشرط أن يكون قرارها في ذلك مبنياً على أسباب مبررة له قانوناً ، لأن تصرفها في هذا الشأن خاضع لرقابة القضاء . وليس يكفي ، كمبرر لغلق هذه المكاتب ، أن تكون الشركة قد حصلت عن طريقها على أرباح باهظة كانت تؤول للحكومة لو لم توجد هذه المكاتب ، ذلك أن حصول الشركة على أرباح باهظة أمر قد رسم المشرع طريق علاجه في القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالالتزام المرافق العامة الذي يجب على المصلحة اتباع أحكامه والمبادرة باخطار الجهات المختصة لمعاملة الشركة على مقتضاه ، ولا يجوز أن تتخذ الحكومة من تراخيها في تنفيذ أحكام هذا القانون مبرراً لغلق المكاتب المصرح للشركة بفتحها .

(فتوى ٤١٤ في ١٩٥٤/١١/٤)

قاعدة رقم (٦٢٩)

المبدأ :

لمانع الالتزام تعديل الشروط اللائحية فى أى وقت وفقا لمقتضيات المصلحة العامة - حق الملتزم فى التوازن المالى للمشروع - مسئولية السلطة مانحة الالتزام عن زد هذا التوازن اذا اختلف نتيجة تدخلها - حقها فى اختيار الوسيلة التى تتبع لتعويضه .

ملخص الفتوى :

من المسلم فقها وقضاء ان مانح الالتزام يملك بارادته المنفردة تعديل الشروط اللائحية لعقد الالتزام فى أى وقت وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، دون أن يتوقف ذلك على قبول الملتزم . وحق تعديل الشروط اللائحية مستمد من طبيعة موضوع العقد وهو المرفق العام ، اذ القاعدة الأساسية ان السلطة العامة هى صاحبة الكلمة العليا فى تنظيم وإدارة المرافق العامة لتعلق ذلك بالمصالح العام ، فاذا تغيرت الظروف وأصبح نظام المرفق الذى تقرر وقت التعاقد لا يتفق مع الظروف الجديدة ولا يحقق المنفعة العامة التى انشأ لتحقيقها ، كان للسلطة العامة مانحة الالتزام أن تغير هذا النظام ، وإن تفرض على الملتزم بمحض سلطتها النظام الذى تراه اذنى الى تحقيق المصلحة العامة .

كما أنه من المسلم ان التعريف والشروط المتعلقة بها من الشروط اللائحية القابلة للتعديل بارادة الادارة المنفردة ، وانها تظل عملا من جانب واحد ، ولو كان تعديلها بناء على طلب الملتزم أو مترقبا على اتفاق أو مفاوضة معه . على أنه وان كان استعمال مانح الالتزام لحقه فى تعديل التعريف بتخفيضها أو تعديل شروطها لصالح المنتفعين أمرا مشروعا فى ذاته ، إلا أن إثارة المصالح العلم على المصالح الخاصة للملتزم ليس معناه تضييع هذه المصالح بحيث يتحمل الملتزم وحده جميع الأضرار ، فاذا ترتب على انقاص التعريف خسارة فعلى مانح الالتزام أن يعرضه عن تلك الخسارة ، اذ من المسلم ان الملتزم حقا فى التوازن المالى للمشروع ، وإن السلطة مانحة الالتزام ملزمة برد هذا التوازن اذا اختلف نتيجة

لتدخلها بتخفيض التعريفة مثلا ، وأن لها وحدها اختيار الوسيلة التي تتبع لتعويض الملّزم ، ولقد أخذ المشرع المصري بما استقر عليه الفقه والقضاء الإداريان في هذا الشأن ، إذ نص القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة في المادة الخامسة منه على أن « لمانح الالتزام دائما - متى اقتضت ذلك المنفعة العامة - أن يعدل من تلقاء نفسه أركان تنظيم المرفق العام موضوع الالتزام أو قواعد استغلاله ويوجه خاص قوائم الأسعار الخاصة به ، وذلك مع مراعاة حق الملّزم في التعويض أن كان له محل » .

؛ فتوى ٢٢ في ١٩٥٦/٢/٤)

الفرع الثامن
اسقاط الالتزام أو استرداده

قاعدة رقم (٦٣٠)

المبدأ :

للسلطة المانحة حق استرداد المرفق اثناء قيام الالتزام - حقها بعد اسقاطه في ان تقرر ادارته عن طريق الريجى .

ملخص الفتوى :

لما كان الاصل ان الحكومة هي التي تتولى ادارة المرافق العامة ، الا اذا رأت ان تعهد الى ملتزم بادارته نيابة عنها ، فانه مما لا شك فيه ان الحكومة تملك في اى وقت اعفاء الملتزم من مهمته لتتولى هي بنفسها ادارة المرفق . وتطبيقا لهذا الاصل يكون للسلطة مانحة الالتزام دائما استرداد المرفق اثناء قيام الالتزام ، ولو لم ينص على ذلك فى العقد ، لان حقها فى ذلك متصل بالنظام العام . ولا يختلف الامر بعد اسقاط الالتزام عنه فى اثناء قيامه ، فلا تلزم الحكومة بان تبيع المرفق فى مزايده عامة لتعيين الملتزم الجديد ، بل يكون لها ان تقرر ادارته بطريق الريجى رجوعا منها الى الطريقة الاصلية فى ادارة المرافق العامة ، وفى هذه الحالة تقدر قيمة التعويض الذى يستحقه الملتزم القديم مقابل الخطوط والمهمات والأدوات بالاتفاق او بمعرفة القضاء .

(فتوى ٧٧ فى ١٩٥٤/٣/٢)

قاعدة رقم (٦٣١)

المبدأ :

الفرق بين اسقاط الامتياز والاسترداد - الاسقاط لا يعنى حل الشركة الملتزمة بل اقصاها عن ادارة المرفق - ايلولة المرفق الى الدولة خالصا من الالتزامات الشخصية والعينية - تحمل الشركة النتائج المترتبة على الاسقاط بالنسبة الى موظفى المرفق او الدائنين - مثال بالنسبة لشركة سكك حديد الدلتا .

ملخص الفتوى :

إن إسقاط الامتياز ما هو إلا جزء توقعه السلطة مانحة الالتزام على الملزم نتيجة لاختفاء جسيمة اقترافها في إدارته للمرفق بحيث يصبح من المتعذر الاطمئنان إلى استمراره في إدارة المرفق وتسييره ، وفي هذه الحالة لا تقوم السلطة مانحة الالتزام بتعويض الملزم نتيجة إسقاط التزامه . والإسقاط من هذه الوجهة يختلف عن الاسترداد إذ من حق السلطة مانحة الالتزام أن تسترد المرفق في أي وقت تشاء قبل انتهاء مدة الامتياز الممنوحة للملزم ويكون التعويض في حالة الاسترداد واجبا على الحكومة لأن هذا التعويض يمثل في مقابل حرمان الملزم من إدارة المرفق حتى نهاية مدة الالتزام . والإسقاط كجزاء وقع على الملزم لا يعني حل الشركة التي تقوم بإدارة المرفق أو انقضاء شخصيتها المعنوية ، وكل ما يعنيه هو اقصاؤها عن إدارة المرفق الذي كانت تديره لحسابها وتحت مسؤوليتها نظرا لما ثبت من عجزها عن إدارته على وجه يحقق الصالح العام ، وبإدانت الذمة المالية للشركة قائمة لم تنقض بعد ، فلا يستطيع دائنو الشركة أن يطالبوا بديونهم مباشرة غيرها أو يستوفوا حقوقهم من غير ما لها لأن مخاطرة إدارة المرفق تقع على عاتق الشركة التي منحت امتيازها وعليها وحدها أن تتحمل النتائج المالية المترتبة على هذا الإسقاط . وعلى ذلك فإن شركة سكك حديد الدلتا - يقع على كاهلها وحدها النتائج المترتبة على إسقاط الالتزام الذي كان ممنوحا لها ، ولا تشاركها الحكومة في تحمل هذه النتائج سواء بالنسبة لعمال موظفي المرفق أو الدائنين الآخرين ، وقد جاء نص المادة ١٧ من دفتر الشروط الملحق بعقد الامتياز مؤيدا لهذا الرأي ، إذ نصت هذه المادة على أنه « إذا كانت المزايدة لا تؤدي إلى نتيجة تعمل مزايدة أخرى على الأساس عينه بعد مهلة ثلاثة أشهر ، وإذا ظلت هذه المزايدة الثانية بلا نتيجة أيضا فإن أصحاب الامتياز يحرمون نهائيا من كل الحقوق ، وحينئذ تصبح الانشاءات المميزة والمعدات وخطوط السكك الحديدية وتوابعها وأدواتها الثابتة والمتحركة الخ ملكا للحكومة » ، كما جاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠/٥/١٩٥٥ متفقا مع هذا الرأي إذ تضمن « سقوط كل حق كان عقد الامتياز يخوله لتلك الشركة وأن ملكية الدولة لموجودات المرفق لا يقابلها أي عبء على الخزنة » . ومقتضى هذا القرار إيلولة المرفق إلى الدولة مطهرا من أي عبء كان ، والمقصود بالعبء هنا هي الالتزامات

التي كانت على المرفق شخصية كانت او عينية ولا وجه للقول بمسؤولية الدولة عن حقوق موظفي وعمال المرفق بوصفها من قبيل الخلف العام للشركة نظرا لان الخلف العام هو عبارة عن الشخص الذي يستخلف عن ذمة سلفه باعتبارها مجموعة دون حصر لفرداتها السلبية والايجابية ولا يتحقق ذلك الا في حالة الوراثة او الايصاء بجزء من التركة ، والحالة هذه لا هي بالوراثة ولا هي بالوصية ولا هي حالة نقل حقوق او التزامات من ذمة الى ذمة ولكنها حالة وليدء خطأ الملتمزم ومثل هذا الخطأ لا يعفيه من الوفاء بالتزاماته لدائنيه وعماله .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى لا وجه لما يقال به من ان مسؤولية الدولة قائمة قبل دائني الشركة تأسيسا على ان موجودات المرفق قد آلت الى الدولة بلا مقابل ، وان هذه الموجودات كانت تمثل الضمان العام للدائنين فما دام هذا الضمان قد انهار بسبب اقدام الدولة على اسقاط الالتزام وايلولة الموجودات اليها ، فان من المتعين على الدولة الوفاء بالتزامات المرفق ، فمثل هذا القول ظاهر الخطأ ، وبيان ذلك انه لكي يعتبر المال داخلا في الضمان العام للدائنين يجب ان يكون قابلا للحجز عليه والتصرف فيه حتى يتسنى للدائنين التنفيذ عليه واقتضاء حقوقهم منه ، فاذا كان المال غير قابل بطبيعته للحجز عليه خرج عن دائرة الضمان العام للدائنين واصبح بمنأى عن الحجز عليه او تقرير اى حق عليه للغير . ومن المقرر في فقه القانون العام ان الأموال التي تخصص لخدمة مرفق عام تكتسب صفة المال العام ومن ثم تجرى في شأنها الاحكام الخاصة بالأموال العامة وتتمتع بالحماية التي اوجدها المشرع لهذه الأموال ، وتمثل هذه الحماية القانونية في عدم قابلية هذه الأموال للحجز عليها او التصرف فيها اعمالا للمادة ٨٧ من القانون المدني . ولما كانت موجودات المرفق العام انما تكون مخصصة لخدمته حتى يظل قائما على خدمة الجمهور بانتظام واطراد ، ومن ثم فانه يترتب على ذلك ان هذه الموجودات تعتبر من قبيل الأموال الخاصة التي يسرى عليها ما سبق بيانه من احكام .

ويخلص من ذلك كله ان موجودات مرفق سكك حديد الدلتا التي آلت الى الدولة بلا مقابل لا تمثل الضمان العام لدائني المرفق ، وعلى هذا يتمتع عليهم المطالبة بالوفاء بحقوقهم فيها او تقرير حق عليها .

لذلك فقد انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الحكومة غير ملزمة بصرف المكافآت المستحقة لموظفى وعمال المرفق الذين خرجوا اثناء تولى شركة سكك حديد الدلتا ادارته واستغلاله او اثناء قيام الحراسة الحكومية على ادارته .

(فتوى ٥٩ فى فبراير ١٩٥٨)

قاعدة رقم (٦٣٢)

المبدأ :

استرداد الادارة التزام استغلال المرفق لو اسقاطها اياه - عدم اعتبار الادارة خلفا للملتزم السابق - أثر ذلك - عدم سريان العقود السابقة المبرمة بين الملتزم وعماله فى مواجهتها - استبقاء بعض موظفى المرفق وعماله بصفة مؤقتة عند اسقاط الالتزام - جواز انتهاء خدمتهم بعد تنظيمه - أساس ذلك - مثال - مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة وعمال المجموعة الرابعة .

ملخص الفتوى :

ان انشاء المرافق العامة والقيام عليها وادارتها هى قوام وظيفة الدولة تادية لواجبها الاساسى وهو تقديم الخدمات للجمهور وسد حاجاته على اختلاف انواعها - وللدولة التى تمثلها جهاتها الادارية المختلفة فى هذا السبيل ان تتخذ لادارة هذه المرافق من الوسائل والاساليب ما تراه اكفل بتحقيق الخدمة وتوفيرها على اكمل وجه - فلها ان تديرها مباشرة اى بطريق الاستغلال المباشر او تعهد بادارتها الى شركة او فرد وذلك بمنحه التزام استغلاله ، كما ان لها ان تديرها باية طريقة اخرى من طرق ادارة المرافق العامة .

ومن المسلم ان الدولة لا تتنازل ولا تملك أن تتنازل او تتخلى عن المرفق مهما كانت الوسيلة التى اختارتها لادارته - وتظل رقابتها على سير المرفق دائمة متصلة ولها اذا ما عهدت بادارته الى فرد او شركة بفنحه التزام استغلاله ان تسترده وتتولى ادارته مباشرة متى اقتضت المصلحة العامة ذلك ولها ان تسقط الالتزام عنه اذا اخل بالتزاماته التى التزم بها فى عقد الالتزام وتدير المرفق على النحو الذى تراه ، واخيرا فان لها ان

استثناء من أحكام المواد ٦ و ١٣ و ١٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة لا تلتزم بأى التزام من الالتزامات الناشئة عن عقود العمل السابقة التى أبرمت بين الملتزم السابق (المجموعة الرابعة) وبين موظفى وإعمال المرفق الذى أسقط التزام استغلاله ، كما انها غير ملزمة بتعيين هؤلاء الموظفين والعمال لديها .

(فتوى ٨٤٠ فى ١٩٥٩/١٢/١)

قاعدة رقم (٦٣٣)

المبدأ :

مرفق سكك حديد الدلتا - اسقاط الالتزام او استرداد الدولة له -
اثره - عود المرفق الى الدولة لا بوصفها خلفا للملتزم وانما بوصفها السلطة مانحة الالتزام - اثر ذلك - عدم انتقال التزامات الملتزم السابق الى الدولة -
مثال - الرسوم البلدية المستحقة على المرفق قبل اسقاط الالتزام -
عدم تحمل الدولة بها .

ملخص الفتوى :

لما كان مرفق سكك حديد الدلتا تديره شركة سكك حديد الدلتا بناء على عقد الالتزام الممنوح لها ونظرا لتوقف الشركة المذكورة وعجزها عن ادارة المرفق اصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ قرارا بوضع المرفق تحت الحراسة الادارية وتعيين مدير مصلحة السكك الحديدية حارسا اداريا عليه ليتولى ادارته - ولما لم تظهر الشركة خلال فترة فرض الحراسة عليها قدرتها على استئناف تشغيل المرفق بانتظام وعلى الوجه المنصوص عليه فى عقد الالتزام اصدر مجلس الوزراء قرارا بجلسته المنعقدة فى ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ باسقاط التزام الشركة على أن تعلن الحكومة عن مزايدة عامة لبيع المرفق ولذواته ومعداتة وفقا لاحكام عقد الالتزام والشروط الملحقه به - ثم اصدر مجلس الوزراء قرارا بجلسته المنعقدة فى ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ باعتبار الحراسة

الادارية على المرفق منتهية على ان تقوم مصلحة السكك الحديدية بادارة المرفق لحساب الحكومة مع تخويل مجلس ادارة السكك الحديدية سلطة البت فى شئون هذا المرفق خلال فترة ادارته بمعرفة المصلحة .

وفى ٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ اصدر مجلس الوزراء قرارا باقرار ما تم من طرح موجودات المرفق وحق استغلاله فى المزايدة العامة مرتين لم تمفرا عن ملتزم جديد يحل محل الشركة التى نفذ امتيازها وترتب على ذلك سقوط كل حق كان عقد الامتياز يخوله لتلك الشركة وان ملكية الحكومة لموجودات المرفق لا يقابلها اى عبء على الخزانة - وتخويل وزارة المواصلات وضع نظام خاص لادارة المرفق على اساس ان يدار كهيئة اعتبارية ملحقة بالسكة الحديد بادارة منفصلة .

ولما كان من المسلم ان الدولة متى استردت التزام استغلال المرفق أو اسقطته لاخلال الملتزم بالتزاماته التى يتضمنها عقد الالتزام فانه يعود اليها لا بوصفها خلفا للملتزم السابق وانما بوصفها السلطة مانحة الالتزام باستغلال المرفق القوامه عليه المسئولة اصلا بحكم وظيفتها عن توفير خدماته للجمهور وعلى ذلك فلا تنتقل اليها التزامات الملتزم السابق ، وما دام ان الرسوه البلدية المستحقة على شركة سكة حديد الدلتا عن الفترة من سنة ١٩٤٨ الى تاريخ اسقاط التزام الشركة فى ٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ انما كانت مستحقة على الشركة قبل اسقاط التزامها فلا يجوز مطالبة الادارة الحكومية للمرفق بها لانها لا تعتبر خلفا لها .

(فتوى ٤١٥ فى ١٩٦٧/٤/١٥)

الفرع التاسع خدمات المرافق العامة والمنتفعون بها

قاعدة رقم (٦٣٤)

المبدأ :

المنتفع بالمرافق العامة في مركز تنظيمي بالنسبة لما تضعه السلطة العامة من قواعد - خضوعه لكل تعديل ترى هذه السلطة ادخاله على هذه القواعد .

ملخص الفتوى :

ان المنتفع بالمرافق العامة يكون في مركز تنظيمي بالنسبة لما تضعه السلطة العامة - وعلى الاخص اذا كانت هي التي تقوى ادارة المرافق العامة - من قواعد لادارة تلك المرافق ، وبالتالي يسرى عليه كل تغيير او تعديل ترى تلك السلطة ادخاله على هذه القواعد ، دون ان يكون له الادعاء بحق مكتسب في ان يعامل معاملة معينة . وفي هذه الحدود يكون ما جاء بالبند السابع من العقد المبرم بين مصلحة السكة الحديد ومجلس بلدي بنها بشأن توريد التيار الكهربائي لمنشآت المصلحة بمدينة بنها من ان « التيار الكهربائي يعطى للمشارك اما بالعداد او بالممارسة بموجب التعريفة المرفقة بالعقد والتي تعتبر جزءا غير منفصل عنه ، وان للمجلس البلدي الحق في تعديل تلك التعريفة عند الاقتضاء وتكون التعريفة الجديدة سارية المفعول على المشترك بعد اخطاره بها بمدة شهر على الاقل » - يكون ما جاء بهذا البند ان هو الا تأكيد لحق البلدية في تغيير التعريفة عند الاقتضاء .

(فتوى ١٠٦ في فبراير ١٩٥٧)

قاعدة رقم (٦٣٥)

المبدأ :

الخدمات التي تؤديها المرافق العامة - وجوب تيسيرها لكل من تتوافر فيهم شروط الانتفاع بها ، طبقا للقانون - مبدا المساواة في المعاملة
ازاء الانتفاع بالمرافق العامة .

ملخص الحكم :

من طبيعة الخدمة المرفقية حسبما هو مسلم ان تكون ميسرة للجميع
مهية للكافة طبقا للشروط التي يرسمها القانون ، فلا يمكن قصرها على
شخص او اشخاص معينين بذاتهم وحرمان غيرهم ممن يتساوون معهم
في الأحوال والظروف من الانتفاع بتلك الخدمة لا يسوغ ذلك لما تنطوى
عليه التفرقة من اخلال بمبدأ المساواة في المعاملة ازاء الانتفاع
بالمرافق العامة .

(طعن ٤١٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١)

الفرع العاشر

تعريف الأسعار

قاعدة رقم (٦٣٦)

المبدأ :

العقود التي يبرمها ملتزم المرفق مع عملائه - تعريف الأسعار التي تقررها السلطة العامة - اضاء المشرع قوة القانون عليها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦٦٩ من القانون المدني على أن « ملتزم المرفق العام يتعهد بمقتضى العقد الذى يبرمه مع عميله بأن يؤدي لهذا العمل على الوجه المألوف الخدمات المقابلة للأجر الذى يقبضه وفقا للشروط المنصوص عليها فى عقد الالتزام وملحقاته وللشروط التى تقتضيها طبيعة العمل ويقتضيها ما ينظم هذا العمل من قوانين » ، وتنص المادة ٦٧١ منه على أن « يكون لتعريفات الأسعار التى قررتها السلطة العامة قوة القانون بالنسبة الى العقود التى يبرمها الملتزم مع عملائه ، فلا يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على ما يخالفها » ويؤخذ من ذلك أن المشرع قد أضفى على تعريفه الأسعار قوة الزامية فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها وتكون الشروط التى تنظم اداء الخدمة التى يؤديها المرفق مقصورة المجال على تعيين شخص المنتفع وتحديد شروط الانتفاع من حيث المكان والمدة ، فإذا جاوزت هذا المجال وحددت للخدمة أو السلعة التى يقدمها المرفق ثمنا أو سعرا على خلاف اللوائح التى تنظم المرفق ، فإن هذا الشرط يكون غير ذي اثر ولا يقيد المنتفع بغير الثمن أو السعر المحدد فى اللائحة .

وتطبيقا لذلك متى كانت تعريفه أسعار المياه التى يوردها مجلس بلدى أسيوط قد حددت للمتر المكعب من المياه سعرا مقداره عشرون مليما ولم تستثن من هذا السعر الا المعابد حيث حددت سعر المتر المكعب من المياه الموردة لها بخمسة عشر مليما ، متى كان الأمر كذلك كان سعر المياه

الموردة للمصالح الحكومية هو السعر العام المحدد فى اللائحة (أو فى التعريفه) ولا يجوز لتلك المصالح ان تستمسك بالسعر الوارد فى التعريفه السابقة على اساس ان الشروط المنظمة للعلاقة بينها وبين المجلس البلدى قد حددت سعر توريد المياه على اساس السعر المحدد بهذه التعريفه ، ويتعين عليها اداء سعر المياه بواقع عشرين مليما للمتر المكعب وهو السعر المحدد فى التعريفه المعمول بها .

(فتوى ٣٠١ فى ١٢/٤/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٦٣٧)

المبدأ :

الجهة الادارية القائمة على المرفق العام بارادتها المنفردة تحديد سعر الخدمة التى تقدم لعملاء المرفق وتعديل سعر الخدمة زيادة أو نقصا دون ان يحتج عليها بالاسعار المحددة فى عقد التوريد - اساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان النزاع بين المؤسسة المصرية العامة للكهرباء وبين مجلس مدينة المنصورة ينحصر فى المسائل الثلاثة الآتية :

المسألة الأولى : هل يحق للمؤسسة بارادتها المنفردة تعديل سعر التيار الكهربائى المورد لمجلس المدينة رغم تحديد السعر فى عقد التوريد المبرم بينهما .

المسألة الثانية : هل يحق للمؤسسة تحصيل مصاريف ادارية على توريد التيار الكهربائى لمجلس المدينة طبقا للائحة المالية للميزانية والحسابات .

المسألة الثالثة : هل تتم المحاسبة بين المؤسسة ومجلس المدينة على اساس الكمية التى تسجلها عدادات المؤسسة أو الكمية التى تسجلها عدادات مجلس المدينة .

ومن حيث انه فى سنة ١٩٦٤ انتقل مرفق الكهرباء من وزارة الأشغال العمومية الى وزارة القوى الكهربائية بموجب قرارى رئيسه.

الجمهورية رقم ١٤٧٠ ورقم ١٤٧٥ لسنة ١٩٦٤ وفى نفس السنة انتقل مرفق الكهرباء الى ثلاث مؤسسات عامة الاولى لتنفيذ المشروعات الكهربائية والثانية لانتاج التيار الكهربائى والثالثة لتوزيع التيار الكهربائى وذلك بموجب قرارات رئيس الجمهورية ارقام ١٤٧٢ ، ١٤٧٣ ، ١٤٧٤ لسنة ١٩٦٤ كما انتقل الاختصاص بتحديد سعر التيار الكهربائى الى الهيئة العامة لكهربية الجمهورية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٧١ لسنة ١٩٦٤ ، ويعد ذلك انتقل مرفق الكهرباء الى مؤسسة عامة واحدة حلت محل المؤسسات الثلاثة سالفة الذكر هى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٥ ونقل اليها الاختصاص بتحديد سعر التيار الكهربائى بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢٦ لسنة ١٩٦٦ .

ومن حيث ان المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزامات المرافق العامة تنص على ان « لمانح الالتزام دائما متى اقتضت تلك المنفعة العامة ان يعدل من تلقاء نفسه اركان تنظيم المرفق العام موضوع الالتزام او قواعد استغلاله ويوجه خاص قائمة الاسعار الخاصة به وذلك مع مراعاة حق الملتزم فى التعويض ان كان له محل » ، وتنص المادة ٦٧١ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ على ان :
١ - يكون لتعريفات الاسعار التى قررتها السلطة العامة قوة القانون بالنسبة للعقود التى يبرمها الملتزم مع عملائه فلا يجوز للمتعاقدين ان يتفقا على ما يخالفها - ٢ - ويجوز اعادة النظر فى هذه القوائم وتعديلها ، فاذا عدلت الاسعار المعمول بها وصدق على التعديل سرت الاسعار الجديدة دون اثر رجعى من الوقت الذى عينه قرار التصديق لسريانها وما يكون جاريا وقت التعديل من اشتراطات فى المرفق العام يسرى عليه هذا التعديل من زيادة او نقص فى الاجور وذلك فيمابقى من المدة بعد التاريخ المعين لسريان الاسعار الجديدة ..

ان مصدر القوة الالتزامية للاسعار التى يؤديها عملاء المرفق العام ليس هو العقد بين الملتزم والعميل (عقد التوريد) وليس هو العقد بين الملتزم والسلطة الادارية القائمة على المرفق (عقد الالتزام) وانما هو السلطة الادارية وحدها ومن ثم تعتبر الاسعار من عمل السلطة الادارية وتكون لها قوة اللائحة الادارية وآثارها ، واذا كان ذلك حكم

الأسعار بالنسبة لعملاء المرفق العام الذى يدار بطريق الالتزام فانه ينطبق من باب اولى على الأسعار بالنسبة لعملاء المرفق العام الذى يدار بطريق الادارة المباشرة كما هو الشأن فى الحالة المعروضة فالجهة القائمة على المرفق هى التى تملك بارادتها المنفردة تحديد سعر الخدمة التى تقدم لعملاء المرفق وتعديل سعر الخدمة زيادة أو نقصا دون ان يحتج عليها بالأسعار المحددة فى عقود التوريد ، وهذا التطبيق يرتكز أيضا ، وحسبما ورد فى حكم القضاء الادارى بجملة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٦ ، على أن للجهة الادارية سلطة وضع الأنظمة التى تراها ملائمة لسير المرافق العامة والخدمات العامة التى تتولاها سيرا منتظما ومنتجا وكذلك لها تعديل هذه الأنظمة بما تراه متفقا مع الصالح العام دون ان يكون لأحد من الناس الادعاء بحق مكتسب فى استمرار نظام معين . .

ومن حيث انه لا يحق لمجلس مدينة المنصورة التمسك بالأسعار المحددة فى عقد التوريد لأن تحديد الأسعار يدخل ضمن قواعد تنظيم المرفق التى تملك وزارة الأشغال بوصفها السلطة الادارية القائمة على ادارته تعديلها فى أى وقت دون الاحتجاج عليها بأى حق مكتسب ، كما لا يحق لمجلس المدينة التمسك بالأسعار التى قررها مجلس الوزراء بجملة ١٩٥٤/٤/٢٨ لأن هذا القرار فى ذاته تأكيد لمبدأ تغير السعر الذى قرره مجلس الوزراء بجملة اول يناير سنة ١٩٣٦ ولم يبلغ اختصاص الوزراء بتحديد السعر أو تعديله وفقا للقواعد التى تضمنها هذا القرار الأخير .

(فتوى ١٩٢ فى ١٩٧٠/٢/٢٣)

الفرع الحادى عشر
الانتفاع بالاموال العامة المخصصة لخدمة المرافق العامة

قاعدة رقم (٦٣٨)

المبدأ :

الأصل فى الانتفاع بالمال المخصص له المرفق ان يكون دون مقابل .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه قد سبق للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٣ ان رأت أن الأصل فى الانتفاع بالمال العام المخصص له المرفق ان يكون دون مقابل فاذا ارتضت هيئة عامة شغل هذا المال بمقابل بناء على اتفاقها مع هيئة عامة أخرى فإنه لا يجوز لهذه الهيئة الأخيرة ان ترفع هذا المقابل بمحض ارادتها المنفردة .

وترتباً على ما تقدم فاذا كان الثابت فى الحالة المعروضة ان الهيئة القومية للبريد تشغل الغرفة رقم ٢١٢ بمحطة الركاب البحرية التابعة لميناء الاسكندرية لتقديم خدمة عامة فان هذا الشغل المفروض فيه - وبحسب الأصل - ان يكون دون مقابل فاذا ما ارتضت هيئة البريد ان تدفع مقابلاً لهذا الشغل للهيئة العامة لميناء الاسكندرية بناء على اتفاق بينهما فلا يسموغ زيادة مقابل الانتفاع هذا المتفق عليه بمحض ارادة الهيئة العامة لميناء الاسكندرية وحدها ، ولها ان تلجأ الى السلطات الرئاسية اذا لم يتوافر الاتفاق بين الهيئتين على زيادة المقابل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز مطالبة الهيئة العامة لميناء الاسكندرية بالزيادة فى مقابل انتفاع الهيئة القومية للبريد باحدى محطات الركاب البحرية التابعة للميناء المتفق عليه .

(ملف ١٩٥٩/٢/٣٠ - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)

(م - ٧٢ - ج ٢٢)

قاعدة رقم (٦٢٩٠)

المبدأ :

مقابل الانتفاع بالنسبة لاستغلال كازينوا يزيد بزيادة الارض التي يقع عليها التعاقد ولو نتيجة لتحسينات ادخلها المتعاقد مع الادارة .

ملخص الحكم :

ان ادخال المتعاقد مع الادارة تحسينات وتعديلات على العين اادت الى زيادة المساحات التي يقوم عليها التعاقد باستغلالها . يترتب عليه - زيادة مقابل الانتفاع بما يتناسب مع الزيادة في المساحات الجديدة . والقول بغير ذلك فيه اثرء على حساب الغير .

(طعن ٤٣٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٥)

الفرع الثاني عشر موظفو وعمال المرافق العامة

قاعدة رقم (٦٤٠)

المبدأ :

انتهاء عقد التزام بادارة مرفق عام وتولى الدولة ادارة هذا المرفق بطريق مباشر - تعيين من تقتضى المصلحة تعيينهم من الموظفين الذين كانوا بخدمة المرفق قبل تولى الدولة ادارته - مراعاة المرتب الذى كان يتقاضاه الموظف ومدة خدمته ونوع عمله فى تحديد الدرجة التى يعين عليها وفق القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - اساس ذلك من القانون رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ .

ملخص الحكم :

فى ٣١/١٢/١٩٥٣ صدر القانون رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٥٣ ناصا فى مادته الاولى على ما يأتى « مع عدم الاخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ المشار اليه . اذا انتهى عقد التزام بادارة مرفق عام وتولت الدولة ادارة هذا المرفق بالطريق المباشر جاز لمجلس الوزراء استثناء من احكام المواد ٦ ، ١٣ ، ١٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ان يعين بخدمة المرفق من تقتضى المصلحة تعيينهم من الموظفين الذين كانوا بخدمته قبل تولى الدولة ادارته على ان يوضع من يعين على هذا الوجه فى درجة من الدرجات المنصوص عليها فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وان يراعى فى تعيين هذه الدرجة المرتب الذى كان يتقاضاه قبل ذلك ومدة خدمته ونوع عمله ثم عدل هذا القانون بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ الذى صدر فى ٣١/١٢/١٩٥٤ واستبدل بالنص السابق النص الآتى (مع عدم الاخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ المشار اليه اذا انتهى عقد التزام بادارة مرفق عام وتولت الدولة ادارة المرفق بالطريق المباشر جاز لمجلس الوزراء استثناء من احكام المواد ٦ ، ١٣ ، ١٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ان يعين بالمدة التى يحددها - بخدمة المرفق من تقتضى المصلحة تعيينه من الموظفين الذين كانوا بخدمته قبل تولى الدولة ادارته على

أن يوضع من يعين على هذا الوجه فى درجة من الدرجات المنصوص عليها فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وأن يراعى فى تعيين هذه الدرجة المرتب الذى كان يتقاضاه عند انتهاء عقد الالتزام ومدة خدمته ونوع عمله ويجوز لمجلس الوزراء منحه مرتباً يزيد على بداية او نهاية مربوط تلك الدرجة وذلك بصفة شخصية .

(طعن ٨٧٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٦٤١)

المبدأ :

تعيين من تقتضى المصلحة تعيينهم من الموظفين الذين كانوا بخدمة المرفق قبل تولي الدولة ادارته - التعويل فيه على مقدار الراتب الذى يتقاضاه الموظف عند نهاية الالتزام دون اعتبار بما طرأ عليه من الزيادة - الأصل أن يتم التعيين بذات الراتب الذى كان يحصل عليه الطاعن عند انتهاء الالتزام - تخويل الطاعن أية زيادة استثنائية على هذا المقدار - رخصة مخولة لمجلس الوزراء - ليس للقضاء الادارى القيام فيها بمقامه .

ملخص الحكم :

أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٤/٢/٢٤ قد حدد للطاعن راتباً قدره ١٦٥ جنيه وأن هذا التحديد لم يفته مراعاة كافة الاعتبارات والعناصر التى ذكرها القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل للقانون رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٥٣ والتى يؤخذ منها لزوم التعويل على مقدار الراتب الذى كان يتقاضاه الطاعن فعلاً عند نهاية الالتزام دون اعتبار بما طرأ عليه من الزيادة بعد ذلك فليس له من ثم أى حق فى المطالبة براتب أزيد من ذلك . فإن الأصل هو أن يتم التعيين بذات الراتب الذى كان يحصل عليه الطاعن عند انتهاء الالتزام فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ أما تخويل المدعى أية زيادة استثنائية على هذا المقدار فهو رخصة مخولة لمجلس الوزراء وحده ولا يملك القضاء الادارى القيام فيها بمقامه .

(طعن ٨٧٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٦٤٢)

المبدأ :

ثبوت أن الطاعن كان يتقاضى عند انتهاء الالتزام راتباً أصلياً قدره خمسة عشر جنيهاً - تعيينه في الدرجة السابعة التي جعل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حدود مربوطها من ١٤٤ - ٢٠٤ لا تثريب عليه - المطالبة بدرجة أعلى من تلك التي وضع عليها - يتضمن طعناً بالالغاء لا يقبل إلا إذا سبقه تظلم .

ملخص الحكم :

إن المفهوم المتبادر للقانون رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ هو أن يكون تحديد الدرجة التي يوضع عليها الطاعن وأمثاله على أساس المرتب الذي كان يتقاضاه عند انتهاء عقد الالتزام بمراعاة مدة خدمته ونوع عمله وإذا كان راتبه الأصلي عند انتهاء الالتزام هو خمسة عشر جنيهاً شهرياً فإن تعيينه في الدرجة السابعة - التي جعل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حدود مربوطها من ١٤٤ - ٢٠٤ يكون متفقاً وحكم القانون رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٥٣ معدلاً بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ حسبما سلف بيانه لأن الراتب الذي يعتد به هو ذلك الذي جرده القانون آنف الذكر وحده ، فضلاً عما تقدم فإن المطالبة بدرجة أعلى من الدرجة التي وضع عليها يتضمن طعناً بالغاء القرار الذي وضعه على درجة أدنى من التي يزعم استحقاقها كما أن دعوى الغاء هذا القرار بالنسبة إلى الدرجة الحالية لا يقبل حسب نص المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة إلا إذا سبقها تظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار المذكور أو إلى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للمبت في هذا التظلم الأمر الذي لم يحصل في هذه الدعوى كما أنها لم ترفع في الميعاد الذي حددته المادة ١٩ من القانون آنف الذكر وعدته ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه بهذا القرار عليها يقينياً وأحاطته به إحاطة تتناول مشتملاته ومن ثم تكون دعواه في هذا الشأن منها غير مقبولة شكلاً .

(طعن ٨٧٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤)

الفرع الثالث عشر الأرباح والاحتياطيات ورأس المال

قاعدة رقم (٦٤٣)

المبدأ :

الشركات القائمة بإدارة المرافق العامة - خضوعها لحكم القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ إذا تعارض على حكم القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ - تنظيمها للأرباح والاحتياطيات - عدم دخول الاحتياطيات في حساب رأس المال في تطبيق المادة السالفة الذكر .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة قد جاء بأحكام خاصة بتكوين الاحتياطى فى الشركات المساهمة يستهدف بها حماية الاقتصاد القومى والادخار الخاص ، وهذه الأحكام تغاير الأحكام الخاصة المشار إليها فى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة ، والقانون الأول هو قانون عام ينظم شئون الشركات بصفة عامة بينما القانون الثانى قانون خاص ينظم التزامات المرفق العام ، وقد تمنح هذه الالتزامات لشركات مما اقتضى تنظيم ما يتصل بشئون المرافق العامة من لحكام هذه الشركات تنظيما روعى فيه مصلحة المرافق العامة والمتنفعين بها ، وبالتالي فإنه يتعين أعمال هذا القانون فى مجاله الخاص بشركات المرافق العامة كلما اختلفت أحكامه عن أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، ومن ثم فإنه يتعين لتطبيق المادة الثالثة من قانون التزامات المرافق العامة تحديد رأس المال فى مفهوم هذا القانون دون سواه ، ويقصد برأس المال فى هذا الصدد رأس المال المدفوع فعلا بشرط أن يكون حقيقيا أى إن تكون عناصره موجودة ومملوكة للملتزم ، وإن يكون موظفا أى مستثمرا فى أوجه النشاط التى يمارسها ، وإن يكون مرخصا فيه من مانح الالتزام كى يكون

تحديده على قدر حاجات المرفق الحقيقية فقط وفي الحدود التي تكفل انتظام سيره وكى نمتنع المغالاة فى تحديد رأس المال دون مقتض بقصد تحقيق أرباح ضخمة .

والنكبيف القانونى للاحتياطى هو أنه ربح غير موزع لا يجوز تكوينه إلا إذا حقق المشروع ربحا ويجب أن يقتطع الاحتياطى من صافى الأرباح ، فإذا انعدم الربح فى إحدى السنوات يجب وقف تكوين الاحتياطى ، ويخضع الاحتياطى لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وعند تصفية الشركة يوزع باعتباره ربحا لا رأس مال .

ولما كان المشرع قد نظم فى المادة الثالثة من قانون التزامات المرافق العامة المشار إليها توزيع الأرباح التي يحققها استغلال المرفق العام بنصوص أمرة فوضع لأرباح الملتزم حدا أقصى لا تجاوزه وهو ١٠٪ من رأس المال الموظف فى المرفق والمرخص له من مانح الالتزام ، كما أوجب تكوين احتياطى لا يجاوز هذا الحد لمواجهة نقص الأرباح عن حدها الأقصى المشار إليه ، وما يزيد على ذلك يستخدم فى تخصيص المرفق وتوسيعه أو فى خفض الأسعار حسبما يرى مانح الالتزام - ومن ثم يتعين التزام هذه الأحكام ، ومنها تخصيص الاحتياطى لمواجهة نقص الأرباح عن الحد الأقصى بحيث لا يجوز استعماله فى أى وجه آخر كضمه الى رأس المال أو استغلاله فى المشروع استغلالا يهدر الحكمة والأهداف التي ترخاها المشرع من هذا التنظيم وهى تحقيق نفع المرفق وسد حاجة الجمهور منه على خير وجه وبأقل نفقة . وعلى ذلك فإن الاحتياطات لا تدخل فى حساب رأس المال فى تطبيق المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة .

(فتوى ٥١ فى ١٩٥٩/١/٢٢)

قاعدة رقم (٦٤٤)

المبدأ ٩ :

الشركات القائمة بإدارة المرافق العامة - عدم دخول الاحتياطيات فى حساب رأس المال فى تطبيق المادة ٣ من القانون رقم ١٢٩ لسنة

١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة - جواز ذلك في الفترة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون - شرطه كون الاحتياطي قد ضم الى رأس المال واستغل فعلا في أوجه نشاط المرفق .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة على انه « لا يجوز أن تتجاوز حصة الملتزم السنوية في ضافى أرباح استغلال المرفق العام عشرة في المائة من رأس المال الموظف والمرخص به من مانح الالتزام وذلك بعد خصم مقابل استهلاك رأس المال .

وما زاد على ذلك من صافى الأرباح يستخدم أولا في تكوين احتياطي خاص للسنوات التي تقل فيها الأرباح عن عشرة في المائة .

وتقف زيادة هذا الاحتياطي متى بلغ ما يوازي عشرة في المائة من رأس المال .

ويستخدم ما بقى من هذا الزائد في تحسين وتوسيع المرفق العام او في خفض الأسعار حسبما يرى مانح الالتزام » . وتنص المادة الثامنة من هذا القانون على أن « تسري أحكام هذا القانون من وقت صدوره على الالتزامات السابقة مع ملاحظة احترام المدد المتفق عليها بشرط ألا تزيد على ثلاثين سنة من تاريخ العمل به . وذلك مع عدم الإخلال بأحكام أي اتفاق صدر بقانون سابق على هذا القانون » .

ويستفاد من هذين النصين أن أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة ، ومن بينها أحكام المادة الثالثة التي تقضى بأن يكون رأس المال الموظف مرخصا به من مانح الالتزام - هذه الأحكام تسرى باثر مباشر من تاريخ العمل بهذا القانون على الالتزامات كافة حتى ما كان منها سابقا على تاريخ العمل بالقانون ، ويستثنى من ذلك الالتزامات التي صدرت بها قوانين سابقة على هذا التاريخ . وعلى مقتضى ذلك يتعين تطبيق أحكامه على كافة الالتزامات ولو كانت ممنوحة قبل تاريخ العمل به ، وغنى عن البيان أن تطبيق هذه الأحكام على الالتزامات

المنوحة قبل تاريخ نفاذ القانون انما يكون فى الفترة التالية لهذا التاريخ
اما الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون فلا تسرى عليها احكامه
بل تخضع للقواعد التى كانت سارية قبل هذا التاريخ .

ولما كانت التزامات المرافق العامة فى الاقليم الجنوبى بالجمهورية
العربية المتحدة لم تكن منظمة بتشريع خاص قبل صدور القانون رقم ١٢٩
لسنة ١٩٤٧ سالف الذكر وانما كانت خاضعة لاحكام القواعد العامة
المستقرة فقها وقضاء فى شأن تنظيم المرافق العامة ووسائل ادارتها ولم
يكن فى هذه القواعد ما يحظر حساب الاحتياطى العام فى ضمن
رأس المال الموظف فى استغلال المرفق متى كان هذا الاحتياطى مستغلا
فعلا فى اوجه نشاط المرفق شأنه فى ذلك شأن رأس المال ، ولما صدر
تشريع التزامات المرافق العامة المتقدم ذكره نظم فيما نظم من شئون
هذه المرافق موضوع رأس المال وهو فى صدد تحديد ارباح الملتزم
وتعيين اوجه التصرف فيما يزيد من هذه الأرباح على الحد الأقصى الذى
قرره ، حيث وضع فى مادته الثالثة حدا أقصى لحصة الملتزم فى صافى
أرباح استغلال المرفق وهو عشرة فى المائة من رأس المال الموظف
والمرخص منه من مانح الالتزام وذلك بعد خصم مقابل استهلاك رأس المال
مما يدل على انه شرط فى رأس المال الموظف فى استغلال المرفق ان
يكون مرخصا فيه من مانح الالتزام فيحدد بذلك الأساس الذى تحسب
عليه حصة الملتزم فى أرباح استغلال المرفق كما يتحدد ما يستخدم منها
فى تكوين احتياطى لمواجهة الخسائر أو نقص الأرباح فى السنوات المقبلة
وكذلك ما يستخدم من هذه الأرباح فى تحسين وتوسيع المرفق أو فى
خفض الأسعار حسبما يرى مانح الالتزام . وقد أصدرت الجمعية فتواها
السابقة فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ على هدى هذه البادئ المستمدة
من نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ .

ويخلص مما تقدم انه يجوز ضم الاحتياطى الى رأس مال شركة
سكك حديد مصر الجديدة وواحآت عين شمس فى الفترة السابقة على
تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالالتزامات المرافق العامة
بشرط أن يكون هذا الاحتياطى قد ضم الى رأس المال فى اوجه نشاط
المرفق شأنه فى ذلك شأن رأس المال .

لهذا انتهى الراى الى جواز ضم الاحتياطى المشار اليه الى رأس مال الشركة فى الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة بشرط أن يكون هذا الاحتياطى قد ضم الى رأس المال واستغل فعلا فى اوجه نشاط المرفق شأنه فى ذلك شأن رأس المال .

(فتوى ١٩٨ فى ١٩٦٠/٢/٢١)

الفرع الرابع عشر نفقات الالتزام

قاعدة رقم (٦٤٥)

المبدأ :

مرفق عام - الخدمات التي يؤديها - الزامه اصلا بنفقاتها - اساس
ذلك - مثال بالنسبة لنفقات نقل اعمدة التليفون التي تعترض الطريق
العام عند قيام المجلس البلدى بمدينة الاسكندرية بتوسيعه - التزام المجلس
البلدى بادائها دون هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .

ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء نظم المرافق العامة انها على اختلاف انواعها
تستهدف تحقيق اغراض ذات نفع عام والاصل ان كل مرفق من هذه
المرافق يلتزم بما تقتضيه الخدمات التي يؤديها من نفقات وعلى وجه
الخصوص اذا كان المرفق يخضع لاشراف جهة ذات شخصية رميزانية
مستقلة فلا يلتزم مرفق بنفقات خدمة عامة عهد القيام بها الى مرفق آخر ،
ومن ثم يكون مجلس الوزراء اذ قرر فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٤
« ان الجهة التى تتحمل مصاريف نقل اعمدة التليفون ومصاريف تغذية
الاسلاك هى الجهة التى تقوم بالعمل الذى يترتب على هذا النقل
او التغذية » يكون المجلس اذ قرر هذه القاعدة غير مستحدث حكما
جديدا فى هذا الصدد وانما يقرر الاصل العام المشار اليه .

وبناء على ما تقدم فانه اذا كان الثابت ان مجلس بلدى مدينة
الاسكندرية قام بتوسيع طريق عام من الطرق التى يشرف عليها وقد
اقتضى ذلك نقل اعمدة التليفون القائمة على جانبيه هذا الطريق من
مكانها الاصلى الى جانبى الطريق بعد توسيعه حتى لا تعوق المرور -
ولما كان مرفق التليفون مرفقا عاما قوميا يتبع هيئة المواصلات السلكية
واللاسلكية وهى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية وميزانية وذمة مالية
مستقلة ، وكان مرفق المرور بطريق مدينة الاسكندرية التى يشرف عليها

المجلس البلدى مرفقا محليا يتبع هذا المجلس وهو هيئة اقليمية ذات شخصية اعتبارية وميزانية وذمة مالية مستقلة ، اى ان كلا من المرفقين مستقل عن الآخر بشخصيته وميزانيته وذمته المالية ، فعلى هدى ما تقدم يكون المجلس البلدى القائم على مرفق المرور لطرق المدينة التى تدخل فى دائرة اختصاصه ، اذا قام بتوسيع الطريق وما اقتضاه هذا التوسيع من نقل اعمدة التليفون من مكانها الاصلى تحقيقا لخدمة المرور فى هذا الطريق على وجه اتم واوفى - يكون المجلس المذكور دون هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية التى يتبعها مرفق التليفون مسئولا عن اداء نفقات نقل هذه الاعمدة من مكانها الاصلى الى مكانها الجديد على جانبي الطريق بعد توسيعه شأنها فى ذلك شأن غيرها من النفقات التى انفقها البلدية فى سبيل تنفيذ هذا المشروع .

(فتوى ٣٤ فى ١٢/١/١٩٦٠)

الفرع الخامس عشر
ديون الملتزم القديم

قاعدة رقم (٦٤٦)

المبدأ :

لا يلزم الملتزم الجديد بديون الملتزم القديم .

ملخص الفتوى :

ان الملتزم الجديد الذى يرسو عليه المزاى انما يعرض ثمننا مقابل
حق استغلال المرفق كحق معنوى قائم بذاته ، ولكنه لا يلزم بديون الملتزم
القديم التى يكون لاصحابها الرجوع بها عليه بكافة الطرق القانونية بما
فى ذلك الحجز على نصيبه من الثمن الذى يرسو به المزاى .

(فتوى ٧٧ فى ١٩٥٤/٣/٢)

الفرع السادس عشر

حلول قانوني .

قاعدة رقم (٦٤٧)

المبدأ :

ثبوت مديونية إحدى المؤسسات العامة بدين معين لجهة أخرى -
حلول مؤسسة عامة بأخرى ثم هيئة عامة محل المؤسسة المدينة يترتب عليه
انتقال هذا الالتزام إلى الهيئة الجديدة باعتبارها خلفاً عاماً للمؤسسة
الملفأة .

ملخص الفتوى :

... من حيث أن الدين المطالب به ثابت بمحاضر التسليم المرفقة
بالأوراق المؤرخة في ١١/٢ و ١١/٦ و ١١/٢١ و ١٩٥٥/١٢/٢١ - ويمثل هذا
الدين قيمة قطع اثاث تسلمتها مؤسسة مديرية التحرير التي حلت
محلها المؤسسة العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة والتي حلت
محلها الهيئة العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة ، وأن الوزارة
قد قصرت طلبها على مبلغ ٧١٠٢٦٩ جنيه ودأبت على المطالبة به ورغم ذلك
لم تقم الجهة المدينة بالوفاء كما لم تبد أي دفاع يبرر امتناعها عن
سدادها ..

ومن حيث أن الهيئة العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة
قد حلت خلفاً عاماً لمؤسسة استغلال وتنمية الأراضي المستصلحة التي
حلت محل مؤسسة مديرية التحرير فإن ذمة الهيئة تشغل بقيمة الدين
الثابت في حق سلفيها .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية إلى إلزام الهيئة العامة
لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة بأن تدفع لوزارة المالية (إدارة
الأموال المستردة) مبلغ ٧٩٠٢٦٩ ج قيمة الاثاثات التي سلمتها الإدارة
إلى الهيئة العامة ..

(فتوى ٦٠٣ في ١٠/٧/١٩٧٩)

الفصل الثانى مرافق عامة متنوعة

الفرع الاول مرفق الشرطة والامن

قاعدة رقم (٦٤٨)

المبدأ :

مرفق الشرطة - هو مرفق عام قومى - عدم تخصيص الوزارة القائمة به اى مقابل عن خدماتها منوط بدخول هذه الخدمات فى نطاق تحقيق الامن حسبما تنظمه الوزارة - اداء الوزارة خدمة خاصة تتميز بتكاليف اضافية لاحدى الهيئات - يسمح بتقاضى مقابل هذه الخدمة خصوصا اذا كانت هذه الجهة مستقلة بميزانياتها عن ميزانية الدولة - مثال .

ملخص الفتوى :

على اثر العمل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة فصلت بعض المصالح من الوزارات التى كانت تتبعها كوزارة الصحة والاشغال والزراعة واصبحت تابعة لهذا المجلس اعتبارا من السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ وكانت هناك قوات من الشرطة والمطافئ تعمل فى خدمة هذه المصالح قبل تبعيةها للمجلس وكانت وظائفها مدرجة فى ميزانية الشرطة بوزارة الداخلية ولم تكن وزارة الداخلية تتقاضى تكاليف هذه القوات من الوزارات المختصة استنادا الى أنها داخلة فى الميزانية العامة للدولة ولكن لما اصبحت المصالح المذكورة تابعة لمجلس بلدى القاهرة وهو هيئة مستقلة بميزانياتها عن ميزانية الدولة فقد طالبته الوزارة بأداء هذه التكاليف فرفضت الاداء بحجة ان الاعمال التى تقوم بها هذه القوات داخلة ضمن نطاق اعمال الشرطة عامة ومن ثم فلا وجه لاستئداء مقابل عنها ثم سحبت الوزارة

القوات المذكورة من خدمة المجلس بموافقته واستقل المجلس بشرطة ومطافئ خاصين به .

ومن حيث أن الاستفادة من الوقائع المتقدمة أن الخلاف بين وزارة الداخلية وبين الشؤون البلدية بمحاظلة القاهرة ينحصر في تكاليف قوات الشرطة والمطافئ التي استخدمها مجلس بلدى القاهرة ابتداء من السنة المالية ٥٣ - ١٩٥٤ الى أن سحبها الوزارة من خدمته .

ومن حيث أن مرفق الشرطة مرفق عام قومى يؤدى خدماته الى الدولة واجهزتها وهيئاتها كافة ومن ثم فإن الأصل عدم تقاضى الوزارة القائمة عليه أى مقابل عن هذه الخدمات بيد أن ذلك منوط بأن تكون الخدمة عامة داخلية فى نطاق تحقيق الأمن طبقا لما تنظمه الوزارة فى هذا الشأن أما إذا ادت الوزارة خدمة خاصة لاحدى الهيئات تفوق الخدمة التى تحصل عليها الهيئات الأخرى وتتميز عنها بتكاليف تزيد عن تلك المقررة لهذه الهيئات فى الظروف المماثلة فإنه يحق لوزارة الداخلية أن تتقاضى مقابل ما تتكلف هذه الخدمة من نفقات خصوصا إذا كانت هذه الجهة مستقلة بميزانياتها عن ميزانية الدولة فيتعين أن تؤدى مقابل ما حصلت عليه من خدمات خاصة .

ومن حيث أن قوات الشرطة والمطافئ التابعة لوزارة الداخلية قد أدت خدمات خاصة لمجلس بلدى القاهرة وهو هيئة ذات ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى لحقية وزارة الداخلية فى اقتضاء تكاليف قوات الشرطة والمطافئ التى استخدمها مجلس بلدى مدينة القاهرة ابتداء من السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ حتى تاريخ سحب الوزارة هذه القوات من خدمته .

(فتوى ٢٧١ فى ١٤/٤/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٦٤٩)

المبدأ :

مرفق الأمن - هو مرفق قومي تتولاه وزارة الداخلية - تساوى جميع الأفراد والجهات فى اقتضاء خدمة الأمن والمحافظة على المال دون تمييز بينهم - تادية الوزارة خدمة خاصة لشخص مستقل عن الدولة من اشخاص القانون العام يوجب تحمل هذا الشخص بتكاليف هذه الخدمة - اساس ذلك - مثال بالنسبة لتخصيص خفراء لحراسة كشك التحويل التابع لمؤسسة ضاحية مصر الجديدة .

ملخص الفتوى :

ان مرفق الأمن مرفق قومي تتولاه وزارة الداخلية ، وطبقا لاحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة تختص هذه الوزارة بحراسة المرافق العامة ، الا ان ذلك الاختصاص اختصاص عام يمليه واجب الوزارة فى الحفاظ على الأمن وتوفيره على المستوى القومى حيث يتساوى جميع الأفراد والجهات فى اقتضاء خدمة الأمن والمحافظة على المال بمعرفة أجهزة تلك الوزارة دون تمييز بينهم فى هذا الشأن . فاذا تجاوزت تلك الخدمة الحد العام المكفول للجميع انطبعت بطابع خاص يخرجها عن نطاق الواجب العلم الذى تقوم به الوزارة طبقا لمسئوليتها ، وتصبح خدمة خاصة وتكليف اضافيا يبذل من الوزارة لمن يقتضى الخدمة المتميزة عن الخدمة العامة فى توفير الأمن والمحافظة على الاموال .

وعلى ذلك اذا بذلت هذه الخدمة الخاصة لشخص مستقل عن الدولة من اشخاص القانون العام فانه يلتزم بان يودى الى وزارة الداخلية مقابل تلك الخدمة ممثلا فى اجور عمال الوزارة القائمين بها ، يؤيد ذلك - فضلا عما تقدم من ان الخدمة الخاصة تشكل تكليفا اضافيا على الوزارة يجاوز واجبها العام فى توفير الأمن مما يجيز تقرير مقابل لها عن هذا التكليف ممن تقدم له الخدمة كما ان استقلال الشخص العام بذمته المالية يخضعه لجميع الاعباء والتكاليف والضرائب والرسوم التى يتطلبها قيامه بنشاطه . فاذا استدعى هذا النشاط خدمة أمن خاصة تحمل بتكاليفها فى ذمته لحساب الوزارة التى تقدم له هذه الخدمة .

ومما يؤيد هذا النظر ان المادة ٥٥٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على ان نفقات الخدمات التي يؤديها رجال الشرطة لا تطالب بها المصالح الاميرية . . . على ان يستثنى من ذلك الخدمات الخاصة التي تؤدي لمصلحة السكك الحديدية فانه يخصم على هذه المصلحة بنفقات تلك الخدمات . ولما كانت المصالح الاميرية في احكام تلك اللائحة هي المصالح التي تنتظمها الحكومة المركزية دون المصالح العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة من اشخاص عامة مصلحة واقليمية ، فان مفهوم ذلك النص يؤدي الى تحمل هذه الاشخاص بنفقات الخدمات الخاصة التي يؤديها لها الشرطة ، بل لقد ذهب النص الى ابعد من ذلك حين تعمل بهذه النفقات مصلحة السكك الحديدية بالرغم من انها لم تكن شخصا عاما مستقلا عند وضع تلك اللائحة .

ولما كانت مؤسسة ضاحية مصر الجديدة تعتبر شخصا مستقلا من اشخاص القانون العام وكان تخصيص خفراء تابعين لوزارة الداخلية لحراسة كشك التحويل التابع لهذه المؤسسة يعتبر خدمة خاصة بالمعنى المتقدم تؤديها الوزارة للمؤسسة فمن ثم تتحمل المؤسسة بنفقات هذه الخدمة ، ممثلا ذلك في اجور الخفراء الذين يتولونها .

لذلك انتهى الراى الى ان مؤسسة ضاحية مصر الجديدة تلزم باداء نفقات خدمة حراسة كشك التحويل التابع للمؤسسة .

(فتوى ١٠١ فى ١٩٦٤/٢/٦)

الفرع الثانى

مرفق التليفونات

قاعدة رقم (٦٥٠)

المبدأ :

قيام مصلحة التليفونات باستئصال الشوارع الواقعة فى دائرة اختصاص المجلس البلدى - وجوب عدم تعارض ذلك مع وجه التخصيص المهيأة له تلك الشوارع - قيام تعارض بين شبكات الاسلاك اللازمة لمرفق الانارة واسلاك التليفونات - التزام مصلحة التليفونات بنقل اسلاكها على نفقتها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية تنص على اختصاص المجلس البلدى (بتخطيط البلد وشق الشوارع وتعديلها وتعبيدها وصيانتها وانارتها) ، وان المادة ١٠ من هذا القانون تنص على انه يجوز للمجلس البلدى فى دائرة اختصاصه ان ينشئ ويدير بالذات أو بالوساطة (عمليات توليد الكهرباء والغاز) . ومن المسلم به ان الطرق والشوارع الكائنة فى دائرة اختصاص المجلس البلدى تعتبر املاكاً عامة للمدينة التى يمثلها المجلس البلدى . وينبنى على ذلك ان قيام مصلحة التلغرافات أو التليفونات باستعمال تلك الطرق فى مد اسلاكها واقامة منشأتها عليها يلزم الا يتعارض مع وجه التخصيص الاصيل المهيأة له تلك الطرق وهو المرور العام ، والا يعوق المجالس البلدية عن القيام باختصاصاتها وما قد تقتضيه مباشرة تلك الاختصاصات من اقامة المنشآت الخاصة بالمرافق البلدية فى الطرق المذكورة .

ولما كان مرفق الانارة بالكهرباء وما يقتضيه القيام به من مد شبكات الاسلاك فى الطرق العامة أمراً يدخل فى اختصاص المجالس البلدية بحكم القوانين المنظمة لها ، فانه يتعين الا يعوق المجالس البلدية عن مباشرة هذا الاختصاص فى خدمة المرافق البلدية وجود منشآت

فى الطرق العامة لمصلحة اخرى كمصلحة التلغرافات ، فان وجد تعارض بين شبكات الاسلاك التى يقتضى مدها القيام بمرفق الانارة البلدى وبين اسلاك مصلحة التلغرافات والتليفونات ، فان المجالس البلدية - بحكم ملكيتها للطرق العامة ولزوم استخدامها فى خدمة المرافق المنوط بها - لا تتحمل نفقات ازالة اسباب هذا التعارض ، بل يتعين على مصلحة التلغرافات والتليفونات ان تقوم على نفقتها بنقل اسلاكها ومنشأتها التى تتعارض مع شبكات الاسلاك الكهربائية .

(فتوى ٢٠١ فى ١٢/٢/١٩٥٦)

الفرع الثالث

مرفق المياه

لولا - مرفق مياه القاهرة :

قاعدة رقم (٦٥١)

المبدأ :

نص المادة الأولى من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٩ على اعتماد ميزانيات المجالس البلدية بقرار من رئيس الجمهورية - سريان حكمه على ميزانية مرفق مياه القاهرة - وجوب اعتمادها بقرار من رئيس الجمهورية دون الهيئة الادارية للمجلس .

ملخص الفتوى :

ينص الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨ في المادة ٣٢ منه على انه « يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل ليبحثه واعتماده وتقسم الميزانية بابا بابا ولا يجوز لمجلس الأمة اجراء اى تعديل فى المشروع الا بموافقة الحكومة » . وينص فى المادة (٣٣) منه على انه « يجب موافقة مجلس الأمة على نقل اى مبلغ من باب الى آخر من ابواب الميزانية وكذلك على كل مصروف غير وارد بها او زائد على تقديراتها » . كما ينص فى المادة (٣٤) منه على ان « الميزانيات المستقلة والملحقة تجرى عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة » ونص فى المادة (٣٥) على ان « ينظم القانون الاحكام الخاصة بميزانية الهيئات العامة الأخرى » .

وقد صدر القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن بعض الميزانيات منظما احكام بعض الميزانيات فى هذا الخصوص فنص فى مادته الاولى على ان « تعتمد ميزانيات البلديات والمجالس البلدية ومجالس المديرية واللجنة العليا للإصلاح الزراعى فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة ،

كما يعتمد فتح الاعتمادات الاضافية فى هذه الميزانيات والنقل من باب الى باب آخر فيها بقرار من رئيس الجمهورية » .

ويستفاد من هذا النص ان المشرع اخضع ميزانية المجالس البلدية ومنها مجلس بلدى مدينة القاهرة وغيرها من الهيئات العامة المبينة بالنص لاعتماد رئيس الجمهورية فلم يعد يكفى لنفاذها ان تعتمد من الهيئات القائمة عليها ولم يجتزئ المشرع فى ذلك بل اخضع فتح الاعتمادات الاضافية والنقل من باب الى باب آخر فى ميزانيات هذه الهيئات لذات السلطة المشار اليها .

ولما كانت ميزانية مرفق مياه القاهرة سواء اكانت مستقلة عن ميزانية مجلس بلدى القاهرة او ملحقة بها فهى على كلا الوصفين تابعة لها ، ذلك لان المرفق المشار اليه تابع لبلدية القاهرة ، وآية ذلك ان هذا المرفق هو مرفق محلى يتبع مجلس بلدى القاهرة . وقد افصح المشرع عن هذا المعنى فى المادة السادسة من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ بتصفية شركة مياه القاهرة ونصها : « يتولى ادارة مرفق المياه بمدينة القاهرة مؤسسة عامة تتبع مجلس بلدى مدينة القاهرة . . » كما افصح عن ذات المعنى فى المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء ادارة مرفق مياه القاهرة ونصها : « تنشأ مؤسسة عامة تتبع مجلس بلدى القاهرة تسمى (ادارة مرفق مياه القاهرة . .) وقد خول المشرع المجلس البلدى سلطة الاشراف على هذا المرفق فنص فى المادة السابعة فقرة ثانية من القرار المشار اليه على انه « . . . ويعد مدير عام الادارة مشروع الميزانية ويرسله الى المجلس البلدى لمدينة القاهرة قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل ليبدى ملاحظاته عليه فى خلال شهرين . . » .

وأخيرا فان حصيلة استغلال مرفق المياه تؤول الى خزانة المجلس البلدى تطبيقا لنص المادة الحادية عشرة من القرار ذاته .

ومتى كان مرفق المياه لمدينة القاهرة تابعا لمجلسها البلدى فان ميزانية المرفق تخضع لاعتماد السلطة ذاتها التى تختص باعتماد ميزانية المجلس وذلك تطبيقا لقاعدة « خضوع الفرع لما يخضع له الاصل من احكام » وليس معقولا ولا مقبولا ان يتم اعتماد ميزانية المرفق الذى

يتبع المجلس البلدى وتؤول حصيلة استغلاله الى خزانه هذا المجلس البلدى بقرار من الهيئة الادارية للمجلس فى حين ان ميزانية المجلس ذاته يخضع لاعتماد رئيس الجمهورية التى يجريها عند اعتماد ميزانية المجلس لا تتوافر عناصرها ومقوماتها دون توافر كافة العناصر التى تؤثر فى ميزانية المجلس .

لذلك انتهى الرأى الى ان مرفق مياه القاهرة يخضع لاحكام المادة الاولى من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ومن ثم يتعين استصدار قرار من رئيس الجمهورية باعتمادها .

(فتوى ١٤٩ فى ١٩٦٠/٢/٢١)

قاعدة رقم (٦٥٢)

المادة :

المادة ١٤ من لائحة استخدام موظفى مرفق مياه القاهرة نصها على عرض التقارير السرية على المدير العام لتقدير درجة الكفاية التى يراها - عرض تقديرات الكفاية على المدير العام فى كشوف بأسماء الموظفين ووظائفهم دون عرض التقارير ذاتها - عدم مخالفة ذلك للقانون ما دامت الكشوف التى عرضت ، كانت خلاصة صحيحة مشتملة على العناصر الجوهرية للتقارير .

ملخص الحكم :

تنص المادة ١٤ من لائحة استخدام موظفى مرفق مياه القاهرة على انه « يخضع لنظام التقارير السرية السنوية جميع موظفى المرفق عدا السكرتير العام ورؤساء الأقسام وتعد هذه التقارير فى شهر اكتوبر من كل عام على اساس تقدير كفاية الموظف بمرتبة ممتازة او جيد او مرض او ضعيف . ويقدم التقرير السرى عن الموظف من رئيسه المباشر ثم يعرض على رئيس القسم لابداء ملاحظاته ثم يعرض بعد ذلك على المدير العام لتقدير درجة الكفاية التى يراها ويعلن الموظف الذى يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف بصورة منه » .

ويبين من الاطلاع على الاوراق ان التقارير السرية السنوية هن

عام ١٩٥٨ سواء الخاصة بالمدعى او بالمراقبين بالقرار المطعون فيه ان هذه التقارير - فى مرحلة العرض على المدير العام - لم تعرض كلها بذاتها عليه وإنما عرض البعض منها بيد انه حررت كشوف ببيان اسماء هؤلاء الموظفين والأقلام التى يعملون بها ووظائفهم وتاريخ الالتحاق والدرجة المقدرة لكل منهم ومرتبة الكفاية . وعرضت هذه الكشوف على المدير العام . فوافق على مرتبة الكفاية المقدرة للمدعى وكانت بمرتبة جيد دون تعديلها لا بالزيادة ولا بالنقصان ، كما وافق على مرتبة الكفاية المقدرة لخمسة من المراقبين بالقرار المطعون فيه وكانت مرتبة ممتازة وبالنسبة للاربعة الباقين عدل مرتبة الكفاية المقدرة لكل منهم من جيد الى ممتاز .

ولئن كان ثابتا ان بعض التقارير السرية السنوية عن عام ١٩٥٨ الخاص بالمراقبين وكذلك التقرير الخاص بالمدعى لم تعرض بذاتها على المدير العام ، الا ان ذلك لا يقدر فى اعتبارها قد استكملت مرحلة العرض على المدير العام ، لأن الكشوف التى عرضت على المدير العام كانت خلاصة صحيحة لها ، وكانت هذه الخلاصة تشمل العناصر الجوهرية للتقارير .

(طعن ٩٠٢ ، ٩٠٣ لسنة ٧٠٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٦٥٣)

المبدأ :

مرفق مياه القاهرة - تقرير سنوى - حداثة عهد الرئيس المباشر بالرئاسة وكثرة اجازاته وعدم تأهيله - عدم اعتبارها موانع قانونية تمنع من تقديره كفاية الموظف .

ملخص الحكم :

لا حجة فى النعى على الرئيس المباشر الذى قدم تقرير المدعى بأنه كان مريضا ومنقطعا عن العمل طوال عامى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ وفى الطعن فى كفايته وتأهيله . ولا فى النعى على رئيس القسم الذى اعتمد التقرير بأن المدعى لم يعمل معه سوى بضعة أيام فى شهر اكتوبر سنة ١٩٥٨

لا بحجة فى ذلك . ما دام الرئيس المباشر الذى اعد التقدير كان وقت اعداده لا يزال معنا من قبل السلطة المختصة رئيسا مباشرا للمدعى . وما دام رئيس القسم الذى اعتمد التقرير كان وقت اعتماده هو المنتخب من قبل السلطة المختصة رئيسا للقسم . وكثرة اجازات الرئيس وضعف كفايته وعدم تاهيله وحدائة عهده بالرئاسة . كل اولئك ليست موانع قانونية تمنع من تقدير كفاية الموظف . لأن اللائحة لم تعتبرها كذلك . كما انها ليست موانع مادية تحول بينه وبين التقدير . لأن التقدير يستند اصلا الى ما هو وارد فى ملف الخدمة ثم ان كلا من الرئيس المباشر ورئيس القسم ليس المرجع النهائى فى التقدير . وانما المرجع النهائى فيه هو المدير العام الذى له أن يعدل التقدير بحسب ما يراه محققا لصالح العمل طبقا للمادة ١٤ من لائحة استخدام موظفى مرقى مياه القاهرة .

(طعن ٩٠٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٦٥٤)

المبدأ :

الحساب الخاص المنشأ لخدمة الحكومة لدى شركة مياه القاهرة بمقتضى الاتفاق المعقود بينهما فى ١٩٣٨/٧/٤ المعدل بالاتفاق المبرم فى ١٩٤٦/٦/١٥ - حقيقته أنه احتياطى اتفاقى مستمد من أرباح الشركة وايراداتها مخصص لاستعماله بمعرفة الحكومة لمصلحة جمهور المتفعين وبالأخص فى تخفيض سعر المياه - اثر ذلك احقية المحافظة فى رصيد هذا الحساب تستعمله فيما خصص له - اساس ذلك حلول المجلس البلدى منذ نشأته محل الحكومة فى الاشراف على المرقى وعلى الملتزم بادارته ثم ايلولة المرقى ذات بعد ذلك الى المجلس بمقتضى قانون تصفية الشركة رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتوى :

فى سنة ١٨٦٥ صدر فرمان بمنح التزام المياه وبيعها فى مدينة القاهرة الى الشركة المساهمة لمياه القاهرة ، وقضت المادة ١٢ منه بأن مدة عقد الالتزام تسعة وتسعون عاما تؤول فى نهايتها موجودات المرقى الى الحكومة بغير مقابل .

وانه فى ٤ من يولية سنة ١٩٣٨ عقدت الحكومة مع الشركة اتفاقا خاصا بكيفية توزيع المياه وأسعارها ، نص فى المادة الثالثة على انه « ابتداء من اول السنة المالية المبتدئة فى يناير سنة ١٩٤٠ يقتسم كل ما زاد عن ٤٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى من الايراد الكلى المتحصل من بيع المياه (المرشحة والعكرة) بمدينة القاهرة وضواحيها بنسبة ٦٠٪ للشركة و ٤٠٪ لحساب خاص تنشئه الشركة لخدمة الحكومة .

ويكون استعمال المبالغ الموجودة فى الحساب الخاص بمعرفة الحكومة لمصلحة جمهور المتفعين وبالأخص فى تخفيض سعر المياه » .

وقد نص فى المادة الرابعة من هذا الاتفاق على ان « تضيف الشركة سنويا على مجموع المبالغ الموجودة فى الحساب الخاص ربها محسوبا بنفس السعر المحسوب به الحساب الجارى للشركة فى البنوك .

وتضيف كذلك سنويا الى الحساب الخاص المذكور مبلغا يعادل ٣٪ من القيمة الكلية للتأمينات والودائع المحصلة من المشتركين » .

وانه فى ١٥ من يونية سنة ١٩٤٦ ابرم اتفاق آخر بين الحكومة والشركة نصت مادته الاولى على انه « ابتداء من السنة المالية ١٩٤٦ تضاف أربعون فى المائة مما يجاوز ٣٥٠.٠٠٠ جنيها من مجموع الأرباح السنوية الصافية الى الحساب الخاص الذى انشئ بمقتضى المادة الثالثة من الاتفاق المعقود بين الحكومة والشركة فى ٤ يولية سنة ١٩٣٨ ليستخدم لفائدة المتفعين وبالأخص فى تخفيض سعر المياه ، وذلك علاوة على الموارد المقررة اضافتها لذلك الحساب بمقتضى المادة الثالثة المذكورة » .

وقد صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٦ بالتصديق على الاتفاق سالف الذكر .

وفى سنة ١٩٤٩ صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة ، وقضى فى المادة ٢٠ منه بأن « يختص المجلس بمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالصحة العمومية والتنظيم وغير ذلك من القوانين واللوائح الخاصة بالمرافق العامة للمدينة .

كما يختص بالاشراف على عمليات المياه والانارة والمجارى وشئون النظافة العامة وباصدار القرارات فى شأن كل التزام او احتكار موضعه استغلال مصلحة من مصالح الجمهور العامة » .

ثم صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ بتصفية شركة مياه القاهرة ونص فى مادته الثانية على أن « يؤول الى بلدية القاهرة مرفق المياه الذى تتولى ادارته شركة مياه القاهرة كما تؤول الى البلدية جديع موجودات الشركة وذلك مقابل تعويض حملة أسهم الشركة وفقا لأحكام هذا القانون » .

كما نص فى المادة الثالثة منه على أن « يقدر صافى أصول الشركة بحساب قيمة أسهم رأس المال وأسهم التمتع وحصص التأسيس على أساس سعر الاقفال فى بورصة الأوراق المالية يوم أول يولييه سنة ١٩٥٧ » .

كذلك نص فى مادته الرابعة على أن « للمجلس البلدى أن يأخذ من الأموال التى تحت يده ما يلزم للوفاء بالتزامه بتعويض حملة أسهم الشركة وكافة التزاماته المترتبة على تطبيق أحكام هذا القانون » .

ونص فى مادته الخامسة على أن « يحل مجلس بلدى القاهرة محل شركة مياه القاهرة فيما لها من حقوق قبل الغير وفيما عليها من التزامات » .

ونص فى المادة السادسة منه على أنه يتولى ادارة مرفق مياه القاهرة بمدينة القاهرة مؤسسة عامة تتبع مجلس مدينة القاهرة ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية .

وقد اصدر السيد رئيس الجمهورية قرارا فى أول يولية سنة ١٩٥٧ بإنشاء ادارة مرفق مياه القاهرة » ونص فيه على اعتبار هذه الادارة مؤسسة عامة تتبع مجلس بلدى القاهرة وتتولى توزيع المياه ، وخول مجلس ادارتها الاختصاص بشئون المرفق مع اشتراط اعتماد مجلس بلدى القاهرة لقرارات مجلس الادارة المتعلقة بالسياسة العامة وبرامج المشروعات وبالميزانية وبالمصائب الختامى وتحديد تعريف المياه - كما

قضى بأن تورد ادارة المؤسسة الى مجلس بلدى القاهرة صافى ايراد المرفق بعد خصم المبالغ اللازمة للاستهلاك والمشروعات الجديدة والاحتياطى .

ويخلص مما تقدم ان مجلس بلدى مدينة القاهرة قد حل بحكم القانون محل الحكومة فى الاشراف على مرفق مياه القاهرة وعلى الملتزم بادارته اثناء ادارة هذا الأخير له وقد تاكد هذا الحل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٥ بالاذن للهيئة الادارية التى حلت محل المجلس البلدى لمدينة القاهرة فى تعديل التعاقد المبرم بين الحكومة وشركة مياه القاهرة الذى نظم التزامات كل من البلدية والشركة ازاء المنشآت الجديدة ، وقضى فى مادته السادسة بأن يكون القيام بها تحت اشراف البلدية ، وتحدث فى مادته السابعة عن الأصول الثابتة المستقلة فى المرفق الآيلة لمجلس بلدى مدينة القاهرة طبقا للمادة ١٢ من عقد الالتزام . وقد انهى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ بتصفية شركة مياه القاهرة التزام الشركة قبل انتهاء مدتها واعتبارها مصفاة بحكم القانون وقضى بأيلولة المرفق بعد استرداده على هذا النحو الى بلدية القاهرة وانشاء مؤسسة عامة تتبعها لتولى ادارته وبذا آل الى البلدية ما للحكومة من حقوق قبل الملتزم تتعلق بادارة المرفق واستغلاله ومن بينها رصيد الحساب الخاص المنشأ بمقتضى المادة الثالثة من الاتفاق المعقود بين الحكومة وشركة مياه القاهرة فى ٤ من يوليه سنة ١٩٣٨ والمادة الأولى من الاتفاق اللاحق المبرم بينهما فى ١٥ من يونيه سنة ١٩٤٩ آنفى الذكر ، والذي قصد تخصيصه لصلحة جمهور المنتفعين وبالأخص استخدامه فى تخفيض سعر المياه وهى الأهداف التى اصبحت بلدية القاهرة هى القوامة عليها والتى من الطبعى ان تؤول اليها بهذه الصفة المال المرصود لتحقيقها . وبهذه المثابة فان الحساب المذكور يمثل احتياطيها اتفاقيا مستمدا من ارباح الشركة وايراداتها مخصصا لأغراض تتصل اتصالا مباشرا بحسن سير المرفق العام وخدمة جمهور المنتفعين به . فاذا ما آل المرفق ذاته بموجب القانون الى بلدية القاهرة وأصبح منوطا بها ادارته والسير على حسن سيره ، فان منطق الأمور يقضى بأن يؤول الى البلدية رصيد الحساب المشار اليه باعتباره عنصرا من عناصر ادارة المرفق . وأداة لتنفيذ أهدافه ، وموردا ماليا مخصصا للاتفاق عليه مصدره . ايرادات المرفق وأرباحه قبل تصفية الشركة .

لذلك انتهى الراى الى ان رصيد الحساب الخاص آنف الذكر ، وان كان يمثل التزاما على شركة مياه القاهرة المصفاة ، الا ان الحق فى استدائه يؤول الى محافظة القاهرة (بلدية القاهرة سابقا) - بصفتها الجهة العامة التى آل اليها قانون مرفق المياه فى المدينة - لتستعمله فيما خصص له من اغراض حسن سير المرفق العام .

(ملف ٣٣/٢/٧٣ - جلس ١٩٦٦/٩/٧)

ثانيا - مرفق مياه الاسكندرية :

قاعدة رقم (٦٥٥)

المبدأ :

يسرى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمرافق العامة على شركة مياه الاسكندرية حيث ان التزامها لا يستند الى قانون خاص .

ملخص الفتوى :

ان التزام شركة مياه الاسكندرية سواء بالنسبة الى التزام توزيع المياه بالاسكندرية او بالرمل يحكمه عقد ٢٩ من مارس سنة ١٨٧٩ وهو الذى يحدد العلاقة بين الحكومة والشركة ويتضمن شروط الالتزام واحكامه ، وهذا العقد لم يصدر به قانون كما انه منقطع الصلة بالامر العالى رقم ٦ الصادر فى صفر سنة ١٢٧٤ ولا يستند اليه فى اى عنصر من عناصر الالتزام اذ ان هذا الامر قد انقضى من قبل بعودة المرفق الى الحكومة تستغله استغلالا مباشرا .

ولذلك انتهى قسم الراى مجتمعا الى ان القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٧ يسرى على شركة مياه الاسكندرية .

وترى الشركة ان القانون لا ينطبق عليها استنادا الى حجتين :

الاولى - ان شروط المزايدة التى طرحتها الحكومة والعقد الذى ابرمته مع الشركة فى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ قد احالا صراحة الى الامر العالى الصادر فى صفر سنة ١٢٧٤ وبذلك يكون هذا الامر هو اساس الالتزام .

الثانية - ان هذا العقد الذى يستمد اسمه من الامر العالى المذكور والذى صدر من السلطة التنفيذية طبقاً لاصول والأوضاع المتبعة فى ذلك الوقت قد اقرته المادتان ١٥٤ ، ١٦٧ من الدستور فلا يجوز المساس به او تعديله .

اما عن الحجة الاولى فيرى القسم ان العقد المبرم مع الشركة منقطع الصلة بالامر العالى الصادر فى صفر سنة ١٢٧٤ اذ ان الالتزام الذى كان ممنوحاً للمسيو وشركائه قد استردته الحكومة بموجب العقد المؤرخ ٥ من ابريل سنة ١٨٦٧ وبذلك زال الالتزام وعاد المرفق الى الحكومة تديره مباشرة منذ هذا التاريخ حتى منحت الشركة امتياز استغلاله بعقد ٢٩ من مارس سنة ١٨٧٩ .

ففى الفترة من ٥ ابريل سنة ١٨٦٧ الى ٢٩ من مارس سنة ١٨٧٩ لم يكن المرفق يدار بطريق الالتزام *Concession* بل بطريق الاستغلال المباشر *Regie* ومن ثم لا يمكن القول ان الحكومة اذ منحت التزام استغلال المرفق للمشركة قد نقلت اليها الالتزام الذى كان ممنوحاً للمسيو وشركائه لأن هذا الالتزام كان قد انقضى نهائياً .

اما الاشارة فى شروط المزايدة التى طرحتها الحكومة فى ١٨٧٩ وفى العقد الذى أبرم مع الشركة فى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ الى الامر العالى الصادر فى سنة ١٢٧٤ فلم يكن الا بياناً تاريخياً قصد به اثبات اصل ملكية الحكومة للمنشآت التى باعتها الحكومة للشركة ولم يكن الغرض منه تأسيس العقد الجديد على الامر العالى المذكور لأن الذى كان قد منح بموجب هذا الفرمان كان قد انقضى منذ سنة ١٨٦٧ على ما سبق البيان .

اما الحجة الثانية فانه بالرجوع الى المادة ١٥٤ من الدستور تبين انها تنص على ان « لا يخل تطبيق هذا الدستور بتعهد مصر للدول الأجنبية ولا يمكن ان يمس ما يكون للأجانب من الحقوق فى مصر بمقتضى القوانين والمعاهدات الدولية والعادات المرعية » .

وواضح ان هذا النص لا علاقة له بالموضوع محل البحث اذ انه خاص بالمعاهدات الدولية والامتيازات الأجنبية التى كانت قائمة فى ذلك الوقت .

اما المادة ١٦٧ من الدستور فتنص على ان كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات فى الأحكام وكل ما سن او اتخذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقاً للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذا بشرط ان يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور . وكل ذلك بدون اخلال بما للسلطة التشريعية من حق الغائها او تعديلها فى حدود سلطتها على الا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضى .

وواضح الا وجه للاستناد الى هذه المادة لتأييد وجهة نظر الشركة فى عدم انطباق قانون المرافق العامة عليها :

اولاً - لأن هذا النص وأن ابقى المراسيم واللوائح والقرارات والأعمال والاجراءات نافذة الا ان ذلك لا يغير من وصفها اذ تظل مراسيم او نوائح او اوامر او قرارات او اعمال او اجراءات ولا تصير قوانين . والقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ لم يستثن من أحكامه الا الاتفاقات التى صدرت بها قوانين دون غيرها .

ثانياً - لأن هذا النص مع ابقائه على المراسيم واللوائح والأوامر والقرارات والأعمال والاجراءات لم يخل بما للسلطة التشريعية من حق الغائها او تعديلها فى حدود سلطتها على الا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة ٢٧ فى شأن عدم سريان القوانين على الماضى .

والمبدأ المشار اليه يقضى بالا تجرى لحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص .

والقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ لم يخالف هذا المبدأ ، فهو لا يمسرى على الماضى بل ينفذ من تاريخ العمل به بآثره المباشر او الفورى . واذا فرض انه يمس موضوعاً نشأت قبل نفاذه ، فإن ذلك تم عن طريق النص الصريح فيه وفقاً لأحكام المادة ٢٧ من الدستور .

لذلك يرى قسم الرأى مجتمعاً ان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمرافق العامة يمسرى على شركة مياه الاسكندرية .

(فتوى ٣٢٧ فى ١٧/٥/١٩٥٢)

الفرع الرابع مرفق النقل العام

أولا - النقل العام للركاب بالسيارات :

قاعدة رقم (٦٥٦)

المبدأ :

نقل الركاب على شبكة الطرق المستقرة يعتبر مرفقا عاما لا يجوز استغلاله الا بقانون إما الخطوط الجديدة الخارجة عنها فلا تصل بعد الى هذه المرتبة فيجوز استغلالها بترخيص ويعتبر نظام الالتزام المنصوص عليه في القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ نافذاً من تاريخ نشر القانون بالجريدة الرسمية ولا يجوز اعطاء ترخيصات جديدة للطرق المرخص بها كما لا يجوز بالنسبة الى غيرها الا بعد صدور ذلك القانون .

ملخص الفتوى :

قد بحث قسم الرأي مجتمعاً بجلسته المنعقدة في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ المسائل الثلاثة الآتية :

أولاً - هل نظام الالتزام المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالنقل العام للركاب بالسيارات واجب التنفيذ فوراً أو هو غير نافذ الا بعد انقضاء ثلاث السنوات المنصوص عليها في المادة العاشرة ؟ .

ثانياً - هل يجوز - وفقاً لأحكام المادة العاشرة من ذلك القانون - اعطاء ترخيصات جديدة للنقل على الطرق المرخص فيها حالياً خلاف الترخيصات المعطاه قبل صدور القانون ؟ .

ثالثاً - هل يجوز في ظل أحكام القانون المذكور اعطاء ترخيصات للنقل العام بطرق جديدة لم يرخص في النقل عليها قبل صدور القانون ؟ .

وباستعراض أحكام القانون المشار اليه يبين انه نص في المادة الأولى على انه :

« تعتبر من المرافق العامة أعمال نقل الركاب بالسيارات التي تعد

كل منها لنقل ثمانية اشخاص على الأقل وتعمل بطريقة منتظمة في حدود معينة وطبقا لخط سير معين وتكون في متناول اى شخص مقابل اجرة محدودة .

ونصت المادة الثانية على ان :

« تقسم يقانون شبكة الطرق العامة المعدة للمرور والتي استقرت عليها حركة النقل العام فى المملكة المصرية الى مناطق وخطوط .

« ولا يرخص فى النقل العام للركاب فى الخطوط أو المناطق سائقة الذكر الا بطريق الالتزام ما لم تر الحكومة ان تتولى ادارته بنفسها .
ويعين فى الالتزام ما يشمل من تلك الخطوط او المناطق .

« ويجب ان يسبق صدور القانون بالالتزام اجراء مزايدة عامة يعين وزير المواصلات شروطها وعلى الاخص ما يتعلق منها بسلامة الركاب وراحتهم وتحديد السرعة والاحور ومواعيد السيارات والادوار والركاب ومقدار الحمولة الفعلية التى يتحملها الطريق والأعمال الصناعية الملحقة بها وغير ذلك مما يفتضيه تنظيم الحركة فى كل منطقة على حدة وتسهيلها وتنميتها .

« ويجب ان يكون من ضمن هذه الشروط تحديد تأمين يدفعه الملزم بمقداره ٥٠٪ من الثمن الاصلى لكل سيارة ويبقى فى خزانة الحكومة الى نهاية مدة الالتزام .

« ويجوز توظيف هذا التأمين فى سندات حكومية » .

ونصت المادة الرابعة على انه :

« استثناء من احكام المادة الثانية يجوز لوزير المواصلات اذا تعذر منح الالتزام لعدم امكان تنفيذ الاشتراطات التى يفرضها هذا القانون او تعذر استمرار الالتزام لعجز الملزم عن اداء ما التزم به ان يجعل النقل العام للركاب فى بعض الخطوط المشار اليها فى المادة المذكورة بطريق الترخيص على ان يكون ذلك لمدة سنة قابلة للتجديد مرتين فقط ما دام السبب قائما . »

ونصت المادة الخامسة على أن :

« الخطوط الخارجة عن شبكة الطرق العامة المبينة بالمادة الثانية والتي تعد للمرور بعد صدور هذا القانون يجوز لوزير المواصلات بقرار منه أن يرخص بالنقل العام للركاب عليها للمتزم المنطقة للمدة الباقية من الالتزام » .

ونصت المادة العاشرة على أن :

« تظل رخص النقل العام للركاب القائمة عند العمل بهذا القانون سارية لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدور هذا القانون وفي هذا التاريخ ينتهى مفعولها حتما ولا تكون قابلة للتجديد » .

ونصت المادة الثالثة عشر على انه يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية (قد نشر فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠) .

ويتضح من هذه النصوص ان القانون قد اعتبر أعمال نقل الركاب على شبكة الطرق المعدة للمرور والتي استقرت عليها حركة النقل العام مصلحة من مصالح الجمهور العامة التى لا يجوز منح الالتزام بها الا بقانون اعمالا لنص المادة ١٣٧ من الدستور .

ونص القانون على ان تقسيم هذه الشبكة الى مناطق وخطوط يكون بقانون .

اما الخطوط الخارجة عن هذه الشبكة والتي تعد للمرور بعد صدور هذا القانون فلم ير الشارع انها قد وصلت بعد الى ان تكون مصلحة من مصالح الجمهور العامة ولذلك اجاز لوزير المواصلات ان يرخص فى النقل عليها للمتزم المنطقة للمدة الباقية من الالتزام .

ومؤدى ذلك انه لا يجوز من تاريخ العمل بهذا القانون منح التزام نقل الركاب بالمسيارات على طريق معد للمرور استقرت عليه حركة النقل الا بقانون .

ولا مفتح فى الاستناد الى المادة العاشرة للقول بان نظام الالتزام لا ينفذ الا بعد انقضاء السنوات الثلاث المنصوص عليها فى المادة ذلك

ان هذه المادة قد وضعت حكما وقتيا قصد به امهال اصحاب الترخيصات القائمة عند العمل بهذا القانون مدة تكفى لاستهلاك سياراتهم حتى لا يضاروا بالغاء هذه الترخيصات فور العمل بالقانون الجديد ولم يقصد به تعطيل نظام الالتزام المدة المذكورة خصوصا وان الواقع ان كل ما استحدثه هذا القانون هو بيان الطرق التى يعتبر نقل الركاب عليها من مصالح الجمهور العامة اما كون الالتزام بالنقل على هذه الطرق لا يكون الا بقانون فانه مقرر من قبل بمقتضى المادة ١٣٧ من الدستور .

ويتربط على ذلك انه لا يجوز منح ترخيصات جديدة خلاف الترخيصات القائمة عند العمل بذلك القانون ولا يصح الاستناد الى ما نصت عليه المادة الرابعة من اجازة جعل النقل العام للركاب فى بعض الخطوط او المناطق الداخلة فى الشبكة بطريق الترخيص لان هذا الحكم استثناء من احكام القانون لا يجوز اعماله الا عند توافر شرطه وهو طرح الالتزام فى مزايدة عامة ثم تعذر منحه لعدم امكان تنفيذ الاشتراطات التى يفرضها القانون او تعذر استمرار الالتزام لعجز الملتزم عن اداء ما التزم به .

كما لا يجوز منح ترخيصات فى النقل على طرق لم يسبق منح ترخيصات فى النقل فيها الا بعد صدور قانون تقسيم الشبكة لان المادة الخامسة قد قصرت منح الترخيصات للملتزم المنطقة التى تقع هذه الطرق فيها وهذه المنطقة لا تتحدد الا بعد صدور القانون المشار اليه .

ولا يجوز الاستناد الى نظرية الضرورة لاجازة نظام الترخيصات بسبب عدم صدور قانون الشبكة لان الاستناد الى هذه النظرية معناه ان القانون قد اوجد الضرورة التى يترتب عليها تعطيل احكامه وهو امر لا يمكن التسليم به واذا اريد اعمال هذه النظرية فان ذلك انما يكون لامتداد مرسوم بقانون بالشبكة فى غيبة البرلمان .

لذلك انتهى راي القسم الى ما يأتى :

- فى المسألة الاولى : ان نظام الالتزام المنصوص عليه فى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ واجب النفاذ من تاريخ نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

فى المسألة الثانية : انه لا يجوز اعطاء ترخيصات جديدة خلاف الترخيصات القائمة عند صدور القانون قبل صدور القانون الخاص بالشبكة .

فى المسألة الثالثة : انه لا يجوز اعطاء ترخيصات فى النقل على طرق لم يسبق اعطاء ترخيصات عنها الا بعد صدور القانون السابق الاشارة اليه .

(فتوى ٢٧٤ فى ١٩٥٠/٨/٢٦)

قاعدة رقم (٦٥٧)

المبدأ :

لا يجوز مد الخط المرخص به وان جاز تعديله والترخيص يعتبر شخصيا ويجوز استبدال سيارات باخرى مستهلكة .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٢٤ من اغسطس ١٩٥٠ المسائل الآتية :

أولا - هل يجوز مد خط مرخص فى تسيير السيارات عليه ؟ .

ثانيا - هل يجوز تعديل خط مرخص فيه بتضييق دائرته ؟ .

ثالثا - هل يجوز للمرخص له التنازل عن ترخيص سيارة او سيارات بطريق البيع او الهبة أو التنازل ؟ .

رابعا - (ا) اذا توفى المرخص له فهل ينتقل الحق فى الترخيص الى ورثته ؟ .

(ب) هل لشركة مرخص لها اندمجت فيها شركة اخرى مرخص لها ان تنتفع بالترخيص الممنوح للشركة الأخيرة ؟ .

خامسا - هل يجوز عند تنفيذ نظام الالتزام ووضع شروط الزايدة المشار اليها فى المادة الثانية من القانون الا يبيد استغلال الملتزم للمرفق العام الا بعد قوات مدة معينة ولو كانت هذه المدة لا تلزم كلها لتنفيذ نظام الالتزام ؟ .

سادسا - هل يجوز تعديل قانون النقل العام للركاب بالسيارات بالنص على جواز اعطاء ترخيصات جديدة بتسيير سيارات على جميع الطرق على ان تظل سارية لغاية تنفيذ نظام الالتزام وبدء تسيير السيارات فعلا .

سابعا - اذا هلكت سيارة مرخص فى تشغيلها على خط فهل يجوز للمرخص له ان يستعمل غيرها ؟ .

واجابة على هذه المسائل انتهى رأى القسم الى ما يأتى :

اولا - لا يجوز توسيع دائرة الخط المرخص فى تسيير السيارات عليه لان هذا ينطوى على منح ترخيص جديد الأمر الذى لا يجوز به العمل بقانون النقل العام بالسيارات .

ثانيا - ليس هناك ما يمنع قانونا من ان تجيب الوزارة طلب المرخص له تعديل السير بتضييق دائرته .

ثالثا - لا يجوز للمرخص له التنازل عن ترخيص سيارة سواء بطريق البيع او الهبة او غيرها على أنه ليس هناك ما يمنع قانونا من موافقة الوزارة على نقل رخص السيارات اذا تم ذلك بطريق البديل بين اشخاص مرخص لهم وفى حدود الترخيصات والشروط المنصوص عليها فيها إما تبادل الاستغلال والخطوط فلا يجوز .

رابعا - (ا) الترخيص شخصى للمرخص له فلا يحل الورشة محل مورثهم فيه .

(ب) فى حالة اندماج شركة مرخص لها فى شركة أخرى فان الترخيص ينقضى ولا ينتقل الى الشركة الجديدة .

خامسا - لا يجوز اشتراط عدم بدء الاستغلال الممنوح من أجله الالتزام الا بعد فوات مدة معينة لان هذا الشرط ينطوى على تعطيل نظام الالتزام وهذا النظام واجب النفاذ طبقا لقانون النقل العام على أنه من الممكن اجازة مثل هذا الشرط فى حالة واحدة وهى ما اذا تبين أنه لا بد من مضي مدة معينة بين اشهار المزايدة وبدء تسيير السيارات يمكن

خلالها استصدار قانون منح الالتزام واعداد العدة لتسيير السيارات وهذا امر متروك لتقدير وزارة المواصلات .

سادسا - لا يجوز تعديل التشريع تعديلا من شأنه اجازة ادارة مرفق النقل بطريق الترخيص باعطاء ترخيصات جديدة خلاف الترخيصات القائمة الا للمدة اللازمة لتنفيذ نظام الالتزام وذلك لتنظيم حالة ضرورة نشأت قبل صدور القانون وتستمر لغاية تنفيذ نظام الالتزام .

سابعا - ليس هناك ما يمنع قانونا من ان يشغل المرخص له سيارات اخرى بدلا من السيارات التى هلكت ما دامت مطابقة للشروط المنصوص عليها فى الترخيص .

(فتوى ٣١٠ فى ١٩٥٠/٩/٢٧)

قاعدة رقم (٦٥٨)

المبدأ :

قد تعتبر بعض المرافق بلدية اذا كانت فى غير القاهرة اما فى القاهرة فقد تعتبر قومية والمرجع فى ذلك لأحكام التشريع .

ملخص الفتوى :

فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة وقد أورد فى المادة ٢٠ بيانا باختصاصات هذا المجلس ومنها فى الفقرة سادسا الاشراف على « عمليات المياه والانارة والمجارى وشئون النظافة العامة ووسائل المواصلات » .

وقد تبين القسم سواء لدى بحثه هذا الموضوع وموضوعات اخرى شبيهة به نظرها فى جلسات سابقة أن الاختصاصات المخولة لمجلس القاهرة البلدى مختلفة عن الاختصاصات المخولة للمجالس البلدية الأخرى بمقتضى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ فمثلا بينما ينص هذا القانون على اختصاص المجالس البلدية والقروية بسواحل الغلال وبالمكتبات والمتاحف اذ بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالمجلس البلدى لمدينة القاهرة

ينفل ذكرها بين اختصاصات هذا المجلس وما ذلك الا انه اذا أمكن اعتبار هذه المرافق مرافق بلدية في بلد المئكة المصرية على العموم فانه لا يمكن اعتبار امثالها في مدينة القاهرة كذلك اذ القاهرة هي عاصمة البلاد وهذه المرافق فيها لا تهتم سكانها وحدهم بل تهتم أهل البلاد جميعا .

كما تنص المادة ١١ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية على اختصاص هذه المجالس بعمليات توليد الكهرباء والغاز لاستخدامها واستغلالها في الانارة وغيرها . ولكن القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببلدية القاهرة ينص على اختصاص المجلس بالاشراف على عمليات الانارة ولم يذكر توليد الكهرباء .

ولم يكن ذلك من المشرع الا عن قصد جريا على سياسة اعتبار بعض المرافق مرافق بلدية اذا كانت في اى بلد غير العاصمة واعتبار هذه المرافق ذاتها مرافق قومية اذا كانت في عاصمة البلاد .

ويتضح من ذلك أن مرفق توليد الكهرباء في مدينة القاهرة قد تغيرت طبيعته ولم يعد كما كان عند انشاء ادارة الكهرباء والغاز في سنة ١٩٤٨ مرفقا بلديا بل اصبح مرفقا قوميا يهتم أهل البلاد جميعا .

اما فيما يتعلق بجراج ماسيرو فان الثابت انه كان تابعا لمصلحة التنظيم ويؤخذ من البيان الذى اودعته وزارة الشؤون البلدية والقروية فى كتابها الى وزارة المالية فى ١٨ فبراير سنة ١٩٥١ ولم ترد عليه وزارة الأشغال العمومية بشئ ان هذا الجراج وورشته كانا مخصصين لايواء سيارات مصلحة التنظيم واصلاحها أصلا وان السيارات التى كانت تأوى اليه من غير سيارات مصلحة التنظيم قليلة العدد بالنسبة الى سيارات المصلحة فهو بهذه المثابة ملحق بمصلحة التنظيم التى تقوم على مرفق بلدى ومن ثم لا يجوز فصله عنها .

ولا عبرة بأن القرار الوزارى الصادر فى ١٨ من يناير سنة ١٩٥٠ قد فصل هذا الجراج من مصلحة التنظيم والحقه بمصلحة الميكانيكا والكهرباء ذلك لأن هذا القرار صادر بعد العمل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببلدية القاهرة والذى أصبحت بمقتضاه مصلحة

التنظيم تابعة لها ولا يملك وزير الأشغال بعد صدوره النغير والتعديل
فى هذه المصلحة .

ذلك انتهى رأى القسم الى أن توليد الكهرباء والغاز فى القاهرة
لا يعتبر مرفقا بلديا بل هو مرفق قومى ومن ثم فانه لا يتبع المجلس
البلدى لمدينة القاهرة وانما يتبع الحكومة المركزية .

وان اختصاص المجلس البلدى لمدينة القاهرة مقصور على الانارة
وحدها ومن ثم يقتضى تسليمها شبكة التوزيع فى المدينة لتقوم بتوزيع
التيار الذى تأخذه جملة من ادارة الكهرباء والغاء على المستهلكين .

وَن جراج ماسيرو يجب أن يتبع المجلس البلدى باعتباره ملحقا
بمصلحة التنظيم .

(فتوى ٣٧٠ فى يونيو ١٩٥٠)

قاعدة رقم (٦٥٩)

المبدأ :

تعديل خط السير يستدعى ترخيصا جديداً الا أنه يمكن أجرأه
مؤقتاً فى حالة الضرورة .

ملخص الفتوى :

القاعدة الأصلية فى هذا الشأن انه لا يجوز بعد العمل بالقانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ تعديل خط السير السابق الترخيص فيه قبل العمل
بهذا القانون لأن هذا التعديل ينطوى على ترخيص جديد لا يجيزه
الا أنه يمكن - طبقاً للقواعد العامة - الخروج مؤقتاً على هذه القاعدة
اذا وجدت ضرورة تلجئ الى ذلك كما هو الشأن فى الحالة المعروضة
اذ ان غلق جزء من الطريق مع وجوب بقاء الخدمة مستمرة ضرورة تجيز
تعديل خط السير حتى تنتهى هذه الحالة .

ولما كان الخروج على القاعدة الأصلية نزولاً على حكم الضرورة
استثناء لا يجوز التوسع فيه فانه يجب أن تقدر هذه الضرورة بقدرها
بحيث تعود السيارات الى خط سيرها الأصلى فى اقرب نقطة ممكنة
وبحيث لا تقتطع الخدمة أو تقل الا فى اقل نقطة ممكنة .

(فتوى ٤٤٦ فى ١٩٥١/٧/٢٠)

فاعدة رقم (٦٦٠)

المبدأ :

التزام النقل العام - عدم خضوعه لأحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات - أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

رؤى عند اعداد مشروع القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات حسم الخلاف الذى ثار حول انطباق المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣ على التزام النقل العام بنص صريح فى المادة ١١ من المشروع الذى وافق عليه قسم التشريع بمجلس الدولة كما يأتى : « تسرى الأحكام المتقدمة على مزادات بيع الأصناف والمهمات التى يتقرر التصرف فيها ، كما تسرى أيضا على مقاولات الأعمال ومقاولات النقل بما فيها التزام النقل العام » . وجاء فى المذكرة الايضاحية التى اعددها قسم التشريع لمشروع القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ تعليقا على ما تضمنه من تعديل لأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣ الملغى « انه رؤى (ثامنا) تعديل صياغة المادة ١١ بجعلها تسرى على مقاولات الأعمال ومقاولات النقل بما فيها التزام النقل العام » وقد رفع مشروع القانون ومذكرته الايضاحية الى مجلس الوزراء متضمنا تعديل المادة ١١ على الوجه السابق بيان . ولكن مجلس الوزراء رأى ان تحذف من هذه المادة عبارة « بما فيها التزام النقل العام » فصدر القانون خذرا منها . والواقع ان اتجاه مشروع القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الى تعديل المادة ١١ على الوجه سالف الذكر يؤيد ان حكم تلك المادة بنصها الوارد فى المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣ لم يكن يسرى على التزام النقل العام ، كما ان حذف عبارة « بما فيها التزام النقل العام » من المشروع عند عرضه على مجلس الوزراء قاطع فى الدلالة على قصد المشرع عدم اخضاع التزام النقل العام لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ، لما لهذا العقد من طبيعة خاصة تميزه عن باقى مقاولات النقل ، ويؤكد ذلك ان القانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ فى شأن التزام النقل العام للركاب بالسيارات - الذى يحكم التزام النقل العام للركاب خارج المدن التى لها مجالس بلدية - قد اعفى هذا الالتزام من القيود

والاجراءات المنصوص عليها فى قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ،
اذ نص فى المادة الثانية منه على أن « يكون منح الالتزام بقانون بعد
اجراء مزايدة او ممارسة ، ويعين وزير المواصلات بقرار منه الاجراءات
التي تتبع فى تلك المزايدة او للممارسة وشروطها ... » .

وبناء على ذلك لا يخضع التزام النقل العام لأحكام القانون رقم ٢٣٦
لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات .
(فتوى ١٢١ فى ١٩٥٦/١/٣١)

قاعدة رقم (٦٦١)

المبدأ :

خطوط النقل العام بين محافظة البحيرة ومحافظة الاسكندرية -
تدخل فى اختصاص الهيئة العامة لشئون النقل البرى وحدها دون
محافظة البحيرة او ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية - أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإدارة النقل العام
بمنطقة الاسكندرية فى مادته الأولى على أن « يكون لمدينة الاسكندرية
وضواحيها ادارة لشئون النقل العام تسمى (ادارة النقل العام بمنطقة
الاسكندرية) وتعتبر شخصا معنويا مقره مدينة الاسكندرية » ونصت
المادة الثانية من هذا القانون على أن « تقوم هذه الادارة على جميع
مرافق النقل العام للركاب ويجوز لها القيام بأى استغلال يتصل بشئون
النقل أو ملحق بها أو متمم لها » . ونصت المادة الثالثة بأن « تقصر
جميع أعمال النقل العام للركاب فى منطقة الاسكندرية على الادارة
المذكورة ولا يجوز الترخيص لغيرها فى القيام بأى عمل من هذه الأعمال
ولو بصفة مؤقتة » .

هذا وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠
الخاص بمؤسسة عامة لشئون النقل البرى بالإقليم المصرى ، على أن :
« تنشأ مؤسسة عامة مقرها مدينتى القاهرة وتلحق بوزارة المواصلات

فى الاقليم المصرى تسمى (الهيئة العامة لشئون النقل البرى) ويكون لها الشخصية الاعتبارية ، ويجوز انشاء فروع لها فى الاقاليم بقرار من وزير المواصلات .

وحددت المادة الثانية من هذا القانون اختصاص هذه المؤسسة ففقت بانه : « فيما عدا مرافق النقل البرى داخل نطاق المدن او التى تتولاها هيئات عامة اخرى تختص الهيئة بما ياتى :

١ - ادارة واستغلال مرافق النقل للركاب والبضائع على الطرق فى الخطوط او مجموعات الخطوط التى يصدر بها قرار من وزير المواصلات بعد موافقة مجلس الادارة .

٢ - وضع تخطيط شامل لمرق النقل على الطرق العامة .

٣ - الموافقة على منح التزام نقل الركاب والبضائع على خطوط او مجموعات الخطوط ، وذلك طبقا للقوانين السارية .

(ويمنح الالتزام اذا استوفى الملتزم شرط الالتزام ويسحب منه اذا خالفها - بقرار من وزير المواصلات بعد موافقة مجلس الادارة) « .

كذلك نصت المادة ١٩ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بنظام الادارة المحلية على ان « يتولى مجلس المحافظة فى نطاق السياسة للعامة للدولة انشاء وادارة مختلف المرافق ذات الطابع المحلى التى تعود بالنفع العام على المحافظة .

ويتولى بوجه خاص فى حدود القوانين واللوائح الامور الآتية :

(أ)

(ب)

(ز) شئون المواصلات المحلية فى دائرة المحافظة فى النطاق الذى تحدده اللائحة التنفيذية « .

وقد حددت اللائحة التنفيذية هذا الاختصاص فنصت المادة ٤٨ منها على ان « يباشر مجلس المحافظة شئون المواصلات الآتية :

١ -

٢ -

٣ -

٤ - تنفيذ قوانين منح التزام سيارات النقل العام للركاب في الأقاليم فيما يختص بالخطوط الجديدة التي تبدأ وتنتهى داخل المحافظة الواحدة .

٥ - تدبير وسائل المواصلات فيما بين دوائر اختصاص المجالس المحلية في ذات المحافظة » .

ومن حيث انه يتضح من هذه النصوص ان ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية ينحصر اختصاصها وفقا لقانون انشائها في ادارة مرفق النقل بمدينة الاسكندرية وضواحيها ، كما ان اختصاص مجلس محافظة البحيرة ، مقصور وفقا لأحكام قانون الادارة المحلية ولائحته التنفيذية على تدبير وسائل المواصلات داخل دائرة المحافظة .

ولما كان مجلس محافظة البحيرة قد فوض ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية في تسيير بعض خطوط الأوتوبيس بدءا من مدينة الاسكندرية ، وتنتهى في مدن البحيرة وهى بهذه المسافة تخرج عن نطاق مدينة الاسكندرية وضواحيها كما لا تعتبر من وسائل المواصلات داخل محافظة البحيرة ، وعلى مقتضى ذلك فان تسيير هذه الخطوط يخرج عن نطاق هاتين الهيئتين ، والتي تحدد اختصاص كل منها وفقا لحكام القانون في نطاق اقليمى معين ، تحدد بمدينة الاسكندرية وضواحيها بالنسبة الى ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية ، ودائرة محافظة البحيرة بالنسبة الى هذه المحافظة .

ومن حيث ان الهيئة العامة لشئون النقل البرى هي الجهة صاحبة الاختصاص العام بادارة مرفق نقل الركاب والبضائع على الطرق والخطوط التى لا تدخل في نطاق المدن او تتولاها هيئة عامة اخرى بذلك طبقا للمادة الثانية من قانون انشاء هذه المؤسسة ، ومن ثم فانه على مقتضى ما تقدم يدخل تسيير هذه الخطوط في اختصاص المؤسسة المذكورة ، ولها ان تديرها بالوسائل المنصوص عليها في قانون انشائها أى بطريق الادارة المباشرة او بطريق الالتزام ومتى كان الأمر كذلك وكان تسيير هذه الخطوط يدخل في اختصاص هذه المؤسسة ويخرج عن الاختصاص المحدد قانونا لكل من محافظة البحيرة وادارة النقل العام

بمنطقة الاسكندرية فان التفويض الصادر من هذه المحافظة الى ادارته المذكورة فى صدد تسيير هذه الخطوط يكون قد تم على خلاف حكم القانون لتجاوزه الاختصاص المحدد قانونا لكل عن هاتين الهيئتين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الهيئة العامة لشئون النقل البرى ، هى الجهة المختصة قانونا بتسيير خطوط الأوتوبيس المشار اليه ، وان التفويض الصادر من محافظة البحيرة الى ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية فى صدد تسيير هذه الخطوط قد تم على خلاف حكم القانون .

(فتوى ٩٢٤ فى ١٢/٥/ ١٩٦١)

قاعدة رقم (٦٦٢)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٣١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بنقل بعض شركات النقل من مؤسسة النقل الداخلى الى مؤسسة النقل البرى للركاب بالأقاليم - قيام المؤسسة الأخيرة بإدارة المرفق بالطريق المباشر لا يكون عن طريق الالتزام أو الترخيص - تحديد الخطوط أو مجموعات الخطوط يتعين أن يصدر به مع ذلك قرار من وزير النقل بعد موافقة مجلس الإدارة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بنقل بعض شركات النقل من المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى الى المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالأقاليم تنص على أن « تحض المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالأقاليم محل المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات بالنسبة الى الشركات المشار اليها فى المادة السابقة كما تختص بالمسائل المتعلقة بنقل الركاب المنصوص عليها فى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وتؤول الى وزير النقل باقى الاختصاصات المبينة فى القانون المذكور .

وإن المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء مؤسسة عامة لنقل البرى بالأقاليم المصرى تنص فى الفقرة (١) على أنه فيما عدا مرافق النقل البرى داخل نطاق المدن أو التى تتولاها هيئات عامة أخرى تختص الهيئة بما يأتى :

(١) إدارة واستغلال مرافق نقل الركاب والبضائع على الطرق فى الخطوط أو مجموعات الخطوط التى يصدر بها قرار من وزير المواصلات بعد موافقة مجلس الإدارة .

ومؤدى ذلك أن إدارة واستغلال هذا المرفق بالطريق المباشر الذى أصبح من اختصاص المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالأقاليم لا يكون عن طريق الالتزام أو التراخيص إلا أن تحديد الخطوط أو مجموعات الخطوط التى تتولى هذه المؤسسة ادارتها واستغلالها بالطريق المباشر بنفسها أو بإحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها - يتعين أن يصدر به قرار من وزير النقل بعد موافقة مجلس الإدارة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تعديل الفقرة الأخيرة من فتاوها السابقة الصادرة بجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بالصيغة الآتية « أن قيام المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالأقاليم بنشاطها فى إدارة واستغلال مرفق نقل الركاب بالأقاليم بالطريق المباشر لا يكون عن طريق التزام أو ترخيص وإنما يتعين صدور قرار من وزير النقل بعد موافقة مجلس الإدارة بتحديد الخطوط أو مجموعات الخطوط التى تتولى هذه المؤسسة ادارتها واستغلالها بالطريق المباشر بنفسها أو بإحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها .

(فتوى ٨٩١ فى ١٦/٧/١٩٦٧)

ثانيا - ادارة النقل المشترك بمدينة الاسكندرية :

قاعدة رقم (٦٦٣)

المبدأ :

علاقة ادارة النقل المشترك بموظفيها ومستخدميها وعمالها
علاقة لائحية .

ملخص الحكم :

ان علاقة موظفى ومستخدمى وعمال ادارة النقل المشترك بمنطقة الاسكندرية هى علاقة تنظيمية عامة تحكمها القوانين واللوائح ، ففى ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ صدر مرسوم بمنح الشخصية المعنوية لهذه الادارة ، وبذلك اصبحت مؤسسة عامة . ونصت المادة الثامنة من هذا المرسوم على أن مجلس الادارة هو السلطة العليا النهائية التى تفصل فى كل شئون الادارة . وفى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية والذى المرسوم سالف الذكر ، ونصت الفقرة العاشرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر على ان مجلس الادارة هو السلطة العليا النهائية التى تفصل فى كل شئون الادارة وله على وجه خاص وضع اللائحة الداخلية للادارة على ان يبين فيها على الاخص النظم الخاصة بالموظفين والعمال دون التقيد بنظام موظفى الدولة واختصاصات مدير الادارة .

(طعن ١٥٥٣ لسنة ٢ ق - جملة ١٩٥٧/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٦٦٤)

المبدأ :

موظفو ادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية موظفون عموميون تربطهم بالجهة التى يعملون بها علاقة لائحية - سريان القواعد الخاصة بموظفى الدولة عليهم فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر من مجلس ادارة هذه المؤسسة بتاريخ ١٣ من أغسطس ١٩٥٩ بشأن نظام موظفيها .

ملخص الحكم :

ان موظفى ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية من الموظفين العموميين الذين تربطهم بالجهة التى يعملون بها علاقة لائحية ينظمها القرار الصادر من مجلس ادارة هذه المؤسسة العامة فى ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفى الادارة ، والقواعد الخاصة بموظفى الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة ، وفيما لا يتعارض مع الأحكام الواردة فيها عملاً بأحكام المادة الثالثة من النظام المذكور .

(طعن ١٠١٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٦٦٥)

المبدأ :

اغفال ايراد قاعدة تنظيمية فى شأن التحقيق والمحاكمة التأديبية التى يتولاها مجلس الادارة بإدارة النقل المشترك لمدينة الاسكندرية - لا يخل بوجوب توافر الضمانات الجوهرية - استلزام هذه الضمانات من المبادئ المقررة فى القوانين الخاصة بالاجراءات سواء فى المحاكمات الجنائية أو التأديبية - مرد لبعض هذه الضمانات .

ملخص الحكم :

ان اسناد الاختصاص التأديبى فى شأن كبار الموظفين الشاغلين للوظائف الرئيسية بإدارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية الى مجلس الادارة ، مع اغفال ايراد قاعدة تنظيمية لما يجب ان يراعى من اوضاع ويتبع من اجراءات فى شأن التحقيق والمحاكمة التأديبية التى يتولاها هذا المجلس لا يعنى ان سلطة المجلس فى هذا الصدد مطلقة لا تخضع لقيود ولا تعرف لمداها حدا ، وأن سير المحاكمة يجرى على غير اصول او ضوابط ، اذ ان ثمت قدرا من الضمانات الجوهرية يجب ان يتوافر كحد ادنى فى كل محاكمة تأديبية ، وهذا القدر تمليه العدالة المجردة وضمير الانصاف والاصول العامة فى المحاكمات ، وان لم يرد عليه نص ، ويستلهم من المباني الأولية المقررة فى القوانين الخاصة بالاجراءات ، سواء فى المجالس الجنائية أو التأديبية ، ذلك ان القرار التأديبى هو فى الواقع من الأمر قضاء عقابى فى خصوص الذنب الادارى ، ومن هذه

الضمانات تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه ، وتحقيق دفاعه ، وحيدة الهيئة التي تتولى محاكمته ، ونسبب القرار الصادر بالجزاء التأديبي بما يكفل ، لاطمئنان الى صحة وثبوت الوقائع المستوجبة لهذا الجزاء ، والتي كونت منها السلطة التأديبية عقيدتها واقتناعها ، وإستظهار الحقائق القانونية وأدلة الادانة بما يفيد توافر أركان الجريمة التأديبية وقيام القرار على سببه المبرر له ويتيح للقضاء اعمال رقابته على ذلك كله من حيث صحة تطبيق القانون على وقائع الاتهام ، ولا سيما اذا تعددت التهم المنسوبة الى الموظف واختلف مركز كل منها من حيث ثبوتها او مدى جسامتها او استحقاقها للجزاء . ولا يفنى عن تسبب القرار وجود تحقيق سابق عيه ، والاقتصر على الاحالة العامة الى هذا التحقيق او الاشارة الى حصول المداولة بين اعضاء مجلس التأديب فى شأن التهم موضوع المحاكمة جملة . واذا كان الاصل فى القرار الادارى عدم تسببيه الا اذا نص انقانون على وجوب هذا النسبب فان القرار التأديبي على النقيض من ذلك - وهو قرار ذو صبغة قضائية اذ يفصل فى موضوع مما يختص به القضاء اصلا - يجب ان يكون مسببا . وقد رددت هذا الأمل العام المادة ٩١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، اذ نصت على ان « تكون قرارات مجلس التأديب مسببة وتوقع من الرئيس والاعضاء الذين اصدروها » ، كما أكدته المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية بالنص على انه « يجب ان يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها . وكل حكم بالادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وان يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه » .

(طعن ٢٠٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢٠) - جلسة ١٩٥٩/٣/٢٠

قاعددة رقم (١٦٦)

المبدأ :

الزام مجلس تأديب ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية الموظف برد مبلغ من النقود - لا يدخل ذلك فى نطاق اجتهاده - لا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ .

(م - ٧٥ - ج ٢٢)

ملخص الحكم :

ان الزام مجلس ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية منعقدا بهيئة مجلس تاديب للموظف برد مبلغ من النقود الى خزانة ادارة النقل المشترك يخرج عن حدود ولايته التأديبية الى الفصل فى مسألة لا تدخل فى نطاق اختصاصه كمجلس تاديب ، ايا كان مبلغ ثبوت مستحقات الادارة التى قضى بردها . ولا يغير من هذا صدور القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ بتعديل الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فى شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين او معاشاتهم او مكافآتهم او حوالتها الا فى احوال خاصة ، لخروج ادارة النقل المشترك من عداد الهيئات التى اوردت المادة الاولى من القانون المشار اليه بيانها على سبيل الحصر ، وهى « الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديرينات والمجالس البلدية والقروية » ، والتى خولتها حق خصم مثل هذه المطلوبات من الموظف او المستخدم فى حدود الربيع دون اتخاذ اجراءات قضائية من جانبها .

(طعن ٢٠٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢١)

قاعدة رقم (٦٦٧)

المبدأ :

ادارة النقل المشترك بالاسكندرية - الكادر الخاص بعمالها - الدرجات التى يتدرج فيها العامل حسب هذا الكادر .

ملخص الحكم :

ان درجة الاسطى هى درجة ارقى من درجة صانع دقيق ومعادلة لدرجة صانع ممتاز ، حسبما ورد بالمذكرة التفسيرية للكادر العام لجميع طوائف العمال بادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية ، المطبق من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ ، تنفيذا لقرار مجلس الادارة ، اذ يتدرج العامل فى فئات الدرجات الفنية التى تحتاج الى دقة من اشراق الى مساعد صانع الى صانع غير دقيق الى صانع دقيق الى صانع دقيق . دقة ممتازة الى صانع ممتاز ثم الى اسطى فملاحظ .

(طعن ١٧٥٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعدة رقم (٦٦٨)

المبدأ :

الكادر الخاص بعمال النقل المشترك بالاسكندرية - الترقية الى درجة ملاحظ - ترخص الادارة فيها بسلطة تقديرية بشرط عدم اساءة السلطة .

ملخص الحكم :

ان المادة السادسة من البند « ثالثا » الخاص بقواعد الترقيات والتدرج الواردة بكادر عمال النقل العام لمدينة الاسكندرية تنص على انه « لا يرقى الى درجة ملاحظ الا من بين الاسطوات ، وتكون الترقية بالاختيار للكفاءة » . ومقتضى هذا النص ان الترقية الى الدرجة المذكورة جوازية وترخص فيها الادارة بسلطتها التقديرية . بما لا يعقب عليها في ذلك ، ما دام خلا قرارها من اساءة استعمال السلطة ، وانها لا تغدو حتمية بعد قضاء العامل مدة معينة في درجته ، بل تتوقف على درجة كفايته في العمل من جهة وعلى وجود درجات شاغرة في الميزانية تسمح بها من جهة اخرى .

(طعن ١٧٥٢ لسنة ٢ ق - جملة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعدة رقم (٦٦٩)

المبدأ :

البند ٢٤ من قواعد الترقيات الخاصة بكادر عمال النقل المشترك - نصه على اتخاذ اول اغسطس سنة ١٩٤٤ بدءا للتدرج في الدرجة الفنية اذا كان العامل قد شغل الوظيفة الفنية قبل هذا التاريخ - عدم انطباق احكامه اذا كان العامل يشغل وظيفة عادية في التاريخ المذكور .

ملخص الحكم :

ان قواعد الترقيات الخاصة بكادر عمال النقل المشترك قد نصت في البند ١٤ على انه « اذا لم يوجد في ملف خدمة العامل مذكرة من الادارة بالنقل من وظيفة عادية الى وظيفة فنية وكان العامل يشغل الوظيفة الفنية من مدة وقبل اول اغسطس سنة ١٩٤٤ (حسب ما يقرره حضرة المهندس المختص) يتخذ اول اغسطس سنة ١٩٤٤ التاريخ الفعلي

للتدرج فى الدرجة الفنية « . فاذا كان الثابت من ملف خدمة المدعى انه كان يشغل وظيفة عادية قبل اول اغسطس سنة ١٩٤٤ ، فلا تجديده شهادة المهندس المختص ، فضلا عن ان من شهد لصالحه امام المحكمة الادارية كان موظفا عاديا وليس مهندسا . فمن ثم لا ينطبق فى حقه نص البند ١٤ المشار اليه .

(طعن ٢٤٣ لسنة ٣ ق - جملة ١٩٥٨/١١/١٨)

قاعدة رقم (٦٧٠)

المبدأ :

ادارة النقل المشترك بمدينة الاسكندرية - أصبحت من الأشخاص الاعتبارية بمرسوم ١٧ من اكتوبر ١٩٤٦ - القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة لم يتضمن الاشارة الى اوجه التفرقة بين المؤسسة العامة والهيئة العامة - افصح المشرع عن التفرقة المذكورة بموجب القانونين رقمى ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة و ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة - المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ اشارت الى ان اوجه الخلاف التى تتخذ اساسا للتفرقة يمكن اجمالها فى ان المؤسسات العامة فى الغالب مرافق اقتصادية او زراعية او صناعية او مالية مما كان يدخل اصلا فى النشاط الخاص ورأت الدولة ان تتولاها بنفسها عن طريق المؤسسات العامة - الهيئات العامة فى الغالب مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية - سبق قضاء المحكمة الادارية العليا باعتبار ادارة النقل المشترك بمدينة الاسكندرية مؤسسة عامة وتصريح المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ باعتبارها مؤسسة عامة - العدول عن ذلك واعتبار الادارة المذكورة هيئة عامة فى مفهوم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ - نتيجة ذلك - انقضاء العاملين بالادارة باحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ باعتبارهم عاملين باحدى الهيئات العامة كما يحددها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الحكم :

من حيث ان الثابت من الرجوع للمرسوم الصادر فى ١٧ من اكتوبر ١٩٤٦ بمنح الشخصية المعنوية لادارة النقل المشترك بمنطقة الاسكندرية ان شركة ترام الاسكندرية وهى من اشخاص القانون الخاص كانت قد منحت عقد امتياز لادارة مرفق النرام بمدينة الاسكندرية بتاريخ ٣١ مارس

سنة ١٨٩٦ وانتهى العقد بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٦ فاصدر المشرع المرسوم السالف الذكر ناصا في المادة (١) على ان « تنشأ ادارة لاستغلال شئون النقل جميعا بمدينة الاسكندرية وضواحيها تعتبر شخصا معنويا باسم » ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية » وعهد في المادة (٢) من هذا المرسوم لهذه الادارة بتنظيم استغلال جميع مرافق النقل المشترك بدائرة المدينة المذكورة وضواحيها . وشكل لادارتها في المادة (٥) مجلس ادارة يرأسه وزير المواصلات وعضوية وزير الداخلية ومدير عام مصلحة السكك الحديدية ووكيل وزارة المواصلات ورئيس القومسيون البلدى والمدير العام لبلدية الاسكندرية والقائم بمراقبة ايرادات ومصروفات بلدية الاسكندرية وكبير مهندسى البلدية ، واسند في المادة ١٢ الى مجلس الادارة مهمة وضع تعريفية اجور النقل بعد الحصول على موافقة القومسيون البلدى ونص في المادة (١٣) على ان يكون لادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية حساب خاص مستقل عن ميزانية الدولة وميزانية البلدية ونص في المادة (١٤) على ان « يورد سنويا للبلدية صافى الايراد بعد خصم المبالغ اللازمة للتجديدات والمشروعات الجديدة والاحتياطي » .

ومن حيث ان الواضح مما تقدم ان ادارة النقل المشترك بمنطقة الاسكندرية لم تعد بموجب هذا المرسوم شركة خاصة ، بل ادارة انشأتها الدولة للقيام بمرافق النقل المشترك بالمنطقة المذكورة ، وعهدت بالاشراف عليها لمجلس ادارة يرأسه الوزير المختص وعضوية ممثلى مصالح معينة ، واعطتها قدرا من اختصاصات السلطة العامة بوضع تعريفية اجور النقل بعد الحصول على موافقة القومسيون البلدى لمدينة الاسكندرية ولها حساب خاص مستقل عن ميزانية الدولة وميزانية البلدية ، وبهذه السمات يمكن القول بانها من الأشخاص الادارية العامة .

ومن حيث ان المشرع اصدر في عام ١٩٥٧ القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة وهو اول تشريع ينظم المؤسسات العامة . ولم يتضمن هذا التشريع الاشارة الى اوجه التفرقة بين المؤسسة العامة والهيئة العامة مكتفيا بالنص في المادة ١ على ان للمؤسسات العامة شخصية اعتبارية ويكون انشاؤها بقرار من رئيس الجمهورية وفقا للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون الاتي . فى عام ١٩٦٣ اصدر المشرع القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة والقانون

رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ونص في المادة (١) من القانون الأول على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء مؤسسات عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو زراعيا أو ماليا أو تعاونيا . ويكون لكل مؤسسة ميزانية مستقلة تعد على نمط الميزانيات التجارية . » ونص في المادة (١) من القانون اثنان على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة . ويكون لها الشخصية الاعتبارية . وبذلك يكون المشرع قد أفصح عن التفرقة بين المؤسسة العامة والهيئة العامة ، وهو ما بدى واضحا في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، التي أشار فيها الى أنه ثمة وجوه اختلاف بينهما رغم كونها جميعا اشخاصا اعتبارية عامة وأصبح الأمر يتطلب تدخل المشرع لتحديد الضوابط المميزة لكل من هذين النوعين وتنظيمهما بما لا يدع مجالا للخلط بينهما وأن أوجه الخلاف التي تتخذ اساما للتفرقة يمكن اجمالها في أن المؤسسات العامة في الغالب مرافق عامة اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية مما كان يدخل أصلا في النشاط الخاص ورأت الدولة أن تتولاها بنفسها عن طريق المؤسسات العامة . في حين أن الهيئات العامة في الاغلب الاعم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية . وأن المؤسسة العامة تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا . أما الهيئة العامة فتقوم أصلا بخدمة عامة ولا تقوم بنشاط مالي أو تجارى أو زراعى أو صناعى وأن العبارة بالغرض الأساسى للهيئة فحيث يكون الغرض الأساسى خدمة عامة تكون بصدد هيئة عامة حتى ولو كانت الخدمة التي تؤدي لها طبيعة تجارية .

ومن حيث أنه ولئن كانت هذه المحكمة سبق لها أن قضت بحكمها الصادر في ٢٥ من مايو ١٩٥٧ في الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٣ ق بأن إدارة النقل المشترك بمنطقة الاسكندرية أصبحت مؤسسة عامة بمرسوم ١٧ من أكتوبر ١٩٤٦ ، كما أن المشرع ذكر في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء إدارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية أن مرفق النقل العام هي مدينة الاسكندرية وضواحيها تديره إدارة النقل المشترك وهي مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية ومنظمة في الوقت الحاضر بالمرسوم الصادرة في ١٧ من أكتوبر ١٩٤٦ - إلا أنه على أساس التفرقة للتي خلقها المشرع في القانونين رقمى ٦٠ ، ٦١ لسنة ١٩٦٣ بين نوعين

من اشخاص القانون العام هما المؤسسات العامة والهيئات العامة وطبقا للمعايير التي اثار اليها فى نصوص القانونين والمذكرة الايضاحية للقانون الاول ، يمكن القول بأن ادارة النقل المشترك بالاسكندرية تعتبر هيئة عامة فى مفهوم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ لتوافر مقومات الهيئات العامة فيها ذلك لانها على ضوء ما ورد فى مرسوم اكتوبر ١٩٤٦ بانشائها والذي يقابل القرار الجمهورى حاليا شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة عامة او خدمة عامة وله الشخصية الاعتبارية وحساب خاص مستقل عن ميزانية الدولة ، ويؤيد ذلك ان المشرع اصدر فى ديسمبر ١٩٦٥ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩٤ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم ادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية ناصا فى المادة (١) على ان « تعتبر هذه الادارة هيئة عامة فى تطبيق احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة وتدعى الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية مما يؤكد حقيقة وضع هذه الادارة كهيئة عامة فى ظل قانونى المؤسسات العامة والهيئات العامة سالفى الذكر اللذين وضعوا الضوابط المميزة لهذين النوعين كما سبق البيان .

ومن حيث ان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ اذ نص فى المادة (١) على سريان احكامه على العاملين المدنيين بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ، فانه من ثم ينتفع بحكم القانون من يعمل فى احدى هذه الجهات وقت العمل به ويكون المدة المطلوب حسابها قد قضيت فيها ، فاذا كانت هذه المدة قد قضيت فى ادارة النقل المشترك بمحافظة الاسكندرية يسرى عليها حكم القانون لان هذه الادارة معتبرة هيئة عامة فى تطبيق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ لصدوره تاليا للقانونين رقمى ٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم تعين تحديد مدلول عباراته فى ضوء ما ورد بهذين القانونين من معايير مميزة للهيئات العامة .

ومن حيث ان ما ذكرته ادارة قضايا الحكومة اخيرا من ان وزير التموين اصدر القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٠ بالاستيلاء على شركة الترام بالاسكندرية للتدليل على ان هذه الشركة مازالت محتفظة بصفتها الخاصة الى ما بعد ترك المدعى لخدمتها مردود بان هذا القرار لا يشير الى مرفق النقل بمحافظة الاسكندرية الفنى كانت تتولاها شركة الترام بالتيه التى انفسه عقت امتيازها فى ٣١ مارس ١٩٤٦ على ما هو ثابت فى عيانية مرسومة

١٧ من أكتوبر ١٩٤٦ بل ينص على الاستيلاء على شركة ترام الاسكندرية وفروعها تحت الحراسة التى تمارس نشاطا صناعيا فى المؤسسات الصناعية الأخرى وهى مصنع الثلج ومحطة توليد الكهرباء ومصنع انتاج الطوب الحرارى ومسابك انتاج مسبوكات الزهر وفرن كهربائى لانتاج مسبوكات الصلب ومصنع الكبريت بدمهور . الخ وكل هذه المؤسسات الصناعية بعيدة عن مرفق النقل بما لا وجه معه لاقحام هذا القرار فى المخازنة الراهنة .

ومن حيث ان المدة التى قضاها المدعى بإدارة النقل المشترك بالاسكندرية التالية لحصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية فى عام ١٩٥٠ حتى تاريخ تعيينه فى ١٣/٢/١٩٥٢ بمحكمة استئناف الاسكندرية قد قضاها فى هيئة عامة فمن ثم يفتفع المدعى بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ، ويكون من حقه تبعا لذلك مادامت مدة خدمته بإدارة المذكورة متصلة مع مدة خدمته بوزارة العدل - ان ترد اقدميته فى الدرجة التاسعة التى عين فيها فى ١٣/٢/١٩٥٢ الى تاريخ حصوله على المؤهل المشار اليه فى عام ١٩٥٠ .

ومن حيث انه وقد ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب - فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وتاويله وتعين الغاؤه والقضاء بأحقية المدعى فى أرجاع اقدميته فى الدرجة التاسعة (كادر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١) الى تاريخ حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية فى عام ١٩٥٠ مع ما يترتب على ذلك من اثار والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ٥٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٩)

قاعدة رقم (٦٧١)

المبدأ :

كادر عمال النقل المشترك لمدينة الاسكندرية الصادر بقرار مجلس الوزراء فى ٧/٥/١٩٥٢ راعى التدرج فى الترقية واستلزم قضاء مدة محددة فى كل درجة لجواز الترقية الى الدرجة التالية - عدم تضمينه نصا يجيز التعيين مباشرة فى غير أدنى الدرجات استثناء من تلك الأحكام .

ملخص الحكم :

ان احكام الكادر راعت التدرج فى الترقية من كمسارى الى ناظر محطة ثم الى مفتش واستلزمت قضاء مدة محددة فى كل درجة لجواز الترقية الى الدرجة التالية او النذب اليها ، فلا يجوز ترقية المفتش الا بعد احدى عشرة سنة على الاقل من تاريخ تعيينه فى وظيفة كمسارى ولم تتضمن احكام الكادر نصا يبيح التعيين مباشرة فى غير احدى الدرجات استثناء من تلك الاحكام ، هذا الى انه يفرض ان المدد التى شرط كادر عمال النقل المشترك بالاسكندرية قضاءها للتدرج من وظيفة محصل الى وظيفة ناظر محطة ثم الى وظيفة مفتش ، يمكن التجاوز عن شرط قضائها فى الشركة المعين بها المدعى اكتفاء بالتحقق من قضائه هذه المدد على النحو المرسوم فى الكادر المذكور فى عمل مماثل او مشابه بجهة اخرى ، يفرض ذلك فان اوراق الدعوى خالية مما يدل على تحقق ما تقدم فى حالة المدعى .

(طعن ١٣٧٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

قاعدة رقم (٦٧٢)

المبدأ :

كادر عمال ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية الذى عمل به اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٤٥ لم ينص على وظيفة « مراقب اشارجية » - الكادر لم يرد به نص يخول الادارة سلطة تقييم الوظائف التى لم ينظمها او قياسها على وظائف اخرى مما ورد فيه - اثر سكوت الكادر عن تنظيم وظيفة « مراقب اشارجية » التى كانت موجودة بالادارة فعلا منذ صدور .
ملخص الحكم :

يبين من مطالعة كادر عمال ادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية الذى عمل به اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٤٥ انه نص على وظيفة « اشارجى » وقد اوردتها ضمن وظائف عمال الحركة فى الدرجة من ١٢٠ الى ٢٤٠ مليما بعلاوة قدرها ١٥ مليما كل سنتين وانه خلا من النص على وظيفة « مراقب اشارجية » والكادر المشار اليه لم يرد به أى نص يخول الادارة سلطة تقييم الوظائف التى لم يتناولها بالتنظيم او قياسها على وظائف اخرى مما ورد فيه .

وسكوت الكادر عن تنظيم وظيفة « مراقب اشارجية » التي كانت موجودة بالادارة فعلا عند صدوره لا يمكن أن يحمل الا على احد امرين اولهما : ان نية جهة الادارة قد انصرفت الى ابقاء الوضع الوظيفي بالنسبة الى هذه الوظيفة على ما هو عليه . وثانيهما : ان نية جهة الادارة قد اتجهت الى عدم تمييز وظيفة مراقب اشارجية « عن وظيفة اشارجي » من ناحية الربط المالي ، وفي كلا الحالتين لا يكون للمدعى ثمة حق في المطالبة بالعلووة موضوع الدعوى .

(طعن ٤٩٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)

قاعدة رقم (٦٧٣)

المبدأ :

كادر عمال النقل العام لمدينة الاسكندرية - النص فيه على تسوية حالة العمال المعينين قبل ١٩٤٥/٥/١ وعلى أن تتخذ الاجور المبينة به اساسا للتدرج بالعلوات من بدء التعيين - المقصود بعبارة « بدء التعيين » هو تاريخ العمل بالادارة عقب الاستيلاء على المرفق في اول يناير سنة ١٩٢٩ - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

لأن كان يبين من مطالعة احكام كادر ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية انه لم يتضمن النص على اتخاذ تاريخ اول يناير سنة ١٩٢٩ بداية لتسوية حاله عماله ، حسمما جاء في عريضة الطعن ، بل على العكس من ذلك ، نص في صدره على تسوية حالة العمال المعينين قبل اول مايو سنة ١٩٤٥ وعلى اتخاذ الاجور المبينة به اساسا للتدرج بالعلوات « من بدء التعيين » الا انه قصد بهذه العبارة « بدء التعيين بالعمل في الادارة » عقب الاستيلاء على مرفق ترام الرمل في اول يناير سنة ١٩٢٩ ، وآية ذلك تسوية حالة العمال الذين كانت لهم مدد خدمة سابقة في الشركة المذكورة من ذلك التاريخ ، وقد اوضح مجلس ادارة المرفق - واضع الكادر - هذا القصد بقراره التفسيري الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٦١ الذي وافق فيه على اعتبار التاريخ المشار اليه اساسا لبدء تدرج اجور

الجمال والذين انضموا الى الادارة فيه وكانت لهم مدد خدمة سابقة بالشركة ، كما لكد فيه اعتبار هذه القاعدة من القواعد الاسامية التي تراعى عند تطبيق الكادر فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ .

(طعن ٧٠٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٦)

قاعدة رقم (٦٧٤)

المبدأ :

تقييم جهة الادارة لوظيفة « مراقب اشارجية » بوظيفة مفتش او ناظر محطة او قياسها عليها دون سند من القانون - لا يكسب حقاً فى التمسك بأعمال آثار هذه التسوية - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت جهة الادارة قد قيمت وظيفة « مراقب اشارجية » بوظيفة مفتش او ناظر محطة او قامت بها عليها فان ذلك لا يكسب المدعى حقاً فى التمسك بأعمال آثار هذه التسوية ، طالما ان جهة الادارة لم تستند فى اجرائها الى اى سند من القانون ، ومن المسلم به ان مركز المدعى قانونى تنظمه القوانين واللوائح ، ومن ثم فلا يجوز له المطالبة بحق لا تخوله اياه القوانين او اللوائح .

(طعن ٤٩٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)

قاعدة رقم (٦٧٥)

المبدأ :

فصل بغير الطريق التاديبى - يكون من اختصاص مجلس الادارة - اساس ذلك من نصوص القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ الخاصة بإنشاء ادارة النقل العام .

ملخص الحكم :

انه وان كان من الممتنع قانونا الاستناد الى اللائحة التنفيذية السابقة فى تقرير اختصاص مجلس الادارة بفضل مخير ادارة النقل من

غير انطريق التاديبى ، الا ان فى احكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ ، ما يسعف فى هذا الشأن ، فهو قد خول لمجلس الادارة ، السلطة العليا النهائية التى تفصل فى كل شئون الادارة ، وخوله فى وضع اللائحة الداخلية على ان يبين فيها النظم المتعلقة بالموظفين دون التقيد بنظام موظفى الدولة ، وعلى هذا فان مجلس الادارة هو الذى يملك وحده تعيين المدير وقرارات مجلس الادارة سواء فيما يتعلق بوضع اللائحة الداخلية او بتعيين المدير هى من القرارات النهائية التى لا معقب عليها من السلطة القضائية . ومن ثم فانه لا شبهة فى اختصاص مجلس الادارة بفصل مورث المدعين بغير الطريق التاديبى فى الفترة ما بين نفاذ القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ وصدر اللائحة الجديدة .

(طعن ١٥٧١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧)

قاعدة رقم (٦٧٦)

المبدأ :

ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية - اعتبارها من المؤسسات العامة - موظفوها يعتبرون موظفين عموميين .

ملخص الحكم :

ان ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية تعتبر بحكم انشائها ومنحها الشخصية المعنوية وقيامها على مرفق النقل بمدينة الاسكندرية وضواحيها وتشكيل مجلس ادارتها والسلطات المخولة له واستقلال ميزانيتها تعتبر من المؤسسات العامة وينبىء على ذلك اعتبار موظفيها من الموظفين العموميين وعلاقتهم بالادارة علاقة تنظيمية والمستفاد من الاحكام المتقدمة ايضا ان مجلس الادارة هو السلطة العليا المهيمنة على شئون هذا المرفق .

(طعن ١٥٧١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧)

قاعدة رقم (٦٧٧)

المبدأ :

ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية - مؤسسة عامة - استقلالها عن شخصية مجلس بلدى الاسكندرية - رقابة المجلس عليها لا تمتد الى مسائل

الموظفين - الموظفون الكتابيون المنقولون من قسم القضايا بعد تصفيتهم الى ادارة قضايا الحكومة - لا تسرى عليهم احكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتسوية حالة الموظفين الذين ينقلون من المجلس البلدى الى الحكومة لو منها الى المجلس .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية الصادر فى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ ان المادة الاولى منه تنص على ان « تعتبر ادارة النقل العام شخصا معنويا » وان المادة الرابعة تقضى بأن يكون لها مجلس ادارة يرأسه وزير المواصلات ومن بين أعضائه مدير عام بلدية الاسكندرية ، والمادة الخامسة تجعل من هذا المجلس السلطة العليا النهائية التى تفصل فى كل شئون الادارة وله على وجه خاص تعيين وترقية الموظفين ووضع الملائحة الداخلية للادارة المبينة للنظم الخاصة بالموظفين والعمال دون التقيد بنظام موظفى الدولة ، كما تنص المادة التاسعة على أن يكون للادارة ميزانية مستقلة .

ويتضح من هذه النصوص ومن المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه ان ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية - التى حلت محل ادارة النقل المشترك - تعتبر مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مجلس بلدى الاسكندرية وتدير على مسئوليتها مرفق النقل العام فى مدينة الاسكندرية وضواحيها . ويقوم على شئونها مجلس ادارة يرأسه وزير المواصلات وله السلطة العليا فى شئون الادارة وعلى الاخص تعيين وترقية الموظفين ووضع النظم الخاصة بهم .

ولما كان الاصل فى تنظيم المؤسسات العامة ان تفرض عليها وصاية محدودة من الهيئة التى تتبعها بحيث يظل استقلالها كاملا فى ادارة المرفق خارج نطاق الرقابة وحدودها حتى تحقق المؤسسة رسالتها فى الاشراف على المرفق على اكمل وجه ، فان القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه لم يغفل هذا الاصل اذ نظم فى بعض نصوصه تلك الرقابة ، فنصت المادة السادسة على أن قرارات مجلس ادارة النقل فى وضع تعريفية اجور النقل والتعديلات الجوهرية فى مواعيد سائر وسائل النقل وخطوطه

وتكوين المال الاحتياطي وفي العطاءات التي تزيد قيمتها على ثلاثين ألف جنيه لا تكون نافذة الا بعد مصادقة المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية .

ويبين من ذلك أن رقابة مجلس بلدى مدينة الاسكندرية على ادارة النقل المشترك مقصورة على التصديق على القرارات التي تصدر من مجلس ادارة النقل العام فى مسائل معينة محدودة لا تدخل ضمنها مسائل التوظيف والموظفين مما يقتضى أن تظل هذه الأمور من اختصاص مجلس ادارة النقل العام دون أية رقابة أو اشراف من مجلس بلدى مدينة الاسكندرية ، بحيث يظل ذلك المجلس هو السلطة العليا التي تفصل فى تعيين وترقية الموظفين ووضع النظم الخاصة بهم على نحو ما جاء بالمادة الخامسة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر . كما يكون موظفو ادارة النقل تابعين لهذه الادارة فى شئون توظيفهم كافة دون تدخل من جانب مجلس بلدى مدينة الاسكندرية فى هذا الصدد فى أية صورة من الصور ، ومن ثم يكون موظفو كل جهة من هاتين الجهتين مستقلين عن موظفى الجهة الأخرى فى شئون التوظيف فلا يسرى على موظفى إيهما ما يسرى على الفريق الآخر من احكام وقواعد خاصة . ومن هذه القواعد ما نص عليه القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتسوية حالة الموظفين والمستخدمين والعمال الذين ينقلون من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية الى الحكومة أو منها الى المجلس فلا تسرى احكامه على موظفى ومستخدمى وعمال ادارة النقل الذين ينقلون الى الحكومة وبالعكس .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن احكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه لا تسرى على الموظفين الكتابيين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين ينقلون من ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية الى ادارة قضايا الحكومة .

(فتوى ٣١٢ فى ١٩٥٨/١/٢)

ثالثا - مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة :

قاعدة رقم (٦٧٨)

المبدأ :

البند (٢) من قواعد تطبيق لائحة نظام موظفى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ينص على انه فى الحالات التى يكون فيها المرتب متاخلا بين درجتين يمنح الموظف الدرجة الأقل ويستثنى من ذلك الممتازون الذين يظلمون بمسئوليات تناسب الدرجة الأكبر - مؤدى هذه القاعدة أنها خولت المؤسسة فى حالة الاستثناء سلطة تقديرية فى وضع الموظف على الدرجة الأكبر - إذا استعملت المؤسسة هذه الرخصة فإنها تصدر قرارا اداريا بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح يخول الموظف هذا المركز القانونى - صدور قرار مدير المؤسسة بتسوية حالة المدعى بوضعه على الدرجة الأقل - الطعن فى هذا القرار انما يكون بدعوى الالغاء التى يجب رفعها فى الميعاد القانونى .

ملخص الحكم :

ان المادة (٧) من قانون المؤسسات العامة الصادر به القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الذى كان يسرى على المؤسسة المدعى عليها والواجب التطبيق فى الدعوى الماثلة تقضى بأن يختص مجلس ادارة المؤسسة بوضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى المؤسسة وعملها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقا لاحكام هذا القانون وفى حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة . وقد نص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بانشاء مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة فى المادة (٥) منه على ان (مجلس الادارة هو السلطة العليا المهيمنة على شئون المؤسسة وتصريف امورها فى حدود الاختصاص المخول لها بمقتضى احكام هذا القرار وله بوجه خاص وضع اللوائح الداخلية للمؤسسة دون التقيد بالقواعد الحكومية) . وتنفيذ لذلك صدرت لائحة نظام موظفى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة « المدعى عليها » بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣٠ بقرار من مجلس الادارة .

ومن حيث ان المادة (٨١) من هذه اللائحة تنص على ان (تشكل لجنة من مدير المؤسسة وعضوين من مجلس الادارة يختارهم المجلس ومن نواب المدير تكون مهمتها توزيع الموظفين الحاليين على ادارات المؤسسة وقيدهم على الرضائف الملائمة لمؤهلاتهم ومدد خدمتهم ومرتباتهم وفقا لاحكام هذه اللائحة) . وتنفيذا لذلك شكلت هذه اللجنة ووضعت قواعد تطبيق الكادر الجديد لموظفى المؤسسة واعتمدت هذه القواعد من مجلس ادارة المؤسسة فى ١٩٦٣/١/٢٤ ونص البند (٢) من هذه القواعد على انه فى الحالات التى يكون فيها المرتب متداخلا بين درجتين يمنح الموظف الدرجة الأقل مادام امامه المجال فى الوصول الى نهاية مريبوطها ويستثنى من ذلك الممتازين الذين يضطلون بمسؤوليات تناسب الدرجة الأكبر فيمنحون هذه الدرجة بذات مرتباتهم (كشف رقم ١) وقد تبين من الاطلاع على هذا الكشف عدم ورود اسم المدعى فيه ، ثم صدر قرار مدير عام المؤسسة رقم ٦١٩ لسنة ١٩٦٣ المطعون فيه بتسوية حالة المدعى وآخرين ونص على منح المدعى وظيفة رئيس قسم (١) وقد تظلم المدعى من هذا القرار فى ١٩٦٣/٧/٨ ثم أقام دعواه بصحيفة اودعها قلم كُتب محكمة القضاء الادارى فى ١٩٦٦/٣/٢٧ .

ومن حيث أن مبنى الدفع الذى ابدته الجهة الادارية الطاعنة بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد هو ان الدعوى المائلة هى من دعاوى الالفاء التى يجب ان ترفع فى الميعاد القانونى وليست من دعاوى التسويات كما ذهب الحكم المطعون فيه ومن ثم فان مقطع النزاع فى الطعن المعروف يتوقف على الفصل فى هذه النقطة . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على اقامة التفرقة بين دعاوى التسوية ودعاوى الالفاء على النظر الى مصدر الحق الذاتى (المركز القانونى) للموظف ، فان كائن مقررا مباشرة فى قاعدة تنظيمية كقانون او لائحة كانت الدعوى من دعاوى التسوية ، وتكون القرارات الصادرة فى هذا الشأن مجرد اجراءات تنفيذية او اعمال عادية لا تسمو الى مرتبة القرار الادارى اما اذا استلزم الامر صدور قرار ادارى خاص يخول هذا المركز القانونى فان الدعوى تكون من دعاوى الالفاء .

ومن حيث انه يبين من القاعدة التى وضعها مجلس إدارة المؤسسة المدعى عليها السالفة البيان فى شأن منح العاملين بها الدرجات المعينة.

بجدول وظائف الكادر الجديد المرفق بلائحتها ، ان الاصل فى الحالات التى يكون فيها المرتب متداخلا بين درجتين يمنح الموظف الدرجة الاقل مادام امامه المجال فى الوصول الى نهاية مريبوطها واستثناء من هذا الاصل يمنح المتارون الذين يضطلعون بمسؤوليات تناسب الدرجة الاكبر هذه الدرجة بذات مرتباتهم . فان مؤدى هذه القاعدة انها حولت المؤسسة المدعى عليها فى حالة الاستثناء سلطة تقديرية فى وضع الموظف على الدرجة الاكبر وهى اذا استعملت هذه الرخصة فانها تصدر قرار اداريا بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح يخول الموظف هذا المركز القانونى . ولما كان المدعى يطالب المؤسسة المدعى عليها فى الدعوى المعروضة باستعمال هذه الرخصة التقديرية ووضعه على الدرجة الاكبر وهى درجة مدير ادارة (ب) فمن ثم وتطبيقا لمعيار التفرقة بين دعوى الالغاء ودعوى التسوية الذى جرى عليه قضاء هذه المحكمة فان الطعن فى القرار رقم ٦١٩ لسنة ١٩٦٣ المطعون فيه الذى وضع المدعى على درجه رئيس قسم (١) انما يكون بدعوى الالغاء التى يجب رفعها فى الميعاد القانونى .

(طعن ١٩٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٤)

قاعدة رقم (٦٧٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة - النص فى مادته الخامسة على ان مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة العليا المهيمنة على شئون المؤسسة وتصريف امورها وله أن يضع النظم الخاصة بموظفيها وعمالها دون التقيد بالقواعد الحكومية - صدور قرار تنظيمى من مجلس الادارة بقواعد ضم مدد الخدمة السابقة للعاملين بالمؤسسة واشترائه ميعادا معيناً لتقديم طلبات ضم مدد الخدمة خلاله - عدم مراعاة هذا الميعاد يترتب عليه سقوط الحق فى الضم نزولا على الاصل العام المقرر فى هذا الشأن من عدم المساس بالحقوق المكتسبة للعاملين الذين تقدموا بطلباتهم لضم مدد خدمتهم السابقة فى الميعاد - صدور قرار عام جديد من مجلس الادارة بالتغاضى عن الميعاد بالنسبة لبعض العاملين على ان يقتصر الامر بالنسبة لمن تضم له مدة خدمة سابقة على تعديل مرتبه دون ارجاع اقدميته فى الدرجة التى يشغلها ودون صرف فروق مالية عن الماضى - صحة هذا القرار - اساس ذلك - عدم مسامه بالحقوق المكتسبة لسائر العاملين .

(م - ٧٦ - ج ٢٢)

ملخص الحكم :

ومن حيث انه متى كان الثابت من كل ما تقدم ان مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة تختص بمعرفة مجلس ادارتها بالبت فى شئون العاملين والعمال - ويوضع النظم الخاصة بهم دون التقيد بالقواعد الحكومية ومن ثم فان لها ان تضع قواعد تنظيمية لضم مدد الخدمة السابقة للعاملين بها دون التقيد بقواعد حساب مدد الخدمة السابقة المعمول بها فى الجهات الحكومية ، ويترتب على ذلك أن يكون لها ان تحدد بمعرفتها مواعيد لتقديم طلبات ضم هذه المدد فاذا لم يراع صاحب الشأن هذه المواعيد سقط حقه فى ضمها نزولا على الأصل العام المقرر فى هذا الشأن لارتباط الأمر بحقوق مكتسبة لعاملين آخرين تقدموا بطلباتهم لضم مدد سابقة لهم فى الميعاد ، بحيث اذا رأى مجلس ادارة المؤسسة بحكم الاختصاص المخول له فى هذا الشأن وضع قاعدة عامة جديدة بالتغاضى عن الميعاد فى فحص هذه الطلبات وكان له أن يقيد تطبيق هذه القاعدة بعدم المساس بالحقوق المكتسبة لسائر العاملين وبحيث يقتصر الأمر على تعديل مرتبات العاملين دون صرف فروق مالية عن الماضى خصوصا وان الهدف الاصلى لقرار مجلس ادارة المؤسسة بجلسته ١٩٦٣/١/٢٤ بوضع القواعد المتقدمة لحساب مدد الخدمة السابقة كان فى حقيقته علاج التفاوت الكبير فى مرتبات العاملين بالمؤسسة عند تعيينهم بها نقلا من جهات متعددة كانت لكل منها سياستها بالنسبة للمرتبات وهو الأمر الذى تحقق بتعديل مرتبات هؤلاء العاملين - تحقيقا للعدالة - دون مناس بالاقدمات .

(طعن ٨١٠ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢١)

قاعدة رقم (٦٨٠)

المبدأ :

موظفو وعمال شركات النقل العام للركاب المسقط عنها الالتزام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠-العمال الذين كانوا قائمين بهذه الشركات وقت صدور القانون يعتبرون منقولين الى مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة أما موظفو هذه الشركات فقد رخص القانون لجهة الادارة أن تعين من تختاره منهم للعمل بالمؤسسة - نقل العمال يتم بحالتهم الوظيفية الصحيحة المستحقة لهم قانونا فى ١٩٦٠/٥/٢٣ وفقا للأحكام القانونية التى كانت سارية عليهم اثناء عملهم بالشركة المنقولين منها .

ملخص الحكم :

ان المشرع هدف صراحة الى نقل جميع العمال الذين كانوا قائمين بالعمل وقت صدور القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ بالعمل بالشركات التي اسقطت عنها وترخيصها الى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة على حين هدف المشرع بالنسبة لموظفى تلك الشركات الى ترخيص جهة الادارة فى تعيين من تختاره منهم للعمل بالمؤسسة المذكورة بالمرتبات التي تقدرها لهم على النحو الذى نصت عليه المادة (١٣) من القانون المشار اليه ، وترتيباً على ذلك فان جميع هؤلاء العمال ينقلون للعمل بالمؤسسة بحالتهم الوظيفية الصحيحة المستحقة لهم قانوناً فى ١٩٦٠/٥/٢٣ تاريخ العمل بالقانون بآدى الذكر وذلك وفقاً للاحكام القانونية التي كانت سارية على حالتهم اثناء عملهم بالشركة المنقولين منها .

(طعن ١٣٧٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

رابعا - ترام القاهرة :

قاعدة رقم (٦٨١)

المبدأ :

التزام - اقتراض شركة ترام القاهرة مبلغ مليون جنيه من مصلحة صناديق التامين والادخار وضمان المجلس البلدى للشركة فى الوفاء بأفساط الدين وفوائده بطريق التضامن - فرض الحراسة على مرفق ترام القاهرة بمقتضى القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٦٠ ثم اسقاط الالتزام بمقتضى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ وانشاء مؤسسة النقل العام التي حلت محل مجلس محافظة القاهرة فى الولاية على مرفق النقل ، وفى اداء افساط الدين المشار اليه - حق المؤسسة فى الرجوع على شركة الترام بما ادته عنها الى مصلحة صناديق التامين والادخار الدائنة .

ملخص الفتوى :

ابرم مجلس بلدية القاهرة فى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦١ اتفاقاً مع شركة ترام القاهرة بادخال بعض التعديلات على عقد التزام نقل الركاب الذى كانت تتولاه الشركة ، وذلك بتسيير مركبات ترولى باس

بدلا من مركبات الترام . وتضمن الاتفاق ان يمول البرنامج بمبلغ مليون جنيه تقترضه الشركة بضمان المجلس البلدى . وقد اقترضت الشركة هذا المبلغ من مصلحة صناديق التأمين والادخار بعقد قرض مؤرخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٦ كان المجلس البلدى طرفا فيه ، والتزام المجلس البلدى بضمان الشركة فى الوفاء باقساط الدين وفوائده بطريق التضامن ويمقتضى القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٦٠ فرضت الحراسة على مرفق ترام القاهرة وعلى كافة المنشآت المرتبطة والمكملة والمتمة للمرفق ، ثم صدر القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ باسقاط الالتزام الذى كان ممنوحا للشركة ، وبإلولة كافة منشآت المرفق والأموال المرتبطة والمكملة والمتمة الى مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة ، وفى ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦١ اصدر مجلس ادارة مؤسسة النقل العام قرارا بالتزام المؤسسة بإداء الدين المذكور بدلا من محافظة القاهرة (التى حلت محل مجلس بلدى القاهرة) ، ويثور التساؤل عن حق محافظة القاهرة او مؤسسة النقل العام فى الرجوع على شركة الترام بمبلغ المليون جنيه الذى ضمنته فى ادائه المحافظة (مجلس بلدى مدينة القاهرة) والذى تقوم مؤسسة النقل العام بإدائه نيابة عنها .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ، فاستبان لها فيما يختص بالسالة الأولى وعلى حق المحافظة او المؤسسة - الرجوع على شركة الترام بالدين سالف الذكر ، ان عقد القرض المبرم بين مصلحة صناديق التأمين والادخار وشركة الترام ومجلس بلدى القاهرة قد نص فى المادة السابعة منه على انه « ضمانا لوفاء قيمة السلفة وقدرها مليون جنيه والفوائد المشتربة فى هذا العقد يضمن الطرف الثالث (المجلس البلدى) ضمانا تضامنيا الطرف الثانى (الشركة) فى تنفيذ جميع شروط هذا العقد وعلى الأخص فى اداء مبلغ القرض مع الفوائد والملاحقات الأخرى فى مواعيد الاستحقاق حتى تمام الوفاء » . كما نصت المادة التاسعة منه على انه « فى حالة استرداد التزام شركة ترام القاهرة او اسقاطها او انهاءه يحل الطرف الثالث (المجلس البلدى) محل الشركة المذكورة فى اداء مبلغ القرض وفوائده بحيث يلتزم اداء اقساط القرض وفوائدها فى تواريخ الاستحقاق بالشروط والأوضاع الواردة فى هذا العقد » .

وتنص المادة الأولى من القرار الجمهورى بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة على ان « يسقط طبقاً لأحكام هذا القانون التزام استغلال مرفق النقل العام للركاب بالترام ترولى باس بمدينة القاهرة الذى كانت تتولاه شركة ترام القاهرة » . كما نصت المادة الثانية منه على ان « تؤول الى مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة كافة منشآت المرفق المشار اليه وكذا الاموال المرتبطة والمكاملة والمنتمية له وتتولى مؤسسة النقل العام ادارته » . ونصت المادة الخامسة منه على ان « تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذى لجنة تختص بتحديد وتقييم التزامات الشركة الناشئة عن استغلال المرفق والحقوق التى لا تؤول دون مقابل طبقاً للمادة الاولى من هذا القانون ، وتخصم هذه الالتزامات من الحقوق ... » .

واسقاط للالتزام فى حقيقته جزاء توقعه السلطة مانحة الالتزام على الملتزم نتيجة لأخطاء جسيمة اقترفها فى ادارته للمرفق بحيث يصبح من المتعذر الاطمئنان الى استمراره فى ادارة المرفق وتسييره ، وفى هذه الحالة لا تقوم السلطة مانحة الالتزام بتعويض الملتزم عن اسقاط التزامه ، والاسقاط باعتباره جزاء يوقع على الملتزم لا يعنى حل الشركة التى تقوم على ادارة المرفق بطريق الالتزام او انقضاء شخصيتها المعنوية ، وكل ما يعنيه هو اتصاؤها عن ادارة المرفق الذى كانت تديره لحسابها وتحت مسئوليتها نظراً لما ثبت من عجزها عن ادارته على وجه يحقق الصالح العام ، وما دامت الذمة المالية للشركة قائمة لم تنقض بعد فلدائبها حق الرجوع عليها دون سواها بما لهم من ديون فى ذمتها، لأن مخاطر ادارة المرفق تقع على عاتق الشركة التى منحت امتيازها وعليها وحدها ان تتحمل النتائج المالية المترتبة على هذا الاسقاط .

ومن حيث ان القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ اسقط التزام ادارة مرفق النقل العام للترام والترولى باس عن شركة ترام القاهرة وآلت بمقتضى السادتين الاولى والثانية منه الى مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة منشآت المرفق المشار اليه كافة وكذا الاموال المرتبطة والمكاملة والمنتمية له على ان تتولى مؤسسة النقل العام ادارته ، فلا يترتب على هذا الاسقاط

حل شركة ترام القاهرة ، بل تبقى شخصيتها المعنوية قائمة وتبقى ذمتها المالية مشغولة بديونها ، يؤيد هذا النظر أن المادة الخامسة من القانون المتقدم ذكره قررت مسؤولية الشركة عن التزاماتها الناشئة عن استغلال المرفق وخصم هذه الالتزامات من حقوق الشركة التي لا تؤول دون مقابل طبقا للمادة الأولى من القانون المذكور .

ومن حيث أن شركة ترام القاهرة اذ اقترضت مبلغ المليون جنيه من مصلحة صناديق التأمين والادخار بضمان مجلس بلدى القاهرة ضمانا تضامنيا فانها تظل مسئولة عن دينها هذا قبل مجلس محافظة القاهرة (الذى حل محل بلدية القاهرة) فله اذا ما اداها عنها طبقا لنص المادة التاسعة من عقد القرض ، أن يرجع عليها بما اداها تطبيقا لعهاد الكفالة باعتبار الشركة هي المدينة أصلا بهذا الدين .

وقد حلت مؤسسة النقل العام فى اداء اقساط الدين المذكور محل محافظة القاهرة وذلك طبقا لقرار مجلس ادارة المؤسسة فى ٧ من اكتوبر سنة ١٩٦١ فيكون لهذه المؤسسة حق الرجوع على شركة الترام بما ادته عنها الى مصلحة صناديق التأمين والادخار الدائنة ، وقد انتقلت اليها الولاية التى كانت للمحافظة فى شأن مرفق النقل فى مدينة القاهرة فحل محلها فى شأن هذا المرفق ، وذلك بمقتضى المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة والتى تنص على أنه « فيما عدا ما يدخل فى اختصاص هيئة عامة أخرى او ما يكون مدارا بطريق الالتزام تتولى المؤسسة ادارة واستغلال كافة مرافق النقل العام للركاب فى مدينة القاهرة » .

وبين من كتاب وزارة الاسكان والمرافق الى وزارة الاقتصاد رقم ٨٨٦ المؤرخ ١٩٦١/١١/٩ أن لشركة ترام القاهرة أموالا مستقلة عن مرفق ترام القاهرة فلم يشملها قانون الاسقاط ، وانما تشملها الحراسة العامة على أموال الرعايا البلجيكيين بمقتضى الأمر العالى رقم ٩٩ لسنة ١٩٦١ ، لذلك فانه يكون لمؤسسة النقل العام حق الرجوع على الشركة لأموالها هذه التى لا تتعلق بمرفق الترام وذلك اذا لم تكن الحقوق التى تتعلق بالمرفق والتى لا تؤول دون مقابل للمؤسسة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انه يجر
لمؤسسة النقل العام الرجوع على شركة ترام القاهرة بما تؤديه المؤسسة
عنها الى مصلحة صناديق التأمين والادخار ، وان تستوفى مبلغ المليون
جنيه من اموال شركة الترام .

(فتوى ٤ فى ١٩٦٢/١/٢)

قاعدۃ رقم (٦٨٢)

المبدأ :

التزام - اسقاط التزام مرفق الترام عن شركة ترام القاهرة - بقاء
شركة الترام قائمة رغم اسقاط الالتزام عنها - حق المؤسسة فى الرجوع
على الشركة فى اموالها هى دون اموال الرعايا البلجيكين الآخرين نظرا
لاستقلال شخصية الشركة عما عداها من الأشخاص كما انه لا حق لمحافظة
القاهرة فى الرجوع على اموال هؤلاء الرعايا البلجيكين استيفاء للاتاوات
والغرامات المستحقة على شركة الترام .

ملخص الفتوى :

ان شخصية شركة الترام مستقلة عن شخصية كل من المساهمين
فيها فضلا عن استقلالها عن الشخصيات القانونية للرعايا البلجيكين
الآخرين الذين فرضت على اموالهم الحراسة . وهذا الاستقلال فى
الشخصية يستتبع استقلال الذمة المالية لكل من الشركة كشخص معنوى
وغيرها من الأشخاص ومن ثم فلا يجوز الرجوع على اموال الرعايا
البلجيكين الآخرين الموضوعة تحت الحراسة وفاء للديون المستحقة
قبل الشركة .

وترتبيا على ما تقدم ، فانه لا يجوز لمؤسسة النقل العام فى سبيل
استيفاء دين المليون جنيه ان ترجع على اموال الرعايا البلجيكين
الآخرين الموضوعة تحت الحراسة اذا لم تكف اموال شركة الترام للوفاء به ،
كذلك لا يجوز لمحافظة القاهرة ان تعود على اموال هؤلاء الرعايا فى سبيل
ما قد يكون لها من اتاوت او غرامات مستحقة على الشركة بناء على
عقد الالتزام .

(فتوى ٤ فى ١٩٦٢/١/٢)

قاعدة رقم (٦٨٣)

المبدا :

صدر القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ باسقاط الالتزام عن شركة ترام القاهرة وإيلولة المرفق وكافة منشآته وأمواله الى مؤسسة النقل العام - عدم التزام المؤسسة بديون الشركة لأنها ليست خلفا عاما أى خاصا لها لا يمنع من حلول المؤسسة محل مجلس بلدى مدينة القاهرة فيما يختص بالتزاماته المتعلقة بالمرفق - أساس ذلك حلول المؤسسة محل المجلس البلدى فى القيام على المرفق - التحدى بأن التزامات المؤسسة محددة فى قانون الاسقاط مردود بان ما حدده القانون هو علاقة المؤسسة بالشركة دون علاقة المؤسسة بالمجلس البلدى الذى حلت محله - مثال بالنسبة لعقد قرض أبرمته الشركة بضمان المجلس البلدى - حلول المؤسسة محل المجلس البلدى فى الضمان دون أن يعتبر ذلك تبرعا بأموال المؤسسة .

ملخص الفتوى :

صدر القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ فى ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦١ الذى قضى باسقاط الالتزام عن شركة ترام القاهرة ونص فى المادة الثانية منه على أن تؤول الى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة كافة منشآت مرفق ترام القاهرة وكذا الأموال المرتبطة والمكاملة والمتمة له ، وتتولى المؤسسة إدارتها - وقد بعثت الادارة العامة للشركات بمحافظة القاهرة كتابا الى المؤسسة بتاريخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦١ يتضمن أنه بناء على اسقاط الالتزام عن شركة ترام القاهرة تكون مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة مسئولة عن سداد اقساط القرض المنوه عنه وفوائدها على الوجه المفصل فى اتفاق ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٦ .

ويبين من عقد القرض الذى أبرم بين مصلحة صناديق التأمين والادخار وشركة الترام ومجلس بلدى مدينة القاهرة أن المادة ٧ منه تنص على أنه « ضمانا لوفاء السلفة وقدرها ملبون جنيه والقواعد المشترطة فى هذا العقد يضمن الطرف الثالث (المجلس البلدى) ضمانا تضامنيا للطرف الثانى (الشركة) فى تنفيذ جميع شروط هذا العقد وعلى الأخص فى أداء مبلغ القرض مع الفوائد والملاحقات الأخرى فى مواعيد الاستحقاق حتى تمام الوفاء » .

وتنص المادة ٩ من العقد على أنه : « فى حالة استرداد التزم شركة ترام القاهرة أو اسقاطه أو إنهائه يحل الطرف الثالث (المجلس البلدى) محل الشركة المذكورة فى أداء مبلغ القرض وفوائده بحيث يلتزم أداء اقساط القرض وفوائدها فى تواريخ الاستحقاق بالشروط والأوضاع الواردة فى هذا العقد » .

كما تنص المادة الأولى من القرار الجمهورى بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة ، على أن « يسقط طبقاً لأحكام هذا القانون التزام استغلال مرفق النقل للركاب بالترام والتروولى باس بمدينة القاهرة الذى كانت تتولاه شركة ترام القاهرة » .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن « تؤول مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة كافة منشآت المرفق المشار اليه وكذا الأموال المرتبطة والمكاملة والمتمة وتتولى مؤسسة النقل العام إدارته » .

وتنص المادة الخامسة منه على أن : « تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية لتنفيذ لجنة تختص بتحديد وتقييم جميع التزامات الشركة الناشئة عن استغلال المرفق والحقوق التى لا تؤول دون مقابل طبقاً للمادة الأولى من هذا القانون . وتخصص هذه الالتزامات من الحقوق ... » .

ومن حيث أن الذى يبين من نص المادتين السابعة والتاسعة من عقد القرض المنوه عنه أن المدين الأسمى فى هذا القرض هو شركة ترام القاهرة ، والمجلس البلدى هو الضامن المتضامن ، والواقع أن نية المجلس البلدى قد اتجهت الى ضمان الشركة فى سداد اقساط القرض على اساس الأموال التى ستؤول اليه فى حالة الاسقاط . وهذه الأموال كفيلة بالوفاء بالدين بالإضافة الى الإيرادات التى كان سيحصلها المجلس البلدى من إدارته للمرفق . ولكن الوضع تغير فلم يصدر قرار من المجلس البلدى باسقاط الالتزام ولم تؤول اليه الأموال المشار إليها ، وإنما صدر القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ باسقاط الالتزام عن مرفق ترام القاهرة وقضى بإيولته وتولى إدارته مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، ويترتب على ذلك أن تحل المؤسسة محل المجلس البلدى فى كل ما يتعلق بالمرفق ،

ولا يكون للمؤسسة مصلحة جدية فى الاعتراض على سداد اقساط القرض لأن هذا السداد سيتم ضمن أموال المرفق ، وإذا ترتب عليه نقص فى صافى إيرباح المؤسسة فإن المقرر أن صافى إيرادات المؤسسة يؤهل إلى مجلس محافظة القاهرة (التى حلت محل المجلس البلدى طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٥٩) وهذا ما استند اليه مجلس إدارة المؤسسة بجلسته المعقودة فى ٧ من اكتوبر سنة ١٩٦١ حيث قرر التزام المؤسسة بقرض المجلس البلدى نظرا لحلولها محل المجلس البلدى وباعتبار أن المؤسسة هى الجهة التى آلت اليها أصول شركة الترام ، كما قرر أن ذلك لا يتعارض مع فتوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة من أن مؤسسة النقل العام لا تعد خلفا عاما أو خاصا لشركة الترام .

هذا وأن التزامات المؤسسة بالاتفاقات التى أبرمتها المحافظة (المجلس البلدى وقتذاك) لا يتعارض مع ما هو مسلم من أن المؤسسة ليست خلفا عاما أو خاصا للشركة لا تلتزم بالدين بصفة أصلية لحلولها محل الشركة وإنما هى تلتزم به نتيجة حلولها محل المحافظة (المجلس البلدى سابقا) فى القيام على المرفق فى مقابل أن يكون للمؤسسة الرجوع على الشركة بما تؤديه .

ولا حجاج فى أن التزامات المؤسسة قد حددت فى قانون الاسقاط ، وذلك أن ما حدده قانون الاسقاط هو علاقة المؤسسة بالشركة التى اسقط منها الالتزام ، ومن ثم لا يجوز تحميل المؤسسة بديون على الشركة لم ينص عليها القانون ، ولكن فى مجال العلاقة بين المؤسسة والمحافظة باعتبار الأولى قد حلت محل الثانية فى كل ما يتعلق بمرفق النقل فإنه لا يكون ثمة مانع من حلول المؤسسة فى الضمان .

هذا وأن ارتضاء مجلس إدارة المؤسسة هذا الحلول فى الضمان ترتيبا على حلوله محل المجلس البلدى فى تسيير المرفق وإدارته ، هو مما يملكه مجلس الإدارة باعتباره السلطة المهيمنة على شئون المؤسسة ، وعلى أساس أنه يملك اتخاذ ما يراه لازما لتسيير المرفق من قرارات ، ولا يعتبر هذا التصرف تبرعا بأموال المؤسسة ، مادامت المؤسسة قد حلت محل المحافظة فى تسيير المرفق ، ومادام للمؤسسة بعد ادائها مبلغ الدين حق الرجوع على الشركة فى أموالها الخاصة غير المتعلقة بالمرفق .

ومن حيث أنه متى كان مجلس إدارة المؤسسة قد قرر الالتزام باداء هذا القرض وكان قراره سليما ومطابقا للقانون ، فإنه لا يكون ثمة مجال للعدول عن هذا القرار .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام هيئة النقل العام بالقاهرة (مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة سابقا) بالاستمرار فى اداء اقساط الدين المستحق لمصلحة صناديق التأمين والاضمار مع بقاء حق الهيئة فى الرجوع على الشركة طبقا للقواعد العامة ، وأن التزام الهيئة بهذا الاداء قد قام على اساس سليم من القانون ، ومن ثم فلا يجوز التحلل منه .

(ملف ٢٢/٧٣ - جلسة ١٩٦٤/١١/١٨)

أيدت الجمعية العمومية هذه الفتوى بعد ذلك بجلسة ١٩٦٥/٥/١٢

خامسا - سكك حديد الدلتا :

قاعدة رقم (٦٨٤)

المبدأ :

موظف - موظفو وعمال مرفق سكك حديد الدلتا - اعتبارهم موظفين عموميين وفى مركز لائحى رغم خضوعهم للأحكام الواردة فى مجموعة الأوامر المستديمة التى أصدرتها شركة سكك حديد الدلتا - أساس ذلك - اضافة قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ على هذه الأحكام مع احكام قانون عقد العمل الفردى وصف القواعد التنظيمية .

ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء تاريخ مرفق سكك حديد الدلتا منذ اسقاط الالتزام من الشركة التى كانت قائمة بإدارته فى سنة ١٩٥٣ الى أن تقرر تصفيته فى سنة ١٩٥٧ انه فى ٣ من يونية ١٩٥٣ قرر مجلس الوزراء اسقاط التزام شركة سكك حديد الدلتا المساهمة الممنوح لها لإدارة مرفق السكك الحديدية ومصادرة التأمين المدفوع منها طبقا لما أفتى به قسم الرأى مجتمعاً بمجلس الدولة من أنه للحكومة اذا شاعت أن تقرر اسقاط التزام شركة سكك حديد الدلتا المساهمة الممنوح لها لإدارة مرفق السكك الحديدية ومصادرة التأمين المدفوع منها ويكون ذلك بقرار من

مجلس الوزراء . وبعد ان يتقرر اسقاط الالتزام تعلن الحكومة عن مزايده عامة لببيع المرفق ومعداته وأدواته وفقا لأحكام عقد الالتزام تمهيدا لاختيار ملتزم جديد . . وإذا رأت الحكومة بعد الاسقاط ان المصلحة العامة تقتضى استمرار سير المرفق أثناء المدة الى تستغرقها اجراءات المزايدة فتكون ادارة المرفق فى هذه الحالة بمعرفتها وعلى حسابها وتحت مسؤوليتها لحين اتمام المزايدة . . وفى ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على مذكرة رفعتها اليه وزارة المواصلات . . جاء فيها انه « بما ان المصلحة تقتضى بقاء سير المرفق أثناء المدة التى تستغرقها اجراءات المزايدة فنرجو من المجلس التفضل بالموافقة على اعتبار الحراسة التى كانت موضوعة عليه قبل اسقاط التزام الشركة منتهية ، وعلى ان تقوم مصلحة السكك الحديدية بادارة المرفق ، باعتبار ان اعمالها وثيقة الصلة به ، وعلى ان تكون ادارتها بالوضع الحالى لموظفى الدلتا وطبقا للوائحها وقواعدها ، مع تخويل مجلس ادارة السكك الحديدية سلطة البت فى شئون هذا المرفق خلال ادارته بمعرفة المصلحة . . وفى ٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ رفعت وزارة المواصلات الى مجلس الوزراء مذكرة ابرتات فيها (اولا) اقرار ما تم من طرح موجودات المرفق وحق استغلاله فى المزايدة العامة مرتين لم تسفرا عن ملتزم جديد يحل محل شركة سكك حديد الدلتا التى اسقط امتيازها ، وترتب على ذلك سقوط كل حق كان عقد امتياز يخوله لتلك الشركة ، وان ملكية الدولة لموجودات المرفق لا يقابلها اى عبء على الخزانه ، وفقا للمادة ١٧ من دفتر الشروط الملحقة بعقد الالتزام . (ثانيا) تخويل وزارة المواصلات وضع نظام لادارة مرفق النقل بالسكك الحديدية الزراعية على الاسس التى يقررها المجلس » . . وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ على البند الاول مما عرضته وزارة المواصلات ، وفيما يختص بالبند الثانى قرر تخويلها وضع نظام لادارة المرفق ، على اساس ان يدار المرفق كهيئة اعتبارية ملحقة بالسكك الحديد ، بادارة خاصة منفصلة .

وقد جرت ادارة المرفق على معاملة مستخدميه وعماله وفقا للأحكام الواردة فى مجموعة الأوامر المستديمة التى أصدرتها الشركة التى كانت قائمة على ادارته وفقا لأحكام قانون عقد العمل الفردى ، كما استمرت ايضا فى التامين عليهم ، وفقا للعقود التى أبرمت فى سنة ١٩٥٠ - مع شركة لاباترينيك (الجمهورية للتأمين حاليا) .

ولما صدر القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وأخر للائحار للعمال الخاضعين لأحكام قانون عقد العمل الفردى وبدا العمل به ، اختلف الرأى فى شأن خضوع عمال المرفق ، لأحكامه على النحو المبين فى كتاب الوزارة ، وتفرع عن هذا الخلاف مسائل تتحصل فى مدى جواز صرف مكافآت ترك الخدمة لهؤلاء العمال بالنسب المقررة فى قانون عقد العمل الفردى وجواز خصم قيمة الخسارة الناجمة عن تصفية وثائق التأمين الخاصة بكل عامل من مجموع المكافأة التى تستحق له .

ويستفاد مما تقدم ، ان مرفق سكك حديد الدلتا ، هو مرفق عام ، أخذت الدولة فى إدارته بالطريق المباشر ، اعتبارا من ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ ، تاريخ اسقاط الالتزام بإدارته عن شركة سكك حديد الدلتا المساهمة ، وأنه بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ عهدت الدولة بإدارة هذا المرفق ، الى مصلحة حكومية ، وهى مصلحة السكك الحديدية ، وقد كانت هذه الإدارة ، بإدى ذى بدء مؤقتة ، ثم استقر بصفة نهائية ، على النحو المتقدم بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، بوضع نظام لإدارة المرفق المذكور .

ومتى تبين ذلك ، وتحدد وضع المرفق المشار اليه على النحو السابق ، فإنه تبعاً لذلك يعتبر مستخدموه وعماله موظفين عموميين طبقاً للمدلول الشامل لهذا الاصطلاح ، متى كانت للعلاقة التى تربطهم بهذا المرفق صفة الاستمرار والدوام ، وهذه الصفة متحققة فى الغالب ، فى شأن العمال والمستخدمين المذكورين . ولا يغير من هذا النظر ، ان تكون العلاقة التى كانت تربط هؤلاء اصلاً ، بشركة سكك حديد الدلتا ، هى علاقة غير لائحية ، تخضع للأحكام الواردة فى مجموعة الأوامر المسديمة التى أصدرتها الشركة المذكورة ، كما تخضع أيضاً لأحكام قانون عقد العمل الفردى ، فى المسائل التى لم يرد ببيان حكمها نص فى المجموعة المشار إليها ، وفى المسائل التى تكون أحكام قانون عقد العمل أكثر فائدة ، لا يغير كل ذلك من النظر المتقدم ، لأن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ ، اذ نص على ان تكون إدارة المرفق بالوضع الحالى لموظفى الدلتا ، وطبقاً للوائحها وقواعدها ، يكون قد

أضى على أحكام مجموعة الأوامر المستديرة المشار إليها ، وعلى أحكام قانون عقد العمل الفردى ، وصف القواعد التنظيمية التى تحكم حالات العمال والمستخدمين المشار إليهم . وبهذا تقوم الرابطة بينهم وبين المرفق على أساس ما جاء فى تلك القواعد ، ويعتبر هؤلاء العمال والمستخدمون بخضوعهم لها ، بمقتضى الوضع الجديد للمرفق ، فى مركز لائعى ، يخضع لأحكام القانون العام ، وغنى عن البيان أنه ليس ثمت ما يمنع قانونا من استعارة بعض الأحكام التى تنظم العلاقات العقدية ، لتحكم حالات خاصة بموظفى الحكومة ، وإن هذه الأحكام المستعارة ، تعتبر بمقتضى النص عليها فى القوانين أو القرارات المنظمة لحالات هؤلاء الموظفين ، أو بمقتضى الاحالة إليها لحكام تنظيمية عامة ، بكل ما يترتب على ذلك من آثار .

وإذا كان هذا شأن العمال والمستخدمين المذكورين ، فإنهم يكونون على مقتضى ما سبق ، لا موظفين عموميين فحسب ، بل يكونون أيضا موظفين حكوميين ، لأنهم يعملون فى إدارة تتبع مصلحة من المصالح الحكومية .

(فتوى ٦٣٥ فى ١٩/٩/١٩٦١)

قاعدة رقم (٦٨٥)

المبدأ :

مرفق سكك حديد الدلتا - مكافأة نهاية الخدمة للموظف المعين به بعقد لمدة محددة - حسابها بالتطبيق لأحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - يكون على أساس أجر العامل - المقصود بأجر العامل وفقا للقانون المذكور - هو ما يتناوله من أجر ثابت مضاف إليه جميع ما يحصل عليه من المبالغ المشار إليها فى المادتين ٦٨٣ ، ٦٨٤ من القانون المدنى - المكافأة عن الأعمال الإضافية المؤقتة الخاصة بتصفية المرفق لا تدخل فى هذا الأجر - أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه « إذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الفسخ صادرا من جانب

صاحب العمل فى العقود غير محددة المدة وجب عليه ان يؤدى الى العامل مكافأة عن مدة خدمته على الوجه الآتى :

(أ) للعمال المعيّنين بالمساهية الشهرية :

أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تزيد المكافأة عن أجر سنة ونصف .

(ب) للعمال الآخرين :

أجرة عشرة أيام عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر خمسة عشرة يوماً عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تزيد المكافأة عن أجر سنة ونصف « .

وتنص المادة ٣٨ من المرسوم بقانون المذكور على أن « يتخذ الأجر الأخير للعمال أساساً لتقدير ... المكافأة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ وذلك بالنسبة الى العمال الذين يتقاضون أجورهم بالشهر أو بالأسبوع أو باليوم أو بالساعة « .

ومقتضى هذين النصين أن المعول عليه فى حساب مكافأة نهاية الخدمة ... طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - هو أجر العامل ، ومن ثم فإنه يتعين تحديد المقصود بالأجر الذى يتخذ أساساً لتقدير مكافأة نهاية الخدمة فى نطاق تطبيق أحكام المرسوم بقانون سالف الذكر .

ولما كانت المادة الرابعة من هذا المرسوم بقانون تنص على أنه « يقصد بالأجر فى تطبيق أحكام هذا القانون ما يتناوله العامل من أجر ثابت مضافاً إليه جميع ما يحصل عليه من المبالغ المشار إليها فى المادتين ٦٨٣ ، ٦٨٤ من القانون المدنى ... » .

وتنص المادة ٦٨٣ من القانون المدنى على أن « تعتبر المبالغ الآتية جزءاً لا يتجزأ من الأجر ، وتحسب فى تعيين القدر الجائز الحجز عليه » .

١ - العمالة التى تعطى للطوافين والمندوبين الجوابين والمطالين التجاريين .

٢ - النسب المئوية التى تدفع الى مستخدمى المحال التجارية عن ثمن ما يبيعهونه والعلاوات التى تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة .

٣ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على المرتب وما يصرف له جزاء امانته او مقابل زيادة اعبائه العائلية وما شابه ذلك ، اذا كانت هذه المبالغ مقررة فى عقود العمل الفردية او لوائح المصنع او جرى العرف بمنحها حتى يصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءا من الأجر لا تبرعا .

وتنص المادة ٦٨٤ من القانون المدنى على انه « لا يلحق بالأجر ما يعطى على سبيل الوهبة الا فى الصناعة او التجارة التى جرى فيها العرف بدفع وهبة ، وتكون لها قواعد تسمح بضبطها . وتعتبر الوهبة جزءا من الأجر اذا كان ما يدفعه منها العملاء الى مستخدمى المتجر الواحد يجمع فى صندوق مشترك ليقوم رب العمل بعد ذلك بتوزيعه على هؤلاء المستخدمين بنفسه او تحت اشرافه . ويجوز فى بعض الصناعات كصناعة الفنادق والمطاعم والمقاهى والمشارب ، الا يكون للعامل أجر سوى ما يحصل عليه من وهبة وما يتناوله من طعام » .

ويخلص من النصوص سالفة الذكر ان الأجر الذى تحسب على اساسه مكافأة الخدمة ، يتكون من عنصرين : اولهما - هو الأجر الثابت للعامل والعنصر الآخر يتمثل فى جميع ما يحصل عليه العامل من المبالغ المشار اليها فى المادتين ٦٨٣ ، ٦٨٤ من القانون المدنى - فقد يكون عمالة ، او نسبة مئوية من ثمن ما يبيعه المستخدم ، او اعانة غلاء معيشة ، او مكافأة على امانته او فى مقابل زيادة اعبائه العائلية او وهبة من عملاء المحل الذى يشتغل فيه . والنوع الاول من المبالغ تضاف الى الأجر الثابت فى حساب مكافأة نهاية الخدمة هى العمالة ، والعمالة - او العمولة - هى الأجر الذى يتقاضاه مستخدموا المحال التجارية الذين يطوفون بمختلف المدن والقرى بحثا عن مشترين للسلع التى تتجر فيها تلك المحال وتحسب العمالة على اساس الصفقات التى تاتى عن طريقهم . والنوع الثانى هو النسب المئوية التى تدفعها بعض المحال التجارية لمستخدميها من ثمن ما يبيعهونه ، تشجيعا لهم على الاهتمام بعملهم . والنوع الثالث هو اعانة غلاء المعيشة - وهى عبارة عن نسبة مئوية من الأجر تؤدي الى العامل لتغطية زيادة نفقات المعيشة والنوع الرابع من المبالغ المشار اليها هو المنحة التى تعطى للعامل علاوة على الأجر

الثابت فى نهاية كل سنة او فى فترات معينة خلال السنة ، وقد جرت العادة الا يختص بالمنحة فريق من عمال المؤسسة الواحدة دون الفريق الآخر ، بل تصرف للجميع دون استثناء ، وصرف هذه المنحة انما يكون من جانب صاحب العمل وحده تبرعا منه لعماله دون ان يكون موضع مساومة بينه وبين العمال ، والدافع الى ذلك ما يحققه صاحب العمل من ارباح تسمح له بهذا التبرع . وقد استقر القضاء فى فرنسا على ان صرف المنحة سنويا يجعلها حقا - لا تبرعا اذا صرفت باستمرار ، وكان صرفها بنسبة واحدة لجميع مستخدمى المؤسسة دون استثناء أحد منهم ، وفى هذه الحالة تعتبر المنحة جزءا من الأجر وتأخذ حكمه . ويعتبر كذلك من قبيل المنحة ما يصرف للعامل جزاء امانته او فى مقابل زيادة اعبائه العائلية وما شابه ذلك اذا كانت هذه المبالغ مقررة فى عقود العمل الفردية او لوائح المصنع او جرى العرف بمنحها حتى اصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءا من الأجر لا تبرعا والنوع الخامس والاخير من المبالغ سالفة الذكر هو الوهبة - فقد جرى العرف على أن يدفع عملاء المحال العامة كالمقاهى والمطاعم والمشارب - بالاضافة الى ثمن ما يقدم لهم من طعام او شراب - مبلغا من المال لمن قام بخدمتهم ، وهو ما يسمى « بالبقيش » والطابع الذى يميز الوهبة انها تدفع لشخص لا يتقاضى ممن دفعها ثمنا لما قدم من خدمات ويشترط لاعتبار الوهبة جزءا من الأجر - فى الصناعة والتجارة - شرطان : الأول ان يكون العرف قد جرى بدفعها ، والثانى ان يكون لها قواعد تسمح بضبطها . كما تعتبر الوهبة جزءا من الأجر - ولو لم يتوافر الشرطان المذكوران - اذا كان ما يدفعه منها العملاء الى مستخدمى المتجر الواحد يجمع فى صندوق مشترك ليقوم رب العمل بعد ذلك بتوزيعه على هؤلاء المستخدمين بنفسه او تحت اشرافه ، كما قد تحل الوهبة محل الأجر الثابت فى بعض الصناعات كصناعة الفنادق والمطاعم والمقاهى والمشارب .

ومن حيث ان المكافأة التى كانت تمنح للموظف - صاحب الشأن - لاشرافه على الأعمال الحسابية الخاصة بمراحل تصفية مرقف سكك حديد الدلتا وتزويد لجنة التصفية بالبيانات اللازمة ، ولم تكن تصرف من ميزانية المرقف ، وانما كانت تصرف من حصيلة التصفية نظير عمل مؤقت خاص بالتصفية وينتهى بانتهائها ، ومن ثم فان هذه المكافأة لا تعتبر اجرا ثابتا كما انها لا تعتبر جزءا من هذا الأجر الثابت ،

(م - ٧٧ - ج ٢٢)

اذ انها لا تدخل فى نوع من انواع المبالغ المشار اليها - فهي ليست عمالة
او نسبة مئوية من ثمن المبيعات او اعانة غلاء معيشة ، كما انها ليست
منحة بمعناها سالف الذكر ، ولا مكافأة على امانته او فى مقابل زيادة
اعبائه العائلية ، وهى أخيراً ليست هبة على النحو السابق الاشارة اليه .
وعلى ذلك فان المكافأة المذكورة لا تدخل فى مدلول الأجر الذى تحسب
على اساسه مكافأة نهاية الخدمة للسيد المذكور - بالتطبيق لاحكام المرسوم
بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى .

(فتوى ١٣٣ فى ١٩٦٣/١/٢٩)

قاعدة رقم (٦٨٦) .

المبدأ :

موظفو وعمال مرفق سكك حديد الدلتا - نظام التامين
الخاص بهم - عدم خضوعهم فيه لاحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥
بل استحقاقهم مكافآت ترك الخدمة طبقاً لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧
لسنة ١٩٥٢ او حصيلة وثيقة التامين الجماعى ايها افضل ، وذلك دون
خصم الخسارة الناتجة عن تصفية حصة المرفق فى الوثيقة - افادتهم كذلك
من احكام تامين الشيخوخة وتامين العجز والوفاة المنصوص عليها فى
المادتين ٥٥ و ٥٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التامينات
الاجتماعية - اساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان مستخدمى وعمال مرفق سكك حديد الدلتا ، لا يخضعون
لاحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن انشاء صندوق للاذخار
وأخر للتامين - ذلك لان نطاق مريان هذا القانون محدد فى المادتين
الاولى والثانية منه ، اللتين تفيدان ان الاصل هو خضوع جميع العمال
الخاضعين لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد
العمل الفردى لاحكام ذلك القانون ، وانه استثناء من هذا الاصل
لا يخضع لهذه الاحكام عمال الحكومة ومستخدموها الخارجون عن الهيئة
ولما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ،

تتناول عمال الحكومة ومستخدميها الخارجين عن الهيئة ، وان المادة الثانية قد أخرجتهم على سبيل الاستثناء من حكم القانون ، ومن ثم فإن عمال الحكومة ومستخدميها الخارجين عن الهيئة لا يخضعون لأحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ حتى ولو كانت علاقتهم بالحكومة علاقة عقدية يحكمها المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى .

وليس ثمت ما يحول قانونا دون استمرار ادارة مرفق سكك حديد الدلتا فى تنفيذ عقود التأمين الجماعى التى سبق ان أبرمت مع شركة لاباترينك للتأمين (الجمهورية حاليا) ، متى كانت هذه الادارة ترى وجه المصلحة فى ذلك ، وغنى عن البيان ان استمرار العمل بنظام التأمين المشار اليه والعقود المبرمة فى شأنه يجد سنده فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ المشار اليه ، لأن هذا النظام يندرج فى عموم الأوامر واللوائح والقواعد التى كان معمولا بها فى شركة سكك حديد الدلتا والتى نص القرار المذكور على استمرار العمل بها .

واشارك العامل فى نظام تأمين جماعى يستهدف افادته من مزايا افضل من تلك التى يقررها المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه بحيث تكون مكافأة ترك الخدمة محددة بالنسب المقررة فى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر ، هى الحد الأدنى لما يجب منحه للعامل من مكافأة عن مدة خدمته بالمرفق ، ولا يجوز الانتقاص من مقدار هذه المكافأة .

ومما يجدر التنبيه اليه أنه بالنسبة الى من بقى من العمال فى خدمة مرفق سكك حديد الدلتا حتى تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية فإن تطبيق الأحكام المقدمة فى شأنهم « لا يخل بحقوقهم فى الافادة من الأحكام الخاصة بتأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة » وهى الأحكام الواردة فى الفصلين الثانى والثالث من القانون المشار اليه متى كانت هذه الأحكام أكثر فائدة لهم ، وذلك طبقاً للمادتين « ٥٥ و ٥٦ » من هذا القانون ، واللذين تقضيان بمرئى أحكام الفصل الثانى الخاص بتأمين الشيخوخة . والفصل الثالث الخاص بتأمين العجز والوفاة على مستخدمى وعمال الحكومة ما لم يكن لهم وقت العمل بهذا القانون نظام أفضل .

لهذا انتهت رأى الجمعية الى ان مستخدمى وعمال مرقق سكك حديد الدلتا لا يخضعون لأحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وانهم يستحقون مكافآت ترك الخدمة طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ او حصيلة وثيقة التامين الجماعى ايهما افضل لهم وذلك دون خصم الخسارة الناتجة عن تصفية حصة المرقق فى الوثيقة .

اما بالنسبة الى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المتقدم ذكره فانهم يخضعون لأحكام المادتين ٥٥ و ٥٦ منه على النحو السابق .

(فتوى ٦٣٥ فى ١٩٦١/٩/٩)

قاعدة رقم (٦٨٧)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤١ لسنة ١٩٦١ بشأن تصفية ما بقى من خطوط سكك حديد الدلتا والفيوم الزراعية ووضع قواعد خاصة لتعيين الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون بهما ببعض الهيئات العامة - عدم سريان ما تضمنه القرار الجمهورى المشار اليه من قواعد لضم مدة الخدمة السابقة ، ايا كان وجه تفسيرها ، على من تركوا الخدمة بالشركتين المذكورتين قبل تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تصفية سكك حديد الدلتا والفيوم الزراعية .

ملخص الحكم :

ان المتبين من عنوان القرار الجمهورى رقم ٤٤١ لسنة ١٩٦١ ومن مجموع نصوصه انه انما يعالج أوضاع الأشخاص الذين كانوا يعملون بشركتى سكك حديد الدلتا والفيوم الزراعية وقت أن تقررت تصفيتهما بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٧ . وقد تأكد هذا النظر بما لا يدع مجالاً للشك مما ورد فى مادته السادسة أنفة الذكر التى قضت بسريان احكامه من تاريخ العمل بالقرار رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٧ ، فحددت بذلك نطاق تطبيقه من حيث الزمان ومن حيث الأشخاص الذين يفيدون من احكامه ، وهو تحديد يخرج من نطاقه من كانوا يعملون بالشركتين المذكورتين وتركوا الخدمة فيهما قبل هذا التاريخ .

(طعن ٢٨١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٤)

قاعدة رقم (٦٨٨)

المبدأ :

مرفق سكك حديد الدلتا - هو مرفق عام كان يدار بطريق الالتزام ثم ادارته الدولة بالطريق المباشر بعد اسقاط الالتزام - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ عهد بإدارته الى مصلحة السكك الحديدية - ان موظفى هذا المرفق ومستخدميه وعماله يعتبرون منذ هذا التاريخ فى عداد الموظفين العموميين - أساس ذلك - مرفق سكك حديد الدلتا « موظفوه - ضم مدة الخدمة السابقة » .

ملخص الحكم :

ان مرفق سكك حديد الدلتا هو مرفق عام ، كان يدار اولاً بطريق الالتزام بواسطة شركة مساهمة انجليزية ثم اخذت الدولة فى ادارته بالطريق المباشر بعد اسقاط الالتزام المشار اليه ، اذ بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ عهدت الدولة بإدارة هذا المرفق الى مصلحة السكك الحديدية ، وقد كانت هذه الادارة ، بادية ذى بدء مؤقتة ثم استقرت بصفة نهائية بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ وعلى ذلك فان موظفى هذا المرفق ومستخدميه وعماله يعتبرون منذ ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ فى عداد الموظفين العموميين ، ولا يغير من هذا النظر ان تكون العلاقة التى كانت تربط هؤلاء اصلاً بشركة سكك حديد الدلتا تخضع للأحكام الواردة فى مجموعة الأوامر التى أصدرتها الشركة المذكورة مكمله بقانون عقد العمل الفردى ، لا يغير كل ذلك من النظر المتقدم ، لأن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ اذ نص على ان تكون ادارة المرفق بالوضع الحالى لموظفى الدلتا وطبقاً للوائح الشركة مكمله بقانون عقد العمل الفردى يكون قد اضى على الأحكام مألوفة الذكر وصف القواعد التنظيمية ، اذ ليس ثمة ما يمنع قانوناً من استعارة بعض الأحكام التى تنظم العلاقات العقدية ، وتطبيقها فى حالات خاصة على بعض موظفى الدولة ، وعندئذ تعتبر هذه الأحكام المستعارة ، بناء على النص عليها أو الاحالة اليها احكاماً تنظيمية عامة بكل ما يترتب على ذلك من آثار .

قاعدة رقم (٦٨٩)

المبدأ :

ادارة الدولة مرفق سكك حديد الدلتا بوصفه مرفقا عاما بالطريق المباشر • اثره • اعتبار موظفيه وعماله ومستخدميه فى عداد الموظفين العموميين - لا يحول دون ذلك استمرار خضوعهم فى جميع شئونهم الوظيفية للقواعد والاحكام المنظمة لعلاقتهم بالادارة القديمة - ليس ثمة ما يمنع قانونا من استعارة بعض الاحكام التى تنظم العلاقات العقدية لكى تحكم حالات خاصة بموظفى الدولة •

ملخص الحكم :

ان مرفق سكك حديد الدلتا بوصفه مرفقا عاما قد اخذت الدولة على عاتقها ادارته بالطريق المباشر اعتبارا من ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٣ • بمقتضى قرار مجلس الوزراء سالف الذكر • ومن ثم فان موظفيه ومستخدميه وعماله يعتبرون بهذه المثابة فى عداد الموظفين العموميين منذ ذلك التاريخ وان استمروا طبقا للحالة الواردة فى قرار مجلس الوزراء المشار اليه خاضعين فى جميع شئونهم الوظيفية للقواعد والاحكام المنظمة لعلاقتهم بالادارة القديمة وهى التى تضمنتها مجموعة الاوامر المستديمة التى اصدرتها شركة سكك حديد الدلتا مكمله بقانون عقد العمل الفردى ، اذ ليس ثمة ما يمنع قانونا من استعارة بعض الاحكام التى تنظم العلاقات العقدية لكى تحكم حالات خاصة بموظفى الدولة ، وعندئذ تعتبر هذه الاحكام المستعارة بناء على النص عليها او الاحالة اليها احكاما تنظيمية عامة بكل ما يترتب على ذلك من آثار •

(طعن ١٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٦٩٠)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٣ بالابقاء على نظم التوظيف المعمول بها فى مرفق سكك حديد الدلتا ، لا يكسب موظفيه غير المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة حقا فى الحصول على مكافأة نهاية الخدمة •

ملخص الحكم :

لا اعتداد بما اقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه من ان مجلس الوزراء حين اصدر قراره فى ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ بالابقاء على نظم التوظيف المعمول بها فى مرفق سكك حديد الدلتا يكون قد انتهى من مباشرة السلطة الاستثنائية التى كانت مخولة بمقتضى المادة ١٢ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ آنف الذكر قبل تعديلها بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤ النافذ اعتبارا من يناير سنة ١٩٥٤ بما من شأنه ان يكسب المدعين حقا فى الحصول على مكافأة نهاية الخدمة لا ينال منه القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤ باثر رجعى ، لا اعتداد بذلك كله لأن هذه السلطة الاستثنائية انما خولت آنذاك لمجلس الوزراء لأعمالها فى حالات فردية بالنسبة الى موظفين لجانب انتهت مدة خدمتهم ويرى المجلس لأسباب معينة قائمة بهم يكون تقديرها موكولا اليه منحهم مكافأة خاصة الامر الذى لا تحتمله نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ السابق الاشارة اليه أو مفهومها الضمنى مما ينفى معه انطواء هذا القرار على معنى الاقرار للمدعين بمراكز ذاتية لا يجوز المساس بها باثر رجعى .

(طعن ١٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٦٩١)

المبدأ :

عمال مرفق سكك حديد الدلتا - يسرى فى شأنهم قانون عقد العمل الفردى - أساس ذلك من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان عمال مرفق سكة حديد الدلتا فى مركز مؤقت يطبق فى حقهم قانون عقد العمل الفردى وذلك بناء على ما جاء بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ من ان تكون ادارة هذا المرفق بالوضع الحالى لموظفى شركة الدلتا وطبقا للوائحها

وقواعدها ومن بين هذه القواعد قانون عقد العمل الفردى الذى كان مطبقا على عمال المرفق المذكور قبل ادارته بمعرفة الهيئة العامة للسكك الحديدية التى تتولى ادارته بمقتضى قرار مجلس الوزراء سالف الذكر وبوضعه الحالى كما تقدم .

(طعن ٩٤٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٩)

قاعدة رقم (٦٩٢)

المبدأ :

مدة خدمة موظفى مرفق سكك حديد الدلتا ليست كلها من طبيعة واحدة - مدة الخدمة السابقة على ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ تاريخ ادارة المرفق ادارة مباشرة تعتبر قضيت فى شركة مساهمة - المدة التالية لهذا التاريخ تعتبر مدة خدمة قضيت فى احد الأشخاص الادارية العامة .
أثر ذلك بالنسبة لضم مدة الخدمة طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

أن مدد خدمة موظفى مرفق سكك حديد الدلتا ليست كلها من طبيعة واحدة ، فمدة الخدمة السابقة على ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ تاريخ موافقة مجلس الوزراء على تخويل مصلحة السكك الحديدية ادارة المرفق ادارة مباشرة ، هذه المدة تعتبر قضيت فى شركة مساهمة أما المدة التالية لهذا التاريخ فانها تعتبر مدة خدمة قد قضيت فى احد الأشخاص الادارية العامة وبذلك يختلف حكم احدى المدتين عن حكم الأخرى ، طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - الذى أحال اليه القرار الجمهورى رقم ٤٤١ لسنة ١٩٦١ السابق الإشارة اليه - من حيث الشروط التى يجب توفرها لحساب أيهما فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة .

(طعن ١١٦٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٩)

قاعدة رقم (٦٩٣)

المبدأ :

وظيفة ناظر بلوك نظيرة لوظيفة فراز - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان وظيفة ناظر بلوك التي شغلها المدعى من ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ نظيرة لوظيفة ناظر محطة التي قررت لجنة شئون الموظفين انها تتفق في طبيعتها مع وظيفة فراز ولما كان اولئك هو الثابت فان اعتبار طبيعة العمل في المدة التي قضاها المدعى في الشركة سالفة الذكر من ١٠ من يونية سنة ١٩٤٦ الى ٩ من يونية سنة ١٩٥٣ ، متفقة مع طبيعة عمله كفراز اذ يجري داخل الاطار العام لقرار لجنة شئون الموظفين المبين انفا ويعد بمثابة تطبيق لفكرته ومن ثم فليس في هذا التطبيق اى افتئات على اختصاص لجنة شئون الموظفين في هذا الصدد .

(طعن ١١٦٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٩)

قاعدة رقم (٦٩٤)

المبدأ :

رئيس اللجنة الادارية الحكومية لادارة مرفق سكك حديد الدلتا هو المختص دون غيره بتأديب عماله - لا يسوغ لوزير المواصلات تعديل الجزاء الموقع من رئيس اللجنة بالتشديد - اساس ذلك - عدم وجود نص تشريعي يصرى على عمال المرفق يخول وزير المواصلات هذا الحق .

ملخص الحكم :

صدور قرار مجلس الوزراء في ٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ بتحويل وزارة المواصلات وضع نظام لادارة المرفق على اساس ان يدار كهيئة اعتبارية ملحقة بالسكك الحديدية بادارة خاصة منفصلة .. وتنفيذا لهذا القرار عهد بادارة المرفق الى لجنة أطلق عليها « اللجنة الادارية الحكومية لادارة مرفق سكك حديد الدلتا » وقد جرى العمل على ان تعرض امور

المرفق - ومن بينها المسائل الخاصة بتأديب عماله - على لجنة تضم الى جانب اعضاء اللجنة الادارية كبار موظفى المرفق من المديرين والمشرفين على اقسامه الثلاثة وترفع هذه اللجنة توصياتها الى رئيس اللجنة الادارية الحكومية - الذى يجيء على قمة الجهاز الادارى المكلف بادارة المرفق المذكور - وذلك لاصدار قراراته فى شأنها ومما لا شك فيه أن رئيس هذه اللجنة - وقد نيظت به ادارة هذا المرفق - يكون هو المختص دون غيره بتأديب عماله فهو ممثل رب العمل وهو اللجنة الادارية ولا تقتصر سلطته على مجرد اقتراح الجزاءات كما ذهبت الى ذلك الحكومة .

وان ساغ القول بحق الوزير فى التعقيب على القرارات الصادرة من السيد رئيس اللجنة الادارية الحكومية لمرفق سكك حديد الدلتا فانه لا يجوز له التشديد الا استنادا الى نص تشريعى يخوله هذا الحق وذلك على نحو ما فعل المشرع فى المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عندما خول السيد الوزير سلطة تحديد العقوبة التى يصدرها وكيل الوزارة او رئيس المصلحة - وفى المادة ٤٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر التى خولت للوزير تشديد العقوبة التى يصدرها مدير تلك الهيئة . ومما لا شك فيه انه لا هذا القرار الجمهورى ولا ذلك القانون يبرى ايهما على موظفى مرفق سكك حديد الدلتا بل يبرى عليهم قانون عقد العمل الفردى حسبما سلف البيان ولم يصدر اى نص تشريعى يجيز للسيد وزير المواصلات تشديد العقوبة الصادرة من السيد رئيس اللجنة الادارية المختصة قانونا بتأديب عمال ذلك المرفق .

(طعن ٩٤٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٩)

مرض

• الفصل الأول : مرض معد

• الفصل الثاني : مرض عقلي

الفصل الأول

مرض معد

قاعدة رقم (٦٩٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية وقرار وزير الصحة فى ١٢/٤/١٩٥٩ بتنظيم عمليات التطعيم ضد الجدرى - الأصل هو اتمام عملية التطعيم بواسطة مكاتب الصحة على أن يقوم بذلك طبيب - للمندوب الصحى استثناء القيام بهذه العملية بشرط أن تسندها اليه السلطات الصحية .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية للاقليم المصرى ينص فى المادة (٢) على أنه يجب تطعيم الطفل بالطعم الواقى من مرض الجدرى خلال ثلاثة اشهر على الاكثر من يوم ولادته وذلك بمكاتب الصحة أو الوحدات الصحية الأخرى أو بواسطة المندوب الصحى الذى تسند اليه السلطات الصحية هذا العمل ، ونصت المادة (٩) على أن يصدر وزير الصحة القرارات اللازمة لتنظيم عمليات التطعيم أو التحصين ضد الأمراض المعدية (بما فيها الجدرى) ثم صدر قرار وزير الصحة فى ١٢/٤/١٩٥٩ بتنظيم عمليات التطعيم ضد الجدرى وناط بعملية التطعيم بمكاتب الصحة أو الوحدات الصحية الأخرى أو بواسطة المندوب الصحى الذى تسند اليه السلطات الصحية هذا العمل ، وفاد نصوص القانون المذكور والقرار الوزارى أن الأصل هو اتمام عملية التطعيم بواسطة مكاتب الصحة ، وأن المختص بذلك هو طبيب ، ويجوز استثناء للمندوب الصحى القيام بهذه العملية ولكن بشرط أن تسند اليه السلطات الصحية هذا العمل .

(طعن ٧٦٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٦٥)

الفصل الثانى

مرض عقلى

قاعدة رقم (٦٩٦)

المبدأ :

القرار بحجز مصاب بمرض عقلى تطبيقا للمادة ٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ - وجوب قيامه على ركنين : اصابة المحجوز بمرض عقلى ، وخطورة مرضه بما من شأنه الاخلال بالأمن أو النظام أو سلامة المريض أو الغير - صدور قرار بالحجز رغم انعدام أحد الركنين - فقدان له لركن السبب - الغاؤه - التعويض عن الضرر الناشئ عنه .

ملخص الحكم :

ان المادة الرابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية تنص على أنه « لا يجوز حجز مصاب بمرض فى قواه العقلية الا اذا كان من شأن هذا المرض ان يخل بالأمن أو النظام العام أو يخشى منه على سلامة المريض أو سلامة الغير وذلك طبقا لأحكام هذا القانون ٠٠٠ » ، ويظهر من ذلك ان القرار الذى تصدره الادارة بالحجز يجب - لكى يكون مطابقا للقانون - ان يقوم على ركنين هما : اصابة الشخص المحجوز فعلا بمرض عقلى ، ثم خطورة مرضه بأن يكون من شأنه الاخلال بالأمن أو النظام العام أو كأن يخشى منه على سلامة المريض أو سلامة الغير . وبغير توافر ذلك يكون حجزه غير جائز قانونا ، ويجب الغاء القرار بحجزه لانعدام سببه المبرر له ، كما يكون له الحق فى مطالبة الادارة بتعويضه عما اصابه من ضرر بسبب هذا القرار ان كان لذلك وجه .

قاعدة رقم (٦٩٧)

المبدأ :

حجز المصاب بمرض عقلي - تقرير قيام سببه - مسألة فنية موضوعية متروكة لتقدير مجلس مراقبة الأمراض العقلية - سلطة القضاء الادارى فى التعقيب على ذلك والتحقق منه - أساسها ومجال استعمالها .

ملخص الحكم :

لئن كانت سلطة مجلس مراقبة الأمراض العقلية مشكلا على النحو المنصوص عليه فى المادة الثانية من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بامراض عقلية ، فى تقرير ما اذا كان شخص مصابا بمرض عقلي ام لا ، هى فى الاصل سلطة تقديرية باعتبارها من الأمور الفنية ذات التقدير الموضوعى . بحيث ما كان يجوز التعقيب عليها الا عند اساءة استعمال السلطة ، الا انه لما كان الامر يتعلق بالحرية الشخصية فانه يجوز للقضاء الادارى من حيث المبدأ ، اتخاذ ما يلزم للتحقق من ذلك اذا قدم اليه طلب الالغاء ، وليس قبل ذلك بدعوى اثبات حالة استقلال .

(طعن ٤٦٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٦٩٨)

المبدأ :

التزام الموظف برد مبلغ من النقود - اصابته بمرض عقلي بعد نشوء الالتزام بالرد لا يعتبر من قبيل الاستحالة المانعة من تنفيذ هذا الالتزام - حالة الاعسار الطارئة بعد نشوء الالتزام لا تعتبر من أسباب انقضاء الالتزام .

ملخص الحكم :

ان اصابة الموظف بمرض عقلي بعد نشوء التزامه قد تكون مفضية الى تعذر رد ما سلم له ولكنها لا تعتبر من قبيل الاستحالة المانعة من

تنفيذ التزامه ، ذلك ان محل هذا الالتزام اشياء مثلية غير معينة الا بمقدارها وبوعها ومثلها لا ينعقد بحكم طبائع الأمور ومن ثم يتعين ردها فى جميع الاحوال ولا يحول دون ذلك التذرع بان ما اعتراه من ذهول واضطراب قد انشا لديه حالة اعسار ناشئة عن فقد تلك المبالغ لأن الاعسار ولو كان بقوة قاهرة ليس سببا فى انقضاء التزامه بدفع مبلغ من النقود اما اعفاؤه من العقاب عن تهمة الاختلاس فأمر مستقل عن التزامه برد المبلغ المشار اليه لعدم قيام الاستحالة المانعة من التنفيذ .

(طعن ١٦٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٥)

قاعدة رقم (٦٩٩)

المبدأ :

القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ نصه على اختصاص مجلس مراقبة الأمراض العقلية بالنظر فى حجز المصابين بأمراض عقلية والافراج عنهم والترخيص للمستشفى المعدة لهم والتفتيش عليها - لا يحول دون ابدائه الراى فى الحالات التى ترجع اليه فيها الجهات الادارية ولو كانت خاصة بأشخاص غير محجوزين أو مطلوب حجزهم أو دخولهم مستشفيات الأمراض العقلية .

ملخص الحكم :

بالرجوع الى أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية يبين انه قد حدد اختصاص مجلس مراقبة الأمراض العقلية بالنظر فى حجز المصابين بأمراض عقلية والافراج عنهم وفى الترخيص بالمستشفيات المعدة لهم والتفتيش عليها وذلك حسبما هو مستفاد من نص المادة الأولى من القانون المذكور ومن سائر احكامه وتحديد اختصاص مجلس المراقبة على هذا الوجه لا يحول دون ابدائه لرايه فى الحالات التى ترجع اليه فيها الجهات الادارية ولو كانت خاصة بأشخاص غير محجوزين أو مطلوب حجزهم أو دخولهم فى مستشفيات الأمراض العقلية باعتبار أن ذلك من الأمور التى تتصل بتخصصه .

(طعن ٦٣٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٩)

قاعدة رقم ٧٠٠)

المبدأ :

اعفاء المجنون أو المصاب بمرض عقلي من مسئولية ارتكاب فعل معاقب عليه ، ليس مرده الى مجرد اصابته بالجنون أو بالمرض العقلي ، وإنما مرده الى أن يكون فاقد الشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الفعل بسبب المرض العقلي .

ملخص الحكم :

ان اعفاء المجنون أو المصاب بعاة في العقل من مسئولية ارتكاب فعل معاقب عليه ليس مرده الى مجرد اصابته بالجنون أو بالمرض العقلي ، وإنما مرده الى أن يكون فاقد الشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الفعل بسبب مرضه العقلي أو جنونه بمعنى أنه اذا كان المرض العقلي متقطعاً غير مستمر أي لا يصيب المريض بحالة مستديمة من فقد الشعور أو الاختيار ، فإنه يكون مسئولاً عما يقع منه في الفترات التي لا يثبت أنه كان فاقداً أثناءها الشعور أو الاختيار بسبب المرض العقلي .

(طعن ٤٣٦ لسنة ١٦ ق - جملة ١٩٧٢/١٢/٥)

میری قانونی

—————

قاعدة رقم (٧٠١)

المبدأ :

مركز الموظف بالنسبة لمرتبه فى المستقبل مركز قانونى عام يجوز تغييره - مركزه بالنسبة لمرتبه الذى حل فعلا مركز قانونى ذاتى ينطوى على حق مكتسب لا يجوز المساس به الا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى - لا يقف فى طريق استيفاء هذا الحق المكتسب تعطل الادارة بنفاذ الاعتمادات المالية المقررة من قبل ، او عدم التأشير من المراجع المختص بمراقبة الصرف .

ملخص الحكم :

إذا استوفى التنظيم العام اوضاعه ومقوماته التى تجعله نافذا قانونا واستحق الموظف على مقتضاه مرتبه بحلول ميعاده ، أصبح هذا المرتب حقا مكتسبا له واجبا ادائه ، لا يحول دون ذلك نفاذ الاعتمادات المقررة من قبل ، او عدم كفايتها ، ولو رفض الموظف المختص لهذا السبب او ذاك التأشير بالصرف ، وغاية الأمر ان ذلك قد يستدعى فقط تأخير الصرف الى ان تدبر الادارة المال اللازم ، ذلك انه اذا كان مركز الموظف بالنسبة لمرتبه فى المستقبل هو مركز قانونى عام يجوز تغييره فى أى وقت ، فإن مركزه بالنسبة لمرتبه الذى حل فعلا هو مركز قانونى ذاتى ولد له حقا مكتسبا واجب الاداء ، لا يجوز المساس به الا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى منه كلائحة ، فلا يقف فى سبيل استيفائه هذا الحق ما قد تتعلل به الادارة من نفاذ الاعتمادات المقررة من قبل ، او عدم كفايتها او عدم التأشير من المراجع المختص بمراقبة الصرف .

(طعن ١٧٥ لسنة ١ ق - جلسة ١١/٢/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٧٠٢)

المبدأ :

المادة ١٧٣ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - المادة ١١ من اللائحة الداخلية لكلية التجارة جامعة الزقازيق - لا يجوز نقل الطالب الى السنة الرابعة لرسومه فى أكثر من

مقررين من مقررات السنة الثالثة بالإضافة الى مادة التخلف من السنة الثانية - صدور قرار اعلان النتيجة ونقل الطالب بالمخالفة لللائحة - هو قرار معيب بعيب مخالفة القانون دون أن ينحدر به الى هاوية الانعدام - مضى أكثر من ستين يوما على صدوره - تحصنه - اساس ذلك : كفالة الاستقرار وتوفير الطمأنينة بحفظ المراكز القانونية وجعلها بمنجاة من الزعزعة والاضطراب - لا يجوز سحب مثل هذا القرار دون التقيد بالميعاد الا اذا كان مبنيا على غش أو تدليس - خلو القرار من غش أو تدليس - الأثر المترتب على ذلك : القرار الساحب يكون واردا على قرار غير قابل للسحب لتمتعه بالحصانة القانونية المقررة للقرارات - مخالفة القرار الساحب للقانون - الغاء القرار الساحب وأحقية الطالب فى القيد بالفرقة الرابعة لا يمس وجوب امتحانه فى المواد التى رسب فيها .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٧٣ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على انه يشترط لنجاح الطالب فى الامتحانات أن ترضى لجنة الامتحانات عن فهمه وتحصيله وذلك وفق أحكام اللائحة التنفيذية وأحكام اللائحة الداخلية المختصة . وتقضى المادة ١١ من اللائحة الداخلية لكلية التجارة بجامعة الزقازيق بأن « ينقل الطالب من الفرقة المقيد بها الى الفرقة التالية اذا نجح فى جميع المقررات او كان راسبا فيما لا يزيد على مقررين من فرقته او فرقة ادنى ، وفى هذه الحالة الاخيرة يؤدى الطالب الامتحان فيما رسب فيه من مقررات مع طلاب الفرقة السابقة ... » .

ومن حيث انه ولئن كان مقتضى ذلك عدم جواز نقل المدعى الى السنة الرابعة لرسوبه فى أكثر من مقررين من مقررات السنة الثالثة بالإضافة الى مادة التخلف من السنة الثانية الا ان القرار الصادر بنقله الى السنة المذكورة وقيده بها قد مضى على صدوره أكثر من ستين يوما دون أن تقوم الجامعة بسحبه فمن ثم يكون قد ترتب عليه للمدعى مركز ذاتى لا يجوز المساس بعد هذا التاريخ دون أن يحتاج فى هذا الصدد بانعدام القرار وصدوره نتيجة خطأ وقعت فيه الكلية ... ذلك ان غاية ما يشوبه هو صدوره بالمخالفة للمادة ١١ من اللائحة الداخلية للكلية مما يصمه بعيب مخالفة القانون دون أن ينحدر به الى هاوية الانعدام ولأنه إن ساغ القول بأن الخطأ لا يجوز اغفاله والابقاء عليه الا انه يقابل هذا الجواب

قاعدة أصلية أخرى من مقتضاها كفالة الاستقرار وتوفير الطمأنينة بحفظ المراكز القانونية وجعلها بمنجاة من الزعزعة والاضطراب ولو كانت مشوبة بعيب يبطئها وذلك بعد فوات الوقت الذي عينه القانون للاعتراض عليها من جانب ذوى الشأن بالطعن فيها عن طريق دعوى الالغاء وهو ستين يوما .

ومن حيث ان الاوراق قد خلت مما ينبىء عن صدور قرار نقل المدعى الى الفرقة الرابعة مقيدة بها بناء على غش او تدليس من جانبه مما كان يخول جهة الادارة الحق فى سحب هذا القرار دون التقييد بميعاد اعمالا لقاعدة « الغش يفسد كل شيء » .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان قرار نقل المدعى الى السنة الرابعة مع التسليم برسومه فى اكثر من مقررين والصادر نتيجة خطأ وقعت فيه الجامعة دون ان يشارك فيه ، يخضع لقاعدة تحصن القرارات الادارية بحيث يكتسب حصانة تعصمه من الالغاء القضائى او السحب الادارى بفوات ستين يوما على صدوره منظويا على ما يعتوره من عيب مخالفة القانون ، ومن ثم فان القرار الصادر بسحبه فى ١٩٧٩/١١/٨ يكون واردا على قرار غير قابل للسحب لتمتعته بالحصانة القانونية المقررة للقرارات التى فات ميعاد الغائها او سحبها قانونا ، وبالتالي يكون هذا القرار الساحب قد جاء مخالفا للقانون حقيقا بالالغاء ويكون الحكم المطعون فيه قد صادف الصواب وصحيح القانون اذ قضى بالغاء هذا القرار الصادر من كلية التجارة بسحب نتيجة امتحان الفرقة الثالثة فيما تضمنته من اعتبار المدعى منقولا الى السنة الرابعة وما يترتب على ذلك من آثار منها احقيقته فى القيد بالفرقة الرابعة واداء امتحان هذه الفرقة ، دون مساس بوجوب نجاح الطالب فى المواد الراسب فيها .
(طعن ١٢٢٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/١١)

قاعدة رقم (٧٠٣)

البيد :

صدور قرار من مجلس القسم المختص بكلية الآداب يرسى قواعد جديدة لقبول الطلاب بشعبة من الشعب المنبثقة من هذا القسم ، لا يرسى الا على الطلبة المتقدمين الى الكلية بعد تاريخ ذلك القرار للتنظيمى العام .

ملخص الحكم :

إذا صدر قرار من مجلس القسم بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية بوضع نظام جديد للقبول فى شعبة الآثار المصرية المنبثقة من هذا القسم وأن تم قبول الطالب بها ، فلا يبرى هذا القرار على الماضى ولا يمس المراكز الذاتية التى نشأت قبل صدوره اعمالا لقاعدة استقرار المراكز القانونية التى نشأت فى ظل قاعدة تنظيمية بحيث تظل تلك المراكز الذاتية منتجة لكافة اثارها القانونية ابان العمل بالقاعدة التنظيمية متى صدرت سليمة ومتفقة مع القانون . ولا تسرى القاعدة القانونية الجديدة التى عدلت من أحكام قاعدة تنظيمية سابقة الا على ما ينشأ من مراكز قانونية فى ظل هذه القاعدة القانونية الجديدة ومن تاريخ ارسائها . ومن ثم فلا يبرى قرار مجلس القسم بكلية الآداب جامعة الاسكندرية بوضع نظام جديد للقبول بشعبة الآثار المصرية المنبثقة من ذلك القسم الا على حالات الطلبة الذين لم يتم قبولهم فى الشعبة ، وذلك كله كاتر حال ومباشر للتنظيم الجديد .

(طعن ١٧٨١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٧/٨/١٩٨٤)

مركز قومی البحوث

www.ksars.org

قاعدۃ رقم (٧٠٤)

المبدأ :

للمركز القومى للبحوث شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة - هذا الاستقلال يستتبع اعتبار نقل الموظف من أية مصلحة حكومية الى المركز وبالعكس بمثابة تعيين - قواعد التعيين هى التى تطبق فى هذه الحالة وليست قواعد النقل - عدم خضوع المنقول للقيد الزمنى الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

ملخص الحكم :

ان للمركز القومى للبحوث شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ، كما ان له ميزانيته المستقلة عن ميزانية الدولة ، ويستتبع هذا الاستقلال اعتبار النقل من أية مصلحة حكومية الى المركز وبالعكس بمثابة التعيين ، ذلك ان النقل فى هذه الحالة ينشئ علاقة جديدة بين الموظف المنقول والمركز المنقول اليه ، وبذلك فان قواعد التعيين هى التى تطبق فى هذه الحالة وليست قواعد النقل ، وعلى ذلك لا يخضع الموظف المنقول للقيد الزمنى الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بشأن نظام موظفى الدولة والذى يقضى بعدم جواز ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة الى وزارة أو مصلحة اخرى الا بعد مضى سنة على الأقل من تاريخ نقله ، اذ هذه المادة تتكلم - فى الحقيقة - عن نقل الموظف داخل نطاق الكيان الادارى للدولة كشخص اعتبارى عام مستقل عن غيره من اشخاص القانون العام . هذا فضلا عن ان الاصل هو ترقية الموظف المنقول متى توفرت فيه شروط الترقية ، والقيد الذى اوردته المادة المشار اليها هو فى الحقيقة بمثابة استثناء من هذا الاصل ، ولذلك يجب تطبيقه فى اضييق الحدود ولا يتوسع فى تفسيره ولا يقاس عليه .

قاعدة رقم (٧٠٥)

المبدأ :

المركز القومي للبحوث - مؤسسة عامة .

ملخص الفتوى :

فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٣٩ صدر مرسوم بإنشاء مجلس فؤاد الأول الأهلى للبحوث ، ثم صدر القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٣ بإدماج مجلس فؤاد الأول الأهلى للبحوث ومعهد فؤاد الأول للصحراء فى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، وقد قضى هذا القانون فى المادة الاولى منه بان يؤلف المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى بقرار منه معهدين خاصين احدهما المعهد القومى للبحوث والاخر معهد الصحارى المصرية يتولىان تحقيق الأغراض المنصوص عليها فيه تحت اشراف المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، كما يقوم كل من هذين المعهدين بوضع اللوائح والقرارات المنظمة لعمله والخاصة بموظفيه ومستخدميه وعماله من ناحية التعيين والفصل والتاديب وتحديد المرتبات والمعاشات والمكافآت ، وبشرط موافقة المجلس الدائم لتنمية الانتاج المنصوص عليهما . وقضى فى المادة الثانية منه بالغاء المرسوم الخاص بإنشاء مجلس فؤاد الأول الأهلى للبحوث ، وقد استمر هذا الوضع حتى صدر القانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن إعادة تنظيم المعهد القومى للبحوث ، وقد نص فى مادته الاولى على ان تنشأ هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية يطلق عليها المركز القومى للبحوث وتلحق برئاسة مجلس الوزراء « ، ونص فى مادته الثالثة على ان « يعين للمركز مدير يتولى ادارة أعماله الفنية والادارية ، ويصدر بتعيينه قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس المجلس الأعلى للعلوم ، ويقرر مجلس الوزراء مرتبه ، ويكون للمدير سلطة وكيل الوزارة الدائم ما لم نخوله لوائح المركز سلطات أوسع ويعاونه فى ذلك كرتب عام يعين بقرار من مجلس الوزراء ، ويتكون المركز من أقسام فنية ، ويكون تعيين رؤسائها بقرار من رئيس المجلس الأعلى للعلوم بناء على ترشيح مدير المركز « ، وكذلك نص فى مادته الثامنة على ان « يكون

للمركز ميزانية خاصة ، ويدير المركز امواله وشئون موظفيه طبقا لاحكام اللائحة التى يعتمدها مجلس الوزراء دون التقيد فى ذلك باحكام القوانين واللوائح والتعليمات التى تخضع لها المصالح الحكومية ، ويخضع المركز لرقابة ديوان المحاسبة « ، وفى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٧ باعتماد اللائحة المشار اليها .

ويستفاد مما تقدم ان المركز القومى للبحوث مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية ممتثلة ، وان شئون موظفيه تنظمها لائحة خاصة هى اللائحة المالية والادارية المعتمدة بقرار من رئيس الجمهورية ، وان لموظفيه الفنيين كادرا خاصا بهم يختلف عن الكادر العام .

(فتوى ٦٤٥ فى ١٧/٢/١٩٦٠)

قاعدۃ رقم (٧٠٦)

المبدأ :

سريان احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن المركز القومى للبحوث من غير اعضاء هيئة البحوث فيما لم يرد به نص فى اللائحة الادارية والمالية للمركز الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ - عدم سريان حكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ الا فى النطاق الذى حددته وحيث يوجد نقل للموظف ومن ثم لا يمتد مجال تطبيقها الى حالة التعيين .

ملخص الحكم :

انه وان كانت احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تعمى على موظفى المركز القومى للبحوث من غير اعضاء هيئة البحوث وذلك فيما لم يرد بشأنه تنظيم خاص فى اللائحة الادارية والمالية للمركز الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ ، الا ان المادة ٤٧ من هذا القانون لا يسرى حكمها الا فى النطاق الذى حددته هذه المادة ، وحيث يوجد نقل للموظف ، ومن ثم لا يمتد مجال تطبيقها الى حالة التعيين الذى تنظمه القواعد الواردة فى الفصل الثانى من القانون المذكور الخاصة بالتعيين فى الوظائف ، وليست القواعد التى تضمنها الفصل الرابع المتعلقة بالنقل والندب والاعارة .

وإذا كان قد ليجز النقل من الحكومة الى المؤسسات العامة لامكان الافادة من خبرة موظفى الحكومة فى تطعيم هذه المؤسسات بالعناصر الصالحة - حسبما جاء فى اسباب الحكم المطعون فيه - فانه ليس معنى ذلك حرمان هؤلاء الموظفين عند نقلهم اليها من الترقية متى توفرت فيهم شروطها ، شأنهم فى ذلك شأن باقى الموظفين بها ، اذ لا يجوز ان يضار هؤلاء من هذا النقل مع ان القصد من نقلهم الاستفادة من خبراتهم .

(طعن ١٦٤٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٧)

قاعدة رقم (٧٠٧)

المبدأ :

المركز القومى للبحوث - وظيفة الأستاذ المساعد الباحث لهذا المركز - شروط التعيين فيها وفقا لنص المادة ٣١ من اللائحة الادارية والمالية لهذا المركز - ان يكون المرشح قد شغل وظيفة باحث فى المركز او وظيفة مدرس فى احدى الجامعات بالجمهورية او فى معهد علمى من طبقتها مدة خمس سنوات على الأقل - المدد التى تقضى فى وظيفة باحث بمعهد أبحاث طب المناطق الحارة - لا تدخل فى ضمن مدة الخمس السنوات المشار اليها لأن نص المادة ٣١ من اللائحة يشترط لحساب مثل هذه المدد ان تكون قد قضيت بأحد مراكز البحوث أو المعاهد العلمية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣١ من اللائحة الادارية والمالية للمركز القومى للبحوث على انه يشترط فيمن يعين أستاذا باحثا مساعدا :

١ - ان يكون قد شغل وظيفة باحث فى المركز او وظيفة مدرس فى احدى الجامعات بالجمهورية او فى معهد علمى من طبقتها مدة خمس سنوات على الأقل وتدخل ضمن مدة الخمس سنوات المشار اليها المدة التى يكون قد قضاها المرشح كباحث بأحد مراكز البحوث او المعاهد العلمية ذات المستوى الجامعى فى الخارج .

ومفاد هذا النص أن المشرع اشترط فيمن يعين أستاذا باحثا مساعدا بالمركز القومى للبحوث أن يكون قد شغل وظيفة باحث فى هذا المركز

مدة خمس سنوات على الأقل أو ان يكون قد امضى هذه المدة شاغلا لوظيفة مدرس فى احدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو فى معهد علمى من مستوى الجامعات ، وقد عطف المشرع على ذلك بان اجاز ان يحسب ضمن المدة المشار اليها المدة التى تقضى فى عمل باحث باحد مراكز البحوث أو المعاهد العلمية ذات المستوى الجامعى فى الخارج .

والتفسير السليم للعبارة الاخيرة الواردة فى النص المشار اليه وهى « عمل باحث باحد مراكز البحوث أو المعاهد العلمية ذات المستوى الجامعى فى الخارج » يقتضى توافر وصفين فى مركز البحوث الذى يودى فيه هذا العمل اولهما ان يكون هذا المركز موجودا خارج اقليم الجمهورية لالعربية المتحدة وثانيهما ان يكون فى مستوى الجامعات فى الخارج ، يدل على ذلك ان وصف « ذات المستوى الجامعى فى الخارج » ، يرد على ما سبقه وهو المعاهد العلمية كما يرد ايضا على العبارة التى عطفت عليها وهى احد مراكز البحوث اذ ان هذا الوصف يرد على المعطوف والمعطوف عليه .

ولا وجه للقول بان المقصود من عبارة « فى الخارج » الواردة فى نص المادة ١/٣١ المشار اليه هو خارج المركز سواء اكان داخل الجمهورية او خارجها ومن ثم فان المدة التى تقضى فى وظيفة باحث باى مركز غير المركز القومى للبحوث بغض النظر عن مكان وجوده تدخل ضمن مدة الخمس سنوات المنصوص عليها فى هذه المادة ، لا وجه لهذا القول لأن عبارة « فى الخارج » تنصرف بحسب معناها الاصطلاحي « الى خارج اقليم الدولة » ولا يجوز صرفها عن هذا المعنى الا بدليل ، وفضلا عن ذلك فان النصوص الاخرى للائحة تؤكد ان هذه العبارة لا تخرج عن المعنى المشار اليه (المواد ٣٩ و ٥٨ و ٩١ و ١٠١) .

ولا يغير من هذا النظر ان مشروع اللائحة حسبما تمت صياغته فى اللجنة الاولى للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع كان يتضمن نصا يجيز ان يحسب ضمن مدة الخمس سنوات سائلة الذكر « مدد البحث والدراسات التى تقضى فى البعثات او فى اقسام او وحدات البحوث بالمركز او باحدى الوزارات او المصالح الفنية الحكومية او المؤسسات العامة أو الهيئات العلمية أو الشركات المساهمة وغيرها من الجهات التى يقررها المجلس » وذلك بشروط معينة ، لا يغير ذلك من النظر المشار اليه

لأن نص المادة ١/٣١ صريح فى وجوب توافر الوصفين السابقين ببيانهما فى أى مركز للبحوث غير المركز القومى للبحوث ومن ثم لا يسوغ الاجتهاد فيما ورد فيه نص صريح قطعى فضلا عن ان حذف هذا النص من اللائحة يدل على اتجاه الشارع الى المعنى المتقدم .

وغنى عن البيان انه اذا كان المركز القومى للبحوث يرى ان تمت مراكز أخرى للبحث فى الجمهورية العربية المتحدة تعتبر معادلة له من حيث مستوى الأبحاث التى تجرى فيها فان للمجلس ان يقترح تعديل النص على نحو يجيز حساب المدد التى تقضى فى هذه المراكز ما دامت فى مستوى جامعى حتى لا يكون شأنها اقل من شأن نظائرها فى الخارج وان يتضمن التعديل المقترح بيان الجهة المختصة بتقدير مراكز البحوث المعادلة من حيث المستوى الجامعى للمركز المذكور .

(فتوى ٤٢٥ فى ١٩٦٢/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٧٠٨)

المادة :

المركز القومى للبحوث - وظيفة رئيس وحدة - عدم جواز تعيين الباحث بالمركز فى هذه الوظيفة الا اذا توافرت فى شأنه الشروط الأربعة المبينة بالفقرة (١) من المادة ٣١ من اللائحة المالية والادارية للمركز القومى للبحوث - عدم جواز تقدمه لشغل هذه الوظيفة استنادا الى توافر شروط التعيين فى هذه الوظيفة من الخارج فى شأنه قبل تعيينه فى وظيفة باحث .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص اللائحة الادارية والمالية للمركز القومى للبحوث الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٧ ان المادة ٢٧ من هذه اللائحة بينت اعضاء هيئة البحوث فى المركز وهم رئيس قسم ورئيس وحدة وباحث ، كما بينت المادة ٣٠ شروط تعيين الباحث وهى :

اولا : ان يكون حاصله على درجة دكتور من احدى الجامعات

المصرية او على درجة اعلى منها فى المادة التى تخصص فيها . او ان يكون حاصلا من جامعة أجنبية او معهد علمى معترف بهما على درجة يعتبرها مجلس رؤساء الأقسام معادلة لذلك مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها .

ثانيا : ان يكون قد مضت سبع سنوات على الأقل على حصوله على درجة بكالوريوس أو ما يعادلها .

وحددت المادة ٣١ من اللائحة شروط تعيين رؤساء الوحدات فنصت على ان « يشترط فيمن يعين رئيس وحدة :

اولا : ان يكون حاصلا على المؤهل المنصوص عليه فى البند (١) من المادة ٣٠ .

ثانيا : ان يكون قد شغل وظيفة باحث بالمركز او وظيفة مدرس باحدى كليات الجامعات المصرية او فى معهد علمى من طبقته مدة ست سنوات على الأقل .

ثالثا : ان تكون قد مضت ثلاث عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة بكالوريوس او ما يعادلها .

رابعا : ان يكون قد قام وهو باحث باجراء ونشر بحوث مبتكرة او بأعمال ممتازة تتصل بأهداف المركز .

ويجوز استثناء ان يعين مرشحون من غير الباحثين او المدرسين باحدى كليات الجامعات المصرية اذا توافرت فيهم الشروط الاتية :

اولا : ان يكونوا حاصلين على المؤهل المنصوص عليه فى البند (١) من المادة ٣٠ ومضى على حصولهم عليه سنتان على الأقل .

ثانيا : ان يكون قد مضت خمس عشرة سنة على الأقل على حصولهم على درجة بكالوريوس او ما يعادلها .

ثالثا : ان يكونوا قد نشروا بحوثا مبتكرة أو قاموا فى مادتهم بأعمال ممتازة تتصل بأهداف المركز » .

ويستفاد من هذه النصوص ان المشرع بعد تحديد وظائف هيئة البحوث فى المركز على النحو المبين فى المادة ٢٧ من اللائحة الادارية (م - ٧٩ - ج ٢٢)

والمالية المشار اليها فى المادة ٢٠ شروط تعيين الباحث وفى المادة ٣١ شروط تعيين رئيس الوحدة وقد تضمن هذا النص نوعين من الشروط .

النوع الأول : ينظم الشروط الخاصة بتعيين رئيس الوحدة من بين الباحثين فى المركز أو المدرسين فى الجامعات المصرية أو فى المعاهد العلمية من طبقته فشرط فيما شرط للتعيين فى وظيفة رئيس وحدة ان يكون المرشح قد شغل وظيفة باحث بالمركز أو وظيفة مدرس باحدى كليات الجامعات المصرية أو فى معهد علمى من طبقته مدة ست سنوات على الأقل .

والنوع الثانى : ينظم شروط التعيين من غير هذه الطوائف وقد بينت هذه الشروط الفقرة الأخيرة من النص المشار اليه اذ أجازت استثناء تعيين مرشحين من غير الباحثين أو المدرسين باحدى كليات الجامعات المصرية اذا توافرت فيهم الشروط الثلاثة التى تقدم ذكرها .

ويخلص مما تقدم انه لا يجوز التعيين فى وظيفة رئيس وحدة من بين لية طائفة من هذه الطوائف الا اذا توافرت فى المرشح الشروط الخاصة بها ، فلا يجوز تعيين الباحث أو المدرس باحدى كليات الجامعات المصرية أو فى معهد علمى من طبقته فى وظيفة رئيس وحدة الا اذا توافرت فيه الشروط الأربعة المشار اليها فى صدر المادة ٣١ من اللائحة ، ومن هذه الشروط ان يكون قد شغل وظيفته تلك مدة ست سنوات على الأقل فاذا لم تتوافر فيه هذه الشروط فلا يجوز تعيينه فى وظيفة رئيس وحدة ، ولو توافرت فى شأنه الشروط الأخرى التى شرطها المشرع لتعيين المرشحين من الخارج فى وظيفة رئيس وحدة . . ذلك لأنه لا يدخل فى ضمن نطاق المرشحين من الخارج التى خصها المشرع بشروط خاصة تختلف فى مجموعها عن شروط تعيين الباحثين أو المدرسين بالجامعات أو بالمعاهد المعادلة لها فى وظائف رؤساء وحدات .

وعلى مقتضى ما تقدم لا يجوز للباحث الذى توافرت فيه شروط التعيين فى وظيفة رئيس وحدة من الخارج عند تعيينه فى وظيفة باحث - لا يجوز له ان يتقدم لشغل وظيفة رئيس وحدة - ويشترط لتعيينه فى هذه الوظيفة توافر الشروط الأربعة الواردة بالفقرة الأولى من المادة ٣١ من اللائحة المالية والإدارية للمركز القومى للبحوث .

قاعدة رقم (٧٠٩)

المبدأ :

المركز القومي للبحوث - التعيين في وظيفة رئيس وحدة - اشتراط
اللائحة الادارية والمالية للمركز ان يكون قد شغل وظيفة باحث بالمركز
مدة ست سنوات على الأقل - المقصود بذلك شغل هذه الوظيفة عن طريق
التعيين لا الذنب - حساب المدة التي قضيت في اعمال البحث قبل العمل
بميزانية السنة المالية ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ضمن المدة المشترطة - لا يغير من
ذلك ان وظيفة باحث لم تدرج بالميزانية الا اعتبارا من هذا التاريخ -
عدم الاعتداد الا بالمدة التي قضيت في جهات معينة على سبيل الحصر .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢٧ من اللائحة الادارية والمالية للمركز القومي للبحوث
على ان « أعضاء هيئة البحوث في المركز هم (ا) رئيس قسم (ب)
رئيس وحدة (ج) باحث » ، كما تنص المادة ٣٠ على ان « يشترط
فيمن يعين باحثا :

(١) ان يكون حاصلا على درجة دكتور من احدى الجامعات المصرية
او على الأقل على أعلى درجة تمنحها في المادة التي تخصص فيها .
او ان يكون حاصلا من جامعة اجنبية او معهد علمي معترف بهما
على درجة يعتبرها مجلس رؤساء الاقسام معادلة لذلك مع مراعاة احكام
القوانين واللوائح المعمول بها .

(٢) ان يكون قد مضت سبع سنوات على الأقل على حصوله على
درجة بكالوريوس او ما يعادلها » .

وتنص المادة ٣١ على انه « يشترط فيمن يعين رئيس وحدة :
(١) ان يكون حاصلا على المؤهل المنصوص عليه في البند (ا)
من المادة ٣٠ .

(٢) ان يكون قد شغل وظيفة باحث بالمركز او وظيفة مدرس في
احدى كليات الجامعات المصرية او في معهد علمي من طبقته مدة ست
سنوات على الأقل .

(٣) ان تكون قد مضت ثلاث عشرة سنة على الأقل على حصوله
على درجة يكالوريوس او ما يعادلها .

(٤) ان يكون قد قام وهو باحث بإجراء ونشر بحوث مبتكرة او بأعمال ممتازة تتصل بأهداف المركز . . »
وانه ولئن كانت وظيفة باحث لم تدرج فى الميزانية الا اعتبارا من السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٥ ، الا ان اعمال البحث الخاصة بهذه الوظيفة كانت قائمة قبل تاريخ العمل بتلك الميزانية وكان يتولاها موظفون فنيون باسم باحثين ، ومن ثم يتعين حساب المدة التى قضاه هؤلاء الموظفون فى ممارسة اعمال البحث المذكورة قبل تاريخ العمل بميزانية السنة المالية ١٩٥٥ / ١٩٥٦ فى ضمن مدة الست السنوات الواجب قضاؤها فى وظيفة باحث كشرط من شروط التعيين فى وظيفة رئيس وحدة بالمركز ، ذلك ان الخبرة والمران اللذين يستهدف المشرع توافرها فيمن يعين رئيس وحدة يتوافر كلاهما فيمن قام بأعمال البحث المذكورة سواء قبل ادراج الوظيفة وظهورها فى الميزانية ام بعد ذلك ، والمعول عليه فى هذا الصدد انما هو الخبرة والمران اللتان تتوافران من ممارسة اعمال البحث دون ظهور او عدم ظهور الوظيفة فى الميزانية .

وفىما يتعلق بتحديد المقصود بعبارة « شغل وظيفة باحث لمدة ست سنوات » المنصوص عليها فى البند ٢ من المادة ٣١ من لائحة المركز كشرط من شروط التعيين فى وظيفة رئيس وحدة ، فان الأصل المسلم فى هذا الصدد ان شغل الوظيفة لا يكون الا عن طريق التعيين فيها تعيينا نهائيا بالادارة القانونية اللازمة لذلك ، ويؤيد هذا النظر : ان المشرع فى اللائحة الادارية والمالية المشار اليها ذاتها قد افصح عن المدلول الذى يعنيه من هذه العبارة ، ذلك انه نص فى المادة ١٥ منها على ان « يعقد المركز الامتحانات بمعرفته لشغل الوظائف الخالية بعد الاعلان عنها ، ويجوز شغل بعضها او كلها دون امتحان ، كما يجوز له شغلها بطريق النقل » .

هذا الى ان الأصل عدم جواز ترقية الموظف الذى يندب للقيام بأعمال وظيفة فى مصلحة اخرى فى هذه المصلحة ، وانما تكون ترقينه فى جهته الأصلية وكذلك الشأن فى حالة الاعارة .

ولما كانت المادة ٣١ سالفة الذكر تنص فى عبارة صريحة واضحة على أن يكون المرشح للتعين فى وظيفة رئيس وحدة قد شغل وظيفة باحث بالمركز او وظيفة مدرس فى احدى كليات الجامعات المصرية او فى معهد علمى من طبقتها مدة ست سنوات على الأقل ، وظاهر من هذا النص ان

المشرع قد حدد على سبيل الحصر الجهات التى يعتد بعمل المشرح فيها عند حساب مدة الست السنوات المشار اليها وتلك الجهات هى المركز القومى للبحوث او احدى كليات الجامعات المصرية او معهد علمى من طبقتها ، ومن ثم فلا يدخل فى حساب الست السنوات المدة التى تقضى فى جهات غير الجهات المشار اليها او فى وظائف ادنى من تلك التى حددها المشرع على سبيل الحصر فى تلك الجهات .

لهذا انتهى الرأى الى ان المدة التى قضها الموظفون الفنيون فى اعمال البحث بالمركز قبل تاريخ العمل بميزانية السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٥ تحسب فى ضمن مدة الست السنوات المنصوص عليها فى المادة ٣١ من اللائحة الادارية والمالية للمركز القومى للبحوث ، وانه لا يجوز حساب مدد الندب بالمركز للقيام باعمال وظيفة باحث ولا المدد التى تقضى فى جهات غير تلك المنصوص عليها فى المادة ٣١ من اللائحة الادارية والمالية للمركز او فى وظائف فى هذه الجهات ادنى من الوظائف المنصوص عليها فى تلك المادة ، لا يجوز حساب هذه المدد فى ضمن الست السنوات سالفة الذكر .

(فتوى ١٤٥ فى ١٧/٢/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٧١٠)

المبدأ :

القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بتحديد مرتبات الباحثين المساعدين فى المركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة التابعة لوزارة البحث العلمى - المادة الاولى من هذا القانون تنص صراحة على ان يحسب لمساعدة الباحث المدة التى قضها كطالب بحث وتسوى حالته ويسلم مرتبه على هذا الاساس - لا اساس للقول بان هذا القانون عالج الاقدمية وحدها دون تسلسل المرتب فى المدة المحسوبة بهذا القانون .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بتحديد مرتبات الباحثين المساعدين بالمركز القومى للبحوث ومعامل البحوث المتخصصة التابعة لوزارة البحث العلمى تنص صراحة على ان « يحسب لمساعد الباحث فى مدة الخدمة بوظيفته فى المعاهد المشار اليها المدة التى قضها كطالب بحث بحيث تسوى حالته وتسلسل مرتبه على هذا الاساس »

فلا يكون صحيحا قول الطعن ان هذا القانون عالج التقاعدية وحدها ، ويكون تسلسل المرتب في المدة المحسوبة بهذا القانون أمرا مفروضا ، ويبين من تسوية حالة المطعون ضده (ص ٨٦ بملف أوراق خدمته) ان الجهة الادارية اعتبرته معينا في وظيفة «مساعد باحث من ١٥/٥/١٩٦٢ بعد ان حسبت له مدة خدمته كطالب منحة بالمعهد القومي للبحوث بمقتضى قانون سنة ١٩٦٩ المشار اليه ، وسلسلت مرتبه طبقا لجدول المرتبات والمكافآت المرافق لقانون الجامعات رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٨ من قبل تعديله بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ ثم طبقا للجدول الذى شرعه هذا التعديل .

ومن حيث ان المرتبات فى جدول سنة ١٩٦٤ زيد مقدارها على ما فى جدول سنة ١٩٥٨ ، اذ كان مرتب المعيد ١٨٠ جنيها سنويا يزداد الى ٢٤٠ جنيها بعد سنة ثم يمنح علاوة مقدارها ٣٠ جنيه كل سنتين ، وصار هذا المرتب فى جدول سنة ١٩٦٤ بدايته ٢٤٠ جنيها سنويا ويزداد الى ٢٥٠ جنيها شهريا بعد سنة ثم يمنح علاوة دورية مقدارها ٢٤ جنيها سنويا . وقد نظمت المادة الخامسة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ انتقال ذوى المرتبات المحددة قبل نفاذه من ١/٧/١٩٦٤ الى مستوى المرتبات التى رفعت ، ومنعتهم من هذا التاريخ اول مربوط الدرجة الجديدة او علاوة من علاواتها لهما اكبر ، حتى لا يقل مرتب من سبق تعيينه قبل نفاذ القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ عن يعين بعده ويمنح المرتب المزد من اول امره وتكون زيادة المرتب المشار اليها جزءا منه ينقطع بمنحه تسلسل مرتب من وقعت مدة خدمته فى ظل جدول القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الاول من قبل مريان الجدول المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ عليها ، ويستوى فى استحقاق تلك الزيادة من كان بوظيفة مساعد باحث فعلا فى ١/٧/١٩٦٤ ومن كان فيها حكما بمقتضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ لما يقتضيه اتصال التسلسل فى الحالىين . واذا يبين من تسوية حالة المطعون ضده المشار اليها ان الجهة الادارية لم تمنحه شيئا من تلك الزيادة ، وقد بلغ مرتبه ٢٠ جنيها شهريا فى ١٥/٥/١٩٦٣ فكان مساويا اول مربوط الدرجة الجديدة لوظيفته فى ١/٧/١٩٦٤ ، مما يستحق معه ان يزداد بمقدار علاوة من علاوات تلك الدرجة من هذا التاريخ ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى باحقية المدعى فى تلك العلاوة قد اصاب صحيح القانون ، ويتعين رفض الطعن والزام الجهة الادارية المصروفات .

مسزاد

قاعدة رقم (٧١١)

المبدأ :

بيع الاصناف القديمة والمستغنى عنها - اجراء المزاد بطريق المظاريف المغلقة يتعارض وعملية الدلالة - جواز اتباعها اذا تم المزاد بغير هذه الطريق .

ملخص الفتوى :

يبين من استظهار احكام المادتين ٢ ، ١١ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ان الاصل فى المزادات ان تتم وفقا لمجموعة الاجراءات التى تتبع عند طرح المناقصات العامة . بقصد الوصول الى المزايد الذى يتقدم باعلا سعر للتعاقد معه ، وانه استثناء من هذا الاصل العام يجوز عند الضرورة ان تجرى الادارة المزاد مع من تختاره فردا كان او شركة طبقا للاوضاع والاجراءات المنصوص عليها فى المادة الثامنة من القانون المشار اليه .

اما ما جاء بنص المادة الثانية من هذا القانون ، من ان تتولى فحص العطاءات اذا تمت بطريق المظاريف لجنتان تقوم احدهما بفتح المظاريف وتقوم الثانية بالبت فى العطاءات . فقد قصد به - كما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون - ازالة شبهة قامت لدى بعض المصالح من ان احكام هذا القانون انما تسرى على المناقصات والمزايدات التى تتم بطريق المظاريف دون غيرها ، ولايضاح ان احكام القانون اذ نظمت هذا النوع من المناقصات العامة ، فلانه هو الذى يقبل بطبيعته هذا التنظيم ، وبذلك سبق ان افتى قسم الرأى مجتمعا بمجلس الدولة .

وترتيباً على هذه القواعد تنقسم مزادات بيع الاصناف والمهمات التى يقرر التصرف فيها الى مزادات تتم بطريقة المظاريف المغلقة ، ومزادات تتم بغير هذه الطريقة . ويتعين بالنسبة الى النوع الاول اتباع الاجراءات المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون ، اى ان تتولى فحص العطاءات المقدمة فيها لجنتان احدهما تقوم بفتح المظاريف ، والثانية تتولى امر البت فى العطاءات ، وذلك قبل عرضها على اللجنة

المختصة بإبرام العقد ، وهى بطبيعتها هذه لا تتفق وأعمال الدلالة ، فليس لهذه الأعمال مجال فى تلك المزايدات التى تقوم على مبدأ تقييد حرية الادارة فى اختيار المتعاقد معها وفقا للشروط والأوضاع التى يقررها القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ، كما ان الأسعار المقدمة فى كل عطاء فيها تعتبر سرية بالنسبة الى اصحاب العطاءات الأخرى ، وذلك فى حين ان عملية الدلالة تستلزم اعلان الأسعار الى المزايدىين كافة حتى يمكن الوصول الى اعلا سعر .

أما المزايدات التى تتم بغير طريقة المظاريف ، فان للادارة فى شأنها حرية أوسع فى اختيار المتعاقد معها ، ولا حاجة فى هذه المزايدات للجنة فتح المظاريف ، لأن هذه اللجنة لا تلزم الا حيث تتم المزايدة بطريقة المظاريف ، ومن ثم فان اجراء المزايد بهذه الطريقة فى صورها المختلفة يقبل بطبيعته مساهمة الدلال بنصيب فيه ، هو مفاوضة المتزايدىين بطريقة منظمة للوصول الى اعلا سعر ، مادام الدلال لا يجوز له ان يكون عضواً فى اللجنة التى تتولى البت فى المزايد . وجملة القول فان أعمال الدلالة - باعتبارها واسطة بين الادارة والأشخاص الراغبين فى التعاقد - تنفق والمزايدات التى تتم بغير طريقة المظاريف المغلقة على الوجه المبين أنفا .

ويخلص مما تقدم أنه يتعين فى هذا الصدد التفرقة بين المزايد الذى يتم بطريق المظاريف ويأخذ حكم المناقصة العامة وبذلك لا يقبل بطبيعته هذه ان يكون محلا لاشتراك الدلال فى اجراءاته ، وانما يخضع لاجراءات المناقصة العامة التى نص عليها القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، وبين المزايد الذى يتم بغير هذه الطريقة والذى يقبل بطبيعته ان يكون محلا لاشتراك الدلال فى اجراءاته دون مساس بأى حكم من احكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ .

لهذا فان عملية الدلالة تتعارض واحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ فى حالة اجراء مزايد بيع الأصناف القديمة والمستغنى عنها بطريقة المظاريف المغلقة ، اما اذا تم بغير هذه الطريقة فان الدلالة لا تتعارض واحكام ذلك القانون .

مزايا هيئة الوظيفة

الفصل الأول : الملابس الحكومية .

الفصل الثانى : امتياز انارة المنازل وتزويدها بالمياه .

الفصل الثالث : السكن الحكومى .

الفصل الأول الملابس الحكومية

قاعدة رقم (٧١٢)

المبدأ :

الملابس الحكومية - مدى تحمل الموظفين والمستخدمين بثمنها -
سلطة الترخيص في صرفها - قرارات مجلس الوزراء الصادرة في
١٩٢٧/١٢/٣ و ١٩٤٩/٧/١٧ و ١٩٥٣/٨/٥ و ١٩٥٦/٤/١١ في هذا
الشان - الزام القرار الأخير المستخدمين الخارجين عن الهيئة بأداء ربع
ثمن هذه الملابس ابتداء من السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٦ - مريان هذا
القرار على هؤلاء المستخدمين كافة دون استثناء اعتبارا من هذا التاريخ
- اثر ذلك - عدم جواز اعمال قرار عام ١٩٥٣ فيما خوله لوكيل الوزارة
المختص من سلطة صرف ملابس بالمجان لهذه الطائفة *

ملخص الفتوى :

أصدر مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ قرارا منظما
لموضوع صرف الملابس الحكومية للموظفين الذين تقتضى اعمالهم ارتداء
هذه الملابس ، وبين في البند أولا - حكم الموظفين والمستخدمين الداخليين
في الهيئة حيث ألزمهم بأداء اثمان ملابسهم ، وفي البند ثانيا - حكم
الموظفين الذين تستلزم طبيعة اعمالهم ارتداء ملابس تقيهم الخطر او التلف
او ما شابه ذلك وهؤلاء أعفوا من أداء اثمان هذه الملابس ، ثم عرض
في البند خامسا لطائفة الخدمة الملكيين الخارجين عن الهيئة عدا من
استثنى منهم في البند « ثانيا » وقد قضى بالزام هذه الطائفة أداء
نصف ثمن الملابس التي يرتدونها لاثمتهم في الواقع ينتفعون بها في غير
ساعات العمل فيستتبع ذلك الاقتصاد في ملابسهم الخاصة ويحصل نصف
الثمن من هؤلاء بطريق التسيط الشهري حتى لا يرهقوا بدفع المبلغ مرة
واحدة كما كان متبعيا *

وقد خول مجلس الوزراء وزير المالية الحق في مناقشة الاستثناءات
مع الوزارة المختصة لتقريرها او في حالة عدم الخلاف برفع الامر
الى المجلس *

ونظرا لحالة الغلاء التي سادت في عام ١٩٤٩ وعدم كفاية الاجور والمرتبات لمواجهة هذه الحالة اصدر مجلس الوزراء من هذا العام قرارا يقضى باعفاء الخدم الخارجين عن هيئة العمال من دفع ما تجمد او ما يستجد عليهم من اثمان ملابسهم بصفة مؤقتة على ان يعاد النظر في الأمر في نهاية سنة ١٩٥٠ - وفي ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ اصدر مجلس الوزراء قرارا يقضى بتحويل وكيل الوزارة المختص سلطة صرف ملابس مجانا للمستخدمين الخارجين عن الهيئة بشرط أن يكون عمل المستخدم له صلة مباشرة بالجمهور وفي حدود الاعتمادات المقررة .

وقد كانت هذه السلطة مخولة لوكيل وزارة المالية المشرف على مستخدمي الحكومة سابقا وديوان الموظفين حاليا .

وأخيرا صدر مجلس الوزراء قرارا في ١١ من بريل سنة ١٩٥٦ باستمرار العمل بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من يولية سنة ١٩٤٩ الى نهاية السنة المالية الحالية ١٩٥٦/٥٥ على أن يبدأ بتحميل هذه الطائفة من المستخدمين بربع القيمة الكلية للملابس الخارجية التي تصرف اليهم ابتداء من أول السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٦ .

ويستفاد من مجموع هذه القرارات أن مجلس الوزراء جرى في شأن الزام الخدمة الخارجين عن هيئة العمال باداء اثمان الملابس الحكومية التي تصرف اليهم على مراعاة حالتهم من حيث اليسار والاعسار ذلك انه اقر في سنة ١٩٢٧ قاعدة تقضى بالزامهم باداء نصف ثمن هذه الملابس ، فلما اشتد الغلاء اعفاهم منها اعفاء تاما في سنة ١٩٤٩ وكانت سلطة الترخيص في صرف هذه الملابس بالمجان مخولة لوكيل الوزارة المشرف على مستخدمي الحكومة ثم ديوان الموظفين فنقل مجلس الوزراء هذه السلطة الى وكيل الوزارة المختص وذلك بقراره الصادر في ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ . وأخيرا عدل مجلس الوزراء عن نظام الاعفاء التام بقراره الصادر في ١١ من ابريل سنة ١٩٥٦ على ان يبدأ بالزام هذه الطائفة باداء ربع اثمان الملابس التي تصرف اليهم وذلك ابتداء من السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٧ ومن ثم يكون هذا القرار الأخير هو الواجب التطبيق يآثر مباشر ابتداء من السنة المالية المشار اليها على كافة المستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين يسرى عليهم ، ومنهم من حصل

على تراخيص سابقة فى صرف الملابس بالمجان طبقا للنظم التى كانت سارية عند اصدارها ويتعين الزامهم بداء ربع اثمان هذه الملابس ابتداء من السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٧ .

ويبين من الاطلاع على مذكرة وزارة المالية التى صدر على اساسها قرار مجلس الوزراء المشار اليه فى ١١ من ابريل سنة ١٩٥٦ انها تنظم موضوع صرف الملابس لطائفة الخدم الخارجين عن هيئة العمال تنظيما جديدا بالزامهم اداء ربع اثمان هذه الملابس ، وقد خلا القرار كما طلبت المذكرة التى بنى عليها من اجازة الاستثناء من هذه القاعدة لاية سلطة ، ومقتضى ذلك الغاء أى حكم مخالف لهذه الأحكام فى أى نظام من النظم السابقة التى تصمتها قرارات مجلس الوزراء المشار اليها . ومن ثم لا يجوز اعمال قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من اغسطس سنة ١٩٥٣ فيما نص عليه من تخويل وكيل الوزارة المختص سلطة صرف ملابس بالمجان لهذه الطائفة بعد تاريخ العمل بقراره الصادر فى ١١ من ابريل سنة ١٩٥٦ .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى انه يتعين تحصيل ربع ثمن الملابس التى تصرف للخدمة الخارجين عن هيئة العمال ابتداء من اول السنة المالية سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ وذلك تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من ابريل سنة ١٩٥٦ ولو كانت لديهم ترخيصات سابقة فى صرف هذه الملابس بالمجان ، ولا يجوز لوكيل الوزارة المختص ولا لغيره الاعفاء من اداء هذه القيمة ابتداء من التاريخ المشار اليه .

(فتوى ١٥ فى ١٩٦٠/١/٦)

الفصل الثانى امتياز انارة المنازل وتزويدها بالمياه

قاعدة رقم (٧١٣)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧/٥/١٩٥٠ بمنح بعض العاملين بمجالس المدن انارة منازلهم وتزويدها بالماء - هو قرار بمنح ميزة من مزايا الوظيفة لشاغلى بعض الوظائف - لا يعد نزولا بالمجان عن اموال الدولة - استمرار منحها حتى فى ظل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن نظام الادارة المحلية لعدم تعارضها مع احكامه .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ بالموافقة على منح بعض العاملين المختصين بعملية المياه والانارة بمجالس المدن امتياز انارة منازلهم وتزويدها بالمياه فى الحدود التى بينها هذا القرار ، فى تكييفه الصحيح هو قرار بمنح ميزة من مزايا الوظيفة تمنح لشاغلى بعض الوظائف وليس نزولا بالمجان عن اموال الدولة وقد كان مجلس الوزراء هو السلطة التى تملك تنظيم شئون العاملين وتقرير الرواتب الخاصة بهم ، وليس فى هذا القرار ما يتعارض مع احكام قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ان الامتيازات الخاصة بالمياه والانارة التى تمنح لشاغلى بعض وظائف الادارة المحلية بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ انما هى ميزة من ميزات الوظيفة وليست نزولا بالمجان عن اموال الدولة وعلى ذلك فليس ثمت ما يمنع من الاستمرار فى منحها حتى بعد العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية .

(فتوى ١٣٢٤ فى ١١/١٢/١٩٦٦)

الفصل الثالث

السكن الحكومي

قاعدة رقم (٧١٤)

المبند :

نص قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٢٨ على أن يحصل من الموظفين المقيمين بمنازل تابعة للحكومة ٢٪ من الأيجار السنوي المقرر لمنازلهم مقابل مصاريف الكسح - هذه المبالغ لا تدخل ضمن مقابل الانتفاع بالسكن أو ضمن قيمته الإيجارية - تنظيم شغل المساكن الحكومية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم شروط وقواعد انتفاع العاملين المدنيين بالدولة بالمساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية ، ونص هذا القرار على إلغاء القرارات التي تخالف احكامه - التنظيم الأخير لم يتضمن موضوع مصاريف الكسح - نتيجة ذلك استمرار تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر - التزام العاملين بالمصروفات المشار إليها يفترض أن جهة الادارة (التي يتبعها السكن) تتحمل مصروفات فعلية نظير عملية كسح المراحيض - بيان ذلك .

ملخص الفتوى :

ان منشور المالية رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٨ قد تضمن ان مجلس الوزراء قرر بجلسته المعقودة في ٢٣ من مايو سنة ١٩٢٨ أن يحصل من جميع الموظفين المقيمين بمنازل تابعة للحكومة ٢٪ من الأيجار السنوي المقرر لمنازلهم مقابل مصاريف الكسح ، الأمر الذي يستفاد منه أن هذه المبالغ التي تحصل من الموظفين مقابل مصروفات الكسح لا تدخل ضمن مقابل الانتفاع بالسكن أو ضمن قيمته الإيجارية ، وانما هي مبالغ يلتزم بها الشاغل للسكن مقابل اداء خدمة معينة هي كسح مراحيض ذلك السكن وهي الخدمة التي تجبى هذه المبالغ بمناصفة ادائها له .

ومن حيث انه صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ ١٩٦٩ المشار اليه متضمنا النص في المادة الأولى منه على أن « يجعل

(م - ٨٠ - ج ٢٢)

بالقواعد المرافقة فى شأن تنظيم انتفاع العاملين المدنيين بالحكومة ووحدات الادارة المحلية بالمساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية » - كما نصت المادة الثالثة منه على « الغاء القرارات الصادرة على خلاف احكام هذا القرار فيما يتعلق بتنظيم انتفاع العاملين بالمساكن المشار اليها ، او الاعفاء من مقابلته » . ومؤدى هذين النصين ان المشرع نظم شغل المساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية طبقا للقواعد المرافقة لهذا القرار الجمهورى ، بحيث تلغى القرارات الصادرة على خلاف الاحكام التى وردت بتلك القواعد سواء تعلقت بكيفية تنظيم الانتفاع بهذه المساكن او الاعفاء من اداء مقابل الانتفاع بها وترتيباً على ذلك فان بقية الاحكام الواردة فى القرارات السابقة على صدور القرار الجمهورى رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ تظل سارية فيما لم يتضمنه هذا القرار من تنظيم فى القواعد الملحقه به وبعبارة أخرى فان الغاء ما ورد بتلك القرارات انما يقتصر على ما يقابل الاحكام الجديدة التى وردت بالقواعد الملحقه وبالقدر الذى تضمنت فيه هذه القواعد احكاما مخالفة لتلك الواردة فى القرارات السابقة .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على القواعد المشار اليها ، انها تضمنت احكاما جديدة تتعلق بكيفية انتفاع العاملين المدنيين بالدولة ووحدات الادارة المحلية بالمساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية ، كما تضمنت قواعد محاسبية المنتفع على مقابل الانتفاع بالمسكن وعلى استهلاك المياه والنور ، وقواعد الاعفاء من ذلك ، دون ان تتطرق تلك القواعد الى موضوع مصاريف الكسح الذى كانت تتناوله القرارات الصادرة قبل العمل باحكام القرار الجمهورى رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ، ومن ثم فان احكام تلك القرارات تظل سارية طالما لم يرد فى نصوص ذلك القرار تنظيم جديد يعالج هذا الموضوع بطريقة أخرى او يقرر اعفاء العاملين الشاغلين لهذه المساكن من تلك المصاريف .

ومن حيث ان التزام العاملين المنتفعين بالمساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية بـ ٢٪ من الايجار المقدّر لهذه المساكن نظير ما تتحمله جهة الادارة من مصروفات كسح لهذه المساكن ، انما يفترض بداهة ان هذه الجهة تتحمل بمصروفات فعلية نظير عملية كسح المراحيض والا زال سند هذه الجهة فى تحميل العاملين الشاغلين لهذه المساكن بالمبالغ المشار اليها اذا لم تكن هى قائمة فعلا بسداد أية مصاريف نظير كسح مراحيض هذه المساكن .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى تطبيق احكام منشور
المالية رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٨ بالاضافة الى احكام القرار الجمهورى
رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ، بالنسبة الى المبالغ التى يلتزم
بها شاغلوا المساكن الحكومية .

(ملف ٧٦/٢/٧ - جلسة ١٩٧٦/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٧١٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ جعل للوزير المختص
سلطة اعفاء العاملين من مقابل الانتفاع بالوحدة السكنية ومقابل استهلاك
النور والمياه وغير ذلك ، بشرط أن تكون الوحدة السكنية قد أعدت لحث
العامل على العمل بجهة معينة أو ببلد ناء وعلى ألا يجمع بين الاعفاء
والبدل النقدي المقرر للسكن - سريان هذا الاعفاء على الملحقات المتعلقة
بالسكن كمقابل استهلاك الأثاث .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٦٦ ببعض الأحكام
الخاصة بمشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة اسوان ينص فى مادته
الثانية على ان . « تشكل لجنة لمشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة اسوان
على الوجه الآتى : ويكون لمحافظ اسوان ورئيس اللجنة
سلطات الوزير فى شئون المشروع العاملين به » وان المادة
(١) من ذات القرار تنص على ان : « يطبق على العاملين بالمشروع
احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه . . . » كما ينص قرار
رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم شروط وقواعد انتفاع
العاملين المدنيين بالدولة بالمساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية
فى المادة الثانية منه على ان : « يلتزم شاغل الوحدة السكنية بايجار
المثل بما لا يجاوز ١٠٪ من ماهيته الأصلية اذا كان ممن تقتضى مصلحة
العمل باقامته فيها » وتنص المادة الرابعة من هذا القرار
على ان : « يجوز بقرار من الوزير المختص بعد اخذ رأى الجهاز المركزى
للتنظيم والادارة ووزارة الخزانة اعفاء العاملين الذين تقتضى مصلحة

العمل أقامتهم بالسكن من مقابل الانتفاع بالوحدة السكنية ومن مقابل استهلاك النور والمياه وغير ذلك هي أى من الحالات الآتية :

(أ) إذا كانت الوحدة السكنية أعدت لترغيب العاملين فى العمل بجهات معينة .

(ب) إذا كانت الوحدة السكنية ببلد ناء أو لا تتوافر فيه وسائل المعيشة المعتادة » كذلك تنص المادة (٥) من ذات القرار على أنه : « لا يجوز الجمع بين الاعفاء المنصوص عليه بالمادة السابقة والبدل النقدي المقرر للسكن .

ويبين من هذه النصوص أن المشرع اسند رئاسة لجنة مشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة اسوان للمحافظ وخوله سلطات الوزير بالنسبة لشئون العاملين به وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ جعل للوزير المختص سلطة اعفاء العاملين من مقابل الانتفاع بالوحدة السكنية ومقابل استهلاك النور والمياه وغير ذلك بشرط أن تكون الوحدة السكنية قد أعدت لحث العاملين على العمل بجهة معينة أو بلد ناء ، وعلى ألا يجمع بين هذا الاعفاء والبدل النقدي المقرر للسكن .

ولما كان محافظ اسوان يملك بالنسبة للعاملين بالمشروع سلطة الوزير وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ قد منح الوزير سلطة الاعفاء من مقابل الانتفاع وما يرتبط به من ملحقات تتعلق بالسكن ذاته ، ولم يقصر سلطة الاعفاء على مقابل استهلاك النور والمياه التى وردت فى النص على سبيل التمثيل لا الحصر بدليل أنه اردف عليها عبارة وغير ذلك التى تفيد العموم والاطلاق ، فمن ثم يكون لمحافظ اسوان أن يعفى العاملين فى المشروع من مقابل استهلاك الآثاث بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ووزارة الخزانة مع مراعاة أن عدم اتباع هذين الاجرامين لا يؤثر فى صحة قراره الصادر بالاعفاء لكونهما من الاجراءات غير الجوهرية التى لا تؤثر فى صحة القرار الادارى لأن النص لم يستلزم الحصول على موافقة هاتين الجهتين بل اكتفى بالنص على أخذ رأيهما ..

ولما كانت لجنة المشروع التى يرأسها المحافظ قد اوصت باعفاء العاملين به من مقابل الانتفاع بالسكن ومقابل استهلاك المياه والانارة

والأثاث بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٩ واعتمدت هذه التوصية من رئيس مجلس الوزراء .

ولما كانت توصية اللجنة التي وافق عليها المحافظ بوصفه رئيساً لها تعد قراراً صادراً من الوزير المختص بالاعفاء ، وقد ظل هذا الاعفاء معمولاً به حسبما يبين من الأوراق حتى تاريخ سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ ، فإن مؤدى ذلك تمتع العاملين في المشروع بالاعفاء من مقابل استهلاك الأثاث اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار ، على أنه فيما يتعلق بالفترة السابقة عليه فإن مطالبتهم تكون قد سقطت بالتقدم الخمسى باعتباره حقاً دورياً متجدداً من ملحقات مقابل الانتفاع بالوحدة السكنية طبقاً لنص المادة (٣٧٥) من القانون المدنى .

وفضلاً عن ذلك فإن توصية لجنة المشروع الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٩ والنى اعتمدها رئيس الوزراء تمثل بذاتها القرار الإدارى المنشئ للاعفاء طبقاً لنص المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر التى تنص على أن تكون « قرارات اللجنة نهائية وناقذة قبل جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات المطلة فى اللجنة بعد اعتمادها من رئيس الوزراء » ومن ثم فإنه ما كان لوزارة الخزانة أن تنازع المحافظة فى سريان هذا القرار فى مواجهتها وأن تمتنع عن تنفيذ مقتضاه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تحصيل مقابل الأثاث من العاملين بمشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة اسوان عن الفترة السابقة على ١٩٧٥/٧/١ .

(ملف ١٦/٣/٥٨ - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

قاعدة رقم (٧١٦)

المبدأ :

لا يجوز للعامل المنقول أن يشغل الاستراحة الحكومية بحجة استحكام لزمة المساكن - تختلف الأحكام المنظمة للاستراحات الحكومية عن الأحكام المنظمة للمساكن الحكومية .

ملخص الفتوى :

ان الاستراحات الحكومية تخضع لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بإصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، وهى مخصصة لأقامة العاملين الذين يكلفون بإداء مأموريات مصلحة هى بطبيعتها مؤقتة ، وأقامة العامل فيها بصفة عارضة ولدة مؤقتة وهى تجهز على هذا الأساس .

وتخضع المساكن الحكومية لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦١ بتنظيم شروط وقواعد انتفاع العاملين المدنيين بالدولة بالمساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية . وهذه المساكن مخصصة لانتفاع العاملين بها بصفة دائمة طالما ان علاقتهم الوظيفية بالجهة المنتفعة بمساكنها قائمة ومستمرة وان سبب الانتفاع ما زال قائما .

وقد رتب المشرع احكاماً مغايرة على الاقامة فى كل من الاستراحات الحكومية والمساكن الحكومية وفيما يتعلق بالمقابل النقدي الذى تستاديه الجهة الادارية فى كل حالة منهما .

وعلى ذلك فان نقل العامل من القاهرة الى اسوان وشغله استراحة الجهة الحكومية التى يعمل بها بدعوى ازمة المساكن يعتبر أمراً غير جائز قانوناً ، وذلك لان اقامته باسوان هى نتيجة نقله لشغل وظيفة بصفة دائمة ومستمرة ، وليس نتيجة تكليفه بمأمورية مصلحة لمدة مؤقتة .

(ملف ٩٢/٢/٧ - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١)

مزايا وخصائص دبلوماسية

قاعدة رقم (٧١٧)

المبدأ :

محكمة العدل الدولية - المزايا والحصانات والاعفاءات الخاصة بقضاؤها - عدم تمتعهم بها الا خارج بلدهم - وضوح ذلك بجلاء من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١٩٤٦/١٢/١١ الذي اوصى بمعاملة قضاة هذه المحكمة - معاملة المبعوثين الدبلوماسيين في أى بلد يقيم فيه القاضى غير بلده .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء النصوص والأحكام والتوصيات التى يتألف من مجموعها نظام المزايا والحصانات والاعفاءات الخاصة بأعضاء محكمة العدل الدولية ان قضاة هذه المحكمة لا يتمتعون بهذه المزايا والحصانات والاعفاءات الا خارج بلدهم ، واذا كانت المادة ١٩ من دستور المحكمة ليست واضحة فى بيان هذا المعنى الا انه وضح بجلاء فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ الذى اوصى بمعاملة قضاة المحكمة معاملة المبعوثين الدبلوماسيين فى أى بلد يقيم فيه القاضى غير بلده ليكون بالقرب من مقر المحكمة او يختاره فى تنقلاته المتصلة بعمله وترك الأمر فيما يتعلق ببلد القاضى لهذا البلد يقرر فيه ما يراه .

ولقد كان من مقتضى ذلك الا يتمتع الدكتور (.....) بصفته قاضيا بمحكمة العدل الدولية بأية مزايا أو حصانات أو اعفاءات داخل الجمهورية العربية المتحدة .

(فتوى ١٠٥٧ فى ١٩٦٣/١٠/٥)

قاعدة رقم (٧١٨)

المبدأ :

المبعوثون السياسيون - الاعفاءات التى يتمتعون بها - عدم ضمن النظم الخاصة بهذه الاعفاءات تحديدا لعدد السيارات المعفاة والرسوم

الجمركية الى ما قبل صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ فى شأن الاعفاءات الجمركية الخاصة بالسلكين الدبلوماسى والقنصرى الاجنبيين ، حدها بسيارة واحدة للاستعمال الشخصى - مدة الاحتفاظ بالسيارة مع قيام الاعفاء من الرسوم هى خمس سنوات سواء فى القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ او القانون سالف الاشارة اليه - مدى احقية المستفيد من استيراد سيارة اخرى لاستعماله الشخصى بالاعفاء من الرسوم الجمركية .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى النظم القانونية المختلفة التى يعامل بمقتضاها المثلون الدبلوماسيون يبين انه فيما يتعلق باعفاء السيارات لم تتضمن تلك الاحكام تحديدا لعدد السيارات المعفاة من الرسوم الجمركية ، وذلك حتى صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ فى شأن الاعفاءات الجمركية الخاصة بالسلكين الدبلوماسى والقنصرى الاجنبيين الذى حدد عدد السيارات بسيارة واحدة للاستعمال الشخصى ، وفى ذلك تنص المادة الاولى من هذا القانون على انه : « يعفى من الرسوم والعوائد الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ومن اجراءات الكشف وذلك بشرط المعاملة بالمثل وفى حدود هذه المعاملة وفقا لبيانات وزارة الخارجية :

أولا : ما يرد للاستعمال الشخصى الى اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى

ثانيا :

ثالثا :

ويحدد عدد السيارات التى يتناولها الاعفاء طبقا للبندين (اولا وثانيا) بسيارة واحدة للاستعمال الشخصى ... » .

ونصت المادة الثانية من القانون المذكور على انه « لا يجوز التصرف فيما يتم اعفاؤه طبقا للمادة السابقة الى شخص لا يتمتع بالاعفاء قبل اختصار مصلحة الجمارك وسداد الرسوم والعوائد الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة وفقا لحالة هذه الاشياء وقيمتها وقت التصرف طبقا للتعريف الجمركية السارية يوم الدفع ... » .

ومن حيث ان مدة الاحتفاظ بالسيارة مع قيام الاعفاء واجدة فى القانون المذكور وفى القانون السابق عليه رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ وهى

خمس سنوات ، ومن ثم فإن من كان يحتفظ - من المستفيدين بالاعفاء قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ - بسيارة سبق اغاؤها من الرسوم الجمركية لا يجوز له بعد هذا التاريخ أن يستورد - بالاعفاء - سيارة أخرى ، ما لم يتصرف في السيارة القديمة بعد خمس سنوات من تاريخ سحبها من الدائرة الجمركية ، أو قبل هذه المدة مع دفع الرسوم المستحقة ، إذ في هاتين الحالتين وحدهما يحق له - بموجب الأثر المباشر للقانون - أن يستورد سيارة أخرى لاستعماله الشخصي بالاعفاء من الرسوم الجمركية .

فإذا كان الثابت في الأوراق ان الدكتور (.....) يحتفظ بسيارتين استورد أحدهما في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ أى لم يمض على استيرادهما خمس سنوات ، ومن ثم لا يحق له - ما دام يحتفظ بهذه السيارة ، أن يستورد سيارة أخرى معفاة . ولذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز اعفاء السيارة التى استوردها الدكتور فى أغسطس سنة ١٩٦٢ من الرسوم الجمركية ، وذلك تطبيقاً لحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

(فتوى ١٠٥٧ فى ١٠/٥/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٧١٩)

المبدأ :

العاملون بمركز الأمم المتحدة للاعلام بالقاهرة من الموظفين الدوليين - يتمتعون بالحصانات والمزايا المنصوص عليها فى اتفاقية مزايا وحصانات هيئة الأمم المتحدة التى وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٨ - القرار الجمهورى رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٦١ بالموافقة على منح المدير العام للمركز المشار اليه المزايا والحصانات والاعفاءات والتسهيلات التى تمنح للدبلوماسيين - المزايا والحصانات الدبلوماسية لا تمنح بمرعاة أشخاص بذواتهم وإنما تمنح على أساس شغل وظيفة معينة - منحها لمن عين مديراً بالنيابة للمركز المشار اليه فى حالة خلو وظيفة المدير .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٨ من اتفاقية مزايا وحصانات هيئة الأمم المتحدة الصادر بها قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١٧ من فبراير

سنة ١٩٤٦ التى وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٨ تنص على أن يتمتع موظفو هيئة الأمم المتحدة بالمزايا والحصانات الآتية :

(أ) الحصانة القضائية بصفة عامة فيما يصدر عنهم من أعمال بصفتهم الرسمية بما فى ذلك ما يصدر عنهم شفويا أو كتابة :

(ب) الاعفاء من أية ضريبة على ما هيأتهم ومرتباتهم التى يتقاضونها من هيئة الأمم المتحدة .

(ج) الاعفاء من التزامات الخدمة الوطنية (العسكرية) .

(د) الاعفاء بالنسبة لهم ولزوجاتهم وأفراد عائلتهم الذين يعولونهم من جميع قيود الهجرة ومن الاجراءات الخاصة بقيد الأجانب

(هـ) نفس التسهيلات التى تمنح للموظفين فى درجاتهم من أعضاء السلك السيامى المعتمدين لدى الدولة صاحبة الشأن وذلك فيما يتعلق

(و) نفس التسهيلات بالنسبة لهم ولزوجاتهم وأفراد أسرهم الذين يعولونهم التى تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين فى وقت الأزمات الدولية .

(ز) الاعفاء من الرسوم الجمركية عما يستوردونه .

وتنص المادة ٢٠ من هذه الاتفاقية على أنه « لا تمنح المزايا والحصانات للموظفين لمصلحتهم الخاصة بل تمنح لمصلحة هيئة الأمم المتحدة وحدها ويكون للأمين العام الحق فى رفع » .

ومن حيث أن مركز الأمم المتحدة للاعلام بالقاهرة يمثل مكتب الاعلام العام لسكرتارية الأمم المتحدة - فانه ومن يعمل به من الموظفين الدوليين يتمتعون بالحصانات والمزايا المنصوص عليها فى الاتفاقية المشار إليها .

ومن حيث أنه فى ١٠ من يونية سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٦١ بالموافقة على منح المدير العام لمركز الاعلام للأمم المتحدة بالقاهرة ونائبه المزايا والحصانات والاعفاءات والتسهيلات التى تمنح للدبلوماسيين . وقوض السيد السفير وكيل وزارة الخارجية فى توقيع الكتابين المتبادلين المشكلين لهذا المنح نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة - وتنفيذا لهذا القرار أرسل

السيد وكيل وزارة الخارجية للسيد مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة كتاباً مؤرخاً أول أغسطس سنة ١٩٦١ تضمن موافقة حكومة الجمهورية العربية المتحدة على منح مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة ونائبه - علاوة على المزايا والحصانات المبينة في المادة الخامسة من اتفاقية المزايا والحصانات القصائية المتصلة بالأعمال الرسمية والاعفاءات والتسهيلات والمزايا الدبلوماسية .

ومن حيث أن المزايا والحصانات المقررة في اتفاقية مزايا وحصانات هيئة الأمم المتحدة لا تمنح بصفة شخصية ويمرعاة اشخاص بذواتهم لاعتبارات قائمة فيهم وإنما تمنح على أساس شغل وظيفة معينة أيا كان الشخص الذى يشغلها سواء من يعين فيها أو من يتعين للقيام بأعمالها عند خلوها .

فإذا كان السيد قد عين مديراً بالنيابة لمركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة فى حالة خلو وظيفة مدير المركز وكان قائماً بأعمال هذه الوظيفة وشاغلاً لها بمفرده - فإنه يتمتع بالإضافة الى المزايا والحصانات المنصوص عليها فى اتفاقية المزايا والحصانات لهيئة الأمم المتحدة المشار إليها بالمزايا والحصانات الدبلوماسية بكتاب السيد وكيل وزارة الخارجية المؤرخ الأول من أغسطس سنة ١٩٦١ والصادر تنفيذاً للقرار الجمهوري رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٦١ مالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن المزايا والحصانات متعلقة بالوظيفة ولا يفيد منها الا من يعين فيها أو من يعين للقيام بأعمالها عند خلوها - وعلى ذلك فإن السيد المذكور بوصفه مديراً بالنيابة لمركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة يتمتع بالمزايا والحصانات والاعفاءات التى نص عليها الاتفاق فى حالة قيامه بعمل الوظيفة الحالية .

(فتوى ١٠٦٦ فى ١٦/١٠/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٧٢٠)

المادة :

منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية - ليس ثمة نص يقرر اعفاء المرتبات التى تدفعها المنظمة المذكورة من الضريبة على كسب العمل كما هو الشأن بالنسبة الى غيرها من الهيئات الدولية .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان عدم خضوع المرتبات التى تدفعها بعض الهيئات الدولية للضريبة مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والجامعة العربية ومنظمتها المتخصصة يرجع الى وجود نص خاص بذلك فى اتفاقيات المتعلقة بالمزايا والحصانات المقررة لهذه الهيئات مثل اتفاقية امتيازات وحصانات الجامعة العربية التى صدق عليها مجلس الجامعة فى ١٠ من مايو سنة ١٩٥٣ وصدر بالموافقة عليها القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٤ ، وتقرر العمل بها اعتباراً من ٨ مارس سنة ١٩٥٤ بمقتضى المرسوم الصادر فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٤ .

ومن حيث انه ليس ثمة نص يقرر اعفاء المرتبات التى تدفعها منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية من الضريبة على كسب العمل كما هو الشأن بالنسبة لغيرها من الهيئات الدولية .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى خضوع مرتبات ومكافآت العاملين بمنظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية للضريبة على كسب العمل المفروضة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(ملف ٤٦٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٦٩/١٢/٣)

قاعدة رقم (٧٢١)

المبدأ :

نص المادة الثانية من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض الاعفاءات الضريبية يستفاد منه ان المشرع اعفى من الرسوم الجمركية المواد والاصناف التى تستوردها السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية والآسيوية بصفة عامة مطلقة بشرط أن تكون لازمة لنشاطها ومتفقة مع طبيعة عملها - شمول هذا الاعفاء السيارة التى تستوردها السكرتارية لدخولها فى عموم لفظى المصاد والاصناف متى كانت لازمة ومتفقة مع نشاطها - لالوجه للاحتجاج بتكون عرف يقضى بعدم اعفاء السيارات من الرسوم الجمركية الا اذا سميت فى النص المقرر للاعفاء لا يجوز الاحتجاج بتكون عرف مع وجود النص .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٦ تنص على ان « يعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ما يرد للسكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية من مواد واصناف تكون لازمة لها وتتفق مع طبيعة عملها » .

وبين من هذا النص ان المشرع اعفى من الرسوم الجمركية المواد والاصناف التي تستوردها السكرتارية بصفة عامة مطلقة وذلك بشرط ان تكون لازمة لنشاطها ومتفقة مع طبيعة عملها ، ولما كانت السيارة تدخل في عموم لفظى المواد والاصناف وكانت لازمة ومتفقة مع نشاط السكرتارية فانها تعفى من الرسوم الجمركية ولا وجه للقول بتكون عرف يقضى بعدم اعفاء السيارات من الرسوم الجمركية الا اذا سميت في النص المقرر للاعفاء ذلك لان العرف لا يتكون الا في المجالات التي تتسع له ، ولا يحتج به الا عند تخلف النص ، وطالما ان الضرائب والرسوم الجمركية تخضع لقاعدة عامة لا يرد عليها الاستثناء مفادها انها لا تفرض ولا يعفى منها الا بنص فانه لا يمكن لعرف ان ينشأ في هذا النطاق .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تمتع السكرتارية الدائمة للاعفاء في الحالة المعروضة .

(ملف ٢٠/٤ - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٧)

تعقيب :

الحصانات الدبلوماسية أمام مجلس الدولة (١)

على الرغم من انه لم تطرح على القسم القضائي بمجلس الدول المصرى منذ انشائه عام ١٩٤٦ منازعات تتعلق بالمزايا والحصانات الدبلوماسية ، وذلك لما لهذا الموضوع من طبيعة خاصة ، الا انه علم مدى ثلاثين عاما فى خدمة القانون والدولة ، توافرت للقسم الاستشارة بمجلس الدولة ، حصيلة طيبة من الفتاوى فى موضوع المزايا والحصانات الدبلوماسية .

وإذا كانت الصفحات التالية لا تتضمن عرضا شاملا لموضوع المزايا والحصانات الدبلوماسية فى شتى جوانبه الفقهية ، بل يتضمن فحسب تتبعنا لما اثاره الموضوع فى التطبيق من مشكلات ، تطلبت ان يستشار مجلس الدولة بشأنها ، الا ان هذا بذاته يجعل هذه الصفحات أكثر حيوية لالتحاماها بالجوانب العملية المثارة .

وقد راينا ان نفس دراستنا الحالية ، من واقع ما افتى به مجلس الدولة ، الى تبين المستفيدين من المزايا والحصانات الدبلوماسية ، يوضح مضمون هذه المزايا والحصانات ، واخيرا تحديد مداها .

أولا - المزايا والحصانات الدبلوماسية : لمن ؟

الحصانات لا تمنح بمراعاة أشخاص بل وظائف :

افتتحت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجملة ٥ أكتوبر ١٩٦٦ بان مركز الأمم المتحدة للاعلام بالقاهرة ، يمثل مكتب الاعلام العام بسكرتارية الأمم المتحدة ، فانه ومن يعمل به من الموظفين الدوليين ، يتمتعون بالحصانات والمزايا المنصوص عليها فى اتفاقية مزايا وحصانات هيئة الأمم المتحدة الصادر بها قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٤٦/٢/١٧ التى وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤٨

(١) بحث للمستشار الدكتور نعيم عطيه - نشر بمجلا السياسة الدولية .

واستطردت الجمعية العمومية فى فتواها الى القول ، بأنه لما كانت المزايا والحصانات المقررة فى اتفاقية مزايا وحصانات هيئة الأمم المتحدة ، لا تمنح بصفة شخصية ويمرعاة أشخاص بذاتهم لاعتبارات قائمة فيهم ، وانما تمنح على اساس شغل وظيفه معينة ، ايا كان الشخص الذى يشغلها ، سواء من يعين فيها او من يعين للقيام باعمالها عند خلوها ، فان من عين مديرا بالنيابة لمركز الأمم المتحدة للاعلام بالقاهرة فى حالة خلو وظيفه مدير المركز ، وكان قائما باعمال هذه الوظيفة وشاغلا لها بمفرده ، يتمتع بالاضافة الى المزايا والحصانات المنصوص عليها فى اتفاقية المزايا والحصانات لهيئة الأمم المتحدة المشار اليها ، بالمزايا والحصانات الدبلوماسية الممنوحة بكتاب السيد وكيل وزارة الخارجية المؤرخ الاول من اغسطس ١٩٦١ والصادر تنفيذا للقرار الجمهورى رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٦١ ، بالموافقة على منح المدير العام لمركز الاعلام للأمم المتحدة بالقاهرة ونائبه ، المزايا والحصانات والاعفاءات والتسهيلات التى تمنح للدبلوماسيين .

لا يتمتع قضاة محكمة العدل الدولية بالحصانات الا خارج بلدهم :

افتت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلسة ٢٢ يولية سنة ١٩٦٢ بأنه يبين من استقراء النصوص والأحكام والتوصيات التى يتألف من مجموعها نظام المزايا والحصانات والاعفاءات الخاصة بأعضاء محكمة العدل الدولية ، ان قضاة هذه المحكمة لا يتمتعون بهذه المزايا والحصانات والاعفاءات الا خارج بلدهم . واذا كانت المادة ١٩ من دستور المحكمة ليست واضحة فى بيان هذا المعنى ، الا انه وضح بجلاء فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر فى ١٩٤٦/١٢/١١ الذى لخص بمعاملة قضاة المحكمة معاملة المبعوثين الدبلوماسيين فى أى بلد يقيم فيه القاضى غير بلده ، ليكون بالقرب من مقر المحكمة ، او يجتازة فى تنقلاته المتصلة بعمله ، وترك الأمر فيما يتعلق ببند القاضى لهذا البلد يقرر فيه ما يراه .

وخلصت الجمعية العمومية الى ان من مقتضى ذلك ، الا يتمتع العضو المصرى بمحكمة العدل الدولية بأية مزايا أو حصانات او اعفاءات داخل بلاده .

وقد كانت الجمعية العمومية قد تصدت للموضوع بمزيد من التفصيل بجلسة ١٠ أغسطس ١٩٥٥ وخلصت الى ان الاعفاء من الضرائب الذى يتمتع به عضو محكمة العدل الدولية فى وطنه ، مقصور على المرتب. او المكافاة او التعويض الذى يتقاضاه العضو من خزانة تلك المحكمة ، وفيما عدا ذلك يخضع لحكم القانون سائر الافراد .

خضوع مركز التربية الأساسية بمرس اللبان للقوانين المحلية :

اوضحت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتواها رقم ١٩١ بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٠ ان مركز التربية الأساسية بمرس اللبان ، يعتبر ادارة من ادارات هيئة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) . وبالتالي فانه يتمتع هو وموظفوه بالمزايا والحصانات التى للوكالات المتخصصة ، طبقا لاتفاقية مزايا وحصانات الوكالات المتخصصة وملحقها رقم ٤ . ثم أبرمت الحكومة المصرية مع اليونسكو اتفاقا فى ٢٥ ابريل ١٩٥٢ منح بمقتضاه كبار موظفى المركز ، بعض المزايا والحصانات الاضافية ، الا ان هذه المزايا والحصانات هى استثناء ورد على الأصل ، ولا يجوز التوسع فى الاستثناء أو القياس عليه ، اذ ان القاعدة العامة هى خضوع جميع المقيمين على أرض دولة معينة ، للقوانين الوضعية لتلك الدولة ، الا انه رضى تيسيرا لقيام الهيئات الدولية بأعمالها ، ولتجنب عرقلة نشاطها ، ان تمنح تلك الهيئات بعض المزايا والحصانات ، كما منح موظفوها على حسب فئاتهم ، المزايا والحصانات التى استقر العرف الدولى على منحها لرجال السلك الدبلوماسى . وقد عقدت اتفاقية دولية حصرت فيها المزايا والحصانات الممنوحة للأمم المتحدة ، واخرى نص فيها على المزايا والحصانات الممنوحة للوكالات المتخصصة .

وتاسيسا على ذلك ، خلصت ادارة الفتوى والتشريع المذكورة الى ان مركز التربية الأساسية بمرس اللبان ، بوصفه ادارة من ادارات اليونسكو ، يخضع لجميع القوانين المحلية والأنظمة السارية فى البلاد المصرية ، عدا تلك التى تتعارض مع احكام اتفاقية مزايا وحصانات الوكالات المتخصصة وملحقاتها رقم ٤ الخاص بمنظمة اليونسكو ، والاتفاق الخاص الذى أبرم عام ١٩٥٢ بين الحكومة والمنظمة بشأن منح كبار موظفى المركز بعض المزايا والحصانات الاضافية .

حصانات وكالة الاغاثة على سبيل الحصر :

اوضحت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتاها رقم ١٥٩ بتاريخ ٦ اغسطس ١٩٥٨ ان اساس تمتع الأمم المتحدة بالمزايا والحصانات الخاصة بها ، هو اتفاقية سنة ١٩٤٦ التى تستند فى الواقع الى نص المادة ١٠٥ من ميثاقها ، ولا يتمتع بهذه المزايا والاعفاءات الا هيئة الأمم المتحدة وفروعها الرئيسية التى نص عليها الميثاق ، وهى وفقا للمادة ٧ منه (١) جمعيتها العامة (٢) مجلس الأمن (٣) المجلس الاقتصادى والاجتماعى (٤) مجلس الوصاية (٥) محكمة العدل الدولية (٦) الامانة العامة - ولا يجوز وفقا للفقرة الثانية من المادة المذكورة ، ان تنشأ فروع ثانوية لها الا وفقا لاحكام الميثاق ، عندما تجد ضرورة تدعو الى ذلك . وتنص المادة ٢٢ على انه « للجمعية العامة ان تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضروريا للقيام بوظائفها » . والمقصود هنا بالفروع الثانوية ، تلك الفروع التى تساعد الجمعية على القيام بمهامها ومباشرة وظائفها التى نص عليها الميثاق ، كاللجان العامة والخاصة التى تشكلها الجمعية العامة من اعضائها اثناء اجتماعاتها ، او لتحضير هذه الاجتماعات .

واستطردت ادارة الفتوى فى فتاها المذكورة ، الى انه لما كانت « وكالة الاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى » لا تعد فرعاً ثانوياً فى مدلول نص المادة ٢٢ السالفة الذكر ، فانها لا تستفيد من مزايا احكام ميثاق الأمم المتحدة ، وما يتفرع عنه من احكام الاتفاقات الدولية التى تعقدها هيئة الأمم المتحدة . وانما يجوز مع ذلك للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ان توصى الدول الاعضاء - بقرار منها - بالعمل على منح هيئات خاصة تنشؤها لأغراض خاصة من المزايا والاعفاءات والحصانات ، ما يعينها على النهوض بابعائها وتحقيق اغراضها واهدافها ، وذلك عن طريق عقد اتفاقات خاصة مع هذه المنظمات . وهذه هى الحال بالنسبة لوكالة الاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بالشرق الأدنى ، فالجمعية العامة للأمم المتحدة قد انشأتها بقرار منها فى ٨ من ديسمبر ١٩٤٩ ، وحددت اختصاصاتها فى هذا القرار ، ولوصت الدول الاعضاء التى يهمها الامر ، والتى تباشر الوكالة نشاطها على إقليمها ، بمنحها المزايا والتسهيلات التى ترى الوكالة والدول الاعضاء انها ضرورية

لمساعدة الوكالة على تحقيق اغراضها ، وضمان النجاح لسير برنامج الأمم المتحدة للاغاثة والتشغيل . وهذا هو ما لبث مصر دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة اليه ، حيث عقدت اتفاقا خاصا بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٠ مع الوكالة المذكورة ، يحدد انواع التسهيلات والحصانات التي تتمتع بها الوكالة في الاقليم المصرى على سبيل الحصر ، وكذلك الاتفاق الذى ووفق عليه بالقانون رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٥٤ الذى منح المزايا والحصانات لمثل الوكالة المذكورة فى مصر .

ومن ثم خلصت ادارة الفتوى ، الى ان الوكالة المذكورة لا تستفيد الا من التسهيلات والحصانات الواردة على سبيل الحصر فى اتفاق ١٢ سبتمبر ١٩٥٠ والقانون رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

هل تملك الحكومة المصرية التحقيق مع فرد من قوة الطوارئ الدولية ؟

ذهبت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتواها رقم ٣١٥ بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٥٦ الى ان قوة الطوارئ الدولية ليس لها مركز قانونى مستقل ومتميز عن هيئة الأمم المتحدة .

واستندت ادارة الفتوى فى ذلك ، الى انه بالاطلاع على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر فى ٥ نوفمبر ١٩٥٦ والخاص بانشاء قيادة « قوة الطوارئ الدولية » ، يبين ان مهامها قد حددت بالسهر على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، الامر الذى يستفاد منه بوضوح ، انه لا يمكن اعتبارها هيئة أو منظمة أو وكالة تتمتع بشخصية اعتبارية متميزة عن شخصية الأمم المتحدة الاعتبارية ذاتها .

وقد أبرم بعد ذلك الاتفاق المؤرخ ٨ فبراير ١٩٥٧ الخاص بوضع الترتيبات المتعلقة بقوات الطوارئ الدولية . وقد قررت الفقرة ١١ من الاتفاق ، لأفراد قوة الطوارئ الدولية ، ميزة الاعفاء من الخضوع للقضاء الاقليمى فيما يرتكبونه من جرائم فى مصر كلية ، أى سواء تعلقت هذه الجرائم بأعمالهم الرسمية أم لا .

وقد افقت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية بفتاها رقم ٨٣ بتاريخ ٢٤ ابريل ١٩٥٨ بان هذا الاعفاء لا يمنع اذا ارتكب احد افراد تلك القوة جريمة تعتبر كذلك فى نظر القانون المصرى من ان تتولى السلطات المصرية التحقيق وفى سبيل اجراء هذا التحقيق ، للسلطات المحلية طبقا لاحكام الفقرتين ١٧ و ١٨ من الاتفاق ، ان تطلب معونة القائد ، اما لاستجواب المتهم ، او سماع اقوال الشهود ، او لجمع الأدلة ، بما فى ذلك ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة ، وذلك فى الحدود التى لا تتعارض فيها هذه الاجراءات مع الحصانة المقررة لافراد قوة الطوارئ الدولية ، اى عدم جواز القبض عليهم ، وعدم جواز احتجازهم ، وعدم جواز تقديمهم للقضاء المحلى ، وعدم جواز ارغامهم على حلف اليمين .

لا يجوز توجيه الاعلانات القضائية الى جامعة الدول العربية :

تعامل جامعة الدول العربية ، فيما يختص بالاعفاءات والامتيازات ، معاملة سائر المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . ومن مقتضى ذلك ، ان تتمتع جامعة الدول العربية بامتياز عدم الخضوع للقضاء الاقليمى فى كل ما يتعلق بأعمالها الرسمية ، وبالقدر اللازم لمباشرتها المهام التى انشئت من أجلها . واعمالا لهذه المبادئ ، فانه لا يجوز توجيه الاعلانات القضائية الى جامعة الدول العربية ، لانها تتمتع بالحصانة القضائية . وعلى وزارة الخارجية المصرية ، الاكتفاء باطلاع مضمون تلك الاعلانات الى الجامعة العربية لجرد العلم والاحاطة تاركة لها حرية التصرف فى هذا الشأن .

ولما كانت تلك المبادئ قد اصبحت بصدور اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية ، مقرة تشريعا وبنصوص صريحة ، كما انه باستعراض النصوص السابقة ، يبين ايضا ان لجامعة الدول العربية ان تنزل عن الحصانة القضائية فى حدود وقيود معينة ، لذا فانه من الملائم احاطة الجامعة بالاعلانات أو الاجراءات القضائية التى يراد اتخاذها فى مواجهتها ، حتى تتمكن من الموازنة بين التمسك بالحصانة أو النزول عنها .

لذلك خلصت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتاها رقم ١٧٩ بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠ الى انه ليس من شك فى تمتع

جامعة الدول العربية بامتياز الحصانة القضائية ، وأنه لا يجوز توجيه الاعلانات القضائية اليها ، لأن ذلك مما يتنافى مع ما تتمتع به من حصانة ، وعلى وزارة الخارجية ان تبلغ الأمين العام للجامعة بمضمون ذلك الاعلان المراد توجيهه اليه بصفته هذه ، وعلى ان يكون هذا التبليغ على سبيل الاعلام فقط ، بحيث تترك له حرية اتخاذ ما يراه مناسباً في هذا الصدد .

مدير المكتب الفني للمنظمة العربية للعلوم الادارية لا يتمتع بحصانات

الأمين العام المساعد :

بتاريخ ١٠ يونيه ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٦١ ، بانضمام الجمهورية العربية المتحدة الى اتفاقية المنظمة العربية للعلوم الادارية . وتنص المادة الاولى من هذه الاتفاقية ، على ان تنشأ في نطاق جامعة الدول العربية منظمة ذات شخصية معنوية وميزانية مستقلة تسمى « المنظمة العربية للعلوم الادارية » تكون مدينة القاهرة مقراً لها ، كما تنص المادة ١٣ منها ، على ان يكون للمنظمة مكتب فني دائم برئاسة مدير من كبار المختصين في العلوم الادارية او الادارة العامة ، يعينه المجلس التنفيذي . وتقضى المادة ١٧ بان تتمتع المنظمة وممثلو الدول والبلاد العربية الاعضاء فيها والخبراء والموظفون ، بالمزايا والحصانات الدبلوماسية المنصوص عليها في اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية التي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٤ . وعلى انه لما كانت اتفاقية المنظمة العربية للعلوم الادارية ، قد احدثت فيما يتعلق بالمزايا والحصانات التي تتمتع بها المنظمة وموظفوها ، الى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية ، وكانت مصر قد سبق لها ان تحفظت بالنسبة لما جاء بالمادة الثانية والعشرين من اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية بعدم قبول ان يتمتع الموظفون الرئيسيون بجامعة الدول العربية هم وزوجاتهم واولادهم القصر بالمزايا والحصانات التي تمنح طبقاً للعرف الدولي للمبعوثين الدبلوماسيين ، فقد عادت مصر وأكدت هذا التحفظ في اتفاقية المنظمة العربية للعلوم الادارية حيث ورد بها ان مندوبيها « تحفظ بالنسبة للمادة ١٧ من تلك الاتفاقية ، بنفس التحفظ في مرسوم اصدار اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية » .

وقد افتتحت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلسة ١٧ ديسمبر ١٩٦٩ بأن تفسر اتفاقية المنظمة المشار اليها ، يؤدى الى تطبيق المعاملة المقررة للموظفين الرئيسيين بالنسبة الى مدير المكتب الفنى للمنظمة ، باعتبار هذه المعاملة هى اقصى معاملة منصوص عليها للموظفين طبقا للمادة ١٧ من الاتفاقية . ولا يسوغ فى هذا الصدد اجراء معادلة بين وظيفة مدير المكتب الفنى للمنظمة ، ووظيفة الامين العام للجامعة او الامناء المساعدين ، ذلك ان الجامعة — كمنظمة اقليمية عامة — تختلف اختلافا كاملا من حيث نشاطها واختصاصها عن اية منظمة متخصصة ، مما يصح من غير المقبول معه ، المقابلة بين هذه الوظائف بوضعها الخاص ، وبين الوظائف الماثلة فى المنظمات المتخصصة المنشأة فى ظل الجامعة .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم ، الى عدم انطباق المادة ٢٢ من اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية على مدير المكتب الفنى للمنظمة المشار اليها ، باعتباره من الموظفين الرئيسيين الذين يسرى عليهم التحفظ سالف الذكر .

هل تتمتع الهيئة الافرو آسيوية للتعاون الاقتصادى بالحصانات ؟

يتضح من الرجوع الى توصيات وقرارات المؤتمر الاقتصادى لمجموعة البلاد الافريقية والآسيوية ان الهيئة الافروآسيوية للتعاون الاقتصادى لم تكن وليدة ارادة اية دولة ، وعلى ذلك ينقصها الشرط الاساسى لوجود المنظمات الدولية المتمتعة بالشخصية الدولية ، سواء العامة او الإقليمية ، وهو ان تنشئها عدة دول .

ولما كانت هذه الهيئة لا تتمتع بالشخصية الدولية ، فقد خلصت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتواها رقم ٦٥ بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٥٩ الى انه لا يتصور انه يمكن منحها اية حصانات او اعفاءات . ولا يمكن فى هذا المجال مقارنة الهيئة الافروآسيوية للتعاون الاقتصادى ، فيما يخص بتمتعها بالحصانات والاعفاءات ، بالوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة او بجامعة الدول العربية ، اذ ان هذه المنظمات الأخيرة ، علاوة على انها تتمتع بالشخصية الدولية ،

فان تمتعها بتلك الحصانات والاعفاءات ، مصدره الاتفاقات الدولية التى عقدت لهذا الشأن مع تلك المنظمات ، أو تلك التى عقدت بين الدول لانشاء هذه المنظمات .

منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية لا تتمتع بالحصانات الضريبية :

وفى فتوى أخرى برقم ١١٥٢ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٩ قررت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، ان عدم خضوع المرتبات التى تدفعها بعض الهيئات الدولية للضريبة مثل الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة ، يرجع الى وجود نص خاص بذلك فى الاتفاقيات المتعلقة بالمزايا والحصانات المقررة لهذه الهيئات . ولما كان ليس ثمة نص يقرر اعفاء المرتبات التى تدفعها منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية من الضريبة على كسب العمل ، كما هو الشأن بالنسبة لغيرها من الهيئات الدولية ، فقد انتهى رأى الجمعية العمومية الى خضوع مرتبات ومكافآت العاملين بهذه المنظمة للضريبة على كسب العمل المفروضة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

لا حصانة قضائية لموظفى النقطة الرابعة :

بالرجوع الى الاتفاق العام بالتعاون الفنى طبقا لبرنامج النقطة الرابعة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية الموقع عليه فى ٥ مايو ١٩٥١ والموافق عليه بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥١ ليعمل به اعتبارا من ١٥/٨/١٩٥١ ، والى الكتابين المتبادلين بين الحكومتين المصرية والأمريكية بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٥٤ ، يبين انه لم يرد بها اية اشارة الى منح موظفى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الذين يعينون فى مصر اعمالا لنصوص الاتفاق ، أى حصانة قضائية . وغاية ما يتمتع به هؤلاء الموظفون من اعفاءات هو ما نصت عليه المادة الخامسة من الاتفاق ، المقابلة للفقرة السادسة من الكتابين المتبادلين السالفي الذكر ، حيث قررت اعفاءهم من ضرائب الدخل والتأمين الاجتماعى المفروضة طبقا للقوانين المصرية . وكذلك من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد على حاجاتهم وامتعهم المعدة لاستعمالهم الشخصى .. الخ .

الاصل فى القناصل عدم تمتعهم بالحصانات :

الاصل - وفقا لاحكام القانون الدولى - ان القناصل ، سواء منهم الموفودون أو الفحريون ، لا يتمتعون بما يتمتع به رجال السلك الدبلوماسى من امتيازات وحصانات ، على انهم بحكم كونهم موظفين عموميين ، يقومون بالأعمال انفصلية فى البلد المعينين فيها ، فان السلطات المحلية ترعاهم رعاية خاصة فيما يقومون به من اعمال رسمية . ومناطق هذه الرعاية ، عدم جواز التعرض لشخصهم فى الأحوال العادية . وقد روعى فى تقرير هذه القاعدة ، المحافظة على استقلالهم ، حتى لا يكون التعرض لشخصهم مانعا يعوقهم عن القيام بأعمالهم . وقد رأت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتاوها رقم ٨٩ بتاريخ ٤ مارس ١٩٥٦ انه تنفرع من هذه القاعدة ، نتيجة منطقية مقتضاها عدم جواز تفتيشهم شخصا أو القبض عليهم أو حجزهم ، مادام انهم لم يرتكبوا جريمة من الجرائم الجسيمة ، مما تعتبر جنائيات وجنح هامة .

مدى ما للموظفين غير الدبلوماسيين من حصانات :

ان الوضع بالنسبة لحصانات الموظفين غير الدبلوماسيين فى مصر ، تعرضت له ادارة الفتوى والتشريع بوزارة الخارجية بفتاوها رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٠ التى جاء فيها انه « نظرا لعدم وجود عرف دولى ثابت ، يستشف منه مدى ما يتمتع به موظفو البعثات الأجنبية من غير الدبلوماسيين من حصانات واعفاءات ورغبة فى النحو منحى ما تجرى عليه بعض الدول ، من قصر الاعفاءات والحصانات الدبلوماسية على اعضاء السلك الدبلوماسى الأجنبى المقيدين على القائمة الدبلوماسية ، فان هذه الادارة كانت تشير بالتضييق فى منح الحصانات والاعفاءات لغير الدبلوماسيين من موظفى البعثات الأجنبية . على انه بالنسبة للحصانة ضد الاجراءات الجنائية ، فقد كانت الادارة تشير بمعاملة هؤلاء الموظفين بنفس المعاملة التى يعامل بها نظراؤهم من المصريين الذين يعملون فى البعثة الدبلوماسية المصرية فى دولة البعثة التى يعمل بها ذلك الموظف الأجنبى ، أى على اساس المعاملة بالمثل . اما بالنسبة للحصانة القضائية ضد اجراءات الدعوى المدنية ، فقد تضمنت هذه الفتوى عدم تقرير أى حصانة فى صدها .

وفى فتوى تالية لادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية برقم ٧٦ بتاريخ ٧ ابريل ١٩٥٨ ، اوضحت انه وان كان الاتجاه هو التضييق فى منح الموظفين غير الدبلوماسيين المزايا والحصانات الدبلوماسية ، الا انه لا يمكن تجاهل المعاملة التى يعامل بها الموظفون المصريون غير الدبلوماسيين فى الخارج ، حيث انها المقياس الذى يجب النظر اليه فى معاملة من يقابلهم من موظفى الدولة التى يعمل فى اقليمها هؤلاء الموظفون المصريون .

على ان اتفاقية فينيا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦٣ ، التى انضمت اليها الجمهورية العربية المتحدة بالقرار الجمهورى رقم ٣٧٤٩ لسنة ١٩٦٤ نصت على ان « يتمتع موظفو البعثة الاداريون والفنيون ، وكذلك افراد أسرهم من اهل بيتهم ، ان لم يكونوا من مواطنى الدولة المعتمد لديها او المقيمين فيها اقامة دائمة ، بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها فى المواد من ٢٩ الى ٣٥ بشرط الا تمتد الحصانة المنصوص عليها فى الفقرة (١) من المادة ٣١ فيما يتعلق بالقضاء المدنى والادارى للدولة المعتمد لديها الى الاعمال التى يقومون بها خارج نطاق واجباتهم ، ويتمتعون كذلك بالامتيازات المنصوص عليها فى الفقرة ١ من المادة ٣٦ بالنسبة الى المواد التى يستردونها اثناء اول استقرار لهم .

وقد كانت وجهة نظر ادارة الفتوى لوزارة الخارجية فى ذلك الحين ، وجوب التحفظ استنادا الى « ان المستقر عليه ان اعضاء الهيئة الادارية والفنية فى البعثة الدبلوماسية لا يجوز ان يتمتعوا بكافة المزايا والحصانات الممنوحة للدبلوماسيين » .

على انه يلاحظ من ناحية اخرى ، ان الحصانة القضائية ضد القضاء الجنائى واجراءات القبض والاعتقال المقررة فى الاتفاقية لا تتجاوز القدر الذى كانت توافق عليه الجمهورية العربية وتمنحه فعلا بشرط المعاملة بالمثل قبل الانضمام لاتفاقية فينيا .

كما انه بالنسبة للحصانة فى مجال القضاء المدنى والادارى ، فان اتفاقية فينيا للعلاقات الدبلوماسية ، لا تقرر منح القدر المقرر من هذه الحصانة الا بالنسبة الى الاعمال التى يقوم بها الموظفون فى نطاق واجباتهم . وانه وان كان هذا القدر لم يكن ممنوحا قبل ذلك فى مصر

كما يبين من فتوى الإدارة المذكورة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٠ السابق الإشارة إليها - إلا أنه لما كان الواضح أن هذا القدر الوارد في الاتفاقية في هذا المجال قدر معقول ، فإن إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية في فتواها رقم ٨٤ بتاريخ ٢ يولية ١٩٦٨ - بعد رجوعها إلى اللجنة الأولى بالقسم الاستشاري - رأت أن من الملائم ارتضاءه ، وهو يتفق مع تسهيل مهمة العاملين بالبعثة فيما يتعلق بإدائهم وظائفهم .

إلا أنه من ناحية أخرى ، فقد لاحظت إدارة الفتوى في فتواها المذكورة ، أن المزايا الواردة في الاتفاقية فيما يتعلق بالاعفاءات الضريبية والاعفاءات من بعض الرسوم ، قد جاءت على نحو واسع نسبياً ، وأن كان ذلك يتيح معاملة بالمثل للموظفين المصريين في البعثات الدبلوماسية في الخارج .

مدى حصانة الموظفين الوطنيين العاملين في البعثات الأجنبية :

أفتت إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية بفتواها رقم ٥٠ بتاريخ ٢٥ يونيه ١٩٥٥ بتمتع الموظفين الذين يعملون في الهيئات الدولية ، ومن بينهم الموظفون المصريون ، بالامتيازات والحصانات التي تقرها الاتفاقيات الدولية ، وبالشروط وبالأوضاع المنصوص عليها فيها . ومن بين الحصانات التي تتمتع بها موظفو هذه الهيئات ، الحصانة القضائية عما يصدر عنهم بصفقتهم الرسمية ، على أنه لا محل لهذه الحصانة إذا كان ما صدر عن الموظف من أفعال أو أقوال أو تصرفات في غير حدود صفة الرسمية المتصلة بالأعمال التي يباشرها بالهيئة ، لأن هذه الامتيازات والحصانات لا تمنح لموظفي هذه الهيئات لمصلحتهم الخاصة ، بل لمصلحة الهيئة الدولية التي يعملون بها ، على أنه حتى في الحدود التي يتمتع فيها هؤلاء الموظفون بالحصانة ، يحق للهيئة رفعها عن الموظف التابع لها في كافة الأحوال التي يرى فيها أن الحصانة تحول دون أخذ العدالة لمجرأها ، وأن رفعها لا يضر بمصالح تلك الهيئة .

واستطردت إدارة الفتوى لوزارة الخارجية في فتواها المذكورة ، إلى أنه مهما يكن الرأي في جواز الرجوع إلى العرف الدولي العام بالنسبة للموظفين من رعايا الدول الأعضاء في حالة رفض الهيئة رفع الحصانة عنهم ، إلا أنه بالنسبة إلى الموظفين من رعايا الدول مانحة

الحصانة ، لا يجوز للهيئة رفض رفع الحصانة عنهم فى كل حالة تطلب فيها دولتهم رفع الحصانة عنهم لمحاكمتهم بمعرفتها عما صدر عنهم من 'قوال او افعال او تصرفات يخكمها قانون هذه الدولة ' .

ثانياً - الحصانات الدبلوماسية : مضمونها

هل يجوز للممثل الدبلوماسى ان يتنازل عن الحصانة القضائية

المقرورة له ؟

تصدت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتوها رقم ١٣٩ بتاريخ ٣١ يويه ١٩٥٧ لما اذا كان يجوز للممثلين الدبلوماسيين التنازل عن الحصانة القضائية المقررة لهم . فاوضحت انه من المقرر فى هذا الشأن ، ان تلك الحصانات والامتيازات ليست مقررة للممثلين السياسيين بالنظر الى ذواتهم ، بل الى صفاتهم ، باعتبارهم ممثلين لدولة اجنبية ، ويبينى على ذلك ان النزول عن الحصانة القضائية مما لا يملكه الممثل الدبلوماسى ، اذ الاولى الاتبت فى هذا النزول الا الدولة الموفد من لديها بصفة اصلية ومطلقة ، فهى التى تقدر وحدها ملائمة هذا التنازل . واذا تم ذلك من جانبها ، اصبح التنازل كافيا بذاته لقيام اختصاص المحاكم الوطنية بالنزاع ، دون التوقف على قبول او موافقة الممثل الدبلوماسى المختص فى الدعوى . على ان استعمال الدول لحقها فى التنازل عن الصفة التجارية ، فلا مانع من اخضاعها لرقابة تتفادى به الدولة ان تتهم بسوء استعمال الحصانات فى اغراض تمس مصالح خطيرة او بالغة الاهمية .

التصرفات التى تشملها الحصانة القضائية :

تصدت ادارة الفتوى والتشريع بوزارة الخارجية فى فتواها رقم ٤٩ بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٦١ لتحديد مدى حصانة الدولة القضائية ، فاوضحت ان القاعدة المستقرة فى القانون الدولى العام ، ان الدول تتمتع بالحصانة القضائية ، - فلا يجوز اخضاع تصرفات الدولة لرقابة يباشرها قضاء دولة اجنبية الا اذا قبلت ذلك . ويميل الراى الراجح الى التفرقة فى هذا الشأن بين ما يدخل من تصرفات الدولة فى نطاق اعمال السلطة العامة ، وبين ما لا يعد كذلك ، فلا يجوز خضوع التصرفات الاولى لقضاء

اجنبى ، لها التصرفات الثانية ، وعلى الخصوص اعمال الدولة ذات الحصانة القضائية المقررة لمثلها المذكورين يجرى فى اضياع الحدود الممكنة ، للقضاء الاجنبى . ومعيار التفرقة بين هذين التصرفين ، هو النظر الى الفصل فى حد ذاته فاذا كان مما لا يصدر بطبيعته الا عن الدولة او باسمها ، كان القضاء الاجنبى غير مختص بنظر الدعاوى المتعلقة به . اما اذا كانت طبيعة الفعل بتعيينه يستطيع اى شخص من اشخاص القانون الخاص ان يقوم به ، كعقد أو قرض أو ما شابه ذلك ، كان للمحكمة الاجنبية حق وبصفة تحفظية ، الحجز على اموال الدول الاجنبية الكائنة فى اقليم الدولة النظر والفصل فيه .

ونمشيا مع ما سبق ان افقت به ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية ، خلصت فى فتواها رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٥٩/٩/٢٩ الى ان استئجار الدولة لدار سفارتها او قنصليتها او دور مكن رؤساء بعثاتها التمثيلية ، هو عمل من الاعمال التى تباشر بها الدولة وظيفتها الادارية ، وتعتبر من مظاهر سيادتها . ومن المجمع عليه ان للدولة الاجنبية الحصانة القضائية بالنسبة لكل ما تباشره باعتبارها سلطة عامة من تصرفات غير تجارية . وعلى ذلك فانه لا يجوز من ناحية القانون الدولى ، ان يختص القضاء الوطنى بنظر الدعاوى التى تقام ضد حكومة دولة اجنبية عن تصرفات اجرتها اثناء ادارتها لجهازها الادارى ، لما فى ذلك من اخلال بمبدأ المساواة بين الدول ، وهو من المبادئ الاساسية التى يقوم عليها القانون الدولى ، ولما فيه كذلك من مساس بسيادتها ويحسن العلاقات بين الدول .

حصانة الدولة القضائية تشمل حظر الحجز على اموالها :

وقد اوضحت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتواها رقم ٢٥٢ بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٥٩ ان البراء السائد فى القانون الدولى العام والمعمول به فقهاء وقضاء منذ زمن بعيد ، والذى يكاد يكون اجماعا متفقا عليه فى مختلف الدول حتى الآن ، هو انه لا يجوز كمبدأ عام وبصفة تحفظية ، الحجز على اموال الدول الاجنبية الكائنة فى اقليم الدولة الاخرى او فى اقليم دولة ثالثة ، ويستوى فى ذلك ان تكون هذه الاموال اموالا عامة لهذه الدولة ، واموالا خاصة لها ، اى من الاموال المخصصة لتنفيذ ما تباشره هذه الدول من التصرفات والاعمال المدنية او الخاصة . والقول بخلاف ذلك فيه اخلال بمبدأ المساواة بين الدول ، وهو من المبادئ

الاساسية التى يقوم عليها القانون الدولى - ولا يغير من عدم جواز الحجز على اموال الدول فى الخارج - كون هذه الدول قد اعترضت على اجراءات الحجز أو لم تعترض ، مادام انه لا يجوز الحجز على اموالها .

وتطبيقا لذلك ايضا * افقت ادارة الفتوى والتشريع بوزارة الخارجية فى فتاها برقم ٤٩ بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٦١ سالف الاشارة اليها ، بان الحجز الموقع على اموال قنصلية لا تفره قواعد القانون الدولى العام ، فالحصانة القضائية المقررة للدول ، تستتب بالضرورة عدم جواز التنفيذ على الاموال المملوكة للدولة الاجنبية الموجودة فى اقليم الدولة ، ويدخل فى هذا الحظر ، منح الحجز التحفظية والتنفيذية .

مدى حق الدولة فى فرض الضرائب والرسوم :

ان لكل دولة ان تمارس حقوق السيادة التى يخولها اياها القانون الدولى ، بشرط الا تتعارض تلك الحقوق مع حقوق غيرها من الدول ، بمعنى ان للدولة ان تفرض الضريبة على فئتين من الأشخاص ، الفئة الاولى رعاياها الذين تربطهم بها رابطة الجنسية ايا كان محل اقامتهم ، والفئة الثانية الاشخاص المقيمون أو المتوطنون فى اقليمها ولو كانوا من الاجانب .

وقد خلصت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلسة ١٤ يونيه ١٩٥٥ الى انه يخرج بذلك من الفئات التى يجوز اخضاعها للضريبة ، الحكومات الاجنبية وبعثاتها السياسية التى تعتبر قانونا امتدادا للدول التى تمثلها ، اذ فى اخضاع هذه البعثات ما يتعارض مع حقوق السيادة التى تتمتع بها الدول التى تمثلها .

الاصل هو الاعفاء من الضرائب والرسوم :

افقت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية بفتاها رقم ١٨٤ بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٦١ - وذلك بعد الرجوع الى اللجنة الاولى للقسم الاستشارى - بان من المسلم به وفقا للعرف الدولى ، اعفاء البعثة الدبلوماسية من كافة الضرائب والرسوم المتعلقة بالمبانى والارض التى تقوم عليها أو تتخذ مقرا لها ، سواء اكانت مملوكة لها أم تستأجرها ، ولا يستثنى من ذلك الا الرسوم التى تدفع مقابل خدمات معينة .

الرسوم البلدية والمحلية لا اعفاء منها :

وعلى ذلك فإن الرسوم التى تمتادها الدولة او الهيئات العامة كالبلديات ، مقابل فوائد او خدمات عامة تقوم بها كالرسم البلدى المفروض على شاغلى المبانى الواقعة فى حدود اختصاص المجلس البلدى لمدينة القاهرة لا محل - على ما افنت به ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتاوها رقم ٢٤٤ بتاريخ ٣ فبراير ١٩٥٦ - لاعفاء البعثات والهيئات الدبلوماسية منها الاعلى سبيل المجاملة البحتة ، وبذاء على نص خاص يقضى بالاعفاء منها ، ولا سبيل الى القياس فى مثل هذه المسائل المالية .

الاعفاء يكون من ضريبة او رسم :

استفسرت وزارة الخارجية عن مدى تمتع قنصل احدى الدول المنضمة الى اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية ، بالاعفاء من الضريبة على العقارات المبنية .

وقد رأت ادارة الفتوى والتشريع بوزارة الخارجية بفتاوها رقم ١٤٢٩ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٧٠ ان البت فى الأمر يتوقف على تحديد طبيعة المبالغ التى يطالب المالك بتحميلها للقنصل . وببحث الموضوع ، ثبت ان المبنى المؤجر الى القنصل خضع لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الأماكن . وقد رأت ادارة الفتوى والتشريع ان مؤدى ذلك ، انه بعد ان يتم تحديد القيمة الايجارية بمراعاة فائدة الاستثمار ومقابل الاستهلاك والصيانة ، وذلك بالنسب المحددة ، يضاف الى القيمة الايجارية مقدار الضرائب العقارية ، ويستفاد من ذلك ان تلك الاضافة انما يدفعها المستاجر ، باعتبارها اجرة وليس باعتبارها ضريبة .

وخلصت ادارة الفتوى والتشريع فى فتاوها المذكورة الى انه متى كانت المبالغ المضافة التى يلتزم المستاجر بها لا تدفع باعتبارها ضريبة وانما باعتبارها اجرة ، فمن ثم لا يعفى القنصل المذكور من ادائها .

لا اعفاء من رسوم الطائرات :

تنص الفقرة الاولى من المادة السابعة من اتفاقية مزايا وحصانات الأمم المتحدة ، على اعفاء الهيئة وموجوداتها وممتلكاتها من الضرائب

المباشرة عموماً عما ما يؤدي منها كاجر مقابل الافادة من الخدمات العامة .

وقد فرق هذا النص بين الضرائب والرسوم ، فالامم المتحدة لا تخضع للضرائب ، وانما تخضع للرسوم ، ومعيار التفرقة بين الرسم والضريبة ، هو ان الرسم يدفع كمقابل لما يبذله الشخص العام من نشاط في سبيل الفرد ، او ما يؤديه الشخص العام لاحد الافراد من خدمة ، او ما يحققه له من نفع خاص قابل للتجديد ولو بصفة تقريبية ، بعكس الحال بالنسبة للضرائب التي لا تدفع نظير مقابل معين .

وخضعت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية في فتواها رقم ٦٧ بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٥٧ الى أن الامم المتحدة تلتزم بدفع رسوم نزول وايواء الطائرات التابعة لها ، اذا كانت الخدمات التي تقدم لتلك الطائرات ، سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، تقابل بوجه التقريب الرسوم المفروضة . اما اذا كانت الرسوم تزيد كثيراً عن قيمة الخدمات الحقيقية التي تقدم اليها ، فانها تخفى ضريبة مقنعة لا تتحملها الامم المتحدة ، وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة السابعة فقرة (١) المشار اليها .

أسس الاعفاء من رسوم السيارات :

بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٦٩ افتت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية بفتواها رقم ٨٦ - بعد الرجوع الى اللجنة الاولى - بان ثمة عرفاً دولياً مستقراً ، يقضى باعفاء دار البعثة والموجودات الكائنة بها من الضرائب ، وقد اكدت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية هذا العرف ، وساوت في الحصانة بين دار البعثة وبين وسائل النقل التابعة لها ، وبذلك تكون العلة من تقرير اعفاء دار البعثة من الضريبة متوافرة بالنسبة لوسائل النقل ، مما يتعين معه المساواة بين دار البعثة وبين وسائل النقل في الاعفاء من الضرائب والرسوم .

وانتهت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية في فتواها المذكورة ، الى أن الاعفاء المقرر لسيارات اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي يمتد الى السيارات المملوكة للبعثات الدبلوماسية والقنصلية ذاتها . وذلك بشرط المعاملة بالمثل .

واستطردت ادارة الفتوى والتشريع لموزارة الخارجية فى فتواها المذكورة ، فقصدت للرسوم والضرائب المستحقة (١) على السيارات المملوكة للموظفين الاداريين . والفنيين المحققين بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية (٢) انسيارات المملوكة للهيئات الدولية كالامم المتحدة والوكالات المتخصصة والجامعة العربية . وخلصت ادارة الفتوى الى اعفاء السيارات المملوكة للموظفين غير الدبلوماسيين من الاداريين والفنيين المحققين بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية من ضرائب ورسوم تسيير السيارات المقررة بالقانون ، وكذلك السيارات المملوكة للهيئات الدولية . وذلك على التفصيل التالى :

١- بالنسبة للسيارات المملوكة للموظفين الاداريين والفنيين المحققين بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية ، فانه نظرا لأن الجمهورية العربية المتحدة ممثلة بمختلف اجهزتها ذات الاختصاص فى ذلك . قد درجت منذ سنة ١٩٥٥ على اعفاء السيارات المملوكة للموظفين الفنيين والاداريين بالبعثات الدبلوماسية الأجنبية من ضرائب ورسوم السيارات المقررة بمقتضى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ اذا تحققت المعاملة بالمثل ، وقد صدرت بذلك التعليمات رقم ١٢ مرور ، مما يمكن معه القول بان التعريف قد درج على تقرير هذا الاعفاء لهم بالمساواة باعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى . ولين فى التحفظ الذى اوردته الحكومة المصرية على نص المادة ٣٧ فقرة ٢ من اتفاقية فيينا ما يحول دون تقرير هذا الاعفاء ، بشرط المعاملة بالمثل حسبما تقدمت الاشارة اليه .

٢- وبالنسبة للسيارات المملوكة للهيئات الدولية كالامم المتحدة والوكالات المتخصصة والجامعة العربية ، فانه يبين من المرجوع الى الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الامم المتحدة التى اقرتها الجمعية العامة فى ١٣/٢/١٩٤٦ . والتى صدر بها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٧ . واتفاقية الحصانات والامتيازات للوكالات المتخصصة التى اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١١/٢١/١٩٤٧ . وصدر بالموافقة عليها القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥١ واتفاقية المزايا والحصانات التى وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية فى ١٠/٥/١٩٥٣ . وضد بها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٤ ، ان وسائل النقل المملوكة للموظفين الكوليين النذين يعملون بالامم المتحدة . او الوكالات المتخصصة او الجامعة العربية . تعفى من جميع الضرائب المباشرة والرسوم المقررة بمقتضى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . تعتبر من الضرائب المباشرة .

فلما كانت الضريبة على السيارات بمقتضى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ضريبة مباشرة فإنها تدخل فى نطاق الاعفاء الضريبى المنصوص عليه فى الاتفاقيات الخاصة بمزايا وحصانات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والجامعة العربية سالف الذكر .

كيف يكون الاعفاء من الرسوم الجمركية ؟

افتت إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية بفتاها رقم ٥٥ بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٥٧ بأن استحقاق الرسوم والفوائد منوط بتصريف صاحب حق الاعفاء فى الأشياء التى تم اعاؤها فى بحر خمس سنوات من تاريخ سحبها من الدائرة الجمركية . فإن لم يصدر التصرف على هذا الوجه امتنع اقتضاء الرسم .

وعلى ذلك فقد خلصت إدارة الفتوى فى فتاها المذكورة . التى إن فقد احد رجال السلك الاجنبى لسيارته المؤمن عليها . والسابق تمتعها بالاعفاء من الرسم الجمركى واستحقاقه لقيمة التأمين عليها . لا يستتبع استحقاق الرسم والعوائد الجمركية عملاً بحكم المادة سالف الذكر ، ذلك ان سبب استحقاق قيمة التأمين ليس تصرفاً ورد على السيارة ، وانما الاقساط التى يتعهد المستامن بدفعها فى مشاركة التأمين .

وبالرجوع الى النظم القانونية المختلفة التى يعامل بمقتضاها المطلوبون الدبلوماسيون ، يبين انه فيما يتعلق باعفاء السيارات من الرسوم الجمركية ، لم تتضمن تلك الاحكام تحديداً لتعدد السيارات المعفاة .

كما افتت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسته ٢٢ يونية ١٩٦٣ . بأنه لما كانت مدة الاحتفاظ بالسيارة مع ايام الاعفاء واحدة فى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ بشأن الاعفاءات الجمركية الخاصة بالملكين الدبلوماسيين والقنصلين الاجنبيين ، وفى القانون السابق عليه رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٥ . وهى خمس سنوات ، ومن ثم فإن من كان يحتفظ به من المستفيدين بالاعفاء قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ . بسيارة سبق اعاؤها من الرسوم الجمركية ، لا يجوز له بعد هذا التاريخ التاريخ ان يستورد به بالاعفاء سيارة اخرى ، ما لم يتصرف فى السيارة القديمة ، بعد خمس سنوات من تاريخ سحبها من الدائرة الجمركية ،

او قبل هذه المدة مع دفع الرسوم المستحقة ، اذ فى هاتين الحالتين
وبموجب الأثر المباشر للقانون - أن يستورد سيارة
أخرى لاستعماله الشخصى بالاعفاء من الرسوم الجمركية . وذلك لأن
القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ قد حدد لأول مرة عدد السيارات المعفاة من
الرسوم الجمركية بسيارة واحدة للاستعمال الشخصى .

السماح برفع العلم :

لأن كان الأصل هو حظر رفع علم دولة أجنبية الا وفقا للشروط
والاوضاع والقيود التى تنص عليها القوانين الداخلية ، فان العرف الدولى
قد جرى على منح الممثلين الدبلوماسيين ، الحق فى رفع علم دولتهم ،
وكذلك القناصل فيما يختص بدور القنصليات التى تتمتع بالحصانة ،
كما تتمتع القوات الحربية والسفن الحربية الأجنبية مثل هذا الحق .

وقد افتت إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الداخلية بفتاها رقم ٢٩٠
بتاريخ ٣١ يناير ١٩٥٧ بالسماح برفع العلم الايطالى على مقابر الجنود
الايطاليين من ضحايا الحرب العالمية الثانية بالعلمين . وذلك استنادا الى
ان العرف الدولى قد جرى على السماح برفع علم الدولة على مقابر
جنودها المخصصة لهم بالخارج ، واستنادا ايضا الى القانون رقم ٧
لسنة ١٩٤١ الخاص برفع العلم الوطنى واعلام الدول الأجنبية ، الذى
نصت مادته الثالثة على انه « مع مراعاة تطبيق قواعد القانون الدولى
فى هذا الشأن ، وبوجه خاص فيما يتعلق بالممثلين السياسيين والقنصلين
والقوات الحربية والسفن الحربية الأجنبية لا يجوز رفع اعلام الدول
الأجنبية الا فى الايام المشار اليها فى المادة الاولى ، وفى ايام الاعياد
الوطنية للدولة الأجنبية ، وبمناسبة زيارة رئيس الدولة لأجنبية او عضو
من اعضاء حكومتها . وكذلك بناء على ترخيص يمنحه وزير الداخلية .
ولا يجوز باى حال رفع العلم الأجنبى الا اذا كان مصحوبا بالعلم الوطنى .
ويجب أن يكون العلم الوطنى مساويا للعلم الأجنبى فى القدر ، وان يوضع
فى مكان الشرف .

هل تجيز حصانة الدار اعتبارها ملجأ سياسيا ؟

افتت إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتاها رقم
٢٦ بتاريخ ٢١ مايو ١٩٥٥ بعدم جواز دخول موظفى الدولة الاداريين

أو القضاة دور التمثيل السياسي إلا بتصريح خاص من الممثل السياسي ،
إما دور الموظفين الخاصة فلا تتمتع بهذه الحصانة ، وذلك كله تطبيقاً
للقواعد المقررة في القانون الدولي .

وتصدت إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية في فتاها رقم ٢١٦
بتاريخ ١ أغسطس ١٩٥٦ إلى مدى إمكان اعتبار دور التمثيل السياسي
ملجأ سياسياً في بعض الظروف ، فأوضحت إدارة الفتوى أن أغلبية الدول
اتجهت إلى قبول عرف محدد مفاده أن من حق دور البعثات الدبلوماسية
الأجنبية ، أن تمنح ملجأ مؤقتاً عند الضرورة لحدوث اضطرابات وانتشار
حالة من الشغب والفوضى تهدد حياة اللاجئين ، وأن البعثات الدبلوماسية
الأجنبية إنما تمارس هذا الحق تأسيساً على اعتبارات إنسانية بحثة .
كما أن السلطات المحلية مرتبطة بتوفير كل حماية ممكنة لدور البعثات
الأجنبية التي توفر ملجأ للاجئين في مثل هذه الحالة . وطبيعي أنه ما دام
أن ممارسة هذا الحق لا يستند إلى اتفاق سابق يحدد مداه ، ولكنه يستند
إلى اعتبارات إنسانية بحثة ، فهو موقوف بطبيعته ، ويستمر فقط مادام
أن حالة هذا الخطر الداهم قائمة .

وخلصت إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية في فتاها المذكورة
إلى أن هذا الحق يمارس في الحدود التي تكفل تحقيق الاحترام الكامل
للقضاء الإقليمي في تتبع المجرمين العاديين .

مدى إعفاء الحقائق الدبلوماسية من الرقابة :

ولوضحت شعبة الشؤون الداخلية والسياسية في فتاها رقم ٢٧٢٢
بتاريخ ٨ أبريل ١٩٥٤ بأن من المقرر في القانون الدولي العام ، أن حق
اتصال البعثات الدبلوماسية بدولها ووزارات الخارجية التابعة لها ،
حق مسلم به . ويعتبر من الزم الضرورات التي بدونها لا تستطيع تلك
البعثات الاضطلاع بأعمال وظيفتها الرسمية . وذلك الاتصال إما أن
يتم بطريق البريد أو البرق ، وقد يكون باستعمال الشفرة ، كما أنه قد
يتم عن طريق الحقائق الدبلوماسية . وهذه إما أن ترسل مختومة بطريق
البريد ، أو يحملها زميل خاصون هم حاملو الحقائق الدبلوماسية .
وتفتيش الحقائق الدبلوماسية يخالف قواعد القانون الدولي العام ،
إذ أنه من المسلم به أن حرمة المراسلات بين البعثات الدبلوماسية ودولها

واجبة وجوب حرمة دور تلك البعثات ومحفوظاتها . ولئن كانت بعض الدول قد التجأت في ظروف استثنائية كالحرب مثلا ، الى اخضاع البريد الدبلوماسي والحقائب الدبلوماسية للمراقبة والتفتيش ، فان هذا الاجراء قد قوبل دائما من فقهاء القانون الدولي بالاستنكار . وبالإضافة الى ذلك . فان تعليمات مصلحة الرقابة قد تضمنت النص على اعفاء البريد الدبلوماسي ، ومنه الحقائب الدبلوماسية ، من اجراءات الرقابة ، وذلك بشروط معينة أهمها أن تثبت الصفة الدبلوماسية لهذه المراسلات وتلك الحقائب .

السماح باصدار النشرات الاعلامية :

ان من اخص وظائف البعثات الدبلوماسية ، التعبير عن آراء دولها والدفاع عن مصالحها في الدولة المضيئة ، كما ان اصدار النشرات ، سواء المنتظمة منها وغير المنتظمة ، أصبح من انواع النشاط العادي الذي تمارسه معظم البعثات الدبلوماسية الأجنبية في الوقت الحاضر للتعريف بأحوال بلادها من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية . واصدار تلك النشرات ، هو حق للبعثة الدبلوماسية تستمد من القانون الدولي ، وما جرى عليه العرف في المعاملات الدولية ، الا انه من الواجب على البعثة ان تلتزم في ذلك حدود النظام العام ، وان تحترم القوانين المعمول بها في بلد اقامتها ، كما عليها ان تباشره بما لا يعرض علاقتها الطيبة مع الحكومة الاقليمية الى الاساءة .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، افقت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية بفتاها رقم ١١ بتاريخ ٨ يناير ١٩٥٧ بأنه لما كان للبعثات الدبلوماسية الحق في اصدار وتوزيع مثل هذه النشرات ، للتعرف بأحوال بلادها السياسية والاقتصادية والثقافية ، فانه لو نشرت الجرائد المحلية اخبارا عن الدولة التابعة لها البعثة ، وكانت هذه الاخبار في نظرها تمس بلادها ، او تصفها البعثة بأنها غير صحيحة ، فان من حقها ، بل من ضمير وظيفتها ، تصحيح الاخبار . وليس هناك فارق بين ان يصدر هذا البيان في الصحف ، ان عن طريق الاذاعة ، او على شكل منشور يوزع بالبريد ، فهذه تفصيلات تحكمها غالبا ظروف كل حالة .

ثالثا - الحصانات الدبلوماسية : مداها

فيما يتعلق بما يمكن ان تصل اليه الامتيازات والحصانات الدبلوماسية في مداها ، أرست فتاوى مجلس الدولة المبدلين الآتيين :

١٠ - المزايا والحصانات الدبلوماسية غير مقصورة على ما يتقرر منها بقانون :

تصدت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتاوها رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢٧ لطريقة تنظيم الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، وخلصت الى ان اتجاه الدولة الى تقنين الامتيازات والحصانات الدبلوماسية ، بحيث تصبح جزءا من تشريعها الوطنى ، اذ يجعل القانون الداخلى هو المصدر المباشر لهذه الامتيازات والحصانات ، لا يصح ان يعكس اثر على تفسير وتطبيق هذا القانون من جانب المحاكم والسلطات الوطنية فى داخل الدولة ، بمعنى انه لا يجوز فتح الباب لقواعد التفسير التى تستلزم التقيد بالعبارات التى أوردها نصوص التشريع الداخلى ، وبمحيط تقمّر الامتيازات والحصانات فى الحدود التى جاءت بها هذه النصوص ، فلا تطبيق على غير ذلك من الحالات التى قد يسمح بها قواعد القانون الدولى . ذلك انه لو أخذ فى هذا المجال بقواعد التفسير ، لصارت أحكام القانون الوطنى فى اغلب الاحوال ، متخلفة عن احكام القانون الدولى العام اذ ان الحصانات والامتيازات التى تقررها اكثر الدول فى تشريعات داخلية لا تتطابق أو تستوعب مثيلاتها مما تقرره قواعد القانون الدولى ، بل ان هذه الأخيرة اوسع واكثر شمولاً .

واذا كان اشرع فى الجمهورية العربية المتحدة (الاقليم المصرى) قد جرى على تقرير الامتيازات والحصانات الدبلوماسية التى تمنح للبعثات السياسية الاجنبية وأعضائها (وعلى الاخص امتياز الاعفاء من الضرائب والرسوم) بمقتضى تشريعات داخلية ، الا انه لا يصح ان يفهم مسلكه فى هذا الصدد ، على انه مبدأ عام يمنع الأخذ بحصانات وامتيازات أخرى يقررها القانون الدولى ، دون ان ترد فى هذا التشريع . بل يجب بالرغم من ذلك ، ان تعمل ايضا هذه الحصانة والامتيازات داخل الدولة احتراماً لقواعد القانون الدولى ، خاصة وان الالتزامات التى تلقىها هذه

القواعد فى هذا المجال ، ذات طبيعة تقابلية ، ومن شأنها ان تحصل كل دولة على قدر يوازى ما تفيد .

وتلك النتيجة تسمح بأن يبحث الأمر فى كل حالة معروضة ، على أساس استظهار احكام القانون الدولى ، دون الوقوف عند التشريع الداخلى ، فمع التسليم بأن هذا الأخير لا يستوعب فى نصوصه الاعفاء فى هذه الحالة ، الا ان هذا الوضع لا يصح ان يحول دون الرجوع الى قواعد القانون الدولى ، للنظر فيما اذا كانت هذه القواعد تستوعب تلك الحالة ام لا .

واضافت ادارة الفتوى الى ما تقدم ، انه لا حجة فيما قد يقال بأنه وفقا ليدستور ، لا اعفاء فى غير الأحوال المبينة فى القانون ، اذ لا يصح تفسير القانون فى هذا الصدد ، على انه العزل التشريعى الصادر من الهيئة التشريعية فحسب ، بل ان القاعدة القانونية مستقاة من مصادرها المختلفة ، والقانون الدولى العام فى هذا المجال احد هذه المصادر ، بل يكاد يكون اقواها ، نتيجة لما انتهى اليه الراى فى مسألة استقبال القانون الداخلى للقانون الدولى ، وعلى أساس مبدأ تدرج القواعد القانونية .

ولأخذ بالمبدأ ذاته ، أفتت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجملة ١٩ أغسطس ١٩٦١ بأن العرف الدولى واجب النفاذ فى اقليم الدولة ، سواء فى ذلك صدر بتنفيذه تشريع داخلى او لم يصدر ، وذلك بشرط المعاملة بالمثل .

٢ - المزايا والخصائص منوطة بقيام العلاقات الدبلوماسية :

ان المزايا والخصائص التى تمنح للممثلين الدبلوماسيين ، انما هى منوطة بقيام العلاقات الدبلوماسية بين الدولة التى يمثلها المبعوث الدبلوماسى ، والدولة التى يقوم هذا الموظف بتمثيل بلاده فيها ، ذلك لأن اداء المبعوث الدبلوماسى لمهمته على اتم وجه ، يتطلب تمتعه بشئ من الاستقلال فى تصرفاته ، ومعاملته بقبط وأقر من الاحترام او الرعاية . وتحقيقا لذلك ، أقر العرف للمبعوثين الدبلوماسيين فريضة من الامتيازات ، ترتفع بهم عن مستوى الأشخاص العاديين ، وتضمن لهم

الاحترام اللازم لصفتهم التمثيلية . ويستمر تمتع المبعوث الدبلوماسي بالامتيازات ، ما دام انه باق في عمله ، فاذا انتهت مأموريته بنقله ، او بقطع العلاقات الدبلوماسية من الدولة التي يمثلها والدولة التي يزاول عمله الدبلوماسي فيها ، انتهت معها امتيازاته . وتسير الدول ، من باب المجاملة ، على عادة الابقاء على امتيازات الممثل الدبلوماسي المدة المناسبة التي تكفيه لترتيب شؤنه . ولمغادرته اقليم الدولة ، فان اطلال الإقامة بلا ذاع ، سقطت عنه امتيازاته .

ومن القواعد المقررة عرفا وقانونا ، انه يحق للدولة التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع دولة أخرى ، وضع الأموال العامة للدولة العادية تحت الحراسة او مصادرتها ، اذا اقتضى الامر ذلك . على ان العرف قد جرى على ان تبقى دور البعثات الدبلوماسية والقنصلية في حراسة الدولة الحامية لمصالح الدولة العادية ، لتكون الدار مركزا اداريا لهذه الرعاية ، ولوجود محفوظات البعثة به ، كما ان العرف قد جرى ايضا على اعتبار مصادرة دور البعثات الدبلوماسية والقنصلية تجاوزا للحق في مصادرة الأموال العامة للدولة العادية . ولذلك فقد امتنعت الدول عن مباشرة الا عند توافر ضرورة ملحة او سبب وجيه .

وقد اقرت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية هذا العرف الدولي في فتواها رقم ٣٧٤ بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٦ على انها استطردت الى ان الاستثناء الخاص بالتحفظ على دور البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومصادرتها على الوجه الذي لم يقره العرف الدولي الا بالنسبة لدور البعثات الدبلوماسية والقنصلية الرسمية المملوكة للدولة العادية فحسب فلا يشمل دور السكن لاعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية اذ ليست هذه الدور ملكا للحكومة العادية وذلك ما لم يكون السكن في دور البعثة الدبلوماسية والقنصلية نفسها .

وقد استقر العرف الدولي ، على ان تختار كل من الدولتين المتنازعتين ، في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما ، دولة صديقة تقوم بعثتهما السياسية برعاية مصالح إحدى الدولتين المتنازعتين في الدولة الأخرى ، وذلك بواسطة موظفيها الدبلوماسيين . وهذا الوضع تم بالفعل بين كل من الجمهورية العربية المتحدة وبلجيكا بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما ، فقد اختارت الجمهورية العربية المتحدة يوغوسلافيا ، التي تقوم بعثتهما

الدبلوماسية في بروكسل برعاية مصالحها في بلجيكا ، كما اختارت الحكومة البلجيكية البعثة الدبلوماسية السويسرية بالقاهرة التي تقوم برعاية مصالحها لدينا . الا ان بلجيكا احتفظت ببعض موظفيها لدى السفارة السويسرية بالقاهرة . وقد خلصت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية في فتاها رقم ٧٥ بتاريخ ٩ يونيه ١٩٦١ - بعد الرجوع الى اللجنة الاولى للفتوى والتشريع - الى انه ازاء ذلك ، فانه اذا اريد منح هؤلاء الموظفين المزايا والحصانات الدبلوماسية - مع بقاء العلاقات مقطوعة بين البلدين - فان الامر لا يمكن ان يكتفى فيه بقرار جمهورى لما فى المزايا والحصانات الدبلوماسية من اعفاء من تطبيق القوانين المحلية ، ويجب امتداد قانون بذلك .

فهرس تفصیلی
(الجزء الثاني والعشرون)

الصفحة	الموضوع
٥	مجلس الدولة
٩	الفصل الاول : اعضاء مجلس الدولة . . .
٩	الفرع الاول : التعيين .
٩	اولا : السلطة فى التعيين .
١٥	ثانيا : شرط اللياقة الصحية .
١٧	ثالثا : عدم اشتراط الاعلان .
١٨	رابعا : اشتراط مؤهلات خاصة فيمن يعين بوظيفة مندوب .
٢٠	خامسا : تاريخ التعيين .
٢٣	سادسا : اعادة التعيين .
٢٦	الفرع الثانى : الترقية .
٣٥	الفرع الثالث : الاقدمية .
٥٢	الفرع الرابع : تعيين نواب رئيس المجلس ووكلائه .
٦٣	الفرع الخامس : المندوب المساعد .
٦٣	اولا : الوضع الوظيفى للمندوب المساعد .
٦٤	ثانيا : اقدمية المندوب المساعد .
٦٧	ثالثا : مرتب المندوب المساعد .
٧٢	رابعا : استحقاق المندوب المساعد للعلوة الدورية . . .

الصفحة	الموضوع
٧٧	الفرع السادس : المرتب .
٨٨	الفرع السابع : العلاوة .
٨٨	اولا : العلاوات المستحقة لاعضاء مجلس الدولة نوعان
٩١	ثانيا : العلاوة الدورية .
٩٢	ثالثا : علاوة الترقية .
١٠١	الفرع الثامن : اعانة غلاء المعيشة .
١١٣	الفرع التاسع : البدلات .
١١٣	اولا : بدل السفر .
١١٧	ثانيا : بدل الوظيفة الاعلى .
١٢٣	ثالثا : بدل القضاء وبدل التمثيل .
١٣٤	رابعا : بدل عن رئاسة او عضوية لجنة ادارية .
١٣٥	خامسا : بدل الإقامة .
١٣٨	الفرع العاشر : الندب والاعارة .
١٣٨	اولا : احكام مشتركة بين الندب والاعارة .
١٤٢	ثانيا : الندب .
١٥٣	ثالثا : الاعارة .
١٧٣	الفرع الحادى عشر : الاجازات .
١٧٣	اولا : الاجازة الدراسية .
١٧٨	ثانيا : اجازة خاصة لمرافقة الزوجة .
١٨٠	الفرع الثانى عشر : تقاير الكفاية .

الموضوع	الصفحة
الفرع الثالث عشر : التأديب . . .	١٨٧
اولا : اعمال محظورة على عضو مجلس الدولة .	١٨٧
ثانيا : الموقف عن العمل .	١٨٨
ثالثا : مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة	١٨٩
الفرع الرابع عشر : نهاية الخدمة .	١٩٤
اولا . الاختصاص بفصل أعضاء مجلس الدولة الغير قابلين للعزل .	١٩٤
ثانيا : اعتزال الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الامة او مجلس الشعب .	١٩٥
ثالثا : استقالة ضمنية بالانقطاع عن العمل .	٢٠١
رابعا : بلوغ العضو سن الستين اثناء السنة القضائية .	٢٠٤
خامسا : المعاش .	٢١٩
الفصل الثاني : القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة .	٢٢٠
الفرع الاول : حق الفيتا يختص به مجلس الدولة دون غيره .	٢٢٠
الفرع الثانى : ما يدخل فى اختصاص مجلس الدولة الافتاء فيه .	٢٢٩
الفرع الثالث : ماهية الفتوى ، واوضاع عدم ابداء الراى .	٢٣٩
اولا : ماهية الفتوى .	٢٣٩
ثانيا : عدم ملامة ابداء الراى .	٢٣٩
ثالثا : عدم وجود وجه لابداء الفتوى .	٢٤١
الفرع الرابع : الاختصاص بمراجعة مشروعات القوانين .	٢٤٣

الصفحة	الموضوع
٢٤٦	الفرع الخامس : الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ..
٢٤٦	أولاً : الجهات التي تملك أن تطلب من الجمعية العمومية إبداء الرأي .
٢٥٥	ثانياً : اختصاص الجمعية العمومية بالفصل في المنازعات بين الجهات الادارية برأى ملزم .
٢٦٩	ثالثاً : ما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية التصدي له برأى ملزم في منازعة بين جهتين اداريتين .
٢٩٦	رابعاً : مناط وضوابط اختصاص الجمعية العمومية بالفصل في المنازعات بين جهات الادارة برأى ملزم .
٣١١	خامساً : المادة ١١٠ من قانون المرافعات ومدى مريانها على المنازعات التي تفصل فيها الجمعية العمومية برأى ملزم .
٣١٩	الفصل الثالث : مسائل عامة متنوعة .
٣١٩	الفرع الاول : مجلس الدولة هيئة مستقلة .
٣٢٠	الفرع الثاني : وظيفة نائيب بمجلس الدولة .
٣٢٢	الفرع الثالث : الاعمال النظرية لاعمال مجلس الدولة الفنية .
٣٢٤	الفرع الرابع : تعيين شاغلي الوظائف الادارية بمجلس الدولة .
٣٢٧	الفرع الخامس : الطعون في القرارات المتعلقة باعضاء مجلس الدولة .
٣٤١	الفرع السادس : رموم الدعاوى الادارية امام مجلس الدولة .
٣٤٦	الفرع السابع : اقتراح تعديل التشريع الغامض او الناقض .

الصفحة	الموضوع
٣٤٨	١٠ الفرع الثامن : نادى مجلس الدولة .
٣٥٠	١١ الفرع التاسع : منح -وسمة- لاعضاء مجلس الدولة .
٣٥٤	١٢ الفرع العاشر : التوقيع على مرسوم الحكم والنطق به .
٣٥٣	١٣ الفرع الحادى عشر : طلب اعادة النظر من الجمعية العمومية .
٣٥٤	مجلس بلدى وقروى :
٣٥٩	الفصل الاول - مجلس بلدى - الاسكندرية .
٣٦٩	١٤ الفصل الثانى - مجلس بلدى القاهرة .
٣٧٧	١٥ الفصل الثالث - مجلس بلدى بور سعيد .
٣٧٩	١٦ الفصل الرابع - المجالس البلدية في نطاق محافظة سيناء .
٣٨١	١٧ الفصل الخامس - عدم جواز الجمع بين عضوية المجالس البلدية والقروية والاستغال بالوظائف العامة .
٣٨٤	١٨ الفصل السادس - مواد المجالس البلدية والقروية وتسييرها للمرافق العامة .
٣٩٣	١٩ الفصل السابع - موظفو وعمال المجالس البلدية والقروية .
٤٠٧	٢٠ مجلس شعبى محلى :
٤١٥	٢١ مجلس طبى :
٤١٩	٢٢ مجلس دائم لتنمية الانتاج القومى :
٤٢٥	٢٣ مجلس قيادة الثورة :

الموضوع الصفحة

١٣٥ مجلس مديرية :

١٣٧ الفصل الاول - مجلس المديرية يتمتع بالشخصية المعنوية . .

١٣٨ الفصل الثاني - قواعد التوظيف بمجالس المديريات . .

١٤٠ الفصل الثالث - المتعينين . .

١٤٣ الفصل الرابع - مدد الخدمة السابقة بمجالس المديريات . .

١٤٤ الفصل الخامس - خدم مدرّسين مجالس المديريات . .

١٤٧ الفصل السادس - المعاش . .

١٤٧ الفرع الاول - التثبيت . .

١٤٩ الفرع الثاني - البقاء الى من الخامسة والستين

١٥٠ الفرع الثالث - مدة خدمة تخصب في المعاش . .

١٥٢ الفرع الرابع - المنازعة في مكافأة نهاية الخدمة

١٥٣ الفصل السابع - المكتبات العامة . .

١٥٥ الفصل الثامن - الميزانية . .

١٥٩ مجمع اللغة العربية :

١٦٢ محاماة :

١٦٤ الفصل الاول - تنظيم مهنة المحاماة والهدف منها . .

١٦٤ الفصل الثاني - حظر الجمع بين المحاماة وبين تول الوظائف

١٦٤ العمامة . .

الصفحة

الموضوع

٤٧١	يعمل بها .	الفصل الثالث - حظر ترافع المحامى ضد المصلحة التى كان
٤٧٢		الفصل الرابع - الافتاء واعطاء الاستشارات القانونية .
٤٧٤		الفصل الخامس - القيد بجدول المحامين المستقلين .
٤٧٧		الفصل السادس - نقل اسم المحامى الى جدول غير المشتغلين .
٤٧٩		الفصل السابع - ضم مدد الخدمة السابقة بالحاماة .
٤٨٢		الفصل الثامن - رسوم قيد واشتراكات المحامين .
٤٨٣		الفصل التاسع - اتعاب المحاماة .
٥٠٠		الفصل العاشر - عضوية الادارات القانونية .
٥٠٤		الفصل الحادى عشر - صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة .
٥٢٦		الفصل الثانى عشر - معاشات المحامين الشرعيين .
٥٢١		الفصل الثالث عشر - معاش التقاعد للمحامى .
٥٢٤		الفصل الرابع عشر - صندوق معاشات المحامين .
٥٢٧	محكمة القيم :	
٥٤٩	محل عمومى :	
٥٥٣	مخابرات عامة :	
٥٥٥		الفصل الاول - هيئة المخابرات العامة .
(م ٨٣ - ج ٢٢)		

الصفحة

الموضوع

- الفصل الثاني - معادلة بعض الرتب العسكرية بالفئات الواردة
بالجدول المرفقة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام
المخابرات العامة ٥٥٩
- الفصل الثالث - ندب للعمل بالمخابرات العامة • ٥٦٥
- الفصل الرابع - تعيين • ٥٦٨
- الفصل الخامس - نقل • ٥٧٠
- مدة خيرة : ٥٧٣
- مدد الخدمة السابقة : ٥٨٩
- الفصل الاول : قواعد حساب مدد الخدمة السابقة وفقا للتشريعات
والقرارات المنظمة لاحكامها • ٥٩٣
- الفرع الاول : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس
الوزراء الصادر في ١٨/١٠/١٩٣٠ • ٥٩٣
- الفرع الثاني : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس
الوزراء الصادر في ٣٠/١/١٩٤٤ • ٥٩٩
- الفرع الثالث : حساب مدد الخدمة السابقة في التعليم الحر
طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٥/٣/١٩٤٥ • ٦٠٧
- الفرع الرابع : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس
الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ • ٦١٢
- الفرع الخامس : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس
الوزراء الصادر في ٧/١١/١٩٤٨ • ٦٣٤

الموضوع	الصفحة
الفرع السادس : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقراري مجلس الوزراء الصادر في ٨/٢٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠ •	٦٣٦
الفرع السابع : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١/٢٣/١٩٥١ •	٦٨٠
الفرع الثامن : المادتان ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة •	٦٨٨
الفرع التاسع : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ •	٧٠٣
الفرع العاشر : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن المنقولين من مجلس بلدى الاسكندرية الى الحكومة وبالعكس •	٧٢٧
الفرع الحادى عشر : ضم مدد الخدمة السابقة طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ •	٧٣١
أولا : استعراض احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ •	٧٣١
ثانيا : نطاق سريان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ •	٧٣٢
ثالثا : سريان احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على جميع الموظفين الموجودين بالخدمة وقت صدوره على نحو وجوبى متى توافرت شروط تطبيقه وبغير اثر رجعى •	٧٣٥
رابعا : شرط التعادل بين الدرجتين •	٧٤٣
خامسا : اعادة التعيين على درجة اقل من الدرجة السابقة •	٧٦١

الصفحة

الموضوع

- سادس : شرط اتفاق طبيعه العمل السابق مع العجل
٧٦٢ الجسديد .
- سابعاً : شرط اتحاد الكادريين .
٧٨١
- ثامناً : شرط صدور قبانون ينظم الاشتغال بالمهن الحرة .
٧٨٥
- ١ - المهن الزراعية .
٧٨٥
- ٢ - المهن الهندسية .
٧٩٥
- ٣ - مهنة المحاسبة والمراجعة .
٧٩٦
- ثانئاً : شرط ألا يكون سبب انتهاء الخدمة سوء السلوك
أو صدور حكم مانع من التوظيف أو قرار تاديبى .
٧٩٩
- عاشراً : ضرورة التقدم بطلب لضم مدة الخدمة السابقة .
٨٠٣
- تحتاً : عشر : الأثر المترتب على ضم مدد الخدمة السابقة .
٨١٤
- ١ - التقديمية .
٨١٤
- ٢ - الترقية .
٨١٧
- ٣ - الفروق الماثلة .
٨٢١
- ثانى عشر : الترقية الافتراضية .
٨٢٣
- ثالث عشر : مدد لا يجوز ضمها طبقاً للقرار الجمهورى
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .
٨٤٨
- ١ - عدم انعقاد رابطة التوظيف .
٨٤٨
- ٢ - عدم الحضور على المؤهل .
٨٥٠
- ٣ - مدد التجنيد بالقوات المسلحة .
٨٥٢
- ٤ - المدد التى تقضى بدون اجر .
٨٥٣
- ٥ - مدد خدمة موظفى المخابرات العامة .
٨٥٥
- ٦ - عدم جواز ضم مدد خدمة سابقة لعمال القناة .
٨٥٨

الموضوع	صفحة
٧ - مدد أخرى لا يجوز ضمها طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .	٨٦٠
(أ) مدة السنة التمرينية لفريجى مدرسة الفنون والصنایع .	٨٦٠
(ب) مدة العمل السابق فى دائرة فاطمة الزهراء .	٨٦٢
(ج) مدة العمل السابق فى مكتب للنمسة بالبورصة .	٨٦٤
(د) مدة العمل المقضاة فى الاشراف على المزارع .	٨٦٥
(هـ) مدة العمل السابق المقضاة بجمعية خاصة .	٨٦٧
الفرع: الثانى عشر : احكام القرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ .	٨٦٩
الفرع الثالث عشر : احكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ .	٨٧٥
الفرع الرابع عشر : قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ فى شان حساب مدد الفصل لمن يعادون الى الخدمة بعد صدور قرار بالعفو عنهم .	٨٨٨
الفرع الخامس عشر : ضم مدد الخدمة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسويات حالات بعض العاملين بالدولة .	٨٩٤
الفصل الثانى : مبادئ عامة ومتنوعة فى حساب مدد الخدمة السابقة .	٨٩٨
الفرع الاول : شرط الافادة من قواعد حساب مدد الخدمة السابقة .	٨٩٨

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني : اتحاد العمل السابق والعمل اللاحق .	٩٠٧
الفرع الثالث : تعادل الدرجة فى المديتين ١٠	٩١١
الفرع الرابع : مدى الاحقية فى الطعن فى الترقية نتيجة ضم مدد الخدمة السابقة .	٩١٥
الفرع الخامس : ضم مدد الخدمة السابقة قوامه فكرة الخبرة المكتسبة .	٩٢١
الفرع السادس : خطأ الادارة فى عدم مراعاة ضم الخدمة السابقة .	٩٢٤
الفرع السابع : اثبات مدد الخدمة السابقة ، وتقدير المستندات الدالة على الخدمة السابقة فى حالة ضياعها .	٩٢٦
الفرع الثامن : مسائل اخرى .	٩٣٢
مديونية :	٩٦٣
مراقبو ومديرو الحسابات ووكلائها .	
مرتب :	٩٧٧
الفصل الاول : المرتب عند التعيين .	٩٧٩
الفرع الاول : تسلم العمل هو المناط فى استحقاق المرتب .	٩٧٩
الفرع الثانى : تحديد المرتب عند التعيين تكفل به القانون .	٩٨٠
الفرع الثالث : المقصود بالمرتب الاصلى .	٩٨٢
الفرع الرابع : اول مريوط الدرجة .	٩٨٣

الصفحة

الموضوع

الفرع الخامس : راتب العامل المعاد تعيينه . ٩٨٥

الفرع السادس : الحد الاقصى لما يحق للموظف أن يتقاضاه من

مرتبات . ٩٩٨

اولا : ما يحصل عليه اعضاء هيئة التدريس بالجامعات

من نشاطهم الخاص بمكاتبهم او عياداتهم . ٩٩٨

ثانيا : بدل التمثيل المقرر لمدىوى الحكومة فى البورصة . ١٠٠١

ثالثا : ما يحصل عليه الموظفون المشتركون فى الاشراف

على برنامج المعونة الامريكية به مصر سنة ١٩٥٤ . ١٠٠٣

رابعا : تقاضى من يعين من اصحاب المعاشات مرة

اخرى بخدمة الحكومة مرتبا او مكافاة الى

جانب معاشه . ١٠٠٥

خامسا : ما يحصل عليه رئيس مجلس ادارة المؤسسة

الاقتصادية وعضاؤها وممثلوها فى الشركات

المساهمة التى تشرف عليها . ١٠٠٨

الفرع السابع : مرتبات الحاصلين على مؤهلات عليا اثناء

الخدمة . ١٠١٠

الفرع الثامن : تخفيض المرتب لا يكون الا بنص فى القانون . ١٠١٣

الفرع التاسع : زيادة المرتب . ١٠١٥

الفرع العاشر : تحديد المرتب بما يجاوز بداية مربوط الفئة

الوظيفية . ١٠٢٦

الفصل الثانى : الحرمان من المرتب . ١٠٣٤

الفرع الاول : حرمان الموظف من راتبه بغير مقتضى . ١٠٣٤

الصفحة	الموضوع
١٠٣٥	الفرع الثاني : مرتب الموظف الذى يوقف لعدم استيفاء مسوغات تعيينه .
١٠٣٦	الفرع الثالث : حرمان الموظف من مرتبه لانقطاعه عن العمل دون مبرر .
١٠٣٨	الفرع الرابع : طلب استرداد المرتب عن فترة الوقف .
١٠٣٩	الفرع الخامس : المرتب فى فترة الحبس الاحتياطى .
١٠٤١	الفرع السادس : المرتب خلال مدة الفصل .
١٠٤٣	الفصل الثالث : الخصم من المرتب ، واسترداد ما دفع بغير وجه حقيق .
١٠٤٢	الفرع الاول : الخصم من المرتب لاداء ما يكون مطلوباً من الموظف بسبب اداء الوظيفة .
١٠٦٢	الفرع الثانى : حق الموظف فى استرداد ما استقطع من راتبه دون وجه حق .
١٠٦٣	الفرع الثالث : مدى التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات او معاشات او ما فى حكمها بغير وجه حق .
١٠٦٨	الفصل الرابع : مسائل متنوعة .
١٠٦٨	الفرع الاول : الرواتب المنصرفة من الحكومة المصرية للموظفين المعاريين الى المملكة الليبية .
١٠٧١	الفرع الثانى : تعويض الانتقال المقرر لموظفى الاقليم الشمالى .
١٠٧٣	الفرع الثالث : رواتب الموظفين المسرحين .
١٠٧٦	الفرع الرابع : استحقاق بدل طبيعة العمل لبعض الاطباء بأثر رجعى .

الموضوع المرفق

١٠٧٨ الفرع الخامس : مرتب خدمة الزاوية .

١٠٧٩ الفرع السادس : اعانة الغلاء المقررة لموظفى الحكومة المصرية بالسودان .

١٠٨١ الفرع السابع : الحرمان من الاعانة الاجتماعية .

١٠٨٤ الفرع الثامن : مغايرة فى المعاملة .

١٠٨٧ الفرع التاسع : مرتب المستبقى .

١٠٩٠ الفرع العاشر : رواتب المستبقى للاحتياط .

١٠٩٥ مرفق عام :

١٠٩٧ الفصل الاول : احكام عامة فى شأن المرافق العامة .

١٠٩٧ الفرع الاول : تعريف المرفق العام وخصائصه وضوابطه .

١١٠٣ الفرع الثانى : موافقة البرلمان ، وخضوع التزامات المرافق العامة للرقابة البرلمانية .

١١٠٩ الفرع الثالث : الرقابة الفنية والادارية المفروضة على سير المرافق العامة .

١١١١ الفرع الرابع : اساليب ادارة المرافق العامة .

١١١٤ الفرع الخامس : المقصود بالحكومة فى تطبيق احكام امتياز المرافق العامة .

١١١٦ الفرع السادس : نقل تبعية المرفق العام .

١١٢٠ الفرع السابع : حق مانع الالتزام فى تعديل الشروط اللائحية

١١٢٤ الفرع الثامن : اسقاط الالتزام او استرداده

١١٣١ الفرع التاسع : خدمات المرافق العامة والمتنفعون بها

١١٣٣ الفرع العاشر : تعريف الاسعار

- الفرع الحادى عشر : الانتفاع بالاموال العامة المخصصة لخدمة
المرافق العامة ١١٣٧
- الفرع الثانى عشر : موظفو وعمال المرافق العامة ١١٣٩
- الفرع الثالث عشر : الارباح والاحتياطيات ورأس المال . ١١٤٢
- الفرع الرابع عشر : نفقات الالتزام . ١١٤٧
- الفرع الخامس عشر : ديون الملتزم القديم . ١١٤٩
- الفرع السادس عشر : حلول قانونى . ١١٥٠
- الفصل الثانى : مرافق عامة متنوعة . ١١٥١
- الفرع الاول : مرفق الشرطة والامن . ١١٥١
- الفرع الثانى : مرفق التليفونات . ١١٥٥
- الفرع الثالث : مرفق المياه . ١١٥٧
- اولا : مرفق مياه القاهرة . ١١٥٧
- ثانيا : مرفق مياه الاسكندرية . ١١٦٥
- الفرع الرابع : مرفق النقل العام . ١١٦٨
- اولا : النقل العام للركاب بالسيارات . ١١٦٨
- ثانيا : إدارة النقل المشترك بمدينة الاسكندرية . ١١٨٣
- ثالثا : مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة . ١١٩٩
- رابعا : ترام القاهرة . ١٢٠٣
- خامسا : سكك حديد الدلتا . ١٢١١

الصفحة	الموضوع
١٢٢٧	مرض :
١٢٢٩	الفصل الاول - مرض معد .
١٢٣٠	الفصل الثانى - مرض عقلى .
١٢٣٥	مركز قانونى :
١٢٤١	مركز قومى للبحوث :
١٢٥٥	مزاد :
١٢٥٩	مزايا عينية للوظيفة :
١٢٦١	الفصل الاول - الملابس الحكومية .
١٢٩٤	الفصل الثانى - امتياز انارة المنازل وتزويدها بالمياه .
١٢٦٥	الفصل الثالث - السكن الحكومى .
١٢٧١	مزايا وحصانات دبلوماسية :
١٢٨٠	تعقيب - الحصانات الدبلوماسية امام مجلس الدولة .
١٣٠٧	فهرس تفصيلى .

رقم الايداع ٥٩٧٨ / ١٩٨٧

دار التوثيق البنوفية

للطباعة والبيع الآلة
الأشهر. مضافه الرولى. بجزاير العشاء
ت ٩٥٣٠٤

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكهاني - محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الاول » .
- ٢ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثانى » .
- ٣ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .
- ٤ - المدونة العمالية فى قوانين أصابة العمل .
- ٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٧ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .
- ٨ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا - ٢٦ الف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء واحكام المحاكم ، وعلى راسها محكمه النقص وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٣٦ مجلدا - ٤٨ الف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ اكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ الف

صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والاجهزة العلمية للامن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالاضافة الى الابحاث العلمية التي تناولتها المراجع الاجنبية وعلى راسها (المراجع الامريكية والاوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف

صفحة نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .

وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - الفين صفحة) .

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢

وما بعدها) .

(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ اجزاء -

الفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام

١٩٨٧) .

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة اوجه نشاطات الدولة والافراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٢٧٠ جزء) .

وتتضمن آراء الفقهاء واحكام المحاكم فى مصر وياقى الدول العربية

بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا ابجديا .

٩ - الوسيط فى شرح القانون المدنى الاردنى : (٥ اجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدنى المصرى والشريعة الاسلامية السمحاء واحكام المحاكم فى مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : (٣ اجزاء - ٣ آلاف صفحة)

وتتضمن عرضا ايجديا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة باحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : (سبعة اجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتاصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالى وكيفية اصدار القرار وانشاء الهياكل وتقييم الاداء ونظام الادارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية ومائثر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبيا موضوعيا وابجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : (جزآن) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة اجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقرتها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا ايجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لمدينة جدة :

باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة بمدينة جدة (بالكلمة والصورة) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهان - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

